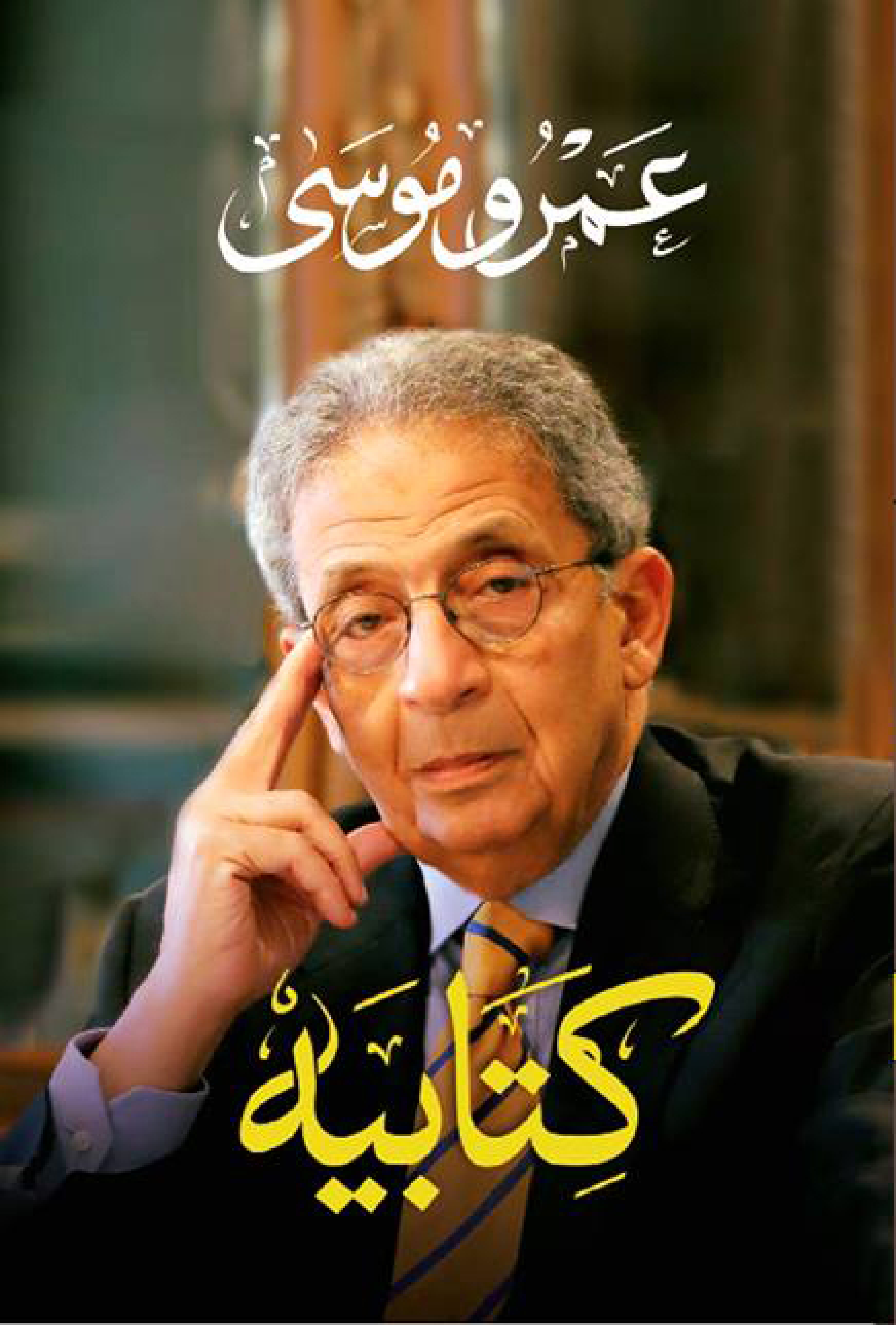


عمرو موسى
كِتابيَه

عمرو موسى



كتابيه

عمرو موسى

كتابيه

الكتاب الأول: النشأة وسنوات الدبلوماسية

تحرير وتوثيق

الكاتب الصحفي

خالد أبو بكر

الطبعة الأولى ٢٠١٧

تصنيف الكتاب: سيـرة ذاتية

دارالشروق

٧ شـارع سيبويـه المصـري

مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر

www.shorouk.com

dar@shorouk.com

رقـم الإيداع ٢٠١٧/١٧٢٦١

ISBN 978-977-09-3435-7

صورة الغلاف: أحمد عبد اللطيف

تصميم الغلاف: هاني صالح

عمرو موسى

كِتَابِيَهْ

الكتاب الأول: النشأة وسنوات الدبلوماسية

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾

[الحاقة: الآية ١٩]

دار الشروق

إهـــداء

• إلى أساتذتي وزميلاتي وزملائي وبناتي وأبنائي في عالم الدبلوماسيَّة المِصريَّة والعربيَّة أُهدي هذا الكتاب الذي هو حصاد تاريخ طويل من العمل الدبلوماسيّ والسياسيّ الوطنيّ والعربيّ والإفريقيّ والإقليميّ والدوليّ.

• إلى جدي العظيم السيد حسين الهرميل الذي نشأتُ في كنفه فكان نعمَ الأب والمعلم والموجِّه والصديق.

• إلى والدي الدكتور محمود موسى الذي غرس فيَّ الانفتاحَ على العالم، والنظرَ إلى المستقبل، وحبَّ الحياة.

• إلى والدتي السيدة ثريا الهرميل التي اعتنت بتربيتي، بل تفرَّغت لها، وأحاطتني برعايتها واعتبرت أن مسئوليتها إزائي لا تنتهي إلا بنيل الشهادة الجامعية واختياري لشريكة الحياة، ثم قامت –بعد أن تمَّ ذلك- بالانسحاب من حياتي، بل انسحبت من الحياة كلها.

• إلى أصدقائي الذين كانوا زينة حياتي أيام الشباب، واستمرَّت الصداقة قوية متينة حتى انتقلوا في معظمهم إلى رحمة الله.

• إلى زوجتي العزيزة ليلى عبد المنعم بدوي التي شاركتني المسيرة، وكانت نعمَ الرفيقة والمشيرة والصديقة. وقد قاربت حياتنا المشتركة على نصفِ قرنٍ من الزمان.

• إلى ابنتي العزيزة هانية التي تُشرف على مختَلفِ شئوني، في إدارة أموري بكلِّ همَّةٍ وحنانٍ وحبٍّ وتفانٍ.

• إلى ابني العزيزحازم الذي شقَّ طريقه في الحياة شابًّا ناجحًا بروح مستقلة، وانتماءٍ قوي، والتزام عائلي متين وقد رفض عروضًا للعمل في الخارج بعد دراسته الاقتصاد في إحدى الجامعات الأمريكية المرموقة، وآثرَ العمل في مصر بعد دراسة جدوى موضوعية تميَّزت لديه فيها السوق المصرية على غيرها من حيث فرص العمل والتقدم والارتقاء.

• إلى حفيديَّ الحبيبيْن محمد وأمينة مروان.

• إلى حفيدتي الحبيبة ثريا موسي.

أهدي هذه المذكرات

تقديم

«كِتَابِيَهْ».. التاريخ من وثائقه الرسمية

يسر «دار الشروق» أن تهدي المكتبة العربية ثلاثة كتب تحمل عنوانًا عريضًا هو «كِتَابِيَهْ»ـ تبدأ بهذا الكتاب - وتضم بين دفاتها مذكرات واحد من ألمع الرجال الذين لعبوا أدوارًا مهمة في التاريخ السياسي والدبلوماسي المصري والعربي في الخمسين عامًا الأخيرة، هو عمرو موسى، وزير خارجية مصر الأسبق، والأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، ورئيس "لجنة الخمسين" لكتابة الدستور المصري سنة ٢٠١٤، التي يعرض فيها شهادته ورؤيته لبعض الأحداث التاريخية البارزة في مصر والعالم العربي، ليس من موقع «المراقب» أو «المشاهد»، ولكن من موقع «الفاعل السياسي المشارك» في صنع هذه الأحداث.

إن عمرو موسى في هذه الكتب يقدم نبضات حياة ودفقات فكر، بأسلوب سلس رشيق وجذاب تتجسد فيه متعة القراءة من السطر الأول إلى الأخير، وبالإضافة إلى ذلك يقدِّم منهجًا جديدًا في كتابة «المذكرات» في العالم العربي لا يعتمد فقط على الذاكرة البشرية، التي تقف – دون شك – عند حدود بعينها، وينتابها الكثير من عوامل التعرية، أقلها الخلط والخطأ والنسيان. بل إنه يكتبها من «الوثائق الرسمية» التي تنطق بـ«الحقيقة المجردة»، التي لا تقبل شكًّا أو جدلًا، ولا تحمل شبهة انحياز، أو من خلال «شهادات مسجلة وموثقة» لآخرين شاركوه صناعة الأحداث، أو كانوا قريبين منها من موقع «شاهد العيان»، وجميعهم على قيد الحياة، وهو ما من شأنه الإسهام - ولو جزئيًّا - في وضع بعض حوادث التاريخ المصري والعربي ووثائقه في حوافظها، وهو ما نأمل في أن يجنبنا خطيئة تكرار ارتكاب نفس الأخطاء التي تقودنا بدورها إلى نفس النتائج.

لقد كان حرصنا عظيمًا على تهيئة كل الأجواء والظروف المناسبة التي تساعد هذا المسئول الرفيع على تسجيل تجربته شديدة الثراء - مهما كان حجم اتفاقك أو اختلافك معه – للأجيال القادمة؛ ذلك أنه يمثل حالة - تقريبًا - متفردة في التاريخ الدبلوماسي العربي؛ فنادرًا ما تجد دبلوماسيًّا حظيَ بهذه الشعبية والجاذبية والصراحة مثلما حظيَ «عمرو موسى»؛ ولذلك كان عزمنا أكيدًا على مساعدته؛ كي يترك كلمته وشهادته للتاريخ بكل ما تيسر من أعلى معدلات الجودة العلمية.

إن مذكرات عمرو موسى بالمنهج الذي كتبت به تُعَدُّ – من دون أدنى مبالغة – مرجعًا لا غنى عنه لكل مؤرخ، ولكل دبلوماسي، ولكل باحث في العلوم السياسية، وقبل كل هؤلاء: كل مواطن يريد أن يُطلَّ على جانب من حقائق ما جرى في تاريخ وطنه وكان «موسى» جزءًا منه أو شاهدًا عليه. وبجانب هذا كله، فإننا نعد قارئ هذه المجموعة بأنه سينعم بـ«وجبة كاملة الدسم» من متعة القراءة، وعمق التجربة الإنسانية لهذا المسئول الاستثنائي والفاعل في تاريخنا المعاصر، والتي يكشف فيها الكثير من أسراره الشخصية والعملية، التي لم تنشر من قبل.

وفي الختام أقول إن الاعتناء بنشر مذكرات الشخصيات البارزة التي رأت وعايشت وكانت جزءًا من صناعة الأحداث في الحقب المختلفة لتاريخنا الحديث، محور اعتنت به «دار الشروق» طوال مسيرتها؛ فقدمت عشرات المذكرات لشخصيات لعبت أدوارًا باتساع العالم العربي وخارجه، حمل كل كتاب منها رؤية ورواية صاحبه لأحداث تاريخية مهمة، وكذلك عمق تجربته العملية والإنسانية، التي ربما تكون محفزة لمن يأتي بعده على الاقتداء بها أو حتى تجنب تكرارها؛ فقدمت في هذا السياق مذكرات: محمود فوزي، كمال حسن علي، عصمت عبد المجيد، نبيل العربي، كورت فالدهايم،

وغيرهم، وتعتبر مذكرات عمرو موسى إضافة حقيقية لهذه الشهادات التاريخية التي تساعدنا على الوصول لحقيقة ما جرى، والاستفادة منه في الحاضر والمستقبل.

إبراهيم المعلم

مقدمة منهجية لمحرر المذكرات

سيظل ١٥ من مايو ٢٠٠١ من الأيام المحفورة في الذاكرة مهما تقدَّم العمر. كنا مجموعة من الطلاب في السنة النهائية بكلية الإعلام – جامعة القاهرة، حين طالعتنا الصحف الصادرة صباح ذلك اليوم بخبر رحيل السيد «عمرو موسى» عن وزارة الخارجية لتولي منصب «الأمين العام لجامعة الدول العربية». نزل الخبر علينا كالصاعقة في قاعة الدرس بقسم الصِّحافة، التي تفرض علينا اهتمامًا متزايدًا بالشأن العام في بلادنا، خصوصًا أننا نستعد - بعد أشهر قلائل - لتحسُّسِ خطواتنا الأولى في بلاط «صاحبة الجلالة»؛ ذلك أن «موسى» وقتها كان نجم الشباك الأول من بين كل أعضاء النخبة السياسية المصرية. كان إعجابنا شديدًا به وبمواقفه المناهضة لإسرائيل، في وقت كانت «فلسطين» هي قضية العرب المركزية التي تنتفض الجامعات بالمظاهرات لسقوط شهيد من أبنائها، أو لوقوع اعتداء على أيٍّ من مقدساتها.

في هذه الأثناء كنا نعيش أجواء «انتفاضة الأقصى» ومشاعرنا في قمة فورانها وعنفوانها تعاطفًا مع الأهل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كنت كلما جلستَ على مقهى أو فتحت محطة إذاعية أو تلفزيونية – بما فيها الرسمية - وجدتَ أمامك أوبريت «الحلم العربي»، أو يخطفك صوت فيروز بـ«الغضب الساطع آتٍ سأمرُّ على الأحزان»؛ فيقف شعر الرأس من هول التأثر، ويسيل الدمع أحيانًا؛ويضع بعضنا «الكوفية الفلسطينية» المطبوع عليها صورة لـ«قبة الصخرة» على الأعناق؛ ولسان الحال يقول: «فلسطين دَيْنٌ في رقابنا».

بعيدًا عن كل الحناجر الرسمية التي كان يخيِّم عليها الصمت العاجز تجاه ما يحدث في فلسطين، كان جيلي يتطلع إلى صوت «عمرو موسى» الذي يخرج صدَّاحًا بالدفاع عن الحق العربي في إطار ما لدى وزير الخارجية من صلاحيات وحدود وهوامش للحركة والمناورة؛ فيلقى بكلماته الحجر تلو الحجر في مياه السياسة العربية الآسنة؛ فنلمح شعاع نور في نهاية النفق الطويل.

كان تقديرنا خلال مناقشاتنا في ردهات كلية الإعلام في ذلك الربيع من سنة ٢٠٠١ أن رحيل السيد «عمرو موسى» عن وزارة الخارجية بمثابة «رياح خماسين سياسية» مثل تلك التي تهب على مصر في هذه الفترة من كل عام محمَّلة بالغبار الكثيف الذي تقلُّ فيه – إن لم تنعدم – الرؤية، وتضيع في ثناياه الحقائق، ويجري فيه التشويش على أدوار الرجال. كان تقديرنا أن الرجل تمَّ إقصاؤه من منصبه بـ«فعل فاعل»، بعد أن نجح في أن يجعل مواقفَه من قضايا «السياسة الخارجية المصرية» - النخبوية بطبيعتها - محطَّ إعجاب الفلاحين في الحقول، والعمال في المصانع والموظفين في الدواوين، وصولًا إلى رواد المقاهي الشعبية؛ فكانت أغنية شعبان عبد الرحيم الشهيرة «بحب عمرو موسى وبكره إسرائيل»، خير معبر عن حالة التطلُّعِ والتعلُقِ الشعبي في مصر والعالم العربي بهذا الدبلوماسي والسياسي المرموق.

***

نحو خمسة عشر عامًا كانت قد مرَّت على هذا اليوم الذي تحدثتُ عنه توًّا عندما شرَّفني المهندس «إبراهيم المعلم»، رئيس مجلس إدارة «دار الشروق» بأن تحدَّث إليَّ ليخبرني بأنه قد وقع اختياره على شخصي المتواضع لمعاونة السيد «عمرو موسى» في كتابة مذكراته، وتحريرها وتحقيق وتوثيق ما يرد فيها. لا أستطيع أن أصف سعادتي فور سماعي نبأ اختياري لهذه المهمة التي أرى أنها «تاريخية» بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والتي سأظل ما حييتُ ممتنًّا وشاكرًا المهندس «إبراهيم المعلم» أن اختارني لها.

كان مبعث سعادتي أنني من المغرمين بالسيد «موسى»، والمتابعين الجيدين لنشاطه وحركته الدءوبة في سماء الدبلوماسية المصرية والعربية، بالإضافة إلى أنني على اقتناع تامٍّ بأنه يتعين على مثل هذه الشخصية الثرية والفاعلة في تاريخ مصر والعرب الحديث أن تتركَ تجربتها وشهادتها للتاريخ وللأجيال القادمة بأعلى درجات التوثيق والترتيب والتنظيم؛ خصوصًا أن المذكرات المختلفة التي كُتبت في مصر والتي أتيحت لي فرصة الاطلاع عليها كانت – في معظمها - أقلَّ كثيرًا من قيمة من كتبوها، ولم ترتقِ بحقٍّ إلى حجم ما قدموا للوطن من عطاء وجهد، والأمثلة على ذلك عديدة.

لم أسمح لنفسي بالاستغراق في الفرحة بهذه «الفرصة»، بل إنني انتقلت منها إلى «مربع القلق»؛ لأنني اعتبرت أن هذه «الفرصة» تحمل في طياتها «اختبارًا» كبيرًا لي، وعلى الرغم من أنها أتيحت لشخصي إلا أنني رأيت أنها تمثِّل في الوقت ذاته «فرصة» و«اختبارًا» لجيلي كله من الصحفيين المصريين والعرب المولودين بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

تعزَّز هذا «القلق» عندما نظرت خلفي فلم أجد شبيهًا لهذه التجربة - التي أنا بصددها - إلا ما قام به الكاتب الصحفي الأبرز في تاريخ مصر والعرب، الأستاذ «محمد حسنين هيكل» مع الرئيس جمال عبد الناصر في كتاب «فلسفة الثورة»، وتجربة الكاتب الصحفي الأستاذ أنيس منصور والدكتور رشاد رشدي[1]. مع الرئيس أنور السادات في مذكراته التي حملت عنوان «البحث عن الذات.. قصة حياتي». قلت لنفسي: إنه آن لجيلنا أن يقول كلمته في فصل جديد من العلاقة بين «الصِّحافة» و«السياسة» على ضفاف النيل، متسلحًا في ذلك بما يتيحه له عصره من مناهج علمية موضوعية، عند التعاطي مع «الكتابة التاريخية»، متجاوزًا مجرد الاعتماد على بلاغة الألفاظ وروعة الصياغات والعبارات، من دون تحقيق وتوثيق الحوادث والوقائع.

***

المذكرات الشخصية في ميزان علم التاريخ

بعد لقاء التعارف الأول مع السيد «عمرو موسى» هرولت مسرعًا إلى كتب مناهج البحث في «علم التاريخ» لأتعرَّفَ على نظرة المؤرخين إلى«المذكرات الشخصية» للسياسيين، ووزنها النسبي بين الوثائق الأخرى - الأولية والثانوية - التي يتم الاستعانة بها عند كتابة التاريخ بشكل علميٍّ ومنهجيّ؛ ففجعتُ من تلك النظرة المرتابة في كل ما يندرج تحت مسمى «المذكرات». وجدت- على سبيل المثال- لا الحصر المؤرخ الدكتور «عبد العظيم رمضان» يحذِّر بشدة في كتابه المهم «مذكرات الزعماء والسياسيين في مصر، ١٨٩١- ١٩٨١» من الاعتماد على المذكرات الشخصية، وفي ذلك يقول نصًّا:

«إن الجانب الشخصي في المذكرات يزيد من صفتها الانحيازية، على النحو الذي يزيد بالتالي من قدر الحذر الواجب اتخاذه عند الاستعانة بها في البحث التاريخي؛ فتبرير الأخطاء وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم وتمجيد الذات، ولو أنه يوجد بدرجات متفاوتة في الروايات، إلا أنه يزيد في المذكرات، ويؤدي إلى كثير من مسخ الحقائق، ويؤدي بالتالي إلى الارتياب في أمانة القول. كما أن كتابة الواقعة التاريخية بعد سنوات من وقوعها وبعد أن أصبحت ذكرى، يؤدي إلى كثير من الخلط والأخطاء؛ وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الارتياب في دقة القول.

وهذا يوضِّح أهمية تحقيق المذكرات التي ظهرت تباعًا في تاريخ مصر. وأعني بكلمة تحقيق صحة الوقائع التي أوردها كاتب المذكرات، أي تمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق، وهذا ما يُطلق عليه (النقد الباطن السلبي للأمانة والدقة)؛ذلك أن التحقيقات التي تمت إلى الآن للمذكرات السياسية اقتصرت على تحقيق مدلول النص، أي تحديد المعنى الحرفي للكلمات، وتحديد المعنى الحقيقي الذي

يرمي إليه الكاتب، وهو ما يُطلق عليه اسم (النقد الباطن الإيجابي للتفسير)، أو اقتصرت على تصحيح النص واستجلائه، وتمييز الصحيح من الزائف أو المنتحَل، وهو ما يُطلق عليه (النقد الخارجي) أو (نقد التحصيل)»[(2)].

قبل الشروع في «التسجيل» مع السيد «موسى»، أمضينا عدة جلسات في الحديث عن المنهج الذي سنتبعه في كتابة «مذكراته» أو تسجيل شهادته وتجربته للتاريخ.عرضت عليه في الجلسة الأولى نص الدكتور عبد العظيم رمضان الخاص بقيمة المذكرات في البحث التاريخي والمآخذ المنهجية على الاستعانة بها عند كتابة التاريخ، فكانت سعادته به كبيرة جدًّا، وكان تعليقه عليه أن قال لي:

«إذن نحن بصدد دليلٍ إرشاديّ وضعه علماء التاريخ بالأخطاء التي يمكن أن يقع فيها كُتَّاب المذكرات. من ناحيتي أَعِدُ ببذل قصارى الجهد لتجنب تبرير الأخطاء وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم وتمجيد الذات، مع اعترافي بالصعوبة النسبية لذلك؛ باعتبار أن الذات جزء من الموضوع في تجربتي كما في تجارب غيري. أما ما يخصُّ كتابة الواقعة التاريخية بعد سنوات من وقوعها وبعد أن أصبحت ذكرى، وما يترتب علي ذلك من الخلط والأخطاء، فأعتقد أن تجنُّبَ هذا المحظور سيقع جزءٌ كبيرٌ منه على عاتقك أنتَ ببذل أقصى الجهد في تحقيق وتوثيق ما أقوله في شأن الحوادث التي ستتعرض لها هذه المذكرات».

الحقيقة أنني فوجئت بالسيد «موسى» في الجلسة التالية يقول لي بحماسة كانت بادية على قسمات وجهه:

«خالد.. لديَّ فكرة ستجنّبنا إلى حدٍّ كبير ما يسميه المؤرخون: انتحال الأدوار، وتشويه الخصوم وتمجيد الذات، أو الأخطاء المترتبة على الكتابة بعد مُضي فترة من الزمن. سأجعلك تلتقي شخصيات دبلوماسية بارزة كانت - بحكم مناصبها - قريبة مني في أثناء إدارتي للقضايا والحوادث التي ستتعرض لها المذكرات؛ لتحصل على شهاداتها على دوري فيها؛ وبذلك سنضرب أكثر من عصفورٍ بحجرٍ واحد.

الأول: أننا سنتعرف على تفاصيل أكثر بخصوص هذه الحوادث من آخرين شاركوا في صنعها، أو كانوا قريبين منها من موقع «شهود العيان».

والثاني: أننا سنُلقي من خلال هذه الشهادات - التي سنسجِّلها ونوثّقها بالصوت - الضوء على أدوار أصحابها؛ فتظهر أصواتهم في النص، وهو ما أحرص عليه إعلاءً لقيمة (العمل بروح الفريق) التي عملت بها في المناصب التي تقلدتُها؛ فلم أكن قط وحدي في أيِّ موقعٍ للمسئولية أسندَ إليَّ؛ وتاليًا فإن أي إنجاز حققته يُنسب لي ولشركائي فيه، وربما أي تقصير.

وما يجنّب هذه الشهادات شبهة الانحياز لي – يضيف السيد موسى - هو أنه لا يوجد ما يُجبر زميلًا على ادعاء أنني قمت بهذا الدور أو ذاك مجاملة لي؛ وذلك لسبب بسيط هو أنني وقت كتابة هذه المذكرات لا أتقلد منصبًا رسميًّا يمكنني من خلاله أن أنفع أو أضرّ، وهو ما يصبُّ في خانة ارتفاع منسوب الموضوعية والبُعد عن التحيزات في هذا العمل؛ما يزيد بالتبعية من قيمته التاريخية. وأزيد بأننا لن نكتفي بما لديَّ شخصيًّا اعتمادًا على الذاكرة أو شهادات الزملاء أو التصريحات التي أدليتُ بها لوسائل الإعلام بشأن الأحداث التي ستتعرض لها المذكرات، بل سأبذل قصارى الجهد للحصول على ما يؤكد صدق ودقة وأمانة ما أقول من واقع ما سجلتْه الوثائق الرسمية».

قلت للسيد عمرو موسى: إن «الوثائق الرسمية» التي صدرت عنك – أو عن غيرك – في إطار تسيير العمل بوزارة الخارجية عند التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية، ميزتها أنها أبعد ما تكون عن «وصمة الانحياز»؛ فلم يكن في ذهنك وقت كتابتها أو إصدارها أنك ستعود إليها في يومٍ ما

لكتابة مذكراتك. إذا نجحنا في الحصول على هذه الوثائق فسنوفر على المؤرخين والباحثين الجهد الكبير الذي يبذلونه فيما يسمونه «النقد الباطن السلبي للأمانة والدقة» وكذلك «النقد الخارجي» للمذكرات؛وهو ما يعني أنك ستقدِّم شهادتك للتاريخ موثَّقة بأعلى درجات التوثيق، وهو ما يرفع من قيمتها، ويجعل هناك اطمئنانًا عند النظر إليها والاستعانة بها في كتابة تاريخ الحقب التي تتناولها.

***

استخدام الوثائق الرسمية والشهادات المسجَّلة

حصلنا على مدار الجزء الأول من المذكرات على شهادات في موضوعات متنوعة لخمسة عشر دبلوماسيًّا مصريًّا وعربيًّا، كانوا شديدي القرب من السيد «موسى» في أثناء تعاطيه مع هذه الموضوعات، سواء أكان مشاركًا أم صاحب قرار. وبعد أن انتهينا من الكتابة والمراجعة، وكان الكتاب في طريقه إلى المطبعة أتيحت الفرصة لصاحب هذه المذكرات للاطلاع على بعض من الملفات والأوراق الرسمية الخاصة به، سواء وقت أن كان وزيرًا للخارجية (١٩٩١- ٢٠٠١)، أو مندوبًا لمصر في الأمم المتحدة (١٩٩٠- ١٩٩١)، أو سفيرًا لمصر في الهند (١٩٨٤- ١٩٨٦)، أو في غيرها من الأحداث التي كان مشاركًا وفاعلًا فيها، كما في دوره في صد محاولات «جبهة الرفض» - التي تشكَّلت من عدد من الدول العربية بعد توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩ - لطرد مصر من المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

فرض هذا التطور المهم علينا إعادة الكتابة مرة أخرى، وفق المعطيات الجديدة التي أتاحتها «الوثائق الرسمية»، التي لا ينازعها في الأهمية مصدر آخر في حالة هذه المذكرات. في كل الحالات سيجد القارئ أننا استخدمنا «الوثائق الرسمية» و«الشهادات المسجَّلة» في هذا الكتاب بما سمَّاه الأستاذ محمد حسنين هيكل «أسلوب التوثيق العميق»، الذي بمقتضاه صار محتوى هذه «الوثائق» وتلك «الشهادات» جزءًا من نسيج الكتاب وصلب نصوصه، تتحدث وتروي في تسلسل وتناغم وقائع ما جرى، وتدلّل - بما لا يدع مجالًا للشك - على صحة المواقف والأدوار التي لعبها السيد «موسى» في الحوادث المختلفة التي تعرَّض لها في المذكرات.

إن قارئ هذا الكتاب سيلحظ أننا إلى جانب الاستعانة بـ«الوثائق الرسمية» و«الشهادات المسجَّلة»، لم نغفل الأهمية الكبيرة لمذكرات وزراء الخارجية والدبلوماسيين السابقين المصريين وغير المصريين، فهي بذاتها «شهادات مطبوعة وموثَّقة» بأسماء وتوقيع أصحابها. وكذلك رجعنا إلى أبرز التصريحات التي صدرت عن السيد «موسى» إلى وسائل الإعلام في كل قضية تعرَّضت لها المذكرات، وهذه التصريحات لها ما لـ«الوثائق الرسمية» لجهة ابتعادها عن «وصمة الانحياز»؛ باعتبار أنه عندما صرَّح بها لم يكن في قرارة نفسه يعرف أنه سيعود إليها لاستخدامها في كتابة مذكراته، بل كانت تأتي هذه التصريحات معبرة عن مواقفه من مختلِف القضايا والتوجهات التي انتهجتْها الدبلوماسية المصرية إزاء ما يقع من أحداث ومتغيرات في عهده.

إن العودة إلى الدراسات الأكاديمية الرصينة – عربية كانت أو أجنبية - والاستفادة بما ورد فيها من توضيح للسياقات التي جرت فيها الوقائع والحوادث التي تتعرض لها هذه المذكرات سمة من أهم سماتها، وفي هذا الصدد قد يلحظ القارئ أننا- في بعض الأحيان- توسَّعنا نسبيًّا في عرض الخلفيات التاريخية للأحداث والقضايا، وهو أمر فرضه علينا الإدراك العميق لأن ما يعتبر جليًّا واضحًا لقارئ اللحظة الراهنة قد يكون غير ذلك بالنسبة إلى قارئ المستقبل، وما كان واضحًا لقارئ الأمس ليس بالضرورة واضحًا لقارئ اليوم. وشديد الارتباط بذلك وضع تعريفات لمعظم الشخصيات التي وردت أسماؤها في المذكرات؛ كي لا نرهق القارئ ونقدِّم له – قدر استطاعتنا – ما يقضي على أي غموض

قد يعتريه في أثناء القراءة والتعاطي مع النص.

***

وقفة مع التبويب

إن الخطَّ العامَّ الذي تم الاستقرار عليه بعد مناقشات طويلة، هو أن المذكرات ستقسم إلى ثلاثة أجزاء: الأول - وهو الذي بين أيدينا الآن - يتناول حياة السيد عمرو موسى من الميلاد إلى رحيله عن منصب وزير الخارجية في مايو من سنة ٢٠٠١، والثاني يتناول السنوات العشر التي قضاها أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية (٢٠٠١- ٢٠١١)، والثالث يتناول ما بعد ثورة يناير ٢٠١١؛من ترشحه للانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٢ ودوره في إطلاق «جبهة الإنقاذ» وثورة ٣٠ يونيو، وترؤسه للجنة وضع الدستور المصري سنة ٢٠١٤، وغيرها من الأحداث التي شارك فيها خلال هذه الفترة.

أمَّا ما يخصُّ تبويب هذا الجزء من المذكرات، فبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تقسيمه إلى قسميْن: الأول تناول سيرة صاحب المذكرات من الميلاد حتى أنهى عمله مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة في مايو من سنة ١٩٩١، وفي هذا القسم سارت الفصول متتابعة مع خط الزمن؛ مرحلة عمرية تسلم التي تليها، ووظيفة رسمية تسلم الأخرى من الأقدم إلى الأحدث.

غير أن القسم الثاني يتناول السنوات العشر التي قضاها «عمرو موسى» وزيرًا للخارجية، وقد وجدنا أن التعاطي مع الحوادث سنة بسنة أمر صعب وغير مناسبٍ منهجيًّا، فاستقرَّ الرأي بعد مناقشاتٍ مستفيضة على أن يتمَّ تبويب هذا القسم بالموضوعات والقضايا الرئيسية التي وقعت وقت أن شغل هذا المنصب المهم. لاسيما أن كثيرًا من هذه القضايا كان ممتدًّا على مدار السنوات العشر.

في حديثنا عن التبويب – لاسيما في القسم الثاني – نشدِّد على أن ورود فصل قبل آخر لا يعني أبدًا أن محتوى أو موضوع الفصل السابق أهمُّ من اللاحق. بشكل عام بدأ القسم الثاني بقصة تعيين «موسى» وزيرًا للخارجية، ومنطقيًّا أن يأتي بعده جهده في «إعادة هيكلة وزارة الخارجية»، ثم فصل خاص بـ«تنظيم التعاون» بين الوزارة وغيرها من أجهزة الدولة التي يتماسُّ عملها مع إدارة السياسة الخارجية المصرية. ثم أتبعنا ذلك بالفصل الخاص بـ«إدخال الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية»، وقد جاء ترتيبه في هذا الموقع المتقدم لأسبابٍ موضوعية؛ أهمها أنه يتعرض لواحدة من أهم المبادرات التي تبنَّاها صاحب المذكرات وتركت أثرًا كبيرًا في السياسة الخارجية المصرية، بالإضافة إلى أن مجموعة الفصول التي تلي هذا الفصل مرتبطة ارتباطًا عضويًا ببعضها البعض.

تبدأ هذه الفصول المرتبطة ببعضها البعض بـ«مد الجسور مع العالم العربي»، الذي يسلمنا إلى الحديث عن «القضية الفلسطينية» على مدار فصليْن؛ يتناول الأول تاريخ مصر مع القضية الفلسطينية ومؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١؛ والثاني يتعاطى مع القضية منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣ إلى مؤتمر شرم الشيخ للسلام في أكتوبر ٢٠٠٠، ويسلمنا الحديث عن القضية الفلسطينية إلى دور الوزير «موسى» في مواجهة إسرائيل، عبر ثلاثة فصول: «مكافحة الشرق أوسطية وتذويب الهوية العربية»، «ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي»، «تاريخ من المواجهات مع إسرائيل». ويبدو منطقيًّا أن يقودنا الحديث عن إسرائيل إلى «العلاقات المصرية- الأمريكية». وبعد مجموعة الفصول التي تناولت الحديث عن العالم العربي وإسرائيل والولايات المتحدة، جاء فصل يتحدَّث عن «حدود الحركة في الإقليم وعلاقة مصر مع إيران وتركيا». ثم يتبع ذلك الحديث عن «العلاقات المصرية – الإفريقية»، التي لا يعني تأخيرها في تبويب الكتاب أبدًا التقليل من أهمية هذه الدائرة التي كان للسيد موسى جهدٌ واضحٌ في الاهتمام المصري بها.

بعد ذلك يتحدَّث الكتاب عبر سلسلةٍ من الفصول عمَّا يمكن أن نسميَه «الأوضاع الداخلية»، فيتمُّ تخصيصُ فصلٍ للحديث عن الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، كان الغرض من تأخيره مقصودًا؛ بحيث تتاح الفرصة أمام القارئ للتعرُّفِ على طبيعة الاتفاق والاختلاف بين الرئيس ووزير الخارجية في القضايا المختلفة للسياسة الخارجية عبر الفصول السابقة، فإذا ما شرعت المذكرات في الحديث عن علاقته بالرئيس يكون القارئ قد كوَّن خلفية معرفية جيدة عن طبيعة هذه العلاقة بينهما فيستوعب ما سيجيء في هذا الفصل.

وتمضي بقية الفصول متحدثة عن علاقة صاحب المذكرات برؤساء الوزراء الذين عمل معهم، وبعض زملائه البارزين في وزارة الخارجية، ثم يختم بالحديث عن أسرته وملابسات خروجه من الوزارة إلى جامعة الدول العربية.

***

بقيَ أنْ أقولَ: إنني أعتبر نفسي محظوظًا أن أتيحت لي فرصة الاقتراب من السيد «عمرو موسى» في هذا العمل المهم، بتاريخه الكبير في سماء الدبلوماسية المصرية والعربية، وبشخصيته «الكاريزمية»؛ فقد سعدت بالعمل معه، والنهل من علمه ومعرفته، وحرصه الشديد على بلوغ أعلى درجات الإتقان في أيِّ عملٍ يقوم به، وتبدى ذلك في الجهد الكبير الذي بذله في المراجعة. وهي - بلا شك - تجربة ستضيف إلى تاريخي المهني الكثير.

والحق أنني قبل الشروع في «التسجيل» مع السيد «موسى» كنت شديد الخوف من جنوحه نحو الإخفاء والمواربة، بحكم المهنة على الأقل؛ فقد قضى حياته في عمل يحتم عليه - في كثير من الأحيان - حجب المعلومات لا نشرها، غير أنه أدهشني بجرأته وصراحته غير المعتادة على كتّاب المذكرات في عالمنا العربي؛ سواء فيما يتعلق بحياته الشخصية، أو مسيرته العملية.

«عفة اللسان» من الأمور التي جعلتني أشعر بمزيد من الإعجاب والتقدير لصاحب هذه المذكرات؛ ذلك أنه على مدار ٢٠ شهرًا استغرقها العمل في هذا الكتاب ورد ذكر عشرات الشخصيات، ولم يخرج منه لفظ يقدح في أي منها – من اتفق معه أو اختلف - بل إنه كان شديد الحرص على الاكتفاء بعرض الشق الموضوعي من أي خلاف وقع بينه وبين بعض الشخصيات خلال مسيرته المهنية الطويلة.

وفي الختام أجدني مضطرًّا للعودة مرة أخرى إلى «كلية الإعلام - جامعة القاهرة»؛ فطيلة مشاركتي في هذا العمل، لم يغبْ عن بالي وفكري ذلك العلم الغزير الذي تلقيتُه على أيدي علمائنا الكبار من أساتذة «تاريخ الصِّحافة»: الدكتور «خليل صابات»، «الدكتورة «عواطف عبد الرحمن»، والدكتورة «نجوى كامل»، ذلك العلم الذي رسَّخ مبكرًا في أذهاننا تلك العلاقة العضوية بين «الصِّحافة» و«التاريخ»،على الرغم من تحفظات بعض المؤرخين المصريين التقليديين على اعتبار الصحيفة «وثيقة تاريخية أولية». ويطيب لي في هذا المقام أن أقولَ لأساتذتي الأجلاء من علماء «تاريخ الصحافة»: إن جيلًا من تلاميذكم قد تجاوز ذلك الجدل الأكاديمي المرير مع أساتذة التاريخ، ليس فقط في حسم مسألة اعتبار «الصحيفة وثيقة تاريخية أولية» في البحث التاريخي، بل إلى تأكيد شرعية قيام الصحفي بالإسهام في كتابة التاريخ ذاته.

(والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل)

خالد أبو بكر

القاهرة في ٢٨ مارس ٢٠١٧

1(١) رشاد رشدي ناقد أدبي معروف، وعمل مستشارًا ثقافيًّا للرئيس أنور السادات، وتعاون مع الكاتب الصحفي، أنيس منصور، في كتابة مذكرات السادات، التي حملت عنوان «البحث عن الذات .. قصة حياتي»...

2(١) عبد العظيم رمضان، مذكرات الزعماء والسياسيين في مصر، ١٨٩١- ١٩٨١، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٢٣: ٢٤ .

مقدمة

منذ أنهيتُ آخر مهمة لي في إطار المناصب التي تقلدتُها، وهي رئاسة «لجنة الخمسين» التي صاغت الدستور المصري، أدركتُ أنني أصبحتُ «سابقًا» بامتياز.

وقد أكد ذلك كل الذين كانوا يقومون بتقديمي متحدثًا في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي دعيتُ للتحدُّثِ أمامها، مصرية كانت أو عربية أو إقليمية أو دولية.

كانوا يقولون:هذا هو السفير السابق والوزير السابق وأمين جامعة الدول العربية السابق والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية ورئيس لجنة الخمسين السابق.

صفة «السابق» هذه برغم حقيقتها، وطرافة تعدُّدِها، أعطت الانطباع بأن المسيرة كلها أصبحت «سابقة». وهذا صحيح. إلا أنها لا تعكس كل الحقيقة، فلا يزال جلّ تفكيري حتى هذه اللحظة يدور حول مستقبل مصر، ومستقبل العرب، ومستقبل المنطقة، بل مستقبل العلاقات الدولية.

نعم. أنا دائمًا أتطلع إلى الغد، وهذا لا ينفي اهتمامي بالتاريخ، ومساره وتجاربه، فهذا يجب العلم به والاستفادة بدروسه، سواء كان تاريخ بلادنا، وهو تاريخ ثري عريق وعميق، أو تاريخ المنطقة التي نحن مركزها والمسماة بـ«الشرق الأوسط» على اتساعها، بما قدَّمته للبشرية من أديان ومعتقدات وفلسفات وإبداعات،أو تاريخ العالم وحروبه و سلامه وتطوره واكتشافاته.

إن لمصر في تاريخ الدنيا باعًا طويلًا ودورًا مشهودًا وإسهامًا مقدَّرًا. وهدفنا-نحن المصريين_هو أن يستمر هذا الدور نشطًا،وهذا الإسهام مستدامًا، وبمستوى الجودة التي كان عليها لعقود بل لقرون طوال.

وأمَّا عن الدور، فهو لا يُقاس فقط بمعيار سياسي أو عسكري، وإنما يُقاس بدرجة أهم بمقدار إسهام مجتمعنا في إنتاج «القوة الناعمة» من علوم وفنون وآداب تستطيبها وتستمتع بها وتستفيد من إبداعاتها البشرية في عمومها وشعوب منطقتنا بصفة خاصة وشعوب الأمة العربية، والناطقون باللغة العربية بصفة أخصّ.

وقد فعلنا ذلك، وحقّقنا به الكثير. كانت القوة الناعمة المصرية في العصر الحديث سلاحًا ماضيًا في تكريس الريادة المصرية.. كانت المدن المصرية وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية مدنًا ذات مستوى عالمي رفيع بأبنيتها الأنيقة وفنادقها الفخمة والمتعددة بمختلف درجاتها، وكذلك كانت مساجدها وكنائسها شوارعها وحدائقها، ودور السينما والمسرح فيها،كما أحياؤها الشعبية ذات العبق الخاص الذي يمزج بين ماضٍ زاهر وحاضر حي، بل شديد الحيوية.

وكان الأزهر – ولايزال- منارة للإسلام ومبادئه السمحة، وظهر من علمائه الأجلاء من حقّق فكرًا مستنيرًا ليؤكّد أن الدين يسر، وأنه قادر على اختراق العصور والإسهام في مسيرة الحضارة العالمية التي لا تتوقف عن التطور، وكان تأثيرهم في عالم المسلمين كبيرًا.

ولدينا الكنيسة الأرثوذكسية التي يتبعها ملايين المسيحيين في مختلِف أنحاء العالم، وتتزعم بناءً دينيًّا قويًّا له روافده المؤثرة على مستوى العالم المسيحي.

جاء منَّا أمير الشعراء، وكوكب الشرق، وعميد الأدب العربي، وعميد الرواية العربية، وكبار الفلاسفة وأهم علماء الذرّة وأكبر الموسيقيين، وأشهر الملحنين، وأعظم القرَّاء والمنشدين، والرسَّامين والنحَّاتين، والممثلين بل «الأسطوات» من مختلِف المهن. كانت معهم وجاءت بعدهم أجيال وأجيال

ممن أحيوْا هذه المجالات جميعًا،ورفعوا بجودة إنتاجهم وتميُّزِ إبداعهم اسم مصر عاليًا.

كان العرب - كلُّ العرب –يقرءون ويشاهدون ويستمعون ويردِّدون ويتحدثون بما يقدِّمه المصريون من إبداع هو الجمال بعينه.

كانت جامعاتنا رائدة، ومدارسنا مثالية ومدرسونا يربون النشء في كل بلد عربي في مشرق العالم العربي ومغربه وجنوبه. كانت مشافينا متقدمة يأتي إليها طالبو الشفاء من كل حدب وصوب في عالمنا العربي وفيما وراءه.

كانت ثوراتنا ذات تأثير ضخم في مسيرة المنطقة، بل في المسيرة العالمية كلها سواء أكانت ثورة ١٩١٩ أم ثورة ١٩٥٢ .

هذه هي مصر القوية، مصر العفية، مصر التي شاركت في إقامة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وقادت العمل العربي الذي أقام جامعة الدول العربية، وبعد ثورة ١٩٥٢ كانت مصر هي الدولة الإفريقية الكبرى التي أقامت مع شقيقاتها من دول القارة منظمة الوحدة الإفريقية، كما قادت حركة عالمية التشكيل والأثر وهي حركة عدم الانحياز، وحركة تضامن دول وشعوب العالم الثالث الإفريقية والآسيوية واللاتينية، وكان لها دورها المقدر في عملية تصفية الاستعمار.

إلا أن التحديات كانت قوية ولم يكن الحكم في مصر في معظم عهوده على قدر المسئولية.. لم يفهم قيمة مصر العظيمة.. ولم يقدّر قط أن عنفوان مصر يكمن في تعليم أجيالها تعليمًا جيدًا، وفي التخطيط السليم لمستقبلها وحسن ترتيب أولوياتها،وفي تعظيم قوتها الناعمة،التي هي أساس قوتها وجوهر ريادتها.

وإذا كانت المسيرة المصرية قد انتكست - وسوف نعمل- نحن المصريين دون هوادة ولا راحة على أن تكون انتكاسة مؤقتة- فإنما حدث ذلك بسبب سوء إدارة الحكم لعقود طويلة من السنين التي قد تتجاوز السبعين، وتراكم الإهمال وسوء الإدارة، وإنعدام التخطيط السليم، وعشوائية القرارات والتباس الأولويات، والخلط بين الدولة والأشخاص الذين آلَ إليهم حكمها دون اختيار شعبي، بل بمقتضى منظور ثوري ألغى الحاجة إلى وجود برنامج سياسي وخطة تنموية اكتفاءً بما يراه الزعيم ويدعو إليه، إلى درجة أن مصر انتقلت ببساطة من دولة اشتراكية محافظة إلى أخرى ليبرالية لمجرد تغيُّرِ الزعيم، ومن دولة ترفض بل تتزعم مقاومة إسرائيل إلى دولة تقيم السلام معها وتتبادل الزيارات مع قادتها. وبصرف النظر عن حيثيات هذه السياسة أو تلك فإن الأمر يدعو إلى التأمل.

وأستطيع القول إن الدبلوماسية المصرية هذا الصرح العريق بتاريخه وأشخاصه وشهدائه، كانت على رأس المؤسسات المصرية التي وعت تلك التطورات وعملت على حماية المصالح المصرية في كل الأحوال؛ومن ثَمَّ كان دفاعها عن الحقوق المصرية شرسًا، وموقفها داعمًا بقوة للمسيرة الوطنية المصرية،بل كانت جزءًا منها لا ينفصل عنها، تسعى باستمرار لرفع علم مصر وإعلاء اسمها العظيم.

هذه الدبلوماسية المصرية يشرفني أن أكون جزءًا منها، كما يشرفني أن أكون أحد رؤسائها بل ربما أطولهم شغلًا لمنصب وزير الخارجية في القرن العشرين والذي دام عقدًا كاملًا حتى السنة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ولا شكَّ أنني تشكَّلت صبيًّا وشابًّا في إطار تلك الأحداث والتطورات الجسام التي مرَّت بها أو تعرَّضت لها مصر، ثم قُدِّر لي أن أشارك في حركتها دبلوماسيًّا صغيرًا إلى أن أصبحتُ سفيرًا فوزيرًا فأمينًا عامًّا للجامعة العربية لفترات مستقرَّة مكنتني من أن أكون ذا تأثير في مسيرتها.

يبقى أن أقول إنني فكّرت مرارًا في أن أكتب مذكراتي، ولم يسعفني الوقت؛إذ بدأتُ في هذا التفكير فور أن تركتُ وزارة الخارجية في عام ٢٠٠١ إلّا أن أعباء الجامعة العربية واستعادة حيويتها ومشكلات العالم العربي شغلت وقتي كله.

ثم تكرر الموقف عندما تركتُ الجامعة العربية ولم يسعفني الوقت أيضًا إذ اندمجتُ في العمل السياسي المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١ وترشحي لرئاسة الجمهورية، ثم في المشاركة النشطة في مجال المجتمع المدني والسياسي العربي والدولي.

ولكنني كنتُ دائمًا أفكّر في ضرورة وأهمية كتابة هذه المذكرات التي يجب أن تشتمل على آراء وتحليلات وتوصيات ينتظرها القارئ من المخضرمين الذين أصبحت واحدًا منهم.

ظلَّ هذا مجرد تفكير إلى أن تُوفيَ أسامة الباز - رحمه الله - دون مذكرات. كنتُ على رأس من حزنوا عليه، وأسفوا في الوقت ذاته لأنه لم يكتب مذكراته وهو من كان صاحب دور رئيسي في مسار الدبلوماسية المصرية، وبصفة خاصة منذ مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس سنة ١٩٧٧، مرورًا بمباحثات كامب ديفيد ومشاركته الفاعلة والرئيسية في صياغة وثائقها، ثم أصبح في عهد الرئيس مبارك مستشارًا ذا مقام خاص.

نبهني ذلك، وتحدث إليَّ كثيرون... كثيرون: إن من واجبك أن تكتب وألّا تكرِّر مأساة أسامة الباز، وبدأت أقتنع، خصوصًا أن المسار الذي سرت فيه يتميز عن مسار أسامة بتنوعه؛ ما بين أحداث مصر، والوضع في العالم العربي، والتطورات في منطقة الشرق الأوسط، والآفاق الجديدة في مجال البحر المتوسط، بالإضافة إلى التطورات العالمية وتأثيراتها علينا لاسيما من خلال عملي الممتد في مجال الأمم المتحدة والدبلوماسية متعددة الأطراف.

وبالفعل اتخذت القرار وتوكلت على الله... سوف أكتب مذكراتي.

جلست أتدبر الأمر.والواقع أنني حين أبدأ التفكير في موضوع ما أو في الإعداد لموقف ما فإنني أتحرك.. أمشي أكثر من أن أجلس.. ويشهد مكتبي وقتَ أن كنتُ وزيرًا للخارجية مئات بل ربما آلاف الخطوات جيئة وذهابًا بين الجدران الأربعة في هذا المكتب القيِّم الفخيم، إلى أن أنتهي إلى قرار أو أصوغ فكرة، ثم أجلس لأدوِّن، ثم أراجع ما كتبت.. وهكذا بدأتُ أمشي أو «أتمشَّى» كما نقول في مصر، وكان السؤال الموجَّه إلى نفسي:من أين أبدأ؟ واستقرَّ رأيي على أن أبدأ من البداية ذاتها.. مولدي،فنشأتي،ثم تعليمي.. إلى أن استويت شابًّا يافعًا فرجلًا ذا مهنة: محاميًا، فدبلوماسيًّا،ثم سياسيًّا.

الحظّ كثيرًا ما يلعب دورًا رئيسيًّا في توجيه الأحداث، بل في إحداثها. في هذه المرحلة التي كنتُ فيها أفكّر في هذا العمل الضخم الذي ينتظرني إذ انتهيتُ إلى قرار نهائي بكتابة مذكراتي.. زارني صديقي المهندس إبراهيم المعلم صاحب «دار الشروق» - كان ذلك في أواخر ٢٠١٥- وتحدَّث إليَّ في شأن كتابة مذكراتي، وكيف أنني أضيِّع الوقت الثمين دون أن أكتبها، وعن أهمية ذلك لتاريخ مصر وخصوصًا في تلك الفترة المضطربة التي تمر بها البلاد والتي تحتاج إلى إطلاع الأجيال على الأسباب التي أدَّت إلى أحداث «الربيع العربي»، وما بعده، من وجهة نظر «شخصية سياسية موثوق بها»، كما قال.

أضاف المعلم أن «دار الشروق» التي نشرت كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل، على استعداد لنشر مذكرات عمرو موسى.. وتذكّرت أن إبراهيم المعلم كان قد عرض عليَّ مشروع كتابة هذه المذكرات بعد ثورة يناير ٢٠١١ مباشرة، إلّا أنني اعتذرت بأنه «مش وقته».

ما لبث إبراهيم أن بعث إليَّ بصحفيٍّ شابٍّ، وصفه بأنه كفء ورائق وصبور وممن يحترمون

أنفسهم وعملهم.كلّفه بالتحدث معي والاستماع إليَّ وتسجيل ما أريد أن أضمِّنه في المذكرات، ثم أراجعها مرة أو أكثر إلى أن تستوي المذكرات كتابًا شائقًا. كان هذا الصحفي هو الأستاذ خالد أبو بكر، مدير تحرير جريدة «الشروق»، الذي سعدتُ بالعمل معه والتحدُّثِ إليه. كما شهدتُ إخلاصه في عمله، واحترام سرِّيته وخصوصيته، وقدرته على البحث الدقيق في الموضوعات التي نتحدث عنها وتوثيقها... بتواريخها وصورها وما نشر عنها، ومن أهم ما في خالد قدرته على الصبر معي ومتابعتي بهدوء إلى أن يستقرَّ رأيي وأطمئن إلى حسن صياغة ما أريد قوله وكتابته.أسجِّل الشكر له ولمساعده محمد هشام الذي أصبح خبيرًا في قراءة ما أكتبه بخط يدي وبعضه تصعب قراءته حتى عليَّ أنا شخصيًّا .

وفي مرحلة من مراحل إعداد المذكرات، قرَّرالمعلم أن يتفرغ خالد أبوبكر بالكامل لهذه المذكرات.

وكان من حسن الحظ أيضًا أن زارني يومًا في بداية عام ٢٠١٦، وأنا أسرد بعض الذكريات لخالد، زميلي السفير شكري فؤاد ميخائيل،الذي شاركني في بداية عملي وزيرًا للخارجية عام ١٩٩١ في رسم وصياغة خطة ونظام تحديث الوزارة الذي هو الآن نظامها، وعرض أن يساعد في هذا المشروع الكبير،وقد قبلت عرضه شاكرًا وصار شكري يراجع معي الفصول المختلفة من هذه المذكرات، وأنتهز الفرصة هنا للتعبير له عن تقديري لما قدمه من عون وبذله من جهد وأنفقه من وقت.

حين دخل مشروع كتابة المذكرات «في الجد» كما نقول بالعامية المصرية، أدركتُ أن الأمر يحتاج إلى ثلاثة أمور يجدر الوعي بها:

أولها: أن المذكرات لن يتسع لها كتاب واحد، ومن ثمَّ بحثنا وناقشنا وانتهينا إلى أنها تحتاج إلى ثلاثة أجزاء منفصلة وإن متتابعة مترابطة، يسرد الجزء الأول منها نشأتي حتى أصبحتُ وزيرًا للخارجية وينتهي بخروجي من الوزارة، ويتعامل الجزء الثاني من المذكرات مع السنوات العشر التي قضيتُها على رأس الجامعة العربية. فيما يتعلق الجزء الثالث بما بعد ذلك، أي من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى إقرار الدستور في عام ٢٠١٤ وتولي الرئيس السيسي حكم مصر.

وثانيها: يتعلق بعملية «التوثيق» وطلب المساعدة من عدد من الزملاء الذين عاصروا فترة عملي في وزارة الخارجية وكانوا معي أو حولي وقت أن كنتُ وزيرها. وقد تفضَّل وزير الخارجية سامح شكري بتلبية طلبي أن تُفتح ملفات الوزارة لإطلاعي أو مراجعتي لأحداث شاركتُ فيها أو كتبتُ عنها سواء سفيرًا في الهند أو رئيسًا للوفد المصري لدى الأمم المتحدة أو وزيرًا للخارجية، خصوصًا أن سنوات طويلة مرَّت على هذه الأحداث تسمح الآن بكشف بعضها وخروجها إلى العلن[3]. كما تفضَّل زملاء كرام مثل السفراء: نبيل العربي وأحمد أبو الغيط ونبيل فهمي ومحمد العرابي وماجد عبد الفتاح والمرحوم علي ماهر ومصطفى الفقي ومحمد أحمد إسماعيل وجيلان علام ومهدي فتح الله وهشام بدر وياسر النجار وعمرو رمضان وغيرهم وغيرهم في تأكيد أو إعادة سرد أحداث شاركوا فيها مثلي أو معي، وسجَّلتُ شهادات معظمهم لضبط عمليه التوثيق.

هذا بالإضافة إلى مواطنين عاديين أبدوا حماسًا كبيرًا منذ أعلن عن بدء كتابة مذكراتي، أذكر منهم: سالي أبو النصر - ابنة الإسماعيلية - التي بذلك جهدًا وأنفقت وقتًا لتوفير العديد من الصور الخاصة بي في مناسبات كثيرة قديمة وحديثة ومن مصادر مختلفة.

وثالثها: يتعلق بما تناولته الوثائق الدولية متعلقًا بمواقفي، وقد لفت نظري إلى ذلك صديقي مايكل مولر الذي عمل مستشارًا قانونيًّا لكوفي أنان حين كان سكرتيرًا عامًّا للأمم المتحدة ثم صار الآن رئيس المكتب الأوروبي للمنظمة الدولية في جنيف، لفت نظري إلى أن أوراق كوفي أنان المحفوظة

في مكتبة الأمم المتحدة تحتوي على إشارات متعددة إليَّ وإلى نشاطي، وقد تفضَّل السفير ماجد عبد الفتاح وكيل الأمين العام للأمم المتحدة وأرفع موظف مصري في المنظمة الدولية مشكورًا بتسهيل إطلاعي على هذه الفقرات - التي ستظهر في الأجزاء القادمة من المذكرات - وهو ما أقدِّره كثيرًا، ويمتد هذا التقدير وذلك الشكر إلى مساعده الدبلوماسي الكفء «حسين الشاعر» الذي خصَّص وقتًا طويلًا وبذل جهدًا وأنفق وقتًا قيِّمًا في الاطلاع على هذه الأوراق واستخراج هذه الإشارات.

وبعدُ، فإن كتابة المذكرات ليست أمرًا سهلًا، خصوصًا لمن هو في موقعي من تاريخ التطور السياسي في البلاد،بالتوازي مع الحركة السياسية العربية والإقليمية ووضع مصر في إطارها. وذلك في العقديْن المتتاليْين العاشر من القرن العشرين والأول من القرن الحادي والعشرين.

أمانة السرد ضرورية؛ ومن هنا حاولتُ توثيقَ كلِّ ما ذكرتُ ودقة المراجع والاقتباس منها ومواقع الاقتباس مسجَّلة تسجيلًا علميًّا،حتى أعطي لكل ذي حقٍّ حقَّه.أما تحليل التطورات والتعبير عن المواقف المصرية وشرح موقفي من بعضها ودوري في البعض الآخر فمسئولية ترجع إليَّ وحدي.

وفي هذا السياق أيضًا، أود الإشارة إلى أنني راجعتُ هذا الكتاب سبعَ مرَّاتٍ على مدار ثمانية عشر شهرًا. في كلِّ مرَّة كنتُ أجري بعض التعديلات، سواء بالحذف أو بالإضافة؛ انطلاقًا من أن هذه المذكرات «شهادة للتاريخ»، و«الشهادة» في جوهرها «أمانة»، حرصت على أن أؤديها بأعلى درجات الدقة، ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وأما عنوان المذكرات فقد أخذنا وقتًا طويلًا كـي نتفقَ عليه بعدما استُهلكتِ العناوين كافة من كتَّاب المذكرات بالعربية وغيرها من اللغات، ولم أجدْ أفضلَ من القرآن الكريم وتعبيراته فائقة الجمال وقوية التركيب ورصينة المعنى؛ كي أستمدَّ منه إلهامًا وأستدعي توفيقًا ... وكان العنوان:

كِتابيَهْ

«هاؤم اقرءوا كتابِيَهْ»

جزء من الآية الكريمة: (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)

والله وليُّ التوفيق

عمرو موسى

مارس ٢٠١٧

3(١) وقد أرسلت خطاب شكر إلى السيد وزير الخارجية سامح شكري، حرصت على نشر صورة منه في الصفحة رقم ٦٢٢ من هذا الكتاب.

القسم الأول

من محلة مرحوم إلى نيويورك

الفصل الأول

طفولـة في رحـاب الوفـد

في ساعة مبكرة استيقظت من نومي. وقبل أن أهُمَّ بتناول إفطاري الخفيف، رنَّ جرس التلفون الرئاسي. كان على الناحية الأخرى زكريا عزمي؛ رئيس ديوان رئيس الجمهورية.أخطرني بعد التحيات أن التعديل الوزاري وحلف وزير الخارجية الجديد اليمين سوف يتمَّان في وقت لاحق من اليوم (١٥ مايو ٢٠٠١)، وأن الرئاسة رغبت في إخطاري بذلك، وقد أرى ألا أذهب إلى مكتبي بالوزارة حتى لا يصدر التعديل وأنا جالس فيه.

قررت في لحظتها أن أذهب إلى مكتب كنت قد أعددته لوزير الخارجية في النادي الدبلوماسي بوسط القاهرة ليستقبل فيه ضيوفه الرسميين قبل حفلات الغداء والعشاء. طلبت على الفور مدير مكتبي،السفير محمد العرابي؛ ليقابلني هناك بالأوراق والملفات المخطَّط عرضها عليَّ في ذلك اليوم كي أعطي تعليماتي بشأنها. كلَّفته أيضًا بإعطاء أوامره بجمع أوراقي وأغراضي التي لا تزال في المكتب بمقر الوزارة،وكذلك بالصحف العربية والأجنبية التي اعتدت قراءتها صباح كل يوم.

وصلت مكتبي بالنادي الدبلوماسي حوالي التاسعة. وجدت العرابي قد سبقني إليه بعدد من الملفات والصحف. جلست على مقعد وثير بالمكتب. ألقيت نظرة سريعة على عناوين الصحف العربية والعالمية، ووضعت علامات على المقالات والتحليلات التي قررت العودة لاستكمالها في وقت لاحق من النهار.

نهضت بعدها إلى مكتبي لاستعراض الملفات الخاصة بتسيير العمل بوزارة الخارجية. أمسكت بقلم رصاص لكتابة بعض التوجيهات والتعليمات على كل ملف- كما اعتدت دومًا- فإذا ما اعتمدت قرارًا نهائيًّا أو صياغة أخيرة أصدرها بالقلم الحبر. وبينما أنظر في أحد الملفات،دقَّ هاتف العرابي.أخبره أحد الصحفيين أن الوزير الجديد يؤدي في هذه اللحظة اليمين القانونية. فور أن تلقيت الخبر وضعت القلم الرصاص في الملف الذي كان مفتوحًا بين يدي. قلت لمدير مكتبي: يتعين عليك الذهاب إلى مبنى الوزارة لاستقبال الوزير الجديد، وتأخذ معك كل هذه الملفات عدا الصحف؛ فهمَّ الرجل مسرعًا للقيام بذلك.

عدت إلى الكرسي الوثير.وضعت ساقًا على ساق،وأشعلت سيجاري، وطلبت فنجانًا من القهوة، وبينما يتصاعد دخانه الكثيف في حجرة المكتب رحت أفكر وأتامل. مرَّت أمامي مسيرة حياتي، بما فيها المسيرة الدبلوماسية بسنواتها التي تزيد على أربعين عامًا-آنذاك- كأنني أشاهدها في شريط سينمائي، منذ أن عينت ملحقًا دبلوماسيًّا سنة ١٩٥٨ إلى هذا اليوم الذي أودِّع فيه منصب وزير الخارجية،وأستعدُّ لمجتمع سياسي آخر ومنصب جِدِّ مختلفٍ ابتداء من اليوم.

جلست أشرب القهوة وأقلِّب في الصحف الموجودة أمامي، فوجدت في إحداها تحقيقًا عن الريف والقرية المصرية.. فعدت بالذاكرة إلى سنواتي الأولى في قرية «محلة مرحوم-غربية»، وقرية «بهادة_ قليوبية».. ومن هاتيْن القريتيْن أبدأ عرض مسيرتي في هذا الكتاب.

الميلاد

ولدت في الثالث من أكتوبر من سنة ١٩٣٦م، في حي منيل الروضة بالقاهرة. كان من الأحياء الهادئة، التي تقبل على السكنى فيها الطبقة المتوسطة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

مازلت أذكر تلك الأشجار وارفة الظلال، والشوارع الواسعة، والناس الذين يسيرون في الطريق أو على الرصيف وهم يقرءون الصحف من فرط الهدوء، والشعور بالأمان الذي كان يُغلِّف الحياة في هذا الحي الوادع. كنت صغيرًا جدًّا في هذه الأثناء. كنت في سنواتي الأولى، وأتعجب من تلك المناظر التي ما تزال مطبوعة في ذاكرتي عن تلك الفترة، برغم صغر السن ومرور كل هذه السنين الطوال.

النيل من الأشياء التي ارتبطت بها منذ مرحلة باكرة من حياتي. أذكر بمزيد من السعادة تلك المرات التي أخذتني فيها والدتي السيدة «ثريا حسين الهرميل» للتنزه على صفحة هذا النهر العظيم. مازلتُ أشعر بقبضة يدها وهي تمسكني بقوة خلال ركوبنا المراكب الشراعية التي كنا نتجول بها في مياهه. أعتقد أن ذلك كان يجري في الربيع والصيف. كانت أوقاتًا رائعة نقضيها مع الأهل والأصدقاء والجيران، تداعبنا فيها نسمات الهواء العليل، وتظللنا سماء القاهرة الصافية، بشمسها التي تنثر أشعتها الذهبية أو قمرها الذي ينشر أشعته الفضية على صفحات النهر الخالد؛ فتخلق أجواء أسطورية تتسلل إلى وجدان الناس فيعشقون وطنهم ويستمتعون بأوقاتهم، قدر إمكاناتهم، حتى الفلاح غنى له عبد الوهاب «محلاها عيشة الفلاح». وبصرف النظر عن أبعاد هذه «العيشة» إلا أن الحياة كانت ميسّرة، والكل يحب مصر.

والدي الدكتور محمود أبو زيد موسى. كان يعمل مدرسًا في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليًا)، بعد عودته من فرنسا وتخرجه في جامعة ليون. دخل مجال السياسة مثله مثل شباب تلك الأيام الذين تعلموا في أوروبا ويستندون إلى أسر ريفية عميقة الجذور، وانتخب نائبًا في مجلس النواب عن حزب الوفد في أواخر العشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن الماضي. وكان مقربًا من زعيم الوفد التاريخي مصطفى النحاس باشا[4]؛ لأنه كان من ضمن مجموعة شباب حزب الوفد التي تلقت تعليمًا جيدًا في الخارج، وكان الحزب يستند إليهم ويراهن عليهم، ويعدهم للمستقبل في محاولة مدروسة لتواصل أجياله.

من أشهر أعضاء هذه المجموعة من جيل والدي في هذا الحزب العتيد الذي قاد الحركة الوطنية قبل انتصاف القرن الماضي: الدكتور أحمد ماهر باشا، الذي انفصل عن الوفد وأصبح رئيسًا للوزراء واغتيل سنة ١٩٤٥م، والدكتور محمد صلاح الدين باشا، الذي أصبح وزيرًا للخارجية في حكومة النحاس باشا (١٩٥٠ – ١٩٥٢م)، والدكتور حامد زكي باشا، الذي أصبح وزيرًا للدولة في نفس الحكومة ، وأحمد حمزة باشا الذي أصبح وزيرًا للتموين في حكومات الوفد عام ١٩٤٢ و١٩٥٠، وكان أحمد حمزة صديقًا مقربًا جدًّا لوالدي كثير التردد على منزلنا وكذلك كان والدي بالنسبة إليه.

في هذه الفترة تركنا حي منيل الروضة، وانتقلنا إلى شارع سعيد المتفرع من شارع قصر العيني. كان منزلنا مشرفًا على حدائق مجلس الوزراء، الذي كان قصرًا للأميرة شويكار ومبناه الفخيم وأشجاره الوارفة (آنذاك) على الناحية الأخرى من هذه الحدائق يربض البرلمان بقبته التاريخية. يوميًّا كنت أطل من النافذة على هاتين المؤسستين (مجلس الوزراء والبرلمان)، وكثيرًا ما حكت لي والدتي عن أهميتيْهما، اللتيْن تبدتا لي من خلال متابعتي للحركة الدءوبة حولهما، لاسيما من الضباط والجنود الذين كانوا في كثير من الأوقات يرتدون ملابس التشريفة بألوانها الزاهية المبهجة. أدركت فيما بعد أن مجلس الوزراء والبرلمان مطبخان مهمان في صناعة السياسة في مصر، وفي أي بلد من البلدان.

لم تكن المناقشات التي تدور في اجتماعات الحكومة أو تحت قبة البرلمان بعيدة عما يجري داخل منزلنا من حوارات ونقاشات؛ لأن والدي وجدي وبعض أخوالي وأزواج خالاتي وأقاربي من جهة والدي ووالدتي، كانوا إما نوابًا وإما نوابًا سابقين في البرلمان[5] وإما نشطاء في الحياة السياسية الحزبية والمجتمعية في مصر خلال هذه الفترة. وبالنظر إلى قرب منزلنا من مبنى البرلمان فقد كانوا

دائمًا ما يلبون دعوات والدي ووالدتي لتناول الغداء أو العشاء وأحيانًا الإفطار.

حكت لي والدتي أن النواب من أقاربنا كانوا يتوافدون على منزلنا بدعوة تقليدية من والدي لتناول الإفطار في الصباح وهم في طريقهم إلى حفل افتتاح البرلمان[6]. كانت المراسم الخاصة بهذا الحدث تشمل حضور الملك فاروق، وإلقاء رئيس الوزراء خطبة العرش، وانتخاب رئيس جديد للمجلس في دورته الجديدة، ومن هنا كان حرص أقاربي النواب وبعض الأهل على القدوم للقاهرة مبكرًا. كان هذا الحفل – دومًا - مناسبة جيدة للقاء الإفطار في منزلنا قبل أن يتوجهوا معًا إلى مبنى البرلمان سيرًا على الأقدام.

هذه الأجواء-بما فيها سيرة جدي الأكبر الشيخ عثمان الهرميل(والد جدي حسين بيك الهرميل)؛ ذلك البرلماني العتيد، الذي كان عضوًا في «مجلس شورى القوانين»، الذي تمَّ تشكيله سنة ١٨٩٩ في عهد الخديوي توفيق - جعلتني منذ نعومة الأظفار متابعًا للشأن السياسي، وأصبحت مفردات من عينة (البرلمان، الوفد، النحاس باشا، الأحرار الدستوريين، السعديين، الملك فاروق، الإنجليز...إلخ)، ليست غريبة على مسامعي، وَوَلَّدَتْ لديَّ شغفًا مبكرًا بالسياسة والسياسيين، لاسيما بعد أن أتيحت لي الفرصة لرؤية شخصيات وفدية وغير وفدية كبيرة في مناسبات اجتماعية مختلفة في هذه المرحلة المبكرة من حياتي.

إلى محلة مرحوم

بعد أن بلغت الخامسة بقليل، أصيب أبي – يرحمه الله – بالفالج[7]؛ الأمر الذي قلب نظام الأسرة رأسًا على عقب. من بين الوصفات التي وصفت له كي تتحسن حالته الصحية، العيش في الريف؛ حيث الهواء النظيف والهدوء المطلق، والبعد عن التوترات، بما فيها العمل في الجامعة والسياسة. تحقق ذلك بأن دعانا جدي لوالدتي السيد «حسين الهرميل» للإقامة معه في منزله الكبير بـ«محلة مرحوم»، الواقعة إلى جوار مدينة طنطا، بمديرية الغربية. كان بيتًا رحبًا يسميه الناس هناك «السرايا»؛ ولذلك كان من السهل أن يُخَصِّصَ لنا فيه - والدي ووالدتي وأنا - جناحًا كاملًا.

جدي لوالدتي كان نائبًا عن هذه الدائرة (محلة مرحوم وبعض القرى المحيطة بها) وكان يدعى بواسطة الجميع (البيه الكبير). كانت لديه عزوة كبيرة في هذه المنطقة؛ فزوج ابنته كان نائبًا عن الدائرة المجاورة وهي «برما»[8]، وابن أخته كان نائبًا عن الدائرة التي تليها وهي، «أبيار»[9]، وأحد أنسبائه كان نائبًا عن الدائرة التالية وهي «بسيون»[10]، بالإضافة إلى أنسبائه الآخرين الذين كانوا نوابًا عن دوائر في المنوفية والقليوبية. كانوا جميعًا يتوافدون لزيارة جدي في المناسبات العائلية والدينية، وكانت الأحاديث فيما بينهم شائقة ممتعة.

حياتي في هذه الفترة كانت مليئة بالتحرك والتنقل في محيط مديرية الغربية وما حولها. فهناك دعوات غداء وعشاء متبادلة بين كل هؤلاء السياسيين والنواب، وكنت أحضرها مع جدي، الذي كان حريصًا جدًّا على أن أصحبه في معظم جولاته السياسية والاجتماعية، بما في ذلك زيارة النحاس باشا وكبار رجال الوفد، وهو ما جعلني على الدوام في حالة استنفار لطيف؛ نتيجة كثرة الزيارات والاستماع إلى مناقشاتهم وأحيانًا خطبهم. كنت أسعد جدًّا برؤية مدن جديدة وأناس مختلفين في هذه المرحلة من طفولتي المبكرة.

خلال تلك الفترة التقيت ببعض زعماء الوفد الكبار في مناسبات عديدة؛ فعندما بلغت السادسة من عمري، جاء لزيارة جدي، القطب الوفدي الكبير، مكرم عبيد باشا[11]، قبل أن يتم فصله من حزب الوفد في يوليو من سنة ١٩٤٢م. أنشدت أمامه نشيدًا للترحيب به، يقول مطلعه: «أهدي لمكرم باشا الورد».

لم يكن جديدًا عليَّ أن أقف أمام مكرم عبيد باشا للترحيب به في هذه السن الصغيرة؛ ذلك أنني قبل هذه الزيارة حدث أن خطبت في الجماهير، خلال المؤتمرات الانتخابية التي كان يقيمها جدي في حملته الانتخابية الخاصة بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في مارس من سنة ١٩٤٢م، والتي فاز فيها الوفد بأغلبية كبيرة بعد أن قاطعها «الأحرار الدستوريون» و«السعديون».

شجعني استقبال الجمهور لي في المظاهرات المؤيدة لجدي وأنا طفل صغير على عدم مهابة الحديث أمام جمع غفير من الناس، والواقع أنني لم أتعرض لما يسمونه في أدبيات علم النفس «الرُّهاب الاجتماعي»، أو الخوف من الحديث أمام الجماهير، وهو أمر لا غنى عنه لكل من يريد أن يكون فاعلًا في الحياة العامة.

كانت المؤتمرات الانتخابية خلال هذه الحقبة الثرية من تاريخ مصر تعتبر مناسبة كبرى لإبراز كل معاني الفصاحة والبيان للسياسيين والمرشحين للبرلمان. كان هناك انتعاش كبير لفن الخطابة، سواء في مضمار السياسة والانتخابات، أو في المناسبات الدينية والاجتماعية، وفي المدارس وغيرها.

في ليلة من ليالي سنة ١٩٤٢م، وبينما كنت أجلس بجوار والدي، الذي كان يحب قراءة الكتب ومطالعة الصحف على «نور كلوب» في حجرة واسعة بالدور الثاني من المنزل، أتى إليه جدي بعد عودته من القاهرة، قال له: يا دكتور محمود لقد انضممت لمكرم باشا عبيد و«الكتلة الوفدية» التي خرجت عن الوفد ومصطفى النحاس باشا.

رد عليه والدي بقوله: يا حسين بيه لا تترك النحاس باشا.

قال جدي: هو مكرم عبيد ومن معه إيه؟ مش من الوفد؟

قال أبي: الوفد في الناحية التي يوجد فيها النحاس باشا.

إنني أتعجب الآن من أن هذا الحديث مازال محفورًا بذاكرتي، بما في ذلك زوايا الجلوس في الحجرة الواسعة بالدور الثاني، وأين كان يجلس أبي ووالدتي وأين كان يجلس جدي.

عاد جدي إلى النحاس باشا بالفعل، وللتوضيح أقول إنه في سنة ١٩٤٢م دبَّ خلاف كبير بين النحاس باشا، رئيس حزب الوفد ورئيس الوزراء في ذلك الوقت ومكرم عبيد باشا سكرتير حزب الوفد، وصف وقتها بالخلاف التاريخي. أصدر بعده مكرم عبيد كتابًا سماه «الكتاب الأسود»، جمع فيه مخالفات مالية لوزارة الوفد برئاسة النحاس باشا، وعرضها في استجواب شهير تحت قبة البرلمان.

تقدم بعد ذلك النائب الوفدي حسن ياسين باقتراح لإسقاط عضوية مكرم عبيد من المجلس، مستندًا إلى أن عبيد كان سكرتيرًا للوفد، وصديقًا لمصطفى النحاس، وابنًا لسعد زغلول باشا[12]، لكنه لم يعد جديرًا بشرف النيابة بعد خروجه على هذه الزعامات التاريخية ومبادئها؛ فجرى التصويت في نفس الجلسة وتم فصله من مجلس النواب. كان هذا هو يوم انفصال عبيد عن الوفد وتشكيله «الكتلة الوفدية». بعدها أصدر النحاس قرارًا باعتقال عبيد بموجب قانون الطوارئ، وأصدر «الكتاب الأبيض» ليرد فيه على ما أورده عبيد من مخالفات للوفد والحكومة في «الكتاب الأسود».

بعد ذلك بفترة قرأت «الكتاب الأسود» و«الكتاب الأبيض» الذي نشره الوفد، ردًّا على مزاعم عبيد بإمعان شديد. مازلت أذكر أن النحاس باشا قد صدّر الكتاب الأبيض بآية كريمة، وكذلك ببيتيْن من الشعر لأبي تمام يقول نصه:

وإذا أراد اللـه نشـر فضيلـة طويت أتاح لها لسان حسودِ

لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العودِ

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدي قد أحضر مضابط مجلس النواب التي ناقشت هذا السجال السياسي الشهير في تاريخ الحياة السياسية والنيابية المصرية، وقد قرأتها كاملة في السنوات التالية.

حضرت كذلك الزيارة التي قام بها فؤاد باشا سراج الدين[13] إلى جدي، في الفترة التي كان فيها حزب الوفد في المعارضة، عقب إقالة وزارة مصطفى النحاس باشا في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م، إلى أن عاد لرئاسة الوزراء من جديد بعد أن اكتسح الوفد الانتخابات النيابية التي أجريت في ٣ يناير ١٩٥٠م.

كما حضرت زيارة فؤاد باشا لخالي فوزي بك البرادعي في أبيار في مناسبة أخرى. أذكر أنه بَدَّل قميصه في حجرة النوم المخصصة له، وكان معه ليساعده أكثر من واحد من شباب العائلة وعلى رأسهم عبد العزيز بك البرادعي الذي كان قاضيًا بالمنصورة آنذاك[14].

مازلت أذكر شكل فؤاد باشا سراج الدين في هذه الفترة. كان رجلًا فخمًا، ضخمًا، كما كان أنيقًا، يدخن سيجارًا طويلًا، ويمسك الطربوش بطريقة فيها خيلاء بمقاييس ذلك الزمان. يضع زر الطربوش بين السبابة والوسطى بطريقة معينة، وكان يتحدث بسرعة. وكلماته تتدفق من فمه كالسيل.

كان فؤاد باشا شخصية ذكية قوية لا يمكن هزّها بسهولة. أعاد تنظيم حزب الوفد عندما تولّى منصب سكرتيره العام ليجعل منه حزبًا مفتوحًا لمختلف الطبقات، يحتوي على أكثر من تيار يتواءم في النهاية تحت زعامة واحدة ووفقًا لنظام حزبي صارم وإن كان لا يخلو من مرونة.

أكد فؤاد باشا ظهوره في الوزارة الوفدية عام ١٩٤٢، التي جاءت بعد حادث ٤ فبراير الشهير[15]، وشارك في رسم عدد من التطورات ترجمتها عدة قوانين اجتماعية أفادت التطور المجتمعي المصري كثيرًا. اقترب من مصطفى النحاس في مرحلة مغادرة مكرم عبيد للوفد، وبعد وفاة صبري أبو علم باشا سكرتير عام الوفد الذي خلف مكرم باشا، وانصراف عبد السلام جمعة باشا عن منصب السكرتير العام للوفد. فلم يكن هناك بُدٌّ من تولّي فؤاد باشا لهذا المنصب المهم.

كان فؤاد سراج الدين هو الأغنى والأصغر بين زعماء الوفد. فهو من عائلة كلها فلاحون مزارعون، ولكن من طبقة ملاك الأراضي الشاسعة. كان يفهم مصالح الجانبين ويفهم الموقف الإيديولوجي للوفد. واستطاع أن يجعل الوفد ممثلًا للبرجوازية المصرية، فأصبح ممثلًا للطبقة البرجوازية مع دور محجوز لمصالح الطبقات الفقيرة. وعلى ذلك قام برنامج الوفد الذي أتى به إلى الحكم مرة أخرى وأخيرة في انتخابات ١٩٥٠م.

كانت هناك ميزة أخرى لفؤاد سراج الدين وهي قوة شخصيته واحترامه لذاته. حاول القصر الملكي عبر أحمد حسنين باشا[16] بكل خبثه ودهائه أن يستميله بعيدًا عن النحاس بالخروج عليه في مقابل أن يصبح رئيسًا للوزراء مثلما حصل مع أحمد ماهر من قبله لكنه رفض بإباء. حاولوا أن يزينوا له أنه سيكون أول من يأتي بحزب الوفد ليكون حليفًا رئيسيًّا للقصر، أي أن يبقى سراج الدين زعيمًا للوفد ورئيسًا للوزراء، ولإرضائه أكد له حسنين أنهم لا يقصدون إهانة النحاس باشا، ولكن فليبقَ رئيسًّا فخريًّا أو شرفيًّا للوفد ولكنه – طبقًا لما رواه كريم ثابت، المستشار الصحفي للملك فاروق وأحد

المقربين منه في كتابيْه[17] عن عصر فاروق- رفض رفضًا باتًّا العرض بكامله.

كان فؤاد باشا شديد الاحترام للنحاس، ورفض أن يخونه أو أن يخرج عليه؛ فاحتفظ باحترام أعضاء الحزب واحترامه لنفسه؛ مما مكَّنه من أن يجمع حوله كثيرين وقت أن قرر إعادة حزب الوفد إلى الحياة السياسية المصرية في سبعينيات القرن الماضي.

في ختام الحديث عن فؤاد سراج الدين لا يمكنني أن أتجاهل دوره الرائد في دعم حركة الفدائيين في منطقة القناة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتباره وزير الداخلية، والذي أصبح يوم مواجهة الشرطة في تلك المنطقة لجنود الجيش البريطاني يوم عيد للشرطة المصرية وهو ٢٥ يناير.

المدرسة الإلزامية

بعد استقرارنا في محلة مرحوم، كوَّنت بعض الصداقات مع أطفال في مثل سني. كانوا أبناء خالتي التي تعيش في نفس القرية، وفي يوم من الأيام بينما كنا نلعب ونلهو أنا وابن خالتي شفيق الهرميل، الذي أصبح عضوًا بمجلس الشعب بعد ذلك، استدعانا جدي، ونهرنا قائلًا: «هتقعدوا تلعبوا طول النهار؟». استدعى الفراش الخاص به وكان اسمه «إبراهيم الكفوري»، الذي كان بمثابة سكرتيره الخصوصي. قال له: «خذ عمرو وشفيق واذهب بهما إلى الشيخ محمد النني، ناظر المدرسة الإلزامية»، التي كانت تقع في أول القرية بالقرب من محطة قطار الدلتا.

قال الكفوري للشيخ النني: «البيه الكبير بيقولك خد عمرو وشفيق وأدخلهما المدرسة»، فوافق الشيخ على الفور، وانخرطنا في تلقي الدروس بالمدرسة. كان النني شخصية قوية تمسك بزمام الأمور بكفاءة وقسوة. كان يتجول في المدرسة وبيده خيزرانة تخيف الجميع، وتفرض النظام والهدوء دون أن يحتاج إلى استخدامها.

كان نظام التعليم المعمول به في مصر خلال هذه الفترة يتألف من «التعليم الإلزامي»، وكان يتم في مدرسة أولية، يقتصر الأمر فيها على تعليم القراءة والكتابة والحساب، وكان مستقلًّا في إدارته، وتشرف عليه مجالس المديريات حسب إمكاناتها، في حين تشرف وزارة المعارف العمومية على مدارس «التعليم الحديث»: الابتدائي، والثانوي، والجامعي.

دخلنا - شفيق وأنا - فصلًا من فصول المدرسة الإلزامية. مازلت أذكر الكلمات الأولى التي كانت مكتوبة على السبورة، ويرددها التلاميذ خلف المعلم: «وزن، أخذ، زرع، حصد». أجلسني المعلم الذي كان يرتدي بدلة وطربوشًا في الصف الأول وأجلس شفيق في الثاني. انتظمنا من وقتها في الدراسة بعد أن استلمنا الكتب المخصصة لهذه المرحلة، وفي آخر العام جاء ترتيبي الأول على الفصل.

من ضمن الحصص التي كانت مقررة علينا حصتان للتربية الدينية أسبوعيًّا نحفظ فيهما ما تيسر من القرآن الكريم. كنا نأخذهما في مبنى قريب من حوش المدرسة. كان من يقوم بتحفيظنا شيخ يصنع «المقاطف» و«القفف» من سعف النخيل. جسمه مربع، ويهتز يمنة ويسرة وهو يرتل القرآن ويغزل السعف في آن واحد.

أذكر دومًا ذلك الصباح الشتوي الجميل، وأشعة الشمس تنسدل على ذلك المكان الذي يجلس فيه «الشيخ» عندما جلسنا بين يديه لأول مرة. كان قد بدأ لتوه في تلاوة سورة «النبأ»: (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ٢ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ مُخۡتَلِفُونَ...). كانت حصص التربية الدينية من الحصص التي أوليها اهتمامًا؛ حيثُ كنت أشعر بارتياح وأنا جالس فيها بين يدي الشيخ لأردد خلفه آيات الذكر الحكيم. أول سورة حفظتها هي سورة «النصر» (إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ...). مازلت إلى

اليوم أتلوها في صلاة من الصلوات الخمس.

المدرسة الإلزامية كانت تضم مجموعة كبيرة من أولاد الفلاحين، الذين جمعتني ببعضهم صداقة امتد بعضها إلى اليوم. كانت الحياة الاجتماعية في القرية حية وخصبة، وفيها تفاعل كبير بين الناس في ذلك الزمان. فتبادل الدعوات بين الأصدقاء كان أمرًا معتادًا، تزيد وتيرته في شهر رمضان، سواء على الإفطار أو السحور. كانت القرية المصرية مثالًا للتكافل، والعلاقات القوية والمترابطة بين الناس، فقراء وأغنياء. أحاديثهم دومًا ما تدور بشأن الزراعة ودودة القطن، والوحدة الصحية.

كان جدي مهتمًّا بالآثار الموجودة في القرية وعلى رأسها مسجد قديم تم ترميمه بتدخله لدى وزارة الأوقاف لإتمام الترميم، كما ساهم في تشييد (جسر) كوبري بالقرية كان افتتاحه حدثًا كبيرًا؛ حيث جاء أحد الوزراء ومدير الغربية وتناولا الغداء لدى جدي ومعهم مجموعة من أعيان البلد والبلاد المجاورة.

تُوفيَ والدي سنة ١٩٤٥م، ولكن وجود جدي في حياتي خفَّف نسبيًّا وقع غياب الأب على نفسي؛ فقد أولاني هذا الرجل العظيم عناية ورعاية خاصتيْن، لم يحظَ بهما أيٌّ من أحفاده الآخرين. كان في أيام الجمع والإجازات يأتي بي ويعطيني جريدة «المصري»[18] الوفدية، التي يحرص على قراءتها - مع جريدة «الأهرام» وجريدة «صوت الأمة»[19] يوميًّا ومجلة «المصور» أسبوعيًّا – ويقول: «اقرأ عليَّ هذا المقال» في محاولة منه لتدريبي وتعويدي على حب القراءة والمطالعة، فكنت أقرأ، ويصوِّب لي بعض الكلمات التي كنت أنطقها بطريقة غير صحيحة.

لاحظ جدي – يرحمه الله – أني أسير بخطوات جيدة في القراءة والكتابة، غير أن خطي كان سيئًا؛ فأتى لي بمدرس لتعليم الخط؛ ليعطيني ثلاث حصص في الأسبوع، على أن تكون إحداها يوم الجمعة. تلقيت على يديه دروسًا مهمة، دائمًا ما كان يعطي جدي تقارير تفيد بأن مستواي في تقدم. تحسن خطي بالفعل، وإلى الآن حين أكتب على مهل يكون خطي جميلًا، لكن هذا الجمال يتلاشى نسبيًّا عندما أضطر للكتابة بسرعة.

يوميًّا كان يحضر لبيت جدي مقرئ للقرآن اسمه الشيخ مصطفى البدري؛ لقراءة ما تيسر له من كتاب الله. كنت أسمعه، برغم أن صوته لم يكن جميلًا. في شهر رمضان يحضر معه شيخ آخر اسمه الشيخ يوسف الشرقاوي، الذي علمني تعاطي «النشوق»[20]. كان يضعه في علبة نحاسية صغيرة، وكثيرًا ما كنت أذهب إليه فور وصوله فيعطيني بعضًا منه؛ وعلى أثره كنت أدخل في نوبة من العطس، إلى أن تنبهت والدتي فنهتني عن استنشاق هذا التبغ (النشوق)، وأمرت الشيخ يوسف بالامتناع عن إعطائي إياه.

كانت هناك أيضًا زيارات متبادلة لجدي مع قساوسة القرية، الذين كانوا يحرصون على مشاركته كثير من المناسبات، فضلًا عن أن بعض المسيحيين بمحلة مرحوم كانوا جزءًا من السهرة اليومية التي تعقد في البيت الكبير، سواء خارجه صيفًا، أو بداخله شتاء. كانوا أناسًا في غاية الهدوء ويبدو من كلامهم حسن الاطلاع. ويحظون بتقدير كبير لدى جدي، كما كانوا جزءًا دائمًا من الدعوات التي كان يقيمها ويحضرها بعض كبار الساسة من الوزراء أو النواب الحاليين (آنذاك) أو السابقين، أو مدير الغربية (المحافظ).

من بين صديقات والدتي المقرَّبات جدًّا، بعض السيدات المسيحيات، اللاتي كانت تتبادل معهن الزيارات بشكل دوري حتى وفاتها؛ وهو ما جعلني أدرك مبكرًا أن للإنسانية أوجهًا كثيرة.

المدرسة الابتدائية

ذهبت بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية، ومع دخولي إياها لبست «بنطلونًا طويلًا» لأول مرة، قبلها كنت أرتدي «الشورت» مثل معظم أطفال ذلك الزمان. كان لبس البنطلون الطويل واحدًا من المطالب التي ألححت بها على أمي. كانت تقول لي: «استمتع بالشورت؛ لأنك لن ترتديه كثيرًا عندما تكبر. تمتع بطفولتك يا ابني»، غير أنني كنت مصرًّا على ارتداء البنطلون الطويل. أول بنطلون أرتديه كان رماديًّا، لبسته مع جاكت أزرق أو بلو□ر أخضر، وطربوش، فكان هندامي معقولًا، لكن هذه القيافة والشياكة كانتا تذهبان إلى خبر كان عندما نلعب الكرة في المدرسة؛ ففي المرات التي كنا لا نجد فيها كرة نلعب بها، كنا نلعب بطربوش واحد منا!

في «مدرسة طنطا الابتدائية الأميرية» كانت الحياة أكثر جدية واتساعًا. تعرفت فيها على أصدقاء جدد، ليسوا من قريتي «محلة مرحوم» فقط، بل كانوا من المدن والقرى الأخرى في مديرية (محافظة) الغربية، ومن مدينة طنطا ذاتها، وهنا كانت بداية تكوين شلة من الأصدقاء مختلفي المشارب والتكوين.

في هذه المدرسة بدأت أرى مدرسين جددًا؛ بعضهم كان يأتي إلينا من القاهرة ويعود في نفس اليوم. كنت أتطلع إلى هندامهم وما يرتدونه من بدل وجاكتات وكرافتات أنيقة. أما ناظر المدرسة فهو «حمودة بك الديب»، كان ذا شخصية مهولة. ضخمًا ومهابًا، عندما يظهر في طرقة من طرقات المدرسة، يختفي أثر الطلاب والمدرسين خوفًا من بطشه.

كان الناظر يقف ليشاهد درجة الانضباط في طابور الصباح، بينما كان أحد مدرسي التربية الرياضية ينادي: «صفا.. وانتباه» ونحن نردد تحية العلم بمنتهى القوة واليقظة، في حين أن مدرسًا آخر يمر بين الصفوف للتفتيش على نظافة الملابس والأظافر بشكل عشوائي، فكان الجميع يهتم بالنظافة الشخصية خوفًا من التعرض للعقاب.

من الحصص المبهجة في المدرسة الابتدائية «حصة الفِلاحة». كان لكل فصل موعد محدد للذهاب إلى حديقة المدرسة؛ ليقوم مدرس الفِلاحة بشرح أسماء الورود للتلاميذ ويشركهم في غرس بعضها. كان لكل نوع منها مكان خاص لزراعته في الحديقة. أذكر أن المدرس كان يركز على زهور «البانسيه» التي يغلب عليها اللون الأزرق، وعليَّ شرح الفرق بين الورد الأحمر والأبيض، وبين الفل والياسمين.

ثم تأتي الرحلات المدرسية إلى القاهرة أو الإسكندرية، وكنت زبونًا مواظبًا على الاشتراك فيها. مبعث حبي لهذه الرحلات هو الصداقة التي تأكدت بيني وبين بعض التلاميذ، وبداية تكوين الشلل، والحرية التي كنا ننعم بها خلال هذه الرحلات بعيدًا عن رقابة الأهل، فبرغم وجود مدرسين مشرفين، فإنهم كانوا حريصين على عدم التضييق علينا، وربما أيضًا عدم التضييق على أنفسهم. كنت وثلاثة أو أربعة من الأصدقاء بعد أن يطمئن المدرسون إلى أننا ذهبنا إلى مقر نومنا نقفز من السور للخروج والتنزه مرة أخرى إلى ساعة متأخرة من الليل، بما في ذلك تدخين السجائر. كنا نتمتع لأقصى حد بشعورنا بالانطلاق والحرية بعيدًا عن رقابة الأهل.

دوافعنا لـ«التزويغ» تعود إلى شقاوتنا بالدرجة الأولى، وإلى رغبتنا في الاستمتاع بالقاهرة في الليل، والجلوس على بعض مقاهيها أو التنزه في شوارعها ورؤية أماكن جديدة لم تدخل في برنامج الرحلة. أحيانًا كان المشرفون يمنحوننا إذنًا قانونيًّا لزيارة بعض الأقرباء سواء كنا في القاهرة أو في الإسكندرية، ولكن لم يكن هذا يكفي لإشباع رغباتنا في التجول الحر في هذه المدينة أو تلك.

برغم هذه المغامرات في فترة الطفولة فإنني كنت تحت رقابة شديدة جدًّا من جدي فيما يخص الناحية الثقافية والتعليمية، ومن والدتي لجهة السلوك والنظام والحفاظ على الصحة والنظافة. كان

جدي يسيطر تمامًا على كل شيء. لم يكن مقبولًا لديه أن أقضي يومًا خارج المنزل من دون أن يعرف المكان الذي أكون فيه؛ ولذلك كنت أحب الرحلات، فهو يعرف أنني في الرحلة مع مشرفين فيطمئن ولا يسأل عن التفاصيل؛ ولذلك كان هدفًا لديَّ أن أختلس بعض الوقت خارج برنامج الرحلة للاستمتاع بالحرية بعيدًا عن قيود الجد والوالدة.

بدأت خلال هذه الفترة قراءة الروايات. كنت أقرأ روايات تصدرها مجلة «مسامرات الجيب»؛ منها قصص شرلوك هولمز وأرسين لوبين. لكن بالتوازي مع هذه الروايات كانت في مكتبة جدي كتب أخرى جادة، قرأت منها: «كليلة ودمنة»، و«حديث عيسى بن هشام»، للمويلحي. كما تعرفت على ديواني المتنبي وأمير الشعراء أحمد شوقي، وغيرهما من الكتب والقواميس، وتعرفت وقتها على معجم «مختار الصحاح»، و«المصباح المنير»، وتعلمت كيف أكشف عن الكلمات العربية الصعبة من منطلق فعل الماضي ذي الأحرف الثلاثة.

كان جدي يهتم بمواظبتي على القراءة ويتفنن في تشجيعي على ذلك، لو أنه مثلًا قد قرر السفر للقاهرة بعد أسبوع، كنت أقول له: «خذني معك». يقول: «حسنًا. اقرأ هذا الكتاب، ولخِّص لي فكرته وسأختبرك في المعلومات الموجودة فيه، وإذا نجحت في الاختبار فسآخذك معي»، فكنت أقرأ بكل جد واجتهاد كي أفوز بزيارة القاهرة.

بجانب تلك الكتب، كانت توجد مضابط مجلس النواب، التي كنت أقرؤها بنهم، ولا سيما مناقشات ومداخلات والدي، الذي كان وكيلًا للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب. وساهم ذلك في تنمية وعيي بالأمور السياسية وطبيعة النقاشات التي تدور داخل البرلمان.

لهذه المكتبة صالة كبيرة، وبلاط بارد من الأنواع القديمة العريضة، تعلوه سجاجيد صغيرة ومتعددة، وصيفًا كنت تجد جوها رطبًا جميلًا يشجِّع على القراءة، وبها التلفون الخاص ببيت جدي، الذي كنت أسعد باستخدامه في الاتصال بأصدقائي وزملائي. بالإضافة إلى ذلك كله كان جدي عاشقًا للخط العربي، ويقتني العديد من الآيات القرآنية المكتوبة بخطوط جميلة. كان معجبًا باللوحات المكتوبة بريشة الشيخ «عزيز الرفاعي»، التركي، الذي كان يعتبر عميد الخطاطين بالعربية في زمنه، هكذا قال لي جدي. كانت الآيات تكتب بطريقة متداخلة؛ وهو ما جعلني أجد صعوبة في قراءتها في ذلك الحين.

موعد مع النحاس باشا

خلال الفترة التي كان حزب الوفد فيها في المعارضة (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٢ يناير ١٩٥٠م) كان جدي يأخذني في إجازة نصف العام لزيارة مصطفى النحاس باشا في القاهرة. كان الباشا يجلس أمام الباب الداخلي لمنزله بحي جاردن سيتي، ويوميًّا يأتي عديد من الشخصيات للجلوس معه، وفي اليوم التالي تنشر جريدة «المصري»، خبرًا بصيغة تكاد تكون ثابتة تقول: «استقبل حضرة صاحب المقام الرفيع، الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا أمس أصحاب السعادة والعزة والأساتذة...»، ويتبع ذلك أسماء من زاروه، مرتَّبة بحسب رتبهم وألقابهم.

أول مرة زرت فيها النحاس باشا مع جدي كانت في إجازة نصف العام سنة ١٩٤٥م. قدمني جدي إليه بقوله: «هذا عمرو ابن الدكتور محمود موسى»؛ فاحتضنني الباشا وقبَّلني وربت على كتفي، وأجلسني على حجره، وظل يسألني بعض الأسئلة من تلك التي تسأل للأطفال في مثل سني: في أي سنة دراسية أنت، وفي أي مدرسة؟ وعندما أجيب يرد مبتسمًا: ما شاء الله. ما شاء الله.

من الأشياء الطريفة التي مازالت محفورة في ذاكرتي عن لقائي بالنحاس باشا، أنه وبينما نحن جلوس أمامه كان أحد الفراشين ممن يعملون في بيته ينفض غبار بعض الأشياء من شرفة قريبة من

مجلسنا؛ فخشيَ أن يطال مجلسه بعض الغبار؛ فصرخ الباشا في الفراش بصوت جهوري مازالت أصداؤه ترن في أذني إلى اليوم: «جرى إيه يا واد يا سعيد؟ بطّل اللي بتعمله ده»، ونطق سعيد بتسكين السين.

وهنا أود الإشارة إلى أن النحاس باشا عندما علم بمرض والدي، وكان رئيسًا للوزارة سنة ١٩٤٢م، أصدر قرارًا بمنحي مجانية كاملة في التعليم بكل مراحله؛ تقديرًا لوالدي. بعد أن انتهينا من زيارة النحاس باشا، عبرت مع جدي الطريق إلى قصر فؤاد باشا سراج الدين، فوجدنا جمهورًا غفيرًا من الناس ومن الوفديين موجودين لديه، وهكذا قضيت يومًا عظيمًا في التنقل بين مجالس سياسية مهمة.

في ذات الوقت كان لي أقارب في أحزاب «الأحرار الدستوريين» و«السعديين»، وهؤلاء كان لهم خطاب وكلام مختلفان عما أسمعه في حضرة الوفديين. ولما كانت العائلة مترابطة جدًّا، وكان يجمعهم أكثر من مناسبة عند جدي أو عند بعض أقربائنا في أكثر من مناسبة على مدار العام، كان يدور نقاش بين نواب البرلمان المنتمين إلى لأحرار الدستوريين والسعديين، وبين الوفديين الذين هم في المعارضة. كان النقاش يحتد بينهم، وقد تعلو أصواتهم، كل ذلك إلى أن يأتي جدي. فبمجرد رؤيته من بعيد أو سماع صوته يخيم الصمت على الجميع، فلا يجرؤ أحد على الدخول في مناكفات سياسية في حضوره. ولما كان هو وفديًّا، كان بعض الوفديين أحيانًا يستمرون في الحديث، أما نواب «الأحرار الدستوريين» و«السعديين» فلا ينبسون ببنت شفة؛ ذلك أنهم لن يستطيعوا توجيه أي انتقاد لحزب الوفد في حضرته، وبمجرد خروجه لسبب أو لآخر تستأنف المعارك والنقاش مرة أخرى لحين عودته!

سماعي لأقاربنا من «الأحرار الدستوريين» و«السعديين» جعلني أدرك مبكرًا أن هناك آراء أخرى غير تلك التي يتبناها حزب الوفد. أذكر أنه لما جاء بعض أزواج خالاتي من غير الوفديين لزيارة جدي، كانت معهم جريدة اسمها «الأساس»[21]، قرأتها فوجدت محتواها يختلف تمامًا عن محتوى تلك الجرائد الثلاث التي كان يقرؤها جدي يوميًّا وأقرؤها معه: «المصري»، و«الأهرام»، و«صوت الأمة».

لم يكن اطلاعي على ما يدور في الحياة السياسية والاجتماعية في مصر مقصورًا على متابعتي للمناقشات التي تدور في محلة مرحوم، بل كانت الأعين مصوبة طوال الوقت إلى القاهرة وما يجري فيها. ولي في ذلك روافد عدة؛ منها الراديو وما يذيعه، بجانب أن جدي يزور القاهرة مرة كل أسبوعين أو ثلاثة ويعود فيحكي لزوّاره وأنصاره عن تطورات المواقف المختلفة، من خلال الاجتماعات والمناقشات التي كان يحضرها مع زعماء الوفد وأعضائه البارزين.

من الروافد الأخرى؛ شباب العائلة الذين كانوا يدرسون في الجامعة، أو يشغلون بعض الوظائف في القاهرة، ويعودون إلى القرية لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. كان كل واحد منهم لدى عودته يقدم لجدي تقريرًا شفهيًّا عن انطباعاته عما جرى في مصر (القاهرة) خلال الأسبوع. من بين هؤلاء الشباب، شاب اسمه صبحي الهرميل، يعمل في وزارة المواصلات، كان بمجرد وصوله لتقديم الاحترام لجدي يقول له: «تعالَ يا صبحي.. دش» بكسر الدال؛ وفي هذا إشارة لصبحي كي يحكي عما جرى في القاهرة باستفاضة.

الحرية في «بهادة»

كانت والدتي مهتمة جدًّا بأن أظل على علاقة جيدة بأسرة الوالد، في قرية «بهادة» بمركز قليوب (الآن تتبع مركز القناطر الخيرية)، بمحافظة القليوبية. في بداية كل إجازة صيفية ترسلني إلى أسرة والدي (أبناء أعمامي) لأقضي معهم أسبوعين قبل أن أتوجه معها وجدي وأخواتها وأولادهم إلى

المصيف بالإسكندرية.

الحياة في بهادة بها أوجه تشابه واختلاف عن تلك التي كنت أعيشها في محلة مرحوم بالغربية. بهادة أصغر من محلة مرحوم، لكن أوضاع عائلة أبي وعائلة أمي في القريتين متشابهة جدًّا، فكما الحال في محلة مرحوم، فإن عمدة بهادة من عائلة والدي، وكذلك النائب عن الدائرة في البرلمان، ومشايخ البلد أيضًا.

لكن الاختلاف أن أهلي الذين أذهب لزيارتهم والمقيمين في بهادة لم يكونوا أعمامي، بل كانوا أبناء أعمامي. كنت أعتبر ذلك وضعًا ممتازًا بالنسبة إليَّ؛ لأنه ليس هناك من سيعطيني تعليمات وأوامر من تلك التي تصدر عن الأعمام والأخوال. كما كان هناك من يقول لي: «يا عمي» على صغر سني، وهم أبناء أولاد أعمامي، وكنت أسعد بذلك في هذه السن الصغيرة، بل إن بعض أولاد أعمامي الكبار أصبح «جَدًّا» فأصبحت معهم أحمل لقب «جدي» وأنا ابن أحد عشر عامًا، وكم كنت أسعد بذلك، وإن أدى إلى السخرية حين علم أهل محلة مرحوم بذلك.

عائلة والدي في بهادة عائلة عربية تسمِّي أولادها وبناتها بأسماء عربية مثل: تماضر وعثيمة وأسماء التحميد والتعبيد تقريبًا من دون استثناء، وتستخدم كنيات «أبو فلان أو علان»، وتهتم بتربية الخيول الأصيلة، التي كانت تتنافس في مهرجانات في شتى أنحاء مصر. كنا نركبها للتنزه في مجموعات بعد الظهر في الحقول والمزارع، أو نذهب بها إلى القناطر الخيرية في ساعات العصاري، أو نمر بها على المزارع الملكية التي كانت على الجانب الآخر من القرية.

كنت أستمتع جدًّا في بهادة بركوب الخيل، وشرب الشاي العربي الأسود شديد الحلاوة في أكوابه الصغيرة المعروفة، مع ترديد الشعر العربي أو الاستماع إليه. كانت الجلسات في هذه القرية يغلب عليها الطابع الأدبي، وبخاصة القديم من الشعر والأمثال، على عكس محلة مرحوم التي كان يسيطر على مجالسها الطابع السياسي.

في بهادة كانت لي أرضي التي ورثتها عن أبي، وكان لي أن أطلب بعض المال الإضافي من الذين يشرفون عليها من دون أن تدخل في الحساب الذي تشرف عليه والدتي. كنت أسعد جدًّا بذلك، والدتي تمنحني المصاريف على قدر حاجتي، أما في بهادة فالوضع مختلف؛ فحصولي على حصة إضافية من المصاريف يجعلني أتمكن من تحقيق مآرب أخرى مثل الذهاب إلى القاهرة ودخول السينما وشراء السجاير وبعض السفر أو النُّـزَه الليلية.

جدي الشيخ أبو زيد موسى عمدة بهادة أنجب بنينَ وبناتٍ كثرًا؛ فأصبح منهم الأزهري الشيخ المعمم مثل الشيخ حامد موسى، وضابط الشرطة مثل الأميرالاي محمد الأنور موسى، والعمدة المقبل مثل الشيخ عبد المؤمن موسى، والثائر التقدمي مثل الأستاذ عبد الرحمن موسى وكان موظفًا عاديًّا ولكن أفكاره وطريقة حديثه مختلفة عن باقي إخوته، ثم والدي وكان أصغرهم بل في سن أولاد إخوته وهو الجيل الذي أرسل للخارج لاستكمال تعليمه.

كثرة الأبناء والأحفاد جعلت الجد يبني منزلًا كبيرًا على مربع كامل في حي شبرا بالقاهرة؛ ليلم شمل التلامذة الذين يتعلمون في القاهرة، وأذكر في هذا حادثة طريفة تعتبر من فولكلور العائلة؛ حيث كان والدي (شقي شوية كما يجري التعبير)، وكان ينتهز فرصة نوم الجد ليخرج ليلًا. يتفق مع أحد أولاد إخوته الصغار على أن يربط «خيط دوبارة» في يده يكون آخره خارج المنزل، ولما يعود يشده من الخارج فيستيقظ ابن أخيه ويفتح له الباب.في ليلة استيقظ الجد فجأة وراح يتمِّم على أولاده وأحفاده؛ فوجد هذا الخيط مربوطًا بيد ذلك الصبي، وتتبعه فوجد آخره مربوطًا بكرسي في الفراندة خارج الباب، فربطه في يده هو وحين جاء والدي في ساعة متأخرة من الليل شد «الدوبارة» ففتح له

أبوه الباب، مستقبلًا إياه بعلقة أيقظت الجميع، وبعقوبة منع المصروف، وصارت هذه الحادثة من الطرف التي تحكى في سهرات بهادة، وطرفة أخرى تحكي أن والدي بعد عودته من فرنسا وعمله مدرسًا في الجامعة، كان يسافر صيفًا إلى ليون ويترك كلبًا كان قد اقتناه لأحد أقاربي للعناية به، ويعطيه بضعة جنيهات لينفقها على غذائه وعلاجه إلى أن يعود، وفي إحدى المرات عاد فوجد الكلب في حالة هزال واضحة ولما سأل قريبه رد هذا بكل صفاقة: آه أكلت أنا بيهم، كلب إيه يا عمي اللي أصرف عليه جنيه في الشهر! أنا جعان وهو جعان يبقى مين أحق فينا بالأكل؟

4(١) صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا؛ هو مصطفى محمد سالم النحاس (١٨٧٦ – ١٩٦٥م)، أحد أبرز السياسيين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين ومن مواليد سمنود بمحافظة الغربية. تولى منصب رئيس وزراء مصر، وساعد على تأسيس حزب الوفد بعد قيام ثورة ١٩١٩م، وتزعمه بعد وفاة سعد زغلول في الفترة من ١٩٢٧م إلى يناير ١٩٥٣م؛ حيث تم حل الحزب بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولعب دورًا رئيسيًّا في تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥م.

5(٢) والدي وجدي كانا عضويْن في مجلس النواب، وبقية النواب من أقاربنا كانوا موزعين بين غرفتي البرلمان، أي بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

6(١) مما أذكره ضمن هذه المناسبات حفل افتتاح دورة الانعقاد العادية لمجلس النواب، الذي تَمَّ يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١م، أي كان عمري وقتها قد تجاوز السنوات الخمس بأيام. وقد تأكدت من هذا التاريخ من خلال مراجعتي كتاب عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية.. ثورة ١٩١٩، ج٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩م.

7(٢) شَلَلٌ يصيبُ أَحد شِقَّي الجسم طولًا.

8(١) السيد حسين شمس الدين حمودة؛ نائب برما عن حزب الأحرار الدستوريين.

9(٢) حسين فوزي البرادعي بك؛ نائب أبيار عن حزب الوفد.

10(٣) حسين المراسي بك؛ نائب بسيون عن حزب السعديين.

11(٤) وُلد مكرم عبيد (١٨٨٩ – ١٩٦١م) في محافظة قنا، لعائلة قبطية عريقة. درس القانون في أكسفورد، وحصل على ما يعادل الدكتوراه في عام ١٩١٢. انضم لحزب الوفد فور تأسيسه بعد قيام ثورة ١٩١٩، وعمل في مجال الترجمة والدعاية في الخارج ضد الاحتلال الإنجليزي وكانت له دعاية نشطة في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، ولما نُفيَ سعد زغلول إلى سيشل عام ١٩٢١ نفيَ معه مكرم عبيد وآخرون. وبعد معاهدة ١٩٣٦ عُين مكرم عبيد وزيرًا للمالية. انشق عن حزب الوفد سنة ١٩٤٢م، وشارك في عدد من حكومات الأقلية برئاسة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي.

12(١) سعد زغلول (١٨٦٠ – ١٩٢٧م)؛ زعيم سياسي مصري. اشترك في ثورة عرابي (١٨٨٢)، وسجن بضعة أشهر عقب احتلال بريطانيا لمصر. مارس المحاماة. وعين وزير المعارف العمومية (١٩٠٦)، والحقانية (١٩١١). ذهب بعد يومين من إبرام الهدنة (١٣ نوفمبر ١٩١٨م) إلى دار المندوب السامي (سير ريجنالد ونجت) مع اثنين من زملائه (عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي، عضوي الجمعية التشريعية)، طالبين السماح لهم بالسفر إلى باريس لعرض قضية استقلال مصر على مؤتمر فرساي، وقد جمعوا توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية. اعتقل سعد زغلول ونفيَ إلى جزيرة مالطة في البحر المتوسط هو ومجموعة من رفاقه في ٨ مارس ١٩١٩ فانفجرت ثورة ١٩١٩ التي كانت من أقوى عوامل زعامته التاريخية.

13(١) فؤاد سراج الدين باشا (١٩١٠ – ٢٠٠٠م)؛ سياسي ورجل دولة مصري. ولد بكفر الجرايدة في محافظة كفر الشيخ يوم ٢ نوفمبر عام ١٩١٠. تولى الوزارة وهو في الحادية والثلاثين من عمره. أعاد إحياء حزب الوفد عام ١٩٧٨ تحت اسم «حزب الوفد الجديد»، عقب عودة التعددية الحزبية في عهد الرئيس محمد أنور السادات. وانتخبه أعضاء الحزب آنذاك رئيسًا له، وظل في منصبه حتى وفاته عام٢٠٠٠.

14(٢) أصبح بعد ذلك مستشارًا في مجلس الدولة، وهو والد الدكتور فتحي البرادعي وزير الإسكان الأسبق.

15(١) في ٤ فبراير ١٩٤٢ قامت القوات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، وأجبر السفير البريطاني في القاهرة السير مايلز لامبسون فاروق الأول ملك مصر على التوقيع على قرار باستدعاء زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة بمفرده أو أن يتنازل عن العرش. رضخ الملك لذلك، وسبب إقدام بريطانيا على هذه الخطوة هو أن جيوشها كانت تقاتل على جبهات عدة في الحرب العالمية الثانية وتحتاج لحكومة قوية تحظى بتأييد واسع من الشعب للسيطرة على مصر في ظروف الحرب العصيبة.

16(٢) أحمد حسنين باشا (٣١ أكتوبر ١٨٨٩ - ١٩ فبراير ١٩٤٦)؛ رئيس الديوان الملكي المصري في عهد الملك فؤاد الأول وعهد الملك فاروق الأول. وقد كان له دور كبير في الحياة السياسية المصرية في فترة الاحتلال الإنجليزي لمصر. وقد برز دوره بشكل أكبر في مساندة الملك فاروق، الذي بدأ حياته السياسية شابًّا صغير السن يحتاج للنصح والمشورة. وهو أيضًا رحَّالة ومستكشف كان له الفضل في اكتشاف واحتي أركنو والعوينات على الحدود المصرية الليبية.

17(١) كتب كريم ثابت مذكراته في كتابين هما: «عشر سنوات مع فاروق»، والآخر بعنوان «فاروق كما عرفته»، نشرا في تسعينيات القرن الماضي، في دار «الشروق».

18(١) جريدة «المصري» جريدة وفدية انتظمت في الصدور بين أكتوبر سنة ١٩٣٦ ومايو سنة ١٩٥٤.

19(٢) جريدة «صوت الأمة» صدرت سنة ١٩٤٦م، وكان صاحب امتيازها: صبري أبو علم (١٨٩٣- ١٩٤٧م) وهو شخصية وفدية بارزة.

20(٣) نوع من التبغ يتم تعاطيه عبر استنشاقه عن طريق الأنف.

21(١) جريدة «الأساس» كانت لسان حال «حزب السعديين»، الذي كان يطلق على أعضائه «الهيئة السعدية» أو «السعديون» المنشقون عن حزب الوفد سنة ١٩٣٧م.

الفصل الثاني

مـــرح الصبـــا

كان قلبي متعلقًا بالقاهرة على الدوام. لم تنسني الحياة في محلة مرحوم سنواتي الأولى التي قضيتها في منيل الروضة أو في شارع سعيد المتفرع من شارع قصر العيني. أحن دومًا إلى تلك السنوات. ما كان يصبرني على البعاد عن هذه المدينة الساحرة، التي كنا نطلق عليها اسم «مصر»، أننا اعتدنا قضاء ١٠ أيام من إجازة نصف السنة عند خالي أو خالتي والفسح والجولات واللقاءات التي كانت تُجْرَى خلالها.

برنامجي شبه الثابت طوال تلك الأيام العشرة، تتمثل فقرته الرئيسية في ذهابي مع جدي لزيارة مصطفى النحاس باشا في حي جاردن سيتي. كما أذهب معه إلى مقهى «النيو بار»، الكائن في ميدان الأوبرا، على ناصية شارع شريف، والذي كان ملتقى لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ الحاليين والسابقين والمثقفين والصحفيين. كانوا يجلسون في ساعات الصباح للتسامر ولعب الطاولة وشرب القهوة والشاي، ومسح أحذيتهم، والحديث في السياسة.

كنت شديد الاهتمام بالذهاب مع جدي إلى هذا المقهى، أو إلى أي مكان يذهب إليه في الصباح. في حين كان بقية أطفال العائلة يقضون جل أوقاتهم في الفسح والنزهات، التي أشاركهم فيها بعد أن أعود إلى البيت عند موعد الغداء. كثيرًا ما ذهبنا إلى «جنينة الأسماك»، و«جنينة الحيوانات» التي كانت شديدة الجمال والنظام، بأشجارها الباسقة وحيواناتها المتنوعة، التي تبعث رؤيتها البهجة والسرور في نفوس الأطفال، بجانب بحيراتها التي كانت تمتلئ بالقوارب ذات البدَّالات، التي كان الأطفال في مثل أعمارنا يقبلون على التنزه بها.

من الأشياء الجميلة التي أحبها أطفال جيلنا في «جنينة الحيوانات» الركوب على ظهر الفيل، الذي كان يطوف بنا أرجاء الجنينة. كانوا يضعون شيئًا يشبه الهودج المكشوف على ظهره، وفي الناحية اليمنى منه يتم وضع طفلين أو ثلاثة، ومثلهم في الناحية اليسرى؛ لينطلق بنا ونحن في منتهى السعادة. كانت هذه الفترة من حياتي مليئة بالفرحة والتسلية والتعلّم.

أما حديقة الأسماك فكانت مثالًا للنظافة والخضرة، وأحواض الأسماك تحتوي على أسماك نادرة كبيرة وصغيرة، ملونة وغير ملونة، وكانت الرحلات المدرسية كثيرة لتعليم الأطفال أنواع الأسماك وقضاء نهار لطيف بين ممراتها وتحت أشجارها الوارفة.كانت هذه الحديقة تطل مباشرة على النيل مما أضاف إلى الجو الساحر لهذه الأماكن، ومع الأسف حلَّت محلها الآن مقاهٍ ومطاعم ونوادٍ سدت النيل عن أن يراه أو يستمتع به أحد.

صوت عبد الوهَّاب وأول سيجار

زيارتي السنوية للقاهرة كانت فرصة مهمة جدًّا للاطلاع على الفنون والآداب الحديثة، فخالي «سامي الهرميل» الذي ننزل عنده، تلقى تعليمه في أوروبا وكان يعمل في وزارة المالية[22]؛ ولذلك كان يقيم الحفلات والمآدب واللقاءات الثقافية والاجتماعية باستمرار في بيته. في إحدى زياراتنا له أقام حفل عشاء كبيرًا دعا إليه نخبة من أصدقائه من الشخصيات العامة، كان من بينهم الدكتور محمد صلاح الدين، الذي أصبح وزيرًا للخارجية في حكومة النحاس باشا الأخيرة (يناير ١٩٥٠- يناير ١٩٥٢م)، والموسيقار محمد عبد الوهَّاب، الذي لفت انتباهي من بين الحاضرين. لم أسلم عليه؛ لأنني كنت

صغيرًا ومنعني خجلي من الذهاب إليه. شاهدته من بعيد. كنت في غاية السعادة؛ لأنني أحب أغانيه وصوته الجميل، الذي اعتدنا الاستماع إليه من خلال «الراديو»، لا سيما أغاني أفلامه.

مازلت أذكر أول مرة أستمع فيها لأغنية «الكرنك» لعبد الوهاب. كان ذلك في حجرة المكتب ببيت خالي، قبل أن أراه رؤية العين في ذات البيت. أما أغنية «كليوباترا»، فقد سمعتها للمرة الأولى عبر أثير الراديو في عصر يوم صيفي هادئ في بيت خالتي زوجة المرحوم يوسف الخادم، وهو من أعيان طنطا، وناظر وقف خاص بمقام السيد البدوي وليّ الله. هاتان الأغنيتان تحديدًا أوقعتاني في هوى صوت عبد الوهَّاب. وإلى الآن هو مطربي المفضل. كنت أستمع أيضًا إلى أغاني أم كلثوم في محلة مرحوم، وكان جدي يدعو عددًا من أقاربنا للاستماع إلى الحفل الشهري لسيدة الغناء العربي، وتكون سهرة عشاء ومناقشات واستماع إلى هذا الصوت الجميل.

كانت مرحلة طفولتي وصباي عامرة بما يفتح الذهن على الحياة العامة بمجالاتها السياسية والفكرية والفنية. وفيما يخص الأخيرة، فقد كنت من المغرمين بالسينما. كنت أعشق على وجه التحديد سينما «مترو»، ففي أي مرة أزور فيها القاهرة كنت أذهب فورًا لهذه الدار، التي كانت تزيِّن واجهتها الأمامية عبارة جميلة تقول: «سينما مترو.. مفخرة الشرق».

دخلت خلال هذه الفترة من أربعينيات القرن الماضي تقريبًا كل دور السينما التي كانت موجودة بالعاصمة: «مترو»، «كايرو»، «ديانا»، ثم «ريفولي» التي كانت جديدة في ذلك الوقت. كانت فخيمة واسعة، وربما كانت على شكل هندسة «راديو سيتي»، دار المسرح والسينما الشهيرة في نيويورك. كانت بها آلتان لـ«الأورج»، يعزف عليهما أو على إحداهما للجمهور في فترة الاستراحة، وكان ذلك تقليدًا جديدًا في «سينمات» هذا الزمان، وبالإضافة إلى ذلك كان خالي أو خالتي يأخذاننا إلى بعض دور السينما التي تعرض أفلامًا أمريكية فقط، وكنت أحب جدًّا هذه النوعية من الأفلام.

خلال تلك الفترة بدأت تباشير الشباب تظهر عليَّ، من الرغبة في تدخين سيجارة. الإعجاب بفتاة. إثقال الخطوة عندما ينادي عليَّ أحد؛ في محاولة لإظهار أنني قد كبرت ولم أعد طفلًا. بعد أن تخطيت عامي الثالث عشر بقليل - في سنة ١٩٤٩م - وصلني أول «سيجار» في حياتي. لا أذكر من أعطاه لي. يومها دخلت السينما مع مجموعة من الأصدقاء، فوجدتها مناسبة لإشعاله بداخلها.

لم أكن على علم ودراية بكيفية تدخين «السيجار»؛ فسحبت نفسًا عميقًا وكأنني أدخن سيجارة صغيرة. على إثر ذلك النفس العميق دخلت فورًا في نوبة إغماء. حملني أصدقائي إلى خارج السينما وسط ضحك وتريقة، وأنا لا أشعر إلا بالماء الذي يلقونه على وجهي كي أفيق، وبينما أنا خارج من حالة الإغماء قال أحدهم وهو منهمك في الضحك: «لمّا إنت مش قد السيجار، بتشربه ليه؟»، وظل أصدقائي يذكرونني بهذه الحادثة لفترة طويلة.

والدتي وحب اللغة الإنجليزية

كانت والدتي – يرحمها الله - اجتماعية جدًّا، ولها صديقات كثيرات، لا تنقطع زياراتها لهن وزيارتهن لها، وبجانب ذلك كانت تعشق اللغة الإنجليزية، وتحتفظ بالكتب الخاصة بتعلمها منذ فترة دراستها التي انتهت بحصولها على البكالوريا. أظهرتْ حرصًا شديدًا على إتقاني لهذه اللغة؛ فكانت تشرح لي قواعدها، وتشتري لي كل ما يقع تحت يديْها من القواميس (إنجليزي/ عربي) كي تساعدني على زيادة حصيلتي من المفردات الإنجليزية.

الدقة سمة من سمات والدتي في شرح دروس «الإنجليزي» المقررة عليَّ. مزاجها يكون في أعلى معدلات اعتداله وهي تتابع فهمي للمفردات والقواعد الجديدة. استفدت منها كثيرًا، وإن لم أكن أحب صرامتها وامتحانها لي في معاني الكلمات كلما جلسنا معًا. الواقع أن رغبة والدتي التقت مع رغبة

جدي في أهمية أن أتعلم هذه اللغة الأجنبية؛ كي تتسع معارفي، وتتاح لي فرصة الانفتاح على ثقافات مختلفة؛ فعندما كنت أقرأ له المقالات في صحيفة «المصري»، كثيرًا ما توقف عند بعض المفردات، ليسألني: هل تعرف معادل هذه الكلمة في اللغة الإنجليزية؟ وإذا لم أعرف، يطلب مني البحث عنها في القاموس؛ في محاولة لجعلي شغوفًا بهذه اللغة على الدوام.

بشكل عام، والدتي كانت شديدة الصرامة، وتشعر بمسئولية كبيرة نحوي بعد وفاة والدي؛ فعندما يصل إلى علمها أنني قد دخنت سيجارة تقيم الدنيا ولا تقعدها. تستدعي كل العاملين في منزل جدي، وكل من شهد الواقعة من أقربائنا. تفتح تحقيقًا في غاية الحدة، وكيف أنهم لم يبادروا إلى منع الجريمة التي ارتكبتها، وكيف أنهم لم يبلغوها على الفور كي تحول دون وقوعها. كانت تداعيات حادثة مثل هذه تمتد لأيام، وتصبح حديثًا للعائلة بمعناها الواسع؛ فلم تكن تتسامح مطلقًا في هذه الأمور، وكذلك جدي، وإن كان عفوه أسرع.

برغم هذه الشدة فإنني عندما كنت أطلب من والدتي الاشتراك في رحلة مدرسية كانت ترحب، وعندما أطلب منها السماح لي بالذهاب إلى السينما مع أصدقائي في طنطا لم تكن تمانع. لكنني ذات مرة تحدثت معها عن رغبتي في الالتحاق بالجامعة الأمريكية، متوقعًا موافقتها الفورية بحكم حبها للغة الإنجليزية، إلا أنها رفضت بشدة. قالت: «إن دوري هو أن أساعدك على دخول الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) لتدرس في كلية الحقوق التي تروق لك؛ لتخرج منها محاميًا أو وكيل نيابة، أو أي شيء آخر ذي قيمة، أما الجامعة الأمريكية فلا».

لم يكن للجامعة الأمريكية تلك المكانة التي تتمتع بها الآن، عكس المكانة الكبيرة للجامعة المصرية –وقتذاك- التي استمدتها من أساتذتها المعروفين في مصر والعالم العربي، وتخرَّج الكثير من العلماء والوزراء والسياسيين البارزين فيها؛ وتاليًا لم يكن من السهل على العائلات المصرية أن تقبل رغبة أبنائها في دخول جامعات أو معاهد أخرى، حتى لو كانت أجنبية. كلما فتحت مع والدتي المناقشة في أمر دخول الجامعة الأمريكية قالت: «تخرَّجْ في الجامعة المصرية أولًا، وبعدها اصنع ما يحلو لك، وادرس في أي جامعة أخرى تريد. في مصر أو في غيرها».

«طنطا الثانوية الجديدة»

حصلت على الثانوية العامة من مدرسة «طنطا الثانوية الجديدة»، التي كانت المدرسة الابتدائية الأميرية التي درست فيها، وتتسم باحتوائها على مجموعة من الملاعب لممارسة رياضة كرة القدم والسلة والطائرة وأخرى مخصصة للجري وغيره؛ ذلك أن إقبال الطلاب على ممارسة هذه الرياضة كان كبيرًا، فاهتمام مدارس ذلك الزمان بالتربية البدنية لم يكن بأقل من اهتمامها بالتربية المعرفية العلمية والأخلاقية.

ظهرت في هذه الفترة ميولي الأدبية، وعدم حبي للرياضيات، التي أخذت فيها دروسًا خصوصية لرفع مستوى تحصيلي فيها، في حين كنت متفوقًا في اللغة العربية والإنجليزية والتاريخ الذي كنت أعشقه، وكذلك الجغرافيا؛ ولذلك كانت وجهتي حتمية إلى القسم الأدبي في الثانوية العامة. كما كنت أحد المحررين الرئيسيين في مجلة المدرسة، التي كنا نعرض فيها أخبار الأنشطة المدرسية، وننتقد فيها بعض الأمور الخاصة بالدراسة. والتحقت بفريق الكشافة، فضلًا عن أنني سيد حصة المطالعة بلا فخر.

أنا ممن عرفوا بحسن علاقاتهم بالمدرسين. فمازلت أذكر الأستاذ يوسف (نسيت مع الأسف باقي اسمه) مدرس التاريخ الشاب، الذي كان يأتي إلينا من القاهرة يوميًّا. كان وفديًّا، فصارت تجمعني به صداقة، بجانب شرحه لدروس التاريخ، دائمًا ما يتطرق إلى الوضع السياسي العام في البلاد. كنت

أحب حديثه عن الوفد والملك وأحزاب الأقلية، وأناقشه في بعض آرائه بعد انتهاء الدروس.

يجب أن أعترف هنا بأنني في بداية المرحلة الثانوية أهملت بعض دروسي، وكانت النتيجة هي رسوبي في الصف الأول الثانوي. تسبب ذلك في صدمة كبيرة لي وللعائلة. عانيت من كل ما يمكن أن يعانيه طالب راسب في أسرة مصرية تتصور لابنها مستقبلًا زاهرًا فيفاجئها بالرسوب. كنت أعاير بهذا الرسوب طوال إعادتي للسنة: «أنت من كان الأول على مدرسته في الابتدائية تسقط؟»، هكذا كانت أمي تقول لي طوال الوقت. شددت من إجراءاتها العقابية ضدي؛ فقلّصت المصروف، وحدّت من حركتي في الرحلات والنزهات. صارت تتابعني وأنا أذاكر بشكل شبه يومي؛ فكان الرسوب درسًا قاسيًا لي وعيته جيدًا، وأصبحت من الناجحين حتى تخرجت في الجامعة.

الفسح كانت من اللحظات الجميلة التي أقضيها مع أصدقائي، الذين استمرت صداقتي بعدد منهم إلى اليوم. كنا نتبادل الزيارات والكتب، ونخرج للتنزه معًا، وأحيانًا نذهب إلى السينما في طنطا لمشاهدة أفلام عبد الوهَّاب وأم كلثوم، ثم ليلى مراد وشادية... إلخ. من ضمن هؤلاء الأصدقاء الأستاذ حمدي قنديل، الإعلامي المعروف، الذي كان والده مدرسًا لنا، وكان رجلًا مهيبًا ولطيفًا وأنيقًا في الوقت نفسه؛ فيلبس الطربوش بميل وزاوية معينة؛ باعتبار ذلك من ضمن موضات تلك الأيام. ما زلت أذكر والد حمدي بالبدلة الرمادية، ذات الصفين المتقابلين من الأزرار اللامعة.

من الأمور التي نضحك عليها - حمدي وأنا - إلى الآن، والتي رواها في مذكراته حكاية التنافس الكبير بيني وبينه على المركزين الأول والثاني في الفصل قبل أن يتوجه هو للقسم العلمي وأتوجه أنا للقسم الأدبي. لكنني أجزم هنا – كما في كل مرة يثار فيها هذا الموضوع معه - بأنه لم تكن هناك منافسة؛ حيث كنت أنا الأول دومًا وهو الثاني. لقد حاول صديقي العزيز ذات مرة أن يشكِّك في تفوقي عليه بأن قال: «إنني سلمت بأنه (عمرو موسى) كان الأول منذ أن عين وزيرًا»[23].

كان معنا في هذه المدرسة، رئيس تحرير صحيفة الوفد الراحل الأستاذ «جمال بدوي»، لكنه لم يكن من نفس الشلة، ومهندس زراعي هو صديقي العزيز علي عبد العظيم أبو جازية، من قرية «أبو الغر» مركز كفر الزيات، وأصبح نائبًا لوزير الزراعة، ومن كبار المزارعين، وظلت صداقتنا قوية حتى اللحظة، وكذلك مع عدد من أبناء عائلة القيعي المعروفة في نفس المركز.

«طنطا الثانوية الجديدة» كانت مدرسة متميزة، تحت قيادة ناظرها «نجيب بك دميان»، صاحب الشخصية الوقورة التي يحترمها الجميع. أتصور أن كثيرًا من المدارس الخاصة الموجودة في هذه الأيام لا ترتقي إلى مستواها، من حيث النظافة وروعة التصميم، وسعة الفصول، وانضباط سير الدراسة. مازالت نفسي تهفو إلى هذه الفصول وتناول الطعام في الـ «يماخانة»، الموجودة فيها، وهي عبارة عن «مطعم» بالمدرسة يصرف وجبة مجانية للتلاميذ في الفسحة الأولى. بعض الطلبة كان يرفض الأكل فيه بوازع من التعالي، لكنني كنت آكل فيه مع بقية زملائي بوازع الجوع. وبعد الغذاء نستكمل دروسنا إلى الساعة الرابعة، وخلال اليوم نشتري مشروب «سباتس» و«فيمتو» قبل ظهور «الكوكاكولا» وبقية المشروبات الغازية الأخرى.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

لم أكن قد بلغت سن ١٦ سنة عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لقد تعاطفت معها تعاطفًا شديدًا، برغم نشأتي في عائلة وفدية ووسط وفدي، في حين لم يتعاطف جدي معها على الإطلاق، وكذلك معظم من كانوا حولي في محلة مرحوم، على عكس الوضع في بهادة؛ ذلك أن تأييد أسرة الوالد للثورة كان عظيمًا. أنا بوصفي شابًّا في هذه الفترة أعجبت بحركة الضباط الأحرار، وكنت أراها تغييرًا رئيسيًّا قد حدث في البلد، وأن مصر بحاجة إليه. وهنا أود أن ألفت النظر إلى أن معايشتي

للسياسة في بيت وفدي شديد الانتقاد للملك وسياسته، من الأسباب المهمة التي جعلتني أؤيد وأتعاطف مع حركة الجيش، ولا أتعاطف مطلقًا مع الملك فاروق، الذي كان الوفديون - وغيرهم - دائمي الحديث عن فساده.

إجراءات التأميم لم تطل عائلتي، سواء في محلة مرحوم أو في بهادة. كانت أراضي العائلتين قد توزعت إلى أقل كثيرًا من الحد الأدنى الذي يخضع لقوانين التأميم(24)؛ ولذلك لا يوجد بداخلي شيء شخصيّ أو نفسيّ يدعوني لمناصبة هذه الثورة العداء، بل كانت شخصية جمال عبد الناصر وجرأته في السياسة من الأمور التي تروق لعنفوان الشباب في مثل سني؛ ولذلك ظللت مؤيدًا للثورة منذ قيامها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وهو التاريخ الذي سأتوقف طويلًا عنده.

جدي ومجموعة الوفديين والأعيان والساسة الذين كانوا يجالسونه كانوا يؤكدون على أن السياسة الخارجية لعبد الناصر هي نفس السياسة الخارجية لحزب الوفد، والتي تدور حول رفض الانضمام لأحلاف، فرفض الانضمام لحلف بغداد كان قرارًا وفديًّا، وكذلك الاعتراف بالاتحاد السوفيتي، والموقف من مشكلات العالم العربي، وقيام جامعة الدول العربية كلها من أركان سياسة الوفد. بشكل عام أستطيع القول: إن سياسة الحياد بين القوى العظمى بدأت في مصر في عهد مصطفى النحاس باشا، ووزير خارجيته محمد صلاح الدين باشا، ومن هنا أتجاسر بالقول إن الخط الوطني في السياسة الخارجية المصرية لم ينقطع مع اختلاف نظام ثورة يوليو عما قبلها، وبالذات في الفترات التي تولى فيها حزب الوفد الحكم.

على أبواب الجامعة

حصلت على التوجيهية (الثانوية العامة) سنة ١٩٥٣م، بمجموع بلغ ٥٩.٨٪، وأعلنت كلية الحقوق بجامعة القاهرة أنها ستقبل الطلاب الجدد بمجموع حده الأدنى ٦٠٪ للقسم الأدبي. لم يكن هناك نظام التنسيق المعمول به الآن لدخول الجامعات. أخذت أوراقي وذهبت لتقديمها في هذه الكلية؛ فرفض الموظف استلامها مني. قال: «إن مجموعك أقل من الحد الأدنى بـ٠.٠٢٪ (٢ من مائة في المائة). انتظرْ أسبوعين، قد يتقرر تخفيض الحد الأدنى لدخول الكلية كما هو متوقع – هكذا قال - وعندها ستتمكن من دخولها».

لم أرتح لموضوع الانتظار أسبوعين؛ فقررت الذهاب لمقابلة عميد الكلية لأعرض الأمر عليه. لم أكن أتخيل حرماني من دخول كلية الحقوق - التي هي رغبة أكيدة لي وأمل لوالدتي - بسبب ٠.٠٢٪ من الحد الأدنى لدخولها، ناهيك عن اللوم الذي كنت أتوقعه لأنني لم أحصل على الـ٦٠٪ المطلوبة. سألت أحد السعاة عن مكتب العميد، فسألني عن سبب المقابلة فحكيت له الواقعة. قال لي: «اذهب إلى مكتب الشيخ محمد أبو زهرة(25)، وكيل الكلية، والمسئول عن قبول الطلاب الجدد».

توجهت إلى الشيخ أبو زهرة في مكتبه، فما إن رآني حتى قال بصوته الجهوري، وبلهجة عدوانية لطيفة كانت معروفة عنه: «إيه؟ عايز إيه يا ولد؟ إنت مين، وجاي ليه؟».

قلت له: اسمي فلان، وعندي مشكلة صغيرة، وهي أن مجموعي أقل من الحد الأدنى للقبول بالكلية بـ ٠.٠٢٪، وأنا أريد أن تقبلني في الدفعة الجديدة.

باغتني بنفس لهجته الحادة: مش قادر تجيب ٦٠٪؟ ده إنت خيبان بقى. خيبان هه.

وبينما كان يوبخني على أن مجموعي أقل من الحد الأدنى للقبول بالكلية لاحظت أنه كان يتأملني من فوق لتحت، ويقول: لماذا لا تنتظر كام يوم ربما نوافق؟

أجبت: لماذا أنتظر والأمر عند فضيلتك، والفصل بين يديك؟ (اندهشت أنا نفسي لهذه الجملة البليغة

التي صدرت مني من دون إعداد ويبدو أنه «انبسط» منها أيضًا)، وبالفعل كتب على الملف الذي يحتوي على أوراقي «أوافق ويسجل»، وقبلت في كلية الحقوق.

كانت فرحتي كبيرة بقبولي في هذه الكلية التي طالما حلمت وحلمت أمي بأن تراني طالبًا فيها. عدت إليها بعد أن أنهيت إجراءات تسجيلي واستخرجت البطاقة الجامعية المؤقتة (الكارنيه) وأنا أكاد أطير من الفرحة، وإلى الآن كلما تذكرت موقفي مع الشيخ محمد أبو زهرة ضحكت بشدة؛ فهذا العالم الجليل فجأة وجد طالبًا صغيرًا يقتحم عليه مكتبه ويطلب استثناء. صحيح يبدو أن لهذا الاستثناء ما يبرره كونه ٠.٠٢٪، إلا أنه يظل «استثناء». مازلت أذكر سعة صدر وطيبة قلب هذا الرجل وموافقته على طلبي، وأظن أن الحد الأدنى للكلية نزل بعدها بالفعل.

في هذه الفترة تزوجت والدتي من رجل فاضل هو المرحوم المهندس محمد عبد الرحمن عبد الباري (من قرية زاوية البقلي في المنوفية). كان مفتشًا عامًّا لمشروعات الري في الغربية ومقره طنطا، وقد أسهم هذا الرجل الكريم في تربيتي؛ فعلمني دوام الصلاة، وأشرف على توجيهي بتسامح وتفهم لحاجات الشباب، وسهَّل لي التمتع ببعض الحريات الإضافية التي لم تكن حياة القرية ومجتمعها يتفهمانها جيدًا.

كانت الأسرة تبحث - آنذاك - عن كيفية تنظيم حياتي في القاهرة بعد دخولي الجامعة، وهل يؤجرون لي شقة صغيرة (اعترضت والدتي)، أم أسكن في المدينة الجامعية؟ وبينما النقاش ساخن إذا بزوج والدتي ينقل إلى القاهرة؛ حيث تمت ترقيته إلى منصب أعلى فانتهت المشكلة، وانتقلت الأسرة كلها إلى القاهرة، وأعتقد أنها كانت ضربة حظ أخرى لي أحمد الله عليها.

أول يوم لي في جامعة القاهرة، كان بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣م؛ حيث دعت كلية الحقوق طلاب الفرقة الأولى لحفل استقبال في قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة. كان طلاب الجامعة وقتها من الفئات التي تحظى بعناية فائقة، لدرجة إقامة حفل استقبال كبير لهم.

كان الدكتور لبيب شقير[26] عائدًا لتوه من الدراسة في فرنسا، وعميد كلية الحقوق يكلفه بكثير من الأمور الإجرائية، ومن ضمنها تنظيم حفل استقبال الدفعة الجديدة، وقد نظم لنا ذلك الحفل الذي حضره بعض الأساتذة وعلى رأسهم عميد الكلية، والدكتور محمد عبد المنعم بدر، وبعض شباب المدرسين، أذكر منهم: الدكتور رفعت المحجوب[27] والدكتور صوفي أبو طالب[28]، كما حضر عدد من الصحفيين، ونشرت صورة الدفعة وأنا في الصف الأول منها في جريدة «الأهرام» في اليوم التالي.

مجتمع كلية الحقوق

في الجامعة وجدنا آفاقًا واسعة تتفتح أمامنا. لم يكن هناك تسجيل للحضور أو الانصراف؛ ولذلك نجحت في تكوين شلة واسعة جدًّا من الطلبة، لكنني قبل الاستفاضة في الحديث عن هذه الشلة أود أن أعطي فكرة عن مجتمع الطلبة في كلية الحقوق والكليات الأخرى في ذلك الوقت؛ فقد كان يتشكل من عدة طبقات أو فئات مختلفة عن بعضها البعض في خلفياتها الاجتماعية والثقافية.

الفئة الأولى تتمثل في أولئك الطلاب القادمين من الأقاليم، ومعظمهم من أبناء الأعيان في محافظات الوجه البحري وكان أكثرهم يستأجر شقة بمفرده، ويهتم بأناقته وربما يستعرض بها، وبعضهم يمتلك سيارات يحرصون على إدخالها إلى حرم الجامعة إن استطاعوا. كانوا فلاحين أثرياء، ولكن كان هناك أيضًا الطلاب القادمون من الأرياف من نفس المحافظات تقريبًا وإن كانوا فقراء وكانوا أكثر جدية في الدراسة ويعودون في نهاية الأسبوع إلى قراهم. كان يمكن الاعتماد عليهم وعلى «كراريسهم» لمراجعة ما قاله الأساتذة في هذا العلم أو ذاك، أما أبناء الصعيد فكانت لهم روابطهم

التي تضمهم وتحكم حياتهم، وكان التضامن فيما بينهم ظاهرة واضحة.

الفئة الثانية كانت من سكان القاهرة، ومن ضمنهم عدد من صغار الموظفين، الذين يدرسون في الجامعة أملًا في إصلاح أوضاعهم الوظيفية. كانوا أناسًا في منتهى الطيبة، يتكافلون فيما بينهم، ويكتبون كل شيء بدقة خلف الأساتذة. هدفهم واضح ومحدد، وهو الحصول على الليسانس، الذي سيكفل لهم ارتقاء وازدهارًا في السلك الوظيفي الذي ينتمي إليه كل منهم.

أما الفئة الثالثة فتتألف من الطلاب القادمين من «كلية فيكتوريا» ومن «الجيزويت»، وغيرهما من المدارس الأجنبية. لم يكونوا يرتدون البدل مثل القادمين من الأرياف. كانوا «سبور» يرتدون البناطيل والقمصان و«السويترات»، وفي المناسبات والحفلات يرتدون البدل الكاملة الرسمية.

كنت حلقة الوصل بين كل هذه المجموعات؛ فأنا بحكم النشأة منتم إلى المجموعة القادمة من الأقاليم بمختلف تشكيلاتها، وتربطني بكثير منهم علاقات عائلية أو معرفةً سابقة، وفي نفس الوقت علاقتي وثيقة بمجموعة الموظفين؛ لأنهم من أخف الناس ظلًا، وشاءت الظروف أن أجلس بجوارهم في أيامي الأولى بالجامعة، وظللت على هذا الحال طوال سنوات الدراسة الأربع.

قضيت مع هؤلاء الموظفين وقتًا من أمتع الأوقات؛ لخفة الدم الفطرية التي كانوا يتمتعون بها. كانوا في المساء يتجمعون في مقهى بلدي؛ للعب الدومينو والطاولة والتسامر والضحك، وذهبت معهم بعض المرات. من خلال هؤلاء الزملاء عرفت المعدن الأصيل لـ «أولاد البلد» المصريين من طبقة صغار الموظفين. عرفت أجواء المقاهي البلدية التي تختلف عن تلك التي كنت أجلس فيها مع جدي في ميدان الأوبرا (النيو بار) والتي يقصدها أعضاء مجالس النواب والشيوخ والمثقفون. هذه المجموعة من الزملاء كانت خير معبر عن ثقافة السواد الأعظم من شعبنا المصري العظيم، من الرجولة والشهامة والوقوف معك في الحلوة والمُرَّة، ودوام السؤال عنك، والتعاون في مسألة الملخصات وما يكتبونه في المحاضرات نقلًا عن الأساتذة، ولم أكن -والحق يقال- مواظبًا على ذلك.

الفئة الممثلة في خريجي المدارس الأجنبية مثل «كلية فيكتوريا» أو المصرية مثل السعيدية والإبراهيمية والتوفيقية وهي مدارس شهيرة ومتميزة كانت تجمعني بهم صداقة كبيرة؛ حيث تآلفنا بسرعة غريبة للتقارب في السن وربما في البيئة والمزاج الشخصي؛ لأن القاهرة لم تكن غريبة عليَّ فقد ولدت فيها وكنت أزورها وأستمتع بمباهجها كل عام.

من بين هذه الأطياف الواسعة تكونت شلتي في الجامعة كنا نشارك في معظم رحلات الكلية خصوصًا تلك المتوجهة إلى الخارج. كنا نرتب حركة «الويك إند» لنذهب إلى السينما أو المسرح يوم الخميس وربما يوم الجمعة. ما جعلني أتمتع أكثر بالحياة الجامعية هي هذه الشلة (نصحني جدي باستخدام لفظ «الثلة» وليس الشلة) التي جعلت حياتنا الجامعية ذات صخب شديد وحركة دائبة ومغامرات مضحكة لاسيما أننا كنا نخطط لنسافر إلى المصيف معًا، والاشتراك في الرحلات الجامعية، بل كنا نخترع الأسباب لنسافر إلى الإسكندرية أو الإسماعيلية في الشتاء وقضاء يومين هائمين في شوارعها أو مقاهيها، وكان القطار هو وسيلتنا في السفر. كم كانت أوقاتنا في الجامعة سعيدة! والجميل أننا في نهاية العام نكون من الناجحين، وبتقدير جيد لمعظمنا.

كنا نذهب إلى كلية الآداب و«بوفيهها» الشهير كل يوم تقريبًا لنشاهد بناتها الجميلات. أذكر هنا أنني اهتممت بمكتبة الجامعة الملاصقة لهذا البوفيه وزرتها، بل أنفقت بعض الوقت فيها أقرأ بعض كتبها. من بين ما قرأت رواية «الأيام» للدكتور طه حسين (للمرة الثانية إذ كانت مقررة علينا في المدرسة الثانوية)، و«يوميات نائب في الأرياف» لتوفيق الحكيم. وبالمناسبة أذكر أنني قرأت في تلك المرحلة كتاب «في الشعر الجاهلي» لطه حسين، و«الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق،

استعرتهما – وأعدتهما- من بعض الأصدقاء.

من أهم الرحلات التي وطدت العلاقات بيني وبين زملاء كلية الحقوق، رحلة سوريا ولبنان، سنة ١٩٥٥م، التي سافرنا فيها بالباخرة من الإسكندرية إلى بيروت. كانت هذه أول إطلالة لي على العالم العربي، علمًا بأنني صادقت عددًا من الطلاب العراقيين والأردنيين والسودانيين بالكلية.

كانت رحلة بيروت لطيفة جدًّا. لهونا واستمتعنا فيها لأقصى حد، واستأجرنا سيارة للتجول بها إلى حيث نريد في العاصمة اللبنانية وغيرها من المدن. كان المشرف علينا في هذه الرحلة الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، الذي أصبح فيما بعد قاضيًا دوليًّا، وكان مدرسًا وقتها، وقد تسبب اندفاعنا وشقاوتنا في متاعب كثيرة له خلال هذه الرحلة. كان في فترة الخطوبة في هذه الأثناء، وكانت خطيبته - وهي أيضًا مدرسة في الكلية - معه في هذه الرحلة؛ مما جعله ينشغل عنَّا بعض الشيء، وقد قمنا باستغلال هذا الانشغال أفضل استغلال!

سائق السيارة التي استأجرناها لتحركاتنا في لبنان كان اسمه «الخواجة كميل». ظل هذا الرجل يغني لنا أغاني عبد الوهَّاب طوال الرحلة. كان يحب جدًّا أغنية «يا جارة الوادي»، كنا نتركه ينتظرنا في ساحة البرج (ساحة الشهداء حاليًا) بوسط بيروت، ونأخذ جولتنا ثم نعود إليه، ليواصل الغناء ويوصلنا حيث نريد أو يعود بنا إلى الفندق.

كان الجو باردًا جدًّا خلال زيارتنا لبيروت، وكان كل واحد منا قد أحضر معه بالطو والده وكوفيته؛ فكنا نتندر على ذلك بأن ننادي على بعضنا البعض بأسماء آبائنا عندما كنا نرتدي المعاطف باعتبار أنها خاصة بهم.

«مقلب» رأس السنة بالمدرج

كان لدينا كبار الأساتذة في كلية الحقوق، معظمهم أسماء معروفة في عالم المحاماة والقضاء والقانون؛ فعميد الكلية – وقتذاك- الدكتور عبد المنعم بدر، أستاذ القانون الروماني، ومن أساتذة القانون المدني كان هناك الدكتور حشمت أبو ستيت، وهو قامة كبيرة في هذا المجال بعد العلَّامة عبد الرزاق السنهوري، والدكتور شفيق شحاتة، والدكتور عبد الفتاح عبد الباقي، الذي كان عائدًا من بعثة في فرنسا، وجذب إليه الطلاب بشخصيته المميزة.

كان لدينا أيضًا أستاذ الاقتصاد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن، وأستاذ القانون التجاري الدكتور محسن شفيق، وأستاذ المرافعات الدكتور رمزي سيف، وأستاذ الشريعة الإسلامية الشيخ محمد أبوزهرة والشيخ عبد الوهَّاب خلاف، ومن أساتذتنا في القانون الدولي الدكتور حامد سلطان، والدكتور عبد الله العريان، الذي أصبح سفيرًا ثم قاضيًا في محكمة العدل الدولية فيما بعد، ومن أساتذة القانون الجنائي والمحامين المعروفين: الدكتور السعيد مصطفى السعيد، الذي أصبح وزيرًا ورئيسًا لجامعة القاهرة والدكتور محمود مصطفى.

كل هؤلاء كانوا علماء أجلَّاء، نستمع إلى علمهم، ونتابع ونقارن بين أساليب محاضراتهم (المختلفة) بل ننظر إلى طريقة ملبسهم. كنا نستمع إليهم في انبهار، وكتبهم كانت مراجع في تخصصاتها، وليست ملازم مثل تلك التي رأيناها بعد ذلك. لم نكن نجرؤ على القيام بأي تهريج في حضرة أي منهم، إلا مرة واحدة ونحن في السنة الثانية؛ حيث عقدت الشلة اجتماعًا مهمًّا وقررنا فيه الاحتفال برأس السنة في المدرج؛ ولذلك أحضرنا كل موبقات الاحتفال برأس السنة، وجهزنا «مقلبًا» لأي أستاذ سوف يحاضرنا في ذلك اليوم شريطة ألا يكون العميد، وكان «المقلب» عبارة عن حقن يحدث انفجارها رائحة كريهة جدًّا، وبعض المواد الأخرى، اشتريناها ووضعناها أسفل الكرسي الذي يجلس عليه الأستاذ، وبمجرد جلوسه انفجرت، وظهرت الرائحة الكريهة، وحدث هرج ومرج بالمدرج، بعد

أن تم «مقلبنا» بنجاح!

مر على هذا «المقلب» عدة أيام، وإذ بنا نفاجَأ باستدعاء العميد لنا. كنا سبعة طلاب كنت واحدًا منهم. لم نعرف حتى اليوم من قام بالإبلاغ عنا. دخل سبعتنا مكتب العميد، ومازلت أذكر تلك الفخامة التي كان عليها هذا المكتب وأرجو أن يكون هكذا حتى الآن؛ بكراسيه الجلدية، وذلك النظام الذي يغلّفه، والذوق الذي عليه ترتيبه.

كان العميد نفسه شديد الاهتمام بأناقته وهندامه، كان طويلًا عريضًا، أبيض البشرة لدرجة الحمرة، ولا يخلع الطربوش إلا فيما ندر، وكان يدخن «زنوبيا» وهي نوع من السيجار الصغير يصنع في إيطاليا وله شبيهه المصري، حاولنا تدخينها لكننا لم نقدر عليها ودخلنا في نوبة كحة حادة فابتعدنا عنها. أدخلنا سكرتيره الخاص وأوقفنا صفًّا أمام مكتبه، وانشغل هو عنا بالتقليب في بعض الأشياء لعدة دقائق. لم يرفع عينه في واحد منا، وكأننا غير موجودين في الحجرة. يقلِّب في أوراقه حينًا، ويقف لينظر من الشباك حينًا آخر، ونحن في قمة الخوف، مع كل دقيقة تمر تنهار أعصابنا، لا نعرف ماذا سيقول لنا، وما هو مصيرنا.

فجأة تحول ذلك الرجل الهادئ إلى كتلة من الغضب. سأل أول واحد فينا: اسمك؟ قال فلان، وما نتيجتك في السنة الأولى؟ رد: راسب في علم أو علمين. لم يكن من بين السبعة طالب ناجح إلا أنا، وعندما علم أنني من الناجحين طلب مني المغادرة في شكل طرد من مكتبه. قال لي: «روح انت»، وفصل الباقين ما بين أسبوع وثلاثة أسابيع. لم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بل فوجئت باستدعاء جديد من مكتب وكيل الكلية، الذي قال لي: لا تعتقد أن الحادثة مرت بسلام، في المرة القادمة سوف يشملك العقاب ولن يكون الفصل أسبوعًا أو ثلاثة. ستتعرض للفصل النهائي من الكلية.

عرفنا بعد ذلك أن العميد والأساتذة كانوا يضحكون كثيرًا مما فعلناه في ذلك الأستاذ الذي تعرض لتلك المؤامرة، كان بعضهم يضحك عليَّ أنا؛ باعتباري أحد المخطِّطين والمنفِّذين لهذه الواقعة، وبرغم ذلك نجوت من العقاب. لكن ما أتذكره أن هذا الحادث كان مثار حديث الكلية كلها، والكليات الأخرى بالجامعة، كانت الجرأة على الأساتذة في أيامنا حدثًا جللًا يتداوله الجميع من هوله[29].

حصلت بعد كل هذه المغامرات على الليسانس بتقدير «جيد»، في الدفعة التي تخرجت سنة ١٩٥٧م، والتي يصل مجموع الطلاب فيها إلى حوالي ٧٠٠ طالب أو يزيد قليلًا.

22(١) ينتمي لنفس دفعة والدي التي سافرت لاستكمال تعليمها في أوروبا، وإن كان والدي يكبره قليلًا في السن.

23(١) حمدي قنديل، عشت مرتين.. سيرة ذاتية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص ٢٤ .

24(١) صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، وقد نص على تحديد الحد الأقصى لملكية الفرد من الأراضي الزراعية بمائتي فدان وملكية الأسرة بـ ٣٠٠ فدان. وفي ٢٥ يوليو ١٩٦١ صدر قانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، وجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان للفرد.

25(١) الشيخ محمد أبو زهرة (١٨٩٨ - ١٩٧٤م)؛ عالم ومفكر وفقيه مصري من كبار علماء الشريعة الإسلامية والقانون في القرن العشرين، اشتهر بالفكر الحر في عرض قضايا الإسلام. سافر إلى كثير من بلاد العالم الإسلامي محاضرًا ومشاركًا في المؤتمرات. وقد ألف أكثر من ٣٠ كتابًا في الشريعة والقانون.

26(١) أصبح وزيرًا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر فعُيِّن وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٦٤، ووزيرًا للتخطيط عام ١٩٦٦، وعُيِّن رئيسًا لمجلس الأمة (البرلمان) في الفترة بين (٢٠يناير ١٩٦٩-١٤مايو ١٩٧١).

27(٢) رفعت المحجوب (١٩٢٦ – ١٩٩٠م)؛ أستاذ اقتصاد مرموق بجامعة القاهرة، انتخب رئيسًا لمجلس الشعب منذ يوم ٢٣ يناير ١٩٨٤حتى اغتياله بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ خلال عملية نفذها إرهابيون في أعلى كوبري قصر النيل في أثناء مرور موكبه أمام فندق سميراميس في القاهرة.

28(٣) صوفي أبو طالب (١٩٢٥ ـ ٢٠٠٨)؛ أستاذ قانون بجامعة القاهرة، شغل منصب رئيس مجلس الشعب خلال الفترة من ٤ نوفمبر١٩٧٨ حتى الأول من فبراير عام ١٩٨٣، وتولى منصب رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة عقب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، لمدة ثمانية أيام، وذلك من ٦ إلى ١٤ أكتوبر ١٩٨١م حتى تم انتخاب حسني مبارك رئيسًا للجمهورية.

29(١) المشاركون في هذه الحادثة من الزملاء هم: نايل البابلي الذي أصبح وكيلًا للنائب العام لتفوقه، وهدايت نجيب الذي أصبح مندوبًا في مجلس الدولة كذلك لتفوقه، وعلي بليغ الذي أصبح سفيرًا في وزارة الخارجية، وأحمد عوض الجندي الذي أصبح مخرجًا في التلفزيون المصري، ومدحت لطفي الذي أصبح مديرًا للصندوق الإفريقي للتنمية كما كان وكيل نيابة وقاضيًا، وآخرون لا أذكرهم، والغريب أن معظم هذه الأسماء لم تكن ضمن السبعة الذين استدعوا إلى مكتب العميد برغم أن دورهم كان رئيسيًّا.

الفصل الثالث

من المحاماة إلى الخارجية

إلى أن تخرجت في الجامعة في صيف سنة ١٩٥٧م لم يكن يسيطر على تفكيري سوى العمل في المحاماة، لم يكن من بين أولوياتي وطموحاتي أن أصبح وكيلًا للنيابة والالتحاق بسلك القضاء بشكل عام؛ ولذلك تمتعت بحياتي الجامعية بكل ما تحمله الكلمة، فلم تكن الجامعة بالنسبة إليَّ كتابًا ومذاكرة فقط للحصول على تقدير مرتفع، بل كانت حياة شاملة بكل معانيها؛ من اهتمام بممارسة الرياضة والتنزه والرحلات والقراءات العامة، وغيرها.

لكن في هذه الأثناء كان لي أصدقاء من الدفعات التي تسبقني، التحق بعضهم بالسلك القضائي، وبعضهم بالسلك الدبلوماسي. كان من بين الذين التحقوا بالأخير وتربطني به صداقة كبيرة، نبيل السلاوي، الذي شغل منصب سفير مصر في إندونيسيا واليونان فيما بعد، علمًا بأنه كان يدرس الحقوق بجامعة عين شمس، وهذه كان لها حكاية هي الأخرى، ذلك أنه كان بها - على عكس الوضع في حقوق القاهرة - طلاب تستطيع أن تقول عليهم «قبضايات» أو «قيادات»، على رأسهم إبراهيم نافع[30]، الصحفي ورئيس تحرير الأهرام الأسبق، الذي كان له نفوذ كبير في هذه الجامعة. كان طالبًا وبرغم ذلك خصصوا له مكتبًا بسبب نفوذه وربما باعتباره من أكبر الطلبة سنًّا! وأطولهم قامة.

بعد تخرجي في الجامعة عملت محاميًا تحت التمرين، كان كل ما أصنعه هو أن أطلب تأجيل بعض القضايا بتقديم بعض المبررات لهيئة المحكمة. في البداية كان الكاتب الذي يعمل بمكتب المحاماة الذي أتدرب فيه يساعدني في كتابة الصيغ الخاصة بطلب هذه التأجيلات. لكن في مرة من المرات ذهبت إلى محكمة الجيزة الجزئية لطلب تأجيل، وكنت قد درست أسباب التأجيل بهمّة لا بأس بها، وترافعت أمام القاضي، وحصلت بالفعل على ما أردت.

وبعد أن اجتزت امتحان الخارجية، في أحد أيام سبتمبر من سنة ١٩٥٨م، وبينما أنا أدخل محل «جروبي» الشهير في وسط القاهرة بعد الظهر لمقابلة بعض أصدقائي، لمحت ذلك القاضي الذي ترافعت أمامه في محكمة الجيزة الجزئية - لم أعد أذكر اسمه الأول، لكن لقبه كان: ضياء الدين - يجلس مع اثنين من أصدقائه، فأشار لي، فذهبت إليه.

بادرني بالقول: أنت ترافعت قدامي من كام يوم؟

- نعم

- ما اسمك؟

- عمرو موسى

- شوف يا ابني، إذا استطعت أن تتحمل مشاق المحاماة لمدة ١٠ سنوات فستكون أكبر محامٍ في مصر، أنا أتنبأ لك بذلك، ومن الممكن أن تصبح وزيرًا للعدل في يوم من الأيام.

شكرت الرجل على هذه الشهادة أو - إن شئت قل – النبوءة، وانصرفت إلى رفاقي، وعندما تم تعييني وزيرًا للخارجية، كانت كلمات هذا القاضي الجليل هي أول شيء تبادر إلى ذهني. وددت لو أنني أستطيع مقابلته لو كان حيًّا لأقول له: سامحني. لم أكمل في المحاماة كي أصبح وزيرًا للعدل كما تنبأت لي، لكنني لم أخيب ظنك، فأصبحت وزيرًا للخارجية.

أعود إلى نبيل السلاوي وهو أقرب أصدقائي حتى الآن وأقدمهم، فبعد تخرجي ظل يلح عليَّ كي أقدم أوراقي لدخول امتحان الالتحاق بوزارة الخارجية. كان يغريني طوال الوقت بالعمل في السلك الدبلوماسي، ويعدِّد أمامي المزايا التي يمكن أن أحصل عليها إذا ما التحقت بهذا العمل المرموق؛ بدعوتي لحضور بعض الحفلات التي تضم دبلوماسيين؛ للتعرف على عدد من زملائه، بعدها عقدت العزم وقدمت أوراقي لدخول هذا الامتحان.

من الأمور التي أود الوقوف عندها «امتحان القبول بوزارة الخارجية»، الذي كان – ومازال - يحتاج لأن يستعد له المتقدم إليه بكل قوة، فقد بذلت جهدًا كبيرًا في الإلمام ببعض المواد، مثل: مبادئ العلوم السياسية والقانون الدولي والاقتصاد والجغرافيا السياسية، وكذلك اللغات. حصلت على دروس خصوصية عند أساتذة متخصصين في التأهيل لهذا الامتحان، وساعدني في ذلك صديقي نبيل السلاوي، الذي تقدم لذات الامتحان في العام السابق؛ فحصلت على كل أوراقه، وحجزت أيضًا عند مدرسيه.

بعد أن قدمت أوراقي لدخول «الامتحان» مررت على وزارة الخارجية لمقابلة بعض زملائنا من خريجي الحقوق الذين التحقوا بها، فقابلت الملحق عادل السماوي، -السفير فيما بعد- وكان يعمل في إدارة الصحافة بالوزارة، كان مقر هذه الإدارة في إحدى البنايات الموجودة أمام السفارة البريطانية، فوجدت السماوي يرتدي ثيابًا مهندمة، ويجلس في مكتب محترم، ويعمل في جو هادئ، وأمامه أوراق كثيرة؛ فأعجبت بهذا الجو المثالي في العمل؛ وأخبرته بأنني قدمت أوراقي لدخول امتحان الخارجية، وإذ به ينبري لتقديم النصائح لي. كان ملحقًا صغيرًا، لكنه مارس الحديث معي بوصفه سفيرًا قديمًا عالمًا ببواطن الأمور!

كان انطباعي عندما خرجت من عند السماوي، أن العمل في الخارجية فرصة يجب ألَّا أفوِّتها، وأكرمني الله بأن ظهرت النتيجة وجاء اسمي من بين المقبولين، علمًا بأن القبول في الخارجية لم يكن خلال هذه الفترة بالوساطة، كان الأمر يتوقف على قدرتك على اجتياز الامتحان السري والمقابلة الشخصية، وسلامة بعض التحريات الأمنية التي تجرى على المتقدم للتأكد من عدم قيامه بأي نشاط سياسي من الذي تعتبره الدولة موجهًا ضدها، مثل عضوية جماعة الإخوان المسلمين، أو أي من التنظيمات الشيوعية التي كانت تنتشر في مصر وقتها، وأنا لم يكن لي نشاط سياسي من هذا النوع خلال فترة الجامعة أو قبلها.

ما كان يجول بخاطري قبل استلامي العمل بوزارة الخارجية تأكيدي لنفسي على أنه لا يمكن للإنسان أن يحقق لنفسه مكانة كبيرة من دون جد واجتهاد؛ وبالتالي أمامي طريقان: إما أن أكون موظفًا عاديًّا، وإما أن أكون شخصًا ذا قيمة؛ فقلت ذات مرة وأنا أفكر بصوت عالٍ: إنني في الأساس محب للمحاماة، وتنبأ لي أحد القضاة بأن أكون وزيرًا للعدل؛ وبالتالي يجب أن أسير في نفس خط المحاماة من خلال عملي في الخارجية، والطريق إلى ذلك يتطلب العمل في بعثتنا الدائمة بالأمم المتحدة، عندها لن أصبح محاميًا عن أفراد، بل عن الوطن بأسره. وذلك كله لن يتم من دون أن أكون الأفضل على الدوام، مهما كلفني ذلك من مشاق ومثابرة.

دخلت وزارة الخارجية والأمم المتحدة نصب عينيَّ. لم تغب أبدًا عن تفكيري. طلبت الالتحاق ببعثتنا الدائمة فيها، لكن طلبي قوبل بالرفض؛ باعتباري مازلت ملحقًا صغيرًا، وفي أول الطريق وليس لي أن أطلب سفارة محددة.

أول عمل استلمته في الوزارة كان في إدارة تسمى «إدارة الأبحاث». كانت تربط بين وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية، فأي شيء تريد الوزارة إرساله إلى الرئاسة يتم عبر هذه الإدارة التي

كانت في غاية الأهمية؛ ذلك أن فيها أقسامًا مهمة مثل «الرمز» أي قسم الشفرة و«الأمن» أي أمن السفارات والأفراد.. إلخ، والأقسام السياسية التي تتابع السياسة الخارجية وتلخص التقارير التي تعرض على وزير الخارجية ورئيس الجمهورية، وقد عملت في القسم السياسي للإدارة.

العمل في هذه الإدارة كان مفيدًا جدًّا لي في بداية حياتي المهنية. وجدت فيها مجتمعًا مختلفًا عن الذي عرفته طيلة حياتي السابقة. كنا نسهر لقراءة تقارير السفارات وتلخيصها والتعليق عليها، وإعداد ذلك للعرض على وزير الخارجية وكذلك على رئاسة الجمهورية. كان العاملون في الإدارات الأخرى التي تكتفي بالعمل نهارًا يتندرون علينا بقولهم: «إنكم تذهبون إلى بيوتكم وتتركون الأنوار مضاءة كي يظن الوزير أنكم تعملون طوال الليل»، ولم يكن ذلك صحيحًا؛ حيث كنا نسهر لإنجاز أعمال ملحة مطلوبة منا، من النوع المشار إليه.

من أولى الأزمات التي كلفت بمتابعتها وكتابة التقارير عنها «أزمة برلين»، التي اندلعت بين عامي ١و١٩٦١م، تلك التي أجَّجت الصراع في الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي؛ فبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية تم تقسيم أراضيها، إلى «ألمانيا الاتحادية» في مايو من سنة ١٩٤٩م ورأسها كونراد أديناور، وعاصمتها بون، وكانت جزءًا من المعسكر الغربي، و«ألمانيا الديمقراطية» في أكتوبر من نفس العام، وعاصمتها برلين، وكانت تتبع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. ولكن العاصمة برلين التي كانت تقع داخل أراضي ألمانيا الديمقراطية كان لها وضع خاص، فكانت مقسمة إلى أربعة قطاعات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وشكَّلت الأقسام الثلاثة الأخيرة برلين الغربية، بينما شكَّل القطاع السوفيتي برلين الشرقية التي أصبحت عاصمة لألمانيا الديموقراطية (الشرقية). تصاعد التوتر على خطوط التماس بين العالم الغربي ودول شرق أوروبا الشيوعية، وفي برلين ذاتها بين شرقها وغربها وتبادل الجانبان الاقتراحات ليرفضها هذا وذاك.

ولم تنجح القمة التي جمعت الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف[(31)] والرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور[(32)] في ١٦ مايو ١٩٦٠م في التوصل إلى حلول للأزمة التي ظلت متصاعدة، إلى أن أقدم الاتحاد السوفيتي على حصار المدينة وبناء سور من الأسمنت بين شطريها سنة ١٩٦١م؛ مما زاد حالة التوتر بين الطرفين.

كنت أتابع تطورات هذه الأزمة بشغف شديد، وكتبت عنها تقارير وملخصات، وعرضت مقترحات وآراء، استنتجتها من متابعتي الدقيقة للتقارير وبخاصة لتصرفات وإجراءات طرفي الأزمة؛ فشكرني نائب وزير الخارجية وقتذاك، حسين ذو الفقار صبري، الذي أرسل كتابًا إلى مدير إدارة «الأبحاث» يمتدح فيه ما قدمت من تقارير حول هذه الأزمة والطريقة التي اتبعتها في عرض هذه التقارير، وكنت آنذاك مجرد ملحق دبلوماسي حديث.

وأعددت عرضًا آخر جاءني بخصوصه نفس التقدير من السفير مراد غالب، الذي كان وكيلًا لوزارة الخارجية حينذاك؛ بعد ذلك نُقلت لأصبح سكرتيرًا خاصًّا لوكيل وزارة الخارجية الجديد، السفير محمد حافظ إسماعيل[(33)]، بعد أن رشحني مدير «إدارة الأبحاث»، المستشار صلاح وصفي، رحمه الله، لهذا العمل؛ فذهبت لمكتب حافظ إسماعيل، الذي كنت أعرض عليه ملخص الأمور السياسية، والتقارير، والبريد، وكانت تجربة جديدة أتاحت لي أن أتعرف على كثير من السفراء المصريين المدنيين الذين كانوا يهابون السفراء الجدد الآتين من الجيش، وكنت أسهل لقاءاتهم بالسفير حافظ إسماعيل، الذي كان رقيقًا معهم مقدرًا لمشاعرهم.

رفضت أثينا فذهبت إلى سويسرا

مكثت فترة في مكتب حافظ إسماعيل، إلى أن جاءت الحركة الدبلوماسية، فعرفت أنني مرشح للعمل في سفارتنا في العاصمة اليونانية أثينا. دخلت عليه محتجًّا. قلت له: «يا أفندم أنا في مقتبل حياتي المهنية، وأريد أن أتعلم. ذهابي لأثينا يساوي عندي الذهاب إلى الإسكندرية بالضبط». كنت في هذا الوقت أضع عيني على الأمم المتحدة، أو في خيار ثانٍ أي بلد من بلدان أوروبا الغربية، التي - وفق تصوراتي وقتها- لا أعتبر اليونان جزءًا منها!

كان – يرحمه الله – ذا وجه متجهم بطبيعته على الدوام، وإن كان رجلًا محترمًا مهيبًا. جاءني رده حادًّا: ليس عندي أحد يرفض الذهاب لمكان رشحته له الوزارة.

وبعصبية أضاف: قل لي عايز تروح فين؟

قلت: الأمم المتحدة.

بابتسامة خفيفة لمحتها على وجهه وجدته يقول: يلَّا يلَّا مش عايز أسمع الكلام ده تاني.. هتروح أثينا يعني هتروح أثينا.

خرجت من عند حافظ إسماعيل إلى المستشار صلاح وصفي؛ كي أشكو له ترشيحي لليونان، وأطلب مساعدته في إبعادي عن هذا البلد، وتمكيني من الذهاب إلى الأمم المتحدة؛ وبينما أتحدث مع وصفي دخل عليه السفير فتحي الديب، وكان قبل التحاقه بوزارة الخارجية وكيلًا أو مساعدًا لرئيس جهاز المخابرات العامة، وعُيِّن لتوه سفيرًا في سويسرا. كان يريد أن يأخذ معه بعض المعاونين؛ فلمعت في ذهن وصفي أن يتحدث مع حافظ إسماعيل في فكرة إلحاقي بسفارتنا في سويسرا مع السفير فتحي الديب.

علمت بعد ذلك أن وصفي قد رشحني للديب، وفي أثناء مناقشات الأخير مع حافظ إسماعيل للتفاوض بشأن من سيذهب معه إلى سويسرا، قال له: أريد أن آخذ أحد الشباب للسفر معي إلى سويسرا يا حافظ بك. فقال له: من؟ رد الديب: سكرتيرك عمرو موسى. رد عليه إسماعيل على الفور: مافيش مانع وأعتقد أنه (حافظ إسماعيل) شعر بالارتياح لهذا المخرج.

بعدها بيوم استدعاني حافظ إسماعيل، ومن دون مقدمات قال لي بنفس لهجته الحادة: تروح برن؟

قلت له: شكرًا يا أفندم، وسافرت بالفعل للعمل ملحقًا في سفارتنا بسويسرا مع السفير فتحي الديب، وكان ذلك في سنة ١٩٦٠م. والواقع أنني كنت أفكر في الخطة (ب) (بتسمية أيامنا هذه) فإن لم أتمكن من الذهاب إلى الأمم المتحدة، يجب أن تكون الوجهة إلى دول غرب أوروبا؛ كي أشذب من شخصيتي، وأعيش حياة جديدة مع فرص الاستزادة من العلم والخبرة.

في سويسرا؛ ذلك البلد الجميل في وسط أوروبا انتقلت لطور جديد في حياتي كلها؛ ذلك أنني طوال الفترة السابقة كنت أعتمد على أسرتي في كل كبيرة وصغيرة. الآن أنا في بلاد بعيدة، وسأعيش بمفردي؛ وبالتالي عليَّ أن أعتمد على نفسي في شئون الحياة كافة؛ من مأكل وملبس ومسكن، وكل شيء. فنمط تربيتنا في الشرق لا يجعلنا نعتمد على أنفسنا في هذه الأمور المهمة، وبالإضافة إلى ذلك كان مطلوبًا مني التركيز الشديد في مهام وظيفتي الجديدة ملحقًا دبلوماسيًّا، وعدم تفويت أي فرصة للتعلم والتدريب.

فور وصولي برن قمت بعدد من الإجراءات بهذا الترتيب: فيما يخص السكن كان هناك سماسرة يعملون مع السفارات لإيجاد منازل مناسبة للدبلوماسيين، ووجدت عبرهم بيتًا مناسبًا، والمناسب في رأيي هو الذي أعيش فيه مرتاحًا، وأن أستقبل فيه الدبلوماسيين من الحكومة أو مختلف الدول على مناسبات غذاء أو عشاء اجتماعي أو للنقاش والعمل.

الشيء الثاني الذي بحثت عن تأمينه هو المأكل؛ فبحثت عن المطاعم المناسبة، ونجحت في التعود على الأكل في مطعمين أو ثلاثة في برن. والإجراء الثالث، مرتبط بالملبس؛ فالبدل التي كانت معي كلها من مصر، وعلى الموضة السائدة فيها آنذاك، وتطلب الأمر أن أطل على الملابس السويسرية والغربية، وبعد بضعة أشهر نجحت في أن أطور من نمط ملبسي نحو الملابس الأوروبية الجاهزة، وكذلك باقي الخدمات مثل الحلاق والمحال التي نشتري منها حاجات المنزل المختلفة... ثم شراء سيارة مناسبة.. إلخ.

دخلت بعد ذلك مدرسة لتعليم اللغة الفرنسية؛ لأنها اللغة الثانية في سويسرا بعد الألمانية، وفعلًا قطعت شوطًا لا بأس به في التعرف عليها، وفي هذه المدرسة تعرفت على أناس كثيرين ممن يقبلون على تعلم هذه اللغة، وتقدمي السريع في الإلمام المعقول بها بدأ يصب في خانة اندماجي واختلاطي بالمجتمع السويسري.

بعد أشهر قليلة طاب لي المقام في سويسرا. بدأت في التعود على شعبها وطباعه، فضلًا عن أنني قد بدأت أنفذ بنشاط المهام الموكلة إليَّ في السفارة، ولاسيما أنني كنت أصغر عضو فيها. عرفت مع الوقت حدود علاقتي بالسفير والزملاء سواء بالسفارة أو بمكاتبنا المنتشرة في أكثر من مدينة في هذا البلد الأوروبي المهم.

عندما أتذكر هذه الحقبة من حياتي العملية أرى أنني استثمرت في السنة الأولى لي في برن استثمارًا كبيرًا؛ إذ أصبحت عضوًا فاعلًا في سفارتنا في برن، وعضوًا معروفًا نسبيًّا في الأوساط الدبلوماسية، ولدى الخارجية السويسرية، وأصبح لديَّ أصدقاء سويسريون وأجانب ومن مختلف الأوساط الإعلامية والسياسية في هذا البلد.

المرحلة الثانية من مقامي في سويسرا بدأتها بالقيام بزيارات منتظمة لمحطات التزلج على الجليد التي يتجمع فيها السويسريون – وكثير من الأوروبيين- في كل شتاء؛ لأنهم لا يبقون في المدن التي يقيمون فيها في نهايات الأسبوع إلا نادرًا.

تعرفت في هذه المحطات على أناس كثيرين في المجتمع السويسري، ينتمون إلى معظم المدن السويسرية الكبيرة مثل: برن وجنيف وزيورخ وبازل، وغيرها. كانت تربطني علاقات لطيفة مع كثير من السويسريين؛ فصرت عندما أسافر لأي مدينة من هذه المدن ألتقي بأصدقائي فيها، كما ألتقيهم في برن حين يحضرون إليها. هذه الدوائر المتشابكة من المعارف مهمة جدًّا للدبلوماسي في حصوله على الانطباعات – قبل المعلومات - عن المجتمع الجديد الذي ندخل إليه.

السفير فتحي الديب كان رجلًا ذا عقل راجح وتجربة ثرية في الحياة، فكان متفهمًا لانطلاق الشباب ممن في مثل سني، لكنه في الوقت نفسه كان قادرًا على السيطرة على الأمور بشكل ممتاز. في مرة وصلت لإحدى محطات التزلج في نهاية الأسبوع، من دون إخطاره، لكنني تركت رقم تلفون الفندق لدى صديقي طاهر شاش، سكرتير أول السفارة في ذلك الوقت، وفوجئت بتلفون يصلني من السفارة: ارجع حالًا. السفير يريد إرسال رسالة مهمة من خلالك، وبالفعل عدت على الفور للسفارة في برن، قاطعًا مسافة قدرها ساعتان بالسيارة مرتين في نفس الليلة، بعد هذا الموقف كنت أستأذنه في الذهاب لأي مكان قبل تحركي إليه، وكان لا يستدعيني إلا في الضرورة القصوى جدًّا.

الثورة الجزائرية

كان السفير الديب فاعلًا في القضية الجزائرية، وتربطه علاقات وثيقة جدًّا بكل الشخصيات البارزة في الثورة الجزائرية؛ ذلك أن مصر كانت تدعم ثورة ذلك البلد العربي الشقيق والمهم، وكان المناضل الجزائري أحمد بن بيلا[34] من أكثر المقربين للقيادة المصرية آنذاك، وكانت تتواصل معه من خلال

السفير الديب، منذ أن كان وكيلًا للمخابرات العامة، واستمر الأمر بعد أن أصبح سفيرًا لمصر في برن. وأعتقد أنه عين هناك لتسهيل الاتصالات بالقيادات الجزائرية التي كانت على وشك الخروج من السجن تمهيدًا للاستقلال ويتوقع أن تتوجه إلى سويسرا. وهو ما حصل بالضبط بعد فترة قصيرة من وصوله برن.

في ١٩ مارس ١٩٦٢م، خرج بن بيلا ومحمد بوضياف[35] ومحمد خيضر[36]، وحسين آيت أحمد[37] من السجن الفرنسي إلى السفارة المصرية في سويسرا؛ حيث أقاموا في منزل السفير. ولما كنت أنا الشاب الصغير الذي يعتمد عليه السفير في إنهاء الإجراءات والترتيبات والتنسيق مع السلطات السويسرية، فكنت قريبًا جدًّا من قادة الثورة الجزائرية المفرج عنهم. لاحظت كيف أن بن بيلا كان مختلفًا عن الباقين، كان دائمًا في الدور العلوي من منزل السفير، والآخرون في الدور الأرضي، وكان أقربهم إليه محمد خيضر، الذي كان أكثرهم ترددًا عليه في جناحه الخاص.

وأذكر أن بن بيلا ورفاقه غادروا سويسرا إلى المغرب في طريقهم إلى الجزائر، وطلب مني السفير الديب بعد ذلك السفر إلى المغرب كي أسلمهم مبلغًا من المال. ذهبت بالفعل يوم ٢٢ يوليو ١٩٦٢م، أي قبل احتفال السفارة بعيد ثورة ٢٣ يوليو بيوم واحد. سلمتهم المبلغ، وقلت لمن قابلني: أريد إيصالًا يفيد استلامكم. كانوا على علم بقيمة هذا المبلغ قبل وصولي إليهم. عدوه فوجدوه ناقصًا بمقدار ١٢٠ فرنكًا فرنسيًّا؛ فقال أحدهم: سنحرر لك إيصالًا بالمبلغ كاملًا، فرفضت بشدة، وقلت لهم: اكتبوا في الإيصال الرقم الذي استلمتموه مني بالفعل، من دون زيادة أو نقصان.

بعد عودتي قال لي السفير الديب: لماذا لم تكتب المبلغ كاملًا في الإيصال؟ قلت: لو كنت قد سرقت الـ١٢٠ فرنكًا لكنت قد فعلت ذلك؛ فضحك، وكان بن بيلا قد اتصل به وقص عليه قصة طلبي للإيصال وما حدث فيها؛ فقدَّر السفير تصرفي، وظل يثق في أمانتي الشخصية حتى نهاية خدمتي معه، وكان شديد الاعتماد عليَّ.

من المواقف التي لا أنساها خلال فترة عملي في سويسرا، أنني سافرت إلى جنيف، في عطلة نهاية الأسبوع؛ حيث التقيت مصادفة مجموعة من المصريين، ويبدو أن بعضهم كان ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وتبادلت معهم أرقام التلفونات، وأنا لا أضع في اعتباري أن يكون من بينهم من يقوم بنشاط معادٍ للحكم في مصر. اعتبرت أنهم مواطنون مصريون، ومن المهم أن أتواصل معهم، ومساعدتهم إذا ما تعرضوا لأي شيء؛ فهم طلاب وعمال وتجار، وفي النهاية مواطنون مصريون، اقتربت منهم لقناعتي بأن ذلك جزء من عملي.

المفاجأة أنه بعد أيام قليلة، يبدو أن أجهزة الأمن المصرية - وكانت على كفاءة عالية في هذه الفترة في أوروبا - نجحت في الحصول على نوتة تلفونات أحد هؤلاء المصريين، ووجدوا فيها رقم تلفوني، فأبلغوا السفير بذلك، وبدوره استدعاني، وقال لي: أنت على اتصال بفلان، (الذي تم الحصول على نوتة تلفوناته) قلت له: نعم، هذا مصري، ماذا به؟ قال لي: هذا «جذر» كبير جدًّا ضد مصر. هذا من الإخوان المسلمين؛ فانتبه واقطع علاقتك به فورًا. والحقيقة أنه لم تكن هناك علاقة، لكن السفير أبلغ المسئولين في أجهزة الأمن، أن عمرو موسى اتصل بهذا الرجل «بناء على تعليماتي»، وأغلق الموضوع على هذا النحو.

كل هذا تعليم تلقيته في بداية حياتي المهنية في سويسرا، دروس استفدت منها، وأهمها حتمية أن تكون أمينًا في عملك على كل المستويات، وأن تلتزم الحذر الواجب في التعامل مع الناس، ولكن من دون أن يقيدك ذلك أو يشل حركتك؛ فليس أي شخص عابر تثق به أو تقيم معه علاقة، مادمت تعمل في منصب ذي حساسية، خصوصًا إذا كنت تمثل بلادك في الخارج.

أذكر أيضًا خلال فترة عملي في سفارتنا في برن أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يهتم بنظام غذائه[38]؛ ولذلك كان من يخدمونه يرسلون من وقت لآخر من يأتي له بأصناف معينة من الطعام الخاص بـ «الرجيم» من سويسرا. كانت أشياء بسيطة، وكان يأتي لإحضارها رجل ضخم الجثة، وكنت أنا المسئول عن تسليمها له. هذا الرجل - لأنه لم يطلع بشكل جيد على ما يجري في العالم – كان يصر على أن «مصر هي أكبر دولة في الدنيا، وأن الرئيس عبد الناصر هو أعظم وأقوى رئيس في العالم، لا أمريكا ولا روسيا. سيبك من هذا الكلام الفارغ ده يا أستاذ عمرو، رئيسنا أهم شخصية في العالم. والاتنين دول بيتنافسوا عليه ويتمنوا رضاه وهو موريهم الويل. وبرغم كده شوف تواضعه. الرجل يأكل فول وجبنة زي باقي الشعب»! وبرغم حبي الشديد لعبد الناصر في ذلك الوقت فإنني كنت أضحك من المنطق الذي يتحدث به هذا الرجل، وبخاصة أن الرئيس – مع تقديرنا الكبير له – لم يكن أهم رئيس في العالم.

كان حديثي مع هذا الرجل جزءًا من التعليم الذي تلقيته في بداية حياتي. لم أقل للسفير ما ذكره، لكنني وضعته في اعتباري. أدركت أنه يتعين على الإنسان ألا يقع في فخ المبالغة في أحكامه؛ بناء على العواطف، وكيف أنه عندما يعيش الإنسان في دائرة ضيقة يصل إلى خلاصات لامعقولة، وأنه كلما اتسعت قراءات الإنسان واطلاعه واتصالاته اتسعت مداركه، وهو ما ينعكس على حكمه السليم على الأمور والأشياء والرجال.

بالتوازي مع حديثي مع هذا الرجل، كنت في سويسرا عندما أركب الأتوبيس العام، في أيام الثلج بالشتاء، أحيانًا أجد رئيس الاتحاد السويسري (يشغل منصبه لمدة عام واحد)[39]، يقف في الأتوبيس ولا يقف له أحد من الجالسين، وفي إحدى المرات وقفت لأجلسه، وبعد إلحاح مني جلس وهو ممتن، لكنه مستغرب أن أحدًا وقف لإجلاسه.

في مرة أخرى، دخل رئيس سويسري آخر، وأنا عند الحلاق، وكانت الكراسي الخمسة الموجودة في المحل مشغولة؛ فجلس مع المنتظرين. جاء دوري كي أحلق، فقررت أن أعطيه للرئيس، ودارت مناقشات من عينة هل هذا يصح، أم لا يصح؟ وانتهى الأمر بأن أخذ دوري وهو سعيد بذلك، لكنه كان يخشى ردة فعل مواطنيه ونظرتهم إليه. هذه كلها دروس مستفادة تعلمتها في بداية اطلاعي على الحياة الأوروبية.

في الوقت نفسه كان السفير فتحي الديب نشيطًا. يأتي بصحفيين ويتحدث معهم، وكان كريمًا، فيقيم كل أسبوع عشاءً كبيرًا، دعاني كثيرًا إليه، وأنا بحكم صغر سني وحداثة منصبي كنت أجلس وفقًا للبروتوكول في ذيل مائدة الطعام. كنت في هذه الأثناء وبينما أنا جالس في مؤخرة المائدة أتمتم ما بيني وبين نفسي: متى يا رب أجلس على رأس المائدة؟ ولما أصبحت سفيرًا وبعدها وزيرًا للخارجية، أتبوأ مقعدي على رأس المائدة كثيرًا ما تذكرت هذه اللحظات التي كنت فيها ملحقًا صغيرًا، وأنظر بعيني فأجد شابًّا صغيرًا يجلس مثلما كنت أجلس في آخر المائدة فأبتسم؛ لأنني أشعر بما قد يدور بذهنه في هذه اللحظة.

كان الغرض من وجود شاب صغير مثلي في مثل هذه الحفلات أن يكون قريبًا من السفير للقيام بأي مهمة طارئة يكلفه بها، فضلًا عن كتابة محضر بما دار في العشاء، أو غداء العمل الذي يقيمه السفير.

مازلت أتذكر النقاشات والخطب، وطريقة ترتيب موائد الطعام، والبروتوكول والإتيكيت الخاص بها، وكيفية إعداد قوائم الطعام، وطريقة تقديمه، وكلها أمور مهمة يجب على الدبلوماسي الإلمام بها، فضلًا عن طريقة إلقاء الخطب على الغذاء أو العشاء، وتوقيتها وفق البروتوكول المتبع. كنت أحضر

هذه المناسبات كلها مع السفير، عكس بقية أعضاء السفارة الذين قد يحضر منهم البعض حسب تخصصه.

فترة ممتازة تلك التي قضيتها في برن. تعلمت فيها أشياء كثيرة، علمًا بأن سويسرا بلد هادئ منظم ومن الدول الأوروبية غير القريبة من الصراع في الشرق الأوسط كما الحال في إنجلترا وفرنسا، ولكن بالرغم من ذلك أنجزنا فيه أعمالًا مهمة خلال هذه الفترة؛ بسبب نشاط السفير، وظروف الثورة الجزائرية التي أدخلتنا في كثير من التداعيات والمواقف؛ وبالتالي كانت الحكومة السويسرية مهتمة جدًّا بالسفارة المصرية، وكذلك العمل على صعيد تدعيم العلاقات المصرية- السويسرية.

زاملت بالسفارة ثلاثة أو أربعة دبلوماسيين على مستوى عالٍ من الكفاءة والحماسة؛ منهم السفير طاهر شاش، الذي كان مهتمًّا جدًّا بالأمور القانونية. كما أنه ألف كتيبًا بصيغة المراسلات والمخاطبات المختلفة بين السفارة والحكومة المعتمدة لديها، مقدمتها وخاتمتها ثابتتان وبإمكانك كتابة الموضوع الرئيسي في المنتصف، ووضع كل ذلك بالفرنسية في أنواع المراسلات، كان مفيدًا جدًّا لنا بوصفنا دبلوماسيين صغارًا، وسهل علينا العمل والتعلم.

كان معنا أيضًا السفير طه الفرنواني، وهو من المهتمين بالشئون العربية وإسرائيل. استفدت جدًّا منه في هذا الجانب، وتابعت معه تطورات المواقف المختلفة. كانت هناك منافسة واضحة بين الاثنين(شاش والفرنواني) ولكنني كنت صديقهما معًا، وكانت «تريقتي» على علاقتهما سببًا في تقاربهما؛ حيث كشفت النزاع المحتدم من السر إلى العلن؛ فكان مثل «فقع الدمل» الذي يؤدي إلى الشفاء منه.

كان الجميع في سفارتنا في برن يريد أن يعلِّم ويتعلم؛ وذلك يعود إلى شخصية السفير فتحي الديب، الذي كان حريصًا على أن تكون هناك علاقة صحية بين جميع العاملين في السفارة؛ فلم يكن يسمح لأحد بالحديث عن الآخر في غيابه. لقد هيأ هذا الرجل جوًّا صحيًّا في السفارة، واستفاد من طاقات وقدرات كل العاملين فيها.

كافأني السفير الديب بأن كلف طباخه الخاص بأن يطبخ لي مرة في الأسبوع، فكنت أشتري له مكونات الأصناف التي أريدها فيطبخها ويرسلها إلى منزلي. كان يعد لي طعامًا يكفيني ليومين أو ثلاثة، لكنني في الحقيقة كنت أقيم الولائم به. أدعو إليها عددًا من شباب الدبلوماسيين العرب والأجانب والمسئولين السويسريين؛ الأمر الذي يسّر حركتي في المجتمع الدبلوماسي، بما فيها الخارجية السويسرية، ومجتمع برن عمومًا.

حرصي كان شديدًا على حسن اختيار المكان الذي أسكن فيه، فمن شقة إلى شقة أوسع، إلى دور أرضي وحديقة، وذلك كان يسمح لي بعمل حفلات كبيرة وكثيرة جدًّا، خصوصًا في الربيع والصيف في سويسرا. راتبي لم يكن يكفي دبلوماسيًّا يريد أن يوسع دوائر علاقاته ويسافر ويتعرف على المجتمع الذي يعيش فيه وينفتح عليه. كنت كلما جئتُ إلى مصر في إجازة عدتُ ببعض المال لدعم حياتي في برن.

برن باعتبار أنها مدينة ذات ثقافة ألمانية، كان الكثير من الألمان يرسلون أولادهم للتعلم فيها، فكانت هناك جالية ألمانية شابة لا بأس بها في هذا البلد. كنت أعرف كثيرين منهم، ومرة اتفقت مع أصدقاء منهم على حضور المهرجان والمعرض السنوي لمدينة «آخن» (Aachen) الألمانية، قبل أسبوع من بداية المهرجان الذي يشمل عروضًا فنية وترفيهية كثيرة، قبل السفر بيوم رأيت أنه لا داعي لأن أسافر إلى هذا البلد.

أبلغت أصدقائي الألمان بقراري؛ فوقف شاب منهم وقال لي: «سيد موسى. لقد اتخذنا القرار معًا،

فكيف تأتي في آخر لحظة وتقرر عدم الذهاب معنا؟ سنذهب جميعًا إلى آخن». قالها بلهجة ألمانية قاطعة، وقد أثّر في نفسي هذا الموقف حتى اليوم. لقد كان اعتراض الرجل على أنني وافقت على الذهاب معهم، ومادمت قد وافقت يجب عليَّ أن ألتزم بالقرار، وإلى اليوم أمنح نفسي فرصة مناسبة للتفكير قبل اتخاذ القرار، ربما لأيام، وبعد ذلك لا أتراجع عنه، كما حاولت أن أفعل مع أصدقائي الألمان.

البحث عن علي موسى

إقامتي في سويسرا كانت فرصة رائعة كي أبذل المزيد من الجهد لتحقيق حلم شخصي لم يفارقني طيلة السنوات التي سبقت وصولي إلى هذا البلد الأوروبي الجميل. بجانب شوقي وحنيني اللانهائي لتحقيق هذا الحلم كنت أشعر أن الوصول إليه سيسعد روح والدي – يرحمه الله - لأبعد مدى؛ فليس على الدنيا أروع من أن يجتمع شمل أكثر من أحب في دنياه.

بعد سنتين من ولادتي، ولد أخ لي هو طارق موسى غير أنه توفيَ طفلًا. بعد ذلك بقليل قيل لي إن لي أخًا آخر يعيش في فرنسا من أم تزوجها أبي وهو يتلقى العلم هناك واسمه «علي»، يكبرني بـ١٤ سنة. حاول أبي أن يأتي به إلى مصر قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية إلا أنه واجه معارضة شديدة من أمه التي تمسكت بأن بقاءه في فرنسا أفضل له من العيش في الشرق، وأن ذلك - وفقًا لما تراه هي طبعًا- يصب في مصلحته؛ في تعليمه وحياته ومستقبله.

اندلعت الحرب ووقعت فرنسا تحت الاحتلال الألماني. فور معرفة أبي بهذا الخبر سقط مصابًا بالفالج حزنًا على ابنه الذي لم يستطع الاتصال به أو معرفة مصيره. ظل – يرحمه الله – يتعذب على فراش المرض من شدة القلق على ذلك الابن الذي يعيش في بلد يخوض حربًا طاحنة لا هوادة فيها، إلى أن توفيَ في سنة ١٩٤٥، التي انتهت فيها الحرب - بل إن وفاته تزامنت مع إعلان انتهائها بانتصار الحلفاء - من دون أن يتمكن من معرفة ما الذي حدث لموسى الصغير في فرنسا، أي أن أبي مرض مع قيام الحرب وتوفيَ مع انتهائها.

تمر السنون والسؤال عن مصير أخي غير الشقيق يكبر بداخلي. صار لغزًا كبيرًا في حياتي أعمل جاهدًا على حله. كنت تواقًا ومشتاقًا لرؤية «علي» الذي تعلّق به قلب الوالد إلى أن توفاه الله. عندما وصلت إلى التوجيهية (نهاية الثانوية العامة حاليًا) قررت البحث عن أي خيط يقودني إليه. بدأت بالبحث في الأوراق الخاصة بأبي التي جمعتها والدتي في حقيبة، ظلت محتفظة بها إلى أن وصلت إلى هذه السن. فتحت الحقيبة ويحدوني الأمل والرجاء في العثور على مبتغاي. أول ما وقع تحت يدي مجموعة خطابات بعث بها علي - الذي أعادت والدته تسميته - بيير - لوالدي قبل الحرب أو في بداياتها. قرأتها كلها بمساعدة من بعض أقربائي الملمين باللغة الفرنسية.

لفت نظري أن هذه الخطابات أتت من عنوان واحد، فهمت أنه بيت العائلة بشارع فاندوم في ليون. اعتبرت ذلك بداية الخيط الذي أبحث عنه. أرسلت لأخي علي خطابًا. عرَّفته بنفسي، وطلبت منه أن يكتب إليَّ. يطمئنني عليه، ويقص لي أخباره. عشت أيامًا وشهورًا عصيبة أترقب ساعي البريد في طنطا عساه يأتي لي بذلك الخطاب الذي يتحرق قلبي شوقًا إليه. لكنه – للأسف - لم يأتِ؛ فأصبت بخيبة أمل وإحباط شديديْن.

أرجعت عدم الرد على خطابي إلى احتمال من اثنين: إما أن العنوان تغيَّر، وإما أن أمرًا ما حدث له خلال الحرب. شعرت بأن الوصول إلى أخي بات شبه مستحيل؛ وهو ما أصابني بحزن ظل مكتومًا داخلي طوال الوقت. إنه لشعور مقيت أن يكون لك أخ ولو غير شقيق وأنت عاجز عن الوصول إليه، أو لمجرد معلومة تقودك إليه. دومًا ما كنت أقول لنفسي: يا ترى كيف سيكون شعوره – إن كان حيًّا-

عندما يعرف أن له أخًا يبحث عنه ويتوق لرؤيته؟ وكنت أحاول الإجابة: بالتأكيد سيسعد بذلك، برغم تربيته المختلفة في الغرب. هكذا كنت أتمتم ما بيني وبين نفسي.

مرّت الأيام، وبعد التحاقي بوزارة الخارجية ونقلي إلى العاصمة السويسرية، تجدَّد الأمل بداخلي في العثور على أخي، أو أي معلومة تقودني لمصيره. في إحدى الإجازات التي أمضيتها في باريس سنة ١٩٦٢ هداني تفكيري للبحث عن اسمه في دفتر التلفونات الخاص بهذه المدينة. لم أصدق نفسي عندما وجدت اسمه مكتوبًا في هذا الدفتر. اهتزت جوارحي كما لم تهتز من قبل. رجف قلبي بشدة. تذكرت أبي على الفور. خاطبته كأني واقف أمامه: يبدو أن الله قد أراد أن يريح قلبك الذي لاقيت ربك وهو موجوع على أخي. كم كنت أتمنى يا أبي أن تكون على قيد الحياة كي أزف إليك هذه البشارة.

حاولت استجماع القوى وتمالك الأعصاب في أثناء إمساكي بالسماعة لإجراء أول اتصال بـ علي أو «پيير». قدمت له نفسي: أنا أخوك عمرو. ظهر مترددًا في البداية وغير قادر على استيعاب ما أقوله له، فهو الآن في الأربعين من عمره، وبعد كل هذه السنوات يتلقى تلفونًا من شخص يقول له: أنا أخوك. كانت المفاجأة كبيرة عليه. قال إنه يعمل في قطاع البنوك، وإنه عائد لتوه من واشنطن؛ حيث كان يمثل فرنسا في أحد الاجتماعات المهمة، وإنه مسافر إلى إفريقيا في ظرف أيام قليلة. في آخر المكالمة قلت له: إني سعيد جدًّا بالوصول إليك، وهذا رقم تلفوني في سويسرا؛ حيث أعمل في السفارة المصرية هناك. يمكنك الاتصال بي متى سمحت ظروفك.

قال پيير وقد بدأ يستوعب ما أقوله: «لا لا. لابد أن نلتقي قبل أن تغادر فرنسا»، ودعاني إلى فنجان قهوة سريع معه بعد يومين في «الكافيه دي لاپيه». قضيت بقية اليوم واليوم التالي وأنا متوتر الأعصاب. رحت أفكر فيما يمكنني أن أقول له. هل أحكي له عن مرض والدنا بسبب خوفه عليه بعد اندلاع الحرب، أم أجعل اللقاء لطيفًا هيِّنًا باعتباره لقاء تعارف أتوقع أن تتلوه لقاءات أخرى؟ انحزت إلى الخيار الثاني.

ذهبت إلى «الكافيه دي لاپيه» قبل الموعد بساعة أو أقل قليلًا. جلست على مائدة تمكِّنني من رؤية كل من يدخل من الباب الرئيسي، وتمكِّن الداخل أيضًا من رؤيتها. تشاغلت بقراءة صحيفة. الوقت يمر بطيئًا جدًّا. بدأ الناس يتقاطرون على «الكافيه» فهو وقت «شاي بعد الظهر». ورحت أشخص ببصري صوب الباب الرئيسي متمنيًا أن أتمكن من التعرف على أخي دون أن يتوه أو أتوه أنا منه. فجأة دخل «والدي» فوقفت وتوجه هو إليَّ وتصافحنا. قلت: «والدي» لأن پيير يشبه والدي تمامًا. أول ما قاله لي: تعرفت عليَّ بسهولة. يبدو أنك ذكيّ. قلت: «كل ما في الأمر أنك تشبه والدنا بشدة، لا يحتاج الأمر إلى ذكاء خاص»، فأظهر سروره بتأكيدي على شبهه الكبير بوالدنا.

دخل پيير في الموضوع مباشرة قائلًا: احكِ لي عن عائلتنا. سمعت من والدنا أن «العمدية» لم تغادر العائلة أبدًا (واضح أن مفهوم العمدية لديه على غرار الموقع الفرنسي للعمدة) فحكيت له مع بعض الشرح عن دور العمدة عندنا (كان به بعض المبالغة). كان متشوقًا لمعرفة العمدة الحالي؛ فدعوته لزيارة مصر، وعندها يمكننا أن نذهب لنتغدى لدى العمدة محمد أبو النصر موسى (الذي ذهب ليتعلم في فرنسا لكنه عاد بسرعة من دون أن يتعلم شيئًا، وإن بقيت «زيارته» لفرنسا جزءًا من أحاديثه وذكرياته، وكأنه بقيَ فيها عقدًا من الزمان!).

بعد أن هدأت حرارة اللقاء أبدى پيير عتبه على العائلة كلها، التي لم يخطره أي فرد فيها بوفاة الوالد، وأنه في الظروف الصعبة التي مرّ بها كان وحيدًا من دون سند من عائلة أبيه، وأن أمه هي التي علمته وأصرت على أن يكون من بين المتفوقين، وأن يتخرج في أفضل مدارس فرنسا؛ وهو ما مكنه من أن يشق طريقه إلى الصفوف الأولى في المجتمع «المالي» الفرنسي.

انتهى اللقاء بأن اتفقنا على مداومة الاتصال من دون الإعلان عن أخوتنا بالنظر إلى ظروفه الخاصة، فضلًا عن أن العلاقات المصرية- الفرنسية لم تكن في أحسن حالاتها، وخشيَ من تأثير ذلك على مكانته في فرنسا، وهو ما تفهمته بشدة، فهو ينطبق عليَّ أيضًا، وإن بشكل أقل.

عدت إلى برن بعد أيام؛ فوجدت خطابًا من بيير يشكرني فيه على مبادرتي، وأنه تأثر كثيرًا من لقائنا، وأعطاني عنوان منزله ورقم تلفونه وبدأنا علاقة أخوية طيبة. بدأنا بعدها في التراسل والتزاور. دعوناه – زوجتي وأنا - لزيارة القاهرة مع زوجته، واستضفناهما في منزلنا في «سيدي عبد الرحمن»، ثم دعوناه مرة أخرى إلى حفل زفاف ابنتنا هانية، وحضر أيضًا مع زوجته، لكنه لم يستطع البقاء طويلًا في الحفل بالنظر إلى «الزيطة» الكبيرة التي تحدث في أفراحنا من طبل وزمر وغناء ورقص وصياح...إلخ. فانسحب مسرعًا إلى غرفته بعد ساعة من بدء الحفل، وصار هذا الحدث مدعاة لكثير من المزاح بيننا.

بيير موسى واحد من أهم وأشهر رجال البنوك في فرنسا، معروف بكفاءته العالية في عالم المال والبنوك، وله عدة كتب منشورة ومقروءة. تزوج ولم ينجب، ولايزال حيًّا. برغم نجاحه الهائل في حياته، وحركته الدولية الواسعة، فإنه كان وحيدًا إلا من زوجته ومن يتواصل معه من أقاربها. ويبدو أنهم جميعًا فارقوا الحياة أو ابتعدت صلتهم به بعد وفاة زوجته. في هذه الظروف طلب أن أخطر بوفاة زوجته وأن أتواصل دومًا معه، وهو ما حرصت على تحقيقه؛ إذ أتحدث إليه كل أسبوعين أو ثلاثة، وأزوره كل شهرين أو ثلاثة. أصبح متعلقًا جدًّا بهذا التواصل. ويتحدث إلى من يزوره بأن أخاه اتصل به أو كان هنا لزيارته، أو سوف يأتي قريبًا.

30(١) يعد إبراهيم نافع واحدًا من أكثر الصحفيين جلوسًا على مقعد رئيس تحرير الأهرام؛ حيث شغله بداية من سنة ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٥م.

31(١) نيكيتا خروتشوف (١٨٩٤ – ١٩٧١م)؛ زعيم شيوعى ورجل دولة سوفيتى، حكم الاتحاد السوفيتي من(١٩٥٣ ـ ١٩٦٤)، وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة لـ«الستالينية» وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي.

32(٢) دوايت ديفيد أيزنهاور (١٨٩٠ ـ ١٩٦٩م)؛ سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس رقم ٣٤ للولايات المتحدة، وكان حكمه خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١.

33(١) الفريق محمد حافظ إسماعيل، (١٩١٩ – ١٩٩٧م)؛ عسكري ودبلوماسي مصري. شغل منصب سفير مصر في عدة دول غربية، وترأس جهاز المخابرات العامة بين إبريل وأكتوبر سنة ١٩٧٠م، كان مستشار الأمن القومي للرئيس أنور السادات منذ سنة ١٩٧٢ إلى ما بعد انتهاء حرب أكتوبر العظيمة سنة ١٩٧٣م.

34(١) بن بيلا (١٩١٦ – ٢٠١٢م)؛ هو أحد القادة البارزين للثورة الجزائرية، وأول رئيس للجزائر بعد الاستقلال، في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٦٣ إلى ١٩ يونيو ١٩٦٥م، إلى أن انقلب عليه وزير الدفاع هواري بومدين.

35(٢) يعد محمد بوضياف (١٩١٩- ١٩٩٢م) أحد كبار رموز الثورة الجزائرية وقادتها، والرئيس الرابع للدولة الجزائرية، في الفترة بين ١٦ يناير ١٩٩٢، و٢٩ يونيو من نفس العام؛ حيث تم اغتياله.

36(٣) محمد خيضر (١٩١٢ - ١٩٦٧م)، أحد قادة الثورة الجزائرية.

37(٤) حسين آيت أحمد (١٩٢٦ - ٢٠١٥م)؛ سياسي جزائري، وأحد قادة الثورة الجزائرية في جبهة التحرير الوطني، ثم بعد الاستقلال أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية.

38(١) اكتشف الأطباء إصابة الرئيس جمال عبد الناصر بداء السكري منذ سنة ١٩٥٨م، وضبط معدلات السكر في الدم يتطلب تخفيض الوزن.

39(١) تولى رئاسة الاتحاد السويسري، خلال عملي في السفارة المصرية في برن خمسة رؤساء، هم:

Max Petitpierre (١٨٩٩–١٩٩٤) سنة ١٩٦٠، Friedrich Traugott Wahlen (١٨٩٩– ١٩٨٥)

Paul Chaud (١٩٠٤–١٩٧٧)، سنة ١٩٦٢، Willy Spühler (١٩٠٢–١٩٩٠) سنة ١٩٦٣، و Ludwig von Moos (١٩١٠–١٩٩٠) سنة ١٩٦٤م.

الفصل الرابع

لقائي مع عبد الناصر

في العودة من سويسرا، رجعت على متن سفينة سفر مصرية تسمى «الجزائر»، منطلقًا من مدينة فينسيا الإيطالية الساحلية إلى الإسكندرية. كان برفقتي في طريق العودة إلى الوطن مجموعة كبيرة من الطلبة والتجار، الذين نشأت بيني وبين بعضهم صداقات امتد بعضها إلى اليوم. فرحتي كانت كبيرة بالعودة إلى الوطن؛ ذلك أنني لم أخضع أبدًا لإغراءات الحياة الأوروبية التي وقع فيها بعض - في الحقيقة قلة- من شباب الدبلوماسيين المنتمين إلى بلدان في العام الثالث، الذين تزوج بعضهم أوروبيات، وترك الدبلوماسية وقرر البقاء في هذا البلد الأوروبي الغني أو ذاك. فيما توجه نفر آخر إلى «البيزنس». بالنسبة إليَّ كانت هذه الخيارات «كلامًا فارغًا»، كنت مقتنعًا بأن مستقبلي في مصر، ومصر وحدها؛ الأمر لم يكن له علاقة بجمع المال أو التمتع بمستوى معين من الرفاهية. الأمر كان مرتبطًا بوطن أسعد بالعيش فيه وبخدمته، وأحبه كما هو بمشكلاته، وظللت طوال حياتي أعمل بكل قوة لرفعته.

فور عودتي تسلمت العمل في مكتب وزير الخارجية محمود رياض[40]، الذي كان السفير محمد شكري[41] مديرًا له. خلال هذه الفترة كنت مثل عموم جيلي مغرمًا بجمال عبد الناصر؛ نظرًا للمكانة الكبيرة التي حظيت بها مصر في سنوات حكمه، وحتى عام ١٩٦٧، لاسيما في إطار حركة عدم الانحياز والحركة الأفروآسيوية واللاتينية. لم يكن إعجابي بعبد الناصر مبنيًّا على مجرد انبهار بشخصيته بقدر ما كان اقتناعًا بأن الرجل يسير على الخط الوطني للسياسة الخارجية الذي بدأه الوفد، ثم جاء هو وبنى على إيجابياته، وجعلها سياسة ذات أصداء قوية في العالم.

التقيت عبد الناصر مرتين في حياتي. الأولى كانت في ٢١ أكتوبر ١٩٦٦ في نيودلهي، عندما ذهبت مع وفد ترأسه عبد الناصر للقاء أنديرا غاندي[42]، بعد وفاة نهرو وتوليها رئاسة وزراء الهند. إذ تقرر عقد قمة ثلاثية لأنديرا مع عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو، قطبي عدم الانحياز؛ دعمًا للزعيمة الجديدة للهند. جلست وعبد الرءوف الريدي خلف الرئيس لنكتب محضر اجتماعه مع أنديرا غاندي. ولما انتهى الاجتماع استدار الرئيس واقفًا للمغادرة وللسلام (تصوروا السلام على عبد الناصر شخصيًّا وهو في أوْج سلطانه عام ١٩٦٦).

المرة الثانية التي التقيت فيها عبد الناصر كانت في أثناء عملي بمكتب وزير الخارجية، قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وهو التاريخ الذي أعتبره نهاية لحقبة هذا الرجل، وبداية - وسببًا في نفس الوقت - لتدهور الأحوال المصرية منذئذ. قبل بدء الحرب في ذلك الصباح الحزين من صيف سنة ١٩٦٧ قرر عبد الناصر إغلاق خليج العقبة، وسحب القوات الدولية من سيناء[43]، وأغرق البلاد بأجواء تعبوية كبيرة. أذكر أن من بين الشعارات التي تم ترديدها في الإعلام خلال هذه الفترة «العقبة قطع رقبة»؛ في إشارة لمصير أي قوة إسرائيلية تحاول المرور من خليج العقبة بالبحر الأحمر.

التوتر المتصاعد بين مصر وإسرائيل دفع الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك يوثانت[44] لزيارة القاهرة يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧م[45]. بعد يومين من وصوله، وحوالي الساعة الثانية بعد الظهر من يوم ٢ مايو، إذا بالسفير محمد شكري، مدير مكتب الوزير ينادي عليَّ: «الحق يا عمرو. الوزير ذاهب إلى المطار لتوديع يوثانت. اركب معه في السيارة». عدت وارتديت الجاكت والكرافت بسرعة، وأخذت قضمة من «ساندوتش فول» كنت بدأت في تناوله لأنني لم أكن أعرف متى سأستطيع تناول طعام

الغداء.

ركبت مع الوزير في سيارته «الميركري» السوداء. كنت أعرف أن محمود رياض قليل الكلام، لكنني حرصت في أثناء نزولي من المكتب على إحضار مجموعة من الأوراق التي كانت جاهزة للعرض عليه. قلت: يا سيادة الوزير معي أوراق مهمة جاهزة كي تطلع عليها. أشار بيديه بما يوحي بعدم اهتمامه بالنظر فيها الآن. كان يبدو عليه الشرود؛ فجلسنا صامتين حتى وصلنا المطار.

وصلنا قاعة كبار الزوار بالمطار القديم. جلس رياض مع يوثانت في ركن لتبادل الحديث، وبعد لحظات رن تلفون القاعة، فرفعت السماعة وإذا بسامي شرف[46]، سكرتير الرئيس للمعلومات على الجانب الآخر. قال لي: بعد وداع يوثانت، سيصل رئيس الوزراء السوري يوسف زعين، ومعه رئيس الأركان السوري، خلِّي الوزير يستقبلهما وتعالوا بهما على بيت سيادة الرئيس، وستجد سكرتيري، محمد سعيد عند منعطف حدده في منشية البكري؛ حيث منزل الرئيس. سيكون في سيارة «نصر» سوداء اتبعوها إلى أن تصلوا إلى البيت.

ركب محمود رياض ورئيس الوزراء ورئيس الأركان السوريان ومسئول سوري ثالث بالإضافة إلى حارس وأنا، في سيارة واحدة. لم يكن معنا غيرها. وصلنا بالفعل منزل الرئيس عبد الناصر. دخلنا فيما بقيَ الحارس في الخارج مع الحرس الموجود في منزل الرئيس. دخل الضيوف السوريون ومحمود رياض وأنا، وجدنا صالة، ثم إلى اليمين حجرة مكتب الرئيس. وجدت أنه من المناسب أن أنسحب، فهذا اجتماع على مستوى الرئيس ورئيس الوزراء السوري ووزير الخارجية. تراجعت من المكتب إلى الغرفة المجاورة له، إلى الصالة، وجلست على إحدى أرائكها.

جاءني ضابط ضخم اسمه - على ما أذكر - مصطفى، وبينما كان يتحدث إليَّ، ويسألني عن الوفد الذي بالداخل، إذ بي أراه ينحني انحناءة خفيفة أخذت تتزايد. للوهلة الأولى لم أفهم ما جرى، وسريعًا أدركت أن ورائي شخصًا يتم له هذا الانحناء. التفت فوجدت الرئيس عبد الناصر أمامي. نهضت واقفًا. لم أصدق أنني أمام هذا الزعيم التاريخي. الرجل الذي يهدد إسرائيل وأمريكا، والذي يملأ الدنيا كلها صخبًا؛ حيث كان في أعظم مراحل حياته، وآخر لحظات مجده قبل أن تداهمه وتداهمنا جميعًا ٥ يونيو ١٩٦٧م.

سلم الرئيس عليَّ، ونظر إليَّ نظرة فهمت منها أنه يستفسر عمن أكون. قلت له: أنا فلان. جئت مع الوزير رياض والوفد السوري. قال: يا مصطفى، الأخ عمرو يقعد مع محمد أحمد (سكرتيره الخاص) وينتظرنا لأن المباحثات ستطول، بدلًا من أن يجلس هنا بمفرده. هممت للخروج فقال لي: لا لا انتظر. ستشرب عصير الليمون أولًا، ثم تذهب إلى محمد أحمد بعد ذلك. كلامه بالنسبة إلى الضابط ولي بمثابة الأمر. وقد نفَّذناه.

جلست في المكان الذي أوصلني إليه الضابط مصطفى، فوجدت محمود فهيم، وكان من المهمين في مكتب الرئيس، ورنين التلفونات بجواره لا ينقطع. بعد مضي ٣ ساعات، قالوا لي: «الحق الوزير يغادر»، فأسرعت للحاق به. وجدت محمود رياض متجهمًا شاردًا، وأمامنا حوالي الساعة إلى أن نصل بيته في الزمالك، فاحترمت صمت الرجل. قلت له: أأترك لسيادتك هذه الأوراق لتنظر فيها؟ فقال: ما الذي فيها؟ وكانت في مظروف مغلق، فتحته له، وإلى الآن أنا نادم على أنني فتحت المظروف بطريقة غير منظمة، فأخذه مني وأعطاه لحارسه كي يحمله إلى بيته.

لم أنسَ هذا الموقف في حياتي قط. من ساندوتش فول في مكتبي بوزارة الخارجية. إلى مصافحة جمال عبد الناصر بعد أقل من ساعتين! ومتى؟ قبل ٥ يونيو بأيام.

حدث ما حدث في ٥ يونيو، فأصبت بإحباط مهول. كنت حزينًا جدًّا، مبعث حزني أنني كنت قد بدأت أتلمس الحقيقة بعد مضي عدة ساعات لاندلاع القتال. كنا في مكتب الوزير نعرف أن إذاعتنا وصحافتنا تكذبان بشأن حجم الطائرات التي كان يتم الإعلان عن أننا قد أسقطناها[47]؛ ذلك أننا في وزارة الخارجية نستمع إلى إذاعات أجنبية كثيرة، ونطلع بانتظام على تقارير وكالات الأنباء العالمية والصحف الأجنبية التي كانت كلها مجمعة على تقدم كبير للقوات الإسرائيلية في سيناء.

بعد يوم من القتال كانت حقائق الموقف قد بدأت تتبلور أمام الوزير، وكذلك مدير مكتبه السفير محمد شكري، الذي رأيته وهو خارج من مكتب محمود رياض قبيل ظهر يوم ٦ يونيو ١٩٦٧م وهو في حالة بكاء هستيري. وقع الرجل على الأرض مغشيًّا عليه من هول الصدمة برغم رباطة الجأش المعروفة عنه. كان ضابطًا سابقًا بالجيش، وذا شخصية منفتحة وودودة. هنا بالضبط تيقنت بأن شكوكنا بشأن حدوث كارثة كبيرة جدًّا قد تأكدت.

ساعدت السفير شكري بدعم من بعض العاملين في المكتب على الوقوف، حتى أفاق. أمرت السعاة بعدها بالانصراف، والرجل غير قادر على التوقف عن البكاء. سألته عما جرى، فقال: «كارثة. اليهود وصلم قناة السويس». أصابتني صدمة كبيرة وإحساس بالمهانة والإحباط برغم أن كل الشواهد كانت تشير إلى وقوع هذه المصيبة. بدأنا نقول لأنفسنا: إن الذي يجعل الكارثة تصل لهذا الحجم هو أننا بالتأكيد لم نكن مستعدين، وإن القرار السياسي الذي أدى إلى الحرب كان بالقطع خاطئًا، وحساباته غير دقيقة، وتوقعاته غير سليمة تكاد تصل إلى حد المقامرة. لم يكن يصح أن نعَرِّض بلدنا لهذا التحدي المدمِّر!

لم أكن حتى ذلك الوقت ألقي بالًا للسياسة الداخلية لعبد الناصر وآثارها الخاصة بالتعليم (وكنت أسمع أصواتًا كثيرة تحتج على عشوائية السياسة التعليمية وتغيير مناهج التاريخ، واختيار وزير من الضباط الأحرار لوزارة التعليم) أو غيره، فلم أكن أقبل الانتقادات التي توجه إليه وهو يقود معارك التحرير وتصفية الاستعمار وعدم الانحياز بين الشرق والغرب. هذا إلى جانب موقفه القوي المؤيد للقضية الفلسطينية. الواقع أنني لم أفق من ذلك كله إلا مع هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

أدركنا في وزارة الخارجية حجم الهزيمة التي منينا بها. خرجت إلى شرفة مكتبي والدموع تترقرق في عيني، والغضب يتصاعد في نفسي. عاد إلى ذاكرتي ما كان يقال عن تصرفات الحكم الناصري داخليًّا في مجالات الاقتصاد والأمن وبرامج التعليم وغيرها. والعجيب أنني بكيت أيضًا حين أعلن عبد الناصر تنحيه يوم ٩ يونيو ١٩٦٧م، ولكنني كنت قد تغيرت، وكان للهزيمة أثرها الحاسم في اهتزاز صورة القائد في عيني، وظهر لي واضحًا أن مصر هي الأهم، وما حدث لمصر لا يمكن ولا يصح التسامح فيه.

في نفس هذا اليوم قررت مقاطعة اجتماعات «التنظيم الطليعي»[48] الذي كنت قد انضممت إليه في أثناء عملي في سويسرا. أظنني لم أحضر أي جلسة له منذ ذلك الحين، برغم يقيني بأن ذلك بإمكانه إحداث بعض الضرر لي فإن رئيس المجموعة وكان السفير محمد شكري قدَّر الأمر وربما تفهمه أو أيده؛ فلم يبلغ أحدًا عن امتناعي المستمر عن الحضور، بل إن الاجتماعات ذاتها تباعدت؛ حيث لم يبقَ حماس لدى أحد لمنح التأييد دون قيد أو شرط، أو للتعبير عنه بعد الذي أصاب مصر من جراء سياسة وضح أنها لم تكن مدروسة، ولم تدر الأمور كما كان يجب برغم هول المسئولية؛ ما أدى إلى هول النتائج.

بحكم عملي في مكتب الوزير كنت أطلع على رسائل وبرقيات بعضها يأتي من واشنطن ومن نيويورك ومن عواصم غربية أخرى رئيسية. كنا نقرؤها ونبلغها للوزير أو نعرضها عليه، ونأخذ

رأيه بخصوصها، ومن خلالها تكونت لديَّ فكرة عن حجم التهديد والتحذيرات التي كانت موجودة قبل المعركة وعن هول آثار الهزيمة من الناحية السياسية بل على مختلف نواحي الحياة المصرية. كل ذلك فتح عينيَّ على أن هناك شيئًا ما خطأ في نظام الحكم في مصر. طرحنا على أنفسنا أسئلة كبيرة جدًّا من عينة: كيف، ولماذا حدث ذلك؟

غادر الوزير إلى اجتماع ما بعد ظهر ذلك اليوم (٦ يونيو)، وأغلق السفير شكري مكتبه ليستريح بعض الشيء. دخلت بمفردي غرفة الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير. كان الجو حارًّا، وكانت سماء مصر حزينة ملبدة بالضباب برغم ارتفاع درجة الحرارة. كنت تشعر أن الدنيا بأسرها في مأتم على انكسار أم الدنيا. الأجواء كلها تشير إلى أن حالة حزن عامة تخيم على سماء الوطن بعد وقوع هذه الكارثة الوطنية.

رصصت أربعة كراسي بجوار بعضها البعض كي أستطيع أن أستلقي عليها من فرط التعب والإرهاق. شعرت بإنهاك وإجهاد غير عادي. استلقيت على الكراسي وشبكت كلتا يديَّ وأسندت بهما رأسي، وعيناي شاخصتان في سقف الحجرة، ورحت أفكر بعمق. لقد كنت من أشد أنصار عبد الناصر في هذه الفترة من حياتي. كنت – بحكم عملي – مطلعًا على دور ومركز مصر في العالم الخارجي، ومليئًا بالفخر بهذا البهاء الذي كان يحيط بمصر واسمها وبجمال عبد الناصر. الحياة في مصر كانت سهلة في ظاهرها؛ فلم يكن هناك ما يشكو منه المرء. ومرافق الدولة كانت لاتزال لا بأس بها، وعدد السكان كان معقولًا[(49)].

صحيح – كما سبق أن ذكرت - كانت هناك انتقادات كثيرة لبعض الأوضاع، لكنني في هذه الفترة من حياتي (٣١ سنة) لم أكن أنصت إليها، أو أقتنع كثيرًا بها، مثل تراجع الإنتاجية الزراعية بعد تفتت الرقعة الزراعية على صغار الفلاحين في الإصلاح الزراعي. كانت هناك شكاوى من تدخل البعض بتشويه بعض الحقب التاريخية على حساب أخرى، مثل تلك التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وكأن كل الأوضاع قبلها كانت شرًّا مستطيرًا. كانت هناك شكاوى من الأمور المرتبطة بإدارة الدولة؛ وتراجع دور أهل الخبرة كثيرًا. وكانت هناك حالة من الاستياء لتغول من أطلق عليهم «بأهل الثقة».

كانت الأنباء أو كل الشائعات في السنوات القليلة السابقة على ٥ يونيو تترى عن وجود صراعات بين القيادة السياسية الممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر، والقيادة العسكرية المتمثلة في المشير عبد الحكيم عامر. كانت هذه من الأمور التي تبعث على قلق النخبة (على الأقل)، فضلًا عما تواتر عن قمع أي بصيص للمعارضة، وما عرف عن تدجين الصحافة. كل ذلك شريط مَرَّ أمامي وأنا ملقى على كراسي غرفة الاجتماعات.

الواقع أن كثيرًا منا - نحن شباب تلك الفترة - لم يكن يلقي بالًا إلى معظم هذه الانتقادات – بل المآخذ - لأننا كنا مأخوذين بزعامة عبد الناصر العربية والعالمية وما صاحبها من دور مصري بارز على مستوى العالم. مصر كانت في موقع كبير، ونجحت في استغلال التغيير في موازين السياسة الدولية بموقعها بين القوتين العظميين، ودورها في حركة عدم الانحياز وعلاقتها القوية مع الهند (نهرو) وعلاقتها بيوغسلافيا (تيتو)، ودورها الإفريقي. كل ذلك كان يملأ أذهان الشباب ويعوضهم نسبيًّا عن التراجع في الملفات الداخلية، والذي لم تكن آثاره قد ظهرت بعد. كان دور عبد الناصر وشخص عبد الناصر وأداء عبد الناصر الخارجي والوطني والقومي والهالة التي يتمتع بها تغطي على كل هذه السلبيات والأخطاء.

رحت أفكر. كيف لهذه الهالة وهذه الأحلام البازغة أن تتحول إلى سراب؟ كانت الهزيمة ثقيلة جدًّا، مهما حاول البعض التخفيف منها بتسميتها «نكسة»؛ لأنها كانت هزيمة بكل معنى الكلمة، وكان من

مقتضى هذه الهزيمة أن عددًا كبيرًا من الشباب – وأنا منهم – راح يتساءل – على الأقل مع نفسه - من هول الصدمة: هل كنت مخطئًا في هذا التأييد العارم للنظام؟ هل اهتمام عبد الناصر بوضع مصر الخارجي على حساب الأوضاع الداخلية والبنية التحتية بمعناها المادي ومعناها المرتبط بالإنسان هو الذى قادنا إلى هذه الهزيمة؟ هل اعتبر الرئيس أنه أكبر من مصر، أم اختلط عليه الأمر فاختصر مصر في شخصه ما هو جيد له جيد لمصر وربما ليس العكس؟

رحت أسترجع بعض المشاهد التي كانت تمر أمامي ولا أجد لها تفسيرًا في سياق روح الثقة العامة التي كنا نوليها للقيادة السياسية في هذه الفترة. تذكرت ووجهي لسقف غرفة الاجتماعات المظاهرات العسكرية السابقة على الحرب. تذكرت تلك الجرارات الزراعية والأتوبيسات المدنية الخالية من الركاب في المواكب العسكرية. كانت لدينا علامات استفهام بشأن علاقة مثل هذه الأشياء بالحرب. كان وجودها ضمن الأقوال العسكرية المتحركة إلى سيناء - أو على الأقل ضمن المواكب التي مرت بشوارع العاصمة في طريقها إلى سيناء كما كان يذاع - تثير كثيرًا من علامات الاستفهام في أذهاننا. هل وجودها مع القوات المتحركة كان للمنظرة، أم هو نفاق المؤسسات، أم أن التعبئة نفسها لم تكن حقيقية أو جادة بالمعنى العصري للتعبئة لمعركة خطيرة منتظرة؟

يوم ٨ يونيو ١٩٦٧م كنت جالسًا مع ثلاثة أو أربعة من السفراء، كان من بينهم السفير محمد وفاء حجازي، وكان من ذوي الميول اليسارية، وفجأة سمعنا ضربًا يمينًا ويسارًا، فسألنا عن الخطب، فقالوا: طائرات إسرائيلية تحلق، وأصوات مرتفعة لطلقات مدفعية تدوي حول القاهرة، علمنا فيما بعد أنها لم تكن غارة، وإنما كانت طلقات مدفعية مصرية ضمن إجراءات الإعداد لمظاهرات «لا تتنحَّ».

عندما أعلن عبد الناصر التنحي يوم ٩ يونيو ١٩٦٧م دمعت العين مرة أخرى، ولكن الهزيمة غيرت مواقف كثيرين فأصبحوا ناقمين بشكل كبير على النظام كله. بدأنا ـ نحن الشباب ـ ندرك العواقب الوخيمة للإجراءات الدكتاتورية وانفراد عبد الناصر بالرأي، الذي أدى إلى إدخال البلد في حرب من دون أن يؤخذ رأي أحد فيها، انتهت بهزيمة أدركنا جميعًا أن مصر ستدفع ثمنها في الحال والمستقبل، وأننا سنعيش معها ومع أثرها لسنوات طويلة. لقد كانت هزيمة ٥ يونيو كاشفة عن خلل كبير في إدارة الدولة وبداية طريق طويل انتهى بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا يقدح في ذلك دور الرئيس السادات ونجاحه في حرب أكتوبر؛ لأن ذلك لم يقترن بإصلاح واعٍ وشامل لأمور مصر.

مظاهرات «لا تتنحَّ» كان فيها ترتيب ما، لكن الجمهور كان أيضًا رافضًا رحيل عبد الناصر؛ كي نكون منصفين. كان هناك ترتيب، لكن الشعور الجماهيري بالوقوف بجوار عبد الناصر وتحميله المسئولية في ذات الوقت كان عارمًا، عبر عنه الشاعر الغنائي محمد حمزة بالرمز في أغنيته الشهيرة مع عبد الحليم حافظ وبليغ حمدي «جانا الهوى»، والتي يقول فيها: «اللي شبكنا يخلصنا». كانت هذه العبارة ترجمة حقيقية للشعور المصري في هذا الوقت؛ ولذلك عندما أذيعت لأول مرة دقت أجراس كبيرة جدًّا في وجداني ووجدان كثيرين.

أستطيع أن أقول إن استمرار الرئيس في منصبه لم يترجم إلى عملية شاملة لإنقاذ مصر، ولا إلى علاج الأسباب التي أدت إلى الهزيمة، وذلك بالبرغم من «بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م»[50]، وبالرغم من بداية الإعداد لعمليات عسكرية (حرب الاستنزاف) حتى لا يكون الاحتلال الإسرائيلي هادئًا مستقرًّا في سيناء، بجانب الاستعداد لحرب التحرير التي اتخذ قرارها وقادها الرئيس أنور السادات بكل جرأة، مع استعدادات عسكرية مدروسة ومهنية على أعلى مستوى أدت إلى انتصارات هذه الحرب العظيمة. انتصرت مصر وانتصر جيشها بأداء محترم، وبانت أشعة الأمل.

المهم هو أن هزيمة يونيو لم تكن فقط عسكرية، وإنما كانت شاملة كاشفة لعلل كبيرة أصابت أداء

الدولة ومسارها، وقد صحَّح أنور السادات الجانب العسكري، لكن لا هو ولا عبد الناصر من قبله ولا حسني مبارك من بعده حاولوا التعامل مع التراجع في مؤشرات المجتمع المصري وأدائه. لم يفطن أي منهم إلى التراجع الخطير الذي جرى لصحة الكيان المصري ونجاعته، أو ما حصل للقوى الناعمة المصرية في العلم والأدب والفن، وإهمال الأخطار التي سببها الاستناد إلى أهل الثقة لا أهل الخبرة، وعدم الاهتمام بجمال المدن ونظافتها، أو مواكبة التقدم العالمي في الخدمات المختلفة...إلخ.

نعم، القوى الناعمة المصرية وعلى رأسها العلم والتعليم هزمت، ولم يحاول أي عهد من عهود ما بعد الهزيمة أن يعالجها؛ وهو ما أدى إلى الخلل الكبير الذي حدث في مصر - بل حدث لمصر- بسبب تراكم الإهمال وسوء الأداء والتباس الأولويات. إن «إهمال مصر» وعدم الفهم الإستراتيجي الكافي لقادة هذه العهود لمركز مصر، واختصارها أو ابتسارها في أشخاصهم وأمنهم واستمرارية حكمهم أدى بمصر إلى كارثة مروعة هي التي نعيش آثارها في المرحلة الحالية. أخشى إذا لم نعالج أصل العِلة أن تتحول الكارثة إلى إعاقة كاملة لهذا البلد العظيم فتؤخره وتلحقه بالمتخلفين إلى أن يشاء الله ويتمكن الشعب من إعادة مصر إلى الحياة كما يجب أن تكون الحياة - كما تحياها شعوب كثيرة - تعي أنها تعيش القرن الحادي والعشرين وتتشرب روحه وتفهم متطلباته وتركب قاطرته.

التنظيم الطليعي

عيناي شاخصتان في السقف وأنا ممدد على الكراسي الأربعة بقاعة الاجتماعات بمكتب وزير الخارجية. فكرت في أنني كنت مخدوعًا. واستقر فكري على أن هناك شيئًا ما خطأ في نظام الحكم في مصر؛ وبالتالي قررت عدم حضور الاجتماعات الخاصة بـ«التنظيم الطليعي»، الذي كنت عضوًا فيه. رفعت يدي عن المشاركة في أي من فعالياته منذ هذه اللحظة، كما سبق أن ذكرت.

لم يكن لي دور كبير في هذا التنظيم. كان الأمر كله عبارة عن مناقشات سياسية بحتة. الذي ضمني إليه هو السفير فتحي الديب خلال عملي معه في السفارة المصرية في سويسرا. كان ذلك في أوج سطوع نجم عبد الناصر وخلال المراحل الأخيرة من الثورة الجزائرية، التي كانت في قلب السياسة الخارجية المصرية في أوائل ستينيات القرن الماضي؛ حيث كان العرب جميعهم يتابعون انتصارات هذه الثورة وخروج المحتل الفرنسي من هذا البلد العربي الشقيق.

ربما رأى السفير فتحي الديب في شخصي عنصر نشاط، يستطيع أن يطمئن إليه؛ ففاتحني في أمر الانضمام إلى هذا التنظيم، وقد وافقت فورًا؛ لأن هذا التنظيم كان مرتبطًا بعبد الناصر الذي كان في هذا الوقت نجم القومية العربية وعدم الانحياز والثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية. كل ذلك ملأني حماسًا وجعلني أنضم وأحضر الاجتماعات بنشاط. كانت هذه الاجتماعات نقاشية؛ لأننا كنا بالخارج، وكانت تشارك فيها أحيانًا شخصيات تأتي للسفير من القاهرة؛ لتقول له: إن مصر تستعد لكذا وكذا في الفترة المقبلة. كان العضو الثاني في المجموعة السفير محمد شكري، الذي كان قنصلًا عامًّا لمصر في زيورخ، وكان معنا اثنان آخران لا أذكرهما.

لما عدت إلى مصر من سويسرا أصبحت عضوًا في إحدى المجموعات التي كان مقررها السفير محمد شكري. كانت النقاشات تتم بشأن السياسة الخارجية والأوضاع الداخلية والتصنيع، وكيف أننا نجحنا فيه «من الإبرة للصاروخ»، ولم نسأل أنفسنا: ماذا نعني بالإبرة والصاروخ، خصوصًا أن الإبرة وقتها لم تكن مصنوعة بشكل جيد، والصابون لم يكن يحدث رغوة، ولا «البشاكير» تجفف كما يجب؟ كانت مثل هذه الملاحظات على الصناعة تترسب في النفس من دون أن نشعر بها، لكنها مع كثير من السلبيات الأخرى التي لم نتوقف أمامها من قبل صغيرة كانت أم كبيرة انفجرت مع الهزيمة وفقد سيناء. تذكرنا التصنيع الذي لم يكن على أي درجة معقولة من الدقة. وتذكرنا الزراعة التي لم تعد على نفس الدرجة من الإنتاج، وتذكرنا الكلام الكبير والشعارات البراقة التي كانت تعبر عن تقدم

لم يحدث.

في هذا الوقت أدركت أن حكم الفرد لا يمكن أن ينجح في الحفاظ على تقدم البلاد وتحقيق رخائها أو أمنها خصوصًا إذا كان مع شخص مهول مثل عبد الناصر، يمكن أن يودي بالبلد بقرار منفرد منه إلى مصير مجهول كما حدث بالضبط في ٥ يونيو.

في هذه الأثناء تبلور في ذهني أن الحل لمشكلات بلد مثل بلدنا هو الديمقراطية. تأكد لي هذا الكلام عندما ذهبت للعمل في بعثتنا في الأمم المتحدة بعد ذلك في نيويورك (١٩٦٨-١٩٧٢، ١٩٨٠-١٩٨٣، ثم ١٩٩٠-١٩٩١)، وعندما عملت سفيرًا لمصر في الهند (١٩٨٣- ١٩٨٦م)، ورأيت الديمقراطية الحقيقية، وأدركت كذب بعض الادعاءات التي تقول إن الفقر يمنع الديمقراطية، وإن وجود نسبة من الأمية يعوق الديمقراطية؛ لأن الهند كان فيها من الفقر-ولايزال- أضعاف ما كان في مصر، وكانت فيها من الأمية – ولايزال - نسبة تفوق ما هو موجود في مصر، وكل هذا لم يمنع الهند من أن تسير على درب الديمقراطية بثبات، وأن تحقق التقدم باستمرار وتراكم.

أعتقد أن الذي أنقذ الهند من أزمات العالم الثالث هو ديمقراطيتها، بالإضافة إلى حنكة وثقافة قياداتها، وكانت محصلة هذا الطريق أن الهند في اللحظة الراهنة تدق أبواب الدول العظمى وتقول: «أنا دولة عظمى مثلكم»، والإصلاحات المطروحة لمجلس الأمن تضع في اعتبارها أن تدخل الهند بوصفها عضوًا دائمًا في هذا المجلس، كل ذلك بسبب الجدية الهندية القائمة على الديمقراطية والتعددية وتغير الوزارات ورؤساء الجمهورية بانتخابات دورية حرة نظيفة تضمن المنافسة الشريفة والعادلة، واحترامًا كاملًا للقواعد الدستورية التي تنظم حياة البلاد.

وزارة الخارجية بين عهدين

بداية أود أن أشير إلى أن دور وزارة الخارجية وأعضائها من الدبلوماسيين في الحياة السياسية المصرية بدأ قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فمثلًا اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي كان قبل ذلك التاريخ في وزارة الوفد سنة ١٩٤٣ [51]، وكذلك رفض انضمام مصر إلى الأحلاف العسكرية الأجنبية[52] كان في وزارة مصطفى النحاس الأخيرة (١٩٥٠- ١٩٥٢م) وقت أن كان محمد صلاح الدين وزيرًا للخارجية.

وكذلك الموقف من الحرب الكورية عام ١٩٥١ عندما طلبت الولايات المتحدة أن تشارك مصر في القوات الدولية التي شكلتها بقرار من مجلس الأمن لتدعيم كوريا الجنوبية في حربها مع كوريا الشمالية ورفضت مصر المشاركة في هذه القوات، وصرح محمد صلاح الدين باشا، وزير الخارجية – آنذاك- بأن مصر تلتزم «بالحياد» في هذا النزاع، ولعل هذه هي أول مرة تستخدم فيها كلمة الحياد في وصف السياسة الخارجية المصرية.

منذ هذا التاريخ بدأت مصر سياسة الحياد الإيجابي، التي جاء عبد الناصر بعد ذلك وبنى عليها. ويمكننا القول إن مصر تحدت الغرب بالاعتراف بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٣م، وهو نفس الموقف الذي اتخذته بعد ذلك ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م عندما كررت الأمر نفسه بالاعتراف بالصين الشعبية سنة ١٩٥٤م. ومضى عبد الناصر في سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز في مؤتمر باندونج[53] الذي شهد تأسيس حركة عدم الانحياز.

إنني أعتبر أن البداية الحقيقية لوزارة الخارجية باعتبارها وزارة سياسية وليست وزارة بروتوكول جاءت مع تولّي محمد صلاح الدين باشا مسئولية الخارجية المصرية في حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠- ١٩٥٢). كان صلاح الدين – الذي يعتبر ابن مصطفى النحاس وتلميذه في الوطنية - مليئًا بالأفكار السياسية العصرية، وملمًّا بالتطور الهائل الحاصل في العالم نتيجة لانتهاء الحرب العالمية

بانتصار الحلفاء، وقيام الأمم المتحدة واندلاع الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة إلى سدة الدولة العظمى الأكبر في العالم، وبالتالي تراجع بريطانيا (المستعمرة لمصر) وفرنسا (المستعمرة لعدد من الدول العربية) وما يطرحه ذلك كله من إمكانية رسم سياسات خارجية لمصر، واتخاذ مواقف مستقلة في مجالات السياسة الإقليمية والدولية، والإعداد لدور قيادي لمصر على اتساع العالم العربي والشرق الأوسط.

وإذا كان من الطبيعي أن ندرس دور مصطفى النحاس وسياسته باعتباره السياسي الأكبر في مصر منذ وفاة سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ وحتى بروز عبد الناصر زعيم انقلاب وثورة ١٩٥٢ فإن من المنطقي أن نعي دور صلاح الدين – الذي أصبح بعد ذلك محمد صلاح الدين باشا- بحسبانه مستشارًا سياسيًّا للنحاس يشير عليه ويشاركه في صياغة قراراته ويقوم بتنفيذها. ولا شك في أن دوره في قرار النحاس باشا الخاص بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ودوره في وزارة الخارجية في صياغة مواقف الحياد ورفض الأحلاف وكذلك رفض الانصياع إلى رغبات الدول الكبرى (رفض المشاركة في حرب كوريا) وبدء اتخاذ موقف مصري مستقل؛ كل هذا يصب في خانة الدبلوماسية المصرية والخارجية المصرية كما يصبّ في خانة التاريخ الخاص بمحمد صلاح الدين كما صبَّ في تاريخ مصطفى النحاس[54].

كانت وزارة الخارجية موجودة في كل هذه القرارات التي تتخذها الحكومات المصرية، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت الوزارة تضم مجموعة من خيرة الشباب، منهم: عصمت عبد المجيد، إسماعيل فهمي، محمد رياض، أشرف غربال وآخرون أصبحوا جميعًا وزراء وسفراء مرموقين، كانوا شبابًا وقت أن كان محمد صلاح الدين وزيرًا للخارجية في حكومة الوفد الأخيرة، ولما قامت الثورة مثلوا عنصر الاستمرار الكفء في الوزارة بين العهدين.

وهكذا فإن وزارة الخارجية لم تبدأ من الصفر في عهد جمال عبد الناصر لكنها استثمرت في الجزء الجيد من السياسة الخارجية المصرية؛ فعلى الصعيد العربي مثلًا لم تكن الخارجية بعيدة عن عملية الإعداد لإنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٤م، والإعداد لمؤتمر الإسكندرية الذي انبثق عنه ميثاقها سنة ١٩٤٥م، وهو ما نجح عبد الناصر في البناء عليه بأفكاره المرتبطة بالقومية العربية.

أستطيع أن أقول إن بدايات الشخصية المستقلة لمصر كانت في الأربعينيات، عبر الدعوة إلى إنشاء جامعة الدول العربية وبدء القمم العربية[55]، ورفض الدخول في الأحلاف، والاعتراف بالاتحاد السوفيتي وقرار دخول حرب فلسطين الذي اتخذه الملك فاروق سنة ١٩٤٨م بالإضافة إلى التصميم الوطني على إنهاء الاحتلال البريطاني.

بعد الثورة تم تنظيم وزارة الخارجية بطريقة جديدة وجيدة، أصبحت هناك نقطة اتصال بينها وبين رئاسة الجمهورية من خلال السيد عبد الرءوف سامي شرف، سكرتير الرئيس للمعلومات، الذي أصبح وزير دولة بعد ذلك، وتعزز ذلك بتخصيص إدارة «الأبحاث» بالوزارة لتنسيق الاتصال مع الرئاسة، وكان من مهام إدارة الأبحاث إعداد التقارير عن الأحداث السياسية المهمة التي تقع في العالم الخارجي، مع عرض البرقيات المهمة أو تلخيصها وإرسالها إلى رئاسة الجمهورية، عن طريق مكتب سامي شرف، ومن هنا أصبحت هناك قناة مباشرة لتبادل المعلومات بين الرئاسة والخارجية، وهو ما انعكس على السرعة في اتخاذ القرار، فمن خلالها تأتي التعليمات التي تصدر عن رئيس الجمهورية، كما كانت الوزارة – ممثلة في إدارة الأبحاث – تتلقى تقارير ومعلومات من المخابرات العامة يدور معظمها حول اتجاهات الصحافة الأجنبية والأحداث السياسية الهامة عربيًّا ودوليًّا.

كانت الوزارة تسير بطريقة دبلوماسية تقليدية معتادة من عرض المستجدات على مجلس الوزراء،

أو الرئيس من خلال الوزير، لكن إدارة الأبحاث كانت تعرض تقاريرها على رئاسة الجمهورية من خلال قناة مؤسسية معروفة هي التي أشرت إليها آنفًا، وكانت ترسل نفس التقارير إلى الأجهزة الأمنية الأخرى في الدولة كي تحاط علمًا بما يجري في العالم، ولاسيما الأمور المتعلقة بمصر.

في هذه الإدارة تعرفت على أسامة الباز الذي كان حاضرًا لتوه من منصبه وكيلًا للنائب العام ليصبح سكرتيرًا ثانيًا بالوزارة. كان بشخصيته المتفتحة وأحيانًا الكوميدية محط الأنظار، وكان خطه العربي مثل خطاط يكتب، واستطاع بسرعة أن يكون أقرب الناس إلى وكيل الوزارة المشرف على إدارة الأبحاث والمقرب إلى الرئاسة (السفير إبراهيم صبري)، وكان معروفًا لدى الرئاسة وربما الرئيس نفسه، ولكنه غادرنا سريعًا في منحة إلى الولايات المتحدة ليحصل على الدكتوراه في القانون، وقد درس بالفعل في بوسطن لسنوات إلا أنه لم يحصل على الدكتوراه، لكنه تعلم وعاش حياة الطلبة العرب في أمريكا بل أصبح من زعمائهم وأتقن اللغة الإنجليزية، واشتهر بأنه «الدكتور» أسامة الباز من دون دكتوراه (الصيت ولا الغنى). والحقيقة أن أسامة بقدراته الفذة كان يفوق «دكاترة» كثيرة.

كان عمل وزارة الخارجية جزءًا رئيسيًّا من الإعداد السياسي لعمل الرئيس، وهي بحكم عملها ذراع تنفيذية للدولة المصرية بشكل عام، فالمخاطبات والمراسلات مع الدول الأخرى تتم من خلالها وفق آليات وقنوات رسمية معروفة في العلاقات ما بين الدول، لكن عبد الناصر كانت له قنوات وأذرع أخرى في التواصل مع العالم الخارجي مثل الكاتب الصحفي، الأستاذ محمد حسنين هيكل، وربما آخرين.

في تلك الفترة (الخمسينيات والستينيات حتى ١٩٦٧ من القرن الماضي) أمسك عبد الناصر بزمام السياسة الخارجية المصرية بشكل قوي جدًّا، لكن من دون إسقاط أي من المؤسسات من حسابه، سواء مؤسسة رئاسة الجمهورية أو وزارة الخارجية أو الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المخابرات العامة، بل استثمر في كل هذه المؤسسات، وأعتقد أن هذا هو ما كان يتم في القطاعات الأخرى وعلى رأسها الاقتصادية وهو ما منحها جميعًا فرصة للتطور والمشاركة في خلق الأرضية التي يتخذ عليها القرار (وإن لم يكن لها دور في مرحلة اتخاذ القرار). نعم، كنت تطمئن إلى أنه عند حدوث أي حدث طارئ ستكون هناك ثلاث أو أربع مؤسسات في الدولة تصب لديها كل المعلومات ومنها إلى الرئاسة؛ وبالتالي كانت سياسة عبد الناصر الخارجية القائمة على الاستفادة من كل المؤسسات وربما إدارة التنافس فيما بينها سياسة ناجحة جدًّا، وطبعًا كان الاستثناء على ذلك هو الزوايا السياسية ذات العلاقة المباشرة بشخص الرئيس وعلاقته بالمشير عامر والمؤسسة العسكرية وقراراته العليا والمنفردة والتي يتم فيها تجاهل هذه المؤسسات كليًّا أو جزئيًّا، بعد الاستفادة من معلوماتها، ربما مع إهمال تقديراتها.

بعد هزيمة سنة ١٩٦٧م لعبت وزارة الخارجية دورًا مهنيًّا محترمًا؛ حيث شكلت قضية استرجاع الأرض المصرية الشغل الشاغل للدبلوماسية المصرية، فكانت القاهرة وجهة للعديد من الشخصيات الدولية الكبيرة، سواء على صعيد السكرتير العام للأمم المتحدة، أو ممثله جونار يارنج[56] وغيره من رؤساء ووزراء خارجية الدول الكبرى والصديقة، وكانت الوزارة هي التي ترتب كل هذه الزيارات والمباحثات، وتجهز محاضر الاجتماعات، وكذلك الأبحاث والدراسات عن المواقف الدولية المختلفة، وتعد الصياغات القانونية اللازمة عند أي مفاوضات، وترسل بأعضائها للمشاركة في كل هذه الاجتماعات.

وقد شكل كل ذلك رصيدًا من الخبرة وبات لدينا العديد من الخبراء أصبحوا من أفضل الدبلوماسيين على المستوى العالمي؛ في مجالات المفاوضات والصياغات والمتابعات والتحليلات والمبادرات، ومخاطبة المؤتمرات الدولية؛ ومن ثم أصبحوا يشكلون مجموعات عمل ممتازة أثرت الحياة الدبلوماسية المصرية، وشهدت هذه الفترة أفضل العناصر التي تصوغ القرارات والخطب وتفهم

معنى الكلمات وأين ومتى توضع، كما شهدت تأهيل وتدريب عدد آخر وخصوصًا من الشباب على التواجد بقوة وفعالية في المحافل الدولية المهمة سواء في الأحداث المخططة سلفًا أو الطارئة، أو لإلقاء المحاضرات في الجامعات الأجنبية والمحافل الدولية عن قضية مصر وأرضها السليبة، وعن القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

40(١) محمود رياض (١٩١٧- ١٩٩٢م)؛ الأمين العام الثالث لجامعة الدول العربية (١٩٧٢- ١٩٧٩م). عسكري ورجل دولة مصري. تخرج في الكلية الحربية بمصر عام ١٩٣٦م، ثم عُيِّن مديرًا للمخابرات الحربية في غزة عام ١٩٤٨. كلف برئاسة الوفد المصري في لجنة الهدنة المشتركة المصرية - الإسرائيلية من ١٩٤٩- ١٩٥٢. وبنشوب ثورة ٢٣ يوليو عُيِّن مديرًا لإدارة فلسطين ومسئولًا عن جميع جوانب القضية في القيادة العامة للقوات المسلحة. فمديرًا للإدارة العربية بوزارة الخارجية عام ١٩٥٤، ثم وزيرًا للخارجية المصرية من عام ١٩٦٤-١٩٧٢.

41(٢) كان السفير محمد شكري ضابطًا سابقًا بالقوات المسلحة، وعلى درجة عالية من الثقافة، وكان إتقانه اللغات الأجنبية أمرًا مثيرًا للإعجاب، بالإضافة إلى شخصيته الراقية.

42(١) أنديرا غاندي (١٩١٧- ١٩٨٤م)؛ هي سياسية هندية، ابنة جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند لسنوات طويلة، شغلت منصب رئيس وزراء الهند لثلاث فترات متتالية (١٩٦٦-١٩٧٧م) وفي الفترة الرابعة (١٩٨٠-١٩٨٤م)، اغتيلت على يد أحد المتطرفين السيخ. كانت غاندي السيدة الثانية التي تنال منصب رئاسة الوزارة في العالم بعد سيريمافو باندرانايكا في سريلانكا.

43(٢) في ١٧ مايو ١٩٦٧م طلب عبد الناصر سحب قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في سيناء رسميًّا منذ انتهاء حرب ١٩٥٦م، وفي ٢٦ مايو ١٩٦٧ صدر القرار السياسي المصري بإغلاق خليج العقبة، وهما إجراءان صاحبا عملية حشد القوات المصرية في سيناء، قبيل شن إسرائيل حربًا على مصر في ٥ يونيو من نفس العام.

44(٣) وقع الاختيار على يوثانت، الذي عمل أمينًا عامًّا للأمم المتحدة في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧١م؛ لكي يتولى رئاسة الهيئة الدولية بعد مصرع الأمين العام داغ همرشولد في حادث تحطم طائرة وقع في سبتمبر ١٩٦١م. وقد ولد يوثانت في بنتاناو ببورما في ٢٢ يناير ١٩٠٩م . وتلقى تعليمه في المدرسة الوطنية العليا في بنتاناو وفي جامعة رانجون.

45(٤) وصل «يوثانت» بعد ظهر يوم ٢٣ مايو إلى القاهرة؛ حيث أجرى اتصالات تمهيدية، وبدأت مباحثاته الرسمية صباح يوم ٢٤ مايو مع وزير الخارجية «محمود رياض»، ثم كان اللقاء في الثامنة مساء مع الرئيس «عبد الناصر»؛ حيث دار حديث طويل، وكان الجانب المصري متفهمًا مهمة الأمين العام، الذي كان متفهمًا أيضًا من جانبه الموقف المصري. وفي النهاية تم الاتفاق على أن يُوجِّه «يوثانت» نداءً لإيقاف الإجراءات التي اتخذتها مصر لتفتيش السفن المارة في الخليج على أن تمتنع إسرائيل عن المرور. وتحدد التوقيت بأسبوعين تتصاعد فيها المساعي من الأطراف المختلفة لحل المشكلة عن طريق الأمم المتحدة. وغادر يوثانت القاهرة يوم ٢٥ مايو ليلحق بجلسات مجلس الأمن التي بدأ انعقادها مساء يوم ٢٤ مايو؛ حيث عكف بعد وصوله إلى نيويورك على إعداد التقرير الذي سيقدمه عن الزيارة إلى مجلس الأمن.

46(١) عبد الرءوف سامي شرف (١٩٢٩م-)؛ سياسي مصري، وضابط بالقوات المسلحة وعضو بتنظيم «الضباط الأحرار» الذي قام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وأحد مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية، وسكرتير الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات، ووزير شئون رئاسة الجمهورية.

47(١) ذكر محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت في مذكراته في الصفحتين ٦٢ و٦٣ بشأن حرب ١٩٦٧م ما يلي: «استيقظت في صباح الخامس من يونيو على صوت انفجارات شديدة وكانت الأصوات تأتي من شرق وغرب القاهرة، فأدركت أن إسرائيل بدأت هجومها، فأسرعت إلى مكتبي بوزارة الخارجية لكي أتابع الموقف منه، وبعد قليل تلقيت الصدمة الأولى. فقد اتصل بي جمال عبد الناصر تلفونيًّا ليخطرني بأن المطارات العسكرية المصرية قد ضربت جميعها، وأن سلاح الطيران المصري قد أصيب بالشلل. كانت هذه بالطبع خسارة فادحة، ولكن ما كان يجدر قط أن تؤدي إلى ذلك الانهيار لو توفر التخطيط العسكري الجيد، ولكن الذي حدث هو أن القيادة بدأت تذيع بلاغات عن إسقاط عشرات الطائرات الإسرائيلية، وقد اتضح فيما بعد أن الطائرات الإسرائيلية كانت تتخلص من خزانات الوقود الاحتياطية بها فكانت البلاغات ترد بأنها طائرات إسرائيلية تتساقط!

وعندما أذاعت القيادة العسكرية أن دفاعنا الجوي أسقط ٨٦ طائرة، وبحكم خبرتي السابقة في الدفاع الجوي، فإنني كنت أستطيع أن أجزم على الفور باستحالة إسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات بوسائل الدفاع الجوي المتوافرة لدينا.

ولقد حاولت في ذلك اليوم أن أتصل بالمشير عبد الحكيم عامر فلم أفلح في ذلك مرات عديدة، ولمست حالة من الاضطراب غير العادي في القيادة، ولم أجد مسئولًا يمكنه أن يزودني بأي تفصيلات لحقيقة الموقف، وعندما نجحت أخيرًا في الاتصال بأحد أفراد القيادة طلبت منه أن يعين ضابط اتصال لتزويد وزارة الخارجية بالمعلومات الدقيقة حتى يمكن التحرك سياسيًّا على ضوء الواقع العسكري، ولكن هذا الطلب لم ينفذ لعدم وجود من ينفذه».

48(١) التنظيم الطليعي السري (١٩٦٣-١٩٧١م)؛ هو تنظيم سياسي تابع للاتحاد الاشتراكي العربي بمصر في عهد جمال عبد الناصر، الهدف منه، كما أعلن وقتئذ، هو «تجنيد العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها ولتطوير الحوافز الثورية للجماهير».

49(٢) كان عدد سكان مصر في سنة ١٩٦٧م حوالي ٣٠ مليون نسمة.

50(١) كانت الأوضاع في مصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ في حاجة لما يشبه المراجعة وإعادة ترتيب البيت من الداخل، وخصوصًا على الجانب التنظيمي والتشريعي والإداري؛ ولذلك صدر «بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨»، الذي كان بمثابة الرؤية العامة لهذه الأفكار التصحيحية. وأشار البيان إلى أن مصر استطاعت بعد كبوتها في يونيو ١٩٦٧ أن تعيد بناء القوات المسلحة، وقال فيه عبد الناصر: «علينا إفساح المجال للأقدر والأجدر فالتغيير ليس مجرد استبدال شخص بشخص، ولا بد أن يكون تغييرًا في الظروف وفي المناخ، وإلا فإن أي أشخاص جدد في نفس الظروف وفي نفس المناخ سوف يسيرون في نفس الطريق».

ثم طرح البيان مجموعة من النقاط منها الاستقرار على صيغة «الاتحاد الاشتراكي» بدلًا من «الاتحادالقومي»، وإعادة بناءالاتحاد الاشتراكي بالانتخاب من القاعدة إلى القمة. وأضاف البيان أن مجلس الأمة الحالي قارب على استيفاء مدته الدستورية، ولم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التي أوكلت إليه، وهي وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وأن الاتحاد الاشتراكي سيقوم بوضع مشروع الدستور على أن يطرح للاستفتاء الشعبي، وأن تتلوه انتخابات مجلس أمة جديد ثم انتخابات لرئاسة الجمهورية.

51(١) قررت حكومة علي ماهر في ٣١ أغسطس ١٩٣٩، الموافقة على قيام العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتي، لكن القرار لم يوضع موضع التنفيذ. وفي عهد حكومة الوفد، أذيع في ٧ سبتمبر ١٩٤٣ بيان في كل من القاهرة وموسكو بأن العلاقات بين البلدين قد أنشئت منذ ٢٦ أغسطس «الماضي».

52(١) في يوم الاثنين، ٨ أكتوبر ١٩٥١، أعلن مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، في البرلمان المصري، الملتئم بمجلسيه (النواب والشيوخ) - إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، وعلى أثر ذلك اتفقت حكومات: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا، على التقـدم، مجتمعـة، بمقترحات إلى الحكومة المصرية؛ لتكون بديلًا عن هذه المعاهدة. وأساس هذه المقترحات، أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية، تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر، حتى في حالة السلم، وأن يستمر الحكم البريطاني في السودان، مع إنشاء رقابة دولية، لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان، علاقة مياه فحسب.

الغرض من هذه المقترحات، إذًا، أن تكون بديلًا عن معاهدة عام ١٩٣٦، لا تختلف عنها في الجوهر، واستبدال احتلال دولي، بالاحتلال البريطاني، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها، وتقْبله مصر وترتضيه. قدمت هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية، يوم السبت، ١٣ أكتوبر ١٩٥١. ففي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم، استقبل الدكتور محمد صلاح الدين، وزير الخارجية المصرية، في مقر الوزارة بالإسكندرية: رالف ستيفنسن، سفير بريطانيا؛ ثم جفرسون كافري، سفير الولاياتٍ المتحدة الأمريكية؛ ثمَّ كوف دي مورفيل، سفير فرنسا؛ ثم فؤاد خلوصي طونحاي، سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضى كلٌّ منهم إليه بفحوى هذه المقترحات.

اجتمع مجلس الوزراء المصري، في الإسكندرية، يوم الأحد، ١٤ أكتوبر ١٩٥٠، برئاسة مصطفى النحاس للنظر في مقترحات الدول الأربع، وفي دعوة مصر للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كان يراد إنشاؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها .

53(٢) عقد مؤتمر باندونج بإندونيسيا في ١٨ إبريل ١٩٥٥ وحضرته وفود ٢٩ دولة إفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواةَ الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز، وشارك فيه الرئيس عبد الناصر ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا والرئيس السوداني إسماعيل الأزهري. تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية وضد الاستعمار.

54(١) في إحدى خطب فؤاد سراج الدين بعد عودة الوفد إلى الساحة السياسية تحت اسم «الوفد الجديد» في عهد الرئيس السادات قال: «إن إلغاء المعاهدة كان قرارًا تولد من مناقشات سياسية بين النحاس وبينه وبين صلاح الدين، أي أن التخطيط له كان ثلاثيًّا».

55(١) قمة أنشاص؛ هي مؤتمر القمة الأول لجامعة الدول العربية وقد انعقدت على مدار يومي ٢٨- ٢٩ مايو ١٩٤٦.

56(١) جونار يارنج؛ سياسي سويدي الجنسية، كان أستاذًا جامعيًّا للدراسات الشرقية، وفي عام ١٩٤٣، انتقل للعمل في السلك الدبلوماسي لبلاده وتولى عدة مناصب كان آخرها عام ١٩٥٦ المندوب الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، عُيِّن مبعوثًا خاصًّا للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط لمتابعة تنفيذ القرار ٢٤٢ الخاص بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وسبق أن كان وسيطًا في النزاع بين الهند وباكستان.

الفصل الخامس

حلم العمل بالأمم المتحدة

طيلة السنوات الأربع (١٩٦٠ – ١٩٦٤م) التي قضيتها في سويسرا لم أنسَ قط أن خياري الأول في العمل الدبلوماسي هو العمل في بعثة مصر الدائمة بالأمم المتحدة؛ ولذلك عند عودتي من برن، وبعد عملي لمدة ٤ سنوات بمكتب الوزير كنت مصرًّا على أن تكون وجهتي الخارجية التالية إلى هذه المنظمة الدولية الأكبر في العالم.

باعتبار أنني كنت شابًّا نشيطًا في مكتب الوزير؛ كانوا يضعون اسمي في وفد مصر الرسمي إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والفضل في ذلك يرجع إلى السفير محمد رياض[57] مستشار الوزير لشئون الأمم المتحدة؛ والمسئول عن تجهيز الملفات التي ستطرحها مصر على اجتماعات الجمعية العامة في شهر سبتمبر من كل عام، التي يحضرها الوزير ووفد مصري رفيع. كان رياض يحرص على أن أكون ضمن هذا الوفد؛ لإيمانه بأهمية منح الشباب فرصة للتعليم والتدريب.

مازلت أذكر أول مرة تقع فيها عيناي على الأمم المتحدة ودهاليزها. كان انبهاري عظيمًا بهذه المنظمة الدولية الكبيرة التي كانت تهفو نفسي لأن أمثل بلادي فيها، لكن زيارتي لها وأنا عضو – ولو صغير الشأن- في الوفد الرسمي المصري كان له مذاقه الخاص عن تلك المرة التي زرتها حامل حقيبة دبلوماسية؛ ذلك أنني – بصفتي عضوًا في الوفد - تمكنت من حضور اجتماعات الجمعية العامة وبعض اجتماعات مجلس الأمن، ورأيت كيف تجلس الوفود ومراسم استقبال رؤساء الدول وإلقائهم كلماتهم. راقبت السكرتير العام للأمم المتحدة ومساعديه وكثير منهم كان شهيرًا مثل «رالف بانش»[58] نائب الأمين العام، وهو أمريكي الجنسية وهو أكبر - وربما أول- مسئول أمريكي أسود يتبوأ مثل هذا المنصب، وكان له دوره فيما يتعلق بالمفاوضات والهدنة وعملية السلام في الشرق الأوسط (قبل ١٩٦٧). كان الأمر في قمة المتعة بالنسبة إلى دبلوماسي شاب في أول الطريق.

المرة الأولى التي دخلت فيها مجلس الأمن لا تنسى. دخلته وأنا تحت تأثير حالة انبهار وكأنني أدخل قدس أقداس النظام الدولي. كان بالمجلس مكتب صغير للحصول على المستندات. ذهبت وأخذت لائحة إجراءات مجلس الأمن ومشروعات القرارات. عرفت في هذه اللحظة أن مشروع القرار عندما يكتب باللون الأزرق يصبح مشروعًا معدًّا للتصويت. حصلت أيضًا على ميثاق الأمم المتحدة وعدد آخر من الوثائق التي يتحتم على كل دبلوماسي الإلمام بها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما إذا كان يضع نصب عينيه العمل في هذه المنظمة الدولية في يوم ما. ذاكرت هذه الوثائق بنهم شديد، وكأني سأمتحن فيها بعد أيام، ولا أبالغ إذا قلت إنني حفظت بعضها قبل عودتنا إلى القاهرة!

كنت مهتمًّا جدًّا بمتابعة آلية تجهيز كلمة مصر التي سيلقيها الوزير أمام الجمعية العامة. كان الكاتب الرئيسي للكلمة هو المستشار عبد الرءوف الريدي، الذي أصبح سفيرنا في واشنطن بعد ذلك، وكان من ألمع شباب الدبلوماسيين المصريين، الذين تلقوا تدريبًا عاليًا في الأمم المتحدة وكان يمثل الشباب المصري الواعد، ويحظى بثقة الوزير محمود رياض، منذ أن عمل معه عندما كان الأخير مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة.

مكثت في مكتب الوزير أربع سنوات، انصب خلالها مجهودي الرئيسي على متابعة تفاصيل القضية الفلسطينية وخلفيات الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا كان أمرًا مهمًّا جدًّا وذا أولوية في العمل

الدبلوماسي المصري؛ لأنني بدأت بعدها في تكوين آراء وشاركت في تشكيل مواقف في مختلف جوانب الصراع، قائمة على وفرة المعلومات والاستماع إلى مناقشة كبار المسئولين المصريين والفلسطينيين والعرب والدوليين.

أنا وليلى

ألحت عليَّ فكرة الزواج بعد عودتي من سويسرا؛ لأنه لا يكتمل الدبلوماسي إلا بأن يتزوج ويكوِّن أسرة، وتكون الأسرة على نفس المستوى والفهم للمواصفات المطلوبة في زوجة الدبلوماسي. كنت – ومازلتُ - مؤمنًا جدًّا بهذا الكلام؛ ولذلك حاولت أن أحسن الاختيار؛ لأن المسألة لم تكن زواجًا وفقط، ولكنْ زواجًا يتماشى مع ظروف عملي دبلوماسيًّا، وأعتقد أني ولله الحمد قد وفقت في هذا.

منذ كنت طالبًا في الجامعة قررت ألا أتزوج قبل أن أبلغ الثلاثين من عمري؛ لاعتقادي بأنني في هذه السن سأكون قد وعيت الدنيا، ووصلت لمرحلة مهمة من العقل والرغبة في الاستقرار، والقدرة على الاختيار؛ ومن ثم لم يكن أمر الزواج مطروحًا على أجندتي قبل ذلك.

بعد أن أكملت الثلاثين بالتمام والكمال في أكتوبر سنة ١٩٦٦م، قررت أن وقت الزواج قد حان. بدأت فكرة الزواج تتبلور في الشكل والمضمون. عرف المقربون مني من الأصدقاء والزملاء والأقارب أنني نويت البحث عن «ابنة الحلال». أحد سفرائنا الكبار، وهو أشرف غربال[59] - يرحمه الله - قال لي: «لك عندي عروسة ممتازة»، لكنه لم يذكر لي تفاصيل عنها.

في اليوم التالي كنت مدعوًّا على الغداء عند ابن عمي الدكتور مصطفى الأنور موسى[60]، فقال لي: «ما دمت قد قررت الزواج فسوف أرشح لك زوجة مناسبة (بنت ناس طيبين)». كنت عميق الاحترام له؛ باعتباره ابن عمي وأكبر مني سنًّا ورجلًا ناجحًا في مهنته ومشهورًا في المجتمع المصري في ذلك الوقت، لكنه لم يذكر لي أي تفاصيل عن العروس المرشحة.

في اليوم الثالث اتصل بي السفير أشرف غربال قائلًا: «تعالَ افطر معي بكره». ذهبت إليه. كان يسكن في الزمالك أمام نادي الجزيرة. وجدته من دون مقدمات يقول لي: «العروسة يا سيدي اسمها ليلى، هي بنت المهندس عبد المنعم بدوي، وهم يعيشون في الإسكندرية، وسأسعى لترتيب لقاء لك معهم».

في اليوم الرابع دعاني الدكتور مصطفى الأنور إلى بيته فذهبت. قال لي: لقد وجدت لك عروسة ممتازة. قلت: من هي؟ قال: ليلى بنت المهندس عبد المنعم بدوي. ولم يكن هناك تشاور بين الرجلين في هذا الشأن. كانت صدفة أن يرشح الاثنان ليلى كي تكون زوجة لي من دون ترتيب أو تنسيق مسبق بينهما، لكنني أخذت ذلك في الاعتبار حيث شعرت بأن «النصيب» بدأ يتشكل.

في يوم الجمعة التالي التقيت في نادي الجزيرة محمد البرادعي (نائب رئيس الجمهورية للشئون الخارجية بعد ذلك)، الذي كنت أطلق عليه وقتها لقب «شيخ الحارة» لمعرفته بالعائلات وقرابتها ونسبها. وبعد أن جلسنا كي نشرب قهوتنا في النادي، وجدنا مجموعة من الفتيات بالقرب منا. لفتت انتباهي واحدة منهن؛ فقلت لمحمد: بوصفك «شيخ الحارة»، هل تعرف هذه الفتاة؟ وأشرت إليها. من دون تردد قال: إنها بنت المهندس عبد المنعم بدوي - وكانت تربطه سابق معرفة بأسرتها - وأظن اسمها ليلى.

كان شيئًا عجيبًا أن يرشح هذه الفتاة لي السفير غربال والدكتور مصطفى الأنور، ثم أراها صدفة. أدركت أن هناك بالفعل مسألة قدرية في الموضوع، وأن هذه الفتاة ستكون زوجتي. ذهبت إلى الدكتور مصطفى الأنور وطلبت منه البدء في إجراءات التقدم للزواج بليلى بدوي وذلك باعتباره ابن العم الكبير. تحدث بالفعل مع عبد المنعم (بك) بدوي، وتم الاتفاق على أن ألتقي الأسرة في «سان

ستيفانو» بالإسكندرية للتعارف، وبعدها أبلغت السفير أشرف غربال بالتطورات شاكرًا له أنه أول من قادني إلى هذا الطريق؛ الطريق إلى زوجتي القادمة.

أبلغت والدتي تلفونيًّا بهذا التطور الجديد، وكانت على علم - بالطبع – بكل الخطوات التي أخطوها في هذا الأمر. كانت في محلة مرحوم مع شقيقاتها وعدد من أولادهم وبناتهم يمضون إجازة ممتدة في أيام العيد، فسعدت بالأخبار، ولكنني طلبت منها ألا تذكر شيئًا لأحد حتى تتخذ القرارات النهائية من الجانبين من حيث قبول المصاهرة الجديدة، وقد وفقنا الله وتم الزواج في سلاسة ويسر.

عناق الحلم

في سبتمبر من سنة ١٩٦٨م صدر قرار بتعييني عضوًا في البعثة المصرية الدائمة لدى الأمم المتحدة، وأخيرًا تحقق الحلم الذي لم يفارقني قط وهو أن أصبح عضوًا عاملًا في الوفد الدائم، وأن أعيش في نيويورك.

تحركت أنا وليلى زوجتي - التي كانت تعتبر «عروسة» في هذا الوقت (تزوجنا في يونيو ١٩٦٨) - إلى نيويورك حيث مقر عملي الجديد. توقفنا بضعة أيام في جنيف؛ حيث كان هناك عبد الرءوف الريدي وزوجته السيدة فريدة الوكيل، لكنهما كانا على سفر فتركا لنا مفتاح بيتهما للإقامة فيه طوال تواجدنا في هذه المدينة السويسرية الجميلة. مكثنا فيها ثلاثة أيام، ومنها تحركنا إلى لندن في طريقنا إلى نيويورك. مكثنا في العاصمة البريطانية يومين في أحد الفنادق الصغيرة، ثم ذهبنا إلى نيويورك، وعند وصولنا إليها ترك محمد البرادعي لنا شقته؛ إذ ذهب في إجازة؛ فاستأجرناها لمدة شهر ونصف الشهر، إلى أن وجدنا منزلًا مناسبًا في شارع مجاور، مازلت أذكر عنوانه إلى اليوم: «٤٠١ شارع ٨١ شرق منهاتن».

فرشنا البيت من مصر، وأكملناه من نيويورك، وبدأت الحياة الزوجية والدبلوماسية. كانت الرواتب قليلة جدًّا، خصوصًا بعد ٥ يونيو ١٩٦٧م، ولم نكن نستطيع أن نطلب أي زيادة في الظروف التي كان البلد عليها، فكنا نعتمد على أموال إضافية نأتي بها من الأهل.

اختارني السفير محمد عوض القوني(61)، رئيس الوفد ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في ذلك الوقت لأعمل مع ممثل مصر(62) في اللجنة الثالثة، من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيسية(63)، والخاصة بالمسائل الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لاحظت أن اللجنة الثالثة ليست في أهمية اللجنة الأولى التي تنظر مسائل الأمن الدولي أو الثانية التي تنظر المسائل المتعلقة بالاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، لكن في آخر الدورة الأولى لي باللجنة الثالثة تم التوصل إلى قرار سياسي اتخذته الدول العظمى بوقف مناقشة موضوع الشرق الأوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها؛ كي يتركوا الفرصة للسياسيين للعمل بعيدًا عن الضغوط في إطار مفاوضات واتصالات دبلوماسية، على أن تستمر مناقشة ما يتعلق بالجانب الإنساني في الصراع بين العرب وإسرائيل في اللجنة الثالثة باعتبارها المعنية بالجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان.

في الدورة التالية سنة ١٩٦٩م انتقل عمل اللجنة الثالثة من الجوانب الإنسانية بشكل عام لتصبح اللجنة التي تباشر مناقشة شاملة وكاملة للقضية الفلسطينية والقدس واللاجئين وغيرها من الأمور المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي، برغم قرار الدول العظمى السابق الإشارة إليه. زادت أهمية هذه اللجنة زيادة كبيرة. ومن حسن الحظ أنني أصبحت مندوب مصر الرسمي الأول فيها، وهنا كان التدريب الحقيقي على النقاشات العامة وضبط تشعبها، وصياغة القرارات والدفوع المتعلقة بالإجراءات، ومناقشة الأمور الحساسة في القضية الفلسطينية. بدأ عملي في الأمم المتحدة يتبلور،

ودائرة المعارف تزداد، ودوري يتصاعد.

أذكر أنه في هذه الدورة أيضًا أثير موضوع إنشاء منصب «المفوض العام لحقوق الإنسان»، وكان هذا مطلبًا غربيًّا في إستراتيجية حصار الاتحاد السوفيتي، إلا أن الغرب اختار أن يترك المنصب آنذاك لشخصية إفريقية؛ حتى يضمن تأييد دولها والآخرين من دول العالم الثالث. بدأت الوفود تستعد للتعاطي مع هذه الموضوعات ذات الحساسية الخاصة. اتصلت بي بعض الوفود الغربية للحصول على دعم الوفد المصري لإنشاء المنصب، واتصل سفير السنغال الذي كان طامحًا إلى المنصب بسفيرنا المندوب الدائم الدكتور محمد حسن الزيات (الذي خلف السفير القوني) الذي طلب مني مساعدة السفير السنغالي. أبلغت السفير الزيات أن الأمر فيه نزاع كبير بين الروس والأمريكان وقد لا تتمكن اللجنة من إصدار القرار بإنشاء المنصب المطلوب؛ وبالتالي فإن تأييد السفير السنغالي لم يحن وقته بعد، فلم يعلق.

كان السفير المتطلع للمنصب قد بدأ يخلط بين المنصب وبين ذاته، واعتبر أي معارضة لإنشاء المنصب طعنًا في شخصه، وصار يهاجم كل من يصل إلى علمه عدم حماسه لإصدار القرار الخاص بذلك ومنهم أنا. كان موقفي في الواقع بعيدًا عن الحماس أو عدمه. كنت أريد أن أربط تأييدنا بمكسب نحققه لمواقفنا وقضايانا وعلى رأسها تخفيف المواقف الأمريكية المؤيدة لإسرائيل والمعارض لحقوق الشعب الفلسطيني، واعتبر عدد من الوفود الغربية أن موقفي - الذي التف حوله العرب وعدد آخر لا بأس به من وفود العالم الثالث - هو موقف معادٍ للمنصب، وأنني أتزعم هذا التيار المتصاعد في اللجنة الثالثة ضد المنصب؛ فقررت أن أتزعمه بالفعل، وقد كان، ولم ينشأ هذا المنصب إلا بعد حوالي ربع قرن، عندما تغيرت الظروف وانتهت الحرب الباردة إلى ما انتهت إليه.

عملت خلال تلك الفترة بشدة على تكوين «تحالف» داخل هذه اللجنة، يقوم على عدم الانحياز، وبرغم أحداث ١٩٦٧ فإن حضور مصر كان قويًّا بالأمم المتحدة، ومدعومًا بتأييد كبير من المجموعة العربية بطبيعة الحال، وكذلك من كثير من الدول الإفريقية والآسيوية والإسلامية بشكل عام.

تشكل هذا التحالف في اللجنة الثالثة من مندوبي: مصر، العراق، السودان، لبنان، الهند، تنزانيا، باكستان، إندونيسيا، وعدد من الدول الإفريقية واللاتينية وخصوصًا بعد تولى أليندي[(64)] رئاسة تشيلي. بدأنا بوصفنا مندوبين لبلادنا في التنسيق فيما بيننا في كل كبيرة وصغيرة. كنت بمثابة الرابط بين أعضاء هذه المجموعة التي لا تخلو من تباينات كما في حالة (الهند وباكستان)، تمامًا كما كنت رابطًا بين المجموعات المختلفة في كلية الحقوق. بدأت أمارس قدراتي الخطابية التي تدربت عليها منذ الصغر لاستغلالها في المناقشات داخل هذه اللجنة.

سيطرت هذه المجموعة على اللجنة الثالثة سيطرة كاملة؛ بحيث كان يستحيل تمرير أي شيء داخلها من دون موافقة هذه المجموعة، وهنا جاء الدور للضغط على إسرائيل في موضوعات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بمنتهى القوة، ونجحنا في ذلك إلى حد بعيد. في هذا السياق تم استغلال قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (د-١٨) المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص تأكيدها على «أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علميًّا ومشجوب أدبيًّا وظالم وخطر اجتماعيًّا» في استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠ نوفمبر ١٩م بـ«اعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية»، وقد تم ذلك بعد انتهاء عملي في بعثتنا للأمم المتحدة وعودتي إلى مصر، ولكني كنت أعود لأنفق فترة لا بأس بها في دورة الجمعية العامة. وأشارك في أعمال اللجنة الثالثة، بل في قيادة مناقشاتها.

وقفت هذه المجموعة التي كنت بمثابة المنسق العام لها ضد المقترح الخاص باستحداث منصب «المفوض العام لحقوق الإنسان»؛ حيث ساد الاقتناع بأن الهدف منه أيضًا هو تهديد الدول الإفريقية والآسيوية واللاتينية، وابتزازها بملف حقوق الإنسان، ووقفت الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ومعها الصين المستهدفان أساسًا من الابتزاز، وكانا بحكم مصالحهما قريبيْن من الوسط السياسي المضاد للاستعمار، والمطالب بحق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنهما لم يكونا قط جزءًا من تكتلنا وكنا على وعي بأن مصالح الاتحاد السوفيتي بالذات لا تتطابق مع مصالحنا بالضرورة، وأننا لايصح أن نغضب الولايات المتحدة لحسابه، وإنما نعارضها لحسابنا وإن تكسَّبَ السوفييت من ذلك فلا مانع ولكن عليهم أن يخضعوا لتوقيتاتنا وترتيباتنا في اللجنة وهو ما حدث بالفعل.

كنا في هذه المجموعة التي شكلناها صغارًا في السن، وبرغم أن السفراء المندوبين الدائمين لبلادنا بالأمم المتحدة لم يكن لديهم مانع من استحداث منصب «المفوض العام لحقوق الإنسان» باعتبار أن هذا المنصب كان سيُعطى لواحد منهم، وهو ممثل السنغال - الذي لم يتوقف عن استرضاء وتعبئة السفراء إلى جانبه - فإننا عقدنا العزم على الحيلولة دون استحداث هذا المنصب، خصوصًا أن الأمر من الضروري مناقشته في اللجنة الثالثة التي نسيطر بشكل كبير على المناقشات فيها.

بدأ ممثل السنغال يأتي إلى اللجنة ويتودد إلينا، ونحن الذين تتراوح درجاتنا ما بين (سكرتير أول وسكرتير ثالث)، وكنت سكرتيرًا ثانيًا وقتها؛ لأن الدرجات الكبيرة موجودة في اللجنتين الأولى والثانية لما لهما من أهمية خاصة، لكننا اتفقنا على عدم تمرير هذا القرار من اللجنة، إلى الجمعية العامة.

كنا في وضع صعب جدًّا لعرقلة هذا القرار، فنحن لا نملك الرفض، وليس لدينا تعليمات به من سفراء بلادنا الدائمين. كان عليَّ أن أجعل مناقشة مسألة «المفوض العام» في موقع متأخر في جدول الأعمال، أي عزمنا تجنب مناقشته، وأن نعد السفراء بأننا لن نتصرف إلا بناء على تعليماتهم حينما يأتي البند إلى المناقشة، وهو لا يأتي أبدًا، إلا أن الضغوط التي مارسها السفراء في الدورة التالية جعلتنا نضع مسألة «المفوض العام لحقوق الإنسان» على البند الرابع في جدول الأعمال.

كان معنا «فاسنته ساته»، مندوب الهند في اللجنة الثالثة، والذي أصبح فيما بعد عضوًا في البرلمان الهندي، ثم وزيرًا عندما كنت سفيرًا بالهند (١٩٨٤- ١٩٨٦م). كان شخصية طريفة للغاية، يحضر اجتماعات اللجنة ومعه «شيشة» صغيرة، يضعها في جيبه، ولا يتوقف عن التدخين بها سواء في اللجنة أو خارجها وكان التدخين مسموحًا به وقتها. اتبعنا في هذا السياق سياسة «فيلباستر «Filibuster»، وهي «أن تتكلم وتتكلم إلى أن يضيع الوقت ولا تدخل في جوهر النقاش في البند المطروح»، وعندما حان وقت مناقشة بند «المفوض العام لحقوق الإنسان»، طلب ساته الكلمة بعد أن أحضر معه كتابًا ضخمًا، وألقى بيانًا مطولًا تحدث فيه عن كل شيء تقريبًا. ثم قال: دليلي على ذلك سأقرؤه عليكم من هذا الكتاب. وظل يقرأ في هذا الكتاب أربعة أسابيع، وكلما حاول الرئيس مقاطعته صاح البعض منا (مكلفًا بذلك) بأننا نريده أن يكمل، ويقوم أحدنا ويقول: إن هذا «اقتباس عظيم ومهم جدًّا»، وفي كل يوم يقول: «أحيلكم إلى ما قلته في الجلسة السابقة، وأود باختصار أن أقرأ لكم ما يلي...» ويكمل، وعندما لم يجد رئيس اللجنة حلًّا معنا قرر تأجيل مناقشة بند «المفوض العام لحقوق الإنسان» إلى العام القادم؛ لأنه خشيَ من عدم تمكن اللجنة من استكمال مناقشة بقية البنود الموضوعة على أجندتها في هذه الدورة.

مع كل يوم يمر كانت مجموعتنا تزداد عددًا. وزاد دوري وسط هذه المجموعة التي ناهزت الستين دولة. صرت بمثابة زعيم الأغلبية بينهم، وهو ما ترتب عليه أن قام رئيس اللجنة بتقديم تقرير للسكرتير العام للأمم المتحدة باعتباري زعيمًا لمجموعة تعوق عمل اللجنة، الذي تحدث بدوره للسفير

الدكتور محمد حسن الزيات، المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة، وكان رجلًا متميز الثقافة عارفًا بأحوال السياسة وذا صلة طيبة بمختلف رؤساء الوفود والسكرتير العام. كانوا يقدرونه كثيرًا لعلمه وثقافته وشخصيته المنفتحة. كان يقرأ كتابًا كل ليلة، ومن ثم يصحو متأخرًا، ولكنه كان متوقد الذهن صاحب رأي سديد. كان بالفعل شخصية عظيمة[65].

سألني الزيات عن سبب الشكوى مني. قلت له: إننا نسيطر على اللجنة وهذا مهم في القضايا التي تخص النزاع العربي- الإسرائيلي.

فقال: «لا،لا. أنتم استقللتم باللجنة وتديرونها من غير تعليمات. سأحضر اجتماعات في هذه اللجنة ابتداء من الغد». حضر معي بالفعل، وكان هناك تصويت على بعض المقترحات الإجرائية. لم يكن في الجلسة سفير غيره، سوى سفير السنغال المرشح للفوز بالمنصب الذي يريدون استحداثه «المفوض العام لحقوق الإنسان». كان رئيس اللجنة يضع بعض المقترحات الإجرائية للتصويت، فيسألني الزيات: كيف ستصوت على هذا الاقتراح؟ أقول له: بـ«نعم»، فيصوت بـ«لا»، وإذا قلت له: سأصوِّت بـ«لا» يصوِّت بـ«نعم»!

شعر أعضاء اللجنة أن شيئًا ما يحدث في التصويت المصري، وأن السفير يصوت على عكس إرادتي وإرادتهم، فقام ممثل تشيلي - وكانت هذه الدولة اللاتينية داخلة لتوها في الاتجاه الثوري بعد تولي أليندي الرئاسة فيها وانضمامها إلى عدم الانحياز - طالبًا رفع الجلسة لأن الأمر يحتاج للتشاور في العديد من القضايا قبل التصويت، ورفعت الجلسة بالفعل، وتم تأجيلها لليوم التالي، ولم يتمكن السفير ومعه سفير السنغال من إحياء النقاش بشأن منصب «المفوض العام لحقوق الإنسان».

شعر السفير الزيات بأن جو اللجنة «شبابي» لصغر سن أعضائها وسرعة حركتهم وتضامنهم، وأن الدور الرئيسي للوفد المصري داخلها مفيد، ورأى أنه جامل سفير السنغال بما فيه الكفاية، فلم يحضر اجتماعات اللجنة بعد ذلك، بل كان يتابع عملها عن طريق ما أعرضه عليه وما يسمعه من زملائه السفراء، وترك لي الحرية الكاملة في التصرف داخل اللجنة من مداخلات واقتراحات بل من حيث كيفية التصويت، ولكنني لم أتوقف عن عرض الأمور عليه والتفاهم معه بصفة عامة.

دخلنا بعد ذلك في الصراع العربي- الإسرائيلي بقوة، وشكلنا جبهة هائلة لدعم القضية الفلسطينية. كان يأتي خلال الدورة مندوب من فلسطين هو الدكتور فايز صايغ[66]، وكان أستاذًا كبيرًا في التاريخ، وربما القانون أيضًا، فيلقي خطابًا عن الصراع العربي- الإسرائيلي لا يمكن لأي فرد يسمعه إلا ويقتنع بما جاء فيه، وبمجرد أن ينتهي نطلب أن يكون الخطاب وثيقة رسمية، ونحصل على موافقة بالأغلبية في ذلك.

بعد كل هذا النضال في اللجنة الثالثة بدأ مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، وعدد من كبار موظفي المنظمة ينتبهون إلى شخصي. أذكر في مرة من المرات التي كانت الجمعية العامة تختار مجموعة من شباب الوفود وتدعوها إلى منتجع قريب في ريف نيويورك للحديث بطريقة غير رسمية خلال عطلة نهاية الأسبوع، بخصوص موضوعات محددة خارج الإطار الرسمي بعيدًا عن ميكروفونات الأمم المتحدة في محاولات للتوصل إلى تفاهمات وتهدئة حدة الوفود المعارضة للتوجه العام الغربي أساسًا، وكنت مدعوًّا شبه دائم في هذه المناسبات، وفي إحدى المرات كان يوثانت يتحدث عن القضية الفلسطينية بطريقة لم ترق لي فاعترضت على بعض ما قاله، فرد عليَّ قائلًا: «ماذا تريدني أن أقول يا سيد موسى؟»، هذا السكرتير العام يتحدث لسكرتير ثانٍ، فقمت وعرضت حججًا في صالح حقوق الشعب الفلسطيني وأيدني زملاء كثر من الحاضرين. لم يحضر يوثانت مرة أخرى، بل تراجعت وتيرة الدعوة لهذه المنتجعات نتيجة للفشل في التأثير على أعضاء اللجنة ولقوة

تضامنهم.

أصبحت معروفًا في أوساط الأمم المتحدة، ناهيك عن أن اللجنة الثالثة باتت لجنة حساسة جدًّا ومحط أنظار الجميع؛ بالنظر لنوعية الموضوعات التي تناقش فيها على صعيد قضية الشرق الأوسط وتقرير المصير واستحداث المناصب أو تعطيل استحداثها وغيرها، وأدركوا أن من بيده مفتاح الأغلبية في هذه اللجنة المهمة هو مندوب مصر عمرو موسى.

كان معي من الدبلوماسيين العرب في هذه اللجنة، عدد من أفضل الدبلوماسيين الشبان. والحقيقة أنني كنت واعيًا تمامًا بحقيقة أن الزخم وراء مصر هو زخم عربي في الأساس يسنده زخم آخر إفريقي وكذلك آسيوي ولاتيني، ولكن الزخم العربي هو الذي يمنح الدفء الأساسي لمصر في مواقفها وسياساتها وحركتها الإقليمية والدولية.

أود أيضًا أن ألفت النظر إلى أن عملي في الأمم المتحدة في الفترة التي تلت هزيمة سنة ١٩٦٧م أدخلتني في غمار الصراع العربي- الإسرائيلي، لاسيما في ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي كان نموذجًا «عبقريًّا» من نماذج الصياغات الدبلوماسية التي تعطي لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يستند إليه في طلب الشيء، ثم تعطي لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يتمسك به في طلب نقيض هذا الشيء! بتعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل[67].

كان مجلس الأمن قد عهد بقراره (٢٤٢) إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت بمتابعة تنفيذه، وبدوره قام يوثانت بتعيين ممثل خاص له هو السفير السويدي لدى الأمم المتحدة جونار يارنج؛ ليتولى الاتصال بالأطراف، وكان الأسلوب الذي اتبعه الأخير هو السفر إلى العواصم المعنية بالأزمة وسماع آرائها، وتسلم صياغاتها وعرضها على الآخرين، لكنه بعد فترة ليست طويلة تبين أن هذا الأسلوب - وقد وصفه يارنج بأنه أسلوب «سعاة البريد» – كسيح لا يؤدي إلى أي نتيجة.

ولما تعثرت جهود يارنج، اقترح الرئيس الفرنسي شارل ديجول[68] أن تنتقل دبلوماسية الأمم المتحدة فيما يخص الصراع في الشرق الأوسط إلى الأربعة الكبار فيها (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا) بحيث يتولى ممثلوها على مستوى وزراء الخارجية، أو المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة، عقد اجتماعات مع الأطراف يتوصل فيها ممثلوها إلى خطوط حل، ثم يقومون بطرحها على الجميع، وفرض تنفيذه إذا اقتضى الأمر[69].

كانت وفود الدول الأربع الكبار تجتمع في الأمم المتحدة، وينقلون للوفد المصري ما يدور من نقاشات مع الأطراف الأخرى (وهكذا مع باقي الوفود المعنية)، وكنت أنا أحد الممثلين المصريين – وأصغرهم - من الذين يكلفون بالتواصل مع هذه الدول للقيام بتلقي وتقصي المعلومات الموجهة رسميًّا منها إلى الوفد المصري في الأمم المتحدة، ثم إلى القاهرة والعكس.

قبل أن أنهي الحديث عن هذه المرحلة من تاريخي المهني أود أن أشدد على أن النفوذ والبهاء المصريين والريادة المصرية لم يتأثروا في الأمم المتحدة بهزيمة سنة ١٩٦٧م؛ وذلك بسبب دخول الجيش المصري سريعًا وبكفاءة عالية في حرب الاستنزاف ضد إسرائيل، فضلًا عن تأكيد الوفد المصري على أن الهزيمة سببها التدخل الأمريكي المباشر لصالح إسرائيل؛ وهو ما جعل الدبلوماسيين الشباب في الأمم المتحدة يقفون بقوة مع مصر والعرب ضد إسرائيل.

لقد خضنا كفاحًا هائلًا داخل الأمم المتحدة في تعبئة كل الشباب لصالحنا؛ فكنت تجد وفود الدول منقسمة، وأعضاء الوفود خصوصًا من الشباب متحمسين جدًّا لنا ولعدالة قضيتنا، بينما رؤساء الوفود كانوا يلتزمون بتعليمات بلادهم ويتجنبون بقدر الإمكان إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية. أستطيع أن أقول إنه من خلال دورنا في اللجنة الثالثة، والدور المصري النشط والكفء في مختلف لجان

الجمعية العامة نجحنا في الحصول على دعم معظم ممثلي الوفود داخلها. وضعنا إسرائيل في موقف دفاع طوال الوقت مع عزلها، فقد كانت خلال هذه الفترة في وضع لا يعكس انتصارها العسكري، بل يعكس في المقابل انتصارًا سياسيًّا لمصر.

مات جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠م، واهتزت الأمم المتحدة، ومرة أخرى دمعت العين، وبرغم أنني أدركت حجم الهزيمة الكبرى التي وقعت نتيجة سياسات عبد الناصر وحكم الفرد - كما سبق وأشرت - فإن العين دمعت على هذا الرجل العظيم في شخصه، ورغم أخطائه.

كانت أجواء رحيل هذا الزعيم المصري في الأمم المتحدة أجواء حزن كبيرة جدًّا، الجميع عبر عن ذلك بعبارات مؤثرة، ونظمت جلسة رثاء لعبد الناصر. كانت جلسة مشهودة تكلَّم فيها الجميع، وإن بنغمات مختلفة فنبرات تأبين الدول العربية والإفريقية والآسيوية لعبد الناصر اختلفت حتمًا عن الدول الغربية، لكن كان هناك الإحساس بأن شخصية من الشخصيات التاريخية قد غادرت المسرح إلى الأبد.

57(١) السفير محمد رياض؛ واحد من ألمع الدبلوماسيين المصريين، شغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية، حتى استقالته في ١٧ نوفمبر ١٩٧٧م بعد أن قرر السادات زيارة القدس والصلح مع إسرائيل.

58(٢) رالف بانش (١٩٠٤- ١٩٧١م)؛ دبلوماسي أمريكي وبروفيسور بجامعة هارفارد. حصل على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٥٠ لعمله وسيطًا للأمم المتحدة في فلسطين في أثناء فترة الصراع في سنة ١٩٤٨ بين العرب والصهاينة، ليصبح بذلك أول ملون يحصل على هذه الجائزة في التاريخ.

59(١) السفير أشرف غربال (١٩٢٥ –٢٠٠٥م)؛ درس العلوم السياسية في جامعة هارفارد، حصل على الدكتوراه عام ١٩٤٩، وشغل منصب سفير لمصر لدى الولايات المتحدة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٦.

60(٢) اللواء مصطفى الأنور موسى؛ ضابط طبيب في القوات المسلحة، وكان طبيبًا باطنيًّا مشهورًا.

61(١) السفير محمد عوض القوني؛ دبلوماسي مصري، مشهود له بالكفاءة. عمل مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، ثم شغل منصب وزير السياحة في سنة ١٩٦٩م.

62(٢) تنص المادة رقم ١٠٠ من النظام الداخلي للأمم المتحدة على أنه لكل عضو (دولة) أن يمثل بشخص واحد في كل لجنة رئيسية وفي أي لجنة أخرى يتم إنشاؤها. ويكون لجميع الأعضاء الحق في أن يمثلوا فيها. ولكل عضو أن يسمي للعمل في هذه اللجان مستشارين أو مستشارين فنيين أو خبراء أو مَن هم في حكمهم من الأشخاص.

63(٣) تنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سبع لجان أساسية، هي:

١) لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى)، وهي تختص بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة.

٢) اللجنة الاقتصادية (اللجنة الثانية)، وتُعنى بالمسائل الاقتصادية.

٣) اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة)، وتتناول المسائل الاجتماعية والإنسانية.

٤) لجنة المسائل السياسية الخاصة بإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وتتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات السياسية التي لا تتناولها اللجنة الأولى كما تتناول إنهاء الاستعمار.

٥) لجنة الشئون الإدارية وشئون الميزانية (اللجنة الخامسة). وتتناول المسائل المتصلة بإدارة الأمم المتحدة وميزانيتها.

٦) اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)، وتتناول المسائل القانونية الدولية.

وتوجد لجنة «وثائق التفويض»، وهي الجهة المكلفة بفحص وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء. وترفع تقاريرها إلى الأمين العام..

٧) لجنة إضافية لبعض القضايا الإفريقية وما يحال إليها من الجمعية العامة.

64(١) سلفادور أليندي؛ هو طبيب وزعيم سياسي تشيلي يساري مناوئ للغرب. فاز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في بلاده عام ١٩٧٠، وفور فوزه بالرئاسة، أطلق «مخطط الإنقاذ» الذي تضمن رفع أجور الموظفين بأكثر من ٤٠٪، وتأميم القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل إنتاج النحاس والصناعات الغذائية. استاءت الولايات المتحدة من قرارات التأميم التي اتخذها أليندي خصوصًا في قطاع النحاس، فضغطت اقتصاديًّا على تشيلي وحرضت هيئات التعاون الإقليمي ضدها، وأوقفت دعمها الاقتصادي لها وخوَّفت المستثمرين من ضخ أموالهم في الاقتصاد المحلي. بل ذهب الجهد الأميركي إلى حد تمويل إضرابات اجتماعية لسائقي الشاحنات في مسعى لشل النشاط التجاري المحلي. ومات أليندي في ظروف غامضة خلال انقلاب عسكري نفذه الجيش في ١١ سبتمبر عام ١٩٧٣.

65(١) كان الدكتور الزيات متحدثًا رسميًّا للحكومة المصرية بعد حرب ١٩٦٧، واشتهر بقدرته على مواجهة أسئلة الصحفيين خصوصًا الأجانب منهم في تلك المرحلة الصعبة من تاريخ مصر. ثم أصبح رئيسًا للوفد في الأمم المتحدة حيث كان سفيرًا مرموقًا، ثم اختير وزيرًا للخارجية (٨ سبتمبر ١٩٧٢ - ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣). وهنا لم يستطع تقديم نفس الأداء المتميز، لم يكن يكف عن القراءة ومن ثم الاستيقاظ المتأخر وأحيانًا النوم في الاجتماعات، بل أعتقد أنه بدأ يتعرض لعدد من المتاعب الصحية في ذلك الوقت.

ولاشك أن اختيار الرئيس السادات له وزيرًا جاء استنادًا إلى ما عرف عنه من كفاءة وثقافة، كما لاشك أن السادات أقاله فور حدوث حرب أكتوبر إذ ربما أراد وزير خارجية آخر أصغر سنًّا يمكنه التحرك بنشاط تستدعيه تلك المرحلة، وهو ما اختار له «إسماعيل فهمي».

66(١) فايز صايغ؛ مفكر ومناضل، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. وعين أستاذًا للفلسفة في الجامعة الأمريكية (١٩٤٥-١٩٤٧)، ثم التحق بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية، ونال منها شهادة الدكتوراه سنة ١٩٤٩. نجح في تعريف كثيرين من الأمريكيين بعدالة القضية الفلسطينية، واشتهرت مناظراته التلفزيونية والإذاعية والجامعية مع الصهاينة ومؤيديهم.

67(١) يقول الأستاذ هيكل في كتابه «أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة»: «قبل عبد الناصر بهذا القرار لأنه نص على عدم جواز احتلال الأراضي العربية بالقوة؛ ولأنه طالب بالانسحاب من «أراضٍ محتلة سنة ١٩٦٧م»، وفي نفس الوقت فإن ليفي أشكول رئيس

وزراء إسرائيل قبل بنفس القرار لأنه كان يربط ذلك بمفاوضات تأخذ الانسحاب إلى «حدود آمنة ومعترف بها»، وهكذا كان نصف القرار يبدو متعارضًا مع نصفه الآخر، وكانت هناك معضلة في التوفيق بين النصفين، أيهما يمثل نقطة البداية؟ وفي حين أن الطرف العربي أعطى الأولوية للانسحاب تأسيسًا على مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، فإن إسرائيل أعطت الأولوية للسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ تأسيسًا على أن التفاوض بقصد التوصل إلى حالة سلام هو المقدمة التي لابد منها».

68(٢) تولى الجنرال شارل ديجول رئاسة فرنسا من ٨ يناير ١٩٥٩ إلى ٢٨ إبريل ١٩٦٩م.

69(٣) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، طبعة دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

الفصل السادس

انتصار أكتوبر ١٩٧٣

أنهيت فترة خدمتي الأولى في وفد مصر الدائم بالأمم المتحدة، وعدت إلى مصر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢م؛ للعمل في مكتب وزير الخارجية. كانت سنة ١٩٧٢م من السنوات القليلة التي شهدت تغييرات متتالية في وزارة الخارجية، فقد بدأ العام ومحمود رياض[70] وزير للخارجية، لكنه في ١٧ يناير استقال ليشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وخلفه الدكتور مراد غالب، وكان سفيرًا ممتازًا لنا في موسكو، وملمًّا بالشأن الإفريقي، لكنه لم يصمد في الوزارة وتم تغييره في ٨ سبتمبر من العام نفسه، ليحل محله الدكتور محمد حسن الزيات، رئيس وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي اختارني عضوًا في مكتبه، برغم كل ما جرى في نيويورك بينه وبيني، أو ربما بسبب ذلك.

في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣م سافرت ضمن الوفد الذي رافق الوزير الزيات إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، مضت الأمور عادية في أروقة المنظمة الدولية الأكبر في العالم حتى مساء يوم ٥ أكتوبر؛ فالأجواء في نيويورك كانت تشير إلى أن شيئًا ما قد يحدث في الشرق الأوسط، مع تواتر أحاديث عن حشود عسكرية عربية وحشود إسرائيلية مضادة، لكنني بعد أن رجعت من حفل الإفطار الرمضاني الذي أقامه الدكتور عصمت عبد المجيد المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة –آنذاك- للوفد كله بمنزله (يوم ٩ رمضان ١٣٩٣هـ/ ٥ أكتوبر)، وبعد أن أنهيت بعض الأعمال خلدت إلى النوم حوالي منتصف الليل، إلى أن أيقظني تلفون وكيل وزارة الخارجية، السفير الدكتور أحمد عثمان - يرحمه الله - عند السابعة والنصف صباحًا بتوقيت نيويورك.

قال السفير عثمان بلهجة سريعة وحادة: «عمرو.. عمرو.. اِصحَّ بسرعة.. الحرب بدأت في جبهة قناة السويس ويبدو إننا ماشيين كويس». انتفضت من على سريري وأنا أقول له: «أوعى تكون نفس البيانات بتاعت زمان، وأننا أسقطنا ٧٠ طيارة و٨٠ طيارة». قال لي: «ربنا يستر.. تعالى بسرعة الوزير عامل اجتماع للوفد كله».

أعددت نفسي بسرعة البرق، وهرعت «جريًا» إلى مقر البعثة التي كانت تبعد حوالي ٣٠٠ متر عن فندق «هامبتون هاوس» الذي كنت أقيم فيه. بمجرد وصولي وجدت السفير عثمان أمامي. كانت الساعة قد اقتربت من الثامنة صباحًا بتوقيت نيويورك (الثالثة بعد الظهر بتوقيت القاهرة) قال لي: أنباء الحرب حقيقية، ويبدو أن قواتنا المسلحة قد بدأت عبور القناة. بدأنا نفرح لكن بحذر إلى حين أن يتم تأكيد المعلومات. ولما بدأت وسائل الإعلام الأمريكية ووكالات الأنباء العالمية تؤكد من إسرائيل أخبار عبور الجيش المصري لقناة السويس وتقدمه بطول الجبهة عَمَّت الفرحة أوساط الوفد المصري.

كان من دواعي سرورنا وفرحتنا العارمة أن وكالات الأنباء نفسها تقول إن «البيانات المصرية تبدو عليها الرصانة وعدم الاضطراب، بشأن عبور القوات المصرية للضفة الشرقية للقناة، وأنها تحظى بمصداقية فيما يخصُّ الإعلان عن الخسائر وما حققته على الأرض من مكاسب».

أصبح مقر البعثة المصرية قبلة للوفود العربية والإفريقية والدول الصديقة، في حالة من الفرح الجماعي بما حققه الجيش المصري، بعد أن كدنا نفقد ثقة العالم في قدراتنا العسكرية، في وقت وصل الصلف الإسرائيلي منتهاه. بل إن هنري كيسنجر[71] وزير خارجية الولايات المتحدة قد «عاير»

الدكتور الزيات حين طلب منه الأخير أن تتدخل أمريكا «لحلحلة الموقف؛ إذ ردَّ قائلًا: «الذي كسب الحرب يمتلك زمام المبادرة، وأنتم موقفكم ضعيف.. لقد خسرت مصر الحرب يا دكتور زيات وعليكم تحمل نتائج الهزيمة»، كان ذلك قبل أيام من حرب أكتوبر.

عندما انعقد مجلس الأمن يوم ٨ أكتوبر للبحث في شكوى إسرائيل ضد مصر واتهامها بالعدوان عليها، كانت القوات المسلحة المصرية قد أتمت عبورها إلى الشط الشرقي لقناة السويس، وصدَّت بمنتهى القوة الهجوم المضاد الرئيسي للعدو، وهو ما انعكس بشدة على أدائنا في أثناء جلسة مجلس الأمن.

دخلنا مجلس الأمن ونحن نشعر بقوة لم نشعر بها منذ احتلال أراضينا في سنة ١٩٦٧م. جلس الوزير الزيات على رأس الوفد المصري، وخلفه الدكتور عصمت عبد المجيد، المندوب الدائم، وأنا في مقعد المشكو في حقه، وجلس مندوب إسرائيل ومرافقون له في مقعد الشاكي. جاءت لي ورقة من المستشار الصحفي المصري يخطرني فيها بأن «خط بارليف قد سقط في أيدينا، وأن قواتنا تتمسك بمواقعها شرق القناة، وما معناه أنها صدَّت الهجوم المضاد الرئيسي للعدو، وأن عددًا كبيرًا من الجنود الإسرائيليين وقعوا في الأسر».

وضعت هذه الورقة – التي كانت مكتوبة بالإنجليزية - فورًا أمام الزيات، فقال لي: اذهب وأعطها للسكرتير العام للأمم المتحدة، الذي أعلن النبأ في أثناء انعقاد الجلسة. وفي أثناء عودتي إلى مقعدي عشت أسعد لحظات حياتي. كانت الشرفات تضج بالفرحة العربية، كان بعض الدبلوماسيين يبكون بطريقة هيستيرية من شدة الفرح بالانتصار العربي على الغطرسة الإسرائيلية. انقلب مجلس الأمن إلى مظاهرة فرح عربية لا مثيل لها.

قلت: سبحان الله! في ظرف ٦ سنوات تغيَّر الموقف من شرفات تُهلِّل لانسحاب الجيش المصري من سيناء وطلب وقف إطلاق النار في يونيو من سنة ١٩٦٧ وكانت الشرفات مليئة بيهود نيويورك، إلى شرفات تُهلِّل لسقوط خط بارليف في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ في أيدي القوات المصرية. خطب الوزير الزيات خطبة في منتهى البلاغة والمنطق تليق بالنصر المصري. كان مفوَّهًا سواء تحدَّث بالعربية أو بالإنجليزية. قوبلت كلماته بالتصفيق الحاد من الشرفات، بل من عدد من الوفود برغم أن ذلك لم يكن من تقاليد المجلس، ولكن يهود نيويورك صفقوا في يونيو ١٩٦٧ وجاء دورنا لنصفق.

هل كان الزيات يعلم بموعد الحرب؟

أتصور أنه عندما سافر الدكتور الزيات وزير الخارجية – ونحن معه- إلى نيويورك في ٢٥ سبتمبر لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت القيادة المصرية قد اتخذت قطعًا قرار الحرب لتحرير أرضنا المحتلة في سيناء قبل سفرنا؛ فالمسافة الزمنية بين هذا التاريخ و٦ أكتوبر ١٩٧٣ قصيرة، ومثل هذا القرار يتطلب منذ إصداره إلى تنفيذه وقتًا كافيًا للإعداد لمثل هذا الحدث الضخم. وهنا أجدني أمام ذلك السؤال الذي لم يقدم أحد إجابة قاطعة عنه طيلة السنوات الماضية سواء في وزارة الخارجية أو غيرها، والذي يقول: هل كان الزيات على علم بموعد بدء الحرب في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣م عندما سافر إلى نيويورك؟

قبل أن أحاول الإجابة سأعرض في عجالة أهم الآراء التي قيلت في هذا الأمر سواء من جانب الذين كانوا قريبين من الزيات في نيويورك بحكم وظائفهم، أو القريبين من مركز صناعة القرار وهو في هذه الحالة رئيس الجمهورية أنور السادات، كما يلي:

- لم يذكر الفريق محمد حافظ إسماعيل، مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومي وقت اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣م – والذي كان بحكم منصبه لصيق الصلة بالرئيس السادات خلال الحرب وقبلها - ما

يفيد بأن الزيات كان على علم بموعد حرب أكتوبر؛ إذ قال حافظ إسماعيل في مذكراته ما يلي:

«وفي غياب الدكتور الزيات (في نيويورك) وحتى يعود إسماعيل فهمي (وزير السياحة آنذاك)، القائم بأعمال وزير الخارجية من مهمة في الخارج، فقد أشرفت على نشاط وزارة الخارجية من خلال وكيلها السفير محمد شكري، وتضمنت مهامنا إبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة بنشوب القتال، وتكليف الدكتور الزيات بإلقاء بيان في الجمعية العامة حول الاعتداء الإسرائيلي (صدر البيان المصري الأول عن حرب أكتوبر مؤكدًا تعرض قواتنا لاعتداء إسرائيلي في البحر الأحمر)، وإبلاغ وتنسيق نشاط بعثاتنا الدبلوماسية سياسيًّا وإعلاميًّا، وكذا إبلاغ مبعوثي الدول الكبرى في القاهرة (...)، وعندما جاءني صوت الدكتور الزيات من نيويورك، كانت الحرب قد بدأت منذ ربع ساعة، وكان البيان الأول قد صدر.. وأبلغت الدكتور الزيات مضمونه، وبأننا نتصدى لعدوان إسرائيل[(72)]».

- ذكر الكاتب الصحفي الأستاذ محمد حسنين هيكل، وكان قريبًا جدًّا من الرئيس السادات خلال حرب أكتوبر في شأن هذه القضية ما يلي: «لم يكن الدكتور الزيات يعرف خطط الرئيس السادات، بل إن الرئيس السادات قصد ذلك كجزء من خطته في الخداع الإستراتيجي لتغطية نواياه الحقيقية. ولكي يكون السجل كاملًا، فإن الدكتور الزيات نفسه قال فيما بعد في حديث نشرته «الجمهورية» سنة ' م إنه كان يعرف قبل سفره إلى نيويورك موعد الحرب، وإن الرئيس السادات بعث إليه رسولًا خاصًّا يخطره بذلك»[(73)].

- قال الدكتور عصمت عبد المجيد، خلال هذه الفترة، والذي كان بحكم منصبه أقرب شخص إلى الوزير الزيات في نيويورك، ما نصه: «... هنا يتبادر إلى الذهن سؤال حول ما حدث لدينا في نيويورك.. هل كان الدكتور الزيات يعلم بالخطط المصرية وتوقيتاتها؟ لا أستطيع الرد بالسلب أو الإيجاب بصورة حاسمة[(74)]».

- ذكر السفير عبد الرءوف الريدي في مذكراته – وكان ضمن وفد مصر في نيويورك - ما يلي: «يحكي الدكتور الزيات في مذكراته التي لم تنشر أن الرئيس السادات استدعاه يوم الاثنين ٢٤ سبتمبر ١٩٧٣، وقابله الساعة الواحدة بعد الظهر وسأله عن موعد سفره إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فأجابه أنه يعتزم أن يسافر في اليوم التالي، فسأله ومتى سيلقي كلمته في الجمعية العامة.. فأجابه بأنها ستكون على الأغلب يوم ٦ أكتوبر.

ثم سأله: ما اسم مدير مكتبك؟ فقال له الزيات: إنه السفير محمد شكري. فقال السادات للزيات: ستصلك غالبا قبل إلقاء كلمتك برقية مفتوحة تفيد بأن السفير محمد شكري سيحضر إليك في نيويورك! وعندما تصلك هذه البرقية اعلم أن شيئًا كبيرًا سيحدث.

سافر الزيات إلى نيويورك (...) وذهب إلى مقر البعثة المصرية لمراجعة الخطاب الذي حدد لإلقائه اليوم التالي، أي يوم ٦ أكتوبر، وبعد الانتهاء من مراجعته طلب الزيات إلى الدكتور نبيل العربي الذي أعد الخطاب أن يعد له نسخة منقحة ويحضرها له في منزل الدكتور عصمت عبد المجيد المندوب الدائم، الذي كان قد دعا أعضاء الوفد جميعًا للإفطار بمنزله يوم التاسع من رمضان، الموافق ٥ أكتوبر، ثم غادر الدكتور الزيات البعثة، وبينما يهم بركوب السيارة للعودة إلى الفندق، فإذا بالسكرتير الثاني صلاح زكي، الذي كان سكرتيرًا خاصًّا للزيات يسارع الخطى ليقول له: لقد تلقينا برقية تفيد بأن مدير المكتب السفير محمد شكري سيصل إلى نيويورك غدًا (أي يوم السادس من أكتوبر)، وقد تأمل الزيات البرقية التي كان الرئيس السادات قد حدَّثه عنها، وأيقن أن شيئًا كبيرًا – ربما الحرب – سيحدث في اليوم التالي[(75)]».

التعليق:

أستطيع أن أقول إن الدكتور الزيات كان ذاهبًا إلى نيويورك وهو يعلم أن قرار الحرب قد تم اتخاذه، لكنه لم يكن يعلم بساعة الصفر التي سيبدأ فيها القتال. وكان بالطبع يتوقع الآثار السياسية والمعارك الدبلوماسية التي سيضطر وفد مصر في الأمم المتحدة لخوضها بالتوازي مع المعارك العسكرية على جبهة قناة السويس، لكنه لم يخطر أحدًا من مساعديه بذلك الأمر. كما لم يجهز الوفد نفسه بخطط عمل ولا بما يجعلهم مستعدين لهذه المعارك التي لا تقل في أهميتها عن العمل العسكري. ربما كان وراء ذلك اعتبارات الأمن والسرية، أي من حيث عدم علم الوزير بالتحديد بساعة الصفر، وكذلك عدم إبلاغ الوفد بأي احتمالات تتعلق بالحرب.

وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب. إذ كيف تدخل مصر في مثل هذه الأحداث الضخمة وتتخذ هذا القرار التاريخي الذي كانت له عواقبه المتوقعة من دون الإعداد الكافي على الصعيد الدبلوماسي؟ فلولا كفاءة الدبلوماسية المصرية التي استطاعت استيعاب الموقف في سويعات قليلة لتعرضت مصر لمطبات دبلوماسية ضخمة.

وهنا يجب أن أشير إلى أن السادات اعتمد في إدارته السياسية للحرب على الاتصالات السرية التي كان يجريها - من خلال مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل - مع هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، قبل وفي أثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، عبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه[76]».

وهنا يطرح السؤال نفسه: هل كان الوزير الزيات في الصورة بالكامل من هذه الاتصالات السرية بين السادات وكيسنجر؟ أنا أعتقد بأنه لم يكن في الصورة بالكامل. لماذا؟ لأن بناء الإدارة المصرية وتوجهاتها – خلال هذه الفترة - لم يكن يهتم بأن ينفق وقتًا كافيًا لوضع وزير الخارجية في الصورة، خصوصًا أن وزيرًا آخر (هو الوزير القادم إسماعيل فهمي) أصبح قائمًا بأعمال وزير الخارجية الموجود في نيويورك لتمثيل مصر في المعركة الدبلوماسية التي كانت قد بدأت بالفعل، ولا سيما عند الاحتياج إلى وقف إطلاق النار، إلا أنني أعتقد أيضًا أن الاتصال الوحيد كان يتم من حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي ليضع الزيات في الصورة تلفونيًّا(!)، ولم يكن ذلك يتم بطريقة منتظمة.

يجب أن ألفت النظر في هذا السياق إلى أن هنري كيسنجر كان يتعامل مع الزيات باعتباره ممثلًا للسياسة المصرية إلى أن وصلته الرسالة الأولى من السادات والموقَّعة باسم حافظ إسماعيل عبر القناة السرية التي تمر عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صباح يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣، والتي ذكر له فيها أن مصر «لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة».

والدليل على ذلك أن كيسنجر منذ وصلته رسالة جولدا مائير (في الساعة السادسة والربع بتوقيت نيويورك/ الواحدة والربع ظهرًا بتوقيت الشرق الأوسط) صباح ٦ أكتوبر عن معلومات وصلت إسرائيل من مصدر سري باحتمالات هجوم عربي وشيك، لم يتصل إلا بالدكتور الزيات من بين كل المسئولين المصريين؛ حيث هاتفه في الساعة السابعة صباحًا بتوقيت نيويورك (الثانية بعد الظهر بتوقيت الشرق الأوسط)، وقرأ عليه رسالة جولدا مائير، فشكَّك الزيات في صحتها.

وفي الساعة ٧.٣٥ (٢.٣٥ بتوقيت الشرق الأوسط) اتصل كيسنجر مرة أخرى بالزيات، ونقل إليه رسالة التأكيد الجديدة من جولدا مائير بشن الهجوم المصري- السوري على إسرائيل.

وفي الساعة ٨.١٥ (٣.١٥ بتوقيت الشرق الأوسط) أجرى الزيات هذه المرة اتصالًا بكيسنجر أبلغه فيها رسالة من القاهرة مؤداها أن قوات بحرية إسرائيلية قامت بهجوم على مواقع مصرية في خليج السويس، وأن المواقع المصرية ترد الهجوم، وأن هناك اشتباكًا مسلحًا نتيجة ذلك، وأبدى كيسنجر شكوكه حول هذه المسألة، وإن طلب من الزيات عدم تجاوز الرد المصري حدود الموقع الذي جرى

فيه الهجوم الإسرائيلي الوارد ذكره في البيان المصري[(77)].

كما اتصل كيسنجر بالزيات من واشنطن - التي كان قد سافر إليها في الصباح، بعد أن تأكد من أن الحرب قد اندلعت في الشرق الأوسط – وقد بعث الزيات برقية مشفرة إلى الرئيس السادات بما دار في هذا الاتصال، الذي دعا فيه كيسنجر مصر لوقف إطلاق النار والعودة إلى خطوط ما قبل الاشتباك، وهدد بأن القتال لو استمر فسينتهي بنجاح الإسرائيليين، وهو ما رد عليه الزيات بقوله: «إن اقتراح التقهقر خلف قناة السويس اقتراح غير مقبول وغير قابل للنقل إلى القاهرة، وأعتقد أن الاقتراح المعقول هو إيقاف النار والعودة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ [(78)]».

بعد أن قرأ السادات برقية الزيات صباح يوم ٧ أكتوبر، وقبل أن يمر على بدء الحرب ٢٠ ساعة بعث برسالته الأولى إلى هنري كيسنجر، عبر القناة السرية التي تمر عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. هنا فهم كيسنجر رسالة السادات، وهي أن الاتصال مع القيادة المصرية سيتم عبر القناة السرية لا وزير الخارجية الموجود في نيويورك.

ولعلي أتفق هنا مع ما ذكره الأستاذ محمد حسنين هيكل في هذا الخصوص بأن السرية التي انتهجها السادات في اتصاله مع كيسنجر عبر ال-«سي آي إيه»، «كانت – بالدرجة الأولى - موجهة إلى وزارة الخارجية المصرية وإلى الوفد المصري في نيويورك برئاسة الدكتور محمد حسن الزيات الذي لم تكن لديه بالطبع وسيلة لمتابعة الاتصالات الجارية في القناة الخلفية. ولم يكن الأمر مقصورًا على بقاء وزير الخارجية نفسه في الظلام، أو في دفتر العلم المحدد بمقدار ما يبلَّغ إليه، وإنما امتدت عملية التعتيم إلى كل الوفد. وفي حين أن كيسنجر كان يتعامل مباشرة مع الوفد الإسرائيلي في نيويورك، ومع السفارة الإسرائيلية في واشنطن ومع كل أعضائها وخبرائها فإن الوفد المصري بكل ما فيه من طاقات كان معطلًا في هذا التوقيت الخطير»[(79)].

اتصالًا بحديث هيكل أقول: بشكل عام أنا لا أذكر خلال فترة إقامتنا في نيويورك بعد اندلاع القتال يوم ٦ أكتوبر أن برقيات من تلك التي تأتي مليئة ومفعمة بالمعلومات أو التعليمات قد وصلتنا من القاهرة. أذكر ذلك لأنني كنت من الشباب الذين كانوا موجودين ضمن الوفد والمشرفين على الشفرة والبرقيات، ويمكنني أن أجزم بأن البرقيات التي كانت تصلنا لم تكن بالزخم الذي يضع وزير الخارجية أو الوفد المصري لدى الأمم المتحدة في الصورة بالكامل من كل شيء في مثل هذه الظروف الخطيرة.

فيما يخص البرقيات الواردة من القاهرة إلى الوفد في نيويورك، أشير إلى أنه كان لها رافدان: الأول من وزارة الخارجية، وكان يرسلها السفير محمد شكري - ثم من إسماعيل فهمي بعد أن عاد من سفره إلى فيينا ومارس عمله وزيرًا للخارجية بالنيابة - لوضع الوزير في الصورة مما يرد إلى الوزارة من معلومات وهي محدودة؛ فالمجهود السياسي الرئيسي يتم عبر القناة السرية بين السادات - بتوقيع حافظ إسماعيل - وكيسنجر مرورا ب-«السي آي إيه». أما الرافد الآخر فكان أغلبه تعليمات محددة تصدر من السادات أو من حافظ إسماعيل إلى الوزير ومعظمها كان يتم من خلال محادثات تلفونية.

من هذه البرقيات التي كانت ترسلها الوزارة إلى الوزير الزيات في نيويورك برقية أرسلها السفير محمد شكري بعد اندلاع القتال يوم ٦ أكتوبر يقول نصها:

رسالة إلى السيد الوزير من السفير الوكيل محمد شكري

١. استدعى وكلاء الوزراء سفراء الدول الكبرى وغيرهم لشرح الموقف وإبلاغهم بالعدوان الإسرائيلي واستخدامنا حق الدفاع الشرعي. كما طلب منهم تبليغ حكوماتهم باعتبار مياهنا الإقليمية ومياه إسرائيل وأعالي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر في حدود جغرافية معينة مناطق قتال؛ تأمينًا لما قد يحتمل من تواجد مراكب أو سفن تحمل جنسية بلادهم.

٢. اتصلت بنا خارجية دمشق لتحيطنا علمًا بأنهم يفكرون في طلب عقد مجلس الأمن ويطلبون التشاور معنا في هذا الشأن. وبعث السيد الرئيس رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد تتضمن وجهة نظرنا.

٣. أرسلت الوزارة برقية إلى سفارتنا في دول غرب أوروبا تطلب منها إصدار بيان صحفي عن العدوان الإسرائيلي ولجوئنا إلى حق الدفاع الشرعي أسوة بما صدر عن السفارة السورية في باريس.

٤. أبلغت جميع سفاراتنا بخصوص البلاغات العسكرية المتوالية، وكذلك البيان الرسمي الذي أذيع بعد ظهر اليوم تعليقًا على العدوان الإسرائيلي.

٥. أرسل السيد الرئيس رسائل إلى كل من: أمين جامعة الدول العربية بالقاهرة والرئيس بومدين بالجزائر بوصفه رئيسًا للمؤتمر الأخير لعدم الانحياز وسكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا ونيويورك يشرح فيها العدوان الإسرائيلي واضطرارنا الدفاع عن النفس، ويهيب بكل القوى المحبة للسلام بأن تلقي بثقلها وراء الشعوب العربية.

أستطيع أن أقول إن معظم البرقيات التي كانت تصل إلى الوفد في نيويورك كانت عبارة عن معلومات متعلقة بالحرب توفرت لسفاراتنا في الخارج، أو مواقف لملوك ورؤساء أبلغوا سفراءنا بها فأبرقوا بها إلى الخارجية، التي ترسل بدورها ملخصًا لهذه البرقيات إلى الوزير للعلم بها في أثناء وجوده في نيويورك. ومن ضمن هذه البرقيات على سبيل المثال، تلك التي وصلت نيويورك من القاهرة يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣، وجاء نصها كالتالي:

١- ذكر ملك المغرب (الملك الحسن) لسفيرنا بعد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في نيويورك أن وزير خارجيته بالنيابة قد قام باستدعاء ممثلي دول حلف الأطلنطي ولفت نظرهم إلى قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالمعدات، وطالبهم بالضغط على أمريكا لإيقاف ذلك. وقد قام الملك بإرسال رسالة إلى (الرئيس الأمريكي) نيكسون تلقى عليها ردًّا من الأخير بأن (الولايات المتحدة التي تقوم بدور إيجابي لإرسال أسلحة)[80] إذا أحجمت باقي الدول وخصوصًا الاتحاد السوفيتي عن إرسال أسلحة للعرب. مشيرًا بأن عليه ضغطًا كبيرًا جدًّا من الأوساط الأمريكية للإسراع بإرسال السلاح لإسرائيل وأنه سيقوم بالتسويف.

٢- ذكر (الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة) لسفيرنا أنه سيوجه برقية شديدة اللهجة إلى نيكسون تتضمن استياء تونس من تدخل أمريكا ومساعدتها لإسرائيل.

٣- أرسلت إلى سفاراتنا في الدول الإفريقية التي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل بالتوجيهات؛ لبذل الجهود لحث حكومات هذه الدول على قطع العلاقات.

جهود الزيات في نيويورك

وللتاريخ أقول إن الزيات بالبرغم من عزلته في نيويورك وحجب المعلومات الرئيسية عنه فيما يخص التفاوض مع الأمريكان فإنه قام بدوره على أكمل وجه في حشد الجهود العربية في مواجهة الدعم الأمريكي الواضح لإسرائيل بالعتاد العسكري، كما لعب دورًا في إدخال ورقة البترول العربي في الحرب في محاولة للضغط على الولايات المتحدة للكف عن تقديم الدعم للعدو، بالإضافة إلى جهوده في حشد الدعم الإفريقي ومجموعة عدم الانحياز والمجموعات الجغرافية المختلفة في الأمم المتحدة لدعم الموقف المصري والعربي.

أذكر أن الزيات كان يجتمع يوميًّا بالمجموعة العربية في مجلس الأمن لمناقشة تطورات الموقف بناء على ما يصله من تعليمات ومعلومات، وبناء على ما تذيعه وسائل الإعلام ووكالات الأنباء من بيانات عن سير القتال. وفي هذا السياق سأعرض لنص برقية أرسلها الزيات إلى القاهرة تلخِّص محضر اجتماع المجموعة العربية في الأمم المتحدة الذي انعقد يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣، وكيف كان الزيات بالفعل يقود الوفد في معركة دبلوماسية شرسة داخل أروقة المنظمة الدولية متسلحًا بالتضامن العربي الذي بدا في أبهى صوره على مر التاريخ الحديث.

يقول نص البرقية:

١- اجتمعت المجموعة العربية ظهر اليوم ١١ أكتوبر. وكان من أهم ما بحثته هو موضوع قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية في ضوء ما أكدته بعض المصادر، وما أذاعته وكالات الأنباء وأجهزة الإعلام الأمريكية.

٢- استقر الرأي داخل المجموعة في ضوء المناقشات والمقترحات المختلفة التي تقدم بها السيد الأمين العام[81] وبعض السادة وزراء الخارجية مثل المغرب وتونس والسودان والكويت على الآتي:

أ- إخطار العواصم العربية بما تقوم به الولايات المتحدة من مد إسرائيل وتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية بعد نشوب القتال. ورجاء هذه العواصم باتخاذ الإجراءات الكفيلة للضغط على الأمريكان واستدعاء السفراء الأمريكيين في هذه البلدان لهذا الغرض.

ب- إرسال التعليمات إلى السفراء العرب في واشنطن لطلب مقابلة كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، وشرح الموقف له والآثار المترتبة عليه.

ت- اختيار وزراء خارجية السودان والكويت والمغرب لطلب مقابلة نيكسون لأنهم يحملون له رسائل من رؤساء دولهم.

٣- كان الرأي السائد في المجموعة أنه من الضروري القيام بهذه الإجراءات بغض النظر عن الشك في النتائج الإيجابية المتوقعة نتيجة لذلك. وأن الهدف الأساسي للقيام بهذه الإجراءات علاوة على أنها مظاهرة سياسية ودعائية تظهر الموقف العربي وتظهر تحيز أمريكا الواضح لإسرائيل وإصرارها على استمرار حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فإن هذه الإجراءات لها آثارها الهامة من حيث:

أ-إثبات للتضامن العربي، وتحذير بأن هذه الخطوة الأمريكية بتزويد إسرائيل بأسلحة لن تمر دون رد فعل عربي.

ب- إعطاء نيكسون الفرصة إذا كانت لاتزال في يديه بعض الإمكانيات المتبقية في تغيير موقفه أو تعديله باستغلال المقابلة المواجهة للضغط الممالئ لإسرائيل وخاصة من الكونجرس المتحامل على العرب.

ت- تدعيم لما سيصدر من مؤتمر وزراء دول البترول من قرارات مشتركة في كيفية استخدام البترول لصالح المعركة ضد إسرائيل. وكذلك تحذير لأمريكا في ضوء أزمة الوقود المتزايدة. وقد علمنا من وزير خارجية الكويت أنه لم يأتِ رد بشأن هذا المؤتمر المزمع عقده في الكويت غير البحرين وليبيا فقط حتى الآن.

٤- كانت هناك اتجاهات للاهتمام بشكل خاص بأوروبا؛ حيث إنها تبدي اهتمامًا كبيرًا بالأحداث الجارية في منطقتنا لحساسيتها الشديدة بالنسبة لبترول الشرق الأوسط أكثر من أمريكا، خاصة في ضوء ما يدور من احتمال تقدم أوروبا ببعض الأفكار والمبادرات على أساس تزايد اهتمامها بالمنطقة.

٥- كما ثار تساؤل عما إذا كان يمكن الدعوة إلى إيجاد نوع من التضامن من إيران لصالح الكفاح العربي بأن تمتنع إيران عن ضخ بترولها إلى إسرائيل عبر إيلات حتى ولو بشكل مؤقت لمدة أسبوع أو أسبوعين مثلًا؛ كقيام عمال الضخ بإضراب تأييدًا لزملائهم العرب المسلمين والذين يحاربون في سبيل إرجاع الحقوق المقدسة المسلوبة».

فيما يخص ما أشارت إليه البرقية من مساعي عددٍ من وزراء الخارجية العرب لمقابلة الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون»، فقد قرر وزراء الخارجية بعد مداولات بينهم أن يتكون الوفد من أربعة هم: وزراء خارجية السعودية والكويت والجزائر والمغرب. وكانت تركيبة الوفد على هذا النحو من اقتراح الأستاذ «محمد المصمودى» وزير خارجية تونس الذي رأى أن يكون وفد الوزراء وفدًا «تفوح منه رائحة البترول دون أن يكون بترولًا كله».

وفيما يخص اجتماع وزراء البترول العرب في الكويت، فقد انعقد في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ وقرر البدء في خفض فوري للإنتاج بنسبة ٥٪ شهريًا، وقطع إمدادات البترول العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل. أما المملكة العربية السعودية فقد قامت بخفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ قبل أن تعلن مع الإمارات والكويت والبحرين وقطر والجزائر وليبيا وقف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقف إطلاق النار

أتذكر برقية مهمة وصلتنا من القاهرة يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣ وتضمنت إشارات لملامح عرض بريطاني لوقف إطلاق النار تحوَّلت إلى عرض فعلي في مساء يوم ١٣ أكتوبر تلقاه السادات من السفير البريطاني في مصر «فيليب آدامز»، لكن الرئيس المصري رفضه. وفي تصوري أن هذا العرض البريطاني في توقيته كان فرصة ثمينة لوقف الحرب بعد أن حقَّقت مصر مكاسب كبيرة، فلو توقف القتال في هذا التاريخ، ما احتجنا لتطوير الهجوم إلى خط المضايق الجبلية الإستراتيجية (٥٠ كيلو مترًا شرق قناة السويس) صباح يوم ١٤ أكتوبر والذي لم يحقق أهدافه، والذي ترتب عليه حدوث ثغرة اختراق العدو لمواقعنا عند منطقة الدفرسوار، بعد أن تم دفع الاحتياطي التعبوي المدرع

للجيشيْن الثاني والثالث الميدانييْن من غرب القناة إلى شرقها للقيام بأعمال التطوير، متخليًا بذلك عن مهمته الأصلية وهي صدُّ أي محاولات عبور مضاد للعدو إلى غرب القناة، بحسب عدد كبير من القادة والنقاد العسكريين المصريين البارزين(82).

وفيما يلي نص البرقية التي وصلت البعثة في نيويورك يوم ١١ أكتوبر والتي تحمل إشارات بريطانية عن مشروع قرار بريطاني لوقف إطلاق النار لا يشترط العودة إلى خطوط ٥ أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما يختلف عن الرؤية الأمريكية لوقف إطلاق النار؛ ذلك أن الأمريكان كانوا يصرون في ذلك الوقت على تقهقر أو انسحاب القوات المصرية إلى مواقعها غرب قناة السويس.

«إلى نيويورك من السفير الوكيل محمد شكري للعرض على السيد الوزير

١- جاء من لندن أن لورد بالنيل وزير الدولة البريطاني أبدى لسفيرنا رغبتهم في التعرف على الدور الذي يستطيعون القيام به حاليًا سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها وأكد اختلاف موقفهم عن أمريكا بالنسبة لوقف إطلاق النار من حيث عدم مطالبتهم بالانسحاب للخطوط السابقة. ثم أشار إلى أن موقفنا التفاوضي أصبح متكافئًا مع إسرائيل، وقد يكون من الممكن الوصول إلى حل من هذا المنطلق.

مضت الأمور، وحقق الجيش المصري انتصارات باهرة خلال الأيام العشرة الأولى للقتال، وحدث بعدها ما يعرف بثغرة اختراق العدو لخطوطنا عند منطقة الدفرسوار، وتمكنت بعض قواته من العبور لغرب قناة السويس، بعد وصول الدعم الأمريكي له بأحدث الأسلحة والعتاد(83)، وقاومته قواتنا في الغرب مقاومة باسلة. كما ظلَّت قواتنا شرق القناة صلبة في مواقعها حتى وإن كان بعضها محاصرًا. كان النصر العسكري، غير قابل للتشكيك فيه أو التقليل منه، إلى أن صدر القرار رقم ٣٣٨ من مجلس الأمن الدولي يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات القتال، وتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه ودون العودة إلى خطوط ٥ أكتوبر ١٩٧٣ كما كانت إسرائيل تطلب، ونص قرار ٣٣٨ على أن مجلس الأمن:

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليًا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورًا، في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورًا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٧٤٧ بـ ١٤ صوتًا مقابل لا شيء وامتناع الصين عن التصويت(84).

بعد صدور قرار وقف إطلاق النار، كانت إسرائيل تعلم أن موقف قواتها في غرب القناة - في منطقة الدفرسوار - يضعها في موقف عسكري ضعيف إذا استؤنف القتال مرة أخرى. فضلًا عن ذلك فإنها لم تحقق هدفًا عسكريًّا إستراتيجيًّا، لفشلها فى إرغامنا على سحب قواتنا في شرق القناة إلى غربها. كما أنها لم تتمكن من تهديد أو قطع خطوط مواصلات الجيشين (الثاني والثالث أو أحدهما) مع قواعد إمدادها. وفي نفس الوقت فشلت في محاولتها الوصول إلى مدينة الإسماعيلية.

لذلك قررت إسرائيل أن تبذل جهدًا كبيرًا لتحقيق قدر من المكاسب السياسية أو العسكرية قبل أن تلتزم بوقف إطلاق النار. وفى سبيل ذلك، دفعت بقوات جديدة إلى غرب القناة ليلة ٢٢/٢٣ وليلة أكتوبر لتعزيز قواتها في منطقة الدفرسوار. ثم استمرت في القتال وتقدمت قواتها جنوبًا للوصول إلى

مؤخرة الجيش الثالث لقطع طريق مصر السويس الصحراوي والاستيلاء على مدينة السويس»[85].

وفى يوم ٢٣ أكتوبر أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٩ تعزيزًا للقرار السابق، ووافقت كل من مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار صباح يوم ٢٤ أكتوبر. ولكن إسرائيل تعاملت معه كما تعاملت مع القرار السابق عليه، وفي هذا يقول المشير الجمسي: «وبرغم التزام إسرائيل بالقرار ٣٣ رسميًّا، فإنها تركت لجيشها حرية العمل العسكرى على أمل احتلال مدينة السويس فتكون بذلك قد حققت هدفًا سياسيًّا له تأثيره السياسي والعسكري والإعلامي الكبير(...) وبجهود رجال السويس ورجال الشرطة والسلطة المدنية مع القوة العسكرية، أمكن هزيمة قوات العدو التي تمكنت من دخول المدينة، وكبدتها الكثير من الخسائر بين قتلى وجرحى. وظلت الدبابات الإسرائيلية المدمرة في الطريق الرئيسي المؤدي إلى داخل المدينة شاهدا على فشل القوات الإسرائيلية في اقتحام المدينة والاستيلاء عليها. واضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب من المدينة وتمركزت خارجها.

واستمرت إسرائيل في عدم احترام قرار مجلس الأمن ٣٣٩، بأن تقدمت قواتها جنوبًا إلى ميناء الأدبية جنوب السويس واستولت عليه. وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٤٠ مساء يوم ٢٥ أكتوبر على أساس مشروع تقدمت به الدول غير المنحازة، والذي قضى بإنشاء قوات طوارئ دولية لمراقبة تنفيذ إيقاف القتال، وتأكيد قراره بعودة القوات إلى خطوط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر.

وكانت إسرائيل قد تمكنت من قطع طريق مصر- السويس الصحراوي، الذي أصبح الورقة التي تستغلها أمريكا سياسيًّا عندما ظهر الدكتور هنري كيسنجر على المسرح السياسي في المنطقة بعد الحرب مباشرة. وبجهود سياسية من أمريكا وافقت مصر وإسرائيل على إجراء مباحثات لتثبيت وقف إطلاق النار وإجراء الإمداد لقوات الجيش الثالث[86]».

وتقرر تعيين اللواء محمد عبد الغني الجمسي، ممثلًا لمصر في مباحثات عسكرية تتم عند الكيلو ١٠١ على طريق مصر - السويس تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩، وأن يسمح بمرور قول عربات يحمل إمدادات غير عسكرية إلى الجيش الثالث. واجتمع الوفدان المصري والإسرائيلي في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٨ أكتوبر لبدء المباحثات. وبذلك توقف القتال يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣.

إقالة الزيات وتعيين إسماعيل فهمي

بعد سريان وقف إطلاق النار تعزز شعورنا بأن الاتصال بين الرئيس السادات ووزير خارجيته محمد حسن الزيات لم يكن كما يجب أن يكون الاتصال بين رئيس جمهورية ووزير خارجيته في وقت تخوض فيه بلادهما حربًا شرسة لتحرير الأرض. كان واضحًا أن السادات على وشك تغيير الوزير واختيار إسماعيل فهمي، الذي ظهر أنه يعتمد عليه بشدة في هذه الأثناء.

كانت لدى الزيات قدرة لطيفة على الصياغات، فبمجرد أن شعر بأن السادات يعتمد على إسماعيل فهمي أطلق على فهمي لقب «my deputy» (نائبي)، فكان يقول: «النائب بتاعي أصدر البيان الفلاني.. أو اتخذ الإجراء العلاني»؛ في محاولة منه للتأكيد على أنه هو الوزير وما يجري في مصر يتعلق بمجرد نائب وزير، والحقيقة أن إسماعيل فهمي كان وزيرًا للسياحة في ذلك الوقت، وهو من هو في عالم الدبلوماسية والأمم المتحدة. كان نظام مجلس الوزراء يقضي بأنه حين يتغيب وزير الخارجية يقوم بأعماله وزير السياحة إسماعيل فهمي؛ وبالتالي كان وزيرًا وليس «نائبًا» كما كان يسميه الزيات. وقد أدار فهمي الأمور بالفعل بكفاءة من القاهرة، كما أدارها الزيات بكفاءة في أروقة الأمم المتحدة وأمام مجلس الأمن ومع الصحافة العالمية، وقد أجاد في ذلك كثيرًا.

في ٣١ أكتوبر ١٩٧٣م، تم تعيين إسماعيل فهمي بدلًا من محمد حسن الزيات، ويهمني هنا أن أحيي

ذكرى الدكتور الزيات ودوره الكبير في «تسويق» النصر المصري أمام العالم ممثلًا في مجلس الأمن والجمعية العامة..إلخ.

من ناحية أخرى كان فهمي - رحمه الله - علمًا من أعلام الدبلوماسية المصرية، بل الدولية. كان زاده هو إلمامه الدقيق بأصول المهنة، جنبًا إلى جنب مع حاسته السياسية المرهفة، وانتمائه الوطني الثابت؛ ومن ثم أصبح رمزًا للأداء الدبلوماسي المنضبط على إيقاع الاحتياجات الوطنية والأماني القومية.

وعندما تولى إسماعيل فهمي مقاليد وزارة الخارجية كان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في تاريخها، ارتبطت بأمور ثلاثة: أولها التغير الذي طرأ على توجه الحكم في مصر بشأن السياسة الخارجية في أعقاب حرب أكتوبر، وفي ضوء نتائجها (من دبلوماسية مواجهة الهزيمة وآثارها إلى دبلوماسية تسويق النصر والبناء عليه)، وثانيها بدء عملية سلام بوساطة أمريكية (تكريس النشاط الدبلوماسي المصري باعتبار أن حرب أكتوبر آخر الحروب، كما ذكر الرئيس السادات أكثر من مرة، وأن أمريكا تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة)، وثالثها تولي وزير يمكن اعتباره من جيل جديد، أو من جيل مختلف، زمام الوزارة، وفي اعتقادي أن هناك بعدًا رابعًا وهو شخصية إسماعيل فهمي التي لم تكن تقبل تدخلًا ولا وصاية من خارج وزارة الخارجية[87]، ولكن قابلة على الدوام للاستماع إلى المشورة الآتي معظمها من داخل الوزارة، أي من خبرائها وباحثيها الأكفاء من أعضائها[88].

الشكوك المصرية- السورية

تحت هذا العنوان أود أن أقول في البداية إن ظلال الشك والريبة كانت تحكم العلاقات المصرية- السورية منذ فشل موضوع الوحدة فيما عرف باسم الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨- ١٩٦١)، وهو المأزق الذي واجه رجلًا مثل المشير أحمد إسماعيل، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع إبان حرب أكتوبر، وهو يستعد لدخول الحرب، وفي هذا قال المشير بالنص تحت عنوان «التنسيق المخلص الجاد مع القوات السورية» ما يلي:

> «أحب أن أسجِّل أن هذا كان قراري منذ اللحظة الأولى التي توليت فيها المسئولية. يجب أن يكون التنسيق جادًّا وصادقًا مع القوات السورية حتى نرغم العدو على القتال في جبهتين في وقت واحد لتشتيت جهوده؛ فالحقيقة التي يجب أن تعرف الآن أن التنسيق بين مصر وسوريا في حرب ١٩٦٧ لم يكن صادقًا من الطرفين. كانت سوريا تخفي عن مصر خططها الحقيقية وكانت مصر تخفي عن سوريا خططها الحقيقية. كان الشك متبادلًا ولا يمكن أن يدخل جيشان في معركة واحدة بغير مكاشفة كاملة بكل الأسرار والخطط والتنسيق الكامل، لكل تحرك من الجانبين. وأحب أن أسجل أن تعاون القوات السورية معي كان تعاونًا مشرفًا وصادقًا؛ ولذلك كان التخطيط للمعركة موفقًا ومدروسًا دراسة كافية من الجانبين[89]».

على الرغم من التنسيق المصري - السوري التاريخي فيما يخص خوض حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣م على الجبهتين في توقيت متزامن، وهو ما نجحا فيه إلى درجة كبيرة أدت إلى تحقيق مفاجأة العدو والأخذ بزمام المبادرة العسكرية، فإن ظلالًا من الشكوك المتبادلة كانت حاصلة بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد، ويبدو أنها كانت موجودة في خلجات نفس كل منهما تجاه الآخر وتعززت مع الوقت من خلال بعض الوقائع التي اعتبرها كل منهما تأكيدًا لحدسه؛ فعلى سبيل المثال اعتبر الأسد عدم دفع القوات المصرية إلى إنجاز مهمتها التالية بالوصول إلى خط المضايق الجبلية الإستراتيجية (٥٠ كيلو شرق قناة السويس) يوم ٩ أكتوبر بعد أن حققت مهمتها المباشرة بعبور قناة السويس واقتحام خط بارليف والاستيلاء عليه وإقامة رءوس جسور (كبارٍ)[90] بعمق وصل لنحو ١٥ كيلومترًا شرق القناة، تخليًا عن سوريا التي ركز العدو الإسرائيلي جهوده الرئيسية عليها، وهو ما حاولت مصر تداركه بتطوير الهجوم - الذي لم ينجح في تحقيق هدفه - نحو المضايق صباح يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م.

من الأمور الأخرى التي عززت الشكوك السورية قبول القاهرة قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق

النار رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر من دون التنسيق مع دمشق، التي بدأت الحرب معها، وذلك يعود إلى أن مصر توقعت رفض سوريا لهذا القرار، وقدَّرت أن هذا الرفض من شأنه إعاقة الحركة السياسية التي استهدف السادات القيام بها بالبناء على الأداء القوي للقوات المسلحة. أضف إلى ذلك أن السوريين شعروا بعد وقف إطلاق النار بأن القاهرة لا تضعهم في الصورة، وأن السادات يفتح قنوات اتصال قوية جدًّا مع الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يعلموا عنها شيئًا كثيرًا، ومن هنا بدأت موجات الهجوم السورية على السادات وعلى السياسة المصرية.

كنا في نيويورك نرصد الشكوك السورية تجاه النوايا المصرية، ولا سيما ما يخص شكوكهم في قيام السادات بمفاوضات مع الأمريكان من دون أن يخطرهم بها، وللتأكيد على ذلك سأعرض برقية أرسلها الوزير الزيات إلى القاهرة «للعلم» تحمل هذا المضمون، كان نصها كالتالي:

من نيويورك

١٢ أكتوبر ١٩٧٣

للعلم:

ذكر لي السيد زكريا إسماعيل نائب وزير الخارجية السورية أن دمشق تستفسر منه عن الشائعات التي تدور عن وجود اتصالات بين مصر وأمريكا، ويرجو أن يكون معنا في الصورة، وقد طلبت منه عدم تصديق أي شائعات وأنني على ثقة في أن القاهرة تخطر دمشق بالموقف من كافة نواحيه. ومن ناحيتنا هنا فالتعاون معهم على أتم ما يكون.

في المقابل كانت هناك قناعة راسخة لدى الرئيس السادات بأن السوريين لن يذهبوا بعيدًا معه في المعركة، ويستدل على ذلك بأنهم طلبوا وقف إطلاق النار في موعد مبكر من بدء القتال هو يوم ٨ أكتوبر، قبل أن تستقر أوضاع قواتنا في سيناء، التي كانت تصد ببسالة الهجوم المضاد الرئيسي للعدو.

استمر هذا الوضع إلى أن بدأ خيط من العلاقة الطيبة في التشكل على نار هادئة وبالتدريج بين إسماعيل فهمي، وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري آنذاك، برغم الشكوك بين البلدين واختلاف الشخصيتين، فإسماعيل فهمي كان دبلوماسيًّا محترفًا ومتمرسًا، أما خدام فلم يكن دبلوماسيًّا على الإطلاق، ويتضح ذلك من عباراته الحادة والجارحة في أوقات كثيرة، لكن هدوء إيقاع إسماعيل فهمي نجح في تهدئة الأمور مع خدام، ومن جلسة لأخرى نجح في احتوائه، برغم عدم تغير مواقف البلدين.

من المواقف التي أذكرها في سياق احتواء عصبية عبد الحليم خدام، أنه في يوم ٢٥ مارس ١٩٧٥م كان هناك اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في الجامعة العربية، وبينما بدأ خدام يتكلم بعصبية ويمهد لموجة من الهجوم على مصر، موجها معظم الحديث إلى إسماعيل فهمي، الذي كنت أجلس خلفه، جاءني أحد الموظفين في الجامعة ليهمس في أذني أن هناك أخبارًا تفيد بأن العاهل السعودي، الملك فيصل بن عبد العزيز، قد تم اغتياله.

كتبت هذا الخبر السيئ في ورقة بسرعة وناولتها لإسماعيل فهمي، فقرأها وألقاها أمام خدام، ففتحها وقرأ ما فيها، وأنهى الكلام بسرعة وتوقف عن الهجوم على مصر، وتحدث الوزيران معًا بعد ذلك عن تداعيات مصرع الملك فيصل وبعدها بدأ بعض التفاهم المصري- السوري، إلى أن أعلن الرئيس السادات عن مبادرته للذهاب إلى القدس سنة ١٩٧٧م.

يمكنني القول إن سوريا لم تكن قط راضية عن أنور السادات، وغير مستعدة للثقة به، وبالتالي كانت الجامعة العربية ممزقة بسبب اضطراب العلاقة بين مصر وسوريا، وجاءت واقعة اغتيال الملك فيصل لتفرض هدنة إلى أن يعاد ترتيب المسرح نفسه، وبالفعل بدأ تقارب مصري- سوري تطور إلى هدوء في العلاقة، فتفاهم، فتحالف عبر السنوات التالية، ولكنه أخذ وقتًا طويلًا حتى تبلور وتمكن في

عهد الرئيس مبارك الذي نسج علاقة إيجابية مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

مؤتمر جنيف للسلام

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، تم وقف القتال بعد موافقة مصر وسوريا والأردن وإسرائيل عليه، لكن الفقرة الثالثة منه تنص على أن:

> «يقرر حالًا وفي المرحلة الزمنية نفسها لسريان مفعول وقف إطلاق النار بدء المفاوضات من قبل الأطراف المعنية، وتحت إشراف مناسب وذلك لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

وللشروع في المفاوضات بين أطراف النزاع فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٣م بشأن عقد مؤتمر جنيف للسلام جاء فيه:

> «إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط سيبدأ في جنيف قريبًا تحت رعاية الأمم المتحدة، يعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط».

لكن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار، فقد صرح وزير خارجيتها هنري كيسنجر قائلًا: سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة، أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر، وعلى أساس ثنائي بين كل دولة عربية وإسرائيل، وعقد المؤتمر في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ورئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحضور كل من مصر والأردن وإسرائيل.

لم تشترك سوريا في مؤتمر جنيف لرفضها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو نقطة الانطلاق نحو التسوية. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تُدْعَ لحضور المؤتمر، ولم يتمكن المؤتمر الذي لم تطل اجتماعاته إلا من إنجاز اتفاقية لفصل القوات المتحاربة على الجبهة المصرية الإسرائيلية؛ فقام كيسنجر بجولات مكوكية بين العواصم العربية وتمكن بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية من توقيع اتفاقية «فض الاشتباك الأول»[91] في ١٨ يناير ١٩٧٤ عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة-السويس الصحراوي، ووضع قوات دولية في المواقع الجديدة.

في اليوم الأول لمؤتمر جنيف جرى نقاش علني مهم بين وزراء الخارجية الذين كانوا يحضرون المؤتمر، وألقى إسماعيل فهمي كلمة صغيرة ارتجالية لم يسبق لنا إعدادها، لكنها كانت رصينة وقوية، ومستغلة أجواء انتصار أكتوبر وعبور القوات المصرية للضفة الشرقية للقناة، وحدث أن سجلت كل كلمة قالها، وفي المساء كان يجتمع بنا الوزير لمناقشة أعمال اليوم التالي من المؤتمر، وما سنطرحه، وإذ به يسأل: أين نص الكلمة التي ألقيتها اليوم؟ أريد أن أعرف ما الذي قلته بالضبط. ومن حسن الحظ أني دونتها حرفيًّا فقرأتها عليه، فبنى عليها، ورتبنا أعمال اليوم الثالث للمؤتمر.

بعد هذه الواقعة أتى بي إسماعيل فهمي من إدارة الهيئات الدولية مرة أخرى إلى مكتبه، وكنت لتوي قد ألحقت عليها نقلًا من مكتب الوزير. رأى أن هناك فائدة وإضافة من وجودي ضمن فريق مكتبه، وهنا بدأت أدخل في سراديب القضية الفلسطينية مرة أخرى؛ لأن الاتصالات المصرية- الفلسطينية تركزت في ذلك الوقت في يد وزير الخارجية، الذي كلف أسامة الباز وأنا معه بالاتصال بالفلسطينيين في منظمة التحرير، من خلال القياديين الفلسطينيين سعيد كمال[92] وربحي عوض[93]، اللذين كانا على اتصال بإسماعيل فهمي شخصيًّا أيضًا.

70(١) شغل منصب وزير الخارجية خلفًا للدكتور محمود فوزي من ٢٤ مارس ١٩٦٤م إلى ١٧ يناير ١٩٧٢م.

71(١) ولد كيسنجر عام ١٩٢٣ في ألمانيا لأسرة يهودية هاجرت في عام ١٩٣٨ إلى الولايات المتحدة. حيث خدم كيسنجر خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) في الجيش الأميركي، ونال عام ١٩٤٣ الجنسية الأميركية. حصل هنري كيسنجر على منحة دراسية في جامعة هارفرد عام ١٩٤٦، ودرس العلاقات الدولية، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. في الفترة من ١٩إلى ١٩٧٧ شغل كيسنجر منصب وزير الخارجية لدى كل من نيكسون وفورد، ثم عيَّنه الرئيس رونالد ريجان في عام ١٩٨٣ رئيسًا للهيئة الفيدرالية التي تمَّ تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى.

72(١) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ص ٣١٠: ٣١٤ .

73(٢) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٦ .

74(١) للمزيد راجع: عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٢٩.

75(٢) عبد الرءوف الريدي، رحلة العمر.. مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام»، دار نهضة مصر، القاهرة، ص ص ٢٤٩: ٠

76(١) للمزيد في شأن الاتصالات السرية التي أجراها الرئيس السادات – من خلال مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل - مع هنري كيسنجر، عبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه»، راجع: محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، مرجع سبق ذكره.

77(١) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧٦: ٤٧٩ بتصرف يسير جدًّا.

78(٢) راجع النص الكامل للبرقية في المرجع السابق، ص ص ٥٠٤: ٥٠٦ .

79(١) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٥٠٩ .

80(١) نعتقد أن هناك جملة ناقصة في أصل البرقية، فالصياغة المنطقية لعبارة (الولايات التي تقوم بدور إيجابي لإرسال أسلحة) هي في تقديري: «والولايات المتحدة مستعدة للقيام بدور إيجابي بعدم إرسال الأسلحة إذا أحجمت باقي الدول وخصوصًا الاتحاد السوفيتي عن إرسال أسلحة للعرب».

81(١) المقصود هو محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية.

82(١) للمزيد في شأن تسبب أعمال تطوير الهجوم نحو خط المضايق الجبلية الإستراتيجية في عمق سيناء في حدوث ثغرة اختراق العدو لمواقعنا عند منطقة الدفرسوار، يمكنك الرجوع إلى المراجع الآتية:

- سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط ٤، سان فرانسيسكو ٢٠٠٣.
- كمال حسن علي، مشاوير العمر.. أسرار وخفايا ٧٠ عامًا من عمر مصر (الحرب والمخابرات والسياسة)، دار الشروق، ط٢، القاهرة ١٩٩٤.
- جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية.. حرب أكتوبر ١٩٧٣، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.
- خالد أبو بكر، الجنرال الثائر.. سعد الدين الشاذلي، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢.

83(١) ذكر المشير محمد عبد الغني الجمسي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م في مذكراته، أنه «جاء في تقرير مراقب عام الدولة الأمريكي بخصوص الجسر الجوي لإسرائيل عام ١٩٧٣ أن أمريكا استخدمت ٢٢٨ طائرة نقل نفذت ٥٦٩ طلعة وصلت إلى إسرائيل تحمل ٢٢.٥ ألف طن من الاحتياجات بمعدل ٢٣ طائرة في اليوم الواحد كحد أقصى لاعتبارات سياسية قدَّرها وزير الدفاع الأمريكي. واستمر الجسر الجوي ٣٣ يومًا من ١٣ أكتوبر إلى ١٤ نوفمبر ١٩٧٣ (وتم نقل حوالي ٤٠٪ من هذه المعدات في فترة الأيام العشرة التي حدثت فيها الثغرة بين يوم ١٣ إلى ٢٤ أكتوبر). كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية جسرًا بحريًّا لنقل المعدات كبيرة الحجم؛ حيث وصلت أول سفينة إلى إسرائيل في يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٣، بحمولة قدرها ٣٣.٢١٠ طن من الدبابات والمدافع والعربات، ولقد تكلفت عملية الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل ٨٨.٥ مليون دولار».

84(١) مع القرار: أستراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، إندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغسلافيا.

85(٢) محمد عبد الغني الجمسي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢٦: ٤٢٧

86(١) المرجع السابق، ص ٤٣٠ .

87(١) في هذا السياق أود أن أشير إلى أن «إسماعيل فهمي» تولى ـ إلى جانب وزارة الخارجية ـ مهمة الاتصالات مع كيسنجر عن طريق القناة السرية ـ بدلًا من «حافظ إسماعيل»، وبذلك يكون قد جمع كل الخيوط والمسارات في يده.

88(٢) راجع المقدمة التي كتبتها لكتاب: إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١١: ١٢ .

89(١) راجع حديث المشير أحمد إسماعيل لموسى صبري، الذي نشره في كتابه: وثائق حرب أكتوبر، ط٤، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧٢ .

90(٢) مصطلح «رأس الكوبري» أو «رأس الجسر» أو «رأس الشاطئ»، يعني في الأدبيات العسكرية: «مساحة من الأرض شرق قناة السويس في سيناء، تستولي عليها قواتنا وتجعلها مؤمَّنَة؛ بحيث تنزل إليها القوات المندفعة بأمان، وتكون هذه المساحة كبيرة؛ بحيث تكفي تنظيم القوات القادمة ودفعها لميدان القتال، وتكفي لتخزين الإمداد والتموين، والأهم هو أن ينشأ بها مركز قيادة يتم منه السيطرة على أعمال القتال مع العدو».

91(١) حددت اتفاقية فض الاشتباك الأول الخط الذي ستنسحب إليه القوات الإسرائيلية على مساحة ٣٠ كم شرق القناة وخطوط منطقة الفصل بين القوات التي سترابط فيها قوات الطوارئ الدولية. وفي سبتمبر ١٩٧٥م تم التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك الثاني الذي بموجبه تقدمت مصر إلى خطوط جديدة مستردة حوالي ٤٥٠٠ كيلو متر من أرض سيناء التي تزيد على ٦٠ ألف كيلومتر مربع، ومن أهم ما تضمنه الاتفاق أن النزاع في الشرق الأوسط لن يحسم بالقوة العسكرية و لكن بالوسائل السلمية.

92(٢) الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

93(٣) مدير مكتب حركة التحرير الوطني (فتح) بالقاهرة خلال سبعينيات القرن الماضي.

الفصل السابع

السلام.. توارد مع أفكار السادات

مضت الأيام بعد فض الاشتباك الثاني في سبتمبر من سنة ١٩٧٥م، رتيبة، وساطات كثيرة بيننا وبين الجانب الإسرائيلي من دون فائدة أو تقدم يذكر. في هذه الأثناء - أو بعدها بقليل - لاحظت التوتر يتسلل إلى وزير الخارجية إسماعيل فهمي. بدأ الرجل يشعر بصورة أو بأخرى بأن الرئيس يرتب لشيء ما من وراء ظهره. نفس تلك المشاعر التي انتابت الوزير محمد حسن الزيات ونحن معه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٧٣م، لكن فهمي كانت لديه شبكة من العلاقات التي كانت بمثابة مصادر أخبار مهمة بالنسبة إليه، ومن هنا بدأت ظلال من الشك بين الرئيس ووزير خارجيته منذ أواخر ١٩٧٦ وأوائل ١٩٧٧. بدا أن مفترق طرق قادمًا في العلاقة بين الرجلين يلوح من بعيد.

جاء موعد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر ١٩٧٧م. سافرت ضمن وفد مصر الرسمي مع الوزير فهمي. هناك بدأت أتيقن من أن الوزير دخل في مرحلة «القلق» فعلًا، وفي هذا الوقت كانت علاقاتي قد توسعت بمختلف الأوساط الدبلوماسية الدولية، وهو ما سهَّل لي الحصول على معلومات وتطورات كثيرة. كنت أعرضها على الوزير كل مساء - وأحيانًا خلال اليوم - فيسمعها باهتمام بالغ يظهره، على غير عادته، ذلك أنه كان قبل ذلك يسمع وهو في غاية الإنصات والاهتمام، لكنه يعطيك انطباعًا بأنه غير مهتم أو غير مفاجأ بما تقول.

نسيت أن أقول إن الوزير فضَّل في هذه الفترة أن يبقى في جناحه بالفندق ولا يذهب إلى الأمم المتحدة، وقد فسَّرت ذلك بأنه لم يكن في الصورة بالفعل بنوايا وتحركات الرئيس السادات الجديدة وخشيَ أن يفاجأ بأسئلة لا يمكنه الإجابة عنها، أو أن يقول شيئًا ينقل عنه إلى الرئيس مما يسبب حرجًا كبيرًا للوزير. والحقيقة أيضًا أن إسماعيل فهمي كان يسعى وقتها للقاء الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[(94)]، وربما كان يرى أن هذا اللقاء أهم من لقاء الوزراء المحتشدين في الأمم المتحدة.

في هذا الوقت، ونحن في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧م، ترسخ في نفسي الاقتناع نتيجة للمتابعة الدقيقة لمجريات الأمور والاتصالات الكثيرة التي كنت أجريها أو تجرى معي بأنه لا فائدة من كل الوساطات التي تتم بيننا وبين الإسرائيليين، سواء من اللجنة الرباعية التي كانت ترفع تقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، أو تلك التي يقوم بها الأمريكيون مع الرئيس السادات وغيرها، وأنه لا سبيل إلا بالتفاوض المباشر مع تل أبيب.

كان التفكير بهذه الطريقة عن لقاءات مباشرة مع الإسرائيليين في هذا الوقت المبكر بعد حرب شرسة دارت على جبهة قناة السويس ضربًا من المجازفة غير المحمودة إذا تمت المجاهرة به، لكنني بوصفي دبلوماسيًّا محترفًا قرأت الواقع فوجدت أننا نسير في حلقة مفرغة، وما دمنا قد أدينا واجبنا بكفاءة نادرة على جبهات القتال فإنه آن للدبلوماسية أن تخوض معركتها وجهًا لوجه كما تحرك السلاح وجهًا لوجه. وبقول آخر كنت أشك في الوسيط، وفي أنه يأخذ لنفسه جزءًا كبيرًا من كعكة التفاوض، يعطي بعضًا منها لإسرائيل إضافة إلى ما تحققه هي على مائدة المفاوضات.

أول من عبرت له عن قناعتي بضرورة التفاوض المباشر مع الإسرائيليين في هذا الوقت المبكر، هو السفير محمد أحمد إسماعيل، (السكرتير الثالث في ذلك الوقت) نجل المشير أحمد إسماعيل، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية، إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م. كان إسماعيل عضوًا في

بعثة مصر في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٧، في يوم من أيام وجودنا في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة دعوته إلى أن يمشي معي في حديقة الأمم المتحدة لنسَرِّي عن أنفسنا ونتحدث في بعض الأمور. كان يستعد للسفر إلى القاهرة لتوصيل رسالة يدًا بيد من إسماعيل فهمي إلى السادات عن انطباعات الوزير ونتائج اتصالاته والإعداد للقاء كارتر.

سألني محمد أحمد إسماعيل عن رأيي في مسار التفاوض مع الإسرائيليين بعد أن سكتت المدافع على الجبهة. قلت: «يا محمد كل ما نقوم به بلا جدوى. لا بد من اتصال مباشر الآن بيننا وبين إسرائيل. أرى أن نطرح هذا الأمر للمناقشة في وزارة الخارجية وعلى مستوى صناعة القرار في الدولة بكاملها. يجب أن نجيب عن أسئلة من عينة: كيف يتم هذا الاتصال الحتمي؟ وعلى أي مستوى؟ ومتى؟ وما الذي سنطرحه؟ وما الذي نتوقعه من هذه المفاوضات المباشرة؟

الأمور يا محمد وصلت إلى نقطة الصفر. ما نسمعه من السكرتير العام للأمم المتحدة فالدهايم (كلام فاضٍ)، وما نسمعه من الأمريكان (كلام غير واضح في منطلقاته وغير مضمون في نتائجه) وما نسمعه من السوفييت لن يؤدي إلى شيء؛ ولذلك لا أرى فائدة لـ(القومسيونجية)[95]، إذا كانت الأمور على هذا النحو دعونا نتفاوض بشأن أراضينا مباشرة مع الإسرائيليين».

من المفارقات أن ما كان يدور في ذهني في هذه الفترة كان هو ما يدور في عقل الرئيس السادات، وطبعًا لم تكن هناك أي لقاءات أو أحاديث جرت مع الرئيس في هذا الشأن، فموقعي في وزارة الخارجية لم يكن يتيح لي الالتقاء به، لكن يمكن اعتبار ذلك نوعًا من توارد الخواطر بين رجلين؛ كلٌّ بقدر طبعًا. كان تفكيري منصبًّا على تواصل ما لأجهزة الدولة المصرية مع نظيرتها الإسرائيلية للبحث عن حلول، أو ربما على مستوى دبلوماسي مؤهل على أقصى تقدير، لكن الرئيس السادات أخرج أفكاره في شكل مبادرة للسلام، وزيارة إلى القدس، وهو الذي لم يخطر في بالي برغم توارد الأفكار بشأن الحوار المباشر.

وهنا أود أن أعرض لحديث مسجل لشهادة السفير محمد إسماعيل حول ما دار بيننا في الأمم المتحدة بشأن التفاوض المباشر مع الإسرائيليين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧م[96]، وسنعرضها كما وردت على لسانه إذ يقول:

> «كانت تجري بيني وبين السيد عمرو موسى الكثير من الأحاديث على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧م؛ نظرًا لأننا عملنا معًا في مكتب وزير الخارجية في بداية حياتي الدبلوماسية. وللحقيقة والتاريخ فإن عمرو موسى قد قال لي في يوم من هذه الأيام إنه يرى أن المرحلة الحالية تتطلب إقدامنا على إجراء اتصال مباشر بالجانب الإسرائيلي؛ لأن العقدة التي كانت لدينا بشأن الحديث معهم انتهت، فقد خرجنا من حرب أكتوبر ١٩٧٣م منتصرين ومرفوعي الرأس.
>
> وشدد موسى على أن الوضع في تلك المرحلة بحاجة لعدم وجود وسيط فيما بيننا يجني مكاسب أو تكون له مصالح في عملية الوساطة. يجب أن نتفاوض بشكل مباشر مع الإسرائيليين وننهي هذا الصراع على أساس أننا حاربنا وانتصرنا، وإذا كان الاتصال سيؤدي لتحرير باقي الأرض ننهي الأمر من دون الدخول في معركة جديدة، سيدفع شعبنا فواتيرها من قوته ومستقبل أبنائه.
>
> خلال هذه الفترة - يقول السفير محمد إسماعيل- في أثناء وجود موسى والوزير إسماعيل فهمي وبقية الوفد المصري في نيويورك طلب فهمي مقابلة الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر. كان الإعداد للمقابلة جاريًا. وفي غضون ذلك طلب الوزير مني أن أحمل رسالة أسافر بها إلى القاهرة وأسلمها للرئيس السادات يدًا بيد. كان ذلك في نهاية أغسطس ١٩٧٧م. قال لي الوزير: سأقابل الرئيس كارتر في الرابع من سبتمبر، فإذا استطعت أن تأتي برد من الرئيس «هيبقى كويس»، وبعد تسليمك الرسالة للرئيس تذهب إلى وزارة الخارجية وترسل لي برقية تقول: «من السكرتير الثالث محمد إسماعيل إلى الوزير إسماعيل فهمي.. أنا سلمت الرسالة، وتخطرني إذا كنت ستعود برد أم لا».
>
> وصلت طائرتي مطار القاهرة مساء. كانت الساعة تقترب من منتصف الليل، وبرغم ذلك توجهت مباشرة إلى منزل الرئيس السادات في الجيزة، قابلني مدير الأمن في الرئاسة. قال لي: الرئيس في غرفة نومه ومريض. عنده نزلة برد.
>
> **قلت:** لا أستطيع أن أغادر من دون أن أقابله. معي رسالة إلى الرئيس من وزير الخارجية، إسماعيل فهمي، ولابد أن

أسلمها له يدًا بيد.

قال: هذا مستحيل.

قلت له: أرجوك بلغ الرئيس أن فلان الفلاني موجود، وقادم إليه برسالة من وزير الخارجية، وإذا قال لك: ليس الآن فسأغادر.

بمجرد أن علم الرئيس أنني أحمل له رسالة من فهمي استدعاني. دخلت لمقابلته في غرفة نومه، وبرغم حرارة الجو لم يكن الرئيس مشغلًا جهاز التكييف بالحجرة. كان يبدو عليه المرض، ويرتدي «روبًا»، ويجلس على كرسي يتحرك به للأمام وللخلف. بدأ الرئيس معي بالسؤال عن والدتي وإخوتي؛ ذلك أنه يعرفنا لوجود صداقة كبيرة بينه وبين أبي المشير أحمد إسماعيل منذ المرحلة الثانوية. سلمته الرسالة ففتحها بـ«مطواة صغيرة»، ما فهمته منه عن محتوى الرسالة عدة أشياء:

- أولًا أن الرئيس كارتر يطالبه بأخذ خطوة يظهر من خلالها جديته في عملية السلام؛ وبالتالي يعطي الإسرائيليين ثقة فتمضي المفاوضات. وجدت السادات يتحدث لا أعرف إذا كان يخاطبني أم يتحدث إلى نفسه قائلًا: «القصة عايزة خبطة زي فتح قناة السويس».

- ثانيًا: قال لي الرئيس إنه سيعقد اجتماعًا لـ«مجلس الأمن القومي»؛ كي يعرض عليه موضوعًا ما ليأخذ قرارًا بخصوصه. قلت له إن وزير الخارجية قال لي: «ياريت أرجع ومعي رد من سيادتك»، فرد قائلًا: «أمال. تفتكر إني هسيب إسماعيل يقابل كارتر بإيده فاضية. هيكون فيه رسالة طبعًا. هيكلمك النائب (يقصد نائب رئيس الجمهورية حسني مبارك) ويعطيك الرد على الرسالة».

رجعت إلى نيويورك حيث كان بانتظاري الوزير إسماعيل فهمي، وعمرو موسى، ومحمد البرادعي، وبقية أعضاء الوفد. جلست مع الوزير بمفردنا، وأعطيته رسالة الرئيس السادات، وحكيت له ما دار بيني وبين السادات بالتفصيل. قال لي الوزير: يبدو أن الرئيس سيقدم تنازلًا جديدًا. سأقدم استقالتي.

في اليوم التالي التقيت أيضًا الوزير فهمي، وتحدثنا في نفس الموضوع، فقال لي: «يا محمد. هناك تنازل جديد سيقدمه الرئيس للإسرائيليين والأمريكان، ولو حدث ذلك فسأستقيل، والتنازل القديم من وجهة نظر الوزير فهمي هو إعادة فتح قناة السويس للملاحة سنة ١٩٧٥؛ لأنه تم من دون انسحاب إسرائيل انسحابًا نهائيًّا من سيناء».

انتهت هنا رواية السفير محمد أحمد إسماعيل، والخلاصة أنها تسجل أحاديث أو مناقشات مهمة في تلك المرحلة التي انتهت فعلًا بمبادرة الرئيس السادات المعروفة وبالتطورات المهمة التي حدثت بعد ذلك.

مدير إدارة الهيئات الدولية

خلال سنة ١٩٧٧م قرر إسماعيل فهمي منح عدد من شباب وزارة الخارجية (اللي فيهم رمق كما يقول) الفرصة لتولي مواقع قيادية في الوزارة. كنت أولهم؛ إذ عينني مديرًا لـ«إدارة الهيئات الدولية»، وهي إدارة ضخمة، ودرجتي في الوزارة لم تتخطَّ درجة «مستشار»، في حين أن مديري بقية الإدارات كانوا سفراء قدامى، وهو ما كان مثارًا للكثير من التعليقات آنذاك.

كنت في الأربعين من عمري وقتها، وكان مما قرأته في تلك الأيام مقولة مؤداها أنه: «إذا لم يستطع الشاب أن يحقق شيئًا مهمًّا في مساره المهني حتى سن الأربعين فلن يتمكن من تحقيق إنجاز شيء ذي قيمة بعدها»؛ لأنك بعد الأربعين يكون أمامك حوالي ٢٠ سنة تصنع فيها تقدمك وتؤكد مسارك، فحمدت الله وشكرته على أنني قد توليت هذا المنصب المهم في هذه الإدارة الكبيرة بوزارة الخارجية المصرية في سن الأربعين بالضبط.

كان اختصاص إدارة الهيئات الدولية واسعًا؛ إذ يغطي جميع الأنشطة متعددة الأطراف للدولة، التي تقوم بالتنسيق بشأنها مع جهات الدولة المختلفة، فعملت بكل ما أوتيت من قوة لتطوير هذه الإدارة، وخلال الفترة التي عملت فيها مع إسماعيل فهمي حتى استقالته كنت فاعلًا جدًّا في مكتبه أيضًا؛ إذ طلب مني أن أكون موجودًا بعد الظهر في الوزارة بميدان التحرير. كان يهمه الاستفادة من كل الطاقات. ويثق بشخصي وفي تقديراتي. وقد أتاح لي هذا الدور المزدوج استشرافًا واسع المدى لعمل الدولة سياسيًّا وفنيًّا من أمور تتعلق بالوكالات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة إلى

اليونسكو إلى اليونيسف...إلخ، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والمواجهة مع إسرائيل...إلخ.

منذ لحظة تعييني مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بدأت في إعداد نفسي لاحتمال أن أصبح وزيرًا للخارجية في يوم من الأيام، من خلال المتابعة الدقيقة لما يجري على المسرحين العربي والدولي، لاسيما تلك الأحداث التي تقع في دوائر الاهتمام المباشر للسياسة الخارجية المصرية. بدأت أشعر أن هناك احتمالًا لأن يتم تصعيدي لمناصب أعلى؛ ولذلك كان لابد من الجدية الشديدة في العمل وفي الإعداد النفسي لاستثمار ما يتاح أمامي من فرص في قابل الأيام. كنت أعمل لأوقات طويلة تصل إلى ١٢ ساعة يوميًّا، مستفيدًا بأعلى درجات الاستفادة من مجموعة العمل التي كانت معي في هذه الإدارة المهمة، التي كانت تضم مجموعة من الشباب، الذين كنت أحدد لكل منهم مهامه مع مكافأتهم أو لفت نظرهم إذا تطلب الأمر.

في اللحظة التي كنت أتولى فيها إدارة الهيئات الدولية كان من الطبيعي أن أتطلع لكي أكون رئيسًا للوفد المصري الدائم في الأمم المتحدة؛ لأنك في اللحظة التي تصبح فيها في هذا المنصب ستصبح قريبًا من أن تكون وزيرًا للخارجية، وينطبق ذلك أيضًا على سفير مصر في واشنطن.

كنت أعمل في أيام الإجازات وبعد انتهاء دوام العمل الرسمي؛ ففي المساء كنت أذهب لمقر الوزارة وأطلع على البرقيات الواردة إليها، وأرد على بعضها؛ بحيث تعرض البرقية في صباح باكر على الوزير ومرفق معها ردي عليها فيما يتصل باختصاصي، أو فيما يتصل بالأمور التي أقدر أن بإمكاني الرد عليها من دون الحاجة لتعليمات من الوزير. معظم البرقيات التي تأتي ستكون إما طالبة معلومات معينة في موضوع معين فأمد مصدرها بهذه المعلومات، وبعض البرقيات يأتي طالبًا تقييمات لمواقف معينة، فإذا كنا قد أجرينا تقييمًا مرتبطًا بهذه الموضوعات وعرضناها على الوزير أقدمها لمصدر البرقية فورًا، وأقول له: ارجع للمستند الفلاني، أو راجع تصريح الوزير يوم كذا بشأن كذا ونصه كذا.

كان وزير الخارجية يأتي إلى مكتبه في الصباح فيجد عملًا كبيرًا قد قمت بإنجازه، وتعليمات كثيرة قد تم إرسالها، أما أنا فأصل مكتبي فلا أجد أمامي سوى برقيتين أو ثلاث باقية، وقد قام فريق الإدارة بكتابة مشروع المذكرة الخاص بها؛ لتصبح أول مذكرة جاهزة للعرض على الوزير.

ما كنت أقوم به من أعمال في المساء يمنحني وقتًا ثمينًا في الصباح، ففي الوقت الذي تكون فيه بقية قيادات الوزارة ومديري الإدارات يطلعون على البرقيات التي اطلعت عليها في المساء واشتبكت معها، أكون أنا في الواجب اليومي الذي حرصت دومًا عليه، وهو قراءة الصحف العربية والعالمية لمدة ساعتين، خصوصًا «هيرالد تريبيون»، و«الحياة» و«الشرق الأوسط» اللندنيتين. وأذكر هنا الدور الرابع من مبنى وزارة الخارجية في الجيزة في الشتاء والشمس تشع بنورها الأخاذ، وأنا جالس على فوتيه صغير أستمتع بقراءة الصحف وما تحمله من أخبار وتحليلات يجب الاطلاع عليها.

في الساعة الحادية عشرة صباحًا تكون «إدارة الهيئات الدولية» قد انتهت من أعمالها، ومديرها قد قرأ الصحف العالمية واطلع على البرقيات، وتابع الحركة على المسرحين العربي والدولي. بعدها يبدأ فريق العمل في إنتاج أعمال إضافية مثل عمل نشرة أسبوعية بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والخطب المهمة، ثم نرسلها إلى الوزير وبقية إدارات وزارة الخارجية للاطلاع. ثم أصبحت ترسل لبعض جهات الدولة بناء على طلبها. كما كانت الإدارة تجري تحليلات مرتبطة بالعديد من القرارات والمواقف المتعلقة بقضايا ليست على خريطة الاهتمام المصري المباشر، ولكن على خريطة الاهتمام العالمي مثل مفاوضات نزع السلاح بين القوتيْن العظميين، أو تطورات شبه الجزيرة الكورية؛ الأمر الذي أعطى السفارات الأجنبية في مصر انطباعًا إيجابيًّا عن الدبلوماسية

المصرية، خصوصًا أننا كنا نطلب معلومات من السفارات ونحاورها في حركة نشطة غير مسبوقة لتلك الإدارة بل للوزارة كلها.

النشاط الملحوظ لإدارة الهيئات الدولية جعل الكثير من شباب الوزارة يأتيني طالبًا الانضمام إليها، وقد استعنت بكثيرين منهم بالفعل، وكانوا متنوعين في مهاراتهم واللغات الأجنبية التي يجيدونها؛ وهو ما ساهم في توسيع مساحات اهتمامنا في الدول الناطقة باللغات المختلفة، وكذلك زيادة عدد الصحف العالمية التي نتابع ما تنتجه من تحليلات كنا نترجم ما نراه مهمًّا للاستفادة منه لنعرضه على الوزير وبقية الإدارات والجهات المختصة للاطلاع عليها والاستفادة منها.

كان مكتبي مفتوحًا على الدوام لهذه المجموعة الرائعة التي عملت معها. كانوا في أحيان أخرى يدعونني - أو أدعوهم - لغذاء في أحد مطاعم المحروسة، وكنت ألبي الدعوة تقديرًا لهم ولإيماني بأن التقارب الإنساني بين أي مجموعة عمل يضاعف الإنتاج، ويقضي على الآفات الكفيلة بتدمير أي فريق مثل الشحناء والبغضاء، خصوصًا أنني لم أكن أسمح قط لأحد بأن يتكلم عن زميله في غير وجوده، فلا صوت يعلو لديَّ على صوت العمل أو معه، إلا حسن الخلق.

الطريق إلى القدس

في النصف الثاني من سنة ١٩٧٧م، كانت وزارة الخارجية تسابق الزمن استعدادًا لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام، الذي حدد له شهر ديسمبر من نفس العام، والذي كان من المنتظر أن تنطلق فيه عملية التفاوض مع إسرائيل، برعاية الأمم المتحدة. كانت هناك عقبة عملنا على حلها، وهي الخاصة بتمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر؛ لأن الإسرائيليين أعلنوا عدم موافقتهم على الجلوس على مائدة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبحسب إسماعيل فهمي، فإن هذه العقبة كانت في طريقها للحل حيث أبلغنا بأن «ياسر عرفات أسرَّ إلى الرئيس السادات بقبوله بأن يمثل المنظمة الأستاذ إدوارد سعيد[97]، وهو أستاذ أمريكي من أصل فلسطيني ومحل ثقة»[98].

الواضح من تصرفات الإسرائيليين خلال تلك الفترة أنهم كانوا لا يرغبون في إجراء اتصالات مباشرة مع العرب مجتمعين. كانوا يريدون مفاوضات ثنائية مباشرة مع كل بلد مشارك في النزاع على حدة؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن تفاوضهم بشكل ثنائي مع كل بلد بمفرده يمنحهم حرية حركة أوسع، ويزيد من قدرتهم على المناورة، ويقلل من حجم التنازلات التي يمكن أن يضطروا إليها إذا ما فاوضوا الجانب العربي مجتمعًا.

في هذه الأثناء تلاقت رغبة الرئيس السادات في التفاوض الثنائي مع رغبة الإسرائيليين، وتم ترجمة ذلك على الأرض من خلال تحرك رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن[99] في اتجاه إجراء مفاوضات مباشرة مع مصر، بالإعلان عن رغبته تلك إلى الملك الحسن الثاني[100]، عاهل المغرب في هذا الوقت، الذي بدوره نقل إلى السادات رغبة بيجن، وبناء عليه أرسل الأخير، حسن التهامي[101]، إلى الرباط لمقابلة موشي ديان[102]، دون إبلاغ وزير خارجيته إسماعيل فهمي، وتم ذلك برعاية الملك الحسن في يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٧م.

مع كل يوم يمر كان عزم وتصميم السادات يزيد على الإقدام على ضربة يكون لها دويٌّ كبير ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في العالم كله. كان الرجل مصممًا على إحداث صدمة تهز الموقف المتجمد في المفاوضات التي تتم عبر وسطاء، أو إن شئت قل وكلاء لهم مصالحهم بل سماسرة. كان هَمُّ الرئيس منصبًّا على استعادة سيناء بأي وسيلة، وأن ينهي تمامًا آثار الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧.

وفي غضون ذلك عرض الرئيس الروماني نيكولاي شاوسسكو[103] على الرئيس القيام بوساطة بين

مصر وإسرائيل في أثناء زيارة السادات وإسماعيل فهمي العاصمة الرومانية بوخارست يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٧م. قال شاوسسكو للرئيس:

«إن بيجن رجل قوي وجاد إذا ما رغب في العمل، وهو مصمم بجدية على إتمام معاهدة سلام مع مصر».

لكن السادات لم يأخذ في اعتباره سوى الرسالة التي تتحدث عن جدية بيجن ولم يلتفت إلى عرض الوساطة الروماني؛ لأنه كان قد جهز نفسه للقيام منفردًا ومن دون وساطات بتلك الضربة التي ستحدث ذلك الدويَّ العالمي الهائل، وهو ما حدث بالفعل ومايزال صداها مسموعًا إلى اليوم.

كانت ضربة السادات تتمثل في عرض مبادرة مصرية للسلام، واستعداده لزيارة القدس، وإلقاء خطبة تاريخية أمام الكنيست الإسرائيلي، وهنا يجب أن أشير إلى أن توقيت إعلان السادات عن أنه يفكر في هذه الخطوة فيه تضارب؛ ذلك أن إسماعيل فهمي يؤكد أن السادات فاتحه في أمر زيارة القدس منفردًا بينما كانا معًا في منتجع سيناء[104] في رومانيا في الزيارة التي بدأت يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧١م، وأنه عرض عليه بديلًا لذلك الذهاب إلى القدس الشرقية، ولكن في مؤتمر قمة يحضره: أولًا: رؤساء الدول الخمس، وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا، الصين)، ثانيًا: رؤساء دول المواجهة (مصر، سوريا، لبنان، الأردن) ومعهم ياسر عرفات، ثالثًا: سكرتير عام الأمم المتحدة[105].

في حين قال السادات في رده على سؤال لموشي ديان عن المرة الأولى التي خطرت له فيها فكرة زيارة القدس ما يلي:

«كنت في طريقي لزيارة شاه إيران. لقد هبطت عليَّ فجأة وأنا أطير فوق تركيا في طريقي إلى طهران[106] - كما نشرت بعض وسائل الإعلام الغربية على لسان الرئيس السادات ونقلًا عن بعض المصادر الإسرائيلية - كنت أبحث عن أي شيء يخلق موجات غير طبيعية لها مفعول الصدمات، بشرط أن تكون إيجابية».

بينما كان اقتراح اسماعيل فهمي يعني - بل يتطلب - الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة وبالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وبالأطراف العربية المعنية ومنها سوريا، والدعوة إلى أن يذهب جميعهم إلى القدس وعرض خطة سلام في هذا المؤتمر الذي لو كان قد عقد فعلًا في القدس بحضور إسرائيل والأطراف العربية لتمَّ في التو واللحظة تطبيع عربي مقدمًا ومن دون نتائج مضمونة بمجرد التواجد في أرض تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وأن تقبل الأطراف العربية انعقاد المؤتمر تحت الحماية الإسرائيلية.

وواضح طبعًا أن مثل هذه الفكرة كانت مستحيلة التطبيق وأن المؤتمر ما كان لينعقد حيث لم يكن منتظرًا موافقة سوريا مثلًا، ولا الأردن الذي كان يخشى أن يضع نفسه إذا حضر من دون سوريا في موقف حساس وخطير في هذا الوقت المبكر بالنسبة إلى موضوع التطبيع وجدوى المفاوضات، ولكن إسماعيل فهمي كان يحاول إبعاد فكرة زيارة الرئيس السادات منفردًا للقدس، وأذكر - طبقًا للشواهد آنذاك - أن إسماعيل فهمي كان يهدف فقط إلى تعويق الزيارة بإنفاق الوقت في الإعداد لمؤتمر القدس الذي لم يكن ممكنًا في النهاية أن ينعقد.

لقد كان الاعتراض العربي أمرًا مؤكدًا، بالإضافة إلى احتمالات التحفظ من جانب الاتحاد السوفيتي والصين. وبالطبع لم يوافق السادات على مقترح إسماعيل فهمي إذ كان واثقًا من أنه سوف يؤدي إلى الدخول في نفق آخر لا يؤدي إلى أي نتيجة، بالإضافة إلى أن السادات كان يتحرك سياسيًّا من منطلقين أساسيين: أولهما، ألا يضع رقبته في يد العرب، الذين يخشى من أن يملوا عليه ما يشاءون ويعطلون مسيرته لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، ومعها ما يمكن أن يحصل عليه للفلسطينيين.

وثانيهما، أنه يريد الحديث منفردًا مع الولايات المتحدة، التي كان يؤمن أنها تملك ٩٩ ٪ من كروت

الحل، وأن إسرائيل في نفس الوقت هي المفتاح إلى الولايات المتحدة، أي أن كلّا منهما مفتاح للآخر.

وربما كان هناك منطلق ثالث هو أنه يمكنه أن يقدم لإسرائيل عرضًا بشأن السلام مع مصر لا يمكنها رفضه إذا ذهب إليها منفردًا، وخصوصًا بعد زيارته للقدس التي كان يرى أنها ستقلب الموقف كله رأسًا على عقب، ويكون هو أو تكون مصر هي صاحبة المبادرة وسيدة الموقف، وأنه لا بد من مكافأتها وبالذات في صدد مسألة احتلال سيناء. وتأكيدًا لذلك يضيف السادات في حديثه إلى موشي ديان:

> «ودعني أقول لك صراحة: لقد ظننت بما أن أبناء عمومتنا الإسرائيليين دائمو التعليق على أهمية مشكلة أمنهم، فلا شك أن القوى العظمى في مشاوراتها بشأن الأزمة سيصلون إلى حل بعد مناقشات تستمر أربعًا وعشرين ساعة. وبعد ذلك نستطيع نحن –مصر وإسرائيل– العمل مباشرة».
>
> ومن إيران – كما تعلم يا موشي – ذهبت إلى السعودية، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأيي. لقد بدا لي أن الدول العظمى الخمس قد لا تصل إلى ما أنتظره منهم، وأن فشلهم سيزيد من خطورة الموقف، وهنا قررت أن أذهب بنفسي إلى إسرائيل»(107).

مع كل يوم كانت الهوة تتسع بين السادات وإسماعيل فهمي؛ فبينما كان الأخير وفريقه يبذلان أقصى الجهد لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام، كان الرئيس قد حسم أمره بشأن الذهاب إلى القدس، وعبر عن ذلك صراحة في حضور ياسر عرفات، يوم افتتاح مجلس الشعب في ٩ نوفمبر ١٩٧٧م، بعد أن قال عبارته الشهيرة:

> «إنني مستعدّ للذهاب إلى آخر العالم، بما في ذلك إسرائيل، إذا كان من شأن ذلك أن يجنّبنا جرح جندي واحد (ناهيك عن قتل جندي أو ضابط واحد)».

في يوم ١٢ من نفس الشهر حضرت مع وزير الخارجية إسماعيل فهمي مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس. كانت الأجواء مشحونة ضد مصر بعد أن أعلن السادات عن مبادرته للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي، لكن للتاريخ أقول: لقد نجح إسماعيل فهمي، بحرفية نادرة في أن يحتوي الأصوات التي كانت شديدة التطرف ضد مصر خلال هذه الفترة، مثل وزير خارجية سوريا، عبد الحليم خدام، ونظيره العراقي سعدون حمادي، ووزير الخارجية الليبي، علي عبد السلام التريكي.

كنت أجلس مباشرة خلف الوزير فهمي في اجتماعات تونس، وأشهد أنه ألقى كلمة كان وقعها شديدًا على وزراء الخارجية العرب، نجح من خلالها في تجاوز كل الهجوم الذي كان معدًّا ضد مصر في هذا المؤتمر. ماتزال كلمات الرجل - الذي كنت أعرف أنه مكلوم من داخله من الخطوات التي من المتوقع أن يتخذها السادات ولم يكن هو موافقًا عليها- ترن في أذني إلى اليوم. كنت أشعر أن كلمات فهمي تعبر عما يتمناه هو لا ما يمكن تحقيقه. قال:

> «أعتقد أنه حان الوقت لكي نتخلص من كثير من الكلام البليغ، وأن نتجنب القرارات غير العملية التي لا يمكن تنفيذها. لقد حان الوقت لأن ترسم البلاد العربية إستراتيجية عربية عملية وشاملة من الناحية الحربية والسياسية والاقتصادية. هذه الإستراتيجية العربية الأساسية يجب تحضيرها باتفاق عن طريق مجالس الوزراء العربية، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تعقد في المستقبل القريب اجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الكاملة التي تلزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح»(108).

نجح خطاب إسماعيل فهمي في تهدئة بعض العرب المشحونين ضد مصر، ونجح أيضًا في ضرب مخطط بعض الأطراف العربية في إجهاض مؤتمر جنيف للسلام قبل انعقاده المقرر نهاية ديسمبر ١٩٧٧م، لكن بالرغم من ذلك فإن الانطباع الذي سيطر عليَّ وفهمي يلقي خطبته التاريخية أنها «خطبة وداع» لهذا الدبلوماسي المصري المخضرم.

عدنا من تونس بعد انتهاء مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وفي هذه الأثناء كان السادات قد عقد العزم على زيارة القدس بعد أيام، لكنه رأى أن يستبق هذه الزيارة بزيارة عاجلة إلى دمشق يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٧م.

بمجرد وصولنا مطار القاهرة أبلغ رسول من السادات الوزير إسماعيل فهمي بأنه سيزور دمشق في صباح اليوم التالي، وبدوره قال لنا فهمي: استعدوا سنغادر مع الرئيس إلى سوريا صباح باكر. وبالفعل بمجرد وصولي إلى بيتي جهزت حقيبة السفر بملابس تكفي ليوم وليلة واحدة في دمشق، وجاء مندوب وزارة الخارجية وأخذ الحقيبة، لكنه بعد أقل من ساعة أعادها إليَّ مرة أخرى، وأبلغني بأن الوزير لن يذهب مع الرئيس في هذه الزيارة. اتصلت بالوزير فقال لي: مازلت أفكر في أمر الذهاب مع الرئيس إلى سوريا. لم أحسم أمري بعد، والواقع أنني شجعته على السفر مع الرئيس. «ليكون في إمكانه ضبط الأمور».

بعد ساعة اتصلت الوزارة مرة أخرى، وطلب مكتب الوزير أن أجهز حقيبتي، وجاء مندوب من الوزارة وأخذها، ثم بعد نصف ساعة أعادها لي مرة أخرى، وانتهى الأمر بعدم سفرنا. في هذه الأثناء يبدو أن إسماعيل فهمي كان قد اتخذ قراره النهائي بالاستقالة بعد أن تيقن من أن السادات سيزور القدس -في ظرف أيام- وقد تمت الزيارة بالفعل يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م[(109)].

وهنا أستطيع أن أقول إن السادات لم يكن مستريحًا لتردد - أو إن شئت قل لرفض - وزير خارجيته أمر زيارته للقدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي في هذه اللحظات الحساسة الحاسمة التي يعتزم فيها السادات إحداث الصدمة التي أعتقد جازمًا أنه سيكون لها دويٌّ إقليمي وعالمي هائل يحرك القضية ويفرض حلًّا تسترد به الأرض المحتلة، وربما تحريك المسألة الفلسطينية، كما سبق وذكرت.

ذهب أنور السادات إلى دمشق بالفعل، وأعلن نبأ زيارته للقدس حيث رفض الرئيس حافظ الأسد الفكرة من أساسها، وأعلن بعد ذلك ندمه أنه لم يقبض على الرئيس السادات وهو في دمشق لمنعه من زيارة القدس، وغادر الرئيس دمشق وهو يشعر كما أعتقد بشعورين؛ أولهما «إنه عمل اللي عليه»؛ وثانيهما «بركة يا جامع».

ذات يوم حكى لي الرئيس مبارك بعضًا من تفاصيل استقالة إسماعيل فهمي باعتباره كان شاهدًا عليها من موقع نائب رئيس الجمهورية، حيث قال لي:

> «بعد اعتذار إسماعيل فهمي عن السفر مع الرئيس السادات إلى دمشق بداعي المرض، اتصلت به قبيل عودة الرئيس إلى الإسماعيلية ليكون في استقباله لدى عودته. اقترحت عليه أن أوفر له طائرة (هيلكوبتر) لتنقله من القاهرة إلى أبي صوير لكنه اعتذر وأرسل لي خطابًا مغلقًا مع رسول خاص، وطلب أن أسلمه للرئيس، وبالاطلاع على الرسالة – بناء على تعليمات قائمة Standing Procedures – نقلت مضمونها إلى الرئيس السادات وهو على الدرجة الأخيرة من سلّم طائرته في أبي صوير وكان هذا الخطاب به استقالة الوزير فقال فورًا: الاستقالة مقبولة وطلب أن أذيع خبر الاستقالة وقبولها».

بعد ذلك طلب السادات من نائبه مبارك استدعاء السفير محمد رياض، وزير الدولة للشئون الخارجية، وإبلاغه بأنه قد تم اختياره ليكون وزيرًا للخارجية بشكل مؤقت، إلا أن رياض تردد مع ميل إلى الرفض، فلما علم السادات بذلك أصدر أمره بإعلان استقالته هو الآخر، وقد ذكر لي المرحوم محمد رياض أن أحد كبار مسئولي الرئاسة زاره في منزله مشجعًا ومحاولًا إقناعه بقبول منصب وزير الخارجية بدواعي اللحظة التاريخية، ولكن رياض – طبقًا لما قاله - لم يكن هو الآخر مقتنعًا بجدوى الفكرة، وبالإضافة إلى أنه لم يكن مستعدًّا لأن يقبل ما رفضه إسماعيل فهمي، وربما لعبت دوافع الصداقة بينهما ورد فعل إسماعيل فهمي القاسي المتوقع دورًا في قرار محمد رياض عدم قبول المنصب.

وعلى أثر ذلك تم تعيين الدكتور بطرس بطرس غالي، وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، وهو من رافق الرئيس السادات في زيارته إلى القدس يوم ١٩ نوفمبر.

السادات في القدس

يوم وصول السادات إلى القدس كنت في الإسكندرية لقضاء إجازة عيد الأضحى؛ ذلك أنني لم أكن ضمن مجموعة العمل التي اختارها بطرس غالي لمعاونته في أثناء الزيارة، والتي كانت تضم أسامة الباز، الذي كان مع الرئيس السادات، والسفير حسين حسونة[(110)] الذي كان سفيرنا في يوغسلافيا ثم المغرب ورئيس مكتب الجامعة العربية في واشنطن ونيويورك بعد ذلك، اختاره بطرس غالي ليكون مساعدًا له وعضوًا في الفريق المسافر، وأرسله إلى إسرائيل قبل وصول السادات للتعرف على المشرفين على المباحثات القادمة.

لحظة وصول السادات إلى القدس يوم وقفة عرفة كانت لحظة مهيبة، فالناس في مصر والعالم العربي والعالم كله أمام عدسات التلفزيون، الجميع يريد أن يشاهد لحظة وصول أنور السادات إلى إسرائيل، وبرغم أجواء العيد التي تشهد زحامًا وزخمًا في مصر فإن الشوارع كانت في حالة هدوء.

كنت مأخوذًا وأنا أجلس مع أسرتي أمام التلفزيون من ضخامة الحدث. كان صعبًا علينا ونحن شباب وعرب متشربون عداء إسرائيل أن نرى رئيس أكبر دولة عربية – رئيسنا - في ضيافة إسرائيل، بعد كل الحروب التي خضناها معهم. لقد هزت زيارة السادات المعتقدات التي تربينا ونشأنا عليها، وبقيت معنا لسنوات وسنوات.

صحيح أنني كنت ممن يرون حتمية التفاوض المباشر مع إسرائيل، ولكن لم أتصور هذا الإخراج الدرامي الهائل، كان هذا تقديري وقتها. بعد ذلك اقتنعت بأن الاتصالات على مستويات أقل ربما لم تكن لتؤدي الغرض إنما الصدمة «shock» التي أحدثها أنور السادات هي التي ساعدت ودفعت للأمام كل الإجراءات التالية في عملية السلام حتى استعادة سيناء.

باختصار، أنا من المؤمنين بأنه من دون جسارة السادات وإقدامه على هذه الزيارة التي حشرت إسرائيل في الزاوية ما كنا نجحنا في استعادة كامل أراضي سيناء إلى اليوم، كانت أجزاء كبيرة منها – على الأقل- ستظل محتلة حتى اليوم مثل الجولان والضفة الغربية.

أقول ذلك برغم عدم اتفاقي مع كثير من سياسات أنور السادات الداخلية والعربية أيضًا؛ لأننا في كل الأحوال ننتمي إلى العالم العربي بل نحن قيادته، ولا يمكن أن تكون لمصر قيمة كبيرة دوليًّا من دون أن يكون العرب معها بل وراءها.

94(١) چيمس إيرل «جيمي» كارتر، الابن (١ أكتوبر ١٩٢٤ -)؛ رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون وذلك في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١. من الحزب الديمقراطي. انخرط كارتر بعد مغادرته البيت الأبيض – الذي وصل إليه بعد مشوار لا بأس به في الكونجرس وبعد أن تولى السلطة حاكمًا لولاية جورجيا- في حل النزاعات بإثيوبيا وإريتريا وكوريا الشمالية وليبريا وهاييتي والبوسنة والهرسك والسودان والنيبال والإكوادور وكولومبيا، ومناطق أخرى عديدة، كما شارك مراقبًا دوليًّا للانتخابات في عدة بلدان منها هاييتي ونيكاراجوا وإثيوبيا وبنما وإندونيسيا وفلسطين. وعلى عكس شريكيه في اتفاق كامب ديفيد؛ السادات وبيجن اللذين تقاسما جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨، فإن أنظار لجنة هذه الجائزة لم تلتفت إلى كارتر إلا في عام ٢٠٠٢ بعد أن قدرت أنه لعب دورًا مهمًّا في إحلال السلام بعدة مناطق في العالم، وذلك بعد عشر سنوات من إنشائه مؤسسة كارتر الذي حدد لها أهدافًا من قبيل حل النزاعات وتشجيع الديمقراطية والتنمية الإنسانية في العالم.

95(١) قومسيون: كلمة فرنسية تعني عمولة أو سمسرة.

96(٢) هذه الشهادة حرصت على تسجيلها بالصوت مع السفير محمد أحمد إسماعيل، بشأن ما دار بيننا في الأمم المتحدة، عندما شرعنا في كتابة هذه المذكرات، في إطار مساعينا لمزيد من التوثيق الدقيق للحوادث والوقائع من أطرافها المختلفة كلما كان ذلك ممكنًا.

97(١) إدوارد وديع سعيد (١ نوفمبر ١٩٣٥ - ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣م)؛ كان أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا، الكاتب والناقد والأكاديمي الفلسطيني الأمريكي المعروف. بالإضافة إلى كونه ناقدًا أدبيًّا مرموقًا، فإن اهتماماته السياسية والمعرفية متعددة واسعة تتمحور حول القضية الفلسطينية والدفاع عن شرعية الثقافة والهويَّة الفلسطينية، وعن عدالة هذه القضية وحقوق الشعب الفلسطيني.

98(٢) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣ .

99(٣) مناحم بيجن (١٩١٣ - ١٩٩٢)؛ سادس رئيس وزراء لإسرائيل (١٩٧٧- ١٩٨٣م). ولد في روسيا البيضاء ودرس فيها حتى أنهى المرحلة الثانوية؛ ومن ثم سافر إلى بولندا في عام ١٩٣٨؛ حيث التحق بجامعة «وارسو» لدراسة القانون. وتعرف بيجن على العمل الصهيوني من خلال منظمة «بيتار» اليهودية البولندية التي ترأسها في عام ١٩٣٩. وفور وصوله إلى فلسطين كوَّن منظمة عسكرية صهيونية أطلق عليها اسم «أرجون» عملت على تهجير الفلسطينيين من ديارهم، ومن أشهر الأعمال الوحشية لهذه المنظمة مذبحة «دير ياسين» يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ التي راح ضحيتها ٣٦٠ فلسطينيًّا. حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس الراحل أنور السادات.

100(١) الملك الحسن الثاني، حكم المغرب بين ١٩٦١ و١٩٩٩م.

101(٢) حسن التهامي (١٩٢٤ – ٢٠٠٩م)؛ هو أحد الضباط الأحرار القريبين من السادات، الذي منحه درجة نائب رئيس وزراء برئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٧م.

102(٣) كان ديان (١٩١٥ – ١٩٨١م) وزير خارجية إسرائيل في هذا التوقيت، بعد أن شغل منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٦٩ إلى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

103(٤) نيكولاي شاوسسكو (١٩١٨ – ١٩٨٩م)؛ رئيس رومانيا الأسبق من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٩. كان يتولى منصب السكرتير التنفيذي للحزب الشيوعي الروماني عام ١٩٦٥، ثم تولى الرئاسة عام ١٩٧٤. حكم البلاد بقبضة من حديد، واتسم حكمه بالشدة والدموية على البرغم من بعض الإنجازات في مجالات تنموية وعلمية وثقافية، حتى قامت ثورة عليه أيدها الجيش، فهرب مع زوجته، إلا أنه لوحق ثم حوكم من قبل عدد من ضباط الشرطة العسكرية وصدر عليه وعلى زوجته إلينا حكم الإعدام في أسرع محاكمة لدكتاتور في القرن العشرين. وأعدم مع زوجته أمام عدسات التلفزيون. وخلفه في الحكم إيون إيليسكو.

104(١) قرية رومانية مليئة بالخضرة، تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر عن العاصمة الرومانية بوخارست، وسميت باسم شبه جزيرة سيناء المصرية.

105(٢) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠ .

106(٣) كان ذلك بعد انتهاء زيارة رومانيا التي بدأت يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٧م.

107(١) للمزيد حول هذا الأمر راجع: أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، دار المكتب المصري الحديث، القاهرة.

108(١) إسماعيل فهمي، مرجع سبق ذكره.

109(١) ذكر إسماعيل فهمي في كتابه «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط» أنه قرر في الصباح الباكر يوم زيارة السادات لدمشق عدم مرافقته في هذه الرحلة بقوله: «اتصلت بحسني مبارك – نائب الرئيس وقتذاك – طالبًا منه إبلاغ السادات بأني متعب، ولا أستطيع مرافقته في هذه الرحلة».

110(١) السفير حسين حسونة؛ هو ابن عبد الخالق باشا حسونة، الذي شغل منصب الأمين العام للجامعة العربية، وحاز الدكتوراه في القانون. عمل سفيرًا في عدد من الدول كان آخرها المغرب، ثم عمل سفيرًا للجامعة العربية في نيويورك وواشنطن حتى العام ٢٠١١، وهو العام الذي غادرت فيه الجامعة العربية.

الفصل الثامن

انسحاب تكتيكي وعودة مظفرة

بعد انتهاء زيارة القدس رأى الرئيس السادات ضرورة بدء عملية مفاوضات يدعو إليها الأطراف العربية المعنية، فإن وافقوا يتبلور موقف عربي جديد مع مصر قد يتمكن من إنهاء الاحتلال وتسوية القضية الفلسطينية، وأما إذا رفضوا فتتحرر مصر من التزاماتها إزاءهم، ويمكنها أن تتفاوض وحدها مع إسرائيل بشأن قضية احتلال الأرض المصرية من دون الضغوط العربية، ولعل هذا هو ما كان يهدف إليه السادات في الحقيقة.

بعد عودته من القدس دعا السادات في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧م كلًّا من سوريا ولبنان والأردن (باعتبارها الدول الثلاث العربية المتصلة مباشرة بالصراع العربي- الإسرائيلي) وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، كما دعا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، لحضور مؤتمر يعقد في فندق «مينا هاوس» بالقاهرة منتصف ديسمبر من نفس العام بوصفه مؤتمرًا تحضيريًّا للسلام، تحضره إسرائيل.

لم يلبِّ الدعوة لحضور المؤتمر إلا الولايات المتحدة، وممثل عن الأمم المتحدة وإسرائيل، ومصر باعتبارها الدولة المضيفة، وعلى الرغم من أنه بات معروفًا أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تشارك في المؤتمر فقد كان قرارنا أن نرفع علم فلسطين بين أعلام الدول المشاركة، وأن نحجز لها مقعدًا على طاولة المؤتمر، فالقضية الفلسطينية كانت في مقدمة اهتمامنا؛ وبذلك نثبت اسم فلسطين، حتى لو لم تشارك في أعمال المؤتمر [(111)]. ومن طرائف الأمور في هذا الصدد أن العلم الذي رفع على الساري الخاص بفلسطين أمام قاعة المؤتمر ومبناه كان علم دولة اليمن، وكان خطأ سخيفًا تم تصحيحه بعد ذلك[(112)].

وقع الاختيار على الدكتور عصمت عبد المجيد، الذي كان مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة آنذاك كي يترأس وفد مصر، الذي كنت عضوًا فيه باعتباري مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، مع أسامة الباز، وعبد الرءوف الريدي، مدير إدارة التخطيط السياسي، ونبيل العربي، مدير الإدارة القانونية، وأحمد الزنط، مدير إدارة المعلومات، وحسين حسونة المساعد الخاص لوزير الدولة، ومحمد البرادعي من مكتب وزير الخارجية، وأحمد أبو الغيط، الذي كان يعمل بإدارة الهيئات الدولية، واستدعاه الدكتور عصمت عبد المجيد رئيس الوفد مع المرحوم السفير صلاح الهنداوي ليعملا مساعديْن شخصييْن له خلال أعمال المؤتمر [(113)]، بالإضافة إلى بعض ضباط القوات المسلحة.

ترأس الوفد الإسرائيلي إلياهو بن أليسار الذي كان يعمل مديرًا لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحم بيجن. كما ضم المستشار القانوني مائير روزين، والجنرال أفراهام تامير، رئيس إدارة التخطيط برئاسة أركان الجيش الإسرائيلي. أما الولايات المتحدة فقد مثلها السفير ألفرد أثرتون الذي كان مسئولًا عن شئون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية. ولم يخرج هذا المؤتمر بنتائج مهمة؛ إذ كان في الأساس مؤتمرًا تحضيريًّا لمفاوضات تالية، لكن تجلت فائدته في ظهور الأسلوب الإسرائيلي في التفاوض، الذي يعتمد على محاولة فرض الرؤية الإسرائيلية على أعمال المؤتمر وإضعاف الموقف المصري منذ اللحظة الأولى، وهو ما واجهه عصمت عبد المجيد بمنتهى الحزم.

تبع ذلك عقد اجتماع الإسماعيلية الذي جرى في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ بين السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحم بيجن، وجرى فيه نقاش عربي- إسرائيلي، وظهرت فيه المواقف الإسرائيلية

الحقيقية، وثبت أنها لم تتغير قيد أنملة عما كانت عليه قبل زيارة القدس. قبل يوم واحد من هذا المؤتمر تم تعيين السفير محمد إبراهيم كامل[114] وزيرًا للخارجية، وهو المنصب الذي ظل شاغرًا منذ استقالة إسماعيل فهمي.

قبل أن أنهي الحديث عن مؤتمر الإسماعيلية يتحتم عليَّ أن أقدم التحية للدكتور عصمت عبد المجيد، الذي عينه الرئيس السادات «مقررًا» لهذا الاجتماع، والذي دخل في سجال أفحم فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحم بيجن بشأن ادعاءات الأخير عما يقول إنها حقوق تاريخية لليهود في فلسطين[115].

مع تعيين محمد إبراهيم كامل وزيرًا للخارجية بدأ بتهميش كل من اعتبرهم وبعض مساعديه رجال إسماعيل فهمي في الوزارة. واعتبرت بالطبع واحدًا من هؤلاء الرجال؛ وبالتالي لم أكن ضمن المجموعة التي شاركت في مفاوضات السلام التي عقدت في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية.

لم يقتصر الأمر على استبعادي من المشاركة في هذه المفاوضات المصيرية، بل جرت محاولات لإبعادي من منصبي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية! جاءني المرحوم عبد المنعم غنيم، وكان العضو الأقدم في مكتب الوزير ناقلًا إليَّ عرضًا لأكثر من منصب، منها: قنصل مصر في سان فرانسيسكو، والقائم بالأعمال في أيرلندا. حاولوا تزيين هذه الأماكن في عيني، لكنني رفضت بشدة.

بخصوص أيرلندا بالذات استدعاني مدير شئون السلك؛ السفير عبد الرحيم عزت – رحمه الله- وكان رجلًا طيبًا تربطني به سابق معرفة من خلال صلة النسب التي تربطه بالسفير فتحي الديب، الذي عملت معه في سفارتنا في برن. حاول عزت نصحي بقبول السفر خارج مصر بقوله:«أنا أخوك الكبير. وحاشية الوزير يحسبونك على رجال إسماعيل فهمي ولا يريدونك في إدارة الهيئات الدولية أو داخل مصر، فأنصحك بالذهاب إلى أيرلندا. هناك ستصبح قائمًا بالأعمال أي رئيسًا للبعثة الدبلوماسية وسيعرفك الجميع ويرون شغلك». رفضت بشدة هذه العروض وأبديت عدم اهتمامي بما يقول أعضاء مكتب الوزير الجديد، وكان قراري أنني سوف أستمر في عملي ولننتظر ما سيحدث.

بعد ذلك جرت محاولات مستمرة للتضييق عليَّ في عملي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، لكنني استطعت أن أكسر هذا القيد من خلال آليات وزارة الخارجية نفسها. من مظاهر هذا التضييق منع المعلومات الرئيسية المهمة والحيوية من الوصول إليَّ، فتم تقليص البرقيات الرمزية التي تصلني إلى عدد قليل جدًّا، بجانب عدم دعوتي إلى الاجتماعات واللقاءات المهمة في الوزارة، ولحسن الحظ أنني كنت أرى أن معظم هذه البرقيات المسماة بـ«الرمزية» لا يصح أن تكون برقية رمزية أساسًا فمعلوماتها في معظم الأحيان غير جديدة ولا تستحق درجة السرية العالية بالإضافة إلى قلة عنصر الرأي والتحليل السياسي في نصوصها، وبالتالي لم أشعر بخسارة كبيرة – من حيث المعلومات- بحجبها عني. بدأت على الفور في علاج الموقف حتى لا تنعزل هذه الإدارة الحيوية التي أقودها عن مجريات الأحداث أو تتوقف عن أداء مهامها.

بدأت تعويض غياب هذه المعلومات بمجموعة كبيرة من المصادر رتبتها ترتيبًا منها: الصحف العربية المهمة والأجنبية في ذاتها وفي ترجماتها، وهي تعد مصدرًا مهمًّا للكثير من المعلومات المتداولة عالميًّا. استعنت كذلك بالبرقيات المفتوحة، وعلى رأسها التقارير التي تعدها السفارات عن أحداث عواصمها وتضمنها تقارير من صحف البلدان التي تعمل فيها، بالإضافة إلى العديد من البرقيات الثانوية الأخرى. كذلك رحت أستقبل أكبر عدد من الدبلوماسيين المعتمدين في مصر وهم يشكِّلون مصدرًا للتحليلات وردود الفعل على الأحداث التي تقع في مصر والعالم العربي، بما في ذلك الصراع العربي - الإسرائيلي، سواء كانوا هم مصدر هذه التحليلات أم تقييمات وزرائهم ووزاراتهم.

إن الوقت الذي توفر لي خلال فترة تهميشي - أو التضييق عليَّ - في إدارة الهيئات الدولية أتاح لي الفرصة للاطلاع على مصادر المعلومات المختلفة. اكتشفت أن الصحف والبرقيات المفتوحة مليئة بالمعلومات المهمة، للدرجة التي جعلت الوزير نفسه ووكيل الوزارة يتفاجآن بغزارة المعلومات التي أضمنها في تقاريري المرفوعة إليهم. وكذلك السفراء الأجانب عندما تجمعني بهم مناسبة رسمية أو اجتماعية.

اهتمامي البالغ بقراءة كل البرقيات والمصادر المتاحة قادني لأن أكتشف سرًّا كبيرًا داخل وزارة الخارجية، مؤداه «لا تقرأ فقط الأوراق الملونة ذات السرية العالية. اقرأ الأوراق العادية وستجد فيها ما تشتهي الأنفس من معلومات لا تنتهي عن لقاءات وانطباعات ومعلومات وأفكار ومقالات وندوات وترجمات..إلخ». كل ذلك جعل تقاريرنا التي نرفعها للوزير تحمل على الدوام جديدًا مختلفًا عما يتم عرضه عليه. والواقع أنه في مقابل ذلك تراجعت محاولات نقلي من منصبي سواء إلى إدارة أخرى أو إلى الخارج، وكانت التحليلات والمعلومات الواردة من إدارة الهيئات الدولية تنتظر انتظارًا وتقرأ بكثافة وتتابع باهتمام.

الأشهر التسعة التي قضاها محمد إبراهيم كامل وزيرًا للخارجية كانت من أصعب الفترات التي عرفتها في مسيرتي المهنية حتى ذلك التاريخ. كان هناك نوع من الغيرة القاتلة تجاهي من المجموعة المحيطة بالوزير- ربما ليس كلهم- فأوغروا صدره ضدي، لكنني بكل ما أستطيع حاولت تجنب سهامهم، ابتعدت تمامًا عنهم، بل بقيت معظم هذه الفترة لا أقرب مقر الوزارة في ميدان التحرير حيث يوجد الوزير ووزير الدولة وإدارة التفتيش وغيرها من الإدارات الحيوية.

في هذه الأثناء دار حوار بيني وبين صديقي أحمد أبوالغيط[116] الذي كان يعمل معي في إدارة الهيئات الدولية، وكان مطلعًا على مجرى الأمور الخاصة بسياسة التضييق عليَّ من قبل المحيطين بالوزير. حدثني أبوالغيط مؤيدًا السياسة التي اتبعتها مشيرًا إلى «نظرية الانسحاب والعودة المظفرة للشخصية التاريخية» «withdraw and return of the historical figure» للمؤرخ البريطاني الشهير «أرنولد توينبي»[117]، التي وردت في كتابه «دراسة للتاريخ». قال لي أبوالغيط: «بموجب هذه النظرية فإن انسحابك من المسرح ضروري انتظارًا لعودتك مظفرًا مرة أخرى. إن لك مستقبلًا باهرًا، وينتظرك الكثير؛ ولذلك عليك بمقاومة الهجوم عليك بالانسحاب من المسرح لفترة، ثم اشحذ همتك وجهِّز نفسك وقدراتك لعودة مظفرة»، وقد كان.

وللعلم كان من الممكن أن يتعرض أسامة الباز لما تعرضت له على أيدي المجموعة المحيطة بمحمد إبراهيم كامل، لكن الذي حماه في ذلك الوقت أنه كان مستشارًا للرئيس السادات، فلم يستطيعوا الاقتراب منه، وإن تعامل معه الوزير بحذر شديد، وربما بود كان بالقطع مصطنعًا.

انتهت فترة التضييق والإبعاد باستقالة محمد إبراهيم كامل عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٨م، ومن المفارقات أننا أصبحنا صديقيْن بعد استقالته، خصوصًا عندما سافر ابنه إلى نيودلهي للتدريب في مدرسة فندقة فرعيتُهُ وسهلت عليه غربته؛ حيث كنت سفيرًا لمصر، ولم ألتفت إلى ما جرى معي وقت أن كان أبوه وزيرًا للخارجية، وحدث أن التقيت مصادفة بالوزير إبراهيم كامل بعد عودتي من الهند فقال لي: «سامحني لم أكن أفهمك جيدًا وقت أن كنت بالوزارة. كان كثيرون ينقلون عنك كلامًا غير حقيقي»؛ في محاولة للاعتذار، فقلت له: «هذه مرحلة انتهت ولم أعد أذكر تفاصيلها».

الامتحان

بعد استقالة محمد إبراهيم كامل استقل بطرس غالي بوزارة الخارجية، وغالي كان شخصية إيجابية

وطنية حرفية، وكثير الاطلاع في الفلسفة والأدب والموسيقى وغيرها، وفي الوقت نفسه كان أنور السادات يأنس إليه، ويستمع إلى تقاريره بوصفه وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، وهو آخر ما يمكن أن يصل إليه، في النظام الحكومي المصري طبقًا لقواعده الجامدة المعروفة. كنا نعرف أنه لن يصبح وزيرًا للخارجية، إلا أنه خلال توليه منصب وزير الدولة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تولى فعليًّا إدارة الدبلوماسية المصرية حين خلا منصب وزير الخارجية لفترات متتالية.

تم تعيين الدكتور مصطفى خليل[118] رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية في ٥ أكتوبر ١٩٧٨م، قبيل مباحثات «بلير هاوس»[119]. قال خليل لبطرس غالي: «أنا وزير الخارجية «من بَرَّة» فقط، وأنت يا بطرس الوزير الفعلي»، وعندها بدأ غالي البحث عن فريق قوي يعمل معه. هناك من نصحه بالاعتماد على عمرو موسى، وذكره بأن إسماعيل فهمي كان يعتمد عليه في أمور كثيرة مهمة حتى إنه عينه استثنائيًّا مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، برغم أن درجته لم تكن تسمح بذلك.

دعاني الوزير غالي لمقابلته في مكتبه، فذهبت إليه، وبعد حوار قصير، أعطاني كتابًا عن قناة السويس. قال لي: «أريدك أن تطلع على هذا الكتاب، ثم تخبرني بكيف يمكننا الاستفادة منه. تأتي لي صباح باكر لنشرب القهوة معًا ولنتحدث فيما توصلت إليه بعد قراءة هذا الكتاب».

أدركت أن وزير الدولة للشئون الخارجية يضعني في اختبار. قرأت الكتاب ووضعت يدي على ثلاث نقاط، عددتها له في الصباح، وعلى ما يبدو أنها كانت النقاط التي يرى أنها مهمة في الكتاب، ومنذ هذه اللحظة بدأ يعتمد عليَّ ويكلفني بمهام، وبدأ يستند إلى عمل إدارة الهيئات الدولية التي أديرها، وشعر بالتدفق الكبير للمعلومات من جانب هذه الإدارة؛ ذلك أننا كنا نعرض ملفاتنا بطريقة موجزة ومركزة، ونزودها دومًا بأفكار وآراء وتوصيات ومبادرات – من خارج الصندوق كما يقولون هذه الأيام- ومن هنا بدأ يطمئن لحقيقة أن هناك فريقًا «Team» داخل وزارة الخارجية يمكن الاعتماد عليه، أنا في القلب منه، بالإضافة إلى السفير أحمد صدقي – رحمه الله- الذي كان مديرًا للإدارة الإفريقية بالوزارة، وكان أيضًا قادرًا على إنتاج أفكار ومبادرات وتوصيات في إطار السياسة الإفريقية، بالإضافة إلى عدد آخر من مديري الإدارات الجيدين ومنهم السفير نبيل العربي مدير الإدارة القانونية والسفير تحسين بشير مدير الصحافة والسفير وفيق حسني مدير الإدارة الاقتصادية والسفير سعد الفرارجي الذي أصبح مديرًا لمكتبه وبعده السفير علاء خيرت، وكذلك السفيران حسين حسونة وعلي ماهر. ومن هنا بدأ بطرس غالي يشعر بالاطمئنان إلى أن هناك فريقًا قويًّا يرأس إدارات رئيسية يمكن الاعتماد عليه والوثوق في قدراته، وبمعنى آخر قادر على أن «يشيله» ويتجاوب معه.

111(١) عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦ .

112(٢) أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر، ط١، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

113(١) كان الوزير إسماعيل فهمي قبل خروجه من الوزارة قد شكل مجموعة لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية من أسامة الباز وعمرو موسى ونبيل العربي وعبد الرءوف الريدي و أحمد الزنط ومحمد البرادعي وحسين حسونة، ثم انضم إليها بعد خروج فهمي، أحمد أبو الغيط وصلاح هنداوي باعتبارهما مساعدين للدكتور عصمت عبد المجيد. تم حل هذه المجموعة بعد مباحثات القدس، وخرج منها عمرو موسى ومحمد البرادعي وآخرون، وأعاد محمد إبراهيم كامل تشكيلها من أحمد ماهر ونبيل العربي وأحمد أبو الغيط فقط.

114(٢) محمد إبراهيم كامل (١٩٢٧- ٢٠٠١م)؛ وزير الخارجية المصري الأسبق. استقال من منصبه عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد . وجاءت استقالة كامل بعد خلافه مع الرئيس أنور السادات الذي وقع المعاهدة مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وكان كامل رفيق كفاح مع السادات ضد قوات الاحتلال البريطانية والقصر الملكي في مصر في سنوات شبابهما، وقد التحق بالخارجية المصرية وترقى فيها إلى أن اختاره وزيرًا للخارجية بعد استقالة سلفه إسماعيل فهمي وزميله محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية احتجاجًا على الزيارة التاريخية للسادات في نوفمبر١٩٧٧م لمدينة القدس المحتلة فيما عرف بمبادرة السلام.

115(١) للمزيد عن السجال الذي دار بين عصمت عبد المجيد وبيجن راجع: عصمت عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦١: ١٦٣ .

116(١) دبلوماسي مصري بارز، ولد سنة ١٩٤٢، وعُيِّنَ سفيرًا لمصر لدى إيطاليا (١٩٩٢ - ١٩٩٦م)، وشغل منصب المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٤م). وشغل منصب وزير الخارجية في الفترة بين ٢٠٠٤ -٢٠١١ م، ويشغل حاليًا منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

117(٢) أرنولد جوزيف توينبي (١٨٨٩-١٩٧٥م)؛ مؤرخ بريطاني، من أهم أعماله «دراسة التاريخ»، وهو من أشهر المؤرخين في القرن العشرين.

118(١) مصطفى خليل (١٩٢٠ – ٢٠٠٨ م)؛ سياسي مصري. شغل منصب رئيس وزراء مصر بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، ووزير الخارجية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠.

119(٢) هي مفاوضات جرت بين مصر وإسرائيل في واشنطن في ١٢ أكتوبر ١٩٧٨م، برعاية الرئيس جيمي كارتر؛ لتسوية الخلافات بين الجانبين بشأن مسألة الاستيطان. وانتهت إلى معاهدة السلام التي تم توقيعها في «البيت الأبيض» في ٢٦ مارس ١٩٧٩م.

الفصل التاسع

الحرب الدبلوماسية ضد جبهة الرفض

في أعقاب إعلان الرئيس أنور السادات في ٩ نوفمبر ١٩٧٧م أمام مجلس الشعب استعداده للتوجه إلى زيارة القدس، وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي كمبادرة لتحقيق السلام، شكلت كل من: ليبيا، سوريا، العراق، منظمة التحرير الفلسطينية ومعهم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ما عرف باسم «جبهة الرفض» أو «جبهة الصمود والتصدي» في نوفمبر ١٩٧٧م بناء على دعوة الزعيم الليبي معمر القذافي؛ وذلك لما قالوا إنها «مواجهة الأطماع الإسرائيلية في العالم العربي».

عقدت هذه الجبهة أوّل قمة لها في العاصمة الليبية طرابلس ما بين ٢-٥ ديسمبر ١٩٧٧م، وقررت القمة تجميد العلاقات الدبلوماسيّة مع مصر. واستطاع معمّر القذّافي ومعه سوريا تحويل «جبهة الرفض» إلى كيان سياسي يهدف لملاحقة مصر وعزلها عن عالمها العربيّ والإفريقي وكذلك في المجال الدولي. وتمكنت هذه الجبهة من أخذ موافقة أعضاء جامعة الدول العربية على قرار ينص على طرد مصر من الجامعة إذا استمرت على نهجها، ونقل مقرها من القاهرة إلى العاصمة التونسيّة.

عقدت بعد ذلك القمة العربية في بغداد سنة ١٩٧٨م، وهي القمة التي رفضت نهج السادات واعتبرت اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية «عملية استسلام من قبل النظام المصري لإسرائيل»، و«ضربة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني». وأرسلت قمة بغداد بعثة للتحدث مع الرئيس السادات وعرض تقديم ٥ مليارات دولار مساعدات مالية لمصر بشرط تراجعه، فرفض مقابلتها كما رفض العرض.

في قمتها الثالثة في دمشق أعلنت «جبهة الرفض» رفضها اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مصر مع إسرائيل في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م. وحاولت هذه الجبهة طرد مصر من عديد من المنظمات والحركات الدولية مثل «حركة عدم الانحياز» و«منظمة الوحدة الإفريقية» و«منظمة المؤتمر الإسلامي»، فوقع على عاتقي بوصفي مديرًا للهيئات الدولية بوزارة الخارجية عبء كبير في التصدي لهذه المحاولات، وأصبحت مشاركًا رئيسيًّا في الوفود المصرية التي تتوجه لحضور مؤتمرات هذه المنظمات التي تحاول هذه الجبهة طرد مصر منها.

كان يترأس الوفد المصري في هذه المؤتمرات الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية، ومعه أو ينوب عنه أحيانًا الدكتور عصمت عبد المجيد، مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عمرو موسى، مدير إدارة الهيئات الدولية، والسفير أحمد صدقي، مدير الإدارة الإفريقية، والسفير وفيق حسني، مدير الشئون الاقتصادية، والسفير أحمد ماهر السيد، مدير مكتب الوزير.

كنت أمثل مصر في اللجنة السياسية، التي تلي اللجنة العامة في الأهمية، ووفيق حسني يحضر في اللجنة الاقتصادية، وأحمد صدقي كان يجلس خلفي في اللجنة السياسية، وكان معه مبلغ من المال لزوم النفقات، وأحمد ماهر بصفته مديرًا لمكتب الوزير كان يراقب اللجان كلها، وينقل للوزير تقارير عما يدور فيها من مناقشات، وكذلك بعض الانطباعات!

تجميد عضوية مصر في «المؤتمر الإسلامي»

المساعي الأولى التي بذلتها «جبهة الرفض» بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية - لطرد مصر من المنظمات الدولية بعد أن وقَّعت اتفاقية السلام مع إسرائيل كانت في مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي العاشر في مدينة فاس المغربية، الذي انعقد في مايو ١٩٧٩م.

في البداية، وجهت الحكومة المغربية الدعوة لمصر لحضور هذا المؤتمر المقرر افتتاحه يوم ٨ مايو ١٩١م، وأعلنت مصر أنها ترى أن يكون المؤتمر المزمع انعقاده بمثابة مؤتمر تحضيري، لمؤتمر قمة إسلامي، تكون مهمته السعي نحو استرجاع القدس الشريف.

وعندما شرعت القاهرة، في التحضير لسفر وفدها إلى مؤتمر وزراء الخارجية، طلبت الحكومة المغربية من مصر التريث، حتى يصل مبعوث من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمناقشة الموضوع مع الحكومة المصرية، وتسليم رسالة رسمية. استجابت مصر وأجَّلَت سفر وفدها لمدة ٢٤ ساعة، على أن يصطحب مندوب الأمين العام الوفد المصري إلى فاس.

كنت عضوًا في الوفد المصري الذي تقرر سفره إلى فاس، والذي كان برئاسة المرحوم حسن التهامي، مستشار رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى عدد من السفراء. كان التهامي يتعامل على سجيته، أي من دون نظام واضح يليق برئيس لوفد مصر في مهمة صعبة قد تصل لمعركة دبلوماسية. كان في أثناء التحضير للقمة يعطي مواعيده من دون تحديد ساعة معينة، كأن يقول: «نجتمع بعد العشاء أو قبل المغرب..»؛ وهو ما جعلني أستشعر بعض الاستغراب، بل بعض الطرافة وكذلك بعض التخوف من تصرفات حسن التهامي، وكانت الأدبيات السياسية مليئة بالإشارة إلى تصرفاته الغريبة.

جاء يوم السفر (٦ مايو ١٩٧٩) بل ساعته ومبعوث الأمين العام لم يصل، وبينما نحن في صالة كبار الزوار بمطار القاهرة الدولي القديم حيث قيل لنا إن المبعوث سوف يصل في ظرف ساعات، وربما يكون من الأفضل أن نلتقي به في المطار قبل سفرنا. تلقَّى التهامي مكالمة هاتفية تفيد بأن «العرب لن يتركوكم وشأنكم في المؤتمر.. وقد يتعرض أعضاء الوفد المصري للاعتداء». بعد هذه المكالمة بدأ التهامي يشيع بين أعضاء الوفد المسافر أن الأمور في فاس ستكون صعبة علينا، وأن مسألة طرد مصر من منظمة المؤتمر الإسلامي يبدو أنها ماضية إلى النهاية؛ وبالتالي لابد من عدم السفر قبل أن نجتمع بمبعوث المؤتمر الإسلامي الذي نصح ملك المغرب بالاستماع إليه قبل السفر.

كان رد كثير من أعضاء الوفد على التهامي الرامي إلى عدم السفر بعبارة «اللي تشوفه»، لكنني قلت له: «يا حسن بك.. يجب أن نسافر ونحضر القمة. ذهابنا سيمكننا من تغيير الموقف؛ وربما نتمكن من استصدار قرار جيد أو منع قرار سيئ، أما الغياب فسيكون ضارًّا بمصلحة مصر».

لكن الذي حدث أنه في ٦ مايو ١٩٧٩، وصل إلى القاهرة السفير السنغالي يوسف سيلا، مبعوثًا من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكانت مهمة المبعوث إقناع الحكومة المصرية بعدم حضور المؤتمر؛ لتفادي حدوث مجابهة مع بعض الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، موضحًا أن وفود بعض الدول العربية ستنسحب من المؤتمر، إذا حضر الوفد المصري.

أسفرت هذه التطورات عن قرار بعدم الإصرارعلى مشاركة مصر في المؤتمر العاشر، ومن ثم شرع المؤتمر في مناقشة موضوع تجميد عضويتها. وانتهى المؤتمر بقرار نصَّ على «تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع المؤسسات والهيئات المنبثقة عنها؛ حتى تزول الأسباب التي دعت إلى ذلك» وعلى رأسها توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وظلت عضوية مصر مجمدة إلى أن أعيدت في يناير سنة ١٩٨٤م.

نجاح «جبهة الرفض» في تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية و«منظمة المؤتمر الإسلامي» - من دون أن تتاح للدبلوماسية المصرية فرصة مواجهة هذه الجبهة وجهًا لوجه - شجعها على المضي قدمًا في محاولة طرد مصر من بقية المنظمات الدولية والإقليمية أو تعليق عضويتها، وهو ما حاولنا التصدي له بمنتهى القوة والحزم والبراعة الدبلوماسية، وقد بدأنا هذا النهج اعتبارًا من الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز[120] الذي انعقد في مدينة كولومبو بسريلانكا في يونيو ١٩٧٩م - باعتبار أن الأخيرة كانت رئيسًا للحركة منذ استضافت قمتها الخامسة سنة ١٩٧٦ [121]- وهو اجتماع تحضيري للقمة التي كانت ستتسلمها كوبا وتنعقد في هافانا خلال شهر سبتمبر من نفس العام.

والحقيقة أن وزارة الخارجية وفي القلب منها إدارة الهيئات الدولية التي كنت أترأسها قد أخذت على عاتقها الحيلولة دون نجاح «جبهة الرفض» في عزل وتطويق مصر بإخراجها أو تجميد عضويتها في المنظمات الدولية؛ ولذلك كانت استعداداتنا حثيثة للمؤتمر الوزاري لمكتب التنسيق التحضيري لقمة عدم الانحياز في سريلانكا. وللتاريخ أقول إننا اعتبرنا أن هناك حربًا دبلوماسية تشن على مصر، ويجب التصدي لها بشجاعة وبسالة. وبموجب ذلك قررنا أن تكون سفارتنا في كولومبو التي ستستضيف المؤتمر بمثابة «نقطة ارتكاز» لنا مهمتها رصد ما تحيكه جبهة الرفض ضد مصر في هذا المؤتمر الوزاري المهم ومتابعة اتصالات الجبهة بالسلطات السريلانكية ومناوراتها، وهو ما يسهم بدوره في تجهيز واستعداد الوفد المصري المسافر لحضور المؤتمر.

وللتاريخ أقول إن فريق سفارتنا في كولومبو أدى مهمته بمنتهى الحرفية والكفاءة؛ فقد نجح السفير مصطفى راتب عبد الوهاب من خلال مصدر رفيع المستوى في الخارجية السريلانكية في التوصل إلى معلومة مهمة قبيل الاجتماع الوزاري، تفيد بأن عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا أبرق إليهم يطلب إدراج بند على جدول أعمال اجتماع كولومبو لوقف عضوية مصر. وقد أبرق إلينا السفير بهذه المعلومة في ٣٠ مايو ١٩٧٩م[122]. وانضمت إلى هذا الطلب بعد ذلك بقية دول جبهة الرفض الممثلة في: العراق، ليبيا، الجزائر، منظمة التحرير الفلسطينية.

لم يقتصر دور السفارة عند هذا الحد، بل إنها أجرت اتصالات واسعة بالبعثات الدبلوماسية الموجودة في كولومبو وكذلك بعدد من مقدمات الوفود التي توافدت على العاصمة السريلانكية لحضور المؤتمر، وأرسلت إلى الوزارة برقية مهمة يوم ٢ يونيو ١٩٧٩ تتضمن بعض المقترحات التي يمكن أن يلجأ إليها وفد مصر في مواجهة اقتراح جبهة الرفض بوقف عضوية مصر في عدم الانحياز، وقد جاء بيان هذه المقترحات كالتالي:

١- تقترح بعض الدول الصديقة إذا ما تأزمت الأمور بالنسبة إلى الاقتراح العربي بوقف عضوية مصر أن تقوم إحدى الدول الإفريقية باقتراح وقف عضوية بعض الدول مثل فيتنام أو كوبا أو ليبيا. وفي تقديرهم أنه في هذه الحالة، يتعين على الدول المترددة التي تقع تحت الضغط العربي أن تجد ذريعة لمعارضة كلا الاقتراحين.

٢-لا تزال الوفود الصديقة متخوفة من أن يكون طلب إدراج بند لوقف عضوية مصر هو مناورة عربية للمساومة على إدانة موقف مصر مستغلين تحفظ عدد كبير من الدول الأعضاء على اتفاقية السلام، فإذا نجحوا يكون ذلك حجة يستندون إليها في هافانا.

٣- موقف المجموعة الإفريقية سيكون له أثر حاسم بسبب كثرتها العددية، ولأن أعضاءها أقل تجاوبًا

مع الضغط العربي[123].

كل هذه المعلومات والتقديرات التي أرسلتها سفارتنا في كولومبو جعلتنا نصل إلى سريلانكا يوم ٣ يونيو ونحن نعرف أن بانتظارنا مواجهات دبلوماسية قاسية مع جبهة الرفض. تألف وفد مصر أمام هذا المؤتمر من الدكتور عصمت عبد المجيد بوصفه المندوب الدائم لمصر بالأمم المتحدة، يتلوه في التراتبية السفير أحمد صدقي، مدير الإدارة الإفريقية، ثم عمرو موسى بصفته مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية، وعدد آخر من الدبلوماسيين. قسَّمنا العمل بيننا كالتالي: عبد المجيد يشارك على المستوى الوزاري، وأشارك أنا على مستوى السفراء، أي في اللجنة السياسية التي تجهز مشروعات القرارات، وتجهز جدول الأعمال للمستوى الوزاري. وبالفعل طرح على هذه اللجنة السياسية موضوع طرد مصر من الحركة.

وصلنا كولومبو صباح يوم ٣ يونيو ١٩٧٩، وقد شهد هذا اليوم تحركات كثيرة من جانب الوفد الذي عقد أكثر من اجتماع لتنظيم التحرك أمام مساعي جبهة الرفض لوقف عضوية مصر في حركة عدم الانحياز؛ انطلاقًا من المعلومات المتوفرة ونتائج الاتصالات الجارية.

اتفقنا على خطوط عريضة للعمل أمام الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز، أهمها اتباع إستراتيجية هجومية ضد «جبهة الرفض»، بدلًا من التخندق في مواقع دفاعية، ومحاولة استمالة سريلانكا الدولة المضيفة للاجتماع في صفنا، وكذلك عدد من الدول الكبرى في الحركة كما الحال في يوغسلافيا والهند، وتأكيدنا على أن الدول الإفريقية بكثرتها العددية لاسيما داخل مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز هي خط الدفاع الأول عن مصر ضد أي مشروع قرار يعرض على المكتب ويقضي بالمساس بعضوية مصر في الحركة.

ولكي يتضح كل هذا الجهد، أرى من المناسب أن أعرض هنا نص البرقية التي أرسلها الدكتور عصمت عبد المجيد، رئيس وفد مصر أمام الاجتماع إلى وزير الدولة الدكتور بطرس غالي، مساء يوم ٣ يونيو والتي تتضمن عرضًا شافيًا لجملة التحركات التي قام بها الوفد خلال هذا اليوم وخططه التي سيعتمد عليها في فعاليات الاجتماع الوزاري، إذ تقول البرقية بالنص:

٣ يونيو ١٩٧٩

رسالة إلى السيد الدكتور بطرس غالي من السيد السفير عصمت عبد المجيد

١-ناقشت وزملائي أعضاء الوفد فكرة إدراج بند إضافي على جدول أعمال الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز بالعنوان التالي: «الآثار الضارة لسياسة وممارسات العراق والجمهورية العربية السورية عضوي مكتب التنسيق والتي تهدد وحدة وتماسك حركة عدم الانحياز».

٢- اجتمعت اليوم مع وزير خارجية سريلانكا وذكرت له أنه على أثر قيام وفود سوريا والعراق والمنظمة بطلب إدراج بند مستقل على جدول الأعمال عن تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، فإننا قرننا طلب إضافة البند الذي نتقدم به.

٣-أكدت لوزير خارجية سرلانكا بأننا لم نبادر بأي إجراء من شأنه عرقلة سير أعمال المؤتمر، بل على العكس نحرص على تسهيل مهمة رئاسة المؤتمر وإنجاحه لولا أن قامت وفود دول الرفض بالإجراء المشار إليه. ومع ذلك لو نجح رئيس المؤتمر في إقناع سوريا والعراق بسحب البند الخاص بتعليق عضوية مصر فإننا سنكون على استعداد لعدم الإصرار على التقدم بالبند المقابل.

٤- بدأ وزير خارجية سريلانكا بالإشارة إلى أنه قد تثار اعتراضات على حق الدول غير الأعضاء في المكتب (مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز) في تقديم بنود على جدول الأعمال، وبأن هذا الحق قاصر على الدول الأعضاء في المكتب. وقد أجبته بأن الدول الأعضاء وغير الأعضاء متساوون في هذا الحق، وإنما لا تشترك الدول غير الأعضاء في مرحلة اتخاذ القرار فقط.

٥- ذكر الوزير أنه سيجري الاتصالات اللازمة وسيعيد الاتصال بنا في إطار جهوده لتسوية الموقف.

٦- طلبت معرفة رأيه بالنسبة للموقف من محاولة تعليق عضوية مصر فتهرب من الرد بحجة أنه يجب أن يكون محايدًا باعتباره رئيسًا للمؤتمر.

٧- اتصلت بعدد كبير من الوفود الإفريقية والآسيوية ووفد يوغسلافيا وشرحت لهم وجهة نظرنا فأبدى الوفد اليوغسلافي اتجاهًا بأن تعمل الدول الإفريقية على معارضة الاقتراح السوري – العراقي، وأنهم سيعملون من خلال اتصالاتهم في هذا الشأن دون اتخاذ موقف صريح معارض للاقتراح السوري.

٨- ذكرت لرئيس الوفد اليوغسلافي أنني أتوقع منه أن يتخذ موقفًا إيجابيًّا عند طرح هذا الموضوع للمسئولية الخاصة التي تقع على عاتق يوغسلافيا في هذا الصدد. كما ذكرت نفس الكلام لرئيس وفد الهند.

٩- ذكر لي رئيس الوفد الإندونيسي أنه سيؤيد موقفنا تمامًا، وأشار إلى أنهم بعثوا بتحفظاتهم إلى سكرتارية المؤتمر الإسلامي بجدة بعد انتهاء المؤتمر.

١٠- وضح لي اعتماد عدد من الوفود على ضرورة قيام الوفود الإفريقية بالذات بجهد إيجابي داخل الاجتماعات، وسنجتمع مساء اليوم بالموجودين من الوفود الإفريقية بمنزل السفير، وأحبذ تأكيد الاتصالات السابقة من جانب الوزارة بكل من: زائير، نيجيريا، زامبيا، تنزانيا، بتسوانا، ليبيريا، غينيا؛ للعمل على قيام مندوبيهم باتخاذ مواقف إيجابية والاشتراك بالمناقشة داخل الاجتماعات لتأييد الموقف المصري.

١١- الواضح لي من خلال الاتصالات أن فكرة طرح البند من جانبنا قد وازنت الأثر الذي قصدته العراق وسوريا من طرح تعليق عضوية مصر وإظهار مصر في موقف إيجابي وهجومي.

اجتماعات اللجنة التحضيرية

كانت اللجنة التحضيرية في هذا الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز تضم دهاقنة[(124)] الصياغات في دول الحركة، الذين لم يكن من الممكن أن يمر من بين أصابعهم شيء قط دون دراسة شافية وافية. كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية يتحسبان منهم، وهم دبلوماسيون ماهرون من الهند وباكستان وإندونيسيا وغانا، وكانت مصر من ضمنهم قبل توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. كنت أعرف هؤلاء «الدهاقنة» جميعًا. كما عملت معهم، لكنهم أصبحوا في الجانب الآخر، وأصبحت وحدي ضدهم في هذه اللجنة؛ حيث كانوا يحاكمون اتفاقية السلام مع إسرائيل ومصر، والحقيقة أنني كنت متحسبًا منهم، وكانوا أيضًا متحسبين مني.

كان رئيس الجلسة سفيرًا من دولة جويانا[(125)] وكان حديث الانضمام إلى مجتمع الدبلوماسية متعددة الأطراف، واختياره رئيسًا كان يهدف إلى تقديمه إلي مجتمع عدم الانحياز؛ وبالتالي لم يكن من «المتودكين»، أو لم يكن من «الدهاقنة». أدركت هذا منذ اللحظات الأولى من دخولي الجلسة، التي كانت أشبه بميدان لمعركة ستندلع بعد قليل. تيقنت أن رئيس اللجنة سيكون مهزوزًا؛ ولذلك بدأت في البحث عن نقاط الضعف التي يمكن أن أستفيد منها في السجال الذي أعرف أنه قادم لا محالة. كنت أعلم أن «الدهاقنة» الآخرين يفكرون فيما أفكر فيه، وسيحاولون توجيه رئيس الجلسة بما يتفق ومواقفهم. أدركت أنه سيتعاطف معهم أكثر من تعاطفه معي بمقتضى موقف بلاده (ومعتقداته الشخصية كما عرفت فيما بعد)، بل بمقتضى أنهم هم الذين رشحوه رئيسًا للجلسة.

بدأت مناقشة البند الخاص بالشرق الأوسط، والذي يتضمن مشروعًا مقدَّمًا من دول «جبهة الرفض» بتعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، وإدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية. كان هجوم بعضِ الوفود العربية، لاسيما أعضاء «الرفض» شديدًا ضد مصر، لكن نبرة الدول الأخرى كانت أقلّ حدة؛ فالدول العربية لديها إصرار كبير على طرد مصر من حركة عدم الانحياز، أما الدول الإفريقية والآسيوية فغير متحمسة، أو «مش هاضمين الأمر» بالتعبير الدارج، كان حديثهم في الجلسة يصل إلى حد لوم مصر على توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل لومًا شديدًا، لكنه لا يصل إلى حد المطالبة بطردها أو فصلها من الحركة أو تعليق عضويتها فيها.

تابع رئيس الجلسة النقاشات العاصفة، والمعركة حامية الوطيس مع ممثلي «جبهة الرفض» وبقية الدول التي تلوم مصر على موقفها من الصلح مع إسرائيل، وقال: أنا أرى أن هناك «consensus» (توافق آراء)[(126)] على طرد مصر من «عدم الانحياز» وإدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام؛ وبالتالي سيرفع القرار إلى اللجنة الوزارية، التي سترفعه بدورها إلى القمة المقبلة في كوبا.

وبينما رئيس الجلسة يرفع يده بالمطرقة لإعلان «توافق الآراء» صرخت فيه بأعلى صوتي: قف «stop»، فأخذ الرجل أو «كش» وأنزل يده، ونظر لي، ولم يعلن اتخاذ القرار. في هذه اللحظة دخل مندوب الهند على الخط، وقال له: يا سيادة الرئيس أرى أنك متعجل في إعلان «توافق الآراء»، وطلب «نقطة نظام»؛ فأعفاني من القيام بمناورة أو مماطلة سياسية «filibuster» كنت أستعد للقيام بها، عبر إلقاء خطبة طويلة جدًّا لإضاعة وقت الجلسة؛ وهو ما جعلني أحتفظ بهذا الإجراء إلى وقت لاحق.

بدأ بعض العرب الذين كانوا مائلين إلى صف مصر مثل سلطنة عمان والصومال في التدخل، وقالوا لرئيس الجلسة: ليس من الطبيعي أن تقول إن هناك «consensus» (توافق آراء) على طرد مصر من الحركة، ونحن لم نأخذ فرصتنا في الحديث والتعبير عن مواقف بلادنا من هذا الأمر. عند هذه اللحظة أخذ رئيس الجلسة في اعتباره أن هناك وفودًا لدول لا تتحدث بذات اللهجة المتشددة ضد مصر، وأنها لم تعبر بعد عن مواقف بلادها، وأنه من المبكر اعتبار أن هناك «توافق آراء» بشأن هذا البند الخاص بالشرق الأوسط، وبدأ في إعطاء الكلمات مرة أخرى للوفود التي طلبت ذلك.

يمكنني القول: إن هذه الصرخة في رئيس الجلسة بينما هو يرفع مطرقته لإعلان «توافق الآراء» على طرد مصر من حركة عدم الانحياز وإدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام ثم عدم طرقها كانت «مفصلية» في إجهاض هذا القرار إلى الأبد من المنبع؛ لأن مرور هذا القرار من اللجنة التحضيرية واللجنة السياسية كان سيذهب به بعيدًا بوصفه توصية رسمية إلى قمة كوبا، وكانت مصر ستتعرض بشدة للطرد من هذا التجمع الدولي الكبير والذي كانت من مؤسسيه؛ الأمر الذي كان سيساهم في عزلة مؤلمة للقاهرة على الصعيد الدولي.

رفعت الجلسة لبعض الوقت، وأتى إليَّ الدهاقنة. قالوا لي: «نحن نفهم حركاتك وألاعيبك الدبلوماسية جيدًا». قلت لهم: «لا يوجد توافق آراء على طرد مصر». ثم انضم إلينا رئيس الجلسة وتعرف عليَّ، وأشار إلى صرختي فيه عندما هَمَّ بإعلان «توافق الآراء» على طرد مصر، وقال: تلك كانت صرخة تاريخية، وأصبحنا صديقيْن.

جاءني في اليوم التالي رئيس الجلسة، وقال لي: سيد موسى سأقول في تقريري الذي سيرفع للوزراء: «كان هناك رأي أغلب يؤيد طرد مصر من حركة عدم الانحياز، وفي المقابل كان هناك رأي يعتبر أقلية ضد هذا القرار». كان هذا كافيًا جدًّا بالنسبة إليَّ لنسف «توافق الآراء» حول مشروع قرار بطرد مصر من حركة عدم الانحياز في مهده باللجنة التحضيرية.

المهم أنني كنت أعمل على أن يصل النقاش إلى هذه النقطة وعدم خروج رئيس الجلسة بقرار بشأن مصر وموقفها، وبالفعل انشغل الجميع بهذه النتيجة الغريبة التي لم تكن متوقعة، لكنني كنت أخشى أن يعقد بعض الوزراء ومنهم وزراء «جبهة الرفض» اجتماعًا خاصًّا، وأن يحاولوا فرض توصية تقدم للجنة السياسية «بتعليق» عضوية مصر، كما سرى الحديث آنذاك، وقد التقيت بوزير في سريلانكا وكان اسمه حميد، والواقع أن اللقاء كان صدفة انتهزتها لأسأل عن موضوع التعليق. فقال: «لقد نجحت في وقف صدور قرار ضد بلادك في اللجنة التحضيرية.. أهنئك»؛ فسررت كثيرًا لكنني مضيت في إجراءات للتأكد من ذلك عبر الوفود العربية التي كانت تقف في صفنا وبعض الوفود الإفريقية والآسيوية وبعض وفود أمريكا اللاتينية خصوصًا أن اللجنة السياسية الوزارية عليها أن تبتَّ في تقارير اللجان، ومنها اللجنة التحضيرية التي بحثت بند تعليق عضوية مصر.

اجتماعات اللجنة السياسية

مساء يوم ٩ يونيو ١٩٧٩ عقدت اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية اجتماعها الذي

استمر لمدة خمس ساعات حول فقرات البيان الختامي المتعلقة بالشرق الأوسط، والتي رفعت اللجنة التحضيرية تقريرها الذي قال إن «هناك رأيًا أغلب يؤيد طرد مصر من حركة عدم الانحياز، وإدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، في المقابل كان هناك رأي يعتبر أقلية ضد هذا القرار».

كان الدكتور عصمت عبد المجيد رئيس الوفد هو ممثل مصر أمام اجتماعات اللجنة السياسية، وقد استفاد بشدة من نجاحي داخل اجتماعات اللجنة التحضيرية في نسف «توافق الآراء» حول البند الخاص بالشرق الأوسط والمتعلق بمصر – كما سبق وأوضحنا – ولعله من المناسب هنا أن أعرض نص البرقية التي أرسلها الدكتور عبد المجيد إلى وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالي، والتي تتضمن ما قام بإنجازه داخل اجتماعات اللجنة السياسية وما حققته مصر بشكل عام خلال الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز (كولومبو/ سريلانكا عام ١٩٧٩)، إذ تقول البرقية بالنص ما يلي:

١٠ يونيو ١٩٧٩

رسالة إلى السيد الدكتور بطرس غالي من السيد السفير عصمت عبد المجيد

١- انتهى اجتماع وزراء خارجية مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز فجر اليوم ١٠ يونيو بعد تطورات سريعة.

٢- كانت اللجنة السياسية انتهت من اجتماعاتها في التاسعة مساء يوم ٩ بعد مناقشة استمرت ٥ ساعات حول فقرات البيان الختامي المتعلقة بالشرق الأوسط، وانتهت إلى إقرار البيان بعد إسقاط الفقرات التي اقترحتها سوريا والعراق والجزائر والمنظمة الخاصة بإدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام والإشارة لاحتمال تواجد قوات أجنبية في المنطقة وهي الفقرات من ٣ إلى ٦ في المشروع المقدم من دول الرفض.

٣- اعتبر قرار اللجنة السياسية نجاحًا كبيرًا لمصر بعد أن أعلن رئيس اللجنة سفير زامبيا أن تلك الفقرات لم تحصل على توافق آراء. وقد أيدتنا الدول الإفريقية بقوة في اللجنة السياسية التي انتهت إلى أن يعلن رئيس اللجنة ذلك ويرفع به تقريره على أعمال اللجنة للاجتماع العام.

٤- علمت أن دول الرفض بعد أن تأكد لها فشل محاولاتها بالحصول على إدانة صريحة للاتفاقيات تحاول الحصول من الاجتماع العام على فقرة تثير مخالفة الاتفاقيات لمبادئ الأمم المتحدة وعدم الانحياز.

٥- اجتمعت بوزير خارجية سريلانكا بحضور سفيرنا ووجهت نظره إلى خطورة تضمين فقرة من هذا القبيل لأسباب قانونية وسياسية؛ إذ إن الاتفاقيتين والمعاهدة غير مطروحتيْن للبحث. كما أنه ليس من سلطة مكتب التنسيق أن يصدر قرارات أو توصيات موضوعية في مواجهة عضو تمارس حقها في السيادة.

٦- كرست دول الرفض بعد ذلك ضغوطها على وزير خارجية سريلانكا من جهة وعلى بعض الدول الأعضاء في المكتب من جهة أخرى، مستندين إلى أنه مادام لم يحصلوا على إيقاف عضوية مصر أو إدانتها فليس أقل من أن يقرر المكتب أن الاتفاقية والمعاهدة لا تتفقان مع قرارات ومبادئ الأمم المتحدة وعدم الانحياز.

٧-أخطرني سفيرا إندونيسيا وبيرو قبل منتصف الليل أن حميد وزير خارجية سريلانكا بدأ يحتضن هذه الفكرة ويروج لها بعد اجتماع مطول مع خدام وسعدون حمادي (وزير الدولة العراقية للشئون الخارجية)، فطلبت من سفيرنا أن يحدد لي موعدًا مع رئيس جمهورية سريلانكا أو رئيس الوزراء على الفور. وقد اجتمعت مع مدير مكتب رئيس الجمهورية في مقر المؤتمر الذي ذكر أن كليهما خارج كولومبو، فأوضحت له أنه سواء كان صحيحًا ما يقوم به حميد فإن ذلك يتعدى اختصاصه ويعتبر انحيازًا إلى جانب العراق وسوريا وهو أمر خطير سأرفعه إلى المسئولين في القاهرة وأعتقد أنه سيؤثر على العلاقات الثنائية بين مصر وسريلانكا.

٨- استمرت المشاورات حتى الساعة الرابعة صباحًا، وحاولت إزاء تصميم حميد ودول الرفض وأصدقائهم داخل مكتب التنسيق أن نوحي إلى بعض أعضاء المكتب بإدخال أي صياغة تنفي الصفة العامة لهذا النص ولكن لم تنجح هذه المحاولات، وقد أوضحت لعدد من أعضاء المكتب أن النص في عموميته مخالف للقواعد القانونية وأنه يتعارض بوضوح مع القرار ٢٤٢ الذي يقضي بالانسحاب من الأراضي المصرية وهو ما تضمنته المعاهدة المصرية مما يجعل الإشارة إلى تناقض المعاهدة مع قرارات الأمم المتحدة وبالذات القرار ٢٤٢ أمرًا يتنافى مع الحقيقة.

٩- بدأ حميد الجلسة الرابعة صباحًا واستمرت إلى حوالي السادسة، وعندما عرض الجزء الخاص بالشرق الأوسط ذكر أنه لم يتم توافق آراء في اللجنة السياسية حول بعض الفقرات، وأنه تم الاتفاق على إدراج صياغة بأن من رأي المكتب أن اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ تخالفان قرارات الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز، وقد حرص حميد على إنهاء الموضوع بأسرع ما يمكن ولم يلتفت إلى طالبي الكلمة وكنت من بينهم. كما سارع مندوب ليبيريا فورًا إلى أن تقوم الدول التي لها تحفظات على إضافة الفقرة إلى البيان بإرسال تحفظاتها مكتوبة خلال أسبوعين

إلى السكرتارية. وقد اعترضت على رفض حميد إعطاء الكلمة واعتبرته غير عادل في ذلك وصممت على إيضاح تحفظنا على الفقرة الأخيرة، وبالذات مخالفتها للواقع والمنطق فيما تضمنته من مخالفة قرارات الأمم المتحدة مشيرًا إلى القرار ٢٤٢.

١٠- تكلمت وفود زائير وبيرو باعتبارها من أعضاء المكتب وأبدت تحفظها على الفقرة الأخيرة، كما تكلم مندوب السودان ذاكرًا أن حكومته لم تقرر موقفها بالنسبة إلى معاهدة السلام وبالتالي فإنه لا يستطيع ذلك في هذا الاجتماع.

تقديري أننا حققنا في هذا المؤتمر هدفين رئيسيين؛ الأول فشل دول الرفض تعليق عضوية مصر وإضافتها كبند على جدول أعمال مؤتمر كولومبو أو هافانا، والثاني فشل محاولات إدانة مصر واتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام.

أوجد ذلك شعورًا لدى عدد من الدول مثل الهند ويوغسلافيا أنه من الضروري أن تحصل دول الرفض على عوض ولاسيما أنه يوجد شعور عام باعتراض على مقررات كامب ديفيد خاصة في الجانب الفلسطيني؛ مما سهل قبول أعضاء المكتب للصياغة التي تضمنها البيان الختامي.

أقترح إرسال تحفظ موقع منكم إلى وزير خارجية سريلانكا مع التركيز على تناقض ما جاء في الفقرة الأخيرة من الصياغة خاصة بمعاهدة السلام المتضمنة الانسحاب من الأراضي المصرية إلى حدود مصر الدولية تنفيذًا للقرار ٢٤٢.

وقد ترون استدعاء سفير سريلانكا في القاهرة والتعبير له عن عدم ارتياحنا للطريقة التي أدار بها وزير الخارجية حميد المناقشات والمشاورات الخاصة بالفقرات المتعلقة بالشرق الأوسط في البيان.

في نهاية الحديث عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز (كولومبو/ سريلانكا عام ١٩٧٩) أرى أنه لابد من عرض تقييم عام لما حققناه في هذا الاجتماع، ولأبرز الملاحظات التي دونها أعضاء الوفد عليه بمشاركة سفارتنا في كولومبو في النقاط التالية:

١- منذ بداية الاجتماعات بدت ظاهرتان كان لهما تأثير واضح سواء في مسار الاجتماعات أو النتائج التي توصلت إليها.

الأولى: حرص سريكلانكا كرئيسة لعدم الانحياز وكدولة مضيفة على نجاح اجتماع كولومبو وعلى تجنب الفرقة والانقسام في صفوف حركة عدم الانحياز وأيدتها في ذلك وبقوة الهند ويوغسلافيا وكثير من الوفود الأخرى، وهذا يفسر ما قامت به الهند ويوغسلافيا وسريلانكا من جهود لرفض مقترحات سوريا والعراق لوقف عضوية مصر أو إدانتها على ضوء ما بينته من قوة معارضة الوفود الإفريقية وغيرها لتلك المقترحات. كما يفسر صمت أعضاء مكتب التنسيق إزاء (الفقرة) الخاصة باتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام واقتراح ليبيريا عدم مناقشة تلك الفقرة في الاجتماع مع إبداء الوفود لتحفظاتها كتابة.

الثانية: حرص أعضاء مكتب التنسيق على تأكيد سلطة المكتب في صنع القرار وإن أخذت آراء المراقبين من أعضاء الحركة في الاعتبار، وهذا يفسر انفراد المكتب بمعالجة الموضوعات الشائكة في اجتماعاته دون مشاركة المراقبين وإن كان ذلك مثار انتقادات شديدة من بعض الوفود المراقبة مثل «السنغال، مالي، ساحل العاج».

٢- منذ بدء الاجتماعات ظهر واضحًا أن الاتجاه العام هو ضد وقف عضوية مصر بعكس الحال بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام التي كان الموقف في غير صالحها (موقف الهند ويوغسلافيا وغيرهما) وإن كان لم يصل إلى حد إدانة مصر بسبب المعارضة الإفريقية.

٣- تعتبر الصيغة التي توصل إليها مكتب التنسيق بشأن اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام حلًّا وسطًا بين رأي المعارضين - الدول العربية – والذين لهم تحفظات قوية عليها – الهند ويوغسلافيا وغيرهما – وهم غالبية، وبين المؤيدين للاتفاقيات وهم قلة.

٤- ويلاحظ على هذه الصيغة أنها جاءت مخففة:

أ- تفادت ذكر اسم مصر.

ب- جاءت تعبيرًا عن رأي وليس قرارًا ولا توصية.

ت- أن المخالفة تنصب على قرارات الامم المتحدة وعدم الانحياز وليس على مبادئ وسياسة عدم الانحياز والأمم المتحدة، وسوف يزيد من إضعاف وزن تلك الفقرة عدد التحفظات الواردة إليهم من الأعضاء.

٥- إن إدراج تلك الفقرة في البيان الختامي كان تغليبًا لحرص المؤتمرين على تجنب الانقسام، وبالتالي تجنب فشل الاجتماع أكثر منه انتقاصًا من مركز مصر في الاجتماع على ضوء الهزائم المتوالية لجبهة الرفض والمتمثلة في رفض وقف عضوية مصر ورفض إدانة مصر لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام.

كانت سعادتنا كبيرة بما حققناه في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز، وكان مبعث سعادتنا أننا سنذهب إلى قمة كوبا وليس هناك أي توصية بطرد مصر، ولا بتعليق عضويتها، ولا إدانتها؛ لأنها وقعت اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية؛ بالتالي سيكون حضورنا في هافانا حضور عضو كامل العضوية.

عند عودتنا إلي مصر من سريلانكا قررنا في اجتماع برئاسة الدكتور بطرس غالي أن يكون هناك حائط صد للدفاع عن مصر مكون من مجموعة محدودة من الدبلوماسيين، تعمل وفقًا لخطة محددة، وتجهز للمؤتمرات كلها وليس لمؤتمر بعينه. كان هناك إصرار من الجميع على أن أكون رأس الحربة في هذه المجموعة؛ نظرًا إلى أن خطورة الموقف - خصوصًا في القمة القادمة في هافانا - تقتضي تشكيل وفد يتم إعداده إعدادًا خاصًّا للمشاركة في كل اللجان الفنية والسياسية.

ثانيًا: تجدّد الصراع في هافانا

خلال الفترة من ٣ – ٩ سبتمبر ١٩٧٩م انعقد المؤتمر السادس لقمة حركة عدم الانحياز في هافانا عاصمة كوبا. كان الحضور كبيرًا في هذه القمة؛ حيث شاركت فيها ١٠٠ دولة كاملة العضوية، وعدد كبير من الرؤساء والزعماء على رأسهم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو[127]، ورئيس يوغسلافيا جوزيف تيتو[128]، والرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس العراقي صدام حسين، ورؤساء كثر من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومراقبون من الدول الكبرى.

أعادت «جبهة الرفض» طرح موضوع طرد مصر من الحركة؛ بسبب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتجددت الحرب الدبلوماسية في أروقة المؤتمر. كان بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية يمثل مصر على مستوى القمة، وعصمت عبد المجيد يحضر الاجتماعات الوزارية، أما اللجنة السياسية على مستوى السفراء فيمثل مصر فيها عمرو موسى ومعه أحمد صدقي؛ باتصالاته الإفريقية ووراء الستار إذا أراد منه أي معونة، وأحمد ماهر كان مع بطرس غالي باعتباره مديرًا لمكتبه ويبلغه بأي شيء يحدث، وكان السفير وفيق حسني يحضر في اللجنة الاقتصادية، ويحضر السفير أحمد حجاج في اجتماعات المجموعة الإفريقية.

كانت تعليماتي لعدد من شباب الدبلوماسيين في الوفد المصري بأن يكونوا أول من يدخل قاعات المؤتمر وأروقته وآخر من يخرج، وأعينهم مفتوحة على اجتماعات دول «جبهة الرفض»، وأن يبلغوني أولًا بأول عن اللقاءات التي يعقدها أعضاء هذه الجبهة، من التقى بمن؟ بصرف النظر عما يحدث في تلك اللقاءات، فلو جلس مسئول بالدولة العربية الفلانية من أعضاء «جبهة الرفض» مع آخر من دولة إفريقية أو آسيوية أو لاتينية أُخْطَرُ بذلك فورًا فأتوجَّه على الفور لتلك الدولة، وأحاول تأكيد موقفها إلى جانب مصر، أو على الأقل أعرف ما تروِّج له دول «الرفض» لمكافحته. ولو كانت اللقاءات على المستوى الوزاري أو أعلى كنت أبلغ بطرس غالي فورًا للتعامل مع هذا الأمر؛

باعتباره رئيسًا للوفد المصري.

كان الهجوم عنيفًا على مصر في اللجنة السياسية بمؤتمر هافانا، التي كان يترأسها السفير عصمت كتاني وكيل وزارة الخارجية العراقية، وكان قبل ذلك مساعدًا للأمين العام للأمم المتحدة[129]، وهو من الأكراد العراقيين وكان شخصية جيدة جدًّا وعاقلة بل راقية، وكان لي به بالطبع سابق معرفة.

في بداية انعقاد اللجنة السياسية قلت للسفير كتاني – الذي تقود بلاده جبهة الرفض المناهضة لمصر: أريد أن أتحدث في البداية لمدة خمس دقائق؛ وذلك كسبًا للوقت في البند الأول الخاص بمصر ووضعها (وذلك حتى يكتمل حضور الدول الداعمة لمصر والتي تم الاتفاق معها على موقف واضح ضد طرد مصر من الحركة)، فرد عليَّ الرجل باسمًا بقوله:«charity begins at home»، بما معناه أن الإنسان يخدم نفسه أولًا، أو بالمثل المصري الدارج «ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع». كان كتاني - بالطبع - متمرسًا ومتوقعًا ما سأقوم به، فبدأ بإعطاء الكلمة للوفد الكوبي الذي تحدث ناقدًا سياسة مصر وإن لم يذكر شيئًا عن الطرد، فتدخل بعده مندوب سوريا بخطاب عنيف؛ مما فتح الباب لتدخلي بخطاب أكثر عنفًا. وتطور النقاش إلى صلب الموقف السياسي لمصر وحقها في إنهاء احتلال أراضيها وهي الحجة التي تقبلتها الوفود الإفريقية تقبلًا حسنًا قلب الموقف رأسًا على عقب في مناقشات اللجنة السياسية، وبالفعل تمكنَّا من منع حدوث «توافق الآراء» داخل هذه اللجنة على قرار طرد مصر من حركة عدم الانحياز، بعد أن تكتل معنا حوالي ١٧ دولة، في مقابل ٢٠ دولة أخرى ضدنا، وهذا لا يشكل «توافق آراء» بطبيعة الحال. وكان تقرير اللجنة الذي قدمه رئيسها عصمت كتاني إلى مستوى القمة يماثل ما صدر عن المجلس الوزاري في سريلانكا بأن الأغلبية تؤيد تعليق عضوية مصر في الحركة ولكن هناك أقلية معارضة، وقد قمت بشن حملة شعواء داخل مجتمع القمة ضد هذا التوصيف إذ لم يكن الفارق كثيرًا بين الأغلبية والأقلية.

الوفدان السوري والفلسطيني كانا في غاية القسوة ضد مصر في هذا المؤتمر، وراح ممثل فلسطين يؤلب الوفود ضدنا، ويشرح لهم ما يزعمه من تخلي مصر عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. وكان بارعًا في هذا الأمر. لكنني أذكر أنه بعد أن انتهى من كلمته ذهبت إليه. وقفت أمامه وكان صديقي، وسلمت عليه ورحبت به، فرد السلام وقال لي: «لا تؤاخذنا يا أخ عمرو. الموضوع ليس شخصيًّا. وهي السياسة كما تعرفها». فتعمدت أن أقهقه بصوت عالٍ في جلسة هادئة للغاية، فالكل نظر إلينا، وتم تصوير هذه اللقطة وأنا أضحك مع ممثل فلسطين الذي خسر كثيرًا جدًّا من مصداقيته بهذه اللقطة، ودار همس ضده بين الوفود، وكيف أنه يشتم مصر ثم يضحك مع عمرو موسى في الجلسة! وربما يسهران معًا.

ما منحني قوة إضافية في المناقشات الساخنة داخل مناقشات اللجنة السياسية عبارة لأحد المندوبين العرب بهذه اللجنة - أتحفظ على ذكر اسمه - وقد أصبح نائبًا لرئيس الوزراء في بلاده فيما بعد؛ حيث قال نصًّا: «ماذا يعني احتلال سيناء؟ هي إيه سيناء؟ شوية رمل. السياسة المصرية عشان تستعيد شوية رمل أدت لتقسيم الوطن العربي، وإعطاء الفرصة الذهبية لإسرائيل».

سعدت لأن هذا الرجل منحني فرصة مواتية للرد عليه، وقدرت وقتها أن تعاطفًا كبيرًا سيأتي إلى جانب مصر جراء هذا الكلام المتسرع؛ ذلك أن كثيرًا من الدول في عدم الانحياز دول صغيرة عانت من احتلال كامل ترابها وعاشت عقودًا تعمل على التخلص منه، ومن ثم باغت هذا المندوب العربي بالقول: إن حبات الرمل التي تتحدث عنها باستخفاف هي بالنسبة إلينا أرض مصر وتراب مصر اللذان ضحى لأجلهما الرجال بدمائهم، ورُمِّلت النساء ويُتِّم الأطفال لأجل استعادته. إنه جزء من الكرامة والسيادة الوطنية اسأل (دولة كذا). اسأل (دولة كذا). اسأل (دولة كذا) وسميت ثلاث دول من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. قلت: اسألهم عن كفاحهم وشهدائهم ولم يجرؤ أحد على أن يقول:

«إنها شوية تراب»، وحدث تصفيق. وفي هذه اللحظة فعلًا أفقدنا دول «الرفض» الأرضية التي ينطلقون منها في هجومهم علينا.

وانتهت المناقشات التاريخية في اللجنة السياسية الوزارية بالفعل –وكما سبق البيان- بعدم إصدار توصية متعلقة بوضع مصر، ولكن بتقرير أن الأغلبية لصالح الطرد والأقلية غير موافقة.

وإنني أرى أنه من المهم أن أعرض لنص المذكرة التي أرسلها الدكتور بطرس غالي من هافانا إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والتي يستعرض فيها ما تمَّ تحقيقه في اجتماع اللجنة السياسية على مستوى السفراء، والموقف الصلب للدول الإفريقية في الدفاع عن مصر وتأمينها ضد محاولة طردها من حركة عدم الانحياز، أو إدانتها بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ثم ما تمَّ في اجتماع ذات اللجنة على مستوى الوزراء، إذ تقول المذكرة ما يلي بالنص.

السيد الدكتور رئيس الوزراء من الدكتور بطرس غالي

١-خلال مناقشات اللجنة السياسية لمقترحات جبهة الرفض بشأن إدانة مصر على اتفاقيات كامب ديفيد وتعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، وضح تماسك غالبية الدول الإفريقية في رفض التمشي مع تلك القرارات وتمسكها بقرارات منروفيا[130].

٢-وإزاء هذا الوضع فإن دول الرفض اتفقت مع رئيس اللجنة السياسية وهو عراقي (كتاني) على عقد اجتماع للجنة على مستوى وزراء الخارجية لمحاولة إرهاب الدول والضغط عليها للتمشي مع موقف الرفض.

٣- انعقد الاجتماع في الساعة العاشرة من مساء أمس ٦ سبتمبر واستمر حوالي ٩ ساعات وانتهى في الساعة السادسة والنصف من الصباح. وقد وضح منذ البداية ضيق الدول الإفريقية من الدعوة المفاجئة لهذا الاجتماع، ولعدم قبول المجموعة العربية التشاور معها للتوصل إلى صيغة يمكن أن تكون مقبولة إجماعيًّا.

وزاد من إثارة الدول الإفريقية وغيرها الخطاب الطويل الذي ألقاه عبد الحليم خدام في البداية والذي ضمَّنه إشارات إلى الحرب الصليبية وأن سيناء أرض فلسطينية وليست مصرية، والذي كان خطابًا وقحًا أثار غضب الجميع حتى الدول الرافضة التي حاولت إقناعه بالكف عن الكلام لشعورها بمدى الضرر الذي يصيبها من جراء حديثه.

٤- تحدثت مرتيْن؛ الأولى كانت كلمتي هادئة ناديت فيها بضرورة التزام الحركة بمبادئ المصالحة والتفاهم والحوار وأن مصر الكبيرة الكريمة تمد يدها للجميع للتوصل إلى تحقيق أهداف التسوية العادلة الشاملة. أما في المرة الثانية فقد هاجمت فيها دول جبهة الرفض بقوة وأشرت إلى أن الدول التي تتهمنا بالتعاون مع ما يسمونه بالإمبريالية الأمريكية هي التي تربطها بها أوثق الصلات. وذكرت أن أيدي مصر نظيفة بينما أيدي سوريا مخضَّبة بدماء الفلسطينيين في تل الزعتر وأيدي الأردن ملطخة بدماء الفلسطينيين في أيلول الأسود.

٥- عارضت مقترحات الرفض غالبية الدول الإفريقية التي تحدثت، وكان لكل من زائير وتوجو وليبيريا وزامبيا وساحل العاج وكينيا، كما وقفت إلى جانبنا دول آسيوية «بورما، نيبال، سنغافورة»، ودول من أمريكا اللاتينية «الأرجنتين، بيرو». ولوحظ صمت كل من السودان والصومال ويوغسلافيا والهند، كما لوحظ أن إثيوبيا لم تنضم إلى الدول الماركسية التي هاجمتنا.

٦- كانت نتيجة الاجتماع أنه من بين ٤٩ متحدثًا عارضت ٢٤ دولة أي قرار بإدانة مصر أو تعليق عضويتها؛ مما اضطر رئيس الاجتماع العراقي إلى إعلان ما يلي:

أ-أنه لم يتم الاتفاق.

ب- أن الموضوع أحيل للقمة.

ت-أنه يدعو إلى إجراء مشاورات بين الدول العربية والمجموعة الإفريقية للتوصل إلى صيغة مقبولة.

٧- كان التقدير العام أن مصر استطاعت أن تتصدى بنجاح لمحاولات دول الرفض والدول الماركسية، ولكن الضغوط مازالت شديدة من جانب دول الرفض على الدول الإفريقية. وسنوالي اتصالاتنا لمواجهة تلك الضغوط آخذين في الاعتبار أنها قد تنجح عند عرضها على القمة.

٨- ينتظر أن يُعْرض الموضوع على مؤتمر القمة مساء اليوم.

موقف تاريخي لكوبا

وصلنا إلى جلسة افتتاح القمة على مستوى رؤساء الوفود، وشنَّ حافظ الأسد وصدام حسين وعدد

من العرب وبعض الدول الأخرى هجومًا كاسحًا على مصر، وذلك في الجلسة الأولى للمناقشة العامة والمذاعة على مختلف إذاعات وتلفزيونات العالم، وكيف أن القاهرة تركت القضية الفلسطينية والحقوق العربية.

كان رئيس الجلسة هو الرئيس الكوبي التاريخي فيدل كاسترو، وكان بطرس غالي يترأس وفد مصر وعصمت عبد المجيد وأحمد صدقي وأنا وآخرون خلفه. في أثناء الهجوم علينا سألني بطرس غالي: متى سنتحدث؟

قلت: أمامنا وقت طويل جدًّا. ودورنا ليس في الجلسة الافتتاحية.

قال: وما العمل إذن؟

قلت للوزير: دعني أُجري محاولة لاقتناص دقائق في الجلسة الافتتاحية التي تسلط عليها الأضواء. توجهت إلى سكرتير عام المؤتمر، وهو المندوب الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت، السفير «ريكاردو ألاركون»، وأصبح بعد ذلك رئيسًا لمجلس النواب في بلاده، وكانت تربطني به علاقة طيبة ويقدر كلانا الآخر.

صعدت إلى المسرح الذي يجلس عليه كاسترو وعلى يمينه وزير خارجية كوبا وعلى يساره ألاركون. كان هذا الوزير متطرفًا في تصرفاته تجاهنا وتجاه غيرنا. القاعة صامتة ورزينة فهي مليئة بالرؤساء؛ ولاحظ الجميع طبعًا الحديث الذي جرى بيني وبين ألاركون.

همست في أذن «ألاركون» قائلًا: أنت ترى الهجوم الكاسح على مصر. نريد أن نتحدث في الجلسة الافتتاحية.

رد من دون تفكير: «very difficult» صعب جدًّا.

قلت له: اسمعني. أنت كوبا ونحن مصر أقدم دولة عربية لكم علاقات معها. لا نريد منكم أكثر من حق الرد في موعد مناسب.

قال: ماذا تقصد بموعد مناسب؟

قلت: في هذه الجلسة الافتتاحية، وبناء على نقطة نظام إذا أردتم.

قال: سأحاول. وسأرسل لك رسالة بالرد.

عدت لمقعدي في الوفد المصري. قلت لبطرس غالي: احتمالات منحنا الكلمة موجودة، ولكنها لا تزيد على ٥٠٪ «fifty-fifty».. جهِّز نفسك للرد متى يجيء، فاستعدَّ الرجل.

انتهت قائمة المقرر لهم الحديث في الجلسة الأولى، وإذ بفيدل كاسترو بصوته ذي الذبذبات الخاصة يقول: أدعو رئيس الوفد المصري لـ«نقطة نظام»، وهنا قام بطرس غالي بالرد على من هاجمونا بلغته الفرنسية الرشيقة، في حضور صدام حسين وحافظ الأسد وياسر عرفات. أستطيع أن أقول إن رد غالي كان قويًّا بليغًا.

في أثناء حديث بطرس لاحظت همهمة في ركن ما في القاعة، ذهبت لاستجلاء الأمر من شباب الوفود الذين تربطني بمعظمهم علاقات طيبة؛ خوفًا من أن يكون هناك شيء يدبر ضدنا، وفي أثناء عودتي إلى الوفد المصري، مررت على موقع ياسر عرفات، وسمعته يقول لآخر بجانبه: «أما يا أخي اللغة الفرنسية دي جميلة بشكل. ده بطرس غالي بليغ بلاغة في اللغة الفرنسية. عندنا في العرب حد زيه؟».

في المساء كان الوفد يجتمع على العشاء للحديث عما سنفعله في الغد، وأذكر في هذا الوقت أن محمد كريم العمراني[131] وهو شخصية مغربية كانت مقربة من العاهل المغربي الراحل، الملك الحسن الثاني، وشغل منصب رئيس الوزراء وكان ضمن وفد بلاده في القمة، وقد جاء لمقابلة بطرس غالي مرتديًا «شورتًا وبرنيطة ونظارة سوداء في المساء» حتى لا يعرفه أحد، وعمل الشقيق المغربي على تقليل التوتر في حديثه مع بطرس، وتأكدنا منه بأنه لن يكون جزءًا من أي «أوركسترا» ستعزف ضدنا.

الواقع أننا في هذا الوقت كنا قد كسبنا المعركة في اللجنة السياسية، التي انتهت من دون توافق على قرار بطرد مصر من حركة عدم الانحياز، كما كسبنا معركة إعلامية مهمة بالرد على الهجوم علينا في الجلسة الافتتاحية المذاعة وسنلعب بنفس الطريقة في القمة حتى لو تحايلوا بأي شكل من الأشكال.

عند هذه النقطة يجب أن أعود إلى المذكرة التي أرسلها بطرس غالي من هافانا إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في شأن الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية المذاعة، وكواليس الحرب الدبلوماسية التي تشنها «جبهة الرفض» لطرد مصر من حركة عدم الانحياز، والدفاع الإفريقي الصلب عن مصر، وتقدير للموقف في المؤتمر حتى يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٩. وفيما يلي نص المذكرة التي أرسلها لرئيس الوزراء:

السيد الدكتور رئيس الوزراء من الدكتور بطرس غالي

أولًا: ألقيت بعد ظهر اليوم خطابي أمام مؤتمر القمة وقد استلفت نظر الجميع أن الوفود العربية لم تنسحب في أثناء إلقاء الخطاب. وقد عبرت لنا وفود كثيرة على رأسها الهند عن تقديرها للخطاب الذي وصفته بأنه قوي ومتوازن في نفس الوقت. كما ذكرت مصادر المؤتمر من وفود صديقة وصحفيين أن الخطاب أعاد التأكيد على أسس عدم الانحياز الجوهرية في مواجهة محاولات الانحراف بالحركة التي تتيح لها رئاسة كوبا خلال السنوات الثلاث القادمة فرصة مواتية.

ثانيًا: مازالت المشاورات الإفريقية والعربية مستمرة للتوصل إلى صيغة مقبولة بالنسبة إلى الشرق الأوسط بعد أن فشلت دول الرفض وحلفاؤها أمس في فرض مواقفها في اللجنة السياسية. وقد علمنا أن اجتماعًا تم بعد ظهر اليوم حضره من الجانب الإفريقي الرئيس كاوندا والرئيس نيريري وممثلو ليبيريا وزائير ونيجيريا والسنغال والكاميرون، ومن الجانب العربي الملك حسين والسيد ياسر عرفات وعبد الحليم خدام وسعدون حمادي وممثل عن الجزائر.

وقد ذكر نيريري للملك حسين أن الملك سبق له الاتصال بإسرائيل ولم تقم الحركة بتعليق عضويته أو إدانته، وأن مصر تقوم الآن بمثل هذه الاتصالات ومن الأفضل انتظار نتيجتها. وأضاف نيريري أنه قد لا يتفق مع السيد الرئيس (السادات) بالنسبة إلى أمور أخرى مثل موضوع الصحراء، ولكنه بالنسبة إلى لشرق الأوسط يرى أن يتمسك الرؤساء الأفارقة بقرار منروفيا.

وذكر الرئيس كاوندا أنه لا يمكن أن يقبل أي إدانة لمصر أو وقف لعضويتها، وإذا كان هناك من يقول إن الرئيس السادات قد أخطأ فعليه إثبات ذلك. ونصح الرئيسان الإفريقيان الجانب العربي بعدم الاستمرار في إثارة موضوع الإدانة أو وقف العضوية وإلا تعرض الجانب العربي لهزيمة محققة.

ولم يحقق الاجتماع نتيجة وإن بدا أن الملك حسين كان أكثر الحاضرين من العرب اعتدالا، وأنه طالب الآخرين بعدم الاستمرار والتمشي مع الرأي الإفريقي.

ثالثًا: وبرغم ذلك فإن محاولات جبهة الرفض – وخاصة خدام – مستمرة في محاولة التأثير على الموقف الإفريقي للحصول على أي شكل من أشكال الإدانة لمصر، وهو يستند في ذلك إلى:

أ-أن أي دولة من جميع الدول التي تحدثت أمام المؤتمر لم تعلن تأييدها لاتفاقيات كامب ديفيد.

ب- أن أغلبية الدول أعلنت بالعكس عدم رضائها عن الاتفاقيات.

ت-ج أن أقلية نشيطة طالبت بوقف عضوية مصر.

وما زلنا من جانبنا نجري الاتصالات لمواجهة هذا التحرك؛ إذ إن هناك احتمالًا لأن يحاول كاسترو (الرئيس الكوبي) استغلال رئاسته للمؤتمر لعرض الموضوع في ساعة متأخرة حيث يكون الرؤساء قد تعبوا أو غادروا قاعة المؤتمر أو غادروا هافانا.

في اليوم التالي تحايلوا فعلًا، وطلبوا انعقاد مكتب المجلس الذي يضم العراق وسوريا وليبيا، وقالوا:

لو خرجنا من الاجتماع ومصر باقية في الحركة فسنخرج منها، ولابد من صدور قرار بطردها. أطلعني «ألاركون» على ما يدفع العراق وسوريا في اتجاهه، قلت له: استخدم أعنف لغة تريدها ضدنا ولكن بدون قرار، وأبلغت بطرس بكل ذلك فوافق عليه.

عاد «ألاركون» إليَّ ثانية وقال: اللهجة العنيفة ليست كافية. قلت له: بإمكانك تحويل الأمر حتى يهدءوا إلى مجموعة عدم الانحياز الوزارية في الأمم المتحدة لمتابعة هذا الموقف واتخاذ توصية، وإذا كانت الأمور صعبة فحدِّدْ موعد الاجتماع بالضبط ولكن لا قرار من هافانا أو توصية وإنما تقرير كالمعتاد يحوي القرارات ويلخِّص المناقشات، خصوصًا أن وزراء الخارجية سيكونون هناك بالفعل بعد أيام لحضور اجتماعات الجمعية العامة، وهو ما حدث بالفعل، وتحوَّل الأمر بالفعل إلى الأمم المتحدة، وهناك تصدَّى لهم مندوب مصر الدائم عصمت عبد المجيد، ولم يستطع أحد إخراج مصر من حركة عدم الانحياز.

وانتهى الأمر بأن تبنى البيان الختامي لقمة هافانا في بنده الخاص بالشرق الأوسط ما سبق وأقرَّه الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز في كولومبو بإدانة اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، بالقول إنها «تخالف قرارات الأمم المتحدة وعدم الانحياز»، غير أن صيغة هافانا لهذا البند جاءت أشدَّ في لهجتها من صيغة كولومبو إذ قالت: «يُدين المؤتمر بشدة كل الاتفاقيات الجزئية، والمعاهدات المنفردة التي تشكِّل انتهاكًا صارخًا لحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني، ولمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وميثاق الأمم المتحدة والقرارات المعتمدة في المحافل الدولية حول القضية الفلسطينية والتي تعيق مطامح الشعب الفلسطيني في العودة إلى بلاده وفي تقرير مصيره بنفسه، وفي ممارسة سيادته الكاملة على أرضه».

ويلاحظ أن صيغة هافانا قد أضافت أن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام تخالف مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، بعد أن اكتفت كولومبو بالنص على مخالفة القرارات. لكن الأهم أننا نجحنا في الحيلولة دون نجاح جبهة الرفض في التوصل إلى قرار أو توصية بوقف عضوية مصر في حركة عدم الانحياز أو إدانتها، وبقيت مصر في الحركة التي كانت من المؤسِّسين الكبار لها، بعد معركة شرسة خاضتها الدبلوماسية المصرية بكل حرفية وبسالة.

وقبل أن أختم هذا الفصل أرى من الضروري العودة مرة أخرى إلى ما كتبه الدكتور بطرس غالي من هافانا إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في شأن ما دار في الاجتماع الخاص بصياغة بند الشرق الأوسط في البيان الختامي للقمة؛ كي تتضح الصورة كاملة أمام القارئ عمَّا جرى في هذه القمة التاريخية، والملحمة التي سطرتها الدبلوماسية المصرية منعًا لمحاولة دول الرفض عزل وتطويق مصر وحصارها.

السيد الدكتور رئيس الوزراء من الدكتور بطرس غالي

١- قدم كاسترو المشروع الخاص بالشرق الأوسط على أنه صدر من مكتب المؤتمر بالإجماع ما عدا دولتين «إحداهما ليبيريا»، وأعضاء المكتب هم: كوبا، بنجلاديش، الكونغو، قبرص، جرانادا، غيانا، الهند، ليبيا، حركة سوابو، بنما، سوريا، سنغافورة، أوغندا، يوغسلافيا، زامبيا، العراق، موزمبيق، سريلانكا، سورينام.

٢- بدأت المناقشة في العاشرة من مساء ٨ سبتمبر وانتهت في الساعة الرابعة من صباح ٩ بإعلان الموافقة على المشروع الذي أرسل نصه ببرقية مفتوحة.

٣- عدد الدول التي أيدت المشروع ٢٢ دولة بينهما يوغسلافيا ومالي، أما الذين عبروا عن معارضتهم فكانوا ستة بالإضافة إلى مصر، وأعلن وزير خارجية ليبيريا ورئيس المجموعة الإفريقية أن المشروع انحراف عن قرارات منروفيا.

٤- ساد الاجتماع جو من الإرهاب الفكري الشديد بعد أن أعلن وزير خارجية السنغال بقوة رفضه للمشروع وللأساليب التي اتبعت للتوصل إليه. وقد تعرض بعد ذلك لهجوم شديد بدأه الرئيس كاوندا، وتعرض خلاله الوزير السنغالي لإهانات شديدة. وقد كان هذا الجو هو الذي أرهب عددًا من الدول الصغيرة عن الكلام .

٥- تحدثتُ مرتين في المناقشة موضحًا عدم قانونية القرارات - موضحًا التزام مصر بالقضية الفلسطينية بالسلام الشامل العادل – وواجهت بعنف ممثل الجزائر الذي ادعى أن مصر التزمت في المعاهدة بالقضاء على منظمة التحرير، فذكرت أن الأيادي المخضبة بدماء الفلسطينيين والمقاومة هى أيادي سوريا والأردن.

بعد سنوات طويلة من انعقاد مؤتمر هافانا تحدَّث معي أحد وزراء الخارجية في أمريكا اللاتينية وقال إن مندوب كوبا في اجتماعات مجموعة عدم الانحياز من الدول اللاتينية خلال قمة هافانا، ذكر لهم أن مصر لن تطرد من الحركة في هافانا. وذكر لي آخر نفس الشيء، وإنما بصيغة مختلفة إذ قال: لن تسمح كوبا بأن تطرد مصر من الحركة وهي مجتمعة في هافانا.

منظمة الوحدة الإفريقية

بين الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في يونيو ١٩٧٩م، ومؤتمر قمة الحركة في سبتمبر من نفس العام، كانت هناك موقعة أخرى مع «جبهة الرفض» بالجمعية العمومية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورة انعقادها العادية السادسة عشرة في منروفيا – ليبيريا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يوليو ١٩٧٩م.

توجهنا إلى هذا المؤتمر في وفد برئاسة وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي، وكان ذائع الصيت في المحافل الإفريقية. كنت أعمل بـ«مزاج» مع هذا الرجل؛ لأنه - كما سبقت الإشارة - سريع الحركة، ويتميز بالمهنية العالية، وعلاقاته مع الوفد مريحة وسهلة وتحض على التعاون. كان يمنح الثقة لرجاله فيبدعون.

تعرضت مصر في هذا المؤتمر الإفريقي لهجوم عارم بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل من جانب ليبيا، وعدد من الدول ذات التوجه الثوري في إفريقيا وقتها. كانت خطتنا تقوم على أن نتحدث في اللجان المختلفة من زاوية الظلم الواقع على مصر، ومن منطلق أن مصر أرادت أن تحرر أراضيها بالحرب وبالطرق السلمية عبر توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهذا أمر يمكن للدول الإفريقية أن تتفهمه جيدًا، وهي التي عانت من الاحتلال، خصوصًا أن اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي سينتهي بالانسحاب من الأراضي المصرية.

قلنا للدول الإفريقية: كيف تعاقب مصر على نتيجة إيجابية وصلت إليها وهي الانسحاب الإسرائيلي من أراضيها؟ ركزنا على أن الاتفاقية التي وقعناها مع إسرائيل لم تغفل الحق الفلسطيني، بل إن الحل المصري سيصبح بمثابة النموذج المثالي للتفاوض مع إسرائيل، من حيث الالتزام بإطار زمني معين للمفاوضات، بدلًا من سياسة التسويف، وعدم الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه. اتفقنا مع عدد من العواصم الإفريقية على تولي الدفاع والوقوف بوضوح وصراحة إلى جانبنا، وهو ما صعَّب من مهمة أهل «الصمود والتصدي».

أستطيع القول إن عرب إفريقيا – باستثناء ليبيا- كانوا أخف في هجومهم على مصر من عرب آسيا بعد أن وقعنا اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ فلم تهاجمنا تونس ولا الجزائر بشدة، والمغرب كانت مشغولة بقضية الصحراء في هذا التوقيت، والسودان وكذلك الصومال كانا مؤيديْن لمصر، وفي أكثر الأحوال لم يكن هؤلاء جميعًا يتحدثون ضدنا، على العكس من ذلك كان الجناح العربي الآسيوي هو الذي احتضن منصات للهجوم على مصر ممثلة في العراق وسوريا وفلسطين. ومع كل هذا الزخم ولكن في مواجهة دفاع باسل ومستميت، لم تستطع «جبهة الرفض» وقف عضوية مصر في هذا المحفل الإفريقي الرئيسي.

120(١) عارضت حركة عدم الانحياز لفترة طويلة الدعوة إلى إنشاء سكرتارية لها؛ خشية أن تتحول الحركة إلى تكتل دولي، إلا أنه في قمتها الرابعة بالجزائر عام ١٩٧٣م جرت الموافقة على إنشاء مكتب للتنسيق والذي يعتبر الجهاز التنفيذي الدائم الوحيد للحركة، وكان عدد أعضاء هذا المكتب ١٧ عضوًا، زاد عددهم في مؤتمر كولومبو عام ١٩٧٦م ليكون ٢٥ عضوًا، وفي مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩م أصبح عدد أعضائه ٣٦ عضوًا جرى توزيعهم على أساس جغرافي بحيث شغلت الدول الإفريقية ١٧ مقعدًا والدول الآسيوية ١٢ مقعدًا، بينما شغلت دول أمريكا اللاتينية ٦ مقاعد، أما المقعد الـ٣٤ فتناوب عليه كل من الدول الإفريقية والأوروبية المنتخبة لمدة سنة ونصف، وفي قمة نيودلهي أصبحت عضوية مكتب التنسيق مفتوحة للأعضاء كافة ولذلك أصبح يضم ٧٤عضوًا. وقُصد بهذا العدد الكبير تحقيق توازن جغرافي في داخل مجموعة عدم الانحياز حيث خصص ٣٦ مقعدًا للدول الإفريقية و٢٣ مقعدًا للدول الآسيوية و١٢ مقعدًا لدول أمريكا اللاتينية و٣ مقاعد للدول الأوروبية. ويجري اختيار أعضاء مكتب التنسيق من خلال مؤتمرات القمة، ويتولى رئاسة مكتب التنسيق ممثل الدولة التي استضافت القمة الأخيرة، ولا يوجد تمييز بين الدول أعضاء مكتب التنسيق والدول غير الأعضاء فيه، من حيث طلب الكلمة وتحديد مواعيد ومقار الاجتماعات، والمشاركة في أعمال اللجنة الفرعية ومجموعات العمل وتقديم المقترحات الخاصة بالقضايا والمشكلات المعروضة.

121(٢) انعقد مؤتمر القمة الخامس لحركة عدم الانحياز في كولومبو، في الفترة من ١٦ ـ ١٩ أغسطس ١٩٧٦م واشتركت فيه سبع وثمانون دولة أي بزيادة عشر دول، منهم سبع دول إفريقية نالت استقلالها، كما انضمت دولة من أمريكا اللاتينية هي بنما، كذلك تقرر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية عضوًا كاملًا في حركة عدم الانحياز.

122(١) للمزيد: راجع البرقية الواردة من كولومبو بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٩م في أرشيف وزارة الخارجية.

123(٢) للمزيد راجع البرقية الواردة من كولومبو بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧٩م في أرشيف وزارة الخارحية.

124(١) الدِّهقان في «المعجم الوسيط»، هو «القويُّ القادر على التصرف مع شدة خبرة».

125(١) جيانا أو جويانا أو رسميًّا جمهورية جيانا التعاونية وسابقًا جيانا البريطانية، هي دولة ذات سيادة على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية ولكنها ثقافيًّا جزء من منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، وكانت مستعمرة هولندية وبريطانية.

126(٢) يجري اتخاذ القرارات في اجتماعات حركة عدم الانحياز من خلال توافق الآراء؛ حيث يجري حوار ديموقراطي حر بين جميع الأعضاء، وإذا كان هناك اتفاق عام على تصور ما أو فقرة يجري إقرارها، وبرغم إقرار دول الحركة لبياناتها بتوافق الآراء فيما بينها، فإنه لم يوجد مفهوم محدد لمعنى توافق الآراء، ولم يُطرح هذا الموضوع للبحث في إطار الحركة حتى عام ١٩٧٣م، واختلفت الآراء حوله؛ حيث أكد بعض الأعضاء في الحركة إلى أن هذا المفهوم له صفة غير محددة وإن كان يعني - بوجه عام - وجود اتفاق في الرأي، ربما مع استثناءات بسيطة ليس من شأنها أن تعوقه أو تشكل قوة معارضة ذات ثقل.

127(١) فيدل أليخاندرو كاسترو (١٣ أغسطس ١٩٢٦م - ٢٠١٦م)؛ رئيس كوبا منذ سنة ١٩٥٩م عندما أطاح بحكومة فولجينسيو باتيستا بثورة عسكرية ليصبح رئيس الوزراء إلى عام ٢٠٠٨ عند إعلانه عدم ترشحه لولاية جديدة وانتخاب أخيه راؤول كاسترو مكانه. وكان كاسترو في ١٩٦٥ أمين الحزب الشيوعي في كوبا وقاد تحويل البلاد إلى النظام الشيوعي ونظام حكم الحزب الواحد. أصبح في ١٩٧٦ رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء؛ وكان أعلى قائد عسكري. بعد جراحة معوية في ٣١ يوليو ٢٠٠٦ سلم مهامه لأخيه الصغير ونائب الرئيس الأول راؤول كاسترو. وفي ١٩ فبراير ٢٠٠٨ وقبل ٥ أيام من انتهاء مدة الحكم أعلن أنه لن يرغب في مدة جديدة رئيسًا أو رئيس أركان.

128(١) «يوسيب بروز تيتو» أو«جوزيف بروز تيتو» (١٨٩٢ - ١٩٨٠م)؛ هو رئيس يوغسلافيا فى الفترة من (١٤ يناير ١٩٥٣ إلى ٤ مايو ١٩٨٠)؛ حيث انتهت فترة رئاسته بوفاته فى مثل هذا اليوم (٤مايو) ١٩٨٠. ولد تيتو فى كرواتيا، فى ٧ مايو ١٨٩٢ لأب كرواتي وأم سلوفينية، بعد رحلة نضالية كبيرة ضد الاتحاد السوفيتي وصار تيتو رئيسًا لجمهورية يوغسلافيا فى يناير ١٩٥٣، وكان من مؤسسي حركة عدم الانحياز مع الرئيس عبد الناصر، وجواهر لال نهرو (الهند).

129(٢) كان الرئيس العراقي صدام حسين قد دعا عددًا من أكفاء العراقيين الموجودين والعاملين بالخارج للعودة إلى العراق، على أن يضمن لهم نفس مزاياهم التي يحصلون عليها من عملهم في مختلف المنظمات أو الشركات أو المؤسسات الدولية، وقد عاد عدد منهم بالفعل، وذكر لي السفير كتاني أن الحكومة العراقية أوفت بوعودها كاملة فيما عدا المرتب الذي طلب هو وكثيرون من كبار الموظفين الدوليين الذين عادوا أن يكون في إطار نظام المرتبات والبدلات العراقي، وأن لديه (وأمثاله) كثيرًا من المال الخاص لتعويض النقص.

130(١) أصدر اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين الذي انعقد في العاصمة الليبيرية «مونروفيا» في الفترة من ٦ إلى ٢٠ يوليو ١٩٧٩ مجموعة من القرارات بخصوص قضية الشرق الأوسط، جاء في بندها السادس «إدانة ضمنية» لاتفاقيات كامب ديفيد، ذلك أن مصر لم تكن قد وقعت بعد معاهدة السلام مع إسرائيل (جرى التوقيع بعد ذلك بثلاثة أشهر)، ولم يُدِنْ هذا البند مصر أو يذكر اسمها أو ينصّ على تعليق عضويتها. كل ما ذكره هو إدانة الاتفاقيات الموقَّعة فقط دون ذكر لأطرافها.

وكان نص هذا البند -كما نشر على موقع الاتحاد الإفريقي- كالتالي: «يُدين اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية جميع الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تنتهك الحقوق المعترف بها للشعب الفلسطيني وتتناقض مع مبادئ الحلول العادلة والشاملة لمشكلة الشرق الأوسط لضمان إقامة سلام عادل في المنطقة».

131(١) محمد كريم العمراني (١٩١٩م-)؛ سياسي ورجل أعمال مغربي شغل ثلاث مرات منصب الوزير الأول في عهد الحسن الثاني. أولًا من ٦ أغسطس ١٩٧١ إلى ٢ نوفمبر ١٩٧٢، ثم من ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦، وأخيرًا من ١١ أغسطس ١٩٩٢ إلى ٢٥ مايو ١٩٩٥.

الفصل العاشر

ترقية استثنائية

في عام ١٩٧٦م منح الوزير إسماعيل فهمي عددًا من الدبلوماسيين ترقية بالاختيار (استثنائية)؛ ذلك أنه كان رجلًا يدفع بالكفاءات الشابة المتميزة والبازغة؛ أما أنا فكانت مكافأتي تعييني مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، برغم أنني كنت أحمل درجة «مستشار»، ومن يشغل منصب مدير هذه الإدارة الكبيرة والمهمة كان لا بد أن يكون حاملًا درجة «سفير» أو «وزير مفوض» على الأقل؛ فكنت شابًّا صغيرًا وأدير إدارة كبيرة جدًّا. هذه المكافأة التي منحها لي إسماعيل فهمي كانت مكافأة ذات معنى خاص؛ لأنني بدأت منها الصعود السريع إلى منصب وزير الخارجية.

استمر هذا الوضع إلى سنة ١٩٧٩م؛ حيث كنت أتطلع للعمل سفيرًا في إحدى سفاراتنا في الخارج، وذلك لم يكن ممكنًا مادمت أحمل درجة «مستشار». كان الأمر يتطلب ترقية بالاختيار (استثنائية) إلى درجة «وزير مفوض»، وهو ما عملت على الحصول عليه؛ اقتناعًا مني بأحقيتي في الحصول على هذه الترقية منذ أن توليت منصب مدير إدارة الهيئات الدولية قبل ثلاث سنوات.

والحقيقة أن بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية، ساعدني في الحصول على هذه الترقية التي كنت في مسيس الحاجة إليها كي أتمكن من أن أصبح رئيسًا لبعثة دبلوماسية، أي سفيرًا، بعد أن بقيت في القاهرة أكثر من ثماني سنوات متصلة. قدمني غالي رسميًّا إلى الدكتور مصطفى خليل، الذي كان وقتها رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية[132]. كان خليل رجلًا دقيقًا له نظرة ثاقبة في الناس، وأذكر أنه احتاج استيضاح موقف ما في الوزارة فقال له غالي: سأرسل لك عمرو موسى؛ ليعرض عليك الموقف كاملًا ومن جوانبه المختلفة.

بعدها توطدت صلتي المهنية بمصطفى خليل. أصبح من المعتاد أن يكلفني ببعض المهام، وكنت أضع أمامه حقائق كثير من المواقف المرتبطة بعمل الوزارة؛ لأنه كان مشغولًا بمهام رئاسة مجلس الوزراء، وعبء وزارة الخارجية كله يقع على عاتق بطرس غالي[133].

في يوم من أيام سنة ١٩٧٩م وبينما أنا منهمك في عرض بعض الملفات على خليل وكنت مستمرًّا في عملي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، وإذ به يقول لي: الحركة الدبلوماسية على الأبواب يا عمرو، وأنت لم تغادر مصر منذ ثماني سنوات.

قلت له: يا دولة الرئيس، لن أستطيع العمل خارج مصر؛ لأنني لم أحصل بعد على درجة «وزير مفوض» التي تتيح لي أن أكون رئيسًا لبعثة دبلوماسية. سكت برهة، فواصلت أنا بالقول: الوزير إسماعيل فهمي كان يمنح بعض المجتهدين والمتميزين ترقيات بـ«الاختيار»، وهي ترقيات غير مرتبطة بالأقدمية، وقد مكن مجموعة من الشباب بهذه الترقيات من العمل سفراء في الخارج، وأعتقد أنني لست أقل منهم كفاءة، فلم يعلق، إلا بكلمة واحدة: «طيب»!

كنت مصرًّا في هذه الفترة على عدم الخروج من مصر إلا للعمل رئيس بعثة في الخارج؛ لأن هذا الوضع وحده هو الذي كان يتناسب ويتماشى مع المنصب الذي كنت أشغله مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، ومع حجم الجهد الذي كنت أبذله في عملي بوزارة الخارجية، والقضايا التي كنت مشاركًا في متابعتها أو مواجهتها.

في أحد أيام صيف سنة ١٩٧٩م كنت في الإسكندرية، وإذا ببطرس غالي يتصل بي تلفونيًّا من

القاهرة، ويقول لي: «مصطفى خليل منتظرك في مكتب الوزارة في «بولكلي»[134]. ذهبت بالفعل إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وبمجرد أن قابلني قال لي: اسمع يا عمرو. سأصدر اليوم قرارًا بترقيتك إلى (وزير مفوض). وهذا أمر استثنائي لم أكن أحب القيام به، لكن ما دفعني إليه أمران: الأول أنك أثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنك «دبلوماسي شاطر»، والأمر الثاني أنك ربطت مصيرك والمضي في مسيرتك المهنية بهذه الترقية «احترنا يا أخي نعمل معاك إيه!».

أثارت ترقيتي إلى «وزير مفوض» بشكل استثنائي ضجة كبيرة في الوزارة، فلم يحدث ذلك في تاريخ الوزارة إلا مرة وحيدة أشرت إليها في عهد إسماعيل فهمي، وقام بعض الزملاء برفع دعوى قضائية ضد هذه الترقية أمام القضاء الإداري؛ باعتبارها مخالفة إدارية، وقالوا: إذا لم تكن مخالفة فمن حقنا الحصول على ترقية مماثلة. وظلت القضية منظورة في المحاكم إلى أن عينت وزيرًا للخارجية سنة ١٩٩١م؛ حيث رفع اسمي من كشوف السلك الدبلوماسي، وانتهت القضية حيث أصبحت بلا موضوع.

وللأمانة كنت أشعر أن هناك اثنين أو ثلاثة من الزملاء يستحقون هذه الترقية الاستثنائية معي لكفاءتهم وكان من الممكن ترقيتهم أيضًا، إلا أن بطرس غالي لم يكن مقتنعًا كما لم يكن مصطفى خليل مستعدًّا؛ لأن صعوبة الأمر كانت تحد من حرية الوزير في هذا الصدد.

في ١٤ مايو ١٩٨٠م تم تعيين الفريق كمال حسن علي[135]، وزيرًا للخارجية؛ ليحل محل الدكتور مصطفى خليل، واستمرت علاقتي على ما يرام ببطرس غالي، الذي استمر في موقعه وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، وكذلك مع وزير الخارجية الجديد، فكان لي رحلتان – على الأقل- في الأسبوع من مقر الوزارة في الجيزة حيث توجد إدارات الوزارة السياسية والفنية إلى مقر الوزارة في ميدان التحرير؛ حيث مكتب الوزيرين (وزير الخارجية، ووزير الدولة للشئون الخارجية). كنت في كل مرة أجلس أولًا مع بطرس غالي، ثم أجلس مع الوزير كمال حسن علي. كنت أضعهما في الصورة بشأن ما يجري في الأمم المتحدة والمجال الدولي عمومًا. كان لديَّ كثير من الموضوعات المهمة. كان الرجلان يستقبلاني بحفاوة ورغبة في الاستماع إلى تقاريري، وفي الواقع فإن ذلك زاد من اعتماد الوزيرين عليَّ، خصوصًا أنني في هذه الفترة وقبلها كنت مشتبكًا ومتحدثًا أساسيًّا باسم مصر في معارك الدفاع عنها في المنظمات الدولية التي حاولت «جبهة الرفض» طردنا منها بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.

بطرس غالي

في هذه المرحلة من هذه المذكرات رأيت أنه من الأهمية بمكان أن أتوقف قليلًا مع بطرس غالي، ونجاحه الاستثنائي في دور وزير الدولة للشئون الخارجية، وهو الدور «الجدلي» في تاريخ الدبلوماسية المصرية، والذي سأتوقف عنده مرة أخرى ومع بطرس غالي نفسه في سياق الحديث عن السنوات التي قضيتها وزيرًا للخارجية؛ ذلك أن معظم وزراء الخارجية كانوا يعملون على أن تكون مقاليد إدارة الشئون الخارجية في أيديهم وحدهم من دون منازع من وزير الدولة للشئون الخارجية.

أبدأ بالحديث عن بطرس غالي الذي كان إضافة هامة وقوية لوزارة الخارجية والدبلوماسية المصرية بشكل عام، لقد كنت قريبًا منه (لا مقربًا)، وأشهد له بأربع مزايا:

أولها: أنه مثقف واسع الاطلاع وبالمعنى السليم لكلمة مثقف التي جرى استنزافها، ويعرف متى يتكلم وكيف يتكلم وبماذا يتكلم وأين يتكلم ولمن يتكلم. كما أنه شخصية لطيفة اجتماعية يستطيع بسهولة أن يجمع الناس حوله ليستمعوا إلى حديثه السياسي، وكذلك إلى قفشاته وحديثه المرح.

ثانيًا: استطاع غالي أن يصنع لمنصب وزير الدولة للشئون الخارجية بريقًا، وذلك من خلال تركيزه

على الشئون الإفريقية وقضايا العالم الثالث؛ وهو ما حقق فوائد كبيرة جدًّا للدبلوماسية المصرية.

ثالثًا: أن غالي كان جزءًا مما يسمى بالإنجليزية «global jet set»، أي الطبقة الراقية العالمية وصالوناتها، التي تمكنك بانخراطك فيها أو اقترابك منها من معرفة الأخبار والإرهاصات السياسية والاقتصادية وتوقعات أحداثها قبل وقوعها، واستشراف تطورات قادمة، وتجعلك على صلة اجتماعية بعدد من كبار الساسة ورجال المال والاقتصاد والدبلوماسية والفن حول العالم، وكان غالي وزوجته السيدة «ليا» جزءًا من هذه الطبقة، التي كنا نحن في مصر بعيدين عنها.

لقد تحدثت مرارًا مع غالي حول هذه الطبقة الراقية العالمية، وكيف كان يستفيد منها؛ لأنني عندما كنت سفيرًا في الهند (ديسمبر ١٩٨٣- ديسمبر ١٩٨٦م) أدركت الخطأ الذي وقعنا فيه خلال الحقبة الناصرية، بالتوسع في تأميم الشركات وتعيين موظفين رؤساء لها. وجدت أن الزعيم الهندي جواهر لال نهرو لم يؤمم بنفس الطريقة الجزافية التي أممنا بها رأس المال؛ حيث تصرف في هذا الخصوص بذكاء شديد جدًّا، بتركه بعض الشركات الكبرى الناجحة، واستفاد بوجود وإمكانات ملاك ورؤساء هذه الشركات في التواجد في الصالونات العالمية التي يلتقون فيها بهذه الطبقة واسعة الاتصال والمعرفة والتأثير، والذين كانوا بحكم وجودهم في هذه الطبقة يستطيعون تنبيه بلادهم لما يمكن أن يواجه العالم من تطورات قد تؤثر عليهم في قابل الأيام.

كنت ألتقي بأعضاء هذه الطبقة من الهنود في دلهي ومدن هندية أخرى. أدركت من خلال جلساتي معهم الفوارق بينهم وبين غيرهم من المسئولين ورجال الأعمال الهنود الذين لا يتمتعون بهذه الميزة الفريدة. أدركت كم كان نهرو ذكيًّا بتركهم يعملون ويتوسعون، وأدركت كم كان عبد الناصر متسرعًا بقطع الصلة المصرية بهذه الشريحة الهامة القابعة على قمة العالم أو على مقربة منها، والتي بالضرورة تضم السكرتير العام للأمم المتحدة، وكبار الوزراء من الدول العظمى (الغربية) ورؤساء البنوك والشركات الكبرى في العالم، وعددًا من رؤساء ورؤساء وزارات الدول الكبرى، وكبار الفنانين والمثقفين والمفكرين الموجودين حول العالم وزوجاتهم؛ ولذلك كان بإمكان بطرس غالي الإحساس بالإرهاصات الأولى عن التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ستحدث في المستقبل القريب، وبالطبع كان ذلك يدخل في تقييمه لخطواته السياسية التالية.

كان بطرس فاعلًا في هذه الأجواء، ومتفردًا على الصعيد المصري بذلك، فكنت تراه دومًا يجلس مع أعضاء هذه الطبقة المهمة في إدارة العالم في حفلات للغداء أو العشاء كلما غدا أو راح، وفي هذا الإطار تعرف على أخي علي «بيير» موسى. ويجب أن أنوه إلى أن إدارة العالم لا تقتصر فقط على الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي وغيرهما، إنما تمتد للمحيطين بهما من رجال المال والأعمال والسياسة والدبلوماسية وكلهم على درجة عالية من التعليم والثقافة، فتجد منهم مثلًا: المهراجات الهنود السابقين الذين مازالوا موجودين، ورؤساء الشركات الكبرى مثل «جنرال موتورز» و«فورد» و«جنرال إلكتريك»، وشركتي «بيرلا» و«تاتا» الهنديتين، والفرنسية مثل «داسو»، والألمانيتيْن مثل «مرسيدس بينز» و«سيمنز»، و«تويوتا» و«ميتسوبيشي» اليابانيتيْن، وغيرهم.

رابعًا: من مزايا بطرس غالي أنه كان «خوجة»، أي معلم، ويحب أن يعلم من يعمل معه؛ ولذلك هو من أسَّس «المعهد الدبلوماسي»، وهو الذي بدأ موضوع إعداد الكتب التسجيلية للأحداث في وزارة الخارجية.

أنا كلي تقدير لبطرس غالي ودوره في الدبلوماسية المصرية منذ مبادرة السادات بزيارة القدس سنة ١م إلى أن أصبح سكرتيرًا عامًّا للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢م. صحيح أن بعض الخلافات قد وقعت بيني وبينه بعد تعييني وزيرًا للخارجية، وقت أن كان هو نائبًا لرئيس الوزراء، لكن ظل الود والتعاون

قائميْن بيني وبين هذا الرجل العظيم على الدوام حتى وفاته سنة ٢٠١٦.

غالي ووزراء الخارجية

أود أن أشير إلى أن بطرس غالي كان خير من أدى دور وزير الدولة للشئون الخارجية، في تاريخ الدبلوماسية المصرية. كان ازدواج المناصب موجودًا في مصر منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، فكان محمود فوزي نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، في حين كان محمود رياض وزيرًا للخارجية. ومن قبل ذلك في زمن الوحدة المصرية- السورية كان للدكتور محمود فوزي وزير الخارجية نائبان للوزير؛ واحد مصري (السيد حسين ذو الفقار صبري) وآخر سوري (الدكتور فريد زين الدين). كما عمل السفير سميح أنور والسفير محمد رياض وزيريْن متتابعيْن للدولة مع إسماعيل فهمي الذي ألغى دوريْهما على أرض الواقع، ولم يكونا يجدان ما يفعلانه. كان هناك وزراء دولة ونواب وزراء وآخرون مثل الدكتور أحمد خيري سعيد والسفير عبد الفتاح حسن (الذي تحدد اختصاصه بشئون السودان)، كما كان هناك وكلاء برلمانيون لوزارة الخارجية إبان حكومات الوفد قبل ١٩٥٢.

كانت الدبلوماسية المصرية تستوعب هذه الثنائية في الحقبة الناصرية؛ لأن مجال عمل الخارجية كان قد توسع توسعًا كبيرًا، وخصوصًا مع الوحدة المصرية- السورية، والاحتياج لوضع سوري في منصب وزاري في الخارجية، وكذلك مع انفتاح مصر على العالم وفي ظل قيادة عالمية كبيرة هي عبد الناصر.

استمر ذلك إلى أن جاء بطرس غالي وزيرًا للدولة للشئون الخارجية في نوفمبر ١٩٧٧م بعد استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي، ووزير الدولة للشئون الخارجية، محمد رياض؛ بسبب قرار السادات بزيارة القدس. كان تعيين غالي في هذا المنصب من حسن حظ مصر والدبلوماسية المصرية، وفي خلال فترة توليه هذا المنصب كان غالي أحيانًا هو الرجل الأول على رأس وزارة الخارجية، وفي الفترات التي كان هناك فيها وزراء للخارجية يعمل بجانبهم كانت تربطه بهم علاقات طيبة أو هادئة، وكانت تجمعه بالعديد منهم كثير من المواقف الطريفة.

استمر غالي على رأس الدبلوماسية المصرية إلى أن تم تعيين محمد إبراهيم كامل في ديسمبر م، وذهب معه إلى كامب ديفيد لحضور المفاوضات مع إسرائيل. كانت العلاقة بين الرجلين فيها كثير من الود، وذلك نابع من أن كليهما يجيد اللغة الفرنسية، فضلًا عن أن كامل كان شخصية ظريفة محبة للحياة، وكذلك غالي؛ فكانا يسهران معًا، ويتناقشان في مختلف الأمور بأريحية شديدة خلقت حالة من الود بينهما؛ ولذلك عندما استقال كامل شعر غالي ببعض الأسف.

مارس غالي العمل بمفرده على رأس وزارة الخارجية بعد استقالة إبراهيم كامل إلى أن تم تعيين الدكتور مصطفى خليل وزيرًا للخارجية بجانب رئاسة مجلس الوزراء، وقت محادثات «بلير هاوس» التي جاءت بعد كامب ديفيد في فبراير ١٩٧٩م، وهنا أنوه بأن انشغالات خليل بشئون الحكومة جعلته يترك لبطرس غالي مساحة كبيرة للحركة في إدارة وزارة الخارجية من دون تدخل، وكان التفاهم بينهما كبيرًا.

بعد مصطفى خليل عين الفريق كمال حسن علي وزيرًا للخارجية، وتعاون بشدة مع بطرس غالي، ولم يضيِّق عليه. كان كمال حسن علي رجلًا معتدًّا بنفسه، كبيرًا في تصرفاته. مترفعًا عن الصغائر، ويعتبر نفسه واحدًا من القائمين على - أو المؤثرين في - صناعة القرار في مصر؛ فقد تولى وزارة الخارجية بعد أن عمل قائدًا عامًّا للقوات المسلحة ووزيرًا للدفاع ورئيسًا للمخابرات العامة، وفي أثناء وجوده بالخارجية كان يعلم أنه في طريقه لتولي منصب رئيس الوزراء؛ وبالتالي لم يشعر قط أن

بطرس غالي ينافسه في شيء، بل بالعكس كان متعاطفًا مع بطرس، معجبًا بنشاطه وشخصيته. حقيقة كان كمال حسن علي يعتبر نفسه فوق مستوى التنافس مع أي وزير، وبالفعل جاء رئيسًا للوزراء بعد ذلك.

ثم جاء عصمت عبد المجيد وزيرًا للخارجية، وكان رجلًا هادئ الطبع «تقيل» بالمعنى الشعبي، يعرف كيف يمسك أعصابه بشكل جيد. كان سعيدًا بعمل بطرس في إفريقيا (ربما كان يحبذ انشغاله فيها)؛ لأن وزير الخارجية لا يريد أن يسافر طوال الوقت، ويريد أن يكون قريبًا من الرئيس في أوقات بعينها.

وهنا يجب أن أذكر أن الرئيس حسني مبارك كان «يستلطف» بطرس غالي ويأنس إليه مثل سلفه الرئيس السادات؛ لأن غالي «حكَّاء» بطبعه، فكان يقص على مبارك كثيرًا من الحكايات اللطيفة عن أسفاره ومقابلاته، وأظن أن مبارك كان ينتهز فرصة سفر عصمت عبد المجيد إلى هنا أو هناك ويقوم ببعض رحلاته للخارج كي يصطحب بطرس غالي معه. كما أذكر أن مبارك اصطحب غالي معه إلى ليبيا للقاء العقيد القذافي حيث كان حديث بطرس غالي عن الأوضاع في إفريقيا (وغيرها) طلقًا جعل العقيد يهديه «شوال مكرونة» ليبيًّا ظل غالي يتندر به مع أصدقائه ومعنا نحن الذين كنا نعمل على مقربة منه، كما كان الرئيس مبارك يسأل بطرس عندما يلتقيه عن مصير «الشوال» وما إذا كان وزنه قد زاد من «كتر أكل المكرونة».

132(١) تولى مصطفى خليل، وزارة الخارجية في الفترة من ١٧ فبراير ١٩٧٩م إلى ١٤ مايو ١٩٨٠م.

133(١) تربطني بالدكتور مصطفى خليل صلة قرابة حيث إنه ابن خالة والدتي، ولكنه لم يكن يعير هذه العلاقة أي اهتمام حتى توطدت الصلة المهنية بيننا، وبعد ذلك صرنا نقول إننا «قرايب».

134(٢) تقع «بولكلي» في حي الرمل بالإسكندرية، وكانت تضم المقر الصيفي لاجتماعات مجلس الوزراء المصري لمدة تقارب الأربعين عامًا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. كانت تضم بعض الأماكن الحكومية بعد الثورة، وعددًا من المكاتب التي يستطيع الوزراء المتواجدون في الإسكندرية – في الصيف- القيام ببعض أعمالهم واستقبالهم فيها.

135(١) الفريق كمال حسن علي (١٨ سبتمبر ١٩٢١ - ١٥ إبريل ١٩٩١م)؛ هو ضابط كبير في الجيش المصري؛ حيث عمل مديرًا لسلاح المدرعات في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وشغل منصب رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية (١٩٧٥ - ١٩٧٨)، فوزير الدفاع والإنتاج الحربي عام ١٩٧٨م، ثم عمل وزيرًا للخارجية من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤، واختير رئيسًا للوزراء سنة ١٩٨٤م.

الفصل الحادي عشر

السادات والخارجية وأنا

في سبتمبر سنة ١٩٨١م انتقلت للعمل في نيويورك مندوبًا مناوبًا لمصر في الأمم المتحدة، أي نائبًا للمندوب الدائم أو نائب رئيس الوفد المصري. وفي فجر يوم ٦ أكتوبر (من نفس العام) بتوقيت نيويورك اتصل بي أحد الصحفيين الأمريكيين وقال لي: «حدثت مذبحة » «carnage» في القاهرة في عرض عسكري. جرح أناس كثيرون ومنهم الرئيس أنور السادات». بعده بقليل اتصل بي صحفي آخر وكرر نفس الكلام، ثم اتصل بي صحفي مصري وقال لي: يبدو أن الرئيس السادات قد قتل.

كنت من يترأس الوفد المصري في الأمم المتحدة في تلك الفترة؛ نظرًا لغياب رئيس الوفد وهو الدكتور عصمت عبد المجيد الذي كان يؤدي مناسك الحج وقتها. اتصلت بوزارة الخارجية في السابعة صباحًا بتوقيت نيويورك (حوالي الثانية بعد الظهر في القاهرة) لأسأل عما حدث في مصر، فوجدت تحفظًا في الرد؛ فطلبت مدير مكتب الوزير، وقلت له: أنا أسأل عن مصير الرئيس السادات ولا أحد يجيبني، وأنا عندما أسأل عن هذا الأمر، فذلك ليس مرده الفضول الشخصي من جانبي، أو رغبة في المعرفة وفقط؛ ولكن لأنه في حالة إذا ما كان الرئيس قد قتل فعلًا، فلابد أن نرتب له حفل تأبين يليق به في الأمم المتحدة، وإذا بدأنا في هذه الإجراءات والترتيبات مبكرًا فسنستطيع عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، ندعو فيها وفود الدول لتأبين الرئيس؛ ولذلك أرجو أن أحاط علمًا بالأمر الآن، أو في ظرف ساعة على الأكثر.

كلمت الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، فوجدته على علم بالتطورات التي وقعت في القاهرة، لكن لا علم له بمصير الرئيس السادات. قلت له: يبدو أن الأمر خطير واحتمالات وفاة الرئيس السادات تبدو قائمة، وأطلب من الآن عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لتأبينه، فوافق الرجل، وقال لي: سأبلغ مساعديَّ ليستعدوا لذلك، وسأكون على اتصال بك.

في هذه الأثناء كنت قد استدعيت كل أعضاء البعثة المصرية إلى مقر البعثة. قلت لهم: سنعمل وكأن الرئيس قد قُتل فعلًا؛ وبالتالي علينا إحضار أكثر من دفتر لتوقيعات المعزين من الوفود الأخرى، مع صور كبيرة الحجم للسادات، وإعداد الأماكن اللازمة لاستقبال كبار المعزين، والاتصال بالشرطة لإبلاغهم بذلك وبأن مقر البعثة سوف يستقبل عددًا من الشخصيات الدولية.

في هذه اللحظة كلمني أحد السفراء من القاهرة، قال لي: أنا أتحدث إليك من مكتب الوزير وأود أن أخطرك بأن الرئيس قد مات بالفعل، لكننا لا نريد إعلان ذلك الآن. قلت له: أنتم لا تريدون إعلان مقتل الرئيس الآن، لكنني أود أن أبلغك بأن هذا الأمر أصبح شائعة / معلومة تدور في أركان العالم الأربعة؛ بل إن هناك يقينًا عند كثيرين في أروقة الأمم المتحدة بأن الرئيس قد اغتيل، بل هناك تأكيد أمريكي بأن الرئيس قد تم اغتياله؛ ولذلك سأعمل على عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لتأبين الرئيس في الساعة الثالثة عصرًا بتوقيت نيويورك، وأنا أخطرك رسميًّا بهذا الأمر؛ وبالتالي أرجو أن يكون لديَّ تأكيد رسمي وفوري من وزارة الخارجية بالخطوات التي أستعد لها بعقد جلسة خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

جلست أتابع التحضيرات لجلسة الجمعية العامة في مكتبي بمقر البعثة قرابة الساعتين، توافد خلالها كثيرون لتقديم العزاء، كان على رأسهم: السيدة جاكلين كينيدي[136]، وعمدة نيويورك، وشخصيات أمريكية رفيعة، وعدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين الموجودين في نيويورك

بمناسبة دورة الجمعية العامة. كنا قد أنهينا استعدادنا لاستقبال الوفود في مقر البعثة بوضع صور الرئيس ودفاتر توقيع المعزين، وأحاطت الشرطة بمقر البعثة لحراسته، وتم تحويل المرور في المنطقة كلها بما يسهِّل قدوم المعزين الذين امتلأت بهم البعثة المصرية وافدين ومغادرين.

في جلسة التأبين التي انعقدت في الثالثة عصرًا بتوقيت نيويورك كما خططت جاءت كل الوفود، بما فيها وفود الدول العربية التي كانت تقاطع مصر منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وإن بمستوى تمثيل منخفض، ولكن حضر سفراء: سلطنة عمان والسودان والصومال والمغرب وبعض سفراء دول الخليج، أما بقية الدول العربية فأرسلت ممثلين عنها من كل بعثة؛ كي يجلسوا في الأماكن المخصصة لبعثاتهم في الجمعية العامة.

يقضي التقليد بأن أتحدث أنا بصفتي ممثلًا لمصر التي انعقدت الجلسة لتأبين رئيسها، ثم بعد ذلك يتحدث ممثلو المجموعات الجغرافية الخمس المعتمدة في الأمم المتحدة وهى: المجموعات الإفريقية، والآسيوية، والدول الأوروبية والغربية ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي. قلت: ليس هناك داعٍ لأن يتحدث ممثل عن المجموعة العربية؛ خوفًا من أن يهاجم ذلك المتحدث الرئيس السادات، خصوصًا أن علاقتنا مقطوعة مع معظم الدول العربية، واستندت في ذلك إلى أن المجموعة العربية ليست مجموعة معترفًا بها داخل الأمم المتحدة، لكنني أذكر أن أحد المندوبين العرب أصر على إلقاء كلمة ولم يسئ للرئيس.

كانت المفاجأة بالنسبة إليَّ هي أن مندوب إسرائيل طلب الكلمة، وأصر على ذلك، وفي هذه الحالة لا تستطيع أن ترفض، صحيح أن التقليد يقول إن من يتحدث هم ممثلو المجموعات المعترف بها في الأمم المتحدة، لكن مندوبًا عربيًّا تحدث.والواقع أنني لم أشعر بالارتياح عندما طلبت إسرائيل الكلمة. وعلى الرغم من أننا في مناسبة لا أستطيع فيها منع أحد من طلب الحديث ولو خارج الترتيب المتفق عليه، فإنه كان بإمكاني ببعض المناكفات أن أمنع ممثل إسرائيل من التحدث، لكنني أردت أن تمر المسألة في هدوء، وأردت للجلسة أن تمضي في جو من المهابة التي تليق بالرحيل المفاجئ لرئيس مصر.

بعد أن انتهى من كلمته جاء مندوب إسرائيل مهرولًا في اتجاهي. كان موقع البعثة المصرية في الخلف بحكم الترتيب الأبجدي[(137)] المعمول به في هذه الدورة. وتجلس إسرائيل في الأمام. ولما كانت القاعة مثل المدرج، فالذي يجلس في الخلف يستطيع من موقعه المرتفع كشف القاعة من علٍ. جاء إليَّ مهرولًا، والكل ينتظر ما سيحدث.لكنني وقفت متوقعًا أن يظهر عواطفه الجياشة والواضحة بعناقي، ومن ثم طلبت من أحد الزملاء أن يلتقي بالسفير الإسرائيلي قبل أن يصل إليَّ بمترين أو ثلاثة ويسلم عليه ويعطله ولو لثوانٍ تتراجع خلالها حماسته، وهو بالفعل ما تم، ثم مددت يدي بصلابة وسلمت عليه بطريقة رسمية. شعر الرجل بأنني غير مستعد لأن أذهب أبعد من ذلك، فشدَّ على يدي وتمتم ببعض عبارات العزاء وعاد إلى مكانه.

وهنا أود أن أشير إلى أن مصرع الرئيس السادات كان حدثًا جللًا على مستوى العالم كله؛ لأن الرجل كان قد أصبح شخصية عالمية ذات وجود سياسي وشخصي كبير جدًّا بعد حرب أكتوبر وبعد إقدامه على مبادرة السلام مع إسرائيل، الذي يعتبر انقلابًا دبلوماسيًّا في الشرق الأوسط يتعلق بقضية تعتبر الأولى سياسيًّا في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

انتقل حكم مصر إلى الرئيس حسني مبارك، نائب الرئيس بطريقة منظمة متحضرة حققت درجة عالية من احترام التراتبية المصرية، وانتقال السلطة في هدوء ومن دون صراعات برغم الرحيل المأساوي للرئيس، وأن يتم ذلك في مصر وفي الشرق الأوسط؛ حيث مناطق الصراع العربي –

الإسرائيلي وتداعياته، فهو يؤشر بالتأكيد إلى أن مصر دولة ذات تقاليد مستقرة؛ وهو ما عزز من نظرة العالم الإيجابية إليها.

وبرحيل الرئيس السادات طويت صفحة هامة جدًّا من تاريخ مصر والشرق الأوسط والصراع العربي- الإسرائيلي، وبدأ عصر حسني مبارك .

السادات وأنا

بعد انتهاء مراسم جلسة تأبين الرئيس السادات رحت أفكر في مستقبل بلادي بعد أن غاب رئيسها فجأة من المشهد، وبعد يوم عمل شاق بدأ مبكرًا جدًّا كانت الأعصاب فيه مشدودة. استرجعت شريط الذكريات منذ أن تولى هذا الرجل حكم مصر، وقد جاء من نفس الطبيعة الناصرية التي تقوم على كلمة الفرد والقدرة على الإمساك بمقاليد الأمور بيد واثقة، وإن كان نهج تفكيره يختلف تمامًا عن تفكير الرئيس عبد الناصر.

تذكرت كيف استطاع هذا الرئيس الذي خلف زعيمًا تاريخيًّا كبيرًا في التخلص من كل المناوئين لحكمه بالمناورة السياسية في أذكى صورها[138]، حتى استطاع تملك ناصية القرار المصري؛ ذلك أن معظم أجهزة الدولة لم تكن راضية عن أنور السادات بعد رحيل عبد الناصر. كانت تقديرات هذه الأجهزة غير منصفة للرجل؛ فهم كانوا يرون في السادات «رجلًا يفتقد القيادة، يجيد التآمر، لكن قدرته على حكم دولة مثل مصر محدودة!»، إلا أنه أثبت لهم عمليًّا أن «نابه أزرق» كما نقول في مصر، واستطاع بالفعل أن يناورهم جميعًا ويخرجهم من السلطة من دون أن يحزن عليهم أحد؛ لأنه كان واضحًا أن مصر تعاني أزمات اقتصادية، ومهزومة في سنة ١٩٦٧م وتحتاج إلى تغيير، فلم يتأثر الشعب برحيل المناهضين لحكم السادات، برغم التقارير التي قدمتها أجهزتهم والتي تحدثت بثقة عن حب الناس لهم باعتبارهم حراس نهج عبد الناصر، والحقيقة كانت عكس ذلك؛ لأن الناس كانت مجروحة من هزيمة يونيو واحتلال سيناء، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي والخدماتي المتدهور وكذلك الشعور بالتراجع بعد الهزيمة.

المرة الأولى التي شاهدت فيها الرئيس السادات وجهًا لوجه كانت في يوليو ١٩٧٧م في إحدى زياراته للنمسا، التي كان يتردد عليها نظرًا إلى العلاقة المتميزة التي كانت تجمعه بالمستشار النمساوي الأسبق الدكتور برونو كرايسكي[139].

كان السادات ووزير خارجيته إسماعيل فهمي يقيمان في أحد الفنادق الفخمة في فيينا، فيما ينزل في فندق آخر أقل فخامة بقية الوفد المصري الذي كنت عضوًا فيه باعتباري مساعدًا للوزير إسماعيل فهمي. حدث أن استدعاني الوزير في يوم من أيام الزيارة للترتيب لأمر ما فذهبت إلى الفندق الذي يقيم فيه هو والرئيس، فور دخولي «المصعد» في أثناء توجهي لجناح وزير الخارجية دخل الرئيس السادات ومعه مدير مكتبه محمود عبد الناصر إلى المصعد، ومن دون أي حارس أو مرافق معهما وهو أمر غريب. نظر إليَّ الرئيس ربما متعجبًا أنني لم أترك له المصعد فقدمت له نفسي وباب المصعد يغلق علينا نحن الثلاثة، قلت: أنا فلان الفلاني من وزارة الخارجية وجئت لأقابل الوزير، فقال لي مداعبًا: هو الوزير هنا؟

قلت مبتسمًا: لازم يا سيادة الرئيس.

قال ضاحكًا: طيب. لو كان هنا كان هو اللي هيبقى واقف هنا مطرحك. وقهقه بصوت عالٍ على طريقته المعروفة، وأنا ابتسمت للملاحظة غير المفهومة، وانتهى اللقاء بنزوله إلى جناحه الذي كان يسبق جناح الوزير بدور في الفندق.

المرة الثانية التي رأيت فيها الرئيس السادات وجهًا لوجه كانت في إحدى زيارات وزير الخارجية

الأمريكية ألكسندر هيج[140] وذلك سنة ١٩٨٠م، وقت أن كان كمال حسن علي وزيرًا للخارجية، وبطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، ويبدو أن السادات لم يكن يرغب في حضور وزير الخارجية أو وزير الدولة أو أي ممثل عن وزارة الخارجية لمباحثاته مع هيج؛ لأن علاقاته كانت متوترة مع الدبلوماسية المصرية. كان يصف رجالها بأنهم من ضمن «الأفندية»، أي الذين لا يتوقفون عن «التفلسف».

بعد وصول هيج إلى القاهرة اجتمع كمال حسن علي مع بطرس غالي واستدعوا ثلاثة أو أربعة من المسئولين بالوزارة كنت من بينهم. قال غالي: مادام الرئيس يرغب في عدم حضورنا لمباحثاته مع الوزير الأمريكي فله ما يشاء، لكن لا يجب أن نكون بعيدين عن الصورة وغير ملمين بما دار في الاجتماعات، ولذلك أقترح ذهاب عمرو موسى إلى حيث الاجتماعات في استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية، وهو سيعرف كيف ينفذ إلى داخل الاستراحة ومعرفة المعلومات اللازمة واستطلاع الأجواء هناك. وافق كمال حسن علي وقال لي: «يلَّا اتكل على الله».

بالفعل ركبت سيارتي وتوجهت إلى القناطر الخيرية. دخلت استراحة الرئيس، وساعدني في ذلك صديقي منصور حسن[141] الذي كان مسئولًا كبيرًا في الرئاسة وقريبًا من السادات، وفور مقابلتي لحسن شرحت له الوضع. قلت له: لا يليق أن تكون وزارة الخارجية بعيدة عما يجري هنا، وهذا من صميم اختصاصها، وقد جئت كي نكون في الصورة مما يجري. تفهم حسن موقفنا في الخارجية، وقال لي: إن الرئيس وهيج في اجتماع مغلق الآن من دون مشاركة أحد، بعد خروجهم سيكون هناك اجتماع عام وسوف أرتب كي تتمكن من حضوره.

وأنا في انتظار هذا الاجتماع العام يبدو أن اتصالات جرت بين الرئاسة ووزارة الخارجية تم الاتفاق فيها على مجيء وكيل الوزارة السفير صلاح شعراوي، مدير عام مكتب الوزيرين (كمال حسن علي، وبطرس غالي) لحضور هذه الاجتماعات. وقد جاءني شعراوي مسرعًا وفور أن رآني قال لي: «هنعمل إيه؟»، فرد عليه منصور حسن قائلًا: سنشكل وفدًا مصريًّا في الاجتماع العام مكونًا مني ومن عمرو ومنك (يقصد شعراوي)، ونجلس خلف الرئيس أو حوله، وهو ما تم بالفعل.

بعد انتهاء الاجتماع المغلق الذي نوقشت فيه كل الأمور الهامة جلسنا بجوار الرئيس في الاجتماع العام، على شكل حلقة. هو في الصدارة وعلى يمينه الوفد الأمريكي برئاسة هيج، وعلى يساره المصريون. كان الغرض من هذا الاجتماع فيما فهمت هو التقاط الصور التذكارية، التي نشرت إحداها في صحيفة «نيويورك تايمز» «New York Times».

وبينما نحن جلوس في مواجهة الوفد الأمريكي، صفق الرئيس السادات على طريقة العمد في الريف، فجاء إليه أحد الأشخاص فقال له بصوت عالٍ: هات لنا دور شاي. جلست في هذه اللحظات أتأمل السادات عن قرب، كان لون بشرته داكن السمرة يميل إلى الحمرة. وكان يرتدي بذلة سوداء «شيك جدًّا»، وقميصًا أبيض، وكرافتة سوداء منقوشة، ولكن مع حذاء أبيض. وهذا ما رأيته من أعجب ما يمكن!

بعد دقائق قلق السادات من طريقة جلستنا وقال: «إحنا كده زي ما نكون قاعدين على المصطبة. إحنا نروح نقعد على الترابيزة اللي هناك دي». ذهبنا إلى حيث أشار بالفعل، ولما كانت المباحثات الجادة قد انتهت في اجتماعه السري مع هيج، راح يتحدث في أمور شخصية في أثناء عمل فلاشات المصورين، من عينة: جيهان (زوجة الرئيس) تسلم عليك وعلى «المسز» زوجتك يا هيج، وتبلغ تحياتها لمسز كارتر (زوجة الرئيس جيمي كارتر)، والمباحثات معكم مهمة وضرورية كي نعمل معًا لإحلال السلام، وانتهت المقابلة.

على هامش الاجتماعات كان هناك عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين موجودين، وتحدثت معهم لمعرفة أهدافهم من هذه الزيارة، ثم طلبت من منصور حسن إطلاعي على ما يتوفر له مما دار في الجِلسة المغلقة بين الرئيس وهيج، وبالفعل بعد انتهاء المقابلة قابل حسن السادات لبضع دقائق ثم عاد إليَّ وأطلعني على موجز ما ذكره له السادات عن فحوى مباحثاته مع هيج.

عدت بعد ذلك مع وكيل وزارة الخارجية إلى مبنى الوزارة وأعددنا تقريرًا عن اللقاء، وفي المساء عرضناه على كمال حسن علي وبطرس غالي، وكانا سعيدين بأنني والوكيل استطعنا وضعهما في صورة المفاوضات التي جرت في الصباح، وكانت المعلومات التي تضمنها تقريرنا صحيحة إلى حد بعيد؛ وهو ما أسعد الوزير كمال حسن علي جدًّا، فبرغم كونه لم يحضر الاجتماع فإن صورة وافية عما دار فيه جاءت إليه، ووثق ذلك صلتي بكمال حسن علي وبطرس؛ ولذلك زاد اعتمادهما عليَّ في كثير من مثل هذه الأمور.

السادات والخارجية

أنور السادات كان يعتبر نفسه أكبر من الدبلوماسية المصرية كلها، وعلى عكس النظام المؤسسي المحكوم بمسارات واضحة ومعروفة والذي تم إنشاؤه في عهد عبد الناصر لتبادل المعلومات بين وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية وبقية المؤسسات الأمنية، والذي تحدثنا عنه في فصول سابقة. تغيرت الأمور في عصر السادات؛ حيث أصبحت لا تتم بهذا الشكل السريع والمتدفق؛ لأن الأخير لم يكن يريد أن يرهق نفسه في قراءة التفاصيل، عكس عبد الناصر الذي كان يطلع على المذكرات بتفاصيلها ويستخلص منها ما يريد.

في عهد إسماعيل فهمي كنا نرسل المذكرات لأنور السادات إلى مكتبه أو بيته أو حيث هو موجود. كنا نكتب على غلافها «مذكرة للعرض على السيد الرئيس»، ومازال هذا التقليد متبعًا على ما أعتقد، وتنتهي المذكرة بعبارة ثابتة تقول: «مع عظيم الاحترام».

كان فهمي يضع في هذه المذكرات حصيلة مقابلاته، وأهم المعلومات الواردة من سفرائنا في الخارج، مع تقديرات وتقييمات للمواقف المختلفة، وكنا بحسباننا معاونين للوزير نشارك في كتابة هذه المذكرات بخط اليد؛ ولذلك كان يكتبها أسامة الباز وكان خطه في غاية الجمال كأنه خطاط، وكنت أكتبها أنا في أحيان أخرى وخطي واضح ولا بأس به أيضًا، وكان الوزير فهمي يحب أن أكتب أنا بعض الأمور ويكتب الباز في أمور أخرى.

من المواقف التي تعكس إلى أي مدى كان السادات يعتبر نفسه أكبر من الدبلوماسية ومن وزارة الخارجية، ما رواه لي بطرس غالي عندما ذهبَ إليه في استراحة الرئاسة على شط قناة السويس في الإسماعيلية بعد أن نجحنا في دحر محاولات «جبهة الرفض» من طردنا من حركة عدم الانحياز، أو تعليق عضوية مصر فيها.

قال لي غالي: لقد ذهبت إلى الرئيس السادات في استراحته بالإسماعيلية. كان يجلس على كرسي مثل كراسي «البلاجات»، وهو ممسك بغليونه الشهير والمياه الزرقاء تبحر أمامه في قناة السويس. رحت أشرح له كيف تصدينا لصدام حسين وحافظ الأسد وياسر عرفات في قمة كوبا وأنا فخور بما حققناه، وما كان منه إلا أن أمسك بحفنة من التراب وقال لي: «عارف يا بطرس كل الكلام اللي إنت قلته ده واللي قالوه ضدنا في كوبا ميساويش حفنة التراب المصري دي». بما معناه أن ما قمتم به أمر جيد، ولكن الأهم هو التراب الذي سوف يتحرر بالسلام الذي بادر به وبالحرب التي انتصر فيها.

وعلى الرغم من أن السادات كان بشخصيته القوية والذكية والتآمرية يعرف كيف يلعب «بالبيضة والحجر» كما نقول في مصر، فإنه اعتمد على مجموعة من أصدقائه مثل المهندس سيد مرعي[(142)]

والمهندس عثمان أحمد عثمان[143] ومحافظ أسيوط - وقتذاك - محمد عثمان إسماعيل[144]، وكان بعضهم مؤيدًا للإخوان المسلمين، ومن هنا تسلل الإخوان إلى عقل السادات السياسي؛ لذا يجب أن نقول إنه لم يكن مقتنعًا بالإخوان، لكنه قرَّبهم إليه لأنه كان يريد استخدامهم لضرب كل الشيوعيين والناصريين؛ لهذا راقت له فكرة «لا يفل الحديد إلا الحديد»؛ فالحديد الناصري واليساري والشيوعي لا يفله إلا حديد إخواني إسلامي ديني. كان يعتقد أن ذلك سيؤدي إلى إضعاف الطرفين.

السادات كان يعتقد أنه أذكى من كل الذين حوله، وفكرته سليمة من الناحية النظرية، لكنه عمل على تنفيذها من دون إعداد من الدولة ذاتها حتى تحمي كيانها من دون أن يصيبها من هذا الحديد أو ذاك ما يضر بسياساتها واستقرارها بموجب خطة يتم دراستها بعناية. أستطيع أن أقول إن السادات في هذا الخصوص كان شديد الانفراد بالقرار، عكس عبد الناصر الذي لم يكن في الواقع منفردًا بهذا المعنى، بل كان يقرأ ويسمع ويرى ويستشير خبراء، وإن كان في النهاية هو الآخر ينفذ ما يرى أنه الصحيح، إن الفارق بينهما هو أن عبد الناصر كان رجلًا حذرًا جدًّا، وإن أخطأ التقدير في مايو ويونيو ١٩٦٧، بينما كان السادات مغامرًا وقد أخطأ التقدير هو الآخر في موضوع تمكين الإخوان المسلمين. والخطآن كبيران جدًّا وأثَّرا تأثيرًا ضخمًا في المسيرة المصرية.

أعود إلى فكرة ضرب اليسار الناصري باليمين الديني المتمثل في الإخوان والجماعات الإسلامية وأقول: لو أن السادات كَلف أجهزة الدولة بالمتابعة الدقيقة وفق خطة لا تسمح لطرف بالتوغل على حساب الآخر لكانت الأمور في مصر قد سارت إلى الأفضل، لكن هذا لم يحدث. السادات اختار اللعب بمفرده، وعلى مستوى أعلى من الأجهزة، ومع مستشارين لديهم انحياز للإخوان وما ينادون به. قال: «سيبوا الجماعات الإسلامية.. سابوهم. فتغوَّلوا إلى أن قتلوه!».

في النهاية أقول إن طريقة السادات في الحكم وطريقة عبد الناصر انتهتا إلى ما نحن فيه الآن، عبد الناصر كانت طريقته وطنية، ويريد عظمة مصر وعظمته الشخصية ولا غبار على ذلك مادام سيحقق ارتفاعًا ومكانة وتقدمًا لمصر إلا أنه لم يدرك معنى عظمة مصر، فهذه العظمة لم تكن لتتحقق لمجرد وجود زعيم كبير أو بتصفيق الجماهير وحبهم، وإنما بوجود دولة تتقدم في مختلف عناصرها، بما في ذلك عناصر القوة الناعمة كافة من علم وتعليم وثقافة وخدمات وتكنولوجيا، وترتفع بمستوى الشعب وتجعله يتطور مع تطور الزمن. وفي التحليل الأخير كان عبد الناصر فرعونًا يحكم برأيه، مفهومه لمعنى العظمة ضيق، وكانت نتيجة ذلك هزيمة مدوية في سنة ١٩٦٧م انكسر معها هو ومشروعه، بل انكسرت معه مصر كلها، وكانت أحد الأسباب المبكرة فيما انتهى إليه الأمر في ٢٥ يناير ٢٠١١.

أنور السادات كانت أمامه هزيمة يريد التخلص منها، وانتهى منها فعلًا بكل ما استطاع حربًا وسلامًا، لقد ذهب إلى إسرائيل، وهذا أيضًا كان قرارًا فرديًّا خاصًّا لم يشاور فيه أحدًا ولا أخذ فيه تفويضًا، ولكنه وجد كل الطرق نحو السلام مغلقة والأرض المصرية يستقر فيها الاحتلال فتحرك في الاتجاه الذي تحرك فيه. كان السادات رجلًا جريئًا يقال له في العامية: «باجس» أي لا يهتز بسهولة، لكنه كان فرعونًا هو الآخر، ويستبد برأيه مهما حذَّره المحيطون منه. كان السادات يرى في أطروحات القريبين منه «مجرد كلام يقولوه ويعيدوه»، أما رأيه فهو الأصوب. باختصار كان عبد الناصر والسادات دكتاتوريْن لا يقبلان بالرأي الآخر.

هنا أود أن أكرر وأؤكد ما أراه بقولي: إن عبد الناصر كان «حادًّا» مع مخالفيه، في حين كان أنور السادات «خبيثًا» معهم. وغياب الرأي الآخر في الحالتين سواء بالعنف أو بالخبث أدى إلى قرار دخول مصر إلى حرب لم تكن قط مستعدة لها في ٥ يونيو ١٩٦٧م، وأدى أيضًا في حالة السادات إلى منح الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية حرية حركة واسعة في المجتمع المصري من دون

تعمق كافٍ بالنسبة إلى النتائج، ومن دون دراسة إستراتيجية وتكتيكية يشترك في وضعها خبراء يفهمون ويقترحون الإطار والمدى ويعدّون المحاذير من مثل هذه السياسة، ومن ثم دفع كل منهما (عبد الناصر والسادات) ومعهما مصر الثمن غاليًا غاليًا.

136(١) جاكلين لي «جاكي» كيندي أوناسيس (١٩٢٩- ١٩٩٤م)؛ هي زوجة جون إف. كيندي، رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثين، والسيدة الأولى للولايات المتحدة في أثناء فترة رئاسته من ١٩٦١ وحتى اغتياله عام ١٩٦٣. وبعد مرور خمس سنوات تزوجت جاكلين من أرسطو أوناسيس، أكبر ملاك السفن.

137(١) الجلوس في الجمعية العامة يكون بالترتيب الأبجدي، لكنه لا يبدأ من «الألف إلى الياء»؛ ففي كل دورة تُجرى قرعة على الحرف الذي سيبدأ به ترتيب الجلوس، قد يبدأ من السين أو الياء أو أي حرف آخر. ويليه الباقون بالترتيب الأبجدي.

138(١) في ١٥ مايو ١٩٧١م اتخذ الرئيس أنور السادات قراره بإقصاء خصومه من رجال عبد الناصر، والذين وصفهم بـ«مراكز القوى»، وسمى هذا الإقصاء بـ«ثورة التصحيح».

139(١) برونو كرايسكي (١٩١١- ١٩٩٠م)؛ هو سياسي نمساوي، شغل منصب وزير الخارجية بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٦، ثم منصب مستشار النمسا بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣، ويعد أنجح قادة النمسا الاشتراكيين وأكثرهم تأثيرًا؛ إذ تحولت النمسا في عهده من دولة صغيرة محايدة إلى دولة ذات ثقل مؤثر في السياسة.

140(٢) ألكسندر هيج (٢ ديسمبر ١٩٢٤ - ٢٠ فبراير ٢٠١٠)؛ سياسي وعسكري أمريكي سابق، شغل منصب وزير الخارجية لأقل من سنتين وذلك من ٢٢ يناير ١٩٨١ إلى ٥ يوليو ١٩٨٢ في عهد الرئيس رونالد ريجان. كان معاونًا عسكريًّا لهنري كيسنجر الذي كان مستشارًا للأمن القومي في عهد ريتشارد نيكسون. شغل منصب القائد العام لقوات حلف الناتو في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩م.

141(١) منصور حسن (١٠ فبراير ١٩٣٧ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢)؛ سياسي مصري. كان وزيرًا للثقافة والإعلام من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨١ ووزير الرئاسة في عام ١٩٨١، كما ترأس المجلس الاستشاري المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

142(١) المهندس سيد مرعى (٢٦ أغسطس ١٩١٣ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩٣)؛ سياسي مصري ومهندس زراعي. ارتبط اسمه بالزراعة والاستصلاح الزراعي، وكان أيضًا وزيرًا للزراعة فى فترات طويلة وكان رئيس مجلس الشعب المصري من (٢٣ أكتوبر ١٩٧٤-٣ نوفمبر ١٩٧٨) في عهد الرئيس محمد أنور السادات.

143(٢) عثمان أحمد عثمان (١٩١٧-١٩٩٩)؛ مهندس وسياسي مصري، ساهم في بناء السد العالي، ومؤسس شركة «المقاولون العرب»، أكبر شركة مقاولات عربية في الستينيات وحتى الثمانينيات، وصهر الرئيس أنور السادات. وكان وزير الإسكان في عهد أنور السادات.

144(١) محمد عثمان إسماعيل (١٩٣٠- ٢٠٠٠م)؛ شغل منصب أمين عام لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة أسيوط، وبعد نجاحه في قمع حركة طلابية وطنية، تم تعيينه محافظًا لأسوان في ١٥ مارس ١٩٧١، ثم مستشارًا لرئيس الجمهورية - السادات - ثم محافظًا بدرجة وزير لأسيوط في ٢٩ مارس ١٩٧٣، وأشرف على تنامي الجماعة الإسلامية في أسيوط في عهد السادات.

الفصل الثاني عشر

الهند وقصتي مع أنديرا غاندي

تطلعي لأن أعمل دبلوماسيًّا في سفارتنا في الهند كان مبكرًا جدًّا، يتوازى مع تطلعي للعمل في الأمم المتحدة، وحين اقتربت من منصب «السفير» اجتهدت كي يتم تعييني سفيرًا في الهند؛ ولذلك كنت على الدوام متابعًا تطور العلاقات المصرية ـ الهندية، منذ أن ذهبت مع وفد ترأسه الرئيس جمال عبد الناصر للقاء رئيسة وزراء الهند، أنديرا غاندي سنة ١٩٦٦، بعد وفاة نهرو، وتقرر عقد قمة ثلاثية لأنديرا مع عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو قطبي عدم الانحياز دعمًا للزعيمة الجديدة للهند، كما عرضت في مكان آخر من هذا الكتاب.

جلست أنا وعبد الرءوف الريدي (سفيرنا في واشنطن فيما بعد) خلف الرئيس لنكتب محضر اجتماعه مع أنديرا غاندي. كنا –الريدي وأنا- الدبلوماسييْن الصغيريْن اللذيْن سمح لهما بالانضمام إلى الوفد لتسجيل الوقائع. وقد كان وفدًا رفيع المستوى، مكونًا من: حسين الشافعي، أنور السادات، زكريا محيي الدين، محمود فوزي، محمود رياض، والكاتب الصحفي، محمد حسنين هيكل، الذي لم ينضم رسميًّا لعضوية الوفد، ولكنه كان موجودًا في الصورة بكثافة.

بعد أن أصبحت وزيرًا مفوضًا وسفيرًا مناوبًا لدى الأمم المتحدة بدأت أفكر في الخطوة التالية. طلبت أن أكون سفيرًا لمصر في نيودلهي، واستجاب لي الوزير كمال حسن علي (حاول بطرس غالي إقناعي وإقناع كمال حسن علي بأن أكون رئيس الوفد لدى المقر الأوروبي في جنيف، ولكنني تمسكت بطلب الذهاب إلى الهند وهو ما كان). استلمت عملي سفيرًا لمصر في الهند في ٣٠ ديسمبر ١٩/م. كنت أدرك وقتها أن العلاقات المصرية ـ الهندية ليست على ما يرام منذ عهد الرئيس السادات؛ الذي صرح للصحفيين المصريين على هامش زيارته للعاصمة النمساوية -فيينا- في ١٢ إبريل ١٩٧٦ بما معناه أن الهند تقاعست عن تقديم خدمات للطائرات المصرية؛ لأن نيودلهي فقدت إرادتها السياسية، وأصبحت تخضع لتعليمات الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن على وفاق معه خلال تلك الفترة. وأن ذلك كان أمرًا غريبًا بالنسبة إليه باعتبار أن الهند واحدة من دول عدم الانحياز وما كان لها أن تستجيب للحصار الذي حاول الاتحاد السوفيتي فرضه على مصر، على حد توصيفه. وفي ذلك قال نصًّا: «اللي ضايقني أنهم فرضوا عليَّ حصارًا وكان هذا مقبولًا من الكتلة الشرقية، ولكن من الهند لم يكن هذا متوقعًا فهي عندها مصنع لطائرات ميج ٢١ بقاله عشر سنين بيشتغل. الهند بترفض (تمد مصر بقطع غيار) وتتصل بالاتحاد السوفيتي.. وبعد أربعة أشهر بيقولوا إن الاتحاد السوفيتي هو اللي رفض»[145]. وتسبب هذا التصريح في غضب عارم لأنديرا غاندي رئيسة الوزراء – آنذاك – وهو ما أدى لاضطراب العلاقات بين البلدين، لكن برغم هذا الاضطراب كنت تشعر أن هناك رابطة أقوى تاريخيًّا بين القاهرة ونيودلهي. ومن هنا كنت أستشعر أهمية الدور الذي يجب أن ألعبه في توطيد علاقة مصر بصديق قديم له علاقات تاريخية معنا منذ عهد جمال عبد الناصر ونهرو، وقبله ما كان بين مصطفى النحاس ونهرو، وقبله ما كان بين سعد زغلول وغاندي[146].

كثير من السفراء يشتكون من سوء حالة السفارات وبالذات من سكن السفير بعد مغادرة السفير السابق، لكن هذا الأمر لم يحدث معنا عندما وصلنا نيودلهي؛ لأن السفير نبيل العربي وزوجته تركا لنا بيتًا مرتبًا وجميلًا. صحيح أعدنا ترتيبه، لكن أثاثه كان أثاثًا جيدًا ونظيفًا، والخدم فيه كانوا مدربين، وهذا كان مثالًا استثنائيًّا يحتذى.

أول تواصل معي بعد وصولي نيودلهي كان مع سفير الأوروجواي (عميد السلك الدبلوماسي). جاء الأمر بمحض الصدفة، ذلك أنني وصلت وأسرتي يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣م، وفي اليوم نفسه كان هذا السفير يقيم حفل عشاء دعا إليه سفير مصر الجديد وزوجته من دون أن يعرفهما، وعندما ذهبت وجدت عددًا كبيرًا من سفراء دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وعلى رأسهم عميد السلك الدبلوماسي، ولم يكن هناك أي سفير عربي أو إفريقي ضمن المدعوين!

أذكر أن السفير اصطحبني لبعض الحديث عما يجب أن أعرفه فيما يتعلق بالمراسم التي سوف يواجهها السفير الجديد. سرنا معًا في حديقة منزله. وراح يسدي إليَّ بعض النصائح، فقال لي: الهند تشعر أنها دولة أعظم بكثير جدًّا من عديد من دول العالم الثالث؛ ولذلك ستقابلك أشياء قد تشعر أن فيها بعض الاستعلاء، وأعرف أن ذلك سيسبب لك بعض الضيق، كماسبَّب لكثيرين منا، لكن بشيء من الحنكة تستطيع تجاوز هذه الحساسيات!

النصيحة الثانية التي أسداها إليَّ عميد السلك الدبلوماسي كانت كالتالي: أنت ستقدم أوراق اعتمادك لرئيس الجمهورية، ثم سيحددون لك موعدًا لمقابلة رئيسة الوزراء، أنديرا غاندي، جميع السفراء هنا لم يكونوا سعداء بمقابلة رئيسة الوزراء؛ لأنه لا صبر لها على الجلوس معنا؛ فبعد دقيقة أو دقيقتين ستجدها بدأت في الانشغال عنك بالتقليب في أوراقها، وتتركك تسترسل في الحديث بينما تنظر في هذه الأوراق إلى أن تستشعر أنت الحرج وتضطر للاستئذان في الانصراف.

لا أستطيع أن أصف وقع نصائح سفير الأوروجواي، عميد السلك الدبلوماسي على نفسي. أدركت أنني في موقف صعب جدًّا قد لا أستطيع تحمله برغم أنني أيضًا دبلوماسي محترف؛ لأنني لا أتصور أن يمارس أحد عليَّ نوعًا من التعالي وأنا سفير لمصر، وبصرف النظر عن الاحتراف ومداه فأنا بتكويني النفسي لا أقبل مثل هذه المعاملة على المستوى الشخصي، ولا على المستوى المهني بصفتي سفيرًا لدولة كبيرة في الشرق الأوسط، لها حضورها على المستويين العربي والإسلامي وعدم الانحياز، ولها تاريخها العريق.

لا تتصور كيف استحوذت نصائح عميد السلك على تفكيري، وكيف شغلت بالي لأيام طوال، وخصوصًا موضوع مقابلة أنديرا غاندي التي لن تمنحني سوى دقيقتين ثم تنشغل عني بأوراقها إلى أن أستشعر الحرج فأستأذن في الانصراف!

في الأيام الأولى من يناير ١٩٨٤م أبلغتني السلطات الهندية بأن موعد تقديم أوراق اعتمادي لرئيس الجمهورية سيكون خلال أسبوعين من وصولي نيودلهي في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣، فاعتبرت ذلك فرصة لبداية التعرف على البلد والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الموجودة فيه، ودراسة الأوضاع وطريقة العمل داخل سفارتنا.

في هذه الأثناء كانت مراسم اعتماد السفراء في الهند تتم بطريقة شبه أسطورية. لست أدري إن كانت موجودة للآن، أم تغيرت. تبدأ بأن ترسل رئاسة الجمهورية سيارة مرسيدس سوداء مكشوفة ليركبها السفير وزوجته، تليها سيارة من الحرس الجمهوري، تليها سيارات تُقل أعضاء السفارة، وأمام هذا الموكب تسير مجموعة من الدراجات البخارية، إلى أن تصل إلى بوابة القصر الجمهوري، عندها تنسحب الدراجات البخارية، وتستقبل سيارة السفير وزوجته جوقة من الخيل، تصطحب السيارة التي تسير بهدوء مع حركة الخيل إلى حيث مكان استعراض حرس الشرف؛ حيث يلتقي بك هناك وزير الخارجية لتستعرضا معًا حرس الشرف.

خلال الاستعراض يكون أعضاء السفارة قد اصطفوا وأمامهم أعضاء الحكومة الهندية بعدد متماثل. كان معي ١٧ مسئولًا من السفارة، اصطف أمامهم ١٧ مسئولًا هنديًّا، وبمجرد انتهاء استعراضنا

حرس الشرف يصعد الصفان إلى الدور الأول حيث يوجد الرئيس، خلف وزير الخارجية الهندي وزوجته، والسفير وزوجته ثم أولاده وبعدهم أعضاء السفارة بحسب البروتوكول المعمول به.

ما لفت انتباهي فور دخولي القصر الجمهوري هو تلك الروعة والذوق الرفيع التي تعبر عن بهاء الحضارة الهندية؛ فالقصر مرصع برسومات جميلة لرؤساء الهند السابقين وزعمائها، ومزركش بالمناظر الخلابة والمنسوجات والحرير الهندي والمغزولات المحلاة بخيوط الذهب والفضة والسجاد الثمين النادر؛ ما جعل الأجواء في غاية الإبهار.

بعد ذلك دخلت إلى صالون كبير في القصر الجمهوري غاية في الفخامة بل الأُبَّهة التي تشي بماضٍ ثري عريق وحاضر مشرق، تناولت فيه والوفد المرافق مشروبات منعشة ومعي أعضاء السفارة. في حين دعيت الأسرة إلى صالون آخر.

بعد دقائق دعيت لمقابلة رئيس الجمهورية، ودخل خلفي أعضاء سفارتنا، وبمجرد وصولي للرئيس سلمت عليه وتبادلنا كلمات الترحاب، ثم ألقى كلمة، وألقيت كلمة أشدت فيها بالعلاقات المصرية - الهندية القديمة، وذكرت فيها صداقة سعد زغلول بغاندي ونهرو، وصداقة الأخير مع مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر، وجهد نهرو مع عبد الناصر في تأسيس حركة عدم الانحياز. الكلمة كانت مختصرة لكنها كانت مركزة، وتطرقت للآفاق القادمة، وكان وقعها طيبًا على الرجل. ثم رد الرئيس بقراءة كلمة مكتوبة باللغة البنجابية مع ترجمة إنجليزية لها سلمت إليَّ.

بعد أن انتهينا من الكلمات اصطحبني الرئيس - الذي كان يجلس على كرسي من الفضة الخالصة، ويرتدي زيًّا هنديًّا فخمًا – للصالون الذي توجد به أسرتي، وأتوا بـ«تورتة» لطيفة لزوم الضيافة، وداعب الرئيس ابنتي هانية وابني حازم، وكانا طفليْن، وانتهت مراسم اعتمادي سفيرًا في الهند.

موعد مع أنديرا

في أوائل شهر مارس ١٩٨٤ وجهت إليَّ السلطات الهندية دعوة لمقابلة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي في يوم ٢٠ من نفس الشهر. قلت: «جالك الموت يا تارك الصلاة» بالتعبير المصري الدارج. خلال الفترة المتبقية على موعد رئيسة الوزراء اصطحبت أسرتي لزيارة «تاج محل» في ولاية راجستان ومكثنا هناك يومين التقينا فيهما صدفة بالدكتور فاروق الباز[147]، الذي أطلعنا على صور جديدة لكوكب الأرض، قال إنه سيعرضها على الحكومة الهندية. قضينا معه وقتًا ممتعًا، فهو رجل لطيف وحكَّاء وحلو المعشر مثل أخيه أسامة الباز.

بعد أن تجولنا في «تاج محل» واستمعنا إلى القصص الخاصة به، عدنا إلى نيودلهي؛ حيث أخطرت بأن رئيسة الوزراء سوف تستقبلني في مكتبها في البرلمان الهندي[148]، وليس في مجلس الوزراء. وللبرلمان هناك مبنى مهول يقع بين حدائق غناء ويجاور المباني الفخمة التي تضم مجلس الوزراء وزارتي الخارجية والمالية، هذه الأبنية كلها والحدائق من حولها وأقواس النصر من علامات الطرق الواسعة المؤدية إليها تجعل الزائر يستمتع بالتجول فيما بينها، خصوصًا والقرود تتنقل بين أشجارها والطيور الملونة تطير وتغرد في كل بقعة فيها.

ذهبت إلى مكتب أنديرا في البرلمان. كان ملحقًا بمكتبها صالتان واسعتان مملوءتان بالمقاعد، يجلس عليها في انتظار مقابلة رئيسة الوزراء مئات الأشخاص من بينهم أعضاء في «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم[149] ، وأعضاء في البرلمان وكلهم في ملابس بيضاء. أجلسوني في صالون ثالث. جلست وكلمات عميد السلك ترن في أذني. كان يسيطر عليَّ سؤال ملح: كيف أستطيع جذب انتباه هذه السيدة المتكبرة بحيث لا تنشغل عني بعد دقيقتين؟

كلما اقترب موعد دخولي إلى أنديرا أدركت أن مواجهة ساخنة قد تحدث معها. فكرت في هذه

الجموع التي تنتظر مقابلة رئيسة الوزراء، والذين يعلمون أنها ستقابل السفير المصري. قلت لنفسي: كيف سينظر هؤلاء المواطنون والسياسيون الهنود لمصر بعد أن يروا رئيسة وزرائهم تستقبل سفيرها لمدة خمس دقائق فقط؟

جاءت اللحظة الحاسمة. دعيت للدخول لرئيسة الوزراء فوجدت مكتبها في غاية الأناقة. كراسي الضيوف التي أمام المكتب الضخم تبعد عنه نحو مترين، وملحق به صالون فخم. لم تجلسني في الصالون (كما تقتضي أمور الضيافة)، بل أشارت لي بأن أجلس أمامها وهي جالسة على مكتبها. قلت لنفسي:(معلهش فوِّت دي).

مدير مكتب أنديرا السفير شينموي جاري خان كان المندوب الدائم السابق للهند في الأمم المتحدة، وكانت بيني وبينه صداقة منذ ذلك الحين. أشار لي بأن أبدأ الحديث. قلت لها: يسعدني ويشرفني أن أكون سفيرًا لمصر في الهند مثمِّنًا العلاقات القوية والتاريخية التي تجمع بلدينا، وأن الرئيس حسني مبارك يبعث إليكِ بتحياته.. إلى آخر هذه الكلمات المعتادة.

لاحظت أنها بعد دقيقة أو أكثر قليلًا بدأت لا تهتم بكلامي؛ لأنها معتادة على مثل هذا الكلام الذي يقوله السفراء، وفجأة وجدت يدها اليسرى قد امتدت لتأخذ ملفًّا من على يسارها. أيقنت أنها ستبدأ معي لعبة «التطفيش والإهمال» لإجباري على الاستئذان في الانصراف. من دون تجهيز سابق مني نظرت إليها قائلًا: يا رئيسة الوزراء. خلال الفترة القصيرة التي قضيتها هنا في الهند قمت بجولات للتعرف على بلادكم وزرت ولاية راجستان حيث «تاج محل»، وخلال هذه الجولة اكتشفت تشابهًا كبيرًا بين المصريين والهنود.

وضعت الملف الذي سحبته أمامها وقالت لي بصوتها الرفيع وأمارات الاهتمام بادية عليها: «what? similarity» أي تشابه؟ قلت لها على الفور: «truck drivers» (سائقو الشاحنات)، فنظرت إليَّ وقالت: «سائقو الشاحنات؟»، وكان شيئًا غريبًا أن نبدأ حديثنا عن سائقي الشاحنات أو اللوريات!

قالت لي وقد رفعت يدها عن الملف: هل تعلم - يا سيادة السفير - أنني كنت منذ عشر سنوات في زيارة للأرجنتين وكنت ذاهبة لزيارة مصنع على بعد عدة كيلومترات من «بوينس آيرس» وكان معي وزير خارجيتي، ولاحظت أن هناك تشابهًا في الطرق بين الأرجنتين والهند، وقلت ذلك لوزير الخارجية فقال لي: ما التشابه يا رئيسة الوزراء؟ فقلت له: «سائقو الشاحنات»، وضحكنا على ذلك. ثم قالت عبارة: very interesting.

هنا بالضبط أدركت أن انتباهها كله بدأ ينصب نحوي؛ فباغتها بأسئلة عن موقف الهند من القضايا الثلاث التي كانت تهيمن على الشرق الأوسط خلال تلك الفترة، والتي تتمثل في: الحرب العراقية-الإيرانية[150]، والحرب الأهلية اللبنانية[151]، والقضية الفلسطينية؛ فتحدثت رئيسة الوزراء عن الموقف في المنطقة، وراحت تشرح لي كيف أنها قامت بكل ما يمكنها القيام به بالنسبة إلى الحرب العراقية – الإيرانية، وأنها استقبلت السفير العراقي قبلي مباشرة وشرحت له جهودها. وأضافت أن هذه الجهود لم تثمر مع الأسف بالنظر إلى حساسيات الأطراف، وعدم الاستعداد لقبول حل وسط في هذه المرحلة، وذلك من دون أن تذكر الأطراف بالاسم.

بعد ذلك وقفت ودعتني إلى الجلوس في الصالون الملحق بالمكتب، وطلبت مني أن أشرح الموقف المصري من القضية الفلسطينية وما نراه ممكنًا، فعرضت موقفنا الذي تمثل في مجموعة من النقاط أهمها:

أ- تأييدنا لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسته.

ب- جهودنا من أجل موقف معتدل فلسطيني- أردني يصلح كنقطة انطلاق للتحرك.

ج- جهودنا مع الولايات المتحدة وموقفنا من إسرائيل.

ثم طلبت مني الحديث عن تقديراتي بالنسبة إلى الأوضاع في لبنان، وإلى أي مدى يمكن أن تكون هناك نهاية للحرب الأهلية التي تضرب ذلك البلد الصغير والجميل في آن واحد، فشرحت لها الموقف باستفاضة.

استمر اللقاء لمدة ٣٧ دقيقة بالتمام والكمال، في حين أنها لا تمنح معظم السفراء – كما علمت بعد ذلك - أكثر من ١٥دقيقة على الأكثر، مهما كانت أهمية العلاقات أو الموضوعات المطروحة.

خرجت منتشيًا. شعرت بأنني انتصرت على طريقة هذه السيدة في التعامل مع السفراء. صارت الـ٣٧ دقيقة التي أمضيتها مع أنديرا حديث السلك الدبلوماسي في نيودلهي، وكيف أن السفير المصري الجديد في جلسته الأولى معها نجح في اقتناص كل هذا الوقت منها. كان ذلك مدعاة للكثير من المزاح مع السفراء وعميد السلك؛ فالكل يريد أن يعرف ما الذي جرى بيني وبينها، وكيف تصرفت معها.

فور خروجي من مكتب أنديرا أخذت قرارًا بتجنبها تمامًا. قلت: لا داعي للالتقاء بها مرة ثانية (فليس كل مرة تسلم الجرَّة)، وقد مر لقائي الأول معها بسلام ولا أدري ما الذي يمكن أن يحدث بعد ذلك. قلت: إن لقاءاتي مع وزير الخارجية ومع الأحزاب والصحف كافية جدًّا، فالمجتمع الهندي بصحافته وسياسييه ومسئوليه مفتوح وثري بالمؤتمرات والاجتماعات والتعليقات والحفلات والرحلات في أنحاء البلاد مترامية الأطراف[(152)].

بالرغم من إصراري على عدم الاقتراب من رئيسة وزراء الهند فإن ظروف الدبلوماسية كانت تحتم اللقاء بين السفراء ورئيسة الوزراء. جاء شهر رمضان المبارك، وكانت الحكومة الهندية تنظم إفطارًا كبيرًا خلال هذا الشهر، تحضره رئيسة الوزراء، وكانت تربطني علاقات وثيقة بكثير من الشخصيات الهندية الموجودة في المراسم والبروتوكول ومكتب أنديرا تراكمت عبر سنوات عملي في بعثتنا في الأمم المتحدة. أنا كنت سفيرًا حديثًا، وبرغم ذلك قال بعض هؤلاء الأصدقاء: نجحنا في حجز مكان لك على مائدة رئيسة الوزراء، برغم أنك سفير حديث، فشكرتهم وقلت لهم: لا داعي لذلك سأجلس في المكان المخصص لي بين السفراء، فاستغرب أصدقائي الهنود، وقالوا لي إنه أمر مهم بالنسبة إليك أن تجلس على مائدة أنديرا. هذا سيدل على مكانتك عندنا، لكنني أصررت على الجلوس في المقعد المخصص لي؛ بداعي أنني لا أريد أن آخذ مكان أحد من السفراء القدامى، وبالفعل جلست على المائدة رقم ثلاثة. ويبدو أن اعتذاري عن الجلوس على مائدتها قد نقل إليها بطريقة أو بأخرى.

جمعتنا بعد ذلك مناسبتان كبيرتان؛ الأولى هي «عيد الجمهورية»، الذي يحل يوم ٢٦ يناير من كل عام[(153)]، ويشهد الاحتفال بهذا العيد عرضًا عسكريًّا يدعى إليه أحد رؤساء الجمهورية الأصدقاء للهند، وينظم فيه حفل استقبال أسطوري يحضره السفراء والوزراء وأعضاء البرلمان وضيوف كبار من دول الجوار، ويتقدم السفراء لمصافحة رئيسة الوزراء بترتيب قدومهم إلى الهند. كان ترتيبي رقم ١ من بين السفراء المعتمدين، فصافحت أنديرا نحو ٧٠ شخصًا وتعبت، ولم تصافح الباقين الذين كنت منهم فسعدت لهذا.

نفس المراسم تتم في الاحتفال بـ«يوم الاستقلال» عن التاج البريطاني في ١٥ أغسطس[(154)] من كل عام، كان ترتيبي بين السفراء قد أصبح رقم ٧٠، لكنني تعمدت أن أقف في آخر الصف بدعوى الحديث إلى سفير الاتحاد الأوروبي، الذي هو آخر سفير في البروتوكول لكونه ليس سفيرًا لدولة، برغم أنه سفير معتمد له نفس المزايا وإنما لا يتحرك موقعه في البروتوكول بعيدًا عن آخر الصف،

وكالعادة تعبت رئيسة الوزراء قبل أن يحين الدور للسلام عليها.

اغتيال رئيسة الوزراء

كانت الهند في الأشهر الأولى لوصولي إليها تعيش حالة اضطراب سياسي كبير يحد من حركتها بوصفها قوة إقليمية كبيرة في آسيا، ووواحدة من اللاعبين الكبار في حركة عدم الانحياز؛ ذلك أنها كانت تعاني من نشاط متزايد للمتمردين «السيخ»[(155)] الذين يسعون بكل قوة للانفصال بإقليم البنجاب، وكان تساؤلهم - الذي يرونه منطقيًّا منذ أن نجحوا سنة ١٩٦٥ في جعل ولاية البنجاب ولاية ناطقة بالبنجابية وبأغلبية سيخية - هو: لقد حصل الهندوس على هندوستان[(156)] واقتنص المسلمون باكستان، لماذا نحرم من تشكيل «سيخستان»؟.

في الستينيات تمكن السيخ من تحويل ولاية البنجاب إلى نموذج فريد في الهند، فالإنتاج الزراعي تضاعف ثلاث مرات، والفلاحون تدربوا على إدخال الميكنة الزراعية، وازدهرت الصناعات الغذائية، وتدفقت التحويلات المالية للسيخ المهاجرين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية على الولاية لتزيد من قوة اقتصادها، وبموجب كل ذلك حوَّل السيخ ولايتهم إلى مكان مزدهر مقارنة بالتأخر الذي كانت تعيشه معظم الولايات الأخرى.

أدى هذا الازدهار الاقتصادي إلى تدعيم النزعة الانفصالية عند السيخ والمطالبة باعتبارهم أمة مستقلة داخل الكيان الهندي؛ مِمَّا جعل الأرضية مهيأة لظهور حركات مطالبة بالانفصال عن الهند ثم جاء القرار الذي اتخذته الحكومة المركزية بتسليح سكان المناطق الحدودية مع باكستان ومن بينها البنجاب؛ وهو ما ساعد على نمو تجارة السلاح، وأدى لظهور الحركات المسلحة المتطرفة في هذه المنطقة.

بلغ نشاط هذه الحركات المتطرفة ذروته في الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٤، وحينما عملت الحكومة الهندية على كبح جماح هذه الحركة، اعتصم أعضاؤها بأسلحتهم في أقدس معبد لدى السيخ وهو «المعبد الذهبي» في مدينة أمريتسار عاصمة البنجاب. وبات كل المراقبين في الهند يوقنون بأن معركة ستندلع بين الجيش الهندي والمتمردين، وهو ما تم بالفعل حيث نفذ الجيش عملية عسكرية معروفة باسم «بلوستار Bluestar» التي تمكن فيها الجيش الهندي من اقتحام المعبد الذهبي في يونيو ١٩٨٤، ليسقط عدد كبير من القتلى ومئات الجرحى من العسكريين والانفصاليين[(157)].

تسبب اقتحام المعبد الذهبي إلى قيام اثنين من السيخ العاملين ضمن طاقم الحراسة الشخصية لأنديرا غاندي باغتيالها يوم ٣١ أكتوبر، وحتى الآن لست أدري كيف أبقت رئيسة الوزراء الهندية على الحراس السيخ ضمن طاقم حراستها بعد عملية بلوستار!

المعطيات السابقة وغيرها جعلت مقتل أنديرا غاندي أمرًا متوقعًا لدى المتابعين لمجريات الأحداث على المسرح الهندي عن كثب. وهو ما يتضح من البرقية التي أرسلتها لوزارة الخارجية يوم مقتلها، والتي قلت فيها بالنص:

١. برغم صدمة الأنباء الضخمة بمصرع رئيسة وزراء الهند واختفاء أنديرا غاندي من المسرح السياسي فقد كان هذا الأمر متوقعًا.

٢. كما سبقت الإشارة من قبل في معرض التعليق على أحداث البنجاب فإن حياة رئيسة الوزراء كانت في خطر حقيقي منذ قيام الجيش باقتحام المعبد الذهبي وبعد مصرع بندرانوال الزعيم السيخي المتطرف، والذي قاد حركة مسلحة انضم إليها كثير من شباب السيخ ومنهم ضباط وجنود في الجيش الهندي وكلهم متطرفون في عقيدتهم الدينية وقد بقيت المرارة في نفوس السيخ واضحة منذ ذلك الحين.

٣. ثم جاءت أحداث كشمير المعروفة وزادت المرارة إزاءها لدى المسلمين. كما تولدت المرارة في الهند عمومًا إزاء الإجراءات غير الديمقراطية التي تتبعها رئيسة الوزراء. ثم جاءت فوق ذلك كله أحداث أندرابراديش[(158)] التي أضافت

إلى اضطراب السيدة أنديرا غاندي. وهنا أصبح الجو السياسي مشحونًا للغاية ضدها. وفي كل هذا كانت العناصر المتطرفة من السيخ تستعد لتوجيه ضربتها وتسعد للغاية إزاء الجو السياسي الناقم على رئيسة الوزراء.

٤. وكان واضحًا برغم تأكيدات رجال الحكم – بغير ذلك – أن موضوع البنجاب بالذات لم ينتهِ وأن له ذيولًا خطيرة، كما ظهر نوع من الاسترخاء بعد التخلص من قادة المتطرفين والقبض على عدد ضخم منهم، وانضمام عدد من السيخ إلى جهود الحكومة لإعادة تعمير المعبد الذهبي.

٥. وسوف يترتب على اختفاء أنديرا غاندي تطورات كبيرة وخطيرة في الهند سواء بالنسبة إلى حزب المؤتمر الحاكم أو إلى الانتخابات القادمة أو إلى القضية الزعامات التاريخية في الهند وذلك في المستقبل القريب والمتوسط.

الاضطراب السياسي الذي عاشته الهند في الأشهر الأخيرة من حياة أنديرا غاندي، كان له انعكاساته على زيارة كانت تعتزم القيام بها للقاهرة ضمن جولة لها في الشرق الأوسط تشمل ليبيا وتونس والجزائر ومصر على الترتيب في إبريل ١٩٨٤، لكنها مع اشتداد حدة المواجهات في البنجاب، قررت تأجيل زيارة مصر والجزائر، على أن تزور ليبيا وتونس في الموعد المحدد، وهو الأمر الذي تطلب مني إجراء «تقدير موقف» بشأن أسباب قرار تأجيل زيارة مصر عكس حالة ليبيا وتونس، وهل هذا التأجيل له علاقة بالرواسب القديمة لرئيسة الوزراء تجاه مصر منذ انتقاد الرئيس السادات لسياستها كما سبق وأوضحنا؟

الحقيقة أنني أكدت في «تقدير الموقف» الذي أجريته على «ضرورة التسليم بدور الأحداث الداخلية في البنجاب وغيرها في اتخاذ قرار التأجيل، وباعتبار أن الأمور كلها في يد رئيسة الوزراء فإن تغيبها عن البلاد في هذه الظروف لفترة تصل إلى سبعة أو ثمانية أيام يجعل اتخاذ قرارات حاسمة – إذا احتاج الأمر – من الصعوبة بمكان نظرًا إلى طبيعة وطريقة الحكم في الهند، وأنها فضلت الاكتفاء بأول دولتين على أجندة الزيارة».

وذكرت أن حرص أنديرا على زيارة ليبيا يأتي في سياق «العلاقة الليبية- الباكستانية التي تود اختراقها، منتهزة فرصة البرود الحالي الذي تمر به العلاقات بين الدولتين، مع التركيز على العلاقات المتنامية بين الهند وليبيا»، وشددت على أن تأجيل الزيارة لا يعني تراجع أهمية مصر على الأجندة الهندية بدليل أن التأجيل طال الجزائر التي تربطها بالهند علاقات في منتهى القوة في ذلك الوقت[(159)].

كان تقديري للموقف صحيحًا إلى حد بعيد؛ ذلك أن أنديرا عادت وطلبت موعدًا جديدًا لزيارة مصر، وتم تحديد يوم ١٨ أكتوبر ١٩٨٤، لكنها عادت وطلبت التأجيل لتأجج الأوضاع في البنجاب، ثم طلبت موعدًا جديدًا حرصًا منها على تأكيد تقديرها لمصر، فتم تحديد موعد للزيارة في نوفمبر من نفس العام، لكنها قتلت في ٣١ أكتوبر.

من المفارقات أنه في أثناء السنة الأخيرة لي في الهند تم تعيين أحد أقارب أنديرا غاندي سفيرًا في القاهرة، وكان يشغل منصبًا يوازي منصب وكيل لوزارة الخارجية للشئون الثقافية، وفور انتهاء فترة عملي بالهند وعودتي لمصر في ٣٠ ديسمبر اتصل بي هذا السفير الذي كانت تربطني به صداقة.

دعاني إلى الغداء، وقال لي: ما حكايتك مع أنديرا غاندي؟ ذات مرة وجدتها تسألني باهتمام شديد: هل لديك فكرة عن أسباب تجنب السفير المصري لي؟ فقلت لها: لم ألحظ ذلك، علمًا بأننا كنا على يقين بأنك تتجنبها فعلًا، وأنك كنت تدور بنشاط على دوائر الحكم كافة إلا رئاسة الوزراء.

وأضاف السفير الهندي: كانت أنديرا سيدة قوية ولم تكن تحب أي شخص يتحداها. كانت دومًا على استعداد لإحراج أي شخص تشعر أنه يدخل معها في تحدٍّ بعينه. وكان من حسن حظك واستغرابنا أنها اكتفت بالتساؤل عن تجاهلك فقط وعدم محاولتك التقرب من رئاسة الوزراء مثل كل السفراء الآخرين «وفوَّتت الموضوع». أما لو كانت عاشت... ضحكنا أنا والسفير، وذكرته بطريقتها في التعامل مع السفراء، ونصائح عميد السلك لي فور وصولي نيودلهي، وما جرى في أثناء لقائي الأول

(والوحيد) بها، وظهر أنه كان عالمًا بما حدث في هذا الاجتماع الذي يبدو أنها أو مدير مكتبها قد تندر به.

التحوُّل غربًا في عهد راجيف غاندي

الخدمة في الهند كانت بمثابة مدرسة نهلت من علمها؛ لأن هذا البلد المهم والكبير يفتح لك نوافذ للاطلاع على ما يجري في العالم كله. ويفتح لك الباب واسعًا جدًّا للتعرف على آسيا؛ لأنني كنت في هذا الوقت من الذين قرءوا بعمق عن آسيا الجديدة التي تستعد للبزوغ في القرن الواحد والعشرين، وكيف أنها القارة الواعدة. وهنا يجب أن أشيد إشادة عظيمة بالصحافة الهندية التي لا تقل أبدًا في دقة أخبارها وغزارتها وعمق تحليلاتها واحترامها لذاتها عن الصحافة الأمريكية والأوروبية.

هذه الأهمية الإستراتيجية للهند جعلتها على الدوام محط اهتمام القوتيْن العظميَيْن في العالم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وبدا ذلك جليًّا لي بعد اختفاء أنديرا غاندي من مسرح السياسة الهندية والآسيوية، ذلك أنني شاهدت صراعًا أو سباقًا محمومًا بينهما لتحقيق موقف مُواتٍ لكل منهما على حساب الأخرى في ذلك البلد الآسيوي العظيم، فكل منهما كانت تريد ضمان عدم تطور موقف الهند نحو القوة الأخرى أو زيادة الاعتماد عليها. وفي هذا الصدد كان الاتحاد السوفيتي سريعًا للغاية في إلقاء الاتهام على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأنها كانت وراء مقتل رئيسة الوزراء. وسارع وزير الخارجية الأمريكية إلى لقاء رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لمناقشة هذا الاتهام ونفى الأخير أنهم اتهموا الوكالة، ثم استمرت وكالة (تاس) الروسية في إذاعة الخبر برغم هذا النفي.

كانت سياسة أنديرا غاندي تميل نحو الاتحاد السوفيتي، لكنها احتفظت بعلاقات اقتصادية متزايدة مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، ويضاف إلى ذلك التحرك نحو تنويع مصادر السلاح والشراء من فرنسا وبريطانيا وغيرهما مع بقاء الاتحاد السوفيتي موردًا أساسيًّا؛ حيث كانت الهند تعتبر بالنسبة إليه ركيزة سياسية هامة تدعمه في سياسته الآسيوية والدولية، فتذهب إلى بعد مقبول من جانبه بالنسبة إلى موقفه في أفغانستان، وتتعاطف معه بالنسبة إلى سياسته نحو الصين، وتتشابه مواقفهما إزاء السياسة الأمريكية الداعمة لباكستان ومنطقة المحيط الهندي.

وبعد غياب أنديرا من المشهد رحت أتابع بشغف واهتمام شديدين سياسة خلفها راجيف غاندي[(160)]، وهو ابنها الشاب الذي تولى السلطة بعدها بعد أن نجح في قيادة حزب المؤتمر ليفوز بأغلبية مريحة (٤١١ مقعدًا من أصل ٥٤٢) في الانتخابات البرلمانية التي أجريت سنة ١٩٨٤. كان مبعث شغفي بمتابعة راجيف غاندي، الطيار المدني ذي الأربعين ربيعًا الذي درس في جامعة كامبردج البريطانية، والمتزوج من سونيا غاندي الإيطالية، هو معرفتي بميوله ناحية الغرب؛ وبالتالي رصد التحول الذي قد يحدث للهند في علاقتها مع القوتين العظميين من اتجاه نحو الولايات المتحدة، والابتعاد المدروس عن الاتحاد السوفيتي، الذي كانت والدته شديدة الحرص على علاقات قوية معه مقارنة بالولايات المتحدة؛ باعتبار أنها سيدة عاصرت التطورات الدولية منذ الخمسينيات، والتي شكلت المزاج الإيديولوجي لعدد كبير من رجال الدولة والحكم في العالم الثالث باتخاذ موقف معارض للسياسات الأمريكية الدولية والإقليمية والخوف من التأثيرات الأمريكية على المستوى الداخلي.

من دون الدخول في تفاصيل الفترة التي عاصرت فيها حكم راجيف غاندي حتى غادرت الهند في ديسمبر ١٩٨٦ - والتي رصدت فيها بدقة شديدة تحوله المحسوس نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يرجع إلى برقياتي التي أرسلتها إلى وزارة الخارجية من نيودلهي فسيجد هذا الرصد الدقيق يومًا بيوم – سأكتفي بعرض ما له علاقة بهذا الموضوع من خلال النص الحرفي للبرقية الأخيرة التي أرسلتها في ختام عملي بالهند، والذي جاء كما يلي:

نيودلهي ٤/١٢/١٩٨٦

في ختام عملي بالهند أود فيما يلي أن أعرض على الوزارة تقييمًا عامًّا لما شهدته خلال السنوات الماضية، وبخاصة منذ بدء حكم راجيف غاندي:

أولًا: على المستوى السياسي العام

١- تحركت الهند بعض الشيء من دولة جامدة السياسة ذات مواقف ثابتة في توجهاتها الدولية مع ميل محسوس تجاه الاتحاد السوفيتي وشك دائم في نوايا الولايات المتحدة، إلى دولة ذات سياسة نشيطة متحركة تحاول إقامة توازن في علاقاتها بين التوجهيْن الرئيسييْن اللذيْن يحكمان السياسة العالمية في المرحلة المعاصرة.

٢- وفي هذا وضحت توجهات راجيف غاندي نحو إقامة ذلك التوازن بطريقة تميل في واقعها نحو التوجه الغربي مع الاحتفاظ بمظهر التوافق مع الاتحاد السوفيتي في الموضوعات ذات الإطار الدولي والصبغة العامة.

٣- وشهدت السنتان الأوليان من حكم راجيف غاندي تكثيفًا للوجود الأمريكي في الهند على مستويات مختلفة أهمها المستويات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع زحف هادئ نحو المجال العسكري، وفي الوقت نفسه شهدت هاتان السنتان استمرارًا للخط السياسي المعلن للهند إزاء المشكلات الدولية دون تغيير يذكر.

٤- وفي هذا الصدد، فالواضح أن الولايات المتحدة تنحو إلى التسلسل الهادئ بينما ينحو الاتحاد السوفيتي إلى الإصرار على مواقف معلنة من الهند تجاه الصداقة الهندية- السوفيتية ومحاولة التمسك بمواقع شعبية داخل الهند.

باعتبار أن الهند بلد مهم للعالم ومفتاح إستراتيجي مهم أيضًا في الفضاء الدولي، كنت تجدها مقصدًا لكبار الكتاب والشخصيات التي كان الالتقاء بها اجتماعيًّا يمكن حدوثه بسهولة، فضلًا عن أن الدول العظمى نظرًا إلى أهمية هذا البلد كانت ترسل إليه سفراء على درجة عالية من الكفاءة، وهكذا كان السفير الأمريكي والروسي والبريطاني والفرنسي والألماني، جميعهم كانوا سفراء من الوزن الثقيل، أتوا إلى هذا البلد المهم وفي أذهان كل منهم أطر إستراتيجية لحركة بلاده في آسيا والعالم كله؛ فكانت النقاشات مع هؤلاء السفراء في غاية الأهمية بالنسبة إلى سفير مثلي شديد الاهتمام بالمعرفة والرغبة في الاستزادة التي ستنعكس بالضرورة على تقدير مصلحة بلاده.

وفي هذا السياق أستطيع أن أقول إنني توصلت استقراءً واستنتاجًا من القراءات المعمقة والاختلاط الثري بمراكز الأبحاث الهندية[161]، ومن النقاشات الممتدة مع السفير الأمريكي والسفير الروسي وبعض سفراء الدول الأوروبية أن الاتحاد السوفيتي في سبيله إلى الانهيار، وهو ما أبلغت به وزارة الخارجية، ودخلت بسببه في مناقشات موسعة مع فريق السفارة المصرية في نيودلهي، أو مع وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد.

أذكر أنني قلت للدكتور عصمت بعد انتهاء عملي في نيودلهي، والعودة لمصر مديرًا لإدارة الهيئات الدولية للمرة الثانية (يناير ١٩٨٧- فبراير ١٩٩١) ما مبناه «أنه في غضون السنوات الخمس القادمة سوف يتراجع دور الاتحاد السوفيتي عن مستوى الدولة العظمى، أو عن مستوى الدولة العظمى الثانية في العالم، وأننا بصدد الدخول في مرحلة انتهاء الحرب الباردة وعصر الدولة العظمى الواحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأننا يجب أن نستعد لهذا التطور الهام وندرس آثاره بالنسبة إلينا وتأثيره علينا، وهو ما حدث بالفعل نهاية الثمانينيات بتفكك الاتحاد السوفيتي».

قضيت السنوات الثلاث في الهند وكأني في مدرسة كبيرة. كنت أجمع كل يوم حصيلة كبيرة جدًّا من المعلومات والتقديرات، اعتدت أن أرسلها في رسالة شفرية يومية إلى القاهرة، بالإضافة إلي البرقيات الصحفية والمعلومات العادية والتقديرات المنشورة، وستجد في أرشيف وزارة الخارجية عدد هذه البرقيات بعدد الأيام التي قضيتها في الهند. حاولت من خلالها إعادة طرح الهند وأهميتها على الأجندة المصرية.

الأزهر و«شاه بانو»

من القضايا التي كانت تؤرقني كثيرًا عدم اهتمام الحكومة الهندية بإرسال مبعوثين من الطلبة المسلمين فيها للدراسة في الأزهر الشريف، أحد أهم القوى الناعمة المصرية؛ ففي الأيام الأولى

لوصولي إلى الهند أبلغني المستشار الثقافي بأن عددًا من المنح التي يرسلها الأزهر الشريف تبقى دون استخدام، حيث يبدو أن الحكومة الهندية غير متحمسة للاستفادة منها، وهو الأمر الذي جاهدت لتغييره على مدار سنوات عملي في الهند حتى نجحت في ذلك بدرجة كبيرة.

استغللت في هذا الأمر أزمة كبيرة عاشها المجتمع الهندي خلال سنة ١٩٨٥ مرتبطة بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، عرفت باسم «شاه بانو»، وهو اسم سيدة مسلمة تعيش في ماديا برادِش طلبت الطلاق من زوجها المسلم الثري سنة ١٩٧٥، بعد زواج استمر ٤٣ عامًا وبعد خمسة أطفال. وبموجب قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، أعاد الزوج لها ٣٠٠٠ روبية (ما يعادل ٣٠٠ دولار) وهي قيمة ما تسلَّمه من عائلة زوجته قبل الزواج في عام ١٩٣٢. وبدلًا من القبول بهذه التسوية التي لا تفي بالمعيشة، قامت بمقاضاة زوجها طلبًا للنفقة بموجب الفقرة ١٢٥ من قانون العقوبات، والذي يتطلب من كل شخص يملك كفايته من الأموال أن يحمي أقاربه من الفقر المدقع و التشرُّد. (تعمِّم الهند على كل مواطنيها قانون العقوبات ولا تضع قانونًا موحدًا للأحوال المدنية؛ حيث يتم البتّ في الأحوال المدنية عبر عدة منظومات دينية قانونية). وبالتالي تم منحها ١٨٠ روبية أو ما يعادل ١٨ دولارًا في الشهر. ولكن زوجها في المقابل قام باستئناف الحكم في المحكمة الهندية العليا، على أساس أنه مسلم لا يمكن أن يخضع إلا للقانون الإسلامي.

وفي سنة ١٩٨٥، حكمت المحكمة العليا بأن فقرات قانون العقوبات فيما يخص النفقة على الأقارب لحمايتهم من الفقر المدقع والتشرد تنطبق على كل أتباع الديانات وأنه لا يمكن أن يخسر شخص هذا الحق في النفقة فقط لكونه مسلمًا. وفي توضيح رأيه، ألمح القاضي الرئيسي تشاندراتشد إلى فقرة في دستور الهند ألزمت السلطات بالسعي إلى تطبيق قانون مدني موحَّد على جميع المواطنين، واستنكر فشل السلطات في تحقيق ذلك. انتقد مجلس قانون الأحوال الشخصية الهندي وقيادات إسلامية أخرى بشدة هذا الحكم، مستخدمين خطابات شعبية لإقناع أتباعهم بأن دينهم في خطر عظيم إن لم تتدخل الحكومة لاستثناء النساء المسلمات من بقية النساء الهنديات في تطبيق الفقرة ١٢٥ من قانون العقوبات الهندي.

وفي استجابة لهذه الحملة، قامت حكومة راجيف غاندي بتمرير مشروع قانون النساء المسلمات (حماية الحقوق عند الطلاق) سنة ١٩٨٦، حتى لا تحرم المسلمات من حقوقهن في النفقة عند الطلاق بموجب قانون العقوبات. وقد اعترض النشطاء السياسيون الهندوس بعد ذلك؛ لأن القانون الجديد يميِّز ضد الهندوس بإعطاء المسلمين «مزايا خاصة»[162].

بينما كانت هذه الأزمة مستعرة وجدت أنها فرصة لدعوة الحكومة الهندية لاستغلال البعثات التي نوفرها للطلبة المسلمين الهنود في دراسة تعاليم الدين الإسلامي في الأزهر الشريف، وفي هذا الصدد أعود إلى برقية أرسلتها إلى وزارة الخارجية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٨٥م إذ قلت فيها بالنص:

نيودلهي ٢٦/١٢/١٩٨٥

في لقائي أمس بالوكيل الدائم للخارجية الهندية، السفير راس جوترا استعرضنا العلاقات الثنائية بين البلدين كحساب ختامي للعام الموشك على الانتهاء (...)، ومن ضمن ما أثرته معه فيما يخص العلاقات الثقافية وبالذات في المجال الإسلامي ما يلي:

١- أبلغني المستشار الثقافي بأن عددًا من المنح التي يرسلها الأزهر الشريف تبقى دون استخدام؛ حيث يبدو أن الحكومة الهندية غير متحمسة للاستفادة منها.

٢- ذكرت للوكيل الدائم أنهم يرتكبون في رأيي خطأ كبيرًا في تجاهل هذه المنح؛ حيث إنهم يعانون حاليًا من مشاكل عدة كان آخرها حكم المحكمة العليا الهندية الذي تعرض لأحكام الطلاق والنفقة؛ مما أثار استياء عامًّا بين المسلمين، وإنني لذلك عنيت بأن أبعث إلى رئيس الوزراء وإلى الوزراء والنواب المسلمين كافة ووزير العدل وغيره بالقانون المصري الجديد للأحوال الشخصية[163]، ومنه يتضح أن المشكلات كافة التي يلاقونها عولجت في المجتمع الإسلامي المصري

علاجًا جديدًا ومتقدمًا مما يمكنهم من الاستفادة به لديهم، وأن إرسال البعثات للأزهر سوف يخلق قاعدة متطورة بين المسلمين، وعلى كل حال فإن عدم استخدام منح الأزهر لا يمنع من سفر الطلبة المسلمين للدراسة في جامعات إسلامية أخرى في إيران وليبيا وغيرهما.

٣- اهتم الوكيل الدائم اهتمامًا غير عادي بذلك، وما إن عدت إلى مكتبي حتى اتصل بي مرة أخرى طالبًا أن تعد السفارة مذكرة عاجلة بطلب الاستفادة من منح الأزهر وأنه سوف يتابع الموضوع شخصيًّا.

مصر والهند

تشعر الهند بمختلف أوساطها بأن لها (بمصر) شبهًا كبيرًا، فهي كبرى الدول في منطقتها، كما أن الشعور الهندي القوي بعمق تاريخهم وثقافتهم لا يجد قرينًا - بل قرينًا متفوقًا – في دول العالم الثالث إلا مصر، ثم إن التاريخ الحديث الذي تشكلت في إطاره معظم الزعامات الهندية كان تاريخ تعاون وثيق بين زعماء مصر والهند، فضلًا عن التشابه القائم في الأهمية الإستراتيجية والجغرافية للدولتين.

ومن هنا فإن النفسية السياسية والاجتماعية الهندية مليئة بالاحترام لمصر تاريخًا ودورًا، والقاعدة دائمًا جاهزة لدعم العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات إلا أن قصورًا في التجارة وتعقيدات سياسية تمس العالم العربي تؤثر في تطوير العلاقة إلى أبعد مما وصلت إليه، وإن كنت أسارع هنا إلى القول بأن الحوار السياسي الهندي- المصري على مختلف درجاته (عند انتهاء عملي بالهند) يعتبر من أنشط الحوارات التي تجريها الهند مع دول العالم الثالث، وهو ما يسد ثغرات عديدة عانتها العلاقات المصرية الهندية في أواخر السبعينيات وفجر الثمانينيات.

الشعب الهندي قريب الشبه بالشعب المصري، والفرد الهندي مشابه للفرد المصري بكل طبقاته بالإضافة إلى سائقي الشاحنات كما سبقت الإشارة. كنت أشعر - وكذلك أسرتي - بالألفة مع الهنود؛ ولذلك كنا دائمي الاختلاط بالمجتمع الهندي. ندعو وندعى، كنا نسافر مع كثير من الأصدقاء الهنود لزيارة الولايات الهندية المختلفة ونزور المهراجات في قصورهم أو بيوتهم وكذلك الأحياء الشعبية.

كانت حركتنا سريعة وخفيفة جدًّا، واستثمرنا في ذلك أن نيودلهي كان بها نظام الطائرات اليومية التي تنطلق في الخامسة والسادسة صباحًا إلى كل الولايات الهندية، وتعود في آخر النهار. كنت أحرص دومًا على زيارة مومباي وكلكتا ومدراس وغيرها من خلال هذا النظام. حرصت خلال هذه الزيارات على مقابلة رؤساء الأقاليم ورؤساء الأحزاب الكبرى وبعض رؤساء تحرير الصحف، وأعضاء البرلمان الإقليمي، ثم أعود في نفس اليوم؛ وقد اتسعت حصيلة المعرفة وكمُّ المعلومات.

بخلاف الطائرات كان هناك نظام قطارات قديمًا جدًّا، ومازالوا محتفظين به، كنا نسافر من خلاله إلى أماكن كثيرة من باب السياحة، فكنا مع عدد كبير من أصدقائنا في السلك الدبلوماسي ومن الهنود نستأجر قطارًا ونقضي رحلات طويلة من مكان إلى آخر، كانت بعض هذه الرحلات وخصوصًا في أثناء الأعياد والإجازات تستغرق حوالي ٥ أيام، نكتشف فيها الهند، ونحضر بعض المؤتمرات السياسية وجلسات «brainstorming» العصف الذهني، التي تتناول كثيرًا من القضايا، والتي كان يدعى إليها الوزراء الحاليون والسابقون والسفراء وكبار الكتَّاب والصحفيون وغيرهم.

انفتاحي على المجتمع الهندي كان محل تقدير وسعادة بالغة من الهنود على المستويَيْن الرسمي والشعبي، واعتبرت أنني قد نجحت في مهمتي ممثلًا لبلادي في هذا البلد المهم يوم أن قرأت في إحدى المجلات أن «فلانًا الفلاني عقد مناسبة وحضرها فلان من الوزراء، والسفير المصري عمرو موسى، وحضرها أيضًا سفراء من أوروبا ومختلف أنحاء العالم». فوضعي في الخبر بعد الهنود مباشرة وقبل الدول الأوروبية يؤكد أنني كنت قريبًا منهم بغض النظر عن حجم بلادي مقارنة بالدول العظمى، وهذا هو المطلوب من السفير.

خلال السنوات الثلاث التي قضيتها في الهند لم يحدث أن زار الرئيس مبارك هذا البلد الآسيوي

الكبير، ولكن زار راجيف غاندي ابن أنديرا وخليفتها في رئاسة الوزارة مصر (بعد توليه الرئاسة)، كما دعوت كثيرًا من الوفود الزراعية والتجارية والصناعية المصرية لزيارة الهند والاستفادة من تجربتها.

في أواخر سنة ١٩٨٦م زارني وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد، وقال لي: أنت ناجح جدًّا في الهند وبرقياتك وتحليلاتك متميزة، ونرى أن تطلب مد خدمتك عامًا إضافيًّا. قلت له: أنا أخدم في الخارج منذ ٥ سنوات (٢ في الأمم المتحدة، و٣ في الهند) وهذا كافٍ جدًّا، أريد العودة للقاهرة.

فقال لي بشكل ودي: لماذا ترفض البقاء هنا؟

قلت: لا أريد التعود على الحياة الرغدة، ما بين جولف وعشاء وغذاء ورحلة إلى الشواطئ أو الجبال. هذه حياة قضيت فيها ثلاث سنوات، وكان لها جانبها المهني الثري، وهذا كافٍ جدًّا بالنسبة إليَّ. استجاب الوزير لمطلبي وعدت بعد ذلك للقاهرة فوصلتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦، أي بعد ٣ سنوات بالتمام والكمال منذ وصولي إلى الهند في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣.

145(١) للمزيد راجع: تصريحات الرئيس محمد أنور السادات للصحفيين المصريين في فيينا بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٧٦، موقع الرئيس أنور السادات على الإنترنت

http://sadat.bibalex.org/Presentation/Home.aspx

146(٢) ارتبطت مصر والهند بعلاقات قديمة ترجع إلى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ حيث جمع بينهما كفاح طويل ضد الاحتلال، وحدثت اتصالات بين الزعيم المصري سعد زغلول والزعيم الهندي المهاتما غاندي؛ لوجود أهداف ومبادئ مشتركة للحركة الوطنية في كل من مصر والهند تتعلق بالحصول على الاستقلال من بريطانيا من جهة، والمحافظة على الوحدة الوطنية بين مختلف طوائف الشعب المصري والشعب الهندي من جهة أخرى.

ووقفت الهند بجوار مصر في مختلف مراحل نضالها؛ فمع وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ساندت الهند الموقف المصري حيث دافع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو عن القضية المصرية، وهدد بالانسحاب من الكومنولث، ومع تعرض مصر للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ أيدت الهند الموقف المصري والحق العربي في صراعهما مع إسرائيل وطالبت بعودة الأراضي المغتصبة.

147(١) ولد فاروق الباز في ٢ يناير ١٩٣٨م في مدينة السنبلاوين بالدقهلية، وهو عالم مصري - أمريكي عمل في وكالة «ناسا» للمساعدة في التخطيط للاستكشاف الجيولوجي للقمر، كاختيار مواقع الهبوط لبعثات «أبولو» وتدريب رواد الفضاء على اختيار عينات مناسبة من تربة القمر وإحضارها إلى الأرض.

148(٢) السلطة التشريعية في الهند مجلسان هما: مجلس الشيوخ ويسمى Rajya Sabha ، ومجلس النواب ويسمى Lok Sabha (مجلس الشعب).

مجلس Rajya Sabha هو هيئة دائمة تتكون من ٢٤٥ عضوًا يعملون لمدة ست سنوات متعاقبة. ينتخب معظمهم بطريقة غير مباشرة من الولاية والمشرعين الإقليميين طبقًا لنسبة عدد السكان في الولاية.

ويتم مباشرة انتخاب ٥٤٣ عضوًا من ٥٤٥ عضوًا بمجلس Lok Sabha عن طريق التصويت الشعبي؛ لكي يمثلوا الدوائر الانتخابية المستقلة لمدة خمس سنوات. ويختار العضوان الآخران من المجتمع الأنجلو- هندي من قبل الرئيس، لو رأى الرئيس أن المجتمع لم يكن ممثلًا على نحو كافٍ.

149(٣) المؤتمر الوطني الهندي هو أحد أكبر وأقدم الأحزاب السياسية في الهند، تأسس في عام ١٨٨٥م بواسطة ألان أوكتافيان هيوم، وتزعمه جواهر لال نهرو، ومن بعده أنديرا غاندي، وتقوده الآن سونيا غاندي.

150(١) هي صراع مسلح نشب بين العراق وإيران من سبتمبر ١٩٨٠ حتى أغسطس ١٩٨٨م.

151(٢) كان لبنان يعاني من حرب أهلية طاحنة بدأت في سنة ١٩٧٥ م، واستمرت نحو ١٥ عامًا، وانتهت بتوقيع اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩م.

152(١) تعتبر الهند الجزء الأكبر من شبه القارة الهنديَّة، وتبلغ المساحة الإجماليّة للبلاد ٣.٢٨٧.٥٩٠ كيلو متر مربع.

153(٢) أعلن قيام جمهورية الهند في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٠م.

154(٣) استقلت الهند عن التاج البريطاني في ١٥ أغسطس من سنة ١٩٤٧ م.

155(١) السيخ: جماعة دينية من الهنود الذين ظهروا في نهاية القرن الخامس عشر، وبداية القرن السادس عشر الميلاديّيْن، داعين إلى دين جديد، زعموا أن فيه شيئًا من الديانتيْن الإسلامية والهندوسية، تحت شعار (لا هندوس ولا مسلمون). وقد عادوْا المسلمين خلال تاريخهم، وبشكل عنيف، كما عادى الهندوس بهدف الحصول على وطن خاص بهم، ولما قُسِّمت الهند إلى دولتي الهند وباكستان، كان السيخ من ضمن المناطق الهندية، لا سيما عاصمتهم المقدسة ذات المعبد الذهبي، وبذلك كانوا ما يزالون من أكبر أسباب الاضطراب والشَّغْب في الهند، وكلمة سيخ كلمة تعني المريد أو التابع .

156(٢) تستخدم كلمة هندوستان والتي هي الترجمة الفارسية المباشرة لاسم «أرض الهندوس»، مرادفًا لاسم الهند، برغم أنها تاريخيًّا كانت تشير إلى شمال الهند.

157(١) Amarjit Kaur; K P S Gill,The Punjab Story - Reissued On The 20th Anniversary Of)

Operation Bluestar ,New Delhi :Roli Books, 2004.

158(٢) أندرا پرادِش: هي ولاية تقع في جنوب شرق الهند. وهي أكبر ولاية في المنطقة من حيث المساحة (٢٧٥.٠٠٠ كم٢)، ويسكنها ٦٦.٣٠٤.٨٥٤ نسمة، يعتنق ٩٠٪ منهم الهندوسية. ويوجد بها ١٠٪ من المسلمين. عاصمتها مدينة حيدر آباد التي بناها المسلمون عام ١٥٩٠م.

159(١) النص الكامل لـ«تقدير الموقف» الذي أجريته في شأن تأجيل زيارة أنديرا غاندي لمصر موجود في أرشيف برقيات وزارة الخارجية الوارد من نيودلهي بتاريخ ٩ إبريل ١٩٨٤م.

160(١) راجيف راتنا غاندي (٢٠ أغسطس ١٩٤٤م - ٢١ مايو ١٩٩١م)؛ النجل الأكبر لأنديرا غاندي وفيروز (اسم والده) غاندي، وكان رئيس وزراء الهند السابع منذ وفاة أمه يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩٨٤ وحتى استقالته يوم ٢ ديسمبر عام ١٩٨٩ بعد

هزيمته في الانتخابات العامة. وبذلك أصبح أصغر رئيس وزراء للهند عندما تولى السلطة (في سن الـ ٤٠).

161(١) «المعهد الهندي للإستراتيجية والدفاع» كان من أهم مراكز الأبحاث الهندية التي تابعت نشاطها والتقيت المسئولين عنها؛ لمناقشتهم في القضايا الآسيوية وموقع الهند من الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال عملي سفيرًا لمصر في نيودلهي.

162(١) الدين و حقوق النساء الإنسانية – مارثا نوسبوم / ترجمة: هالة الدوسري http://hekmah.org/

163(١) في مايو ١٩٨٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية ببطلان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩؛ لأنه كان قد صدر بقرار جمهوري خلال مدة عطلة مجلس الشعب ولم يعرض عليه بعد الانعقاد للتصديق عليه طبقًا للدستور؛ وعلى أثر ذلك صدر القانون رقم «١٠٠» لعام ١٩٨٥ الذي ألزم الزوجة المتضررة من قيام زوجها بالزواج بأخرى دون رضاها، والتي ترغب في الحصول على الطلاق أن تثبت الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق بها، وألزم القانون الزوج بالإقرار باسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحل إقامتهن قبل عقد الزواج الجديد، وألزم الموثق بإخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه، كما نص على عقاب الزوج بالحبس أو الغرامة وكذلك الموثق في حالة مخالفتهما لذلك.

الفصل الثالث عشر

اشتباك مع السوريين واقتراب من مبارك

بعد انتهاء فترة عملي سفيرًا لمصر في الهند وعودتي إلى القاهرة في نهاية ديسمبر ١٩٨٦م عدت لمنصبي السابق مديرًا لإدارة الهيئات الدولية مرة أخرى. عدت بعد خمس سنوات متصلة قضيتها خارج مصر، زادت فيها خبراتي ومعارفي التي اكتسبتها من عملي مندوبًا مناوبًا لمصر في الأمم المتحدة حوالي عاميْن، وسفيرًا لمصر في الهند لثلاثة أعوام.

كانت أول مهمة أمامي في الولاية الثانية لإدارة الهيئات الدولية هي مشاركة مصر في مؤتمر القمة الإسلامي في الكويت، الذي انعقد في الفترة من ٢٦- ٢٩ يناير ١٩٨٧م، وقت المقاطعة العربية لمصر بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩م. كان الجو العربي العام قد بدأ يهدأ مع مصر من مختلف الدول العربية إلا سوريا، التي توقعت الصدام معها خلال هذا المؤتمر. أتاح لي منصبي أن أكون الرجل الثاني في الوفد المصري فعليًّا بعد الوزير عصمت عبد المجيد وإن لم يكن بروتوكوليًّا؛ حيث كان بالوفد بعض قدامى السفراء من مساعدي الوزير، فرأست الوفد على مستوى السفراء.

افتتحت سوريا الاجتماعات بهجوم عنيف على مصر؛ ما أعاد تذكيري بالمعارك التي خضناها في المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة ضد محاولات دول «جبهة الرفض» لطرد مصر منها. كان الهجوم السوري قاسيًا علينا في الاجتماع التحضيري المنعقد على مستوى السفراء تمهيدًا لانعقاد القمة. تحدث ممثل سوريا بكثير من العصبية. اتهم مصر بـ«الخيانة والتخلي عن الحقوق والثوابت العربية؛ لتوقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل». تحدث أيضًا عما وصفه بـ«تصاعد وتيرة التطبيع المصري مع إسرائيل»، ورأيت أن خير وسيلة لتشتيت الهجوم هو الابتعاد عن الدفاع وشن هجوم مضاد كاسح، اعتمدت فيه على عنصر المفاجأة.

قلت بأعلى الصوت أمام الاجتماع:

> «الآن. الآن فقط تستطيع مصر أن تفضح من يزايدون عليها وعلى عروبتها وهي قائدة هذه الأمة. ها هي وثيقة أكشف عنها أمام الاجتماع تفضح اللقاءات السرية بين الإسرائيليين والسوريين، الذين يملئون الأرض حديثًا عن الكفاح والنضال وانتقاد الآخرين الذين يعملون في العلن ولا يوجد لديهم ما يخفونه».

تكهرب الجو في القاعة. وران الصمت على الجميع؛ فالكل يريد أن يعرف تفاصيل هذه اللقاءات التي تحدثت عنها بمن فيهم أعضاء الوفد السوري أنفسهم الذين أخذتهم المفاجأة التي أعلنت عنها، والتي كانت إحدى الجهات المصرية قد كشفت عنها لوزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد، وأخبرني بها قبل ذهابنا إلى الكويت لحضور هذه القمة. كان كل ما يقوله السوريون في الهجوم على مصر كلامًا مكررًا ومعادًا؛ فاهتم الجميع بما سأكشف عنه، وتعلقت الأبصار والآذان باتجاهي حين طلبت الكلمة وأعطيت لي على الفور.

قدمت للمجلس - وفيه ممثلون لكل وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبحت تدعى الآن منظمة التعاون الإسلامي- ما يشبه الوثيقة عن اللقاءات السورية - الإسرائيلية التي تتم في السر. كانت المعلومة التي أفادتنا بها إحدى الجهات المصرية تقول: «إن لقاءات سرية تتم بين السوريين والإسرائيليين في العاصمة السويسرية برن»، فقمت بعمل إخراج فيه شيء من التشويق على عصب هذه المعلومة. قلت إنه في الساعة كذا.. من يوم كذا في المنزل رقم كذا بشارع جانبي في العاصمة السويسرية، التقى وفد سوري بوفد إسرائيلي وتم الحديث فيه عن الوضع الفلسطيني وعن

التعاون فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والجولان، وإن الأمر لم يكن مقصورًا على لقاء واحد بل لقاءات متعددة، وصدرت عنها اتفاقات سرية تتصل بضمان موقف سوري حقيقي مطمئن للإسرائيليين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. والآن يحاول الإخوة السوريون أن يعطونا دروسًا في الوطنية وفي العروبة! وجهوا لأنفسكم هذا الكلام أولًا.. إلخ».

المعلومات التي لدينا تشير إلى أن اللقاءات تمت في المساء في أحد الشوارع الجانبية الصغيرة، لكنني تعمدت أن أضع ساعة وتاريخًا بعينه من عندي إمعانًا في تأكيد المعلومة وإضفاء جو من الدراما عليها. كاد الجنون يعصف بأعضاء الوفد السوري وهم يسمعون هذا الكلام. بعضهم يحاول في تردد مقاطعتي لكن رغبته الأكيدة في الاستماع إلى مزيد من الأسرار التي أكشف عنها حالت دون ذلك.

خرجت من اجتماع السفراء حيث تهافتت الوفود لمعرفة المزيد من التفاصيل عن اللقاءات السورية – الإسرائيلية السرية، لكنني توجهت إلى حيث يجلس الدكتور عصمت عبد المجيد في أحد الصالونات بمقر انعقاد القمة بالكويت، ومعه عدد من وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية المشاركة في القمة. كانوا قد سمعوا بما حدث وكانت تعليقاتهم تتجه نحو أن ما جرى من نقاش إنما يشكل أمرًا طريفًا أكثر منه أمرًا خطيرًا.

إلا أنني بعد ذلك طلبت من الدكتور عصمت أن نجلس في صالون جانبي؛ لأقدم تقريرًا تفصيليًّا عما جرى في الاجتماعات التحضيرية وحكيت له عما أعلنت عنه في اجتماع السفراء، وكيفية استخدام المعلومات وترتيبها وإخراجها فضحك بشدة هو الآخر وكان موجز تعليقه: «يستاهلوا».

قلت له: «يا سيادة الوزير هم الآن سيهاجموننا في الاجتماع الوزاري، ومن المتوقع أن يزيدوا من منسوب الشتائم، وفي هذه الحالة سنرد عليهم صاعًا بصاع»، فما كان منه إلا أن قال لي: «إذن فلتجلس أنت يا عمرو في الاجتماع الوزاري». كانت شخصية عصمت أبعد ما تكون عن الدخول في هذا النوع من الصدامات العنيفة. كان رجلًا ذا طبيعة خاصة هادئة، ويعتقد أن دخوله في معترك النقاش مثلًا مع وفود سوريا أو العراق ولسانهم الطويل قد يجلبان عليه سبابًا لا يتفق وهيبته.

هنا يجب أن أشير إلى أن الرئيس السوري حافظ الأسد حاول في كلمته أمام القمة احتواء تداعيات ما كشفت عنه من اتصالات تتم بين بلاده وبين إسرائيل في السر بسويسرا؛ ولذلك قال ما يلي بالنص: «لقد حاولت إسرائيل طوال سنوات عديدة وبخاصة منذ حرب تشرين (أكتوبر ١٩٧٣م) وحتى الآن أن تجر سوريا إلى مثل هذا الخط (السلام) بعروض يظنونها مغرية حينًا وعروض يظنونها مرهبة حينًا آخر، ولكن سورية بقيت مبدئية نزيهة، ولم تتصرف على أساس سوري محدود ولم يرهبها التهديد ولم يحرفها الترغيب، وقد صرح رئيس وزراء إسرائيل السابق أنهم حاولوا مرتين خلال رئاسته للوزارة، أي خلال عامين شق طريق السلام كما سماه مع سوريا، ولكن سوريا أغلقت الباب، ولو أن الوقت مناسب ومتسع لعرضت على مؤتمركم ما يؤكد أن سوريا تضحي من أجل مبادئها وهي تعني ما تقول وتفعل ما تقول».

ثم راح الرئيس السوري بعد ذلك يشن هجومًا على مصر فقال: «لا يمكن أن يكون العربي مع العرب ومع إسرائيل في آن واحد. لا يمكن أن يكون المسلم مع المسلمين ومع أعداء المسلمين في آن واحد. لا يمكن أن يكون العربي مع العرب كلامًا ومع إسرائيل فعلًا يجب أن نكون معًا في موقع واحد كما حاربنا معًا. نسالم معًا عندما تتوافر آفاق السلام العادل، ولا نسمح للعدو أن يفرض علينا سلامه الذي يعني استسلامنا. لا بد من وضع حد للعلاقات القائمة بين إسرائيل وبين بعض إخواننا العرب. إننا جميعًا مستهدفون ومصر في مقدمة الأقطار العربية المستهدفة من قبل الصهيونية

وإسرائيل».

دخلت الاجتماع الوزاري -بينما توجه الوزير ليشارك الرئيس في لقاء الملوك والرؤساء- وبالفعل انبرى الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية فاروق الشرع لتوجيه الشتائم لمصر بفظاعة، والتي تم تسجيلها في محاضر الجلسة؛ لأنه كان يتحدث بشكل رسمي في الميكروفون أمام الاجتماع. تحدث الشرع (الذي أصبح صديقًا لي بعد ذلك) واصفًا إيانا بـ«أولاد الـ...»، فما كان مني إلا أن قلت له، من دون الميكروفون: «أنت اللي ابن ستين...»، بعدها مباشرة فتحت الميكروفون، وقلت بكل حكمة وعتاب وكأني لم أرد على شتائمهم: «هذا لا يليق يا أخى. لا يليق يا أخ العروبة. لا يصح أن تتورط في شتيمتنا بهذه الألفاظ الخارجة وبيننا تاريخ مشترك.. إلخ». فهاج وماج فاروق الشرع، وقال: أنت تشتمنا في السر وأمام الجميع تنادينا: «أخا العرب»!

على الفور تدخل وزير خارجية الكويت آنذاك، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح[164] - (أمير دولة الكويت الآن) - وجاء إليَّ مسرعًا تاركًا مكانه في رئاسة الاجتماع «ماذا يحدث؟ أيعقل أن تتبادلا الشتائم؟». قلت له: «ارجع لتسجيل الجلسة فستجده هو من شتم يا معالي الوزير».

قال: وأنت، ألم ترد عليه يا عمرو؟

قلت: لك ما سيرد في تسجيل الجلسة يا سيادة الوزير.

ضحك الشيخ صباح، وقال: بذمتك يا عمرو قلت له إيش؟

قلت مبتسمًا: هو شتم وأنا رديت عليه يا معالي الوزير. هو قال: كذا وأنا قلت: كذا، وانتهى الموضوع. وها هو الوزير السوري يجلس ساكنًا. حاول الأمير تلطيف الأجواء، وعاد إلى مكانه في رئاسة الجلسة، واستأنف جدول أعمال الاجتماع. صارت هذه الواقعة حديث المؤتمر واجتماعاته وسهراته على مختلف المستويات بما فيها القمة.

انتهت هذه القمة إلى مجموعة من القرارات[165]، التي لم تمس مصر بسوء برغم المحاولات السورية ومعهم بعض التيارات الفلسطينية، أن يشمل بيان عن القمة الإشارة إلى علاقات مصر وإسرائيل فإن الاستياء كان قد أصبح قويًّا ضد مثل هذه الصياغات، وكان موقف الكويت – الدولة المضيفة - حاسمًا، وبعدها بدأت وتيرة عودة القاهرة إلى الحاضنة العربية تتسارع.

بعد هذه القمة قامت إدارة الهيئات الدولية بقيادة عمل دبلوماسي مصري جماعي فيما يخص موضوع إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المشاركة في المسار الخاص بالقضية الفلسطينية والمفاوضات التي كانت تُجْرَى مع إسرائيل في هذا الوقت، بعد توقيع اتفاقية السلام على فرعيْن: سيناء والحكم الذاتي الفلسطيني. كانت المفاوضات الأخيرة قد أصبحت هامشية، وذات تمثيل منخفض، وتحولت في وقت من الأوقات إلى مادة للطرافة والسخرية لعدم وجود فائدة أو جدوى منها طالما لا يشارك فيها الفلسطينيون أو يبدون – على الأقل- آراءهم، إنما نقاش من أجل النقاش أو من أجل صورة الاجتماع حيث يهتم الإسرائيليون والأمريكان معهم بإعطاء الانطباع بأن الدبلوماسية لاتزال نشيطة وربما تنتج شيئًا ولم يكن هذا صحيحًا. وهكذا كنا نتعامل معها! وأما المفاوضات الخاصة بسيناء فأصبحت معنيَّة في الناحية الفنية بمناقشة خرائط الانسحاب ومراحله والترتيبات الأمنية، كان معظم النقاشات عسكرية الطابع مع الوجود الدبلوماسي والمخابراتي.

مجلس التعاون العربي

من الأحداث المهمة التي أحب أن أتوقف عندها في هذه المذكرات، ما كان يسمى بـ«مجلس

التعاون العربي»، ذلك التجمع الذي ضم: مصر، والعراق، واليمن، والأردن، والذي تم توقيع اتفاقية تأسيسه بين الدول الأربع في قصر المؤتمرات بالعاصمة العراقية بغداد في ١٦ فبراير ١٩٨٩م، بحضور الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، والملك الحسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، والرئيس صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية المضيفة لقمة التوقيع على اتفاقية المجلس، بالإضافة إلى رؤساء حكومات ووفود الدول الأربع، والسفراء العرب في بغداد.

كان لكل دولة من الدول المشاركة في هذا التجمع العربي أهداف بعينها، إلا أن التجربة أثبتت أن العراق كان يهدف إلى اتخاذه غطاء لمغامرة عسكرية كان ينوي الإقدام عليها، وهي - كما ظهر بعد ذلك - مغامرة غزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م ليكون عملًا جماعيًّا وليس غزوًا عراقيًّا فقط.

كانت مصر في تلك المرحلة الزمنية توَّاقة للعودة إلى الجامعة العربية، والعمل العربي المشترك بعد سنوات من المقاطعة بسبب اتفاقية السلام مع إسرائيل، وقد ساعدنا نسبيًّا الانضمام لمجلس التعاون العربي في هذا الصدد؛ ذلك أنه من المفارقات أن العراق الذي قاد حملة مقاطعة مصر ونقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس في قمة بغداد عام ١٩٧٨م، هو نفسه الذي قاد حملة مضادة لإعادة مصر إلى الحظيرة العربية وعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها التقليدي بالقاهرة، فقد اتخذ قادة مجلس التعاون العربي الثلاثة: صدام حسين وعلي عبد الله صالح والملك حسين قرارًا بعدم مشاركتهم في أي قمة عربية لا تحضرها مصر؛ في إشارة إلى القمة العربية الطارئة حول لبنان وفلسطين التي كان مقررًا أن تعقد بالدار البيضاء في المغرب في ٢٣ مايو ١٩٨٩م، والتي حضرها الرئيس مبارك بالفعل، وبعدها استعادت مصر عضويتها الكاملة بالجامعة العربية وجميع مؤسساتها ومجالسها[166].

شهدت مرحلة «مجلس التعاون العربي» أول تعامل مباشر لي مع الرئيس مبارك، ذلك أنه تم تكليفي بمهمتين؛ أولاهما تدخل في صلب المشاركة في العمل الخاص بمجلس التعاون وهي الخاصة بتعيين الدكتور حلمي نَمَّر أمينًا عامًّا لهذا الاتحاد، وثانيتهما الإخطار بالخروج من هذا المجلس، وأبلغني الدكتور عصمت عبد المجيد أن التكليف جاء مباشرة من الرئيس.

فأما عن المهمة الأولى فقد انطلقت بعد اختيار الدكتور حلمي محمود نَمَّر[167]، أمينًا عامًّا لـ«مجلس التعاون العربي»، وهو شقيق اللواء أمين نَمَّر[168] رئيس المخابرات العامة المصرية آنذاك. تم التوافق على أن أسافر مع الدكتور نَمَّر إلى الدول الأعضاء بالمجلس قبل توجهه للعاصمة الأردنية التي تم اختيارها مقرًّا دائمًا للمجلس؛ وذلك كي أقدم للرجل الدعم المطلوب عند تعرفه على قادة هذه الدول، خصوصًا أنه قادم من الجامعة والعمل الأكاديمي البعيد عن السياسة، وكذلك للصبغة الاقتصادية التي كانت مهيمنة - على الأقل من حيث الشكل- على المجلس، والتي كان من المطلوب أن يكون لها دورها الواضح في عمل المجلس.

كان الدكتور نَمَّر رجلًا طيبًا، يبدو عليه وقار العلماء. لم يكن يحب التعامل مع السلطة. ولسوء حظه كانت بغداد أول عاصمة تقرر زيارتها من العواصم الثلاث. حمل الدكتور نَمَّر رسالة من الرئيس مبارك إلى الرئيس صدام حسين، وكانت زيارة من أطرف ما يكون. بمجرد وصولنا أخطرت السلطات العراقية صدام حسين أن الدكتور حلمي نَمَّر، الأمين العام لمجلس التعاون العربي يريد مقابلته، ويحمل له رسالة من الرئيس مبارك، ومعه سفير مصري اسمه عمرو موسى، فقال صدام – بحسب ما رويَ لي: «سمعت عن هذا السفير، لكنني أريد أن أقابل نَمَّر بمفرده».

ذهب الدكتور نَمَّر فعلًا بمفرده، وتحدد موعد اللقاء قبل مغادرتنا العراق – الذي مكثنا فيه نحو ٣٦ ساعة- بأقل من ساعتين، ولذلك قلت له: سأسبقك إلى المطار؛ لأننا كنا سنتوجه إلى الأردن بعد ذلك.

جاء الدكتور نَمَّر بلون مخطوف وفي منتهى الاضطراب ويتصبب عرقًا، وحكى لي قصة من أغرب ما يكون هذا نصها كما حكاها لي:

> «بعدما حضر بعض المسئولين العراقيين ليأخذوني من الفندق ذهبوا بي إلى قصر من قصور الرئاسة، ثم تغير المرافقون وأخذوني في سيارة أخرى إلى قصر لم أتبين شيئًا خلال دخولي إليه. أجلسوني في قاعة كبيرة جدًّا، لكن الإضاءة فيها خافتة، ثم تركوني وحيدًا، بعد أن قدموا لي مشروبًا. بعد نحو ٢٠ دقيقة جاءني ضابط آخر. قال لي: «تفضل يا سيد نَمَّر»؛ فتفضلت إلى قاعة أصغر من تلك التي كنت أجلس فيها، لكنها أكثر ظلمة. أجلسوني على كرسي وتركوني نفس المدة التي قضيتها في القاعة الأولى، ثم جاءني ضابط ثالث، وقال لي: «تفضل»؛ فتفضلت إلى قاعة أصغر، لكنها حالكة الظلام ولا يوجد فيها كراسي، فظللت واقفًا لبعض الوقت؛ لدرجة أنني قلت لنفسي: لن أخرج من هذا المكان الموحش حيًّا!
>
> فجأة وأنا في القاعة الأخيرة أضيء نور في آخرها، وإذ برجل يقف تحت هذا الضوء مرتديًا بدلة بيضاء. دعاني رجل للتحرك في اتجاه ذلك الواقف، الذي اكتشفت أنه صدام حسين. سلمت عليه وأنا في قمة الاضطراب. قدمت له نفسي وأعطيته رسالة الرئيس مبارك؛ فأشار لشخص يقف بالقرب منه لتناولها مني. استمرت المقابلة نحو خمس دقائق، وأتوا بي إليك هنا في المطار»!

عندما جاء الرجل – رحمه الله - إلى المطار كان في حالة اضطراب وذهول كبيرة كأنه لتوه خارج من كابوس. استمر يردد باستغراب شديد: «ما هذا الرجل الذي يرتدي بدلة بيضاء.. بدلة بيضاء؟»، وظللت طوال الرحلة إلى عمان أضحك مما يرويه الدكتور نَمَّر عن مقابلته صدام. وصلنا عمان وقابلنا الملك حسين. ثم توجهنا إلى صنعاء، والتقينا الرئيس علي عبد الله صالح، وكان لطيفًا في مقابلته؛ لأنه كان يحب الحديث عن مصر والأجواء المصرية، ويطلب سماع آخر نكتة مصرية، ثم يحكي هو بعضها ويضحك.

وأما المهمة الثانية فكانت تتعلق بقرار الرئيس خروج مصر من هذا المجلس. وفي هذا حضرت اجتماعًا مع الرئيس في منزله بمصر الجديدة قبل الغزو العراقي للكويت، بحضور رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي، أي كنا ثلاثة في هذا الاجتماع، شرح الرئيس باختصار أنه يشم رائحة غير طيبة ويبدو أن تنسيقًا يجري بين الدول الثلاث الأخرى من وراء ظهورنا، وأنهم طالما أن فيهم أمثال صدام وعلي عبد الله صالح فلا بد أن ينتهوا إلى ما هو مسيء، وأنه يفكر في الخروج من المجلس، وأنه قرر أن يرسلني إلى قادة هذه الدول للتحدث معهم في ذلك والتمهيد لخروج مصر.

لم يكن الرئيس على ما يبدو مرتاحًا وبالذات للاقتراح العراقي الخاص بالتنسيق الأمني، أي فتح المخابرات المصرية للتعاون مع المخابرات العراقية التابعة مباشرة لصدام حسين؛ حيث لم يكن مبارك يأمن لها، ومن هنا جرى تكليفي بالإعداد لخروج مصر من هذا المجلس. وكما فهمت آنذاك من رئيس الوزراء ومن الدكتور عبد المجيد أن اختياري لتلك المهمة كان من قبل الرئيس شخصيًّا.

وأما عن تفاصيل لقاءاتي في العواصم الثلاث فكان فيها من الجدية وخطورة النقاش بقدر ما كان فيها من الطرافة؛ ففي أولى المحطات وكانت بغداد؛ حيث طلبت لقاء الرئيس صدام ووزير الخارجية طارق عزيز. وصلت قرب المساء واستقبلتني سيارة من رئاسة الجمهورية ذهبت بي إلى فندق الرشيد، وقال لي المرافق إن اللقاءات سوف ترتب في صباح الغد، وإنه موجود في الفندق تحت تصرفي، وسوف يبلغني في الصباح الباكر بتفاصيل المواعيد.

حوالي السابعة صباحًا تحدث إليَّ وقال إن السيد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية سوف يستقبلني في العاشرة صباحًا. وإن السيد نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان سوف يستقبلني في الحادية عشرة.

وقبل العاشرة بدقائق وصل موكب كامل من المرافقين والسيارات لتنقلني إلى مكتب وزير الخارجية، وبعد وصولي إلى المكتب أدركت أن هذه ليست وزارة الخارجية، وإنما مبنى من مباني رئاسة الجمهورية وفيها مكاتب لبعض الوزراء وكبار رجال الدولة.

دخلت إلى مكتب طارق عزيز فرحب ترحيبًا كبيرًا وقدم لي سيجارًا وجلسنا ندخن ونتحدث في

موضوعات إلى أن سألني عن مهمتي، فقلت إنها رسالة من الرئيس مبارك إلى الرئيس صدام تتعلق ببعض الأوضاع والتطورات العربية، حاول معي أن يعرف الموضوع بالضبط وهو ما اعتذرت عنه على أساس أن تعليماتي هي نقل الرسالة إلى الرئيس صدام أو من يكلفه بلقائي.

قال لي إن الرئيس صدام خارج بغداد ولن يعود إلا في وقت متأخر من الليل، وإن الذي سوف يتلقى الرسالة هو السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية. قلت: فعلًا أنا لديَّ موعدٌ معه الساعة الحادية عشرة، وكانت الساعة قد قاربت العاشرة وخمسًا وأربعين دقيقة. فاستأذنت وودعني الرجل حتى قرب السلّم.

عاد بي الموكب إلى فندق الرشيد، وانسحب كل أفراده، ثم في دقائق جاء موكب آخر لينقلني إلى حيث مكتب نائب الرئيس، ركبت لأفاجأ بأننا قد عدنا إلى نفس المبنى، ونفس الدور ولكن إلى حجرة مقابلة لتلك التي التقيت فيها طارق عزيز. فتعجبت من ذلك كثيرًا .

في الحادية عشرة بالضبط دعيت لمقابلة نائب الرئيس، طه ياسين رمضان، الذي استقبلني ببعض البرود المختلط «بفنزحة». كان جالسًا على «فوتيه» ضخم يكاد يغرق فيه، وقام متثاقلًا فأبطأت الخطوة نحوه حتى استوى واقفًا أو كاد. جلسنا ونظر إليَّ متطلعًا. لم يقل إن الرئيس خارج بغداد، وإنما انتظر أن أنقل إليه الرسالة التي أحملها. بدأت بأن نقلت تحيات الرئيس إلى الرئيس، وقلت إنني مكلف بنقل الرسالة إلى الرئيس صدام شخصيًّا أو من ينيبه، وبما أن الرئيس خارج بغداد فأفترض أنكم سوف تتسلمون الرسالة نيابة عنه، والرسالة تتعلق بمجلس التعاون العربي. هنا قاطعني قائلًا: ما هو المطلوب؟ لقد قام المجلس وانعقدت قمم، وعُيِّنَ الأمين العام، والآن يعد المقر، فهل لديكم أي طلبات أخرى؟

أضاف: إن أمام المجلس مهامَّ كبرى في إطار حماية المصالح العربية ومواجهة الغرب المتآمر..إلخ، وكان معنى الكلام كما تشكل لديَّ الانطباع أنه «بلاش دوشة». قلت: إن هذه الأمور في غاية الجدية والخطورة وحماية المصالح العربية تقتضي مشاورات أكثر وتواصلًا يتعدى مجرد الاجتماعات الرسمية. وأن تكون لكل خطوة مفهومها، كما أن بعض الطلبات التي قدمت بشأن التعاون بين الدول الأعضاء إما أنها لم تنفذ وإما لم تستند إلى مبررات كافية أو مقبولة. وأننا غير مطمئنين إلى بعض الطلبات التي قدمت.

هنا يبدو أن الكلام مسّ الوتر الحساس أي التعاون بين أجهزة المخابرات، فبدأ يتحدث بغضب، وكان مما قاله إن ما اتفق عليه يعتبر منتهيًا، وإنهم لا يقبلون أن نضيع وقتنا في مثل هذه الأمور التي سمعها.

كان ذلك أكثر ما يمكن احتماله دبلوماسيًّا فهو يعني رفضًا للرسالة، واتهامًا لمصر بأنها تثير أمورًا تعتبر مضيعة للوقت. هنا قررت أن أوجه إليه كلمات قاسية أجملتها في جملة واحدة: يا سيادة نائب الرئيس إن الرسالة تعني أن مصر سوف تنسحب من المجلس.

اعتدل الرجل في جلسته، وبدا أنه تلقى مفاجأة سيئة ونظر إليَّ نظرة فيها دهشة وفيها صدمة وفيها انزعاج. رد بأنه إذا كانت الأمور هكذا فإن الرسالة لابد أن تعرض على السيد الرئيس ولا تعليق لديَّ. قمت واقفًا وقام هو أيضًا في نفس اللحظة وتصافحنا وتوجهت إلى الباب، فمشى معي سائلًا: متى تغادر؟ قلت: بعد ظهر اليوم مع الأسف قبل أن يعود الرئيس صدام إلى بغداد. لم يعلق وانتهى اللقاء ووصلت الرسالة.

انتقلت من بغداد إلى عمان، الأكثر انفتاحًا وقدرة دبلوماسية. التقيت على الفور بوزير الخارجية ومعه التقينا برئيس الوزراء. نقلت إليهما رسالة الرئيس. وتولّد الانطباع الفوري بأن عمان انزعجت

كثيرًا من موقف مصر، ربما أكثر من انزعاج بغداد. والسبب - في رأيي آنذاك - أن عمان في تعاملها مع صدام من ناحية وعلي عبد الله صالح من ناحية أخرى كانت تشعر ببعض الطمأنينة ومصر معها في هذا المجلس، أما أن تترك وحدها معهما فالأمر يتطلب حسابات أخرى. ربما كانت عمان تفضل أن تتشاور معها القاهرة قبل أن تبلغ بغداد، وربما كانت عمَّان تعتبر أن المجلس متوازن بوجود مصر والأردن من ناحية والعراق واليمن من ناحية أخرى.

وطبعًا قلت للجانب الأردني نفس ماقلته لطه ياسين رمضان مع تخفيف مقصود للفظ الانسحاب، إذ قلت إن «مصر في سبيلها للانسحاب». كانت التعليمات من الرئيس مباشرة هي أنني يمكن أن أستخدم تعبير الانسحاب في حديثي مع المسئولين في الدول الثلاث. ولكن التعليمات لم تكن للإخطار الرسمي بذلك. ومن ثم استخدمت في بغداد تعبير «سوف تنسحب»، وفي عمان تعبير «مصر في سبيلها للانسحاب»، وفي الحالتين كان السبب بأنها غير راضية عن مسيرة المجلس وغير موافقة على بعض المقترحات؛ مما يمكن أيضًا أن يعني أنه إذا عولجت هذه الأسباب فقد لا يتم الانسحاب. هذا بالضبط ما كان يريده الرئيس وهو بالضبط ما توصلت إليه.

أما في صنعاء، فقد رحب بي الرئيس علي عبد الله صالح واستمع إلى الرسالة وكان رده أنه سوف يتصل شخصيًّا بالرئيس مبارك في هذا الشأن. وأمر وزير الخارجية بأن يدعوني على العشاء لاستكمال الحديث وأن نلتقي مرة أخرى صباح الغد. لم نلتقِ صباح الغد إذ سافر فجأة إلى إحدى المدن اليمنية.

انعقدت خلال حياة المجلس ثلاث قمم حضرها قادة الدول الأربع في الإسكندرية وصنعاء وعمان على الترتيب[169]، غير أن شكوك الرئيس مبارك في هذا المجلس كانت كبيرة جدًّا، وبعد غزو العراق للكويت وتجميد نشاط المجلس قال مبارك في تصريحات تلفزيونية: «إن مجلس التعاون العربي كان له هدفان محددان، وإن القادة العراقيين استمروا في محاولة تحقيق الهدفين لمدة سبعة أشهر؛ الهدف الأول تمثل في توقيع اتفاقية دفاع مشترك؛ والثاني توقيع اتفاقية أمن مشترك؛ والأخيرة كانت تهدف إلى دمج أجهزة المخابرات بعضها ببعض»، ورفضت مصر توقيع كلتا الاتفاقيتين.

وجاء الغزو العراقي للكويت بعد ذلك ليؤكد شكوك الرئيس مبارك بأن هدف الدفع العراقي لإنشاء هذا المجلس ثم محاولاته المستميتة لتوقيع اتفاقيتي الدفاع والأمن المشتركتيْن بين أعضائه، كانا تحييد الدور المصري عند إقدامه على مغامرة ما، اتضح أنها غزو الكويت، ثم أطلق مبارك على المجلس كعادته في صك المصطلحات التي تشتمل على «التريقة» المصرية اسم «مجلس التآمر العربي»، بدلًا من مجلس التعاون العربي.

وهنا أود أن أشير إلى أن مبارك في الكثير من أحاديثه معي بشأن مجلس التعاون العربي وبعد خروج مصر منه كان يكرر أنه في مرة من المرات التي ذهب فيها لحضور اجتماعات هذا المجلس في العراق، وبينما هو مقيم في أحد قصور الضيافة الرئاسية في بغداد ويجاوره الملك حسين، كان صدام يأتي ليتحدث طويلًا مع العاهل الأردني، وكان يراهما من غرفته يقطعان الحديقة المشتركة ذهابًا وإيابًا يتحدثان بجدية ويضحكان أحيانًا ثم يعودان إلى السير والحديث المشترك. وكان يحيره أمر هذه النقاشات الطويلة التي تتم بين الرجلين في الحديقة أو في ردهات القصر من دون إشراكه فيها. ولما وقع الغزو راح مبارك يقول بالطريقة المصرية اللطيفة: «أتاريه بقى كان بيتآمر على الكويت، وأنا باقول: يا ترى، إيه اللي بيحصل من ورايا؟».

في ٢٤ مايو ١٩٩١م اعتبر مبارك، أن عضوية مصر مجمدة في مجلس التعاون العربي طبقًا للإخطار الذي حملته إلى رؤساء الدول الثلاث الأخرى؛ ونتيجة لأزمة الخليج. وفي أول شهر فبراير

[10] قدّم مشروع قانون إلى مجلس الشعب يقضي بإلغاء موافقة مصر رسميًّا على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، ووافق مجلس الشعب في السابع من نفس الشهر على القرار الجمهوري بإلغاء موافقة مصر، على اتفاق تأسيس هذا المجلس.

164(١) الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح (١٦ يونيو ١٩٢٩ -)؛ أمير دولة الكويت الخامس عشر. تولى مقاليد الحكم في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ وذلك بعد قيام مجلس الأمة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٦ بنقل سلطات الأمير سعد العبد الله السالم الصباح إلى مجلس الوزراء بسبب أحواله الصحية، وتزكية مجلس الوزراء له بعد نقل السلطات الأميرية إليه، ومبايعة أعضاء مجلس الأمة بالإجماع له في جلسته الخاصة المنعقدة في ٢٩ يناير ٢٠٠٦. وهو الابن الرابع من الأبناء الذكور للشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت العاشر .وقضى فترة طويلة من حياته وزيرًا للخارجية، بداية من عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٣م.

165(٢) اعتمدت هذه القمة قرارًا بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط، تؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب العدو الصهيوني الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

166(١) كان الأردن أول دولة عربية تبادر بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر سنة ١٩٨٤م، وتقرر بعد ذلك في قمة عمان التي انعقدت في نوفمبر ١٩٨٧م أن «موضوع العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة ومصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية»، وكان هذا منطلقًا للدول العربية كي تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر الواحدة تلو الأخرى، إلى أن عادت القاهرة إلى الجامعة في مايو ١٩٨٩م.

167(٢) الدكتور حلمي محمود نَمَّر (١٩٢٧- ٢٠٠٠م)؛ من مواليد أبو كبير محافظة الشرقية في ٢٦ فبراير ١٩٢٧. حصل على الدكتوراه في فلسفة المحاسبة من جامعة «إلينوي» الأمريكية عام ١٩٥٧. عمل أستاذًا بكلية التجارة - جامعة القاهرة، وتولى منصب العميد، ثم عُين رئيسًا لجامعة القاهرة، حتى وصل إلى سن المعاش. شغل منصب نقيب التجاريين، وانتخب عضوًا بمجلس الشعب عن محافظة الشرقية «الحزب الوطني». توفيَ في ١٧ يونية ٢٠٠٠، عن عمر ناهز ٧٣ عامًا.

168(٣) لواء أركان حرب أمين نَمَّر؛ عسكري وسياسي مصري، تولى رئاسة المخابرات الحربية، ثم شغل منصب مدير المخابرات العامة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩. ثم أصبح سفيرًا لمصر في الكويت بعد حرب الخليج مباشرة.

169(١) – انعقدت قمة الإسكندرية في قصر المنتزه في الفترة من ١٥- ١٦ يونية ١٩٨٩م.

- انعقدت قمة صنعاء في دار رئاسة الجمهورية في الفترة من ٢٥ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩م.

- انعقدت قمة عمان بالمركز الثقافي الملكي في الفترة من ٢٣- ٢٤ فبراير ١٩٩٠.

الفصل الرابع عشر

المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة

مع بداية سنة ١٩٨٩م حان موعد الحديث عن نقلي إلى الخارج طبقًا لما تتيحه لوائح ونظم وزارة الخارجية، سألني الوزير عصمت عبد المجيد: «تحب تروح فين؟»، قلت: أنا أتطلع لرئاسة وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة بعد انتهاء فترة السفير عبد الحليم بدوي[(170)] أي في آخر العام وليس في سبتمبر ١٩٨٩، أكدت أنني لست في عجلة من أمري في كل الأحوال[(171)]. كانت مدة رئاسة بدوي للوفد ستنتهي في نفس العام، فرأيت أنه لا يليق أن أحل محل سفير من أكفأ سفرائنا قبل بدء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة القادمة مباشرة؛ الأمر الذي يمكن أن يعد انتقاصًا من كفاءة هذا الرجل، حتى ولو من دون قصد. واتفقت مع الوزير على الانتظار لحين انتهاء الدورة.

أوائل صيف ١٩٨٩م، أعاد عبد المجيد فتح الموضوع مرة أخرى معي، قال: لقد أثار الرئيس معي أمر رئاستك لوفد مصر لدى الأمم المتحدة خلفًا للسفير بدوي، هو يريدك أن تسافر من الآن أو في ظرف شهر أو حوالي ذلك، فذكَّرت الوزير بحديثنا السابق وأنه لا يصح - يا سيادة الوزير - أبدًا أن نستبدل بهذا الإجراء عبد الحليم بدوي قبل دورة الجمعية العامة ولا أثناءها. نحن نهين الرجل.

قال الوزير: وماذا تقترح؟ قلت: بداية أنا أشكر الرئيس بشدة على ثقته، كما أشكر سيادتك وأدعوك لأن تقترح عليه أن الأفضل أن يكون انتقالي إلى نيويورك بعد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي في يناير ١٩٩٠م، وبالطبع سوف أكون في أثناء الدورة في نيويورك إلى جانب عبد الحليم بدوي ولكن سيكون هو المندوب الدائم ورئيس الوفد بعد سفر الوزير عائدًا إلى القاهرة.

تسلمتُ عملي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة بنيويورك في أول فبراير ١٩٩٠. لا أستطيع أن أصف حجم شعوري المفرط بالسعادة وأنا أدخل أروقة المنظمة الدولية الأكبر في العالم لأول مرَّة سفيرًا ورئيسًا للوفد المصري لديها. مَرَّ أمامي شريط الذكريات منذ أن كنت أحلم وأنا دبلوماسي شاب بالانضمام لبعثتنا فيها، مرورًا بالسنوات التي عملت فيها ضمن هذه البعثة في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٢، ثم العامين اللذين قضيتهما مندوبًا مناوبًا (١٩٨١- ١٩٨٣). وها أنا الآن أحقق حلمي الكبير هذا. كان حلمًا كبيرًا حقًّا، وأحمد الله على أنني قد استطعت بتوفيقه أن أحققه.

أستطيع أن أقسِّم الفترة التي قضيتها في رئاسة وفد مصر لدى الأمم المتحدة (١ فبراير ١٩٩٠- ٢٠ مايو ١٩٩١) إلى مرحلتيْن على صعيد القضايا التي طرحتُها أو تعاملتُ معها داخل أروقة المنظمة الدولية الأكبر في العالم؛ المرحلة الأولى تبدأ منذ أن توليت مهام منصبي إلى ٢ أغسطس ١٩٩٠، أي الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت، وكان المجهود الرئيسي لي وللوفد خلال هذه الفترة ينصب بالأساس على متابعة ثلاث قضايا متابعة لحظية؛ لما لها من أهمية كبرى على أجندة السياسة الخارجية المصرية والعربية، وتتمثل هذه القضايا الثلاث في:

١) المبادرة المصرية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٢) التصدي بمنتهى القوة والصلابة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣) مكافحة المساعي الأمريكية- الإسرائيلية لإلغاء قرار الجمعية العامة الذي يُقرّ بأن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية».

أما المرحلة الثانية فتبدأ من الغزو العراقي للكويت فجر ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى نهاية فترة عملي

مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة في مايو ١٩٩١؛ ذلك أن قضية الغزو حازت جُلّ الاهتمام داخل مجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة، وما رافقها من جهود ومحاولات لاحتواء الأزمة، ثم اللجوء إلى القوة المسلحة لتحرير الكويت. ونظرًا إلى أهمية هذه المرحلة في التاريخ العربي، فقد خصصت لها الفصل القادم كله للتوقف أمامها باستفاضة.

والآن إلى التوقف أمام القضايا الثلاث التي تعرضنا لها في المرحلة الأولى من عملي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة.

القضية الأولى: المبادرة المصرية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

قبيل الدخول في موضوع «المبادرة المصرية لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[172] في الشرق الأوسط» سنة ١٩٩٠، والتي تقدمت بشأنها باقتراح إلى وزير الخارجية وطلبت أن تتبناه الدولة المصرية، أود أن أشير إلى أن موضوع إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما ما يخص البرنامج النووي الإسرائيلي من أهم الموضوعات التي أوليتها اهتمامًا كبيرًا طوال مسيرتي المهنية، سواء عندما ترأست وفد بلادي في الأمم المتحدة، أو في الفترة التي شغلت فيها منصب وزير الخارجية (١٩٩١- ٢٠٠١)، ثم بعد ذلك في الفترة التي قضيتها أمينًا عامًّا للجامعة العربية (٢٠٠١- ٢٠١١).

وفي المجمل أستطيع أن أقول إن موقفي من هذه القضية يتمثل في حتمية إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي القلب منها السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وينطلق هذا الموقف من وجود برنامج نووي غامض وخارج أي إطار للرقابة الدولية على حدودنا الشرقية لدى إسرائيل. وأنه من غير المنطقي أن يبقى هذا البرنامج استثناء وحيدًا من القاعدة دون مبرر، بينما نطالب نحن العرب بالتزام لا نهائي بعدم حيازة السلاح النووي.

سأكتفي في هذا الفصل بتناول «المبادرة المصرية لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، التي اقترحتها وقت أن كنت مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، وملابسات طرحي لها، والآليات التي اعتمدنا عليها في تسويقها، مع التأكيد على أنني سأعود إلى ملف نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط مرة أخرى خلال القسم الثاني من هذا الكتاب بوقفة طويلة نسبيًّا للحديث عن جهودنا في ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي، والمعارك الدبلوماسية التي خضناها في هذا الصدد – وقت أن كنت وزيرًا للخارجية - خلال مؤتمري مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي في عامي ١٩٩٥، و٢٠٠٠.

الحقيقة أن أول مبادرة جدية لإثارة مسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كانت بناءً على طلب من إيران، في ١٥ يوليو ١٩٧٤؛ لإدراجها على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإثر مشاورات ثنائية بين القاهرة وطهران وجَّه الطرفان، في أغسطس ١٩٧٤، رسالة مشتركة إلى الأمين العام بعد أن اتفق الطرفان على أن المبادرة توجَّه ضد مخاطر الأسلحة النووية، دون أن تعوق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وركزت مصر على ضرورة انضمام جميع دول المنطقة إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية NPT.

خلال السنوات (١٩٨٨ – ١٩٩٠) قدمت مصر مشروع قرار اتخذته الجمعية العامة، في ديسمبر ١٩؛ لإجراء دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها؛ لتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وانتهت الدراسة في أغسطس ١٩٩٠، وقُدِّمت للدورة رقم ٤٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدر بها القرار رقم ٤٥/٥٢. وأكدت الدراسة أن المشكلة لن تُحل،

بشكل دائم وفعال، إلا بالتوصل إلى نمط من علاقات الأمن السلمية على الصعيد الإقليمي، وتفاهمات إقليمية، إضافة إلى إقامة نظام ضمانات إقليمية متعددة الأطراف.

في الثاني من إبريل ١٩٩٠ وردًا على التهديدات الإسرائيلية، بالهجوم على العراق، ألقى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين خطابًا في حفل تكريم كبار القادة العسكريين العراقيين، بثته الإذاعة والتلفزيون[(173)]. وقال: «إننا سنرد على إسرائيل، إذا استعملت ضدنا أسلحة نووية». ثم أقسم إنه «إذا تعرض العراق لهجوم نووي إسرائيلي، فإنه سيستعمل أسلحة متطورة، تحرق بالنار نصف إسرائيل».

كان الخطاب إنذارًا واضحًا، ومباشرًا لإسرائيل، أن العراق سيجعل النار تأكل نصفها، إذا حاولت الاعتداء على المنشآت العسكرية والصناعية العراقية. وأعلن أن العراق، يمتلك السلاح الكيماوي المزدوج (النيترون) CHEMICAL PLUS BINARY، الذي يملكه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية فقط. وقال إن من يضرب العراق بالأسلحة الذرية، سيضربه العراق بالسلاح الكيماوي المزدوج. وأضاف أن العراق، لا يخاف إلّا من الله. وأن الدَّبور، الذي يعتدي، سيقطع العراق رأسه وذنبه. وأن أي جاسوس، يمر بالعراق، ويتصور أن خلفه دولة عظمى، سيجري تقطيعه إلى أربعة أجزاء؛ لأن العراق لأبنائه، وللعرب، ولمن يدخله صديقًا مسالمًا، أيًّا كانت جنسيته.

أثارت تصريحات الرئيس العراقي ردود فعل واسعة عالميًّا وإقليميًّا وعربيًّا، وأمام هذه الضجة رأيت أنه لابد لمصر من تحرك ما يستغل هذا التصعيد العراقي ضد إسرائيل - بإعلانه عن امتلاك سلاح بصورة أو بأخرى يعد رادعا لإسرائيل وإن بدرجة أقل من سلاحها النووي - في جني مكاسب للعالم العربي كله على صعيد نزع السلاح النووي الإسرائيلي، واقتراحي في هذا الصدد تمثل في مبادرة كتبتها وأرسلتها لوزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد. وقلت إن مصر يجب أن تتبناها، خصوصًا أنها تتجاوز المبادرة السابقة لمصر مع إيران والخاصة بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ إذ إن المبادرة التي اقترحتها تطالب بإنشاء «منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل» كافة؛ ذلك أنني قدرت أن وقت طرح هذه المبادرة «فرصة لا تعوض للمطالبة بصيغة عمل لا استثناء فيها (أي لإدخال إسرائيل في أي عملية لتحديد التسلح أو ضبطه أو التحقق منه). كما قد تكون فرصة لا تعوض لإبلاغ القوى الأخرى كافة في المنطقة برسالة هادئة للغاية لكنها فعالة بأنه حين يدلهم الأمر فإن بيد مصر وحدها أن تُعْمِلَ قوتها ومكانتها وقدراتها الدولية للتعامل مع موقف يخشون عواقبه»[(174)].

ولعرض تفاصيل هذه المبادرة المهمة أفضِّل استعراض ما اقترحته على الإدارة المصرية من موقعي كمندوب لمصر في الأمم المتحدة من خلال البرقيات الرسمية التي أرسلتها لوزارة الخارجية من نيويورك؛ كي تنطق بما اقترحته بالدليل القاطع، وفي هذا السياق سأعرض للبرقية التي أرسلتها يوم ٦ إبريل ١٩٩٠ أي بعد أربعة أيام على خطاب صدام حسين، الذي أعلن فيه امتلاك بلاده السلاح الكيماوي المزدوج (النيترون).

وفيما يلي النص الحرفي لهذه البرقية:

«نيويورك ٦/٤/١٩٩٠

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١- بالنظر إلى الحساسية الشديدة والمتزايدة إزاء مسألة إعلان العراق حيازتها للسلاح الكيميائي المزدوج CHEMICAL PLUS BINARY وعزمها على استخدامه إذا هاجمتها إسرائيل. وإزاء رد إسرائيل على ذلك بإطلاق قمر صناعى ثانٍ مما يشير بالتأكيد إلى تنامي قوتها الصاروخية. فقد ترون أن على مصر أن توازن هذا وذاك بمبادرة دبلوماسية تبقي بعض خيوط الموقف في يدنا، وكذلك تتيح لنا بعض الوقت للإحاطة بتلك الأزمة في ذاتها وفي

حدودها الظاهرة حاليًا، وحتى تتم بلورة موقف إستراتيجي مصري يتعامل مع الجوهر الحقيقي للتطورات الجارية.

٢- قد ترون النظر في إعلان مصرى بأنه في ضوء الدلائل القوية على وجود أسلحة نووية وكيميائية في الشرق الأوسط، وفي ظل التطورات الجارية وآخرها إطلاق إسرائيل لقمر صناعي صاحبه تعليق من وزير الخارجية الإسرائيلية بأن القدرات العسكرية «الدفاعية» الإسرائيلية أعلى من مثيلتها في العراق وأن إطلاق القمر أثبت ذلك، و أن إسرائيل قد أطلقت بالفعل الصاروخ (أريجا/٢) ومداه ٩٠٠ ميل قادر على الوصول إلى العراق والخليج، وتعمل الآن على تطوير الصاروخ (أريجا/٣) ومداه ١١٠٠ ميل قادر على الوصول إلى ليبيا غربًا والسودان جنوبًا، وأخذًا في الاعتبار ما يمثله ذلك من تهديد لأمن هذه الدول يجعلها تقوم على تسليح نفسها بسلاح رادع بقدر الإمكان، وهو ما دفع العراق إلى إعلان قدرتها على استخدام أنواع من أسلحة الدمار الشامل لمواجهة أى عدوان عليها بأنواع من تلك الأسلحة؛ الأمر الذى يطلق العنان لسباق جديد للتسليح فى منطقة الشرق الأوسط فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى تركيز إمكانياتها فى إقامة سلام عادل والتقدم نحو عملية تنمية اقتصادية شاملة فتقترح مصر ما يلى:

إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

أولًا: المجال النووي:

١- عملت مصر منذ أكثر من عشر سنوات على إقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط، وبالرغم من وجود توافق فى آراء دول المنطقة حول هذا الهدف، إلا أن غيبة عملية سلام ذات مصداقية أدى إلى تعويق التوصل السريع إلى إقامتها.

٢- ومن ثم تقترح مصر أن تقوم دول المنطقة بإيداع إعلانات أو تعهدات لدى مجلس الأمن، أو لدى السكرتير العام للأمم المتحدة الذى يخطر بها مجلس الأمن، بأنها لن تحصل أو تنتج أو تبقى فى حوزتها أجهزة تفجير نووى، وأن يصدر مجلس الأمن قرارًا بأخذ علم بهذه التعهدات «عند اكتمالها».

٣-كما تقترح مصر أن تتعهد كافة دول المنطقة بإتخاذ الخطوات اللازمه لإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة النووية.

٤-أن تقوم كافة الدول التى صدرت مواد أو أجهزة نووية حساسة إلى الشرق الأوسط بإبلاغ سكرتير عام الأمم المتحده بذلك «ويمكن أن تبقى هذه الإبلاغات سرية فى حوزة السكرتير العام» وأن يشمل هذا الإبلاغ التصدير الحكومى أو أي إجراء تصديري آخر تقوم به شركات تابعة لتلك الدول.

٥- أن تبلغ دول المنطقة السكرتير العام للأمم المتحدة بما لديها من مرافق نووية وعما إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة لنظام الضمانات الدولية «ويمكن أن يبقى هذا الإبلاغ سريًّا لفترة يتفق عليها، وتبقى بالتأكيد سرية إلى حين اكتمال إبلاغ كافة دول المنطقة للسكرتير العام بهذه المعلومات».

ثانيًا : المجال الكيميائي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى:

١-تقترح مصر البدء فى إجراءات إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تشمل إلى جانب الأسلحة النووية الأسلحة الكيميائية بمختلف أنواعها.

٢-وكخطوة أولى نحو إقامة هذه المنطقة فتقترح مصر أن تقوم دول المنطقة بإبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن طريقه أو مباشرة بتعهدها بعدم استخدام هذه الأسلحة من الآن فصاعدًا والتعهد بعدم الحصول على أو إنتاج أو حيازة هذه الأسلحة وبدء دراسة وسائل التخلص من المخزون الحالى تحت وسائل رقابة فعالة يتفق عليها، وأن تقوم الدول التى صدرت أو تصدر هذه الأسلحة أو مكونات لها أو مصانع لإنتاجها إلى دول الشرق الأوسط بإبلاغ ذلك إلى سكرتير عام الأمم المتحدة «وتبقى هذه الإبلاغات سرية لفترة يتفق عليها».

ثالثًا: مجال الصواريخ

١-تقترح مصر أن تعلن دول المنطقة استعدادها للالتزام بالتخلص مما لديها من صواريخ باليستية فى إطار اتفاق يتم التوصل إليه بين دول المنطقة يجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٢-يمكن لمصر فى المرحلة الأولى أن تقوم بالاتصالات اللازمة مع بعض دول المنطقة التى يمنعها النزاع الحالى الخاص بقضية الشرق الأوسط من التباحث مباشرة بفرض تمهيد الأرضية اللازمة لمباحثات مثمرة فى هذا الإطار.

رابعًا: آليات التحقق «VERIFICATION»

ترى مصر ضرورة الاتفاق على آليات للتحقق من التزام كافة الدول بما تتعهد به فى إطار العناصر الثلاثة السابقة.

خامسًا: شمولية المبادرة

١-تعتبر مصر أن التقدم نحو معالجة مسألة التسلح النووى ومسألة التسلح الكيميائي أو مختلف أسلحة الدمار الشامل يجب أن يتم بالتوازي والتداخل كوحدة واحدة لا يمكن الاتفاق على أحدها دون الآخر.

٢-أن مجلس الأمن لا يمكن أن يتعرض لمنع سلاح من أسلحة الدمار الشامل دون الأنواع الأخرى.

٣-أن الالتزامات التى تقدمها دول الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن أو السكرتير العام لا تعتبر فعالة إلا باكتمال وصول تعهدات كافة دول المنطقة والتى تغطي كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل نووية وكيميائية و غيرها.

سادسًا: آليات التفاوض

١-أن تدعو مصر دول المنطقة للإعلان عن استعدادها للدخول في مفاوضات في إطار الأمم المتحدة وتحت إشراف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والكيميائية و باقي أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٢-تعلن مصر استعدادها لأن تقوم فى المرحلة الأولى بالاتصالات اللازمة مع دول المنطقة والدول الخمس دائمة العضوية والسكرتير العام من أجل دراسة سبل تنفيذ ذلك والتمهيد له.

سابعًا: الأسلوب

اقترح أن تقوم مصر بطلب عقد مجلس الأمن للنظر فى هذا الموضوع وطرح المبادرة المصرية رسميًّا على المجلس «دون الحاجة إلى اتخاذ قرار»، وأن يكون الطرح على مستوى وزير الخارجية المصرى، ويمكن أن يسبق هذا تشاور فورى على النطاق العربي «مجلس التعاون العربي ثم الجامعة العربية»، ومع الدول الخمس دائمة العضوية».

لاقت هذه المبادرة التي طرحتها على وزارة الخارجية ترحيبًا كبيرًا من جانب الوزير عصمت عبد المجيد، والرئيس حسني مبارك، الذي تبناها رسميًّا، وأعلن عنها في ٨ إبريل ١٩٩٠، بل إن هذه المبادرة أطلق عليها فيما بعد «مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل»، وركزت الدولة المصرية في تسويق هذه المبادرة على جملة من المبادئ التي ضمنتها في مقترحي الذي عرضه توًّا، كما يلي:

أ - ضرورة تحريم أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيماوية في منطقة الشرق الأوسط .

ب – تقوم جميع دول المنطقة بدون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن .

ج – ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

استقبلت العديد من الدول المبادرة التي أعلن عنها الرئيس مبارك بتأييد كبير؛ ذلك لأنها «مبادرة شاملة»، تجمع السلاح النووي والكيماوي بأنواعه ووسائل إيصاله، ولا تمنع شمولية الفكرة من أن يتم علاج هذا السلاح أو غيره في إطار مختلف عن الآخر، إلا أنني كنت أحذر دومًا من تحجج البعض بأن لكل سلاح إطاره التفاوضي هكذا على اطلاقه وهو ما يوقعنا في الفخ الذي تريده بعض الدوائر الأمريكية بأن نتفق على نزع سلاح ما تم الاتفاق عليه بينما تخفق في الآخر فتدفعنا الدول العظمى إلى التوقيع على ما تم الاتفاق عليه (الكيماوي مثلًا) دون انتظار للاتفاق على الآخر (النووي مثلًا)، وهنا فإن الفكرة الشاملة التي اقترحتها في المبادرة هي الضمان لوضع تفكيرنا بوضوح وتكامل في إطار الرأي العام الإقليمي والدولي.

كان الحديث في شأن هذه المبادرة مادة خصبة للرئيس مبارك أينما حلت راحلته، وهو ما كنت قد أوصيت به في برقياتي التي تلت اقتراحي بهذه المبادرة؛ إذ طالبت بالترويج لهذه المبادرة في أكبر المحافل الدولية، وقلت بالنص: «إنه لا يمكن أن يكون هذا المحفل إلا مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مؤتمرًا دوليًّا خاصًّا بهذا الموضوع أو طرح الفكرة كجزء من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط حين ينعقد (مؤتمر مدريد ١٩٩١)، وإن هذه المبادرة لا يجب أن تصدر عن مستوى يقل عن وزير الخارجية».

أذكر أنه خلال زيارة للرئيس مبارك إلى موسكو في ١٦ مايو ١٩٩٠، ألقى كلمة قال فيها: «نرى لزامًا علينا أن تتبنى دول منطقة الشرق الأوسط كلها دون استثناء إستراتيجية واضحة للسلام تقوم

على تطهير المنطقة من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها وأشكالها النووية والكيماوية والبيولوجية؛ ولذلك تقدمت مصر إلى المجتمع الدولي باقتراح محدد في هذا الشأن لقيَ تأييد عدد كبير من الدول ذات الوزن ومنها الاتحاد السوفيتي، كما أنه حظيَ بدعم عربي شامل وبقيَ أن تتجاوب معه إسرائيل».

وقد استمر العمل على دعم مبادرة الرئيس مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في إطار الأمم المتحدة من خلال قراريْن تطرحهما الجمعية العامة سنويًّا، الأول خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ والثاني يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي NPT.

في يوليو ١٩٩١، بعد أن أصبحت وزيرًا للخارجية قدمت مقترحات إضافية للإسراع بإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عرضتها في مؤتمر صحفي وتضمنت ما يلي:

١. دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح، وخصوصًا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى إسرائيل والدول العربية، إلى تأييد واضح وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعهد بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف.

٢. دعوة دول منطقة الشرق الأوسط، التي لم تكن قد فعلت، أن تتعهد بعدم استخدام أسلحة نووية أو أسلحة كيميائية أو بيولوجية، وبعدم إنتاج أو الحصول على أسلحة نووية، أو أي مواد نووية صالحة للاستخدام العسكري، وقبول نظام التفتيش الدولي التابع لوكالة الطاقة الذرية IAEA، على كافة مرافقها النووية.

قبل أن أُنهي الحديث في شأن اقتراحي الخاص بمبادرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، أود أن أشير إلى أن الزميل والصديق، السفير عبد الرءوف الريدي قد تحدَّث في مذكراته عن أنه قدَّم اقتراحًا مماثلًا إلى وزارة الخارجية، بهذه المبادرة، تقريبًا في نفس التوقيت الذي أرسلتُ فيه اقتراحي الذي عرضته بأدق التفاصيل والتوقيتات كما أرسلتُها لوزارة الخارجية. ويهمني أن أؤكد في هذا الصدد أنه من الجائز أن نكون – عبد الرءوف وأنا – قد فكَّرنا بنفس الطريقة، وإن اختلفت آليات كل منا في تحقيق مقترحه، وقد أسهبت في عرض ملابسات اقتراحي وآليات تنفيذه والغرض منه، وكي تكتمل الصورة أمام القارئ أجد أنه من الأهمية أيضًا أن نعرض للقارئ ما ذكره السفير الريدي في هذا الخصوص، إذ قال:

> «أخذت أفكر فيما يمكن عمله لكي نسلِّط الضوء على موضوع امتلاك إسرائيل لترسانة الأسلحة النووية، وأن الخطر على المنطقة لا يقتصر على الأسلحة الكيميائية بل يشمل كل أسلحة الدمار الشامل، وكنت قد انتهيت للتو من اجتماع سفراء مجلس التعاون العربي الذي يضمّ العراق والأردن واليمن ومصر؛ حيث دار الحديث حول هذه الحملة الإعلامية الرهيبة التي يتعرَّض لها العراق، فخطرت لي فكرة أن تتبنى مصر مبادرة تطلب فيها إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، وبذلك نربط بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية، وأنه ينبغي منع كل هذه الأسلحة.
>
> وعندما وصلت السفارة طلبت الزميل سكرتير ثانٍ عبد الرحمن صلاح الذي كان يتولَّى معالجة المسائل السياسية العسكرية في السفارة وسبق له أن عمل معي في موضوعات نزع السلاح في إدارة الهيئات الدولية، وأمليت عليه مشروع برقية ترسل للقاهرة، تقترح فيها السفارة أن تتبنى مصر هذه المبادرة، وطلبت إليه ألا يرسل هذه البرقية بل عليه أن يفكر فيها حتى صباح اليوم التالي ويعرضها على نائب السفير إبراهيم حسن، وهو ما حدث بالفعل، ووافقا على الفكرة، فأبرقت بالاقتراح إلى القاهرة وطلبت كلًّا من الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز، مستشار الرئيس للشئون السياسية، وتحدثت إليهما عن الفكرة التي أبرقت بها، وشرحت لهم الغرض من التقدم بهذه المبادرة فأبديا اقتناعًا بها، وطلب إلى أسامة أن أخبر أيضًا السفير عمرو موسى (المندوب الدائم في نيويورك) بالبرقية التي أرسلتها وهو ما فعلته[(175)].

القضية الثانية: الوقوف بشدة ضد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة

القضية الثانية التي حازت كثيرًا من اهتمامي ومجموعة العمل في البعثة الدائمة لمصر في الأمم المتحدة قبل الغزو العراقي للكويت، هي قضية التوحش الإسرائيلي في الاستيطان في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، في ظل موجات هجرة متدفقة لليهود السوفييت على إسرائيل سنة ١٩٩٠، ومساعي تمريرها تحت شعار «حق المهاجر في الذهاب إلى البلد الذي يختاره».

كان من التصريحات الصادمة في هذا السياق ما أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير في ١٤ يناير ١٩٩٠، والذي قال فيه: «إن على إسرائيل التمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار هجرة جماعية كثيفة لليهود السوفييت»، وأبلغ شامير اجتماعًا لأعضاء تكتل «ليكود» في تل أبيب «أن التدفق المفاجئ لليهود السوفييت يثبت أن الوقت في مصلحة إسرائيل وأنه سيغير ملامح الدولة العبرية «فيجعلها أكبر وأفضل وأقوى (...)، إن العرب من حولنا محرجون. إنهم يشعرون بالهزيمة ويتملكهم الخوف. يرون نجاح الصهيونية ولا يملكون حلًّا لذلك. ليس لديهم علاج. نحن لدينا حل وهو ليس طبعًا إقامة دولة فلسطينية. من أجل الهجرة الكبيرة يجب أن تكون لدينا أرض إسرائيل نقاتل من أجلها ونناضل».

وسئل: هل توطن الحكومة الإسرائيلية يهودًا سوفييتًا في الأراضي المحتلة في ظل وجود الانتفاضة؟ فأجاب: «سنحتاج إلى مساحات شاسعة لاستيعاب الجميع وكل مهاجر سيذهب أينما شاء (...). كل شيء على وشك التغير هنا. مع كل موجات الهجرة ستكون الدولة مختلفة وستظهر على نحو مختلف. لن نعرفها بعد خمس أو عشر سنين»[(176)].

أستطيع أن أقول إن مكافحة الاستيطان الإسرائيلي وتعريته أمام الرأي العام العالمي من خلال منصة الأمم المتحدة مع حشد المجتمع الدولي ضده كان من الأمور التي أوليتها اهتمامي منذ تسلمت مهام منصبي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، وذلك بتنسيق الجهود مع المجموعة العربية وبقية الدول المناصرة للحق الفلسطيني في المنظمة الدولية الأكبر في العالم، التي كانت تعمل على قلب رجل واحد ضد مسألة الهجرة اليهودية للأراضي المحتلة التي كان بوسعها أن تغير الواقع الديموجرافي ليس في إسرائيل ولكن في الأرض الفلسطينية. بمعنى أن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل وهي فارغة ستجد من يملؤها بعد تهجير اليهود إلى إسرائيل. كانت مخاوفنا كبيرة من أن تفرض هذه الموجات من الهجرة واقعًا جديدًا يصبح الجدل حول إنهائه عقيمًا وصعبًا.

وأسفرت جهودنا داخل «لجنة حقوق الإنسان» (الدورة ٤٦ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٠) عن صدور قرارها رقم ١٩٩٠ الذي نص على أن «المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية، وطالب إسرائيل بالامتناع عن توطين المهاجرين هناك». وقالت اللجنة في قرارها: «إن لجنة حقوق الإنسان، إذ تذكّر، بأن لكل فرد، وفقًا للفقرة ٢ من المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده، وإذ تؤكد أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس، وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما صدر مؤخرًا من اقتراحات بإمكانية توطين المهاجرين إلى إسرائيل في الأراضي المحتلة.

١. تؤكد أن توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة غير قانوني، ويتعارض مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب؛

٢. تطلب إلى حكومة إسرائيل الامتناع عن توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة.

وقد نجحنا بالفعل في عزل إسرائيل في هذه القضية، وساعدنا في ذلك موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) الذي أعلن مرارًا[(177)] معارضته بناء المستوطنات، وتأكيده على أن «أفضل ما تستطيع اسرائيل فعله هو التزام تعهدها الذي قدمته بوقف بناء مزيد من المستوطنات لأن ذلك لا

يخدم عملية السلام». وناشد الإسرائيليين بذل ما في إمكانهم «لوقف سياسة بناء المستوطنة تلو المستوطنة كونها غير مفيدة»، وقال : «لن نتراجع قيد أنملة في موضوع المستوطنات».

وعلى ذات النهج الأمريكي أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بيانًا بشأن توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة في ٩ فبراير ١٩٩٠ قالت فيه: «يستدعي عميق القلق في الاتحاد السوفيتي تصريح رئيس الوزراء إسحاق شامير وسواه من الشخصيات الإسرائيلية بصدد إسكان المهاجرين القادمين إلى إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وبضمنهم القادمون من الاتحاد السوفيتي. ورد الفعل الدولي على هذا أيضًا سلبي بشكل جلي (...) والاتحاد السوفيتي لم يعترف قط ولن يعترف مطلقًا باحتلال إسرائيل الأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧ وبضمنها الفلسطينية ويعتبره غير قانوني ويطالب بكفه وفقًا لقرارات الأمم المتحدة المعروفة، وهو يقف بحزم ضد ممارسات إسرائيل الاستيطانية، ويدعو حكومتها إلى الكف عن أي تدابير لتغيير الطابع الفعلي والقوام الديموجرافي والتركيب التنظيمي أو وضعية الأراضي المحتلة»[178].

وعلى ذات النهج أعلنت مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية رفضها توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة، إذ قالت في الأول من مارس في تصريح صحفي حول هذا الموضوع ما يلي: «إن هناك قضيتيْن مهمتيْن تتعلقان بمسألة هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل؛ أولاهما حرية اليهود السوفييت في الهجرة إلى أي مكان، وقد عملت بريطانيا بجهد لضمان هذا الحق لهم ودعمه؛ وثانيتهما توطين اليهود في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ إذ إن هذا التوطين غير مشروع، وإنه سيكون من الإجحاف أن تكون حرية اليهود في الهجرة على حساب حقوق ومنازل وأراضي شعب الأراضي المحتلة».

القضية الثالثة: مكافحة مساعي إلغاء قرار (الصهيونية شكل من أشكال العنصرية)

أما ثالث القضايا التي حظيت باهتمامي في أثناء عملي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة هي مكافحة المساعي الأمريكية- الإسرائيلية لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقر بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والذي يحمل رقم ٣٣٧٩ (الدورة ٣٠) بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩م. وقد بذلت مع المجموعة العربية في الأمم المتحدة جهودًا مضنية للحيلولة دون إلغاء هذا القرار، لكن الجهود الأمريكية وما قامت به من ضغوط شديدة على مختلف العواصم في العالم قد نجحت في ١٦ ديسمبر ١٩٩١ - بعد أن أصبحت وزيرًا للخارجية وتركت منصبي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة - في استصدار القرار رقم ٤٦/٨٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩١، بإلغاء قرار الجمعية العامة القاضي باعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية. وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ٧٤ بـ ١١١ صوتًا مع القرار، في مقابل ٢٥ صوتًا ضده، وامتناع ١٣، وغياب ١٥.

170(١) السفير عبد الحليم بدوي؛ واحد من ألمع السفراء المصريين، وهو ابن العالم الجليل عبد الحميد باشا بدوي أول قاضٍ عربي ومصري بمحكمة العدل الدولية، الذي وقَّع عن مصر اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، ووقَّع ممثلًا عن مصر ميثاق الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو.

171(٢) عرفت بعد ذلك أن الرئيس مبارك تحدث مع الوزير عن رئاسة وفد مصر في الأمم المتحدة، وذكر له أنه يرى أن «أنسب واحد» لهذه الرئاسة هو عمرو موسى، ونفِّذ يا عصمت. إلا أن الوزير عاد للرئيس بما ذكرته له من أنني لست متعجلًا، وأنني مستعد للنقل بعد انتهاء فترة عبد الحليم بدوي.

172(١) يقصد بـ«أسلحة الدمار الشامل» الذخائر النووية والبيولوجية والكيماوية.

173(١) نص هذا الخطاب المتلفز منتشر بكثرة على موقع «يوتيوب» الإلكتروني.

174(١) للمزيد عن الدفوع التي أرسلتها لتحفيز الإدارة المصرية على المضي قدمًا في الترويج للمبادرة التي اقترحتها، راجع البرقية التي أرسلتها من نيويورك إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٩٠، والموجودة بالفعل في أرشيف الوزارة.

175(١) عبد الرءوف الريدي، رحلة العمر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤٥: ٤٤٦ .

176(١) راجع صحيفة النهار اللبنانية، عدد ١٥ يناير ١٩٩٠.

177(١) راجع - على سبيل المثال - تصريحات جورج بوش المنشورة في صحيفة «الحياة اللندنية» عدد ٣ يوليو ١٩٩١م.

178(١) راجع النشرة الإعلامية الصادرة عن المكتب الصحفي لدى السفارة السوفيتية في لبنان وفقًا لمواد وكالة أنباء «نوفوستي» السوفيتية، في ١٠ فبراير ١٩٩٠.

الفصل الخامس عشر

الغزو العراقي للكويت وتصدع النظام العربي

قمة بغداد في مايو ١٩٩٠م

خلال فترة رئاستي لبعثة مصر الدائمة في الأمم المتحدة كثيرًا ما كان يتم استدعائي للمشاركة في المؤتمرات والمناسبات الكبرى، ومن ضمن هذه المرات التي استدعيت فيها من قبل الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية، القمة العربية التي انعقدت في ٢٨ مايو ١٩٩٠م في بغداد، بدعوة من الرئيس العراقي صدام حسين.

توجهت من نيويورك إلى بغداد قبل القمة بعدة أيام لحضور اجتماع وزراء الخارجية الذي يسبق القمة مع الدكتور عبد المجيد. كانت الأجواء في هذا الاجتماع الوزاري ملتهبة؛ ذلك أنه شهد إعلان العراق صراحة نيته تزعم العالم العربي وقيادته؛ فكان صدام حسين يعتبر أنه خرج منتصرًا من حربه مع إيران (١٩٨٠- ١٩٨٨م)، ويرى أن الرئيس مبارك أو غيره من القادة العرب ليسوا مؤهلين مثله لهذه المهمة. تسبب ذلك في إشكاليات عديدة على مختلف المستويات؛ منها ما دار بين وزراء الخارجية خلال هذا الاجتماع التحضيري للقمة؛ فوزير خارجية العراق، طارق عزيز[(179)] لم يقبل ما تحدث به عصمت عبد المجيد عن قرار مجلس الأمن رقم «٢٤٢» بوصفه جزءًا من أساسيات ومنطلقات التفاوض مع إسرائيل لإعادة الحقوق العربية. وعندما شرع عبد المجيد في الحديث عن هذا القرار قال له الوزير العراقي: لا، لا، لا تحدثنا عن «٢٤٢» أو غيره. هذا تاريخ قديم انتهى. الآن العراق هو المسئول. سوف نتخذ القرار المناسب بشأن الحقوق العربية، وقرارات الأمم المتحدة وما شابهها لا قيمة لها. أرجوك كف عن هذا الحديث ودعنا نتصرف.

أُخِذَ عبد المجيد من كلام عزيز، ورد عليه بقوله: لا أعتقد أن الأمور ستسير كما تتحدث. هذه قرارات دولية يجب استغلالها في التفاوض على حقوقنا.

رد عزيز: لا يا دكتور. هذا قرارنا في العراق. وهذا ما ستسير عليه الأمور؛ لأنكم جربتم طريق القرارات هذا وثبت فشله. الآن العراق سوف يقود ويطرح طرحًا جديدًا.

كان مبعث اندهاشي الشديد ما رد به وزير الخارجية المصري على طارق عزيز إذ قال: إذا كان الأمر كذلك فسأستقيل!

كدت أجن من هذا الرد. ماذا تعني كلمة «أستقيل»؟ وما صفة طارق عزيز حتى تلوِّح له بالاستقالة؟ أفهم أن يقول وزير خارجية مصر هذا الكلام لرئيس مصر عند خلافه معه. أما أن يقوله لوزير خارجية دولة أخرى، فلا معنى له!

كان واضحًا أن صدام حسين يرسم سياسة تقوم على تغيير الخط السياسي العربي، وأعرف أنه كان يرى في مصر دولة تضعف شيئًا فشيئًا، وكان له رأيه السلبي في حسني مبارك شخصيًّا، وأنه يرى أن قوة العراق سوف تعوِّض ضعف مصر، وأن قوته سوف تعوِّض «ضعف مبارك»، كما كان يردد عددًا من الأوصاف السلبية الأخرى التي كان يتندر بها مبارك نفسه. وقد لاحظت أيضًا أن بعض – وليس كل - الدول الخليجية كانت تجاريه ولا تظهر معارضة له، وربما تظهر تأييدًا أو على الأقل تتماشى معه وتتحاشى إغضابه.

انتهى اجتماع وزراء الخارجية بالصياغة التي اقترحها العراق مع أخذ صياغات مصر في الاعتبار

الإنشائي، ولما كان من الصعب عليَّ العودة مرة أخرى إلى نيويورك، ثم العودة بعد أيام لحضور مؤتمر القمة نفسه في بغداد، اقترحت على الوزير أن أقضي الأيام المتبقية على عقد المؤتمر في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف؛ حيث كان يعقد مجلس الأمن دورة خارج مقره الأساسي في نيويورك وذلك باعتباري المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة، لكن الدكتور عبد المجيد رأى أن أبقى في بغداد إلى انعقاد القمة لمراقبة الأجواء.

بقيت في بغداد وأبقيت معي السفير علي ماهر[180]، الذي أصبح مديرًا لمكتبي حين أصبحت وزيرًا للخارجية ثم سفيرنا في باريس فيما بعد وكان وقتها يعمل في ديوان الوزارة. قررنا خلال الفترة المتبقية على انعقاد القمة أن نزور الكوفة والنجف وكربلاء. زرنا بالفعل مرقد الإمام عليّ[181]ـ كرم الله وجهه ـ وصلينا هناك، وسط دهشة بالغة للزوار من رجلين يبدو عليهما أنهما ليسا من أهل العراق، ولما عرفوا أننا من مصر وبالتالي ننتمي إلى مذهب أهل السنة والجماعة استقبلونا بحفاوة بالغة؛ ما يعكس حبًّا كبيرًا لأهل العراق في هذه المناطق لمصر ولشعبها. لاحظت عندما طلبت من إمام أحد المساجد في النجف أن يؤمنا لصلاة الظهر أنه أظهر ترددًا، إلا أنه وافق لما رأى استغرابنا.

ويبدو لي هنا أن ذلك الإمام لم يكن يريد أن يؤم اثنين من السنة، وإن كان هذان السنيَّان لم يعطيا أهمية لاختلاف المذهب، بل طلبا منه أن يؤمهما إلا أن هذا هو ديدن المتطرفين التابعين لمختلف المذاهب المنغلقين على تفسيرات غير منطقية وصلت مع الأسف إلى تكفير الغير. بعد ذلك أخذنا جولة لزيارة الآثار البابلية، فكانت هذه الأيام فرصة عظيمة للتعرف على العراق وآثاره وحضارته.

وصل الرئيس مبارك والوفد المصري بغداد قبل يوم من انعقاد القمة، ذهبنا لاستقباله في المطار. كان صدام حسين على رأس مستقبليه، وقد لاحظت هنا وكنت أقف مع عدد آخر من السفراء على مرأى من مهبط الطائرات أن صدام حسين ظهر في بزة عسكرية مع رهط من كبار المسئولين العراقيين تبينت منهم طه ياسين رمضان وعزة الدوري وطارق عزيز وكلهم بالزي العسكري، ثم فجأة صاح ضابط صغير صيحة اصطف على إثرها صدام حسين في المقدمة يليه صفَّان كل منهما يضم ثلاثة من كبار المسئولين ثم انتظروا إلى أن هبطت طائرة الرئيس مبارك وفتح الباب، ثم صاح نفس الضابط صيحة أخرى تقدم بعدها هذا الركب نحو الطائرة في خطوات عسكرية في نفس اللحظة التي ظهر فيها الرئيس مبارك خارجًا من باب الطائرة، ولا شك أنه لاحظ هذا الاستقبال الغريب لرئيس جمهورية زائر.

خلاصة القول إن العراق في هذه الفترة كان حريصًا على إظهار القوة والنظام والفخامة والحرص على مظاهر الثراء والرهبة. كان ذلك في نفس الوقت الذي تظهر فيه الرئاسة المصرية كثيرًا من البساطة والصداقة في تعاملها على المستوى العربي.

عملت على مستوى السفراء ولجان الصياغة ولم أتساهل إطلاقًا في أي من الصياغات، حتى إن أحد العراقيين علّق بأن عمرو موسى أنكى من العراقيين في العناد والاستعلاء، وأستطيع الآن أن أقول إن عددًا من الدبلوماسيين العراقيين كانوا دائمًا متعاطفين مع ما أطرحه من مقترحات وكثيرًا ما انتقدوها علنًا ثم «فوَّتوها» واقعًا.

عندما علم الرئيس مبارك، بما بدر من طارق عزيز في حديثه للدكتور عصمت عبد المجيد - وطبقًا لما فهمته من أسامة الباز، الذي سافر وعاد مع الرئيس - لم يهتم به، ورأى أنه مجرد كلام على مستوى وزراء الخارجية، وأنه يستطيع أن يحل الأمور على مستوى القمة، مدعومًا بالسعودية والإمارات والكويت وعدد آخر من الدول العربية، وأنه بإمكانهم جميعًا إجهاض أي تحركات منفلتة قد يقدم العراق على القيام بها. كان الرئيس مبارك محقًّا في هذا التقدير؛ لأن القمة لم تناقش ما تحدث

فيه طارق عزيز على مستوى وزراء الخارجية، وإن كان كثيرون من الرؤساء والملوك قد أخذوا في اعتبارهم هذا التوجه العراقي الجديد، وإن لم يعرفوا بالضبط ماذا في رأس صدام حسين.

كان مبارك وقتها له نظرة ساخرة للأمر كله. كان في أثناء كلمة صدام حسين يداعب بعض الرؤساء والملوك والأمراء العرب، فعند جملة معينة قالها الرئيس العراقي، نظر مبارك لأمير الكويت، جابر الأحمد الجابر الصباح[182]وأشار بإصبعيه الإبهام والسبابة، بما يفيد أن استعدوا في الكويت لدفع الأموال التي يطلبها العراق[183].

لاحظت وأنا أجلس في الوفد المصري خلف الرئيس مبارك، أن الرجل كان مدركًا للوضع الدرامي والكوميدي في الوقت نفسه للعالم العربي خلال هذه الفترة؛ لأن العراق كان يتحدث وكأننا في عالم غير العالم الذي نعيش فيه بموازين القوى التي باتت على وشك التغير الجذري بأفول نجم الاتحاد السوفيتي، الذي كانت أحداثه وتطوراته السلبية جارية وواضحة للعيان، وانتهت بتفككه بعد ذلك بأشهر، ومع هذا التفكك دخلنا عصر العالم أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، بالإضافة إلى غرور القوة الذي كان يشكل عقلية ونفسية صدام كما سبق القول، أو أن صدام كان مطمئنًا لموقف الولايات المتحدة منه.

ولما بدأ صدام يهاجم دول الخليج في خطابه، طلب مني الرئيس مبارك أن أذهب إلى حيث يجلس الرئيس العراقي وأطلب منه تأجيل مناقشة مثل هذه الأمور للجلسة المغلقة؛ لأنه من غير المفيد الخوض فيها في الجلسة المفتوحة. فتوجهت وأبلغت طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي برسالة الرئيس مبارك التي أبلغها بدوره لصدام حسين بوشوشة في أذنه؛ فأومأ صدام وقال بصوت خفيض سمعته: «إن شاء الله خير»، ولم أفهم ما الذي يقصده بتعبير «إن شاء الله خير»!

انتهت القمة وصدر بيانها الختامي بجملة من القرارات منها: تأييد استمرار الانتفاضة الفلسطينية، والتأكيد على دعمها ماديًّا ومعنويًّا. إدانة تهجير اليهود إلى الأراضي الفلسطينية وعدم شرعية المستوطنات. إدانة قرار الكونجرس الأمريكي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. معارضة المحاولات الأمريكية إلغاء قرار اعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية. دعم العراق في حقه امتلاك جميع أنواع التكنولوجيات الحديثة. إدانة التهديدات الأمريكية لليبيا، والتضامن مع ليبيا ضد الحصار الاقتصادي. إطلاق سراح أسرى الحرب بين الجانبين العراقي والإيراني.

وكان من أهم القرارات التي اتخذت في هذه القمة القرار الخاص بانتظام عقد مؤتمرات القمة العربية، وتقرير عقد القمة المقبلة في نوفمبر ١٩٩٠م بالقاهرة، وأذكر أنه لدى مغادرتنا بغداد قال الرئيس مبارك لوزير الخارجية: «عمرو لازم يكون موجود في قمة القاهرة يا عصمت»، فقال له: «حاضر يا أفندم يكون موجودًا». وأعتقد أن الرئيس قرر ذلك في ضوء ما نمى إلى علمه من مواقفي التي صَدَّت ولو بعض الشيء محاولات السيطرة العراقية الصدامية على القمة العربية وقراراتها.

ولكن الأهم من ذلك هو أن الرئيس غادر بغداد إلى دمشق في طريقه إلى القاهرة؛ حيث لم يحضر الرئيس حافظ الأسد القمة لما كان بينه وبين الرئيس صدام حسين من علاقة متدهورة، ومحاولات التخلص الجسدي من الأسد من قبل صدام؛ حيث حاول الرئيس مبارك أن يهدئ من روع العلاقة، وأن يطمئن الرئيس السوري أن موقف مصر - برغم ظهورها القوي في القمة والعلاقة الطيبة بين مبارك وصدام - لم يتغير إزاء سوريا وأهمية العلاقات المصرية - السورية. وأن القاهرة لن تتخذ موقفًا مناوئًا لسوريا في ذلك الصراع البعثي الجاري.

ومن الطريف أن الرئيس مبارك كان يسخر منهما معًا بترديده: «خليهم يخلصوا على بعض»،

و«الاتنين أفظع من بعض»، وأنه «إذا تمكن أيهما من الآخر فسوف يخلَص عليه بنفس أسلوب الآخر».

كان الرئيس مبارك لا شك مرتاحًا لأن مصر خارج هذه المناورات الخطيرة التي بين سوريا والعراق، ولكنه كان قلقًا على الكويت، ليس من منطلق معلومة تتعلق بغزوها من جانب العراق، فلم يكن ذلك واضحًا آنذاك، بل كانت هناك تأكيدات من صدام لمبارك وربما لغيره أيضًا بأنه لن يقوم بذلك، ولكن من وجهة نظر ما كان يتوقعه من ابتزاز عراقي للكويت فقد لا تقوى الكويت على مقاومته، حتى وإن وقفت أمريكا معها؛ لأنه كان يعتقد أن أمريكا سوف يرضيها استمرار النزاع وتصاعده؛ حيث يساعد على تحقيق مكاسب أقلها المكاسب المادية من بيع الأسلحة وغيرها، أما غير ذلك من المكاسب فهي تدمير العالم العربي أو انفجاره من الداخل، والقصة بدت الآن واضحة.

مقدمات الغزو العراقي للكويت

كان أداء العراق بقمة بغداد في ٢٨ مايو ١٩٩٠ مؤشرًا واضحًا على ثقة بالنفس وغرور كبير؛ ومن ثم شعرت (وذكرت ذلك للدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية) أنني أشم رائحة مغامرة كبيرة آتية خصوصًا بعدما قاله طارق عزيز من أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ انتهى وأن العراق سوف يأخذ الأمور في يده، وأن حل مشكلة فلسطين يترك للعراق. في ضوء ذلك كنت أرى أن صدام حسين قد يقدم على عمل يهز أركان النظام العربي كله، بالرغم من حالة التفاؤل النسبية التي انتابت الجميع بعد عودة مصر رسميًّا للجامعة العربية، وبعد ظهور تجمعات عربية جديدة مثل «اتحاد المغرب العربي»[184] و«مجلس التعاون العربي»، بالإضافة إلى «مجلس التعاون الخليجي»[185]، التي رأى الجميع أنها تمثل حالة نشاط في النظام العربي، وأنها جميعها تصب في دعم العمل العربي المشترك.

لم أكن قط مستريحًا للهجة التي تحدث بها الرئيس العراقي في قمة بغداد، والتي اشتملت على اتهامات قاسية لدول الخليج بإغراق سوق النفط الذي أدى إلى تراجع أسعاره؛ ومن ثم تكبيد العراق خسائر فادحة تصل لمليارات الدولارات، على حد قوله.

تأثيرات كلمة صدام حسين ترجمت على الفور لأزمة كبيرة مع الكويت بعد شهرين ونصف الشهر من القمة، عندما قام نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق طارق عزيز بتسليم مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي[186] في تونس مؤرخة في ١٥ يوليو ١٩٩٠م، تتهم الكويت بالسعي المتواصل للإضرار بالعراق. وتعدِّد المذكرة مجموعة من الاتهامات؛ منها إقامة منشآت عسكرية ونفطية على أراضي العراق، وإغراق أسواق النفط بمزيد من الإنتاج؛ مما أدى إلى تدهور أسعاره، وتحمل العراق خسائر تقدر بمليارات الدولارات، وسحب النفط من حقل الرميلة العراقي، بالإضافة إلى تمسك الكويت بالديون التي تراكمت على العراق إبان حربه مع إيران، بالرغم من أن العراق خاض غمار هذه الحرب دفاعًا عن الأمن القومي العربي وثروات دول الخليج.

لم تتأخر الكويت في الرد على الاتهامات العراقية، وفنَّدتها الواحدة تلو الأخرى في مذكرة إلى الجامعة العربية يوم ١٨ يوليو ١٩٩٠م. لكن في هذه الأثناء كانت الحشود العراقية تعبأ وتستعد للزحف نحو الحدود الكويتية[187]، وهو ما استدعى تحركًا مصريًّا عاجلًا لمحاولة الحيلولة دون وقوع المغامرة العراقية، ودعا الرئيس المصري إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الأخوي الهادف، البعيد عن جو الإثارة والتوتر.

وترجمة لهذه الدعوة قام الرئيس مبارك يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠م بجولة مكوكية بين بغداد والكويت وجدة في محاولة لإيجاد حلول سلمية للأزمة وسط تواتر الأنباء عن حشود عسكرية عراقية على الحدود مع الكويت. كشف الرئيس مبارك بعد وقوع الغزو العراقي عما دار بينه وبين صدام حسين

خلال هذه الزيارة الخاطفة في هذا اليوم (٢٤ يوليو) لبغداد، في مؤتمر صحفي عالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠م، مازالت وقائعه موجودة في مقاطع فيديو متاحة حتى اليوم على موقع «يوتيوب» الشهير على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت».

قال مبارك في هذا المؤتمر: «بعد مناقشات طويلة مع الأخ الرئيس صدام حسين، سألته سؤالًا مباشرًا: هل لك قوات تتجه جنوبًا في اتجاه الكويت وعلى الحدود الكويتية؟

الحقيقة قال لي: دي قوات الحرس الجمهوري رايحة إجراء روتيني عادي مع قوات موجودة هناك.

قلت له: بعيدة عن الحدود؟

قال: بعيدة من ٧٠ إلى ٨٠ كيلو عن الحدود.

قلت: فيه نية اعتداء؟

قال: أنا اكتفيت بهذا الموقف وليست لديَّ نية للاعتداء على الكويت»[(188)].

في نهاية يوليو من سنة ١٩٩٠م حضرت من نيويورك إلى مصر للمشاركة في المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة الذي انعقد في الفترة من ٣١ يوليو إلى ٥ أغسطس ١٩٩٠م[(189)]. كانت الأجواء إيجابية في هذا الاجتماع، وبينما نحن منهمكون في إعداد مشروع البيان الختامي، جاءت الأنباء مع فجر يوم ٢ أغسطس لتؤكد أن القوات العراقية قد دخلت الكويت بالفعل، فهرع وزراء خارجية الدول العربية الذين كانوا يشاركون في المؤتمر الإسلامي ومعهم الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي لعقد جلسة طارئة لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، علمًا بأن أمانة الجامعة كانت ماتزال في تونس حتى تلك اللحظة.

بالتنسيق بين الخارجية المصرية وأعضاء أمانة الجامعة العربية تم تجهيز قاعة كبيرة في فندق «سميراميس إنتركونتيننتال» لاجتماع وزراء الخارجية العرب في الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم، وقد حضرته - باعتباري رئيس الوفد المصري لدى الأمم المتحدة - ضمن الوفد المصري الذي حضر هذا الاجتماع برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد. كان الانزعاج واضحًا على الأمير سعود الفيصل[(190)]، وزير خارجية المملكة العربية السعودية. ترأس الاجتماع وزير خارجية فلسطين فاروق القدومي[(191)]؛ باعتبار أن فلسطين كانت رئيس هذه الدورة في الجامعة العربية. كان واضحًا أن القدومي يتعاطف مع الجانب العراقي في هذه الأزمة الكبيرة.

انعقد الاجتماع الصباحي، ولم يكن وزير الخارجية العراقي مشاركًا فيه، بل كان يمثله أحد وكلاء الوزارة، ومعه سفير العراق لدى القاهرة، نبيل نجم التكريتي[(192)]، ولم تصلهما تعليمات من بغداد؛ لأنهما جاءا إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بتعليمات تتعلق بأعماله. أمّا هذا الاجتماع الطارئ فلا تعليمات لديهما بخصوصه. انتهت الجلسة الصباحية من دون أي نتيجة تذكر؛ لأن الأمر كله كان مفاجئًا لهؤلاء الوزراء، ولم تصلهم تعليمات محددة من الرؤساء والملوك، الذين لم يكونوا بدورهم قد استوعبوا ما جرى في ساعات الصباح الباكرة.

لكن حدث بعد ذلك أن تقدم ممثل الكويت الدكتور عبد الرحمن العوضي[(193)] بمشروع قرار للاجتماع يدين العدوان العراقي على دولة الكويت، ويرفض أي آثار مترتبة عليه، ولا يعترف بتبعاته، ويطالب العراق بالانسحاب الفوري، غير المشروط، للقوات العراقية إلى المَواقع التي كانت فيها قبْل الأول من أغسطس ١٩٩٠. ويرفع الأمر إلى الملوك والرؤساء العرب؛ للنظر في عقد اجتماع قِمة طارئ لمناقشة العدوان، وبحث سُبُل التوصل إلى حل عادل لهذه الأزمة. ويرفض رفضًا قاطعًا أي تدخّل، أو محاولة تدخّل أجنبي، في الشئون العربية. وكان العوضي، والحق يقال، مدافعًا

صلبًا عن موقف بلاده وفي مهاجمة العدوان عليها وعلى سيادتها، قادرًا على مجابهة الحجج العراقية وتفنيدها مما أثار إعجاب معظم الحاضرين برغم المأساة وجو الكآبة الذي كان يحيط بالاجتماع، والشعور بالتحسب للنتائج الوخيمة المترتبة على هذه التطورات. وقد أعجبت شخصيًّا بأداء العوضي.

بعد ذلك قرر العراق إرسال وفد على مستوى عالٍ، برئاسة الدكتور سعدون حمادي[(194)] بطائرة خاصة ليمثل العراق في الاجتماع الوزاري العربي، وقد لحق هذا الوفد بالجلسة المسائية. قبل بدء هذه الجلسة طلب حمادي عقد لقاء خاص بوزير خارجية مصر الدكتور عصمت عبد المجيد، يروي الأخير تفاصيل هذا اللقاء في مذكراته كما يلي: «طلب الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي، الذي كان قد وصل إلى القاهرة بطائرة خاصة لترؤس وفد بلاده إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب عقد لقاء خاص بيننا قبل الاجتماع. وقال لي في ذلك اللقاء: إن شمسًا جديدة ستشرق على الخليج، ومن مصلحة مصر عدم تأييد أو تبني مشروع القرار (الكويتي).

وقد أبديت له دهشتي من هذا الكلام، وقلت إنه غير مقبول، وأضفت أنني أتصور أنه يعرف مصر ومكانتها، وهي لا تقبل مثل هذا الكلام، وعلى العراق أن يتراجع ويسارع إلى الانسحاب. وأبلغته أن الرئيس حسني مبارك أصدر تعليماته بشأن دعم القرار، وأنه حريص على تلافي كارثة. وتمسك السيد سعدون حمادي بموقفه»[(195)].

وانعقدت الجلسة الثانية المسائية ولم يصل الاجتماع إلى شيء، وانعقدت الجلسة الثالثة صباح يوم ٣ أغسطس، وكرر حمادي ما قاله لعصمت عبد المجيد على الجميع، وتحدث باعتبار أن «الكويت جزء من الأراضي العراقية»، وردد قولته الشهيرة: «لو انطبقت السماء على الأرض فلن نتراجع عما قمنا به»، واعترض على وجود الدكتور عبد الرحمن العوضي ممثلًا للكويت في هذا الاجتماع؛ باعتبار أنه «لا توجد دولة اسمها الكويت!».

وطلب حمادي لقاء جديدًا مع عصمت عبد المجيد، حضره أحمد أبوالغيط، الذي كان وقتها ضمن طاقم مكتب عبد المجيد، وعن هذا اللقاء يقول أبوالغيط: «طلب سعدون حمادي الاجتماع مع الدكتور عصمت عبد المجيد، وجلسا معًا بعد الظهر (يوم ٣ أغسطس)، وفي أثناء انعقاد الجلسة الرابعة للاجتماعات في إحدى بلكونات الفندق (سميراميس إنتركونتيننتال) كنت معهما لتسجيل اللقاء.

قال حمادي: إن العراق يعرض على مصر جائزة كبرى تتمثل في حصولها على جزء كبير من الموارد الكويتية. كما أن العراق يعلن ضم الكويت إلى أراضيه، وأنه مهما حاول أي طرف عربي التصدي للموقف فسوف يقطع العراق يد هذا الطرف. وتكهرب الجو، وأنهى الدكتور عبد المجيد النقاش بقوله: إننا نرفض الموقف العراقي وسوف نتصدى له ونديـنه، وإنه – أي عبد المجيد - يخشى أن ينتهي الأمر بقطع يد العراق إن لم يكن تهشيمه»[(196)] وكان ذلك تنبؤًا صحيحًا آخر.

وبعد شد وجذب وعدم حدوث إجماع صدر قرار مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية، رقم ٥٠٣، المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، والصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٠م، بشأن إدانة الغزو العراقي للكويت بالأغلبية البسيطة[(197)]، والذي أدان الغزو وطالب العراق بالانسحاب غير المشروط، كما ورد في مشروع القرار الكويتي.

وهكذا بدأ التصدع والانقسام يصيبان النظام العربي بفعل غزو العراق للكويت، بعد أن انقسم العالم العربي ما بين من اقتنع أو أيَّد مغامرة صدام حسين لأسباب عدة منها؛ أنهم صدقوا أن حصة من ثروات الكويت سوف تأتي إليهم، ومنهم من حلل الموقف بأن صدام ما كان ليقدم على ذلك إلا بعد تنسيق أو ضوء أخضر أو أصفر من الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ ومن ثم لا منطق في الوقوف ضد صدام، ومنهم من اقتنع بأن ذلك من شأنه أن ينصِّب صدام زعيمًا للعرب ومن

الأفضل الانضمام إليه. باختصار، منهم من خاف من صدام وخشيَ سطوته أو انتقامه.

ولكن أحدًا لم يقتنع بأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق، إلا أن دول الخليج برمتها ومصر ومعظم دول المغرب العربي كانوا من المعارضين لها ومدافعين عن حق الأشقاء الكويتيين الذين تم الاعتداءعليهم، في بلدهم وسيادتها وثرواتها.

قمة ١٠ أغسطس ١٩٩٠م

بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب صدرت الأوامر من الرئيس مبارك إلى عصمت عبد المجيد بأن يبقى السفير عمرو موسى في القاهرة؛ لأن الأحداث تتطور بشكل سريع ومتلاحق وتحتاج وجوده معنا. هذا ما ذكره لي أحد مساعدي الرئيس المقربين، إلا أن تطورات الوضع في الأمم المتحدة واحتمالات انعقاد مجلس الأمن أو الجمعية العامة عَجَّلت بعودتي إلى نيويورك.

في ٨ أغسطس ١٩٩٠م، قرر الرئيس أن يوجِّه حديثًا إلى الأمّة العربية في مؤتمر صحفي عالمي، بدأ في الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم، وتحدث فيه مبارك بإسهاب عن الأزمة والمساعي المصرية لحلها، وأنهاها بالدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة بالقاهرة في غضون ٢٤ ساعة، كنا قد بدأنا الإعداد لها بالفعل بالتشاور والتنسيق مع عدد من الدول العربية.

من أبرز ما قاله مبارك في هذا المؤتمر الصحفي:

«الحقيقة أنا شايف بصراحة الصورة سوداء. قد تطلع تحليلات تقول: لا، لا، مش سوداء. لكن أنا بأقول لكم: أنا رجل عندي سابق خبرة في هذا المجال. الصورة مخيفة، وإن ماكناش نتدارك الموضوع، أو نتحرك بسرعة رهيبة، فلن يكون لنا كيان، وحنبقى جثث هامدة وحنتبهدل، وحيفرض علينا اللي عاوز يُفرض علينا. واسمع الكلام والقوة العسكرية حتمشّي أي حدّ غصب عنه».

وأضاف الرئيس في ختام المؤتمر:

«الأمن القومي في خطر. سلامة العراق في خطر. هيقولوا لي: لا، مش في خطر. رأيي. أنا باقول رأيي مافيهاش حاجة. الأمّة العربية منظرها وقدرتها في الميزان. والأمّة العربية قادرة على الحل، ولكن لابد من الاستجابة. عشان كده، أنا بانادي، كمان مرة، وأكرر ندائي للرئيس صدام حسين، وأكرر ندائي، وأطلب من الأمّة العربية، أن تستجيب لعقد قمة عربية، في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة في مصر، لعلنا نصل إلى حل، ونناقش الموضوع. وليست قمة عربية لتبادل الاتهامات والشتائم، وتمزيق ملابس بعض، وإنما لحل المشكلة في الإطار العربي، الذي هو أكرم للأمّة العربية»(198).

في هذه الأثناء كنت قد غادرت إلى نيويورك لمتابعة الأمور على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة، لكن ما كدت أصل إلى نيويورك حتى استدعيت للعودة إلى القاهرة، وبهذا قطعت المحيط والمتوسط رائحًا غاديًا مرتين خلال ٧٢ ساعة!

استدعيت من رئاسة الجمهورية للعمل مع الرئيس مباشرة خلال هذه القمة بالتنسيق مع أسامة الباز مستشاره السياسي، وبالفعل حجزت الرئاسة لي غرفة في فندق «ميريديان» القريب من الرئاسة، والذي انعقد فيه المؤتمر ويتواجد فيه الرئيس.

وبرغم مشاركتي زملائي في الخارجية الإعداد لهذا المؤتمر فإن استدعاء الرئاسة المباشر لي تسبب في نوع من علامات الاستفهام بالنسبة إلى دوري. لاحظت أن فريق الخارجية لم يتعامل معي بنفس حماسة وترحيب فريق الرئاسة برئاسة أسامة الباز، وذلك فيما عدا أحمد أبوالغيط الذي ظل على تواصل معي؛ ربما كي يعرف الأخبار.

لم تتمكن القمة من الانعقاد يوم ٩ أغسطس لعدم وصول الأمانة العامة للجامعة العربية إلى القاهرة، وتأخر وصول عدد من الرؤساء والملوك، وتحفظ البعض على انعقاد القمة مثل تونس التي رأت تأجيلها عدة أيام، وبعد شد وجذب تقرر عقد الجلسة الافتتاحية للقمة في التاسعة من صباح يوم ١٠ أغسطس.

عندما انعقدت القمة في الموعد المحدد كان لمصر وفدان: الأول هو وفد رئيس القمة وهو الرئيس حسني مبارك بوصفه رئيس الدولة المضيفة، ويجلس خلفه اثنان هما: أسامة الباز وأنا. والوفد الثاني هو الوفد المصري، ويترأسه وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد، وخلفه عدد من مساعديه في وزارة الخارجية، وبطبيعة الحال كانت كل الخيوط في يد الرئيس مبارك، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعمل فيها بشكل مباشر معه؛ ذلك أن اجتماعاتنا - الرئيس وأسامة الباز وأنا- قد زادت خلال هذه الفترة للتشاور وتقدير المواقف، وكان الدكتور عصمت عبد المجيد منهمكًا في إعداد قرارات القمة، والحشد لموقف يدين العراق وينتصر للكويت؛ تجسيدًا للموقف المصري الرسمي لهذا الحدث الجلل الذي أصاب الأمة العربية.

سيطر حسني مبارك بقوة على المؤتمر، خصوصًا في الجلسة المسائية الختامية؛حيث أعطى الكلمة لرئيس الوفد العراقي، طه ياسين رمضان[199]، ثم لرئيس الوفد الكويتي، وليّ العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح[200]. ثم فتح الباب لمناقشة عامة حول الأزمة، تلاها بحث مشروع القرار.

ومرة أخرى أشيد بالأداء الكويتي، وبالموقف القوي بل العنيف لولي العهد في رفض الاحتلال والعزم على المقاومة، وذلك في مقابل موقف الاستعلاء الذي اتخذه طه ياسين رمضان والثقة الزائدة في قوة العراق العسكرية.

ساد الهرج والمرج القاعة، والكل يريد الحديث، وهذا مؤيد وذاك معارض، فتدخّل مبارك بمنتهى الحزم باعتباره رئيس الجلسة، وقال: «إن لدينا مشروع قرار، وزّعناه، في الصباح، وسوف أطرحه، الآن، للتصويت». فارتفعت أصوات، تناشده تأجيل طرح القرار للتصويت؛ لأن المناقشة لم تستوفِ حقها بعدُ، والموضوع فيه خطر والظروف أشد خطرًا. وعلق الرئيس مبارك، بأنه لا يسمع مناقشة جادّة، وإنما يسمع مهاترات، وأن قراره، بوصفه رئيسًا للجلسة، هو طرح الموضوع للتصويت. وطلب من الموافقين على مشروع القرار، أن يرفعوا أيديهم. وعدَّ الرئيس مبارك الأيدي المرفوعة أمامه، وقال: «حداشر (أحد عشر) (غير مصر) أغلبية موافقة».

ثم أضاف قائلًا: «ترفع الجلسة»، وبالتالي فإن ١٢ دولة[201] من أصل ٢٠ دولة وافقوا على القرار الذي يدين الغزو العراقي للكويت. ولاشك أن الانقسام العربي كان واضحًا حيال غزو العراق للكويت؛ وهو ما أدى إلى إصابة الجسد العربي كله بهزال ما زلنا نعاني منه إلى اليوم.

بعد انتهاء الجلسة قال لي الرئيس مبارك: أعطِ الصحفيين موجزًا عما دار داخل الجلسة، وقمت بذلك بالفعل، ثم وجدت ياسر عرفات يخطب خطبة عصماء خارج القاعة، مدافعًا عن العراق، وانبرى الدكتور مفيد شهاب (كان مستشارًا قانونيًّا برئاسة الجمهورية وقتها) للرد عليه بخطبة مثلها دفاعًا عن الكويت، وانتهت القمة.

وهنا أود للتاريخ أن أقول إنه لولا الحركة المفاجِئة والمباغتة التي أقدم عليها الرئيس مبارك بطرح القرار وسط الفوضى السائدة، ثم قيامه هو نفسه بِعَدِّ الأصوات الموافقة والمعارضة، ثم إعلان النتيجة ورفع الجلسة، ما كان القرار قد صدر، ولنَظَّم أنصار الغزو العراقي أنفسهم ومنعوا صدور القرار، وكان يمكن أن يكون لهذا تداعياته الدولية الخطيرة لصالح صدام حسين. ولعلم الرئيس بذلك، وليقينه بأن عدم استصدار قرار يدين المغامرة العراقية يؤدي لإفساح المجال أمام أنصار العراق لتشكيل موقف جديد، أو يعلنون انفصالهم عن الجامعة العربية، ما كان يمكن أن يمثل صفعة لمصر والرئيس والجامعة؛ ولذلك أقدم على الفور على استمالة بعض رؤساء الدول غير المقتنعة بضرورة صدور القرار مثل العقيد القذافي، والرئيس السوري، حافظ الأسد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ودعاهم إلى زيارة الإسكندرية، وسافروا معه بالفعل إليها وزال التوتر وهم على شواطئ عروس

المتوسط، وكانوا سعداء بالاستقبال الحافل من شعب الإسكندرية والهتاف لهم وتحيتهم.

وهكذا طويت صفحة قمة القاهرة من دون آثار سلبية، وبدأ الإعلام يركز على الزيارة الرباعية إلى الإسكندرية، وانتهت القصة أو انتهى هذا الفصل من القصة الطويلة التي انتهت بتدمير العراق.

الحشد الأمريكي لاستخدام القوة ضد العراق

عدت إلى نيويورك لاستئناف عملي بوصفي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، التي بدت وكأنها هي المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة، واتسم أداؤها على غير العادة بالسرعة وخفة الحركة، فبينما تعذّر على وزراء الخارجية العرب اتخاذ قرار يدين العراق في اجتماعهم يوم ٢ أغسطس، نجد أنه بعد ساعات قليلة من الغزو العراقي، اتخذ مجلس الأمن (القرار ٦٦٠)، الذي عَدَّ الغزو العراقي عدوانًا سافرًا على الكويت، وانتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتهديدًا للسلم والأمن الدوليَّيْن وإخلالًا بهما.

ومن ثم، أدان الغزو، وطالب العراق بسحب قواته على الفور، دون قيد أو شرط، إلى المَواقع التي كانت فيها، في أول أغسطس. وإذا ما تحقق هذا الانسحاب، فإنه يتعين أن يعمد العراق والكويت إلى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما. كذلك، أيد القرار جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما جهود جامعة الدول العربية.

وفي ٦ أغسطس ١٩٩٠ صدر عن مجلس الأمن القرار الرقم ٦٦١، ١٩٩٠، ويتضمن:

اتخاذ المجلس عدة تدابير؛ لضمان امتثال العراق الفقرة (٢)، من القرار الرقم ٦٦٠، وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. وتقتضي تلك التدابير امتناع جميع الدول عن:

أ. استيراد أيٍّ من السلع والمنتجات إلى أقاليمها، والمصدَّرة من العراق أو الكويت، بعد تاريخ هذا القرار.

ب. أي أنشطة لرعاياها، أو تجري في أقاليمها، من شأنها تعزيز التصدير أو الشحن العابر، لأي سلع أو منتجات من العراق أو الكويت. وكذلك أي تعامل، في أقاليمها، من قِبل رعاياها أو السفن التي ترفع أعلامها، في شأن أي سلع أو منتجات، يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدَّرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، ولا سيما تحويل الأموال منهما؛ خدمة لتلك الأنشطة وهذا التعامل.

ج. أي عمليات بيع أو توريد، في أقاليمها، يعمد إليها رعاياها، أو تستخدم فيها السفن التي ترفع أعلامها، ولا سيما بيع أو توريد الأسلحة، أو أي معدات عسكرية أخرى، سواء كانت ناشئة في أقاليمها، أو لم تكن، عدا الإمدادات الطبية، أو المواد الغذائية، في ظروف إنسانية خاصة، لأي شخص أو هيئة، في العراق أو الكويت، أو لأي شخص أو هيئة، تضطلع فيهما بعمليات تجارية. وكذلك أنشطة رعاياها، أو الأنشطة في أقاليمها، التي يكون من شأنها تقوية عمليات البيع أو التوريد هذه، أو استخدام هذه السلع أو المنتجات.

د. توفير أي مشروعات، تجارية أو صناعية، أو أي مشروعات تتعلق بالمرافق العامة، في العراق أو الكويت.

وقرر المجلس أن تشرِف لجنة على تنفيذ هذا الحظر، تضم جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهي، إلى جانب الدول الخمس الدائمة العضوية: فنلندا ـ كوبا ـ كولومبيا ـ إثيوبيا ـ ساحل العاج ـ رومانيا ـ زائير ـ ماليزيا ـ اليمن ـ كندا. ويرأس اللجنة مندوب فنلندا، وانتُخب مندوبا كولومبيا وكندا نائبيْن له.

وبَيَّنَ المجلس، في قراره، نقطة مهمة جدًّا، تتعلق بمساعدة الحكومة الكويتية الشرعية. وتتمثل في، أنه لا يوجد في القرار، ما يمنع من تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. وطلب المجلس، في هذا الصدد، من جميع الدول، اتخاذ ما يلي:

أ. اتخاذ تدابير ملائمة لحماية الأموال التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب. عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

وقد صدر هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتًا، وامتناع دولتيْن عن التصويت، هما كوبا واليمن.

وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه القمة العربية من الانعقاد لعدم وصول عدد من الملوك والرؤساء وأمانة الجامعة العربية إلى القاهرة يوم ٩ أغسطس، الذي قرر فيه العراق ضم الكويت، وعَدَّها «المحافظة رقم ١٩» بين محافظاته، أدان قرار مجلس الأمن، (رقم ٦٦٢)، هذا الضم، وعَدَّه مُلغى وباطلًا، وليس له أي صلاحية قانونية. وأكد تصميم المجلس على إنهاء الاحتلال، واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وكذلك استعادة حكومتها الشرعية سلطتها.

بعد وصولي إلى الأمم المتحدة يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٠ وجدت مندوب اليمن، الذي كان العضو العربي في مجلس الأمن خلال هذه الفترة بالتنسيق مع مندوب كوبا عضو المجلس أيضًا يحاولان الدفاع عن الموقف العراقي داخل المجلس، ولما فشلا في تعطيل قراراته التي تدين الغزو، والتي سردناها توًّا، سَعَيَا إلى حشد وتعبئة الجمعية العامة لصالح موقفيهما، عبر إصدار بيانات كانا يوزعانها على الوفود المختلفة، والتي تشرح دوافع الموقف العراقي، وتطالب بتفهمه، وهنا جاء دوري بوصفي مندوبًا دائمًا لمصر للتصدي لهذه المحاولات، فكانا كلما أصدرا بيانًا أصدرت بيانًا للرد عليهما، وحشدت مندوبي الدول العربية المعارِضة للغزو العراقي للوقوف أمام تلك المحاولات التي تدافع عن احتلال دولة عربية من قبل دولة عربية أخرى.

وقد لاحظت أنه برغم القرار الإجماعي لمجلس الأمن برفض ضم الكويت إلى العراق، فإن وفد اليمن ويشاركه الموقف زهدي الطرزي ممثل فلسطين يرددان بأن التحرك السريع للمجلس تحت تأثير الولايات المتحدة يثير العديد من الشكوك والتساؤلات، وإن الجميع ينفذ من دون وعي الخطة الأمريكية.

وردد وفد اليمن وكوبا في اتصالاتهما مع الوفود الأخرى أهمية التأني في التحركات الدولية. ودفعت كوبا بفكرتها التي تندد بالحشود العسكرية الأجنبية في الشرق الأوسط، والتي أخفقت في الحصول على تأييد عدم الانحياز لها لتصدر في شكل قرار من الجمعية العامة.

في أوائل أكتوبر ١٩٩٠ قام وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية، كان أهم بند على جدول أعمالها لقاءه بوزير خارجية الولايات المتحدة چيمس بيكر، وقد حضرت هذه المقابلة وكذلك السفير عبد الرءوف الريدي سفيرنا في واشنطن حينذاك، والسفير منير زهران مدير إدارة الهيئات الدولية وقتذاك.

تعود أهمية هذه المقابلة إلى أن بيكر أعرب عن «رغبة الإدارة الأمريكية في أن تقوم مصر وسوريا بدعم قواتها العسكرية المتمركزة في الخليج بقوات إضافية حتى يتوافر غطاء عربي كافٍ لمواجهة احتمالات نشوب صدام عسكري في المنطقة، بحيث لا تسلط الأضواء على الوجود العسكري الأمريكي فحسب»، بنص ما قاله بيكر لغالي. ولفت انتباهي أن بيكر بدأ الحديث في هذا الموضوع الهام بأن لوَّح لبطرس غالي بمضي الإدارة الأمريكية في مساعيها لإسقاط الديون العسكرية عن مصر.

وكان لافتًا سؤال وزير خارجية الولايات المتحدة أكثر من مرة عن موقف الرأي العام في مصر من غزو العراق للكويت، وما هي ردة الفعل المتوقعة للشعب المصري إذا ما تعرَّض العراق لضربة عسكرية استمرت عدة أسابيع مُنِيَ فيها بخسائر عسكرية جسيمة.

لأهمية هذه المقابلة سأعرض لما ذكره بطرس غالي عنها في الرسالة التي أرسلها لوزير الخارجية يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠م. وفيما يلي نص هذه الرسالة:

رسالة من السيد وزير الدولة:

اجتمعت اليوم ٣ أكتوبر بالسيد چيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي، وقد حضر المقابلة السادة السفراء: عمرو موسى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، وعبد الرءوف الريدي سفيرنا في واشنطن، والسفير منير زهران مدير إدارة الهيئات الدولية، والسادة جون كيلي مساعد وزير الخارجية، ودنيس روس مساعد مستشار الأمن القومي للشرق الأوسط.

ذكر مستر بيكر أن هناك تقدمًا ملموسًا فيما يتعلق بمبادرة الإدارة الأمريكية الخاصة بإسقاط الديون العسكرية عن مصر، وأن هناك محاولات جادة تبذل في هذا الشأن من داخل نطاق الكونجرس، وأوضح أنه على الرغم من الصعوبات التي تكتنف هذا الموضوع نظرًا إلى بدء أعضاء الكونجرس في الإعداد للحملة الانتخابية القادمة فإن الإدارة الأمريكية يحدوها نوع من التفاؤل من أن الكونجرس سيوافق على هذه المبادرة في نهاية المطاف، وأوضح أنهم نجحوا في تأجيل مطالب مؤيدي إسرائيل داخل الكونجرس بتخفيف عبء الديون العسكرية عن إسرائيل أيضًا للتركيز في الفترة الراهنة على موضوع الديون العسكرية المصرية.

أعربت عن شكر مصر وتقديرها لهذه الخطوه التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، وأوضحت أنها أتاحت لنا فرصة سانحة لإثارة موضوع الديون العسكرية مع عدد آخر من الدول الصديقة. وذكرت أنه تجري حاليًا اتصالات مع الحكومة الفرنسية لبحث هذا الموضوع. مضيفًا أن مثل هذه الخطوة تدعم موقف مصر إزاء صندوق النقد الدولي. كما أعربت عن شكر الحكومة المصرية للتأييد الذي قدمته الولايات المتحده لنا خلال هذه المفاوضات، وفي هذا السياق تحدثت عن الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد المصري نتيجة الأزمة المحتدمة في الخليج والتي ستكبدنا خسائر تصل في مجملها إلى ٤ بلايين (مليارات) دولار تقريبًا.

حرص چيمس بيكر على الاستفسار عن موقف الرأي العام المصري من الأزمة، وقد ذكرت أن الشعب المصري باتجاهاته كافة يؤيد السياسة التي تنتهجها الحكومة المصرية في معالجتها للأزمة، ويدين التصرفات غير المسئولة التي يقوم بها الرئيس صدام حسين. وردًا على استفسار له بصدد التباين القائم بين موقف الرأي العام المصري وبين الرأي العام السائد في الجزائر أو تونس أو اليمن أو غيرها من الدول العربية، ذكرت أن الرأي العام المصري يتمتع بوعي سياسي عالي المستوى يسمح له بتقييم الأمور تقييمًا واقعيًا. وأضفت أن التداعيات السلبية سواء على المستوى الاقتصادي أو المعنوي التي أسفرت عن عودة المصريين من العراق أو من الكويت إلى بلادهم قد أذكت حدَّة الشعور المصري الرافض لسياسة القيادة العراقية. أما بالنسبة إلى الرأي العام في تونس أو في الجزائر المؤيد في العديد من قطاعاته للرئيس صدام، فإن ذلك يأتي استجابة لدعوة الرئيس العراقي بضرورة إعادة توزيع الثروات في المنطقة؛ وهو الأمر الذي يجد استجابة عارمة من قبل التيار الديني والتيار القومي في آن واحد في هذه الدول.

أكد چيمس بيكر أنه من الأهمية بمكان في الفترة المقبلة العمل على تنسيق المواقف بين القوى كافة المؤيدة لإدانة العراق بغية بذل مزيد من الضغط السياسي والمعنوي على الرئيس صدام. وقد ذكرت في هذا الصدد أن موقف مصر حاسم ولا يتزعزع فيما يتعلق بالتمسك بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج. وأضفت أننا نرفض أي تنازلات جغرافية وتغيرات دستورية تطرح للالتفاف حول قرارات مجلس الأمن، بل إننا نطالب بتنفيذها برمتها لإجبار العراق على تبني الخيار السلمي، وقد أعرب چيمس بيكر عن تمشي الإدارة الأمريكية مع هذا التوجه.

اهتم چيمس بيكر بعد ذلك على وجه التحديد برد فعل الرأي العام المصري في حالة نشوب صدام مسلح في المنطقة لمدة تزيد على ثلاثة أو أربعة أسابيع تتعرض فيها العراق لخسائر عسكرية جسيمة، فقد كررت ما سبق أن ذكرته بالنسبة إلى موقف الرأي العام المصري من الأزمة، وأضفت أنه على الرغم من رفضنا وجهة النظر الراغبة في الربط بين انسحاب العراق من الكويت وتسوية أزمة الخليج على شكل من أشكال الوعود أو الضمانات من قبل الجماعة الدولية ولا سيما الولايات المتحدة لتسهم في التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في مرحلة تالية. موضحًا أن ذلك سيسهم بشكل رائع في احتواء أي ردود فعل متطرفة قد تظهر في بعض قطاعات الرأي العام في المنطقة.

أعرب چيمس بيكر عن عدم ارتياحه للمبادرة التي طرحها (الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران) مؤخرًا في خطابه أمام الجمعية العامة. وقد أيدته في هذا الرأي. وذكر أن مناشدة ميتران للكويت بإجراء انتخابات في البلاد أمر يصعب تقبله؛ وذلك لأن لكل دولة مطلق الحرية في اختيار نظام الحكم الذي يلزمها؛ ومن ثم فإننا نرفض أي مبادرة تدعو الكويت إلى تقديم تنازلات إقليمية أو متغيرات دستورية؛ لأن ذلك يعد التفافًا حول قرارات مجلس الأمن التي تطالب برمتها بإجبار العراق على تبني الخيار السلمي، وقد أعرب چيمس بيكر عن تمشي الإدارة الأمريكية مع هذا التوجه.

أعرب بيكر عن رغبة الإدارة الأمريكية في أن تقوم مصر وسوريا بدعم قواتها العسكرية المتمركزة في الخليج بقوات إضافية؛ حتى يتوافر غطاء عربي كافٍ لمواجهة احتمالات نشوب صدام عسكري في المنطقة بحيث لا تسلط الأضواء على الوجود العسكري الأمريكي فحسب. وقد انتهزت هذه الفرصة قائلًا بأنه قد يكون من الملائم أيضًا أن تعمل على دعم التواجد الرمزي لعدد من الدول الإفريقية أو الآسيوية في القوى متعددة الجنسيات المتمركزة في السعودية.

ردًا على استفسارات الوفد المصري الخاص بالترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة، ذكر چيمس بيكر أنه عقب انتهاء الأزمة، فإن الولايات المتحدة ستسارع بسحب قواتها المتمركزة في الخليج إلا أنها ستحافظ على وجودها في الخليج وفقًا لما كان عليه الوضع قبل الغزو العراقي للكويت وهو الوجود الذي يعود إلى عام ١٩٤٧ . وأضاف أنه من الأهمية بمكان أن تقوم الدول العربية وغيرها من دول المنطقة مثل إيران ببحث ودراسة السبل المتاحة لخلق آليات وضمانات وأطر جديدة لحماية أمنها القومي. وأضاف أن الأدارة لأمريكية تولي اهتمامًا بالغًا بضرورة استتباب الأوضاع في المنطقة نظرًا إلى ارتباط مصالحها الشديد بها، ونأمل في أن تنجح دول المنطقة العربية وغير العربية في التوصل إلى صيغة ملائمة من شأنها تحقيق هذا الاستقرار. وفي هذا النطاق ذكرت أننا نعمل جادين من الآن لطرح صياغات ومفاهيم جديدة للعلاقات العربية- العربية، أو العلاقات العربية مع العالم الخارجي. وأضفت أن الأفكار التي نعكف على دراستها تتعلق في المقام الأول بإجراء ترتيبات أمن المنطقة في مرحلة ما بعد الأزمة .

يلاحظ أن چيمس بيكر ذكر أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إضعاف العراق أكثر من اللازم؛ لأن العراق - في التحليل النهائي - إحدى قوى المنطقة وليس من الصالح العام في شيء إلغاء هذا الدور كلية تمامًا، كما أن لإيران دورًا له ثقله وأهميته.

ومضت الأمور إلى قيام تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ومشاركة مهمة من مصر وسوريا بإخراج العراق من الكويت في عملية عسكرية عرفت باسم «عاصفة الصحراء» في يناير ١٩٩١م، أعقبها فرض حصار اقتصادي على العراق أنهكه حتى الغزو الأمريكي له سنة ٢٠٠٣م.

179(١) طارق عزيز (٢٨ إبريل ١٩٣٦ – ٥ يونيو ٢٠١٥)؛ سياسي عراقي ينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، شغل (١٩٨٣–١٩٩١) ونائب رئيس مجلس الوزراء (١٩٧٩–٢٠٠٣)، وقد كان مستشارًا قريبًا جدًّا من الرئيس العراقي صدام حسين لعقود. عندما كان صدام رئيس جمهورية العراق ورئيس الوزراء في نفس الوقت، لعب طارق عزيز في أغلب الأوقات دور ممثل رئيس الحكومة العراقية في الاجتماعات والقمم الدبلوماسية العالمية والعربية.

180(١) السفير علي ماهر؛ دبلوماسي مصري، عمل سفيرًا لمصر لدى فرنسا، تُوفـيَ سنة ٢٠١٦، وهو شقيق وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد ماهر وكلاهما حفيد أحمد ماهر باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٥) رئيس وزراء مصر لفترتين؛ الأولى من ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى ١٥ يناير ١٩٤٥؛ والثانية من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

181(١) ضريح الإمام عليّ أو حضرة عليّ، هو مرقد ديني يقع في مدينة النجف في العراق، تقول مصادر عديدة - غالبيتها تعود إلى المؤرخين المسلمين الشيعة- إنه تم تشييده على قبر عليّ بن أبي طالب، رابع من تولّى خلافة المسلمين بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

182(١) الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٢٦ – ٢٠٠٦م)؛ أمير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال من المملكة المتحدة. هو الابن الثالث للشيخ أحمد الجابر الصباح الذي تولى الحكم في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧، إلى وفاته في ١٥ يناير ٢٠٠٦م

183(٢) سنورد هنا نص ما قاله صدام في هجومه الضمني على الكويت والسعودية؛ بداعي أنهما أغرقا سوق النفط بغزارة الإنتاج؛ وهو ما أثر على الاقتصاد العراقي، وكان من أهم ذرائع صدام لغزو الكويت. يقول نص كلمة صدام: «... منذ عام ١٩٨٦ وكنا آنذاك في الحرب (مع إيران) واجهنا ظروفًا كانت صعوبتها قريبة من صعوبات القتال، وخصوصًا عندما ترتبط بالاقتصاد وبموردنا الأساسي الذي هو البترول؛ ذلك لأن نوعًا من الإرباك ساد السوق النفطي وحصل فيه نوع من عدم الالتزام بقرارات الأوبك.صحيح نحن لسنا في مؤتمر الأوبك، وأنا أقول ملاحظة ليس لأتوقف عندها، ولكن قد تفيدنا جميعًا، إن سبب هذا الارتباك هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات بمقررات الأوبك، عندما أغرق السوق النفطي بما هو فائض عن الحاجة أو على الأقل يعطي مرونة للمشترين بما يجعله على حساب السعر. وتدنت الأسعار حتى وصلت أحيانًا إلى سبعة دولارات، فيما يتعلق بالعراق وهو ليس أكبر إنتاجًا وليس أكبر حصة في الأوبك، فإن كل انخفاض في البرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ما قيل لي، فإن خسارة العراق تبلغ مليار دولار في السنة، من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولي في السنة (...). إذن هذا النزف الهائل في اقتصادنا سببه عدم انتظام الرؤية أو عدم النظر إلى الشأن الذي نتعامل به محليًّا وفق رؤية قومية».

184(١) اتحاد المغرب العربي تأسس بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٨٩ م في مدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سميَ بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

185(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي، هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي: الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما تعد العراق باعتبارها دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (التي تمثل الامتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) دولتيْن مرشحتيْن للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس الرياضية والصحية والثقافية.

186(١) الشاذلي القليبي؛ سياسي تونسي شغل منصب أمين جامعة الدول العربية بين ١٩٧٩ و١٩٩٠، عندما نقل مقرها إلى تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد. استقال خلال الحشد الأمريكي على العراق ١٩٩٠ - ١٩٩١ قبيل حرب الخليج الثانية لاعتراضه على تدخل قوات أجنبية في العراق.

187(٢) عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

188(١) رابط الفيديو الخاص بالمؤتمر الصحفي للرئيس مبارك: https://www.youtube.com/watch?v=R62kx70UwG.

189(٢) قبيل انتهاء جلسات المؤتمر صدر «بيان حول الوضع بين الكويت والعراق»، أدان فيه «العدوان العراقي على الكويت»، وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية، والعودة إلى مواقع ما قبل العاشر من محرم سنة ١٤١١هـ (٢ أغسطس ١٩٩٠م)، والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفة خاصة ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.

190(٣) الأمير سعود بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ويعرف أيضًا بـ سعود الفيصل(٢ يناير ١٩٤٠ – ٩ يوليو ٢٠١٥)؛ أمير سعودي شغل منصب وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥ وفي عهد أربعة ملوك سعوديين هم: الملوك خالد وفهد وعبد الله وسلمان.

191(٤) سياسي فلسطيني من مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ولد في سنة ١٩٣١، وارتبط اسمه برئاسة الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقلدها في ١٩٧٣، ويعرف بمعارضته الشديدة لاتفاق أوسلو. وعقب وفاة الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر ٢٠٠٤ نشب خلاف بينه وبين محمود عباس حول خلافة عرفات على رأس حركة فتح.

192(١) نبيل نجم التكريتي؛ مسئول كبير في حزب البعث العراقي (المنحل)، وعمل دبلوماسيًّا إبَّان حكومة الرئيس صدام حسين. وكان سفيرًا للعراق في القاهرة.

193(٢) عبد الرحمن العوضي (١٩٣٦م)؛ وزير الصحة والتخطيط الكويتي الأسبق والأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، ورئيس لجنة التعويضات البيئية في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

194(٣) سعدون حمادي (١٩٣٠ – ٢٠٠٧)؛ سياسي عراقي، في عام ١٩٨٢ أصبح نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، فيما عُيّن رئيسًا للوزراء في مارس ١٩٩١. وانتخب في عام ١٩٩٦ رئيسًا للمجلس الوطني العراقي (البرلمان) حتى مارس ٢٠٠٣ عند الاجتياح الأمريكي للعراق.

195(١) عصمت عبد المجيد، زمن الانتصار والانكسار، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢ .

196(٢) أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٧٧ .

197(١) اتخذ بأغلبية أربعة عشر صوتًا، واعتراض الجمهورية العِراقية، وتحفّظ دولة فلسطين، وعدم موافقة كلٍّ من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وامتناع كلٍّ من الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية السودان عن التصويت، وغياب الجماهيرية العربية الليبية عن الجلسة.

198(١) وقائع هذا المؤتمر الصحفي كاملة موجودة على رابط موقع «يوتيوب»:

https://www.youtube.com/watch?v=R62kx70UwG0

199(١) عضو مجلس قيادة الثورة، والنائب الأول للرئيس العراقي صدام حسين في ذلك الوقت، وحكم عليه بالإعدام مع صدام حسين بعد الغزو الأمريكي للعراق، وتم إعدامه بالفعل مع عدد من القادة العراقيين منهم برزان التكريتي الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي صدام حسين.

200(٢) كان الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، يرأس الوفد الكويتي؛ حيث إن أمير الكويت، الشيخ جابر، لم يكن يريد أن يحضر المؤتمر أصلًا، وقد حضر مكرهًا، جزءًا من جلسة الصباح، ثم خرج من قاعة المؤتمرات إلى المطار مستقلًا طائرته عائدًا إلى الطائف؛ المقر المؤقت في المملكة العربية السعودية.

201(١) المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، سلطنة عُمان، دولة البحرين، المملكة المغربية، جمهورية الصومال الديموقراطية، جمهورية جيبوتي، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى الدولة الثانية عشرة، وهي جمهورية مصر العربية، الدولة المضيفة.

القسم الثاني

١٠ سنوات على رأس الدبلوماسية المصرية

الفصل الأول

تعييني وزيرًا للخارجية

أعتقد أن أدائي خلال القمة العربية الطارئة التي انعقدت في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م؛ بسبب الغزو العراقي للكويت، رسّخ اقتناع الرئيس مبارك باختياري لتولي منصب وزير الخارجية؛ وأعتقد أنه تابعني أو اختبرني قبل ذلك بفترة، سواء عندما كلفني مباشرة بالتمهيد لإنهاء عضوية مصر في «مجلس التعاون العربي»، وأنا لم أزل مديرًا للهيئات الدولية واجتماعه بي بحضور رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي في هذا الشأن من دون حضور وزير الخارجية (عصمت عبد المجيد) أو وزير الدولة (بطرس غالي)، أو من خلال أدائي في قمة بغداد التي انعقدت في مايو ١٩٩٠م أو القمة الإسلامية في الكويت عام ١٩٨٧، أو مما سمعه خلال فترة «الجهاد الكبير» لمنع عزلة مصر دوليًّا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ونجاح الخارجية المصرية في ذلك.

بعد انتهاء قمة ١٠ أغسطس ١٩٩٠م تأهبت للعودة لنيويورك، لكن رئاسة الجمهورية طلبت مني البقاء لعدة أيام بناء على تعليمات من الرئيس مبارك شخصيًّا؛ فبقيت بالفعل من دون أن أعرف السبب، ثم قالوا لي بعد عدة أيام: بإمكانك السفر؛ فغادرت في اليوم التالي.

حكى لي الدكتور مصطفى الفقي[202] بعد ذلك أن الرئيس مبارك في هذه الأثناء فكر في تعييني وزيرًا للخارجية، لكن تداعي الأحداث في الشرق الأوسط بعد غزو العراق للكويت؛ أدى به لأن يرى أنه من غير المناسب استبدال وزير الخارجية في ظل هذه الظروف العصيبة، وإن كان قد استقر على عمرو موسى ليخلف الدكتور عصمت عبدالمجيد في وزارة الخارجية.

لم أهتم كثيرًا بذلك. فقد كنت في غاية السعادة بعملي في نيويورك؛ ذلك أنني كنت قد خبرت خبايا الأمم المتحدة، وطبيعة العمل فيها، بعد سنوات عملي في دهاليزها عضوًا في بعثتنا الدائمة (١٩٦٨-١٩٧٢م)، ثم مندوبًا مناوبًا (١٩٨١- ١٩٨٣م)، وأخيرًا رئيسًا للوفد المصري فيها، وكانت لي شبكة واسعة من الصداقات والمعارف من كل الوفود الموجودة في هذه المنظمة الدولية الأهم والأكبر في العالم وفي أجهزتها، وعلى المستويات السياسية والمجتمعية داخل وخارج الأمم المتحدة أي المجتمع الأمريكي في نيويورك.

مضيت مستمتعًا بعملي إلى صباح يوم ٨ مايو سنة ١٩٩١م، فبينما كنت مستغرقًا في قراءة صحيفة «نيويورك تايمز» دق الهاتف. كان على الجهة الأخرى الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية، الذي كان يستعد لتبوء مقعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، التي عادت إليها مصر، بعد تعليق عضويتها منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩م، وبعد أن استقال أمينها العام – آنذاك- الشاذلي القليبي في ٣ سبتمبر ١٩٩٠م.

بعد السلام بدأ الوزير بطريقته الهادئة المعروفة عنه: عايزينك في مصر بسرعة.

- قلت: حاضر، بس.. لديَّ بعض الأعمال في نيويورك سأنتهي منها، وفي ظرف أسبوع سأكون في القاهرة.

- قاطعني وهو متخلٍّ عن هدوئه المعهود: لا يا عمرو. تيجي في أسرع وقت ممكن. تعالَ فورًا. بكره تكون في مصر.

لم أسأل الرجل عن سر ذلك الاستدعاء المفاجئ، وهو لم يخبرني. اتصل مكتبي بـ«مصر

للطيران»، ورتب سفري للقاهرة مساء نفس اليوم. بعد وصولي صباح اليوم التالي بفترة وجيزة تلقيت مكالمة من جمال عبد العزيز، السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية. قال فيها: «الرئيس يريد مقابلتك بمنزله في التاسعة من صباح باكر».

توجهت لمقابلة الرئيس في الموعد المحدد. وجدته جالسًا في حديقة منزله في مصر الجديدة وأمامه عدد من الصحف العربية والمصرية. رحب بي. طلب قهوة سادة، ودعاني لاحتساء مشروب معه، فقلت للنادل: «قهوة سادة أيضًا».

سألني الرئيس عن بعض الملفات المرتبطة بطبيعة عملي مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، فأعطيته تقارير وافية عما سألني عنه، ثم فجأة ومن دون مقدمات قال: «اسمع يا عمرو.. لقد قررت تعيينك وزيرًا للخارجية. وبعد عودتي من جولة أوروبية.[203] سأجري تعديلًا وزاريًّا، وستصبح وزيرًا للخارجية».

شكرت الرئيس على ثقته، وشربت القهوة ثم غادرت منزله وأنا أستغرب هذا الهدوء الذي اعتراني ورئيس الجمهورية يخطرني باختياري وزيرًا للخارجية، وكأنني لم أندهش أو كنت متوقعًا لذلك، ثم بدأت أفكر في هذا التطور الخطير في حياتي وفي مسار عملي. لكنني في الوقت نفسه كنت أعي تمامًا – بحكم خبرتي وما كنت أسمع عن دهاليز السلطة في مصر - أن ما قاله لي بشأن تعييني وزيرًا للخارجية قد يتغير بين عشية وضحاها؛ جراء تدخل من هنا أو هناك؛ ولذلك كان عزمي أكيدًا على العودة إلى نيويورك لمتابعة عملي مندوبًا دائمًا لبلادي في الأمم المتحدة. قررت وأنا عائد في السيارة إلى منزل والد زوجتي في الدقي ألا أذكر ذلك لأحد مطلقًا، وأن أحافظ على توازني وأن أستعد لتولي المنصب الوزاري الكبير. وفي الوقت نفسه أعد نفسي للتماسك إذا لم يتم ذلك. أذكر تمامًا عملية الإعداد الذاتي والتهيئة للاحتمالين نفسيًّا ومهنيًّا.

كان من الضروري – بل الحتمي - أن أمر على وزارة الخارجية، وأخطرها بوصولي إلى القاهرة بناء على استدعاء الوزير، وأن هناك قائمًا بالأعمال في نيويورك يمكن للوزارة الرجوع إليه في أي أمر يخص البعثة باعتبار أنه المسئول في غيابي. قابلت الوزير عبد المجيد في مكتبه في جلسة استغرقت ساعة كاملة. بحثنا فيها عددًا من الملفات المرتبطة بعملي في الأمم المتحدة. لم يسألني الرجل عما إذا كنت قد قابلت الرئيس مبارك أم لا، برغم أنه على علم بأنني سأقابله منذ أن طلب مني الحضور إلى القاهرة بناء على تكليف من الرئاسة، فضلًا عن أنه كان قد أصبح من المعروف للجميع أنه سيغادر إلى الجامعة العربية أمينًا عامًّا لها. ومن ناحيتي تجنبت الحديث في الموضوع.

تحدثت مع عبد المجيد باعتباره الوزير وأنا السفير رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، لكن الشائعات ملأت الوزارة بعد عودتي المفاجئة. الكل يسأل: لماذا جاء عمرو موسى في هذا التوقيت من نيويورك؟ بمن فيهم مدير مكتب الوزير وقتها[204] الذي لم يطّلع على أي أوراق أو تعليمات لي بالحضور إلى القاهرة، فراح يمطرني بالأسئلة بعد خروجي من لقاء الوزير: ما سبب حضورك للقاهرة؟ وهل الأمر له علاقة بالترشيحات المتداولة عن وزير الخارجية القادم؟[205]، قلت له: إطلاقًا. أنا لا دخل لي بهذه الترشيحات. جئت إلى القاهرة لمشاورات مع الوزير بعد حديث تلفوني معه بشأن بعض الموضوعات الخاصة بالأمم المتحدة، وطلبت منه أن أبقى يومين بالقاهرة لإنهاء بعض الأمور الشخصية.

لم ينتهِ فضول الأصدقاء والمقربين عن سر استدعائي من نيويورك، فحدث أن دعاني صديقي السفير أحمد أبو الغيط للعشاء في منزله بمصر الجديدة، وكان يعمل ضمن طاقم مكتب الدكتور عصمت عبد المجيد، وكان مدعوًّا أيضًا السفير أحمد ماهر السيد. حاول أبوالغيط – بحكم صداقتنا

الكبيرة والممتدة - أن يعرف إذا ما كان الرئيس - أو أي من المقربين منه - قد فاتحني في أمر تولي وزارة الخارجية خلفًا للدكتور عبد المجيد إلا أنني أكدت أن هذا لم يحدث؛ ولأن الأمر كان مجرد ترشيح، فقدرت أنه لا داعي لـ«الشوشرة» ولننتظر حتى نرى الأمور ستسير إلى أي اتجاه.

المفارقة في الأمر، أننا كنا في هذه الجلسة بمنزل «أبو الغيط» ثلاثة سفراء. أصبحنا فيما بعد ثلاثة وزراء متعاقبين للخارجية؛ حيث أصبحت أنا وزيرًا بالفعل بعد أيام، وتلاني أحمد ماهر السيد (٢٠٠١- ٢٠٠٤م)، ثم تسلّم أبوالغيط الوزارة من ماهر السيد (٢٠٠٤- ٢٠١١م)، وإن كنت قد قضيت ١٠ سنوات في الوزارة، هي مجموع الفترة التي قضياها معًا واحدًا بعد الآخر.

مضى أكثر من أسبوع على مقابلة الرئيس وأنا منهمك في عملي بالأمم المتحدة بعد عودتي إلى نيويورك. احتاج الأمر أن أعرض عليه تطورات مرتبطة بملف «المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، وكان مبارك يوليه اهتمامًا؛ فاتصلت مباشرة بمكتبه. أوصلوني به وكان لا يزال في جولة أوروبية. بعد الترحيب، والحديث في الملف سبب المكالمة، سألته عن التوقيت الذي يرى أن أكون فيه بالقاهرة اتصالًا بما دار بيننا في منزله قبل عودتي لنيويورك، فقال: «تعالَ ونبقى نشوف».

انتابتني مشاعر متناقضة بعد انتهاء هذه المكالمة. استوقفتني عبارة «تعالَ ونبقى نشوف». من ناحية كنت سعيدًا بأن احتمالات بقائي في نيويورك باتت كبيرة بعد سماعي هذا الرد غير الحاسم من الرئيس في أمر تعييني وزيرًا للخارجية؛ خصوصًا أن «تعالَ ونبقى نشوف» عبارة أشعرتني بأن الرجل يعطي لنفسه خطًا للتراجع عما قاله لي في حديقة منزله قبل أيام. كانت هذه طريقته، يفكر في أكثر من ثلاثة أو أربعة أسماء، وربما يوهم مباشرة - أو بطريقة غير مباشرة - كلًّا منهم أنه القادم لهذا المنصب أو ذاك، وعندما يتم الإعلان عن اسم من وقع عليه الاختيار، يجد سعادة بالغة في تلك الحيرة التي وقع فيها بقية المرشحين، وأن أحدًا لم يعلم بنواياه من الوزراء أو الصحفيين أو غيرهم. ولكنني كنت أعلم أنه لم يستقبل أحدًا غيري من الدبلوماسيين الذين يمكن أن يختار من بينهم الوزير القادم. ومن ناحية أخرى مضيت في الإعداد والاستعداد لاحتمال أن أصبح وزيرًا للخارجية.

رحت أحلل وأفسر «تعالَ ونبقى نشوف»؛ فوجدت شطرها الأول يقول: «تعالَ» يعني لا بد أن أعود إلى مصر؛ فتحدثت إلى الدكتور عصمت عبد المجيد يوم ١٨ مايو ١٩٩١، وتناقشنا في بعض الموضوعات الخاصة بالعمل، ثم في نهاية المكالمة قلت له: احتمال أحتاج أنزل مصر خلال الفترة المقبلة يا سيادة الوزير.

قال: تعالَ. تعالَ يا عمرو.

قلت: متى؟

قال: تقدر تيجي بكره.

ويبدو أن نقاشًا دار بين الوزير والرئيس، وفيه تم حسم أمر تعييني وزيرًا للخارجية. هكذا قدرت، وإلا كان الوزير قد عارض أمر عودتي للقاهرة، أو كان قد سألني عن سبب العودة الآن على أقل تقدير.

في العودة الثانية للقاهرة حرصت على ألا أخبر أحدًا من أصدقائي، وحرصت على عدم الذهاب لوزارة الخارجية أو الاتصال بأي من الصحفيين. اكتفيت باتصالاتي العائلية، وبرغم حديثي مع عبد المجيد ونصحه بحضوري إلى القاهرة فإنه لم يحدثني في الأمر، وأنا من ناحيتي وجدت أنه ليس من اللياقة أن أتحدث معه في هذا الموضوع باعتباري مرشحًا لخلافته. الوقت يمر وموعد أداء الحكومة

الجديدة اليمين الدستورية يقترب، ولم يتحدث معي رئيس الوزراء المكلف، الدكتور عاطف صدقي[206]، أو أي من هيئة مكتبه. شعرت عندها بأن الرئيس «شاف شخص آخر، بعد ماجيت!».

في اليوم الثاني من عودتي إلى القاهرة يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٩١م، إذ بالهاتف يدق في تمام الثامنة صباحًا. كان على الناحية الأخرى، جمال عبد العزيز، سكرتير الرئيس مبارك. باستغراب شديد وجدته يقول: إنت ماجتش الرئاسة ليه؟ ده حلف اليمين بعد قليل. تعالَ بسرعة.

قلت: معقول. أنا لسه في بيتي.

قال: في ظرف نصف ساعة تكون في الرئاسة.

قلت: صعب.

قال: طيب خلال ساعة بالكتير تكون وصلت. أرجوك.

حتى هذه اللحظة كنت مازلت في سريري. نهضت بسرعة البرق. حلقت ذقني. وأخذت «دوشًّا». قررت أن أذهب إلى الرئاسة بسيارة تاكسي؛ لأنني كنت قد طلبت من سائقي الحضور في الساعة العاشرة، لكن بمجرد نزولي وجدت السيارة في انتظاري؛ لأن السائق جاء قبل موعده، فحمدت الله على هذا الحظ الجيد؛ لأنني كنت سأجد صعوبة في دخول رئاسة الجمهورية بتاكسي!

سألني هذا السائق المخضرم: على فين؟ قلت: «على رئاسة الجمهورية». وصلت فوجدت رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي - وكان رجلًا لطيفًا - فرحب بي، وعبر عن سعادته بعملي معه وانضمامي لحكومته في التعديل الوزاري الذي سيُجرى اليوم، وكانت هذه المرة الأولى التي نتحدث فيها في هذا الأمر. أي أن رئيس الوزراء لم يقابلني أو يتحدث إليَّ في أمر الانضمام لحكومته إلا وقت أداء اليمين الدستورية! وجدت بجوار صدقي عددًا من الوزراء الذين يشملهم التعديل الوزاري يستعدون لأداء اليمين، أذكر منهم: الفريق أول (حصل على رتبة المشير بعد ذلك) حسين طنطاوي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، ووزير التربية والتعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، ووزير البترول حمدي البنبي، والدكتور محمود سيد أحمد شريف وزير الإدارة المحلية والدكتور بطرس غالي، المرشح لمنصب نائب رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية، وبقية الوزراء، وعددًا كبيرًا من موظفي الرئاسة.

وقفة ثانية مع بطرس غالي

بعد انتهاء مراسم حلف اليمين، اجتمع الرئيس مبارك بالحكومة وأعطى بعض التوجيهات والتكليفات. بعد الاجتماع طلب مني ومن بطرس غالي – الذي تم تعيينه «نائبًا لرئيس الوزراء للاتصالات الخارجية (وليس الشئون الخارجية) ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج»، ولم نكن نعرف معنى محددًا لمفهوم «الاتصالات الخارجية» - الانتظار لأنه يريد أن يتحدث إلينا؛ فغادر رئيس الوزراء وبقية أعضاء الحكومة وبقيت أنا وغالي.

جلسنا في الصالون الكبير بالدور الأرضي بقصر الاتحادية. غالي عن يساره وأنا أمامه. تكلم الرئيس موجهًا حديثه إليَّ بشكل أساسي عن أهمية التعاون فيما بيننا – بطرس وأنا - لأن التحديات التي أمامنا كثيرة، وأنه يرى أننا فريق عمل ممتاز، بإمكانه أن يخدم السياسة الخارجية بطريقة مختلفة عن ذي قبل.

وهنا تأتي الوقفة الثانية مع بطرس غالي - كما سبق ونوهت في الفصل الثامن من القسم الأول – وفي بدايتها أرى أنه من المناسب أن أعيد ما سبق أن أشرت إليه في شأن تقديري لهذا الدبلوماسي العظيم، قبل الشروع في الحديث عن علاقتي به خلال عملي وزيرًا للخارجية، وعمله نائبًا لرئيس

الوزراء لـ«الاتصالات الخارجية»[207]، فأقول: إنني أعتبره أستاذًا لأجيال كثيرة في وزارة الخارجية، وبكل صراحة أقول: إنني تعلمت منه الكثير، وأحمل له كثيرًا من الود والاحترام. كنت – ومازلت - مقتنعًا تمام الاقتناع بأنه كوني أصبحت وزيرًا للخارجية فإن لغالي دورًا وإسهامًا في تشكيل شخصية الوزير الجديد. أقولها بكل صراحة: لولا لمسة بطرس غالي في تشكيل شخصيتي السياسية والدبلوماسية ما كنت قد أصبحت وزيرًا للخارجية[208].

يهمني هنا، ولو أنه خارج السياق، أن أقول إن خمسة أشخاص كان لهم دور رئيسي في تشكيلي الشخصي والوجداني والمهني وهم: جدي لوالدتي الذي تربيت في كنفه بعد وفاة والدي، وهو السيد حسين الهرميل، عضو مجلس النواب عن دائرة محلة مرحوم وكبير أعيانها، الذي اهتم بتعليمي اللغة العربية السليمة ووجهني إلى تعلم الإنجليزية كذلك.

ثم السيد صلاح وصفي، سفيرنا السابق في الفاتيكان؛ حيث كان مديرًا لـ«إدارة الأبحاث» بوزارة الخارجية، وكنت أصغر أعضائها، وهو الذي شجعني كثيرًا على العمل المستمر والاطلاع على السوابق في كل موضوع حتى يتأصل عرضي للقضايا المطروحة. وكذلك الوزير إسماعيل فهمي وطريقة إدارته للوزارة. والوزير محمد رياض فيما يتعلق بالوجه الاجتماعي للدبلوماسي، وبطرس غالي الذي شذَّب هذه الشخصية، وأضاف إليها عنصر الفكر والمعرفة والقراءة في كتب لم تكن ضمن مجموعة الكتب التي كنت أقرؤها، ثم قدمني إلى المستويات الأعلى في الحكم، وجعلني مرافقًا مستمرًّا له، مقربًا منه في المنظمات الدولية، وخصوصًا إبَّان الأزمة المصرية العربية وعملية السلام.

كل هذا دار برأسي منذ أن تمَّ ترشيحي لتولي وزارة الخارجية إلى اللحظة التي نجلس فيها أمام الرئيس مبارك. كنت أقول إنه ليس واردًا أن أدخل في منافسة مع غالي أبدًا؛ مهما كان الوضع الجديد لنفسي الذي بمقتضاه أصبحت وزيرًا للخارجية وهو في موقع تالٍ لي في رئاسة الدبلوماسية المصرية مع أنه أعلى مرتبة باعتباره نائبًا لرئيس الوزراء. عقدت العزم على عدم التورط في أي عمل أو تصرف قد يجرح كبرياءه، وهو الأستاذ والوزير القديم في الدولة المصرية. فمهما كان فهو الآن نائب لرئيس الوزراء، ثم إنه بطرس غالي الذي تعلمت منه وأعتبره صديقًا عزيزًا؛ وتاليًا كان عزمي أكيدًا على أخذ رأيه وموقعه وحساسياته في الاعتبار.

بحكم معرفتي بغالي، كنت أدرك أنه رجل عملي، ومسألة حرصي على أخذ آرائه بعين الاعتبار لم تكن تهمه كثيرًا، لكن ما يهمه تحديد اختصاصاته بوضوح شديد. وهنا خشيت أن يكون الرجل يتصور أنه سيكون صاحب القرار الأول في وزارة الخارجية[209]، وأنني سأكون مساعدًا له وإن بدرجة وزير، وهو ما كنت أرفضه رفضًا قاطعًا؛ فوزير الخارجية في تصوري هو وزير الخارجية، أي يجب ألَّا يكون هناك أي معقِّب عليه إلا رئيس الدولة، وأن أي أجهزة أخرى في الدولة يتم التنسيق والتعاون معها من دون الخضوع لها، سواء كانوا أشخاصًا أو مؤسسات.

كان موقفي أنه مادمت قد حلفت اليمين وزيرًا للخارجية فأنا المسئول الأول عنها، وأي خطأ أو فشل سيكون مسئوليتي أنا من دون غيري. عبرت عن ذلك صراحة وبكل الصيغ الدبلوماسية للدكتور غالي ونحن في السيارة في طريقنا إلى الوزارة بعد انتهاء لقائنا مع الرئيس مبارك؛ لأنني كنت أتحسب أن يكون للرجل تصور مختلف؛ باعتبار أنه كان يتمنى أن يصبح هو وزير الخارجية (وكان بالطبع يستحقها).

بمجرد وصولنا إلى وزارة الخارجية في ميدان التحرير وصعودنا سلمها الرئيسي دخلت إلى الناحية اليسرى حيث مكتب وزير الخارجية، ودخل غالي إلى اليمين؛ حيث مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية الذي كان يشغله طيلة السنوات السابقة قبل أن يصبح نائبًا لرئيس الوزراء. وللأمانة فقد قال

لي بطرس ونحن في طريقنا للوزارة: «انتبه من الموظفين يا عمرو؛ فبعضهم قال لي: سيادتك يجب أن تجلس في مكتب وزير الخارجية، والوزير الجديد يجلس في مكتبك القديم. انتبه سيحاول البعض إحداث الوقيعة بيننا».

فور أن جلست على كرسي وزير الخارجية قلت: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وسرحت لدقائق معدودات قبل أن يأتي كبار العاملين في الوزارة لتقديم التهاني، كما هو معتاد في مثل هذه المناسبات. خلال هذه الدقائق قلت: يا سبحان الله. الآن أصبحت وزيرًا للخارجية. ومرت أمامي مسيرتي المهنية كأنني أراها أمامي في شريط سينمائي. منذ أن دخلت الخارجية سنة ١٩٥٨م إلى أن حلفت اليمين. قلت: كانت رحلة طويلة استغرقت ٣٣ سنة من الجهد والمثابرة في العمل الدبلوماسي وخدمة السياسة الخارجية المصرية.

قطع عليَّ هذه الخلوة وصول كل مساعدي الوزير للتهنئة. لاحظت أن كل مساعد يقول لي: «أنا جاي أهنئ بسرعة؛ لأنني مسافر غدًا إلى الحج». علمت بعدها أن العاهل السعودي، الملك فهد بن عبد العزيز[210]، قد دعاهم جميعًا لأداء المناسك. أصدرت أوامري بأنه غير مسموح بسفر كل المساعدين في هذا الظرف. البعض يسافر والبعض يبقى، ومن لم يحج هذا العام فبإمكانه الحج في الأعوام القادمة. أعلنت بكل حسم أنه على الجميع أن يعلم ويدرك أن بداية جديدة ستحدث في آلية عمل الوزارة، وقد كان. فلم تذهب إلى الحج إلا نسبة منهم فقط، وتأجل حج الآخرين للأعوام القادمة.

في الأيام الأولى لي في الوزارة كنت مراعيًا مشاعر بطرس غالي. طلب بعض الموظفين مني عمل مؤتمر صحفي لأقدم نفسي وسياستي للداخل والخارج، لكنني رفضت. قلت: لن أقدم على هذه الخطوة إلا بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع، أتفرغ فيها لوضع الخطوط العريضة للعمل في المرحلة المقبلة وأنتهي فيها من التنسيق مع بطرس غالي. ثم فوجئت بغالي بدفع من عدد من الموظفين يدعو إلى مؤتمر صحفي، يشير فيه إلى أنه ينتوي عمل كذا، وسيتابع القضية الفلانية. والانطلاق في السياسة العلانية، وكأنه الرجل الأول في وزارة الخارجية. وربما كان بعض هؤلاء الموظفين ينوون التلاعب بالوزيرين، متوقعين أن أتلو مؤتمر غالي بمؤتمر من جانبي ردًّا عليه، وهو الذي تحاشيت القيام به. قررت إرجاء التفكير في عقد أي مؤتمر صحفي لما بعد شهر أو أكثر من ذلك اليوم.

لم يمر يومان أو ثلاثة من جلوسي على مقعد وزير الخارجية إلا واكتشفت أن مدير المكتب الذي كان منسقًا بين وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية قد سافر في مهمة من دون أن يخبرني. سألت عنه، فقالوا إنه سافر لأنه مكلف بمهمة ما. استدعيته فور عودته. قلت له: أنت سافرت من دون إذن وزير الخارجية. قال: كان عندي إذن سابق. وأخطرت الدكتور بطرس غالي. قلت: إذن أنت سافرت من دون علم وزير الخارجية. الآن تأخذ متعلقاتك من مكتبك وعلى بيتك فورًا. انتهى عملك مديرًا لمكتب الوزيرين. كلفت آخر بأن يحل محله. أحدث هذا دويًّا قويًّا؛ فكانت رسالة واضحة للجميع بأن النظام واللياقة والعمل هم القاعدة، وأي خرق لها أو لأي من عناصرها سوف يواجه بقسوة.

تحدثت إلى غالي. قلت له: إن فلانًا سافر من دون إذني. وأنا قررت أنه لا يصلح للبقاء في منصبه؛ لأنه عنصر سلبي، وجزء مهم من تكوين الدبلوماسي أن يكون «عنده ذوق». لم يكن الأمر سيكلفه شيئًا لو أخبرني أنه استأذنك في السفر. كنت سأوافق على سفره، أما أنه يتجاهل وزير الخارجية ومكتبه على بعد خطوتين منه فهذا غير مقبول، وخطأ دبلوماسي سيدفع ثمنه الجلوس في منزله. قال لي غالي: معك حق في قرارك.

أعطيت أوامري بأن هذا السفير معاقب، ولا يحضر إلى المكتب أو يديره، مع بقائه في منصبه

مساعدًا لوزير الخارجية؛ فتظل سكرتيرته متصلة به، وترسل له نسخته من الصحف، وإذا أتت إليه دعوات من سفراء أوسفارات يبلغونه بها، ويقتصر دوره على هذه الأشياء. أمرت أن يعامل بأدب، ولكن غير مسموح له بالحضور إلى مكتبه الذي شغله آخر أو يطلع على أوراق من الوزارة، وظل هكذا إلى أن خرج على المعاش أو خرج للعمل بإحدى سفاراتنا لا أتذكر بالضبط.

أحكمت ضبط إدارة الوزارة بهذين الإجراءين وغيرهما، وبالذات إقالة مدير المكتب فورًا لأنه أخطأ في إعمال اللياقة والكياسة، وبدأ الجميع يعرف - بل يتيقن - أن الحسم هو إحدى صفات الوزير الجديد، ومن وقتها انضبط العمل، وبدأ الجميع يدخل في المنظومة الجديدة، وتركوا المهاترات؛ لأنهم تأكدوا من أنها لن تأتي أُكُلَها معي.

الرئيس كان على اطلاع بكل ما أقوم به في الوزارة، وكان يرى أنها تتحسن وتتقدم، خصوصًا بعدما أعلنت عن خطتي لإعادة هيكلتها من الألف إلى الياء – كما سأشرح بالتفصيل في الفصل القادم – فمقتضى الذوق حتّم عليَّ إبلاغه والدكتور غالي بهذه الخطة. صحيح أنه من سلطتي تشكيل الوزارة كما أرى لضمان كفاءة العمل وسرعته إلا أنني قدرت أن الرئيس يجب أن يعلم بخطوات تطوير الوزارة، وكذلك نائب رئيس الوزراء بطرس غالي، الذي كان لسنوات طويلة وزير الدولة للشئون الخارجية، ويجب أن يعرف ما أفكر فيه لتطوير الوزارة، بل قد تكون لديه ملاحظات أو نصائح أو أفكار يجدر أخذها في الاعتبار.

خلال الأسابيع الأولى لي بوزارة الخارجية لم يكف غالي عن طلب تقسيم العمل بيني وبينه[211]. تحدث في ذلك مرارًا مع الدكتور مصطفى الفقي؛ بصفته سكرتير الرئيس للمعلومات. إلى أن اقترب موعد قيام الرئيس بزيارة رسمية إلى بريطانيا، هي الأولى من نوعها حيث سيتم استقباله فيها استقبالًا رسميًّا، وسيقيم في قصر باكنجهام هو والسيدة زوجته، ووزير الخارجية وزوجته. كان الموعد المحدد لهذه الزيارة يوم ٢٣ يوليو ١٩٩١م، أي بعد شهرين من تعييني وزيرًا للخارجية؛ قال غالي للدكتور مصطفى الفقي: بلِّغ الرئيس يا مصطفى أنه بعد كل هذه السنوات التي قضيتها في وزارة الخارجية أحب أن أكون أنا الموجود معه في زيارتكم لبريطانيا. فكان جواب مبارك على هذا الطلب: لا. أنا عندي وزير خارجية جديد الآن، ولابد من تقديمه للدول الكبرى؛ وبالتالي سيكون هو رقم ٢ في الوفد الذاهب إلى لندن، لا بطرس غالي.

ترشح غالي لـ«الأمم المتحدة»

رد الرئيس على طلب غالي جعله يعقد العزم على الخروج من وزارة الخارجية، أو من الحكومة كلها؛ فبدأ يفكر في الترشح لرئاسة منظمة «اليونسكو». وتصادف - طبقًا لما رواه هو لي - أنه كان في زيارة إلى الكونغو (كينشاسا) بينما كانت إفريقيا تجهز قائمة من المرشحين لمنصب «السكرتير العام للأمم المتحدة، اقترح عليه الرئيس موبوتو سيسي سيكو[212] أن يضع اسمه في القائمة، فقال له: ليس لديَّ تعليمات من الرئيس مبارك بذلك، فقال له سيسي سيكو: «نضع اسمك في القائمة، وارجع بعدها للرئيس. وضع اسمك لن يضيرك في شيء، وإذا لم يوافق مبارك فاحذفْ اسمك. سوف أتحدث شخصيًّا مع الرئيس في شأن ترشيحك».

وبالفعل بمجرد عودته إلى القاهرة قابل غالي الرئيس مبارك واقترح عليه أمر ترشيحه لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة، فلم يمانع، لكن مبارك لم يكن واثقًا من فوز غالي بهذا المنصب. قال غالي للرئيس: الأمر يحتاج ميزانية ويحتاج دعمكم لي بإرسال رسائل ومبعوثين للدول لطلب تأييدهم لي. فقال له: ارجع في هذا الشأن لوزير الخارجية. وجاء إليَّ بالفعل، ووعدته ببذل قصارى الجهد في هذا الأمر. والواقع أن الدكتور مصطفى الفقي سكرتير الرئيس للمعلومات كان قد أشار في عرضه الأمر على الرئيس إلى الالتزامات الكبيرة التي يتطلبها هذا الترشيح من جهود دبلوماسية وأموال

مطلوبة. كانت موافقة الرئيس تعني طلب اعتمادات إضافية ورسم خطط للدعاية واستمالة الدول والاتفاق مع الدول العظمى. فقامت وزارة الخارجية بكل ذلك بكل أمانة ومهنية وحسن سياسة.

في هذه الأثناء جاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - وقتذاك - «جيمس بيكر»[213] في زيارة للقاهرة، وطبقًا للعرف الأمريكي - باعتبار أنهم الدولة الكبرى في العالم - لا يذهب وزير الخارجية الأمريكية إلى مقار وزارات خارجية الدول التي يزورها. بل يذهب وزير خارجية الدولة المضيفة إلى الوزير الأمريكي حيث يقيم؛ ولذلك أرسلت السفارة الأمريكية خطابًا لنا يقول: «إن وزير الخارجية الأمريكي سيزور الوزير المصري للتحية في جناحه في الفندق». قلت: وماذا يعني ذلك؟ قالوا: لا بد أن يكون لك جناح في الفندق الذي يقيم فيه الوزير الأمريكي؛ كي يعبر جناحه إلى جناحك لزيارتك!

قلت: أنا لا أسكن في فندق، ولي مكتب ومنزل تتم الزيارة لأيهما. أنا أدعو الوزير الأمريكي رسميًّا لعشاء في منزلي أو قهوة في مكتبي، وإذا لم يأتِ بيكر لزيارتي في مكتبي هنا بوزارة الخارجية فسأكتفي بحضور مباحثاته مع الرئيس. أبلغ مكتبي السفارة الأمريكية بهذا القرار. أذكر أن الذي أبلغهم بذلك هو السفير أحمد أبو الغيط بصفته نائب مدير مكتبي في ذلك الوقت. وقد كان. فقد قال بعض الدبلوماسيين الأمريكيين المرافقين لبيكر: إننا نعرف عمرو موسى منذ أن كان في الأمم المتحدة. لن يقيم في نفس الفندق الذي تقيم فيه، ولن يقابلك إلا في مكتبه بوزارة الخارجية، فمن الأفضل أن تزوره في مكتبه كما يريد. وهو ما تم بالفعل.

في هذه الأثناء طلب مني بطرس غالي أن أفاتح جيمس بيكر في أمر ترشحه لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة، وطلب الدعم الأمريكي له، قلت له: سآتي بالوزير الأمريكي إليك هنا، وجاء بيكر بالفعل إلى مكتبي واجتمعت به أنا وبطرس، لكن الأمريكان لم يكونوا مقتنعين بغالي لهذا المنصب.

هنا أود أن أشير إلى أن غالي استثمر بأفضل ما يكون الاستثمار علاقته بفرنسا وبالرئيسين فرانسوا ميتران[214] وجاك شيراك[215]، وكذلك علاقاته الواسعة مع الشخصيات النافذة في العالم، ممن ينتمون إلى الطبقة الراقية الدولية واسعة النفوذ التي تحدثنا عنها سابقًا، بالإضافة إلى دعمنا له في المناطق التي نستطيع التأثير والحشد فيها، ودعم إفريقيا له، ودعم فرنسا بالذات باعتباره فرانكوفونيًّا كبيرًا. مبارك لم يكن مفترضًا أن ذلك كله سيحدث وقد حدث، وفاز بطرس غالي بمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر ١٩٩١م، وهو فوز مستحق لشخصية دبلوماسية وعلمية ومفكرة من الطراز الأول، ومن ناحية أخرى أصبحت على رأس وزارة الخارجية من دون منازع.

الطريف في الموضوع أن غالي بمجرد توليه منصبه الجديد في الأمم المتحدة، قال للدكتور نبيل العربي – كما حكى لي الأخير- الذي كان مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة خلفًا لي: «شوف بقى يا نبيل. أنا دلوقت على قمة العالم. أنا بطرس «باشا». عصمت عبد المجيد يادوب «بك» أمين عام للجامعة العربية. وعمرو موسى مثله. يادوب وزير خارجية مصر. أما أنا بقى فبطرس باشا. أنا على رأس العالم كله».

غالي قال هذا الكلام للعربي بخليط من الضحك والجد. كان يشعر أنه وصل إلى قمة القمم، وهذا صحيح؛ فسكرتير عام الأمم المتحدة تدين له الدنيا كلها بمعيار أو آخر، هو المنصب الأول في العالم في التراتبية الدبلوماسية وفي الدبلوماسية متعددة الأطراف.

خرج غالي إلى منصبه الجديد وهو «زعلان مني». كان ذلك من الأمور التي أحزنتني؛ لأنني كما نقول في مصر: «ما دستلوش على طرف». لكن في الوقت نفسه لم أتهاون في تحملي مسئوليات وزير الخارجية. وإذا كانت هناك بعض المواقف العابرة فإنني أرى أنها كانت أقل من أن تتسبب في

غضبه.

مر على منصب غالي في الأمم المتحدة ٤ سنوات، وفي السنة الخامسة حان موعد التجديد له، وكان وزير الخارجية المصرية قد أصبح ملء السمع والبصر في العالم كله، فذهبت لزيارته في مقر سكن السكرتير العام للأمم المتحدة في نيويورك. كانت أول مرة أزوره في هذه الدار التي زرتها مرارًا، من قبل أيام فالدهايم ودي كويار[216] ومن بعد أيام كوفي أنان[217] وبان كي مون[218]. وعدته بأن أبذل قصارى جهدي لدعمه كي يتم التجديد له مرة ثانية. قلت له ونحن نحتسي القهوة في منزله: أنا تحت أمرك في كل ما تريد. الأهم أنه لا داعي لـ «زعلك مني»، فسعد الرجل بكلامي وتصافينا. (والواقع أنه كانت هناك مساعٍ من بعض الأصدقاء المشتركين لإعادة الأمور إلى مجاريها كما يقال).

بعد ذلك بدأنا نعمل معًا بكل قوة لحشد الأصوات له، وحصل على ١٤ صوتًا في مجلس الأمن، واستخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضده بسبب علاقته المضطربة مع مادلين أولبرايت[219]، التي رأت أنه لم يكن تحت أمرهم بالكامل، بمثل ما يجب أن يكون عليه السكرتير العام للأمم المتحدة، فاستبدلوا به آخر هو كوفي أنان، وحزنت لذلك جدًا، وإن كان كوفي من أصدقائي أيضًا منذ كنا شبابًا في مطلع عملنا بالأمم المتحدة في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات.

الغريب في الأمر أن مادلين بعد ذلك بسنوات (تحديدًا في إبريل ٢٠١٦)، ونحن جالسان نحتسي القهوة في أحد مقاهي أوسلو في مناسبة جمعتنا هناك، قالت: «إنه كان هناك اتفاق بين الدول العظمى من البداية على أن انتخابه إذا تم فسيكون لفترة واحدة فقط، وكان عليه القبول بذلك تسهيلًا لحصوله على المنصب وتسهيلًا لقبول الولايات المتحدة بذلك وإن بطرس قبل بذلك». مع الأسف قالت لي أولبرايت هذا الكلام بعد وفاة بطرس غالي بأقل من شهر، ولو قالته لي قبل وفاته لأسرعت بسؤاله عن حقيقة ذلك.

قرر غالي بعد ذلك العيش في باريس، وساعده الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أن يصبح الأمين العام للمنظمة الدولية الفرانكوفونية[220].استنكرت عليه هذا الأمر، وقلت له: أيعقل أن تهبط من قمة العمل الدبلوماسي سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة أي الباشا الكبير إلى هذه المنظمة الفرعية؟ أي تعود إلى بطرس بك، وضحكنا، ولكنه رد عليَّ بقوله: «شوف بقى يا عمرو. كونك تصحى الصبح وماوراكش حاجة؛ هتموت وعمرك هيتقصف. فلا بد أن يكون لك مكتب وسكرتيرة ومواعيد وتلبس وتنزل وتركب عربية وتروح تقعد في المكتب. مش مهم تعمل حاجة أو متعملش. بمجرد وصولك المكتب ستلتقي بناس. ستكون عندك مقابلات. ستصبح للحياة حيوية وقيمة».

وقد تعلمت هذا الدرس من غالي؛ فبعد أن غادرت عملي أمينًا عامًا لجامعة الدولة العربية وانتهت مرحلة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٢، حرصت على أن يكون لي مكتب أذهب إليه كل صباح، وسكرتيرة ترتب لي مقابلاتي ومراسلاتي وأوراقي، برغم أنني لست محاميًا، ولا طبيبًا أو لديَّ مشروعات أديرها.

تجربة وزير الدولة

الخلاصة من متابعتي لكيفية إدارة الدبلوماسية المصرية ودولاب العمل في وزارة الخارجية، أن وجود وزير دولة للشئون الخارجية بجانب وزير الخارجية تجربة غير مريحة للأخير. وإذا كان لابد منها – وأنا لا أحبذ ذلك - فعلى وزير الدولة أن يقدِّر أنه ليس وزيرًا للخارجية، وأنه ليس رئيس الدبلوماسية المصرية، وعلى وزير الخارجية في الوقت نفسه أن يقدّر أن وزير الدولة هو وزير كامل العضوية في مجلس الوزراء وليس مرءوسًا له بالمعنى الوظيفي التقليدي.

وهنا أشدد على أن تجربة بطرس بطرس غالي في هذا المنصب استثنائية وغير قابلة للتكرار؛

فظروف بطرس كانت خاصة جدًّا فقد كان الأقدم في وزارة الخارجية من كل الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة وهو يشغل هذا المنصب. كما كان سعيد الحظ، سواء بعمله مع محمد إبراهيم كامل أو مصطفى خليل أو كمال حسن علي وحتى عصمت عبد المجيد - الذي يعتبر بطرس من جيله وكلاهما في سن متقاربة- لأن كل هؤلاء كانوا غير صداميين. كان عبد المجيد رجلًا هادئًا وخلوقًا ويعرف كيف يتصرف. كما كان يقدِّر أن الرئيس يريد بطرس من بين معاونيه؛ ومن ثم لا داعي للاصطدام به. علمًا بأن عبد المجيد كان مرتاحًا لانشغال بطرس غالي بالقارة الإفريقية حتى لا تحدث ازدواجية في إدارة الملفات الأخرى الكثيرة في دولاب الدبلوماسية المصرية.

لا أعتقد أن منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ضروري؛ فهو من الدقيقة الأولى يفتح الباب واسعًا أمام ضعاف النفوس في البيروقراطية المصرية وهم كثر؛ لتعطيل العمل واستغلال هذا الوضع، فتطلب من شخص إنجاز أمر ما فيقول لك: تعليمات وزير الدولة غير ذلك أو العكس، ولذلك أقترح بألا يكون هناك وزير للدولة للشئون الخارجية. بل نائب للوزير إذا ظهرت لذلك ضرورة؛ لأنه سيدرك أنه «نائب وزير» وعلى رأس الدبلوماسية المصرية شخص واحد هو وزير الخارجية. أما وزير الدولة فهو عضو موازٍ لوزير الخارجية في مجلس الوزراء، ويستطيع أن يتحدث أمامه ويشرح أمورًا قد لا يتفق معها وزير الخارجية، أو قد لا يوافق على توقيت إثارتها، ناهيك عن غياب التنسيق في إطار مجلس الوزراء.

ولذلك إما أن يكون وزراء الدولة ليسوا أعضاء في مجلس الوزراء ولا يحضرون إلا في حالة غياب وزير الخارجية وبتفويض منه، وإما يُكْتَفَى بنواب الوزراء في حالة الضرورة لذلك. وإذا كان لا بد من تعيين وزير دولة للشئون الخارجية لأي ظروف سياسية معينة فليكن تعيينه لحقيبة واضحة يعمل في إطارها مثل وزير الدولة للشئون الإفريقية...إلخ، مع التسليم بأن هذه الحقيبة ليست مغلقة على وزير الدولة، وأنه لا بد من وضع وزير الخارجية في الصورة بالنسبة إلى مختلف تطوراتها.

وفي تجربتي الخاصة مع الدكتور بطرس غالي - وكان بيننا كثير من الود والفهم المشترك - كان يمكن أن تضار وزارة الخارجية والعمل الدبلوماسي كله إذا بقينا معًا بمنصبين كبيرين ثم يصير بيننا تنافس – ناهيك عن تصارع - بل كان يمكن أن تسبب اضطرابًا في علاقات الدول الأجنبية مع مصر؛ فمع من يمكن الاتفاق أو التفاهم؟ ومن يمثل السياسة الخارجية المصرية؟ وهل كلمة نائب رئيس الوزراء سوف تمشي على وزير الخارجية، أو العكس؟ وبالتالي كان يمكن أن يحدث التباس كبير وخطير للغاية وينتهي ربما إلى سوء تفاهم يضر بالمصلحة العامة ويسيء إلى العلاقة الشخصية، وهو ما لم أكن أريده لشدة تقديري لبطرس غالي، وقد تدخل القدر لحل هذه الإشكالية.

وإن بقيت مرارة هذه التجربة لدى بطرس غالي لبعض الوقت. حاولت التخفيف منها ثم إزالتها، كما تدخل بعض الأصدقاء ذوي الروح الإيجابية مثل السفير علي ماهر - رحمه الله - سفيرنا في باريس آنذاك، وهو صديق عزيز لي ولبطرس، الذي قال لكلينا: إن التوافق الفكري والسياسي والشخصي بيننا لا يصح أن يصبح ضحية لتطورات فرضت علينا معًا، ثم إن وجودنا في مركزين سياسيين كبيرين يقتضي التعاون لفائدة الجميع. ولم ينتهِ الموضوع على خير إلا عندما حل التجديد لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، واستأنفنا التعاون لإنجاح مساعي بطرس للاستمرار في منصبه وعادت الأمور إلى مجاريها، كما سبق الذكر.

وفي هذا الصدد، وعلى عكس الروح الإيجابية التي مثَّلها السفير علي ماهر، كان هناك العديد من التدخلات السلبية لمجموعة من الزملاء أخذوا في إشعال نيران التنافس والصدام، وطبعًا أمكن حصارهم لسبب مهم هو أن بطرس لم يكن يعجبه أداء هؤلاء، ولم يكن يهتم بآرائهم أو يحترمهم. وفي بعض لحظات «الروقان» كان يذكر لي ما يقولونه ويسخر من محاولتهم تعميق الخلافات بيننا، حتى

في الوقت الذي كانت فيه علاقتنا تمرُّ ببعض التوتر. والسبب الآخر هو أنني كنت ألاحق هذه التدخلات السلبية بمحاولات تهدئة مستمرة مع بطرس.

202(١) مصطفى الفقي؛ دبلوماسي مصري، حصل على بكالوريوس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة عام ١٩٦٦. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٧٧. التحق بالسلك الدبلوماسي فعمل في سفارتي مصر ببريطانيا والهند، وسفيرًا في النمسا. كما عمل سكرتيرًا للرئيس حسني مبارك للمعلومات بين عامي ١٩٨٥، ١٩٩٢م، وعُيِّن عضوًا بمجلس الشعب، وأصبح بعد ذلك رئيسًا للجنة الشئون الخارجية بالمجلس في برلمان ٢٠٠٥.

203(١) في ١٦ مايو ١٩٩١م زار الرئيس مبارك روما، وفي اليوم التالي زار لوكسمبرج، وفي ١٨ مايو باريس، وفي يوم ١٩ زار أنقرة؛ حيث التقى بكبار المسئولين في كل عاصمة من هذه العواصم، وكان حديثه ينصب على إدارة فترة ما بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) وعلى القضية الفلسطينية، بحسب ما ذكره الدكتور بطرس بطرس غالي الذي رافقه خلال هذه الجولة في مذكراته.

204(١) مدير مكتب الوزير المقصود هو السفير عزيز سيف النصر؛ دبلوماسي مصري، شغل منصب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية (١٧ سبتمبر ١٩٨٧- ١٩ نوفمبر ١٩٨٨م)، ثم أصبح بعد ذلك مديرًا لمكتب وزير الخارجية.

205(٢) كان من أبرز المرشحين معي لتولي وزارة الخارجية، السفير أشرف غربال، وكان – رحمه الله- دبلوماسيًّا من طراز رفيع، ولو تم تعيينه وزيرًا للخارجية لكان سيصبح وزيرًا عظيمًا. لكن عصمت عبد المجيد لم يكن متحمسًا لترشيحه في حدود ما علمت بعد ذلك.

206(١) عاطف محمد نجيب صدقي (٣٠ أغسطس ١٩٣٠ - ٢٥ فبراير ٢٠٠٥)؛ رئيس وزراء مصري راحل من مواليد محافظة القليوبية. تولى رئاسة الوزراء في الفترة بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٩٦م. تعرض لمحاولة اغتيال على أيدي مجموعة من جماعة الجهاد الإسلامية الإرهابية، لكنه نجا من المحاولة.

207(١) عُدِّل مسمى منصب الدكتور بطرس غالي واستبدل لفظ «العلاقات» بلفظ «الاتصالات» بناء على طلبه.

208(٢) ذكر الدكتور بطرس غالي، أنه خلال الجولة الأوروبية التي رافق فيها الرئيس قبيل حلف اليمين بأيام أن الرئيس طلب منه ترشيح ثلاثة أسماء كي يختار منها وزيرًا للخارجية، فقال له: السفير أشرف غربال والسفير عمرو موسى والسفير نبيل العربي (راجع: بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس، يوميات دبلوماسي مصري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٧٧) .

209(١) ذكر بطرس غالي أنه في يوم ٢٨ إبريل ١٩٩١م «أخبرني موسى صبري (الصحفي) بأنني سأرقى إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية؛ وبذلك سأحل محل عصمت عبد المجيد، الذي سيعين في منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية» (راجع: بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٥).

210(١) الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (١٦ مارس ١٩٢٣ - ١ أغسطس ٢٠٠٥م)؛ خامس ملوك المملكة العربية السعودية، وأولهم اتخاذًا للقب خادم الحرمين الشريفين .

211(١) ذكر غالي في مذكراته، تحت عنوان «القاهرة: الخميس، ١٣ يونيو ١٩٩١»، ما يلي: «مناقشة صعبة مع عمرو موسى الذي أصبح وزيرًا للخارجية حول صلاحيات كل منا، هو بوصفه وزيرًا للخارجية وأنا بوصفي نائب رئيس الوزراء المكلف بالشئون الخارجية. في رأيه أنه هو المسئول عن إدارة الوزارة، بينما أقوم أنا بدور مستشار الرئيس الذي يكلفني بأداء مهام محددة». تقسيم مهام العمل بهذه الطريقة كان يناسبني تمامًا لو لم أكن مكلفًا بحقيبة وزارة الهجرة، والاهتمام بشئون ٣ ملايين مهاجر مصري، بحاجة للمساعدة من الهيئة الدبلوماسية والهيئة القنصلية. أدركت أن السلطة قد بدأت تؤثر في رأس الشاب عمرو موسى حتى قبل أن ينهمك في تولي مهام المنصب».(راجع: بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨١).

212(١) موبوتو سيسي سيكو (١٩٣٠ - ١٩٩٧)؛ ثاني رئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٧ (غَيَّر اسم الدولة إلى زائير في ١٩٧١ حتى ١٩٩٧).

213(١) چيمس أديسون بيكر الثالث (٢٨ إبريل ١٩٣٠-)؛ هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري، شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريجان في دورته الأولى، ثم عمل وزيرًا للخزانة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريجان بين ١٩٨٥ و١٩٨٨، ووزير الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الأب من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢م.

214(٢) فرانسوا ميتران (١٩١٦-١٩٩٦م)؛ هو رجل سياسة فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٥. كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام.

215(٣) جاك رينيه شيراك (بالفرنسية: Jacques Chirac) (٢٩ نوفمبر ١٩٣٢ -)؛ سياسي فرنسي ينتمي إلى حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية. انتخب لمنصب رئاسة الجمهورية الفرنسية في ١٩٩٥ وجدد له في ٢٠٠٢، انتهت رئاسته بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٧.

216(١) ولد خافيير بيريز دي كويار في ليما - بيرو، في ١٩ يناير ١٩٢٠. وهو محام ودبلوماسي متمرس، متقاعد حاليًا. تولى الأمين العام خافيير بيريز دي كويار مهام منصبه أمينًا عامًّا للأمم المتحدة في ١ يناير ١٩٨٢. وفي ١٠ أكتوبر ١٩٨٦ عُيّن أمينًا عامًّا لفترة ثانية اعتبارًا من ١ يناير ١٩٨٧.

217(٢) كوفي أنّا أنّان، ولد يوم ٨ إبريل ١٩٣٨. دبلوماسي غاني، والأمين العام السابع للأُمم المتحدة (من ١ يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م). في ٢٤ فبراير ٢٠١٢ عين موفدًا خاصًّا للأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا. متزوج المحامية ناني أنّان ولديهما ثلاثة أطفال.

218(٣) بان كي مون؛ هو أمين عام الأمم المتحدة منذ ١ يناير ٢٠٠٧. قبل ذلك كان وزيرًا لخارجية كوريا الجنوبية، وتستمر أمانته لمدة عشر سنوات حسب دستور المنظمة.

219(١) مادلين كوربل أولبرايت (١٥ مايو ١٩٣٧ -)، واسمها ماري آنا كوربولوفا. تنتمي إلى الحزب الديمقراطي. كانت أول امرأة تتسلم منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سماها الرئيس بيل كلينتون في ٥ ديسمبر ١٩٩٦ لهذا المنصب، لتكون وزير خارجية فترته الرئاسية الثانية، تسلمت المنصب في ٢٣ يناير ١٩٩٧ لتصبح وزير الخارجية الرابع والستين للولايات المتحدة، وظلت في منصبها حتى ٢٠ يناير ٢٠٠١.

220(٢) المنظمة الدولية للفرانكوفونية (بالفرنسية: Organisation Internationale de la Francophonie) هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية (باعتبارها لغة رسمية أو لغة منتشرة) والحكومات،تضم المنظمة إلى ديسمبر ٢٠١٤، ٨٠ بلدًا وحكومة؛ منهم ٥٧ عضوًا و ٢٣ مراقبًا.

الفصل الثاني

إعادة هيكلة وزارة الخارجية

بمجرد تعييني وزيرًا للخارجية - بل في اليوم الأول - قررت أن أعدِل الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الذي كنت أرى أنه لم يعد متمشيًا مع معطيات العصر الحاضر؛ ذلك أنه بات هيكلًا عتيقًا تم تصميمه على طريقة وزارات الخارجية الأوروبية في عقود سابقة مبكرة في النصف الأول من القرن العشرين.

رأيت أن الوزارة بالوضع الذي كانت عليه لن تتواكب مع السرعة المطلوبة والحركية التي أنتهجها في عملي، والتي تمكنني من المبادرة والمناورة وسرعة رد الفعل وإبقاء مساحة واسعة للفعل. كنت أطمح في أن أجعل الهيكل والتركيب التنظيمي للوزارة على غرار هيكل وزارة الخارجية الأمريكية الأكثر كفاءة في رأيي بين وزارات الخارجية في العالم.

كلفت أحد السفراء القدامى والأكفاء المعروفين بالدقة وحسن تقدير الأمور، وهو السفير شكري فؤاد ميخائيل[221] بوضع دراسة شاملة عن هذا التطوير المنشود. شرحت له أهدافي منه وعلى رأسها تقدير الكفاءات وتمكين الشباب؛ (ما قبل درجة سكرتير أول وحتى درجة مستشار)؛ ولذلك استحدثنا في الهيكل الجديد عددًا لا بأس به من المناصب القيادية لهم، برغم أن درجاتهم الوظيفية لم تكن تسمح لهم بذلك، كما سأشرح بالتفصيل بعد قليل. الهدف الثاني، شديد الارتباط بالهدف الأول، ذلك أنه ينصب على توسيع قاعدة المناصب التي ترضي طموح الدبلوماسيين وتدعوهم إلى إجادة العمل حتى يحصلوا على بعض المواقع القيادية بالوزارة.

الهدف الثالث من تطوير الهيكل التنظيمي الذي نشدته في وزارة الخارجية كان ينطلق من أن الساحة الخاصة بالعلاقات الدولية قد طرأت عليها تغييرات كثيرة جدًّا، وطرحت عليها موضوعات لم تكن مطروحة في الماضي. كما ظهرت أهمية لموضوعات كان يتم التعامل معها بشكل سطحى نسبيًّا؛ ولذلك فالهيكل الجديد للوزارة إلى جانب احتوائه على الجزء الخاص بالأفراد، توجه للاهتمام بالموضوعات الجديدة؛ فأنشأنا إدارات متخصصة لمتابعة الموضوعات المهمة التى طفت على الساحة الدولية فى أواخر القرن العشرين.

الهدف الرابع من التطوير كان منصبًّا على الاهتمام بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الوزارة على أنقاض العمل اليدوي؛ خصوصًا فيما يتعلق بنظام البرقيات، وسهولة إرسالها واستقبالها وتأمينها واسترجاع محتواها متى اقتضت الضرورة، مع العمل على تحديد وتعريف سرية المعلومات، وعدم الاستغراق فيها من دون مبرر منطقي اختصارًا للعدد الهائل للبرقيات الرمزية[222].

يقوم الهيكل الجديد على ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول مرتبط بالعلاقات الدبلوماسية الثنائية. وتم فيه تقسيم العالم إلى خمس مناطق جغرافية هي: الشئون الأوروبية، الشئون الأمريكية، الشئون الإفريقية، الشئون العربية والشرق الأوسط، والشئون الآسيوية.

من خلال هذا المحور سعيت لتحقيق الهدف الأول من الهيكل وهو تمكين الشباب. ولكي يتضح ذلك أقول في البداية إن النظام القديم للوزارة كان شديد المركزية، فمثلًا: كانت لدينا «إدارة إفريقيا» يتولى الإشراف على جميع أنشطتها مدير واحد، له الحق وحده فى مخاطبة الوزير وعرض مقترحات عليه

أو إرسال مذكرات إليه، بينما يعمل في الإدارة ١٠ أو ١٢ شخصًا، وبرغم أنهم قائمون بالعمل فإن الهيكل التنظيمي بالوزارة لم يكن يسمح لهم بحرية الحركة المهنية، فكل عمل الإدارة يوجه من مدير الإدارة وحده.

أما الهيكل الجديد الذي أنشأته فيقوم على نظام «الديسك»، الذي يعني أن كل دولة في العالم يكون لها مسئول (مدير شئون) معنيّ بمتابعة كل شئونها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بمصر..إلخ)، وهناك دول صغيرة متجاورة (رواندا وبوروندي مثلًا) كنا نسندها إلى شاب واحد، أو دول ذات قضايا متشابكة مثل الكوريتين، فنسندها إلى شاب واحد أيضًا، وهناك دول عظمى مثل الولايات المتحدة يتابعها مدير مع مجموعة من الشباب، وبذلك أصبح لديَّ حوالي ٩٠ منصبًا قياديًّا جديدًا لهؤلاء الشبان الذين يشرفون على شئون دول العالم المختلفة؛ بعضهم كان في الثلاثينيات، وبعضهم الآخر كان في أواخر العشرينيات من عمره ولم يتجاوز أي منهم الأربعين مطلقًا؛ فأحدث ذلك ديناميكية هائلة، وتدفقًا لدماء جديدة بالوزارة، وخلق نوعًا من المنافسة بين الجميع؛ فالكل يريد أن يحقق تميزًا في معرفة ومتابعة شئون الدولة أو المنطقة الجغرافية المسئول عن متابعتها.

لم تكن عملية اختيار هؤلاء الشباب (مديري الشئون) عملية سهلة، لكننا نجحنا في فرز وانتقاء الأكفاء، وهذا بدوره منحهم الفرصة لإظهار كفاءتهم وحثهم على التفاني في العمل، والنتيجة العملية لذلك أن أصبح لدى وزارة الخارجية العشرات من الشباب المهيئين لتحمل المسئولية في السفارات في الخارج، والذين أصبحوا بالفعل من أبرز وألمع سفرائنا.

فوق هؤلاء الشباب من «مديري الشئون» أو «رؤساء الديسك»، تضمن الهيكل الجديد للوزارة وظائف قيادية جديدة أيضًا لم تكن موجودة وهي «نواب مساعد وزير الخارجية»، مثلهم مثل مديري الإدارات (في الهيكل القديم)، وكل واحد من هؤلاء يشرف على مجموعة من «مديري الشئون» الذين يعملون في قطاع تربطه وحدة عضوية واحدة. (نواب مساعد الوزير كانوا أيضًا من الشباب قبل الخمسين).

وسأضرب مثالًا بما تضمنه الهيكل التنظيمي الجديد لقطاع جغرافي مثل إفريقيا؛ حيث شمل الوظائف التالية:

١- مساعد وزير الخارجية للعلاقات الإفريقية، يتولى أمور القطاع وتنسيقه.

٢- نائب مساعد وزير الخارجية لشئون العلاقات الثنائية الإفريقية، ومهمته التنسيق بين مديري شئون دول غرب وشرق ووسط وجنوب إفريقيا. علمًا بأن دول شمال إفريقيا كانت تدخل ضمن المنطقة العربية وليس الإفريقية.

٣- نائب مساعد وزير الخارجية لمنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الإفريقية الأخرى.

٤- أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا.

٥- أما القاعدة التنظيمية لهذا الهيكل فكانت تتكون من شبان يتولى كل منهم إدارة شئون دولة أو دولتين على الأكثر.

وهكذا بقية المناطق والقطاعات الجغرافية الأخرى. وفوق مساعدي الوزير يوجد وكيل أول وزارة الخارجية، والوزير على رأس هذا الهيكل كله.

بموجب اللامركزية في الهيكل الجديد أصبح لـ«مديري الشئون» الحق في كتابة مذكراتهم التي تتضمن المعلومات التي جمعوها من لقاءاتهم أو اطلاعاتهم وطرحها على الوزير مباشرة. أما

مذكرات الرأي فيجب عرضها أولًا على المساعد ومعاونه المختص قبل العرض، مع طرح وجهات النظر المختلفة. وكان لمساعد الوزير ونوابه المشرفين على «مديري الشئون» إبداء آرائهم في المذكرة لكن في الوقت نفسه أتاح النظام الجديد الفرصة للشباب أن يعرضوا وجهة نظرهم على الوزير حتى لو كان هناك تحفظ من مساعد الوزير أو نوابه مع تسجيل كل ذلك.

لم يكن هذا الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الخارجية من أجل التقسيم النظري فقط. كنت عند استقبالي للسفير الفرنسي مثلًا، أستدعي ذلك الشاب الصغير الذي أوليناه الإشراف على متابعة كل الشئون المرتبطة بفرنسا. كان يقدم لي تقريرًا قبلها عن تطورات الأوضاع في هذا البلد، وتطور علاقتنا به، ثم يحضر معي المقابلة، ويسجل تقريرًا باللقاء. كنت أناقشه بعد انتهائها؛ فخلق ذلك معرفة عميقة بيني وبين شباب الوزارة. اللقاء بالوزير ومراقبة أدائه في التعامل مع السفراء ووزراء الخارجية أصبحا متاحيْن لهؤلاء الشبان، فضلًا عن أن احتمالية استدعائي لأي منهم في أي وقت جعلتهم في أعلى درجات اليقظة والاستعداد، وهو ما صب في تسريع حركة وزارة الخارجية أكثر من أي وقت مضى. كانت ردود أفعالنا على كثير من الأحداث الطارئة في العالم ذات وتيرة نشطة؛ لتوافر المعلومات والبيانات لدينا؛ فنقدِّر في وقت مناسب مواقفنا التي نتخذها بالدراسة المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار الخط السياسي العام للوزارة.

هذا الهيكل الجديد لم يلقَ ترحيب بعض السفراء القدامى، فقال أحدهم إن «الوزارة بهذا الشكل ستصبح كلها جنرالات من دون جنود»؛ في إشارة إلى زيادة المواقع القيادية، خصوصًا تلك التي تم تخصيصها للشباب! من دون أن يدري أنه بكل هذه الإجراءات وإتاحة الوظائف القيادية أمام الشباب مبكرًا قد خلقنا حالة من المنافسة والطموح بين كل العاملين بوزارة الخارجية، فمن يعمل «مديرًا للشئون» صار يطمح لمنصب «نائب مساعد الوزير»، ونائب مساعد الوزير يريد أن يصبح «مساعدًا للوزير». وهكذا باتت الوزارة مؤهلة لأن تواكب طموحاتي في التحليق بالسياسة الخارجية المصرية لآفاق أوسع وأرحب.

- المحور الثاني للهيكل الجديد للوزارة، مرتبط بالعلاقات الدبلوماسية متعددة الأطراف، والتي كانت ممثلة كلها بموجب الهيكل القديم في إدارة واحدة هي «إدارة الهيئات الدولية».

من خلال هذا المحور نجحنا في تحقيق الهدف الثاني من الهيكل الجديد لوزارة الخارجية والمتمثل في تغطية الاهتمامات والموضوعات الجديدة التي طرأت على المجتمع الدولي، والتي أصبحت لها أهمية كبيرة جدًّا، وتضع الدول أمام مسئوليات لم تكن متوقعة وأمام رقابة متصاعدة من المنظمات الدولية، خصوصًا ما يتعلق بموضوعات: حقوق الإنسان، البيئة، نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.. إلخ.

يأتي ذلك بجانب الوكالات المتخصصة التي أصبحت تقوم بدور كبير جدًّا، ولها برامج في الدول مثل: اليونسكو، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بجانب المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني). وكل ذلك يأتي بجانب المجهود الرئيسي لإدارة الهيئات الدولية المتمثل في نشاط الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى مثل «حركة عدم الانحياز»، و«منظمة المؤتمر الإسلامي».ولأجل معالجة كل هذه القضايا وإحكام متابعتها؛ تكوَّن الهيكل التنظيمي الجديد لقطاع العلاقات متعددة الأطراف من الوظائف التالية:

١- مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي والعلاقات متعددة الأطراف.

٢- نائب مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية الدولية.

ويشرف على:

أ- شئون الأمم المتحدة.

ب- شئون نزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومنع الانتشار النووي.

ج- شئون حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية.

د- شئون الوكالات المتخصصة.

هـ- شئون «عدم الانحياز» و«المؤتمر الإسلامي».

و- شئون التجمعات والمنظمات غير الحكومية.

ويرأس كلًّا منها دبلوماسيٌّ شابٌّ دون الأربعين أو حولها.

٣- نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية الدولية والتعاون الفني.

ويشرف على:

أ- شئون العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب- شئون البيئة.

ج- شئون برامج الأمم المتحدة للتعاون الفني.

ويرأس كلًّا منها دبلوماسيٌّ شابٌّ في حوالي الأربعين.

٤- نائب مساعد وزير الخارجية لشئون العلاقات الثقافية الدولية.

ويشرف على:

أ- شئون الاتفاقات والبروتوكولات الثقافية.

ب- شئون الموضوعات الثقافية العامة والشئون الدينية وشئون خريجي الجامعات المصرية بالخارج.

ج- شئون اللجنة المالية والوافدين والتدريب.

ويرأس كلًّا منها دبلوماسيٌّ شابٌّ في حدود الأربعين.

- المحور الثالث، وهو مرتبط بالإدارات العامة التي تخدم كل قطاعات الوزارة، مثل:

إدارة الرمز والاتصالات، إدارة المراسم، إدارة السلك الدبلوماسي، إدارة الصحافة والإعلام والمتحدث الرسمي، الإدارة القانونية الدولية والمعاهدات، الإدارة القضائية، إدارة شئون مجلسي الشعب والشورى، إدارة خدمة المواطنين والتظلمات، إدارة المعلومات والبحوث والتقديرات، إدارة التخطيط السياسي، إدارة بنك المعلومات، إدارة الأمن، إدارة الشئون العامة. وتضمن الهيكل الجديد مديرًا على رأس كل إدارة من هذه الإدارات.

وذلك إلى جانب القطاع القنصلي الذي كان يرأسه مساعد الوزير للشئون القنصلية.

مشروع رقمنة الوزارة

بعد الانتهاء من تنفيذ الهيكل الجديد في إبريل من سنة ١٩٩٢م واستقراره، التفت في نهاية سنة

١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣ لتحديث تكنولوجيا المعلومات وتبادلها في الوزارة، ففي ذلك الوقت لم يكن بـ«الخارجية» سوى «بنك المعلومات»، وهو عبارة عن جهاز كمبيوتر ضخم، يتم إدخال موجز أخبار الوزارة عليه، متصل بشاشة في كل إدارة، بحيث يمكنها الدخول على هذا الجهاز لرؤية الموجز. كانت هذه محاولة لإدخال الوزارة عصر التكنولوجيا الحديثة، غير أن التجربة كانت متواضعة.

كان هذا وضعًا بائسًا لا يتناسب مع سرعة الحركة التي أنشدها في الوزارة، فرحت أفكر فى إدخال أجهزة كمبيوتر Desktop إلى الوزارة، ففي سنة ١٩٩٣ دخل ديوان عام وزارة الخارجية أول شحنة من الكمبيوتر الشخصي (P.C)، بحسبانها أول وزارة تستخدم أجهزة الكمبيوتر في عملها. بدأ هذا المشروع بعقد اتفاقية مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) الذي خصص بموجبها مبلغًا لدعم الوزارة لإدخال هذا النظام وشراء معداته. كان هذا شيئًا جديدًا على الوزارة وبالنسبة إلينا جميعًا.

الإدارة التي كان يتبعها كل ذلك كان اسمها «إدارة بنك المعلومات». كان فيها عدد من «مهندسي الكمبيوتر» والمبرمجين، لكن عملهم كان محدودًا. بدأت بهم تشغيل النظام الإلكتروني الجديد للوزارة، وبرغم أننا قررنا الاستعانة بخبرات مختلفة من أجهزة في الدولة، فإننا صممنا على أن يتم تدريب المهندسين والمبرمجين العاملين بالوزارة ليقوموا بهذه العملية الأولية لانتقال الوزارة وسفاراتها من العمل الورقي إلى العمل الإلكتروني.

بدأ الأمر بـ«جهازي كمبيوتر» في كل إدارة، ثم أخذ هذا العدد يتزايد شيئًا فشيئًا إلى أن أصبح لكل موظف بالوزارة جهاز خاص به يمارس عمله من خلاله. أذكر أن السفير شكري فؤاد قد قام بعمل نظام يضمن وضع نسخة إلكترونية من كل البرقيات الواردة للوزارة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالوزير؛ فأول شيء كنت أقوم به بعد دخول مكتبي في الصباح هو الاطلاع على هذه البرقيات الموجودة على جهازي، إلى جانب نسختها الورقية التي يمكن طلبها، وكان هذا يتم في حالات قليلة.

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فبعد مضي مدة معينة من الخطوة السابقة سعيت لأن أربط الوزارة كلها بشبكة معلومات واحدة، فأوكلت هذه المهمة إلى السفير محمد أحمد إسماعيل، الذي عينته «مساعدًا للوزير للمعلومات»، فبذل جهدًا كبيرًا في هذا الصدد؛ ذلك أنه طلب تشكيل لجنة وافقت عليها فورًا من عدد من الأساتذة في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، منهم: الدكتورة هدى بركة، أستاذ تكنولوجيا المعلومات، ومساعد وزير الاتصالات في عهد الوزير طارق كامل، واثنان من زملائها بنفس الجامعة، وأستاذ من جامعة عين شمس، وخبير من المخابرات العامة، والدكتور هشام الشريف، مؤسس مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء، ونائبه وقتها الدكتور أحمد نظيف[(223)].

قابلت هذه اللجنة – التي كانت لجنة ممتازة - واستمعت لخططها لـ«رقمنة» الوزارة، ونجحنا بالفعل في الحصول على ميزانية خاصة للتطوير من بعض برامج المنح والمساعدات التي كانت تأتي لمجلس الوزراء، ومركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، ولم نرهق بذلك ميزانية الوزارة، وتم إدخال الإدارة إلى منظومة العمل الرقمي، قليل الاعتماد على الورق، وهو ما حقق انسيابية وسرعة كبيرتين في عمل الوزارة بمختلف قطاعاتها.

كنت أنا شخصيًّا ممن يحرصون على متابعة الجديد في عالم التكنولوجيا؛ حتى لا أكون بعيدًا عما أطالب الآخرين به؛ فكنت كذلك من أوائل الوزراء في مصر الذين يقتنون «الكمبيوتر المحمول» (اللاب توب)[(224)]. كنت أراجع من خلاله بعض الملفات الهامة، كالحركة الدبلوماسية على سبيل

المثال.

في هذا السياق أحب أن أقول إنني كنت من دفع بشدة لإدخال خدمة «التلفون المحمول» إلى مصرسنة ١٩٩٤م. كنا في هذه الأثناء نستعد لتنظيم «مؤتمر السكان والتنمية»[225] في القاهرة. كان مؤتمرًا عالميًّا ضخمًا. طلبت بعض الوفود الأوروبية إدخال شبكة للتلفون المحمول في محيط المؤتمر؛ لأنهم يريدون الاتصال المباشر بعواصمهم وشركاتهم، في ظل موجة من الإرهاب كانت تضرب مصر وتستهدف السياح والأجانب وقتها.

قوبل طلب إدخال التلفون المحمول باعتراضات أمنية كبيرة جدًّا، ولما وصلت نقاشاتي مع قادة الأجهزة إلى طريق مسدود لجأت إلى الرئيس مبارك. شرحت له الأمر. قلت له: لا بد أن نوفر كل اللوجستيات المطلوبة لإنجاح المؤتمر. نريد أكبر عدد من الوفود يحضر إلى مصر؛ لأن هذا سيعطي رسالة للعالم بأن مصر آمنة، ويعزز حضورها الدولي، فضلًا عن أن «التلفون المحمول» قادم إلى مصر مهما طال الزمن، هناك دول عربية وإفريقية أدخلت هذه الخدمة لمواطنيها، ولا يليق بمصر التخلف عنها تحت ذريعة «الاعتبارات الأمنية»، فوافق الرئيس- وإن بعد جدال كبير بالنظر إلى تحسباته الأمنية المعروفة - وتم عمل شبكة تغطي مساحة معقولة في محيط المؤتمر، وفي ظرف أقل من ٤ سنوات دخلت الخدمة كل أنحاء مصر سنة ١٩٩٨م.

لم أكن أستطيع إحداث كل هذا التطوير التكنولوجي في الوزارة من دون الانتقال إلى مبنى وزارة الخارجية الجديد المطل على النيل. كانت هناك بعض الأصوات التي تطالب الرئيس مبارك بتحويل هذا المبنى إلى فندق في عهد عصمت عبد المجيد، الذي سارع بدوره بنقل إدارتين للمبنى لحجزه من الطامعين فيه. في نوفمبر ١٩٩١م قررت نقل مكتبي للمبنى الجديد قبل أن ينتهي تشطيبه؛ قطعًا للطريق على أي محاولة لانتزاع هذا المبنى من وزارة الخارجية.

أبلغت مدير شركة «المقاولون العرب» بأنني «سأنتقل إلى المبنى الجديد في فبراير ١٩٩٢». كنت أقوم بزيارات مفاجئة للمبنى كل عدة أيام؛ في محاولة لحث القائمين على هذه الشركة الوطنية على سرعة الانتهاء من تسليمنا المبنى وتجهيزه. وأشهد بأن رجال «المقاولون العرب» بذلوا معنا جهدًا كبيرًا حتى تسلمنا المبنى كاملًا، وأصبحت الوزارة بكل إداراتها – أخيرًا - في مبنى واحد، بعد أن كانت موزعة على المبنى الموجود في ميدان التحرير، والآخر الذي كان موجودًا في الجيزة. كنت أفتش عن طوابق هذا المبنى بشكل شبه يومي. أصعد بالمصعد في الصباح الباكر إلى أي طابق وأفتش على مستوى النظافة وأتناقش مع العاملين. كنت حريصًا على توفير بيئة عمل محترمة للعاملين بالوزارة؛ كي يبدعوا ويفتخروا بانتمائهم إلى وزارة الخارجية.

وبمناسبة انتقال الوزارة إلى مبناها الجديد في ماسبيرو فإن وزارة الخارجية تملك عددًا من القصور المنيفة في بعض الدول، تشغلها بعثاتنا في الخارج، كما الحال في لندن وباريس وروما وبراج وأثينا وواشنطن. هذه القصور كان يملكها الملك فؤاد وبعض أفراد العائلة المالكة وتبرعوا بها للوزارة عندما أقامت مصر علاقات دبلوماسية وقنصلية مع هذه الدول بعد الاستقلال.

تحضرني واقعة طريفة حدثت بيني وبين وزير خارجية اليونان في أثناء زيارة رسمية لي إلى أثينا، ذلك أن مبنى سفارتنا في أثينا، وهو قصر كان يمتلكه الملك فؤاد يقع في ميدان الدستور؛ أحد أهم ميادين أثينا ويحيط به مبنى البرلمان ومكتب رئيس الوزراء ومبنى وزارة الخارجية اليونانية، وقبل انتهاء المحادثات الرسمية مع وزير الخارجية قال لي إنهم يريدون شراء مبنى السفارة لضمه إلى مبنى وزارة الخارجية، فأجبته بأنني أوافق على بيع السفارة لهم ومن جانبي أطرح رسميًّا رغبتنا في شراء مبنى البرلمان لنتخذه مقرًّا للسفارة، وضحك الوزير واعتبرت أن الأمر انتهى عند هذا الحد.

لكني فوجئت في أثناء العشاء الرسمي الذي أقامه الوزير لي بعد ذلك وحضره عدد من الوزراء وكبار المسئولين اليونانيين بالوزير يقول في كلمته الترحيبية: إن وزير خارجية مصر يريد أن يشتري مبنى البرلمان اليوناني، وأصبح هذا الموضوع مثارًا للحديث وهم يتندرون على هذا الحديث الدبلوماسي الطريف حتى إن رئيس الجمهورية سألني ضاحكًا عند استقباله لي إن كنت أريد أن أشتري المبنى فقط، أم المبنى بما فيه أعضاء البرلمان، ولم يثر اليونانيون موضوع شراء سفارتنا بعد ذلك.

نظام جديد للبرقيات

من الأمور التي أوليتها اهتمامي في بداية عملي وزيرًا للخارجية أيضًا خلق نظام جديد لمتابعة المعلومات الواردة إلى الوزارة وعلى رأسها البرقيات، يجعل من السهل على المعنيين سرعة الاطلاع عليها والاستفادة مما يرد فيها من معلومات. كان هناك تسابق من سفاراتنا في الخارج على إرسال «البرقيات الرمزية»؛ وبالتالي وجدت أن هناك عبئًا ثقيلًا يُلْقَى على عاتق الشباب الذين يعملون في «إدارة الرمز»، كما أنه يحد من سرعة انتشار المعلومات، علمًا بأن كثيرًا جدًّا من هذه البرقيات لا يستحق أن يرسل مُشَفَّرًا من الأساس.

وفق هذه المعطيات أنشأت درجة جديدة من البرقيات سميناها «برقية معلومات»، وهي غير «البرقية المفتوحة» أو «الإدارية» أو «الصحفية»، وشرحت للجميع ماهية «برقية المعلومات» كالتالي: قلت لهم: «لو أنني سفير في دولة ما، وقابلت رئيس هذه الدولة، وحياني وأبلغني تحياته إلى رئيس الجمهورية، ومن ثم الحديث عن تبادل وفود والأمل في تعاون اقتصادي.. إلى آخر هذا الكلام العادي»، فهل يحتاج هذا الكلام إلى أن أضعه في برقية رمزية أو شفرية؟ بالطبع لا. وهذا ما أضعه في «برقية المعلومات».

لكن إذا أراد السفير التعليق على لقائه بهذا الرئيس، فليعلق في برقية شفرية أو رمزية، كأن تقول: «إني لاحظت أن صحة الرئيس متدهورة»، أو «أبدى تحفظه على الموقف المصري من قضية معينة»، وهكذا بدأت تقاليد جديدة في وزارة الخارجية، خففت عبئًا ثقيلًا جدًّا من على كاهل «إدارة الرمز»، التي كانت تستنزف في برقيات عادية جدًّا؛ ومن هنا أصبحت وتيرة عملها أسرع وأكفأ.

والواقع أن أصل هذا التفكير بدأ لديَّ حينما كنت مديرًا لإدارة الهيئات الدولية، كما سبق وأن ذكرت وبعد أن تغير الوزير باستقالة إسماعيل فهمي، وتولي محمد إبراهيم كامل للوزارة؛ إذ كان يحمل شعورًا سلبيًّا لكل من عمل مع إسماعيل فهمي وأنا على رأسهم، وتم ما يشبه العزل إزائي بما في ذلك تقليل البرقيات الرمزية التي كانت توزع على إدارة الهيئات الدولية. واجهت ذلك ليس بالشكوى وإنما بالتجاهل وبتعبئة وتنظيم مصادر المعلومات التي كانت متاحة، ولا يعيرها الوزير أو مكتبه اهتمامًا، وقد وجدت في تلك المصادر كنوزًا من المعلومات ساعدتني كثيرًا في عبور تلك الفترة.

وهنا لا بد أن أشير إلى أنني أعطيت أوامري بأن البرقيات بأنواعها المختلفة يجب أن تتدفق بمجرد وصولها إلى الشباب المشرف على متابعة الدول والمناطق الجغرافية المختلفة، كل حسب اختصاصه؛ كي يتابعوا التطورات أولًا بأول، ومن هنا جرت المياه في قنوات المعلومات بوزارة الخارجية بسهولة وسرعة، وأصبح الجميع في حالة استنفار ويقظة.

كنت حريصًا فيما يخص البرقيات أيضًا على الاستفادة بخدمة «البريد الإلكتروني» الذي كانت تؤمِّنه لنا الأجهزة المعنية في الدولة. أيقنت مبكرًا أن العالم سيستغني عن الورق، وأن استدعاء المعلومات إلكترونيًّا أسهل وأسرع، وهو ما يحتاجه الدبلوماسي بشدة، بدلًا من البحث في تلال من الأوراق والملفات، فيستنزف مجهوده في البحث، ويضيع وقته الذي هو من ذهب في معظم الأحيان.

قلت إن العاملين بوزارة الخارجية هم أسرع من يتواكب مع أحدث ما توصل إليه العالم من تكنولوجيا حديثة، من خلال خدمتهم في بعثاتنا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي فإن تعاطيهم مع أنظمة العمل الحديثة هو أسهل عليهم من غيرهم، وللأمانة فقد حرص الجميع على نقل خبراته لديوان الوزارة في هذا المجال.

امتحان الملحقين الدبلوماسيين

تعقد وزارة الخارجية امتحانًا كل عام لاختيار عدد من الملحقين الدبلوماسيين وهي بداية درجات السلك الدبلوماسي، ويشمل الامتحان اللغات الأجنبية والموضوعات التي لها علاقة بالعمل الدبلوماسي مثل القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية وهو امتحان تحريري يعقبه امتحان شفوي لمن يجتازون الامتحان التحريري. كنت حريصًا على أن يتم الامتحان بحيادية كاملة وبمراعاة تكافؤ الفرص لكل المتقدمين إليه، وقد رسب في هذه الامتحانات بعض أبناء السفراء الذين كانوا يتوقعون مجاملتهم في هذا الشأن، ولكني أصررت على أن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد للنجاح.

لاحظت كذلك ضعف الإلمام باللغة العربية لدى الملحقين الجدد، ورأيت أن إتقان اللغة العربية لا يقل أهمية عن إتقان اللغات الأجنبية؛ فأدخلت لأول مرة اللغة العربية ضمن موضوعات الامتحان التحريري.

وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى أنني كنت أدقق بشدة في عملية اختيار السفراء لتولي المواقع المختلفة؛ ذلك أنني كنت أهتم كثيرًا بمواصفات معينة ربما لم يهتم بها غيري، والواقع أنني تعودت على قضاء وقت طويل في اختيار كل سفير على حدة. كانت هناك عواصم أو مناصب دبلوماسية معينة تقتضي نوعية معينة من السفراء لأهمية الموقع، وخطورة المهمة ولأن السفير في هذه المواقع أو العواصم وكذلك زوجته يقتربان كثيرًا من قمة المجتمع الدولي برجاله وسيداته، بسياسييه واقتصادييه ومصرفييه، بأدبائه وفنانيه، وخلق الصلة معهم يسهل للسفير ولمصر الانفتاح على معلومات وانطباعات واستشرافات هي المطلوب – في رأيي – التوصل إليها.

إن مناصب السفراء في واشنطن ولندن ونيويورك وباريس، مثلًا، تتطلب هذه النوعية المنتقاة المتميزة من الدبلوماسيين وزوجاتهم، ولا يصح التهاون في هذا الاختيار مطلقًا. وكانت لديَّ قواعد، بعضها طريف، لم أخرج عنها قط، ونجحت في تنفيذها كلها، وكان تفهم الرئيس مهمًّا وضروريًّا وقد توصلت إليها بالفعل، وأهم هذه القواعد ما يلي:

- السفير في السعودية يجب ألا يكون قصير القامة، فالعائلة السعودية الحاكمة يتميز رجالها في معظمهم بالطول، ولم أكن أريد أن ينظروا إلى السفير المصري من علٍ؛ وتطبيقًا لذلك طلبت من السفير محمد كامل عمرو[226] سفيرنا في الصين (ووزير الخارجية بعد ذلك) أن يستعد للنقل من بكين إلى الرياض. والسفير عمرو له مزايا عديدة وذو كفاءة عالية، وعمل في البنك الدولي لسنوات طويلة، ثم هو يتميز بالطول، ومن ثم نقلته إلى الرياض رغمًا عنه، وإنما عن اقتناع بصحة وأهمية ذلك. وقد وافق الرئيس على ذلك، واعتبر الأمر تجديدًا طريفًا.

- السفراء ذوو الكفاءة في ذاتهم من دون زوجاتهم تحترم كفاءاتهم، وينقلون إلى عواصم هامة لا تحتاج إلى دور خاص للزوجة.

- السفراء الذين يعملون في العالم العربي يجب أن يتميزوا بحسن الاطلاع، والاقتناع بالصلة القومية، وكذلك بالذوق والكياسة والعين المليانة.

- السفراء في دول المغرب العربي يفضل من يتحدث الفرنسية إلى جانب إجادة العربية.

- السفير في بيروت يجب أن يكون اجتماعيًّا ومنفتحًا على الناس.

- ضروري من نسبة للشباب بالإضافة إلى نسبة ممن يقتربون من سن التقاعد، فالنوع الأول يتميز بالإقدام والحماسة، والنوع الثاني يتميز بالخبرة والحكمة، وكنت أقرأ ذلك في برقياتهم وتقاريرهم ، واستفادت الوزارة منهما معًا.

- هناك أماكن قاسية لا تتطلب وجود زوجة، فما بالك بتعليم الأولاد، وهناك نوعية من الدبلوماسيين لا يمانعون في شغل هذه المناصب والاستفادة من المزايا المادية المعوِّضة.

- لا بد من عدد من السفيرات (وقد نجحنا في ذلك إلى درجة لا بأس بها).

- الاهتمام بالقنصليات والقناصل في العواصم والبلاد التي يوجد بها المصريون بكثافة.

221(١) السفير شكري فؤاد ميخائيل؛ ولد في أسيوط سنة ١٩٣٢م، والتحق بالسلك الدبلوماسي سنة ١٩٥٨م، وآخر منصب له كان سفيرًا في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩م. ثم عمل مستشارًا لوزير الخارجية في الفترة بين ١٩٩٢ و٢٠٠١م.

222(١) حرصت عند كتابة هذا الفصل على الرجوع للسفير شكري فؤاد ميخائيل، والحصول على شهادة موثقة ومسجلة منه فيما يخص إعادة هيكلة وزارة الخارجية؛ باعتبار أنه كان المكلف من قبلي بتنفيذها، وقد قام بها على أكمل وجه.

223(١) تولى أحمد نظيف رئاسة مجلس الوزراء في مصر في يوليو ٢٠٠٤ إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

224(١) أحضره لي السفير محمد أحمد إسماعيل من «مركز دعم واتخاذ القرار» قبل أن يتم تعميمه على بقية الوزراء بفترة طويلة.

225(٢) نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، في الفترة ما بين ٥ و ١٣ سبتمبر ١٩٩٤. وقد نتج عنه برنامج عمل عبارة عن وثيقة توجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. حضر المؤتمر ما يزيد على ٢٠٠٠ ممثل لحكومات متعددة ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني إضافة إلى وسائل الإعلام؛ وذلك للحديث حول قضايا متنوعة خاصة بالسكان، تتضمن الهجرة، ووفيات الأطفال، وتحديد النسل وتنظيم الأسرة، إضافة إلى تعليم النساء وحمايتهن من مساعدات الإجهاض الخطرة. تلقى المؤتمر اهتمامًا إعلاميًّا كبيرًا بسبب الجدل المتعلق بالتأكيد على الحقوق الإنجابية.

226(١) محمد كامل عمرو (١ ديسمبر ١٩٤٢م -)؛ هو دبلوماسي مصري ووزير الخارجية الأسبق (١٨ يوليو ٢٠١١ – ١٦ يوليو ٢٠١٢). شغل مناصب دبلوماسية عديدة، آخرها سفير مصر في السعودية بين ١٩٩٥ و١٩٩٧. وقبلها كان قائمًا بالأعمال في سفارة مصر في واشنطن، ومساعدًا لوزير الخارجية للمنظمات الإفريقية، ومندوبًا في بعثة مصر في الأمم المتحدة. وبعد تركه منصبه سفيرًا في الرياض، تولى منصب المدير التنفيذي في البنك الدولي؛ حيث مثّل مصر و١٣ دولة عربية بين العامين (١٩٩٧ إلى ٢٠٠٨).

الفصل الثالث

تنظيم التعاون بين الخارجية والمخابرات العامة

خلال تنفيذ الإجراءات والقرارات التي اتخذتها لضبط العمل في وزارة الخارجية والارتقاء به، بإعادة هيكلتها لتصبح قادرة على المبادرة ورصانة وقوة الفعل والسرعة المناسبة بالنسبة إلى رد الفعل، شأن نظيراتها في العالم المتقدم، كانت عيني مصوبة في اتجاه إعادة بناء علاقة الخارجية بالأجهزة الأخرى الموجودة في الدولة المصرية، والتي يتماس عملها - بصورة أو بأخرى - مع الوزارة في إدارة أو تنفيذ السياسة الخارجية للدولة المصرية وعلى رأسها جهاز المخابرات العامة. كنت حريصًا على أن تكون العلاقة مع هذه الأجهزة صحية تقوم على التكامل وتعميم الفائدة والمشاركة في تحقيق المصلحة المصرية بدلًا من التنافس غير الصحي.

هنا أقول للتاريخ إنني وجدت في اللواء عمر سليمان[227]، منذ تم تعيينه رئيسًا لجهاز المخابرات العامة في ٢٣ يناير ١٩٩٣م، شخصية جديرة بالاحترام والتقدير؛ لأنه كان كبيرًا في تصرفاته. راقيًا في تعاملاته، مترفعًا عن الصغائر. كنت أستطيع أن أتحدث إليه - إذا ما التقينا أو جمعنا سفر – منتقدًا بعض الأوضاع العامة أو الممارسات الخاصة أو دور المؤسسات هنا أو هناك داخل مصر بكل أريحية. كنت أثق تمام الثقة بأنه - حتى بحكم عمله – لن يستغل ما قلته له ضدي تحت أي ظرف، بل قد ينتفع به؛ ولذلك كنت أتحدث معه بصراحة بالغة بشأن ما أراه على أرض الواقع، وكان يحب ويقدر جدًّا هذه الصراحة.

كان بيني وبين اللواء سليمان لقاء دوري، نتجاذب فيه أطراف الحديث، ومناقشة القضايا المطروحة على الساحتين الخارجية والداخلية. ظل هذا اللقاء قائمًا حتى بعد أن أصبحت أمينًا عامًّا للجامعة العربية، وإن بكثافة أقل كثيرًا. في أحد هذه اللقاءات تحدثنا عما كان يقال عن مساعي مبارك - أو أسرته - لتوريث حكم مصر لابنه جمال. سليمان كان غاضبًا جدًّا من هذا الموضوع. قال إن «مبارك غير مرتاح، وربما لن يمكِّن ابنه الشاب من مراده، ولكن الضغوط عليه كثيرة من داخل أسرته». أنا شخصيًّا قلت له: الكلام عن التوريث خطير جدًّا حتى لو لم يكن حقيقيًّا؛ لأن الانطباع أقوى من الحقيقة، وهو انطباع سلبي، وهذا الانطباع مضر بالبلد، ويجب تبديده.

سألت سليمان مستنكرًا: ليه يتم توريث حكم مصر؟ واستخدمت كلمة (ليه؟). بأي حق؟

فرد الرجل قائلًا: «الموضوع ده يا عمرو بك هيبوظ الدنيا؛ لأن الولد مش هيقدر على مصر. لو عليَّ أنا ميهمنيش. أنا كبرت وعايز أتقاعد. المهم نيشان تقدير لي (وصف النيشان بقوله: «حتة الصفيحة») في آخر الرحلة. ما يقلقني هو حجم المشاكل اللي هتواجه البلد من وراء الموضوع ده (التوريث)».

كان سليمان رجلًا عظيمًا، وأهم ما فيه درجة الصدق الكبيرة التي يتمتع بها. هل يتصور أحد أن أتحدث عن الرئيس وأسرته بهذه الانتقادات الصريحة أمام رئيس جهاز المخابرات العامة وأنا مطمئن إليه؟ لم يحدث أن أبلغ الرئيس بأي تعليقات أو انتقادات وجهتها له أو لأسرته، إنها معادن الرجال.

وبشأن تنسيق العمل ما بين وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة لم يقاوم اللواء سليمان طلبي استعادة عدد من الملفات، مثل ملف السودان وملف الصومال وغيرهما. قلت له: يا عمر بك، هذه الملفات تتسع لعمل الخارجية والمخابرات، وهو عمل يجب أن يكون فيه تعاون وتكامل بيننا تحقيقًا

للمصالح العليا للبلاد، فرحب بشدة.

أقر هنا بأنه كان هناك- قبل هذا التنسيق بيني وبين اللواء سليمان – انفصام كبير، بل حساسية بين الخارجية والمخابرات العامة؛ فملف مثل «ملف السودان» مثلًا كان في يد المخابرات وحدها، واحتكاك وزارة الخارجية به كان قشريًّا، أو إن شئت فقلْ: بروتوكوليًّا في معظمه. كان الرئيس - على ما شعرت به - لا يولي لرأي الخارجية ثقلًا كبيرًا خصوصًا فيما يتعلق بدول الجوار، حتى شعر هو – أي الرئيس- بأن الخارجية تتحرك بثبات كيفًا وكمًّا نحو أن تصبح محورية في معظم هذه المجالات. وكان مما ساعدني هو الخطأ في تفسير انقلاب الترابي / البشير، الذي فسرته بعض الدوائر بأنه لصالحنا بينما كان رأي الخارجية غير ذلك وهو الرأي الذي ثبتت صحته.

كان اللواء سليمان سعيدًا جدًّا بأن وزارة الخارجية تريد أن تبني طريقة عمل جديدة، عمادها الشفافية والتعاون والتكامل بين الأجهزة المختصة بالأمن القومي المصري والسياسة الخارجية المصرية، وتقبل بصدر رحب جدًّا أحد القرارات الأولى التي اتخذتها، وهو أنني أرسلت مبعوثًا إلى الصومال هو السفير إبراهيم عوف[228]، الذي قلت له: تذهب غدًا إلى الصومال، وتلتقي كل الأطراف المتنازعة هناك بعد سقوط نظام محمد سياد بري[229]. قلت لعوف: «قابل الأطراف كافة، وانقل لهم رسالة مؤداها أن مصر مهتمة جدًّا بالأوضاع في الصومال الشقيق، وأننا مستعدون للنظر في طلباتهم والتنسيق معهم»، وهذا كان سلوكًا جديدًا على الخارجية.

اتخذت هذا القرار من دون التنسيق مع أي من أجهزة الدولة؛ انطلاقًا من أنني وزير الخارجية، وبالتالي من حقي - بل من واجبي - أن أرسل من أريد إلى أي مكان في إطار العمل الدبلوماسي، سواء لجمع المعلومات أو لتلقي رسائل أو إرسال رسائل. وجدت من عمر سليمان تقديرًا كبيرًا لهذه الخطوة، وليس غضبًا ولا غيرة؛ ولما عاد المبعوث أبلغنا المعلومات التي جمعها عوف من حصيلة لقاءاته ومشاوراته مع الأطراف الصومالية المختلفة للمخابرات العامة. ونسقنا في تقدير المواقف بناء على ما لدى كلينا من معلومات وبيانات. أظهر الرئيس نفسه تقبلًا لهذا النهج الجديد الذي ثبتت فائدته في العلاقة بين الخارجية والمخابرات العامة. لقد راهنت في هذا الصدد على الكفاءة العالية لأعضاء وزارة الخارجية في أداء المهام الموكلة إليهم وقد كسبت الرهان.

في صدد تنظيم التعاون بين الخارجية والمخابرات العامة، ذكر لي اللواء عمر سليمان ذات مرة أنه يفكر في أن يدعو الأطراف المتصارعة في الصومال إلى اجتماع في القاهرة تتكفل المخابرات بكل ترتيباته وتمويله. وطلب مني أن ألقي الكلمة الرئيسية في الاجتماع، واقترح أن أدعو الجميع إلى مناسبة اجتماعية في الوقت الذي أراه بما في ذلك حق الدعوة الأول، أي إقامة العشاء الأول، ويقيم هو الغداء أو العشاء التالي، وهو ما تم. وعلى هامش هذا الاجتماع استقبلت جميع زعماء الصومال الذين جاءوا إلى القاهرة واحدًا بعد واحد في مكتبي بوزارة الخارجية.

في سياق الملف الصومالي الذي أوليته اهتمامًا خاصًّا – وكانت الخارجية بعيدة عنه- التقيت حسين فارح عيديد زعيم التحالف الصومالي، وأحد قادة المجلس الرئاسي في الصومال يوم ١١ نوفمبر ١٩٩١م، في مكتبي بالقاهرة. كما حرصت على أن تشارك مصر في اجتماع لجنة المصالحة الصومالية المنبثقة عن شركاء «الإيجاد»[230] يوم ١٩ ديسمبر من نفس العام في روما. كما شاركت مصر أيضًا في بعثة تقصي الحقائق التي أرسلتها «الإيجاد» إلى الصومال في ٢٤ نوفمبر من نفس العام.

البعض يتحدث عن التنافس بين الأجهزة – لا أقول الصراع – وهو دائمًا موجود، إنما ضبطه لتحقيق المصلحة العامة يكون مرهونًا بقدرة قادة هذه الأجهزة - بما فيها وزارة الخارجية - على إدارة الأمور بذكاء وحنكة وذوق ولياقة، وذلك يتم بعدم حجبك معلومة في حوزتك لا يصح أن تخفيها

عن بقية الأجهزة؛ لأنهم في المقابل سيفعلون نفس الشيء، والخاسر المصلحة العامة في النهاية. الأساس في العلاقة بين أجهزة الدولة هو التكامل. التنافس والتسابق يكونان في إعلاء المصلحة العامة وفي إنكار الذات، لا الصراع، وهو ما تحقق بين الخارجية والمخابرات العامة في عهدي وعهد اللواء عمر سليمان.

تحقيق هذا التناغم بين الخارجية والمخابرات العامة كانت له ثلاثة أسباب من وجهة نظري، هي:

- أن المخابرات العامة وجدت أداءً مختلفًا للخارجية. كانت لدينا قدرة كبيرة على المبادرة والمناورة، وجمع المعلومات والبيانات، ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها، والاستفادة بها في تقدير المواقف المختلفة. كنا نبلغ حصيلة ذلك كله إلى جهاز المخابرات العامة؛ فشعر بقوة الخارجية وأمانتها، واتجه للتنسيق معها.

- السبب الثاني، الذي لا يمكن إغفاله أو إنكاره هو تشجيع رئيس الدولة لأسلوب ومنهج التعاون بين المخابرات والخارجية، بوصفهما كيانيْن متوازييْن في الأهمية حين يتعلق الأمر بشئون السياسة الخارجية. (لم يكن حسني مبارك يبني أمنه أو اطمئنانه على أساس صراع الأجهزة وإنما على تعاونها وتكاملها، عكس كثير من الحكام المنفردين).

- أما السبب الثالث المفصلي في الحقيقة؛ فيتمثل في ذكاء وحنكة رئيس المخابرات العامة؛ لأنه لم يرَ في ارتفاع كفاءة الخارجية تنافسًا أو تغولًا عليه، أو سحبًا للملفات منه، فلم يكن لديه أي مانع في أن تأخذ الخارجية زمام المبادرة، سواء في ملف السودان أو الصومال أو غيره.

وسأضرب مثالًا على ذلك كي يكون الكلام مدعومًا بأمثلة. أذكر أنه عندما ازدادت شقة الخلاف بين مصر والسودان، بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا سنة ١٩٩٥م، وبروز تصريحات سودانية بشأن حلايب، وردود مصرية عليها، كان بعض المسئولين السودانيين يأتون إلى مصر، سواء للعلاج، أو لأغراض السفر إلى مناطق بعيدة سيغادرون إليها من مطار القاهرة؛ فيمكثون في مرورهم يومًا أو اثنين للراحة، أو لرؤية بعض عائلاتهم المقيمة في مصر، وكانوا يطلبون لقائي وكنت أقابلهم في مكتبي بوزارة الخارجية.

ذات مرة قابلت وزير خارجية السودان ودعوته لفنجان قهوة في مكتبي، ولم يكن هذا من شأنه في أي وضع طبيعي أن يغضب أحدًا. ولكني علمت أن البعض في مستويات تستطيع التحدث مع الرئيس لم يكن مرتّاحا لذلك، إلا أن التوافق بين الخارجية والمخابرات أفقد هذه المحاولات فعاليتها. قلت للرئيس مبارك: التقيت فلانًا وتحدثنا في كذا وكذا، فقال لي: «مافيش فايدة في نظام البشير[231]». قلت نفس الأمر لرئيس المخابرات اللواء عمر سليمان: فقال لي: «عارف إنك قابلت وزير خارجية السودان، وكويس إنك قابلته». حقيقة كانت العلاقات كلها إيجابية في هذه الفترة، وأعتقد أن الخارجية كان لها فضل المبادرة في ذلك.

في السياق السوداني ذاته، أذكر أنه حدث في فترة من الفترات تراشق عنيف بالتصريحات بين القاهرة والخرطوم بشأن منطقة حلايب المصرية. انتهزت فرصة توجيه أحد الصحفيين سؤالًا لي وأنا خارج من مبنى الوزارة حول هذه المسألة التي كانت الأمور مستعرة بشأنها؛ فأجبت على الفور: «إن حدود مصر لا تقف عند حلايب، بل تقف عند جوبا جنوبًا، وحدود السودان لا تقف عند حلايب، وإنما تمتد إلى الإسكندرية شمالًا». كان لهذا التصريح مفعول السحر في تهدئة الأجواء المحتقنة بين البلدين الشقيقين، ظهرت مفاعيله في سعي الإخوة في السودان للتقارب معنا والبناء على هذا التصريح.

ردود فعل الرئيس مبارك واللواء سليمان على هذا التصريح كانت إيجابية جدًّا، غير أن بعض

الدوائر المصرية الأخرى لم ترتح له، لكنها سكتت في ضوء رد الفعل الإيجابي للرئيس. بعد هذا التصريح حصل بداية ذوبان للثلوج بين القاهرة والخرطوم؛ لأننا في الخارجية لدينا الاقتناع الكامل بأن الشقاق بين مصر والسودان يعني أن هناك شيئًا ما خطأ، حتى وإن كان من يحكم السودان نظام لا نرضى عنه، أو نختلف معه؛ نظرًا إلى الوزن الكبير للسودان في موازين الأمن القومي المصري.

أعود إلى الموضوع الأساسي وهو العلاقة بين وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة في إدارة السياسة الخارجية المصرية، وأقول إن إدارة السياسة الخارجية هي بالأساس مهمة وزارة الخارجية، وأي جهاز آخر تكون مهمته تقديم الدعم لها وإسنادها أو الاستفادة من زخمها وخبرائها، وفي المجمل التنسيق المستمر معها؛ وذلك له أسبابه الموضوعية البعيدة عن التحيزات؛ فلديها الكوادر التي تجيد اللغات الأجنبية - كلها أو معظمها - والقادرة بالتجربة والتدريب المستمر على فهم الصياغات وما بين السطور، وما بين الكلمات وصياغة العبارات المناسبة، وهذه مسألة تحتاج إلى خبرة تكتسب، فضلًا عن أنها قادرة على اختراق أو الوصول إلى أعلى المستويات في الدولة وفي المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا يساعدنا على معرفة اتجاهات الرأي العام الداخلي وتوجهات السياسة في هذه الدولة أو تلك.

أذكر في هذا الإطار أن إسماعيل فهمي عندما كان وزيرًا للخارجية - وكان وزيرًا ناجحًا بكل معنى الكلمة - عين السفير جمال منصور، سفيرًا في دمشق، وأتى منصور للقاء الوزير قبل سفره. كنت موجودًا في مكتب الوزير، فهممت بالخروج فقال لي الوزير: ابقَّ يا عمرو. فبقيت وحضرت هذا اللقاء. قال الوزير: انتبه يا جمال. لم أرسلك لسوريا كي تقدم لي تقارير عن توجهات سوريا الرسمية هنا أو هناك. أريد منك النفاذ إلى المجتمع السوري. إلى العائلات السورية الكبيرة بل الصغيرة. اسهر معهم. شاركهم مناسباتهم. اختلط بهم، ستعرف كيف وإلى أين تسير الأمور في سوريا. افعل ذلك وامنحني تقديراتك للمواقف المختلفة، أما مقابلة المسئولين فهذه مسألة روتينية.

عملت بنصيحة الوزير إسماعيل فهمي، عندما عينت سفيرًا لمصر في الهند، انفتحت على المجتمع كنت بحكم موقعي ألتقي كبار المسئولين بطريقة مريحة، أي في المناسبات الاجتماعية. أتبادل معهم أطراف الحديث على موائد عشاء أو غذاء، وهنا تتبدى قدرة وزارة الخارجية المتمثلة في أن السفير لديه إمكانية مقابلة الأعضاء الكبار في مجلس النواب ومجلس الشيوخ والوزراء ووزراء الدولة وكبار الموظفين في البلد ورئاسة الجمهورية وقادة الجيش الحاليين والسابقين، ويستطيع أن يدعوهم إلى مناسبات ينظمها؛ وبالتالي الأبواب مفتوحة أمام وزارة الخارجية – من دون بقية الأجهزة الأخرى التي يتسم عملها بالسرية - بالطرق الرسمية والدبلوماسية للحصول على المعلومات، وبناء السياسات على أساسها بما يخدم مصالح الوطن. هل يعقل أن نهمش دور الخارجية برغم هذه الفرص والإمكانات المتاحة لديها من دون غيرها؟

الأجهزة الأخرى تقوم بتغطية مفيدة للغاية للحركة الموجودة في أي بلد بشكل بانورامي عام، وعندما يتم ضم المعلومات التي تجمعها وزارة الخارجية مع تلك التي توفرها الأجهزة الأخرى انظر كيف يكون حجم الفائدة التي تعود على الدولة في صناعة قراراتها فيما يخص هذه الدولة أو تلك، أو ذلك التوجه الدولي أو ذاك، وعلاقته بالمصالح والأمن القومي المصري.

أستطيع أن أقول قبل ختام هذا الفصل إننا قد أحسنا إعداد جهاز وزارة الخارجية، وشددنا على أن يكون إتقان اللغات إتقانًا تامًّا شرطًا أساسيًّا لا غنى عنه للالتحاق بالسلك الدبلوماسي، فإذا لم تكن لديك لغة تتقنها فأنت محدود الاطلاع، ضيق الاتصالات؛ وتاليًا فإن فهمك للعلاقات المتشابكة وتحقيق الفائدة المرجوة سيكون محدودًا؛ ومن ثَمَّ تكون قدرتك على الأداء محدودة.

وفي هذا الصدد أذكر أنه في الفترة التي كنت أنتظر فيها تعييني سفيرًا، تحدث معي وزير

الخارجية، كمال حسن علي – يرحمه الله- عن أنه يفكر في تعييني سفيرًا في باريس. فاعتذرت بشدة وحسم لأنني لا أجيد الفرنسية. قال: ولكنني أسمعك تتحدث بهذه اللغة.

قلت: هناك فرق بين السفير المصري الذي يجلس مع رئيس الجمهورية الفرنسية يحدثه في الشعر والأدب الفرنسي وبلغة فرنسية سليمة، وبين آخر يعرف ٢٠ أو ٣٠ أو حتى مائة كلمة سيتحدث في إطارها. إذا عينت سفيرًا في فرنسا أحب أن أجلس مع الرئيس الفرنسي وأنا أحدثه في أمور تتعلق بمصالح مصرية مطلوب التنسيق فيها مع فرنسا (فأسخّن) بالحديث في الشئون التي يحبها الفرنسيون ويرتاحون لها، من الشعر والآداب والفنون قبل أن أبدأ في الموضوع الرئيسي من اللقاء. وأنا ثقافتي غير فرنسية ولا أستطيع أن أقوم بذلك. قلت للوزير ذلك برغم أن العمل في باريس حلم يراود أي دبلوماسي ليس في مصر وحدها بل في العالم كله. لا تزال ليلى زوجتي تلومني على رفضي باريس، التي هى قبلة عشاق الفن والأدب والأزياء وكلها أمور تعشقها النساء بطبيعة الحال، ولم يُجْدِ معها قولي إنها كانت فكرة ولم تكن عرضًا؛ إذ تقول إنني أجهضت الفكرة التي كان يمكن أن تتطور إلى عرض فقرار.

وإن كنت أحتفظ حتى الآن بصداقة «آلان جوبيه»[232] الذي كان رئيسًا لوزراء فرنسا وكل وزراء الخارجية الآخرين، وعندما زرت باريس زيارة رسمية وزيرًا لخارجية مصر عملوا كل شيء لتحية مصر في شخصي؛ من ولائم وعشاء ضخم في وزارة الخارجية حضرته ١٠٠ شخصية فرنسية، وخطب متبادلة، وكانت المباحثات موسعة، شملت مقابلة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية.

خلال هذه الفترة كان لوران فابيوس[233] رئيسًا للجمعية الوطنية (مجلس النواب)، فجاء لزيارتي رسميًّا في الفندق الذي أقيم فيه، هذا كله كان تحية لمصر ولوزير خارجيتها، ويجب عليَّ هنا أن أحيي سفيرنا في فرنسا آنذاك، السفير أحمد صدقي، يرحمه الله.

أذكر أن هناك عددًا من السفراء المصريين الذين ذهبوا إلى فرنسا وكانوا يجيدون اللغة الفرنسية وثقافتهم ثقافة فرنسية، فنجحوا جدًّا في مهامهم، مثل: أحمد صدقي، علي ماهر السيد، سمير صفوت. ولا أعتقد أن أي سفير لا يجيد الفرنسية كان بإمكانه أن يحقق نجاحًا مجتمعيًّا ورسميًّا. وهذا النجاح ينطبق كذلك على سفرائنا من الجيل التالي مثل ناصر كامل وإيهاب بدوي (سفيرنا الحالي في باريس).

227(١) عمر محمود سليمان؛ عسكري وسياسي مصري من مواليد محافظة قنا (٢ يوليو ١٩٣٦ - ١٩ يوليو ٢٠١٢)، نائب رئيس جمهورية مصر العربية من ٢٩ يناير ٢٠١١ حتى ١١ فبراير ٢٠١١، كان يرأس جهاز المخابرات العامة المصرية منذ ٢٣ يناير ١٩٩٣ حتى تعيينه نائبًا للرئيس.

228(١) دبلوماسي مصري، عمل سفيرًا لمصر في العراق سنة ١٩٨٩م، وشغل منصب مساعد وزير الخارجية، وهو أمين عام اتحاد البرلمانات الإسلامية الأسبق.

229(٢) صعد الرئيس الصومالي الأسبق، محمد سياد بري إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩، وتبنى سياسة شيوعية ماركسية وحكم البلاد بالعنف والحديد والنار؛ مما زاد من الحنق الشعبي عليه بالذات مع المشكلات الاقتصادية وخوضه الحرب مع إثيوبيا.

اندلعت الحرب الأهلية بعد الإطاحة بنظام سياد بري من السلطة يوم ٢٦ يناير ١٩٩١، وجرت محاولات متعددة لإعادته للسلطة ولكنها باءت بالفشل. فبعد نجاح انتفاضة حركات التمرد شمالًا وجنوبًا لإسقاط النظام فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة دستورية في البلاد حيث أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى (جمهورية أرض الصومال) الآمن نسبيًّا حتى يومنا هذا، ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريرة.

بدأ تدخل دولي جديد في الشأن الصومالي سنة ١٩٩٢م في أثناء المجاعة التي عمت البلاد؛ حيث دخلت القوات الأميركية مع مجموعة من دول أخرى تحت غطاء حماية المساعدات الإنسانية، وتحولت قيادة هذه القوات إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣م، لكن هذه القوات وبخاصة الأمريكية منها تعرضت لضربات قوية من المقاومة الصومالية عند محاولتها القبض على الجنرال محمد فارح عيديد؛ مما أجبرها على الانسحاب عام ١٩٩٤م، خصوصًا بعد الحادثة الشهيرة المتعلقة بسحل بعض الجنود الأمريكان في شوارع العاصمة مقديشو.

230(١) «الإيجاد» هي الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، وهي منظمة شبه إقليمية في إفريقيا مقرها دولة جيبوتي ، تأسست في عام ١٩ فحلت محل السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر (IGAD) التي أنشئت عام ١٩٨٦، وكان إنشاء السلطة الحكومية عام ١٩٨٦ هدفه مقاومة الجفاف والتصحر اللذيْن كان يعاني منهما عدد من الدول الإفريقية مثل: جيبوتي، السودان، الصومال ، كينيا، وغيرها. وفي عام ١٩٩٦ اجتمعت الدول الأعضاء في نيروبي، واتفقوا على تعديل ميثاق المنظمة وتغيير اسمها إلى الهيئة الحكومية للتنمية.

231(١) نشأ نظام الرئيس السوداني عمر البشير، بموجب ما عرف بـ«ثورة الإنقاذ الوطني» (بالسودان)، والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده العميد «عمر حسن أحمد البشير» أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الاخوان المسلمين بالجيش السوداني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، مطيحًا بالحكومة الديمقراطية المنتخبة، والتي كان يترأس مجلس وزرائها الصادق المهدي، ويترأس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغني. وكان شديد العداء لمصر في سنوات حكمه الأولى.

232(١) آلان جوبيه؛ رئيس الوزراء الفرنسي في عهد جاك شيراك من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٧، كما تبوأ منصب وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي خلفًا للوزيرة ميشال آليو ماري، كما تولى مسئولية وزارة الخارجية لعامين في عهد فرانسوا ميتران.

233(٢) لوران فابيوس؛ رئيس الوزراء الفرنسي في عهد فرانسوا ميتران من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٦ وكان عمره ٣٧ عامًا، ليصبح يومها أصغر رئيس حكومة في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة. ترأس الجمعية الوطنية (الغرفة السفلى في البرلمان الفرنسي) مرتين: الأولى في ١٩٨٨-١٩٩٢، والثانية خلال ١٩٩٧-٢٠٠٠، ثم أسندت إليه وزارة الاقتصاد والمالية (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وتولى حقيبة الخارجية (مايو ٢٠١٢ - فبراير ٢٠١٦).

الفصل الرابع

إدخال الدائرة المتوسطية

إلى دوائر السياسة الخارجية المصرية

بعد أن انتهينا من إعادة هيكلة وزارة الخارجية، وتأسيس نظام System يضمن زيادة إنتاجية وكفاءة العاملين فيها، وسرعة تدفق المعلومات من وإلى بعثاتنا في الخارج، بجانب تنظيم التعاون مع أجهزة الأمن القومي التي يتماس عملها معنا في إدارة السياسة الخارجية للدولة، قلت: لقد حان الوقت للانطلاق بالسياسة الخارجية المصرية إلى آفاق جديدة، تمكنها من مواكبة تلك التحولات الكبرى التي كان يمر بها النظام العالمي في الفترة التي توليت فيها وزارة الخارجية في مايو سنة ١٩٩١م.

لقد أصبحت وزيرًا للخارجية بالتزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي[234]، الذي بدأت على أنقاضه معالم نظام عالمي جديد في الظهور، يستند إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة على الساحة الدولية، بعد أن عشنا فترة طويلة في كنف عالم ثنائي القطبية، وأجواء الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م). هذا التحول في النظام الدولي ولَّد لديَّ هاجسًا كبيرًا جدًّا فحواه أن مصر أصبحت محبوسة أو مسجونة في تجمعات تقليدية يكاد يتجاوزها الزمن؛ بفعل تلك الرياح العاتية التي غيرت من بنية وطبيعة هذا النظام، بانهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، وهو ما ترتب عليه فقدان العالم الثالث – الذي تنتمي إليه مصر - لكثير من المرونة وهوامش المناورة والحركة السياسية التي كان يتيحها العالم ثنائي القطبية.

من هنا كان عزمي أكيدًا على ألا تكون مصر بعيدة عن عملية تخليق النظام الدولي الجديد؛ خصوصًا أنني كنت مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة (١٩٩١/١٩٩٠)؛ ومن ثم كنت على مقربة، بل - أحيانًا - مشاركًا في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، وحضرت كثيرًا من اجتماعات مراكز البحوث التي ناقشته؛ وبالتالي فأنا على علم - على الأقل - باتجاه الريح. وبناء على ذلك بدأت أرسم خطط دخول مصر إلى هذا المعترك بحسبانها دولة لها وزنها. وبالفعل بدأت التفكير والتخطيط للتحليق بمصر في تجمعات جديدة، تضمن استمرار فعاليتها وحضورها على المستوى الدولي، ليس فقط بوصفها فاعلًا إقليميًّا له بريقه في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ولكن على المسرح العالمي أيضًا ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا.

جلست أفكر في كيفية فتح أبواب جديدة للحركة الدبلوماسية المصرية تجعل الدول الكبرى واللاعبين الأساسيين على المسرح الدولي يرحبون بمصر في نوادٍ أوسع من الشرق الأوسط وقضاياه، وفي هذا عقدت كمًّا لا بأس به من جلسات العصف الذهني brainstorming مع دبلوماسيين مصريين، وكذلك مع ساسة ودبلوماسيين غربيين من مختلف التوجهات السياسية الإقليمية والدولية.

منذ أخبرني الرئيس مبارك في مايو ١٩٩١م بأنه قرر تعييني وزيرًا للخارجية، وأنا أفكر بقوة في دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية. كنت أقول لنفسي: لقد دارت سياستنا الخارجية منذ يوليو ١٩م وحتى أوائل التسعينيات في إطار الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية المصرية، وهي الدوائر التي تناولها كتاب «فلسفة الثورة» للرئيس جمال عبد الناصر، وحلَّلها بعد ذلك الدكتور بطرس بطرس غالي في محاضراته بجامعة القاهرة والمعهد الدبلوماسي، واستوعبتها أجيال متلاحقة من الدبلوماسيين والعاملين في مجال السياسة الخارجية المصرية، سواء في الإطارات الأكاديمية أو

السياسية أو العملية.

هذه الدوائر التقليدية هي: الدائرة العربية التي تنتمي إليها مصر بفضل ثقافتها ولغتها ومصالحها. والدائرة الإفريقية، والمتأثرة لدينا - في المقام الأول - بنهر النيل العظيم وعمقه التاريخي والحضاري، والدائرة الإسلامية التي تعد بمثابة الإطار الروحي للحضارة المصرية منذ أن اعتنقت أغلبية المصريين الإسلام[235].

ما لفت انتباهي في هذا السياق أن هذه الدوائر التقليدية الثلاث قد تطورت في شكل منظمات دولية وإقليمية؛ لذا كان لمصر دور رائد في إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥م، ومنظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٣م (أصبح مسماها الاتحاد الإفريقي فيما بعد)، والمؤتمر الإسلامي سنة ١٩٦٩م (أصبح مسماها منظمة التعاون الإسلامي فيما بعد)، ولقد بلورت الدبلوماسية المصرية منذ أواسط الخمسينيات أو شاركت في بلورة دوائر إضافية مثل الحركة الآسيوية الإفريقية وأمريكا اللاتينية ثم «حركة عدم الانحياز» التي ضمت دولًا من قارات العالم المختلفة إلا أنهما لم يصمدا بصفتهما فاعليْن أمام تحدي الزمن ومتغيراته.

الاتجاه نحو المتوسط

وضعت عيني على دول البحر المتوسط، بشاطئيه الشمالي والجنوبي، منذ أن عملت في الأمم المتحدة وانفتحت على الدبلوماسية متعددة الأطراف. كنت – ومازلت - أرى أنها دائرة مهمة لمصر لا تقل عن الدوائر الإستراتيجية التقليدية الثلاث (العربية والإفريقية والإسلامية)، وأنه ينبغي لمصر أن تتصل بصورة أو بأخرى بأوروبا. كانت قناعتي راسخة بأن اتصالًا ما في إطار تجمع سياسي أو منظمة إقليمية يجمع دول البحر المتوسط بشماله المتقدم وجنوبه النامي سيعود بالخير على مصر. كما أنه يمكن أن يشكل ديناميكيات جديدة تتصل بالعالم العربي والقضية الفلسطينية.

كانت لديَّ أساسات فكرية متينة بنيت عليها طرحي في الانفتاح المصري على الدائرة المتوسطية؛ ذلك أنني قرأت في شبابي الباكركتاب «مستقبل الثقافة في مصر» للدكتور طه حسين، الذي كتبه بعد معاهدة ١٩٣٦م، وهو الكتاب الذي يثير كثيرًا من الجدل حتى الآن، والذي نادى فيه بالانفتاح على الثقافة الغربية، وأشار بمنتهى القوة إلى عمق مصر المتوسطي، ويتضح ذلك في قوله:

> «مصر كانت عبر التاريخ على اتصال بدول البحر المتوسط وبحر إيجة. وكانت هي نفسها مهد حضارة غمرت الآفاق آلافًا من السنين. هذه الحضارة هي جذور وأصل الحضارة الغربية الحديثة. وخلال التاريخ كان تأثير حضارة مصر على اليونان وتأثير حضارة اليونان على مصر واضحًا ومستمرًّا. وحتى عندما كانت مصر جزءًا من الدولة الإسلامية»[236].

وإن كان تفكيري أكثر تحديدًا مما ذهب إليه طه حسين، ففي رأيي أن الدائرة المتوسطية يجب ألا تتعارض مع الدائرة الإسلامية، وكذلك الحال مع الانتماءيْن العربي والإفريقي.

باختصار إن التوجه نحو أوروبا وتأطير سياستنا معها وإزاءها هما قيمة مضافة بلغة الاقتصاد وليست خصمًا من أي حساب.

قرأت أيضًا في هذا السياق ذلك الكتاب العظيم «مصر ورسالتها»، للدكتور حسين مؤنس[237]، الصادر سنة ١٩٥٥م، الذي بنى نظرية «مصر المتوسطية» على عدة حقائق: أولها «أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط»، وثانيها «أن تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط بشكل دائم، فقد كانت أسس الحضارة المصرية قبل الرومان واليونان هي الأسس نفسها التي قامت عليها الحضارة الغربية وهي العلم والفن والعمل، وأصبحت مصر دولة متوسطية خالصة منذ الأسرة الحادية والعشرين. ثم كانت مركزًا للحضارة المتوسطية في الحقبة الرومانية المتأخرة، وظلت كذلك حتى الفتح العربي لمصر. وثالث الحقائق: أن مصر لا تستطيع أن تتخلى عن مكانتها في ذلك البحر إلا إذا

أرادت أن تتخلى عن كيانها كله».

الجغرافي المصري العظيم الدكتور جمال حمدان[238] أيضًا كان ملهمًا في مشروعي في الانفتاح على المتوسط؛ ذلك أنه يؤكد دومًا في كتاباته عن «شخصية مصر» أن «المتوسط هو ضابط إيقاع النبض الحضاري والمادي لمصر»، ويرى أن «البعد المتوسطي في حياة مصر كان يمكن أن يكون أكبر وأخطر لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر، وليس المطلوب في توجه مصر المتوسطي أن تكون مصر قطعة من أوروبا، ولكن أن تصبح دولة عصرية حديثة متقدمة». هذا بالضبط ما أومن به: مصر دولة عصرية حديثة متقدمة.

لذلك كله كنت أشعر بضيق شديد لعدم وجود مصر ضمن «مجموعة الـ ٥+٥» التي أنشئت سنة ١م بروما، وتضم خمس دول أوروبية متوسطية هي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول «اتحاد المغرب العربي» الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، والتنمية، والأمن في المنطقة، وأخيرًا تنظيم الهجرة غير الشرعية.

طرحت أفكاري بشأن الانفتاح على دول البحر المتوسط على الرئيس حسني مبارك. قلت له: إن مصر بجانب أنها دولة عربية إفريقية إسلامية منتمية إلى العالم الإسلامي، فهي أيضًا دولة متوسطية، وفي هذا الإطار فهي فاعلة في «الحوار العربي- الأوروبي» الذي انطلق بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفاعلة في «الحوار بين الشمال والجنوب»، والعمل المشترك في مجالات الأمن والتنمية، وإن هذا الحوار يجب أن يتطور إلى نظام للعلاقات. قلت: إن الانتماء المتوسطي لمصر لا يتناقض إطلاقًا مع بقية الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية المصرية؛ وبالتالي يجب أن نتحرك في اتجاه المتوسط.

من ناحية أخرى، وفي نفس تلك الفترة صارحت الرئيس بأننا نحتاج أيضًا إلى «باندونج» جديد في التسعينيات على غرار الذي جرى سنة ١٩٥٥م، وتمخضت عنه «حركة عدم الانحياز»، يعقد في مصر بأفكار جديدة وبأطراف مختلفة. لا بد من تفكير جديد ، وسوف يأتي تفصيل ذلك.

استغرق النقاش في مسألة المبادرة المصرية في البحر المتوسط بيني وبين الرئيس وقتًا لا بأس به وعلى فترات، وللأمانة فإن مبارك تحمس للموضوع. كان يرتاح لمثل هذه المبادرات؛ لأنها بعيدة عن المناطق التي من الممكن أن تجلب له «وجع الدماغ»، سواء مع الولايات المتحدة أو مع غيرها، بالإضافة إلى أنها تعني التعاون مع أوروبا. في نهاية المطاف أيد الرجل طرحي بإدخال الدائرة المتوسطية إلى دوائر السياسة الخارجية المصرية (باعتباره غير محفوف بالمخاطر).

انتهزت فرصة زيارة الرئيس للبرلمان الأوروبي في مدينة «ستراسبورج» الفرنسية في نوفمبر ١٩٩١م؛ للإعلان عن الانفتاح المصري على دول البحر المتوسط. قلت لفريق العمل بوزارة الخارجية: إن إلقاء الرئيس خطابًا أمام البرلمان الأوروبي فرصة يتعين علينا اقتناصها بتخصيص مساحة واسعة منه للإعلان عن مبادرة مصرية تدعو لقيام «منتدى البحر الأبيض المتوسط» الذي نستهدف منه إدخال «مجموعة الـ٥+٥» في تجمع أوسع، وقد حرصنا على أن يقدم الرئيس هذه المبادرة في سياق تدليله على أهمية التعاون بين الأقاليم، وخصوصًا تلك التي ترتبط بالفعل بروابط سياسية وثقافية واقتصادية قوية، وهو يشير هنا إلى أوروبا والشرق الأوسط.

قال الرئيس وهو يقدم مبادرة مصر في هذا الصدد ما يلي:

«إنني أعتقد بإخلاص أن التعاون المكثف بين أوروبا والشرق الأوسط يمكن أن تكون له تفريعات إقليمية وعالمية؛ إذ إنه لن يؤدي فقط إلى رفع درجات تعاوننا إلى مستويات جديدة، ولكن من الممكن أيضًا أن يضيء كمنارة من أجل تعاون اقتصادي أوسع ونموذجي تتبعه مناطق أخرى.

إن لدينا في تاريخنا ومصالحنا المشتركة أرضًا خصبة نستطيع على أساسها أن نصنع مستقبلًا مشتركًا، ومن أجل ضمان أن البذور التي زرعناها اليوم تؤتي ثمارها، فإنه من الأهمية بمكان أن نقوم بتوسيع نطاق تفاهمنا وتوسيع التعاون بين

أوروبا والشرق الأوسط».

واقترح الرئيس إنشاء منتدى البحر المتوسط.

وسعيًا نحو تحقيق هذه الأهداف التي تضمنتها كلمة الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي، اقترحت رسميًّا على روما وباريس تنظيم «منتدى» حول البحر المتوسط على أن يتم توسيع نطاقه فيما بعد؛ بحيث يشكل منطلقًا يجمع دول أوروبا والشرق الأوسط كافة، ويكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين وغيرهم من المهنيين والمثقفين وقطاعات مجتمعاتنا كافة.

كانت الدولة الأولى التي تحدثت مع مسئوليها في الموضوع هي فرنسا، من خلال آلان جوبيه وزير خارجيتها وقتذاك، وهو الرجل الذي يجمعني به كثير من الود والتقدير المتبادل. كان رد فعله أن هذه الفكرة مهمة وجديدة، ولكنها تتطلب إعدادًا في المجال الأوروبي المعقد، خصوصًا في ضوء الأطر القائمة حاليًا (يقصد مجموعة الـ٥+٥). طلب جوبيه أن أتركه يفكر في هذا الطرح، ثم نعود إليه بعد شهر أو اثنين. كنا في هذا الوقت في أوائل العام ١٩٩٢.

أدركت من جانبي أن الدول العشر الأوروبية والشمال إفريقية ربما لن تسعد بهذا الاقتراح الجديد، لكنني قدرت أنهم لن يعارضوه، بل ربما ينخرطون فيه بوصفهم كتلة رئيسية هي (مجموعة الـ٥+٥)، وهو ما تم بالفعل. سريعًا عملت على دفعهم جميعًا إلى الانخراط في «منتدى البحر المتوسط» المنشود. بدأت بالتنسيق مع الدول العربية في الشمال الإفريقي لأنه ضرورة ومن حسن الفطن. تحدثت مع وزير الخارجية التونسية الحبيب بن يحيى، وهو من أفضل الدبلوماسيين العرب. كما تحدثت مع وزير خارجية الجزائر الأخضر الإبراهيمي، وهو صديق قديم ودبلوماسي عربي ودولي كبير، وكذلك مع وزير الخارجية المغربي عبداللطيف الفيلالي، الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا لوزراء المغرب. وركزت على دعوة لمقابلة عدد من وزراء دول أوروبا المتوسطية، فقبل الجميع الدعوة على أساس أننا سوف نناقش الوضع في البحر المتوسط، واقتراح تشكيل منتدى متوسطي.

بالتوازي مع مساعي إقامة «منتدى البحر المتوسط» عرضت على إيطاليا واليونان أن نطلق ترتيبًا موازيًا لـ(مجموعة الـ٥+٥) يتعلق أساسًا بالتعاون في شرق المتوسط، وقد وجدت من وزير خارجية إيطاليا جياني دي ميكليس، ومن وزير خارجية اليونان تفهمًا وحماسة؛ حيث إنني لم أطلب إلغاء المجموعة الأولى، ولكنني طلبت التركيز على شرق المتوسط، ولم يثر أيهما وضع إسرائيل مطلقًا، ولكن المشكلة كانت في تركيا.

كان موقفي واضحًا أن تركيا دولة متوسطية كبيرة ولا يمكن تجاهلها، ولم يكن هذا بالضبط هو رأي اليونان بطبيعة الحال. ظللنا في اجتماعات لنبحث في تشكيل الأمر مع وزراء خارجية قبرص ومالطة.. إلخ. أي أنني سرت على طريقين متوازيين، الثاني يَجُبُّ الأول، أو العكس، ولكن سوف نخرج في نهاية المطاف بترتيب متوسطي جديد، ولن تنفرد صيغة «الخمسة + خمسة» بالبحر ومتشاطئيه.

لم أكن في الواقع مهتمًّا بالوقت الذي ننفقه، فالإشارة إلى تجمع شرق المتوسط أقلقت كثيرين ولم أكن أعتبر تلك الصياغة صيغة عدائية، ولكني لم أكن أراها كافية لإطلاق مسيرة تعاون متوسطي شاملة. ودفعتهم دفعًا إلى ضرورة اتخاذ قرار؛ فإما أن ينقسم البحر الأبيض إلى مجموعتين شرق وغرب المتوسط، وإما التفكير في صيغة شاملة، وكانت بداياتها هي الصيغة الأخرى التي اقترحتها على فرنسا، أي منتدى البحر المتوسط الذي يمكن أن يضم (الـ ٥+٥) ومجموعة شرق البحر المتوسط بما فيها تركيا واليونان، ولكن تستبعد إسرائيل (في مقابل عدم دعوة سوريا وفلسطين اللتين لم تكونا مهتمتيْن بهذه المنطقة على كل حال).

فجأة، في صيف ١٩٩٣ طلب جوبيه وزير خارجية فرنسا أن نلتقي. أخبرني أن باريس على استعداد لمشاركة القاهرة في الدعوة إلى منتدى البحر المتوسط، وكان هذا أول نجاح للدبلوماسية المصرية في خلق مجال جديد لنشاطها، له أركانه المهمة سياسيًّا واقتصاديًّا، بالإضافة إلى دور ريادي لمصر في هذا الإطار الجديد الذي لا يرتبط مباشرة بالنزاع العربي- الإسرائيلي.

مجموعة «النواة»

لاقت مبادرة «منتدى البحر المتوسط» قبولًا وحماسة من جانب عدد من الدول الأوروبية، بعدها عملت والدبلوماسية المصرية بوزارة الخارجية بقوة لتحويلها إلى واقع ملموس على الأرض؛ فأنشأت «إدارة خاصة» بالبحر المتوسط في الوزارة. كما كلفت السفير رءوف غنيم، مساعد وزير الخارجية - آنذاك - بالإشراف على المساعي الرامية إلى بناء التجمع المتوسطي المنشود. وبدأت وزارة الخارجية في إعداد دراسات تفصيلية بهذا الخصوص، فضلًا عن عقد اجتماعات لا تنقطع مع الخبراء. كان أهمها ذلك الاجتماع الذي انعقد في نوفمبر ١٩٩٣م، والذي تم فيه الاتفاق على اعتماد منهج التدرج في بناء هذا التجمع المتوسطي.

خلال الفترة بين ديسمبر ١٩٩٣ وإبريل ١٩٩٤ قمت بمقابلات ومشاورات مكثفة مع عدد كبير من وزراء خارجية دول المغرب العربي ودول البحر المتوسط الأوروبية، منهم: وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وتركيا واليونان والبرتغال. وهنا أود أن أشيد بالحماسة المتصاعدة التي أبداها وزير خارجية فرنسا آنذاك آلان جوبيه لفكرة «منتدى البحر المتوسط»، فبتعاوننا – جوبيه وأنا - نجحنا في الاتفاق على إطار عمل محدد تم تقديمه لعشر دول في حوض المتوسط، وجرى اختيار هذه الدول، على أساس أن اشتراكها في المنتدى - في هذا الوقت - لا يشكل أي مشكلة سياسية؛ وبرغم أن الهدف هو أن يضم المنتدى كل دول حوض المتوسط، فإنا رأينا أنه من الأوفق - حتى يقوم المنتدى على أسس قوية - أن يبدأ بالدول العشر التي أطلق عليها «مجموعة النواة لتجمع المتوسط»، وتضم: مصر وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا واليونان وتركيا والمغرب وتونس والجزائر.

اتفقت «مجموعة النواة» على عقد اجتماع الغرض منه الخروج بتصور جماعي لشكل الاجتماع الوزاري الذي تقرر عقده في الإسكندرية يومي ٣و٤ يوليو ١٩٩٤م، والذي يعد أول لقاء من نوعه في تاريخ التعاون في البحر المتوسط، يعقد على مستوى وزراء الخارجية؛ لبحث قضية محددة. تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع مؤثرًا وفعالًا بالبعد عن الرسميات - بقدر الإمكان - وحضور عدد قليل من المعاونين إلى جانب الوزراء.

أعددنا مجموعة استرشادية من الموضوعات التي يمكن أن تكون محل اهتمام الوزراء لبحثها، وكان هناك شبه اتفاق على أن التعاون المتوسطي يجب أن يكون عملية مستمرة لها آلياتها الخاصة بها، مع الحرص على ألا نخلق هياكل جامدة؛ فالمهم في نظرنا هو وجود ديناميكية مستمرة، مثل الاتفاق على تواتر معين للاجتماعات وعلى مستويات مختلفة للاتصالات التي تحرص على التعاون بمعناه الشامل، أي سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا.

خرجت اللقاءات المتعددة التي أجريناها مع وزراء خارجية «مجموعة النواة» بوضع برامج التعاون في سلات ثلاث: سياسية واقتصادية وثقافية. وتم تحديد التفصيلات الفرعية لأوجه التعاون في هذه المجالات. ساعدنا على ذلك الاجتماع الذي عقد في روما يومي ٨ و٩ إبريل ١٩٩٤م بدعوة من «المعهد الإيطالي للسياسة الدولية»؛ فقد خرج الاجتماع بتصور عن إطار العلاقات المتوسطية حتى عام ٢٠٠٠م. ووضع المعهد في ضوء هذا التصور الذي توصل إليه أكاديميون ومفكرون – بحضور دبلوماسي مصري كثيف- تقريرًا من ٢٠ صفحة يوضح كيف يكون التعاون، وكيف يستثمر، وفي أي المجالات يمتد.

لم يكن التقرير يتضمن كل الأفكار التي تود مصر أن يشملها التعاون المتوسطي، إلا أنه اشتمل على عدد منها، هو المتعلق بقضايا حيوية مثل: التعاون في مجال الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في البحر المتوسط، والتعاون في مجال البحوث العلمية والأكاديمية، وكذلك جعل التعاون الاقتصادي بين أوروبا ومنطقة المتوسط أكثر كفاءة وأكبر تأثيرًا.

ويرى التقرير – الذي يعد ضمن أوراق العمل المطروحة في مناقشات الاجتماع الوزاري بالإسكندرية فيما بعد - أنه بينما يظل دور التعاون بين الحكومات دورًا أساسيًّا إلا أن عملية التطوير الحقيقية للتعاون سوف تعتمد على توسيع نطاق المبادرات غير الحكومية؛ ولذلك فإنه لا بد من السعي من أجل تحقيق العمل المشترك الفعال والدائم بين هذين المستويين[239].

كما أكدت أوراق العمل على أن التعاون الاقتصادي لا بد أن يركز على تضييق الفجوة الضخمة بين الشمال والجنوب، والتعامل مع هذه المشكلة برؤى متطابقة بين الجانبين حول قضايا مثل الأسواق الحرة والهجرة والعمالة حتى يمكن ضمان تحقيق النمو الدائم والحماية البيئية، كذلك لا بد من التركيز على إحياء المؤسسات الاقتصادية غير المركزية والتنافسية.

هذا بالإضافة إلي وجهة النظر التي سادت مرحلة الإعداد بأنه حتى يمكن ضمان اكتمال هذه المبادرة وتطورها، لابد من إيجاد إطار للتعاون السياسي بين الدول المشاركة، ولابد من تشجيع تطوير عمليات التكامل الأخرى.

حرصت في سبيل إنجاح إنشاء «منتدى البحر المتوسط» على التأكيد خلال هذه الفترة على أن هذا التجمع الجديد في المتوسط لا يعارض أي تجمعات أخرى ينتمي إليها الجانبان، ولن يكون بديلًا لها أو يحل محلها؛ لأن فرنسا كانت حريصة على ألا يتعارض التعاون المتوسطي مع التعاون الذي يتم بين الاتحاد الأوروبي (ككل) ودول المتوسط (جميعها). كان ذلك متماشيًا مع التعريف الذي تم التوافق عليه من أن «منتدى البحر المتوسط»، سوف يعتبر «مبادرة مفتوحة ومرنة تهدف إلى التنفيذ الكامل للمشروعات والسياسات المشتركة، ولن يكون بديلًا عن المقترحات الأخرى للتعاون، ولن يقتصر على عمل الحكومات بل يستند أيضًا إلى دور المجتمع».

مؤتمر الإسكندرية يوليو ١٩٩٤

من اللحظات التي لن أنساها في حياتي تلك التي عشتها يوم ٢ يوليو ١٩٩٤ السابق على يوم انعقاد مؤتمر «مجموعة النواة لتجمع المتوسط» الذي ضم وزراء خارجية الدول المتوسطية العشر. حرصت مع اللجنة المنظمة للمؤتمر على أن تكون أجواء البحر المتوسط ظاهرة في كل تفصيلة من تفاصيله.

طلبت من الدكتور زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية آنذاك، أن يفتح لنا إحدى الكبائن الكبرى الخاصة برئاسة الجمهورية والمعروفة بأناقتها، والموجودة على شاطئ قصر المنتزه بالإسكندرية لنقيم فيها حفل عشاء للضيوف. بعد تردد عاد ليقول لي: إن الرئيس رفض طلبك بشأن الكابينة. اتصلت بالرئيس على الفور وأنا في غاية الضيق.

قلت له: يا سيادة الرئيس إن ما نقوم به هو عمل مهم جدًّا لظهور مصر بما يليق بها على الساحة الدولية. أرجو من سيادتك الموافقة على منحنا الكابينة لنظهر بالمظهر اللائق أمام الوزراء الضيوف. الأمر لن يستغرق أكثر من ٥ أو ٦ ساعات بعد الظهر؛ فوافق بعد تردد.

كانت الكابينة فخمة جدًّا في أثاثها، وبها صورة كبيرة للرئيس أنور السادات مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وهما يسبحان في مياه شاطئ المنتزه. استغللت هذه الصورة في إظهار مدى الحفاوة التي نستقبل بها ضيوف مؤتمرنا؛ بدليل أننا نستقبلهم في ذات المكان الذي استقبل فيه الرُّئيس السادات

رئيسَ الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ المؤتمر يوم ٣ يوليو ١٩٩٤م بحفل استقبال في حدائق فندق فلسطين بإطلالته الساحرة على البحر المتوسط. كان جوبيه بجواري في أثناء استقبال الضيوف من وزراء وصحفيين وأساتذة جامعات. ثم دعوت وفود الدول العشر للعشاء في الكابينة الرئاسية. كان عشاء مازالوا يذكرونه حتى اليوم. حرصت على أن تكون كل أصنافه معبرة عن مطبخ «البحر المتوسط»، من الكسكس إلى الشواء إلى الفتَّة، إلى الأسماك وفواكه البحر، حتى الزهور حرصت على أن تكون زهورًا تنتمي إلى البحر المتوسط.

لقد أعددنا الجو السياسي والجو الشخصي، بالإضافة إلى جودة الطقس؛ بما أدَّى إلى إطلاق المبادرة في أجواء إيجابية للغاية. وهذه هي نتائج حسن إدارة السياسة مع حسن إدارة الدبلوماسية بما فيها البروتوكول والإتيكيت. هي واحدة من تجليات الدبلوماسية المصرية في واحد من أحلى أيامها وأكفأ إنجازاتها.

كان قد طرح في الاجتماع التحضيري للمؤتمر موضوع مشاركة مالطا التي أيدت مصر انضمامها؛ لما لها من أفكار متوسطية تستحق التشجيع. لكن هذا الأمر كان من الأمور ذات الحساسية الشديدة؛ فهناك دول مثل فرنسا واليونان تعتقد أن هناك ارتباطًا بين وضع مالطا ووضع قبرص، ولذلك تقرر أن يعرض الأمر على الاجتماع الوزاري للبت فيه.

في مساء اليوم الأول للمؤتمر، وبينما كنت مشغولًا بالترحيب بالضيوف كنتُ أفكر في إدخال مالطا إلى دول «مجموعة النواة»، لكنني كنت أتحسب لمواقف اليونان التي تريد إدخال قبرص في المقابل. تحدثت مع وزير خارجية اليونان. قلت له: نحن لسنا ضد دخول قبرص، إلا أن لها حسابات معقدة. نريد إدخال مالطا من دون اعتراض من جانبكم. قال لي: عندي تعليمات بإدخال قبرص في حال دخول مالطا، وانتهى النقاش عند هذا الحد.

في صباح اليوم التالي للمؤتمر، تأخر اليونانيون عن حضور أولى الجلسات. وتأخر وفد دولة بالكامل له معنى، وهو أن تعليمات لا بد قد أتت لهم من بلادهم بتمرير انضمام مالطا إلى عضوية «مجموعة النواة». على الفور وضعت موضوع انضمام مالطا للتصويت ووافق وزراء خارجية الدول التسع باستثناء اليونان التي أفسحت المجال لتمرير القرار بالتأخير، ولم تعترض بعد ذلك إلا اعتراضًا شكليًّا انتهى بسرعة.

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أن عددًا من الدول طرح ضم إسرائيل إلى مجموعة النواة، إلا أنني تصديت لذلك بحسم. قلت لمن طرح ذلك: لا يمكن تصور قيام منتدى للبحر المتوسط من دون مشاركة سوريا وليبيا ولبنان وفلسطين، وبالتالي، مادامت هناك دول عربية متوسطية مهمة غائبة عن «مجموعة النواة» يصبح غياب إسرائيل مقبولًا ومبررًا.

حرصت على أن يلتقي الرئيس مبارك بوزراء الخارجية المجتمعين في الإسكندرية. تم ذلك بالفعل في اليوم الثاني للمؤتمر، في قصر رأس التين بالإسكندرية. لم يُبْدِ الرئيس حماسة كبيرة خلال استقباله. ولم يكن يريد الاستماع إلى تقرير مطوَّل عن الحركة السياسية الجديدة، ولكنني تدخلت وتحدثت بإيجاز وتركيز عن المشروع ودعوت آلان جوبيه- بعد إذن الرئيس- لأن يتحدث باعتباره الرئيس المشارك.

اختتمنا مؤتمر «مجموعة النواة» بمؤتمر صحفي، أنقل هنا وقائعه كما نشرتها صحيفة «الأهرام» في عددها الصادر صباح اليوم التالي الموافق ٥ يوليو ١٩٩٤، وجاء فيه:

«وافق وزراء خارجية منتدى البحر المتوسط العشرة في ختام اجتماعهم بالإسكندرية أمس والتي استمرت يومين على

المقترحات التي تقدمت بها مصر والخاصة بمستقبل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول المنتدى لتكون نواة للتعاون بين دول البحر المتوسط. وصرح موسى بأن مصر كانت قد تقدمت بثلاثة مقترحات:

الأول يدور حول التعاون الاقتصادي وتشجيعه بين دول المنتدى والتركيز على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في هذه الدول، والعمل على دعم مختلف أوجه التعاون الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب على أساس بلورة علاقة مشاركة جديدة بين جانبي المتوسط.

وأوضح موسى أن الاقتراح الثاني يدور حول الطاقة والطاقة المتجددة وتنمية مصادرها واستغلالها في دول الشمال والجنوب، والاستفادة مما يوجد لدى الجانبين من إمكانات مادية وتكنولوجية بالإضافة إلى المواد الخام.

ويتضمن الاقتراح الثالث بلورة التعاون السياسي بين الشمال والجنوب، مشيرًا إلى أن الهدف من جميع المقترحات من الجانب المصري هو دفع التعاون السياسي بين دول البحر المتوسط شمالًا وجنوبًا نحو برنامج مشترك في إطار عملية اتصالات ومشاورات مشتركة ومتصلة سيتم بلورتها بشكل متدرج وفقًا لما يتوافر من آراء ومصالح الدول؛ بغية تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي في حوض المتوسط.

وأضاف موسى بأن الاجتماع ركز على مبدأين: الأول أن مصر تسعى إلى إيجاد علاقة تعاونية جديدة بين دول البحر المتوسط، ولا تسعى إلى وجود طرف داعم وطرف يحصل على الدعم، إنما قيام علاقة تبنى على المصالح المشتركة للدول المطلة على البحر المتوسط، وأن مصر تأمل في بلورة هذه العلاقة بشكل متدرج وفقًا للإمكانات المتاحة، مشيرًا إلى أنه ليس هناك هدف من إصدار بيانات واسعة النطاق دون أن تترجم إلى خطوات عملية. وقال موسى إن الحوار بين الوزراء كان بهدف بناء علاقة مستقبلية متطورة تتفق مع الظروف الدولية الجديدة.

وأوضح مصدر مسئول أن الاجتماعات ناقشت موضوعات أخرى مثل الحفاظ على البيئة في نطاق المتوسط والأمن والاستقرار في المنطقة. مشيرًا إلى أن كلًا من تركيا وإيطاليا تقدمت بمقترحات حول التعاون بين دول المتوسط في شتى المجالات، خلال المناقشات التي استمرت يومين.

وقال موسى: إن هذا الاجتماع يأتي في إطار الحوار الإيجابي بين الشمال والجنوب ويصب في إطار التعاون بين دول المنتدى وليست هناك ازدواجية بينه وبين العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا وجنوب المتوسط؛ لأن هذه الأنشطة كانت قائمة على أساس ثنائي، وأن هذا مشروع عام للجميع.

وأوضح موسى أن هذا التجمع لا تدخل فيه إلا دول البحر المتوسط فقط، والمجال مفتوح لجميع هذه الدول، وكلما توسعنا ازداد هذا التجمع في قوته، وكلما استمر العمل كانت الفرصة قائمة للمزيد من التعاون.

وقال آلان جوبيه: إن النتائج التي توصلنا إليها إيجابية للغاية، وأضم صوتي لوزير الخارجية عمرو موسى بشأن الإيجابيات التي توصلنا إليها خلال المنتدى.

وقال جوبيه: إن فرنسا ساندت منذ البداية مبادرة الرئيس مبارك في ستراسبورج في نوفمبر ١٩٩١ بإنشاء منتدى لدول البحر المتوسط، وأضاف أنه في بداية عام ١٩٩٥ سوف تتبنى فرنسا استضافة المنتدى في مدينة من مدن جنوب فرنسا، وأكد أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتبنى أيضًا البعد المتوسطي.

وقال جوبيه: إن الحوار السياسي الذي قرَّر تشكيل مجموعة عمل له في المنتدى يحظى بوضع جوهري؛ نظرًا إلى وجود بعض الاختلاف في وجهات النظر بين شمال وجنوب المتوسط والموقف في البوسنة يعكس ذلك.

وأشاد أنطونيو مارتينو وزير خارجية إيطاليا بنتائج اجتماع المنتدى. وقال الحبيب بن يحيى وزير خارجية تونس إن بلاده مقتنعة بأن كل ما يهم دول البحر المتوسط يهمها أيضًا ويهم جميع البلدان المجاورة.

وأوضح أنه كان من الضروري إقامة المنتدى في ظل التجمعات الجديدة التي تبرز في العالم، وأعرب عن أمله في أن يقف المنتدى على قدم المساواة مع التجمعات الكبرى».

قبل أن يغادر وزير خارجية فرنسا آلان جوبيه الإسكندرية قال لي: نريد أن نوسِّع مجموعة النواة. قلت له: هل تقصد ضم إسرائيل إليها؟ قال: لا، أقصد ضم كل دول البحر المتوسط. قلت له: ستقابلنا العديد من الصعوبات، ولكن لا مانع لديَّ من مناقشة الفكرة واستشراف مدى نجاحها. وغادر الرجل، لكنه استقال بعد ذلك.

كانت هذه الإشارة هي الأولى نحو عقد اتفاقية برشلونة للتعاون الشامل في البحر المتوسط بمشاركة دوله كافة.

جاء لزيارتي في القاهرة أوائل سنة ١٩٩٥م خافيير سولانا، وكان وقتها وزيرًا لخارجية إسبانيا. قال: نريد توسيع إطار التعاون المتوسطي ليكون شاملًا ومن دون استثناء أحد. فهمت أن ذلك هو توجه الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع فإنني لم أرفض مقترحه، ولكنني طلبت جلسة أخرى للتدقيق في الإجراءات وتحديد الأهداف بدقة، وقد كان. ثم وزعت الدعوات ودعاني لمؤتمر يعقد في برشلونة في نوفمبر من نفس العام.

احتضنتْ برشلونة في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأوروبية ونظرائهم من بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط. ويعد المؤتمر منطلق الشراكة الأورو - متوسطية، التي سميت بـ«مسيرة برشلونة». والتي تمثل أول سياسة شاملة يضعها الاتحاد الأوروبي للتعاون مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط، وكان أساسها من دون شك وجود منتدى البحر المتوسط الذي ضم ١١ دولة من دول حوض البحر واستبعد أخرى أو لم يدعُها. وقد أدى انعقاد المؤتمر إلى هذا المشروع الشامل الذي كان متمشيًا مع أهداف السياسة المصرية المتوسطية الجديدة. بل شكَّل الترجمة الحقيقية لها منذ تحدث الرئيس مبارك عن المبادرة المتوسطية أمام البرلمان الأوروبي سنة ١٩٩١.

اتفقت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ١٥ في حينه، والدول المتوسطية الأخرى (العربية بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا[240]) حول إعلان برشلونة. وفيه حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والنمو في المنطقة. وتشمل خطة الشراكة مختلف جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد وقعت عن مصر على إعلان برشلونة.

وشهدت المنطقة منذ ٢٠٠٤ تغييرات عديدة؛ حيث ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من ١٥ دولة إلى ٢٥ دولة؛ الأمر الذي دفع حدود الاتحاد نحو الشرق وفي اتجاه الجنوب. ولمواجهة تبعات الواقع الجديد، قدم الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية التي تضم البلدان الأوروبية الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد، وكذلك دول البحر المتوسط.

وقد اتُبعت خطوات مهمة في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في منطقة دول المتوسط لعام ٢٠١٢، وكذلك اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية؛ حيث أُتيحت الفرصة للتقدم في مجالات تحرير التجارة وتكثيف التبادل الاقتصادي، كما شجعت المشاركة الأوروبية المتوسطية على فتح مجالات للحوار. وقد تشكل المجلس البرلماني الأوروبي المتوسطي الذي يضم بشكل دوري ٢٤ نائبًا من الضفتين. وأنشئت في الإسكندرية في عام ٢٠٠٥، مؤسسة «آنا ليند» لتحاور الثقافات؛ ما يُعَدّ تقدمًا كبيرًا لتطور التبادل الثقافي على شواطئ البحر المتوسط، وذلك عبر اشتراك عدة منظمات مدنية.

تحدثت مع رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية ضم باقي الدول الأعضاء في الجامعة العربية ولو بصفة مراقبين لهذا التجمع طالما أن كل دول الاتحاد الأوروبي حاضرة، إلا أن عدم اهتمام بعض هذه الدول العربية جعلني أكتفي بطرح الفكرة من دون متابعتها في ذلك الوقت.

مرت الأيام وتطورت العلاقات الأورو- متوسطية، بما في ذلك اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي استبدال اقتراحه المسمى «الاتحاد من أجل المتوسط» باتفاقية برشلونة[241]، لكن هناك لحظة مهمة جدًّا جرت أخيرًا شعرت فيها بالفخر بما أنجزت وأنا على رأس الدبلوماسية في إدخال الدائرة المتوسطية إلى دوائر السياسة الخارجية المصرية، هذه اللحظة كانت في أثناء متابعتي لخطاب التنصيب الذي ألقاه الرئيس عبد الفتاح السيسي يوم ١٢ يونيو ٢٠١٤، ذلك أنه أشار صراحة إلى الهوية المتوسطية لمصر، فقال:

> «أبناء مصر. إن مزايا الأوطان كما تكون نعيمًا لأهلها فإنها تفرض عليهم أيضًا أن يبذلوا جهودًا مضاعفة لصيانتها وتنميتها والذود عنها. مصر الكنانة مهد الحضارة حباها الله بنعم عظيمة وآلاء جسيمة فأضحى لجغرافيتها تاريخٌ يتحرك، ولتاريخها جغرافيا ساكنة. مِصر الفرعونية ميلادًا وحضارة، العربية لغة وثقافة، والإفريقية جذورًا ووجودًا، المتوسطية طابعًا وروحًا، مزيج فريد قلما يتكرر بين بلاد الدنيا ويفرض علينا جميعًا أن نرتقي لحجم المهمة وقدر المسئولية الملقاة على عاتقنا للحفاظ على دور هذا الوطن الرائد في مختلف دوائر السياسة الخارجية المصرية والذي لن يتأتى من دون العمل والبناء في الداخل».

محاولة انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي

كنت أشعر بضيق شديد لعدم وجود مصر ضمن «مجموعة ٥+٥» التي أنشئت سنة ١٩٩٠م بروما؛ لأنني قدَّرت أن هذا التجمع يعني أن كل دول الشمال الإفريقي فيما عدا مصر تدخل في علاقة خاصة مع أوروبا، وهذا الاستبعاد لمصر لم أكن متقبلًا له؛ باعتبار أن له آثارًا على الساحة الجيو-إستراتيجية المتوسطية، ويمكن أن تكون له تطوراته التي تمعن في استبعاد مصر من الحركة السياسية في حوض البحر المتوسط؛ وهو ما جعلني أُقدم على الكثير من المبادرات والتحركات السياسية، والتي منها طلب انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي - الذي يجمع الشمال الإفريقي ما عدا مصر – بصفة مراقب.

وللتاريخ فقد صرَّح الملك الراحل الحسن الثاني بأن الاتحاد المغاربي يجب أن يفتح أبوابه لمصر؛ حتى يكون الشمال الإفريقي العربي مكتملًا في العلاقة المتوسطية.

في هذه الأثناء دعتني الجزائر – ضيفًا - للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المغاربي في العاصمة الجزائر الذي انعقد في ١٢ نوفمبر ١٩٩٤. خلال مشاركتي في هذا الاجتماع طلبت رسميًّا انضمام مصر إلى الاتحاد، وهو ما قوبل بترحيب من أعضائه، وأمينه العام محمد عمامو[242]، الذي قابله السفير المصري في الرباط يوم ١٧ من نفس الشهر، وأبرق إلينا سفيرنا ملخصًا موقف عمامو من انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي، فيما يلي كما جاء في نص البرقية التي وصلت وزارة الخارجية في ذات اليوم:

«استقبلني اليوم بناء على طلبي السيد محمد عمامو الأمين العام لاتحاد المغرب العربي».

١- رحب بالمبادرة المصرية للانضمام إلى الاتحاد المغرب العربي مشيرًا إلى ما سوف يترتب على عضوية مصر من دعم مسيرة الاتحاد وإعطاء هذا التجمع الإقليمي الناشئ دفعة قوية تحقيقًا لآماله وأهدافه الأساسية، وأشاد بمشاركة السيد الوزير في اجتماع الجزائر الأخير، مشيرًا إلى الترحيب الذي قوبل به من قبل المشاركين كافة، وموضحًا أن موضوع مشاركة مصر في أعمال الاتحاد بصفة مراقب وفق طلبها سوف يحسم نهائيًّا في اجتماع قمة الاتحاد العام القادم المنتظر انعقاده في الجزائر في أواخر العام الجاري أو مطلع العام القادم، وليس في ليبيا خلال الربيع القادم كما رددته بعض المصادر.

٢- أضاف أنه من المقرر عقد اجتماع موسَّع بين وزراء خارجية دول الاتحاد والوزراء المكلفين بمتابعة أعمال الاتحاد في الجزائر قبل نهاية العام الجاري؛ وذلك بغية إجراء تقييم شامل لنشاط الاتحاد وما يصادفه من معوقات، وأعرب عن تقديره أن مثل هذا التقييم سوف يتيح لمصر التعرف على حقيقة وضع الاتحاد حتى تكون عضويتها المستقبلية قائمة على رؤية واضحة، فضلًا عن أنه يفتح الباب للانطلاق إلى آفاق جديدة للاتحاد في ضوء هذا التقييم».

وفي نهاية اللقاء أشار عمامو لسفيرنا في الرباط إلى أن مصر حينما قررت التوجه إلى الاتحاد فقد فاتحت تونس أولًا، ثم واصلت اتصالاتها مع الجزائر، وقد يكون الوقت مناسبًا الآن للتنسيق مع المغرب باعتبارها الدولة التي تأسس فيها الاتحاد ويتواجد فيها مقره.

لم يتم التصديق على عضوية مصر في الاتحاد المغاربي؛ وذلك بسبب أن الاتحاد نفسه واجهته العديد من المشكلات، خصوصًا من ليبيا التي رفضت تسلم رئاسته سنة ١٩٩٥، ثم قيام المغرب – التي هى بلد المقر - بتجميد نشاطه في يناير ١٩٩٦، إلى أن جرت محاولات لبث الروح فيه في مارس ٢٠٠٢، عندما اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار. وتحركت المياه الراكدة أكثر في ١٨ فبراير ٢٠١٢، عندما عاد وزراء خارجية دول الاتحاد للاجتماع في الرباط بعد فترة طويلة من الغياب.

تطوير عدم الانحياز

كانت ثاني مبادراتي في إطار محاولة صياغة دور فاعل للدبلوماسية المصرية في المحافل الدولية في إطار النظام الدولي الذي يتشكل بعد انتهاء الحرب الباردة تتعلق بـ«حركة عدم الانحياز»[243]،

تلك الحركة التي تعد مصر من المؤسسين الكبار لها في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. قلت للرئيس مبارك: إن «عدم الانحياز»، دائرة مهمة جدًّا في المجال الحيوي لمصر على الساحة الدولية، وأرى الآن - بعد اختفاء قطب من القطبين المتصارعين على قيادة العالم- أنها أمام سؤال كبير جدًّا مرتبط بهويتها. «عدم الانحياز» كان طريقًا ثالثًا بين الانحياز لأي من المعسكرين الشرقي والغربي. الآن صار العالم يخضع للهيمنة الأمريكية وحدها؛ وبالتالي علينا أن نبادر لإعادة صياغة هذه الحركة لتكيِّف نفسها مع النظام العالمي الجديد. قلت للرئيس: إن مصر التي لعبت دورًا كبيرًا في ولادة هذه الحركة ببريق جمال عبد الناصر، يجب أن تعيد لعب ذلك الدور فيما أراه الولادة الثانية لها.

تحدثت مع الرئيس في هذا الشأن قبل فترة من انعقاد القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز، والتي عقدت في جاكرتا خلال الفترة من ١ - ٦ سبتمبر ١٩٩٢م. اقترحت عليه أن تتقدم مصر باقتراح للقمة يقضي بدمج حركة عدم الانحياز والمعادل الاقتصادي لها وهو «مجموعة الـ٧٧»[(244)]، ويصبح اسمهما بعد الاندماج «حركة العالم الثالث»؛ وبذلك تكون الحركة قد تكيفت بشكل أكثر ديناميكية مع طبيعة النظام العالمي الجديد، ويتحول مجهودها الرئيسي إلى التكامل الاقتصادي بين أعضائها، والدفاع عن مواقف الدول النامية والعالم الثالث؛ انطلاقًا من وحدة الهدف وتطابق المصالح.

وافق الرئيس على هذا الاقتراح ورحَّب به، غير أنه لم يكن يهتم كثيرًا بمثل هذه الأمور في جوهرها، وما قد تؤدي إليه، وإنما يتقبلها من حيث إنها حركة ونشاط محمودان، لكنه في الأخير بدأ يشعر أن هناك خطًّا جديدًا لوزارة الخارجية، عماده «المبادرة»، والتقدم بأطروحات واقتراحات جديدة إلى المحافل الدولية، في فترة تحتاج إلى هذه المبادرات التي تتيح لنا مساحة لا بأس بها من الحركة على المسرح العالمي. بدأ مبارك يستشعر أننا بصدد الظهور على المسرح الدولي، ليس فقط في مجالات حركتنا التقليدية، كما الحال في قضايا مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، وشئون القارة الإفريقية، وإنما بدأنا في محاولة إعادة البريق للدبلوماسية المصرية على المسرح الدولي أيضًا.

توجهت باقتراحي باندماج «حركة عدم الانحياز» مع «مجموعة الـ٧٧» إلى القمة العاشرة للحركة في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، وعلى مدار أسبوع كامل (١ - ٦ سبتمبر ١٩٩٢م). دخلت في نقاشات سياسية موسَّعة مع وزراء خارجية الحركة حول هذا المقترح، تناولت النظام العالمي الجديد وكيفية مواجهته أو التعامل معه غير أن عددًا من الوزراء – خصوصًا من بعض دول منطقة البحر الكاريبي اليسارية، والحكومات ذات التوجه اليساري التي ترى أمريكا في كل ورقة وكل ركن ووراء كل مبادرة - شعروا أن هناك تشابهًا ما في مقترحي والموقف الأمريكي الذي يريد أن يقضي على «عدم الانحياز»[(245)]؛ ومن ثم لم يتوفر التأييد اللازم لهذا المقترح، وإن كان النقاش قويًّا وأحيانًا عنيفًا، ووضح أن دولًا عدة في الحركة باتت تخشى بأس مصر وحركتها السريعة التي تفاجئهم بأفكار مختلفة. كان هناك تأييد قوي لاقتراحي من عدد لا بأس به من دول الحركة، وفي الوقت ذاته كانت المعارضة لأي تغيير في الحركة عنيفة متشككة.

قلت أمام هذه القمة وفي مناقشاتي مع وزراء الخارجية: إن الفشل في تحقيق الاندماج بين «الحركة» و«المجموعة» سيؤدي إلى تهميش الاثنين (وهو ما حدث)، وأصررت على التحرك في الموضوع ليبدأ على الأقل بإيجاد نوع من التنسيق بين هذين «الكيانين»، برغم أنه لن يكون كافيًا؛ لأن «حركة عدم الانحياز» سوف تنتهي. والحقيقة أنها انتهت بالفعل فيماعدا مظهرًا واحدًا، وهو التصويت على بعض القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة وداخل بعض اللجان بها والمجموعة التي تسمى بـ«عدم الانحياز» في مجلس الأمن. لكن الحركة بثقلها وحركتها لم تعد موجودة. وبعد جهود كبيرة جرى الاتفاق في قمة جاكرتا على تأسيس لجنة للتنسيق بين «حركة عدم الانحياز»

و«مجموعة الـ٧٧». المهم في نهاية المطاف أن مصر كانت حاضرة وفاعلة ومبادرة في هذا المحفل الدولي الهام، وهو «حركة عدم الانحياز»، ومحاولات تطويرها.

234(١) تفكك الاتحاد السوفيتي هو حدث عالمي يشير إلى انتهاء الوجود القانوني لدولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وقد حدث ذلك التفكك في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١. عقب إصدار مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي الإعلان رقم (H-١٤٢)، والذي أُعلِن فيه الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي؛ وهذا أدى بدوره إلى نهاية الحرب الباردة والعداء المستمر منذ عقود بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف «وارسو».

235(١) محمد نعمان جلال، البحر المتوسط والبعد الجديد للسياسة الخارجية المصرية، جريدة الأهرام، عدد ٥ يوليو ١٩٩٤م.

236(١) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١م.

237(١) الدكتور حسين مؤنس (١٩١١- ١٩٩٦م)؛ مفكر ومؤرخ مصري، حصل على دكتوراه الأدب من جامعة زيورخ بسويسرا، وهو أحد مؤرخي العرب المحدثين، من أشهر مؤلفاته «مصر ورسالتها»، «الشرق الإسلامي في العصر الحديث»،«فتح العرب للمغرب،» وغيرها من الأعمال الأدبية والتاريخية.

238(٢) الدكتور جمال حمدان (١٩٢٨م - ١٩٩٣م)؛ أحد أعلام الجغرافيا المصريين. صاحب موسوعة «شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان»، وأحد أهم الكتَّاب الذين عُنوا بالدراسات الإستراتيجية، النابعة من إلمام تام بوقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا.

239(١) أود هنا أن أشير إلى أننا كنا على وعي تام بدخول المنظمات غير الحكومية على خط التعاون مع دول البحر المتوسط منذ أن أطلقت مصر مبادرة إنشاء «منتدى البحر المتوسط» أمام البرلمان الأوروبي سنة ١٩٩١م، وفي هذا السياق يمكن رصد ما يأتي:

- أمكن تحقيق التقارب بين دول المتوسط في مجال الهيئات الشعبية غير الحكومية، وكانت لمصر مبادرة أيضًا حققت نتائج ملموسة عندما تعاونت اللجنتان المصرية واليونانية للتضامن على إقامة أول مؤتمر للتضامن والتعاون بين دول البحر المتوسط في التسعينيات في أثينا فبراير سنة ١٩٩٢م، وعقد المؤتمر الثاني في القاهرة في مارس ١٩٩٤م، وشاركت فيه حوالي ٧٠ هيئة غير حكومية من دول البحر المتوسط، وتشكلت لجنة تنسيق من مصر واليونان وإيطاليا وفرنسا للإعداد للمؤتمر الثالث المقرر انعقاده في روما سنة ١٩٩٥م.

- أنشأ عدد من رجال الأعمال من دول البحر المتوسط تجمعًا باسم «منظمة البحر الأبيض المتوسط للحرف الصغيرة والمتوسطة»، مقرها القاهرة، وتضم في عضويتها اتحادات صناعية وتعاونية من ثماني دول وتسعى لضم اتحادات أخرى.

- بدأت الأوساط الأكاديمية في مصر تنتبه للبعد المتوسطي الجديد في السياسة الخارجية المصرية، فنظَّم «مركز دراسات التنمية السياسية والدولية» مؤتمرًا في الإسكندرية (٣٠ يونيو- ١ يوليو ١٩٩٤م) بعنوان «السياسة الخارجية والمتوسطية»، شارك فيه عدد من الأكاديميين والمثقفين والدبلوماسيين، فضلًا عن الباحثين الشبان المهتمين بقضايا السياسة الخارجية. وانقسمت أعمال المؤتمر إلى الجوانب السياسية والإستراتيجية للمتوسطية، والأبعاد الاقتصادية والتجارية لها.

240(١) انضمت كلٌّ من مالطا وقبرص إلى الاتحاد الأوروبي بعد ذلك.

241(٢) سنأتي إلى ذكر موضوع «الاتحاد من أجل المتوسط» في الجزء الثاني من المذكرات، الذي يتناول السنوات العشر التي قضيتها أمينًا عامًّا للجامعة العربية.

242(١) محمد عمامو؛ دبلوماسي تونسي بارز، وهو الأمين العام الأول لاتحاد المغرب العربي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، توفيَ في سنة ٢٠١٤ عن عمر ناهز الـ٨١ عامًا.

243(١) تأسست الحركة من ٢٩ دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥، والذي يعتبر أول تجمع منظم لدولها. وتُعَدُّ من بنات أفكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس جمال عبدالناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو. انعقد المؤتمر الأول للحركة في بلجراد عام ١٩٦١. وبلغ عدد أعضاء الحركة سنة ٢٠١١، ١١٨ دولة؛ منها ٥٣ دولة من إفريقيا، و٣٨ من آسيا، و٢٦ من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ودولة واحدة من أوروبا (بيلاروسيا). وتمثل الحركة نحو ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، وخصوصًا الدول النامية، و٥٥ في المائة من سكان العالم.

244(٢) بعد التنسيق والتعاون بين كل من مصر والهند ويوغسلافيا في تحريك التضامن الآسيوي ـ الإفريقي لإبراز وتفعيل حركة عدم الانحياز أصبحت هي الآلية الدبلوماسية الجماعية لدول العالم الثالث، والتي ساهمت في إنشاء آلية أخرى هي «مجموعة الـ٧٧»؛ حيث تبنت دول عدم الانحياز المبادرة التي أدت إلى عقد مؤتمر القاهرة لتشكيل المجموعة عام ١٩٦٤م من مجموعة الدول النامية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الإنكتاد»، وكانت المجموعة تضم عند إنشائها ٧٧ دولة واستمرت بهذا الاسم برغم زيادة عدد أعضائها إلى ١٣٠ دولة، غير أن معظم دول المجموعة أعضاء في حركة عدم الانحياز، وقد انضمت إليها بعض الدول غير الأعضاء في الحركة منها البرازيل وفنزويلا والمكسيك.

245(١) أكدت وثيقة البيان الختامي للمؤتمر أن التغيرات العالمية دلت على أن مبادئ عدم الانحياز تبقى كما هي من دون تغيير، بل إن الحاجة إليها قد تزايدت ولم تتناقص، إلا أنه يجب على الحركة أن تعمل لمواجهة التحديات المختلفة التي ترتبت على تلك التغيرات الدولية وأهمية وحدة الحركة وتفادي انقسامها وتفتتها. كذلك كلفت وثيقة جاكرتا مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في نيويورك بإيجاد آلية لتسوية المنازعات بين الدول غير المنحازة. وانتقدت قمة جاكرتا ممارسات بعض الدول التي تعوق إيجاد نظام عالمي مثالي كالذي طالب به زعماء دول عدم الانحياز في مراحل نشأتها الأولى؛ ولذلك يجب أن يكون المجهود الأساسي هو لإحلال السلام والأمن الدوليين ونزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات كافة وتحقيق علاقات اقتصادية أكثر تكافؤًا.

الفصل الخامس

مد الجسور مع العالم العربي

طبيعي أن يكون أكثر ما يسيطر على تفكيري فور تعييني وزيرًا للخارجية في ٢٠ مايو ١٩٩١م، هو إعادة مصر لمكانها الطبيعي في قلب العالم العربي، وهو مكان لا يستطيع أحد أن يملأه غيرها. كانت سنوات تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية (١٩٧٩ – ١٩٨٩م) بسبب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل تلقي بظلالها على طبيعة الحضور المصري في العمل العربي المشترك وآثاره الإقليمية خلال تلك الفترة، فبرغم عودة الجامعة العربية إلى القاهرة، وانتهاء مقاطعة مصر، كنت أشعر أن عودتها لم تكتمل بعد، وأنه ينقصها اتخاذ موقف قوي يجتمع العرب حوله، وخطة يجري تنفيذها باسمهم. رأيت أن دعم ومساندة الحقوق الفلسطينية خلال هذه الفترة لم يكونا على المستوى المطلوب من الجميع، وأنه يجب إحداث حركة في هذا الملف قبل سواه.

وللحقيقة، فإنه في زمن المقاطعة وبرغم استمرار أواصر العلاقات الشخصية والمودة بين قطاعات عريضة من مواطني وشعوب الدول العربية مع المصريين، ومن ثم بين ممثلي الدبلوماسية المصرية والدبلوماسيات العربية على المستوى الشخصي الإنساني، اتسمت العلاقات الرسمية بين الدول والعواصم بالجفاء وأحيانًا بالجفاء الشديد مما خلق مرارة في نفوس الجميع.

واليوم وقت كتابة المذكرات سنة ٢٠١٦ وأنا أرى، ما نراه جميعًا، من مشاهد التشرذم والتفكك والانهيار في «الكيانات القوية» في العالم العربي، ينتابني شعور قوي بأنه كلما حرصت مصر على تأكيد عروبتها وقوميتها وانتماء شعوب هذه المنطقة على اختلاف دولها إلى تاريخ مشترك ومستقبل مشترك أيضًا، أصرت قوى معادية للعرب - كانت وستظل تاريخيًّا كذلك - على تمزيق صفوفهم وإغراقهم في صراعات لا تنتهي؛ طائفية، ومذهبية، بل حتى قبلية في أكثر الأحيان. لذا يجب أن نقول دائمًا وفي كل المحافل: «نحن العرب...» في وجه الجميع أصدقاء كانوا أو خصومًا، ويجب ألا نتراجع أبدًا عن العمل على استعادة الدور القيادي المصري في هذا الإطار.

من أولى المناسبات التي رأيت أنه يتحتم عليَّ استغلالها في إحداث مزيد من الدفء في العلاقات المصرية – العربية، مناسبة انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، الذي بدأ أعماله في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٩١م، والذي سأتحدث عنه باستفاضة عندما أتعرض للقضية الفلسطينية في الفصل القادم. قررت أن أجعل من كلمة مصر أمام هذا المؤتمر الدولي الكبير مناسبة لإعطاء الإشارة للقاصي والداني أن مصر عادت للعب دورها القيادي في العالم العربي، وفي الشرق الأوسط على اتساعه.

قلت في كلمتي أمام هذا المؤتمر:

> «إن المشاعر لتتزاحم اليوم ونحن في هذا البلد العريق – إسبانيا - الذي شهد تاريخه الطويل تفاعلًا إيجابيًّا بين الثقافتين العربية واللاتينية، هو اليوم أساس لإطار حضاري ثري، ودليل على أنه بتفاعل الحضارات، وليس بصدامها، بتداخل الثقافات وليس بانفصالها، يتأكد التعايش ويتدعم التعاون، ويعم السلام.
>
> وفي هذا، فنحن المصريين، نحن العرب، أهل تاريخ وأصحاب إسهام في حضارة هذا العالم، وكما كان إسهامنا في ماضي العالم، قديمه وقريبه، فإن عزمنا أكيد بأن نسهم في رسم أطر العالم الجديد، التي لا يمكن إلا أن تكون أطر تعاون وتفاعل، طالما كانت قواعد العدالة ومبادئ الشرعية لُحمتها، والمساواة والتقابل في الحقوق والالتزامات سَداها».

كان لعبارة «نحن العرب» وقع إيجابي في العالم العربي كله، فها هي مصر (الشقيقة الكبرى) عادت للتحدث باسم العرب، لا باسمها فقط كما جرت العادة منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهو ما أغضب الإسرائيليين والأمريكيين؛ ذلك أنهم فهموا عبارة «نحن العرب» رسالة مختلفة من

مصر. علّقت إحدى الصحفيات الأمريكيات على هذه العبارة بقولها: «تاني!»؛ في إشارة إلى عودة مصر الرسمية للحديث باسم العالم العربي كما كان الأمر في الحقبة السابقة على توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. الواقع أنه كان لهذه العبارة مفعولها الأكيد في جعل العالم العربي يشعر بأن خطابًا مصريًّا مختلفًا قد جاء مع وزير الخارجية المصري الجديد. وأظن - ولعلي لا أكون مغاليًا - أنه منذ هذه اللحظة بدأت شبكات الرصد لكل تصريحاتي ومواقفي خصوصًا مع الأمريكيين والإسرائيليين، تسجل ما تراه تيارًا أو اتجاهًا أومدرسة جديدة في السياسة الخارجية المصرية تختلف عن فترة كامب ديفيد.

عبارة «نحن العرب» كانت بداية قوية وجيدة للغاية قدمت نفسي من خلالها للملوك والرؤساء العرب، والأهم منهم الرأي العام العربي. الرئيس حسني مبارك سعد جدًّا من كلمتي أمام مؤتمر مدريد، وتلقى بشأنها مكالمات مؤيدة من عدد من الرؤساء والساسة العرب، لكنه اعتبرها مجرد «كلمة جيدة»، في حين اعتبرتها أنا «سياسة». قلت: «نحن العرب» سياسة أتبعها، وليس لمجرد الاستعراض اللغوي.

فور تعييني وزيرًا للخارجية، سرى همس قاده الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي، مؤداه أن عمرو موسى القادم من نيويورك لترؤس الدبلوماسية المصرية ما هو «إلا مبعوث أمريكاني لمصر». كان هذا الكلام مفاجئًا لي، ولكل من يعرفني من الدبلوماسيين العرب.

بعد تعييني بفترة قصيرة جاء القذافي في زيارة إلى القاهرة. نصب خيمته الشهيرة في قصر القبة الرئاسي؛ ولأنه كان يتشكك في شخصي وفي نواياي أرسل هدايا تذكارية (ساعة يد) لكبار المسئولين المصريين، أعضاء الوفد الرسمي الذي خاض مباحثات مع الوفد المرافق له إلا وزير الخارجية. كان قد وصلني ما يردده بشأني، لكنني لم أحاول أن أنفيه إطلاقًا. تجاهلت القضية تمامًا عندما التقيته في مصر ومن قبل ومن بعد عندما التقيته في طرابلس أو في غيرها، ربما عكس ما توقعه هو أو أراده.

لقائي الأول بالقذافي كان غاية في الطرافة. جاء الدور على ليبيا في سلسلة الزيارات التي قمت بها فور تعييني وزيرًا للخارجية. توجهت إلى طرابلس. أوصلوني إلى خيمته. جلست أمامه، لكنني فوجئت به ينظر إلى السماء، ويتجنب النظر إليَّ؛ لأنني كنت وقتها في نظره «أمريكانيًّا» أو ربما عميلًا. بالطبع مثل هذه الحركات لم يكن واردًا أن آخذها بجدية أو أن أهتم بما تعنيه. كان قراري ألا أفتح معه موضوع اتهاماته لي. رأيت أنه لا يجب ولا يليق أبدًا أن أضع نفسي في موضع الدفاع أو موضع التبرير.

ظل القذافي طيلة الجلسة ينظر يمينًا ويسارًا إلى السماء. ينطق بكلمتين ثم يسكت. كان من السهل جدًّا عليَّ أن أجذب انتباهه. حدثته عن كتاب جديد كان صادرًا للتو يتحدث عن البحر المتوسط وحلف شمال الأطلنطي (ناتو) والقوة الأوروبية، فاهتم جدًّا بمعرفة التفاصيل الموجودة في الكتاب، الذي لم يكن قد سمع بصدوره من قبل. أخيرًا بدأ ينظر في اتجاهي. وقد داعبته بأن بدأت أتكلم وأنا أنظر إلى السقف، ولا أرى إن كان قد فهم الرسالة أم لا. ولكن الأمور تحسنت منذئذ.

بعد أن ظهرت توجهاتي ومواقفي في الأطر العديدة للدبلوماسية العربية والدولية قال القذافي: «كنت متحفظًا إزاء عمرو موسى؛ لاعتقادي أنه أمريكاني، لكنني أدركت كم كنا مخطئين؛ لأن التجربة أثبتت أن عمرو موسى رجل وطني صميم». بعد حوالي سنة وجدته يرسل لي من دون مناسبة «ساعة» وكانت هي «ساعة اليد»، التي احتفظ بها ولم يهدها إليَّ في زيارته للقاهرة ؛ باعتبار أنه اكتشف أنني عربي لا «أمريكي»!

كانت الدبلوماسية التونسية هي أول دبلوماسية عربية تتماهى معي شخصيًّا، فقد جاءني الحبيب بن

يحيى، وزير الخارجية التونسي آنذاك، بعد أسابيع قليلة من تسلمي مهام منصبي ووجه إليَّ دعوة رسمية لزيارة تونس مع زوجتي، وهو ما تم بالفعل يومي ٤ و٥ مارس ١٩٩٢م، وكانت غرة شهر رمضان المعظم في اليوم الثاني لزيارتنا فقضيناه هناك مع الأشقاء.

زيارتي الأولى لتونس وزيرًا لخارجية مصر كانت جيدة جدًّا. التقيت فيها بالرئيس زين العابدين بن علي[246] ورئيسي الحكومة والبرلمان. وتم ترتيب برنامج زيارة مكثف لزوجتي. كانت زيارة مهمة؛ لأن الإخوة في تونس كانوا مهتمين جدًّا بالتعرف على وزير خارجية مصر الجديد، خصوصًا أنهم كانوا قد سمعوا بكلام القذافي عني؛ باعتبار أنني قادم إليهم بتكليف من نيويورك! ربما اختلط الأمر على القذافي رحمه الله، وظن أن نيويورك هي عاصمة الولايات المتحدة وليس مقر الأمم المتحدة. وأعتقد أن العقيد كان ينتظر تقييم تونس للوزير المصري الجديد.

طبعًا مثل هذه الاتهامات لم يكن لها أثر في بلد مثل الجزائر؛ فكل دبلوماسييها يعرفونني جيدًا، وظلوا يؤكدون على أنني من أكثر الدبلوماسيين المصريين انفتاحًا على العالم العربي وقضاياه منذ أن كنت في الأمم المتحدة في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وإن كانوا يتسلوْن بمتابعة ما يقوله القذافي عني.

بعد زيارتي لتونس وليبيا والجزائر زرت المغرب، وجلست مع الملك الحسن، الذي كان الجلوس معه متعة في ذاته؛ لأنه عندما كان يجلس معك لأول مرة يضعك على «ميزان حساس»، يحاول سبر أغوارك، والتعرف عليك، وبرغم أنه كان قد سمع عني منذ أن كنت سفيرًا لمصر في الهند عندما أرسل محمد بن عيسى[247] مبعوثًا شخصيًّا له؛ لتمهيد الطريق لعلاقة قوية بين الرباط ونيودلهي، وأحسنت استقباله وتعريفه بالمجتمع الهندي وبمفاتيح مراكز النفوذ فيه، فإن ذلك لم يمنع العاهل المغربي الراحل من أن «يزنني بميزانه» في لقائي الأول به.

تحدثت مع الملك الحسن عن الفترة التي عملت فيها ممثلًا لمصر في الأمم المتحدة، وعن البعد المتوسطي لسياستنا الخارجية. تجدر الإشارة هنا إلى أنني كنت قريبًا من قضية الصحراء بين المغرب والجزائر في أثناء عملي بالأمم المتحدة[248]، وهي قضية شديدة الحساسية كانت مصر – ومازالت – تتعامل معها بحرص شديد لاهتمامها بإقامة علاقات طيبة مع الدولتين الشقيقتين، وتراعي في ذلك الطابع العربي للنزاع بشكل عام، بالإضافة إلى جانبه الإفريقي.

كنت واثقًا بأن الدبلوماسية المغربية تعرفني جيدًا؛ لأنني أعرف أنها تتابع باهتمام تصرفات ومواقف السفراء العرب في الأمم المتحدة الذين كانوا يعتبرون مؤثرين في مواقف بلادهم من القضايا المطروحة على أجندة هذه المنظمة الدولية الكبرى.

زرت سوريا وقابلت الرئيس حافظ الأسد. الانطباعات التي ترسخت في نفسي في مقابلتي الأولى معه أظن أنها كانت مختلطة ما بين التحول «الدرامي» في الموقف السوري، من رفض مطلق إلى انخراط نشط في مسيرة السلام منذ مؤتمر مدريد، وبين آثار باقية لقطيعة قلب العروبة - كما كان يطلق على دمشق- مع الشقيقة الكبرى مصر، رفيقة السلاح في حرب أكتوبر ١٩٧٣. لكنني شعرت بدرجة ما بأن الأسد متفق مع رأي العقيد القذافي بأنني «أمريكاني التوجه»، وهو انطباع خبا بسرعة بعد ذلك.

وربما أخرج عن السياق هنا لأعلق على ما اعتقده القذافي وانتقل منه إلى حافظ الأسد بشأن «أمريكانيتي». بداية أنا لا أعتبر نفسي عدوًّا للولايات المتحدة، ولا أرى أن عداوة مصر والعرب للولايات المتحدة بشكل عاطفي وشامل سياسة سليمة. وأرى أن نفس الموقف مطلوب من الولايات المتحدة إزاء مصر وإزاءنا جميعًا، وأن علينا – على الجانبين - العمل على ضبط الأمور في هذا

الملف.

الولايات المتحدة هي القوة العظمى الحقيقية حتى اليوم، وبيدها مقاليد التقدم كلها. العلوم بفروعها كافة، والفكر على اتساعه بما فيه نظرتها إلى مستقبل العالم وتأثيرها الضخم في تشكيله. هي مهد التعليم المتقدم ومجال الاختراعات التي تسهِّل الحياة على الناس، هي عاصمة الطب، هي الرائدة في مجالات الزراعة والصناعة والبيئة والطاقة، هي عاصمة الفنون والآداب بأشكالها كافة، فهل يصح عداء هذا الكيان العظيم؟

ولكن موقفها وسياستها وممارساتها معنا ومع قضايانا ومع تراثنا الفكري والعقائدي تثير غضب الكثيرين من العرب والمسلمين وأنا منهم. إن على الولايات المتحدة وعلى العالم العربي أن يتحدثا معًا من منطلق فكري وإستراتيجي في ضرورة ألا يتكرر في القرن الحادي والعشرين ما حدث في القرن العشرين من مواجهات بيننا.

إن على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في طريقة تعاملها معنا وفض الاشتباك مع قضايانا. وبكل صراحة فإنه مطلوب منا أيضًا - نحن العرب - أن ندرس موضوع علاقاتنا مع أمريكا دراسة واعية نحدد فيها خارطة طريق لهذه العلاقات كما نراها أو نتمناها. نقرر فيها ما نعتبره ثوابت وما نأمل أن يكون من المتغيرات. هذا الملف يحتاج إلى إعادة نظر تاريخية. وسوف أعود إليه مرة أخرى في هذا الكتاب.

زرت خادم الحرمين، الملك فهد بن عبدالعزيز، ملك السعودية حينذاك، وكان لقاءً حميميًّا بين العاهل السعودي ووزير خارجية مصر التي اشتركت قواتها جنبًا إلى جنب في حفر الباطن مع القوات السعودية في حرب تحرير الكويت سنة ١٩٩١م. كان اللقاء بحق لقاء الأشقاء الحلفاء. وقد اعتقدت دائمًا - وإلى هذه اللحظة التي أكتب فيها مذكراتي التي تصف آرائي - أن مصلحة المنطقة ومصلحة العرب ومصلحة الاستقرار الإقليمي تتطلب أن تكون مصر والسعودية «إيد واحدة» بقدر الإمكان. في هذا اللقاء أكد الملك فهد أن وصية والده الملك عبدالعزيز لأولاده أن لا تفرطوا في مصر، وأن تقفوا بجانبها على الدوام. كرَّر ذلك على مسامعي بعد ذلك الأمير سلطان بن عبد العزيز [249] رحمه الله.

زرت كل دول الخليج؛ لكي أعرِّفهم بنفسي وأتعرف عليهم. عدا العراق، الذي كان خارجًا من حرب الخليج الثانية ويعاني من مشكلات ضخمة مع معظم البلدان العربية. كم كان انطباعي إيجابيًّا في كل لقاءاتي مع أمراء دول الخليج الذين تناقشوا معي في أمور سياسية جادة تتعلق - في الأساس - بمستقبل العمل العربي المشترك بعد عودة مصر وتأكيد قيادتها. كان الشيخ زايد آل نهيان[250]، هذه الشخصية العربية التاريخية، وكذلك أمراء الكويت وقطر والبحرين غاية في الترحيب بعودة مصر والحماسة لدعمها وتأييد قيادتها للعمل العربي المشترك.

وقد استمتعت كثيرًا بلقاء السلطان قابوس بن سعيد الذي يجمع بين الثقافة الرفيعة والعروبة المستنيرة والشخصية «الرايقة».

لم أترك بلدًا عربيًّا إلا وزرته بما في ذلك موريتانيا وجيبوتي. أذكر أنني عندما زرت جيبوتي وقابلت الرئيس حسن جوليد[251]، وجدته يبادرني بالقول:

- يا سي عمرو موسى. أخيرًا جاء لزيارتنا وزير خارجية مصر.

- قلت: الوزير بطرس غالي زاركم مرات عديدة يا سيادة الرئيس.

قال: لا. غالي كان وزير دولة للشئون الخارجية. أنت أول وزير خارجية لمصر يزور جيبوتي.

أخيرًا افتكرتمونا!

ضحكت مع الرئيس جوليد وقلت له بالإنجليزية: «Better late than never» (أن تأتي متأخرًا أفضل من ألا تأتي). قلت له أيضًا: أنت أكثر رئيس ودبلوماسي وسياسي في العالم العربي يفهم مشكلة الصومال. أريد أن تشرح لي رؤيتك لها وأبعادها التاريخية والاجتماعية، فاستمعت إليه دون ملل طيلة ٦ ساعات كاملة بما فيها الغداء على مائدته. وشرح الرجل خريطة القبائل على أرض الصومال، ومشكلتهم مع إثيوبيا بكل وضوح. كانت محاضرة ممتازة فتحت عيني على كثير من أبعاد القضية الصومالية غير المطروحة إعلاميًّا أو سياسيًّا ولا يعلمها إلا واحد مثله. كان يتحدث بالفرنسية مع بعض الإنجليزية وبعض العربية، وكان وزير الخارجية هو المترجم حيث يتطلب الأمر تدقيقًا في التعبيرات. ياليت محضر هذا اللقاء لا يزال حيًّا في أرشيف وزارة الخارجية.

زرت اليمن والتقيت الرئيس علي عبد الله صالح، وهو شخصية رئاسية عربية أخرى تجمع بين لطف الشخصية وذكاء الفطرة وخبث التفكير.

وثّقت هذه الجولات والزيارات الصلة بيني وبين مختلف المسئولين في الدول العربية. ناقشت مع الجميع مختلف القضايا المطروحة على الساحة وما وراءها، بما في ذلك القضية الفلسطينية، لاسيما أن معظم هذه الزيارات تمت بعد مؤتمر مدريد الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩١م؛ فبدأ الجميع يرى وزير خارجية مصر الجديد من منظور مختلف ويتابعه بجدية.

من حسن حظي أن كثيرًا من وزراء الخارجية العرب كانوا من العيار الثقيل، وعلى رأسهم الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية –يرحمه الله- الذي أعرفه منذ أن كنت دبلوماسيًّا صغيرًا، وكان هو وزيرًا للخارجية، وحتى أصبحت وزيرًا للخارجية، ثم أمينًا عامًّا للجامعة العربية، وظل هو وزيرًا للخارجية السعودية. كانت علاقتي بالأمير سعود طيبة جدًّا؛ وهو ما جعل هناك تناغمًا ثريًّا بين مصر والسعودية طيلة فترة عملي وزيرًا للخارجية.

معظم وزراء الخارجية العرب كانوا أسماء دبلوماسية لامعة وفي مقدمتهم الشيخ صباح الأحمد، هذا الوزير العتيد والذكي والأمير الحالي لدولة الكويت، وكذلك الحبيب بن يحيى في تونس، وعبد الإله الخطيب في الأردن، ومحمد بن مبارك في البحرين، ويوسف بن علوي في عمان، وفاروق الشرع ثم وليد المعلم في سوريا، وكان وزراء خارجية الجزائر المتعاقبون معي في الأمم المتحدة، وعلى رأسهم الأخضر الإبراهيمي وأحمد عطاف، وفي المغرب كان هناك عبد اللطيف الفيلالي ومحمد بن عيسى، والطيب الفاسي الفهري وزراء خارجية المغرب، وكذلك مصطفى عثمان إسماعيل في السودان، وعلي التريكي وعبد الرحمن شلجم وزيرا خارجية ليبيا. وأبو بكر القربي في اليمن، وفارس بويز وزير خارجية لبنان ومبارك الخاطر وحمد بن جاسم في قطر، ومحمد الصباح في الكويت، وراشد عبد الله النعيمي في الإمارات، وكلهم وزراء أكفاء هم وخلفاؤهم ومازالوا جميعًا أصدقاء أعزاء حتى هذه اللحظة، ولم يبقَ من هؤلاء القدامى وزيرًا حتى لحظة كتابة هذه المذكرات إلا يوسف بن علوي وزير الشئون الخارجية في عمان.

كانت علاقتي جيدة كذلك بطارق عزيز، وزير خارجية العراق، الذي أعرفه منذ أن كنت مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية، وكذلك المجموعة المحيطة به من شباب الدبلوماسيين العراقيين، التي كانت على أعلى مستوى من حيث الكفاءة والتأهيل العلمي، وعلى رأسهم السفير رياض القيسي[252] مدير الهيئات الدولية، ثم المندوب الدائم لبلاده في الأمم المتحدة (يقيم الآن في قطر). كان كلما جاء عزيز لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أحبَّ الجلوس معي، وكان من الروابط المشتركة التي تجمعنا معًا تدخين السيجار، وقت أن كان التدخين غير ممنوع في

الأمم المتحدة.

في جولاتي لم أفرِّق بين دول عربية كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة. الكل زرته وتفاعلت معه. أصبحت لي صداقات حقيقية قائمة على الصراحة. تأكدوا من أنني لا أخادعهم، وأن الكلام الذي أقوله لهم أنا مؤمن به، ولن أقول غيره من وراء ظهورهم؛ وهو ما بنى جذور ثقة كبيرة جدًّا بيني وبينهم. أصبحت الدبلوماسية المصرية واثقة ومنفتحة على الدبلوماسية العربية ولا يتعامل معنا أحد بحساسيات، وعندما أتحدث باسم العرب لا يمانع أحد، بل يسعد بذلك. وقد ساعد ذلك كثيرًا فيما بعد على تسهيل مهمتي أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية؛ إذ كانت الثقة بشخص الأمين العام (حتى لو اختلفوا معه) أساسًا متينًا لتعامل رشيد بيننا.

كان الصراع العربي- الإسرائيلي هو القضية الأولى التي تشغل اهتمامنا، وهو مجال تتقلص فيه مساحة الخلافات العربية؛ ولذلك كنت أبلغ الفلسطينيين والعرب بناء على تعليمات وتفاهم مع الرئيس مبارك أننا لا نعمل وحدنا، وأن العالم العربي يجب أن يكون في الصورة فيما يخص النقاط الأساسية للحركة المصرية مع إسرائيل، والنقاط الأساسية المطروحة على مائدة التفاوض مع الفلسطينيين، وحتى عندما طلب الفلسطينيون أن يتفاوضوا – ثنائيًّا - سرًّا في أوسلو سنة ١٩٩٣م لم نُفشِ السر، لكننا في لحظة معينة قمنا بإبلاغ العرب ووضعهم في الصورة.

الخلاصة: عندما تكون صريحًا وواضحًا وقويًّا وعند كلمتك مع العرب. يقدرونك بأعلى درجات التقدير، ويتعاملون معك بأمان وأريحية. أما لو شعروا أنك بلسانين وقلبين فلن يأمنوا لك جانبًا وسينصرفون عنك أو لن يعاملوك بالمثل. إيماني عميق جدًّا بأن للعالم العربي جناحيْن بنفس الثقل؛ المشرق والمغرب ومصر في القلب منهما. وعلى الرغم من انشغال الجناحين بكثير من المشكلات - كما نعلم - فإن استقرار مصر ونموها ومواقفها يعزز التناغم والترابط بينهما.

العلاقة مع السودان

منذ بدايات عملي وزيرًا للخارجية المصرية وجهت عيني صوب الجنوب في اتجاه السودان، ذلك البلد الذي تربطه بمصر علاقات تاريخية؛ بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية؛ وبحكم أنه بوابة مصر إلى إفريقيا، وبحكم أننا شريكان في وادي النيل؛ ذلك النهر العظيم الذي يفرض دومًا على البلدين تنسيقًا على أعلى مستوى لتأمين مصالحهما من إيراداته المائية. كل هذه الأمور تجعل من السودان العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، فما يحدث في أي بقعة من بقاع السودان تكون له ارتداداته على مصر، وما يحدث في القاهرة يسمع صداه في كل مناطق السودان.

كانت العلاقات المصرية- السودانية في أسوأ حالاتها وقت تعييني وزيرًا للخارجية سنة ١٩٩١، بعد الانقلاب الذي قاده الترابي/ البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، الذي أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة، والتي كان يترأس مجلس وزرائها الصادق المهدي. لم ترحب مصر كثيرًا بالنظام الجديد في السودان؛ خصوصًا بعد اتضاح طبيعته الدينية وارتباط قادته فكريًّا بالإخوان المسلمين، فضلًا عن أن نظام الترابي/ البشير راح يمارس شحنًا إعلاميًّا غير مسبوق ضد مصر؛ باعتبارها عدوًّا خارجيًّا يهدد مصالح السودان؛ ومن هنا راح ينفخ في شرارة «حلايب»، إلى أن وصل الأمر إلى التورط في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا سنة ١٩٩٥، التي سأروي شهادتي بشأنها كاملة في الفصل الخاص بالعلاقات المصرية - الإفريقية.

والحقيقة مع كل هذه العقبات التي كانت قائمة في موضوع العلاقات المصرية- السودانية وطبيعة الحكم الديني للبشير، إلا أنني استطعت أن أحدث اختراقًا كبيرًا على صعيد الانفتاح على السودان ومحاولة احتوائه، ساعد فيه الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل[253]، الذي كان أحد الساسة السودانيين

الذين لعبوا دورًا كبيرًا في إحداث التقارب بين القاهرة والخرطوم، وإزاحة العقبات، والذي تولى وزارة الخارجية السودانية، وقت أن كنت وزيرًا للخارجية المصرية، وحققنا معًا تقدمًا كبيرًا في العلاقات بين البلدين الجارين.

أحيانًا الصدفة تلعب دورًا كبيرًا في عالم السياسة. بعد أن أدليت بتصريحي الشهير في أعقاب تراشق إعلامي عنيف بين مصر والسودان بشأن حلايب «حدود مصر تنتهي عند جوبا. وحدود السودان تنتهي عند الإسكندرية». كنت مسافرًا بصحبة وفد دبلوماسي واقتصادي مصري إلى ألمانيا. علمنا أن الطائرة (كانت على خطوط «لوفتهانزا» الألمانية) التي سنسافر عليها ستقلع من الخرطوم، ثم تتوقف في مصر وتواصل إلى ألمانيا. الطائرة كانت مزدحمة. على الكرسي المجاور لي وجدت شخصًا نائمًا ويغطي وجهه بالبطانية. بعد مضي حوالي الساعتين استيقظ الرجل. ونظر إليَّ وقال: الله. عمرو موسى؟ أنا اسمي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل من معاوني الرئيس السوداني عمر البشير.

ظللنا نتحدث عن مصر والسودان، ووجدته مقدرًا لأهمية الانفتاح على مصر، ومن يومها وإلى الآن صارت بيني وبين هذا الرجل صداقة قوية. قلت له يومها: مادمت قريبًا من الرئيس البشير فعليك أن تدفع في اتجاه سياسة واضحة عنوانها التقارب بين السودان ومصر، وأنا أتعهد لك بنفس هذا العنوان من جانبنا. أنا أعلم أن الرئيس مبارك مهتم جدًّا بالعلاقات المصرية- السودانية. علينا أن نضع العقبات على الهامش. نتحدث فيها ونناقشها، لكن لا بد من إحداث هذا التقارب.

لم يمضِ وقت طويل حتى ظهرت جهود إسماعيل[254] فيما اتفقنا عليه. التقى أيضًا اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامة، فحدثت بالفعل تغييرات في بنية النظام السوداني، بإبعاد الدكتور حسن الترابي، المتشدد[255]، مع وضع بعض اللمسات المدنية على حكم مرجعيته دينية في الأساس. وأنا هنا لا أقول إن مصطفى عثمان أو الخارجية المصرية من ضمن العوامل التي أدت إلى إبعاد الترابي، ولكن أذكر أن هذا حدث والعلاقات المصرية السودانية في صعود، وفي ضوء تأكد السودانيين من أن التقارب مع مصر لن يتم أبدًا في ظل حكم يرأسه الترابي.

ولعله من المناسب هنا أن نسمع صوت مصطفى عثمان إسماعيل؛ ليدلي بشهادته عن العلاقات المصرية- السودانية، وجهودنا معًا لإذابة الجليد بين البلدين، وفي هذا السياق يقول إسماعيل[256]:

> «عمرو موسى كان محبًّا للعلاقات المصرية- السودانية. كان مدركًا أن هذه العلاقات على شفا حرب، عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا سنة ١٩٩٥م على يد الجماعة الإسلامية المصرية، والتي اتهم السودان بتقديم الدعم لهذه الجماعة كي تنال من الرئيس المصري.
>
> أقول كانت العلاقات على شفا حرب؛ لأنه حدث أنني التقيت الرئيس مبارك بعد ذلك، وقال لي في سياق الحديث عن محاولة اغتياله ما يلي بالنص: «تصور يا مصطفى بعد عودتي للقاهرة من أديس أبابا جاءتني قيادة القوات الجوية المصرية، أدوا لي التحية العسكرية، وقالوا لي: سيادتك إحنا جاهزين لكي نضرب الخرطوم ردًّا على تورطها في محاولة اغتيالك. كان القادة يشعرون بالمرارة الشديدة باعتبار أن رئيسهم أهين. كان ردي عليهم حاسمًا: يا خبر. إنتم عارفين بتقولوا إيه؟ أنا طبعًا شاكر لكم مشاعركم النبيلة تجاهي، لكن إذا ضربتم الخرطوم فكأنكم ضربتم القاهرة، هذا موضوع سياسي ولا يعالج بهذه الطريقة».
>
> في ظل هذا الغضب أصدرت الأمم المتحدة قراراتها بالعقوبات على السودان. أنا في هذا الوقت لم أكن وزيرًا للخارجية. كنت وزير دولة للشئون الخارجية، فيما كان «علي عثمان محمد طه»[257] هو وزير خارجية السودان. بعدها بدأت أنا وعمرو موسى مسيرة تطبيع تلك العلاقات، للحد الذي قدمت فيه مصر وإثيوبيا - وهما الدولتان اللتان اتهمتا السودان بالتورط في محاولة اغتيال الرئيس مبارك - خطابيْن لمجلس الأمن الدولي يطالبانه فيهما برفع العقوبات عن السودان، ورفعت العقوبات بالفعل.
>
> انتعشت العلاقات المصرية- السودانية التي كانت على شفا الحرب بفضل وجود عمرو موسى على رأس الخارجية المصرية، وطرحت في ظل ولايته اتفاقية «الحريات الأربع»[258] مع مصر والسودان، والتي تحمس لها وتم توقيعها سنة ٢٠٠٤م بعد رحيله من الوزارة.
>
> أخذنا على عاتقنا – موسى وأنا – أن نوقف تدهور العلاقات بين بلدينا أولًا، ثم نضعها في إطارها الصحيح لننطلق إلى الأمام، وأن يكون لمصر دور في المصالحة بين الحكومة والمعارضة السودانية، وأن يكون لمصر دورٌ في التنمية

بالسودان، وأن يكون لها دور في حماية السودان من التدخلات الأجنبية، وتوجت هذه الجهود التي بدأها عمرو موسى باحتضان القاهرة في ١٨ يونيو ٢٠٠٥ مؤتمر توقيع اتفاق المصالحة بين الحكومة السودانية و«التجمع الوطني الديموقراطي» المعارض برئاسة السيد عثمان الميرغني، وهو الاتفاق الذي أنهى صراعًا سياسيًّا استمر ١٥ عامًا بين المعارضة الشمالية ونظام الرئيس عمر البشير. والذي فتح الطريق لعودة رموز المعارضة الشمالية إلى السودان بعد أن أمضوا ١٥ عامًا في منافٍ طوعية في مصر وإريتريا والسعودية[259].

كذلك عندما طرحت «مجموعة الإيجاد» الإفريقية مبادرتها لمعالجة المشكلة بين شمال وجنوب السودان التي طرحت فيها منح الجنوبيين «حق تقرير المصير»، عمل موسى حتى نجح في طرح المبادرة المصرية – الليبية[260] لحل الأزمة، وكان أهم ما يميز هذه المبادرة الحفاظ على وحدة السودان، لكن الأمريكان عملوا على إفشالها، وفي هذا السياق أذكر مقولة لسوزان رايس[261]، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٧- ٢٠٠١م)، قالت لي فيها: «نريد أن ننقل ملف المشكلة السودانية إلى واشنطن».

قلت: أنا لا أوافق على ذلك؛ لأنني عندما أنقل الملف إلى واشنطن فإنني بذلك أضع البيض كله في سلة واحدة. كما أن هناك مبادرة مصرية- ليبية لا بد أن تتبنوها بدلًا من مبادرة «الإيجاد».

قالت رايس: يا مصطفى أنتم (النظام السوداني) فعلتم كل شيء سيئ، ولكن هناك شيئًا وحيدًا جيدًا فعلتموه، وهو أنه لأول مرة صارت الخرطوم مستقلة عن القاهرة.

كان ردي عليها: إن هذا أسوأ شيء فعلناه، وأنا سأعيد الوضع كما كان مع عمرو موسى.

قالت: لماذا؟

قلت: لأن أمن مصر وأمن السودان مرتبطان ببعضهما بعضًا، ومصر لها وزن دولي كبير، حتى أنتم في واشنطن تستمعون إليها بإصغاء.

قالت: لا. الوضع تغير الآن. في الماضي كنا نحتاج لمصر كي توصلنا بياسر عرفات، لكن الآن وقَّعنا أوسلو ولسنا بحاجة إلى مصر. سنتصل بعرفات مباشرة.

والملاحظ أن هذه السيدة لا تزور مصر مطلقًا. لقد رأيت منها تحفظًا على الدور المصري في السودان بشكل عجيب جدًّا. لكن عمرو موسى انتزع لمصر دورًا كبيرًا وحضورًا قويًّا في السودان من أنياب الأمريكان والدول الإفريقية التي كانت تنفذ الأجندة الأمريكية في السودان مثل أوغندا وغيرها. لقد فرض موسى الدور العربي في السودان، وهو ما ترجم فعليًّا في اتفاق السلام في السودان، صحيح أنه لم يستطع إيقاف انفصال الجنوب؛ لأنه كان قد ترك الخارجية المصرية التي كانت مؤثرة جدًّا في الخرطوم، إلى الجامعة العربية التي تعتمد إلى حد كبير على رغبات دولها».

انتهت شهادة مصطفى عثمان إسماعيل، وأزيد عليها بتأكيدي على أن مصر تربطها علاقة خاصة مع السودان تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وأن هذا التصور لشكل العلاقة بين البلدين واقرٌ في ذهنية القائمين على وزارة الخارجية المصرية، أذكر أن عبد الحليم خدام، وقت أن كان نائبًا للرئيس السوري حافظ الأسد قال موجهًا حديثه لي: «إنتم مش عارفين تتصرفوا مع السودان؟ شوف إحنا في سوريا بنتصرف إزاي مع لبنان. المفروض تتصرفوا مثلنا مع السودان».

قلت له على الفور: «لكل موقع ظروفه. نحن في القاهرة نرى أنه من الضروري أن نتعامل مع السودان معاملة مختلفة عن طريقتكم في التعامل مع لبنان الذي تتحكمون في نظامه السياسي، بل تفرضون الوصاية عليه. المزاج المصري لا يقبل أن يمارس علاقة شبيهة بالعلاقة السورية مع لبنان مع أي دولة شقيقة، خاصة لو كان السودان». أضيف هنا سؤالًا: هل يقبل السودان ذلك أو يستكين له؟

العلاقات المصرية- السورية

علاقة مصر بسوريا فيها كثير من الخصوصية، فأي حاكم مصري يفهم جيدًا أبعاد الأمن القومي المصري، على الفور يمتد بصره إلى حيث موقع سوريا الإستراتيجي بالنسبة إلى مصر، هذه قاعدة ثابتة منذ الملك الفرعوني رمسيس الثاني مرورًا بمحمد علي وجمال عبدالناصر، الذي أقام وحدة سياسية مع سوريا سنة ١٩٥٨م، لم تستمر طويلًا لاعتبارات وأسباب ليس هذا مجال استعراضها.

المعطيات السابقة جعلتني شديد الحرص فور أن توليت منصبي وزيرًا للخارجية على الانفتاح على سوريا، خصوصًا أنني أعلم الحساسية المفرطة والشك الشديد اللذيْن يسيطران على الساسة في هذا البلد العربي الشقيق، لاسيما ممن هم في قمة هرم السلطة، سواء في رئاسة الجمهورية أو في وزارة

الخارجية، في ظل عقيدتهم القائلة بأن مصر تخلت عنهم بعد أن دخلوا معها حرب أكتوبر ١٩٧٣م؛ بإقدامها على توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، وهو ما استدعى اشتراكهم في «جبهة الرفض» مع العراق وليبيا ضد مصر، كما بينَّا في القسم الأول من هذا الكتاب.

كنت في شبابي قد شاهدت الصدامات والتنافسات الكبيرة - وربما عدم الارتياح المتبادل - ثم تهدئة الأمور، فقيام الصداقة بين إسماعيل فهمي وزير خارجيتنا في السبعينيات ونظيره السوري عبد الحليم خدام. تابعت كيف تغير الوضع من السلب إلي الإيجاب في العلاقة بين الرجلين؛ وتاليًا بين الدولتين؛ فأيقنت أن لوزير الخارجية دورًا مهمًّا جدًّا في تلطيف الأجواء في العلاقات المصرية- السورية.

كنت دومًا أقول لزملائي في وزارة الخارجية: إن سوريا جزء مهم وأساسي في السياسة الخارجية المصرية، ومن المهم أن نحافظ على علاقة تفاهم معها. علينا تسخير كل ما هو ممكن لتجنب الحساسيات السورية؛ لأن رغبة مصر أكيدة في ألا نفقد سوريا في السياسة العربية، وفي نفس الوقت يجب ألا نخضع لإيديولوجياتهم، بمعنى أنه يمكن أن نتقبل بعضًا من آرائهم إنما عليهم أيضًا أن يتقبلوا بعضًا من آرائنا، وذلك لن يتأتى إلا بالحوار المستمر معهم.

فاروق الشرع وهو وزير خارجية لسوريا وقت أن كنت وزيرًا للخارجية، كان رجلًا مثقفًا ومهذبًا وهادئًا. كان وزير خارجية محترمًا لا شك في ذلك، لكنه من تلاميذ المدرسة السورية في الشك. لمعرفتي بطبيعتهم الشكاكة تلك كنت أداعبهم بأن أقول جملة في موضوع ما ولا أكملها، فيعتبرون أن هذه «سقطة لسان»، ويبدءون دراستها واحتمالاتها، إلى أن أوضح لهم حقيقة هذه الجملة في زيارة تالية أو في التلفون. كنت أحكي للرئيس مبارك هذه المواقف فكان يضحك؛ لأنه يعرف تمامًا مرض الشك الذي يسيطر على المسئولين السوريين.

لكن بشكل عام كان كبار المسئولين السوريين مقدرين انفتاحي عليهم. كنت أقضي أوقاتًا طيبة في زياراتي لهم؛ فأنا من عشاق الشعر العربي؛ ولذلك كنت أفضِّل الإقامة في فندق «شيراتون» بالعاصمة السورية، الذي توجد فيه قاعة كبيرة بها جدارية ضخمة عليها قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي التي امتدح فيها دمشق. فأجلس في هذه القاعة، أشرب القهوة وأقرأ هذه القصيدة الجميلة، التي تقول أبياتها الأولى:

آمنت بالله، واستثنيتُ جَّنتَهُ دِمَشْقُ رَوْحٌ، وجَنَّاتٌ، ورَيْحانُ

قال الرِفاقُ وقد هبَّت خمائلُها الأَرضُ دارٌ لها الفيحاءُ بُسْتانُ

جَرى وصَفَّقَ يلقانا بها بَرَدى كما تلقَّاكَ دونَ الخُلْدِ رضوانُ

دَخَلتُها وحواشيها، زُمُرُّدَةٌ والشمسُ فَوقَ لُجَين الماءِ عِقْيانُ

والحورُ في دُمَّر، أَو حول هامَتِها حورٌ كَواشِفُ عن ساقٍ ، وولدانُ

حورٌ كَواشِفُ عن ساقٍ ، وولدانُكنت أشعر خلال إقامتي في دمشق بالحميمية الشديدة من الأشقاء السوريين. أعقد مباحثاتٍ على أكثر من مستوى في جلسات رسمية اعتيادية، ثم نجتمع مرة أخرى على الغداء، ونجتمع أيضًا على العشاء. ثم أذهب مع فاروق الشرع إلى الرئيس حافظ الأسد. نستمر ساعتين أو ثلاثًا نتجاذب أطراف الحديث. قد تطول الجلسة - أو تقصر - حسب أهمية الموضوعات المطروحة في تلك اللحظة. غالبًا ما كنا نتحدث بشأن القضية الفلسطينية والسياسة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية والقومية العربية..إلخ.

الرئيس حافظ الأسد كان شخصية ذكية جدًّا. يحب أن يسمع منك أولًا، على عكس نجله بشار.

جلساته تطول؛ لأنه يريد أن يفهم ما الذي تريده منه بالضبط وبدقة شديدة. فكان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر يشتكي من أنه يجلس مع الأسد ثلاث أو أربع ساعات ويريد الذهاب للحمام لكنه يشعر بالحرج؛ لأن الأسد لا يريد إنهاء الجلسة من دون أن يفهم ما يريده بيكر بالضبط.

لكل ما سبق حرصت - في كثير من الأحيان - وأنا مع الأسد الأب على أن أكون واضحًا ومحددًا؛ فهذا مهم لاختصار الوقت الذي كان يمكن أن يمتد لساعات في الحديث العام والمحاورة - وربما المداورة - حتى نصل إلى مرحلة الحديث المحدد. عندها كنت أقول له: نحن بصدد كذا وكذا، وأريد أن أناقش مع سيادتك الموضوع الفلاني. أقول هذا من دون لف أو دوران.

بشكل عام اللقاء بحافظ الأسد كان دائمًا يستدعي مناقشات يمكن وصف معظمها بالعصف الفكري؛ لأن له آراءه المهمة، وكان يحاول أن يستثير عقلك لكي يسمع منك أكثر. يتحدث بهدوء شديد، وبصوت خفيض تمامًا، وفي النهاية يعطي الرسالة المطلوبة؛ إما أن أفهمها من سياق حديثه، وإما عند توديعي يقول لي: بلِّغ الرئيس كذا وكذا، وأحيانًا كنت ألخص له ما فهمته منعًا لازدواجية المعانى وسوء التفسير بعد ذلك.

كان هناك إقبال من مصر على سوريا - والعكس صحيح – طيلة الفترة التي شغلت فيها منصب وزير الخارجية. ذلك أن مواريث ما حدث في حرب أكتوبر وكامب ديفيد قد بدأت في التواري، وإن لم تكن قد اختفت من أذهانهم. زاد انفتاحهم على مصر بعد أن لاحظوا أن الرئيس مبارك ليس أنور السادات وليس جمال عبدالناصر، وأن مصر لن تقوم بعمل يضر بهم. كانت شخصية مبارك مطمئنة لهم، وأنا وزير خارجية صريح معهم ومنفتح عليهم، كل هذا شكل قاعدة جيدة لعلاقات مستقرة بين مصر وسوريا طوال التسعينيات.

العلاقة مع دول الخليج العربي

استقرار ومتانة العلاقات بين مصر ودول الخليج العربي، يعتبران ثابتًا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية منذ تولى الرئيس السادات حكم مصر، وهي علاقات أثبتت الاختبارات المختلفة قوتها ومتانتها، وخير دليل على صحة هذا الطرح وقوف دول الخليج وراء مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ووقوف مصر بجانب الكويت بعد الغزو العراقي لها سنة ١٩٩٠م.

الرئيس مبارك كان شديد الحرص على العلاقات المصرية- الخليجية. ربطته صداقات وثيقة بحكام هذه الدول، فجمعته صداقة خاصة بالسلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان. وكانت له علاقة إستراتيجية للغاية بالمملكة العربية السعودية وكان على اتفاق وود كبيرين جدًّا مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، وكذلك الإمارات العربية المتحدة، ويحمل للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تقديرًا كبيرًا، وحدِّث ولا حرج عن متانة العلاقة المصرية- الكويتية واهتمام مبارك بها. كما كان يحب البحرين ويزور حاكمها. وكان يزور أيضًا قطر، ويلتقي بأميرها الشيخ خليفة آل ثانٍ، وولي عهده الشيخ حمد بن خليفة، قبل أن يصبح أميرًا سنة ١٩٩٥م. وطبعًا توَّج ذلك كله بموقف مصر من غزو الكويت ومن تحريرها؛ الأمر الذي خلق علاقة إستراتيجية وطيدة بين الخليج ومصر.

نتيجة للعلاقات الطيبة والقوية والقائمة على مصالح إستراتيجية بين مصر ودول الخليج، لم تتوانَ هذه الدول الشقيقة عن مساعدة مصر بالأموال أو المنتجات البترولية، أو تمويل شراء بعض الاحتياجات المصرية. وكذلك باستقبال العمالة المصرية الكثيفة، لكنني أؤكد على أنه طوال فترة عملي وزيرًا للخارجية كان التنسيق والمتابعة بشأن هذه المساعدات يتمان عن طريق المخابرات العامة. لم أكن أريد أن أدخل - أو تدخل وزارة الخارجية - في الموضوعات الخاصة بالتمويل

والبترول الخليجيين، ولكنني استثنيت ما يتعلق بأحوال المواطنين المصريين العاملين هناك، والذين كانوا يحتاجون لحماية الدولة ممثلة في سفاراتها وقنصلياتها، هذا بالطبع بالإضافة إلى العلاقات السياسية بأبعادها العربية والإقليمية، والتي دعمتها الدبلوماسية المصرية بشكل شبه كامل.

في الزيارات الرسمية للرئيس مبارك لدول الخليج العربي كان الرئيس ووزير الخارجية ينهيان يومهما الرسمي عند الساعة السادسة أو السابعة مساء على الأكثر. أما بقية الوزراء فيقضون الوقت كله في مناقشة الاتفاقيات المرتبطة بالاستثمار أو التبادل التجاري ويعرضونها على الرئيس في المساء. أما موضوع الدعم المالي المباشر فكان في عهدة اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامة.

أذكر أننا كنا في إحدى زياراتنا للإمارات حيث جرى توقيع العديد من الاتفاقيات، وبعد أن ودع الشيخ زايد بن سلطان - رحمه الله - الرئيس مبارك الذي ركب سيارته بعد العشاء، التفت إليَّ الشيخ زايد، وشدَّ على يدي، وقال: «نحن نؤيد سياستك العربية، ومعجبون جدًّا بها». حدث نفس الأمر مع الملك فهد بن عبدالعزيز، العاهل السعودي طيب الله ثراه. وهنا يجب أن أقول: إن جزءًا من احترام رؤساء هذه الدول الشقيقة لوزير الخارجية المصرية ربما يعود إلى أنه يتعامل مع الشق السياسي فقط. ومن منطلق يريحهم ويتمشى مع ما يتوقعونه موقفًا مصريًّا واضحًا وقائدًا، وفي الوقت نفسه يقدرون ابتعادي عن المسائل ذات الحساسية في العلاقات مثل المجالات المالية وغيرها.

ملف العمالة المصرية في الخليج من الملفات المهمة التي كنت أضعها نصب عينيَّ على الدوام؛ فملايين المصريين يعملون في هذه الدول الشقيقة، ويفتحون بيوتهم وبيوت أهلهم في مصر من أعمالهم تلك. كما يفيدون الوطن بما يحولونه إليه من العملة الصعبة؛ وبالتالي كنت شديد الحرص على عدم حدوث مشكلات أو اضطرابات في هذا الملف؛ ولذلك كنت أستقبل كثيرًا من المصريين العاملين في هذه الدول عند زيارتي لها. كنت أتعشى عند السفير وألتقي بعدد من المصريين الذين هم قادة الجالية، وعند نزولي للتسوق مثلًا ألتقي بأعضاء من الجالية، الذين كانوا يعبرون عن احترامهم وتقديرهم. نعم، كانت لهم شكاوى، وأعطيت التعليمات اللازمة للقنصليات المصرية بالتعامل بجدية وموضوعية معهم.

وبشكل عام أعتقد أنني كنت من أوائل وزراء الخارجية الذين اهتموا بالمصريين في الخارج، ووصل الأمر لأن صرحت علنًا بأن «رعاية المصريين في الخارج مسألة لا تقل أهمية عن المشكلة الفلسطينية»؛ في إشارة إلى أهميتها الشديدة لدى وزارة الخارجية. صحيح أن هذه الرعاية لم تتبلور بعد بشكل مقنن مستقر، ولكنها كانت بداية شعر بها كثير من المصريين بالخارج، خاصة العاملين في الدول العربية.

العلاقة مع قطر

اتسمت العلاقات المصرية – القطرية بالشد والجذب منذ منتصف التسعينيات، وخصوصًا بعد انقلاب الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثانٍ على أبيه الشيخ خليفة آل ثانٍ في ٢٧ يونيو سنة ١٩٩٥م، فبعد ذلك بنحو عام في سنة ١٩٩٦م قام الشيخ خليفة بمحاولة فاشلة للعودة إلى الحكم؛ فاتهمت قطر كلًّا من السعودية ومصر بالوقوف وراء هذه المحاولة؛ وهو ما أدى إلى توتر شديد في العلاقات المصرية- القطرية، ودخلنا في سجالات مع حمد بن جاسم بن جبر آل ثانٍ، وزير الخارجية القطري آنذاك.

تدخلت سلطنة عمان عبر وزير خارجيتها يوسف بن علوي بالوساطة بيني وبين حمد بن جاسم، قلت لبن علوي: لا يليق أن توجه قطر مثل هذه الاتهامات لدولة مثل مصر، التي هي دولة كبيرة ولها

مكانتها في الإقليم وفي العالم؛ وبالتالي التعامل معها يجب أن يكون فيه نوع من الحذر والكثير من اللياقة. وفي الأخير استطعنا أن نتغلب على هذه المشكلة ونطوي صفحتها.

بعد ذلك قام تعاون كبير بيني وبين حمد بن جاسم؛ والواقع أنه يجمعنا ود متبادل فأنا أقدِّره شخصيًّا، وأقدر كفاءته ونشاطه وانفتاحه. وأداعبه دومًا بقولي: «كفاك جمعًا للثروة». فيقول لي: «أريد أن أصبح أغنى رجل في العالم العربي». سألت الأمير السابق حمد بن خليفة ذات مرة مداعبًا: هل أكمل حمد بن جاسم المليار، أم لا؟ فضحك الرجل وقال: لن يرتاح له بال ابن الـ... إلا إذا أصبح أغنى ثري عربي.

علاقة الرئيس مبارك وحمد بن خليفة كانت طيبة للغاية، برغم بعض المشكلات التي كانت تظهر على فترات. من ضمن «القفشات» التي كان الأمير يرددها على لسان مبارك ويضحك جدًّا عليها حكاية طائرة حمد بن جاسم التي أمر أمير قطر بمنحها للرئيس اليمني علي عبد الله صالح؛ فبعد أن شاهد صالح هذه الطائرة خلال توديعه رسميًّا في مطار الدوحة أبدى إعجابه بها، فمنحها له الأمير، وكان بن جاسم واقفًا إلى جانبها لا يتوقع ذلك، وحزن وظل يشير إلى هذا المقلب آسفًا، بينما ظل الأمير يشير إلى هذا الحدث ضاحكًا، وكان كلما التقى مبارك مع بن جاسم قال له: كيف تترك طائرتك لعلي عبد الله صالح؟

فيرد بن جاسم في أسى: «كانت جامبو يا سيادة الرئيس».

فيرد عليه مبارك على الطريقة المصرية. «جامبو على جانبو». كان الأمير حمد بن خليفة يسمع «إيفيه» «جامبو على جانبو» ويدخل كل مرة في نوبة من الضحك.

في سنة ١٩٩٦م ظهرت قناة «الجزيرة» في قطر؛ في محاولة ناجحة من هذه الدولة الصغيرة للعب دور على المسرح الإقليمي والدولي. بدت هذه القناة ذراعًا إعلامية قوية تطال المشكلات الداخلية لعديد من البلدان العربية. حاولت مصر وتونس وغيرهما أن يتحدثوا معهم في موضوع هذه القناة وما تبثه من مواد مرتبطة بالأوضاع الداخلية للدول، لكنهم كانوا قد بدءوا سياسة تأكيد دور قطر على المسرح العربي والإقليمي والعالمي، وانتشرت نكتة «قطر العظمى». كنا نتحدث مع أصدقائنا من الدبلوماسيين القطريين وبعضهم يقول: «خدوا بالكوا من التعامل معنا. نحن قطر العظمى»؛ كنوع من الدعابة.

ما أود التأكيد عليه هو أن قطر نجحت في أن تكون لها قوة دبلوماسية وسياسية واتصالات واسعة بصرف النظر عن حجمها؛ لأن لديها وسائل أخرى للقوة. أذكر أن الأمير السابق، حمد بن خليفة سألني في إحدى المرات قائلًا: برأيك. ماهي عناصر القوة التي لدينا في قطر؟ فأجبته قائلًا: عناصر القوة الناعمة (المال، الغاز، والجزيرة)، وأنت يا سمو الأمير وكذلك حمد بن جاسم، لا يشق لكما غبار، فانتشى وقال: صدقت.

لقد تمكنت قطر من تجميع عناصر قوة ناعمة ساعدتها على الحركة السهلة، منها استخدامها أموالها الهائلة في البنوك في استثمارات على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول التي تريد التأثير فيها؛ فلها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وغيرها، هذه الاستثمارات الضخمة جعلت رؤساء الدول العظمى يستقبلون أمير قطر أو وزير خارجيته بشكل - ربما - أفضل من استقبالهم لرؤساء دول أهم وأكبر حجمًا.

أصبحت للقطريين أبواب مفتوحة في معظم عواصم العالم، إن لم يكن كلها، بالبناء على هذه الثروة الطائلة والقدرة الاستثنائية على الاستثمار، وحسن استخدام الأموال عمومًا وتأثيرها على الدول والمجتمعات والأسواق والأفراد، وقد تبع ذلك بالطبع تصاعد قوة التأثير القطرية وقوة وسرعة

الاتصالات على أعلى المستويات التي ترغب فيها قطر؛ فأصبحت الدوحة من ضمن العواصم ذات النفوذ، خصوصًا أنها خلقت لنفسها «لوبي» خاصًّا بها في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان يدير الاستثمارات القطرية فيها إحدى الشخصيات اليهودية المعروفة، وهو رجل سهل الحركة سريع التواصل منفتح على كثير من الأوساط المتنفذة أمريكيًّا وعربيًّا. وكان يتباهى بذلك، ولكنه كان قادرًا على الوصول إلى أعلى السلطات الأمريكية لتأمين الطلبات القطرية، بما فيها اللقاءات الخاصة برئيس الجمهورية وغيره من المسئولين.

والواقع أنني رأيت في ذلك ذكاءً وحنكة من أمير قطر ومن وزير خارجيته الذي أصبح رئيسًا لوزرائها، ولم لا وهو يملك هذا المال كله الذي يكفيه وبلده وأهله وناسه ويفيض ويفيض ويفيض؟ فلماذا تعامل قطر على أنها دولة صغيرة لا قيمة لها، ويعامل الأمير باعتباره رئيس دولة صغيرة لا نفوذ لها؟ وهذا بالضبط ما حصلوا عليه (القيمة والنفوذ) بما اتخذوه من الإجراءات لدعم توجههم، والتي تمثلت في:

- إطلاق قناة الجزيرة.

- استضافة قاعدة أمريكية في الأراضي والمياه القطرية وتحمُّل كل تكاليفها.

- اتباع سياسة استثمارية عالمية غاية في الذكاء ماليًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا.

- فتح نوافذ مع إسرائيل (تأمينًا لاستثماراتها أولًا؛ وتعظيمًا لمواقعها السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة والدول الغربية عمومًا ثانيًا).

- تأمين تأييد معظم الدول الصغيرة والفقيرة لمواقفها، خصوصًا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة.

- تشكيل «لوبي» من الدول الصغيرة ولكن ذات الثقل مثل سنغافورة وأيسلندا، يساند بعضه بعضًا أمام طغيان الدول الكبرى، ولكن ليس في مواجهة الدول الكبرى أو العظمى، وقد فهمت من رئيس جمهورية أيسلندا، أولافور راجنار جريمسون[262]، وهو صديق قديم وقد التقيته في قطر حين نزلنا في نفس الفندق حوالي عام ٢٠٠٩، أن الغرض من زيارته غير الرسمية آنذاك هو العمل معًا مع قطر على إقامة هذا التجمع.

- تجنب الصدام بقدر الإمكان مع المملكة العربية السعودية، وكان الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله - شديدًا في دعمه لمصر، وفي مطالبة قطر بوقف تهجم قناة الجزيرة عليها، وكانت القيادة القطرية تحاول إرضاءه بقدر إمكانها.

- تأييد القوى المعارضة للنظم العربية مثل مصر وتونس، وفي هذا حاولت الدبلوماسية القطرية إقامة علاقات خاصة مع سوريا وليبيا. كنت أتابع بدهشة درجة التقارب بين أمير قطر ورئيسي سوريا (الأسد الأب والابن) وكذلك مع العقيد القذافي في ليبيا، في نفس الوقت الذي تطرفت فيه قناة الجزيرة ضد حسني مبارك وزين العابدين بن علي وحكمهما.

- توثيق الصلة مع المعارضة اليسارية والإسلامية (في آن واحد) في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر وتونس.

كان الشيخ حمد بن خليفة، أمير قطر السابق، قوي الشخصية، شديد الذكاء، بسيطًا في تعامله، وكان هو – وليس حمد بن جاسم - الذي يدير الأمور ويدبرها، بينما كان حمد بن جاسم ينفذها، وبقدر ما كانت للأمير قدرات استثنائية في التفكير والتدبير وربما الخبث، كانت لحمد بن جاسم قدرات تنفيذية

وحركية هائلة، ووراء الاثنين مال وفير كما سبقت الإشارة، فكيف يمكن لمثل هذين الفردين الألمعيين ألا ينجحا؟ ثم إنه من فرط ذكائهما عرفا متى يتركان الحكم، وقررا معًا أن يتركا الحكم لولي العهد الأمير تميم، وأن يقفا وراءه، ولكن لايسألان عن أي من القرارات التي تتخذ بعد تركهما الحكم.

أود أن أضيف هنا نبذة عن الأمير الشيخ حمد، فهو ناصري التوجه، وهابي المذهب، ويمارس الاثنين معًا أو لا يمارسهما، وكم من مرة أكد لي أنه وهابي المذهب مثل الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك السعودية، وأن هذا يقرب بينهما، ولكن هناك خلافات كثيرة أيضًا بينهما.

أما عن ناصريته فأذكر أنه دعا عددًا محدودًا من الساسة المصريين إلى حفل زواج ابنه الأمير تميم حين كان وليًّا للعهد. كان هناك الكاتب الكبير الراحل، محمد حسنين هيكل وحرمه، والناشر المعروف إبراهيم المعلم وحرمه، وأنا وزوجتي، كما كان هناك الدكتور سعد الدين إبراهيم عالم الاجتماع المعروف، وربما غيره أيضًا. إلا أن بعض المناسبات الاجتماعية الخاصة جمعت فقط هيكل وموسى وزوجتيهما إلى جانب الأمير وزوجته بدعوة من الشيخ حمد بن جاسم وزوجته، وكان عشاء ثمانيًّا جميلًا حسن الترتيب، رائق الجو، أنيقًا، ودارت مناقشات خفيفة على العشاء، ذكر فيها الأمير أنه يعتبر نفسه ناصريًّا، ويعتقد أن حول المائدة يجتمع عدد من الناصريين (إشارة إلى هيكل مؤكدًا وأنا افتراضًا).

علقت بقولي: «لست ناصريًّا وإنما أنا وفدي»، فقال الشيخ الأمير: «هذه أول مرة أدرك أنك لست ناصريًّا»؛ فشرحت له تأييدي لعبدالناصر في حينه وفي ظروفه، وإنما لا أعتبر الناصرية هوية. وإن كان لا بد من هوية سياسية ووطنية فأنا أنتمي إلى الفكر الوطني لحزب الوفد القديم، وأنني حين أذكر وطنية عبدالناصر (وأعترف بها) فأذكر أيضًا وطنية مصطفى النحاس التي يجب الاعتراف بها، ثم انتقلنا إلى الحديث عن المنطقة العربية وأحداثها.

أسوق هذا لأدلل على الانتماء الناصري الذي يحبه أمير قطر، إلا أن موقفه الأخير من مصر تحت حكم الإخوان وبعده يثير التساؤل حقًّا عما أدى بقطر إلى اتخاذ هذا الموقف الجامد إزاء مصر، وفي اعتقادي أن قطر (بعد تركيا) كانتا من الدوائر التي استُطلع رأيها وتم التعاون معها بشأن الوضع في المنطقة، وأنهما تحمستا أن الوقت حان لتسليم المنطقة إلى ما يسمونه «الإسلام المعتدل» أي الإخوان المسلمين أو هكذا كانوا يسوقون أنفسهم في أعقاب الانتفاضات التي ضربت عديدًا من دول العالم العربي في سنة ٢٠١١، كما الحال في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا ليوازن ويحارب ويهزم «الإسلام المتطرف»؛ بحجة أنه لا يمكن لأي قوى غير دينية أن تقضي عليه[263].

لقد أصبحت قطر أحد منفذي السياسة الأمريكية التي يعتقد كثير من الباحثين أنها استقرت على ضرورة تولي «الإسلام المعتدل» الحكم في عدد من البلاد العربية المهمة وعلى رأسها مصر، وأن أي تغيير في حكم أي من هذه الدول يجب أن يؤدي إلى ذلك. كانت مصر هي الهدف الأساسي في ذلك، ومن هنا جاء موقف قطر ضد النظام المصري السابق (نظام مبارك) والنظام المصري الحالي (نظام السيسي) وتماهيها الواضح مع نظام مرسي.

هذا وكم من مرة تحدثت مع الأمير عن العلاقة مع مصر وضرورة استقرارها وإدخال الإيجابية في ممارستها، وكم من مرة تحدث عن حبه لمصر، وأنها مثل الأم له ولقطر كلها وباقي العرب، «إلا أن الأم لا تسير كما يشتهي الأبناء!»، وأنها تقوم بتصرفات تغضب منها هؤلاء الأبناء.

«إعلان دمشق»

كانت الأجواء العربية خلال الفترة التي توليت فيها وزارة الخارجية مشحونة بالمخاطر. بدت التصدعات واضحة في النظام العربي، بعد غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م. ثم قيام

التحالف الدولي بحرب تحرير الكويت، وتكبيد العراق خسائر فادحة، وما ترتب على ذلك من انقسامات في الجسد العربي، ومن هنا رحت أفكر في كيفية تفعيل العمل العربي المشترك، وترميم التصدعات الكبيرة التي أصابت اللُّحمة العربية بفعل التهور العراقي.

من الأمور التي رأيت أنه من الممكن الاستفادة منها في عملية الترميم هذه وثيقة «إعلان دمشق للتنسيق والتعاون العربي»، التي قرأت أوراقها بعمق شديد، وأجريت بشأنها كثيرًا من النقاشات المعمقة مع أطقم وزارة الخارجية؛ في محاولة للبحث عن روح عربية جديدة بعد تلك التصدعات، وجو عدم الثقة الذي أشاعته مغامرة صدام حسين بغزو الكويت.

خلال أزمة الغزو العراقي للكويت ظهر التنسيق الجاد والتعاون المستمر، بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عُمان). كانت نتيجة هذا التنسيق والتعاون، أن وقَّع وزراء خارجية الدول الثماني وثيقة «إعلان دمشق للتنسيق والتعاون العربي»، بعد أيام قليلة من تحرير الكويت (٢٦ فبراير ١٩٩١)، وبالتحديد في ٦ مارس ١٩٩١م.

وينص الإعلان على رفض العدوان العراقي، واعتباره خروجًا سافرًا على القواعد والأعراف العربية الإسلامية والدولية. كما ينص على التعبير عن الألم العميق لما تعرض له الشعب الكويتي، من جراء العدوان العراقي. وأكد الإعلان عزم الأطراف المشاركة على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك، وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية. ثم تناول نص الإعلان ذكر مبادئ التنسيق والتعاون بين الدول العربية، وأهداف ذلك في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وأوضح الإعلان الإطار التنظيمي للتنسيق والتعاون.

وتعتبر وثيقة إعلان دمشق من أفضل الوثائق العربية وضوحًا واحتواءً على أفكار محددة ومبادئ سليمة، وفيما يلي بعض أهم ما نص عليه الإعلان من أفكار تمثل نظرة مستقبلية وأساسًا لعهد عربي مختلف:

* الإشارة إلى «بناء عربي جديد»، وفي ذلك فالإعلان مفتوح لانضمام باقي الدول العربية.

* الإشارة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام[264] (تحت رعاية الأمم المتحدة)، وهذه كانت الإشارة الأولى لعقد مثل هذا المؤتمر وكانت الفكرة تتردد في أروقة الدبلوماسية الدولية، وقد عقد المؤتمر بالفعل في أكتوبر ١٩٩١ ولكن تحت رعاية الدولتين العظميين الولايات المتحدة وروسيا (بعد سقوط الشيوعية).

* تأكيد أن التنسيق والتعاون العربي «ليس موجهًا ضد أي طرف» بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية والدولية؛ في محاولة واضحة لتطمين إيران والولايات المتحدة كل من زاويته، ويبدو أن هذا تم بضغط من سوريا (فيما يتعلق بإيران)، ومن دول الخليج فيما يتعلق بالتطمينات الموجهة إلى الولايات المتحدة.

* الإشارة إلى سعي الأطراف إلى «جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل»، وتم ذلك بناء على اقتراح مصري.

* الإشارة إلى نظرة اقتصادية مختلفة بالنص على تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* وأخيرًا وليس آخرًا، النص على أن «وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج» يمثل «نواة لقوة سلام عربية» تعد

لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجًا يحقق فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل.

كان تفكير دول الخليج بعد غزو العراق للكويت ينصب على أنهم بحاجة للأمن في ظل تفوق كاسح في القوة وفي إرادة المغامرة والنظرة الإقليمية لدولتي الجوار: إيران والعراق؛ وانطلقت في ذلك بعض المقترحات مثل تلك التي أطلقها السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، بتكوين جيش خليجي قوامه ١٠٠ ألف جندي، وإن لم يتم تفعيل ذلك.

تحت تأثير نشوة تحرير الكويت والتعاون الكبير الذي تم بين دول الخليج الست ومصر وسوريا خلال هذه الأزمة، تم توقيع وثيقة «إعلان دمشق للتنسيق والتعاون العربي»؛ على اعتبار أن هذه الدول مجتمعة ستملأ الفراغ الأمني في منطقة الخليج، وأنه بإمكانها التصدي لأي محاولة للاعتداء على أي من دول هذه المنطقة.

لكن التسرع الشديد في التوقيع على هذه الوثيقة بعد أيام معدودة من تحرير الكويت لم يتح الفرصة الكافية للدول الموقعة لدراسة بنودها بشكل جاد ومتأنٍ؛ ذلك أن التباينات في المواقف بين الدول الموقعة قد بدأت في الظهور على السطح بعد فترة قليلةٍ من التوقيع؛ فرأت سوريا وأيدتها فيما أعتقد سلطنة عمان أنه لا يجب أن تستبعد إيران من أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج المتصلة معها جغرافيًّا، وهو ما لم يرُق لباقي دول الخليج ولا لمصر[265].

يمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الأمريكان لم يكونوا مستريحين لمثل هذا الاتفاق الذي يضم مجموعة مهمة من الدول العربية. وربما أيضًا كانت بعض الأوساط الخليجية غير مرتاحة؛ إذ كانت ترى أن الدفاع عن دول الخليج يجب أن يكون في وجود الأمريكان وليس المصريين والسوريين. وفي النهاية فإن هذا الصوت هو الذي انتصر؛ إذ أقدمت دول الخليج على توقيع اتفاقيات ثنائية دفاعية مع الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، سمحت بمقتضاها بالوجود العسكري على أراضيها وفي مياهها[266]. وهنا يجب أن نعترف بأن السياسات الدولية والمصالح الغربية العليا لعبت دورها في نزع مخالب «إعلان دمشق»[267].

أذكر أنني رأيت أن إعلان دمشق بدأ يتراجع، وصرحت بالفعل للصحف بأن الإعلان «يترنح»، وهو ما أعطى رسالة واضحة عن وضع الإعلان إلى الرأي العام العربي، بل إلى حكومات بعض دول الخليج عن كيفية رؤية مصر لحالة الإعلان. وبرغم جدية الموقف وجدية الرسالة، فقد كان التعبير عن «ترنح» الإعلان رسالة واضحة من مصر، ولكنه كان تعبيرًا طريفًا ابتسم إزاءه الجميع، حتى إن الأمير سعود الفيصل -رحمه الله-حادثني تلفونيًّا وهو يضحك قائلًا: «يعني مالقيتش غير هذا الوصف؟ لقد (طوحت) بالإعلان»، ثم اتفقنا على اللقاء للتحدث في مصير الإعلان. كان الأمير سعود صاحب قفشات راقية ففي مقابل تعبير «يترنح» استخدم سعود لفظ «يتطوح»، وصار الوسط الدبلوماسي والسياسي يضحك من أسلوب الوزيرين في التعامل مع مشكلة إستراتيجية كبيرة.

ولكن الجانب الجدي من هذا الموضوع هو أن ما ينص عليه الإعلان من دور للقوات المصرية والقوات السورية في الحفاظ على أمن الخليج، بل وجود هذه القوات بالفعل على الأراضي الخليجية (بعد انتهاء معارك تحرير الكويت) كاد يتماس مع الالتزام الأمريكي بالدفاع عن الخليج وضمان أمنه، ووجود القوات العربية هناك (حتى من حيث الشكل) لا يتفق مع الخطوط الإستراتيجية الأساسية للسياسة الأمريكية في الخليج، على الرغم من أن هذا الوجود العربي (مصر خصوصًا) وفر لها غطاء الشرعية عند إنشاء التحالف.

والواقع أن إعلان دمشق كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير شامل في النظرية الأمنية العربية

(وخصوصًا بعد اعتداء صدام حسين على الكويت) بالوجود العسكري العربي في الخليج خشية سياسات عدوانية جديدة من داخل العالم العربي، أو من إيران. كانت الرسالة هنا يمكن أن تكون واضحة بأن أي سياسة عدوانية ضد الخليج (والإمارات خصوصًا) ستعتبر عدوانًا على العرب كلهم ممثلين بمصر وسوريا ودول عربية أخرى أسهمت بقواتها في حرب الخليج التحريرية للكويت، وأن تكون لها إجراءاتها المتفق عليها حبذا لو كان قد تم التصديق عليها من دول الجامعة العربية وفي إطارها.

إلا أن شكوكًا ما كانت تتطاير هنا وهناك بشأن سوريا ودورها الحقيقي، خصوصًا أنها ذات علاقة خاصة بإيران. وبناء عليه بات من الضروري إنهاء التواجد العسكري العربي في الخليج بسرعة، ولا يمكن أن يتم ذلك من دون انسحاب القوات المصرية أيضًا. وكذلك كان هناك تحسب إزاء أي التزام أمني عربي تشارك فيه سوريا وفقًا لنصوص إعلان دمشق. أي أن التطور كله في موضوع الأمن العربي الذي كان يمكن أن يحدث إثر تحرير الكويت وبعد صدور إعلان دمشق تم وقفه، بل القضاء عليه للأسباب الآتية:

• تعارضها مع الإستراتيجية الأمريكية. وقد يقول قائل هنا: ولكن العسكرية الأمريكية تعاونت مع العسكرية العربية في عملية تحرير الكويت، فماذا يمنع من استمرار هذا التعاون بعد التحرير؟ والإجابة المهمة والواضحة هنا أنه في ذلك الوقت كان أي دور عربي يأتي بطلب أمريكي، وفي توقيت تراه واشنطن، وكذلك تحديد المشاركين فيه من العرب ووفق الخطط الإستراتيجية الأمريكية وليست العربية.

• لشك في سياسات سوريا بالذات نحو الخليج، وخصوصًا بعدها الإيراني، والتي لا يمكن تجاهلها في موضوعات الأمن العربي.

• برغم الثقة بالرئيس مبارك وسياسته، فإن مصر ليست على رأي واحد أو نهائي بشأن إيران والعلاقة معها، بل هناك من ساستها وعلى رأسهم وزير الخارجية نفسه من يطالبون علنًا بسياسة مختلفة إزاء طهران، وإن كان هناك فارق كبير بينهم وبين الموقف السوري.

والواقع أن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج أصبحت مطروحة على موائد البحث والقرار، منذ بداية مايو ١٩٩١م، أي بعد أقل من شهرين على توقيع «إعلان دمشق»، وقامت الولايات المتحدة بالتمهيد لسياسة جديدة، وقام وزير الدفاع الأمريكي، ديك تشيني[268]، بزيارة إلى الدول الخليجية الست؛ حيث طرح على قادتها خطة الرئيس جورج بوش[269] لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة؛ كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج الست معًا.

وناقش تشيني الزعماء الخليجيين في الخطوط العامة لهذه الخطة التي تغطي السنوات العشر التالية، وكان هدفه طمأنتهم إلى أن واشنطن ستكون قادرة، من خلال الترتيبات المطروحة، على تلبية حاجاتهم الأمنية بسرعة، إذا تعرضوا لتهديدات مستقبلية؛ وذلك من دون حاجة إلى وجود كبير لقوات برية أمريكية دائمة على أراضي دولهم، وطبعًا لا داعي إذن لوجود عسكري دائم من الآخرين[270].

كانت الكويت هي الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني والدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مع كلٍ من بريطانيا وفرنسا؛ حرصًا على حماية نفسها بعدما حدث لها بالذات من العراق، وبعد معاناتها المريرة التي خلَّفت آثارًا نفسية سياسية شديدة الخطر، ليس على حكومتها فقط، بل على شعبها كذلك، وهو أمر نتفهمه جميعًا فما حدث للكويت ليس بسيطًا ولا مسموحًا له بأن يتكرر.

والكويت، من ناحية ثانية، هي أقرب دول الخليج، جغرافيًّا، إلى العراق، وهي في الوقت عينه لا تزال متحسبة للمطامع والدعاوى العراقية، وترى أن «الجيوش الخليجية أو العربية، لن تكون رادعة لأي هجوم عراقي»[(271)] أو لغيره.

كانت الاتفاقية الأمريكية الكويتية، إيذانًا بسلسلة اتفاقيات، حرصت واشنطن على عقدها مع دول أخرى في المنطقة، وتضمنت الاتفاقية جوانب عدة، منها زيادة التعاون، والشروط المرتبطة باستخدام المنشآت المحلية وتخزين العتاد العسكري وكمياته وأماكن التخزين، وأعداد العسكريين الأمريكيين، وقد وقّعها في واشنطن وزيرا دفاع الولايات المتحدة والبلد المعني.

ولكن هل أخطأت دول الخليج بالانحياز لخيار اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ الأمني الموجود فيها، وهل كان بالإمكان الاعتماد على مصر وسوريا في هذا الصدد؟

أظنني أجبت عن هذا السؤال في الفقرات السابقة، وخصوصًا فيما يتعلق بموقف سوريا والموقف الخليجي منها. ويمكن القول أيضًا إن كلًّا من مصر وسوريا لم يكونا ينظران إلى إيران نظرة إلى عدو وإن بدرجة مختلفة، وطبعًا هناك فارق ضخم بين التحالف السوري مع إيران، والموقف المصري الهادئ إزاء إيران مع عدم الاقتراب منها ومراعاة مشاعر ومصالح السعودية، والشيخ العظيم زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية بالذات، وأضيفت إلى ذلك مشاعر ومصالح وسيادة البحرين، وكلها مشاعر ومخاوف مشروعة.

على كل حال لم يكن هناك اطمئنان لمدى التزام سوريا وربما مصر أيضًا - دعك من قدرتهما- على حفظ الأمن الخليجي بالمفهوم الخليجي الذي يرى إيران مهددًا رئيسيًّا لأمنها، ومن ثم إعداد الخطط اللازمة لصد عدوانها وتأمين الملاحة في الخليج، هنا أتى دور أمريكا التي ركزت على هذه الأسباب جميعًا لإنهاء فعالية إعلان «دمشق» والعودة إلى الالتزامات التعاقدية الخاصة بدور الولايات المتحدة في الحفاظ على أمن الخليج والدول العربية المتشاطئة عليه.

والواقع أنني عندما اطلعت على «إعلان دمشق» فور تسلمي وزارة الخارجية، وكان لايزال في شهوره الأولى، رأيت فيه – كما سبق أن أشرت - بداية لقوة عربية تشكل قاعدة «للأمن العربي» تقوم بالحفاظ عليه جيوش عربية تجري تدريبات عسكرية مشتركة، وظننت في هذا الوقت المبكر وأنا وزير للخارجية المصرية أن الأمر يتطلب مناقشة مع الرئيس في هذا الموضوع، وأن الجيش المصري الذي يعسكر الآن على شواطئ الخليج يمكن أن يكون النواة الأساسية لهذا الأمن بمعناه الأوسع (أي ليس فقط إزاء إسرائيل)، ويعطي لمصر دورًا وميزة إستراتيجية تنطلق منها وتتحرك على أساسها بما يدعم العناصر الأخرى المرتبطة بهذا الأمن الإقليمي. وياحبذا لو أن قمة عربية انعقدت في ذلك الوقت للنظر في الأمن العربي وتعريفه وإعداد أرضيته وقواته. كنت طبعًا أرى أن موقف سوريا وعلاقتها الخاصة مع إيران سوف يعوقان هذه المسيرة وقد يؤديان إلي إنهاء الإعلان نفسه.

لقد أعددت نفسي لنقاش طويل وممتد مع الرئيس مبارك في هذا الصدد، الذي توقعت أن يأخذ وقتًا وجهدًا قبل أن يتحقق أي شيء. كان من ضمن الآراء والحجج التي أعددتها في الشأن السوري أن دول الخليج يمكنها أن تقدم للسوريين ما يغنيهم عن البعد الإيراني اقتصاديًّا، بل أكثر. كما أن الوجود السوري السياسي على جانبي الخليج يحقق لسوريا ميزة إستراتيجية كبيرة، ويعطيها قوة توازن بها الفارق الإستراتيجي الكبير بينها وبين إيران؛ الأمر الذي يصب لصالح سوريا في علاقتها معها، ويعطي مصر في الوقت نفسه مساحة واسعة للحركة في إطار هذا الرباعي (الخليج – سوريا- إيران- الولايات المتحدة) والسياسة حركة وأحلاف وحجج وتبادل منافع، ولماذا لا نحاول؟

شعرت بأن الرئيس مبارك سعيد بأن وزير خارجيته الجديد مليء بالأفكار الجديدة. كما أنه مرحب بالديناميكية التي سرت في أوصال الجهاز الدبلوماسي الرئيسي للدولة، وكان قد أبلغ بالمبعوث الذي أرسلت به إلى الصومال، وبالحركة النشطة التي بدأت في حوض البحر المتوسط، وحين بادرت بالحديث عن إعلان دمشق فوجئت بالرئيس يقول: «لا الموضوع ده مش هيمشي. الخلايجة شاكين في سوريا، والأمريكان غير مرتاحين لعموم الإعلان وأهدافه، والسعودية ليست في وارد الصدام مع الأمريكان».

ثم أردف قائلًا: «وعلى كل حال، لا مانع من استمرار جلوسنا دوريًّا مع السوريين في إطار الإعلان، فإذا اكتشفنا شيئًا جديدًا في تفكيرهم نبقى نتصرف على أساسه». وبالفعل استمر التنسيق المصري السوري لفترة أصبح واضحًا لي خلالها أن السوريين يرون الأمر كله من زاوية الفوائد المالية والاقتصادية التي يمكن أن يجنوها من العلاقة الطيبة مع دول الخليج. كما يرون الزاوية الإستراتيجية من منطلق أن سوريا يمكن أن تستفيد من شاطئ الخليج الشرقي (إيران) والغربي (دول الخليج العربي) «وما في أحسن من هيك». وبعد فترة من التأمل والتباحث والتواصل والتحليل أصبح لديَّ الاقتناع بأن إعلان دمشق لن يبارح مكانه، كما أنه على وشك التفكك بانسحاب القوتين العربيتين.

وأختم ملاحظتي هذه بالقفز إلى الوقت الحالي؛ حيث أعتقد أن دول الخليج أصبحت ترى بعد أكثر من ربع قرن على ما حدث للكويت، وما اتفق عليه في إعلان دمشق أن الأمريكان حصلوا منهم على عمولة سياسية عالية المستوى والكلفة. وأظن أن الأوساط الخليجية والعربية عمومًا تيقنت الآن من أن السياسة الأمريكية استخفت بالمصالح العربية من دون استثناء، وأن مقاربتهم لقضايا المنطقة لم تكن أبدًا تأخذ المصالح العربية في حسبانها، كما لا تأخذ المواقف العربية بالجدية التي كانت متوقعة، وهو أمر يجب الحذر منه باستمرار.

مضت السنوات وهناك اجتماعات دورية روتينية لدول «إعلان دمشق» الثماني، بالإضافة إلى الاجتماعات الثنائية السورية- المصرية، واجتماعات كانت تجمعني مع الأمير سعود الفيصل في الرياض وجدة، وكذلك اجتماعات ثلاثية ينضم فيها إلينا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا. وبدا واضحًا للجميع أن «إعلان دمشق» فقد الأغراض التي أنشئ لأجلها، للدرجة التي دعتني –عامدًا- لأن أصرح في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٩م بأن «إعلان دمشق يترنح»[272] – كما سبق وأشرت - وهو التصريح الذي كانت له أصداء واسعة في العالم العربي، واهتمت به وسائل الإعلام العربية اهتمامًا كبيرًا من المحيط إلى الخليج.

من أفضل وأطرف الكتابات الصحفية التي نشرت عن هذا التصريح، والتي لا أنساها ما كتبه الكاتب الصحفي، سلامة أحمد سلامة[273] في «الأهرام» يوم ٥ أكتوبر ١٩٩٩م تحت عنوان «الجثة تحت السرير»، إذ قال:

> «في كل مرة يتحدث وزير الخارجية عمرو موسى عن إعلان دمشق يصك تعبيرًا جديدًا، ووصفًا فريدًا لحالة من عدم الرضا والإحباط التي يمر بها العالم العربي، أو على الأقل لذلك الواقع التخيلي؛ مما اصطلح العرب على تسميته بالتضامن العربي. تعبيرًا عن درجة التماسك والتنسيق والتعاون في رسم وتنفيذ سياسات عربية متكاملة غير متضاربة إزاء القضايا المصيرية والمشكلات الحالية التي يتعين على الحكومات العربية أن تواجهها بطريقة أو بأخرى.
>
> وآخر تعبير من هذه التعبيرات البليغة التي تكشف عن درجة كبيرة من درجات الإحباط هو وصفه لإعلان دمشق الذي يضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست بأنه مغشيٌّ عليه. وهو ما يعني أنه مريض اشتدت عليه وطأة المرض إلى درجة يمكن القول معها إنه في مرحلة الاحتضار، التي لن ينجيه منها غير حدوث معجزة تبعث فيه الحياة من جديد. لا يعني ذلك بالضرورة أن تضمن له امتدادًا في العمر أو قدرة على الفاعلية والممارسة الطبيعية للوظائف الحيوية.
>
> ومع ذلك فإن وزير الخارجية المصري لا يريد أن يكون صاحب النبوءة الأليمة بإعلان وفاته، ولا أن يتحمل عواقب هذا الاعلان الذي باتت الشعوب العربية - لا الحكومات - متأكدة من حدوثه. إذ من الذي يريد من بين الدول العربية أن يكتشف جثة الإعلان الميت في دولاب ملابسه أو تحت فراشه؟ فالأفضل من وجهة نظر الوزير أن نتركه على حاله، ولا نكشف الغطاء عن وجهه، إلى أن نعبر بسلام هذه المرحلة الصعبة.

وكان هذا الإعلان الذي التزمت به الدول العربية غداة حرب تحرير الكويت قد عقد آخر اجتماع له قبل نحو ٢٠ شهرًا في قطر، وخلص إلى عدد من التوصيات والنتائج الاقتصادية والسياسية التي بقيت حبرًا على ورق. ولم تفلح وسائل التشخيص والإنعاش التي لجأ إليها عمرو موسى حين وصفه مرة بأنه (يترنح) ومرة أخرى بأنه يحتضر في تفعيله أو إحيائه؛ فالعرب غارقون في مشاكلهم أو في سباتهم، وكلهم يؤثر إبقاء كل شيء على ما هو عليه دون تغيير بل ودون اعتراف بالأمر الواقع».

كنت صريحًا جدًّا مع الرئيس مبارك بشأن «إعلان دمشق»، برغم حماستي المبكرة له إذ قلت له: يا سيادة الرئيس. فعلًا أصبح لا فائدة مرجوة من الإعلان، وعلينا أن نجمده، لكنه لم يوافقني، من منطلق «سيب الأمور تمشي»، وحدثت بعض الاجتماعات لدول هذا الإعلان بعد ذلك، فقد دعونا لاجتماع في القاهرة في يناير ٢٠٠٠، تبخر بعدها في الهواء!

246(١) زين العابدين بن علي (١٩٣٦م-)؛ رئيس الجمهورية التونسية منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إلى ١٤ يناير ٢٠١١؛ حيث أطاحت به ثورة الياسمين التي اندلعت في البلاد في شهر ديسمبر ٢٠١٠م.

247(٢) محمد بن عيسى سياسي مغربي، شغل منصبه وزيرًا للخارجية من إبريل ١٩٩٩ حتى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧ في حكومة التناوب التوافقي تحت رئاسة الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي.

248(١) من يطلع على أرشيف برقيات وزارة الخارجية الوارد من نيويورك خلال الفترة التي عملت فيها مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة (١٩٩٠ - ١٩٩١) فسيجد عشرات البرقيات التي أرسلتها للوزارة فيما يخص قضية الصحراء، وتطورات المواقف بشأنها داخل أروقة الأمم المتحدة.

249(١) الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود (١٩٣١ -٢٠١١)؛ كان ولي عهد المملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء من ١ أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠١١، ووزير الدفاع والطيران - وهو المنصب الذي شغله نصف قرن - والمفتش العام من عام ١٩٦٢ حتى وفاته سنة ٢٠١١م.

250(٢) الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (١٩١٨ - ٢٠٠٤)؛ أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، كان محبًّا جدًّا لمصر وشعبها، وكان له دور كبير في حل المشكلات العربية، فقام بوساطة ناجحة سنة ١٩٨٠ بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد نزاع حدودي بينهما، كما نجحت وساطته في نزع الخلاف بين مصر وليبيا سنة ١٩٧٤. ولن ينسى العرب دوره الداعم لمصر وسوريا في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

251(١) حسن جوليد (١٩١٦- ٢٠٠٦م)؛ هو أول رئيس لجمهورية جيبوتي، ظلَّ في الحكم ١٩٧٧–١٩٩٩م.

252(١) السفير الدكتور رياض القيسي؛ وكيل وزارة الخارجية العراقية حتى عام ٢٠٠٢ . كان قبل ذلك مديرًا عامًّا لدائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية العراقية؛ حيث قضى في هذه الدائرة عشر سنوات، كما سبق له أن عمل مندوبًا للعراق في الأمم المتحدة، فضلًا عن أنه كان مديرًا للمعهد الدبلوماسي، وحصل على الدكتوراه في القانون من جامعة لندن، وعمل في جامعة بغداد قبل التحاقه بالخارجية في سبعينيات القرن الماضي.

253(١) مصطفى عثمان إسماعيل؛ من مواليد ١٩٥٥م، عين وزيرًا للخارجية السودانية في سنة ١٩٩٨م حتى ٢٠٠٥م حينما أصبح مستشارًا للرئيس السوداني عمر حسن البشير. هو الآن سفير السودان لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف.

254(٢) بمجرد تعيين مصطفى عثمان إسماعيل وزيرًا لخارجية السودان، بادر بزيارتي في القاهرة، ووصفت جريدة «الأهرام» في عددها الصادر يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٨م الزيارة بأنها «مفاجئة»، وجاء نص الخبر كالتالي: «بحث السيد عمرو موسى وزير الخارجية مع الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية السودان الذي وصل إلى القاهرة مساء أمس الأول بصورة مفاجئة العلاقات الثنائية ووسائل تحريكها والوضع في السودان.

وقال مصدر في وزارة الخارجية لوكالة الأنباء الفرنسية أمس إن الوزير السوداني صرح عقب اللقاء للصحفيين بأنه اتفق مع موسى على بذل جهد مشترك لعودة علاقات البلدين إلى وضعها الطبيعي، معربًا عن أمله في أن يكون هناك تقدم قريبًا.

255(١) أقال عمر البشير في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م الدكتور حسن الترابي من كل مناصبه الدستورية ومن رئاسته للبرلمان بعد حلِّه، وأيضًا عزله من الحزب الحاكم، ووضعه تحت الإقامة الجبرية في بيته وسط حراسة أمنية شديدة، ومنع عنه الزيارات حتى من أقرب الناس إليه.

256(٢) هذا جزء من نص شهادة مسجلة بالصوت للدكتور مصطفى عثمان إسماعيل عن العلاقات المصرية- السودانية، وقت أن كنت وزيرًا للخارجية.

257(٣) قالت مصادر إن علي عثمان محمد طه استغل منصبه وهو وزير للخارجية؛ فقام سرًّا بالاتفاق مع الدكتور نافع علي نافع مدير جهاز الأمن والاستخبارات وقتها لينسقا معًا التخطيط الدقيق لاغتيال الرئيس مبارك في أثناء حضوره مؤتمر القمة الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية، وقررا أن تتم العملية بواسطة بعض المصريين المتطرفين ومدهم بالأسلحة والذخيرة من السودان.

258(١) وقَّعت مصر والسودان يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٤ اتفاقية «الحريات الأربع»، التي تنص على حرية التملك والتنقل والإقامة والعمل بين البلدين.

259(٢) شهد مراسم توقيع الاتفاق: الرئيسان حسني مبارك وعمر البشير، والسيد عثمان الميرغني، وجون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

260(٣) تضمنت المبادرة المصرية- الليبية هذه البنود:

١ - الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وجميع الحملات الإعلامية.

٢ - الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطني لإيجاد حل سلمي شامل.

٣ - تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني. على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية.

ويتضح مما تقدم أن المبادرة المصرية- الليبية إنما كانت تهدف إلى البحث عن حل شامل للمشكلة السودانية، وليس لمشكلة جنوب السودان فحسب، في إطار الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية، بمشاركة جميع الفرقاء في مؤتمر تتم فيه صياغة مستقبل الدولة السودانية رضائيًّا، وبشكل يحافظ على ثنائية الهوية السودانية العربية ـ الإفريقية، ويضمن اقتسامًا عادلًا للسلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان.

261(٤) سوزان إليزابيث رايس (بالإنجليزية: Susan Elizabeth Rice)؛ (ولدت في ١٧ نوفمبر ١٩٦٤) وشغلت منصب مستشار الأمن القومي في الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما، وعملت سفيرة لبلادها لدى لأمم المتحدة. كما كانت سكرتيرة مساعدة للشئون الإفريقية خلال الفترة الثانية للرئيس بيل كلينتون.

262(١) خامس رئيس لأيسلندا، تولى حكم البلاد من ٢٩ يونيو ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦.

263(١) لي في هذا رأي بأن تركيا هي صاحبة الفكرة الأصلية المتعلقة بـ«الإسلام المعتدل»، ودور مصر سوف يجيء الحديث تفصيلًا عنه فيما بعد. بل ربما كانت تركيا تهدف من وراء ذلك إلى أن تحتل مقعد القياة والريادة في الشرق الأوسط بتولي دولة غير عربية إدارة دفته واتجاهاته، أما العقل المدبر لهذه الفكرة التي تسللت إلى الأتراك، فأغلب الظن أنها الإستراتيجية الأمريكية العالمية وما يزيد على ذلك فهو تفريعات على نفس الموضوع.

وما يدل على أن فكرة «الإسلام المعتدل» أمريكية الأصل صورة وضعت للرئيس الأمريكي «أيزنهاور» في مكتبه تجمع بينه وبين قادة جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٣ بمناسبة عقد اجتماع إسلامي في واشنطن. ترأس فيه الوفد الإسلامي الدكتور سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا، المرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين، وقد احتضنت الإدارة الأمريكية هذا الاجتماع باعتبار أن الإخوان ممثلون لتيار الإسلام المعتدل (المعادي للشيوعية).

كما أن السفير الأمريكي في القاهرة وقت قيام ثورة ١٩٥٢ (جيفرسون كافري) وصف الضباط الأحرار فور قيام الثورة في إحدى برقياته بأنهم (جميعًا أولادي). يراجع في ذلك وثائق الخارجية الأمريكية. ومن ثم يمكن القول إن فكرة «الإسلام المعتدل» تعود في أصولها الأولى إلى إستراتيجية أمريكية منذ الخمسينيات، وكان ذلك من بين أسباب ترحيبها بالضباط الأحرار الذين انتمى كثير منهم إلى جماعة الإخوان المسلمين في مراحل التحضير للثورة.

264(١) أشير في هذا الصدد إلى أن الإدارة الأمريكية «إدارة الرئيس بوش الأب» لم تطرح فكرة المؤتمر الدولي للسلام إلا بعد حرب تحرير الكويت وكان ذلك في مايو ١٩٩١، أي بعد أن طرحنا وقمنا بصياغة إعلان دمشق في مارس ١٩٩١ فهل كان هذا مجرد توارد خواطر، أم ماذا؟

265(١) علاقة سلطنة عمان التاريخية مع إيران معروفة، وامتدت إلى التأثير في مواقف سياسية اختارت فيها عمان الوقوف على مسافة شبه متساوية بين دول الخليج العربي وإيران بصدد عدة قضايا خلافية واستثمرتها عمان إيجابيًّا في مشكلات توسطت فيها لتحقيق تهدئة أو هدنة أو إطلاق عملية سلام، أما الأمر بين سوريا وإيران فمعروف منذ تولى الرئيس الأسد الحكم وقد يعود ذلك لأسباب مذهبية.

266(١) للمزيد عن القواعد العسكرية الأمريكية والأوروبية بدول الخليج العربي راجع: القواعد العسكرية الغربية بالخليج.. الأهداف والانتشار، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية

http://gulfstudies.info/ar/about-us

267(٢) لست أدري – من دون أن أحاول إسقاط الماضي على الحاضر- هل هذا هو ما تبلور عند طرح موضوع (القوة العربية المشتركة) في قمة شرم الشيخ سنه ٢٠١٥.

268(١) ريتشارد بروس تشيني المعروف بديك تشيني (بالإنجليزية: Dick Cheney)؛ سياسي أمريكي ونائب الرئيس الأمريكي من ٢٠ يناير ٢٠٠١ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٩ في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن.

269(٢) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الواحد والأربعون من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣. عمل قبل ذلك مديرًا لوكالة المخابرات المركزية ونائبًا للرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وكان قد بدأ حياته السياسية في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٦م.

270(١) هل تتغير النظرة الإستراتيجية للدول الخليجية العربية المعنية بعد التحول التاريخي في السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقاتها مع إيران بعد الصفقة النووية التي أجازت فيها البرنامج النووي الإيراني سنة ٢٠١٥، ورفعت عنها العقوبات وحرَّرت قدرات إيران على الحركة والتأثير في دول الخليج العربية ومصالحها؟ سؤال أطرحه على الأشقاء في الخليج، بل على الوسط العربي كله.

271(٢) القوى الغربية الكبرى وترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب، موسوعة مقاتل، http://goo.gl/6AMZ6K -

272(١) بعض الصحف نقلت التصريح بصيغة «إعلان دمشق مغشيٌّ عليه» بدلًا من «يترنح».

273(١) سلامة أحمد سلامة(١٩٣٢- ٢٠١٢م)؛ صحفي مصري. كان يشغل موقع رئيس مجلس تحرير جريدة الشروق الجديد، ويكتب فيها عمودًا بعنوان «من قريب»، انتقل به إلى «الشروق» من جريدة «الأهرام»، التي شغل فيها لسنوات طويلة موقع مدير التحرير. وكان أول رئيس تحرير لمجلة «وجهات نظر».

الفصل السادس

مصر والقضية الفلسطينية

مؤتمر مدريد ١٩٩١

بوصولنا إلى هذا الفصل السياسي المهم وطنيًّا وشخصيًّا، والذي خصصته لإبراز جهد ودور الدبلوماسية المصرية في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وإبراز قضيته والعمل على حلها بما يتمشى وحقهم المشروع في تقرير المصير، وذلك خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس الدبلوماسية المصرية، لست أجدني في حاجة إلى أن أذكر حقيقة معروفة وهي أن هذه القضية والممارسة الدبلوماسية النشطة بشأنها إنما هما جزء أساسي في مسار السياسة المصرية قبل ولفترة محدودة بعد، هذه السنوات العشر، وهو دور ممتد في زمنه، عميق في تأثيره وطنيًّا وعربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

ولكنني - من ناحية أخرى - أذكر أنه بقدر ما خلقته مصر وسياستها ودبلوماسيتها من زخم هائل جعل من القضية الفلسطينية بندًا ذا أولوية عالية على الأجندة العالمية، أعطت تلك القضية للدبلوماسية المصرية في الوقت نفسه زخمًا مهمًّا حدَّد لها هدفًا وغاية، وجعل لها دورًا ليس بقليل على المسرح العالمي، ومسارًا مهنيًّا أحسنت الدبلوماسية المصرية القيام به فنالت تقديرًا كبيرًا من مختلف الدوائر الفاعلة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة والحركات السياسية التي أفرزتها، وفي إطار الأمم المتحدة وميثاقها ومداولاتها وقراراتها.

وفي هذا الشأن أسرد بعض الخطوط الرئيسية للعمل الدبلوماسي المصري، سواء فيما يتعلق بتلك القضية، أو ما يتعلق بالأمن القومي المصري أي ذاك المتعلق بأمن مصر وسيادتها في مواجهة الدولة الإسرائيلية باعتبارها جارة نووية، خارج إطار النظام الدولي، وما يشكله ذلك من تهديد لمصر وأمنها بصرف النظر عن القضية الفلسطينية وتفاصيلها. يتصل بذلك تأثير هذين الموضوعين، أي فلسطين وقضيتها من ناحية والأمن القومي المصري ومتطلباته من ناحية أخرى، على علاقة مصر بالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (روسيا بعد ١٩٩١) وأوروبا ودول العالم العربي، وكذلك دول العالم الثالث الكبيرة والصغيرة وتجمعاتها وحركاتها السياسية وعلى رأسها حركة عدم الانحياز.

وبالطبع هناك ما يجب التحدث عنه خاصًّا بعلاقتي وصدامي مع إسرائيل وسياستها، وتأثير ذلك على مسار إدارتي للسياسة الخارجية المصرية في السنوات من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، وهو ما أثَّر أيضًا تأثيرًا إيجابيًّا على دوري العربي، وسلبيًّا على علاقتي بالدبلوماسية الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط، وكان له أثره في تطور علاقتي بالرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية آنذاك، خصوصًا في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي.

في هذا الصدد أجد من الحتمي أن أتوقف عند الأهمية الكبيرة لبلاد الشام، ومنها فلسطين، لدى مصر من الناحية الإستراتيجية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بكل حاكم لمصر إلى أن ينظر بكل ما أوتيَ من اهتمام لما يجري في هذه المنطقة المتاخمة لنا، شديدة التداخل الحياتي معنا، والمشاركة لنا في فضائنا الثقافي بل «الزبون» الأكبر لسلعنا الثقافية وما ننتجه من سلع ونسوِّقه ونستعرضه من قوى مصرية ناعمة. ناهيك عن العمق التاريخي والبعد الديني والتشابك الأسري، ناهيك أيضًا عن اعتبارات الأمن الإقليمي المشتركة، ناهيك ثالثًا عن سوق العمل، وعن سوق الكتب، وعن أسواق

السينما والشعر والأدب، وكلها جزء من حياة الشعوب وعنصر من العناصر الأساسية في معايش الناس.

لا أقترح أن أستطرد في شرح أو تأكيد هذه القواعد الإستراتيجية المتينة، ولكنني أوجه رسالة إلى البعض منا والذين تعالت أصواتهم تطالب مصر بالانكفاء على ذاتها والتقوقع داخل حدودها والابتعاد – قدر الإمكان - عن «مشكلات العرب التي لا تنتهي»، أو تلك التي تدعي أن الجهد والدم والمال الذي تم بذله على مدار سنوات عمر القضية الفلسطينية كان يمكن لمصر –وببساطة - عدم بذله، أو أن يحول إلى اتجاه آخر يركز على ما يهم بالنسبة إلى تقدم مصر ورخائها في داخلها.

وهنا أقول إن المكاسب الإستراتيجية التي أشرت إلى مجملها حالًا أضافت كثيرًا إلى قدْر مصر ومكانتها، وفتحت أمامها أسواقًا عديدة، وجعلت لكلمتها قيمة واحترامًا. وأما ما عانيناه في نفس تلك الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة وفي أعقابها يرجع في الأساس إلى سوء إدارة الحكم في مصر، وسوء تقدير الأمور، والتباس الأولويات، فما علاقة القضية الفلسطينية بركاكة مناهج التعليم؟ وما للسياسة العربية التي تتبعها مصر، وتفاعلها منذ السنوات الأولى لاستقلالها، مع حركات الاستقلال العربية؟ ما لهذا بتراجع مؤشرات الرعاية الصحية؟ ما لهذا كله بالزيادة السكانية غير المنضبطة؟ ثم ما لهذا كله بسياسات التنمية المضطربة اقتصاديًّا واجتماعيًّا زراعيًّا وصناعيًّا؟ وأخيرًا ما لهذا كله بتراجع البحث العلمي أو بتعطل مسار الديموقراطية؟ إنه سوء إدارة الحكم، أو سوء إدارة الأمور. إنها القرارات العشوائية التي وصلت إلى مستوى اتخاذ قرارات الحرب والسلام، ونتائجها معروفة لجيلنا وستظل مؤثرة لأجيال عديدة من بعدنا.

نعم، إن كثيرًا من المصريين يشيرون إلى النتائج الكارثية للحروب التي خضناها ونفقاتها الباهظة. لهم حق. فلست من الذين يعتبرون هؤلاء خونة أو متخاذلين؛ فنتائج هذه الحروب فيما عدا حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت بالفعل كارثية؛ لأنها كانت نتيجة للتلاعب بورقة الحرب بخفة، بالإضافة إلى سوء إدارتها وضعف قيادتها، كما أن التوقعات السياسية لما بعد اندلاع الحرب وردود الفعل لها ودور الدول العظمى في التدخل لوقفها وتوقيته كانت سطحية لدرجة تستدعي السخرية مع كل الأسف والألم.

إن ما حدث من إخفاقات ونكسات وهزائم، على الرغم من تباين السياقات التاريخية والسياسية في كل منها، منذ حرب ١٩٤٨ إلى حرب ١٩٦٧ يرجع إلى أسباب مختلفة لا يصح أن تكون منطلق لوم للقضية الفلسطينية، بل اللوم جلّه لسوء التخطيط، وعشوائية القرار وشخصانية الزعماء، وعدم الربط المنطقي بين حسن إدارة الحكم في البلاد وحسن إدارة السياسة في المنطقة، وضعف الوعي بحقائق القوة في السياسة الدولية. ناهيك عن «مفهوم الحرب» ذاته والذي يجب ألا يسود أو يعتبر – بسهولة - أحد الخيارات المطروحة كلما تعرضنا لمشكلة إقليمية. ثم إن هذا الخيار لا يجب أن يترك لفرد ليقرره وحده. إن الحروب تؤثر جذريًّا في مصائر الدول والشعوب؛ ومن ثم يجب أن يكون القرار بمعرفتها وعن وعي منها.

ويجدر بي، وأنا في صدد التعرض لموقف مصر من القضية الفلسطينية، أن أشير إلى دور مصر في تشكيل الشرق الأوسط منذ بدايات القرن التاسع عشر، وهو دور وإن لم يكن الأكثر حسمًا للأمور أو رسمًا للخطوط الرئيسية المتعلقة بالمنطقة، إلا أنه كان فاعلًا ومهمًّا، بل كان يبلور ويعبِّر عن القطب الآخر الممثل لحقوق الشعوب في الاستقلال والحرية في مواجهة قطب الاستعمار والهيمنة الأجنبية عليها، وثورة ١٩١٩ ودستور ١٩٢٣ وقيام الجامعة العربية تمثل أحداثًا رئيسية في هذا الإطار.

وفي الوقت نفسه كان الشعور المصري بأجياله المبكرة - وخصوصًا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي - غير متقبل للمؤامرات التي حيكت في نفس تلك الفترة الزمنية ضد المنطقة وعربها، وأهمها وعد بلفور سنة ١٩١٧م، والوعود الكاذبة بالحرية والاستقلال التي بذلتها الدول الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى مع نية عدم الوفاء بها؛ كل هذا أدى إلى غضب كبير إزاء تلك السياسات تبلور في رفض أطماع الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي كان موقف الشعب المصري منذ بدايات القرن السابق – ولايزال - موقفًا ثابتًا رافضًا لتلك الممارسات والسياسات الظالمة. إنه موقف أخلاقي وضميري عظيم، عابر للعهود منذ استقلال مصر، أن يرفض الشعب بأغلبيته العظمى ظلمًا وقع على شعب جار، له معنا روابط وثيقة، ويرتبط مصيره باستقرار المنطقة ونموها الطبيعي والعادل.

بيني وبين الجغرافي المصري العظيم، الدكتور جمال حمدان – برغم أنني لم ألتقِ به – قصة طويلة من الاحترام والتقدير لإنتاجه العلمي، الذي تقف موسوعته «شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان» في درة التاج منه، لا يمكن لمن يحترف العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري في مصر تحمل ترف عدم قراءتها ودراستها بتأنٍ وفهم شديد وعميق، ناهيك عن عدم الرجوع إليها من آن لآخر. وعند التعرض لمسألة الأهمية الإستراتيجية لفلسطين - وبلاد الشام بشكل عام – بالنسبة إلى مصر، أجد من المناسب أن أعود بالقارئ إلى ما قاله هذا العالم المصري الفذ في دراسته عن تأثير عبقرية المكان في شخصية مصر.

يقول جمال حمدان في هذه المسألة: «إن الأخطار والضغوط التي تعرضت لها مصر إنما جاءتها أساسًا من الشمال والشرق، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويًا وعارضًا إلى حد بعيد؛ فأما من الشمال فقد أتى الخطر البحري في موجات متعددة، وكثيرًا ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقي خشبة قفز علينا.

ولكن إذا كان خطر الشمال البحري قد أتانا رأسًا ومباشرة في الأعم الأغلب، فما أكثر ما استدار إلينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام، كما حدث في الصليبيات[274] والصهيونيات[275]؛ فالشام كعقدة تلتقي فيها كل أنواع الضغوط الموجهة إلى مصر، كحزمة مثلثة من الخطر، تختلط فيها جميعًا أخطار البر والبحر والرمل والطين[276] على السواء، وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر من ناحية الشمال الشرقي بعامة، بينما تتكثف نواته الصلبة في الشام على وجه التخصيص؛ فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر – لم يكنه قط – ولكنه ممر للخطر المحوري.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجي يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيًا وعلى الفور[277]، بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضويًا، تاريخيًا وجغرافيًا، بمصير الشام عمومًا، وبالأخص منه فلسطين التي شبهها كبلنج[278] بـ(توكة على حزام العالم)، والتي يصفها كول بأنها (متوسطة في أكثر أقاليم العالم توسطًا)، إن الذي يسيطر على الشام يهدد مصر إستراتيجيًا بمثل ما يهددها هيدرولوجيًا[279] من يسيطر على السودان (والجنوب)[280].

مصر والقضية الفلسطينية

قبيل الدخول في عرض دور الدبلوماسية المصرية في دعم القضية الفلسطينية وجدت أنه من حسن العرض أن أمهد بإطلالة على تاريخ الدور المصري في هذه القضية المركزية، منذ بواكير ظهورها خلال الربع الأول من القرن العشرين، وهو الدور الذي قامت به مصر حماية لمصالحها الإستراتيجية والأمنية؛ انطلاقًا من الأهمية الكبيرة لفلسطين في هذا الصدد، والتي بيناها قبل قليل.

يمكنني تفصيل بعض ما ذكرت آنفًا بأن أقول إن الاهتمام المصري الرسمي والشعبي بالقضية الفلسطينية بدأ منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ والفترة التي وقعت فيها فلسطين تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠- ١٩٤٨م)، والتي انتهت بصدور قرار تقسيم فلسطين ثم إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. وقد كان القصر الملكي المصري خلال تلك الفترة يتمتع بصلاحيات محدودة في إدارة شئون مصر الخارجية، وبصفة خاصة خلال فترة حكم حزب «الوفد المصري» الذي كان يصل إلى السلطة مدعومًا بأغلبية كبيرة، وكان القصر في الوقت نفسه يقود التيار الإسلامي، ثم بعد نشأة الجمهورية التركية الحديثة في أكتوبر ١٩٢٣ حيث كان لدى الملك فؤاد ومن بعده الملك فاروق طموح لأن تصبح مصر مقرًا للخلافة، وكان يدعمه في ذلك علماء الأزهر

وقطاعات إسلامية واسعة، ومن هنا اكتسى الاهتمام المصري المبكر بفلسطين – على صعيد القصر - بطابع ديني، لا بطابع عربي[281].

يوازي هذا الاهتمام المصري الرسمي المبكر بالقضية الفلسطينية، اهتمام شعبي بتأييد الحق الفلسطيني، وقد كان لحادثة البراق[282] سنة ١٩٢٩م – التي تتلخص في محاولة يهودية للسيطرة على هذا الحائط وتصدي المسلمين لهم - أثر كبير في هذا الاهتمام؛ إذ تعتبر الحادثة الأولى التي أثارت الشعور الديني بل القومي لدى الشعب المصري بالقضية الفلسطينية على نحو كبير، وذلك من خلال تتبع أخبار هذه القضية، وعقد مؤتمرات وجمع تبرعات من أجل شهدائها[283].

وقد عبر حزب الوفد الذي كان يتزعم الحركة الوطنية المصرية حينها، عن موقفه إزاء أحداث حائط البراق في بيان رسمي قال فيه: «**لقد أوضحت أحداث فلسطين الأخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل في الوقت الراهن إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية، والعرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم**»[284]، ومن هنا يظهر الاختلاف في مقاربة القضية الفلسطينية بين القصر الذي يعتبرها قضية «ذات طابع ديني إسلامي»، وبين حزب الوفد الذي يراها قضية «وطنية عروبية بالأساس».

وقد أعلنت الحكومة المصرية موقف مصر الرسمي من فلسطين على لسان عبد الرزاق السنهوري ، ممثلها في مؤتمر لندن [285]١٩٤٦؛ إذ عبرت مصر عن رفضها القاطع لأي شكل من أشكال التقسيم أو إقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم. كما أعلنت عن استعدادها للحيلولة دون تحقيق الهدف الصهيوني ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة. وقد كان هذا الموقف بداية لسلسلة من الأحداث والقرارات التي اتخذت طابعًا حادًّا تمثل في الإضرابات والمظاهرات الشعبية التي ازدحم بها الشارع المصري تعبيرًا عن سخطه من قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧م[286].

في ربيع سنة ١٩٤٨م عاشت مصر حالة من الغليان خوفًا على فلسطين من الضياع، خصوصًا أن اليهود بدءوا بالفعل في بسط سيطرتهم على مساحات شاسعة من أراضيها بقوة السلاح وفرض الأمر الواقع في السنوات السابقة على هذا العام؛ للدرجة التي جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة توافق في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧م على قرار تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية فلسطينية مع تدويل منطقة القدس. كان التقسيم يعطي ٥٦ ٪ لليهود، و٤٣٪ للعرب، و١٪ ممثلًا في منطقة القدس تم وضعه تحت إدارة الأمم المتحدة. والجدير بالذكر أن ميثاق جامعة الدول العربية أفرد ملحقًا خاصًّا بفلسطين يؤكد الموقف الجماعي العربي إزاء ما وقع من ظلم دولي تجاه تقسيم أرضها ومنع شعبها من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير.

وما زاد من التعبئة الشعبية العامة في مصر والعالم العربي في هذا الربيع (١٩٤٨) الطريقة التي تصرفت بها القوات الصهيونية منذ مذبحة «دير ياسين»[287] في إبريل سنة ١٩٤٨م ، وقد أحدثت هذه المذابح كثيرًا من الهيجان والغضب في الرأي العام العربي، وعلى رأسه الرأي العام المصري وخصوصًا بين شباب الجامعات والنقابات المهنية والعمالية[288].

رحب الصهاينة بمشروع التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧م، بينما شعر العرب والفلسطينيون بالإجحاف، وكان الانتداب البريطاني على فلسطين ينتهي بنهاية يوم ١٤ مايو ١٩٤٨، وفي اليوم التالي أصبح إعلان قيام دولة إسرائيل ساري المفعول، ومباشرة بدأت الحرب بين الكيان الجديد والدول العربية المجاورة التي اندفعت للدفاع عن الأرض العربية.

عندما اندلع القتال بين الجيوش العربية (المملكة المصرية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة العراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا ولبنان) والقوات الإسرائيلية في ١٥ مايو ١٩٤٨، في

شكل حرب مُعلنَة، لم تكن تلك بداية الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، فقد اشتعلت تلك الجولة عقب صدور قرار التقسيم (نوفمبر ١٩٤٧م)، واستمرت أكثر من خمسة أشهر في شكل حرب غير معلنة، بين فصائل الفلسطينيين المجاهدين والمتطوعين العرب من ناحية، والمنظمات الصهيونية العسكرية والإرهابية من ناحية أخرى[(289)].

وبشكل عام اختلفت أهداف كل دولة عربية من هذه الحرب ما بين قادة حالمين بإرث الخلافة الإسلامية رأوا أن فلسطين ربما تكون محطة انطلاق لهم، وآخرين مهتمين بدعم سلطانهم في بلادهم أو توسيع مجال نفوذهم أو غير ذلك مما يمكن القول معه إن العرب دخلوا هذه الحرب وهم مشتتو الأهداف الحقيقية، وبالتالي لم تحدث بينهم الحدود المطلوبة من تنظيم التعاون لا على المستوى الإستراتيجي، ولا حتى على المستوى التعبوي والتكتيكي، وبالرغم من ذلك اتفقوا على دخول الحرب بقيادة موحدة تحت قيادة الملك عبد الله الأول ملك الأردن، إلا أنها انتهت بهزيمة للجيوش العربية [(290)].

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ودخول مصر الحرب ضد إسرائيل، وبرغم الهزيمة، تبنت مصر سياسة إقامة حكومة فلسطينية في المناطق التي لم تحتلها إسرائيل، وتطبيقًا لتلك السياسة أعلن عن قيام حكومة عموم فلسطين؛ دلالة على أنها لا تقتصر فقط على الجزء الذي توجد فيه القوات المصرية في غزة، بل يشمل الضفة الغربية التي كانت توجد بها قوات شرق الأردن، وكذلك الأراضي التي أعلنت عليها دولة إسرائيل.

أما من ناحية إدارة مصر لقطاع غزة، فقد حافظت القاهرة على طابعه الفلسطيني، ولم تضمه إلى أراضيها[(291)].

عبد الناصر وفلسطين

كان قيام حركة الضباط الأحرار ضد الملك فاروق يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نقطة تحول في الشرق الأوسط، فباعتبار أن فكرة الانقلاب على الملك نفسها قد تسربت إلى عقول عدد من ضباط الجيش وهم على خطوط النار على الأراضي الفلسطينية إبان حرب ١٩٤٨م، فقد جاء اهتمام قادة هذه الحركة بالقضية الفلسطينية مبكرًا، وكيف لا وقد اكتوى معظم الضباط الأحرار بنارها، وحاربوا معاركها وعلى أرضها؟

كان طبيعيًّا أن يتكرس اهتمام الحكم الجديد بقضية فلسطين، وهو- كما يقول عدد من المؤرخين والمحللين - ما أنهى التباين الذي كان قائمًا بين مؤسسات الحكم المصرية في العهد الملكي، بشأن مقاربة القضية الفلسطينية، فبينما اعتبرها القصر «قضية دينية إسلامية»، قاربها حزب الوفد - الذي قاد الحركة الوطنية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ - باعتبارها «قضية وطنية عروبية» كما سبق البيان، وهو ما تبناه أهل الحكم الجديد.

والواقع أن نظام الحكم الناصري كان منطقيًّا مع نشأته ومنطلقه، كما سبق العرض، غير أن المهم هو أنه أقدم على حركة سياسية بارعة، وهي أن تكون له «قضية» تتبلور حولها أنشطته ومناوراته وعلاقاته الدولية، وقد نجح بالفعل في أن يصبح ممثلًا رئيسيًّا لقضية حيوية (القضية الفلسطينية) تمس الأوضاع الإستراتيجية في غرب آسيا وحوض البحر المتوسط، وتحظى معه باهتمام العالم الإسلامي بأسره، ويلتف حولها العالم العربي، ثم نجح في أن يجعلها قضية محورية في إطار الحركات السياسية الدولية الناشئة في إطار النظام الدولي الذي تكرس بعد انتهاء الحرب العالمية، وعلى رأسها حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ثم في الأمم المتحدة، وخصوصًا بعد «العدوان الثلاثي» سنة ١٩٥٦ وخروج عبدالناصر منها، وقد أمم قناة السويس، وصار عنوانًا لنضال دول العالم الثالث،

وأصبح زعامة دولية يعتد بها، بل إنه بعد عام ١٩٦٧، وبرغم الهزيمة المهينة، ظل عبد الناصر زعيمًا يعتد بمواقفه، وبمطالبه في انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وأضحت هناك قضية نزاع عربي- إسرائيلي شامل، ظل جوهرها هو الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

أصبحت التعبئة الخاصة بالقضية الفلسطينية إقليميًّا ومسار التغيير الشامل داخليًّا يمثلان معًا ثورة حقيقية في حركة التاريخ المصري. لم يعد الأمر كما بدا انقلابًا عسكريًّا وإنما ثورة تغيير جذري في مصر والمنطقة على اتساعها تستند إلى مفهوم تصفية الاستعمار، وحركة التحرر، وكان التطبيق الأهم لهذا هو موقف مصر من الثورة الجزائرية، غير أن القضية الفلسطينية أصبحت الشغل الشاغل للدبلوماسية المصرية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في إطار هذه الثورة المصرية الصاعدة التي راحت تطرحها على المحافل الدولية كافة، بداية من مؤتمر باندونج في إبريل ١٩٥٥ للتضامن الإفريقي الآسيوي، التي تمسك عبدالناصر بعدم دعوة إسرائيل إليه وهدد بمقاطعة الدول العربية له في حال توجيه الدعوة إليها.

وخلال هذا المؤتمر راح يشرح أبعاد القضية الفلسطينية وحقيقة الصراع العربي- الإسرائيلي، مؤكدًا أن السلام في آسيا وإفريقيا لن يستقر مادامت إسرائيل تهوِّد الأراضي العربية، وتجور على حقوق الشعب الفلسطيني، وشدَّد على إصرار الشعب العربي على تصفية العدوان الإسرائيلي في فلسطين.

بجانب هذه الجهود عملت مصر على طرح القضية الفلسطينية على مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، بعد أن كانت إسرائيل قد نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع نحو ٣٣ دولة إفريقية، لكن القاهرة نجحت في تطويق هذا الانفتاح الإفريقي على إسرائيل، مستغلة في ذلك الرصيد الذي تراكم لصالحها بفعل دورها في دعم حركات التحرر الإفريقية، ونجحت بالفعل في تقليص عدد الدول الإفريقية التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلى ٥ دول فقط سنة ١٩٧٤م[(292)].

وقد تعرضت مصر للعدوان الثلاثي، الذي هدفت إسرائيل منه إلى تحجيم دور مصر فيما يخص القضية الفلسطينية، إلا أن هذا الدور، في ذلك الوقت، كان عصيًّا على التحجيم، فكانت النتائج النهائية والإستراتيجية للعدوان الثلاثي أن زادت أهمية مصر واتسع دورها ليصبح دورًا عالميًّا مشهودًا.

وفي سنة ١٩٦٤ تم الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها في أول مؤتمر قمة عربي يعقد في القاهرة، وقد وقفت مصر بكل ثقلها خلف المنظمة واستضافت مجالسها، وأيدتها ممثلًا للشعب الفلسطيني؛ ليتمكن الفلسطينيون أنفسهم من عرض قضيتهم في المحافل الدولية. وهو ما عملت الدبلوماسية المصرية بقوة على تحقيقه، وفي ذلك اقترحت ونجحت في أن تكون عضوية فلسطين في الجامعة العربية عضوية كاملة بوصفها دولة كاملة السيادة، وقد أثمرت جهودها في هذا الخصوص بمناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوع «القدس»؛ حيث أصدرت نتيجة لمبادرة مصرية سنة ١٩٧٠م أول قراراتها في هذا الشأن، والذي ينص على «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». كما أثارت مصر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا لمغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لحرب ١٩٦٧م، كما أثارت مسألة حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة[(293)].

ثم نجحت مصر في وقف الصراع بين حركات المقاومة الفلسطينية والأردن، والتي بلغت ذروتها في سبتمبر عام ١٩٧٠م والتي على أثرها دعا عبد الناصر إلى قمة عربية طارئة بالقاهرة ما بين ٢- ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ بالقاهرة، واستطاعت مصر احتواء الموقف وإقناع الطرفين بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في آخر يوم في القمة العربية. وهنا توفي عبدالناصر رحمه الله وغفر له.

تبنى السادات منذ وصوله للحكم بعد رحيل عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠م توجهًا مختلفًا إزاء القضية الفلسطينية؛ ذلك أنه تبنى خطًّا مغايرًا بعيدًا عن الإيديولوجيا، وتجلت فيه أطروحات المدرسة الواقعية التي تؤكد على أولوية المصلحة المصرية كما تم تعريفها في حينه، وإنما مع استمرار الرابطة العربية ورعاية القضية الفلسطينية.

وبشكل عام تقسم بعض الدراسات العلمية مرحلة حكم السادات (١٩٧٠- ١٩٨١) فيما يخص القضية الفلسطينية إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى منذ بداية حكمه حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي كان الخطاب السياسي للسادات فيها يؤكد دومًا على أن مصر دخلت الحرب ليس فقط لتحرير الأرض المصرية، ولكن لإعادة الحق للشعب الفلسطيني، والمرحلة الثانية هي مرحلة عملية السلام والصلح مع إسرائيل التي أعقبت حرب أكتوبر، والتي توقفنا بشيء من التفصيل معها خلال بعض فصول القسم الأول من هذا الكتاب. ولكنني أذكِّر هنا برسالة الرئيس السادات إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في أول ديسمبر ١٩٧٠م، والتي قال فيها إن هدفه الوحيد هو تحرير بلاده، والتركيز على إعادة بنائها، واستعادة التسوية السلمية وإنه مع الحل السلمي قلبًا وقالبًا[294].

ومع ذلك، فلم تكن سياسة السادات تتجاهل البعد الفلسطيني، وحتى حين يتعلق الأمر بالمشكلة الثنائية بين مصر وإسرائيل والمتعلقة باحتلال سيناء، جاءت وثائق كامب ديفيد ببعدين؛ أولهما مصري وثانيهما فلسطيني نصَّ ضمن الاتفاق على منح الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وعلى امتداد مفاوضات السلام التي أعقبت زيارة الرئيس السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧م ظل السادات يؤكد على حاجته الماسة إلى تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني، بالتوازي مع التقدم على المسار المصري، وفي هذا قال في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي: «لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل، ليس هذا واردًا في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل أو بين أي دولة من دول المواجهة وإسرائيل لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة كلها، بل أكثر من ذلك فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإن ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم العادل، الذي يلح عليه العالم كله»[295].

تبنت اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية فكرة «الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل»، وتم ذلك على وجه التحديد بعد اجتماعات قمة كامب ديفيد، التي أفضت إلى توقيع كل من: السادات ومناحم بيجن والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، على اتفاقيتين في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ تتضمن الأولى إطارًا للسلام في الشرق الأوسط، بينما تتضمن الثانية إطارًا لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.

وجاء في نص اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط المذكورة أنه «ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل، تتضمن مشاركة الأردن، وانتهاءً بسلطة حكم ذاتي، ثم تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل لإقامة سلطة الحكم الذاتي الكامل المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وستتفاوض على صلاحياته (...) وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية المرحلة الانتقالية[296].

لم يمضِ الفلسطينيون خلف السادات في المفاوضات مع إسرائيل، وانضموا إلى «جبهة الرفض»[297] الرافضة لمسار التسوية، والتي شنت هجومًا عنيفًا على مصر، فضلًا عن مساعي هذه

الجبهة بعد ذلك لمحاولة عزل مصر بطردها من المنظمات الدولية والإقليمية، كما سبق وفصَّلنا في القسم الأول من هذا الكتاب.

والسؤال هنا: هل لو سار الفلسطينيون مع أنور السادات في سياسته المرتبطة بالتفاوض مع إسرائيل استغلالًا لزخم مبادرته ودعم الولايات المتحدة له، أكان بإمكانهم استثمار النقاط المرتبطة بهم والمنصوص عليها في كامب ديفيد؟ وهل كان الذي سيحصل عليه الفلسطينيون أكثر مما تم النص عليه في كامب ديفيد لو شاركوا بأنفسهم في كامب ديفيد للحصول على أوضاع أكثر قبولًا يمكن أن تؤدي إلى اتفاق فلسطيني – إسرائيلي؟ سؤال أرى أهمية محاولة الإجابة عنه[298].

ومن جهتي أعتقد أولًا: ربما كانت هناك فرصة لتحقيق ذلك استغلالًا لزخم العملية السلمية. على الأقل كان من الممكن الوصول إلى وثيقة أفضل للفلسطينيين بقدر الإمكان طالما دخلوا في عملية سلام مع السادات، ولكن شكّي يتركز على فرص تنفيذ هذه الوثيقة التي لم يكن بيجن وأمثاله مستعدين لوضعها موضع التنفيذ، إلا إذا وضعت مصر توقيعها مع مضيّها في تنفيذ وثيقة كامب ديفيد في شقها المصري للتقدم في تنفيذ الشق الفلسطيني، وهو ما لم يكن الرئيس السادات مستعدًّا للقبول به.

ثانيًا: لم يكن الفلسطينيون ذوي قدرة على التمشي طبقًا للخط المصري وإدارة ظهرهم لباقي العرب وفيهم سوريا والعراق إبان عنفوانهما، ودول الخليج وأموالها التي كانت شريان الحياة لهم. لقد وقفت مصر صامدة أمام تهجم العديد من السياسات العربية عليها؛ لأنها كانت قادرة على ذلك لأسباب كثيرة، ولكن، هل كان الفلسطينيون يتحملون مثل هذه الحملات التي نالت مصر؟ أشك.

ثالثًا: هل كان أنور السادات مستعدًّا حقًّا لأن يلتحق به الفلسطينيون في مبادرته وتداعياتها، أم أنه كان يفضل أن يكون منفردًا مع إسرائيل حتى يحصل على ما يريد من دون تنازلات تطلب منه في سبيل قيام إسرائيل بتنازلات من أجل الفلسطينيين؟ واضح أن للأولى مزاياها الكبرى؛ إذ يكون السادات قد وضع إسرائيل والعرب في مأزق سياسي تاريخي، فهو يحمل على كتفيه القضية الفلسطينية في طور جديد مطلوب فيه من إسرائيل أن تتنازل له وللفلسطينيين معًا، ومن العرب أن يتعاملوا مع هذا التطور الجذري في مسار النزاع، والأمر كله يعتمد على مدى نجاعة المفاوض المصري ومرونة العمل السياسي الفلسطيني معًا، وقدرتهما على جر إسرائيل إلى تنازلات متبادلة.

وأما الثانية أي انفراد السادات فقد فرضتها الظروف ونتائجها قائمة ولا داعي للإمعان في تحليلها من منطلق «ماذا لو».

إن لديَّ بعض الشك في أن السادات لم يكن مستعدًّا لأن يخضع لمطالب الفلسطينيين ومناوراتهم وخلافاتهم الكثيرة؛ ما كان سوف يؤثر على حركته لاستعادة الأرض المصرية. أعتقد أن السادات قال ما معناه: «بركة يا جامع» حين انضم الفلسطينيون إلى جبهة الرفض.

رابعًا: هل كانت إسرائيل فعلًا مستعدة لإعطاء أي تنازلات للفلسطينيين؟ أشك كثيرًا في أن الإسرائيليين كانوا سوف يتنازلون للفلسطينيين حتى لو انضموا إلى أنور السادات، وربما كانوا على استعداد لإفساد الصفقة كلها والدخول كالمعتاد في سلسلة من المفاوضات لا تنتهي على الجبهتين.

خامسًا: كان الوضع على الأرض الفلسطينية المحتلة عندئذ ١٩٧٧-١٩٨١ أفضل ألف مرة مما جرى من تطورات عليه بعد ذلك، فهل دخل ذلك في تقديرات الفلسطينيين لمستقبل قضيتهم عندما قرروا المقاطعة؟ عمومًا، كانت مشاركة الفلسطينيين مع أنور السادات، لو حدثت، ستتحول إلى مقامرة غير مضمونة العواقب للجميع.

بداية حكم مبارك

كان التحدي الأكبر الذي واجه سياسة الرئيس حسني مبارك الخارجية في بداية حكمه هو استعادة مصر لعلاقاتها ولمكانتها داخل الوطن العربي، والعمل على كسر العزلة والمقاطعة التي فرضت عليها من غالبية الدول العربية وفقًا لمقررات قمة بغداد ١٩٧٨؛ بسبب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل، ومنذ أن تولى مبارك سدة الحكم عمل على عودة مصر للعالم العربي، وجعل تحقيق هذا الهدف من المهام الرئيسية لسياسة مصر الخارجية[(299)].

وفي هذا من المهم ملاحظة أنه بالرغم من المقاطعة العربية ظلت مصر معنية بالقضية الفلسطينية [(300)]؛ وذلك لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها الدور التاريخي لمصر في القضية الفلسطينية، وما قدمته أو ضحّت به على مدار أربع حروب في ٢٥ سنة؛ فضلًا عن التمسك بالالتزام الشرعي والقانوني المستند إلى نصوص اتفاقية كامب ديفيد، فيما يخص مسألة إقامة سلطة الحكم الذاتي للفلسطينيين على أراضيهم.

وفي الوقت نفسه فإن حسني مبارك في نظر كثيرين من العرب، لم يكن يحمل بالضرورة ما رآه هؤلاء «أوزار السادات»، وكانت الظروف قد بدأت - وإن ببطء وهدوء وسرية - تتهيأ لعلاقة مختلفة مع مصر، وراحت أوساط عربية متزايدة تراقب كل شاردة وواردة تتعلق بالحركة الدبلوماسية المصرية وتوجهات سياستها إزاء إسرائيل منذ بدايات عصر مبارك.

كما كان لتطور أحداث الحرب العراقية- الإيرانية دورها في عودة التطلع العربي إلى دور مصر، وخصوصًا بعد تغيير موقفها من هذه الحرب إلى دعم للعراق الذي أصبح مهيئًا لتقبل عودة مصر، بل عاملًا على التعجيل بذلك. ويجدر بالذكر هنا أن هذا التحول في السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية- الإيرانية بدأ في أواخر عهد السادات.

وبناء على ذلك بدأت معالم جديدة لسياسة تستهدف تخفيف التوتر في الوسط العربي إزاء مصر والتمهيد التدريجي لعودتها إلى الجامعة العربية، مع عدم المساس بمعاهدة السلام المصرية مع إسرائيل.

ويلاحظ هنا أن مصر رفضت الربط بين إتمام انسحاب إسرائيل من سيناء وبين توقيع إعلان مبادئ للحكم الذاتي الفلسطيني؛ مما هدأ من روع العرب الرافضين للخط المصري فيما يتعلق بالفلسطينيين. كما رفض مبارك أي محاولات لدفعه لزيارة إسرائيل إذا كان برنامج الزيارة سيشمل زيارة القدس؛ مما ألقى ضوءًا جديدًا على السياسة المصرية إزاء إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أنه بالرغم من المقاطعة الرسمية فإن القيادات الفلسطينية كانت لها – كمعظم القيادات العربية الأخرى– اتصالات مع الحكومة المصرية، وعمليًّا لم تقطع منظمة التحرير الفلسطينية علاقتها بالقاهرة، وفي بداية عام ١٩ أعلن كمال حسن علي وزير الخارجية المصري أن مصر لم تتوقف عن الاتصال بمنظمة التحرير عن طريق مكتبها بالقاهرة.

النقلة النوعية في التقارب المصري مع منظمة التحرير الفلسطينية في عهد مبارك تم إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يوليو ١٩٨٢، وحصار منظمة التحرير في بيروت، وارتكاب المجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا؛ ففضلًا عن شجب وإدانة الحكومة المصرية للعدوان الإسرائيلي، رحب الرئيس مبارك بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة يقتصر نشاطها على العمل السياسي. كما أعلنت الخارجية المصرية في نفس الشهر أن «علاقة مصر بإسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعبين الفلسطيني واللبناني».

ثم اتخذت الخارجية المصرية بعد ذلك خطوة تصعيدية جديدة، تمثلت في قرارها بسحب سفيرها من تل أبيب في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ وحددت ثلاثة شروط لعودة السفير وهي:

١- انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان.

٢- تحديد المسئولية في مذابح صبرا وشاتيلا.

٣- السير بالقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما اتخذت مصر مواقف عديدة تخص عملية التطبيع في مختلف المجالات؛ حيث جمدت تنفيذ (٥٠) اتفاقية تعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية[301].

وزادت وتيرة التقارب بين مصر ومنظمة التحرير بصورة كبيرة في أثناء حصار مدينة طرابلس اللبنانية في نوفمبر ١٩٨٣؛ حيث تكفلت مصر بإخراج ياسر عرفات ومن معه عن طريق البحر تحت حماية مصرية جوية وبحرية.

لم يعلن أبوعمار عن وجهته حين غادر ورفاقه ميناء طرابلس على متن الباخرة اليونانية أوذيسيوس إيليتس؛ لكنه أعلن لاحقًا من على متن الباخرة أنه سيزور القاهرة. وعندما دخلت أوذيسيوس قناة السويس صباح يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٣م، كانت أخبار وصول أبي عمار إلى القاهرة بعد طرابلس حديث الدنيا، وكانت استشرافات الخطوة التالية للوصول كثيرة ومتباينة؛ ولكنها تشي بتحول في موقف عرفات من الاصطفافات العربية. وحسم الشك باليقين في اليوم نفسه (٢٢ ديسمبر) عندما قام بزيارة للقاهرة، واستقبله فيها الرئيس مبارك وعقدا اجتماعًا منفردًا استغرق ساعة وخمسين دقيقة، خرج بعدها مبارك ليبلغ الصحفيين «أنه اجتمع مع عرفات بصفته زعيمًا معتدلًا للفلسطينيين»، مشيرًا إلى أن مصر «لن تتردد في دعم القضية الفلسطينية بكل إمكاناتها».

صعقت زيارة أبي عمار للقاهرة كل الأطراف، وأثارت الجدل حول دوافعها ومراميها ونتائجها وتداعياتها، وكانت المواقف منها متفاوتة ومتناقضة وملتبسة أو مبهمة.

- رأتها إسرائيل خرقًا لاتفاقية كامب ديفيد.

- رحبت الولايات المتحدة، ورأت فيها خطوة قد تساعد على إحياء مبادرة الرئيس رونالد ريجان للسلام في الشرق الأوسط.

- استقبلت الدول الأوروبية وخصوصًا فرنسا وبريطانيا الزيارة باهتمام كبير، ورأت فيها تأسيسًا لمنظومة استقطاب معتدل في المنطقة العربية يمكن العمل معه بإخلاص لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه.

- سوريا: هاجم الإعلام السوري الزيارة متهمًا عرفات «بالخيانة الوطنية والالتحاق بنهج كامب ديفيد». وطالب «بتصعيد مواجهة الخط العرفاتي وامتداداته وتمثلاته على الساحة الفلسطينية». وانحازت ليبيا إلى الموقف السوري من عرفات ومن الزيارة[302].

وبذلك، يكون ياسر عرفات قد فتح فصلًا جديدًا من العلاقات مع مصر، التي عانت من المقاطعة العربية على أثر توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل. وكان لقاء عرفات- مبارك بداية لمرحلة من التعاون المصري– الفلسطيني تركز خلالها جهد الدبلوماسية المصرية على إيجاد صيغة تحرك مشترك فلسطيني– أردني؛ من أجل التوصل إلى تشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الشرق الأوسط.

وبدأت حلقة المقاطعة العربية لمصر تتفكك، ودخلت جبهة الرفض مرحلة التصدع. وذلك بعدما اخترقتها مصر من زاويتي العراق وفلسطين.

إن استقراء الأحداث التاريخية التي وقعت في هذه الفترة تكشف وبنظرة استرجاعية عن أن سياقات عدة، فلسطينية وعربية ودولية، مهدت لحدوث هذا المنعطف الكبير – كما ظهر في ذلك الوقت- في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي بالإعداد والدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام».

تطورات ثلاثة بالغة الأهمية والدلالة تكاد تكون قد تزامنت وعاصرت السنوات الثلاث الحاسمة قبيل انعقاد المؤتمر، وهي التي تشكل الخلفية الجيوسياسية التي تقرأ من خلالها اليوم أسباب ودوافع الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر السلام في مدريد في هذا التوقيت: خريف ١٩٩١.

التطور الأول ويتصل بالسياق الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية التي أطلقت إسرائيل عليها (يهودا والسامرة)؛ في محاولة لطمس الهوية العربية وإضفاء طابع توراتي أسطوري على الأراضي التي احتلتها بقوة الغزو المسلح في حرب ١٩٦٧. في هذا التاريخ (١٩٨٩) انتفض الشعب الفلسطيني انتفاضته الأولى مطالبًا بحقوقه المشروعة من انسحاب إسرائيل، ووقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وممارسات الهدم والطرد والاعتقال[303].

التطور الثاني يمثل نقطة التحول أو ذروة التبدُّل في موازين العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بسقوط جدار برلين (أغسطس ١٩٨٩)، وبدء تفكك المعسكر الشيوعي وحلف وارسو وبداية النهاية للاتحاد السوفيتي وانهياره.وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، ورغبتها في أن ترسل إلى العالم رسالة بأن انتصارها في الحرب الباردة سوف يؤدي إلى سيادة السلام والاستقرار؛ ومن ثم ها هي تبدأ بمعالجة القضية الأخطر على الأجندة العالمية.

والتطور الثالث وهو من التطورات الأساسية حقًّا في منظومة العلاقات العربية - العربية وهي كارثة الغزو العراقي لدولة الكويت؛ مما أدى إلى انفجار الموقف الإقليمي والعربي، وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، والتمهيد لحرب قادها تحالف بقيادة الولايات المتحدة بتفويض من مجلس الأمن ومشاركة عدد من الجيوش العربية ومن ثم مكافأة العرب على تحالفهم معها، وأن هذه المواقف الإيجابية من جانبهم لن تذهب سدى.

على خلفية هذه التطورات الفلسطينية والإقليمية والعربية والدولية، كانت واشنطن تتحرك في ولاية الرئيس جورج بوش (الأب)؛ حيث شرعت في إعداد المسرح الإقليمي لمساعٍ جديدة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي منذ مارس ١٩٩١ حين دعا بوش لوضع نهاية لهذا الصِّراع، وترجم هذا القول جيمس بيكر وزير خارجيته ثمانية أشهر تقريبًا من الرحلات المكثفة بلغت ذروتها في الاجتماع التاريخي في مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، بين إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان ووفد أردني- فلسطيني مشترك، وحضور بوش وجورباتشوف بوصفهما زعيميْن للمؤتمر، ومراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول خليجية عربية (السعودية والكويت مثالًا).

كانت الفرصة سانحة أمام واشنطن لاستثمار هذه اللحظة التاريخية لمحاولة تدشين عملية جديدة للسلام بعد كامب ديفيد، ولم تكن هناك فرصة أكثر مواتاة لتحقيق حل عادل ودائم وشامل - كما جاء في كلمة بوش أمام المؤتمر[304]: (على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨) – مثل تلك التي سنحت بعد تحرير الكويت واستعادة شيء من الثقة العربية وشيء من المصداقية الأمريكية.

واجهت الدبلوماسية الأمريكية بجهود بيكر، ثلاث مهام رئيسية: أولها: إقناع إسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل بحضور المؤتمر مع مشاركة الفلسطينيين والسوريين. وثانيها: أن ينطوي المؤتمر على حوافز تغري الجميع بالحضور، وثالثها: التوصل إلى صيغة تتيح للفلسطينيين الجلوس للتفاوض

مع إسرائيل.

الموقف الإسرائيلي، كما يمثله شامير كان شديد التردد - إن لم يكن التعنت في عدة أمور - أولها: أنه لم يكن يعترف بأن الأراضي الفلسطينية أرضٍ محتلة[305] ويصر على أنها تاريخيًّا تدعى (يهودا والسامرة) وغير قابلة للإعادة، أي الاعتراضٍ على مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي كان أساس التحرك الأمريكي.

الموقف المصري، كان يصر ويكرر على الالتزام بالتفسير القانوني المعتمَد لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يقوم على تبادل الالتزامات؛ الالتزام مقابل الالتزام، والحق مقابل الحق.

مارست واشنطن الضغوط على شامير لإرجاء الموافقة على ضمانات لبناء المستوطنات حتى لا يعرقل الإعداد للمؤتمر[306]. بل كان من آخر تحفظات شامير التي مازلنا نتذكرها هي ألا يضم الوفد الفلسطيني المشترك مع الوفد الأردني، شخصيات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف بها إسرائيل!

ضم الوفد الفلسطيني شخصيات من الضفة وغزة؛ حنان عشراوي، دكتور حيدر عبد الشافي، دكتور صائب عريقات (كانت التحفظات تشير إلى عريقات الذي أعلن تمثيله للمنظمة).

أما الجانب الفلسطيني، فكانت إشكاليته الكبرى أنه مقسم بين تنفيذ تعليمات (تونس) حيث مقر المنظمة وتعليمات الداخل في الأراضي المحتلة حيث القيادات الفاعلة والتي يجري بيكر معهم المفاوضات. كانت للوفد الفلسطيني تخوفات عديدة كان لابد لتهدئتها من تقديم خطاب (تطمينات) Letter of assurances يوجه للفلسطينيين والسوريين والإسرائيليين.

الموقف السوري كان بالغ التعقيد كذلك لاشتراطه أن يكون المؤتمر دوليًّا يتمتع بالشرعية الدولية وتحت رعاية الأمم المتحدة. وتسجل مذكرات جيمس بيكر المعنونة «The Politics of Diplomacy» أن بوش وجه عدة رسائل إلى الملك فهد بن عبدالعزيز، والملك حسين والرئيس مبارك للقيام بدور الوساطة مع السوريين على أساس أن بوش سوف يأخذ في الاعتبار المطالب السورية المعقولة، خصوصًا أن تحليل مطالب الأسد تشير إلى أنها كانت (رمزية) أقرب منها (جوهرية).

وكان من أهم حوافز اشتراك إسرائيل في تقديري دعوة السعودية وبعض دول الخليج لحضور المؤتمر، وتوقع إشراكهم في المسار متعدد الأطراف الذي يبحث موضوعات اللاجئين والتعاون الاقتصادي الذي يعني (ولو نظريًّا) إسهامات مالية سخية على مشروعات تتم على المستوى الإقليمي، إضافة إلى بدء نوع من التفاوض المباشر الإسرائيلي معهم.

الاستعداد للمؤتمر

إعادة مصر لمكانها لطبيعي في قلب العالم العربي واستعادة القيادة فيه، وهو الموقع الذي لا يستطيع أحد أن يملأه غيرها كان أمرًا ذا أولوية لديَّ. كانت سنوات تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية (١٩٧٩ - ١٩٨٩) بسبب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل تلقي بظلالها على طبيعة الحضور المصري في العمل العربي المشترك خلال هذه الفترة؛ فبرغم عودة الجامعة العربية إلى القاهرة، وانتهاء المقاطعة كنت أشعر أنها ماتزال بعيدة عن عصب العمل العربي المشترك مما أفقد هذا العمل فاعليته، وهو وضع مثالي لإسرائيل ومن يرعون مصالحها.

من أولى المناسبات التي طرحت نفسها ورأيت أنها سوف تؤدي إلى ظهور قويّ للقاهرة على المسرح العربي والدولي بعد طول غياب، كان مؤتمر مدريد للسلام. ولذلك وبينما كانت الولايات المتحدة منشغلة بإرضاء إسرائيل وطمأنتها حتى توافق على حضور المؤتمر، وبتقديم تنازلات شكلية

في مواجهة بعض الاعتراضات العربية، كانت الخارجية المصرية منشغلة بالإعداد لعودة مصر إلى قيادة العالم العربي وانتهاز مناسبة انعقاد مؤتمر السلام لإخراج منضبط لهذه العودة وتوثيقها.

نعم، كان حتميًّا استغلال هذه المناسبة لإعلان عودة مصر إلي صدارة المشهد العربي، في حضور جميع القوى الإقليمية والدولية منفردة ومتعددة الأطراف، ولم تكن هناك مناسبة متاحة للدبلوماسية المصرية أعظم من هذا المؤتمر الدولي الاستثنائي.

اتفق وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في أثناء زيارتهما لإسرائيل يوم ١٨ أكتوبر ١٩٩١م على توجيه الدعوة نهائيًّا لانعقاد مؤتمر السلام يوم ٣٠ أكتوبر في مدريد وعلى إشراك الفلسطينيين في وفد مشترك مع الأردن، ولم تكن الدبلوماسية المصرية بعيدة عن التنسيق مع الجانب الفلسطيني في هذا الصدد. كانت عدة مدن وعواصم قد عرضت استضافة المؤتمر قبل ذلك بفترة إلا أن الولايات المتحدة رأت أن انعقاده في مدريد يحقق أهداف المؤتمر بسبب اعتدال الموقف الإسباني تجاه طرفي النزاع على مدى عقوده، وقد رحب العرب جميعًا باختيار مدريد مكانًا لانعقاد المؤتمر. وكانت مدريد هي المدينة المفضلة لدى الرئيس الأسد لاعتراضه على لاهاي لعدم وجود سفارة لسوريا فيها، كما جاء في مذكرات بيكر.

كان الإسرائيليون يريدون التفاوض ثنائيًّا مع كل فريق على حدة، ولم يكن الجانب العربي – على تعدد أعضائه- مستعدًّا لقبول المنطق الإسرائيلي وعبّر معظمهم عن عدم ارتياحه. ولذلك ابتكر چيمس بيكر فكرة التفاوض على مسارين ثنائي ومتعدد الأطراف. تقبل بيكر المطلب الإسرائيلي بمفاوضات ثنائية مع كل دولة على حدة، تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر. ولكنه ربطها جميعًا بأن تكون مفاوضات متوازية في الزمان والمكان (أي ثنائية ولكن متوازية)، وقد حدد مكانها بعد ذلك في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، وفي شكل دورات شهرية مكثفة تسمح للوفود العربية أن تلتقي وتتشاور في مكان واحد.

كان بيكر بذلك يفتح الباب أمام احتمالات التطبيع بين دول الخليج العربي - وفي مقدمتها السعودية – مع إسرائيل، وأسفر هذا الأمر في نهاية المطاف على قيام قطر وتونس بفتح مكاتب في تل أبيب.

أضاف بيكر فكرة مفاوضات متعددة الأطراف تحضرها الوفود العربية وإسرائيل ودول أخرى لمناقشة قضايا مشتركة للمنطقة، كالقضايا الاقتصادية والأمنية والمياه والطاقة والبيئة واللاجئين، وأن تجتمع الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات متعددة الأطراف بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر وهي مفتوحة لمشاركة دول عربية وأوروبية وغيرها، تتجاوز إطار المدعوين لمؤتمر مدريد.

وبحسب تعبير صديقي الدكتور نبيل شعث، فقد «باع بيكر لإسرائيل المفاوضات متعددة الأطراف، بأنها فرصة للتطبيع مع الدول العربية كافة، وباعها للعرب بأنها تسمح لهم جميعًا أن يشاركوا معًا في إطار تفاوضي دولي، ولنا نحن الفلسطينيين بأنها الفرصة الوحيدة الممكنة لمناقشة قضية اللاجئين، بالإضافة إلى القضايا الحيوية الأخرى لاستقرار المنطقة وتنميتها الاقتصادية، ومن ثم توفير الدعم المالي الدولي للدولة الفلسطينية في المستقبل. وبذلك فقد خرج كل طرف وهو يعتقد أنه حصل على شيء مهم كان يريده في هذا الموضوع»[307].

بدأتُ الإعداد مبكرًا لهذا المؤتمر، بأن كلفتُ أحد مساعديَّ الأكفاء، وهو السفير رضا شحاتة[308] – الذي أصبح مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بالوزارة - بتجهيز مشروع لكلمة مصر أمام هذا المؤتمر، بعد أن حددت محاورها الرئيسية. قلت له: بإمكانك أن تضيف إلى هذه المحاور ما تراه مناسبًا، المهم أجد الكلمة جاهزة فور عودتي من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك التي تعقد في

سبتمبر من كل عام. كنت أريد لهذه الكلمة أن تكون فارقة في علاقات مصر العربية، وفي تقدمها بطرح جديد يتعلق بالسلام في المنطقة واستعادتها لدورها الريادي في هذا الإطار، كما سبق البيان.

في الأول من أكتوبر ١٩٩١م وقبل انعقاد المؤتمر بشهر كامل سلمني شحاتة مشروع الكلمة. بعدها كانت أوامري صارمة لمدير مكتبي: أريد ساعتين كل يوم لا أستقبل فيهما مقابلات أو تلفونات، أريد التفرغ التام لدراسة مشروع كلمة مصر أمام مؤتمر مدريد.

قرأت ما كتبه شحاتة، وكان – على ما أتذكر - في حوالي ٢٠ صفحة، في الصفحة ١٧ وجدت الفقرة التي كنت أبحث عنها وأود أن أبدأ بها، ورحت يوميًّا أضيف نقاطًا جديدة للكلمة، وأجري تعديلات عليها وأعيدها إلى رضا شحاتة فيكتبها من جديد ثم يعيدها وهكذا لما يقرب من شهر كامل إلى أن وصلت للشكل النهائي لها، واتضح لي بعد ذلك أنه ليس نهائيًّا؛ لأنني عدلت فيه بينما كانت الطائرة تحط في مطار مدريد. كانت هناك أمطار هائلة في أثناء هبوطها على المدرج، وفجأة عَنَّتْ لي فكرة فكتبتها بالحبر على هامش مشروع الكلمة. التي أرفقت نصها النهائي كوثيقة في نهاية هذا الفصل.

كان ما يدور في ذهني – في هذه الفترة - أن تخرج مصر أمام هذا المؤتمر الدولي الحاشد؛ لتؤكد على أنها من الآن فصاعدًا هي المرجعية فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، وفي طليعة العمل العربي المشترك وفي طليعة قيادة عملية السلام، بعد أن ظن البعض ألَّا تلاقيا.

كان عزمي أكيدًا على أن أخاطب المؤتمر بعبارة «نحن العرب»، مع التذكير بإسهام الحضارة العربية في الحضارة العالمية. قدرت أن المؤتمر فرصة عظيمة لإعلان القاهرة أنها تتحدث باسم الأمة العربية مجددًا، مع الأخذ في الحسبان مختلف المتغيرات التي حدثت في المنطقة خلال سنوات المقاطعة، وأهمية عدم المساس بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خصوصًا ونحن على أبواب عملية دبلوماسية كبرى تتعلق بالسلام في الشرق الأوسط ودور مصر فيه.

حرصت قبل مغادرة القاهرة إلى مدريد على أن أعرض نص الكلمة التي سألقيها أمام المؤتمر على الرئيس مبارك؛ ففي صباح يوم سفري لإسبانيا توجهت إلى الإسماعيلية لمقابلة الرئيس حيث كان سوف يجتمع مع إسحاق رابين، زعيم حزب العمل الإسرائيلي وقتها. طلب مني بعد المباحثات التي حضرت جزءًا منها البقاء لتناول الغداء، لكنني اعتذرت لظروف سفري إلى مدريد في نفس اليوم. وعندما هممت بالمغادرة سلمته نص الكلمة التي سألقيها أمام المؤتمر، فأخذها باهتمام؛ وبذلك أكون قد أحطته علمًا بما أعتزم قوله أمام المؤتمر، وللأمانة فإن الرجل لم يُبْدِ أي اعتراض على نص الكلمة ولم تصلني منه أي ملاحظات أو اقتراحات حتى موعد إلقائها.

كنت في أثناء تحضيرنا للمؤتمر قد اقترحت على الرئيس أن يكون الوفد المصري إلى مؤتمر مدريد برئاستي غير تقليدي، بأن نضم إليه شخصيات مصرية مختلفة، بالتناسب مع نسبة الدبلوماسيين، فرحب الرجل بالفكرة.

تشكل الوفد من السفيرين: علاء الدين بركات، سفير مصر في إسبانيا، ومحمود أبو النصر، مساعد وزير الخارجية والسفير الأسبق في إسبانيا، والدكاترة: رمزي الشاعر، رئيس جامعة الزقازيق، يونان لبيب رزق، أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس، قدري حفنيي، أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس، صلاح عامر، أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة، علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، اللواء متقاعد أحمد فخر، المستشار السابق لرئيس الوزراء للشئون العسكرية، والوزراء المفوضين: وجيه حمدي، مدير شئون المشرق العربي بوزارة الخارجية، ورضا شحاتة، مدير إدارة الهيئات الدولية، وأحمد أبوالغيط، مدير مكتب وزير الخارجية، والمستشار نبيل فهمي،

مستشار وزير الخارجية، والأستاذ لطفي الخولي[309]، الكاتب الصحفي بالأهرام[310].

قبل افتتاح المؤتمر اجتمعت بأعضاء الوفد بمقر السفارة المصرية في مدريد. قلت لهم: سأتلو عليكم كلمة مصر أمام المؤتمر، صفحة صفحة، وعليكم أن تدونوا ملاحظاتكم على الكلمة للتناقش بشأنها، وفور انتهائي منها هنأني الجميع عدا لطفي الخولي، الذي كان من مؤيدي التطبيع مع إسرائيل، فلم يعجبه أن يخاطب وزير الخارجية المصري العالم بعبارة «نحن العرب». حاول لطفي معي كثيرًا وجادلني في أهميتها، ولكنني استمعت بهدوء ثم أبلغته والوفد قراري ببقاء هذه العبارة الحاكمة.

افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، في قصر «الشرق الملكي» بالعاصمة الإسبانية مدريد بكلمة من رئيس وزراء إسبانيا، فيليب جونزاليز، رحب فيها بالوفود المشاركة، ثم كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي حدد الأهداف الطموحة للمؤتمر: «إن الهدف هو تحقيق سلام حقيقي، وأمن، وعلاقات دبلوماسية، وعلاقات اقتصادية، وتجارة، واستثمار، ومبادلات ثقافية، وحتى سياحية». وقال: «في استطاعة الدول الخارجية أن تساعد، لكن في النهاية، على شعوب وحكومات الشرق الأوسط أن ترسم مستقبل الشرق الأوسط».

أشار الرئيس بوش في أكثر من موضع في كلمته للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين: «أن إسرائيل أمامها اليوم فرصة لتظهر أنها تدخل في علاقة جديدة مع الفلسطينيين، قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون».

ثم ألقى الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف كلمته، وأشار مرة واحدة إلى المسألة الفلسطينية بقوله: «.. وخلق سلام دائم يقوم على أساس احترام الشعب الفلسطيني وحقوقه». فيما خصص فقرة من خطابه لأهمية إعادة بلاده لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. كان خطابه فاترًا يعكس وضع الاتحاد السوفيتي الذي انهار كلية بعدها بعدة أسابيع. قال لي بعدها شلومو بن عامي[311] الذي كان حاضرًا الجلسة، إنه سأل شامير رئيس وزراء إسرائيل عن رأيه في خطاب جورباتشوف، فقال له شامير: «لا أعرف؛ لأني غفوت واستغرقت في النوم طيلة الخطاب». كان شامير يدرك أن الاتحاد السوفيتي في آخر أيامه.

تحدث فان دن بروك، وزير خارجية هولندا وممثل المجموعة الأوروبية، بعد جورباتشوف، وضمَّن كلمته إشارة صريحة إلى «ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير، وأن موقف أوروبا معروف أيضًا».

لقاءاتي مع بوش وبيكر (312)

صباح اليوم الأول للمؤتمر التقيت الرئيس الأمريكي –وقتذاك- جورج بوش الأب، مع وزير خارجيته چيمس بيكر، ودار النقاش بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، طالبته فيها بالعمل على وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، خاصة بعد إيجابية العرب بقبولهم المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام - الذي دعا إليه هو شخصيًّا، وعمل على إنجاحه مع وزير خارجيته چيمس بيكر – والتفاوض مباشرة مع إسرائيل سواء على المستوى الثنائي، أو متعدد الأطراف.

وعند كتابة هذه المذكرات رجعت إلى مذكرة كنت قد أرسلتها من مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ تتضمن ملخصًا لما دار بيني وبين بوش وبيكر في ذلك الصباح للعرض على رئيس الجمهورية، رأيت أنه من المهم عرضها في هذا السياق، إذ أوردت فيها ما يلي بالنص:

للعرض على السيد الرئيس من وزير الخارجية

استقبلني صباح ٣٠ الجاري الرئيس الأمريكي بوش وكانت المقابلة ودية للغاية، أكد خلالها الرئيس الأمريكي ومن بعده

الوزير بيكر تقديرهم العميق لدور مصر وعلى رأسها دور الرئيس مبارك شخصيًّا في الجهود التي انتهت إلى عقد مؤتمر السلام.

أكد الرئيس بوش التزام الولايات المتحدة بمواصلة جهود السلام، وإنما ذكر أيضا أن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الأطراف بالمنطقة، وأظهر اهتماما كبيرا باستمرار مصر في اتصالاتها وجهودها مع سوريا، مؤكدا في نفس الوقت أن الإدارة الأمريكية ستواصل اتصالاتها مع الرئيس الأسد.

ذكرت أن مصر تقدر جهوده وتدخله الشخصي ومواقفه التي أدت إلى عقد مؤتمر السلام بعد اتصالات الوزير بيكر المكثفة خلال الأشهر الأخيرة. أضفت أننا مؤمنون بالسلام في الشرق الأوسط وسنواصل جهودنا في هذا الصدد، ونعتقد أن وقف المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مقابل وقف المقاطعة العربية[313] طبقًا لمبادرة سيادتكم بشأن المشاركة العربية مع إسرائيل في مؤتمر مدريد يمكن أن يساعد في تهيئة فرصة محققة لإحراز تقدم في عملية السلام.

عقب الرئيس بوش على هذا بأن الإدارة الأمريكية الحالية متفهمة لاهتمامات الفلسطينيين. وأضاف الوزير بيكر أن الولايات المتحدة قد تتقدم باقتراح بعد فترة من بدء المفساوضات الثنائية يرمي إلى وقف المستوطنات مقابل وقف الانتفاضة على سبيل المثال. علقت على ذلك بأننا نتطلع لمعرفة ما يفكرون فيه بالتحديد لكي نقيمه وندرس كيفية التعامل معه بما يخدم جهود السلام.

في نهاية اللقاء نقلت إلى الرئيس بوش اهتمام سيادتكم (مبارك) بتأييد الولايات المتحدة لانتخاب الدكتور بطرس غالي سكرتيرًا عامًّا للأمم المتحدة، وقد أعرب الرئيس الأمريكي عن تقديره للدكتور غالي، مضيفًا أنهم صوَّتوا في صالحه في الاقتراعات غير الرسمية التي أجريت في مجلس الأمن أخيرا، وسوف يستمرون في تأييده في تلك الاقتراعات.

كما التقيت ثنائيًّا خلال المؤتمر ولأكثر من مرة بوزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر. كان حديثي واضحًا إليه وهو أننا نشدد على ربط المسار الثنائي بالآخر متعدد الأطراف، وأنه إذا لم تحقق المسارات الثنائية - ولاسيما الفلسطيني منها - أي تقدم ملموس يعكس نوايا إسرائيلية جادة، فسوف تتخذ مصر من المواقف ما يؤدي إلى وقف أي حدوث تقدم موازٍ على المسار المتعدد.

قلت له: «التقدم هنا مرتبط بالتقدم هناك»، باعتبار أن المسار متعدد الأطراف هو الجائزة الحقيقية المفترضة لإسرائيل لما ينطوي عليه من فرص تطبيع مع عدد من الدول العربية[314]، والاستفادة الاقتصادية من وراء ذلك، دون تنازل عن الأرض المحتلة، وهو ما حاربته الدبلوماسية المصرية بالفعل خلال السنوات العشر التي توليت فيها وزارة الخارجية، كما سيأتي ذكره في الفصل الثامن من القسم الثاني من هذا الكتاب.

كلمتي أمام المؤتمر

كلمة مصر كانت الكلمة الختامية لليوم الأول من المؤتمر. تقدمت إلى المنصة لإلقاء الكلمة بصفتي رئيسًا للوفد المصري. جاءت اللحظة التي أستعد لها أنا والدبلوماسية المصرية كلها منذ فترة. كانت البداية رائعة. بعد العبارات الاستهلالية التقليدية مضيت سريعًا صوب صلب الرسالة التي حضَّرت لها جيدًا؛ حيث قلت بالنص:

> «إن المشاعر لتتزاحم اليوم ونحن في هذا البلد العريق – إسبانيا - الذي شهد تاريخه الطويل تفاعلًا إيجابيًّا بين الثقافتين العربية واللاتينية، هو اليوم أساس لإطار حضاري ثري، ودليل على أنه بتفاعل الحضارات، وليس بانفصامها، بتداخل الثقافات وليس بانعزالها، يتأكد التعايش ويتدعم التعاون، ويعم السلام.
>
> وفي هذا، فنحن المصريين، نحن العرب، أهل تاريخ وأصحاب إسهام في حضارة هذا العالم، وكما كان إسهامنا في ماضي العالم، قديمه وقريبه، فإن عزمنا لأكيد بأن نسهم في رسم أطر العالم الجديد، التي لا يمكن إلا أن تكون أطر تعاون وتفاعل، طالما كانت قواعد العدالة، ومبادئ الشرعية لحمتها، والمساواة والتقابل في الحقوق والالتزامات سَداها».

حددت في الكلمة أربعة متطلبات أساسية شدَّدت على توافرها واحترامها للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي- الإسرائيلي، وهي:

- إن الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يقبل الطعن؛ فالشعب الفلسطيني ليس مجرد سكان أو قاطنين، بل له خصائص الشعوب الأخرى.

- إن الضفة الغربية وغزة والقدس والجولان السوري أراضٍ عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل

لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

- إن المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ هي مستوطنات غير مشروعة، لا تنشئ حقًّا ولاترتِّب التزامًا.

- لمدينة القدس وضعها الخاص؛ حيث يتعين أن تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود.

وختمت بأن النزاع العربي الإسرائيلي يتأسس في جوهره على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضًا وحقوقًا(315).

كانت ردود الأفعال العربية أكثر من رائعة على كلمة مصر أمام مؤتمر مدريد للسلام، انهالت الاتصالات المهنئة من الرؤساء العرب، على الرئيس مبارك وعليَّ شخصيًّا، وفي المقابل كان للكلمة وقع الصاعقة على الأمريكيين والإسرائيليين، الذين كانوا قد اعتبروا أن ابتعاد مصر عن فضائها العربي أصبح أمرًا مقررًا، الإعلام الغربي أيضًا كان منزعجًا. لن أنسى تلك الصحفية الأمريكية التي أسرعت نحوي مندفعة بعد الكلمة لتقول لي: «أنت عدت لاستخدام نفس اللغة المصرية القديمة»، وكانت تعني خطاب الدولة المصرية قبل توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل؛ في إشارة منها لعبارة «نحن العرب». عندها أيقنت أن رسالتي قد وصلت إلى العناوين التي استهدفتها(316).

لقاء مع شامير

ألقيت في اليوم الثاني كلمات كل من إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل، وكامل أبو جابر رئيس الوفد الأردني، ثم فارس بويز وزير خارجية لبنان، والدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، وأخيرًا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

كانت كلمة إسحاق شامير محاولة إسرائيلية تقليدية لإعادة كتابة تاريخ فلسطين، ولربطه بمعاناة اليهود في أوروبا لتبرير حق إسرائيل في أرض فلسطين، وأنها لم ترتكب أي خطأ في حق الفلسطينيين، بما في ذلك تهجيرهم القسري والوحشي الذي حمَّلته إسرائيل للدول العربية، بقوله:

«إن زعماء العرب في فلسطين تحت الانتداب شجعوا مئات الآلاف من السكان على الهرب من بيوتهم، ومعاناة هؤلاء هي وصمة عار على جبين الإنسانية، فلا يوجد إنسان صادق وبالطبع لا يوجد يهودي في هذا الزمان يستطيع أن يكون غير مبالٍ بهذه المعاناة»(317). وقد عاد شامير في هذه الفقرة إلى كذبة صهيونية كبرى ادعت أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا محرضين من الإذاعات العربية لإخلاء فلسطين؛ حتى يتمكن العرب من قصفها بلا رحمة ولا هوادة؛ للتمهيد لاحتلالها وتطهيرها من اليهود.

لقد أنفق الأستاذ وليد الخالدي مع الباحث الأيرلندي أرسكين تشيلدرز سنين طويلة في لندن لبحث هذه النقطة بالتحديد، مستندين إلى التسجيلات البريطانية للإذاعات العربية والدولية كافة، التي سمح لهم بالاستماع إليها في المتحف البريطاني في لندن، ولم يجدوا تسجيلًا واحدًا تطالب فيه الدول العربية الفلسطينيين بمغادرة بلادهم، كما عادوا إلى الأرشيف البريطاني الذي يحتوي على الجرائد والمجلات والنشرات التي صدرت ووزعت في تلك الفترة، ولم يجدوا فيها إلا بيانات الهيئة العربية العليا التي تطالب الفلسطينيين بالتمسك ببيوتهم وبلادهم وبأن يصمدوا فيها. إن كتابات إيلان بابيه وغيره من المؤرخين اليهود الإسرائيليين الجدد تبين بوضوح كيف قام الصهاينة بالتطهير العرقي للفلسطينيين، وتؤرخ لآلاف الفلسطينيين الذين تم إلقاؤهم عنوة خارج حدود بلادهم، ومنعهم من العودة إليها. وكلنا يذكر مذبحة دير ياسين والمذابح الأخرى التي أقدمت عليها العصابات الصهيونية لترويع الأهالي العرب ودفعهم إلى الهرب واللجوء إلى دول الجوار.

أشار شامير بعد ذلك إلى أن العرب يرتكبون خطأ فادحًا إذا تصوروا أن المشكلة هي الأرض، فهم سيفشلون عملية السلام بذلك؛ لأن المشكلة هي عدم اعترافهم بحق اليهود في فلسطين واعترافهم بإسرائيل اعترافًا أبديًا؛ ولذلك فإن هدف التفاوض المباشر هو «التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب الفلسطينيين» وليس مبادلة الأرض بالسلام. وطالب شامير العرب «بشطب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل»[318].

ثم تحدث رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي قائلًا: «نحن شعب فلسطين نقف أمامكم بكامل آمالنا وعزتنا وتوقعاتنا، فطالما حملنا حنينًا للسلام وحلم العدالة والحرية لفترة طويلة من الزمن، لم يصغ أحد للشعب الفلسطيني، ولقد حان الوقت لطرح قضيتنا ولنقدم الشهادة كدعاة للحقيقة ولا نقف أمامكم كمتوسلين بل كحملة مشعل للحرية. نحن نتحدث عن إيمان كامل بعدالة قضيتنا وصحة تاريخنا وعمق التزاماتنا وهنا تكمن قوة الشعب الفلسطيني، فقد تجاوزنا جدران الخوف والتردد ونود أن نرفع صوتنا بجسارة وأمانة يستحقها تاريخنا ومسيرتنا».

وأضاف: «إن القدس الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة، وأي تجاهل للقدس يعتبر بكل وضوح غير مشروع في أنظار المجتمع العالمي، ويعد إهانة للسلام الذي تستحقه مدينة القدس». وقال: «نأتي إليكم من أرض معذبة ومن شعب يعتز بنفسه وإن كان أسيرًا وطلب منا أن نتفاوض مع من يحتلنا، ولكننا تركنا وراءنا أطفال الانتفاضة والشعب تحت نير الاحتلال. نحن نتكلم باسم الآلاف من أشقائنا وشقيقاتنا. ينبغي للمستوطنات أن تتوقف لأن السلام لا يمكن أن ينطلق بينما تغتصب الأراضي الفلسطينية».

ثم تكلم فاروق الشرع فهاجم إسرائيل وشامير هجومًا عنيفًا وألقى خطابًا قويًا في مجمله، لكنه يخرج عن سياق أن المؤتمر الذي يُلْقَى فيه الخطاب هو مؤتمر سلام وليس اجتماع حرب؛ وهو ما أضعف تأثيره على المستمعين والمتابعين.

في نهاية اليوم الثاني للمؤتمر طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير اللقاء معي، واجتمعنا في مساء ذات اليوم الخميس ٣١ أكتوبر ١٩٩١ في غرفة مزدحمة من حجرات الفندق. كان يوجد مع شامير بنيامين نتنياهو، نائب وزير الخارجية وقتذاك، وإلياكيم روبنشتاين مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وعدد آخر من كبار المسئولين، وكان بصحبتي من الوفد المصري: أحمد أبوالغيط مدير مكتبي، ورضا شحاتة، مدير إدارة الهيئات الدولية، ونبيل فهمي، مستشار وزير الخارجية، والأستاذ لطفي الخولي، الكاتب الصحفي بالأهرام وعضو الوفد، والذي طلب أن يحضر اللقاء مع شامير.

تحدث شامير بأكثر المواقف تشددًا. قال إنه لن يتجاوز تنفيذ فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين، وإنه لا يمكن أن يتجاوز هذه المرحلة إلى المجهول، أو يوافق على إقامة دولة فلسطينية يمكن أن تهدد – بل ستهدد – إسرائيل في مستقبل الأيام. وأوضح بأنه سيتفاوض ويتفاوض، ويُبقي على التفاوض لمدة عشرة أعوام، ولن يسلم بشيء أو يعطي الفلسطينيين شيئًا!

استفزني كلام شامير، ورددت عليه بمنتهى القسوة. قلت له إنك تكرر على مسامعنا هذا الكلام غير المشجع، الذي لا يوحي أبدًا بأننا في مؤتمر سلام، بل في مؤتمر صدام. قلت له إنك تستعين بمتشددين. ولو أنني في مكانك ما استعنت لا بهذا ولا بذاك وأشرت إلى عدد من مساعديه واحدًا واحدًا، فأخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي من حدتي في الحديث إليه. كما أخذ الوفد الإسرائيلي لإشارتي إلى أعضائه غير المؤمنين بالسلام لكنني تيقنت من حديث شامير الصريح، أنه لا توجد نية لدى قادة إسرائيل لحل الصراع، وأنهم سيماطلون لإدارة الصراع وليس وضع نهاية له. أذكر أنني قلت لنفسي:

«والله فاروق الشرع له حق».

لطفي الخولي كاد يجن من اللهجة التي تحدثت بها إلى شامير، بعد خروجنا من عنده كاد الخولي «يشيلني من على الأرض»، قال: «لم أرَ مثل هذه الجرأة في حياتي كلها من مسئول رسمي»، وبعد عودتنا إلى مصر قابل الرئيس مبارك، وحكى له ما دار بيني وبين شامير ووصفني بأني «غول دبلوماسي»، وعقَّب بقوله: «هكذا يكون الدبلوماسي، أحييك على اختيار عمرو موسى وزيرًا للخارجية».

تقبل الرئيس كلام لطفي الخولي بأريحية. لم تكن هناك حساسيات لمبارك تجاهي خلال هذه الفترة، بل كان يعتبر أن مواقفي القوية على الساحة العربية والدولية تخدم عليه هو شخصيًّا، وتعيد بناء مركز قويٍّ لمصر في المنطقة، وتمنحها كروتًا عدة على المستوى الدولي.

أعود إلى حديثي مع شامير، وأقول إنني مقتنع تمامًا بأنه لم يكن ليصح أن أتحدث إليه بغير هذه اللهجة الحادة، بعد أشهر قليلة من تعييني وزيرًا للخارجية، ذلك أنني قدَّرت أن من يعملون على التغاضي ولو جزئيًّا عن أعمال إسرائيل بدءوا يتزايدون في مصر والعالم العربي، وأن المصلحة العربية تقتضي أن يخرج من رحم العرب من يستطيع أن يقول لهؤلاء القادة الإسرائيليين: «لا»، و«لا كبيرة جدًّا»، في مواجهة كذبهم وسوء نواياهم بالنسبة إلى الفلسطينيين، وقد وقر لديَّ طوال مسيرتي الدبلوماسية بأن هولاء القادة الإسرائيليين- أو على الأقل العديد منهم ومن سياسييهم- على اختلاف مشاربهم الحزبية والإيديولوجية «أساتذة في الدجل السياسي»، وتاليًا كان لا بد أن يشعروا بأنه ليس كل المسئولين العرب سوف يتغاضون عن ألاعيبهم وطرق دجلهم التي تتمثل في تصريحات وردية بلا معنى عن السلام والرغبة في العيش المشترك، وهي سجالات طويلة سنتعرض لها تفصيلًا في الفصول القادمة.

وفي هذا السياق أنا لا أفرِّق كثيرًا بين «صقور» و«حمائم»، كما يحلو للبعض في عالمنا العربي وغيره تقسيم قادة إسرائيل. أرى أن جلهم متفق في الغايات، وإن اختلفت وسائلهم في ذلك. عندما يتحدثون معي عن السلام كنت موقنًا بأنهم لا يعنون بالضبط ما يتحدثون عنه. كنت على يقين بأن أكثر من واحد منهم ليس لديه مانع من المضي في تحقيق السلام، إذا كان هذا السلام سيوفر له «قضمة كبيرة من الأرض الفلسطينية!»، وحرية حركة إقليمية على حساب مقتضيات الأمن المتوازن، وسيادة واستقلال الدول العربية المحيطة، ناهيك عن مدى تقبلهم لفكرة الدولة الفلسطينية ومدى نجاعتها، وأما موقفهم من القدس فحدث ولا حرج.

كثير ممن كانوا يصفون أنفسهم بالمعتدلين من قادة إسرائيل كانوا يعرفون أنه لا نهاية لحل القضية الفلسطينية على أساس قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وأن اعتدالهم أو مواقفهم التي تبدو معتدلة لن تؤدي إلى خسارة إسرائيل. إذن هي مواقف تكتيكية تفيد في تلميع صورة إسرائيل الديموقراطية ولكن لاقيمة عملية لها؛ وبالتالي لا مانع من الخطاب الذي يبدو لنا معتدلًا. ومع ذلك فمن باب الإنصاف أن أذكر أن شلومو بن عامي، وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق، دائمًا ما كان يقسم بأنه كان على رأس المستعدين والمتحمسين لدولة فلسطينية قائمة على حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦، وكذلك شيمون بيريز كان يتحدث باستمرار عن الاعتدال، وعن الحياة الحلوة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن المستقبل سيحمل في طياته جنة موعودة تجمع الفلسطينيين بالإسرائيليين[(319)]. وأن هناك في إسرائيل من يشاركونهم نفس المواقف.

إلا أنني لم أكن مطمئنًا، وكنت عندما أسمع مثل هذا الكلام أضحك بسخرية؛ لأنه كلام عمومي. كلام أناس يتحدثون عن جنة يتصورونها ويصورونها كسلعة جاذبة للبيع. كان بيريز بارعًا في محاولة

تسويق مثل هذا الكلام للعالم الغربي الذي يطرب له، والعالم العربي الذي لا يدقق فيه، الذين كانوا يحبون أن يسمعوا مثل هذا الكلام كثيرون. وكنت أقاوم وأكافح محاولات بيريز لبيع هذا الكلام بأن أقول في كل المحافل الدولية التي يتردد فيها هذا الكلام بأننا «نحن العرب مستعدون للعيش في هذه الجنة الموعودة شرط أن تنزل من الأحلام الوردية إلى أرض الواقع، وأن نفهم ماذا سوف نتفق عليه، وأن الطريق إلى الجنة الموعودة مزروع بأشواك ينثرها أصحاب هذا الوعد أنفسهم». كنت أقول له: «شيمون. ضع ما تتحدث عنه على أرض الواقع. أرني خارطة أو مبادرة أو فكرة عملية لما تتحدث عنه، هذا مجرد كلام لا علاقة له بممارساتكم على الأرض»، والواقع أنه لم يفعل هذا قط مع تسليمي بأن كلامه كان مسليًا وطريفًا، بل أحيانًا مضحكًا، ولكنه كما يقول المتنبي: ضحك كالبكا.

المفاوضات الثنائية

أمضينا في مدريد عدة أيام نتابع إعداد الوفود العربية وإسرائيل لمفاوضاتها الثنائية لأول مرة، وجرت سهرات بيني وبين بيكر في جناحه بالفندق حضرها الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن، ورئيس الوفد السعودي أمام المؤتمر، ناقشنا خلالها أمور اللجان الثنائية واقترحت لجنة خاصة بالقدس وقد رحب بها، حوالي منتصف الليل بعد انتهاء اليوم الأول للمؤتمر وفي الصباح ذكر لي أول ما التقى بي أن إنشاء لجنة القدس سيكون صعبًا، وعلمت أن دنيس روس مستشاره لشئون المفاوضات حذره من خطورة ذلك الاقتراح، وأنه من شأنه التسبب في انسحاب إسرائيل من المؤتمر.

وتلقينا دعوة من الأمير بندر بن سلطان إلى غداء خارج مدريد في الريف الإسباني المحيط بالعاصمة يوم السبت ٢ نوفمبر ١٩٩١م، وتوجهنا إلى هناك بالفعل: الوفدان السعودي والمصري، عرض خلالها رؤيته للموقف الأمريكي وكان يرى أن الولايات المتحدة على استعداد للضغط على إسرائيل وتليين موقفها، ورجوته أن يتابع مع البيت الأبيض موضوع لجنة القدس فأبدى حماسته لذلك. من طرائف هذا الغداء أن الطبق الرئيسي كان «أرجل ضفادع»، وقد لاحظت ذلك فاعتذرت وطلبت نوعًا آخر من دون أن أعلِّق. وفي طريق العودة أبلغت الوفد أنهم أكلوا ضفادع فانزعجوا وكاد يغمى على بعضهم.

ونحن على متن طائرة العودة، وكانت طائرة سعودية خاصة وضعت تحت تصرفي حتى لا أرتبط بمواعيد الطائرات وأن أغادر في الوقت الذي أراه مناسبًا كلفت «أبو الغيط» ونبيل فهمي بأن يشرفا على إطلاع الفلسطينيين على كل أوراق ووثائق مفاوضات الحكم الذاتي الكامل في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، وأن نعرض عليهم الجلوس مع أعضاء الوفود المصرية الموجودين بالقاهرة والتي تفاوضت بالنيابة عنهم إبان فترة مقاطعة مصر؛ للحصول على خبراتها المتراكمة في التفاوض مع الإسرائيليين الذين تتمتع أطقمهم بإمكانات وخبرات عالية دائمًا.

في سياق الإعداد مبكرًا للمؤتمر كنت قد كلفت مدير الهيئات الدولية رضا شحاتة بالبحث في وإعداد ملخصات لمباحثات الحكم الذاتي والأوراق المبكرة منذ مباحثات مينا هاوس وما بعدها لتحديد مقدار التقدم الذي حدث، ونقاط الاتفاق والاختلاف للبناء عليها في أي مباحثات فلسطينية إسرائيلية. أعد السفير طاهر شاش مدير الإدارة القانونية للخارجية وأحد الذين شاركوا في تلك المباحثات تقارير وافية عن مباحثات الحكم الذاتي وما أنجزه الموقف المصري تحت رئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد، وقد حرصنا قبيل مدريد وخلاله وبعده على أن نطرح ونستثمر ما لدينا من معلومات في هذا الصدد[320].

كذلك كانت تعليماتي واضحة لأبي الغيط بأهمية تقديم الدعم المصري للوفود العربية والعمل في إطارها عند إطلاق المحادثات متعددة الأطراف، والقيام بدور مصر التقليدي في قيادة العمل العربي في هذه المجالات التي كان من المنتظر أن تحظى بالاهتمام الدولي والإقليمي، وركزت على أن أي

قرار يتخذ في إطار هذه المباحثات يجب أن يكون واضحًا في توازنه والتنازل بتنازل، والمكسب بمكسب، وأمرت بتوخي الحذر والعودة إليَّ في مساء كل يوم بحصيلة المفاوضات، وأن يكون هناك تنسيق مع السعودية والأردن والفلسطينيين (لم تشارك سوريا في المفاوضات متعددة الأطراف).

وفور العودة إلى القاهرة تم تشكيل عدة مجموعات عمل مصرية من وزارة الخارجية والأجهزة السيادية المصرية الأخرى، ومعها خبراء من مختلف الوزارات المصرية لإعداد الأوراق التي سيتم التقدم بها أمام اجتماعات المسار المتعدد، فيما يخص الأمن الإقليمي، والحد من التسلح، والتعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي، والمياه، والبيئة، واللاجئين[321]. وأخذنا نتابع المفاوضات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل سواء في مدريد، أو التي تمت في واشنطن في مرحلة لاحقة.

انتهى مؤتمر مدريد وقد خرجنا منه بمكاسب مصرية، على رأسها أن الأمريكان والإسرائيليين تيقنوا أنه لا يمكن تدجين مصر، وأنها حية وحاضرة وقادرة في الصراع العربي- الإسرائيلي، وأن توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل لن يحول دون دفاع القاهرة عن الحقوق العربية، وبما يؤكد عودة مصر بقوة إلى موقع القيادة في المجال العربي. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤتمر مدريد كان بداية تغيير ملموس في اللغة الدبلوماسية المصرية، بعد اتفاقية السلام والمقاطعة العربية، والتي كانت عبارة «نحن العرب» في كلمتي أمام المؤتمر دالة جدًّا على هذه اللغة الجديدة، كما سبق وأشرنا.

وأود التأكيد هنا على أن هذه اللهجة الجديدة للدبلوماسية المصرية، وتغيير بوصلتها في اتجاه العودة مرة أخرى للعرب لقيا ترحيبًا من الرئيس مبارك، لكنه كان يريد أن تتم هذه السياسة التي عملت على تحقيقها في إطار محدود، بحيث لا يغضب الولايات المتحدة، ومن هنا كان الشد والجذب دومًا بيننا بهذا الخصوص، أنا أريد أن نجعل من هذه السياسية خطًّا واضحًا بما يمليه علينا وضع بلادنا وتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي خصوصًا في ضوء محاولات إسرائيل اليومية خلق أمر واقع يجعل من المفاوضات مسارًا لا قيمة له؛ ذلك أنهم تفننوا في إضاعة الوقت. أما الرئيس فكان يرى عدم التوسع في ذلك.

كان مبارك دومًا يوصي بتجنب الصدام والشجار مع الإسرائيليين، ويقول لي: «مش لازم يعني كل شوية تقعد تخبط في الإسرائيليين». كنت أقول له إن ممارساتهم بحق الفلسطينيين هي التي تجبرنا على الرد عليهم. لا يمر يوم واحد من دون قيامهم باعتداء جديد وشيء يقتضي التعليق، ولا يصح السكوت على هذه الاعتداءات، وإلا أين ريادتنا للعالم العربي وربما ريادتكم أنتم شخصيًّا يا سيادة الرئيس؟ أليست مصر هي الداعم الرئيسي للقضية الفلسطينية؟

274(١) يقصد الحروب الصليبية التي شهدت موجات هجوم من أوروبا على المشرق العربي في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين.

275(٢) يقصد الاحتلال الإسرائيلي المنطلق من «الصهيونية» بوصفها فكرة استعمارية.

276(٣) يقصد بالبر والبحر كيفية وقوع الهجوم سواء من الأرض البرية أو من البحار. أما قصده من الطين والرمل فيشير إلى طبيعة حضارة الغزاة، فالطين يرمز إلى الحضارات الزراعية، والرمل يرمز إلى البدو الرُّحل والرعاة، كما الحال مثلًا في الهكسوس والمغول والتتار.

277(١) وهو ما حدث بالضبط عند «الفتح» الغزو العثماني لمصر عام ١٥١٧م.

278(٢) روديارد كبلنج (١٨٦٥ - ١٩٣٦)؛ كاتب وشاعر وقاص بريطاني ولد في الهند البريطانية. من أهم أعماله «The Jungle Book» «كتاب الأدغال» ١٨٩٤. كما ألف العديد من القصص القصيرة منها «الرجل الذي أصبح ملكًا» سنة ١٨٨٨م.

279(٣) الهيدرولوجيا هو العلم الذي يدرس التوزيع وحركة وخصائص المياه على الأرض وعلاقتها مع البيئة داخل كل مرحلة من مراحل الدورة الهيدرولوجية. أما الأرصاد الجوية المائية: فهي دراسة انتقال وحركة المياه والطاقة بين الأرض وسطح المياه والغلاف الجوي السفلي.

280(٤) جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج٢، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤م، ص ص ٦٩٧: ٦٩٩ .

281(٥) عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٠.

282(١) حائط البراق، يسمى في الأدبيات اليهودية بـ«حائط المبكي» أو «الحائط الغربي».

283(٢) إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (٢٠١٣- ١٩١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٢٥ .

284(٣) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧- ١٩٤٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٤٥ .

285(٤) مؤتمر لندن الثاني، دعت إليه بريطانيا لمناقشة الأوضاع السياسية في فلسطين بعد أن زاد الوجود اليهودي فيها، بحضور العرب والوكالة اليهودية وممثلين عن يهود بريطانيا وفلسطين.

286(٥) عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، ط٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص ٣٨٢ .

287(١) «دير ياسين» كانت قرية فلسطينية تقع غربي القدس، دخلتها العصابات الصهيونية المسلحة يوم ٩ إبريل ١٩٤٨م، وارتكبوا فيها مذبحة بشعة بقيادة مناحم بيجن؛ حيث تقول المصادر الفلسطينية إن عدد ضحايا هذه المجزرة من أهل هذه القرية يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٦٠ فردًا بين رجل وامرأة وشيخ وطفل، من بين عدد سكانها البالغ حينذاك ٧٥٠ نسمة.

288(٢) محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش. كذلك انفجر الصراع في فلسطين. قراءة في يوميات الحرب، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٧٣.

289(٣) حسن البدري، الحرب في أرض السلام الجولة العربية - الإسرائيلية الأولى (١٩٤٧- ١٩٤٨م)، دار الوطن العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٦٨ .

290(١) خالد أبو بكر، ٦٥ عامًا على النكبة.. العمليات الحربية للجيش المصري في حرب فلسطين ١٩٤٨، جريدة الشروق، عدد ٢٠ مايو ٢٠١٣م.

291(٢) زياد محمود عبد الجواد الرقب، سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩٩- ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٢ .

292(١) تعود علاقات إسرائيل مع دول جنوب الصحراء الإفريقية إلى منتصف الخمسينيات، وفي عام ١٩٥٦ أقامت تل أبيب علاقات دبلوماسية مع غانا، ثم معظم دول جنوب الصحراء، وكانت غينيا هي الدولة الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة، وفي مطلع السبعينيات كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع ٣٣ دولة إفريقية، أما في عام ١٩ فقد قطعت أوغندا علاقتها مع إسرائيل، ثم تبعتها ٧ دول أخرى هي: تشاد، مالي، النيجر، الكونغو، بورندي، زائير، توجو. وفي عام ١٩٧٤ تقلص عدد الدول الإفريقية التي تقيم علاقات مع إسرائيل إلى ٥ دول فقط هي: جنوب إفريقيا، ليسوتو، مالاوي، سوازيلاند، موريشيوس.

293(٢) زياد محمود عبد الجواد الرقب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ .

294(١) موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

295(٢) راجع: كلمة الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧م.

296(١) إبراهيم محمد سيف، مرجع سبق ذكره، ص ٦١ .

297(٢) ذكر لي القيادي الفلسطيني الدكتور نبيل شعث أن «ياسر عرفات اضطر إلى الالتحاق بفريق «الرفض» العربي، ولم يكن ذلك اختياره. كان يدرك خطورة ما أقدم عليه السادات، ولكنه كان يدرك أيضًا خطورة مقاطعة مصر وإخراجها من الساحة السياسية العربية، ولم تكن لديه ثقة بأعضاء الفريق المعادي لمصر، والمتمثل في: سوريا وليبيا والعراق. وكان يعرف أن وضعه في لبنان سيزداد صعوبة من دون حليف قوي يسانده».

298(٣) إن من يقوم بمراجعة النصوص المصرية في مباحثات الحكم الذاتي فيما عرف بمباحثات مينا هاوس في القاهرة في منتصف ١٩٨٠، سيجدها واضحة في تأكيد الحقوق الفلسطينية، في القضايا الشائكة: الأرض والمياه والحدود والمستوطنات واللاجئين، وهي كما عرفت فيما بعد (القضايا الجوهرية) في مفاوضات الوضع النهائي.

299(١) للمزيد بشأن سياسة مصر الخارجية عند تولي مبارك حكم مصر، راجع: فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨١- ١٩٩٠)، مجلة دراسات إقليمية، السنة الثالثة، العدد السادس (يناير ٢٠٠٧)، جامعة الموصل (العراق).

300(٢) في أثناء عملي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية خلال سنوات الذروة في المقاطعة العربية، وإبان تولي بطرس غالي وزارة الدولة للشئون الخارجية حرصت على إصدار كتابيْن باللغتيْن العربية والإنجليزية يفصلان جهود مصر عربيًّا ودوليًّا في شكل توثيقي منذ حرب ١٩٤٨ دفاعًا عن الحقوق الفلسطينية وحتى حرب ١٩٧٣ تحت عنوان: الدبلوماسية المصرية تقرير أداء عن القضية الفلسطينية، ضمن سلسلة الكتب البيضاء الصادرة عن وزارة الخارجية تحت إشراف بطرس غالي لتفنيد الاتهامات الباطلة بأن مصر بتوقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل قد فرطت في الحقوق الفلسطينية.

301(١) للمزيد راجع: هالة مصطفى، العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد أحداث لبنان، السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١

(يناير ١٩٨٣).

302(١) للمزيد راجع: محطات تاريخية ما بين العامين ١٩٦٨-١٩٨٧، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102

303(١) سجل المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم (Avi Shlaim) من نقاد سياسة إسرائيل وممن يسمون المؤرخين التصحيحيين Revision's Historians هذه الوقائع تفصيلًا:

Avi Shlaim ,Prelude to the Accord: Likud and the Palestinians, Journal of Palestine Studies,VOL 3, No 2, 1994

304(١) راجع نص كلمة الرئيس بوش في Bush, Presidential Library Public Paper

305(٢) عبَّر عن وجهة نظر الإسرائيليين خير تعبير، أرون ديفيد ميلر، المحلل والخبير السياسي الأمريكي المتخصص في الشرق الأوسط، وأحد أبرز خبراء الوفد الأمريكي في مؤتمر مدريد للسلام، وذلك في كتابه:

The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace (Hardcover, Bantam Books, 2008)

306(١) راجع نشرة وزارة الخارجية الأمريكية في هذا التاريخ، خطاب بوش ٦ ديسمبر ١٩٩١.

307(١) نبيل شعث، من سلام كامب ديفيد إلى أوسلو (سيرة ذاتية) ج٢، تحت الطبع، (أهداني المؤلف نسخة من مخطوط الكتاب للاطلاع عليها قبل الطبع، وتم الاقتباس بإذن منه).

308(٢) السفير رضا شحاتة؛ هو مساعد وزير الخارجية الأسبق في عام ١٩٩٢. عين سكرتيرًا للرئيس حسني مبارك للمعلومات والمتابعة قبل تعيينه في أواخر عام ١٩٩٥ سفيرًا لمصر في موسكو. وقبل ذلك عمل معي في إدارة الهيئات الدولية عندما كنت رئيسها، وفي بعثتنا الدائمة في الأمم المتحدة بنيويورك، ويتميز شحاتة بإجادته اللغتين الإنجليزية والعربية إجادة تامة، وهو شخصية رصينة.

309(١) الكاتب الصحفي لطفي الخولي من كبار المفكرين اليساريين في مصر منذ ما قبل ثورة ١٩٥٢، ورأس تحرير مجلة «الطليعة» اليسارية خلال فترة الستينيات للترويج للفكر والتجربة الاشتراكيتين والصداقة المصرية السوفيتية، ثم كان فيما بعد من أشد المؤيدين للخط الساداتي وللتطبيع مع إسرائيل ولسياسة مبارك.

310(٢) كما تقضي أصول الإعداد لمفاوضات بهذه الخطورة والمستوى، كان لا بد من أيدٍ للدعم والمساندة والمشورة

Backing System، فاعتمدت في تشكيل هذا الوفد على توفير خبرات متخصصة في تاريخ فلسطين والقدس تحديدًا (د.يونان لبيب رزق) وفي الشخصية اليهودية (د. قدري حفني)، وفي القانون الدولي والمستوطنات الإسرائيلية (د.صلاح عامر صاحب كتاب هام في هذا الموضوع) واللواء أحمد فخر فيما يتصل بالأمن الإقليمي وضبط التسلح، ود. علي الدين هلال في موضوعات التعاون الاقتصادي. وهكذا وفر الخبراء سندًا ودعمًا، وأذكر أن ممثلين للقوات المسلحة وجهاز المخابرات العامة شاركوا مع الوفد في مراحل كثيرة في المناقشات الداخلية قبل الاجتماعات.

311(١) ولد شلومو بن عامي في المغرب عام ١٩٤٣، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٥، ودرس في الجامعة العبرية، وجامعة أكسفورد، وحاز شهادة الدكتوراه. خدم في لواء جولاني (من قوات النخبة) في الجيش الإسرائيلي، وسُرِّحَ برتبة رقيب. في يوليو ١٩٩٩ عُيّن وزيرًا للأمن الداخلي، وفي أعقاب استقالة ديفيد ليفي في أغسطس ٢٠٠٠، عُيّن قائمًا بأعمال لوزير الخارجية، ثم عُين في نوفمبر ٢٠٠٠ وزيرًا للخارجية. واحتفظ بن عامي بهذا المنصب حتى مارس ٢٠٠١. واستقال من الكنيست في أغسطس ٢٠٠٢.

312(٢) رواية بيكر عن المؤتمر، مقدماته واتصالاته قبل وأثناء وبعد المؤتمر أوردها في كتابه «The Politics of Diplomacy» الصادر عام ١٩٩٥.

313(١) قصدت بعبارة «إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل» بموجب مبادرة جورج بوش التي بمقتضاها تم عقد مؤتمر مدريد للسلام: أنه يجب على إسرائيل وقف الاستيطان كرد فعل لاستجابة عدد من الدول العربية (سوريا، لبنان، وفد أردني- فلسطيني مشترك) مع مشاركة مصر والمملكة العربية السعودية وربما غيرهما على الدخول في حوار مع تل أبيب عبر مسار ثنائي وآخر متعدد الأطراف في مدريد؛ وهو ما يعني إنهاء مقاطعة تل أبيب عمليًّا. لكن بوش أراد الحصول على ثمن أعلى لإسرائيل مقابل وقف الاستيطان وهو «وقف الانتفاضة الفلسطينية».

314(١) تحقق شيء من ذلك جزئيًّا بفتح بعض المكاتب التجارية الإسرائيلية في بعض العواصم الخليجية.

315(١) راجع النص الكامل لكلمتي أمام المؤتمر في النسخة الإلكترونية من الكتاب.

316(٢) مازلت أذكر أن بنيامين نتنياهو نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك كان يتولّى مهام المتحدث الصحفي والاتصال مع وسائل الإعلام، وكان يتولى التعليق بعد كل بيان للوفود وبخاصة العربية وأولها بيان وفد مصر؛ للتعقيب من وجهة النظر الإسرائيلية، مهاجمًا الطروحات العربية من وجهة نظر الليكود الذي ينتمي إليه.

317(١) نص كلمة شامير التي ركز فيها على تاريخ الصهيونية، ومبادرات إسرائيل للسلام ورفض العرب لها، وإن أساس الصراع هو رفض العرب الاعتراف بإسرائيل ...إلخ في : Journal of palestine studies, 1992

318(٢) كانت منظمة التحرير قد اعترفت عام ١٩٨٨ بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ كأساس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

319(١) روج شيمون بيريز لفكرة الرخاء والرواج الاقتصادي والتقدم العلمي في ظل السلام مع إسرائيل في كتابه المعنون The New Middle east، والذي فصَّل فيه رؤيته عن إسرائيل مركز العقل والعلم والتقدم في الشرق الأوسط والعالم العربي تحديدًا.

320(١) مازلت أذكر إسهامات كثير من الخبراء المصريين ومسودات أوراق العمل التي قاموا بإعدادها، والتي زودت الوفد المصري بذخيرة قوية من المعلومات في عدة مجالات؛ ففي موضوع المياه مثلًا، قدم العالم المصري محمد عبدالفتاح القصاص خلالها خبراته في استخدامات مياه النيل، مطمع إسرائيل الدائم. كما قدم خبراء مركز الدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية في الأهرام - ومن بينهم الصديق أسامة الغزالي حرب - رؤية مصرية لموضوع التعاون الإقليمي.

321(١) أحمد أبو الغيط ، شاهد على الحرب والسلام، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٦ :٤٠٧.

الفصل السابع

من أوسلو إلى شرم الشيخ ٢٠٠٠

اتفاق أوسلو – القنوات السرية(322)

كانت الاتصالات السرية التي قام بها وزير الدولة النرويجي للشئون الخارجية يوهان يورجن هولست، مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس والحكومة الإسرائيلية، قد مهدت الطريق لبدء مفاوضات أوسلو السرية في ٢٠ يناير ١٩٩٣، التي استمرت ١٣ جولة، وانتهت في ٢٠ أغسطس ١٩٩. وشارك فيها عن الجانب الفلسطيني: أحمد قريع (أبو العلاء) مدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، وحسن عصفور من حزب الشعب الفلسطيني، وماهر الكرد (حل مكانه فيما بعد محمد أبو كرش)، ومن الجانب الإسرائيلي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أوري سافير، والمستشار القانوني يوئيل زينجر، والمؤرخ الإسرائيلي في جامعة تل أبيب يائير هيرشفيلد ومساعده رون بونديك. كما شارك الوزير النرويجي للشئون الخارجية يوهان يورجن هولست، ونائبه الباحث النرويجي في علم الاجتماع ورئيس مركز السلام النرويجي (FIFO) تاري رود لارسون، في أكثر من جانب من المفاوضات.

تمخضت المفاوضات عن موافقة الطرفين في النهاية على مسودة (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي)، وعلى الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل. إذ بعث ياسر عرفات في ٩ سبتمبر ١٩٩٣ رسالة لرئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين، اعترف فيها بإسرائيل. وجاء فيها أن إعلان المبادئ مع إسرائيل سوف يؤدي إلى «بداية عصر جديد في الشرق الأوسط»، وأكد فيها التزام منظمة التحرير «بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن» وبقبول المنظمة لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، والتزاماتها بعملية السلام في الشرق الأوسط، ونبذها «اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف». وموافقتها على أن «بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن».

وفي اليوم التالي أرسل رابين رسالة لعرفات اعترف فيها لأول مرة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وجاء فيها: «أود أن نؤكد لكم أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط».

وبعد أيام من الاعتراف المتبادل (في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣) تم التوقيع في احتفال كبير في البيت الأبيض في واشنطن العاصمة على (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية) الذي كان قد تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات السرية في أوسلو. ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شيمون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلية، وعن منظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن). كما وقعه وزير خارجية الولايات المتحدة وارين كريستوفر، ووزير الخارجية الروسية أندريه كوزيريف.

تضمن (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي) بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية (الانتقالية) والذي عرف باسم (اتفاق أوسلو الأول) النص على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، يتم خلالها وقبل العام الثالث البدء

بمفاوضات فلسطينية – إسرائيلية على قضايا الوضع النهائي.

ويتكون الاتفاق من ديباجة و١٧ مادة وأربعة ملاحق ومحضر إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية. بحثت المادة الأولى، أهداف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وأنها «من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وفي المادة الثانية، الإطار العام المتفق عليه للفترة الانتقالية في إعلان المبادئ.

وتناولت المادة الثالثة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني «من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقًا لمبادئ ديمقراطية، وستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس بإشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام».

وحددت فترة إجراء الانتخابات بمدة لا تتجاوز تسعة أشهر من بدء تنفيذ إعلان المبادئ على أساس أن تلك الانتخابات «ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة». وعالجت المادة الرابعة، ولاية المجلس التي ستطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس اعتبارهما «وحدة واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية»، وتناولت المادة الخامسة الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، حيث تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة وأريحا، ومفاوضات الوضع النهائي بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية». كما جاء في نفس المادة أن «هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك».

ربما كان إرجاء هذه القضايا إلى مفاوضات (الوضع النهائي) وهي -في حقيقتها- جوهر القضية الفلسطينية وأساس الصراع العربي الإسرائيلي؛ ما أدى إلى دخول الجانب الفلسطيني حلقة مفرغة لا يستطيع كسرها إلى الآن، بالرغم من أن مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل ووساطة الولايات المتحدة قد تطرقت إلى هذه القضايا وتوصلت إلى عدد من نقاط الاتفاق الهامة لصالح الجانب الفلسطيني.

وربما يتاح للمتخصصين والساسه دراسة نصوص أوسلو مرة أخرى ونصوص مباحثات الحكم الذاتي التي سبقتها وقامت على أساس اتفاقيات كامب ديفيد في الثمانينيات لتقييم المسارين.

وبحثت المادة السادسة في نقل بعض السلطات من (إسرائيل) للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا. وبعد البدء بتنفيذ إعلان المبادئ وانسحاب القوات الإسرائيلية منهما، يتم نقل سلطات التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، وفي الوقت نفسه، يتم إنشاء الشرطة الفلسطينية. وحددت المادة السابعة ترتيبات الاتفاق الانتقالي بعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي. وتناولت المادة الثامنة النظام العام والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبينت المادة التاسعة القوانين التي يحق للمجلس التشريعي إصدارها، ومراجعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية من خلال لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية التي يتم تشكيلها. ونصت المادة العاشرة على تشكيل لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية؛ من أجل «معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات». وتناولت المادة

١ نوعية التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية. وتعلقت المادة ١٢ بطبيعة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية مع الأردن ومصر، وتشكيل لجنة من الأطراف الأربعة للبحث في «السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك». وتحدثت المادة ١٣ عن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج المناطق المأهولة بالسكان. وخصصت المادة ١٤ للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا. والمادة ١٥ لتسوية المنازعات عند تنفيذ الاتفاق عن طريق لجنة الارتباط المشتركة. والمادة ١٦ للتعاون الإسرائيلي -الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية. وحددت المادة ١٧ البدء بتنفيذ الاتفاق بعد شهر واحد من التوقيع عليه.

واحتوى الاتفاق على أربعة ملاحق؛ الملحق الأول تضمن صيغة الانتخابات وشروطها؛ والملحق الثاني دار حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا؛ والملحق الثالث تناول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية؛ والملحق الرابع ضم بروتوكول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية(323).

مصر واتفاق أوسلو (324)

لا أستطيع أن أقول إنه كان لنا إسهام في مفاوضات أوسلو؛ لأن الإسرائيليين أرادوا أن يكونوا وحدهم مع الفلسطينيين، ولم يكن الفلسطينيون يمانعون في ذلك خصوصًا بعدما وافق عرفات على تفويض عدد من المفاوضين الفلسطينيين بالجلوس في مفاوضات أوسلو والعمل على الوصول إلى اتفاق. وصل الأمر- كما علمنا - إلى أن الخارجية الأمريكية نفسها لم تكن في كامل الصورة يوميًّا بالنسبة إلى كثير من تفصيلات هذه المفاوضات التي جرت في العاصمة النرويجية؛ ربما لأن إسرائيل لم تكن تطلعهم على تفاصيل التفاوض بطريقة منتظمة. من جانبنا كان أبو عمار يضعنا في بعض الصورة، بعد وصول التقارير إليه من محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو علاء) الذي كان يترأس وفد المفاوضين الفلسطينيين.

لم يكن مبارك مهتمًّا بتفاصيل ما يجري في هذه المفاوضات. من وجهة نظره مادام الفلسطينيون سعداء وراضين عن هذا المسار التفاوضي فلا داعي لأن نكون ملكيين أكثر من الملك. لكن من جانبي بوصفي وزيرًا للخارجية حاولت بكل ما أستطيع معرفة تفاصيل ما يجري في أوسلو بشأن هذه المفاوضات، برغم اتفاقي مع وجهة نظر الرئيس، أي أنه مادام الفلسطينيون يتفاوضون بأنفسهم مع الإسرائيليين ومقبلين على هذا المسار فلا داعي لأن نفرض أنفسنا، إلا أنني كنت قلقًا إزاء انعدام التوازن بين الطرفين المتفاوضين من حيث القوة والجاهزية، كما لم أكن مقتنعًا بأن الأمريكان ليسوا في كامل الصورة مما يجري؛ وبالتالي قد تكون مصر فقط هي التي ليست في كامل الصورة.

وهنا جاء دور اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامة. تحدثت مع الرجل بشأن شواغلي مما يجري في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، والتي لا نعرف حقيقة ما يدور فيها على وجه اليقين. بعد أيام قدم سليمان لي هدية لم أكن أحلم بها في هذا الخصوص. قدم لي نسخة من محاضر اجتماعات هذه المفاوضات، كان قد حصل عليها بصورة أو بأخرى، وكنا مازلنا في مرحلة مبكرة من تلك المفاوضات. كانت سعادتي بالغة بهذه المحاضر، التي وضعت الدولة المصرية في الصورة إلى حَدٍّ ما مما يجري حتى تاريخه، وهو ما من شأنه مساعدتنا عند اتخاذ قراراتنا ومواقفنا على أرضية معلوماتية خصبة.

بعد حصولي على هذه النسخة من محاضر أوسلو، جاءني وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر لزيارتي في القاهرة. سألته: هل لديك أي معلومات عما يجري في أوسلو؟

قال: لا أعرف شيئًا. يبدو إنه فيه...

قلت بشيء من الدهشة: يبدو؟

فهمت من الكلام مع كريستوفر ومع مسئولين أمريكيين التقيتهم قبل زيارته لي أن الإسرائيليين لم يطلعوا الولايات المتحدة فوريًّا على كل تفاصيل مفاوضاتهم مع الفلسطينيين في أوسلو. كانوا أحيانًا يعطونهم رواية ناقصة أو مشوهة أو مبتورة، وبعيدة عن الواقع الفعلي لعملية التفاوض وموضوعاتها، ولم تكن علاقة الأمريكان بالفلسطينيين على مايرام في هذا التوقيت كي يخطروهم بما يجري في المفاوضات. ولكنني مع ذلك أعتقد أن أجهزة المخابرات الأمريكية كانت تتابع ما يجري، وأن الملف الذي تسلمت صورة منه قد اطلعت عليه أجهزة مخابرات «صديقة» أخرى، ولكن ليس بالضرورة الأجهزة الدبلوماسية.

قلت لكريستوفر في مكتبي بوزارة الخارجية: أليست لديك معلومات عما يجري في أوسلو؟ هل ترى هذا الملف الضخم؟ هذا كل ما يدور في أوسلو حتى لحظتها. فأخذ الملف وبدأ يتصفحه، ولم يفهم منه شيئًا، وأنا شخصيًّا عندما اطلعت عليه وجدته معقدًا بأقواس وجمل مكررة ومعدلة لا تعرف بدايتها من نهايتها إلا أن فريق العمل بوزارة الخارجية، استطاع بجهد جهيد أن يلم ببعض التفاصيل الموجودة فيه، ولكن لم تكن كافية لإعطاء انطباع محدد عن مسار المفاوضات ومكمن التنازلات.

كان مبعث سعادتي وأنا جالس مع وزير خارجية الولايات المتحدة في مكتبي في ماسبيرو أنني فاجأته بأن مصر لديها معرفة بما يجري في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وكان ذلك مدعاة لاندهاشه. وفي الواقع لم أهتم بحقيقة معرفة أو عدم معرفة كريستوفر بما يجري أو مدى توقيت عرض معلومات المخابرات الأمريكية عليه.

ولكن قول كريستوفر بأنه وطاقمه لا يعلمان شيئًا عما يجري في أوسلو، يجب أخذه في الاعتبار على الأقل أنه (حتى-تلك اللحظة- لم تعرض عليه معلومات تتعلق بتطورات في أوسلو) بالإضافة إلي أن كريستوفر كان شخصًا مستقيمًا محترمًا وفي أقواله كثير من الصدق والصراحة، إلا أن الحيرة التي أبداها بالنسبة إلى المعلومات الخاصة بأوسلو كانت مدعاة لسخرية الرئيس مبارك.

قلت للرئيس: الإسرائيليون والفلسطينيون يحاولون العمل من وراء ظهر الجميع بمن فيهم الأمريكان. والملف الذي أتى به إلينا عمر سليمان فيه بعض المؤشرات المهمة، التي تحتاج إلى دراسة عميقة من مجموعات عمل متخصصة.

كان كريستوفر، وهو رجل قانون، ذا حضور هادئ، لكن الأمريكان كانوا يخشون من جلوسه معي بمفرده، ففي كل مرة اجتمعنا فيها كان لا بد من وجود شخص آخر معه، حتى لدى استقبالي له بالمطار عند وصوله مصر، في الطريق من المطار إلى رئاسة الجمهورية أو إلى وزارة الخارجية، كانوا يصرون على أن يجلس بيننا السفير الأمريكي في القاهرة، حتى إننا في وزارة الخارجية اعتبرنا الأمر طرفة من الطرائف.

تفسيري لهذا الأمر أن كريستوفر رجل قانوني جدًّا، أكثر منه دبلوماسيًّا، وكانوا يخشون أن أتحدث معه بلغة لا يعرف كيفية الرد عليها، أو كانوا يخشون من أن أتحدث معه بطريقة عنيفة «aggressive». على العكس منه كان چيمس بيكر، ومادلين أولبرايت، فكنا نجتمع معًا أحيانًا بمفردنا، من دون وجود أي مسئول أمريكي آخر.

لكن مع الوقت صارت بيني وبين كريتسوفر صلة لطيفة جدًّا، فبحكم موقعه الأكاديمي وجدت أنه من المناسب أن أستشيره بشأن أفضل جامعة يمكن لابني حازم الالتحاق بها، فتصادف في مرة من

المرات عندما انتهى حازم من المدرسة الثانوية أن كان كريستوفر في زيارة لمصر، وفي حفل عشاء سألته عن أفضل جامعة فقال: أنصح بـ«هاملتون كوليدج»، في شمال ولاية نيويورك وأنا عضو في مجلس الأمناء وسأسهِّل له عملية القبول، وقد كان.

إيقاع كريستوفر كان لا يتماشى مع مشكلات شديدة التعقيد مثل القضية الفلسطينية والصراعات في الشرق الأوسط. كان يريد أن يأخذ وقته في التفكير والتدبير، والدبلوماسية العلنية لا تحتمل ترف استغراق الوقت الطويل في التفكير، ولذلك عندما خلفته مادلين أولبرايت جاءت بطريقة مختلفة تمامًا؛ لأنها دبلوماسية متمرسة وقدمت إلى الوزارة بعد أن كانت رئيسة وفد بلادها الدائم في الأمم المتحدة؛ وهو ما أتاح لها الإلمام الدقيق بما يجري في الشرق الأوسط.

من الطرائف الأخرى بشأن كريستوفر، أننا كنا في إحدى الليالي في رئاسة الجمهورية، مبارك ورابين وأبو عمار وكريستوفر وأنا. كنا نتحدث في صياغات تتعلق بالقدس أخذت منا وقتًا طويلًا. كان النقاش أساسًا بين رابين وبيني، وكان واضحًا أن رابين برغم صعوبة التفاهم معه إلا أنه بدأ يلين؛ بحيث وصلنا معه لصياغات نستطيع نحن في مصر أن نقبلها، ويستطيع الفلسطينيون أن يقبلوها أساسًا للتفاوض.

استمرت المفاوضات حتى قرب الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. أصابنا الجوع فأحضرت الرئاسة لنا «ساندوتشات فول وطعمية»، فانقضضنا عليها بنهم، الذي عانى من تعب معدته من هذه «الأكلة» هو كريستوفر؛ ولذلك في كل زياراته التي تلت هذه «الساندوتشات» كانت الخارجية الأمريكية تبلغنا مسبقًا باعتذاره عن قبول أي دعوات لتناول الطعام لإصابته بإرهاق وتعب أو أي حجة أخرى. والواقع أن هذه كانت آخر «وجبة» يتناولها كريستوفر في مصر حتى انتهى عهده وزيرًا للخارجية الأمريكية. أما رابين فأكل بنهم، ويبدو أن هذا النوع من الطعام قد أعجبه، وكذلك بقية الوفد الإسرائيلي وأبو عمار والوفد الفلسطيني، والوفد المصري وعلى رأسه الرئيس مبارك وهو معتاد بطبيعة الحال على هذه «الساندوتشات».

نقد اتفاق أوسلو

مسار أوسلو لم يكن مجمعًا عليه فلسطينيًّا، ولم يكن ياسر عرفات مطمئنًا إليه، وكذلك أبو مازن المفاوض الأساسي في أوسلو كان قلقًا، ولكنه (أبا مازن) كان يشعر بأنها مسألة مهمة في إطار التفاوض المباشر الإسرائيلي- الفلسطيني، الذي يمكن من خلاله الاتفاق ربما من دون الحاجة إلى وساطات الأمريكان وربما المصريين وغيرهم. وأنا ليس لديَّ اعتراض على ذلك، ولكن الحقيقة التي على الجميع استيعابها هي أن وجهة النظر المصرية لم تكن تخرج عن المصلحة الفلسطينية بل أحيانًا تضبطها و«تخدِّم» عليها بإظهار الحزم مع الإسرائيليين ومع الأمريكان، عدم تشاور المفاوضين الفلسطينيين معنا وضعنا في بعض «العتمة» السياسية، ومع ذلك فيجب القول بأن اتصالات متناثرة (بمعنى غير دورية أو محددة المواعيد) كانت تتم مع الرئاسة ومع المخابرات ومعنا في الخارجية. وكنا واعين بأن هذه الاتصالات لم تكن تعتبر قاعدة نبني على أساسها تقييمًا أو سياسة وأننا إذا طالبناهم بناء على هذه المعلومات القليلة برفض بعض البنود التي نراها مجحفة فستصبح مصر عنصرًا معوقًا للسلام، وتحاول فرض وصاية على الفلسطينيين، بل قد يعتبر البعض منهم أننا نزايد عليهم! ومن ثم لم نقدم أي اقتراح ولا تعديل ولا اعتراض.

كانت المعلومات التي تردنا من أجواء المفاوضات بما فيها الملف المذكور تثير عددًا من الملاحظات على أداء المفاوضين الفلسطينيين. كنت أرى أن هناك أمورًا تحتاج إلى توافق فلسطيني يتم قبل الدخول في مفاوضات تتعلق بها. كما أن هناك موضوعات ذات أجل طويل لا داعي للتعرض لها في اتفاق مرحلي، وكذلك هناك أمور تحتاج لتعديلات تتم قبل قبولها، وبالمثل هناك نقاط لا يمكن

الموافقة عليها إلا بعد الرجوع للشعب الفلسطيني. وهناك نقاط يمكن البناء عليها. والحاصل أن الشعور الفلسطيني العام إذا جمعنا الموافقين والمعارضين، والمتفائلين والمشككين كان إيجابيًّا نحو عملية أوسلو، ولم أرَ من المناسب أن تلعب مصر دورًا يمكن اتهامه بالتعويق، مع الحذر المناسب والاستعداد المستمر للمفاوضات القادمة.

شعرنا بعدم الارتياح بعد اطلاعنا على الصيغة النهائية لإعلان المبادئ غير المتوازن، والذي صبَّ في معظمه في مصلحة إسرائيل. للدرجة التي جعلت مفكرًا فلسطينيًّا مثل الدكتور إدوارد سعيد[(325)] يذهب في وصفه الاتفاق بأنه «وثيقة استسلام»، وقال إن هذا الاتفاق «استبعد الشرعية الدولية، وفرَّط في الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإن الاتفاق لن ينجح في الوصول إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بل سيبقيهم تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة؛ لأن حق تقرير المصير معناه الحرية والسيادة والمساواة، وليس العبودية لإسرائيل».

وأضاف سعيد قائلًا: «جاء إعلان مبادئ أوسلو، بالمزيد من التنازلات كأنما كل هذه التنازلات التي ذكرتها لم تكن بكافية. فقد تنازلت القيادة الفلسطينية، ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث، لا عن حق تقرير المصير فقط، بل عن القدس وقضية اللاجئين؛ حيث أرجأت هذه الأمور مجتمعة إلى مفاوضات «المرحلة النهائية» غير المحدودة الشروط. كذلك تم قبول تقسيم الشعب الفلسطيني، الذي ناضلت قواه منذ عام ١٩٤٨ من أجل الحفاظ على وحدته، إلى سكان الأراضي المحتلة يتم التعامل معهم داخل إطار عملية السلام، وآخرين – وهم يمثلون حوالي ٥٥ في المائة من الفلسطينيين- تتجاهلهم «عملية السلام» هذه. وها نحن نشهد الآن ولأول مرة في القرن العشرين، حركة تحرر وطني تفرِّط في إنجازاتها الضخمة وتقبل التعاون مع سلطة احتلال، قبل أن تجبر هذه السلطة على الاعتراف بعدم شرعية احتلالها للأراضي بالقوة العسكرية».

إن غياب مصر عن مائدة التفاوض في أوسلو جعل الإسرائيليين يستفردون بالفلسطينيين، ولو كانت مصر موجودة لم تكن لتقبل بمثل ما انتهت إليه هذه المفاوضات، كنا سنضغط حتى يخرج اتفاق فيه توازن يمكن قبوله للشعب الفلسطيني والعالم العربي أو لا اتفاق، وهذا ليس من قبيل ادعاء الحكمة بأثر رجعي، ولكن هذا ما كان يتفق وينسجم مع توجهات الدبلوماسية المصرية خلال تلك الفترة. إن ما فاجأنا هو غياب أي إشارة إلى حق تقرير المصير، والقدس، والمستوطنات بل الانسحاب. في رأيي أن القدس واللاجئين، كان يمكن بالفعل تأجيلهم إلى توقيت أو إطار زمني محدد ينص عليه وعلى آلياته بوضوح ولكن حق تقرير المصير كان يستحق الإشارة على الأقل في المقدمة، أما الاستيطان فكان ذكره ضروريًّا وزمنه فوريًّا.

ولعله من المناسب هنا أيضًا التذكير بما عبرت عنه في حينه من إيماني العميق بأن ما جرى في أوسلو وما بعد أوسلو يدخل ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية التي تستهدف «إدارة النزاع»، وليس التوصل لحلول نهائية له. كان هدف إسرائيل إعادة عرفات إلى غزة؛ لإحداث نوع من الهدوء والهدنة غير المعلنة، لكن أين الحركة الأساسية التي تستهدف حلًّا عادلًا وشاملًا للقضية الفلسطينية؟ غير موجودة على الإطلاق.

بشكل عام، أستطيع أن أقول إن جلوس الفلسطينيين والإسرائيليين معًا في أوسلو كان من الممكن أن يؤدي إلى نوع من التقدم، إذا فهمنا وقدرنا التقدير السليم أن ما تقوم به إسرائيل هو «إدارة للنزاع، و«ليس حلًّا للنزاع»، وأن الولايات المتحدة الوسيط النزيه هي أستاذة في ذلك، ولكن في إدارة النزاع هذه كان لا بد أن نضع بذور الحل. ويتم ذلك بعدم تنازلك عن نقاط جوهرية ومهمة قد تفقدها إلى الأبد عندما يحين موعد الحل النهائي.

لقد تم إغراق الفلسطينيين في تفاصيل فرعية من عينة: مسألة عودة ياسر عرفات إلى غزة، ومنح الفلسطينيين قطعة أرض صغيرة يسيطرون عليها في الضفة، ومع سلطات غير محددة، ومنح المسئولين الفلسطينيين ميزات معينة، وكل هذه تفاصيل بعيدة جدًّا عن الإعداد لقيام الدولة الفلسطينية، ناهيك عن تحقيق ذلك، وبعيدة عن حق تقرير المصير، بل بعيدة حتى عن الحكم الذاتي الكامل في مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالمفهوم والأطر التي سبق أن تمسكت بها مصر في مباحثات الحكم الذاتي في الثمانينيات.

اتفاق القاهرة

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها، بعد فشل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة – أريحا)؛ الأمر الذي أدى إلى دعوة الجانبين إلى بدء مفاوضات شاقة في القاهرة استمرت نحو ٦ أشهر إلى أن توصل الجانبان لتوقيع اتفاق القاهرة، بوصفها أول خطوة في تنفيذ اتفاقية أوسلو في ٤ مايو ١٩٩٤.

وهنا عاد الأمريكان إلى السيطرة ، وحاولوا تجنيب الخارجية المصرية لصالح جهات أخرى في جهاز الدولة، إلا أن الفلسطينيين استغاثوا بها فدخلنا إلى هذه المسيرة رغمًا عن الإسرائيليين والأمريكان. بل أكاد أقول رغمًا عن بعض الدوائر المصرية التي كانت ترى في الدبلوماسية المصرية حجر عثرة في سبيل أي تفاهم.

وهنا أود أن أكون واضحًا وأنا أسهم في كتابة تاريخ هذه الفترة، لم تكن الخارجية ولا وزيرها معوقين لعملية السلام؛ فلم تكن هناك عملية سلام حتى نعوِّقها، بل عملية خداع سياسي كبرى. كان الدبلوماسيون في مختلف أنحاء العالم على شك كبير منذ بداياتها في حقيقة النوايا الاسرائيلية، خصوصًا بعدما ذكر شامير رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها لي شخصيًّا: «سوف أفاوض لعشر سنوات إذا احتاج الأمر، من دون أن أتنازل عن شيء»، وكان يعني وقتها مفاوضات إلى الأبد.

وعليه لم تكن الخارجية المصرية أو الدبلوماسية المصرية أو وزير الخارجية المصرية المعوقين، بل كانوا هم الحائط المانع لفرض الاستسلام على الفلسطينيين. وللتبسيط، كانت الجهود جميعها، فيما عدا جهود الدبلوماسية المصرية، تتجه إلى كيفية أن تكسو تلك الحبة المُرَّة بل السامة بطبقة كثيفة من السكر. لقد منعت الدبلوماسية المصرية على إسرائيل ومعها فريق الدعم الأمريكي أن تكسو تلك الحبة بأي كسوة من السكر، وعبأت الرأي العام العربي أو على الأقل كشفت تلك المؤامرة. كم تحدثت عن السياسة الأمريكية باعتبارها «سياسة إدارة الأمر الواقع لصالح إسرائيل»، وليست «سياسة حل الأزمة لصالح الجميع».

الرئيس مبارك كان سعيدًا بانتقال المفاوضات – التي انطلقت يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٣م- إلى مصر، ولذلك فقد قرر بعد الاتصال بأبي عمار ورابين دعوتهما إلى لقاء قمة في قصر القبة الرئاسي بالقاهرة لترطيب الأجواء بينهما؛ بما يسهل على المفاوضين إنجاز مهمتهم في الوقت القصير المحدد لإنهاء المفاوضات والانطلاق إلى التنفيذ على الأرض خلال أربعة أشهر طبقًا لاتفاق أوسلو.

انطلق أبو عمار يعد لهذا الاجتماع الهام، باستشارة قياداته الفلسطينية، في اللجنتين المركزية والتنفيذية، وبخاصة أبومازن، ثم مستشاريه وفي مقدمتهم اللبناني محسن إبراهيم. أشار البعض على أبي عمار «بطرق الحديد وهو ساخن»، وطرح موضوعي القدس واللاجئين، وتشكيل لجنتين مشتركتين لبدء التفاوض حولهما، جنبًا الى جنب مع القضايا المخصصة لغزة وأريحا.

انطلق الاجتماع بالقادة الثلاثة في قصر القبة، ثم اقترح الرئيس مبارك أن يلتقي أبو عمار ورابين وحدهما، وكان الجزء الأكبر من الاجتماع مقصورًا عليهما. لم يكن الاجتماع سهلًا، ولم تكن

العلاقات بين الاثنين قد تطورت بعد لقائهما في البيت الأبيض قبلها بثلاثة أسابيع. وأبدى رابين قلقه من «تباطؤ» القيادة الفلسطينية؛ مما يظهر عدم جاهزيتها، مصرًّا على أن عبارات السلام النبيلة يجب أن تتحول سريعًا إلى أفعال على الأرض، وكان يقصد إنهاء الانتفاضة بالأساس. وأكد أبوعمار جاهزية المنظمة للانطلاق سريعًا لتحويل الاتفاق إلى إجراءات تنفيذية على الأرض في غزة وأريحا.

فوجئ رابين بطرح أبي عمار لقضيتي القدس واللاجئين، ورفض تشكيل اللجنتين، معتبرًا أن القضيتين مؤجلتان إلى مفاوضات الحل النهائي بعد ثلاث سنوات، وعندما أشار أبو عمار إلى اللجنتين في مؤتمره الصحفي بعد الاجتماع نفت إسرائيل أن الموضوع كان محل مناقشة في اجتماع القمة.

في الواقع لم يكن أبو عمار خارجًا عن السياق، فاتفاق أوسلو يتحدث عن مفاوضات للحل النهائي تنطلق في أقرب وقت ممكن، بما لا يتجاوز ثلاث سنوات، أي أنه كان من الممكن إطلاقها بالتوازي مع المفاوضات الانتقالية، ولكن رابين استمر في تصميمه على تأجيل أي مفاوضات حول الحل النهائي إلى ما بعد الوصول إلى أو تنفيذ الاتفاق الانتقالي، وبعد مرور السنوات الثلاث كاملة؛ «لاختبار جدية المنظمة»؛ و«للتأكد من سلامة تنفيذ الاتفاق الانتقالي»؛ و«بناء الثقة بين الطرفين»، وقد قتل رابين في هذه الأثناء. هذا التأجيل والتسويف في انطلاق مفاوضات الوضع الدائم، واستمرار مدخل التدرج البطيء والحل الانتقالي كان السبب الرئيسي في فشل عملية أوسلو.

لم تنطلق مفاوضات الحل النهائي إلا في العام ٢٠٠٠ أي بعد سبع سنوات من توقيع اتفاق أوسلو، ولم يشارك فيها رابين الذي اغتاله المتطرفون الإسرائيليون في نوفمبر ١٩٩٥، ولم يتم الوصول إلى اتفاق «نهائي» دائم أبدًا، ونحن في العام ٢٠١٥، بل ٢٠١٦، وقد بقينا في ظل «ترتيبات» الحكم الذاتي، بينما إسرائيل تستولي على الأرض وتستولي على الماء وتصادر الحرية والحقوق، حتى لحظة كتابة هذه المذكرات.

يكشف الدكتور نبيل شعث جانبًا من تفاصيل ما جرى في هذه القمة من وجهة النظر الفلسطينية بقوله: «لم تكن القمة في القاهرة عقيمة، بل توصلت إلى نتائج عملية عبِّر عنها أبو عمار ورابين في مؤتمريهما الصحفيين «المنفصلين». في نهاية اللقاء، أعلنا انطلاق مفاوضات غزة -أريحا بعد أسبوع واحد، في ١٣ أكتوبر ١٩٩٤ في القاهرة، باجتماع اللجنة العليا، بقيادة أبي مازن وشيمون بيريز، تنطلق بعدها المفاوضات في لجنتين؛ الأولى في طابا للتفاوض على الإجراءات الأمنية والمدنية لتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومن منطقة أريحا، ولنقل السلطات والصلاحيات فيهما للفلسطينيين.

أما اللجنة الثانية فهي «لجنة تنسيق» مهمتها تنسيق المفاوضات كافة المقبلة، تجتمع في القاهرة بقيادة أبي مازن وشيمون بيريز، ويتم التفاوض في واشنطون حول الانتخابات الفلسطينية، وقضايا أخرى، بقيادة صائب عريقات، كما أن هناك لجنة اقتصادية إسرائيلية- فلسطينية سوف يتم تشكيلها برئاسة أبي العلاء (أحمد قريع) وإبراهام شوحط الوزير الإسرائيلي. أصرت إسرائيل على رفض تشكيل لجنة للقدس باعتبارها خارج أجندة التفاوض في هذه المرحلة. مع ذلك، فقد كان الحديث في قصر القبة إيجابيًّا، يتعلق بقضايا عملية هامة كالضرائب والكهرباء، ودقائق الحكم الذاتي الفلسطيني؛ ما جعل الجانبين أكثر تفاؤلًا.

انتقلت المباحثات بعدها إلى القضايا الأصعب. بدأ رابين بالحديث عن العنف المتصاعد في الأرض المحتلة وبخاصة في غزة والخليل، وتحدث أبو عمار عن الإجراءات القمعية الإسرائيلية وضرورة وقفها، ثم تحدث أبو عمار طويلًا عن موضوعه المفضل والمُلِح، وهو الأسرى الذين وصل عددهم

إلى عشرة آلاف، وعن ضرورة الإفراج عنهم فورًا لكسب ثقة الفلسطينيين في عملية السلام.

خرج الرئيس مبارك سعيدًا بالاجتماع الذي كرس دور مصر في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ولعله أضاف شرعية لاتفاقية السلام التي وقعتها مصر منذ أربعة عشر عامًا في كامب ديفيد. وقد شكر الطرفان مصر ورئيسها لدوره في عملية السلام[326].

وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لتوقيع اتفاق القاهرة[327] في ٤ مايو ١٩٩، والذي فصَّل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك؛ حيث بدأ دخول الشرطة الفلسطينية في ١٨ مايو ١٩٩٤، كما أدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في ٥ يوليو ١٩٩٤».

عودة عرفات إلى غزة

كانت عودة عرفات إلى فلسطين من باب غزة تطورًا كبيرًا جدًّا. كانت العودة خطوة أساسية تظهر على أرض الواقع أن الأمور تتغير بالفعل. هكذا كان الانطباع آنذاك. وأذكر أن يوم عودة عرفات كان الأول من يوليو سنة ١٩٩٤م. وقد أوصلناه في «زفة» مصرية على رأسها الرئيس مبارك وأنا وعدد كبير من الوزراء والمسئولين. ذهبنا قرب خط الحدود وودعناه إلى استقبال مهيب في غزة. كانت أول أقدام فلسطينية رسمية - وبناء على اتفاق دولي - تطأ الأرض المحتلة. كانت المشاعر كلها إيجابية في ذلك اليوم. ربما تكون هذه خطوة من ألف خطوة ولكنها ظهرت بالتأكيد باعتبارها خطوة إلى الأمام.

بعد عودة الرئيس مبارك أوصلت عرفات إلى خط الحدود ذاته وقبلته وعدت متأثرًا بالمنظر التاريخي متأملًا خيرًا، ولكنني ظللت على شكي في الإسرائيليين وفي ألَّا تكون هذه الخطوة هي الأولى من ألف خطوة وإنما هي الوحيدة أو الأولى والأخيرة. وكم كنت على حق.

قلت في نفس الأسبوع في حديث لي مع بعض الزعماء الأوروبيين في بروكسل إن مصر أوصلت ياسر عرفات إلى الحدود بين مصر وغزة، بل بين مصر وفلسطين وهي بذلك قد ساعدته على أن يخطو الخطوة الأولى داخل أراضيه، وإن ذلك ليس الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وأرجو أن نشهد معًا خطوات أخرى ولكن لا بد أن نساعد جميعًا على حدوثها.

طبعًا الإسرائيليون كانوا واعين بهذا الخطاب المصري، وبالفعل عملوا بكل ما يستطيعون لأن تكون خطوة إعادة ياسر عرفات خطوة نهائية أو على الأقل شبه نهائية لا يأخذ بعدها إلا القليل، وهو ما أشعل الانتفاضة الفلسطينية بعد ذلك في عام ٢٠٠٠م. وأدى لهياج الفلسطينيين والعرب وكثير من الدول التي توقعت أن تمضي إسرائيل في اتجاه الحل النهائي، ومبعث صدمتهم - مرة أخرى - أنهم لم يفهموا أن إسرائيل «تدير الصراع» ولا «تحله».

أود أن أشير هنا إلى أنه برغم شكوكي الكثيرة والتي عبّرت عنها علنًا وسرًّا في موقف وسياسة إسرائيل، وبرغم المجاملات التي عرف بها البعض إزاء الأمريكان ومن ورائهم الإسرائيليون، فقد ظل الإسرائيليون ومعهم بيل كلينتون مقدرين موقف الخارجية المصرية باعتباره موقفًا محترمًا وجادًّا وذا مصداقية Credible، ويتخذ مواقف منطقية ويقف حيث يتوقعون من أي معارض موضوعي لمواقفهم.

برغم دعمي لفكرة عودة ياسر عرفات للأراضي المحتلة، وذهابي لزيارته في غزة، ورؤيتي لهذه المدينة الجميلة، والإمكانات التي يتمتع بها القطاع من حيث إقامة مشروعات التصنيع لرفع مستوى سكانها وتجهيزها للسياحة والصيد وغيرها، خصوصًا بعدما زرت المطار الذي أنشأته المملكة المغربية هدية من الملك الحسن الثاني (رحمه الله)، والمكان الذي كان سوف يبنى عليه الميناء

والتقيت بالكثير من رجال الأعمال الفلسطينيين وغيرهم. برغم كل ذلك فإن التشاؤم والشعور المدعم بالتقييم السياسي جعلاني أوقن بأن مسار عملية أوسلو لن يفضي إلى اختراق ملموس في طريق الحل النهائي، خصوصًا في ظل انحياز معظم المفاوضين الأمريكيين ولاسيما دنيس روس[328] لمصلحة إسرائيل.

بل لم أكن متأكدًا أن غزة يمكن أن تكون مجالًا لاستثمارات فاعلة إلا في إطار حل شامل لكل القضية الفلسطينية، وأن الوعود المبذولة لضخ أموال استثمارية في غزة لم تكن إلا كحبوب «الأسبرين» أو حبوب المخدر أو المنوم كسبًا للوقت إلى أن يحين وقت القضمة الكبرى في الضفة، ثم تسوية أرضية وحقوقية هزيلة يلعب فيها قطاع غزة دورًا رئيسيًّا في تشكيل وضع «نهائي» مشبوه.

أعدتُ وجدَّدت توصيفي لما يحدث بأنه «إدارة نزاع» وليس «سياسة للتوصل لحل نهائي للقضية» على مسامع الرئيس مبارك، الذي كان يقدر وجهة نظري هذه، لكنه لم يكن يستطيع أن يقول للفلسطينيين: توقفوا عن هذا المسار. كثيرًا ما نصح ياسر عرفات بأن «يعمل وقفة» هنا، أو أن يفوِّت في موضوع كي يحصل على شيء من جانب آخر. لكن فيما يخص المفاوضات بشكل عام كان مبارك دائمًا ينصح بالمرونة. كان يقول لعرفات: «أي مؤتمر أو لجنة احضروها، شاركوا، اتكلموا، تفاوضوا»، خصوصًا فيما يتعلق بالمفاوضات ذات الطابع الأمني التي تتم بواسطة لجان أمنية، والتي كان يحضرها من مصر اللواء عمر سليمان أو مساعدوه للتفاهم على حدود تحديدات الأمن الإسرائيلي أين ينتهي وأين يبدأ. وكانت هذه النصائح على إخلاصها وبساطتها لا تعدو أن تكون هي الأخرى مساهمة في إدارة الصراع مع العلم بصعوبة حلّه.

هذه كانت حدود مرونة حسني مبارك. وللتاريخ لم يكن مبارك مرنًا في موضوع الاستيطان، ولم يكن مرنًا في موضوع القدس، وموضوع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ولم يقدم مطلقًا أي نصيحة تمس المواقف أو الحقوق الأساسية للفلسطينيين ولكنه كان يحب موضوع اللجان ومجموعات العمل وينصح بعدم مقاطعتها، وكذلك كان عرفات.

عندما أنظر إلى الخلف أرى أن حسني مبارك بقدر ما أوغروا صدره إزاء مواقفي المستقلة ولأنني لم أكن مقتنعًا بالموقف الإسرائيلي ولا الأمريكي، إنما أرى أن الرئيس الأسبق كان يستثمر ذلك. بعض أعضاء النظام والحكومة كانوا يحاولون إقناعه بأن مواقف وزير الخارجية تغطي على مواقف رئيس الجمهورية، وتخطف منه الأضواء شعبيًّا، إلا أن «مبارك» في بداية هذا المسلسل كان رأيه أن مواقف وزير الخارجية تخدمه هو في مواجهة الأمريكان، الذين كان يقول لهم: «هذا الكلام الذي تعرضوه علينا وتريدون منا إقناع الفلسطينيين به أنا لا أستطيع أن أقنع به وزير خارجيتي؛ لأنكم لم تقنعوني به، ولم يقنعني به أيضًا إسحاق رابين وشيمون بيريز. قدموا شيئًا أقتنع به وأقنع به وزير الخارجية». (كان هذا ردًّا منه على شكاواهم من مواقف وزير الخارجية).

أي أن حسني مبارك لم يكن معارضًا لخطي السياسي المدافع عن الحق الفلسطيني بل على العكس كان مستثمرًا له. لم يكن لديه مانع في أن أستمر في خطي السياسي المعروف لأنني كنت أسبب كثيرًا من الاضطراب في مسار المفاوضات المزورة الذي كان يجري، وفي نفس الوقت كان هو يحاول «فرملتي» أحيانًا كي تسير الأمور (ولو في دائرة مفرغة).

ظل هذا التناغم بين الرئيس والوزير لفترة، حتى استطاع بعض أركان النظام وشبه أركانه في إيغار صدره؛ فوصلنا إلى نقطة اقتنع عندها الرئيس بأنه «خلاص كفاية كده على وزير الخارجية»، وذلك في نهاية عام ٢٠٠٠ في مؤتمر شرم الشيخ. وأعتقد أن الرئيس كان «له حق» كما يقولون. الحقيقة

أن عشر سنوات وزيرًا للخارجية هي فترة يجب أن تتم بعدها نقلة تأتي بوزير جديد على أن يكون الوزير من جيل أصغر سنًّا، ولا يكون مجرد استمرارية من نفس الجيل، وهو مع الأسف ما لم يحدث.

مؤتمر شرم الشيخ/ أكتوبر ٢٠٠٠

مع كل شهر يمر من سنة ٢٠٠٠ كانت الهوة تتسع شيئًا فشيئًا بيني وبين الرئيس مبارك. كان جوهر الخلاف بيننا يتركز حول القضية الفلسطينية، التي احترف فيها الإسرائيليون والأمريكان لعبة التسويف على حساب الحقوق الفلسطينية؛ ففي ٤ سبتمبر ١٩٩٩، وقَّع رئيس الوزراء الإسرائيلي – وقتذاك - إيهود باراك وياسر عرفات في شرم الشيخ النسخة المعدَّلة من اتفاقية «واي ريفر» بحضور الرئيس مبارك والعاهل الأردني، الملك عبد الله بن الحسين، وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقًا وماطلت إسرائيل في تنفيذه.

كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى سبتمبر ٢٠٠٠، برغم انتهاء الموعد حسب اتفاق أوسلو في مايو ١٩٩٩، كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين. وبرغم ذلك فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من المراوغة والتسويف؛ إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يتم في ٢٠ يناير ٢٠٠٠، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أخَّر التنفيذ –والذي لم يكن كاملًا- إلى ما بعد ذلك.

ثم جاءت قمة «كامب ديفيد٢» الثلاثية أي إسرائيل والولايات المتحدة وياسر عرفات في ١١ يوليو ٢، واستمرت أسبوعين كاملين من دون توقف، ولم تسفر عن شيء ملموس، ثم تم استكمال المباحثات التي جرت فيها في اجتماع عقد في باريس يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٠، لكن لم يسفر الاجتماع عن أي جديد أيضًا.

كل هذه المماطلات زادت احتقان الفلسطينيين، وأشعرتهم أن ظهرهم للحائط. كانت قناعتي هي أنه لا يتعين علينا أبدًا أن نترك الشعب الفلسطيني رهينة لهذه السياسة الإسرائيلية المدعومة أمريكيًّا والتي يمكن أن تفجر الموقف كله (وهو ما حصل). صارحت الرئيس مبارك بأهمية أن يكون لنا موقف واضح من المماطلات الإسرائيلية، وأنه لا يجب أن نسير معهم في هذا الطريق الذي ليس له نهاية من التسويف والمماطلات وأن هذا يضر بمصداقية مصر، لكنه كان يرد عليَّ بعبارته الأثيرة: «لا تدعنا نعقِّد الأمور. الوصول إلى تسوية يحتاج إلى صبر وإلى تنازلات»!

لم يستطع الشعب الفلسطيني الصبر بعد أن فقد الأمل في إحداث تسوية عادلة، وفي ٢٨ سبتمبر ٢٠، اقتحم أرييل شارون زعيم كتلة الليكود المعارضة – وقتذاك – المسجد الأقصى، وهي القشة التي أدت لاندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) التي قاوم فيها الشعب الفلسطيني بطش الاحتلال وقدم مئات الشهداء والجرحى في المواجهات معه.

أذكر أن الرئيس اتصل بي تلفونيًّا في أوائل أكتوبر – وكانت الانتفاضة مشتعلة- وأنا في السيارة في مصر الجديدة ذاهب إلى مناسبة ما إثر مكالمة جاءته من أمريكا(هكذا قال لي) واستمر: «عايزين يجتمعوا هنا في شرم الشيخ (يومي ١٦ و١٧ أكتوبر) عشان يشوفوا حل (للبلوة الفلسطينية). قلتلهم: تعالوا».

سألته: مين اللي هييجوا؟

قال: الإسرائيليون والفلسطينيون طبعًا، والأمريكان والملك عبد الله ملك الأردن، وكوفي أنان (السكرتير العام للأمم المتحدة)، وخافيير سولانا (الأمين العام للاتحاد الأوروبي).

سألت: الأمريكان يعني كلينتون؟

قال الرئيس: طبعًا، وهو إحنا هنرفض زيارة كلينتون!

سألت: وما جوهر الموضوع الذي سوف نناقشه؟

قال: هو فيه حاجة جديدة يا أخي. إنت هتكون المفاوض مع صاحبتك أولبرايت وبعدين نشوف.

قلت: يا سيادة الرئيس: إذن نبدأ بمباحثات على مستوى وزراء الخارجية.

قال: نعم.

أضفت: وعلى أساس ذلك نحدد ما يحصل عليه الطرفان.

قال: وهو كذلك. ثم أضاف: أشوفك بعد يومين في شرم الشيخ، وقفل الخط.

قضيت باقي اليوم والوقت المتبقي حتى انعقاد المؤتمر في ترتيب الموقف المصري، وفي اتصال مع الفلسطينيين وفي التنسيق مع الرئاسة بالنسبة إلى ترتيب الإقامة؛ فلم أكن أريد أن ينزل الأمريكان والإسرائيليون في فندق واحد، وكنت أريد أن ينزل الفلسطينيون مع الوفد المصري في فندق واحد. وتم التفاهم على كل ذلك.

وفي أثناء التحضير للمؤتمر، رأيت أن الأمريكان والإسرائيليين يحولون مسار الحركة السياسية بشأن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي إلى موضوع «أمن إسرائيل»، بمعنى بحث كل الحجج الفلسطينية فيما يتعلق بالحدود والسيادة والقدس وغيرها بعد تحديد أطر «أمن إسرائيل» وبناء على نتائجها، وهو ما اعترضت عليه في حضور ياسر عرفات، الذي خرج ليعلن بعد المؤتمر أن عمرو موسى لم يعد وزيرًا لخارجية مصر!

يتضح المسار الأمني الذي تدفع إليه إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة من خلال المطالب التي أعلنت تل أبيب أنها ستطلبها من مؤتمر شرم الشيخ. وكلها مرتبطة بـ«أمن إسرائيل»، من دون أي إشارة للتفاوض أو المضي قدمًا في عملية السلام أو تقديم أي تنازل للفلسطينيين، وقد جاءت هذه البنود - التي أعلنها مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر قبل يوم من انعقاد المؤتمر - فيما يلي:

١) توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف، واعتقال أعضاء حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الذين أطلقت السلطة سراحهم.

٢) تحديد آلية لعدم تكرار أعمال العنف.

٣) تشكيل لجنة دولية لجمع الأسلحة غير المرخصة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية وتحديدًا في أيدي أعضاء حركة (فتح).

٤) عدم الموافقة على تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في الأحداث الدموية السابقة.

٥) استئناف عمل لجنة مكافحة التحريض التي أقرتها اتفاقية (واي ريفر) والمجمدة حاليًا[(329)].

في المقابل ركزت المطالب الفلسطينية على وقف العدوان العسكري الإسرائيلي ضد المواقع الفلسطينية وقفًا تامًّا، وسحب القوات المعتدية إلى مواقعها السابقة وفك الحصار عن المدن والتجمعات الفلسطينية والمعابر، والأهم: تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٢ الصادر يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٠م[(330)] بإدانة الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، والذي طالب بـ«إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية التي حصلت في الأيام الأخيرة في الأراضي الفلسطينية

المحتلة بغية الحؤول دون تكرارها» [331].

كان اعتراضي على فصل المسار التفاوضي المتعلق بـ«أمن إسرائيل» عن المسار السياسي صريحًا، فالمطلوب فيه تنازلات فلسطينية محددة وموثقة ومضمونة، وكان هذا هو الموقف الأمريكي والإسرائيلي، أما التنازلات الإسرائيلية المطلوبة في موضوع الأرض والقدس والدولة ..إلخ، فلم تكن محددة، وإذا حددت فمن السهل على إسرائيل تجاهلها، وقد شاهدنا هذا على الطبيعة حين يتعلق الأمر بالقدس أو اللاجئين أو مساحات الانسحاب وسلطات الحكم الفلسطيني أو المستوطنات والمفاوضات النهائية وموضوعاتها وجدول أعمالها وتوقيتها وغير ذلك. التنازلات الإسرائيلية هنا مفروض أن تعوض تلك التي جرت لصالح إسرائيل في المجال الأمني، فإذا تمت التنازلات الفلسطينية في هذا المجال منفصلة ومن دون ارتباط بأي أمر آخر، فلماذا وقد حصلت إسرائيل على ما تريد تعطي أي تنازل لاحق في الموضوعات المذكورة؟

ثم إن هذا كله لم يكن إلا وضعًا للعربة أمام الحصان، وفي عملية مكشوفة كان يجب رفضها منذ البداية. ومن ناحية أخرى كنَّا كمن يلهث لحل القضية قبل أن يغادر كلينتون الحكم وكأنه كان جاهزًا لذلك فعليًّا (كان جاهزًا كلاميًّا). لم يدر بالذهن أنه أنفق ثماني سنوات رئيسًا كان يمكنه فعل الكثير خلالها، فهل هَمَّ فجأة في شهوره القليلة الأخيرة بل في أيامه الأخيرة ليقدم حلًّا مقبولًا؟ وبأي سلطة يمتلكها ليضغط بها على إسرائيل لتقبل به؟

كنت قد سافرت إلى شرم الشيخ صباح اليوم السابق على انعقاد المؤتمر (١٥ أكتوبر) حيث اجتمعت باللواء عمر سليمان الذي أبلغني بأن الإسرائيليين يريدون مناقشة موضوع الأمن، ولم أرد، إلا أن الشباب المرافق لي كان على علم من الوفد الأمني المصري بأن مناقشة الموضوعات المتعلقة بالأمن قد بدأت وسوف تعقد رسميًّا في فندق آخر وفي مسار موازٍ لمناقشة الشئون السياسية بين وزراء الخارجية.

هنا دقت الأجراس تنبهني إلى أن الأمر فيه ما فوق المائدة من موضوعات وما تحتها من أمور أخرى، ربما تكون هي لب المؤتمر وسبب انعقاده، أي «أمن إسرائيل». كانت إسرائيل وأعوانها في الفضاء الأمريكي، يعملون على تكريس نظرية جديدة قديمة هي أنه في اللحظة التي تطمئن فيها إسرائيل على أمنها فسوف تقدم التنازلات اللازمة أو المطلوبة أو المعقولة أو المقبولة، أي بمعنى آخر اللعبة التقليدية المعروفة والمحفوظة «نريد التنازلات ويحصلون عليها، ثم إن شاء الله وربنا يسهل» على الطريقة المصرية في التسويف.

لم أكن مستريحًا قط لفصل المسارين. كانت أولبرايت تجنح إلى تغيير الموضوع كلما أثرته كأنهم كانوا يريدون شغل وقتي وربما تهدئتي حتى لا أثير الموضوع إعلاميًّا، وأن هذا كله كان جزءًا من «إدارة الصراع». كنت أرى التضليل واضحًا، والضعف الفلسطيني أيضًا واضحًا، هناك شيء ما لا أعلمه ويتم من وراء ظهري. في نهاية المطاف – كما سنرى - لم تصبح هناك فائدة لاستمرار الاجتماعات بيني وبين أولبرايت.

المنظر في هذا الصباح (السابق على يوم انعقاد المؤتمر): أولبرايت وموسى مجتمعان، كلينتون يجتمع بالملك عبد الله، عرفات يجتمع مع وفده استعدادًا للقاء مع كلينتون، موعد يتحدد بين عرفات وبيني قبل لقائه بالرئيس الأمريكي، عمر سليمان في فندق آخر مع الوفود الأمنية الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية للتفاوض في المسار الأمني.

ذهبت – والحال كذلك - إلى الرئيس مبارك منفجرًا، وإن في أدب، ولكن بصراحة كاملة، بكل ما جاء في السطور السابقة، ربما كلمة كلمة. كان يجلس وحيدًا برغم كل هذا النشاط الساري في كل

غرف المبنى الأخرى. استشعر الرئيس بعض الحرج؛ إذ بدا أن وزير خارجيته دخل مرحلة التفكير في الاستقالة (من دون أن يقولها) وأن الخارجية ربما لن تقبل بنتائج المفاوضات الأمنية، وأن العرب -أو كثيرًا منهم- ربما يؤيدون وزير الخارجية، وأن الفلسطينيين أو كثيرًا منهم سوف يهاجمون عرفات، وأن الأمريكيين والإسرائيليين لن يسألوا في أحد، بمن فيهم الرئيس نفسه، إذا نالوا كل شيء يريدونه. لاحظت التفكير القلق لدى الرئيس. بدأ الرئيس يتوتر. طلب لنا شايًا ثم –كعادته- قال لي: «اهدأ يا عمرو. إحنا لحد الآن لم نعلم بعد بنتائج المباحثات الأمنية. استنى لما نشوف».

دخل علينا زكريا عزمي معلنًا وصول الملك عبد الله؛ فخرجنا لاستقباله. عدنا: الرئيس والملك ومساعدوه. لم يكن مع الرئيس إلا أنا من الجانب المصري. قال مبارك موجهًا حديثه للعاهل الأردني: «عمرو يقول إن مباحثاته مع أولبرايت مش ماشية». انتهزت الفرصة وأعدت كلامي بشأن خطورة فصل المسارين الأمني والسياسي والضرر البالغ الذي ينتج عن ذلك.

كانت كل الأجواء والظروف التي جرى فيها مؤتمر شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠ تؤشر بقوة على فشل هذا المؤتمر، في ظل موقف إسرائيلي متجمد لا يتوخى حلًّا وغير مستعد لتنفيذ أي اتفاق، وكذلك عن موقف أمريكي متسامح مع إسرائيل وغير مستعد للضغط عليها. وفي مثل هذه المعطيات يصبح اللجوء إلى عقد مؤتمر دولي هو الحل الأسهل إذ تعبئ الدبلوماسية رجالها، وتجري صياغات لمواقف تجري المفاوضات على أساسها، وتعبئ وسائل الإعلام وراءها لتعطي الانطباع بأن الأمور تتحرك، ثم ينتهي الأمر باتهام الجانب العربي والفلسطيني بالذات، بأنهم أفشلوا المفاوضات أو رفضوا تنفيذ التزاماتهم. «وفين على ما تثبت» على رأي المثل. فإذا وجدت إسرائيل نفسها في مأزق وعليها أن تتحرك نحو التنفيذ تجد أمثال شارون في تطرفهم المعروف وتخريبهم المتعمد يقوم بزيارة استفزازية للمسجد الأقصى؛ فيثور المسلمون فتدعي إسرائيل أنها محل لحركة إرهابية وأنها سوف تنفض يديها من أي مشاركة في المباحثات.

من أجل ذلك كله كنت أرى أن مؤتمرًا آخر يعقد في مصر (شرم الشيخ) لن يكون إلا جزءًا من لعبة سياسية ممجوجة ما أحرانا بألا نلعبها؛ فالنتائج معروفة والفشل قادم، وسوف يتهم الفلسطينيون بأنهم المخربون وأنهم لا ينفذون التزاماتهم، ويطلب من مصر معالجة الموقف من هذه الزاوية، أي الضغط على الفلسطينيين حتى يقبلوا ما يفرض عليهم.

والحقيقة أنني مازلت أرى أن عقد المؤتمرات لنظر النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني من دون تحديد إطار زمني واضح للحل، وشروط محددة تصاغ كلها من قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع أمر لا لزوم له، بل إن ضرره أكثر من نفعه.

كنت أتساءل: لماذا نقوم بذلك؟ طبعًا الرئيس مبارك مهتم بأن يعقد أي مؤتمر دولي يتعلق بعملية السلام في مصر؛ حيث تركز الأضواء على النشاط الدبلوماسي على مستوى القمة (حد يرفض زيارة كلينتون والإعلام اللي وراه؟)، هكذا كان يقال في الأوساط السياسية المصرية حول الرئاسة.

أزمة مع الرئيس بسبب أولبرايت

بعد ظهر اليوم الأول للمؤتمر عدت إلى الرئيس في مكتبه حيث شربنا الشاي معًا، ثم فتحت الموضوع مرة أخرى بصراحة ومن دون مواربة سائلًا (وليس متسائلًا) عن هذا المسار الجديد أي الاجتماع الأمني الذي تم الترتيب له بدقة وما هو المطلوب بالضبط؟

رد الرئيس: هنشوف.

قلت: سوف نعقد اجتماعًا على مستوى وزراء الخارجية بعد نصف ساعة، مضيفًا: يا سيادة الرئيس: هل يمكن أن يجتمع وزراء الخارجية ويناقشوا تفاصيل سياسية وتنفيذ اتفاقات قائمة (لم تنفذ بسبب

إسرائيل) من دون أن نعرف ماذا يجري في ذلك الاجتماع الموازي المنعقد في فندق آخر وكأنه منبت الصلة عما يجري هنا؟ وبدأ النقاش يعكر صفو علاقة العمل بيني وبين الرئيس.

ذهبت للقاء أولبرايت وكان موجودًا أيضًا كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، ولم تسر الأمور كما يجب. كان موقف أولبرايت هو الدفع نحو إعطاء موضوع الأمن – أمن إسرائيل- أولوية من دون الاهتمام بأي أمور أخرى تتعلق بعملية السلام ذاتها، أو ما يمكن أن يعتبر فائدة للفلسطينيين؛ الأمر الذي أثارني. والحقيقة أن ما أثارني أكثر هو محاولة الحصول على «تفاهم سياسي غير متوازن» يخدم أو يسلم بأولوية موضوع الأمن الإسرائيلي، وهو ما لم يكن من الممكن أن أقبله ضميريًّا وأخلاقيًّا قبل أي شيء آخر.

انتهى الاجتماع بعد أن قرر الأمريكان ألا داعي لاستمراره، وبدأت الأمور تتعقد بشكل أوحى بأن مستوى وزراء الخارجية سوف يتم تجنبه لصالح المفاوضات الأمنية الجارية، والتي ستعرض نتائجها مباشرة على مستوى القمة. يبدو أن أولبرايت والوفد المرافق لها كانوا يريدون أن يبحروا في مياه سهلة، ويبدو أنها قد حصلت على تأكيدات بهذا الشأن، وجئت أنا لأعترض طريقها!

بعد هذا الاجتماع اعترضت أولبرايت صراحة على طريقتي في تسيير الأمور بوصفي رئيسًا للوفد المصري في الاجتماعات. قالت إن «عمرو موسى سيفسد العلاقة مع إسرائيل». وما جعلني أستشيط غضبًا هو استجابة الجانب المصري للضغوط الأمريكية ومحاولة إبعادي عما يجري في مؤتمر شرم الشيخ، بل وصل الأمر إلى عقد اجتماع منفرد للرئيس مع وزيرة الخارجية الأمريكية سرًّا، ومن دون إخطاري بذلك، وقبول مقترحاتها في كيفية وقف القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

علمت بموضوع هذه المقابلة، فتوجهت إلى الرئيس وأنا في قمة الغضب. تحدثت بلهجة فيها شيء من الحدة، من دون أن أتجاوز حدود اللياقة. قلت: كيف يتم اجتماع مع وزيرة الخارجية الأمريكية من دون حضوري؟ أليس من الطبيعي أن أكون حاضرًا اجتماعًا فيه نظيرتي الأمريكية، وأنه لا بد أن أكون في الصورة كاملة مما يجري؟

احتد النقاش – وإن في حدود - ثم غادرت الغرفة غير مقتنع، ولخروجي مسرعًا أغلق باب الغرفة بقوة خلفي، فاعتبر المحيطون بالرئيس أن هذا كان استكمالًا للهجتي الحادة مع الرئيس، ولكن الواقع أنني خرجت من دون أن أغلق الباب تاركًا ذلك للحاجب الذي كان واقفًا، ولم أعلم بأنه أغلقه بصوت مسموع ربما سببه تيار هواء.

علمت فيما بعد من السفير أحمد أبوالغيط، الذي كان يشغل منصب المندوب الدائم لمصر بالأمم المتحدة آنذاك، أن زكريا عزمي قد التقاه في أثناء زيارة له (أبو الغيط) للقاهرة، وقال له إن موسى احتد على الرئيس بشدة، و«خبط الباب جامد» في وجه الرئيس عند خروجه من مقابلة معه شهدت نقاشًا بينهما ارتفع فيها صوت موسى على صوت الرئيس، بشأن اجتماع مبارك مع أولبرايت من دون علم موسى، وإنه لا يجوز بحال من الأحوال لوزير – مهما كان حجمه - أن يعامل الرئيس بهذه الطريقة؛ ولذلك فهو يبحث عن بديل له في وزارة الخارجية[332]. قلت لأبي الغيط بالحرف: «لعلك تذكر أنني كثيرًا ما أخبرتك بأنني اقترب من ١٠ أعوام في منصبي ويبدو أن النهاية اقتربت يا صديقي»[333]. لم أكن مهتمًّا ولا قلقًا بل كنتُ غاضبًا وراغبًا في المغادرة.

لم أكن مستريحًا لاجتماع مبارك مع أولبرايت من وراء ظهري؛ لأن الولايات المتحدة كانت تمسك بخيوط النقاش والحركة كافة داخل مؤتمر شرم الشيخ في ١٦ و١٧ أكتوبر ٢٠٠٠. كان رأيي أنه لا بد أن تكون مصر قوية في مواقفها. لا بد لها من أن تعترض أو توافق بناء على عناصر وأسباب وعوامل تخدم موقفنا القضية الفلسطينية.

أود أن أشير هنا إلى أن أولبرايت في قمة صانعي السلام بشرم الشيخ سنة ١٩٩٦م طلبت من الرئيس مبارك - وقد سمعتها بنفسي – تنحيتي عن رئاسة الوفد المصري المفاوض، وهو نفس طلب إسرائيل التي اقترحت أسامة الباز ليحل محلي، لكن مبارك رفض ذلك لما ينطوي عليه مثل هذا الطلب من تجاوز لا تستقيم معه الأمور، ولأنه لاحظ أنني سمعت ما قالته أولبرايت؛ إذ كنت قريبًا منهما أقف مع مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك.

ظهوري لكلينتون في المنام!

كنت في غاية الضيق، والغريب أن الذي شعر بذلك هو الرئيس بيل كلينتون الذي وجدني جالسًا في القاعة الرئيسية لمبنى الاجتماعات في «موفينبيك» ومعي أعضاء الوفد المصري الذين أذكر منهم: (السفير هشام بدر مساعد وزير الخارجية، والسفير هشام يوسف الأمين العام المساعد حاليًا لمنظمة التعاون الإسلامي، والسفير ياسر النجار مساعد وزير الاقتصاد فيما بعد، والسفير هشام سيف، سفيرنا في سويسرا حاليًا، وعمرو رمضان سفيرنا لدى الأمم المتحدة في جنيف حاليًا). فقطع القاعة كلها ليصافحني وقمت مصافحًا ومرحبًا به، فإذا به يقول أمام هؤلاء الشباب: «لا تخش شيئًا يا سيد موسى. لن نترك الفلسطينيين من دون حل عادل. أطمئنك أننا سنعمل على التوصل إلى نتائج تحقق مصلحة الفلسطينيين».

رددت عليه بقولي: يا سيادة الرئيس. الفلسطينيون لهم قضية، ولا بد أن نعمل على أساس «Win-Win» أي لا غالب ولا مغلوب.

قال: اطمئن.

قلت له: الفلسطينيون شعب مغلوب على أمره، ولا يمكن أن نقف شاهدين على أمور تأتي على حسابهم!

بدا لي أن كلينتون كان يستشعر صواب موقف وزير خارجية مصر، من حيث خشيتي أن تتحول المفاوضات إلى مجرد مناورات لإدارة الصراع أو إدارة الأزمة لصالح الجانب الإسرائيلي. كما شعرت أيضًا أنه تولد بيني وبين كلينتون قدر من الاستلطاف وربما التفاهم.

قال لي كلينتون في نفس الليلة ونحن جالسان بعد العشاء على شرفة فندق موفينبيك أمام حدائق الجولف، وهو المكان المفضل للرئيس مبارك، إنه استيقظ ذلك الصباح على صوت يدعوه للنهوض من نومه. كان الصوت هو صوتي أنا. وإنه قال لي: أنا يقظ يا مستر موسى؛ فعقبت بأني أشعر بواجب لأن أوقظه من سباته؛ فضحك فاهمًا الإشارة.

في هذه الفترة كان كثيرون من أعضاء الوفد الفلسطيني يتصلون بي في سرية وهدوء راجين أن أقف إلى جوارهم؛ إذ كانت الضغوط شديدة عليهم للقبول (بتوافق) ليس في مصلحتهم، وتقديم تنازلات تضر بقضيتهم ضررًا كبيرًا لمصلحة أمن إسرائيل. جاءني القيادي الفلسطيني جبريل الرجوب[(334)]. في ذلك المساء قال لي: لقد سمعنا بما جرى بينك وبين الرئيس مبارك، وما دار بينك وبين كلينتون، ونقدم لك الشكر على مواقفك المساندة لنا. أرجوك يا سيادة الوزير. ليس لنا أحد غيركم في مصر يقف بجوارنا في وجه مطامع الإسرائيليين والأمريكان، ونعول عليك أنت بالذات في هذا الخصوص. وعدته ببذل قصارى جهدي؛ لأن هذا هو واجب مصر الذي لا تحتاج إلى تذكيرها به.

كان الفلسطينيون ينتظرون حضوري ومشاركتي حتى أعبر عن آرائي صراحة، وهو ما كنت أنتويه لو كنت قد حضرت الاجتماع الختامي الذي عقد على مستوى القمة، وبرغم غيابي عن هذا الاجتماع فإنني أفصحت فيما بعد عن آرائي واعتراضاتي تلك. جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت تبدو على وجهها ملامح التوتر والاستياء. اتهمتني بأنني المسئول عن غياب - أو تغييب - وزراء

الخارجية عن الجلسة السرية للرؤساء، فأجبتها بأنني أعتبر الموقف الأمريكي - وموقفها هي - هو الذي أدى إلى هذه النتيجة (عدم مشاركة وزراء الخارجية)؛ وبالتحديد لآرائها الحادة التي تدفع في اتجاه أولوية المسألة الأمنية على حساب المسائل السياسية، وهو الأمر الذي طغى على اجتماعات المؤتمر.

«اتفاق أمني سري»

اختتم مؤتمر شرم الشيخ يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ بكلمة ألقاها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، قال إنها تلخص ما تم التوصل إليه خلال المؤتمر، غير أن الإسرائيليين سربوا أن ما أعلنه كلينتون ليس هو بالضبط ما تم التوصل إليه، بل وسرَّبوا أن هناك «اتفاقًا أمنيًّا سريًّا» تم التوصل إليه مع الفلسطينيين، وهو ما أشار إليه كلينتون نفسه في مذكراته المنشورة سنة ٢٠٠٤، تحت مصطلح «الخطة الأمنية، التي وضعها مدير المخابرات الأمريكية (CIA) جورج تينت»، والتي لم تعلن تفاصيلها في هذه المذكرات، التي اعترف فيها بأن مبارك شخصيًّا لعب دورًا كبيرًا في إقناع عرفات بما تم الاتفاق عليه خلال القمة.

نبدأ بكلمة كلينتون في ختام المؤتمر التي جاء نصها كالآتي: «حين نغادر هذا المكان اليوم، سيكون علينا أن نبذل جهودًا شاقة لتعزيز ما اتفقنا بشأنه. وهنا أود أن أوجز ما تم الاتفاق عليه؛ كي لا نترك مجالًا لسوء الفهم. هدفنا الأساسي كان وقف العنف الجاري كي يتسنى لنا استئناف جهودنا في اتجاه السلام. وقد وافق الزعماء على ثلاثة أهداف أساسية وعلى خطوات لتحقيقها.

أولًا، وافق الطرفان على إصدار بيانات علنية تدعو، بأسلوب جليٍّ لا لبس فيه، إلى إنهاء العنف. ووافقا أيضًا على اتخاذ إجراءات فورية ومحددة لإنهاء المجابهة الجارية (الانتفاضة)، وإلغاء نقاط الاحتكاك. مع ضمان وقف العنف والتحريض، والحفاظ على الهدوء، والحؤول دون تكرار الأحداث الأخيرة.

ولتحقيق ذلك، سيتصرف الطرفان فورًا؛ من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة الراهنة، في مجالات مثل إعادة فرض النظام والقانون، وإعادة انتشار القوات المسلحة، وإلغاء نقاط الاحتكاك، وتعزيز التعاون الأمني، وإنهاء أوامر إغلاق المعابر، وفتح مطار غزة. وستعمل الولايات المتحدة على تسهيل التعاون الأمني بين الطرفين حيث تدعو الحاجة لذلك.

ثانيًا، ستتولى الولايات المتحدة، بالتعاون مع الإسرائيليين والفلسطينيين، كما بالتشاور مع أمين عام الأمم المتحدة، تشكيل لجنة لتقصي حقائق أحداث الأسابيع القليلة الماضية ووضع خطة للحؤول دون تكرارها. وسيطلع على تقرير اللجنة كل من رئيس الولايات المتحدة وأمين عام الأمم المتحدة والطرفين (الإسرائيليين والفلسطينيين)، قبل إصداره ونشره. ويجب أن يصدر التقرير النهائي للنشر تحت رعاية رئيس الولايات المتحدة.

ثالثًا، إذا كنا نريد معالجة أسباب النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني الأساسية، يجب أن يكون هناك سبيل للعودة للمفاوضات واستئناف الجهود للتوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، والتفاهمات اللاحقة. وفي هذا الاتجاه، وافق القادة على أن تتشاور الولايات المتحدة مع الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) خلال الأسبوعين القادمين حول كيفية المضي قدمًا»[(335)].

أما ما أورده كلينتون في مذكراته المنشورة سنة ٢٠٠٤ فقد جاء كالتالي: «بعد توقفين رفقة الحملة الرئاسية لـ(آل جور) في كولارادو وواشنطن، سافرت إلى شرم الشيخ لحضور قمة عن العنف في الشرق الأوسط مع الرئيس مبارك، والملك عبد الله، وكوفي أنان، وخافيير سولانا، الأمين العام الجديد للاتحاد الأوروبي. كل هؤلاء كانوا يريدون وقف العنف، وكذلك ولي العهد السعودي الملك عبد الله الذي لم يكن حاضرًا، ولكن كان بالفعل قد أبدى رغبة في ذلك. وكان إيهود باراك وياسر عرفات حاضرين، ولكن كانا يظهران وكأنهما في جانبين متقابلين من العالم.

أراد باراك إنهاء العنف، وأراد عرفات التحقيق في استخدام العنف من قبل الجيش والشرطة الإسرائيليين. وعمل جورج تينت (مدير CIA) على خطة أمنية مع الطرفين، وكان لا بد أن أقنعهما بها، وببيان يصدر في نهاية القمة.

أخبرت عرفات أنني أضع في حسباني تقديم مقترح لحل القضايا الخلافية في مفاوضات السلام، ولكنني لا أستطيع أن أفعل ذلك قبل أن يوافق على الخطة الأمنية؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون إنهاء العنف. ووافق عرفات على الخطة، وعملنا حتى وقت مبكر من الصباح على البيان الذي سألقيه نيابة عن الأطراف، وكان يشمل ٣ أجزاء:

الأول: يتعلق بالتعهد بوقف العنف.

والثاني: ينص على تشكيل لجنة تقصي حقائق لبحث ما أدى إلى الانتفاضة وأفعال الأطراف المختلفة، وتُعيَّن من قبل الولايات المتحدة والإسرائيليين والفلسطينيين بالتشاور مع كوفي أنان.

أما ثالث الأجزاء فكان يتعلق بالتعهد بالمضي قدمًا في عملية السلام.

كان الأمر يبدو بسيطًا، لكنه لم يكن كذلك. فعرفات أراد لجنة أممية واستئناف عملية السلام فورًا. وأراد باراك لجنة أمريكية وتأجيلًا كافيًا لعملية السلام لاختبار وقف العنف. انفردنا أنا ومبارك بعرفات، وأقنعناه بقبول البيان. لم أكن لأفعل

ذلك من دون حسني. كنت أعتقد أنه كان عادة يتفادى التورط بشكل كبير في عملية السلام، لكن في تلك الليلة، كان قويًّا، واضحًا، وفعالًا»[336].

في نفس يوم ختام مؤتمر شرم الشيخ (١٧ أكتوبر) أصدر إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي – آنذاك – تصريحًا للإعلان عما تم التوصل إليه في المؤتمر، ملمحًا فيه إلى حدوث ما سماها «تفاهمات» تتضمن جمع الأسلحة من الفلسطينيين وإعادة اعتقال وسجن الفلسطينيين المصنفين من قبل إسرائيل«إرهابيين»[337]، واعتبر ذلك جزءًا من الاتفاقيات الموقعة في المؤتمر، وقد جاء نص التصريح كالتالي:

«لقد حققنا أهدافنا في هذه القمة، التي تتمثل في:

أولًا، جهد منسق لإنهاء العنف السائد في الأيام الأخيرة.

ثانيًا، منع تشكيل لجنة تحقيق أممية، والتركيز بدلًا من ذلك على لجنة تقصي الحقائق وفقًا للصيغة التي اتُّفق عليها في باريس. وطبعًا، يجب اختبار هاتين المسألتين من خلال التنفيذ على الأرض، وسنحكم على الوضع بأكمله بناء على هذا التنفيذ.

هناك جملة من التفاهمات بشأن الأعمال التي يجب القيام بها في الطريق إلى تهدئة الوضع. والمحك، مرة أخرى، هو تنفيذ هذه التفاهمات. أمّا إذا استمر الوضع كما هو، ووجدنا أنه لا يوجد شريك، فسنعرف ماذا نفعل. إن مسألتي جمع الأسلحة غير الشرعية وإعادة اعتقال وسجن (الإرهابيين) الفلسطينيين هما جزء من الاتفاقيات الموجودة، ونتوقع أن نشهد تطبيقها»[338].

التفاهمات التي ألمح إليها باراك، سربت إسرائيل ما يشير إلى طبيعتها؛ فقد نشرت وكالة الصحافة الفرنسية يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ تقريرًا نقلت فيه تصريحات لمسئول إسرائيلي يؤكد فيه التوصل لـ«اتفاق أمني سري» مع الفلسطينيين، قالت فيه:

«أعلن مسئول إسرائيلي رفيع المستوى اليوم أن الإسرائيليين والفلسطينيين أبرموا في شرم الشيخ اتفاقًا أمنيًّا اتفقوا على إبقائه سريًّا»، موضحًا أنه سيتم تطبيقه بإشراف وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA).

وقال المسئول - الذي طلب عدم الكشف عن اسمه - إن الاتفاق يستند إلى التدابير السرية التي وضعت في أكتوبر ١٩٩٨ في واي بلانتيشن في الولايات المتحدة. وقال المصدر الذي كان يتحدث للصحفيين على متن الطائرة التي أقلت رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك من شرم الشيخ إن مدير (CIA) جورج تينيت ومسئول الوكالة في تل أبيب سيكلفان بالإشراف على تطبيق الاتفاق».

في نفس اليوم أصدرت السلطة الفلسطينية بيانًا تنفي فيه وجود «اتفاقات سرية» في قمة شرم الشيخ، وقد جاء نص البيان كما يلي: «أكد الوفد الفلسطيني خلال القمة على حتمية وقف العدوان، وإنهاء الإجراءات الاستثنائية كافة بما في ذلك إنهاء الحصار، وسحب القوات العسكرية الإسرائيلية، وتشكيل لجنة دولية للتحقيق وتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وكذلك تطبيق قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارا مجلس الأمن: ٢٤٢ و ٣٣٨.

إن القيادة الفلسطينية تؤكد أن النتائج التي تمخضت عنها قمة شرم الشيخ، وإن لم ترقَ تمامًا إلى مستوى توقعات شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، إلَّا أنها (...) تشكل أساسًا يمكن البناء عليه، إذا ما خلصت النوايا، وتوافرت الرغبة الحقيقية في السلام.

كما تؤكد القيادة على أن التنفيذ الحر لما تعهدت إسرائيل به من وقف للحصار، وسحب لقواتها وتشكيل لجنة التحقيق الدولية، سيكون هو المؤشر الحقيقي لصدق النوايا والتقيد بالالتزامات، وأن القيادة الفلسطينية ترفض جملة وتفصيلًا المزاعم الإسرائيلية كافة حول وجود اتفاقات سرية في قمة شرم الشيخ»[339].

322(١) سجل محمود عباس، الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية بعد وفاة الزعيم ياسر عرفات (أبوعمار)، التفاصيل التي مهدت لاتفاق أوسلو في كتابه «الطريق إلى أوسلو عبر القنوات السرية»، وقد أورد الكتاب نصوص الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين.

323(١) راجع: موقع الموسوعة الفلسطينية http://www.palestinapedia.net

324(٢) ربما أميل إلى القول الآن إنه لولا العودة المصرية القوية إلى تزعم المجموعة العربية وموقفها الواضح في مدريد من دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك رغبة الولايات المتحدة في إحراز أي تقدم على ساحة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سد الطريق أمام مدريد بواسطة شامير، ما كان مؤتمر أوسلو ليرى النور.

325(١) طرح إدوارد سعيد المفكر الفلسطيني والأستاذ بجامعة كولومبيا آراءه التي انتقد فيها بقوة أوجه القصور في اتفاق أوسلو في دراسته المعنونة The End of The Peace Process، ومما أثار بعض الدهشة أن أرون ديفيد ميلر، وهو أحد خبراء الوفد الأمريكي في مؤتمر مدريد المقربين من چيمس بيكر وزير خارجية بوش، كتب كثيرًا لينتقد اتفاق أوسلو وعملية السلام برمّتها ووصفها بأنها تحولت إلى مجرد عملية من دون سلام. راجع كتابه:

The Much Too Promised Land: America’s Elusive Search for Arab-Israeli Peace (Hardcover, Bantam Books, 2008

326(١) نبيل شعث، مرجع سبق ذكره.

327(٢) وقع الاتفاق في مركز المؤتمرات –القاعة الكبرى وسط جو احتفالي مصحوب بأناشيد السلام، وبرغم التوتر المروع الذي اقترن باللحظات الأخيرة قبل التوقيع مباشرة حيث أدى إلى تحفظ أبي عمار على الخارطة التي تحدد الانسحابات؛ ما أدى إلى خلافات كادت تنفجر حول قراءة الخرائط المرفقة .

328(١) آراء دنيس روس ومواقفه وردت تفصيلًا في كتابه «السلام المفقود» The Missing Peace، وقد عرف عنه أنه كان من المؤيدين والمبرِّرين للسياسة الإسرائيلية، وكان لمشورته وآرائه تأثير واضح على المقاربات الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط بشكل عام .

329(١) النص مترجم عن الإنجليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:

http://www.israel-mfa.gov.il

330(٢) تضمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٢، الصادر في ٧ أكتوبر ٢٠٠٠، والخاص بإدانة الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين من جانب إسرائيل، عددًا من البنود المهمة منها:

١) يستنكر التصرف الاستفزازي الذي حصل في الحرم الشريف في القدس في ٢٨ أيلول [سبتمبر] ٢٠٠٠م. وأعمال العنف التي حصلت فيه بعد ذلك وفي غيره من الأماكن المقدسة وكذلك في مناطق أخرى في كل أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛ مما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٠ فلسطينيًّا وعن إصابات أخرى عديدة.

٢) يدين أعمال العنف ولاسيما منها الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين؛ مما أسفر عن إصابات وفقدان للأرواح البشرية.

٣) يطلب من إسرائيل، السلطة المحتلة، أن تتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية ومسئوليتها بموجب اتفاق جنيف الرابع المتعلق بحماية المدنيين في زمن الحرب والموقع في ١٢ آب [أغسطس] ١٩٤٩م.

٤)يدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف، وإلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان توقف العنف، وتجنب القيام بأعمال استفزازية جديدة، وعودة الوضع إلى طبيعته بطريقة تعزز الفرص المستقبلية للعملية السلمية في الشرق الأوسط.

٥) يؤكد أهمية إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية التي حصلت في الأيام الأخيرة؛ بغية الحؤول دون تكرارها ويرحب بأي جهود مبذولة في هذا الصدد.

٦) يدعو إلى المعاودة الفورية للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأساس المتفق عليه؛ من أجل تحقيق تسوية نهائية مبكرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

331(١) أعلنت السلطة الفلسطينية هذه المطالب في بيان بثته وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠م.

332(١) جزء من الشهادة المسجلة بالصوت التي حصلنا عليها من السيد أحمد أبو الغيط عند الشروع في كتابة هذه المذكرات.

333(٢) ردي على السفير أبي الغيط أورده هو بالنص في الجزء الثاني من مذكراته (أحمد أبو الغيط، شهادتي، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠١٤، ص ٤٥٤).

334(١) جبريل الرجوب (أبو رامي)؛ ولد سنة ١٩٥٣ في بلدة دورا، الخليل، وهو سياسي وعسكري فلسطيني وعضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني (فتح)، ورئيس سابق لجهاز الأمن الوقائي.

335(١) المصدر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت: http://www.usinfo.state.gov :

336(٢) Bill Clinton, My life, ALFRED A. KNOPF NEW YORK, 2004, pp 746 -747

337(١) لاحظ أن من ضمن مطالب إسرائيل من مؤتمر شرم الشيخ، والتي صدرت عن مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر، قبل

يوم من انعقاد المؤتمر، والتي أوردناها كاملة في بداية الحديث عن هذا المؤتمر ما يلي:

- اعتقال أعضاء حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الذين أطلقت السلطة الفلسطينية سراحهم.

- تشكيل لجنة دولية لجمع الأسلحة غير المرخصة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا في أيدي أعضاء حركة (فتح).

338(٢) النص مترجم عن الإنجليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:

http://www.israel-mfa.gov.il

339(١) نص بيان السلطة الفلسطينية كما نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠م.

الفصل الثامن

مكافحة الشرق أوسطية والهرولة

من الأهمية بمكان قبل أن أتعرض للمحاولات المتعددة للهيمنة على المنطقة، وتهميش العالم العربي، أو - إن شئت قل - تقطيع أوصاله، عبر مشروع «الشرق أوسطية» أو «الشرق الأوسط الجديد» أن نعرض في عجالة سريعة لمفهوم «الشرق الأوسط»، الذي تم استعماله للمرة الأولى سنة ١٩٠٠م بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية «ألفريد ماهان»، لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية الإمبريالية البريطانية؛ وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند، في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد بين برلين وبغداد، التي كانت جزءًا من الدولة العثمانية. واستخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى[(340)].

تقول «موسوعة السياسة» إن «الشرق الأوسط» مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، ويشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانًا، (من دون اليمن والسودان وباقي دول المغرب العربي ودول القرن الإفريقي العربية).

وتضيف الموسوعة بأن الهدف من إطلاق هذا المصطلح مع إدخال دول غير عربية عليه وإخراج دول عربية منه هو تجنب استخدام مصطلح مثل «المنطقة العربية»، ونزع صفة الوحدة عنها. كما أنه دلالة على مركزية أوروبا في العالم؛ فهو شرق أوسط بالنسبة إلى موقعها الجغرافي، فضلًا عن أنه ليس لهذا المصطلح (الشرق الأوسط) ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي منظورًا إليه من المنظور الغربي[(341)].

اتفق العديد من الدراسات على أن إدراج بعض البلدان غير العربية ضمن منطقة «الشرق الأوسط» يستهدف شرعنة وتبرير الوجود الإسرائيلي فيها. فبما أنها خليط من القوميات واللغات، فإن تصور إمكانية قيام وحدة بين دولها هو ضرب من المحال؛ لتكون النتيجة المنطقية أن لكل قومية من هذه القوميات دولتها - أو دولها- الخاصة بها، وفي هذا الإطار، فإن الوجود الإسرائيلي يكتسب شيئًا من المنطق؛ وتاليًا يتم إدخال إسرائيل في النظام الإقليمي للمنطقة، وكسر عزلتها وتخليصها من عقدة الشرعية الإقليمية[(342)].

إن مفهوم «الشرق الأوسط» يعارض مفهوم الوطن العربي، ويجعل البلدان العربية مجرد جزء من منطقة فسيفساء، تضم أقوامًا من عروق شتى عربية وتركية وفارسية، ومن أديان شتى إسلامية ومسيحية ويهودية، وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي ولكن مجزًّأ مبتدئًا بمصر من دون الشمال الإفريقي، ثم إسرائيل، وتعانق ذراعاه أقطارًا تصل إلى تركيا وإيران وأفغانستان وحتى حدود جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالًا.

منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم أي بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة والغرب بدأت مشروعات أمريكية- إسرائيلية للسيطرة على المنطقة تحت غطاء «الشرق الأوسط الجديد»؛ إيذانًا بفرض واقع يتلاءم مع هيكل توزيع القوة والمتغيرات الدولية والإقليمية التي برزت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبزوغ عصر الأحادية القطبية في النظام الدولي، وتشرذم النظام الإقليمي

العربي بعد غزو العراق للكويت، وتداعياته.

وفي أعقاب مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١م، ظهر مشروع «الشرق أوسطية» أو «الشرق الأوسط الجديد»، الذي طرحه وزير خارجية إسرائيل الأسبق، شيمون بيريز [343]؛ بهدف تغيير واقع المنطقة، بالقضاء على النظام الإقليمي العربي، ليحل محله نظام «شرق أوسطي» تكون إسرائيل فيه أحد الفاعلين الرئيسيين، إن لم تكن الفاعل الرئيسي.

لم يتوقف مشروع بيريز عند برنامج تعاون إقليمي بين دول المنطقة، بل تعداه إلى تأسيس نظام إقليمي جديد يهدف إلى إنشاء مجموعة إقليمية لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية. كما تضمن المشروع نظامًا أمنيًّا إقليميًّا[344] يتولى مهمة تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة على أرض صلبة[345].

وتدخل عملية التطبيع في مشروع بيريز باعتبارها شرطًا ضروريًّا لبناء النظام الإقليمي الجديد؛ إذ يحدد المشروع آلية إقامة هذا النظام بعقد اتفاقية ثنائية بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب، وعقد اتفاقية متعددة الأطراف من جانب آخر، وتحدد الاتفاقيات الثنائية علاقات إسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية، إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي[346]، وما يترتب على هذا من ترتيبات وتنظيمات إدارية وفنية وعسكرية مشتركة.

وعلى الرغم مما أثاره مشروع بيريز من جدل ومن اعتراضات على الساحة العربية، باعتبار أنه لا يتضمن حلًّا للمشكلة الفلسطينية بل قفزًا عليها، فقد وجد كثير من عناصره قوة دفع بعد توقيع اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣م، ومن خلال لجان المفاوضات متعددة الأطراف، وما انبثق عنها من صيغ، ومن بينها مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإن انتهت هذه المحاولات آنذاك إلى فشل كبير بسبب موقف مصر في معارضة هذا التيار ووقف هرولته[347] ثم إلغائه واللجوء إلى نظريات الفوضى الخلاقة، والباقي معروف.

مؤتمر الدار البيضاء/ أكتوبر ١٩٩٤م

قام منتدى دافوس الاقتصادي بتنظيم ندوة كبرى تماثل ندوات دافوس ولكن «إقليميًّا» في إحدى العواصم العربية، تجمع الإسرائيليين والعرب والعالم تكريسًا لعملية تطبيع العلاقات بينهما تماهيًا مع أفكار شيمون بيريز المشار إليه. وعقد المؤتمر الأول في الدار البيضاء، الذي شارك فيه عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر.

دعا الملك الحسن الثاني ملك المغرب العالم لحضور قمة اقتصادية شرق أوسطية- شمال إفريقية في الدار البيضاء في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤؛ لدعم عملية السلام، بتزكية من الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون والروسي بوريس يلتسن[348]. قَبِلَ الدعوة ممثلون رفيعو المستوى من ٦١ دولة تشمل: الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبي ودوله، و١٢ دول عربية، وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبلغ إجمالي عدد المشاركين ٢٠٠٠ من القادة السياسيين والاقتصاديين، بينهم ١٢٥ وزيرًا، و١١١٤ من كبار رجال الأعمال وممثلي المؤسسات الاقتصادية العالمية[349].

قد يتساءل سائل: ولماذا وافقت مصر على الحضور؟ والإجابة واضحة فعملية السلام كانت قائمة على قدم وساق، واتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين تم – ثنائيًّا - في أوسلو، وعرفات على وشك العودة إلى الأراضي الفلسطينية، والمشروعات السياسية المختلفة مطروحة على العديد من الساحات الدولية بالنسبة إلى السلام في المنطقة على اتساعها على أساس أن السلام على وشك إتمام التوصل إليه. كل هذا جعل من الضروري وجود مصر ليس فقط ضمن الحضور، وإنما على رأسه، وإن كان

حضورها قد مثّل وبلور وقاد معارضة قوية لهذه المخططات أدت إلى انهيارها.

ويجدر هنا القول إنه في المشاورات التي جرت بين الرئيس مبارك وبيني إعدادًا لهذا المؤتمر كانت وجهة نظري واضحة، وقد وافق الرئيس عليها بعناصرها جميعًا وهي:

* إن عملية السلام نشطة، وبما أن مصر هي التي أطلقتها منذ زيارة الرئيس السادات للقدس، كما كانت حاضرة بقوة في مؤتمر مدريد للسلام، وفي ظل التوصل إلى اتفاق إسرائيلي- فلسطيني (أوسلو) فليس من الحكمة التغيب عن هذا المسار الجديد، وربما أيضًا لنتعرف على مختلف أبعاده.

* إن عالم ما بعد الحرب الباردة عالم جديد، يلعب فيه المجتمع المدني العالمي مثل دافوس وغيرها دورًا مهمًّا، ومن المصلحة أن تكون مصر حاضرة ونشطة في إطاره حفاظًا على أدوارها ومصالحها؛ ودرءًا لأي سلبيات وأضرار قد تظهر، وهذا غير مستبعد.

* إن وجود إسرائيل في هذا الخضم من دون وجود مصر يعني أن نترك لها ساحة خصبة للتأثير والتعبئة، وكذلك «للاستفراد» بالدول العربية بمغرياتها وتغطية الولايات المتحدة لها، وبالحديث المعسول لبيريز وغيره.

* إن تعبير «الشرق أوسطية» في ذاته معارض لمفهوم «العروبة»، وهو ما يجب الوقوف بحزم إزاءه، وبما أننا في مصر لم نرسم بعد - بل لم ندرس بعد - نتائج التطورات العالمية المتسارعة بعد سقوط الشيوعية فيجب في رأيي مقاومة فرض نظريات إسرائيلية على المنطقة، والأهم هو إحداث توازن على المسرح الدولي يحيِّد أو يفنِّد الخطط الإقليمية الجديدة.

وكان تعليق الرئيس هو أن «زَامَ» ثم قال: «طب شوف وقول لي». كان واضحًا أن الرئيس رأى وجاهة فيما عرض عليه، لكنه يؤجل قراره فيما يجب أن نفعل في المستقبل إلى أن نتيقن من مسار الأحداث ومواقف القوى المختلفة.

يصف السياسي الفلسطيني الكبير، الدكتور نبيل شعث، الأجواء في الدار البيضاء قبيل انعقاد هذا المؤتمر، في الجزء الثاني من مذكراته بالقول:

> «في ٢٨ أكتوبر وصل شيمون بيريز إلى الرباط، ومعه سبعة وزراء إسرائيليين، والتقى بالملك الحسن ورئيس وزرائه للحديث عن عملية السلام والتعاون الاقتصادي. ثم قام بيريز ووزراؤه بافتتاح «مكتب التنسيق الإسرائيلي» في العاصمة المغربية.
>
> كان الاجتماع غريبًا لأقصى حد ممكن. تصرف الإسرائيليون واليهود الأمريكان وكأنهم يملكون المؤتمر، وكأن السلام الدائم مع العرب قد تحقق، وأنهم «أصحاب البيت» يحتفلون بشرائه. نزل بيريز إلى أسواق الدار البيضاء ومعه أعداد كبيرة من المصورين والصحفيين لكي يتحدث مع البائعين والمارة في شوارع الدار البيضاء، ومن بينهم بائع مزركش للخروب والعرقسوس، تجمهر المصورون لتصويرهما. حاول الأمريكان اقتناص الفرصة للإعلان عن تشكيل حلف جديد يضم إسرائيل وتركيا و«العرب المعتدلين»، كما حاول رجال الأعمال الإسرائيليون الوصول إلى عقود وصفقات مع الخليجيين.
>
> أغدق الملك الحسن على الجميع الكرم المغربي وموائد «البسطيلة» و«المشوي» وأنواع «الطاجين» و«الكسكس»، يقدمها المئات من الخدم والحشم. امتلأ المكان بالسرادقات الفاخرة، وبنافخي الأبواق والمزامير، والراقصين بالسيوف على الخيول العربية الأصيلة. «كرنفال» دولي ومهرجان عربي غير مسبوق ترحيبًا بالضيوف الإسرائيليين ويهود العالم؛ جعلهم يحسون «أنهم في بيوتهم، «We feel at home» وهذا ما كانوا يكررونه. ثم بدأ الكلام عن «حلف عربي- إسرائيلي» ينبثق عن هذا المؤتمر»(350).

خلال هذا المؤتمر كان شيمون بيريز يسعى إلى عقد اجتماع لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة للتوافق على نظام أمني جديد في الشرق الأوسط. وبالفعل وصلت أنا من القاهرة يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤م بُعيد الثامنة مساء وتوجهت إلى فندق المنصور بالدار البيضاء. وبينما أهيئ نفسي لأخذ حمام ساخن إذ بشيمون بيريز يتصل بي هاتفيًّا لأمر عاجل كما قال مكتبه لمكتبي. بعد أن رحَّب بوصولي استفسرت عن الأمر العاجل.

قال إنه فقط أراد إبلاغي بأننا اتفقنا على أن نجتمع غدًا لنبحث موضوع الأمن في المنطقة؛ فسألته: مَنِ اتفق مع مَنْ على الاجتماع؟ وما الموضوع الأمني المطروح بالضبط؟ ومَنِ اتخذ القرار؟ بيريز، الذي كان ينزل في فندق آخر، قال إن إسرائيل ومصر والأردن وتركيا وتونس والمغرب والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ستجتمع. فسألته: هل مصر وافقت على مثل هذا الاجتماع؟ قال: لهذا السبب أنا أتصل بك الآن لإجراء الترتيبات.

سألته ما الهدف؟ فقال: الأمن في المنطقة. قلت له: إنني أجده أمرًا خطيرًا جدًّا أن أُبَلَّغ عن اجتماع يُعقد غدًا في موضوع مهم مثل الأمن الإقليمي قبل أن نتشاور بخصوصه على الأقل في مصر؛ وبالتالي أنا غير موافق عليه. أريد أن أبلغك وأكرر أنني أنا وزير خارجية مصر أبدي اندهاشي لهذا الأسلوب وغير موافق على هذا الكلام، ولا أعتقد أن من المناسب لي حضوره، إنما بالنظر إلى خطورة الموقف وخطورة الاقتراح اللذيْن تتحدث عنهما فسوف أعرض الأمر على الرئيس مبارك؛ لأرى كيف ينظر إلى هذا الموضوع.

اتصلت على الفور بالرئيس مبارك ونقلت له ما دار بيني وبين بيريز بالتفصيل وكيف كان ردي عليه، وأنني سألته: مَنْ قرر هذا الاجتماع، ومَنْ قرر أنه يمكن مناقشة قضية الأمن بهذا الشكل؟ ثم أضفت أن سوريا غير ممثلة في الاجتماع، فكيف نبحث في الأمن وبلد رئيسي مثل سوريا غير موجود؟ فكر الرئيس في حديثي لأقل من دقيقة لا أكثر. ثم قال لي: معك حق أنا موافق على طرحك، وطلب مني التصرّف على هذا الأساس. قال لي الرئيس كلمة واحدة في نهاية المكالمة مازلت أذكرها وأذكر رنة صوته وهو يقولها: اسمع «بوّظه».

الواقع أنه بعد حديث بيريز الهاتفي شككت في أن يكون الأمر قد أثير في القاهرة، وأنها لم تعترض باعتبار أن بيريز كان يتحدث معي وكأنه أمر تم إبرامه فعلًا، ومن ثم حرصت على أن أذكر للرئيس كلام بيريز واعتراضي في الوقت نفسه.

خلدتُ إلى النوم واتصل بي بيريز حوالى السابعة صباحًا. قلت له: من الجيد أنك اتصلت فأنا أبلغتك أمس عدم موافقتي بصفتي وزيرًا للخارجية على الكلام الذي قلته، واليوم أبلغك عدم موافقة رئيس الجمهورية على هذا الكلام؛ وبالتالي لن تشارك مصر في هذا الاجتماع.

قال لي: بالأمس سألتني: من هو صاحب المبادرة؟ الحقيقة أنها كانت فكرة دولة عربية، سأحجِمُ عن ذكرها، ثم راح يتحدث بدهائه المعروف بما يشير إلى أن هذه الدولة العربية هي الأردن. طلبت مقابلة رئيس الوفد الأردني، وكان الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد – وقتذاك - وقابلته على ما أذكر في العاشرة صباحًا. سألته: ما الموضوع وسوريا غير موجودة؟ قال لي: هذه ليست فكرتنا، بل فكرة العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني.

قلت له: في جميع الأحوال مصر لن تشارك، وفي حال عُقد الاجتماع فأنا لديَّ تعليمات أن أتوجه من هنا إلى دمشق. لم أناقش هذه الفكرة مع الرئيس ولكنني أطلقتها – في تسريبة مهمة- لأشير إلى احتمالات تكتل مضاد لمساعي بيريز. كنت أنوي بالفعل عرضها على الرئيس إذا عقد الاجتماع، وكان لهذا رنة قوية جدًّا لدى المسئول الأردني الكبير.

ولدى خروجي من عنده كان وارين كريستوفر (وزير الخارجية الأميركي) وبيريز يدخلان إليه معًا فسألاني: هل من جديد؟ قلت لهما: أنا أبلغت بيريز بالجديد في السابعة من صباح اليوم وليس لديَّ جديد وتركتهما وركبت سيارتي، وهما ينظران إليَّ غير مصدقين أن خطتهما على وشك الفشل.

فور عودتي إلى الفندق بعد لقاء الأمير الحسن بن طلال طلبت موعدًا عاجلًا للقاء العاهل المغربي الملك الحسن لمناقشة هذا الموضوع. وقد التقيته بالفعل قبيل افتتاح المؤتمر وأبلغته بموقف مصر من

المقترح الإسرائيلي، وكان المرحوم عبد اللطيف الفيلالي وزير الخارجية حاضرًا، والملك رئيس المؤتمر جالسًا وراء مكتبه ونحن جالسان أمامه. استمع الملك باهتمام والتفت إلى الفيلالي الذي قال إن بيريز تحدث بالفعل «عن هذه الفكرة»، ولكن لم تتم أي ترتيبات بشأن انعقاد الاجتماع المشار إليه حتى الآن. أمر الملك بعدم عقد هذا الاجتماع وإبلاغ بيريز بذلك.

بعد ذلك وفي نفس اليوم عند الواحدة ظهرا عُقد مؤتمر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، ووقف رابين وقال: القدس قدسنا وهي عاصمة إسرائيل... إلخ. ورددت عليه فورًا إذ كنت المتحدث التالي له قائلًا: «لا. القدس مدينة عربية محتلة. القدس قدسنا -مستخدمًا نفس عبارته - هكذا يقول التاريخ الصحيح». وأعلنت أيضًا استحالة قيام السوق الشرق أوسطية - التي كان يروج لها في هذا المؤتمر- مع استمرار إسرائيل في احتلال أراضٍ عربية. وشددت على أولوية تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. انقسم المؤتمر الضخم فورًا؛ نصف مؤيد لإسرائيل، ونصف مؤيد للعرب وفشل المؤتمر[351]؛ إذ كان التصفيق شديدًا لرابين من اليهود ومعظم الغربيين الموجودين. كما كان التصفيق شديدًا لكلمتي من العرب والمسلمين المشاركين.

قبيل ذلك، وفي الصالون الملحق بقاعة المؤتمر قبل افتتاحه قابلت معظم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الموجودين، وقابلت أيضًا إسحاق رابين، واستفسرت منه عن قضية الأمن الإقليمي. فسألني: أي أمن؟ فقلت له: الأمن الذي يتحدث عنه بيريز، فقلّل رابين من أهمية الموضوع، وبحركة يد تُقلل من أهمية بيريز نفسه، ولكنني شككت في قوله.

تحدثت مع وزير الخارجية التركي آنذاك وكان متفهمًا للبعد العربي بالنسبة إلى تركيا. قلت له العبارة الآتية: تركيا عادت لتوها إلى العالم العربي، وإلى ما يدعى الشرق الأوسط، وتريدون الخروج في اليوم التالي. تقبلون دعوة إسرائيل لمناقشة الأمن في المنطقة من دون التشاور معنا، وأنا علمت بهذا الموضوع أمس من بيريز عند وصولي إلى الدار البيضاء وبطريقة الإخطار أو الإبلاغ.

فقال لي: معك حق فلنكلم معًا رئيسة الوزراء، تانسو تشيلر وكانت تقف بالقرب منا. قالت تشيلر لي: لقد سمعنا بغضبك، نحن لن نشارك في مثل هذا الاجتماع.

توجهت بعدها إلى ممثل تونس وغيره وقلت: إننا لن نشارك في هذا الاجتماع، وإذا عقد الاجتماع فسأعلن معارضتنا لهذا الموضوع في مؤتمر صحفي هنا، وأتوجه فورًا إلى دمشق.

تولَّد لديَّ شعور من كل هذا بأن موضوع الأمن وراءه ترتيبات وخطط غامضة، وقد أفشلته مصر حينها. يمكنني القول: إن المواجهة الصريحة بيني بصفتي وزيرًا لخارجية مصر وبين السياسات الإسرائيلية بدأت في الدار البيضاء ولم تتوقف منذ هذا التاريخ. وفي الحقيقة كنت قلقًا من الحركات الإسرائيلية، ولديَّ هاجس من أن هذا سيتكرر؛ لأنني أعرف كيف تتصرف إسرائيل بوصفها دولة، فهي فشلت في ذلك المؤتمر، لكنها ستكرر المحاولة.

تحرك عربي مقابل

بعد عودتي قابلت الرئيس مبارك. قلت له إننا أفشلنا موضوع الترتيبات الأمنية الغامضة في المنطقة، ولكن، لا بد من أن نأخذ حذرنا؛ لأنه وفق معرفتي بالإسرائيليين وخبرتي في التعامل معهم سيحاولون مجددًا خصوصًا أن الأمر كله يصب في مصلحتهم.

قال لي: «رأيك إيه؟». قلت له: أقترح التنسيق مع السعودية وسوريا، وأقترح عقد اجتماع قمة ثلاثي نرد به على الدبلوماسية الإسرائيلية النشطة. قال: وهو كذلك. قلت أزور الدولتين لنعرف إن كانت هناك إمكانية اجتماع تنسيقي معهما ونطّلع على موقفيْهما فوافق، وقال: «روح اشرح الموضوع للملك فهد أولًا، وشوف هيقول إيه؟ وبعدين اتكلم مع الرئيس حافظ الأسد».

توجهت إلى السعودية وقابلت الملك فهد بن عبدالعزيز، رحمه الله، بعد أيام من عودتي من الدار البيضاء، أي في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٤. تمت المقابلة في وقت متأخر ليلًا، وكان معي شخص واحد فقط هو مستشاري السياسي نبيل فهمي، وفي حضور الأمير سعود الفيصل، ومستشار الملك الشيخ التويجري.

قلت للعاهل السعودي: يا جلالة الملك حصل كذا وكذا في الدار البيضاء، (السعودية شاركت في المؤتمر لكن تمثيلها لم يكن على مستوى عالٍ)، وأنا سمعت بيريز يتكلم قائلًا: إنه انتهى عصر أن يكون الشرق الأوسط منطقة عربية؛ ما يعني أن هناك هجمة على العالم العربي وعلى عروبة المنطقة وأنتم سدنتها، والأمر يقتضي أن نعقد اجتماعًا ثلاثيًّا سعوديًّا – مصريًّا – سوريًّا لبحث الأمر والاتفاق على ما يجب عمله عربيًّا، وإن هذا هو جوهر الرسالة التي يرسلها إليكم الرئيس مبارك والتي سأبلغها للرئيس الأسد في ضوء موقف جلالتك. وكذلك فإن الرئيس يرحب بعقد المؤتمر في المملكة العربية السعودية ولا يصر على عقده في مصر.

فكر الملك قليلًا ثم قال في ضوء ما شرحته: أنا موافق على عقد المؤتمر، ولكن لا بد أن يُعقد في مصر؛ فمصر أختنا الكبرى، وكرر كلامه هذا ثلاث مرات تقريبًا بالحرف. وبعد فترة قال الملك: الاجتماع في مصر، لكن ليس بالضرورة في القاهرة حيث الزخم الإعلامي، نحن نريد أن نتحدث معًا (بحرية أكبر).

فقلت للملك: إنني جئت ولديَّ تعليمات أن أقترح أن يكون الاجتماع هنا في السعودية، فقال: يجب أن يكون في مصر. وقلت للملك: إنني سأتوجه إلى دمشق ثم القاهرة وأعود إلى جلالتك. استمر لقاؤنا أقل قليلًا من ثلاث ساعات، وعند مغادرتي كانت في يد الملك فهد سبحة قال لي: تفضل هذه السبحة سبِّح بها، فأخذتها وشكرته، ومازلت أسبح بها وخصوصًا في شهر رمضان.

توجهت إلى دمشق والتقيت الرئيس حافظ الأسد الذي ظل يكرر عليَّ سؤاله: الملك فهد قال لك إنه مستعد لاجتماع ثلاثي؟ قلت له: نعم. فسأل مرة أخرى: أنت تحدثت مع الملك فهد شخصيًّا؟ قلت له: نعم. قال: هو مستعد لعقد اجتماع بين مصر والسعودية وسوريا؟ قلت له: نعم.

قال: وهل سنتفق على ميعاد، أو أن هذا مجرد كلام؟ قلت له: لا طبعًا، سنتفق على ميعاد وأنا حضرت لأسمع من سيادتك أنك مستعد للمشاركة في هذا الاجتماع. عاد وقال لي: السعودية قالت لك ذلك؟ قلت له: نعم يا سيادة الرئيس، وبصفتي وزير الخارجية المصرية أبلغ سيادتك بوصفك رئيس جمهورية سوريا رسميًّا بأن مصر طرحت على خادم الحرمين فكرة عقد اجتماع قمة ثلاثية في شكل رسالة من الرئيس مبارك حملتها إلى جلالته، وأن المملكة العربية السعودية وافقت عليه.

كان الرئيس حافظ الأسد مندهشًا ومسرورًا بما أبلغته به. قال لي: أنا موافق، متى يُعقد الاجتماع؟ قلت: أنا بصدد الحصول على موافقتك المبدئية الآن لترتيب المواعيد، والمكان سيكون في مصر وربما في مدينة الإسكندرية، فرحب بالفكرة. شكرته وقلت له: أستطيع أن أبلغ الرئيس مبارك والملك فهد بموافقتكم، قال: نعم.

رجعت إلى مصر، وعرفنا أن سوريا أرسلت للسعودية تسأل عن مدى حقيقة موافقتها على الاجتماع الثلاثي، وقد أبلغتنا السعودية أيضًا باستفسار حافظ الأسد، وظل الرئيس مبارك يضحك على شكوك حافظ الأسد التي لا تنقطع، وقال: «ده راجل شكاك جدًّا. بيشك في نفسه!». كانت العلاقات بين الثلاثي المصري - السعودي - السوري يشوبها بعض التوتر وخصوصًا بين السعودية وسوريا خلال هذه الفترة. عدت إلى مصر، وكان ذلك في النصف الأول من نوفمبر ١٩٩٤م؛ لترتيب زمان الاجتماع ومكانه واقترحت أن نعتمد الإسكندرية مكانًا للقمة.

عُقد مؤتمر إسلامي في ديسمبر ١٩٩٤ في الدار البيضاء، أي بعد أقل من شهرين منذ قمة الشرق الأوسط في تلك المدينة نفسها، وكانت اتصالاتي مستمرة مع الأمير سعود الفيصل وفاروق الشرع (وزير الخارجية السوري) إعدادًا للاجتماع الثلاثي. اتفقنا على تحديد موعد القمة الثلاثية خلال لقائنا في المغرب.

في الدار البيضاء دعاني الأمير سعود إلى العشاء مع الوزير الشرع، في الفندق الذي يقيم فيه. جلسنا في قاعة صغيرة وبجوارنا جهاز تلفزيون صوته مرتفع إلى أعلى درجاته، ومن الجهة الأخرى جهاز راديو صوته على أعلى درجاته كي لا يسمع أحد حديثنا، وكنا نجد صعوبة حتى نحن الثلاثة في سماع بعضنا، واتفقنا على أن تكون القمة في الأسبوع الأخير من ديسمبر في الإسكندرية، واستمتعنا بالعشاء وغادرنا. والطريف أننا استخدمنا لغة الإشارة في بعض فقرات الحديث بيننا، وبالنسبة إلى يوم الاجتماع خرجنا إلى الشرفة واتفقنا على (٢٨ - ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤ م) موعدًا له.

تم الاتفاق أيضًا على عقد اجتماع سري في دمشق للاتفاق على جدول الأعمال حضره الرئيس مبارك والأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد السعودية – وقتذاك - وقد عقد بالفعل في هذه الفترة في دمشق؛ الأمر الذي طمأن السوريين وأزال شكوكهم التي تساورهم بوجود مؤامرة ما تحاك في مكان ما!

عدت لإعداد الترتيبات اللازمة وكانت صحة الملك فهد بدأت تضعف بشكل واضح، وربما كانت تلك آخر رحلة رسمية خارجية له قبل رحلة الاستشفاء الأخيرة. الأمر الذي أبهرني أن السفارات الغربية في المملكة العربية السعودية علمت أن الطائرة الملكية تُعد ولكنها لم تعرف وجهتها. وهذا يُظهر أن العرب عندما يجد الجد فإنهم يتعاملون بجدية كبيرة جدًّا؛ إذ لم تذكر المملكة العربية السعودية على لسان أي من مسئوليها أي شيء عن الاتفاق الذي تم بيننا بهذا الخصوص، لا السعوديون ولا المصريون ولا السوريون ذكروا شيئًا، وأبقيناها مسألة عربية بحتة لم يعلم بها أحد حتى فوجئوا جميعًا بالحدث الكبير.

سمعت لاحقًا أن بعض الأجهزة الغربية اكتشفت أن الملك سوف يتوجه إلى مصر، ولكن السفارات في السعودية لم تكن على علم مسبق بأن الملك سيتوجه إلى مصر ولا ماذا سيجري. وعقد الاجتماع واتفقنا خلاله على خطوط رئيسية لما يتعلق بالعمل في فلسطين والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط والقدس والتنسيق العربي قبل أي شيء، وسادت الاجتماع روح طيبة. وهذا كان أحد الأحداث المهمة التي حصلت عام ١٩٩٤ [352]. وظل هذا الثلاثي يعمل وينسق بفاعلية حتى قمة بيروت ٢٠٠٢، التي صدرت عنها المبادرة العربية الخاصة بالنزاع العربي- الإسرائيلي وحل قضية فلسطين، والتي كان أساسها أفكارًا سعودية أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزبز ولي عهد السعودية –آنذاك- وهي المبادرة التي بلورت الموقف العربي من تسوية النزاع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي ولا تزال تشكل الأساس المعقول والمقبول دوليًّا وعربيًّا لقيام سلام في المنطقة وانتهاء هذا النزاع الإستراتيجي الكبير. (ولهذه المبادرة والإعداد لها قصة سوف أسردها في الجزء الثاني من كتابيه.

حديث الهرولة في عمان

بعد سنة واحدة من انعقاد مؤتمر «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» MENA الأول في الدار البيضاء، انعقد المؤتمر الثاني في العاصمة الأردنية عمان، في أكتوبر ١٩٩٥م. بزيادة عدد البلدان المشاركة من ٦١ دولة في الدار البيضاء إلى ٦٣ في عمان، مع استمرار غياب كل من: ليبيا وسوريا والعراق ولبنان، بالإضافة إلى اليمن والصومال والسودان وجيبوتي. وكان هناك قليل من رجال الأعمال الجزائريين. كما وصل عدد المشاركين من رجال الأعمال إلى ١٤٠٠ بدلًا من ١١١٤ في المؤتمر الأول.

عرضت في مؤتمر عمان مشاريع بقيمة ١٠٠ مليار دولار، شملت مخططات سياحية ومناطق صناعية ضخمة وتجمعات زراعية. وناقش المؤتمر عدة برامج للتعاون في مجالات التجارة والمياه.

كانت معظم المشروعات تقع في المناطق الحدودية للأطراف الداخلة فيها؛ على أساس أن ذلك سوف يمنع نشوب حروب وصراعات بين تلك الدول. وناقش المؤتمر تشكيل مجلس السياحة والسفر للشرق الأوسط والبحر المتوسط، يكون مقره في تونس؛ من أجل تسويق المنطقة باعتبارها إقليمًا سياحيًّا، وتطوير قطاع السياحة في دول الشرق الأوسط، ومشروعًا لنقل الغاز الطبيعي من قطر لإسرائيل. وشكل المؤتمر مجموعة عمل لتطوير الاقتصاد الإقليمي، يكون مقرها عمان من أجل تطوير البنية التحتية في دول المنطقة وإيجاد المناخ المناسب للمشروعات المشاركة.

لم أكن مستريحًا لكل هذا الانفتاح العربي المجاني على إسرائيل، في ظل ظروف بالغة الدقة كانت تمر بها القضية الفلسطينية. كنت أرى أن إسرائيل مقابل اشتراكنا -نحن العرب- في مؤتمر مدريد ثم انعقاد أوسلو الثنائي مع الفلسطينيين بدأت تحصد عائدًا ماديًّا وسياسيًّا ضخمًا، فضلًا عن أنها بدأت تسوِّق نفسها للعالم بالحديث عن شرق أوسط جديد هي اللاعب الحاكم فيه؛ باعتبار أن اقتصادها هو الأقوى، وأنها الأكثر امتلاكًا للتكنولوجيا في المنطقة، ولديها جيش قوي؛ كل ذلك من دون أن يحصل العرب على أي مقابل! أو من دون أن يحصل الفلسطينيون على مقابل ذي بال.

كانت هذه الشجون محل حديث دائم بيني وبين المختصين في الوزارة وطلبت من مستشاري السياسي نبيل فهمي إعداد كلمة تعكس أن اندفاع العرب للتطبيع مع إسرائيل بهذا الشكل مرفوض ولا يمكن قبوله. كنت أصرح دومًا بأن «العرب مطلوب منهم أن يتعاملوا وكأن إسرائيل قد أعادت الأراضي العربية المحتلة!»، في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات على المسار الفلسطيني تسير ببطء شديد، ومتوقفة على المسارين السوري واللبناني؛ ولذلك كان الحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي يبدو بعيدًا[353]، كما كلفت سكرتيري الاقتصادي عمرو رمضان (سفيرنا الآن لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف) بمتابعة المشروعات الاقتصادية وتقييمها وإخطار الجهات المنضمة لدينا بها لتكون على بيِّنة مما يجري.

مع كل لحظة تمر كانت مشاعر الغضب بداخلي تتزايد. لذلك قررت أن أتحدث بصراحة في كلمتي التي سألقيها أمام المؤتمر في عمان. أردت لهذه الكلمة أن تكون بمثابة الصاعقة لتنبيه العرب إلى خطورة السرعة المجنونة التي يراد فرضها على التطبيع مع إسرائيل من دون أي مقابل.

أحضر نبيل فهمي مشروع الكلمة التي سألقيها أمام المؤتمر كي أراجعها معه، وذلك في صورتها الأولى أي التحضيرية، والتي شارك فيها مكتبي والإدارات المختصة، آخذين في الاعتبار كلماتي وتصريحاتي في الموضوع. قرأتها باهتمام وروية، لكني – مع مجموعة من التعديلات - أضفت إليها عبارة «الهرولة» في وصف اندفاع العرب للتطبيع مع إسرائيل من دون مقابل. حاول نبيل فهمي إثنائي عن كتابتها ودخل معي في جدل طويل. كان الرجل يعرف أنها ستغضب الكثيرين، وسيكون لها دويّ كبير في المؤتمر وعلى السياسة في المنطقة وعلى تطورات عملية السلام، لكنني كنت مصرًّا على إضافتها. قلت لفهمي: سأتحدث عن الهرولة، وهذا قراري بوصفي وزيرًا للخارجية، وسأتحمل نتائجه، فصاغها كما أردت.

جاء موعد إلقاء كلمة مصر أمام المؤتمر. أخذت مكاني على المنصة وأمامي أكثر من ٢٠٠٠ من الحضور. كنت أعرف الدوي الهائل الذي ستحدثه كلماتي على الحاضرين، لكنني عقدت العزم على تنبيه العرب إلى خطورة الاندفاع في التطبيع المجاني مع إسرائيل.

بعد الكلمات الاستهلالية بدأت التسخين بتذكير العرب بالمواقف التي يجب أن يتشبثوا بها، فقلت:

«... وجوهر القول هنا إن مبدأ الأرض مقابل السلام يظل هو المبدأ الحاكم على الساحات الفلسطينية أو السورية أو اللبنانية، وبهذا نأتي إلى تصور المستقبل، فلا يمكن لمصري أو لعربي ولا لمهتم بالسلام ومستقبل الشرق الأوسط أن يتصور حلًا نهائيًّا ولا سلامًا شاملًا من دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو من دون انسحاب شامل من أراضي سوريا ولبنان، أو من دون اتفاقيات وإجراءات تضمن الأمن للجميع يأتي في مقدمتها إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط».

ثم أطلقت الكلمة التي هي بيت القصيد إذ قلت: «علينا أن نتفاعل (العرب) مع التطورات، وأن يكون تفاعلنا بكل عقل وثقة وحكمة وليس مظاهرة ولا هرولة».

كانت هذه الكلمة بمثابة «كرسي في الكلوب»[354] كما يقول المثل المصري الشعبي، سادت الهمهمات في القاعة وتكهرب الجو بعد سماع كلمة «الهرولة».

و«الهرولة» تعني الركض والسرعة، وهي كلمة تطابق الحقيقة في واقع الخطوات السريعة الغامضة وغير الناضجة التي كانت تحكم مسارات هذه المفاوضات وقتذاك.

الملك حسين بن طلال، العاهل الأردني وبقية المسئولين الأردنيين أصيبوا بصدمة بالغة بعد سماعهم مصطلح «الهرولة»، برغم أنني -في الحقيقة- لم أكن أعني الأردن إنما مسار الأحداث كلها. وفور نزولي من المنصة جاءني رئيس الديوان الملكي الأردني، مروان القاسم، وقال لي: «الهرولة كلمة خطيرة بالنسبة إلينا». بعدها بدقائق أخذ الملك حسين الكلمة وقال: «إذا كان التوجه نحو السلام هرولة فقد سبقتنا الشقيقه الكبرى في الهرولة قبل ١٧ عامًا. وإذا كان في البال محاولة جادة مخلصة للتعويض عن كل ما فاتنا من وقت، فنحن لا نهرول فقط وإنما نركض باتجاه تعويض الوقت لنعطي إنساننا الحياة التي يستحق حرة كريمة».

كان الاتفاق على أن تستضيف مصر القمة الاقتصادية الثالثة في القاهرة وتوقع أن تستضيف الدوحة القمة الرابعة؛ ولذلك قال الملك في كلمته: «فيما يتعلق باللقاء القادم أرجو أن يوفق المؤتمر في انتخاب الموقع والمكان لأن هناك دعوة إلى اللقاء في القاهرة، لكن أيضًا هناك دعوة من دولة شقيقة في الخليج، وقد يكون من المناسب أن يكون اللقاء بعد أن كان في إفريقيا والمتوسط أن يكون في الخليج». ولم أعلق على كلام الملك.

بمجرد انتهاء الجلسة عدت إلى مقر إقامتي. بعد وصولي بدقائق دق التلفون، وإذ به الرئيس مبارك، ويبدو أن اتصالًا جرى بينه وبين الملك حسين، الذي حدثه غاضبًا من كلمة الهرولة. قال مبارك: «أنت قلت في خطابك كلمة هرولة؟». قلت: نعم. ذكرتها في إطار المشروعات الاقتصادية المطروحة والتي هي جوهر المؤتمر وأساس التطبيع، من دون أي تقدم سياسي نحو السلام. قال لي: الملك غاضب وأرجوك عالج الموقف.

تحدثت إلى الدكتور عصمت عبدالمجيد، أمين عام الجامعة العربية آنذاك، وكان موجودًا في المؤتمر. قلت له: أنت بالتأكيد قد علمت عن غضب الملك حسين من كلمتي؛ ولذلك أريد أن أقابله، فقال لي: سأتحدث إليه، وسوف أعمل على أن تقابله لإزالة سوء الفهم. بعد لحظات عاد إليَّ عبد المجيد. قال: إن الملك في انتظارك الساعة الخامسة مساء.

بمجرد رؤيتي للملك حسين لاحظت كَمَّ الضيق الذي يسيطر عليه. بعد السلام قلت له: يا جلالة الملك أولًا أنا قادم إليك برسالة تحية وتقدير من الرئيس مبارك، الذي شدد على حتمية أن ألتقي بجلالتك لإنهاء سوء الفهم الذي حدث بسبب كلمتي أمام المؤتمر، والإعداد للمؤتمر القادم الذي سوف يعقد في القاهرة. وبخصوص كلمتي أنا أرى أنه لا يوجد بها أي مساس بالأردن.

فقال: إن لدينا حساسية من كلمة «الهرولة».

قلت: أنا أعتذر عما أكون قد سببته لجلالتك – شخصيًّا - من ضيق، ولكن لا أعتذر عن الكلمة نفسها

الموجهة إلى إسرائيل، وأعدت قراءة الفقرة على جلالته، والخاصة بأوضاع ندفع إليها دفعًا، وتقبل الملك مني ذلك بصدر رحب.

وأضفت للملك بأن كلمة الهرولة في سياقها الاقتصادي تعني تحذيرًا من السرعة في إعداد مشروعات يقال إننا درسناها وهي لم تدرس بتأنٍ. وأوضحت أن هناك مجالًا لعمل القطاع الخاص وأن هناك مجالًا لعلاقات سوية مع إسرائيل، وبقدر ما تتقدم عملية السلام تتقدم هذه العلاقات الاقتصادية، بما فيها العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل وكذلك العلاقات الإقليمية. وأن الرئيس مبارك مهتم بانعقاد القمة القادمة في مصر وكلفني بأن أنقل لكم ذلك.

تلطفت الأجواء مع الملك حسين، وكان يجلس معنا رئيس ديوانه، مروان القاسم، وبعدها بوقت قليل، اجتمع بي الملك مع حمد بن جاسم، وزير خارجية قطر؛ باعتبار أن القاهرة والدوحة تريدان استضافة القمة المقبلة؛ فجلست على يمينه وجلس بن جاسم على يساره. بدأ الملك كلامه بأنه قد تلقى رسالة كريمة من الرئيس حسني مبارك حول انعقاد مؤتمر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دورته المقبلة في مصر والدعوة لحضورها وقد قبلها، ثم التقطت الصور وأنا أسلم عليه، وانتهى الأمر بصورة لسلام ثلاثي الملك في الوسط وحمد وأنا على يمينه ويساره والكل يبتسم.

كنت قد اجتمعت قبل ذلك مع حمد بن جاسم، الذي بدا متوجهًا لإلقاء الكرسي في الكلوب هو الآخر بإصراره على عقد القمة في الدوحة. كان مجتمعًا قبل لقائنا بوزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر الذي كان غاضبًا أشد الغضب من خطابي ومن التأثير السلبي لمواقفي على المسار الذي تريد الولايات المتحدة أن تفرضه في المنطقة.

قلت لحمد: هل تتصور أنه أمر سهل أن «تشيلوا» القمة من مصر إلى قطر، وكان يبدو قد ضمن تأييد الولايات المتحدة لتكون قطر هي مقر المؤتمر في العام القادم، فألقيت بقنبلة جوهرها أنني سوف أعقد في هذا الشأن مؤتمرًا صحفيًّا (غدًا) أتحدث فيه عن كل شيء وعن موقف مصر من موضوع فلسطين والقدس وعن المناورات التي تحاك، وأن مصر سوف تدعو إلى اجتماع عربي يعقد في نفس توقيت اجتماع الـ MENA إذا تم في قطر، ولن يمر الموضوع بسهولة يا شيخ حمد. ثم تحولت إلى التهدئة قائلًا: دعنا نتفاهم على أن تستضيف مصر القمة المقبلة، وتستضيف الدوحة القمة التي تليها؛ وبذلك أرى أنك «كسبان»، أما الصدام بيننا فقد يجعلك تخسر، وقد تخسر مصر أيضًا وتنتهي القصة كلها،«ولا إيه؟».

في الواقع أن حمد، وهو صديق عزيز، كان إلى هذه اللحظة يناور، ويعرف أنني أعرف أنه يناور؛ ولذلك كان سهلًا أن يقول لي: طيب بس سأعرض الأمر على الأمير. ولكن كان الأمر قد انتهى، خصوصًا أنه كان يعلم أنني سوف ألتقي الملك بعد ساعات، كما يعلم حرص الولايات المتحدة وإسرائيل على إقامة هذه القمة في مصر بما لها من زخم ومعنى.

هذا بالإضافة إلى ما يعلمه الكل من التأييد العارم للرأي العام العربي لكل ما يقوله وزير الخارجية المصرية في شأن القضية الفلسطينية، خصوصًا أن الرأي العام تابع ما حدث في عمان مثلما تابع ما حدث في الاجتماع الأول في الدار البيضاء، ولم يكن من السهل تحدي الرأي العام العربي الغاضب من مسار العملية السلمية التي لا تسير في الصالح العربي.

مؤتمر القاهرة ١٩٩٦

على الرغم من حرصي على إقامة القمة الثالثة لمنتدى «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» MENA في مصر حتى تستمر مصر في ضبط الأمور كما أشرت توًّا، فإن مجرى الحوادث خلال الأشهر التي تلت قمة عمان جعلني أفقد حماستي لإقامة هذا المؤتمر في القاهرة؛ بالنظر إلى الوحشية التي

بدت عليها التصرفات الإسرائيلية تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني، فليس من المنطقي أن نكافئ إسرائيل على هذه الوحشية تجاه دول عربية.

في ١٨ إبريل ١٩٩٦، قامت إسرائيل بأكثر العمليات الإرهابية اتساعًا ووحشية، فقد ارتكبت القوات الإسرائيلية مذبحة جديدة، ضد المدنيين في جنوبي لبنان، راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد، وجرح نحو ١٠٥ آخرين، بعد هجوم مركَّز بالمدفعية، على معسكر للنازحين من قرى الجنوب اللبناني. وبالتزامن مع ذلك قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مدينة النبطية اللبنانية، والقرى المحيطة بها. تركز القصف على منازل المدينة؛ مما أدى إلى تدمير منزلين تدميرًا كاملًا، ومقتل ١١ مواطنًا، بينهم تسعة من أسرة واحدة، وأربعة أطفال، منهم طفل، عمره ثلاثة أيام، وجرح ٦ أفراد آخرين.

في مايو من نفس العام انتُخب اليميني المتطرف بنيامين نتنياهو، رئيسًا لوزراء إسرائيل في أول انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء تجرى في الدولة العبرية خلفًا لشيمون بيريز. ومنذ اللحظة الأولى انتهجت حكومة نتنياهو، سياسات اعتبرتها مصر والدول العربية تراجعًا عن مرجعية عملية السلام وثوابتها الممثلة في قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، علاوة على تراجعها عن الالتزام بما أبرمته الحكومة العمالية السابقة (وإن لم تنفذه) من اتفاقات وتعهدات على المسار الفلسطيني خصوصًا، بل مطالبة نتنياهو بتعديل اتفاق أوسلو ووضع المزيد من العراقيل أمام تنفيذه، وتصعيد الاستيطان[355].

كل هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية تتعارض مع أهداف مؤتمر «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» باعتباره إحدى نتائج عملية السلام، وباعتبار الارتباط بين التوصل إلى السلام الشامل والعادل وبين تحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي، هو ما يجب أن يهدف إليه هذا المؤتمر. من هنا كان قراري بعد التشاور مع الرئيس مبارك هو العمل على إلغاء هذا المؤتمر أو تأجيله؛ إذ لا يمكن لمصر أن تستضيف مؤتمرًا يحقق مكاسب لإسرائيل في ظل سياستها العدوانية ضد الأشقاء العرب.

وبالفعل ألمح الرئيس مبارك في شهر أغسطس ١٩٩٦ إلى احتمال إلغاء القمة لتوقف عملية السلام بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة الاستيطانية والتوسعية؛ وذلك معاقبة لإسرائيل على تعنتها وإنكارها للحقوق العربية ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وفي الثاني من سبتمبر ١٩٩٦ جاء وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي في زيارة لمصر. والتقى الرئيس مبارك في قصر رأس التين بالإسكندرية. بعد انتهاء اللقاء وجدتها فرصة مواتية لأن أعلن للصحفيين عن صعوبة عقد المؤتمر في موعده في شهر نوفمبر، وقلت في هذا الصدد: لا يمكن التحدث عن التعاون الإقليمي إذا كانت مسارات السلام مشلولة أو معاقة. إن عقد القمة في نوفمبر يتوقف على توفير الأجواء المناسبة والتطبيق النزيه والصحيح للاتفاقيات. المهم هو التنفيذ على أرض الواقع فمن غير المتصور أبدًا أن يعقد المؤتمر الاقتصادي من دون أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من الخليل، هذه مسألة غير معقولة ولا يكفي أن يكون هناك اتفاق على الانسحاب من دون تطبيق.

بعد هذا التصريح بنحو أسبوع صرحت مجددًا بأنه «لا يجوز أن يعقد المؤتمر الاقتصادي ثم نسمح له بالفشل، وإذا كانت مصر غير متيقنة من نجاح المؤتمر فإن الأفضل ألا يعقد». وأعلن أسامة الباز، مستشار الرئيس في اليوم التالي، أن مصر لا تفكر في إلغاء القمة الاقتصادية، وإنما تدرس تأجيلها إلى الربيع القادم لإتاحة الفرصة لتقدم عملية السلام فالتعاون الإقليمي لا يمكن أن يتم من دون تقدم ملموس في عملية السلام»[356].

هذا الاتجاه المصري الواضح نحو إلغاء أو تأجيل المؤتمر واجهه دنيس روس، المنسق الأمريكي

في عملية السلام بتأكيد موقف الولايات المتحدة من ضرورة فك ارتباط القمة الاقتصادية عن عملية التسوية، ملمحًا - في لقائه مع الرئيس مبارك بتاريخ ١٨سبتمبر ١٩٩٦ - إلى ربط تنفيذ اتفاق الشراكة مع مصر الموقع في سبتمبر ١٩٩٤ بانعقاد القمة في موعدها. كما اتصل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وطلب عدم تأجيل عقد المؤتمر الاقتصادي؛ مما اضطر الرئيس مبارك للتراجع عن فكرة الإلغاء أو حتى التأجيل. وهنا تحول العمل الدبلوماسي المصري إلى الحيلولة دون أخذ إسرائيل حصة الأسد والموقع المتميز في المؤتمر وإضفاء الطابع السياسي عليه وأدرجت بندين: الأول يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، والثاني بالمخاطر التي تواجه عملية السلام[(357)].

وعليه فإن مؤتمر القاهرة الاقتصادي عقد بضغط أمريكي، كان هدفه استمرار تسويق الشرق أوسطية وتركيز دعائمها وآلياتها وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، وهو ما لم نجعله يتم بنجاح يذكر من خلال إدارتنا للمؤتمر. وبمعنى آخر عقدنا المؤتمر وأفشلنا التسويق.

بعد فشل محاولة ربط المسارين الثنائي ومتعدد الأطراف كحافز لإسرائيل ومدخل للتطبيع مع العرب، عادت الولايات المتحدة لأسلوب فك الارتباط Delinkage، بعد أن نجحت الدبلوماسية المصرية في تحويل فخ ربط المسارين ثم فكهما لصالح القضية الفلسطينية لا على حسابها أو على حساب الموقف العربي. فبالنسبة إلى ربط المسارين أحسنت الدبلوماسية المصرية دفع الإسرائيلية إلى الزاوية Corner، فكلما أقدمت على أعمال عدوانية في الأراضي المحتلة عوّقت هذه الدبلوماسية المسار متعدد الأطراف. كما ربطت بين التطبيع عن طريق المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية وبين ضرورة تغيير إسرائيل لممارستها كما سبق البيان.

ولما أيقنت أمريكا أن موقف الدبلوماسية المصرية أصبح ذا تأثير واضح على عملية السلام كما تريدها هي وإسرائيل، قامت بالضغط لفك هذا الارتباط ليسير التطبيع، بمعنى المشروعات الإقليمية المشتركة، منفصلًا عن تأثير الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبصرف النظر عنها. وهنا جاء تدخل الدبلوماسية المصرية مرة أخرى فدفعت بعبارة الهرولة التي تطعن في التطبيع المجاني بفعالية واضحة وتعبئ ضده بنجاح كبير، ليس في وجه السياسات العربية بقدر ما كان موجهًا للسياسة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة المشار إليها آنفًا.

والواقع أن هذا الموقف المصري أدى إلى تقوية الموقف الفلسطيني في مواجهة الضغوط المزدوجة من واشنطن وتل أبيب، وزرع بعض الأمل في تقدم العملية السلمية على أساس أن هناك ارتباطًا ما ضروريًا بين خطوات التطبيع وبين تطوير الممارسات والسياسات الإسرائيلية.

التقليل من أهمية المؤتمر

بعد الضغوط الأمريكية التي تعرضنا لها لعدم تأجيل أو إلغاء المؤتمر المقرر عقده في نوفمبر ١٠ كان قراري بالعمل بكل ما أوتينا من قوة على التقليل من أهميته، والتعامل معه بطريقة توحي بعدم اهتمامنا به. كانت أولى خطواتي في هذا الصدد مرتبطة بطريقة الدعوة إلى المؤتمر. ذلك أنني حددت سقف مستوى التمثيل في المؤتمر، فعلى الرغم من توجيه الدعوات إلى ٨٥ دولة وهو رقم يزيد كثيرًا على عدد الدول التي شاركت في القمتين السابقتين فإن توجيه الدعوة جاء من جانبي بصفتي وزير الخارجية إلى نظرائي في الدول المدعوة، إلى جانب رؤساء المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية وغير الحكومية. الأمر الذي أدى إلى احتجاج إسرائيل التي اعتبرت أن توجيه الدعوة إلى وزير الخارجية ديفيد ليفي «حيلة بروتوكولية» لمنع رئيسها نتنياهو من الحضور.

طلب ليفي باستماتة أن يوجه رئيس الوزراء المصري الدعوة إلى نظيره الإسرائيلي نتنياهو، إلا أننا رفضنا ذلك بشدة؛ وهو ما جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي يشتكي للرئيس مبارك نظرًا إلى أن

الحكومتين المغربية والأردنية في القمتين السابقتين وجهتا الدعوة لسلفه إسحاق رابين.

الدول العربية المشاركة في المؤتمر - ولم يكن من ضمنها العراق وسوريا ولبنان وليبيا والسودان والصومال- تماهت معنا في التقليل من أهمية هذا المؤتمر. فباستثناء مصر وقطر لم يرأس الوفود العربية وزراء الخارجية، بل وزراء الاقتصاد أو الصناعة أو التجارة هم من ترأسوا وفود بلدانهم، على عكس القمتين السابقتين اللتين ترأس معظم الوفود فيهما وزراء الخارجية.

الخطوة الثانية التي اتخذتها للتقليل من قيمة هذا المؤتمر تتمثل في تغيير اسمه، فأطلقنا عليه «المؤتمر الاقتصادي» وليس «القمة الاقتصادية»، وهي التسمية التي اختارها المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا ومجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة اللذان اقترحا فكرة انعقاد مؤتمرات القمة الاقتصادية عام ١٩٩٤. وقلت في هذا الصدد: إن تعديل الاسم هو «تصحيح» لوضع وليس «تعديلًا» له. فهو لم يكن في يوم ما قمة؛ إذ لم يحدث أن ترأس وفدًا من الوفود التي شاركت في مؤتمري الدار البيضاء وعمان رئيس دولة، بما فيها الدولة المضيفة، باستثناء افتتاح المؤتمر.

استغللنا في أمر التقليل من أهمية المؤتمر ذلك الزخم الشعبي الرافض عقد المؤتمر في مصر، فتعرض المؤتمر لقصف عنيف في مصر من الصحافة القومية والحزبية على السواء، سواء في صفحات الرأي أو في المعالجات الإخبارية. وشنت أحزاب المعارضة هجومًا كاسحًا على المؤتمر، ونظمت مؤتمرًا مضادًّا تحت عنوان: «مؤتمر المواجهة العربية لمخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية» تحدث فيه قادة أحزاب المعارضة وممثلوها؛ حيث أكدوا إدانتهم ورفضهم انعقاد مؤتمر القاهرة في الفترة التي يطلق فيها رئيس الحكومة الإسرائيلية تهديداته بإشعال حرب عدوانية جديدة ضد سوريا ولبنان والتنصل من اتفاق أوسلو [358].

ودخلت المؤسستان الدينيتان المصريتان على خط انتقاد المؤتمر؛ باعتباره أحد أشكال التطبيع مع إسرائيل. فاعتبر شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي «مقاطعة إسرائيل واجبًا دينيًّا». وأيد البابا شنوده الثالث «مقاطعة الكيان الصهيوني». وأجمعا خلال ندوة أقامتها نقابة الصحفيين قبل أسابيع من انعقاد المؤتمر على «أن إسرائيل لا تعرف سوى لغة القوة. ولا فارق بين نتنياهو وبيريز».

وعندما حاول وزير الأوقاف حمدي زقزوق تلطيف الأجواء التي نجمت عن تصريحات طنطاوي وشنوده، مشيرًا إلى عدم ارتياحه إلى قرار البابا شنوده عدم السماح بسفر الأقباط إلى القدس، ردّ شنوده بقوله: «إن السفر صورة من صور التطبيع» [359].

ولا يختلف موقف معظم المؤسسات الاقتصادية المصرية الخاصة من الموقف الرسمي، فقد قرر اتحاد الغرف التجارية عدم المشاركة في المؤتمر. وقال رئيسه – وقتذاك- محمود العربي: «إسرائيل أخذت كل حاجة من إزالة المقاطعة إلى فتح حدود إلى اعترافات من دون انسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين». وأضاف أن «عدم مشاركة الاتحاد في المؤتمر ليس التزامًا بموقف مصري رسمي، لكنه «التزام بقرار اتحاد غرفة التجارة والزراعة والصناعة في الدول العربية عدم التطبيع مع إسرائيل قبل السلام الشامل والعادل وتحرير القدس».

افتتاح المؤتمر

افتتح الرئيس حسني مبارك المؤتمر بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ بمركز القاهرة للمؤتمرات وبحضور وفود من (٧٨) دولة و٥٢ منظمة دولية وعربية وإقليمية و(٤٦٠٠) مشارك منهم (٢٦٠٠) من رجال الأعمال. أكد الرئيس مبارك في خطابه الافتتاحي على ضرورة إرساء السلام الشامل من أجل جني ثمار التكامل الاقتصادي وأنه لا اندماجَ اقتصاديًّا من دون سلام شامل. وأعرب عن أمله في توظيف موارد المنطقة لمصلحة الشعوب مما يتطلب إقامة سلام عادل وشامل وضرورة الالتزام بسلام قائم

على الحق والعدل والحرية، وشدَّد أيضًا على ضرورة إرساء السلام الشامل بجدية كاملة وعلى كل المسارات وبشكل لا رجعة فيه.

وعبرت من جانبي عن طبيعة المؤتمر التي تختلف عن طبيعة القمتيْن الأولى والثانية اللتين حاولت فيهما قوى ضخمة تأكيد «مركزية» إسرائيل في التعاون الإقليمي ومنحتها دورًا متميزًا وقلت: «إن هناك مفهومًا خاطئًا منذ البداية، وهو أن كل مشروع يجب أن يمر بإسرائيل. إسرائيل ليست المحور ولا المركز، إنها دولة مثلها مثل سواها، والتعاون الإقليمي لكي يتحقق لا بد من عمل إقليمي». وفشل المؤتمر في تحقيق الأهداف التي توختها أمريكا وإسرائيل.

وإذ أستذكر هذا المؤتمر اليوم، أظنني مازلت موقنًا بأن الإستراتيجية العالمية هيَ هيَ لم تتغير، ولكن كان لا بد أن تعمل أولًا على تغيير جذري في البيئة السياسية في المنطقة حتى يمكن تنفيذ أجندتها الحقيقية، المتمثلة في شرق أوسط كبير مختلف ليس للعرب وربما ليس لمصر وسياستها الخارجية دور متميز فيه. ما قرأناه عن «الفوضى الخلاقة» وما نراه الآن من مشاهد تردٍّ في الأوضاع العربية في اللحظة الراهنة يجعلني أقلق من اقتراب هذه الإستراتيجية من تحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط كاملة على حساب المصالح العربية.

في يقيني أننا واجهنا - وربما مازلنا نواجه - مجموعة مركبة من السياسات الأمريكية والإسرائيلية، أولها: سياسة أمريكية إسرائيلية متفاهم عليها ويتحمل مسئوليتها الطرفان مثل أمن إسرائيل و مصالحها في إطار النزاع العربي -الإسرائيلي.

وثانيها: سياسة أمريكية إسرائيلية ذات أبعاد إقليمية تتحمل مسئوليتها الولايات المتحدة، ولكن إسرائيل هي المستفيد الأول من نجاحها (مثل الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلاقة).

وثالثها: سياسة إسرائيلية صرف تتحمل إسرائيل أساسًا المسئولية فيها مثل الاستيطان والقدس والوضع في الأراضي المحتلة وعرب إسرائيل وحماس، وقيام دولة فلسطين، وهنا مساحة متفق عليها للاختلاف.

ورابعها: سياسة أمريكية خالصة تتعلق بالدولة العظمى ودورها العالمي، وهنا يضعف دور إسرائيل، ويمكن للولايات المتحدة هنا أن تتجاهل الدور الإسرائيلي إلى درجة كبيرة مثل أمن الخليج والاتفاق النووي مع إيران وأدوار الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا ودور الإسلام المعتدل.

وطبيعي ألا يكون ذلك تقسيمًا حادًّا، ولكنه تقسيم يخضع لإمكانات التداخل فيما بين عناصره، ولكن تظل هذه السياسات الأربع قائمة بوصفها عناوين منفصلة أو على الأقل شبه منفصلة.

340(١) فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر؟ مدخل إلى إجابات متعددة، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، عدد ٣، ١٩٩١، ص ٧١.

341(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص ٤٥٦.

342(٢) محمد عبد ناجي، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة شئون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، بغداد، العدد الأول والثاني، فبراير ١٩٩٤، ص ٤٥ .

343(٣) شيمون بيريز (١٩٢٣ م- ٢٠١٦ م)؛ رئيس دولة إسرائيل من ١٥ يوليو ٢٠٠٧م وحتى ٢٤ يوليو ٢٠١٤م. كان يرأس حزب العمل، إلا أنه في يونيو ٢٠٠٦ انتقل إلى حزب كاديما، وفي ١٣ يونيو ٢٠٠٧ انتخبه الكنيست لمنصب رئيس الدولة. تولى رئاسة وزراء إسرائيل على فترتين؛ الفترة الأولى من عام ١٩٨٤م إلى ١٩٨٦؛ والفترة الثانية ١٩٩٥م إلى ١٩٩٦م.

344(١) شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م.

345(٢) منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، حرصت القوتان الاستعماريتان الكبريان أي بريطانيا وفرنسا خلال سنوات تلك الحرب على رسم خريطة جديدة للوطن العربي - على أنقاض الدولة العثمانية المتداعية – تمثل ذلك في اتفاق سايكس - بيكو الذي مرت عليه في عام ٢٠١٦ مائة عام. لم يحدث تطور تاريخي ذو أهمية بشأن موضوع الاتحاد على أفكار العالم العربي سوى في الأربعينيات من خلال مشروع لإقامة جامعة الدول العربية تكون قوة وارثة أو حليفة موالية للغرب بريطانيا وفرنسا ومعهما الولايات المتحدة، وهو ما لم يتحقق بسبب استغراق العرب في القضية الفلسطينية والتي وضعت العرب في موقف مواجهة مستمرة.

والواقع لم تبذل منذ ذلك الوقت جهود عربية جادة للوحدة سوى محاولات مبعثرة ثنائية لمصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨م) واتحاد الدول العربية بين مصر وسوريا وليبيا، الذي لم يطبق على أرض الواقع برغم استفتاء شعوب الدول الثلاث عليه سنة ١٩٧١، ثم مجلس التعاون الخليجي ١٩٨٠ (التجمع الأنجح)، ثم الاتحاد المغاربي ١٩٨٩، لكنها - أي تلك التجارب - لم ترقَ مطلقًا إلى بلورة رؤية موحدة تجمع بين كيانات عربية تحافظ على إطار دولها ونظامها، ولكن تتكامل فيها اقتصادياتها ودفاعاتها وسياساتها الخارجية، شأنها شأن تجارب أوروبا في الخمسينيات وصولًا إلى الاتحاد الأوروبي اليوم. وبعد نحو سبعين عامًا على أول تجربة للتكامل (الجامعة العربية)، يبدو أن الغرب يعود اليوم مرة أخرى ليتحدث عن خريطة جديدة للشرق الأوسط قوامها الطوائف والأعراق والمذاهب. ذلك هو تحدي الوجود الحقيقي أمامنا.

346(٣) مجموعة مؤلفين، مقاومة التطبيع.. ثلاثون عامًا من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٧٧.

347(٤) سجلت مراكز أبحاث أمريكية في أكثر من تقرير لها أن وزير خارجية مصر وقف بقوة ضد تيار التطبيع بلا مقابل عام ١٩٩٦-١٩٩٧؛ مما أفشل طرح بيريز (تقرير لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وهو معروف بدعمه لوجهات النظر الإسرائيلية

348(١) بوريس يلتسن (١٩٣١ - ٢٠٠٧م)؛ أول رؤساء روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. امتدت فترة حكمه لروسيا ما بين ١٠ يونيو ١٩٩١ و٣١ ديسمبر ١٩٩٩.

349(٢) مجموعة مؤلفين، مقاومة التطبيع.. ثلاثون عامًا من المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص١١٩ .

350(١) نبيل شعث، من سلام كامب ديفيد إلى أوسلو (سيرة ذاتية) ج٢، تحت الطبع، (أهداني المؤلف نسخة من مخطوط الكتاب للاطلاع عليها قبل الطبع، وتم الاقتباس بإذن منه).

351(١) راجع الكلمة التي ألقيتها ورد الفعل الدولي والعربي في جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية وغيرها يوم ٣١ أكتوبر والأول والثاني من نوفمبر ١٩٩٤م.

352(١) راجع حديثي مع رئيس تحرير صحيفة «الحياة» اللندنية، غسان شربل، والمنشور في عدد الصحيفة الصادر يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م

353(١) بدا واضحًا لي كالشمس أن المسار متعدد الأطراف الذي تمخض عن مؤتمر مدريد للسلام لم يكن مجرد حافز لإسرائيل فحسب، بل تحول إلى الهدف الحقيقي الذي تستثمره إسرائيل بأقصى درجات السرعة والدهاء تاركين القضية الفلسطينية تتآكل وتتراجع مع نمو المستوطنات؛ وهو ما كان يثير ردود أفعال غاضبة من جانبي لوضوح سياسة الاستغفال تلك.

354(١) يُساق هذا المثل الشعبي المصري عندما يستهدف أحد المدعوين فجأة هدم المعبد على من فيه؛ بتحطيم الزخارف وإطفاء الأضواء فجأة في أي مناسبة احتفالية سعيدة.

355(١) من الواضح أن السياسة التي كان يطبقها عندئذ نتنياهو بدأت تتخذ إجراءات تصعيدية استفزازية تقلل من أي أثر ممكن أو محتمل يمكن أن يترتب على مثل هذه المؤتمرات.

356(١) راجع: صحيفة «الحياة» اللندنية، عدد ١٦/١٠/١٩٩٦ .

357(٢) غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م.

358(١) راجع: صحيفة «الأهالي» المصرية، عدد ١٣/١١/١٩٩٦.

359(٢) راجع: مجلة «الوسط» اللندنية، عدد ٢١/١٠/ ١٩٩٦.

الفصل التاسع

ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي

نقطة نظام:

يهمني في مستهل هذا الفصل الهام أن أبدأ بـ«نقطة نظام» أتحدث فيها عن السياسة المصرية بالنسبة إلى التسلح النووي في الشرق الأوسط – والتي تعرضنا لها في الفصل الرابع عشر من القسم الأول في هذا الكتاب - بالنظر إلى خطورة الموضوع وآثاره بعيدة المدى على الاستقرار والأمن في المنطقة، لاسيما عملية بناء الأمن الإقليمي التي هي ولاشك قادمة، خصوصًا في ظل التغيرات الهائلة التي تتعرض لها المنطقة حاليًا.

لقد وقفت مصر، ودبلوماسيتها بقوة ضد التسلح النووي في الشرق الأوسط. ولم تقبل بأي مبررات ساقتها عواصم كبرى على رأسها واشنطن كي لا نتعرض للتسلح النووي الإسرائيلي. لم ترَ مصر سببًا واحدًا يدعوها إلى أن تتسامح مع هذا الوضع الخطير خصوصًا أنه يقوم على موقف سياسي مشبوه قوامه أن إسرائيل تتعرض لأخطار جمَّة تبرر حصولها على سلاح نووي، وأن غيرها لا يتعرض لمثل ذلك، ومن ثم فعلى جميع الآخرين في المنطقة أن يمتنعوا عن الدخول في هذا المجال النووي وأن يقبلوا بالاستثناء الإسرائيلي. بل إن مجرد حصولهم على العلم النووي وتطبيقاته السلمية كان يقابل بالتصدي والرفض من هذه العواصم المنحازة وغير الموضوعية.

نعم، لقد أخطأنا في مصر بعدم الدخول في هذا المجال مبكرًا برغم أن الفرص كانت متاحة، وأخطأنا أيضًا في التصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي من دون أن تصدق عليها إسرائيل القوة النووية الفعلية في المنطقة. تلك أخطاء يجب الاعتراف بها وعلاجها.

نتيجة لذلك لم يكن كثيرون في مصر متحمسين لدعوات المشاركة في الضغط على إيران لتتوقف عن تقدمها في المجال النووي واقترابها من الجانب العسكري، فلماذا إيران وليس إسرائيل؟ وبأي منطق أخلاقي أو موقف موضوعي نسكت عن هذه وندين تلك؟

وقد حاولت الدبلوماسية المصرية لسنوات طويلة وحتى عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك وإن بوتيرة مختلفة محاصرة الموقف الإسرائيلي سياسيًّا، ونجحت في ذلك نجاحًا كبيرًا إلا أن القوى العظمى أو بعضها وبصفة خاصة الولايات المتحدة ضغطت كثيرًا ورفضت التحرك المصري الذي تمثل في إفشال مؤتمرات المراجعة الدورية لمعاهدة حظر الانتشار النووي[360](NPT) حتى قبلت (أي الولايات المتحدة) عام ٢٠٠٠ أن يطالب مؤتمر المراجعة المنعقد في ذلك العام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار، وأن يدعو الدول الأعضاء إلى العمل على تحقيق ذلك.

ولقد أيدنا ما توصلت إليه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا مع إيران فيما يخص البرنامج النووي الإيراني سنة ٢٠١٥ مادامت إيران قد قبلت به، وإن كنا بحسباننا أعضاء في المنطقة لم نعلم بالضبط أبعاد الاتفاق إلا من خلال ما نشر أو ما تسرَّب أو ما نقل إلينا وهو قليل. غير أن التوصل إلى اتفاق مع إيران لا يكفي، فماذا عن البرنامج النووي العسكري لإسرائيل، ولماذا الاستثناء؟ وكيف يمكن لنا أن نقبل بهذا الوضع والمفاعل الرئيسي لإسرائيل على بعد كليومترات من حدودنا ومن حدود المملكة العربية السعودية، ويقترب بدرجة مماثلة من الخطورة من دول عربية عديدة هي الأردن ولبنان وسوريا والعراق وكذلك الأراضي الفلسطينية. ناهيك عن وسائل إيصالها التي تجعل المنطقة المهددة تكاد تغطي العالم العربي كله، وربما فيما وراءه؟

المهم هنا ليس الماضي - وهو ما سوف أسرده - ولكن المستقبل الذي يتم في رأيي صياغته حاليًا بوصفه جزءًا من الترتيبات المتوقعة على مستوى المنطقة، فسوف تجرى مناقشات تتعلق بالأمن الإقليمي. وهو ما لا يمكن أن يتحقق ولا أن يتم الاتفاق على منظومته ما لم يتم بحث الوضع النووي الإسرائيلي وضرورة السيطرة الدولية عليه، والمطالبة الجادة بأن تنضم إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي. هذا في تقديري ما يجب أن يظل في صلب السياسة والدبلوماسية المصرية وكذلك العربية، ناهيك عن السياسة العالمية المفروض أنها ملتزمة بفكر وفلسفة منع الانتشار التي لا تستثني أي دولة ولو كانت إسرائيل.

وأخيرًا فإن هذا الفصل أخطر من أن يكون مجرد مذكرات أو سيرة ذاتية، وإنما يتضمن تقييمًا لأخطاء إستراتيجية لم تدرس كما يجب من القيادة السياسية آنذاك، وربما توهم البعض على هذا المستوى أن وعود الذئاب فيها النجاة للحملان، وأعتذر عن هذا التعبير، لكنها الحقيقة، ولست أدري كيف يمكن إنقاذ ما يمكن انقاذه، ولكن يجب أن نعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، مهما كانت الصعاب.

معاركنا الدبلوماسية ضد البرنامج النووي الإسرائيلي

من المعارك المهمة التي خاضتها مصر والدبلوماسية المصرية خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس وزارة الخارجية، معركة نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والعمل بكل ما أوتيت من قوة على ضم إسرائيل إلى «معاهدة حظر الانتشار النووي»، ووضع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية مثل بقية الدول، بما فيها مصر التي صادقت على هذه المعاهدة سنة ١٩٨١م في زخم إجراءات إتمام السلام مع إسرائيل.

وهنا يجب أن ينتبه الجميع إلى أننا وإن كنا لم ننجح في هذا الإطار لما نصبو إليه نتيجة الدعم الأمريكي والغربي اللامحدود لإسرائيل، إلا أنه من الظلم أن تتهم الخارجية بالتقصير؛ ذلك أن الخارجية المصرية خاضت – وماتزال - معركتين بارزتين في هذا الصدد، في أثناء مؤتمري[361] مراجعة «معاهدة حظر الانتشار النووي» في عامي ١٩٩٥، و٢٠٠٠م. نجحنا في المؤتمر الأول في إصدار قرار ينص على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط[362] تضم كل الدول الموجودة فيه، ومنها إسرائيل، في مقابل عدم معارضة التمديد اللانهائي للمعاهدة، ثم في مؤتمر سنة ٢٠٠٠م نجحنا في إصدار قرار يطالب إسرائيل بـ«الاسم» بالانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما رأينا أنه يمكن البناء عليه فيما بعد، وهي معركة ماتزال مستمرة حتى اليوم وربما غدًا.

لقد قاتلت الدبلوماسية المصرية خلال هاتين المعركتين بشراسة منقطعة النظير. استغلت فيهما هوامش المناورة السياسية التي أتيحت لنا أفضل استغلال ممكن، وقاومنا فيهما ضغوطًا أمريكية لا محدودة للكف عن ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي[363].

وقبيل الدخول في تفاصيل هاتين المعركتين أرى أنه من الأهمية بمكان أن أعطي خلفية تاريخية موجزة عن البرنامج النووي الإسرائيلي و«معاهدة حظر الانتشار النووي» وظروف انضمام مصر إليها؛ كي يتمكن القارئ غير المتخصص من الإلمام بالسياق الذي جرت فيه أحداث معركتي سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠م.

قدرات إسرائيل النووية[364]

بداية تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تتبع ما يعرف بسياسة «الغموض النووي»، منذ بدأ ديفيد بن جوريون[365]، التفكير في تدشين المشروع النوويّ الإسرائيليّ سنة ١٩٤٨م؛ ذلك أنه أحاط هذا المشروع بسد منيع من السرّية التامة والغموض المحكم، إلى أن تم إكمال بناء المفاعل النوويّ في

ديمونة في نهاية سنة ١٩٦٣م. مازالت إسرائيل مستمرة على هذه السياسة إلى اليوم، وبمقتضاها لا تنفي قدراتها النووية العسكرية (لتكون رادعًا للغير)، مع تجنب الاعتراف بها رسميًّا حتى لا تتعرض للضغوط الدولية.

وكمثال على هذه السياسة، فقد ضغطت شخصيًّا على شيمون بيريز عندما كان وزيرًا للخارجية الإسرائيلية وبعد ذلك عندما أصبح رئيسًا للوزراء كي نتحدث معًا بصراحة عن التسلح النووي الإسرائيلي وإمكانية إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في المنطقة وأن تبدأ مباحثات، ولو غير رسمية، في هذا الإطار بين مصر وإسرائيل حتى ينتهي الوضع المثير للارتياب والتوتر بين البلدين في هذا الشأن بالذات.

وكانت إجابته: أي تسلح نووي تتحدث عنه؟ إنه برنامج نووي سلمي. ولما قلت: إذن في هذه الحالة دعني أزور مفاعل ديمونة طالما أنه سلمي. أجاب: أخشى أن تصاب بالإحباط حين تكتشف أن ما في ديمونة إنما هو مجرد مصنع نسيج، وهو ما لا نريد أن يراه أحد حتى يظل الاعتقاد بأنه مفاعل نووي عسكري سائدًا ويظل الردع قائمًا.

وغنيّ عن البيان أن سياسة «الغموض النوويّ» تمنح إسرائيل مكانة خاصة على الصعيد الدولي؛ فما دامت تتمسّك بهذه السياسة، ولا تعلن نفسها دولة نوويّة، ولا تُجْري تجربة نوويّة علنيّة[(366)], فإنها لا تُعد دولة نوويّة. أما إذا تبنّت سياسة نوويّة علنيّة من دون التنسيق الكامل مع الولايات المتّحدة، ومن دون نيل موافقتها، فإن ذلك قد يضر بعلاقات إسرائيل بالولايات المتّحدة، ويظهر استخفافها بسياسة واشنطن في شأن منع انتشار الأسلحة النوويّة، وكذلك يلحق الأذى بالجهد الدولي للحد من انتشار الأسلحة النوويّة، وخصوصًا في الشرق الأوسط. فضلًا عن أن حفاظ إسرائيل على سياسة الغموض النوويّ يمكّنها من الادّعاء بأنها تعارض انتشار الأسلحة النوويّة في الشرق الأوسط[(367)].

أما فيما يخص قدرات إسرائيل النووية، فإنها حرصت على امتلاك مقومات البنية الأساسية النووية، منذ قيامها عام ١٩٤٨، وذلك من خلال إقامة قاعدة علمية من العلماء والمهندسين والفنيين، الذين جاءوا إليها من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة علميًّا، إضافة إلى إيفادها مبعوثين للتدريب في المنشآت النووية الأمريكية، وتشكيل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية عام ١. كما أن تعاونها المحدد مع فرنسا في إقامة برنامج نووي إسرائيلي منذ عام ١٩٥٢، أثمر عن تشييد مفاعل «ديمونة» النووي الذي أضافت إليه مفاعلين آخرين هما:«ريشيون لبزيون» و«ناحال سوريك»[(368)].

أما عن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية فقد أشارت تقارير ذات مصداقية عالية؛ منها تقرير صدر عن صحيفة «صنداي تايمز»، الذي اعتمد على معلومات الفني الإسرائيلي موردخاي فعنونو[(369)], إلى أن إسرائيل تمتلك ما بين ١٠٠ – ٢٠٠ رأس نووي؛ استنادًا إلى تقديرات كمية البلوتونيوم ٢٣٩ التي ينتجها مفاعل ديمونة سنويًّا. وفي عام ١٩٩٧م، كانت تقديرات دورية (Jane.Int.Reviews) قد وصلت بأعداد الأسلحة النووية الإسرائيلية إلى ٤٠٠ رأس نووي، بطاقة إجمالية تصل إلى ٥٠ ميجاطن.

وتشير التقارير إلى امتلاك إسرائيل أنواعًا متعددة من الأسلحة النووية؛ وقنابل هيدروجينية، وأسلحة نيوترونية، وقذائف مدفعية من أعيرة صغيرة، كأسلحة تكتيكية، علاوة على الألغام النووية[(370)]. وبالإضافة إلى ذلك كله لدى إسرائيل الصواريخ والطائرات والغواصات القادرة على حمل رءوس نووية وضرب أهداف بعيدة المدى.

أبرمت «معاهدة حظر الانتشار النووي» سنة ١٩٦٨م، ودخلت حيز النفاذ في سنة ١٩٧٠م، وفي عام ٢٠١٦ بلغ عدد الدول الأعضاء المنضمة إليها، ١٨٩ دولة (من بينهم مصر). ورفضت ثلاث دول الانضمام إليها حتى الآن وهي: إسرائيل وباكستان والهند (وهما قوتان نوويتان). بينما انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة سنة ٢٠٠٢م. في حين بقيت كوبا خارج المعاهدة منذ توقيعها، إلى أن تراجعت عن تلك السياسة وانضمت إليها سنة ٢٠٠٨م. وكانت حكومة جنوب إفريقيا قد انضمت إليها سنة ١٩٩١م مع انهيار نظام الفصل العنصري.

يعد نزع السلاح النووي الهدف الأسمى لهذه المعاهدة التي تقوم على ركائز ثلاث: الأولى هي منع الانتشار النووي، وهو ما نجحت المعاهدة إلى حد كبير في تحقيقه، باستثناء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى حالات أربع هي: كوريا الشمالية والهند وباكستان وإسرائيل. أما الركيزة الثانية فهي نزع السلاح النووي، وهو الهدف الذي لم يتحقق برغم مرور نحو نصف قرن منذ إبرام المعاهدة. فيما يعد الاستخدام السلمي للطاقة النووية الركيزة الثالثة لها، وقد نجحت المعاهدة - من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية - في الإشراف على تنفيذ هذا الهدف من خلال نظام الضمانات الشامل[371] الذي نصت عليه المعاهدة.

وفيما يخص الهدف الأسمى للمعاهدة، وهو إخلاء العالم من السلاح النووي وضمان حماية الجنس البشرى من تهديده، وخصوصًا في ضوء ما حدث من دمار وفتك حين ألقت الولايات المتحدة عن طريق القاذفات (B29) قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناجازاكى في اليابان في الفترة بين ٦ - ٩ أغسطس ١٩٤٥م[372]، فقد رفضت الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الصين، بريطانيا، فرنسا) التخلص من هذا السلاح الخطير والفتاك، بموجب هذه الاتفاقية[373]. وبالتالي تركزت سياسة منع الانتشار على دول العالم الثالث، أي أن المعاهدة قسمت دول العالم إلى طائفتين: الأولى هي الدول الحائزة السلاح النووي المشار إليها أعلاه. أما الطائفة الثانية فقد تم افتراض أن باقي الدول لم تحز هذا السلاح، وقد انضمت غالبيتها إلى المعاهدة بوصفها دولًا غير نووية.

وفيما يخص العمر الافتراضي لـ«معاهدة حظر الانتشار النووي»، فقد أشار إليه بند من بنودها ينص على أن مدة سريانها ٢٥ عامًا، وبند آخر ينص على أن تقوم الأطراف الموقِّعة عليها بعقد مؤتمرات مراجعة لها كل خمس سنوات؛ لقياس شكل الأداء، ولتأمين التنفيذ السليم لها، وقد عقدت تلك المؤتمرات بالفعل في الأعوام: ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، و١٩٩٥م. وقرر المؤتمر الأخير أن يكون سريان المعاهدة إلى ما لا نهاية.

في زخم توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل (١٩٧٩م) صادق مجلس الشعب على هذه المعاهدة في فبراير ١٩٨١م لكونها شرطًا لحصولنا على المفاعلات التي كان منصوصًا عليها في المشروع النووي السلمي الذي بدأه الرئيس الراحل أنور السادات، ولم يستكمل. والغريب أن هذا التصديق تم في شكل مهرجان سياسي احتفالي باعتبار أنه «عمل قومي من الطراز الأول»، علمًا بأنه على العكس من ذلك تمامًا! إذ إنه سمح لإسرائيل – التي لم توقِّع على المعاهدة - بالتفوق الإستراتيجي على دول منطقة الشرق الأوسط كلها بما فيها الدول العربية، وإطلاق يدها للهيمنة على المنطقة، وإبقاء العالم العربي تحت رحمة التهديد الإسرائيلي المستمر، في غيبة امتلاك العرب لأي رادع نووي.

كانت هناك بعض الأصوات العاقلة التي دعت في جلسة التصديق على المعاهدة بمجلس الشعب لأن نتريث في هذا التصديق إلى حين توقيع إسرائيل عليها، مثل زعيم حزب العمل، إبراهيم شكري[374]، لكن الفريق كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية - آنذاك - طمأنه بأن إسرائيل لم تعارض المشروع المصري المقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الشرق الأوسط منطقة

خالية من الأسلحة النووية[375]، واكتفت بالامتناع عن التصويت على المشروع!

أي أن مجرد عدم اعتراض إسرائيل على المشروع المصري اعتبر كافيًا لطمأنة مصر بأن إسرائيل قد وافقت بالفعل على نزع سلاحها النووي. والذي حدث أنه بعد تصديق مصر على المعاهدة بدأت الولايات المتحدة في المماطلة حتى تم تحجيم البرنامج النووي المصري سنة ١٩٨٦م، بعد أن التزمت مصر باتفاقية حظر الانتشار النووي من دون أن توقع عليها إسرائيل.

وحتى لا نظلم وزارة الخارجية، يجب أن أشير إلى أن أصواتًا عديدة فيها ارتفعت برفض المصادقة على هذه المعاهدة. وأذكر أنه دار نقاش طويل وقتها بين وزير الدولة بطرس غالي وبيني في شأن هذا الموضوع وخطورته، ورأيت أنه يجب أن «نتقل شوية»؛ حيث إن الموضوع له اعتبارات سياسية وأمنية تتعدى العلاقة الثنائية والسلام الثنائي المصري -الإسرائيلي. وللتاريخ كان بطرس غالي أيضًا متحمسًا، ولكن يبدو أن الضغط كان شديدًا. وصرنا نتحدث معًا في كيفية تأجيل ردِّنا وتأخير اتخاذ أي إجراء للتصديق على المعاهدة، واقترحت أن نطلب رأي كل من له علاقة بالموضوع من الدبلوماسيين المصريين كبارهم وصغارهم على السواء؛ بوصفي مديرًا لـ«إدارة الهيئات الدولية» وقتها، فوافق؛ ومن ثم أرسلت كتابًا إلى هؤلاء، وكانوا على ما أذكر: نبيل العربي، محمود قاسم، عمر سري، عمران الشافعي والشافعي عبد الحميد وإلى بعثاتنا في نيويورك وجنيف وفيينا وربما آخرين وكانت الأغلبية مع الانضمام إلى المعاهدة، وهذا ما كان.

والحقيقة أننا ناقشنا الموضوع في الوزارة بعد ظهور هذه النتيجة. كان رأي بطرس غالي أنها معاهدة يمكن أن ننضم إليها ونستفيد مما ذكره لنا الأمريكان من أنهم سوف يؤيدون قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى إمكانية تراجع إسرائيل عن برامجها النووية العسكرية، وكذلك الوعد الأمريكي بمساعدة مصر في برامجها النووية السلمية. هذا بالإضافة إلى حجة ثالثة ساقها غالي، تتمثل في أنه بإمكاننا الخروج من هذه المعاهدة بمثل ما دخلنا فيها، إذا ما نكثت الولايات المتحدة بوعودها.

والذي حدث هو أن الولايات المتحدة نكثت بوعودها، كما توقع بعضنا، بل الأدهى أنها سعت لتحقيق «أبدية المعاهدة» وعدم السماح بخروج الدول منها، والخطوة الثالثة (لم تتم بعد، وقد لا تتم أبدًا) وهي اعتبار الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي تهديدًا للسلم والأمن الدوليين من جانب الدولة المنسحبة يتطلب توقيع عقوبات عليها طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ ومن بينها التدخل العسكري ضد الدول المنسحبة. لكنه يفتح الباب أمام فرض العقوبات الاقتصادية، والعزلة السياسية، وربما الحرمان من عضوية بعض المنظمات الدولية.. إلى آخر سلسلة الضغوط التي نرى شطرًا منها في التعامل مع دولة مثل كوريا الشمالية، إلا أنها لم تبالِ بكل هذا وامتلكت القدرات التسليحية النووية بالفعل، وبات العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة حذرًا في تجاوز حدود معينة من الضغوط عليها.

وإن كنت آسف على شيء فهو أن قرار تصديق مصر على المعاهدة في ذلك الوقت تم من دون تقدير كافٍ لمخاطر الانضمام الكامل، بالإضافة إلى ما كان لازمًا من التيقظ إلى أهمية عدم الاعتماد على الوعود الأمريكية وعدم الخنوع لضغوطها، وإلا لكنا استطعنا إيقاف هذا القرار.

أود هنا أن أشير إلى ما ذكره السفير نبيل العربي بشأن توقيع مصر على هذه المعاهدة، وقد شغل منصب مدير الإدارة القانونية والمعاهدات بالوزارة. يقول في هذا السياق:

> «على الرغم من توقيع مصر على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، فإن التصديق عليها أتى في عام ١٩٨٠ إثر إبرام معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وهو ما كان يمثل من وجهة نظرى خطأ سياسيًّا فادحًا، وأذكر أن الدكتور بطرس غالى، كان وقتئذ وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، وأرسل لبعض من تعتبر الوزارة أن لهم معرفة في موضوعات نزع

السلاح مثل السفراء: محمد شاكر وسعد الفرارجي، ونبيل العربي وعمر سري لاستطلاع الآراء في موضوع تصديق مصر، وقد كتبت مذكرة طويلة معترضًا على التصديق، ساعدني في كتابتها السفير رمزي عز الدين رمزي.

وأعلم أن السفير سعد الفرارجي اعترض أيضًا، بينما أيد السفير محمد شاكر، لكن القرار السياسي بالتصديق اتخذ وقتئذ لاهتمام مصر بالحصول على مفاعلات نووية؛ الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن»(376).

ويجب التنويه أيضًا إلى أن رسائل مماثلة أرسلت إلى بعثتنا في جنيف، وكان لمحمد البرادعي ونبيل فهمي السكرتيرَيْن الأول والثاني في البعثة – آنذاك - رأي متحفظ أيضًا.

وبرغم أن أجل الاتفاقية كان ينتهي في سنة ١٩٩٥م، فإن الولايات المتحدة -كما سبقت الإشارة- قادت حملة عالمية لتحويلها إلى نظام عالمي دائم برغم معارضة مصر وإصرارها على دخول إسرائيل الاتفاقية. وهكذا أصبحت مصر ملتزمة بالاتفاقية إلى الأبد من دون أي التزام على إسرائيل(377). ولذلك نقول إن القرار المصري بالمصادقة على الانضمام إلى هذه الاتفاقية كان «قرارًا كارثيًّا»، وذلك في ضوء ما ظهر لاحقًا من موقف الولايات المتحدة واتباعها سياسة مزدوجة المعايير باستثناء إسرائيل من الالتزام بمنع الانتشار؛ مما يجعلنا جميعًا نأسف لأن مصر صدقت على المعاهدة. كانت هذه هي الحقائق الثابتة في علاقة مصر بمعاهدة حظر الانتشار النووي وقت تعييني وزيرًا للخارجية سنة ١٩٩١م.

معركة سنة ١٩٩٥م

بحلول سنة ١٩٩٥م كان العمر الافتراضي للمعاهدة المقدَّر بـ٢٥ سنة منذ دخولها حيز النفاذ في سنة ١٩٧٠م قد انتهى، غير أن المادة العاشرة للمعاهدة افترضت أيضًا أنه بعد انتهاء العمر الافتراضي لها قد لا تكون الأهداف التي نصت عليها قد تحققت؛ فأفسحت المجال لإمكانية مدها لمدة أو لمدد «by additional period or periods» أخرى.

مع اقتراب انتهاء أجل المعاهدة، نشطت الدول النووية المعترف بها وفقًا لأحكام المعاهدة في ممارسة الضغوط على الدول غير النووية لحثها على الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة، برغم ما نصت عليه المادة العاشرة منها «لمد المعاهدة لفترة أو لفترات أخرى». كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر هذه الدول نشاطًا في الدفع باتجاه المد اللانهائي(378).

كنت أراقب ومجموعة العمل في وزارة الخارجية محاولات الدول النووية المعترف بها بقيادة الولايات المتحدة اعتماد المد اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي. كان قراري هو السعي لعرقلة هذا المد الأبدي ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا؛ فاستبقنا – مع آخرين - مؤتمر المراجعة الذي سيناقش قرار المد بحشد الدول المتضررة من هذه المعاهدة للدفع في اتجاه مدها لمدة ٢٥ سنة فقط قابلة للتجديد، ونشطت معنا في هذا الإطار معظم الدول العربية ومجموعة من دول عدم الانحياز، وقد تم ذلك في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في إندونيسيا في تلك الفترة.

ويقول السفير الدكتور رضا شحاتة(379) في هذا السياق:

أذكر أنه إبَّان عملي سكرتيرًا للرئيس للمعلومات في هذا التاريخ عام ١٩٩٥، كلفني الرئيس مبارك وكان صوته يكشف عن الضيق الشديد بمتابعة دقيقة لتصريحات وزير الخارجية عمرو موسى في مؤتمر عدم الانحياز في جاكرتا الذي كان يناقش مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي، وكان قد نقل للرئيس مبارك أن موقف مصر غير متعاون مع الاتجاه الأمريكي السائد (المد اللانهائي). وقد حاولت الاتصال مباشرة بالسيد الوزير، ومع فروق التوقيت بين القاهرة وجاكرتا لم أتمكن من الوصول إليه مباشرة لنقل هذه المعلومات.

وتمكنت بصعوبة شديدة من الوصول إلى السفير في إندونيسيا آنذاك (سيد قاسم المصري) ونقلت إليه الرسالة التي كلفني بها الرئيس لإبلاغها للسيد الوزير، وفحواها «لا داعي للصدام» مع الوفد الأمريكي، وأنه لا بد أن «نشوف حل» ولا داعي للتشدد والمشكلات.

كنا نوضح لهذه الدول أن هذه المعاهدة فيها تمييز صارخ لمصلحة الدول النووية؛ فدولة مثل إسرائيل تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية ولا تمتثل لأحكام المعاهدة، وترفض إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الرقابة الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ لأنها غير موقعة عليها، ولا أحد يحاسبها على ذلك؛ وهو ما يقضي على مبدأ «عالمية المعاهدة» الذي كان

واحدًا من أهم أهدافها عند إبرامها.

تل أبيب في أغسطس ١٩٩٤

ألح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين على الرئيس مبارك لأجل أن أقوم بزيارة رسمية لإسرائيل، وأمام هذا الإلحاح زرت تل أبيب بالفعل يومي ٣٠ و٣١ أغسطس ١٩٩٤م. كان أول موضوع ناقشت فيه وزير الخارجية الإسرائيلي – آنذاك – شيمون بيريز هو موضوع إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية، ودعوة تل أبيب للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي. وهو موضوع كنت قد فاتحت بيريز فيه في زيارة له لمصر قبل زيارتي لإسرائيل.

وبالرجوع إلى المذكرة التي أرسلتها من تل أبيب للعرض على رئيس الجمهورية في اليوم الثاني للزيارة (٣١ أغسطس) والتي تضمنت مجمل ما أجريته من مناقشات حتى وقت كتابة هذه المذكرة، وجدت أنني كتبت فيها للرئيس تحت محور العلاقات الثنائية بين البلدين، ما يلي بالنص:

«أشرت إلى أننا اتفقنا بالإسكندرية[380] على بحث قضية التسلح النووي في المنطقة لمعالجة التباين القائم في مواقفنا خصوصًا بالنسبة إلى الأسلحة النووية وعدم التزامهم بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ فرد بيريز بأنهم قد أعدوا رؤية حول فكرة إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأنهم مع حلول السلام في المنطقة فسوف يتخذون خطوات عملية لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ.

وحول رفضهم الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي بحجة عدم كفاية وسائل التحقق وتخوفهم من طموحات بعض الدول خصوصًا إيران للحصول على أسلحة نووية تهدد دول المنطقة، فأوضحت أنه من الأفضل تطوير نظام التحقق القائم وجعله أكثر فعالية، بدلًا من عدم الانضمام للمعاهدة.

وأضفت بأنه من الأهمية إعداد ورقة تكون بمثابة «PRACTICAL FRAMEWORK» (إطار عملي) تتضمن الخطوات العملية الواجب اتخاذها، فوافق على ذلك مضيفًا أنهم يرحبون بحضور وفد من الخبراء المصريين لإسرائيل في شهر أكتوبر للتشاور بشأن هذه الورقة ومحاولة التوصل لتفاهم مشترك»[381].

وضح من مناقشاتي مع بيريز بشأن قضية الأسلحة النووية أنهم لا يعتزمون الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وأنه ربط الموضوع بـ«حلول السلام في المنطقة»، ولـ«وجود تهديدات من بعض دول المنطقة مثل إيران»؛ وهو ما يعني مراوغة واضحة وصريحة من الجانب الإسرائيلي الذي يريد أن يحتفظ بميزة امتلاكه السلاح النووي وحده دون بقية دول المنطقة، وهو ما يمثل تهديدًا صريحًا للأمن القومي المصري والعربي؛ ولذلك كان عزمي أكيدًا على دخول معركة دبلوماسية في «مؤتمر الأطراف لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي» في إبريل ومايو من سنة ١٩٩٥ للمطالبة بانضمام إسرائيل إليها، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل جميعها في الشرق الأوسط، ومطالبة إسرائيل بالاسم للتخلص من ترسانتها النووية.

واشنطن في فبراير ١٩٩٥

كنت أوقن وفريق العمل بوزارة الخارجية أن إثارتنا مسألة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية أمر سيثير حفيظة الولايات المتحدة - على صعيد الإدارة الأمريكية والكونجرس - ولهذا انتهزت فرصة زيارتي لواشنطن في فبراير ١٩٩٥ – أي قبل شهرين من انعقاد مؤتمر الأطراف الخامس لمراجعة «معاهدة منع الانتشار النووي» - وجعلت هذه المسألة بندًا أساسيًّا ورئيسيًّا في كل المباحثات التي أجريتها مع المسئولين الأمريكيين أو رؤساء وأعضاء الكونجرس الأمريكي بغرفتيْه (الشيوخ والنواب).

في ١٣ فبراير ١٩٩٥ التقيت في واشنطن وزير الدفاع الأمريكي – وقتذاك – وليم بيري[382]، وأثرت معه موضوع المد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي بكل صراحة ووضوح. وقد أرسلت من واشنطن مذكرة للعرض على رئيس الجمهورية تتضمن مجمل ما دار في لقائي مع وزير الدفاع الأمريكية، ولعله من المناسب هنا أن أعرض ما ورد في هذه المذكرة فيما يخص البرنامج النووي

الإسرائيلي، إذ قلت في بنود هذه المذكرة: السادس والسابع والثامن ما يلي بالنص:

«٦- أشرت إلى مؤتمر المراجعة القادم لاتفاقية منع الانتشار النووي باعتباره فرصة مواتية لكي نعمل معًا على تقوية نظام منع الانتشار النووي الذي لا توجد لنا أي مصلحة في إضعافه. وأضفت أنه يهمني في هذا الصدد أن أوضح موقفنا من برنامج نووي موجود وغامض وقائم على حدودنا. موضحًا أننا إذا كنا نتكلم عن حقبة جديدة في المنطقة تقوم على السلام والتعاون والتجارة وحرية الانتقال، يجب أن نتعامل بوضوح مع كل القضايا التي تساعدعلى ذلك وتؤدي إليه.

ومن غير المنطقي أن يبقى البرنامج النووي لإسرائيل استثناء وحيدًا من القاعدة دون مبرر، بينما نطالب نحن بالتزام لانهائي في هذا الشأن. ذكرت أيضًا أن وجود مثل هذا البرنامج خارج إطار للرقابة الدولية كفيل بدفع أطراف أخرى في المنطقة إلى العمل على تطوير برامج نووية مقابلة دون القدرة على منعها أو ردعها بالشكل الكافي؛ الأمر الذي لن يكون في مصلحة أحد.

٧- ذكر بيري أنه يتفهم تمامًا وجهة نظرنا في هذا الشأن، وأنه خلال زيارته الأخيرة للمنطقة أبلغ الإسرائيليين بالرسالة التي طلبت منه في القاهرة إبلاغها لهم، بالإضافة إلى رسالة من وزير الخارجية كريستوفر الذي يتولى بصفة أساسية التعامل مع هذا الموضوع لما فيه من اعتبارات سياسية عديدة. أما دور البنتاجون فهو في النهاية المعاونة والمساعدة في تنفيذ سياسة الإدارة في مجال منع الانتشار النووي.

٨- أعدت تأكيد حرصنا على دعم نظام منع الانتشار، وهو هدف مشترك لنا معًا، ولكننا في نفس الوقت لا يمكن أن نتجاهل خطرًا قائمًا على حدودنا. وأضفت أننا قدمنا بالفعل مقترحات للإسرائيليين تراعي عددًا من الاعتبارات بهدف التوصل إلى أي تفاهم معقول ومقبول، وأننا سنواصل من جانبنا العمل على ذلك، ونأمل أن تساعدنا الولايات المتحدة على تحقيق هدف في النهاية هو هدف مشترك».

فتحت الموضوع أيضًا عندما التقيت عددا من أعضاء الكونجرس الأمريكي في ١٥ فبراير ١٩٩٥، وقد سجلت سفارتنا في واشنطن تفاصيل هذا اللقاء، وأرسلتها في برقية إلى وزارة الخارجية في ذات اليوم صدَّرتها بالمقدمة التالية: «التقى السيد الوزير مع قيادات الكونجرس من الجمهوريين والديمقراطيين، في مقدمتهم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السيناتور «روبرت دول»، ورئيس مجلس النواب «نيوت جنجرتش». وفي البند السادس والسابع من البرقية ذاتها دونت السفارة ما يلي:

«٦- أشار السيد الوزير «عمرو موسى» إلى التقدم الذي تم إحرازه في سعينا لإنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يقوم على أسس السلام العادل الشامل، وذكر أنه تم تحقيق تقدم في بعض المجالات، إلا أننا لم نحرز أي تقدم في مجال الترتيبات الأمنية نتيجة الموقف الإسرائيلي من مسألة منع الانتشار النووي.

٧- ردًّا على استفسارات قيادات الكونجرس حول الموقف المصري من مد أجل اتفاقية منع الانتشار النووي، أكد على أن مصر عضو نشيط في الاتفاقية، وأنها حريصة على تقوية نظام منع الانتشار، ولسنا ضد العمل بالاتفاقية إلَّا أن الموقف المصري ينبني على وجود برنامج نووي إسرائيلي على حدودنا، ولا تتوفر لدينا أي معلومات عنه، ولا يخضع لأي نظام للرقابة الدولية؛ ولذلك فلا نملك إلا أن نأخذ الموضوع مأخذ الجد؛ لأنه يتعلق بالأمن الإقليمي المصري بشكل مباشر، والأمن الإقليمي عامة، وأخذنا في الاعتبار مسئولياتنا أمام الرأي العام في مصر والمنطقة[383].

بعد محادثاتي مع الأمريكان – مسئولين وأعضاء في الكونجرس - ورؤيتي – بما لا يدع مجالًا للشك – انحيازهم الواضح لإسرائيل ودفاعهم عن برنامجها النووي غير الخاضع لأي رقابة دولية، قلت: لقد بات حقًّا علينا أن نخوض معركة دبلوماسية ضد هذا البرنامج النووي الرابض على حدودنا مهما كان حجم الدعم الذي يحظى به من واشنطن أو غيرها من الدول الغربية. قلت إنه من العار أن نصمت إزاء هذا التهديد المباشر لأمننا القومي؛ وتاليًا لابد من إثارة القضية في كبريات المحافل الدولية، عسانا نحصل على أي مكسب تأتي الأجيال اللاحقة وتبني عليه.

في هذه الأثناء عقد المؤتمر التحضيري السابق على مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي في مقر الأمم المتحدة بجنيف. كان السفير منير زهران[384] - وهو من أكفأ وأنقى سفرائنا عقلًا وضميرًا ومن الخبراء البارزين في مجال نزع السلاح النووي – سفيرنا في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. كانت تعليماتي واضحة: إذا لم تتفهم الدول النووية مخاوفنا من المد اللانهائي للمعاهدة، دون توقيع إسرائيل عليها، الذي يعني إعطاء مكسب إستراتيجي أبديٍّ لتل أبيب على حسابنا فاعملْ بكل ما أوتيت من قوة على إفشال التوافق حول قرار المد اللانهائي، وهو ما تم بالفعل في هذا المؤتمر

التحضيري؛ إذ انتهى من دون قرار بسبب الموقف المصري.

نيويورك في إبريل ومايو ١٩٩٥

مضت الأيام، وجاء موعد انعقاد مؤتمر المراجعة الخامس الذي سيتخذ قرار مد أجل المعاهدة في الفترة بين ١٧ إبريل - ٦ مايو ١٩٩٥م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. حدث بعض التراجع في مواقف بعض الدول التي كانت تساندنا في رفض المد اللانهائي للمعاهدة، وعلى رأسها جنوب إفريقيا[385]، التي أعلنت أنها لن تمانع المد الأبدي، وهو ما كان له تأثيره على عدد من الدول؛ للزخم الذي كانت تحظى به هذه الدولة في عهد نيلسون مانديلا، فضلًا عن امتثال كثير من هذه الدول للضغوط الأمريكية[386]، ومنها دول عربية وعدد كبير من دول عدم الانحياز.

كانت الولايات المتحدة وبقية مجموعة الدول النووية الموقِّعة على المعاهدة تريد تمرير قرار المد اللانهائي للمعاهدة بـ«توافق الآراء» ومن دون تصويت، وهو ما أعطانا فرصة للتفاوض كنا نفتقدها في بداية المؤتمر. قلنا لهم: ما الذي ستعطوه لنا مقابل عدم إفشالنا «توافق الآراء» (consensus) في شأن المد اللانهائي الذي تسعوْن إليه، وهو ما من شأنه الانتقاص من المعاهدة؟ لم نتركهم يجيبون. ذهبنا إلى طرح مشروع قرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يتضمن إشارة صريحة إلى مطالبة إسرائيل بالاسم بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للرقابة الدولية.

جُنَّ جنون الأمريكان في الأمم المتحدة بزعامة مادلين أولبرايت، مندوبة بلادها في هذه المنظمة الدولية، والتي أصبحت وزيرة الخارجية الأمريكية بعد ذلك. قالت للوفد المصري الذي كان يترأسه مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة السفير نبيل العربي، وفي حضور السفير نبيل فهمي، المستشار السياسي لوزير الخارجية حينذاك: «إذا كنتم مصممين على مشروع قراركم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فقدموه للمؤتمر، ونحن سنقوم بالتصويت ضده، ولكنكم ستمررون معنا المد اللانهائي للمعاهدة بالإجماع ودون تصويت كي يحصل القرار على «توافق الآراء» المطلوب.

عند هذه النقطة وجدنا أن «كارتًا» إضافيًا قد أضيف إلى أوراقنا في التفاوض مع الأمريكان. قلت لنبيل العربي ونبيل فهمي: يجب التأكيد على أننا مصرون على التصويت على قرار المد اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، تمامًا كما سيصوِّت الأمريكان على مشروع القرار الذي سنتقدم به. كان الهدف من إصرارنا على التصويت على قرار المد اللانهائي هو أنه برفض الدول العربية وبعض دول عدم الانحياز للقرار سيفشل تمريره بـ«توافق الآراء» كما يريدون؛ وهو ما سيدفعهم للتفاوض معنا وعندها يمكن أن نجني مكسبًا ولو تكتيكيًّا.

بعد تطوير موقفنا بشأن الإصرار على التصويت على قرار المد اللانهائي للمعاهدة، أبلغني نبيل فهمي أن أولبرايت قالت له بشكل غير رسمي: بصفتك المستشار السياسي لعمرو موسى، هل يعقل أنكم تريدونني أن أوافق على مشروع قرار فيه ضرر لإسرائيل؟ احذف اسم إسرائيل من القرار، وعندها قد نقرِّر التصويت عليه. ورد فهمي قائلًا: وهل يعقل أن تقدم مصر مشروع قرار يطالب بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل من دون أن يتضمن اسم إسرائيل؟

في هذه الأثناء كنت قد وصلت إلى نيويورك لإلقاء كلمة مصر أمام المؤتمر الذي حدد له يوم ٢٠ إبريل ١٩٩٥م. في اليوم السابق لإلقاء الكلمة طلب آل جور[387]، نائب الرئيس الأمريكي - وقتذاك – مقابلتي؛ لأن الولايات المتحدة استشعرت الخطر من تحركاتنا لإفشال «توافق الآراء» على المد الأبديِّ لمعاهدة حظر الانتشار النووي. التقيته في مقر البعثة الأمريكية بالأمم المتحدة بحضور السفير

أحمد ماهر السيد، سفيرنا في واشنطن حينذاك. بدأ آل جور حديثه معي بأن طلب أن تعيد مصر النظر في موقفها من رفض المد اللانهائي للمعاهدة؛ لأن الموضوع تطوَّر بأكثر مما كانت الولايات المتحدة تتوقع!

قلت: آسف يا سيادة نائب الرئيس. أنا معك في أن الموضوع ذهب لأبعاد أكبر مما كنتم تتوقعون، لكن الأمر في أيديكم. وسألته: ما الذي يمكن أن تقدمه إسرائيل غير المنضمة إلى المعاهدة، والتي تهددنا بحيازتها أسلحة نووية كي أوافق على المد اللانهائي؟

قال: لا شيء. إسرائيل متمسكة بعدم الانضمام إلى المعاهدة. وأنا أتوجه إليك بتخفيف حدتك تجاه المد اللانهائي لها.

قلت: هذا شيء من الصعب على مصر أن تقبله.

قال نائب الرئيس الأمريكي: دعني أطلب منك شيئًا واحدًا، وهو ألا تحشد شخصيًّا «لوبي» من الدول ضد التمديد اللانهائي للمعاهدة من اليوم وحتى التصويت.

قلت مازحًا: أعدك ابتداء من مساء غد أنني سوف أتوقف عن أي «لوبي» هنا في الأمم المتحدة، فرد: «بما فيها ألا تلقي خطابك المنتظر». فقلت: سأغادر نيويورك غدًا إلى القاهرة فور انتهائي من إلقاء كلمة مصر أمام المؤتمر. بإمكانك أن تتحمل هذا «اللوبي» حتى مساء غدٍ، لكن الموقف لن يتغير.

احمر وجه آل جور. وبينما أَهُمُّ بالمغادرة قال: أتمنى عليك أن تخفف لهجتك بشأن المد اللانهائي للمعاهدة في كلمتك. فابتسمت، وانصرفت مع أحمد ماهر السيد.

لم أكن مقتنعًا بالمنطق الذي تحدث به نائب الرئيس الأمريكي. في اليوم التالي ألقيت كلمة قوية، أمام الجمعية العامة بحضور كثيف من الوفود كافة. انتقدت فيها بشدة تفريغ عالمية معاهدة حظر الانتشار النووي من مضمونها، بالاستثناءات الموجودة فيها، وشننت هجومًا عنيفًا على نووية إسرائيل، ولعله من المهم هنا أن أعرض لأبرز ما تضمنته هذه الكلمة في الفقرات التالية:

«أعتقد أننا جميعًا متفقون على أن اكتشاف الذرة يعد من أهم أحداث القرن العشرين، وأن استخداماتها العسكرية أو التهديد بها، أو الردع عن طريق مجرد وجودها، مصدر خطر أكيد على السلام، يهدد حق الإنسان في الحياة وحقوق الشعوب في التطور. كما أنه بيقين عمل مهدد للأمن والسلم دوليًّا وإقليميًّا ومنافٍ لمبادئ حقوق الإنسان والشعوب. ومن هنا كان تأييد مصر لنظام منع الانتشار النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا أيضًا يأتي حرصنا على عالمية المعاهدة بالمعنى الحقيقي للكلمة: أي من دون استثناءات، وعلى مصداقيتها، أي بالضمانات الجدية والفعالة، وعلى توازنها: أي بقيام الأطراف كافة باحترام التزاماتهم، وإلَّا يصبح نظام منع الانتشار نظامًا يراد به فرض القيود على البعض لصالح البعض الآخر، ومع استثناء البعض الثالث، ربما إلى الأبد، وهو أمر لا يمكن قبوله.

إن أكبر نقد يوجه إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هو استمرار التفاوت الشديد بين التزامات الدول الأطراف فيها، دول احتفظت بحيازة الأسلحة النووية من دون رقابة أو قيد، في مقابل دول تعهدت بعدم حيازة الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي وبإخضاع مرافقها النووية لنظام الرقابة الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. استمر هذا الوضع حتى يومنا هذا برغم أنه كان من المفروض أن يظل هذا التباين مرحليًّا ومتحركًا، نحو المساواة بين الحقوق والواجبات. إن استمرار هذا التفاوت في الالتزامات والواجبات لا يتمشى مع أي مفهوم مقبول للأمن الجماعي في ظل مناخ خالٍ من المخاطر النووية. بالإضافة إلى أنه يتعارض مع روح المعاهدة وأهدافها. لذا فإن الدول النووية مطالبة بوضع إطار محدد لتخفيض وإزالة الترسانات النووية، مع تحديد تواريخ مستهدفة لتنفيذ ذلك.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الدول غير الحائزة الأسلحة النووية من دون ضمانات أمنية فعالة وملزمة قانونًا، تحميهم من مخاطر هذه الأسلحة هو أمر مخيب للآمال محبط لأهداف منع الانتشار ولا يمكن أن يؤدي إلى الاطمئنان العالمي أو ترسيخ السلام الدولي.

إن موقف مصر تجاه قضايا عدم الانتشار النووي هو تعبير عن سياسة ثابتة تمتد جذورها عبر عقود من السنين، وتعكس مبادئ تمت ترجمتها إلى مواقف محددة على المستويين الدولي والإقليمي. وقد تعددت المبادرات والجهود المصرية في إطار نزع السلاح النووي الدولي والإقليمي، ولكن للأسف يزداد معها وبالتوازي، شعورنا بالإحباط وخيبة الأمل وغيبة الأمان.

فبالإضافة إلى بطء عملية نزع السلاح النووي، وضعف الضمانات، وعدم التوازن في الالتزامات، نجد في وضع التسلح

النووي الإقليمي في الشرق الأوسط ما يقلق استقرارنا ويهدد أمن المنطقة في مجملها.

إن وجود برنامج نووي غير خاضع لنظام الضمانات على حدودنا الشرقية يخلق وضعًا شديد الخطورة بالنسبة إلينا؛ لذا قمنا باتصالات مكثفة مع جميع شركائنا الإقليميين، وكذلك مع الأطراف الدولية المؤثرة؛ سعيًا وراء ترتيبات دولية و إقليمية تحمي المنطقة من مخاطر الأسلحة النووية، وتؤكد عزم أطرافها جميعًا بما فيهم إسرائيل على الالتزام بالمواثيق الدولية وعلى رأسها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار، وإخضاع المرافق النووية كافة لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أعربنا في اتصالاتنا هذه عن استعدادنا للتجاوب مع خطوات تمهيدية ولكن محددة تقوم بها إسرائيل، إذا كانت تشكل تقدمًا عمليًّا في اتجاه انضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، واقترحنا:

أولًا: بدء عملية تفاوض رسمية في لجنة الحد من التسلح في الشرق الأوسط الخاصة بالمسار متعدد الأطراف حول أحكام وعناصر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ثانيًا: التزام دول المنطقة كافة بما فيها إسرائيل بالانضمام إلى المواثيق الدولية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية بما في ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك في غضون فترة زمنية محددة تتمشى مع التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل والأطراف المشتركة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد.

ثالثًا: بحث موضوع التفتيش بما في ذلك إمكانية تبادل الزيارات التفتيشية على المرافق النووية في المنطقة.

طرحنا هذه الاقتراحات بروح إيجابية بأمل تحريك الموقف نحو تفاهم يؤكد التزام الجانب الإسرائيلي باتخاذ خطوات عملية، ومن الآن، بالتفاوض حول إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وعزمه - أي الطرف الإسرائيلي – على توفيق أوضاعه الأمنية والتزاماته القانونية في مجال نزع السلاح مع التزامات الأطراف الإقليمية الأخرى، وفي إطار منع الانتشار [388].

وبرغم كل الجهود، لم تستجب إسرائيل حتى الآن لمسعانا بأن تنضم إلى معاهدة منع الانتشار، كما لم تستجب إلى اقتراحنا بدء التفاوض حول إجراءات إقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل في الوقت الحالي، أو إجراء تفتيش متبادل على المرافق النووية».

التفاف على موقفنا من القناة الخلفية

بعد أن ألقيت كلمتي أمام المؤتمر اقتنع الأمريكان بأنه لا فائدة من التعامل مع وزير الخارجية المصري والخارجية المصرية في عمومها؛ فحاول آل جور وأولبرايت الالتفاف بالحديث المباشر مع الرئيس مبارك ومكتبه؛ ليمارسا ضغوطًا كي لا تقف وزارة الخارجية في وجه التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

بدأت هذه المحاولات تؤتي أكلها، ويظهر هذا جليًّا في هذه الرواية التي حكاها لي كل من نبيل العربي ونبيل فهمي في حينها، وقد ذكرها السفير نبيل العربي في مذكراته وفي سياق حديثه عن هذا المؤتمر إذ يقول:

«في أحد لقاءاتي الصاخبة المعتادة مع أولبرايت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية استخرجت من حقيبة يدها ورقة، وأخذت تتلو عليَّ ما فيها. ثم قالت: هذه هي التوجيهات الصادرة إليك (من القاهرة) للعمل بموجبها يا نبيل. فقلت لها بالحرف الواحد: ليست هذه هي التوجيهات الصادرة إليَّ يا مادلين. بل لديَّ توجيهات أخرى سأعمل بموجبها، فإن اتضح أنك على حق فسيكون جزائي أن تطردني حكومتي من الخدمة. وبالطبع لم تكن هي على حق، ولم أفقد أنا وظيفتي على مدى السنوات الأربع التالية[389]».

بعد حديث أولبرايت مع نبيل العربي اتصل به أسامة الباز، لكن لم يتم الاتصال لسبب أو لآخر، وسارع نبيل بالاتصال بي وذكر لي ما دار بينه وبين أولبرايت. فقلت له: لا تغيير في موقفنا. سنجرهم إلى التصويت، وعندها سنحطم«توافق الآراء» الذي يسعون إليه برفضنا المد اللانهائي. لن نمنحهم ما يريدون بالمجان.

كان تماسك موقف مصر الدبلوماسي والسياسي متميزًا، فكان السفير (نبيل العربي) يضع الوزير في الصورة على مدى اليوم، وكان المستشار السياسي للوزير (نبيل فهمي) يرسل الوثائق كافة المطلوب موافقة الوزير عليها، وكانت التعليمات تأتي من الوزير، وإن كان الشك بدأ يلعب في صدورنا جميعًا بأن هناك اتصالات وضغوطًا يمكن أن تقلب الأمور رأسًا على عقب.

وفي هذا السياق أيضًا ذكر لي السفير محمود كارم، الذي كان نائب مساعد وزير الخارجية لنزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أنه تلقى اتصالًا تلفونيًا عاجلًا من أسامة الباز، في ساعة متأخرة ليلة سفره إلى نيويورك، بصفته عضوًا في الوفد المصري لدى مؤتمر مراجعة معاهدة «حظر الانتشار النووي» عام ١٩٩٥، يطلب فيه مقابلة عاجلة معه. فلما ذهب إليه قال له الباز: أحدثك قبل سفرك للمؤتمر وأدعوك لعدم تصعيد الأمور، وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة في الموضوع النووي، وكذلك برنامج إسرائيل النووي؛ لعدم إحداث مشكلة في العلاقات الثنائية مع واشنطن.

أكد السفير كارم أنه رد على الباز متساءلًا: لماذا يثار معي هذا الموضوع؟ ولماذا لا يتم الاتصال بالسيد الوزير؟. إنني أخذت تعليماتي من الوزير، ولا أستطيع تغييرها إلا منه، وقلت بالإنجليزية: this is beyond me (أي أن هذا أمر خارج عن إرادتي). وأضاف كارم أنه أبلغ السفير نبيل العربي بذلك في نيويورك[(390)].

إدارة المعركة ضد الأمريكان

مع كل يوم يمر خلال «مؤتمر الأطراف لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي» يتأكد الأمريكان من صلابة موقفنا الرافض قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، وهو ما من شأنه إفشال «توافق الآراء» الذي يسعون إليه في شأن هذا القرار؛ وهو ما جعلهم يصلون إلى نتيجة مؤداها أنه لابد من منح المصريين – وبقية الدول المعارضة - مكسبًا ما في إطار صفقة، وإلا فإنهم لن يتمكنوا من تمرير ما يريدون.

في ٢٩ إبريل ١٩٩٥، أرسل إليَّ نبيل العربي من نيويورك برقية تحمل عرضًا من السفير جايانثا دانابالا رئيس مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي، يتضمن بعض المزايا النسبية لنا – ولغيرنا من الدول الأطراف في المعاهدة - من مثل «تقوية عملية مراجعة أحكام المعاهدة»، و«الاتفاق على إعلان مبادئ، وبيان ختامي متكامل»، لكنه لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى مشروع القرار المصري الذي طرحناه على المؤتمر، والذي ينص فحواه على «إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع إشارة صريحة بمطالبة إسرائيل بالاسم للانضمام للمعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للرقابة الدولية». كان واضحًا أن الولايات المتحدة هي صاحبة هذا العرض الذي قدمه لنا رئيس المؤتمر، وكان من البديهي أن يكون قرارنا هو رفضه؛ لأنه لا يحقق الحدود الدنيا لمصالحنا المصرية والعربية.

وفيما يلي نص البرقية التي تلقيتها من نبيل العربي في هذا الخصوص:

نيويورك ٢٩/٤/١٩٩٥

للعرض على السيد الوزير

اجتمعت مع السفير جايانثا دانابالا رئيس مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي اليوم ٢٨ إبريل بناء على طلبه:

١-بدأ حديثه بالإشارة إلى وجود رغبة عريضة لدى العديد من الوفود للتوصل إلى حل حول تمديد سريان العمل بالمعاهدة بتوافق الآراء، وأن وجود دول فاعلة خارج هذا الإطار سينتقص من المعاهدة. أضاف أن الاتجاه هو المد اللانهائي وأن البعض يقترح صفقة متكاملة بمد لانهائي مع:-

أ- الاتفاق على إعلان مبادئ، بما في ذلك بيان ختامي متكامل.

ب- تقوية عملية مراجعة أحكام المعاهدة.

وتساءل إذا ما كنا نقبل هذه الصفقة.

٢-أجبته موضحًا تأييد مصر للسعي للتوصل لتوافق آراء، إلا أننا لا نستطيع – تحت أي ظرف – الموافقة على قرار يستند إلى المد اللانهائي للمعاهدة، وفيما عدا ذلك فإننا نؤيد ضرورة التوصل لبيان ختامي قوي ودعم آلية مراجعة المعاهدة.

٣-فيما يتعلق بطريقة التصويت أيدت التصويت السري لرفع الحرج عن بعض الوفود الصغيرة التي تتعرض لضغوط رهيبة.

اتفقنا في نهاية المقابلة على استمرار التشاور؛ حيث إنه يقوم حاليًا بجولة اتصالات موسعة تشمل أغلب الوفود.

رفضت على الفور العرض الذي تقدم به رئيس المؤتمر - بإيعاز من البعض- والقاضي بالتسليم بالتمديد اللانهائي للمعاهدة بتوافق الآراء مع عدم الإشارة إلى دعوة إسرائيل بالاسم للانضمام للمعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للرقابة الدولية، والذي راح يلح عليه خلال الأيام المتبقية من عمر المؤتمر. بل إن تعليماتي اللاحقة لوفدنا في نيويورك فيما يخص هذا العرض والعروض المشابهة له – التي تكررت لاحقًا - والتي تصر على المد اللانهائي بتوافق الآراء جاء نصها كما وردت في برقية صادرة من القاهرة إلى نيويورك على النحو التالي:

بالإشارة إلى مساعي رئيس المؤتمر استصدار قرار مد سريان المعاهدة بتوافق الآراء.

١-يتم التأكيد على عدم قبولنا لهذا المنحى، وأن استخدام لفظ «توافق الآراء» يأتي في غير موضعه، وهو استخدام لا نقبله.

٢-إذا استمر رئيس المؤتمر على توجهه تقومون بإدلاء بيان لشرح أن التصويت يستند إلى العناصر الآتية:

أولًا: هناك حقائق أساسية لا يجب إغفالها فما يتعلق بإصدار القرار عن المؤتمر:-

أ-أن القرار لم يتم التوصل إليه بتوافق الآراء، وإنما بموافقة أغلبية أطراف المعاهدة، وأن هناك عددًا من الدول لم تشارك في هذه الأغلبية، ومن بينها مصر.

ب-أن اعتبار قرار الأغلبية توافقًا للآراء إنما هو تفسير غير دقيق واستخدام غير سويٍّ لهذا المعنى، ومصر تسجل أنها ليست طرفًا فيه.

ثانيًا: يتم شرح أسباب عدم انضمامنا لتوافق الآراء على أساس:-

أ-أن المعاهدة بها أوجه قصور جوهرية، وتقومون بشرحها والتعليق عليها.

ب- أن المؤتمر لم يعالج هذه النواقص بشكل فعال، وأن كل ما صدر بشأنها من قرارات يعد في إطار الإعلانات السياسية التي كثيرًا ما يتم التلاعب بها أو إفراغها من مضمونها.

ج- الوضع الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط، وما يعتريه من خلل في الموازين ببقاء إسرائيل خارج إطار الالتزامات الدولية، وأن الدول التي طالبت بعالمية المعاهدة استثنت إسرائيل منها، فيما يعتبر سياسة الكيل بمكيالين.

ثالثًا: نعلن أننا لا نشارك في توافق الآراء، وإن كنا باقين في المعاهدة ومؤيدين لها وملتزمين بأحكامها[391].

بعد رفضنا للعرض الذي تقدم به رئيس المؤتمر، شهدت المناقشات الدائرة في لجان المؤتمر المختلفة مواجهات مباشرة للوفد المصري مع الوفد الأمريكي، لاسيما في اللجنة الرئيسية عند مناقشة الاقتراح المصري الخاص بـ«إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع إشارة صريحة بمطالبة إسرائيل بالاسم للانضمام للمعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للرقابة الدولية»؛ إذ اعترض الأمريكان على الإشارة لإسرائيل بالاسم، ولتوضيح ما جرى بتفاصيله خلال هذه المواجهة، أرى أن نطلع عليه من خلال البرقية التي أرسلها إليَّ الدكتور نبيل العربي رئيس الوفد المصري الدائم في نيويورك، إذ جاءت كما يلي بالنص:

نيويورك ٢/٥/١٩٩٥

١-عند مناقشة الاقتراح المصري المقدم للجنة الرئيسية الأولى والخاص بإسرائيل اعترض وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الإشارة لإسرائيل بالاسم، وطالب بحذف الإشارة لها أو استبدال هذه العبارة بأخرى عامة تشير إلى كافة الدول غير الأطراف (في المعاهدة) بينما لم يتدخل لمساندتهم أي وفد من المجموعة الغربية.

٢-استند الوفد المصري في تدخلاته إلى ما يلي:

أ-إن العبارة المشار إليها في الورقة المصرية والتي تعبر عن قلق المؤتمر العميق من الإمكانات النووية لإسرائيل مطابقة للبيان الختامي لمؤتمر المراجعة الثالث سنة ١٩٨٥، والذي تم اعتماده حينذاك بتوافق الآراء، وبموافقة الولايات المتحدة ولم يشر على الإطلاق للهند وباكستان اللتيْن أعلنتا عدم حيازة أي سلاح نووي على عكس إسرائيل.

ب-إن الإشارة لجنوب إفريقيا قد أسقطت هذا العام نظرًا لانضمامها للمعاهدة، وإن وجود فقرة في مشروع البيان الختامي الحالي ترحب بجنوب إفريقيا وتهنئها بانضمامها يستلزم الإشارة إلى إسرائيل حتى لا يترجم ذلك على أن المؤتمر يكافئ إسرائيل بإسقاط الإشارة لها وعدم التعبير عن نفس القلق الذي اتخذ في النهاية عن انضمام جنوب إفريقيا.

ج-إننا على استعداد للنظر في عدم الربط بين مسألة تصدير المواد النووية وإسرائيل، والاكتفاء بالإشارة فقط بمطالبة الدول بعدم التعاون النووي مع الدول غير الأطراف، أو أن يشار إلى ضرورة أن يكون إخضاع المرافق النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية شرطًا للتعاون النووي.

د-إن المطالبة بانضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع مرافقها لنظام الضمانات الشامل تستخدم فيها لغة قرار الجمعية العامة الخاص بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، واللذين يمران سنويًّا بتوافق الآراء.

٣-يتشدد وفد إيران في النص على حرمان إسرائيل من أي تعاون فني مع ضرورة الإشارة لإمكاناتها النووية العسكرية.

٤-سوف تحال جميع النقاط الخلافية التي تتناولها اللجان الثلاث الرئيسية إلى لجنة الصياغة التي سوف يتم خلالها التوصل إلى صياغات تعكس مواقف مختلف الدول؛ وبالتالي سوف يستمر الوفد المصري – بهدوء - في المرحلة الحالية في الدفاع عن هذه المواقف على أساس أن الحلول الوسط ستبحث في لجنة الصياغة.

كان ردي على هذه البرقية التي أرسلها الدكتور نبيل العربي قاطعًا ومقتضبًا إذ جاء كالتالي بالنص:

«القاهرة

٣/٥/١٩٩٥

يستمر التمسك بهذه الصياغة، ولابد من ذكر إسرائيل بالاسم طبقًا للمبررات المذكورة في برقيتكم».

الموقف عشية التصويت

شهدت الفترة بين ٣ و١٠ مايو ١٩٩٥ سجالات ونقاشات كثيرة بين الوفدين المصري والأمريكي، كنت أتابع تطوراتها لحظة بلحظة، وأمد وفدنا بالقرار المناسب عند كل مرحلة من التفاوض بعد التشاور مع خبراء وزارة الخارجية. حتى وصلت الأمور إلى اللحظات الحاسمة في المؤتمر يوم ٩ مايو، والذي شهد قيام وفدنا في نيويورك بإرسال «تقدير موقف» لما يجب علينا اتخاذه من مواقف أمام هذا المؤتمر في قابل الأيام، كان نصه كالتالي:

نيويورك ٩/٥/١٩٩٥

للعرض على السيد الوزير

١-في هذه المرحلة الختامية الحاسمة لأعمال المؤتمر علينا أن ننظر بصورة واقعية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لموقفنا المبدئي الخاص بعالمية المعاهدة، وضرورة انصياع إسرائيل إليها وإخضاع كافة مرافقها للإشراف الدولي.

٢-وقد تبين من المشاورات التي دارت بين دول عدم الانحياز صباح اليوم ٩ مايو الجاري أن إندونيسيا والدول التي تبنت معها مشروع قرار المد لفترة ٢٥ سنة متعاقبة سوف تتمشى في نهاية المطاف مع فكرة رئيس المؤتمر لمد المعاهدة لانهائيًّا، وبناء على ذلك فإن المسح الدقيق لمواقف الدول التي أبدت معارضتها في مرحلة سابقة للمد اللانهائي أكد أن محاولة عرقلة هذا المد لن يكتب لها النجاح؛ حيث إن الغالبية العظمى من الدول أصبحت تؤيد فكرة رئيس المؤتمر؛ لأنها ليست على استعداد للدخول في مواجهة مع كافة الدول الكبرى، كما أن عددًا كبيرًا من الدول العربية على استعداد لتأييد المد اللانهائي.

٣-وفي ضوء توجيهات السيد الوزير ركز الوفد المصري جهوده بالتعاون مع الجزائر للحصول على موافقة جميع الدول العربية الأطراف في المعاهدة على تبني مشروع قرار عن الشرق الأوسط يطالب إسرائيل بالانضمام للمعاهدة وإخضاع مرافقها للرقابة الدولية مع إبراز اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وباقي أسلحة الدمار الشامل.

٤- وقد كلفت المجموعة العربية كلًّا من مصر والجزائر بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية على أساس التوافق التالي داخل المجموعة:

أ-عدم معارضة التمديد اللانهائي للمعاهدة ما دام سيصدر القرار باسم الأغلبية (MAJORITY) وهو ما يعكس الواقع ، وعدم استخدام لفظ «التوافق» (consensus) بأي حال من الأحوال.

ب- قيام الدول العربية المعارضة للتمديد اللانهائي بشرح موقفها عند اعتماد القرار.

ج- استصدار القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط باكر

١٠ مايو الجاري.

٥- تم إبلاغ رئيس المؤتمر بقرار المجموعة العربية؛ حيث أبدى استعداده لبذل أقصى ما يستطيع بحيث يصدر قرار الشرق الأوسط باكرًا، كما وافق على إسقاط كلمة «توافق الآراء» من قرار المؤتمر للمد اللانهائي والذي تقدم به بحيث تقتصر الإشارة على «قرار بالأغلبية»؛ الأمر الذي يتيح لنا تسجيل موقفنا بوضوح أمام المؤتمر في بيان يلقى في نفس جلسة اتخاذ قرار المد.

٦- تدور الآن مباحثات مع الوفد الكندي منسق الدول التي تبنت قرار المد اللانهائي للبحث عن صيغة توفيقية لمشروع الشرق الأوسط. وقد اتفق مع رئيس المؤتمر على عقد اجتماع مساء اليوم تشترك فيه الولايات المتحدة وكندا ومصر والجزائر بهدف التوصل إلى صياغة توفيقية مقبولة.

وفي نهاية المطاف وأمام هذه الضغوط التي قادتها مصر، والتي كادت تفشل المؤتمر وافقت الولايات المتحدة والدول الكبرى على صدور قرار عن المؤتمر بشأن منطقة الشرق الأوسط ينص على: «انضمام جميع الدول التي تنتمي لهذه المنطقة لمعاهدة حظر الانتشار النووي، إذا لم تكن قد انضمت إليها بعد، وكذلك الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ تمهيدًا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط»، دون دعوة إسرائيل بالاسم للانضمام لهذه المعاهدة.

ولاشك أننا لم نحقق ما نريد، ولا حتى نصفه في هذه المرة، والسبب هو أن مصر كانت تتكلم – وفي اللحظات الحاسمة - بصوتين؛ مما أضعف الموقف المصري إضعافًا شديدًا، فبعدما وجد الأمريكان «موقفًا صارمًا» من الدبلوماسية المصرية، بدءوا في الالتفاف حولها وإيجاد نقاط «رخوة» يمكنهم من خلالها إضعاف الموقف المصري، وهو ما حدث.

مازلت أعتقد أنه كان بإمكان مصر أن تحقق نجاحًا كبيرًا نحو اقتضاء ثمن سياسي مرتفع في مقابل مد المعاهدة لانهائيًّا، وعلى موقف مقبول بشأن التسلح النووي الإسرائيلي، والمطالبة الصريحة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار، لولا ماحدث.

لكن بالرغم من ذلك فقد نجحت الجهود التي قادتها مصر في تحقيق بعض المكاسب، أوجزها في التالي:

* أن قرار المد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي قد صدر من دون تصويت استنادًا إلى توافر أغلبية من الدول تبنت مشروع القرار – لم يكن من بينها مصر – وبالتالي لم يصدر القرار بـ«توافق الآراء حقيقي أو فعلي» كما كانوا يريدون.

* أدت معارضة مصر وبعض الدول الأخرى للمد اللانهائي إلى الاتفاق على صفقة متكاملة (PACKAGE DEAL) لربط صدور قرار مد المعاهدة بصدور قرار حول تعزيز عملية مراجعة المعاهدة، وقرار آخر حول المبادئ والأهداف التي تحكم حظر الانتشار النووي ونزع السلاح، بالإضافة إلى قرار منفصل عن الشرق الأوسط صدر لأول مرة منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ عام ١٩٧٠.

معركة سنة ٢٠٠٠

جاء عام ٢٠٠٠م والتوتر بشأن قرار المد اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي مستمر، في حين أن قرار إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم ينفذ، وإسرائيل لم تنضم إلى المعاهدة، والدول العربية التي لم تكن قد انضمت إليها أعلنت انضمامها إلى المعاهدة، فأصبحت الدولة الوحيدة غير المنضمة إليها في الشرق الأوسط هي إسرائيل.

وفقًا لهذه المعطيات عقدنا – في وزارة الخارجية - العزم على الدخول في مواجهة جديدة في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي سنة ٢٠٠٠م؛ وذلك استمرارًا لسياساتنا إزاء التسلح النووي

الإسرائيلي، التي تهدف إلى محاصرة الموقف الإسرائيلي من المعاهدة؛ وتاليًا إقامة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل بموجب قرارات مؤتمر سنة ١٩٩٥م[392]، ومن دون ذلك يكون قرار المد اللانهائي للمعاهدة قد أصبح وكأنه قرار لتقنين الحيازة اللانهائية للسلاح النووي لدى الدول النووية الخمس المعترف بها، بالإضافة إلى إسرائيل والهند وباكستان.

بعد انتهاء مؤتمر المراجعة سنة ١٩٩٥م دخلت مصر مفاوضات على إخلاء العالم كله من السلاح النووي، لكن تقدمًا لم يحدث في هذا الإطار، فمن خلال مجموعة صغيرة تسمى دول «الأجندة الجديدة في مجال السلاح النووي»[393] تضم: مصر وجنوب إفريقيا (عن إفريقيا) ونيوزيلندا (المحيط الهادي) والسويد[394] وسلوفينيا وأيرلندا (أوروبا) والبرازيل (أمريكا اللاتينية) والمكسيك (أمريكا الوسطى)، قدمت مصر خطة عمل وإطارًا زمنيًّا لإخلاء العالم من السلاح النووي لمؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٩٦م باسم الدول غير المنحازة[395]، إلا أن الدول النووية لم توافق على البرنامج الزمني الذي قدمته مصر، والذي يشير إلى خطوات وإجراءات لازمة لإخلاء العالم من السلاح النووي على مراحل تنتهي عام ٢٠٢٠م؛ وبالتالي لم يعتمد هذا البرنامج في مؤتمر نزع السلاح.

كان قرارنا بطرح برنامج نزع السلاح الذي رفضته الدول النووية على مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي سنة ٢٠٠٠م في إطار دول الأجندة الجديدة. وبالفعل نصت الوثيقة الختامية للمؤتمر على ١٣ إجراء لنزع السلاح النووي من العالم، ولكن رفضت الدول النووية الالتزام بإطار زمني لتنفيذها، وفي مقابل تمرير هذه الصيغة عقدنا معهم صفقة لمطالبة إسرائيل بـ«الاسم» بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.

ولكي تمر هذه الصفقة طلبتني مادلين أولبرايت في ربيع عام ٢٠٠٠ وكانت قد أصبحت وزيرة لخارجية الولايات المتحدة تليفونيًّا الأمريكية قبيل المؤتمر، وقالت لي: «أنا مستعدة لعقد اتفاق معك، يقضي بأن يخرج مؤتمر مراجعة اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية بقرار يطالب إسرائيل بالاسم بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، ضمن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في مقابل صدور قرار يتهم العراق بحيازة أسلحة نووية ويطالبه بأن يتخلى عنها، وأن هذا «package» أي حزمة واحدة».

قلت لأولبرايت: لا. هذا ليس «package»، لا أستطيع أن أوافق على اتهام العراق بحيازة أسلحة نووية، خصوصًا أنه لا توجد دلائل على امتلاكه لهذه النوعية من السلاح. ما يهمني هو موضوع إسرائيل الذي تعرف الولايات المتحدة قبل غيرها أن حيازتها السلاح النووي أمر حقيقي، وإذا لم يتم النص على مطالبتها بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي فسأعطل أي توافق داخل المؤتمر وهو ما سوف يفشله»؛ فاقترحت أن أزورها في واشنطن للتوصل إلى اتفاق بيننا في هذا الإطار. وبالفعل التقينا في واشنطن وتم الاتفاق، واستبعاد موضوع العراق منه، وطلبت من نبيل فهمي، الذي أصبح سفيرنا في واشنطن، إنهاء التفاصيل والصياغات الخاصة بالاتفاق.

في هذا المؤتمر كان المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة هذه المرة هو السفير أحمد أبوالغيط الذي أبلغته باتفاقي مع أولبرايت، ووضعه نبيل فهمي في الصورة التفصيلية للاتفاق. قلت له: إذا تراجعت الولايات المتحدة عن الاتفاق أو ظهر أن هناك تراجعًا فأبلغني فورًا. وكنت قد عقدت العزم على تكليف السفير منير زهران، سفيرنا في جنيف وفي مؤتمر نزع السلاح، ليكون المتحدث باسم الوفد المصري في مؤتمر المراجعة، وهم يعرفون مدى صلابته في هذا الموضوع. وهو يستطيع وقف «المراكب السايرة» كما نقول في مصر خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمواقف وطنية، فضلًا عن أنه معارض شرس للموقف الأمريكي في هذا الصدد.

أما إذا مضوا في الاتفاق فيتصرف السفير أحمد أبوالغيط في إخراج الأمر بصورة ملائمة، بموجب هذه الصفقة (وهو مخرج قدير للتوافقات)، وقد التزمت الولايات المتحدة بما اتفقت عليه مع أولبرايت. كان السفير نبيل فهمي قد أبلغ رئيس مؤتمر المراجعة (السفير عبد الله الباعلي سفير الجزائر وقتها) أن مصر لن تقبل بوثيقة ختامية من دون إشارة صريحة إلى إسرائيل، وهو الموقف المصري الذي أصررت عليه وقبلته أولبرايت وصدرت به التوصية بالفعل، إلا أن دولًا غربية ساعدت إسرائيل على تصفية كل هذه القرارات من مضمونها وإبعادها عن أي مجال للتنفيذ الفعلي لها.

من الأمور المهمة التي أحب التنويه إليها في ختام هذا الفصل أننا تجنبنا تكرار خطأ المصادقة على معاهدة حظر الانتشار النووي برفضنا التوقيع على البروتوكول الإضافي لهذه المعاهدة سنة ١٩٩٧م، قبل إقرار مشروع بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وذلك في إطار حفاظنا على الأمن القومي المصري بل العربي والإقليمي، الذي يقتضي عدم الانضمام إلى أي اتفاقيات جديدة في مجال نزع السلاح لا تنضم إليها إسرائيل. وأكدنا على أننا لن نمضي في المصادقة على الاتفاقيات التي وقعتها مصر بما في ذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حتى يتم اتخاذ خطوات جدية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة.

والبروتوكول الإضافي هو ملحق لمعاهدة حظر الانتشار النووي يهدف إلى إحكام رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البرامج النووية للدول غير النووية الأعضاء في الاتفاقية. فقد اكتشفت الدول الغربية أن نظام التفتيش في الاتفاقية به ثغرات سمحت لدول بتطوير قدرات نووية برغم انضمامها إلى الاتفاقية، ومن ثم ابتدعت فكرة «البروتوكول الإضافي» سنة ١٩٩٧م الذي ينص على حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معلومات كاملة عن أي أنشطة نووية في الدولة المنضمة إليه، بما في ذلك الصادرات والواردات من المواد النووية. كما ينص على حق مفتشي الوكالة في الوصول إلى أي مكان لتفتيشه (حتى ولو قالت الدولة إنه لا صلة له بالأنشطة النووية)، وذلك في فترة زمنية قصيرة قد تصل إلى ساعات على أن يشمل ذلك حق مفتشي الوكالة في الدخول الفوري إلى الدولة والتوجه مباشرة إلى المكان المطلوب تفتيشه. وهو ما يعني أن البروتوكول الإضافي يضع الدول غير النووية الموقعة عليه تحت الوصاية الفعلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبصرف النظر عن حقوق السيادة. والواقع هو وضع هذه الدول تحت سيطرة الدولة العظمى ذات النفوذ القاطع في الوكالة.

وفي الوقت نفسه اتخذت مصر موقفًا مستقلًّا آخر برفض الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيميائية مادامت تمتنع إسرائيل عن الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وقد أيد عدد من الدول العربية هذا الموقف ومنها على ما أذكر ليبيا وسوريا ولبنان والجزائر والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية، بينما لم يوافق آخرون أو وافقوا ثم غيروا موقفهم. وقد لاحظنا أن «الدبلوماسية» الأمريكية نشطت أيضًا لتفريغ هذا الموقف من مضمونه بضغوط شديدة؛ وبالتالي لم يكن نجاحنا في هذا كاملًا.

وفي ختام هذا الفصل أعتقد أنه من المهم أن يستمر الموقف المصري وكذلك الموقف العربي من خلال الجامعة العربية على إصرارهما على ضرورة إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومن أسلحة الدمار الشامل كافة ووسائل إيصالها من دون استثناء واحد. وأن يكون ذلك ركنًا رئيسيًّا في صياغة الأمن الإقليمي في إطار الترتيبات الجارية بشأن المنطقة.

360(١) (NPT)، هو اختصار لـ«Treaty on Non-Proliferation of Nuclear Weapons»

361(١) التسمية الرسمية لهذه المؤتمرات هي «المؤتمر الدولي للأطراف الموقعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية».

362(٢) منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي لم يتم التوصل فيها إلى معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بها، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد طالبت بإنشاء هذه المنطقة في عام ١٩٧٤ وذلك عقب المبادرة المصرية- الإيرانية (وفقًا للمادة السابعة من معاهدة حظر الانتشار النووي).

لقد أبرمت مناطق مختلفة معاهدات أو اتفاقيات دولية لإنشاء مثل تلك المناطق، مثل معاهدة أنتاركتكا، ومعاهدة بانكوك (جنوب شرق آسيا) ومعاهدة تلاتيلولكو (أمريكا اللاتينية) ومعاهدة راروتونجا (المحيط الهادي) ومعاهدة بالندابا (إفريقيا)، في حين بقيت منطقة الشرق الأوسط الوحيدة التي لم تفلح الجهود الدولية في تحقيق معاهدتها على أرض الواقع بسبب رفض إسرائيل التي تساندها الولايات المتحدة.

363(٣) وأعتقد جازمًا بأن هذه القضية سوف تكون معركة المستقبل بالنسبة إلى مصر، إذا استقرت إرادتنا على ألا نترك لإسرائيل (احتكار) السلاح النووي من دون مراقبة وتفتيش جاد على مفاعلاتها النووية.

364(١) عرض الكاتب الصحفي الأمريكي سيمور هيرش Seymour M. Hersh في كتابه المعنون «الخيار شمشون»، الصادر عام ١٩٩١، الترسانة النووية الإسرائيلية والسياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث شرح فيه الإستراتيجية الإسرائيلية منذ الخمسينيات لحيازة السلاح النووي لأغراض الدفاع والهجوم معًا وانحياز السياسة الغربية إلى هذه الإستراتيجية.

Seymour M. Hersh,The Samson Option: Israel’s Nuclear Arsenal and American Foreign Policy Hardcover – October 27, 1991

راجع أيضًا ما كتبه هيرش عن القدرات النووية الإسرائيلية وعن تسريب الأسرار النووية الأمريكية إلى إسرائيل، وقضية الخبير النووي الإسرائيلي موردخاي فعنونو.

365(٢) كان بن جوريون (١٩٠٦- ١٩٧٣م) من طلائع الحركة العمَّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس إسرائيل. تولى رئاسة وزراء إسرائيل من ٢٥ يناير ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ (باستثناء الأعوام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥).

366(١) هناك مؤشرات شبه مؤكدة على أن إسرائيل أجرت تجارب نووية عام ١٩٧٩ في جنوب المحيط الأطلسي بالاشتراك مع الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا.

367(٢) محمود محارب، سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة: الخلفيّة والأسباب والأهداف، مجلة «سياسات عربيّة» الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، العدد الثاني، مايو ٢٠١٣م.

368(٣) كان شيمون بيريز يشغل وقتها منصب مدير عام وزارة الدفاع، وبدأ البرنامج الإسرائيلي تحت إشرافه.

369(٤) موردخاي فعنونو (١٩٥٤م-)؛ هو خبير نووي إسرائيلي من أصل مغربي، عمل في مفاعل ديمونة وبعث لصحفيين صورًا من داخل المفاعل ومعلومات عن القدرات النووية الإسرائيلية، معلومات سمحت لمختصين نوويين أن يقروا بوجود قوة هائلة من الأسلحة النووية لدى إسرائيل.

370(١) موسوعة مقاتل من الصحراء.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec18.doc_cvt.htm

371(٢) في مجال نشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لم تضع المعاهدة معيارًا كميًّا أو كيفيًّا للمساعدة التي تقدمها الدول النووية للدول الأخرى، وتركتها خاضعة للظروف السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، من دون تحديد قاطع. وفي سبيل هذه المساعدة تخضع الدول غير ذات السلاح النووي لنظام ضمانات يخلق نوعًا من الوصاية، والإشراف على نشاطها في المجال النووي.

372(٣) بعد أقل من خمسة أشهر على تفجيرات هيروشيما ونجازاكي الكارثية، أسرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير١٩٤٦ إلى إنشاء «هيئة الطاقة الذرية الدولية»، والتي طلب منها تقديم مقترحات لتصفية الأسلحة الذرية، والتركيز على استخدام الذرة من أجل السلام، وفي الأهداف والمجالات السلمية.

373(١) محمد منير زهران، مسألة المدى اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، المنتدى النووي.. رؤى من الشرق الأوسط، يوليو ٢٠١٤م.

374(٢) إبراهيم محمود شكرى (١٩١٦م - ٢٠٠٨م)؛ سياسي وبرلماني مصري ووزير سابق بالحكومة المصرية، مؤسس ورئيس حزب العمل الاشتراكي.

375(٣) أعدت مصر مشروع معاهدة سلام مع إسرائيل بمناسبة اجتماعات كامب ديفيد، ونصَّ في المادة (الخامسة باء) على أن يتعهد كل من الطرفين بالبدء فورًا باتخاذ وإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي والتصديق عليها في ظرف شهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

376(١) كانت الأغلبية إلى جانب التصديق حتى يمكن دفع البرنامج النووي المصري والاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكان موقفي غير مطمئن إلى الوعود الأمريكية، وأن الأفضل هو عدم التصديق، إلا أنني بصفتي مديرًا للهيئات الدولية

عرضت رأي الأغلبية والأقلية، وتقرر اتباع رأي الأغلبية.

377(١) محمد السيد سليم، البروتوكول الإضافي للمعاهدة النووية.. مخاطر التوقيع، جريدة الأهرام، عدد ٢٣ إبريل ٢٠٠٩م.

378(٢) محمد منير زهران، مرجع سبق ذكره.

379(٣) جزء من شهادة حصلنا عليها من السفير رضا شحاتة عند كتابة هذه المذكرات عن هذا الموضوع وغيره من الموضوعات المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية في الفترة التي عملت فيها وزيرًا للخارجية.

380(١) كان بيريز قد زار مصر وأجريت معه مباحثات في الإسكندرية قبل زيارتي تل أبيب بفترة قصيرة.

381(١) راجع المذكرة التي أرسلتها يوم ٣١ أغسطس ١٩٩٤ من تل أبيب للعرض على رئيس الجمهورية، والتي تتضمن مجمل المباحثات التي أجريتها خلال زيارتي إسرائيل والموجودة بأرشيف وزارة الخارجية.

382(١) وليم بيري (١٩٢٧ –)؛ هو رجل أعمال، ومهندس، وسياسي، وتاجر، وبروفيسور (أستاذ جامعي) من الولايات المتحدة الأمريكية. ولد في فاندرجريفت. وتولى منصب وزير الدفاع الأمريكي من ٣ فبراير ١٩٩٤ إلى ٢٣ يناير ١٩٩٧م.

383(١) راجع نص البرقية التي أرسلتها سفارتنا في واشنطن إلى وزارة الخارجية يوم ١٥ فبراير ١٩٩٥ في أرشيف وزارة الخارجية.

384(٢) السفير د. محمد منير زهران؛ رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية، ومنسق المنتدى الإقليمي للأمن ومنع الانتشار في الدول العربية. ترأس لجنة مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولجنة الشفافية في التسليح عام ١٩٩٦م، وقبل ذلك ترأس المؤتمر الدولي لنزع السلاح النووي عام ١٩٩٣م في جنيف. وترأس بعثة مصر لدى الأمم المتحدة في جنيف.

385(١) قامت جنوب إفريقيا في عصر سياسات الأبارتيد (الفصل العنصري) بإجراء تفجير نووي أو أكثر بالقرب من القطب الجنوبي، وذلك في عام١٩٧٥، إلا أنه مع اقتراب نظام الأبارتيد من نهايته وتحلله في عام ١٩٩٤ أعلنت حكومة جنوب إفريقيا البيضاء ـ عندئذ ـ عن وقف برنامجها النووي، وأنها قامت - وقبل تسليم السلطة للأغلبية السوداء- بتصفية كل هذا البرنامج، وانضمت ـ بالتالي ـ إلى معاهدة منع الانتشار.

386(٢) يرصد السفير نبيل العربي، في كتابه «طابا. كامب ديفيد. الجدار العازل. صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية» من موقعه مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة هذا التأثير الأمريكي على مواقف الدول بقوله: «كانت مصر تعتمد في موقفها المعارض للمد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على تأييد مجموعة دول عدم الانحياز التي تمثل ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، ثم تبين قبل موعد انتهاء المؤتمر واتخاذ القرار أن الضغوط الأمريكية كان لها تأثير السحر على هذه الدول، التي سرعان ما تغيرت مواقف غالبيتها، وأذكر أنه في أحد اجتماعات مجموعة دول عدم الانحياز كان يقف مع مصر ست عشرة دولة فقط!».

387(١) ألبرت أرنولد «آل» جور الابن (١٩٤٨م-)؛ هو النائب الخامس والأربعون لرئيس الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون في الفترة بين عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١.

388(١) وافق شيمون بيريز على هذه المقترحات في أحاديثه الشفهية مع بعض أعضاء الوفود، ومنهم نبيل فهمي، مستشاري السياسي، وكان ذلك في فندق Regency بنيويورك، والذي كنت أنزل فيه وقت دورة الجمعية العامة أو الاجتماعات التي تعقد في إطارها. وطبعًا تحجج بيريز بأن الحكومة في تل أبيب لم توافق على وجهة نظره.

389(١) نبيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

390(١) نص شهادة السفير محمود كارم على هذه الواقعة سلمه لي مدونًا بخط يده في أثناء كتابة هذه المذكرات.

391(١) راجع نص البرقية الصادرة من القاهرة إلى نيويورك في ٧/٥/١٩٩٥م بأرشيف وزارة الخارجية.

392(١) أود الإشارة إلى أننا على مدار سنوات الفترة الممتدة ١٩٩٥ و٢٠٠٠م، كنا قد أعدنا حشد الدول ضد عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي. أذكر أنه قبل انعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي يوم ٢٤ إبريل ٢٠٠٠ نجحنا في يومي ٧ و٨ من نفس الشهر في استصدار بيان من وزراء خارجية دول عدم الانحياز خلال اجتماعهم في أرتاخينا بكولومبيا تضمن المطالبة بضرورة تنفيذ قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي لعام ١٩٩٥م ، وهو الأمر الذي يوضح الزخم الدولي المطالب بضرورة تحريك الموقف الإسرائيلي.

393(٢) يطالب «تحالف الأجندة الجديدة» الدول الحائزة الأسلحة النووية أن تبدي التزامًا لا لبس فيه، بالقضاء السريع والتام على أسلحتها النووية، والسعي ـ من دون إبطاء ـ إلى التعجيل بعملية التفاوض؛ لتحقق بذلك نزع السلاح النووي الذي التزمت به بموجب المادة السادسة من المعاهدة. كما يطالب التحالف في إطار تحقيق عالمية المعاهدة بأن تقوم الدول ذات القدرات النووية ـ التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة ـ بأن تفعل ذلك من دون شروط أو إبطاء، وأن تتخذ التدابير اللازمة كافة المترتبة على انضمامها إلى المعاهدة بوصفها دولًا غير حائزة الأسلحة النووية.

394(٣) انسحبت السويد أخيرًا من دول الأجندة الجديدة في مجال السلاح النووي.

395(٤) قدم السفير محمد منير زهران البرنامج للمؤتمر نيابة عن دول عدم الانحياز.

الفصل العاشر

تاريخ من المواجهات مع إسرائيل

على مدار ١٠ سنوات قضيتها وزيرًا للخارجية لم تنقطع المواجهات السياسية بيني وبين ساسة إسرائيل على تنوع مشاربهم الحزبية والفكرية؛ وذلك مرده إلى تلك السياسات الإسرائيلية غير المنصفة والعدوانية التي يتفقون عليها جميعًا، وإن بدرجات مختلفة، وباستثناءات قليلة، والتي بمقتضاها تحصل إسرائيل على كل شيء من دون أن تقدم أي شيء ذي قيمة في إطار حقوق الفلسطينيين والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

لكنني قبيل الغوص في عرض بعض من تفاصيل هذه المواجهات التي وقعت بيني وبين قادة إسرائيل المتعاقبين - التي ستجدونها أيضًا حية وحاضرة في عديد من فصول هذا الكتاب - أود أن أشير إلى أن هذه المواجهات كانت تعكس في حقيقة الأمر- خلافات إستراتيجية عميقة بين مصر وإسرائيل، وباعتباري المسئول بعد رئيس الجمهورية ومعه عن صناعة السياسة الخارجية المصرية وأدائها، لم يكن من الممكن أو المقبول ألا تتصدى الدبلوماسية المصرية للمحاولات الإسرائيلية الدءوبة لتحقيق مصالحها ومقتضيات أمنها القومي على حساب الأمن القومي المصري والعربي.

والواقع أن شعورًا تولد لديَّ منذ كنت رئيسًا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة (١٩٩٠- ١٩٩١) أن إسرائيل تتفق وتنسق مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط في مجال السياسات ومسارها، وإنما في كيفية الالتفاف علينا و(تنييمنا بالمعنى البلدي)، وأنهما قد لا تهتمان بخطبة أو بيان أو تصريح يصدر عنا لا يروق لهما، مادام أنه في سياق حالات فردية لا تأثير لها، ولكن إذا شكَّل الأمر نمطًا أو مهَّد لسياسة لم تخطرا بها أو لم تتوقعاها أو كان لها صدى ودويٌّ؛ عندئذ يحركان آلياتهما بسرعة لحصار أو اختراق أي تيار يشعران بخطورته الحالية أو المتوقعة. بل قد تتحركان لإسقاط المسئول الذي يمكن أن يُخشى من تأثيره أو دوره في السياسة العربية المناهضة لهما.

هناك خلافات حادة وواضحة لنا مع إسرائيل مرتبطة بقضايا تمس جوهر الأمن القومي المصري والعربي والإقليمي، ظلت متقدة ومشتعلة طوال العقد الذي توليت فيه وزارة الخارجية المصرية (١٩٩١- ٢٠٠١م). أولى هذه القضايا مرتبطة بعملية السلام، التي كنت أرى أنها لا بد أن تكون عملية «شاملة» حتى يكون السلام شاملًا، أي أنها يجب ألا تقتصر على المسار الفلسطيني وحده، بل أن تكون الحركة على المسارين السوري واللبناني في نفس الوقت وبنفس السرعة[396]. كان هذا موقفي منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١م، وهو ما ترفضه إسرائيل التي كانت التهمة الجاهزة لدى الأجيال المختلفة من ساستها: أن مصر هي التي تحض الفلسطينيين على ما يسمونه «التشدد في المفاوضات»، كما أنها تحض السوريين واللبنانيين والعرب جميعًا على اتخاذ موقف التشدد، وكأن أصحاب الأرض أو الحق كانوا جاهزين للاستسلام لإسرائيل لولا مصر، وهو شرف لا ندعيه، وإن شكَّلت المواقف والسياسة المصرية بالفعل حجر الأساس لسياسة الوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية على مختلف الجبهات.

أما ثانيتها التي كانت سببًا في المواجهات الدائمة بيني وبين قادة إسرائيل، والمرتبطة بأمننا القومي، فهي وقوفي الصلب أمام خضوع بعض الأطراف العربية للضغوط المستهدفة للتطبيع المجاني مع إسرائيل؛ ذلك أنني كنت – ومازلت - أرى أنه يجب علينا ألا نُقدم على أي خطوة من خطوات التطبيع العربي الشامل مع تل أبيب من دون استرداد الحقوق العربية، و في إطار صفقة يقرها مجلس

الأمن، وبقدر المضي قدمًا في عملية التسوية وإعادة الحقوق العربية يكون المضي في الانفتاح على إسرائيل؛ لكن الذي يحدث هو أن الإسرائيليين دومًا يحاولون القفز على دفع استحقاقاتهم، ويقاتلون في الوقت نفسه لجني ثمار أي تعاون يستطيعون تحقيقه مع أي من دولنا العربية وعلى حساب الأرض المحتلة والقدس التي لا تريد التحرك بشأنها، وهو ما كنت أتصدى له على الدوام، ولعل حديثي عن «الهرولة» في مؤتمر «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» عام ١٩٩٥م يجسِّد هذا الموقف وهذه السياسة، والواقع أن إثارتي موضوع «الهرولة» لم يكن موجهًا ضد دولة بعينها - كما سبق أن أشرت - ولكنني تعمدت أن أُحَجِّمَ هذه الفكرة وأن أطعن في هذا الأسلوب.

يحضرني في سياق انزعاج إسرائيل من هذه السياسة التي انتهجتُها في مسألة مقاومة التطبيع المجاني تصريح شهير أدلى به وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق ديفيد ليفي[397]، للإذاعة الإسرائيلية، يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩م، إذ قال: «إن مصر تتعمد تخريب محاولات إسرائيل لبدء علاقات مع بعض الدول العربية، وهي تنظر نظرة مزدوجة إلى الأمور؛ فمن جانب ترى أن السلام مهم مع إسرائيل؛ ومن جانب آخر تحاول تعطيل أي محاولة من جانب إسرائيل لتحسين علاقاتها وتعاونها مع الدول العربية».

ثالث القضايا التي كانت مثارًا للشد والجذب مع قادة إسرائيل، مشروعاتهم لتذويب العالم العربي، وتقطيع أوصاله، وطمس هويته العربية عبر مشروعات «الشرق أوسطية»، أو «الشرق الأوسط الجديد»، التي خصصت لها فصلًا كاملًا في هذا الكتاب، وهي كلها مشروعات تهدد الأمن القومي المصري والعربي، وتشوِّه أسس الأمن الإقليمي بل من شأنها أن تقلب النظام الإقليمي رأسًا على عقب؛ إذ تجعل أطرافًا غير عربية وعلى رأسها إسرائيل تهيمن على منطقة أغلبيتها السكانية عربية ومساحتها الجغرافية الكبرى في العالم العربي.

ورابع القضايا الخلافية مع إسرائيل يتعلق بوقفتنا التي لم تقبل المساومة والمرتبطة بمسألة نزع السلاح النووي في المنطقة، وإصرار مصر في مؤتمري «مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي» عامي ١٩٩٥و٢٠٠٠م على أن يتضمن القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط النص على «مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة»، أي وقف سياسة التعتيم وفرض التسليم بالموقف الإسرائيلي بعيدًا عن معاهدة منع الانتشار، وهو ما تحقق سنة ٢٠٠٠، وقد شرحنا تفاصيل وملابسات هذا الأمر في فصل مستقل من هذا الكتاب. هذا الموقف الصلب المرتبط بالسلاح النووي الإسرائيلي جعل إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل يصرِّح سنة ١٩٩٥م بالقول: «إن رياحًا شريرة تهب من وزارة الخارجية المصرية»، التي وصفها بأنها «تشكِّل دولة داخل الدولة المصرية»! لم تكن الخارجية تشكِّل دولة منفصمة عن الدولة المصرية، وإنما كانت الممثل الفاعل الكفء للدولة المصرية ومصالحها وللشعب المصري وموقفه.

معركة «يد فاشيم»

منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١م- الذي رويتُ وقائعه في فصل سابق والذي أكدت في كلمتي أمامه على الحقوق العربية، واستخدمت فيه عبارة «نحن العرب» في إشارة إلى عودة مصر للعب دورها القيادي في العالم العربي بعد فترة القطيعة التي أعقبت توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل سنة ١م. بدأ الإسرائيليون يستشعرون القلق من وزير الخارجية المصري الجديد، الذي يتحدث بلغة جديدة، قالوا إنها تعود إلى الحقبة الناصرية التي كانت تعلي من «التضامن العربي» و«الوحدة العربية»، وقيادة مصر للعالم العربي، وهي كلها مفردات لا يحبونها. والواقع أن موقف وزير الخارجية واللغة التي تحدث بها إنما كانا مسألة وطنية عابرة لعصور الحكم في مصر ولا تمثل عصرًا بعينه.

منذ أيامي الأولى وزيرًا للخارجية وأنا واضح في مهاجمة «الاستيطان الإسرائيلي» مهاجمة عنيفة.

كنت أؤكد على الدوام أن مصر «ترفض بشدة سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وأن هذه السياسة تعرقل عملية السلام، وتتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢»[398].

مع تكرار تصريحاتي ومواقفي الواضحة من السياسة الإسرائيلية، قال رئيس وزراء إسرائيل، إسحاق رابين في أكثر من مرة للرئيس حسني مبارك: لماذا لم يقم عمرو موسى بأي زيارة لإسرائيل حتى اليوم؟ أمام هذا الإلحاح رأى مبارك أن أقوم بزيارة لتل أبيب في إطار تشجيعها على المضي قدمًا في عملية السلام.

تم الاتفاق على أن تكون زيارتي لإسرائيل يومي ٣٠ و٣١ أغسطس ١٩٩٤م. في يوم ٢١ من الشهر ذاته أرسلت سفارتنا في تل أبيب البرنامج المقترح للزيارة، والذي تم وضعه بعد مناقشة بين السفير محمد بسيوني[399]، ووزير خارجية إسرائيل – آنذاك- شيمون بيريز وأوري سافير[400]. كان البرنامج المقترح يضم ١٣ بندًا[401]. لفت انتباهي البند السادس منها الذي يقول نصه: «زيارة يد فاشيم وهو (متحف ذكرى الكارثة والبطولة)، ويعرض عمليات الإبادة التي تعرَّض لها اليهود على أيدي النازي (الهولوكوست)». وبجانب هذا البند علقت السفارة بقولها: «سيضطر السيد الوزير في حالة الموافقة على هذه الزيارة لارتداء قبعة الصلاة اليهودية ووضع باقة من الزهور».

كانت تعليماتي قاطعة لسفارتنا في تل أبيب بعدم تضمين زيارة متحف «يد فاشيم» لبرنامج الزيارة، وإبلاغ المسئولين الإسرائيليين بذلك. ليلة السفر طلبت الاطلاع على البرنامج النهائي الذي كان قد وصل لتوه، وإذ بي أفاجأ بأن الإسرائيليين قد أصروا على وضع زيارة هذا المتحف ضمن بنوده. اتصلت على الفور بشيمون بيريز. قلت له: لابد من إلغاء زيارة «يد فاشيم».

فقال متوترًا: البروتوكول يقضي بحتمية زيارة «يد فاشيم»، والصلاة على ضحايا المحرقة بارتداء غطاء الرأس اليهودي، وأن هذه الزيارة مقررة بالنسبة إلى كبار زوار إسرائيل ولا يمكن إلغاؤها.

قلت: هذا مستحيل. لن يحدث ذلك. ثم أضفت بأنني لن أزور هذا المتحف، وأنه ربما يكون إلغاء الزيارة أو تأجيلها الخيار الأفضل والضروري.

اتصلت بالرئيس مبارك فور انتهاء حديثي مع بيريز، وشرحت له الأمر، وأكدت أن زيارة متحف «الهولوكوست» من جانب وزير الخارجية المصرية ستكون أول حدث من نوعه، وسوف تكون له آثار غير إيجابية في مصر والعالم العربي، وأن هذه الزيارة ليست مجرد جزء من البرنامج ولا يصح اعتبارها هكذا، ثم أضفت: تصور يا سيادة الرئيس، وزير الخارجية المصرية يلبس طاقية إسرائيلية ويصورونه بها وهو يقف متأثرًا في متحف «الهولوكوست»، وماذا عمًّا يحدث في فلسطين الآن؟ إلخ، ولم أنسَ أن أقول له إنني قد ذكرت لبيريز أن زيارة المتحف مستحيلة من جانبي ولو أدى الأمر إلى إلغاء الزيارة أو تأجيلها.

تقبَّل الرئيس حديثي جزئيًّا. تفهم شرحي، لكنه لم يتفهم أن زيارة متحف أو عدم زيارته يمكن أن تؤدي إلى أزمة بين مصر وإسرائيل، وقال لي بطريقته المعروفة من منطلق أنه (مش عايز دوشة): طيب شوف حل إنت وصاحبك بيريز، بس متخوفوش بحكاية إلغاء الزيارة.

فور سماعي العبارة الأخيرة أدركت أن عندي خط رجعة جيدًا، وعليه كررت له: لا، طبعًا إلغاء الزيارة صعب. قلت ذلك وفي ذهني أن تأجيل الزيارة إذن ممكن. وكان عزمي أكيدًا على ضرورة عدم زيارة متحف «الهولوكوست» أيًّا كان الأمر.

وفور أن انتهيت من المكالمة، شرعت في ترتيب أفكاري وما يجب أن أقوم به من اتصالات، وما يمكن أن أطرحه أو أقبل به، لاسيما أن الساعات الباقية على موعد الزيارة قليلة.

وفجأة رن التلفون الرئاسي: الرئيس مبارك على التلفون، وبدأ المكالمة بأن «رابين لسه قافل معايا دلوقتي، وبيشتكي منك، وأنا قولتله إن الزيارة مش هتتلغي بس كمان مش ضروري زيارة المتحف ده. هو اسمه إيه؟

ضحكت، وقلت: كويس أوي يا سيادة الرئيس. عليهم أن يقوموا بذلك، وقد حدثتهم سيادتك في إلغاء زيارة المتحف بدلًا من إلغاء الزيارة، وسوف أنتظر ما سيفعلونه. شكرًا سيادة الرئيس.

انتهت المكالمة ومازالت هناك فجوات في علاج الموضوع، والواقع أنني كنت أتفهم رغبة الرئيس في عدم الوصول بالموضوع إلى مرحلة الأزمة، لكنني كنت أيضًا في غاية الغيظ والغضب من إسرائيل؛ لأنها تريد أن تورطنا – مصر ووزير الخارجية – في موقف من موضوع «الهولوكوست» من مدخل مختلف قد يمر علينا، ولكن سوف ينفجر في وجهنا من دون شك، ويكون الرابح الوحيد هو إسرائيل.

وقد أخَّرت إسرائيل إرسال البرنامج النهائي للزيارة، وهذا خبث لا يمكن التعامل معه إلا بالحسم ووضعهم في موقف حرج؛ إذ إن إلغاء زيارة وزير خارجية مصر بسبب متحف «الهولوكوست» كان يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من المواقف المتشابهة وإلى ردة فعل إعلامية عالمية هائلة. والحقيقة أنني كنت واعيًا أن في يدي «كارتًا» قويًّا يجعلهم يعيدون النظر في إجباري على زيارة يد فاشيم.

رتبتُ أولويات التصرف في الموضوع ومواجهته بخيارات مثل إتمام الزيارة ثم رفض الجزء الخاص بزيارة متحف الهولوكوست وأنا في تل أبيب؛ ما من شأنه إحداث فرقعة أخرى في وجه الإسرائيليين. وبالفعل اتخذت هذا القرار، لكن يبدو أنهم كانوا يفكرون بنفس طريقتي، ولمعرفتهم بي، افترضوا أنني سوف أرفض الذهاب للمتحف وأنا في تل أبيب، عوضًا عن إلغاء الزيارة كلها، وأن هذا سيكون صفعة لهم.

دقت الساعة معلنة تمام العاشرة مساء، وتبقَّت ساعات معدودات على سفري إلى تل أبيب في صباح اليوم التالي، وإذ بشيمون بيريز يتصل بي قائلًا: لقد وجدت حلًّا.

قال: أقترح أن تزور النصب التذكاري للأطفال الملحق بمؤسسة يد فاشيم، ولا يشمل ذلك أي طقوس أو مراسم دينية، فضلًا عن أننا سنمنع التصوير.

قلت: موافق على زيارة هذا النصب التذكاري الخاص بالأطفال، لكن ليس لديَّ مانع من التصوير؛ فالزيارة معلنة. وقد تمت الزيارة بالفعل، وكتبت بخط يدي في الدفتر الذي يكتب فيه الزائرون بعض الكلمات: «إن هذا المتحف يذكرني بمعاناة الأطفال الفلسطينيين الذين يسقطون كل يوم، ويذكرني بالأطفال من كل الأديان والجنسيات الذين يسقطون جراء الحروب والنزاعات».

مباحثاتي في إسرائيل

لم تختلف محادثاتي مع رابين أو بيريز أو مع غيرهما من أعضاء الحكومة الإسرائيلية عن تصريحاتي المعلنة تجاه إسرائيل. كنت أصارحهم بمدى تعنتهم وعرقلتهم عملية السلام، وأن حديثهم عن أمن إسرائيل وسبيلهم لتحقيقه يجب أن يكونا بعيديْن عن منطق القوة وفرض الأمر الواقع؛ لأن ذلك لن يجلب لهم الاستقرار ولن يحقق لهم الأمن الذي يبحثون عنه.

وبالرجوع إلى المذكرة التي أرسلتها من إسرائيل للعرض على رئيس الجمهورية في اليوم الثاني للزيارة (٣١ أغسطس) والتي تضمنت مجمل ما أجريته من مناقشات حتى وقت كتابة هذه المذكرة، وجدت أنني بدأتها بالتالي:

«فور وصولي إسرائيل وجدت ضجة إعلامية وسياسية حول مسألة زيارة مؤسسة «الكارثة والبطولة» لضحايا

الهولوكوست (يد فاشيم)، وقد عبرت عن استيائي الشديد لشيمون بيريز من تسريب البرنامج المقترح للزيارة لوسائل الإعلام الإسرائيلية قبل موافقتنا عليه وكأنه برنامج نهائي، وأشرت إلى أن ذلك تسبب في إحراجنا، وقد اعتذر بيريز عن ذلك».

تضمنت هذه المذكرة أيضًا ملخصًا للموضوعات التي تناولتها مباحثاتي مع بيريز، ومنها على سبيل المثال: قضية التسلح النووي في المنطقة، وهو ما أُثير ضمن محور العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبق أن أشرت إليه في الفصل السابق.

على صعيد مباحثاتي بشأن المسار الفلسطيني، أود أن أعرض لبعض ما تضمنته المذكرة التي أرسلتها لرئيس الجمهورية في هذا الخصوص كما يلي:

١- أثرت بعض النقاط التي نقلها لي نبيل شعث (القيادي الفلسطيني) والخاصة بالمشكلات التي يواجهها الجانب الفلسطيني، منها مطالبهم بشأن الانتخابات والنقل المبكر (بموجب اتفاق أوسلو) وبطء عملية الإفراج عن المعتقلين وشكواهم من المعاملة التي يلقونها من الجانب الإسرائيلي، وطلبهم أن توافق إسرائيل على عودة أحد قادة فتح من مؤيدي عملية السلام.

٢- ورد بيريز بأنهم يوافقون على دخول أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني إلى غزة، كما أنهم يوافقون على إعطاء تصريح لكل أسير يتم الإفراج عنه حتى يتمكن من فتح منزله إذا كان مغلقًا، أو بنائه إذا كان قد تم هدمه. وذكر أنهم سمحوا لبعض الأسرى المفرج عنهم والذين تحددت إقامتهم في أريحا بالتنقل خارجها.

وأشار بيريز إلى أنهم بصدد العمل على تخفيض مدة انتظار الفلسطينيين في المعابر من ٦ ساعات إلى ما بين نصف ساعة أو ساعة، والانتهاء من إنشاء الأجنحة الخاصة بالمعابر، وأنهم يتحملون تكاليف ذلك لأنها بمثابة استثمار لهم.

٣-رفض بيريز المطلب الفلسطيني بأن تكون القدس الشرقية مقرًّا للمجلس الاقتصادي الفلسطيني «بيكدار»؛ باعتبار أن كل مؤسسات الحكم الذاتي هي خارج القدس. كما رفض الإفراج عن معتقلين إضافيين نظرًا إلى أنهم إما من حركة حماس، وإما أنهم ارتكبوا جرائم جسيمة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو.

٤- ذكر بيريز أنه من المهم تسوية مشكلة المتعاونين الفلسطينيين مع إسرائيل وإصدار عفو عام عنهم، وذكر لي أنهم اقتربوا من إبرام صفقة حولهم. كما أنهم ينتظرون أن يتم تنفيذ نقل الصلاحيات المتفق عليها (في اتفاق أوسلو) بعد توفير الدعم المالي من الدول المانحة.

٥- وحول رفض إسرائيل السماح لـ٢٠٠٠ شرطي فلسطيني بدخول مناطق الحكم الذاتي، أجاب بيريز بأن السلطة الفلسطينية لم تقدم لهم قائمة بأسمائهم أو بيانات عن أسلحتهم.

٦- طلب بيريز مني التحدث مع الفلسطينيين لإقناعهم ببذل جهود إضافية لمحاربة «الإرهاب»، بالإضافة إلى تناول مسألة تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني[402] معهم، فأجبت بضرورة إعطاء ياسر عرفات بعض الوقت، وعدم الضغط عليه بالنسبة إلى مسألة تعديل الميثاق.

بعد عدة أسابيع من زيارتي لإسرائيل وقع السجال الحاد بيني وبين رابين في مؤتمر «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في الدار البيضاء في أكتوبر ١٩٩٤م، عندما رددت بقوة على ادعاءاته بشأن ما سماه «الحق التاريخي لليهود في القدس الموحدة»، بتأكيدي فور انتهاء كلمته أمام وفود مشاركة من ٦١ دولة أن «القدس الشرقية مدينة عربية محتلة»، ولا دليل على الوجود اليهودي فيها تاريخيًّا.

تجددت المواجهات مع القادة الإسرائيليين بعد ذلك في المؤتمر الخماسي الذي ضم: مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل، في ١٣ فبراير ١٩٩٥م، بالعاصمة الأمريكية واشنطن، والذي ترأسه الرئيس الأمريكي - وقتذاك - بيل كلينتون. فخلال كلمة شيمون بيريز أمام هذا المؤتمر هاجم مصر بشدة بقوله: «إن مصر قادت المنطقة ٤٠ عامًا إلى الهاوية، وعلى العرب أن يجربوا قيادة إسرائيل للمنطقة». وهو ما رددت عليه بمنتهى القسوة والعنف، مذكرًا بيريز بجرائم إسرائيل البشعة في بلدان المنطقة العربية التي تريد أن تقودها!

ثم تحدث بيريز مقارنًا بين الاقتصاد الإسرائيلي المزدهر والاقتصاد المصري المتدهور، فرددت فوريًّا بأنه لولا المساعدات الأمريكية غير المسبوقة، ومنها الجزء غير المعروف، أي مساهمات يهود أمريكا الاقتصادية التي تجعل المدد الأمريكي يتجاوز ١٠ مليارات دولار سنويًّا ما كان بيريز أو

غيره يستطيع أن يصف الاقتصاد الإسرائيلي بالمزدهر.

وفي أعقاب هذه المواجهة كتب الدكتور موردخاي فارتهايمر في صحيفة «هتسوفيه» الإسرائيلية يوم ٢١ فبراير ١٩٩٥م تحت عنوان «مصر والمواجهة مع إسرائيل» قائلًا: «إن هذه المواجهة التي جرت بين موسى وبيريز، وإن كانت تذكر بالمواجهة التي دارت قبل حوالي ثلاثة آلاف عام بين اليهود والفراعنة في مصر، إلا أنها تؤكد أنها مواجهة على قيادة المنطقة».

وعندما سرَّب قسم التخطيط في وزارة الخارجية الإسرائيلية ما أطلق عليه بعض المحللين الإسرائيليين «وثيقة عقاب مصر» ردًّا على مواقفها المعادية لإسرائيل في كل المحافل والمناسبات الدولية، رددت بالقول: «إن مثل هذه الأوراق مكانها الطبيعي سلة المهملات»، مستخدمًا لفظ: «الزبالة».

وعلى الرغم من هذه المواجهات المستمرة مع بيريز فإن شخصيته لفتت انتباهي من بين القادة الإسرائيليين الذين تعاملت معهم؛ فشخصيته تتسم بالكثير من الطرافة، فعنده قصص وحواديت لا تنتهي عن أمه وجدته والعرب واليهود. وأمثلة يهودية، وقصص عن قادة إسرائيل بل عن «أنبيائها» الذين لا يحترمهم كثيرًا، لكنه يشعر بأنه يفهم الموقف العربي أكثر مما نفهمه نحن، وهنا يكمن الخطأ الذي وقع فيه.

بشكل عام، أستطيع أن أقول إن بيريز كان من القادة الإسرائيليين الذين لا يريدون العودة إلى الحرب، ويرى أن العصر المقبل يجب أن يكون عصر تنافس اقتصادي يسميه هو «تعاونًا اقتصاديًّا». وإن كان يريده بالمجان كما كل قادة إسرائيل، وكان واضحًا من أحاديثه الكثيرة حتى وفاته سنة ٢٠١٦ أن عصر التكنولوجيا قد بدأ، وأن إسرائيل جزء منه؛ وبالتالي فهي متقدمة بفراسخ عن منطقتها، وأن التقدم الإسرائيلي يتضاعف بقوة وسرعة لمواكبتها لنواحي التطور التكنولوجي كافة، وهو ما لا يتوفر للعرب وبخاصة مصر؛ ومن ثم فنقطة الضعف الإسرائيلي الواضحة والخطيرة هي في أمنها الذي يهدده العرب.

مبارك وأنا في جنازة رابين

الزيارة الثانية لي لإسرائيل كانت برفقة الرئيس مبارك لحضور جنازة إسحاق رابين، الذي تم اغتياله في ٤ نوفمبر ١٩٩٥م خلال مهرجان خطابي مؤيِّد للسلام في ميدان «ملوك إسرائيل» (اسمه اليوم: ميدان رابين) في مدينة تل أبيب، على أيدي اليهودي المتطرِّف إيجال عامير، الذي أطلق النار عليه، فمات على إثرها، ولم تفلح محاولات إنقاذه.

كان رابين قد توصل مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، ووقَّع الاثنان عليه في البيت الأبيض الأمريكي بحضور الرئيس بيل كلينتون. وفي العام التالي حصل على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع كل من وزير خارجيته آنذاك شيمون بيريز، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات.

في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م وقَّع رابين اتفاقية سلام مع المملكة الأردنية الهاشمية عرفت باسم «اتفاقية وادي عربة»، وهو ما مثَّل تراكمًا لم يرق لأحزاب اليمين الإسرائيلية المتشددة؛ وزاد تشككها في رابين وتحركه نحو العمل على تحقيق السلام مع العرب؛ فاغتاله المتطرف اليهودي المذكور.

رابين مرَّ - في رأيي ورأي آخرين - بمرحلتين؛ الأولى كان خلالها شديد التمسك بالمواقف الإسرائيلية التقليدية؛ وفي المرحلة الثانية كان قد بدأ يشعر بأهمية السلام وأهمية التحرك إلى الأمام من أجله. كان ذلك في السنتين الأخيرتين من حياته، وأعتقد بأن بيريز كان له دور في هذا التطور، علمًا بأن الود كان غائبًا بين رابين وبيريز، فقد لاحظت – كما لاحظ غيري - أن الضرورة هي التي

كانت تجمع الرجلين، وكذلك المصلحة المشتركة والحزب الواحد (العمل) وليس الانسجام الشخصي.

عندما تم اغتيال رابين كنت في زيارة رسمية إلى الأرجنتين مشاركًا في اجتماع مجموعة الـ ١٥ الاقتصادية(403) التي تضم عددًا من الدول النامية الهامة بحضور عدد من وزراء خارجية أمريكا اللاتينية، وفور سماعي بالخبر بادرت بالاتصال بالرئيس مبارك، فقال لي: كنت سأطلبك حالًا. هل ترى أنه يجب علينا أن نذهب للعزاء في رابين؟

قلت: من الضروري أن تكون موجودًا في الجنازة يا سيادة الرئيس؛ لأن عددًا كبيرًا من زعماء العالم سيكونون موجودين؛ لاسيما أن رابين كان قد بدأ يتحدث عن السلام، وستقول في كلمتك يا سيادة الرئيس: إننا جئنا نعزي في رجل تحوَّل موقفه من رجل حرب إلى رجل سلام، ومن رجل صعب في المعادلة الفلسطينية- الإسرائيلية إلى رجل يقبل أن يصل إلى توافق وإلى حل.

كانت إسرائيل تلح خلال هذه الفترة على حسني مبارك لزيارة تل أبيب، لكنه كان يربط ذلك بحدوث تقدم في عملية السلام. قلت للرئيس: سوف أتوجه من هنا إلى القدس؛ حيث مراسم الدفن لأكون بجواركم في هذه الزيارة.

بعد انتهاء مكالمتي مع الرئيس طلبت من وزير الخارجية الأرجنتيني أن يدبر لي مكانًا على أول طائرة أصل بها إلى إسرائيل للعزاء، فسعد بذلك، وبالتعاون مع وزير الخارجية البرازيلي دبر لي مكانًا على طائرة إلى روما، وطلبت من مكتبي في القاهرة إرسال طائرة خاصة إلى روما لتقلني فورًا إلى تل أبيب، ثم اتصلت بالسفير أحمد أبو الغيط، الذي كان سفيرنا في روما في هذه الأثناء؛ لترتيب الانتقال الفوري إلى الطائرة الخاصة.

قام وزيرا خارجية الأرجنتين والبرازيل بإلغاء تذكرة راكب في الطائرة المتجهة إلى روما – أظنه كان برازيليًّا- كي أتمكن من المغادرة وحضور جنازة رابين. تصادف أن كان في زيارة للأرجنتين أيضًا حاكم البنك المركزي الإسرائيلي وقتذاك. فلما وجدهم قد حجزوا لي مكانًا على الطائرة طالب هو الآخر بمساعدته على السفر؛ لأنه يريد أن يلحق بجنازة رئيس وزرائه، فألغوا سفر راكب ثانٍ، وجلس هذا المسئول الإسرائيلي بجواري، وقال لي بمجرد إقلاع الطائرة: معي «حبة منومّة» لو أخذت نصفها فستنام خمس ساعات متصلة، فأخذتها وتناولت نصفها؛ فنمت بالفعل خمس ساعات في الرحلة التي تستغرق نحو ١١ ساعة إلى روما، وصحوت وأنا في كامل نشاطي!

من روما ركبت الطائرة الخاصة التي كانت جاهزة للإقلاع الفوري، وحطت بعد وقت قصير في تل أبيب، التي وجدتُ السلطات فيها قد جهزت لي طائرة هليكوبتر لتقلَّني إلى ما يسمونه «جبل هرتزل» بالقدس؛ حيث مراسم الجنازة التي يحضرها العديد من زعماء العالم.

كان بانتظاري في تل أبيب محمد العرابي، الذي كان الرجل الثاني في سفارتنا في إسرائيل. ركبنا معًا الطائرة الهليكوبتر التي كانت تشبه تلك التي نشاهدها في الأفلام الأمريكية في أثناء حرب فيتنام. الطائرة مفتوحة من كل الاتجاهات. تجوَّلت بنا في طريقها إلى القدس فوق المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالمدينة المقدسة.

ذكرني السفير العرابي في أثناء كتابة هذه المذكرات بالحديث الذي دار بيننا ونحن على متن هذه المروحية قائلًا: «لقد وضعنا سماعات على آذاننا. وأشار أن انظر إلى هذا الكم الهائل من المستوطنات الإسرائيلية الذي يحيط بالقدس؛ فطلبت منه أن ينصت إلى تعليقي الذي كان في جملة واحدة: القضية الفلسطينية لن تحل إلا بزوال هذه المستوطنات، وستزول مهما طال الزمن»(404).

كان تقديري – وكذلك العرابي – أن الإسرائيليين تعمدوا أن يحبطوني بخصوص قضية القدس -

التي لم أقبل مساومة فيها- بمحاولتهم إطلاعي من الجو على كَمِّ الأراضي التي التهموها من المدينة التاريخية والمنطقة المحيطة بها، وكأنهم يقولون: انظر إلى الأمر الواقع الذي فرضناه. شعرت أنهم كانوا شغوفين بسماع ما سيصدر عني من تعليقات على هذا الأمر، ولم أحرمهم من ذلك!

وصلنا إلى حيث مراسم جنازة رابين في القدس. كان هناك عدد كبير من الملوك والرؤساء، يتقدمهم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس حسني مبارك، والعاهل الأردني الملك حسين ومسئولون عرب من المغرب وتونس وعمان وموريتانيا وربما غيرهم، لكن أول من التقيته من الشخصيات الدولية، كان ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز[405]، الذي أبدى سعادته لوجودي في إسرائيل إلى جانب الرئيس مبارك في هذه المناسبة الإنسانية الخاصة.

كان مبارك - الذي سبقني إلى القدس بوفد ضم: صفوت الشريف، وزير الإعلام، ومصطفى خليل، رئيس الوزراء الأسبق- يجلس في الصف الأول، المخصص للرؤساء. أما أنا فجلست خلفه في الصف الثاني المخصص لوزراء الخارجية والدفاع ورؤساء البرلمانات، وجلس أعضاء الوفد الآخرون في أماكن أخرى مخصصة لكبار الضيوف وكان على رأسهم الدكتور مصطفى خليل. فالبروتوكول الإسرائيلي الرسمي لم يتسع إلا للرئيس ووزير الخارجية من كل الدول المشاركة.

من الأقوال التي لن أنساها في هذه الجنازة ما ذكره العاهل الأردني الراحل الملك حسين بن طلال، الذي قال: «نحن لا نخجل ولسنا خائفين، بل عازمون على الاستمرار في النهج الذي اتبعه رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل. فلترتفع أصواتنا لتعبر عن التزامنا بالسلام من أجل الأجيال المقبلة»[406].

لديَّ مشكلة في عيني، تتمثل في أنه يتساقط منها بعض الدمع بعد ساعات السفر الطويل، الذي يحتم عليَّ تجفيفها بين الحين والآخر، فضلًا عن التهابها؛ ما يجعلني أمسحها بمنديل من وقت لآخر، وهو الذي كنت شديد الحاجة إليه بعد وصولي لجنازة رابين، التي أتيت إليها من رحلة طويلة من الأرجنتين؛ فإيطاليا، مرورًا بتل أبيب، وصولًا إلى القدس. عندما وجدت البعض منخرطًا في البكاء قلت لنفسي: يستحيل أن أخرج منديلًا من جيبي الآن لمسح عيني من الدمعة الحبيسة من طول السفر الآن. سيقال إن عمرو موسى يذرف الدموع على رئيس وزراء إسرائيل!

ظللت على هذه الحالة الصعبة من حاجتي لمسح عيني و«الدعك» فيها من أثر الحساسية إلى أن انتهت الجلسة، التي بمجرد انتهائها سارعت لتنشيف عيني بمنديل حرَّكته على وجهي كله وكأنني أنشِّف عرقًا يتصبب من جبهتي. استغرق حبس دموع عيني من أثر الحساسية نحو ٦ أو ٧ دقائق من الجمر. كانت من أفظع ما يمكن.

أشاد الرئيس مبارك في كلمة تأبينية قصيرة برئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل. وقال إن رابين «وضع أسس السلام والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين في جو من الثقة والاحترام المتبادل». وإن «موته في هذا المنعطف المهم شكَّل ضربة قوية لأهدافنا النبيلة». ودعا مبارك إلى الالتزام بعملية السلام وقال: «إننا وبعزيمتنا القوية لتحقيق هذا الهدف سنتمكن من إحياء ذكرى الذي سقط من أجل السلام».

تحركت الجنازة للدفن، وتقضي التقاليد اليهودية أن يرتدي من بالدوائر الأولى القريبة من الجثمان (وهم الرؤساء والملوك في هذه الحالة) القلنسوة اليهودية. هنا تأكدت أن الرئيس قد يتعرض لورطة، وتصبح كارثة لو تم تصويره وهو يرتدي غطاء الرأس اليهودي، نظرت حولي فوجدت رجلًا يرتدي كابًا (كاسكيت) فطلبته منه فمنحه لي على الفور، أعطيته للرئيس قبل أن يوزعوا عليه غطاء الرأس اليهودي، فوضعه على رأسه لدقائق معدودات هي وقت الصلاة ثم أعاده لي؛ لأعيده بدوري إلى

صاحبه.

بعد ذلك توجهنا إلى فندق الملك داوود بالقدس؛ حيث كان مقرًّا لإقامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر. انتهزنا الفرصة واجتمعنا بهما – الرئيس مبارك وأنا – لمدة ١٥ دقيقة، وغادرنا بعدها إلى القاهرة. والواقع أن هذا اللقاء الذي تم بناء على طلبنا كان المقصود منه التفاهم مع كلينتون على الخطوات القادمة في عملية السلام، وكان من المفروض أننا سوف نشير إلى المستوطنات ومخاطرها، ولكن كريستوفر كان يبدو عليه القلق والتعجل لإنهاء اللقاء وكان «يقفل على كل المواضيع» كما نقول في مصر. وعلمنا أن كلينتون كان ينتظر زيارة وفد من الكنيست وصل بالفعل إلى الفندق ولم أنسَ ذلك لكريستوفر.

زيارات خاطفة

بعد رحيل رابين جاء بيريز رئيسًا لوزراء إسرائيل لفترة قصيرة (نوفمبر١٩٩٥ إلى مايو١٩٩٦م)، ثم جاءت الانتخابات باليميني بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، تحت شعار «تصحيح أخطاء أوسلو»، على حد قوله، ولم يهتم بتحقيق أي تقدم يذكر في التسوية السلمية على أي مسار من مساراتها. واستبدل بمفهوم «الأرض مقابل السلام» مفهوم «السلام مقابل السلام»، وهو ما كان سببًا لمساجلات طويلة لي معه؛ للدرجة التي جعلته يشترط عدم مقابلتي عند زيارته للقاهرة سنة ١٩٩٧م.

في سنة ١٩٩٧م دعاني شيمون بيريز لحضور افتتاح المركز الذي أنشأه باسمه «مركز بيريز للسلام»، ثم دعاني مرة أخرى في سنة ١٩٩٩م لإلقاء محاضرة فيه، فلبيت الدعوة، وقمت بزيارة لإسرائيل استغرقت بضع ساعات يوم ١١ يناير من نفس العام.

التقيت فور وصولي تل أبيب في هذه الزيارة شيمون بيريز، والرئيس الإسرائيلي – وقتذاك - عزرا وايزمان. كما التقيت بأرملة رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين وابنته اللتين حرصتا على الترحيب بي تقديرًا للدور المصري والدبلوماسية المصرية في جهود إقرار السلام في الشرق الأوسط.

كان مؤتمر «مركز بيريز للسلام» يضم ٣٦٥ شخصية من مختلف أنحاء العالم، أبرزهم: الرئيس البولندي آنذاك والرئيس السوفيتي السابق جورباتشوف والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق، والمبعوثان الأمريكي والأوروبي للسلام في الشرق الأوسط دنيس روس وميجيل موراتينوس، وفريدريك دي كليرك الرئيس السابق لجنوب إفريقيا والدكتور فتحي عرفات شقيق الرئيس عرفات مندوبًا عنه. وبجانب هذا العدد الكبير من الشخصيات الدولية، حضر المؤتمر ١٢٥٠ شخصية إسرائيلية تمثل مختلف القوى السياسية.

أكدت في كلمتي بكل وضوح وصراحة أمام هذا الجمع الحاشد والتي يبدو أن الجميع كان ينتظرها أن «قيام السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط مرهون بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وأن قيام الدولة الفلسطينية هو الهدف الرئيسي لعملية السلام، وأساس مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وأن الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة نتنياهو) تتحمل مسئولية الجمود في عملية السلام». وقلت أيضًا إن «ممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية تضع المنطقة بأسرها ـ بما فيها إسرائيل ـ أمام صعوبات كبيرة».

وفي إشارة إلى المسعى العربي الجاد من أجل تحقيق السلام، قلت: «إن العرب اختاروا السلام باعتباره اختيارًا إستراتيجيًّا لهم، وإن الفلسطينيين عدّلوا ميثاقهم الوطني، كما تفاوض السوريون واللبنانيون مع إسرائيل، وهذا يؤكد أن العرب مستعدون للسلام، وأنهم يبحثون عن شريك لهم في إسرائيل».

وأكدت في الوقت نفسه على «أن العرب لن يتنازلوا أبدًا عن حقوقهم، وأنهم لا يقبلون أن يكون السلام إسرائيليًّا فقط. وأن رؤية مصر لمستقبل المنطقة تستند إلى ركيزة أساسية هي الأرض مقابل السلام. ولذلك لا مفر من استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وكذلك تنفيذ اتفاق واي بلانتيشن»[407].

خلال هذه الزيارة كان أرييل شارون هو وزير خارجية إسرائيل في حكومة نتنياهو، ودار جدل في الصحافة حول إمكانية لقائي به ومصافحته من عدمه على خلفية آرائه المتطرفة التي كان يهاجم فيها الفلسطينيين ويتهمهم بعدم الجدية والتعاون، فضلًا عن أنه قال صراحة: «لا أريد من أحد أن يطالب إسرائيل باستئناف المفاوضات».

التقيت شارون في هذه الزيارة في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية، وجدته يتحدث طوال الوقت عن الماضي، ويردد عن الحاضر والمستقبل مقولات لا تخرج عما نقرؤه في الصحف، ومن ثم كنت لا أرى فائدة في التعامل معه، وإن كنت قد ناقشته في هذه الأمور مناقشة صريحة.

وبعد انتهاء اللقاء طلب الصحفيون مني التقاط صور تذكارية وأنا أصافح شارون، قلت لهم مازحًا: «إنني لا أحب المصافحة أمام الكاميرات، مثل شارون»؛ في إشارة إلى تجنب وزير الخارجية الإسرائيلي مصافحة الرئيس ياسر عرفات في مناسبة سابقة، ولم تفلح محاولاتهم ولا محاولاته تسجيل هذه الصورة[408].

خلال العودة التقيت إيهود باراك في مطار تل أبيب، والذي كان يتزعم حزب العمل المعارض وقتها. وعدنا بأنه إذا فاز في الانتخابات التي كانت ستجرى بعد أشهر قليلة فسيمضي قدمًا في عملية السلام.

ذات مرة سألني الصحفي اللبناني المعروف، غسان شربل، رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، عن رأيي في الكيفية التي يتعامل بها الساسة الإسرائيليون معي، فقلت له: أنا تعاملت مع كل الشخصيات الإسرائيلية الموجودة على المسرح منذ أن أصبحت وزيرًا للخارجية؛ رابين، بيريز، ديفيد ليفي، إيهود باراك، نتنياهو وكذلك عزرا وايزمان، فضلًا عن عدد آخر من الشخصيات المرتبطة بالعمل السياسي أو الدبلوماسي من الحزبين (العمل والليكود) سواء من الوزراء أو أعضاء الكنيست، وكثير منهم مقبولون يفهمون الوضع في المنطقة أو يحاولون فهمه، وآخرون قد لا يفهمون أو لا يريدون أن يفهموا؛ بعضهم يشعرك وهو يتحدث معك بأنك لا بد أن تقتنع وتقبل بما يقول وإلا فأنت غير متفهم أو صعب أو حتى ناصري أو إسلامي متطرف أو معادٍ للسامية، وفي كل الأحوال تصبح عدوًّا لإسرائيل. أنا ليس من السهل أن أقبل منطقًا مغلوطًا وأسكت عليه، أو «أفوّت» كما نقول في مصر، وبعضهم كثير «المحاجاة» والمكابرة، وكنت أتبع معهم أسلوبًا به خليط من السخرية والرفض وإبداء عدم الاقتناع بحججهم، وأنهم أضاعوا وقتهم في طرح حجج لا تقبل.

ومع ذلك لا أستطيع أن أقول إن الإسرائيلي؛ لأنه إسرائيلي، لا يريد السلام، هذه معادلة غير صحيحة، هناك إسرائيليون مناصرون للسلام ومناصرون للدولة الفلسطينية، لهم اعتباراتهم التي قد أفهمها، ونحن لنا اعتباراتنا التي يتفهمونها جزئيًّا أو كليًّا ويعملون على أن نلتقي في نقاط وسطية نتفق عليها، ولكن إذا وافقوا على قيام الدولة الفلسطينية فالواجب أن تكون دولة فعلًا، هم يريدون ضمانات معينة يحكمها التفاوض عليها ونحن أيضًا. ولكن الحل هنا لا يكون إلا بمعادلة «الأرض والدولة مقابل السلام والأمن»؛ فالحل الوسط - من وجهة نظري - هو دائمًا معادلة شاملة لها مبادئ وقواعد قانونية وأطر سياسية وقانونية وليس حلًّا وسطًا أي النصف بالنصف[409].

مناظرة شلومو بن عامي

في سبتمبر ٢٠٠٠م، وبينما كنت أحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة طرح المذيع الأمريكي الشهير شارلي روز، بشبكة التلفزيون الأمريكية العامة (WETA) إجراء مناظرة بيني وبين شلومو بن عامي وزير الخارجية الإسرائيلي – وقتذاك- مساء يوم ١٢ من نفس الشهر.

رحبت على الفور بإجراء المناظرة التي ذاع صيتها في العالم العربي. رأيت أنها فرصة مناسبة لتفنيد المزاعم الإسرائيلية بأننا المتعنتون بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي أمام الجمهور الأمريكي.

قال بن عامي إن القدس عاصمة إسرائيل منذ ثلاثة آلاف سنة؛ فرددت بأن اليهود لم يكونوا في القدس قبل احتلالهم لها في حرب سنة ١٩٦٧م، وأن عمر إسرائيل٥٠ سنة فقط، وأنها لم تكن موجودة منذ ثلاثة آلاف سنة. وقلت إنه ينبغي أن يكون الاتفاق بشأن القدس اتفاقًا جيدًا، بمعنى أنه لا يمكن أن تفرض إسرائيل سيادتها على الحرم الشريف والقدس القديمة؛ لأنها أراضٍ فلسطينية محتلة؛ كما لا يمكن إسناد الحل إلى ادعاءات تاريخية لم تثبت صحتها.

كما فندت ما رددته بعض أجهزة الأعلام الأمريكية والإسرائيلية والمسئولون الإسرائيليون ومن بينهم بن عامي من أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات افتقر إلى المرونة في «مفاوضات كامب ديفيد٢»، التي كانت متمثلة في محاولة من جانب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للتوصل إلى اتفاق الحل النهائي في ١١ يوليو ٢٠٠٠، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين، خصوصًا حول مدينة القدس ومقدساتها، ومسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين، وسواها من المسائل العالقة. وأصرت إسرائيل على الحصول على إقرار فلسطيني أيضًا بإنهاء الصراع بينهما، من دون أن تقدم للفلسطينيين ما يشجعهم على ذلك.

وتساءلت في ردي على بن عامي: كيف يتهم عرفات بالافتقار إلى المرونة لأنه رفض عروضًا لا يستطيع قبولها؟ وأجبت قائلًا: ببساطة لأنها لا تستجيب للمطالب والحقوق الفلسطينية التي أيدتها قرارات الأمم المتحدة وخصوصًا القرار٢٤٢، وأن المرونة ليس معناها قبول المواقف الإسرائيلية، فصعوبة الشخص أو مرونته لا تقاس بمدى تقبله المواقف الإسرائيلية. وشددت على أن مصر لا تمارس ضغطًا على الفلسطينيين، ولكنها فقط تؤيد حقوقهم المشروعة.

إن هذه المناظرة السياسية التي وصفتها وسائل الإعلام بـ«التاريخية» بيني وبين الوزير الإسرائيلي بن عامي، كانت بمثابة معركة الحجة بالحجة بين وزير مصري عربي ووزير إسرائيلي؛ ولذلك كانت الحفاوة بها كبيرة من جانب الصحف العربية، حيث نشرت صحيفة «النهار» اللبنانية النص الحرفي لهذه المناظرة، على حلقتين متتاليتين بتاريخ ٢٦ و٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠م، بينما نشرت معظم الصحف العربية مواجِز لها أو مختارات منها[410].

وبمناسبة الحديث عن هذه المناظرة التلفزيونية، أود أن أقرر ما يلي:

كنت في هذا العام أقترب من عامي العاشر وزيرًا لخارجية مصر، وكنت أستشعر من جانبي وفي داخلي أن عشر سنوات وزيرًا هي عقد كامل من الزمن وأن هذا يكفي لمن يشغل هذا المنصب. في الوقت نفسه كانت الظلال قد بدأت تخيم على العلاقة مع الرئيس؛ ربما بسبب ضيقي وردود أفعالي على السياستيْن الأمريكية والإسرائيلية، وشكاواهم الرسمية وتعليقاتهم العلنية بشأني؛ وكذلك بسبب تدخل بعض أصحاب النَّمِّ والوشاية في مصر بالدق على وتر الشعبية المنافسة والطموح إلى ما هو أعلى، وضرورة تحجيم الوزير أو تغييره.

والواقع أنني كنت مرتاحًا Satisfied بما حققته شخصيًّا في عالم الدبلوماسية الدولية والعربية ودبلوماسية العالم الثالث على اتساعه من مصداقية وعلاقات شخصية وترحيب من الجميع ورغبة في

الاستماع إلى رأيي فيما يجري ليس فقط في الشرق الأوسط أو في العالم العربي، بل فيما يتعدى ذلك. كم تغديت أو تعشيت على موائد الملوك والرؤساء – منفردًا أحيانًا - وكم تلقيت من اتصالات تلفونية من مسئولين كبار على اتساع العالم تسألني الرأي والمشورة في أمور مختلفة متعددة.

كما أنني كنت مرتاحًا بل فخورًا بما حققته الدبلوماسية المصرية في مختلف مجالات العمل الدولي والإقليمي سياسيًّا وفنيًّا. وقد وصفت الدبلوماسية المصرية في هذه الفترة من جانب كثير من التعليقات، وكثير منها كان منشورًا، بأنها واحدة من أفضل الدبلوماسيات في العالم وأن وزارة الخارجية المصرية تعد من أكفأ وزارات الخارجية؛ بسبب حسن أداء قياداتها وحسن استعداد كوادرها، ووضوح السياسات التي تبادر بها أو التي يدافعون عنها وبصوت واحد وأداء متناغم.

كذلك، وبرغم الضيق الأمريكي والإسرائيلي إزائي، فإن العلاقة مع سياسييهم ودبلوماسييهم كانت علاقة تقدير، وكان نفر من المسئولين الإسرائيليين يقول إن ميزة عمرو موسى أنه لا يتحدث بلسانين، ولا يضيع الوقت في الطعن في آخرين كما يفعل آخرون على الجانب العربي. وإنه يدافع عن قضية يؤمن بها، كما ندافع عن قضية نؤمن بها؛ ولهذا نحترم أنه على رأس المواجهة معنا. ومازالوا هم والأمريكان يتحدثون معي بجدية فيما هو جارٍ، ولا أرفض الحديث مع من يريد الحديث معي من الإسرائيليين وإن كنت لا أبادر به.

من ضمن الإسرائيليين الذين كانوا على الدوام يتحدثون عن السلام شلومو بن عامي وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت أي عام ٢٠٠٠؛ ومن ثم وافقت على مناظرته. وبالمناسبة لم أرجع في ذلك إلى الرئيس مبارك، وإنما أعطيت موافقتي مباشرة باعتبار أن هذا من صميم أداء وزير الخارجية.

شهادات إسرائيلية

بمناسبة ترشحي للانتخابات الرئاسية في مصر سنة ٢٠١٢، نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في ٢٧ إبريل من نفس العام ملفًّا مطولًا عن تاريخ السجالات والمواجهات التي خضتها مع إسرائيل، نقله عنها عدد من الصحف العربية[411]. حشدت الكاتبة «سارة ليفوفتش» التي أعدت الملف عددًا كبيرًا من الشهادات الإسرائيلية بحقي، والتي ذكرتني بتفاصيل كنت قد نسيتها في زحام العمل والأحداث. ولقد رأيت أنه من الأهمية بمكان عرض ما جاء في هذا الملف لاستكمال تاريخ مواجهاتي مع إسرائيل وساساتها، ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فـ«الفضل ما شهد به الأعداء»، كما تقول الحكمة العربية الشهيرة.

وفيما يلي نص الملف، كما ترجمته عدة صحف عربية عن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية:

عمرو موسى وإن كان ما يزال لم ينتخب رئيسًا لمصر إلا أن السياسة المناهضة لإسرائيل المعلنة لديه تحتل منذ الآن مكانًا محترمًا في السياسة المصرية. في بداية الأسبوع أعلنت الحكومة المصرية المؤقتة عن إلغائها اتفاق الغاز بين إسرائيل ومصر. وهكذا حققت أحد البنود في برنامج موسى السياسي-وهو الذي كان وزير الخارجية المصري والأمين العام للجامعة العربية ويعتبر الآن المتنافس المتصدر في السباق للرئاسة المصرية- والذي يُعْنى بإعادة النظر في اتفاق الغاز بين الدولتين. «إذا انتخب موسى رئيسًا فقد يستخدم ضدنا وسائل لم نرها بعد»، يقول البروفيسور يورام ميتال من جامعة بن جوريون: «من ناحيته، اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر ليس أمرًا مقدسًا ويمكن إدخال تعديلات عليه كالتواجد الأمني في سيناء. وهو كفيل بأن يوجه انتقادًا حادًّا ومستمرًّا لإسرائيل في كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، يخفض مستوى العلاقات وينقل مساعدة مدنية لحماس في قطاع غزة؛ الأمر الذي لم نره من قبل».

لموسى، ٧٦ سنة، يوجد تاريخ طويل من الصدامات مع إسرائيل. علاقاته بإسرائيل كانت صدامية

جدًّا لدرجة أن ديفيد ليفي وصفه بأنه «رامبو المصري»[412]. موسى، كما تجدر الإشارة، لم يخفِ قط عداءه لإسرائيل. وقال إن موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية يعانون من تخلف عقلي ومجنون فقط أو جاهل من يؤمن بالسلام مع إسرائيل. وقد اتهم دولة إسرائيل بالعمليات التي قتل فيها إسرائيليون، وادعى بأنه لا يمكن الثقة ببنيامين نتنياهو، وسخر من شمعون بيريز، ودعا إلى مقاطعة أرييل شارون.

«استخباراتكم ليست ذكية جدًّا»، قال للصحفيين الإسرائيليين في المؤتمر الاقتصادي في دافوس. ليس هذا فقط. بل إن موسى تساءل بصوت عالٍ: لماذا لا ينبغي أن تكون لإيران قنبلة ذرية؟ «لماذا نوقفهم؟»، سأل في مؤتمر في لندن. في أعقاب أحداث أسطول مرمرة قال موسى إن إسرائيل هي السبب في الثقب الأسود في المنطقة، وأعلن أن اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر والذي وُقِّعَ في كامب ديفيد لم يعد ذا صلة بعصرنا، بعد التغييرات التي مرت بها مصر[413].

وحتى من يميل إلى الاتفاق مع موسى على طريقة حل سياسي يتضمن تنازلًا عن القدس وعودة إلى خطوط ٦٧، يصعب عليه أن يقبل أسلوبه. «صعبة عليه إسرائيل»، يقول يوسي بيلين، الذي يعرف موسى جيدًا. «صعب عليه التطبيع الكامل. فهو إنسان مرير بطبعه[414]، وبعض من هذه المرارة موجهة لإسرائيل». البروفيسور إيتمار رابينوفتش، الذي عرف موسى عندما كان سفيرًا لإسرائيل في الولايات المتحدة، يضيف «بأنه أقام معنا حوارًا ونقاشًا، ولكنه عرف كيف يكون جد حازم وبالتالي ليس لطيفًا أيضًا».

«الحوار مع موسى لم يكن سهلًا دومًا»، يتذكر ديفيد سلطان الذي كان سفير إسرائيل في مصر. «فهو يتمتع بسرعة بداهة ولغة. جوابه جاهز على لسانه حتى قبل أن تنتهي من طرح السؤال. في اتصالاته مع إسرائيل كان هو الذي فاقم غير مرة المشكلات بين الدولتين. أحد سفراء الولايات المتحدة في مصر اشتبه به بأنه حتى لا يريد أن يدفع العلاقات مع إسرائيل إلى الأمام».

السفير السابق، البروفيسور شمعون شامير، يقول إن موسى وإن كان «شخصًا كفؤًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا ممتازًا، ولكنه لا يستطيب إسرائيل على نحو خاص». تسفي مزال، الذي عمل هو أيضًا سفيرًا في مصر. يضيف بأن «شعبيته نبعت من مواقفه المتصلبة تجاه إسرائيل. فقد كان وهو إلى جانب الرئيس مبارك من قرر أن يكون السلام مع إسرائيل سلامًا باردًا».

في العام ١٩٩١ عُيِّن في منصب وزير الخارجية وامتنع على مدى فترة طويلة عن زيارة إسرائيل. وعندما وصل في زيارة قصيرة في أغسطس ١٩٩٤ رفض زيارة مؤسسة «يد فاشيم» للكارثة والبطولة بدعوى أن إسرائيل تفرض عليه جدولًا زمنيًّا لا يروق له. «الزيارة كانت عاجلة»، حاول أن يبرر رفضه في مقابلة صحفية، بعد ثلاثة أشهر من الحادثة الدبلوماسية، «وفجأة جاءوا وقالوا لي إنك ملزم بزيارة «يد فاشيم». هذا هو الأمر الأهم في زيارتك. هذا أثار جنوني. بدلًا من أن يتفق الطرفان على التفاصيل أنتم تحاولون فرض شيء ما عليَّ. لا تحاولوا أن تفرضوا علينا شيئًا. بدلًا من ذلك تحدثوا إلينا». ووافق موسى على أن يزور فقط موقع التخليد للأطفال في «يد فاشيم» وليس في كل المواقع، ولكنه رفض وضع إكليل واعتمار قبعة دينية. «فقد خاف أساسًا من صوره مع القبعة الدينية في «يد فاشيم»، يشرح بيلين: «أنا أفترض بأن مثل هذه الصورة كانت اليوم ستحطم له فرصته في أن ينتخب رئيسًا».

الزيارة إلى إسرائيل والتي بدأت بجدال كان في أساسه طقسيًّا، انتهى بجدال مبدئي أكثر. على مدى ولايته وزيرًا للخارجية، طالب موسى إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وهكذا شمل إسرائيل مع إيران في مسألة السلاح النووي، وقال إنه إذا كانت لإسرائيل تطلعات نووية،

فلا يوجد ما يمنع ألا تكون لإيران تطلعات كهذه. «لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة من دون رقابة نووية»، قال في مؤتمر صحفي في نهاية زيارته القصيرة إلى إسرائيل.

«لقد كان عدوًّا صعبًا جدًّا لإسرائيل في كل اللجان التي عنيت بالموضوع النووي»، يتذكر تسفي مزال. «روح غير طيبة تهب على وزارة الخارجية المصرية»، قال إسحاق رابين في ١٩٩٥، بعد جدال آخر مع موسى في الموضوع النووي.

«موسى هو مناهض لإسرائيل في كثير من المجالات، هذا ليس الأمر الوحيد»، يروي عوزي عيلام، الذي كان مديرًا عامًّا للجنة الطاقة الذرية. «في المجال النووي كان بوقًا للسياسة المصرية. الرئيسان مبارك والسادات طالبا أيضًا بتجريد الشرق الأوسط من السلاح النووي، وإن لم يكونا على هذا القدر من الحدة مثل موسى».

الحدة التي أشار إليها عيلام لم تكن دبلوماسية كما يمكن التوقع من وزير الخارجية. مسئول كبير في وزارة الخارجية يتذكر حديثًا موضوعيًّا بل حتى أدبيًّا مع موسى، ولكن تصريحاته تجاه المسئولين الإسرائيليين ودولة إسرائيل بقيت قاسية وفظة. موسى وصف شمعون بيريز «بالثرثار»، أرييل شارون «بالخرقة الحمراء»، قال إنه لا يصدق السياسيين الإسرائيليين وشن حربًا حادة ضد حكومة نتنياهو في الولاية الأولى. «نتنياهو يهدم السلام»، هاجم موسى في مقابلة في ١٩٩٦. «لا يمكن الثقة بنتنياهو؛ فهو يخدع الجميع، بما في ذلك الرأي العام الإسرائيلي»، قال لإسرائيليين وصلوا في زيارة إلى مصر في يوليو ١٩٩٧، وهاجم إيهود باراك بصورة مشابهة: «باراك طعن المسيرة السلمية في الظهر».

بوصفه أمينًا عامًّا للجامعة العربية هاجم شارون في كل فرصة، وقال إنه مع شارون رئيسًا للوزراء لا يتوقع تقدمًا في اتجاه السلام. في ٢٠٠٣ قال في إسطنبول إن تجاهل العدوان المستمر لإسرائيل سيوقع ضحايا مدنيين آخرين، وطلب من العرب ألا يشجبوا الهجمات على المدنيين الإسرائيليين[(415)]. «إسرائيل لا بد ستذوق ضربات الفلسطينيين إذا واصلت احتلال المناطق العربية»، حذَّر. وأعرب موسى في الماضي عدة مرات عن تأييده للانتفاضة وكان شريكًا في دعوة الجامعة العربية إلى قطع العلاقات مع إسرائيل إلى أن توقف أعمالها العدوانية. في مؤتمر الحاصلين على جائزة نوبل في الأردن في ٢٠٠٨، صوَّب موسى النار نحو بيريز حين قال إنه «فنان في الأقوال وإسرائيل فقط تطلق تصريحات السلام».

«موسى هو رجل مركب، ذكي جدًّا، متهكم»، يقول يوسي بيلين. «لديه دافع إيديولوجي وفهم عميق في موضوع الوحدة العربية والعالم العربي، والذي هو فَهْمٌ ناصري في جوهره. من جهة هو متصلب ومرير تجاه إسرائيل وبعض من التعاطف معه في مصر ينبع من تحفظاته تجاه إسرائيل، ومن جهة أخرى، يمكن الحديث معه والوصول إلى تفاهم. فهو براجماتي جدًّا، يعرف العالم ويعرف أميركا جيدًا. إذا كان رئيسًا، فسينجح في إدخال مصر إلى النادي العالمي. وهو يعرف زعماء العالم وهم سيتنفسون الصعداء إذا ما انتخب رئيسًا. إذا ما انتخب موسى رئيسًا فسيحافظ على السلام، ولكنه لن يشجع التعاون طالما لم يكن سلامًا مع الفلسطينيين. لا تنتظر إسرائيل مفاجآت خاصة أو خيبات أمل. نحن نعرفه ونعرف من هو».

بيلين يعرف موسى منذ ٢٢ سنة. «صديق مشترك تعرفنا على بعضنا بعضًا عندما كان سفيرًا في الأمم المتحدة وأنا نائب لوزير الخارجية. قالوا عنه إنه مرشح للعظمة وبالفعل بعد وقت غير بعيد أصبح وزيرًا للخارجية. واصلنا اللقاء حتى بعد أن أصبح أمينًا عامًّا للجامعة العربية، وإن لم يكن في مكتبه. فقد اعتقد بأن هذا ليس مناسبًا أن يلتقي أمين عام الجامعة العربية مع إسرائيليين في مكتب

الجامعة في القاهرة. لم يكن شخصًا حميمًا، لا يخلق صداقات ولديه كثير من الانتقادات على إسرائيل. من جهة أخرى، يفهم المزايا الإستراتيجية لمصر منذ اتفاق السلام».

«في إحدى الأغاني الشعبية في مصر يوجد بيت يقول: (أنا بكره إسرائيل وأحب عمرو موسى)، يقول البروفيسور شامير. «هذا يعبر عن موقفه من إسرائيل وعن الشكل الذي ينظر فيه في مصر تجاه هذا الموقف. فهو معادٍ لإسرائيل، ولكنه يفهم مصالح مصر. وهو ينتمي إلى جيل مبارك الذي أحاط نفسه بأناس براجماتيين يعرفون العالم».

«هو يرى في إسرائيل خصمًا وليس عدوًّا»، يشرح البروفيسور ربينوفتش. «لقد كان شريكًا صعبًا للمسيرة السلمية. أراد لإسرائيل أن تخرج من المسيرة السلمية بكونها دولة تقف على قدميها، ولكن ألا تنافس مصر على الهيمنة في المنطقة. خشيَ أن تنتهي المسيرة السلمية بأن تكون إسرائيل دولة ذات نفوذ كبير. خاف أن تكون إسرائيل تتخلى عن المناطق ولكنها تشتري الهيمنة في المنطقة. كما أنه محظور النسيان لموقفه بالنسبة إلى النووي. فمن شأنه أن يؤيد خطًّا إيرانيًّا يعارض النووي الإسرائيلي».

396(١) هذا ما انتهى إليه الموقف العربي في صياغته المبادرة العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

397(٢) وُلد ديفيد ليفي في الرباط بالمغرب في ١٩٣٧؛ حيث تخرَّج في المدرسة الثانوية. وهاجر إلى إسرائيل في ١٩٥٩ واستقرَّ في بيت شيئان. تولى منصب وزير الخارجية لمرات عديدة، خلال الفترات التالية: (١٩٩٠- ١٩٩٢) و(١٩٩٦- ١٩٩٨)، وفي يوليو ١٩٩٩ عُيِّن ليفي مجددًا وزيرًا للخارجية ونائبًا لرئيس الوزراء، واحتفظ بهذين المنصبين حتى استقالته في أغسطس ٢٠٠٠. وفي إبريل ٢٠٠٢، عُيِّن ليفي وزير دولة واستقال في تموز (يوليو) ٢٠٠٢.

398(١) راجع تصريحاتي التي أدليت بها لوكالة الأنباء الفرنسية يوم ٣ يوليو ١٩٩١م

399(٢) السفير محمد بسيوني (١٩٣٧ - ٢٠١١)؛ هو عسكري ودبلوماسي مصري. شغل منصب سفير مصر بإسرائيل منذ سنة ١٩٨٠م، إلى سنة ٢٠٠٠، حين أصدر الرئيس الأسبق حسني مبارك قرارًا بسحب السفير المصري من إسرائيل احتجاجًا على ممارسات إسرائيل الوحشية في الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

400(٣) أوري سافير؛ سياسي ودبلوماسي إسرائيلي، مولود سنة ١٩٥٣، شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية، ورئيس «مركز بيريز للسلام»، وانتخب عضوًا في الكنيست، وكان كبيرًا للمفاوضين الإسرائيليين في اتفاق أوسلو ١٩٩٣م.

401(٤) طالع تفاصيل البرنامج المقترح لزيارتي لإسرائيل كاملًا في الوثيقة رقم (١) في ملحق الوثائق الموجود في نهاية هذا الفصل.

402(١) عقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسة خاصة يوم ٢٤ إبريل ١٩٩٦ استمع فيها إلى تقرير اللجنة القانونية المكلفة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد وافق المجلس على تعديل الميثاق بإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي ٩، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣م. والذي ينص فحواه على الاعتراف بإسرائيل، استنادا إلى مقدمة إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، والتي تضمنت اتفاق الطرفين (إسرائيل والفلسطينيين) على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها.

403(١) مجموعة الـ ١٥ من النماذج التعاونية الهامة بين دول الجنوب؛ بوصفها نواة لمشروعات تعاون إقليمي. تعود فكرة إنشاء المجموعة إلى الدعوة التي وجهها الرئيس آلان جارسيا رئيس بيرو السابق لعقد مؤتمر تشاوري وتعاوني بين دول الجنوب خلال اجتماعات القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٨٩.

الدول المؤسسة للمجموعة هي: مصر والسنغال والجزائر وزيمبابوي ونيجيريا (ممثلون لإفريقيا)، والهند وماليزيا وإندونيسيا (ممثلون لآسيا)، وبيرو وجامايكا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا (ممثلون لأمريكا اللاتينية)، ويوغسلافيا عن قارة أوروبا. وانضمت شيلي عام ١٩٩١ بدلًا من يوغسلافيا، ثم كينيا عام ١٩٩٧، وسيريلانكا عام ١٩٩٨.

404(١) ما جاء على لسان السفير محمد العرابي، هو جزء من شهادة مسجلة بصوته عن هذه الواقعة وغيرها، حصلنا عليها منه توخيًا لأعلى درجات التوثيق.

405(١) الأمير تشارلز فيليب آرثر جورج (١٤ نوفمبر ١٩٤٨ -)؛ أمير ويلز وولي عهد المملكة المتحدة. هو ابن الملكة إليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة وزوجها دوق إدنبرة الأمير فيليب. وهو أب للأميرين ويليام وهنري (المعروف باسم هاري) من زوجته الأولى ديانا أميرة ويلز. وهو حاليًا متزوج من كاميلا دوقة كورنوال.

406(٢) راجع صحيفة الديار اللبنانية، عدد ٧ نوفمبر ١٩٩٥م.

407(١) في مساء يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، تم في البيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاق «واي ريفر» (الأول)، أو ما يُعرف أيضًا بـ «واي بلانتيشن»، من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في حينه ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وذلك بعد سبعة عشر شهرًا من آخر توقُّف للعملية السلمية. وتنص الاتفاقية على إعادة انتشار إسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة الفلسطينية بترتيبات أمنية، ومنها إخراج ما أسمته الاتفاقية «المنظمات الإرهابية» عن القانون، وتشكيل لجنتين؛ الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني؛ والأخرى ثلاثية فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين السابقين «لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب»، وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي. كما نصت على توطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي. وأن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من يونيو عام ١٩٩٩.

408(١) التقيت شارون مرة أخرى بعد هذا اللقاء بفترة قصيرة في شتوتجارت بألمانيا. تحدث عن القدس، وأن اليهود أقاموا فيها منذ أربعة آلاف سنة، ثم عاد بعد ساعتين وقال إنها ثلاثة آلاف سنة فقط. وعاد في المساء ليؤكد أنها ٣٠٠٢ سنة؛ فدعوت الحاضرين - في ملاحظة علنية لي - لأن ينسوا الأرقام التي ذكرها شارون، وأن يراجعوا تاريخ القدس بدلًا من أخذ كلام شارون على عواهنه، وعلق هو على ذلك بقوله: «يبدو أنك لم تقرأ كثيرًا عن القدس، سأبعث إليك بكتب عن تاريخها»، فوعدته بعدم قراءتها. قال: على أي حال سيكون لنا لقاء آخر. قلت له: «هذا إذا انتخبت»، فقال: «سأنتخب وسأكون وزيرًا للخارجية». فكان ردي: «عندما تصبح الوزير المقبل للخارجية سنرى».

409(١) راجع: مجلة الوسط اللندنية، العدد: ٣٨٣، الصادر في ٣١ أكتوبر ١٩٩٩م، ص ص ٢٦: ٢٩ .

410(١) طالع النص الحرفي لهذه المناظرة في النسخة الإلكترونية من الكتاب.

411(١) نشر هذا الملف مترجمًا عن اللغة العبرية في صحف: الغد الأردنية، والقدس العربي اللندنية، والحياة الجديدة الفلسطينية.

412(١) رامبو عبارة عن سلسلة أفلام مأخوذة عن رواية لـ«ديفيد موريل» تحمل عنوان «الدم الأول»، ويؤدي دور البطولة في الأفلام سيلفستر ستالون في شخصية «جون رامبو»؛ أحد المحاربين القدامى في فيتنام وجندي سابق في القوات الخاصة بالجيش الأمريكي الذي يتمتع بمهارات عالية وامتلاكه أسلحة تمكنه من البقاء على قيد الحياة، إلى جانب القتال وحرب العصابات. السلسلة بدأت بفيلم الدم الأول (سنة ١٩٨٢)، ثم رامبو: الدم الأول ٢ (سنة ١٩٨٥)، ثم رامبو ٣ (سنة ١٩٨٨)، ثم رامبو ٤ (سنة ٢٠٠٨).

413(٢) هناك تحريف واضح لتلك التصريحات، وهو في عمومه غير دقيق.

414(١) لاحظ محاولات تشويه الشخص.

415(١) لا أتذكر أنني قلت هذا الكلام .

الفصل الحادي عشر

عن العلاقات المصرية- الأمريكية

قبل الدخول في استعراض طبيعة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس الدبلوماسية المصرية، والتي هي موضوع هذا الفصل، وجدت أنه من الأهمية بمكان أن أعرض في مقدمة سريعة رؤيتي للإطار الذي يجدر أن تراعيه دولة مثل مصر، بكل ما تتمتع به من إيجابيات وكل ما قد يعلق بسياساتها من سلبيات، في علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر، وعلى رأسها الولايات المتحدة. إن توضيح هذه الرؤية سيجعل القارئ متفهمًا لتلك السياسات التي اتبعتها مصر وقت أن كنت وزيرًا لخارجيتها في التعامل مع القوة التي تفردت بالهيمنة على العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي حدَّ من هوامش المناورة السياسية التي كانت متاحة أمامنا على المسرح الدولي.

لقد نشأت دبلوماسيًّا شابًّا في مناخ عدم الانحياز، وهذا أدخل في وجداني منذ مستهل مسيرتي المهنية أننا يجب ألا نكون تابعين لهذا المعسكر أو ذاك. المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، أو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. بقيَ هذا في وجداني طوال حياتي المهنية والسياسية؛ ومن ثم كنت – وأنا وزير- أستشعر الأهمية القصوى لأن تكون سياستنا الخاصة بالتعامل مع الدول العظمى مدروسة جيدًا من جهة، وواقعية ومتوازنة من جهة أخرى.

وهذا يعنى أن ندرس على مستوى الخبراء والمتخصصين الدارسين المصريين جدوى خطواتنا ومبادراتنا وموافقاتنا واعتراضاتنا من منطلق المصلحة المصرية وكذلك العربية بل والإقليمية أو غيرها؛حيث يتعلق الأمر بالقضايا العربية (فلسطين مثالًا)؛ أو حيث يتعلق الأمر بالقضايا الإفريقية (قضايا التنمية الإفريقية)، والإسلامية حيث يتعلق الأمر بقضايا العالم الإسلامي (القدس وإيران وتركيا على سبيل المثال)، والعالم الثالث وقضاياه المعقدة والتي هي أيضًا قضايانا. وأقصد بذلك عمل دراسات جدوى سياسية لخطواتنا وخططنا السياسية والدبلوماسية.

أما من ناحية الواقعية، فهي أن نأخذ في الاعتبار التطورات العميقة التي غيَّرت من جوهر النظام الدولي، من عالم منقسم إلى معسكرين لديهما ما يكفي من أسباب القوة والسيطرة والقدرة على التدمير وإلحاق الضرر بالآخر وبالعالم معه؛ ومن ثم أهمية أن تأخذ سياسة دول العالم الثالث بأسباب الاتزان والرصانة وعدم الانحياز في إدارة علاقاتها الدولية، إلى عالم أحادي القطبية تقوده وتتميز فيه دولة واحدة ومعسكر واحد، ادعى أقطابه أن هذا هو حكم التاريخ، بل نهايته، وأنه لا تطور بعده أو لا تطور إلا في إطاره!

هذا التطور كان من المهم أخذه في الاعتبار. لقد انتهى عدم الانحياز وفلسفته وممارساته، وانتهى المعسكر الاشتراكي بقضه وقضيضه، ولكن الحقوق حقوق، والمصالح مصالح. ويجب على مصر أن ترسم سياستها على هذا الأساس.

لقد أدركت طوال هذه المسيرة الدبلوماسية أن العلاقة مع هذه الدول الكبرى لا تحتمل الخفة أو السطحية أو التعاطي معها من دون حسابات دقيقة؛ لأن هذه الدول – كما نقول في مصر - «متعرفش الهزار»؛ وتاليًا كنت حريصًا خلال السنوات العشر التي قضيتها وزيرًا للخارجية على أن يكون دور الدبلوماسية المصرية دومًا يتميز بالجدية، قادرًا على النقاش والتفاوض، متجنبًا العشوائية، لا سيما إزاء الولايات المتحدة؛ ولذلك عملت طوال هذه الفترة على ألا أكتسب عداوة هذه الدول العظمى من

دون ضرورة، فأسوأ شيء يمكن أن يقع فيه المسئول – أي مسئول - عن مصالح بلاده اكتساب عداوات بالمجان قد تصبح وبالًا على مصالح بلاده العليا. وبمعنى آخر محدد، إن عداوة الولايات المتحدة ليست أمرًا مقررًا ولا هو مطلوب، بل هو يمثل خطأ سياسيًّا فادحًا، ولكن معارضة سياساتها الظالمة أمر ضروري؛ فالعلاقات الطيبة لا تعني خضوعًا للقوى الكبرى، أو تنازلًا عن مصالحنا المشروعة.

المعطيات السابقة جعلتني أقوم بمراجعة دائمة لسياساتي مع هذه القوى الكبرى؛ خشية أن أكون قد اتبعت سياسات غير سليمة بشكل كافٍ. كنت دومًا أقول لفريق العمل في وزارة الخارجية وفي الجامعة العربية بعدها: إذا لعبت مع مَنْ هو أقوى منك فلا بد أن تكون لديك قوة ناعمة في وجدانك تساعدك على المرونة في اتخاذ المواقف؛ عوضًا عن التحجر الذي قد يورد موارد التهلكة. قد تضطر للتنازل في بعض الأحيان، لكن لا بد لهذا التنازل من مقابل تحصل عليه، ولعل موقفنا في مؤتمري تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي سنة ١٩٩٥ و٢٠٠٠ خير مثال على ذلك؛ كان موقفنا من تمرير التجديد اللانهائي للمعاهدة هو الذي جعلنا نفوز بالقرار الخاص بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل(416).

قد يقول البعض: إن مصر دولة كبيرة، ودائمًا لديها من الأوراق ما يحفظ لها مكانتها على المسرح الدولي، وأقول لأولئك: إن مصر – بلا شك – دولة مهمة في إقليم الشرق الأوسط، لكنها ليست من القوى الكبرى عالميًّا؛ فالنظام الدولي مثل البناء له أبواب ونوافذ وحدائق ومطابخ، وسقف وبدروم وطوابق متعددة وشقق واسعة وأخرى ضيقة، بعضها غالي الثمن وبعضها الآخر أرخص.. إلخ، كما أنه يقوم على أعمدة خرسانية صلبة؛ منها الكبير والصغير، لكنْ - في نهاية المطاف - هناك بناء ضخم يشمل سكانًا وجيرانًا ومصالح مشتركة وأخرى متعارضة، وسكانًا ذوي نفوذ وأكثر قوة وآخرين غير ذلك، وهنا يجب أن تكون على علم ومعرفة دقيقة وواقعية بموقعك داخل المبنى.

أنا أعلم - قطعًا - أن مصر أحد الأعمدة المهمة في النظام الدولي والإقليمي، لكنها ليست ضمن الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، كما في حالة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق، وبريطانيا وفرنسا، واليوم: ألمانيا الغنية، واليابان الثرية، والصين الصاعدة بسرعة، وبعض الدول النامية التي نجحت في أن تحرز تقدمًا في إدارة الحكم ونجاحًا اقتصاديًّا ملموسًا مثل: الهند وإندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها.

إن التعامل في النظام الدولي يحتاج إلى الذكاء والحنكة، فهذه القوى ليس لديها رحمة ولا تقيم وزنًا للصداقة في سبيل تحقيق مصالحها؛ فأنت - بوصفك دولة نامية – في حساباتها مجرد عسكري على رقعة شطرنج، وعلى هذه الرقعة قد يعزز أحد العساكر موقعه ويحمي مكانته بالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاستقرار السياسي وتحقيق الديمقراطية، والتنمية الشاملة بعبارة أخرى، إلى أن «يترقى» - بلغة الشطرنج - فيصبح مثل «طابية» أو «حصان»، وهو ما حدث مع الهند والبرازيل اللتين أتوقع منهما – بجانب ألمانيا - إصرارًا كبيرًا على الحصول على العضوية الدائمة لمجلس الأمن عند الشروع في تحقيق أي إصلاح أو تطوير مستقبلي لهذا المجلس.

وهناك عسكري آخر «مصر» كان يحتل مكانًا إستراتيجيًّا في يوم من الأيام، لكنه تراجع عن مكانه ومكانته لمصلحة قوى أخرى؛ ذلك أن مصر لم تتقدم لتحجز لها مكانًا يتناسب مع تاريخها كما فعلت الهند والبرازيل؛ وذلك لأسباب كثيرة منها سوء إدارة الحكم خلال السبعين عامًا الماضية، وتراجعها الاقتصادي والعلمي وعدم مضيها قدمًا في تحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة والتباس الأولويات لدى حكامها وعدم التخطيط للمستقبل.

إن الديموقراطية هي الباب الواسع للتقدم والاستقرار وتحقيق التنمية؛ لأنه من دون تداول حقيقي للسلطة وتنافس الفاعلين السياسيين من أحزاب وقوى سياسية على كسب رضا المواطن والناخب من خلال سياسات مدروسة وشفافة تحسِّن من حالته وأسباب معيشته. من دون ذلك سوف تتغول البيروقراطية وينتشر الفساد، وتسود أفكار بالية تؤدي بنا إلى أن نكون «شبه دولة»؛ ثم نصبح «لا دولة» حيث تعم الفوضى وينكسر الإناء كله.

لست أدري كيف قبلنا بأن يقرر رجل واحد مصير شعب بأكمله ومن دون استشارته خصوصًا في أمور الحرب والسلام وتحديد الأولويات الإستراتيجية للدولة والمجتمع. لقد جربنا ذلك بالضبط. جربنا حكم اليد القوية، بمعناها الضيق لعقود متتابعة، وماذا كانت النتيجة؟ رئيس هزمنا في عهده، وثانٍ قاد سياسات متناقضة انتهت باغتياله، وثالث خلعه الناس، ورابع لم يقدر مصر العظيمة حق قدرها فثار عليه الشعب ومعه القوات المسلحة بعد سنة واحدة من حكمه.

الديموقراطية بما تعنيه من تمثيل صحيح للشعب، ومن انضباط دستوري، واحترام لضوابط القانون ونجاعة اقتصادية وعدالة اجتماعية وحريات مكفولة، هي الطريق نحو تقدم الأمة، ومن دونها لن تبرح مصر مكانها الذي صار متأخرًا بين الدول والشعوب.

قبل الدخول في استعراض العلاقات المصرية الأمريكية خلال الفترة التي قضيتها وزيرًا للخارجية، أود التنويه - كذلك - إلى أنني حرصت خلال هذه الفترة على إقامة علاقات متوازنة مع كل القوى الكبرى في العالم، فبرغم انهيار الاتحاد السوفيتي فإنني كنت أتعامل مع وريثته روسيا الاتحادية وكأنها قطب ثانٍ للعالم، وقد كان قادتها يثمِّنون ويقدرون احترامنا وتقديرنا لهم، برغم أنهم كانوا في أضعف حالاتهم في هذه الفترة.

كان أيضًا انفتاحنا كبيرًا على دول أوروبا الغربية، وقد قدمت مصر مبادرات رسمية في هذا الإطار ذكرت تفصيلًا في مكان آخر من هذا الكتاب، فمصر تربطها علاقات خاصة مع دول أوروبية عديدة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان وجزر البحر المتوسط، وكذلك القوى الآسيوية البازغة مثل الصين واليابان والهند التي يحظى تطورها بإعجابي ومتابعتي منذ أن عملت سفيرًا لمصر لديها، وكذلك كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة.

لغة المصالح بين مصر وأمريكا

تبقى علاقة مصر بالولايات المتحدة هي الأهم خلال السنوات العشر التي قضيتها وزيرًا للخارجية - وبعد ذلك- وذلك لأسباب موضوعية تعود إلى أنها الدولة الأعظم، لأهميتها بالنسبة إلى المصالح المصرية، وأهمية مصر بالنسبة إلى المصالح الإستراتيجية الأمريكية هذه الأهمية التي يجب أن تعمل السياسة والدبلوماسية المصرية على الحفاظ عليها وتأكيدها، من ثم كان الخط السياسي العام للعلاقة بين البلدين خلال السنوات التي قضيتها وزيرًا للخارجية، هو تبادل المصالح وتأمين وضع خاص لمصر في نظر الأمريكان، مع وجود قدر محكوم من الاختلاف الذي كان يظهر عندما تمس واشنطن قضايانا الجوهرية.

وفيما يلي سأوجز بعض هذه الأسباب الموضوعية التي جعلت العلاقات المصرية – الأمريكية هي الأهم طوال فترة ولايتي لوزارة الخارجية:

- إن واشنطن كانت خارجة لتوها من الحرب الباردة يملؤها الشعور بزهوة الانتصار بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واعتقادها أن هذه اللحظة هي نهاية التاريخ، وتؤمن بأنها تملك فائضًا كبيرًا من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والعلمية سوف يمكِّنها من أن تصوغ به نظامًا عالميًّا جديدًا يضمن لها أن يكون القرن القادم قرنًا أمريكيًّا بامتياز. هذا الموقف كان واضحًا لنا -

وبالطبع لغيرنا - ولكن المهم فيه هو تأثير هذا الوضع الجديد على السياسة الأمريكية؛ وبالتالي على السياسة العالمية إزاء منطقة الشرق الأوسط ومشكلاتها؛ الأمر الذي حتَّم علينا التفكير في مغبة ذلك كله، من حيث السلبيات وكيفية تجنبها والإيجابيات واستثمارها.

- كان واضحًا أيضًا أن الولايات المتحدة سوف تولي الوضع في الشرق الأوسط، الذي هو المجال الحيوي لمصر، اهتمامًا كبيرًا؛ ففي سنة ١٩٩١م أعدت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» دراسة حول وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للسنوات العشر القادمة، أي حتى سنة ٢٠٠١، وقد تسربت أجزاء منها إلى الصحف الأمريكية في ذلك الوقت، وكان من ضمن ما نشر منها يقول: «إن الولايات المتحدة يجب أن تكون القوة الخارجية التي لها الغلبة في المنطقة، وأن تحافظ على تدفق البترول من المنطقة إلى أمريكا والغرب، وإنها سوف تواصل دفع نفقات الحفاظ على النظام في الشرق الأوسط، وينبغي أن تستخدم قوتها لردع أي دولة أو مجموعة من الدول - بما فيها أوروبا - من منازعة الولايات المتحدة مركزها المتفوق في هذه المنطقة»[(417)].

- يضاف إلى ذلك الأهمية الكبيرة لدينا لرعاية وضع مصر بوصفها قوة إقليمية كبيرة وفاعلة في الشرق الأوسط؛ ومن ثم كان علينا ملاحظة ومتابعة حركتنا السياسية المتداخلة بالضرورة مع المصالح الأمريكية الإستراتيجية، خصوصًا المرتبط منها بعملية السلام؛ باعتبار أن مصر هي الدولة العربية الأولى التي وقَّعت اتفاقًا مع إسرائيل حقق انسحاب الأخيرة من أرضها، والتعويل على مركزها الخاص في العالم العربي كبير في إقناع بقية الدول العربية بالمضي قدمًا في مسار السلام وشروط ذلك؛ فضلًا عن أن الدور المصري النشط في مجال الأمن الإقليمي الذي لا تراه أمريكا إلا من زاوية أمن إسرائيل، الذي هو ثابت من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بينما نراه نحن من زوايا مختلفة، وما ارتبط بذلك من محاولات أمريكا تطويع السياسة المصرية، وردود فعل الدبلوماسية المصرية.

وقد برز دور مصر بوصفها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في الشرق الأوسط خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١م؛ حيث إن الموقف المصري المناهض للاجتياح العراقي للكويت ومعه الموقف السعودي كانا من أهم العوامل التي ساهمت في تكوين التحالف الدولي الذي تولَّى إخراج القوات العراقية من الكويت؛ ونتيجة لذلك اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها بإلغاء الديون العسكرية عن مصر، وإسقاط ٢٥٪ من ديونها الاقتصادية[(418)].

وبجانب ذلك كله حرصت الولايات المتحدة على التنسيق مع مصر والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق قال مارتن إنديك[(419)]، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى، في حقبة الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣- ٢٠٠٠) في ١٨ مايو ١٩٩٣م، أي في الأشهر الأولى لولاية بيل كلينتون: «لقد أسفرت عقود من الإهمال، وتلاشي الآمال في المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية عن نشوء بعض الحركات العنيفة التي تتستر وراء عباءة الدين. وبدأت هذه الحركات في تحدي الحكومات في أنحاء العالم العربي، مع إمكانية زعزعة استقرار المنطقة. إن التحدي الذي يواجهنا هو دعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط كي يتصدوا لهذا الخطر الناشئ، عن طريق مواصلة السلام بهمة، وعن طريق تطويق التطرف في جميع أنحاء المنطقة».

نعم، لقد دعمت الولايات المتحدة العالم العربي - ولاسيما مصر - في مجال الحرب على الإرهاب والتطرف والعنف طوال عقد التسعينيات، ولكن هذا جاء في جزء كبير منه لحماية إسرائيل ودرءًا لوصول هذا الإرهاب إلى أراضيها، وفي جزء آخر من أسباب اندفاع واشنطن للتعاون مع مصر وعدد من الدول العربية في هذا المجال خلال هذا العقد (١٩٩١- ٢٠٠١) يرجع إلى وصول صدى أفكار وأفعال الجماعات الإرهابية في المنطقة إلى الأراضي الأمريكية؛ فبعد أقل من شهر واحد على

تولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة خلفًا لجورج بوش الأب، قام شخص كويتي المولد يدعى رمزي يوسف مع حفنة من رفاقه المسلحين بتفجير شاحنة كبيرة تحت واحد من برجي مركز التجارة العالمي؛ مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص.

كان يوسف واحدًا من «الأفغان العرب» الذين حاربوا الاحتلال السوفيتي في أفغانستان بدعم من الولايات المتحدة، قبل أن ينقلب عليها ويخطط لشن هجمات ضدها وضد حلفائها. وقد تم القبض على الشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة الإسلامية - التي مارست العنف والإرهاب ضد الدولة المصرية - باعتباره الأب الروحي للمهاجمين، بعد أن كان قد هرب من ملاحقة الأمن المصري إلى الولايات المتحدة. وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة على خلفية تفجير برج التجارة العالمي، وظلّ بالسجن الأمريكي إلى أن توفيَ في فبراير ٢٠١٧.

لفتت خلفية عمر عبد الرحمن أنظار الأمريكان إلى أن نجاح مصر في الحرب على الإرهاب الذي كان يخوض مواجهات شرسة ضد الأمن المصري خلال هذه الفترة، سيؤدي إلى تحقيق مزيد من الأمن للأمريكيين؛ ومن هنا جاء الحرص الشديد للولايات المتحدة على التعاون الأمني مع مصر في مجال الحرب على الإرهاب[420].

والواقع أن الولايات المتحدة بعد انتهاء غزوتها وهزيمتها للاتحاد السوفيتي في أفغانستان عن طريق شباب العالم الإسلامي، بدأت تتبين خطورة هذا الشباب ومشايخهم وفتاواهم وقدراتهم أو إمكاناتهم في التسرب إلى العالم الغربي وإلى الولايات المتحدة، فحاولت إرضاءهم أو تبنيهم والاستثمار فيهم مع إعادتهم إلى دولهم (ومعظمها عربية) ليتماهوا معها ومع سياساتها، أو ليفعلوا بها مايشاءون وربما يستخدمون في إطار نظرية سادت بعد ذلك أطلقت عليها معاهد البحث شديدة المحافظة: الفوضى الخلّاقة، التي وضعت بالفعل موضع التنفيذ.

كانت المخابرات الأمريكية (في تقديري المبنيِّ على ملاحظات وقراءات كثيرة) تعمل على تركيزهم في بلادهم وإبعادهم من أراضيها، وكذلك العمل على فرزهم ما بين معتدل ومتطرف ومن هنا - أو بالتوازي مع هذا - جاءت أيضًا سياسة أو نظرية حكم الإسلام المعتدل في العالم العربي والعالم الإسلامي أي «الإسلامية السياسية المعتدلة» من دون التحوط لأذرعها ومنظماتها العنيفة المتطرفة، وهي المنظمات التي ساعدت تلك الأجهزة على خلقها ظنًّا منها أنه يمكن استخدامها في أي وقت عند الحاجة، مع تحصين الأراضي الأمريكية منها في الوقت ذاته، وكان هذا هو المستحيل بعينه.

ومع أهمية أخذ كل الاعتبارات السابقة في الاعتبار يمكنني أن أُجمل أهمية مصر للمصالح القومية الأمريكية - والتي ساهمت بدورها في تعزيز العلاقات بين البلدين - من خلال ما ذكرته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في كتابها «خيارات صعبة»، إذ قالت:

«الأمن القومي، الذي قاد كل إدارة أمريكية سابقة للحفاظ على علاقات وثيقة مع مبارك، يبقى أولوية ملحة. إيران تحاول تطوير أسلحتها النووية، القاعدة مازالت تخطِّط لهجمات جديدة، قناة السويس تبقى طريقًا تجاريًّا مهمًّا، أمن إسرائيل أساسي كما كان دائمًا. مبارك كان شريكًا في كل هذه القضايا، على الرغم من مشاعر شعبه العدائية لأمريكا وإسرائيل»[421].

في المقابل تحتل الولايات المتحدة أهمية خاصة من منظور الأمن القومي المصري؛ وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب الموضوعية، التي يأتي على رأسها مساعي مصر للاستفادة من نفوذ الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل في استكمال التسوية السلمية الشاملة والعادلة للصراع العربي-الإسرائيلي، على أساس أن هذه التسوية هي السبيل الوحيد للسلام والاستقرار في المنطقة، فضلًا عن أن اقتراب مصر من الولايات المتحدة - الراعي الرسمي لإسرائيل – فيه ضمانة نسبية لعدم إلحاق

الضرر بمصالح مصر الوطنية في أي مرحلة من مراحل هذه التسوية.

يأتي في مرتبة موازية في سياق الأهمية الأمريكية بالنسبة إلى مصر، حرص القاهرة على استمرار حصولها على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والتي بدأت بعد توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فضلًا عن ضمان استمرار الحصول على الدعم الأمريكي في تحديث القدرات العسكرية المصرية، بجانب الرغبة في الاستفادة من الولايات المتحدة في متابعة البرنامج النووي الإسرائيلي ومراقبته (وهو ما أعتقد أنه يحدث بالفعل)، ويضاف إلى ذلك حرص مصر على الاستفادة من التقدم العلمي والحياتي الهائل الذي توصلت إليه الولايات المتحدة، وكذلك مخرجات القوى الناعمة الأمريكية غير المسبوقة وتأثيرها على معظم الناس في مختلف أنحاء المعمورة.

أوجه التعاون في ١٠ سنوات

في الأشهر الأولى لتعييني وزيرًا للخارجية - وبالتحديد في الفترة التي سبقت مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ - شعرت أن الأمريكان يفضلون التعامل المباشر مع رئاسة الجمهورية عن طريق المستشار السياسي للرئيس، أسامة الباز، فوزير الخارجية الأمريكي چيمس بيكر كان متعدد الزيارات لمصر. كنت ألتقيه وأجري معه مباحثات، لكنني كنت ألاحظ أنه يتحدث في العموميات، وأن ما يقوله الوزير الأمريكي ليس به جديد؛ وهو ما جعلني أستشعر أن هناك قناة مفتوحة بين الأمريكان ورئاسة الجمهورية من وراء ظهر وزارة الخارجية.

خلال هذه الفترة كنت وأطقم وزارة الخارجية نعمل على قدم وساق للاستعداد لمؤتمر مدريد ولمَّا ظهر أداء الدبلوماسية المصرية قويًّا في هذا المؤتمر، وتحدث وزير الخارجية باسم العرب بعبارته الشهيرة «نحن العرب»، بدأ الأمريكان يدركون أن وزارة الخارجية المصرية مع الوزير الجديد تتحرك ليكون لها وزن كبير في صناعة وصياغة القرار المصري، وأن قناة الاتصال الموازية مع رئاسة الجمهورية لن تصبح كافية، ومن هنا أخذت علاقاتي بالولايات المتحدة منحى عمليًّا قام على الصراحة والوضوح وعدم تخطي الخارجية المصرية (إلى حد كبير) منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إلى أن انتهت في مؤتمر شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠، كما أوضحنا في مكان آخر.

ويجب أن أشير بقوة هنا إلى أن أهمية مصر للولايات المتحدة قد تأكدت عندما بدأت عملية التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد؛ حيث ساهمت القاهرة بدور هام وبنَّاء في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تضمنها هذا المؤتمر، وكان ذلك عن طريق وزارة الخارجية المصرية ودبلوماسييها الاكفاء والتي أثَّرت كثيرًا في هذا المسار، بل في موقف الأجهزة المصرية الأخرى في إطاره.

وهكذا بدأ عقد التسعينيات ومصر والولايات المتحدة تملكان قاعدة جيدة لعلاقة عمل نشطة، وحركة مستمرة لتطوير علاقتهما على أساس التعاون والمشاركة، وانطلاقًا من رؤية إستراتيجية مشتركة أحيانًا، ومتبادلة أحيانًا ثانية، ومختلفة أحيانًا ثالثة، ولكن في النهاية مثلت القاهرة في هذه الرؤية اللاعب الإقليمي الأهم بالنسبة إلى واشنطن، وتمثل فيها الأخيرة اللاعب الدولي الأهم بالنسبة إلى القاهرة، وهذا ما أكدته التصريحات واللقاءات المشتركة بين الطرفين؛ ففي أكتوبر ١٩٩٣ زار الرئيس مبارك واشنطن على رأس وفد كبير من الرسميين ورجال الأعمال والإعلام، وأجرى خلال الزيارة محادثات مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، تناولت العلاقات الثنائية وسبل تحريك عملية السلام، وبخاصة المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وفي ختام هذه المحادثات أكد كلينتون مواصلة الإدارة الأمريكية تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر؛ حفاظًا على دورها وقوتها في حفظ السلام والاستقرار في المنطقة.

خلال هذه الفترة كانت عملية السلام ومحاولة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي قد أخذتا حيزًا مهمًّا في العلاقات المصرية - الأمريكية، ففي إبريل ١٩٩٤ تم عقد لقاء في القاهرة ضم كلًّا من وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر والرئيس مبارك ووزير خارجيته ورئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز ورئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات، أعلن مبارك في ختامه أن الاتفاق تم على توقيع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا، ثم في أغسطس من نفس العام عقد لقاء ثلاثي ضم مبارك وعرفات وكريستوفر في القاهرة من أجل دفع مفاوضات السلام.

وفي أكتوبر من العام ذاته قام بيل كلينتون بزيارة القاهرة، مُركِّزًا على دفع عملية السلام، وأثمرت هذه الجهود المشتركة عن تمكن الطرفين المصري والأمريكي من تحقيق نتائج ملموسة كان أبرزها التوقيع على اتفاقية سلام عربية - إسرائيلية مع الأردن وفلسطين، وتحريك المسارين السوري واللبناني لأول مرة منذ عقدين من الزمان.

وفي الحقيقة، إن القاهرة وواشنطن لم تنجحا فقط في دفع عملية السلام إلى الأمام بل نجحا أيضًا في تقوية علاقتهما الثنائية بشكل كبير خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، ويتمثل هذا النجاح في إنشاء وتأسيس نوع من الأطر والهيكليات السياسية والاقتصادية التي تمكِّن المسئولين في البلدين من التحاور والتشاور الدائميْن للوصول إلى فهم أفضل لما يواجهانه من قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية؛ لذلك ظهرت الحاجة إلى إطلاق «الحوار الإستراتيجي» (STRATEGIC DIALOGUE) بين مصر والولايات المتحدة لأول مرة وهو ما اقترحته شخصيًّا، والمقصود به أن يقوم على مستوى مؤسسي وبصورة منتظمة حوار شامل بين الطرفين يتناول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك ومختلف جوانب العلاقات ومنها متابعة مسار المعونة الأمريكية وتأثيرها في الاقتصاد المصري، وقد تم تدشين هذا الحوار في عام ١٩٩٥ برئاسة وزيري الخارجية المصري والأمريكي.

وفضلًا عن الحوار الإستراتيجي كانت هناك مبادرة (مبارك- آل جور) وهي تمثل البعد الاقتصادي للعلاقات المصرية الأمريكية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة.

وضمن هذا الإطار من التعاون الوثيق بين الطرفين والذي كنت أدعمه وأدفع به بوصفي وزيرًا للخارجية المصرية، ازدادت اللقاءات والزيارات المتبادلة بين الطرفين وعلى أعلى المستويات؛ ففي إبريل ١٩٩٥ قام الرئيس مبارك بزيارة أخرى للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس كلينتون تناولت عددًا من القضايا في مقدمتها العلاقات الثنائية وعملية السلام، فضلًا عن عدد من القضايا الأخرى التي بدأت تبرز باعتبارها عناصر مؤثرة في العلاقة بين البلدين ومنها الموقف في العراق وفي ليبيا، وتكررت هذه الزيارة في يوليو من العام ١٩٩٦، وفي شهر مارس من العام ذاته انعقدت قمة شرم الشيخ (قمة صانعي السلام) التي دعا إليها الرئيس مبارك والرئيس كلينتون في أعقاب العمليات الاستشهادية والتوترات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وقد انعقدت القمة بحضور معظم رؤساء الدول الأوروبية والعربية واليابان وإسرائيل.

وقد صدر عن القمة بيان أكد على دعم عملية السلام في المنطقة، والوقوف ضد «الإرهاب» والاهتمام بالاحتياجات الاقتصادية للفلسطينيين. وتعتبر هذه إحدى ثمرات التعاون الوثيق بين القاهرة وواشنطن فيما يخص مسار عملية السلام في المنطقة، والتي كانت الحاضر الأبرز في المناقشات التي عقدت في يوليو ١٩٩٩ عندما قام الرئيس مبارك بزيارة واشنطن.

وفي عام ١٩٩٩ أيضًا، تم تأسيس مجلس العلاقات المصرية- الأمريكية The Council of Egyptian-American Relations الذي كان يهدف إلى تقوية العلاقات بين البلدين بما يخدم مصالحهما الاقتصادية والإستراتيجية ويعكس تأسيس هذا المجلس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين

القاهرة وواشنطن؛ لذلك كان العام ٢٠٠٠ من أكثر الأعوام نشاطًا على مستوى التحركات الدبلوماسية واللقاءات الرسمية بين البلدين، ففي مارس منه قام الرئيس مبارك بزيارة للولايات المتحدة، وفي أغسطس من نفس العام قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة القاهرة، فضلًا عن اللقاءات الأخرى على مستوى وزراء الخارجية، وكان الهدف الأساسي من هذه اللقاءات تقريب الفجوات بين الفلسطينيين وإسرائيل وقد أثمر هذا التحول الدبلوماسي والزيارات المتبادلة عن عقد القمة السباعية في شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠، والتي ضمت الرئيس مبارك وكلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، إضافة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، والمفوض الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير سولانا. وكان هدف القمة معالجة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والعمل على وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية(422).

وفضلًا عن اللقاءات والاتصالات المصرية الأمريكية على مستوى القمة، كانت هناك لقاءات شبه منتظمة بيني بوصفي وزيرًا للخارجية وبين مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وكان واحدٌ من أهم اللقاءات بيننا ذلك الذي تم في يوليو ١٩٩٨ عندما زرت الولايات المتحدة في جولة لمدة ١ أيام، أجرينا فيها الاجتماع الأول على المستوى الوزاري ضمن «الحوار الإستراتيجي» الذي تأسس سنة ١٩٩٥، وتناولت المحادثات عملية السلام وأمن الخليج والأمن الإقليمي فضلًا عن العلاقات الاقتصادية الثنائية.

قضايا خلافية بين مصر وأمريكا

إقامة علاقات إيجابية ومتوازنة –بقدر الإمكان- مع الولايات المتحدة خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس الدبلوماسية المصرية كان من الأمور التي حرصت بشدة عليها؛ ذلك أنني كنت أشعر بخطورة أن تعتبر مصر نفسها عدوة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحيةٍ أو مكافئًا لها من ناحية أخرى، أو أن نتخذ سياسات لمجرد معارضتها من منطلق الشك المتجذِّر والموروث في نواياها؛ إلا أنني كنت حذرًا للغاية من أهداف الدبلوماسية الأمريكية من عملية السلام، وعلى رأسها الاقتصار على «إدارة الصراع» دون حل المشكلة؛ خدمة للأهداف الإسرائيلية. كنت شديد الحرص على ألَّا تكون مصر جزءًا من آلية تحقيق هذه الأهداف.

لقد كان لنا تأثير نسبي في الفضاء العالمي عندما كانت مصر على رأس كتلة ضخمة في العالم هي «عدم الانحياز» خلال النصف الثاني من الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات، التي تختلف ظروفها عما آلت إليه أوضاع العالم خلال تسعينيات القرن الماضي وما تلاها، والتي تغير فيها النظام الدولي من عالم ثنائي القطبية إلى آخر أحادي القطبية، وما ترافق معه من تراجع تأثير حركة «عدم الانحياز»، وكل هذه ظروف أصبحت تحتم علينا عدم المبالغة في قوتنا ولكن مع عدم التقليل منها أيضًا، أي اتباع سياسة الحسابات الدقيقة.

أنا من المؤمنين بأن الولايات المتحدة بصفتها الدولة العظمى في عصرنا هذا يجب ألَّا نسعى إلى الشقاق معها، ولكن أن ندفع عن أنفسنا شرور إملاءاتها والطريقة التي كثيرًا ما تكون فظة في إداراتها لمصالحها التي تعلو في يقينها على مصالح الكل. هذا لا ينفي أن يكون لنا موقف نحسن التعبير والدفاع عنه في القضايا الخلافية الحاصلة بيننا وبينها؛ فمصر لها موقف فيما يخص القضية الفلسطينية لا يتماشى مع الولايات المتحدة؛ وهو ما أدى إلى محطات من الصدام معها خلال فترة وجودي على رأس الدبلوماسية المصرية، خصوصًا في الموضوعات التي تمس جوهر الأمن القومي المصري والعربي، لكنني – بشكل عام - كنت حريصًا على ألا أقطع أبدًا شعرة معاوية مع الأمريكان.

كان من الأمور التي تتسبب في خلاف لي مع الإدارات الأمريكية أنها – في أحيان كثيرة – لا تنظر بتفهم كبير إلى الوضع الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط والمصالح المصرية الناجمة عنه؛ ذلك أننا دولة تتزعم عالمًا عربيًّا يتكون من أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وهو ما كنت أذكِّر الأمريكيين به دومًا، بأن أقول لهم: يجب أن تأخذوا في الاعتبار مكانة مصر في عالمها العربي، فإذا أردتم منا أي دعم يجب أن تراعوا أنها لا تستطيع أن تدعمكم إلا في إطار وضعها الخاص في المنطقة والذي يلقي عليها بمسئوليات جسام، وعندما تدعم مصر مصالح أمريكية معينة، فالولايات المتحدة مطالبة بأن تساعدها في المقابل على تحقيق مصالح موازية تخص العالم العربي، أي أن سياسة «تبادل المنافع» كانت الإطار العام لتفكيري من البداية وحتى هذه اللحظة في التعامل مع الأمريكان، وهي سياسة تختلف جذريًّا عن العلاقة القائمة على التبعية والرضوخ للضغوط، كما تختلف عن السياسات الداعية إلى معارضة أمريكا باعتبارها مسألة مبدأ.

كانت القضية الفلسطينية أهم القضايا الخلافية بين الدبلوماسية المصرية والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا في الفترة التي شغلت فيها منصب وزير الخارجية؛ وذلك لأنني أدركت جيدًا - بل شهدت - كيف أن الأمريكان لم يكونوا قط محايدين في هذه القضية، بل كانوا منحازين انحيازًا سافرًا لإسرائيل ويضغطون بقسوة لتحقيق ما تريده إسرائيل، وهو ما كنت أقاومه بكل ما أوتيت من قوة؛ ليقيني بأن الفلسطينيين هم الطرف الأضعف في المعادلة برمتها، وأن حل القضية بهذه الطريقة غير المتوازنة سوف يؤدي إلى أضرار إستراتيجية ضخمة؛ ومن ثم كانت خشيتي كبيرة من أن تتم تسويات ومشروعات على اتساع المنطقة على حسابهم؛ الأمر الذي يزيد من حالة الاضطراب والتطرف والعنف؛ وهو ما يؤثر بالسلب بل يهدد الأمن القومي العربي عمومًا والأمن القومي المصري على وجه الخصوص.

كنت دومًا أشرح لفريقي المعاون في وزارة الخارجية أن الأمريكان والإسرائيليين قرروا «إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي» بشكل مستمر لا ينقطع، ولا يصل أبدًا إلى «حل الصراع»؛ ولذلك كنت أقول إنهم سيغرقوننا بالمشروعات الوهمية والمماطلات التي لن تفضي إلى شيء يعود بالنفع لا على الشعب الفلسطيني ولا على إقامة الدولة الفلسطينية؛ ولذلك كنت أندهش بشدة عندما أرى بعض القادة الفلسطينيين سعداء عندما يقرر الأمريكان تشكيل لجنة لدراسة جانب من جوانب القضية. كنت أقول لهؤلاء بانفعال: لماذا أنتم فرحون؟ إنهم يماطلون ويربحون الوقت، تركيزنا على القضايا الفرعية يضر القضية برمتها. لقد كان الأمريكان بارعين في تفريغ القضايا الرئيسية من مضامينها. كنت تجد حركة دءوبة واجتماعات وسفرًا وعودة، بما يشعرك أن المفاوضات تسير على ما يرام في حين أن الأمور جميعها تراوح مكانها!

لقد مللت وسئمت من المماطلة الأمريكية في القضية الفلسطينية طوال فترة عملي الدبلوماسي بما في ذلك حين كنت وزيرًا للخارجية وأمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية، وذلك كان مثارًا لخلافات حادة لي معهم، للدرجة التي أصبحت واحدة من أسباب خروجي من وزارة الخارجية وبالذات رفضي معالجة القضية الفلسطينية بما يراعي «أمن إسرائيل» فقط، من دون النظر إلى الأمن القومي المصري والعربي والإقليمي في نفس الوقت. وبعدها سمعت بأم أذنيَّ مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية تطلب من الرئيس مبارك في مؤتمر صانعي السلام عام ١٩٩٦ إبعادي –أنا وزير الخارجية المصرية- عن رئاسة الوفد المصري في المفاوضات؛ بحجة أنني «معوِّق للمفاوضات بمواقفي المتشددة إزاء إسرائيل». (الواقع أن التشدد كان من جانبهم هم).

أما في مؤتمر شرم الشيخ الآخر عام ٢٠٠٠ فقد تغلبوا على ذلك بأن اقترحوا رفع مستوى المفاوضات إلى مستوى الرؤساء تجنبًا لمداخلاتي واحتجاجاتي ومقترحاتي، وخرج ياسر عرفات

ليقول للصحفيين إن «عمرو موسى لم يعد وزيرًا للخارجية»؛ في إشارة إلى قرب إقالتي بسبب مواقفي المدافعة عن الفلسطينيين في مواجهة تعنت الإسرائيليين والأمريكان.

منذ أول يوم لي وزيرًا للخارجية وأنا أومن بأن المصالح المصرية العليا ودور مصر القيادي عربيًّا بجانب الاعتبارات الأخلاقية تفرض علينا أن ندافع عن الفلسطينيين، وأن نقف معهم وألا نتركهم لقمة سائغة للإسرائيليين والأمريكان، وأنه يتعين علينا لصالح الاستقرار في المنطقة أن ننقل هذه المشاعر إلى المسئولين في إسرائيل والولايات المتحدة.

نقل هذه المشاعر لا يتم دائمًا بشكل مباشر، لكنه يتبدى في مواقف بعينها؛ منها على سبيل المثال حفل التوقيع الرسمي لاتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، الذي تم في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض؛ ذلك أنني دخلت إلى صالون كبير في البيت الأبيض فوجدت رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز، يجلسان ويحيطهما عدد من المسئولين الأمريكيين، فيما يقف ياسر عرفات وحيدًا، فذهبت مسرعًا ودعوته للجلوس معًا، ولم آبه للوجود رفيع المستوى من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي إلا من تحيتهم عند دخول القاعة. لم يكن الرئيس كلينتون معهم. لم أترك عرفات وحيدًا بجوارهم إلى أن جاء الرئيس الأمريكي وتبعه المسئولون عن البروتوكول وطلبوا من الجميع عدا الرؤساء مغادرة الصالون؛ استعدادًا لبدء مراسم حفل التوقيع في الحديقة.

تركت القاعة وأنا متوجس من أن يتعرض أبوعمار لأي إهانة حتى لو بصورة غير مباشرة. وجدت في الصف الأول في الحديقة حيث تقام مراسم الاحتفال بطرس غالي، الذي كان يشغل وقتها منصب السكرتير العام للأمم المتحدة، فسلمت عليه، ووقفت إلى جواره إلى أن دخل بيل كلينتون بصحبة عرفات ورابين، فقلت: الحمد لله أن الأمور سارت على مايرام. كانت خشيتي كبيرة بألا يعامل عرفات بنفس معاملة رابين وبيريز وبقية المسئولين الإسرائيليين.

كانت عيني طوال الوقت مصوبة على المعاملة التي يتلقاها ياسر عرفات في الولايات المتحدة؛ ففي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ السابقة على توقيع اتفاق أوسلو، فوجئنا برفض عمدة نيويورك وشرطتها التعامل مع أبي عمار باعتباره رئيسًا. حدث أن دعانا هذا العمدة لحفلة موسيقية كبيرة في «لينكولن سنتر»، ولم يدعُ إليها عرفات؛ وهو الأمر الذي أثار غضبي الشديد، فوجهت لهم رسالة شديدة اللهجة. قلت لهم: إذا لم يدعَ ياسر عرفات فإن وزير خارجية مصر سيرفض الدعوة، والأمر لن يمر مرور الكرام، وسيعرف أثره في اجتماعات الجمعية العامة، فتراجعوا ووجهوا له الدعوة على الفور لحضور الحفلة.

بعد وصول الدعوة إليه قال لي عرفات: «هذه دعوة متأخرة وسأرفضها». قلت له: «لابد من حضورك، لقد أرادوا وضعك في عزلة، فأجبرناهم على توجيه الدعوة إليك، وهذا في ذاته مكسب لنا، سنحضر نصف ساعة فقط، وننسحب بعدها»، فوافق الرجل وحضرنا الحفل معًا، وغادرنا معًا.

من المواقف التي لا أنساها أيضًا في سياق الحديث عن ياسر عرفات والأمريكان، أنني كنت في زيارة لواشنطن قبيل دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٩م، ودعتني مادلين أولبرايت لزيارتها في مكتبها بوزارة الخارجية، فبمجرد وصولي مكتبها رغبت في تدخين «سيجار»، فقالت لي: «التدخين ممنوع في وزارة الخارجية الأمريكية»، فصممت، فقالت: «إذن فلتدخن في التراس»، وهو ما حدث بالفعل؛ إذ انتقلنا جميعًا إلى الشرفة وكان يومًا مشمسًا جميلًا.

في أثناء التدخين قلت لأولبرايت: ليس صحيحًا أن التدخين ممنوع في هذا المبنى. لقد دخنت في مكتب وزير الخارجية في أثناء زيارتي للوزير إيجلبرجر، الذي تولّى وزارة الخارجية لفترة قصيرة (٢٣ أغسطس ١٩٩٢ - ٢٠ يناير ١٩٩٣) خلفًا لجيمس بيكر، بل إنه كان يضع على باب حجرته

لافتة تقول: «Please Smoke»، وأهديته علبة سيجار كوبي وقبلها شاكرًا، فضحكت.

بعد عودتنا إلى مكتبها، الذي هو عبارة عن حجرة صغيرة، خارجها صالون كبير، وبينما نحن أمام الدفاية في الصالون، إذ بها تفاجئني بقولها: «عمرو. أريد منك أن تقنع ياسر عرفات بعدم ذكر كلمة (الدولة الفلسطينية) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة».

قلت لها: كيف تطلبين مني أن أقول لعرفات هذا الكلام؟ كيف أقول له ذلك؟ وكيف يكون موقفي عندما أذكر «الدولة الفلسطينية» في كلمتي؟

قالت: وأطلب منك ألا تذكرها أيضًا.

قلت: آسف يا مادلين. لا أستطيع أن ألبي طلبك هذا.

بعد ردي عليها، لم أرَ في حياتي وجهًا أبيضَ يصبح في لون الطماطم من شدة الغضب، مثل وجه أولبرايت. باغتها: ماذا سيقول رئيس وزراء إسرائيل في خطابه؟

قالت: لا أعلم.

قلت لها: رئيس وزراء إسرائيل سيكيل الاتهامات للفلسطينيين وسيتحدث عما يسميه الإرهاب؛ وبالتالي يجب ألَّا نمنع عرفات من الحديث عن الدولة الفلسطينية. أنا لن أستطيع أن أطالب عرفات بهذا الأمر.

قالت: «No you can» أنت تستطيع.

قلت: أنا أعتبر ذلك خطأ تاريخيًّا كبيرًا. لا يليق ولا يجوز لوزير خارجية مصر أن يطلب من الزعيم الفلسطيني أن يتجاهل موضوع الدولة الفلسطينية في دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة. لا يمكنني أن أقوم بذلك.

قالت: أنت تضطرني لأن أطرق أبوابًا أخرى (في إشارة إلى توجيه الطلب للرئاسة في مصر).

قلت: أنت حرة، لن أتدخل، أما إذا تدخل أحد أو سلطة أخرى وطلبت من ياسر عرفات فهذا شأنها «It is their business». أمام موقفي الرافض للضغط على عرفات خشيت أولبرايت من أن يتسرب شيء من كلامها معي إلى الإعلام؛ فتصبح مشكلة كبيرة، فلم تتصل بأحد في مصر.

حكيت لعرفات ما دار بيني وبين أولبرايت، فقال لي: لقد بلغني من مصادر خاصة هذا الطلب، ثم تساءل: ما العمل؟ كلمتي ستوزع على وكالات الأنباء بعد ساعات.

قلت: ليس ضروريًّا أن تضع عبارة «الدولة الفلسطينية» في الورقة التي ستوزع على الصحافة. المهم أنك تذكرها في خطابك على منصة الأمم المتحدة، وتضع عبارة «Check against delivery» على الورقة الموزعة، أي الإشارة إلى أنه يمكن أن تكون هناك تغييرات على هذا النص. ففرح عرفات بهذا المقترح؛ لأنه كان حريصًا على ذكر هذه العبارة. وسرَّب النص وتوزعت الكلمة على وكالات الأنباء بوقت كافٍ قبل الإلقاء من دون أي إشارة إلى الدولة الفلسطينية؛ فهدأ اليهود والأمريكان.

كان يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩ هو الموعد المحدد لعرفات لإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، استبق الأمريكان هذا الموعد بيوم بأن دعوا أبا عمار لمقابلة الرئيس بيل كلينتون في البيت الأبيض. كان الأخير قد علم بمضمون خطاب عرفات، وأنه لايتضمن فقرة عن الدولة الفلسطينية، لكنه برغم ذلك رجاه بعدم ذكر هذه الفقرة أو ما يشبهها. عاد عرفات صباح اليوم التالي إلى نيويورك. وكانت كلمته المطبوعة، قد وصلت إلى وكالات الأنباء.

حدث يومها أن التقيت الصحفي عاطف الغمري، مراسل «الأهرام» في الولايات المتحدة وقتذاك. قال لي: لقد وصلتني كلمة عرفات المزمع إلقاؤها اليوم. لم أجد فيها جديدًا.

قلت له: تابع حديث عرفات وستجد فيه الجديد[423].

جاء موعد إلقاء الكلمة، والكل مطمئن إلى أن عرفات لن يذكر كلمة «الدولة الفلسطينية». لكن الذي حدث أن عرفات قال بنبراته القوية في كلمات قاطعة هذه العبارة التي لم تكن موجودة في النص الذي تم توزيعه على وكالات الأنباء والتي يقول نصها:

> «إن الحكومة الإسرائيلية مطالبة وبشكل فوري وحاسم بأن تتوقف عن جميع إجراءاتها المناقضة للقرارات والمواثيق الدولية، والمدمرة لفرص تحقيق السلام، وفي مقدمتها النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، خصوصًا في منطقة القدس الشريف وحولها، وحصار مدينة بيتِ لحم، وفي بقية الأراضي الفلسطينية. إن استمرار هذه الممارسات الاستيطانية سيشكل إجهاضًا للآمال والتوقعات التي ولَّدها توقيع مذكرة شرم الشيخ، ونسفًا لمحادثات الوضع النهائي التي انطلقت في ١٣ سبتمبر الجاري (١٩٩٩)؛ وذلك لنكمل معًا مع شريكي الجديد السيد باراك مسيرة سلام الشجعان، الذي بدأناه مع شريكي الراحل إسحاق رابين، الذي دفع حياته من أجل هذا السلام وكذلك مع شريكي شيمون بيريز لشرق أوسط جديد.
>
> ولذا فإننا نتطلع لرؤية تغيير حقيقي وملموس في مواقف وأعمال الجانب الإسرائيلي ليفتح الباب قولًا وفعلًا أمام تحقيق السلام العادل والشامل؛ سلام الشجعان، الذي يوفر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم؛ تنفيذًا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة»[424].

بشكل عام يمكنني أن أحدِّد جملة من القضايا التي كانت محلًّا للخلاف أو الاختلاف في وجهات النظر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة إلى القضية الفلسطينية؛ تأتي مسألة «ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي». وقد أفضنا في شرح تفاصيل هذا الصدام خلال عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠؛ وبالتالي لسنا في حاجة لإعادة سرد الحوادث المرتبطة بهما مرة أخرى في هذا الفصل.

كما يمكن أن نضيف قضايا أخرى مرتبطة بالسياسات الأمريكية في العالم العربي كانت محلًّا للخلاف بين القاهرة وواشنطن خلال الفترة التي توليت فيها وزارة الخارجية؛ منها الموقف الأمريكي من العراق، وفرض الحصار الجوي عليه، وشن غارات من آن لآخر على أجزاء منه، كان أوسعها عملية ثعلب الصحراء في عام ١٩٩٨. وكذلك موقف الولايات المتحدة من السودان وتقسيمه، وموقفها من الجامعة العربية وغير ذلك.

إلى جانب ما سبق، كان هناك ملف التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية المصرية عبر ملف حقوق الإنسان وموضوع أقباط مصر، التي كانت تأتي في إطار التقرير السنوي لـ«الحرية الدينية الدولية» الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، وهما الملفان اللذان تتأسس عليهما أسباب الصدام إذا ما تصدت مصر لسياساتها في أي من الملفات الخلافية بين الدولتين في المنطقة، بغض النظر عن صحة أو خطأ الوقائع المرتبطة بهذين الملفين أو المبالغة فيهما.

بالنسبة إلى آلية التعامل مع تقرير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية، كانت الدبلوماسية المصرية خلال التسعينيات تقوم بتحرك كبير جدًّا لشرح حقيقة الظروف المرتبطة بالأوضاع في مصر، والتأكيد بأعلى النبرات على أن الأقباط ليسوا أقلية وأنهم مكون أساسي من مكونات النسيج المصري، وأن هذا هو الموقف الثابت تاريخيًّا للأقباط أنفسهم.

كنا نؤكد للمسئولين الأمريكيين وللكونجرس والمجتمع المدني الأمريكي، وللجميع في مختلف بقاع العالم أن ما يقع في مصر من أحداث تأخذ الصبغة الطائفية هي حالات قائمة فعلًا ولكنها تمثل وضعًا استثنائيًّا مرفوضًا من عموم المصريين، وأن هناك جدية كبيرة وعزمًا أكيدًا من الدولة والمجتمع المصريَيْن للتعامل مع مثل هذه الحوادث والموضوعات المذمومة على مختلف المستويات.

كانت تعليماتي واضحة لسفارتنا في واشنطن وفي كل العواصم: إياكم أن تنكروا وجود مثل هذه

الأحداث الطائفية في مصر، فهي موجودة بالفعل ولها أسبابها التي تتحرك الدولة والمجتمع لعلاجها. وأن يتم شرح ذلك وليس إنكار وجوده. كان هذا هو الفارق بين وزارة الخارجية وغيرها من مؤسسات الدولة التي كانت تنكر وجود مثل هذه المشكلات. لم نسمح لأحد قط بابتزازنا بسبب هذه الأحداث، التي مازلت أشدِّد على أن علاجها هو الديمقراطية وتحقيق أعلى درجات المواطنة والعدل الاجتماعي، وجودة التعليم وتطبيق مواد الدستور الخاصة بمنع التمييز لأي سبب كان.

في زياراتي المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية لم أكن أتجنب الحديث في موضوعات شائكة مثل حقوق الإنسان في مصر أو التطرف والإرهاب خلال مباحثاتي مع المسئولين الأمريكيين أو أعضاء الكونجرس أو المجتمع المدني الأمريكي. من ضمن هذه الزيارات - على سبيل المثال - تلك التي قمت بها في فبراير ١٩٩٥، والتي طرحت فيها مثل هذه الموضوعات بقوة على مائدة الحوار الذي جمعني بقيادات الكونجرس، من الجمهوريين والديمقراطيين.

وأرى أن طبيعة هذه المناقشات ستتضح أكثر أمام القارئ عندما أكتبها من نص مذكرة أرسلتها للعرض على رئيس الجمهورية من واشنطن يوم ١٣ فبراير ١٩٩٥، تضمنت ملخصًا لجلسة مباحثات عقدتها مع السيناتور «روبرت دول» زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ الأمريكي، إذ جاء في المذكرة ما يلي بالنص:

> **«تساءل السيناتور دول عن جهودنا في مكافحة الإرهاب فذكرت أن الإرهاب يحتل ظاهرة عالمية لا تقتصر على مصر أو الشرق الأوسط أو الجماعات الإسلامية فحسب. ومن ناحيتنا نرى أن التعامل الصحيح مع هذه الظاهرة يتم من خلال الإسراع بخطوات إحلال السلام ، والمضي في طريق الإصلاح الاقتصادي، ثم إتاحة الفرصة للنظام والأمن لكيٍ يأخذ مجراه، وذلك بالوقوف الحاسم إزاء مجموعات الإرهاب والضرب على أيديهم، وأن ذلك يتم بالفعل ويلقى تعاونًا بين الشرطة والشعب[425]».**

التقيت خلال الزيارة ذاتها عددًا آخر من أعضاء الكونجرس الأمريكي مجتمعين، وقد سجلت سفارتنا في واشنطن تفاصيل هذا اللقاء، الذي كان من ضمن ما تطرق إليه موضوعات تخص ملفات «حقوق الإنسان» و«التطرف الديني»، وفي هذا الصدد أرسلت السفارة برقية إلى وزارة الخارجية يوم ١٥ فبراير ١٩٩٥، صدَّرتها بالمقدمة التالية:

«التقى السيد الوزير مع قيادات الكونجرس من الجمهوريين والديمقراطيين، في مقدمتهم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السيناتور «روبرت دول»، ورئيس مجلس النواب «نيوت جنجرتش».

> **وتحت عنوان «حقوق الإنسان»، جاء في البرقية ما يلي: «أعربَ عدد من أعضاء الكونجرس عن قلقهم لأوضاع حقوق الإنسان في مصر، وذهب السيناتور (باتريك ليهي) إلى انتقاد ردود الفعل العنيفة من جانبنا تجاه تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في مصر، إلا أنـهم أبدوْا تفهمهم إزاء تهديدات المتطرفين الذين يجب مجابهتهم بحسم.**
>
> **وتحت عنوان «التطرف الديني» قالت البرقية ذاتها: «استفسر السيناتور نيوت جنجرتش والسيناتور روبرت دول والسيناتور باتريك ليهي»[426] والنائب لي هاملتون[427]، عن وضع التطرف الديني في مصر، وقد أوضح السيد الوزير أننا استطعنا – حكومة ومجتمعًا – عزل المتطرفين والإرهابيين وحصرهم في بعض مناطق محددة في الصعيد، وأننا استعدنا تمامًا حالة الاستقرار الأمني التي انعكست على حالة عودة السياحة وعودة معدلاتها إلى الارتفاع.**
>
> **كان جنجرتش مهتمًّا بصفة خاصة بالدور الإيراني في المنطقة ومحاولاته تصدير الثورة الإسلامية، وقد أوضح السيد الوزير أن إيران كان لها بالطبع تأثير قوي على انتشار موجة التطرف الديني في المنطقة بعد أن أصبحت الثورة الإسلامية مثالًا تحتذي به الجماعات المتطرفة وأملها الذي تصبو إليه من أجل تحقيق طموحاتها.**
>
> **واستفسر بعض أعضاء الكونجرس عن الأوضاع في الجزائر، وقد ذكر السيد الوزير أن الوضع هناك يدعو بالفعل إلى القلق، ويجب تقديم الدعم اللازم للحكومة لتمكينها من مواجهة التطرف، محذرًا من المخاطر التي سوف تتعرض لها المنطقة بأسرها في حالة سقوط الجزائر في أيدي المتطرفين، ومحذرًا أيضًا من أي محاولة لمداراة وكسب ود المتطرفين[428]».**

لم أكن أتردد في طرح أو مناقشة موضوعات الحريات الدينية وحقوق الإنسان والتطرف والإرهاب

في مصر، وأدرجتها على أجندة زيارة الرئيس مبارك شبه السنوية للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا في لقاءاته مع أعضاء الكونجرس وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى، وأيضًا على أجندة لقاءاته مع المسئولين الأمريكيين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية. كنت أقترح على الرئيس شرح حقيقة الأوضاع في مصر من منطلق حرص الدولة على استيعابها ومعالجة أسبابها.

المعونة الأمريكية

المعونة الأمريكية لمصر هي مبلغ ثابت سنويًّا تتلقاه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٨؛ حيث أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر، تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام ١٩٨٢ إلى منح لا ترد بواقع ٣ مليارات دولار لإسرائيل، و٢.١ مليار دولار لمصر؛ منها ٨ مليون دولار معونة اقتصادية، و١.٣ مليار دولار معونة عسكرية. وكانت تمثل المعونات الأمريكية لمصر ٥٧٪ من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية من الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الدول. إلا أن مبلغ المعونة لا يتجاوز ٢٪ من إجمالي الدخل القومي المصري.

وبالرغم من أن المساعدات الاقتصادية قد تعرضت أكثر من مرة للتخفيض، كما حدث في ١٩٩٩ حين تم الاتفاق على تخفيض المساعدات إلى نحو ٤٠٠ مليون فقط، ثم أصبحت في حدود ٢٥٠ مليون دولار فقط منذ ٢٠٠٩ وحتى الآن، فإن المساعدات العسكرية لم يطرأ عليها تغيُّرٌ يُذكَر وبقيت عند مستوى ١.٣ مليار دولار تقريبًا حتى فترة قريبة.

أستطيع أن أقول إن حجم هذه المعونة المنصرف لمصر سنويًّا كان دومًا بمثابة «الترمومتر» الذي يمكن أن تقاس به العلاقات المصرية الأمريكية صعودًا وهبوطًا. كنت شديد الحرص على أن يكون الحفاظ على هذه المعونة بشقيْها الاقتصادي والعسكري جزءًا رئيسيًّا من تحرك السفارة المصرية في واشنطن ومن اهتمام وزارة الخارجية بالقاهرة لأهميتها بالنسبة إلى القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها، وللتعاون الاقتصادي المصري - الأمريكي وحاجتنا إليه. كان خطاب الخارجية موحدًا عند التحاور مع الأمريكيين بشأن المعونة: «انتبهوا إن المبالغ التي تصرف لمصر هي جزء أصيل من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وفي حدود علمنا أن واشنطن حريصة على عدم الإخلال بأي تعهدات مرتبطة بهذه المعاهدة التاريخية، التي كانت الولايات المتحدة شريكًا أساسيًّا في توقيعها». كان أصدقاؤنا في الكونجرس الأمريكي يقدمون أيضًا هذا الدفع في مواجهة بعض الأصوات التي كانت تطالب بتخفيض المعونة الأمريكية لمصر.

فيما يخص الشِّق العسكري من المعونة كان هناك تنسيق على مستوى عالٍ بين وزارة الدفاع المصرية ونظيرتها الأمريكية، وعلى رأس ذلك يأتي لقاء سنوي يُجريه وفد عسكري مصري مع البنتاجون ويتم إعداد ورقة بيضاء «White Paper» عن الموقف، وكذلك عن لقاءات أعضائه مع أعضاء لجنتي الاعتمادات الخارجية والقوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي؛ للتأكيد على أهمية تلك المساعدات وارتباطها أيضًا بالأهمية الإستراتيجية للوضع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كان هناك تنسيق جيد في هذا الشأن بين حركة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في مصر.

وفي هذا الإطار كانت الزيارات شبه السنوية للرئيس مبارك أو الزيارات المستمرة التي أقوم بها بصفتي وزيرًا للخارجية تتضمن مقابلات مهمة مع أعضاء الكونجرس المؤثرين في أمر المعونة الأمريكية، وهم رؤساء لجنة العمليات الخارجية ولجنة الاعتمادات؛ حيث تمر المساعدات الأمريكية عبر هاتين اللجنتين في مجلسي الشيوخ والنواب. كان من أبرزهم النائب الديمقراطي بمجلس النواب ديفيد أوبي، والسيناتور الجمهوري بمجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، كان لهذين الرجلين دور كبير

جدًّا في التمرير السنوي للمساعدات الموجهة إلى مصر، إلى جانب السيناتور الديمقراطي باتريك ليهي.

كان توجهي خلال تلك المقابلات - التي كثيرًا ما كانت تطول لنحو الساعة مع كل منهم - هو التركيز على الأهمية الإستراتيجية لمصر في عملية السلام والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وحجم التحديات القائمة التي تواجهها المنطقة؛ وبالتالي تضع السناتور أو عضو الكونجرس من خلال العرض المستفيض في الصورة باستمرار بشأن أهمية مصر لبلاده وللتعامل مع إسرائيل، وأن هذه المساعدات ليست من دون مقابل، وذلك في ضوء الاتصالات المستمرة لإسرائيل بهم للإساءة إلى دور مصر في شأن السلام.

الرسالة الرئيسية المبطنة التي كنت أؤكد عليها في لقاءاتي مع المسئولين الأمريكيين وأعضاء الكونجرس: أن تلك المساعدات المقدمة إلى القاهرة لو لم تكن في صالح واشنطن ما أقدمت على تقديمها، وأنها لو لم تكن في صالح مصر ما أخذتها. بل بالعكس حجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لا يعد شيئًا يذكر بالمقارنة مع المصالح التي تجنيها من تلك العلاقة مع مصر من أجل الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

والحقيقة أن الإدارة الأمريكية كانت توضِّح وتدفع بقوة من أجل تمرير المساعدات في مواجهة عدد من الاعتراضات التي تأتي من بعض اللجان المعنية بالمساعدات في الكونجرس أو بعض أعضائها. كانت القضايا المرتبطة بالمساعدات والمناقشات بشأنها والتهديدات المتعلقة بتخفيضها أو إيقافها تتركز في: العلاقة مع إسرائيل والسلام البارد معها، وموضوع حقوق الإنسان والحريات، وإجراءات الإصلاح الاقتصادي، وكان لنا حجج قوية لكل هذه الموضوعات، والواقع أن الخارجية المصرية لم تغير سطرًا واحدًا من الأوراق المحددة لمواقفها ولم تخضع للضغوط الكثيرة في هذا الشأن، ولم تتوقف المعونة وإن تعرضت لبعض التخفيضات.

في منتصف التسعينيات، كانت هناك محاولات لتحويل جزء من المساعدات العسكرية إلى مساعدات اقتصادية اقترحها السيناتور الجمهوري عن ولاية كولورادو هانك براون. كنا نعارض ذلك التوجه لأننا نرى أن أي مساس بشكل المساعدات يعد بابًا خلفيًّا للالتفاف على الالتزامات وتخفيض المعونات، أو تمهيدًا لإعادة النظر فيها.

كان من ضمن تعليماتي المستديمة لسفارتنا في واشنطن الحفاظ على المعونة الأمريكية ومتابعة إجراءات اعتمادها المعقدة والطويلة بدقة ويقظة عالية. وفي هذا السياق ذكرني أحد المسئولين الحاليين بوزارة الخارجية[(429)] والذي عمل في السفارة المصرية بواشنطن خلال عقد التسعينيات بملامح من حرص السفارة في ذلك الوقت على متابعة مسألة وصول المعونة الأمريكية لمصر كاملة غير منقوصة، وفي هذا يقول:

> «كان من النوادر أن اللوبي اليهودي عبر منظمة «الأيباك»[(430)] الفاعلة بقوة في اللجان التي تنظر موضوع المساعدات، يعمل على أن تنعقد هذه اللجان في غرف صغيرة جدًّا، فطبقًا للقانون الأمريكي لا بد أن تكون أعمال هذه اللجان مفتوحة للعامة. كانوا يتخطون ذلك القانون عبر عقد الاجتماعات في هذه الغرف الصغيرة، ويدخلون من العامة عددًا قليلًا قد يكون معروفًا لهم، ولكي نستطيع الحضور كنا نقف في الطابور أمام أبواب هذه الغرف ساعات طويلة قبل انعقاد اللجان؛ مخافة الحضور المتأخر وعدم السماح لنا بمتابعة اتجاهات النقاش فيما يخص المساعدات الخاصة بمصر، والرد والتعقيب إذا ما تطلب الأمر ذلك.
>
> عندما بدأت عملية تخفيض المساعدات الاقتصادية في أواخر التسعينيات، تفاوضنا على كيفية التدرج في تلك الخطوة. دومًا كانت هناك مشكلة تتعلق بأنبوب المساعدات؛ حيث كانت توجد مبالغ من المعونة الأمريكية لمصر موضوعة في الأنبوب، وتم تخصيصها لموضوعات بعينها، ولسبب أو لآخر لم يتم صرفها أو بالأحرى تعوَّق صرفها فتراكمت؛ ومن ثم يثور الخلاف عند مناقشة المساعدات الجديدة بشأن هذه المبالغ المتراكمة في الأنبوب، ويطرح البعض هذا التساؤل الذي كنا نكرهه: لماذا نصرف مبالغ جديدة؟
>
> هناك جانب آخر من التعامل مع المؤسسات الأمريكية فيما يخص المعونة الأمريكية، كان يتعلق بالتعامل مع وزارة الدفاع

الأمريكية «البنتاجون» والتي كانت دومًا مؤيدة بقوة للمساعدات لمصر، وموقف الإدارة الأمريكية من المساعدات كان معنيًّا به البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي الذي يضم موظفين من البيت الأبيض جنبًا إلى جنب مع مكتب الإدارة والميزانية

«Office of Management and Budget» الذي يلعب دورًا أكبر في المساعدات الاقتصادية، ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US. AID). فكل هؤلاء معنيون بالمساعدات كل في الجزء الذي يتعلق به. كان دورنا هو المتابعة مع ممثلين عن تلك الجهات كافة منذ بداية صدور ميزانية المساعدات عن الإدارة الأمريكية وحتى إقرارها من جانب الكونجرس، وكان الوزير عمرو موسى مهتمًّا على الدوام بمعرفة تفاصيل هذه الاتصالات ونتائجها. لقد لعبت الخارجية المصرية دورًا رئيسيًّا في العلاقات المصرية الأمريكية خلال عقد التسعينيات، وكان وزير الخارجية متابعًا مهتمًّا بل قلقًا على هذه العلاقات.

إن الجهد الذي كانت تبذله الدبلوماسية المصرية وخصوصًا من خلال السفارة في واشنطن كان يوازي إن لم يكن أحيانًا أقوى من شركة العلاقات العامة[(431)] التي تم التعاقد معها لترتيب مسار الدفاع عن المصالح المصرية».

بشكل عام، أستطيع أن أقول إن الإدارة الأمريكية (بما تتضمنه من البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي) كانت حريصة على صرف المعونة لمصر في التسعينيات، ولكن التحديات كانت تأتي من الكونجرس المتأثر بالنفوذ الصهيوني أكثر من أي ركن آخر من أركان الدولة الأمريكية، وكذلك من جماعات الضغط المختلفة، والتحديات كانت تتعلق أكثر بالقضايا الإقليمية وعملية السلام ودورنا الرئيسي فيها.

416(١) راجع الفصل الخاص بملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي.

417(١) محمد سعد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية،العدد (١٣٤)، أكتوبر ١٩٩٨ ، السنة (٣٤)، ص ١٣٥ .

418(٢) فارس تركي محمود، العلاقات المصرية- الأمريكية ١٩٩١- ٢٠٠١، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤) المجلد (١٠)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص ٢٤٥.

419(٣) مارتن إنديك؛ من مواليد ١٩٥١ في لندن، شغل منصب السفير الأمريكي لدى إسرائيل لفترتين امتدتا من إبريل ١٩٩٥ إلى سبتمبر ١٩٩٧، ومن يناير ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١. عيَّنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما مبعوثًا للسلام في الشرق الأوسط في يوليو، عام ٢٠١٣.

420(١) جايسون براونلي، إجهاض الديمقراطية.. الحصاد المر للعلاقات المصرية – الأمريكية في أربعين عامًا، ترجمة أحمد زكي عثمان، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٩٢ .

421(١). Hillary Rodham Clinton, Hard Choices (New York: Simon & Schuster, 2014),340

422(١) فارس تركي محمود، العلاقات المصرية – الأمريكية ١٩٩١- ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦: ٤٧ .

423(١) ذكر عاطف الغمري هذه الواقعة في مقال له بجريدة «الأهرام» تحت عنوان «عاطف الغمري يكتب.. من أوراق مراسل الأهرام في البيت الأبيض» بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، بقوله: في هذا اليوم، تحدثت مع السيد عمرو موسى، الذي نبهني إلى أن أتابع خطاب عرفات في أثناء إلقائه، من دون النظر إلى النص المكتوب. وجلست في قاعة الجمعية العامة، ورحت أكتب في مفكرتي ما يقوله عرفات كلمة كلمة، إلى أن وجدته يقرأ الفقرة، التي لم ترد في نص الخطاب الموزع. وكان واضحًا أنها الفقرة التي أراد منه البيت الأبيض تأجيل إعلانها. وصلت النسخة الأولية إلى الصحف عن طريق وكالات الأنباء، وكان طبيعيًّا أن يكون تركيزي على الفقرة المضافة إلى الخطاب، والتي كانت العنوان الرئيسي للجريدة.

424(١) راجع نص خطاب الرئيس ياسر عرفات: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١ ، العدد ٤١ (شتاء ٢٠٠٠)، ص ٢٢٢ .

425(١) للمزيد: راجع نص المذكرة التي أرسلتها لرئيس الجمهورية من واشنطن يوم ١٣ فبراير ١٩٩٥ والموجودة بأرشيف وزارة الخارجية.

426(٢) السيناتور «باتريك ليهي» أقدم نائب في مجلس الشيوخ/ وأحد أكثر الأصوات التي تحارب وصول المعونة الأمريكية إلى مصر، وينتمي إلى الحزب الديمقراطي.

427(٣) النائب «لي هاملتون» كان زعيم الأقلية الديمقراطية في لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي خلال تلك الفترة.

428(١) للمزيد: راجع نص البرقية التي أرسلتها سفارتنا في واشنطن إلى وزارة الخارجية يوم ١٥ فبراير ١٩٩٥.

429(١) فضَّل عدم ذكر اسمه في هذا الصدد.

430(١) لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) إحدى مجموعات الضغط (اللوبيات) الصهيونية بالولايات المتحدة الأمريكية. وهي معروفة بمساندتها المطلقة لليمين الإسرائيلي وخصوصًا حزب ليكود وتأييد الاستيطان في الأراضي المحتلة. أنشئت اللجنة عام ١٩٥١ تحت اسم اللجنة الصهيونية الأمريكية للشئون العامة، في وقت كانت العلاقة متوترة بين إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور ومؤيدي إسرائيل، ثم غيَّرت اسمها لاحقًا إلى الاسم الحالي. ويُعد هذا اللوبي اليهودي حوالي مائة ألف منتسب وأكثر من سبعين منظمة تابعة، وتقدر ميزانيته السنوية بنحو ٤٥ مليون دولار.

431(١) يسمح القانون الأمريكي لدول العالم بالتعاقد مع شركات علاقات عامة يرأسها دبلوماسيون وقانونيون وعسكريون سابقون على اتصال بدوائر صنع القرار في واشنطن؛ من أجل التواصل وإطلاع نواب الكونجرس والإدارة على حقائق الأمور ولتحسين صورة الحكومات والأنظمة .

الفصل الثاني عشر

تفاعلات الإقليم.. مصر وإيران وتركيا

«الطريق إلى فهم السياسة يبدأ بالنظر إلى الخريطة»[(432)]، حكمة أثيرة لكل المتعاملين مع السياسة وقضايا الأمن القومي، فإذا ألقيت نظرة سريعة على خريطة العالم العربي - الذي تقع مصر في القلب منه – فستجدها شاملة سواحل طويلة على البحر الأبيض المتوسط في كل جنوبه ومعظم شرقه، وتضم البحر الأحمر في معظمه، وفي الحد الشمالي الشرقي ستجد سلاسل جبال «طوروس» التي تفصل أراضي الهلال العربي الخصيب (الشام والعراق) عن تركيا، وفي الشرق منها ستجد سلاسل جبال «زاجروس» بين العراق وإيران. أما الحد الجنوبي للعالم العربي فيتمثل في الحزام الإسلامي الإفريقي جنوب الشمال العربي الإفريقي، ثم في خليج عدن والمحيط الهندي. في حين أن الحد الغربي هو حد مائي فقط يتمثل في المحيط الأطلنطي.

نخلص من هذه النظرة السريعة على خريطة العالم العربي، إلى أن هناك قوى إقليمية كبيرة ترابض إلى جواره الجغرافي، تتمثل بالدرجة الأولى في تركيا وإيران، من الشمال والشرق على الترتيب، واللتيْن تكوِّنان مع العالم العربي ما يعرف في الأدبيات الجيو-سياسية الغربية بإقليم «الشرق الأوسط»، فضلًا عن قوة ثالثة في جنوبه أقل ثراء ونفوذًا وإن كانت لا تقل من حيث الأهمية الإستراتيجية هي إثيوبيا، التي تنتمي إلى منطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الوجود الإسرائيلي. تلك قوى ذات أجندات تستهدف أو تتعامل بالضرورة مع العالم العربي بشكل أو بآخر، ولكن هناك جيرانًا كثرًا في إفريقيا والبحر المتوسط يشكلون حزامًا جغرافيًّا ممتدًّا يتطلب انتباهًا خاصًّا وسياسات ذكية.

وهنا أود التأكيد على أن الجغرافيا – برغم أهميتها - لا تكفي وحدها لتحديد هوية المنطقة التي اصطلح على تسميتها بـ«الشرق الأوسط» على اتساعها، فالهوية العامة فيها إسلامية والأغلبية السكانية عربية. ولكن بها مجموعات أخرى كثيرة، وديانات ومذاهب وطوائف متعددة، هذه التعددية وذلك التنوع كان من الممكن - بل يجب أن يكونا في رأيي - من أسباب قوة هذه المنطقة وليس من أسباب ضعفها. فلو أن دولها أعلت من شأن العيش المشترك وأذكت روح التكامل والتعاون فيما بينها والتآلف داخل مجتمعاتها وفطنت إلى خطورة بعض السياسات العالمية وألاعيبها ورفضت الإملاءات الخارجية المسمومة، لكان من الممكن الانتقال بالتنمية المستدامة والشاملة فيها إلى آفاق رحبة تحقق الحياة الكريمة لشعوبها، إلا أن سوء إدارة الأمور، والحكم الدكتاتوري المغرق في تمجيد الحاكم الفرد البعيد عن الديمقراطية في معظم دول هذه المنطقة واشتعال المنافسة بين هؤلاء الحكام بالإضافة إلى التباس الأولويات والتدخلات الخارجية، حال دون هذه التنمية المنشودة.

نعم، إن تداخل الأجندات العالمية والإقليمية، والمصالح الغربية بصفة خاصة والمؤامرات التي صاحبتها أو نجمت عنها؛ أدى إلى حصار التقدم في المجتمعات العربية أو تحجيمه كي لا يشكِّل انطلاقًا ينتج دولًا قوية قادرة على الدفاع عن مصالحها المستقلة. أو فرض أولويات مختلفة. إلا أن فشل الدول العربية -في معظمها- في تحقيق الحكم الرشيد كما في إقرار الأولويات اللازمة للتنمية الداخلية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي الفاعل شكَّل العامل الحاسم الذي أدى إلى فرض ظاهرة «الاستقرار» الذي لم يكن إلا جمودًا وارتخاءً في عالم يموج بالتطورات والحركة والتقدم.

عوضًا عن الفشل في تحقيق الأمرين الإيجابيين السابقين (الحكم الرشيد والتنمية) كان هناك نجاح

في أمرين سلبيين آخرين؛ أولهما: تقديس القائد الفرد على حساب كل شيء آخر، وما يتبع ذلك من تميز عنصر «الآن» التكتيكي على كل ما عداه من عناصر الحياة السياسية، من دون أي رؤية للمستقبل وما يحتاجه من إستراتيجيات وطنية وإقليمية.

وثانيهما إطلاق خصوصية القومية العربية التي بمقتضى عنوانها تستبعد آخرين من مسيرتها، مثل «الأكراد» و«الأمازيغ»، وهما مكونان هامان في منظومة الحياة العربية؛ ولذلك كنت – ومازلت - أفضِّل إطلاق اسم العالم العربي على ذلك الفضاء الجغرافي الضخم والذي يضم العرب (وقوميتهم) والأكراد والأمازيغ والتركمان وغيرهم، ويضم المسلمين والمسيحيين، ويضم السنة والشيعة. هذا العالم العربي الواسع هو ما يحتاج إلى مناقشة وبلورة وصياغة، وإقامة تفاهم على شكل وجوهر نظام إقليمي جديد.

حقائق الجغرافيا وتشكيل الهوية اللذان تحدثنا عنهما توًّا، يفرضان كلمتيْهما في العلاقة بين العالم العربي وإيران وتركيا عبر التاريخ؛ فبموجبها صارت المنطقة العربية محطًّا لأطماع الدولتين الجارتين (العثمانية والفارسية)؛ باعتبارها الامتداد الجغرافي الذي يمثل اختراقه والهيمنة عليه تعبيرًا وترجمة لقوة أي منهما في اللحظات التاريخية المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار أن العرب قد أخضعوا هاتين الجارتين في بدايات بزوغ عصر الحضارة العربية الإسلامية في القرن الأول الهجري، والقرون القليلة التالية له، والآن أصبحت تركيا وإيران مع العالم العربي في قلب العالم الإسلامي، برغم كل الخلافات. وهما في كل الأحوال جزء من الشرق الأوسط، وسيكون لهما دورهما في النظام الإقليمي القادم.

لقد وجدت أن البدء بهذه المقدمة ضروري قبل الحديث عن العلاقات والتفاعلات المصرية مع كل من إيران وتركيا في إقليم الشرق الأوسط، خلال الفترة التي توليت فيها منصب وزير الخارجية؛ لأن علاقة مصر بهاتين الدولتين خلال هذه الفترة – وظني في كل الفترات – لا يمكن فهمها وتحليلها بمعزل عن علاقاتهما وسياساتهما تجاه العالم العربي بصفة عامة.

يتضح ذلك على صعيد العلاقات المصرية- الإيرانية؛ فخلال ثمانينيات القرن الماضي شكلت السياسة المصرية تجاه الحرب العراقية– الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٩م)، والتي تمثلت في المساندة الصريحة للعراق العربي وتقديم الدعم المادي والعسكري له؛ مما كان له أثره في مسار الحرب. أحد المحددات الرئيسية للعلاقة بين القاهرة وطهران في هذه الفترة وما بعدها، بل إنها أوجدت مرارات أسهمت في استمرار القطيعة بين البلدين.

في هذا السياق أيضًا لا يمكن إغفال قضية أمن الخليج العربي، وحساسيات دول مجلس التعاون الخليجي - التي تربطها بمصر علاقات إستراتيجية وروابط خاصة – إزاء الجار الفارسي الذي يحب أن يعتبر نفسه صاحب النفوذ الحصري في هذه المنطقة، ذات الأغلبية العربية؛ ولذلك بات أمن الخليج ودعم استقرار دوله من المحددات المهمة والرئيسية التي تحكم الحركة المصرية في التعاطي مع إيران. كل هذا مع أهمية التأكيد على أن شيعية إيران وسنية مصر لم تكونا قط جزءًا من التفكير السياسي المصري. كانت الخلافات إستراتيجية، وللتبسيط يمكن القول إن الخلافات كانت ذات لون فارسي /عربي وليست ذات جوهر شيعي/سني.

نفس الأمر ينطبق على العلاقات المصرية– التركية؛ التي لا يمكن النظر إليها خلال تسعينيات القرن المنصرم بمعزل عن العلاقات المعقدة التي كانت تربط تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى؛ بسبب مشكلات كبيرة تتعلق بالسيطرة التركية على مياه نهري دجلة والفرات بالأساس، وهما شريانا حياة بالنسبة إلى العراق وسوريا، وملف الأكراد، وموضوع لواء الأسكندرونة السوري،

وإن كان ملفّا نائمًا[433]. ولعل الدور الذي لعبته مصر في حل الأزمة التركية- السورية، التي كادت أن تتسبَّبَ في اندلاع حرب بينهما سنة ١٩٩٨م خير دليل على هذا الطرح وذاك الدور.

نخرج من العرض السابق بأن أي حديث عن دور إقليمي لمصر في المنطقة التي تدعى «الشرق الأوسط»، لا بد أن يأخذ في الاعتبار إيران وتركيا بوصفهما لاعبين إقليميين في هذا المجال الحيوي. ويمكنني القول إن إدارتي للسياسة الخارجية المصرية تجاه هاتين القوتين الإقليميتين كانت تستهدف تضييق مساحات الاختلاف، والتقارب مع تركيا ومحاولة ترشيد العلاقة مع إيران في إطار المحددات السابق الإشارة إليها.

في هذا السياق أود أن أنبه إلى أن البعض يعتقد خطأً أن مبادرتي التي أطلقتها من موقعي أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية في قمة سرت سنة ٢٠١٠م، لتأسيس «رابطة الجوار العربي» - التي اقترحت أن تضم تركيا وإيران مع دول إفريقية ومتوسطية عديدة في إطار ترتيبات محددة كانت وليدة تفكير طارئ أو جديد، وهو خطأ تاريخي كبير؛ ذلك أنني طرحت فحوى هذه المبادرة من موقعي وزيرًا لخارجية مصر في حديث لصحيفة «الأهرام ويكلي» منشور في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨م، وفي أكثر من مناسبة أخرى في تسعينيات القرن الماضي.

من يقارن بين ما طرحته في هذا الصدد سواء في سنة ١٩٩٨ أو في ٢٠١٠م فسيكتشف أن سياسة التقارب مع دول الجوار العربي (ومنها إيران وتركيا ومعهما إثيوبيا) هي سياسة ثابتة لديَّ، وفق معطيات واضحة أساسها الحفاظ على الحقوق والمصالح العربية لاعتقادي أنه بإمكانها احتواء أي توتر في الإقليم. فمادام العرب سيتحدثون حديث المصلحة المشتركة بما تعنيه من استثمار وتجارة وسياحة... إلخ، بالإضافة إلى الجوار الهادئ وفي إطار سياسة نشطة وذكية وجديدة، فلا قدرة لطهران أو أنقرة بل لا حاجة لهما لاتباع سياسات الهيمنة على المنطقة أو محاولة فرض إملاءات عليها.

قلت لـ«الأهرام ويكلي» سنة ١٩٩٨م: «إن السياسة الخارجية لمصر تستهدف دعم علاقات التعاون والاستقرار بين دول المنطقة. وإنه آن الأوان لتقوية العلاقات مع دول الجوار غير العربية، مثل إيران وتركيا. وإن هدف هذه السياسة هو تأسيس وتدعيم علاقات تفاهم واستقرار وسلام بين دول المنطقة كافة. وإن مصر ترى أن دورها الإقليمي يجب أن يقوم على خلق المصالح المشتركة بين هذه الدول، وإن دورنا في الإسراع بالإحاطة بمظاهر الخلاف السوري- التركي ومحاولة حل هذا الخلاف، أو وضعه على طريق الحوار والتفاوض بدلًا من الصدام والحرب، يمثل التوجه الجديد للسياسة المصرية في الشرق الأوسط، والتي ترى أن ضبط الأمور في هذه المنطقة لا يعني فقط التعامل في الإطار العربي، ولكن كذلك في (الجوار العربي)؛ حيث إن هذه السياسة الخارجية تهدف إلى أن يسود تفاهم واستقرار وسلام بين دول المنطقة كافة (في إطار نظام إقليمي)، وهذا ما نعمل على تحقيقه».

وقلت أمام قمة سرت في ٢٠١٠م بشأن دول الجوار العربي: «إن هناك روابط كثيرة دينية وحضارية وتاريخية وجغرافية بين العرب وكل من تركيا وإيران، لا ينتظر لها أن تنتهي أو تختفي في المستقبل القريب أو البعيد. ومن ثم، فلا بد من وضع هذه العلاقات على مسارات تحقق أقصى الفائدة وتبعِد الآثار السلبية وسوء التفاهم. وإذا كانت العلاقة مع تركيا تتمتع بالثقة والانفتاح المشترك (في ذلك الوقت)، فهي تعاني في الحالة الإيرانية من التوتر وسوء التفاهم والاتهامات المتبادلة.

والرأي عندي بالنسبة إلى العلاقات مع تركيا كان أَن نواصل بناءها وتثبيتها وتطويرها، وبالنسبة إلى إيران كان أن نقيم معها حوارًا موضوعيًّا نضع فيه الخلافات جميعًا موضع النقاش، وأن نعمل على الوصول إِلى تعايش إِيجابي وتفاهم على خطوط التماس وحدودالخلاف وربما إِنهائه.

وإيران، في النهاية، تربطنا بها الكثير من الروابط التي يمكن، إذا وُضِعت على الطريق الصحيح، أن تتيح جوًّا إقليميًّا إيجَابيًّا يضيف الكثير إلى الجانبين العربي والإيراني وإلى دورهما في المنطقة، والذي أرى أهمية تنسيقه وتنشيطه ورعايته، وليس تعميق خلافاتنا أو الوصول بها إِلَى مرحلة صدام يضر بالجانبين ضررًا بليغًا».

وبديهي أنني ركزت على أن المبادرة يجب أن تأتي من الجانبين وبنفس الحماسة وحسن النوايا. أي أن على إيران أيضًا أن تعيد التفكير في سياستها التي تؤدي إلى كثير من التوتر والشكوك ومن ثم الصدام. كما أن على تركيا أن لا تأمل في - أو تعمل على - السيطرة على جوارها العربي، وأن تتخلى عن أحلام اليقظة المتعلقة بالخلافة الإسلامية أو العودة إلى العثمانية. كل هذا ذكرته حرفيًّا في

مشاورات سياسية وفي تصريحات علنية.

كانت العلاقة مع هاتين الدولتين محور أحاديث طويلة متعددة بيني وبين الرئيس حسني مبارك وقت أن كنت وزيرًا للخارجية؛ حيث كنت أعرض عليه مقترحات للتعامل مع تركيا من جانب وإيران من جانب آخر. كنت أرى أن تنفتح مصر أكثر على تركيا، وأن نشكل معها توازنًا إيجابيًّا ينضح على المنطقة كلها.

وفيما يخص إيران كنت أقول - بل ألح - بأنه لا يجب أن نوصد كل الأبواب معها. يجب أن نتحدث مع قادتها في القضايا التي تمثل حساسيات لدينا، لا سيما فيما يتعلق بأمن أشقائنا في الخليج ومسألة الجزر الإماراتية التي تستولي عليها (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى)، ودعم طهران للجماعات الإرهابية في مصر، وإطلاق اسم قاتل الرئيس السادات، خالد الإسلامبولي على واحد من شوارع طهران.

لم يقبل مبارك هذا الطرح على إطلاقه كما أنه لم يرفضه على إطلاقه، فقد قبل بسرور مسألة الانفتاح على تركيا؛ باعتبار أنها - في نهاية المطاف - حليف للولايات المتحدة الأمريكية، وعضو في حلف شمال الأطلنطي، وليس بينها وبين دول الخليج مشكلات. أما فيما يخص إيران فلم يكن يريد أن يتحمل أي مخاطرة «Risk». كان يتحسب من مواقف الأشقاء في الخليج من هذه الخطوة، وفي أكثر من مرة راح يفكر معي بصوت عالٍ: «افرض يعني إن إحنا عملنا علاقات مع إيران. هناخد إيه منها؟ مش هناخد غير زعل السعودية والإمارات والكويت وأمريكا. يا راجل سيبك من الموضوع ده».

كنت أستغرق وقتًا في محاولة إقناع الرئيس بأننا لن نتنازل قيد أنملة عن حقوق إخوتنا في الخليج. بل على العكس إن فتح مجال للعلاقات مع إيران من شأنه العمل على تأمينهم، وانتزاع حقوقهم منها إذا ما فكرت في التعدي عليهم، إلا أن سياسته وشخصيته كانتا ضد أخذ المبادرات وتحمل المخاطر؛ وهذا كان جوهر الاختلاف في منطلقات تشكيل الرأي والموقف المصري.

أذكر أنه على هامش القمة العربية في سرت سنة ٢٠١٠ جمعتنا الجلسة المغلقة للرؤساء والملوك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية. كان رئيس الجلسة هو الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، في وجود الرئيس السوري، بشار الأسد والأمير حمد بن خليفة أمير قطر السابق، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ووزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل الذي حضر ممثلًا لخادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وباقي المسئولين من الدول العربية. قلت لهم جميعًا في بيان رسمي (موجود في سجلات القمة): إنني أقترح إقامة رابطة للجوار العربي تضم دولًا من إفريقيا وآسيا والبحر المتوسط.

باغتني مبارك بمنتهى الحدة: «لا لا أوافق. ده فيه ضرر كبير لنا».

رددت بسرعة متسائلًا: ليه يا سيادة الرئيس؟

سؤالي فاجأ مبارك؛ فالحكام العرب لم يعتادوا تقديم تفسيرات لقراراتهم أو أن يسأل أحد: «ليه؟» بدلًا «من حاضر يا أفندم».

صمت برهة ربما من وقع المفاجأة. ثم رد بقوله: «كده. ده كله ضرر وخلاص»، من دون إعطاء أي مبررات أخرى[434]، وتعاطفت أغلبية الرؤساء مع موقف مبارك وانتهى النقاش إلى تأجيل النظر في الموضوع.

كان راسخًا في يقين مبارك أن أنور السادات أخذ مخاطرة ضخمة بالصلح مع إسرائيل والإفراج

عن الجماعات الإسلامية؛ فقتل بسببها. وعبدالناصر أخذ مخاطرة بتحدي الغرب فهزم ومات كمدًا؛ ولذلك فقد فضَّل العيش فيما كان يعتقد أنه «راحة البال»؛ أو كما نقول في مصر: «في السليم»، فاستمر ٣٠ سنة في حكم مصر حتى جاء طوفان ٢٥ يناير ٢٠١١م!

بعد هذا العرض البانورامي للرؤية الشاملة لعلاقة مصر بالقوتين الإقليميتين الكبيرتين (تركيا وإيران) سأحاول في السطور التالية أن أتعرض لتطور هذه العلاقة خلال السنوات العشر التي توليت فيها وزارة الخارجية.

العلاقات مع إيران

من الملفات التي أوليتُها اهتمامًا في بداية عملي وزيرًا للخارجية المصرية، العلاقات الدبلوماسية مع إيران؛ ذلك أنها انقطعت إثر استقبال الرئيس الراحل أنور السادات شاه إيران محمد رضا بهلوي عقب قيام الثورة الإيرانية التي أطاحت به في فبراير من سنة ١٩٧٩م، وهو ما اعتبره قادة هذه الثورة تحديًا لمشاعر الشعب الإيراني. فضلًا عن ذريعة توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في سبتمبر من نفس العام، وهو نهج السلام الذي رفضه حكام طهران الجدد. بالإضافة إلى محاولات زعزعة الاستقرار في مصر بدعم التيارات الإسلامية المتطرفة، والنيل من دول الخليج العربية عبر نهج «تصدير الثورة».

كانت قناعتي الراسخة أنه بالرغم من كل هذه الألغام فإن إحداث تقارب مصري- إيراني ليس مستحيلًا؛ لاعتقادي بأن ذلك من شأنه حفظ المصالح العربية في الخليج، وعدم ترك الأمور كلها تحت تصرف القوى العظمى وبالذات الولايات المتحدة. وبجانب ذلك فإنني من المؤمنين بأن إيران ليست إسرائيل، فهي دولة إسلامية، وقوة إقليمية كبيرة تشارك العرب في التاريخ والحضارة، ومن المهم التفاهم معها، بما لا يخل بالمصالح العربية وبالذات الخليجية، بل يحافظ عليها في آن واحد.

في ١٥ مايو سنة ١٩٩٢م، وبينما كنت أوشك علي إكمال عامي الأول على رأس الدبلوماسية المصرية، التقيت وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولاياتي[435]، على هامش مؤتمر لحركة عدم الانحياز في جاكرتا، في إحدى المناسبات الاجتماعية التي تقام خلال هذه القمم. تصافحنا وتحدثنا قليلًا عن بعض موضوعات القمة. ثم اتفقنا على أن الأمور التى تهم البلدين تقتضي لقاءً ثنائيًّا فيما بيننا. كان الذي يحير الوزير الإيراني هو المكان الذي يمكن أن نجلس فيه معًا؛ باعتبار أنه لا علاقات دبلوماسية بين بلدينا. قلت له: انظر إلى هذه الكافيتريا الموجودة في آخر «اللوبي»، نظر إليها. قلت: في الصباح سنجلس للتباحث في هذا المكان في العلن. لا يوجد ما يدعونا لأن نجري مباحثاتنا في الخفاء!

عقدنا المباحثات في المكان الذي اتفقنا عليه، وأمام الجميع. الإخوة السوريون كانوا الأكثر اندهاشًا - وربما صدمة - من هذا اللقاء. ربما كانوا يحجزون لأنفسهم وساطة بيننا وبين إيران، ولكنهم فوجئوا بي أختصر هذا الأمر. اتفقت مع ولاياتي على التحضير لتفعيل دور بعثتي رعاية المصالح في البلدين وربما رفع درجة رئيسها إلى مرتبة سفير بصرف النظر عن وجود العلاقات الرسمية، مع التقليل من الاعتماد علي الرعاية السويسرية للمصالح المصرية في طهران وكذلك في القاهرة، وفتح الأبواب للحديث المباشر، من دون وساطة.

فور عودتي إلى القاهرة، قدمت تقريرًا وافيًا عن مباحثاتي مع الوزير الإيراني للرئيس مبارك. قلت له بشكل مباشر: إنه آن الأوان لبحث العلاقات مع طهران؛ فعارض الأمر بشدة. قلت له: «أنا أقول: «نبحث»، والبحث سيتضمن وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمعنيين في أجهزة الدولة المصرية، لكنه أبدى معارضة كاسحة للأمر.

كان قرار الرئيس برفض فتح ملف إعادة النظر في العلاقات مع إيران يستند إلى حرص شديد على العلاقات المصرية مع دول الخليج؛ ذلك أنها تعتبر أي تقارب مصري- إيراني تهديدًا مباشرًا لمصالحها، على الرغم من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تربطها مع طهران. بجانب ذلك كان الرئيس يضع في حساباته ردة فعل الولايات المتحدة وإسرائيل من أي اقتراب من إيران.

وأذكر هنا واقعة تؤكد حساسية مبارك من فتح موضوع العلاقات مع إيران، فعندما كان الدكتور مصطفى الفقي سفيرنا في فيينا (١٩٩٥ - ١٩٩٩م) جاء ليقضي إحدى إجازته السنوية في شهر رمضان بالقاهرة ودعاه الدكتور علي الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - آنذاك - ليكون المتحدث الرئيسي في الإفطار السنوي الذي تقيمه الكلية. وفي كلمته التي ألقاها مصطفى تعرض للعلاقات المتوترة مع إيران والعراق والسودان في ذلك الوقت، وقال إننا يجب أن نحافظ على جسور من العلاقات مع هذه الدول.

في اليوم التالي اتصل بي الرئيس مبارك وكان ثائرًا غاضبًا. قال لي إن مصطفى انتقد سياستنا الخارجية وهاجمها، وطلب أن يقطع إجازته ويعود فورًا إلى فيينا أو يترك منصبه إذا كانت سياستنا لا تعجبه.

جاءني بعد ذلك مصطفى ومعه السفير شكري فؤاد. قال لي: إن شكري كان يحضر الإفطار وسيذكر لك ما قلته بالضبط فليس فيه ما يستدعي الغضب؛ فقلت له: ليس المهم ماذا قلت؟ ولكن المهم هو ما أبلغ به الرئيس وما وصله عن حديثك.

وأضفت: إنني استطعت أن أخفف من غضب الرئيس. ووافق على أن تستكمل إجازتك في القاهرة بشرط أن تمتنع تمامًا عن إلقاء المحاضرات أو الإدلاء بالأحاديث أو التصريحات وقد كان. وذهب إلى الساحل الشمالي لقضاء باقي إجازته هناك في صمت، والذي يعرف مصطفى الفقي يعلم كيف أنها عقوبة قاسية أن تفرض عليه الصمت.

أعود إلى موضوع العلاقة مع إيران فأقول إنه برغم تحفظات الرئيس فإنني رفعت درجة رئيس بعثة رعاية المصالح إلى وزير مفوض، مع زيادة أعضاء البعثة وهذا من سلطة وزير الخارجية؛ حيث لا يقدم رئيس مثل هذه البعثة أوراق اعتماد، ولا يعتبر ممثلًا لرئيس الجمهورية، وليست ثمة ضرورة لقرار من رئيس الجمهورية؛ غير أنني أبلغت الرئيس بأنني سأقوم بذلك من منطلق تخفيف دور السفارة السويسرية في طهران في العلاقات المصرية- الإيرانية، ولم يعترض. وكانت تعليماتي واضحة للبعثة الجديدة: أكثروا من الاتصالات المباشرة وأرسلوا إليَّ بكل ما تستطيعون من المعلومات عن إيران وأوضاعها وسياستها. كونوا موجودين في المجتمع الإيراني بقدر إمكانكم.

تعددت لقاءاتي بعد ذلك مع المسئولين الإيرانيين؛ ففي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦م، تجدد لقائي مع علي أكبر ولاياتي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تم ذلك في الجناح الخاص برئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في مناسبة أقامها.

وفي ٦ مايو ١٩٩٧م تمت أول زيارة لوزير خارجية إيراني إلى القاهرة؛ حيث نقل ولاياتي إلى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، تضمنت دعوة مصر لحضور القمة الإسلامية في طهران. وفي الفترة بين ٩- ١١ من ديسمبر من نفس العام ترأست وفد مصر في هذه القمة؛ تلبية لهذه الدعوة، وكانت هذه أول زيارة لوزير خارجية مصري إلى طهران منذ قطع العلاقات سنة ١٩٧٩م.

يمكن القول إنه بعد فوز رجل الدين الإصلاحي، محمد خاتمي، برئاسة إيران في أواخر مايو ١٩م بدأت إمكانات حدوث تقارب حقيقي بين القاهرة وطهران تلوح في الأفق؛ باعتبار أن خاتمي جاء

ببرنامج إصلاحي شامل هدفه تطبيع العلاقات الإقليمية والدولية لإيران، وعلى إثر ذلك استمر التشاور بيني وبين كمال خرازي[436]، وزير الخارجية الإيراني الجديد، وما ساعد على ذلك انفتاح خاتمي على دول الخليج العربي؛ وهو ما انعكس بدوره على العلاقات المصرية – الإيرانية. ومع ذلك كنت طوال هذه الفترة شديد الحرص على التأكيد على أن «تقاربنا النسبي مع طهران لايتعارض مع استمرار مصر في تأييد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر»[437]؛ وذلك لإيماني العميق بخطأ إيران في مسألة احتلالها لهذه الجزر العربية أولًا، ثم برفض إقامة حوار ومفاوضات بشأنها مع الإخوة في الإمارات ثانيًا.

لم تستمر الأمور على هذا النحو؛ حيث تفجر تراشق إعلامي عقب إعلان أسامة الباز، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية في يناير ١٩٩٨م أن «مصر لا تمانع في عودة العلاقات مع إيران شرط عدم التدخل في شئون مصر والدول العربية». فاتهمته الخارجية الإيرانية شخصيًّا بعرقلة التقارب مع مصر، بهذا الموقف العلني المفاجئ الذي تم من دون تمهيد؛ ومما يشير إلى تردد في الموقف المصري من هذا الموضوع وربما إلى اختلاف بين تيارين داخل الحكم.

تطورت العلاقة بين المسئولين في البلدين في يوليو ٢٠٠٠م بقيام الرئيس مبارك بإجراء اتصال هاتفي بالرئيس محمد خاتمي لتهنئته بقبول طلب إيران الانضمام لمجموعة دول الـ١٥ للتعاون الاقتصادي في الدول النامية، وكان تعليقي في اليوم التالي على هذا الاتصال أن «الأبواب مفتوحة الآن لتقدم العلاقات المصرية - الإيرانية، وأن مصر كانت من الدول المؤيدة بشكل كامل لانضمام إيران لمجموعة الـ١٥ للتعاون الاقتصادي للدول النامية في قمتها التي عقدت في القاهرة، وهو ما تم إبلاغه لها على أعلى مستوى، وهذه كلها خطوات إيجابية على الطريق نحو علاقات أفضل بين إيران ومصر، وهي مسألة مهمة وضرورية». وحدث أن التقى الرئيسان بعد ذلك في ١٠ من أكتوبر ٢٠٠٣م[438].

إنني أرى مصر هي الدولة التي لا تلقي بالًا للخلاف المذهبي بين السنة والشيعة؛ فنحن الدولة التي تم فيها النسب بين عرش شيعي (إيران الفارسية) وعرش سني (مصر العربية) عبر زواج الأميرة فوزية أخت الملك فاروق من شاه إيران محمد رضا بهلوي في النصف الأول من القرن الماضي. وبعد ذلك أجاز الشيخ محمود شلتوت[439] شيخ الجامع الأزهر تدريس مذهب الشيعة الإمامية[440] في الأزهر الشريف؛ وبالتالي ليس لدينا حساسية مذهبية بين السنة والشيعة، ومن هنا يمكننا القيام بدور في التقريب بين أهل المذهبين، وتجنب صدامهما الذي بات محتملًا لسهولة الإثارة والاستثارة من أصحاب النوايا السيئة في المنطقة وخارجها.

وللتاريخ أقول إن السنة في عمومهم - وعلى رأسهم المصريون - لم تكن لديهم هذه الحساسية المذهبية، وكذلك اللبنانيون الذين قبلوا - بل اخترعوا - صيغة تعايش بين جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين، وسنة وشيعة، وغيرهم من الطوائف حتى أتتهم وأتت المنطقة كلها تلك السياسات التي فرَّقت الجماعات وهي بالترتيب:

١- استخدام المذهبية في محاولة تحقيق السيطرة والاستئثار داخل بعض المجتمعات العربية، وهو ما تكون له ردود أفعال مساوية لها في المقدار.

٢- اليد الأجنبية التي عملت على الاستثمار الشيطاني لوجود هذين المذهبين الرئيسيين في الدين الإسلامي.

٣- محاولة خلق ولاءات تتعدى الوطن والمواطنة (ولاية الفقيه لا ولاية السلطة الشرعية في البلاد).

٤- تطلعات السيطرة الإقليمية التي تعمل على إقامة مجال حيوي إقليمي وردة الفعل الرافضة لذلك؛

ومحاولة خلق ما يمكن أن يطلق عليه «الهلال الشيعي» مثلما ذكر الملك عبد الله ملك الأردن ورد الفعل الطبيعي لدى السنة لمواجهته.

وستكون لنا مع هذا الموضوع الخطير وقفة كبيرة في الجزء الثاني من هذه المذكرات.

العلاقة مع تركيا

الواقع أنني بصفتي وزيرًا للخارجية تماهيت كثيرًا – خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات - مع تركيا، وبصفة خاصة مع شخصياتها الرئيسية وأولهم الرئيس تورجوت أوزال[441] ووزراء خارجيته والرئيس سليمان ديميريل[442] ورئيسة الوزراء تانسو تشيلر، ثم مع الرئيس عبد الله جول[443] منذ كان وزيرًا للدولة للشئون الخارجية[444] وكذلك مع الرئيس رجب طيب أردوغان[445]، وكنت مقدرًا لهم جميعًا ترحيبهم الوافر وربما المخلص لعلاقة تركية مصرية خاصة، رأيت أنها بحسن إدارة الأمور سوف توازن ثم تزاحم ثم تتفوق على العلاقات التركية- الإسرائيلية، وخصوصًا بما تمثله مصر من عمق عربي وإسلامي كبير تربو فوائده الإستراتيجية على ما تقدمه العلاقة مع إسرائيل من مزايا.

تعددت زياراتي «التشاورية» لتركيا وتعرفت على عدد من كبار مستشاري ومسئولي الحكم التركي الجديد مثل أحمد داوود أوغلو وعلي بابا جان، وعدد من النواب والدبلوماسيين الأتراك. تركت وزارة الخارجية إلى الجامعة العربية عام ٢٠٠١ والعلاقة متميزة حقًّا بين البلدين الكبيرين، وهو ما تمثل في مجالس تنسيق مشتركة، وتبادل زيارات رسمية وغير رسمية بوتيرة نشطة، واستثمارات متزايدة.. إلى آخره.

هذا خط سياسي، بدأته وأنا زير للخارجية المصرية، واستمر خلال عملي أمينًا عامًّا للجامعة العربية. تركيا بلد كبير ومصر أيضًا والمنطقة حساسة للغاية، وفيما يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي كان من حسن الفطن منع تقارب إستراتيجي تركي- إسرائيلي وأن يستبدل به بالضرورة تقارب مصري -تركي، وتقارب عربي- تركي.

كان إعجابي بالمنجزات التركية في مجال الحكم والإصلاح الاقتصادي والتنمية إعجابًا كبيرًا. تحدثت عنه في برنامجي الانتخابي حين كنت مرشحًا لرئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٢. كنت أرى أن التقدم التركي أتى أساسًا نتيجة لطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فما كان من هذا الاتحاد إلا أن طلب من تركيا القيام بإصلاحات محددة تتعلق بالديموقراطية والبيروقراطية والشئون الاقتصادية تمهيدًا لأن ينظر مجلس الاتحاد في طلبها. أي تأهيلها لأن يكون لها حق طلب ذلك، وقد فعلت تركيا وأصلحت أحوالها إصلاحًا كبيرًا. وهذا بالضبط هو ما رأيت أن مصر تحتاجه، أي لتأهيل مماثل، فاقترحت في البرنامج الانتخابي المشار إليه، بل تحدثت مع رؤساء الاتحاد الأوروبي وكثير من كبار مسئوليه لينظروا في فكرتي إنشاء عضوية مفترضة في الاتحاد.

قلت: فلنفترض أن مصر وهي ليست دولة أوروبية طلبت عضوية الاتحاد، فهل يمكن أن «نتصوَّر» هذه الإمكانية فنقدم طلبًا يُردُّ عليه بأن عليكم القيام بالخطوات المحددة التي طلبتموها من تركيا، وأنكم على استعداد لمعاونتنا في ذلك بالمال والخبرة، مع اتفاقنا معًا على أن هذه حالة خاصة، وأن مصر لن تنضم إلى عضوية الاتحاد ولكن سوف يؤهلها الاتحاد لترتفع إلى درجة القدرة الموضوعية على تقديم الطلب؟ ولو كان قد قدِّر لي أن أنجح في تلك الانتخابات الرئاسية لكنت قد فعّلت هذا الاقتراح، وكنت سوف أنجح في وضعه موضع التنفيذ بطريقة ما.

أعود إلى تركيا ومصر، لأقول إن الوضع الحالي[446] غير مقبول، وليس في صالح استقرار المنطقة ولا نجاعتها، وإن جهودًا يجب أن تبذل لطي الصفحة الحالية من التوتر، ومن التدخل، وأن

يعود الرئيس أردوغان إلى قواعده السابقة في التعامل مع مصر الدولة، مصر الدولة المدنية والحكم المدني، مصر المصلحة المشتركة، مصر حصيلة ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، مصر المتطلعة إلى المستقبل والقادرة على الفعل والتأثير، المتمرسة في الريادة والمبادرة. مصر مائة المليون نسمة كثافة وسوقًا.

وفي هذا أود أن أضيف أن الإسهام في تسوية الأزمة السورية - التي أعقبت انتفاضة الشعب السوري ضد حكم الأسد سنة ٢٠١١ - لا يصح أن يتم فقط بالتفاهم التركي مع موسكو وواشنطن وطهران. هذا لن يكفي ويمكن أن يعتبر فرضًا لـ«سايكس بيكو» جديد، وهو ما قد يدعو إلى رد فعل غاضب من الرأي العام العربي يعيد حالة التوتر إلى الساحة العربية- التركية، بالإضافة إلى ساحات أخرى؛ مما يجعل النتائج المتوخاة من التفاهمات المشار إليها مجرد صفر آخر. إن التفاهم التركي-العربي مطلوب، وتركيا تفهم تمامًا ما يريده العرب في عمومهم، ومصر على وجه الخصوص.

كما سبق وأشرنا لم تكن للرئيس مبارك اعتراضات على تقوية العلاقات المصرية مع تركيا، بل على العكس كان مشجعًا لها؛ بالنظر إلى علاقات الصداقة القوية التي ربطته برئيسيْن من رؤسائها خلال عقد التسعينيات؛ تورجوت أوزال وسليمان ديميريل، فضلًا عن أن الانفتاح على أنقرة – من وجهة نظر الرئيس مبارك - لن يغضب بل سوف يسعد واشنطن وعواصم الخليج، على عكس الوضع في الحالة الإيرانية.

بعد فترة من تعييني وزيرًا للخارجية توجهت لزيارة تركيا. قابلت الرئيس تورجوت أوزال، الذي كان رجلًا ذكيًّا جدًّا. تحدثنا عن العلاقات الإستراتيجية بين مصر وتركيا، وأهمية عودة أنقرة إلى دورها في المنطقة بمنطق السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، لا بمنطق القرن التاسع عشر. ردود الرجل ركزت على الأبعاد الاقتصادية، وإمكانية الشراكة والتعاون وخلق المصلحة المشتركة فيما بيننا. لكن كانت تبدو من حديثه بدايات لنظرة تركية جديدة إلى المنطقة، وإلى دور الدين في تركيا، وأعتقد أنه كان أول أو ثاني رئيس تركي يؤدي فريضة الحج منذ قيام نظام أتاتورك[447].

كان أوزال في أواخر أيامه سنة ١٩٩٣م شبه معزول في قصره الرئاسي؛ ففي زيارة لتركيا قام بها الرئيس مبارك حول هذا التاريخ، اجتمعنا على العشاء. كان سليمان ديميريل رئيسًا للوزراء. فوجئنا بِأن الهيمنة والسيطرة كلها لديميريل؛ لدرجة أن الوزراء ورئيس البرلمان عندما دخلوا القاعة لم يصافحوا الرئيس أوزال، أو يتبادلوا معه أطراف الحديث. تجاهلوه جميعًا بشكل أحرجه أمامنا. بعدها بفترة قصيرة مات الرجل، رحمه الله.

كانت علاقة أوزال وديميريل ملتبسة؛ لأن الأخير هو الذي قدم أوزال إلى المجتمع الرسمي التركي عندما كان رئيسًا للوزراء سنة ١٩٨٠م، واعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، في الجانب الاقتصادي؛ فكان جزاؤه - كما يُرْوَى - أن تعاون أوزال مع قادة الانقلاب العسكري الذي جرى على ديميريل في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م، مقابل تعيينه نائبًا لرئيس الوزراء، ومسئولًا عن ملف الاقتصاد، ثم تولي الحكم، والواقع ومهما قيل عن أوزال فقد كان حكمه رشيدًا، ومهَّد لمختلف التطورات الإيجابية التي حدثت بتركيا بعد ذلك.

التقارب التركي - الإسرائيلي

من الموضوعات التي كنت أتابعها وعيني مفتوحة على الأمن القومي المصري والعربي، ذلك التسارع الكبير في وتيرة التقارب التركي – الإسرائيلي، لا سيما في السنوات الأولى لولايتي لوزارة الخارجية؛ فتابعت تفاصيل إنشاء مجلس العمل التركي- الإسرائيلي إثر الزيارة التي قام بها الرئيس

الإسرائيلي الأسبق حاييم هرتزوج[448] إلى إسطنبول في يوليو ١٩٩٢م، ثم الوثبة الكبرى في هذه العلاقات بين البلدين بتبادل السفراء سنة ١٩٩٣م، وهي نفس السنة التي تم فيها التوقيع على اتفاق تعاون إستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب تضمن نقاط تفاهم عديدة منها: التعاون في المسائل الدولية والإقليمية، والتعاون في قضايا التكنولوجيا بين القوات المسلحة لكلا البلدين، والتوقيع على برامج تبادل ثقافي وتربوي، فضلًا عن توقيع اتفاقيات تتعلق بتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

عقب توقيع الاتفاق العسكري الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل بفترة وجيزة بادرت بالقيام بزيارة رسمية لأنقرة وأجريت مباحثات على المستويات كافة للوقوف على أبعاد هذه الاتفاقية وانعكاساتها على العلاقات مع العالم العربي وعلى التوازنات الإقليمية، وسجَّلت فيها رؤية مصر السلبية إزاء هذا التطور، في المباحثات كما مع وسائل الإعلام التركية والدولية، وكان ذلك بداية لمشوار طويل بين أنقرة والقاهرة انتهى في أواخر التسعينيات إلى تقارب مطرد بينهما، وتراجع واضح في التقارب التركي الإسرائيلي.

إلا أن الأمور لم تتغير بسرعة؛ ففي ٣١ مارس ١٩٩٤م قامت تانسو تشيلر[449]، رئيسة الوزراء التركية بزيارة إلى إسرائيل، وقعت فيها جملة من الاتفاقيات. وفي ٢٥ ديسمبر من نفس العام زار الرئيس الإسرائيلي الأسبق عزرا وايزمان[450] تركيا لمدة ثلاثة أيام صاحبه فيها وفد كبير في مختلف المجالات.

وصل التقارب بين تركيا وإسرائيل إلى الحد الذي لا يمكن أن تسكت عليه مصر والعرب؛ وبصفة خاصة بعدما وقع البلدان في ٢٣ فبراير ١٩٩٦م اتفاقية عسكرية مشتركة، نصت على تبادل الخبرات العسكرية بين البلدين، بما في ذلك إجراء مناورات عسكرية برية، ومناورات جوية، وبحرية باستخدام موانئ البلدين، وبالفعل بدأ الجانبان في المضي قدمًا لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية العسكرية منذ شهر إبريل من العام نفسه بمناورات جوية مشتركة، والتي بمقتضاها أصبح الطيار الإسرائيلي يتدرب ولأول مرة على الطيران لفترات أطول مستفيدًا من العمق التركي؛ استعدادًا لأي أزمة قد تنشب في المستقبل مع إيران.

ومما لا شك فيه، أن هذه الاتفاقية قد حققت تبادل الخبرات العسكرية والاستخباراتية بين الجانبين؛ حيث أعلن جربك بير، نائب رئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة التركية في إحدى الندوات لمعهد البحوث الإستراتيجية بواشنطن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية قائلًا: «إن هذه الاتفاقية قد ساعدت تركياعلى تطوير قدراتها العسكرية، كما أنها قد تساعد إسرائيل على تحقيق هدفها الأول في سوريا، وهدفها الثاني في إيران».

وأضاف: «إن تركيا بمقتضى هذه الاتفاقية مع إسرائيل يمكنها الاستفادة من تجارب إسرائيل مع لبنان في حماية حدودها مع العراق»، حتى إن وزير الدفاع التركي قام بزيارة إسرائيل في العام التالي؛ ليتعرف بنفسه على أساليب إسرائيل في هضبة الجولان؛ لتنفيذهاعلى الحدود التركية - العراقية[451].

في أعقاب التوقيع على هذه الاتفاقية العسكرية، وبالتحديد في ١١ مارس ١٩٩٦م، قام الرئيس التركي سليمان ديميريل، بأول زيارة لرئيس دولة تركي إلى إسرائيل، وبصحبته وفد ضم ٢٠٠ عضوٍ يمثلون مختلف المجالات. كما قامت تركيا بزيادة عدد الملحقين العسكريين الأتراك في سفارتها في إسرائيل من واحد إلى ثلاثة[452].

أمام كل هذه الاتفاقيات العسكرية التركية- الإسرائيلية التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي بشكل عام، ناهيك عن تهديدها المباشر لأشقائنا في سوريا والعراق بشكل خاص، وتخل بالتوازن

العسكري في منطقة الشرق الأوسط لمصلحة هاتين الدولتين في مواجهة العالم العربي قمنا بإعلان قلقنا صراحة من هذه الاتفاقيات. لم يكن من الممكن السكوت على مثل هذه الإجراءات التي كنا نشك أيضًا في أن وراءها ما وراءها من حركة إستراتيجية معاندة للدول العربية في غرب آسيا بما في ذلك أو بعد ذلك – ربما - مصر.

بمجرد الإعلان عن توقيع هذه الاتفاقيات سارعت بإدانتها وتوجيه سهام النقد إليها؛ إذ صرحت لوسائل الإعلام بقولي: «إن أقل ما يقال عن هذه الاتفاقيات إنها عمل عدواني ضد الدول العربية، وتشكل خطرًا على أمن الشرق الأوسط. إن هذه الاتفاقيات قد أتت في وقت غير مناسب، ولا تساعد في الجهود الرامية لتحقيق السلام في المنطقة».

بعد مشاورات مع الرئيس مبارك لمناقشة تداعيات ذلك التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي، اتفقنا على أن أقوم بزيارة إلى تركيا للتباحث مع قادتها بشأن حقيقة هذه الاتفاقيات ولمن توجه بالأساس. كان تقدير الموقف الذي أجريناه في مصر ينطلق من أنه لا يجب أن نستسلم لابتعاد تركيا عنا، وارتمائها في أحضان إسرائيل وكلاهما له مطامع في بلادنا العربية. يجب أن نحافظ على شعرة معاوية مع الأتراك إلى أن نحاول جمع الشتات العربي.

في ٢ مايو ١٩٩٦م توجهت إلى تركيا. طوال الفترة التي قضيتها على طائرة مصر للطيران، رحت أفكر في أوضاع العالم العربي المأساوية. شعرت في هذه اللحظة بالذات كم نحن بحاجة إلى العراق القوي والعاقل، الذي يملأ الفراغ الجيوسياسي في هذه المنطقة أمام تركيا وإيران. شعرت بثقل المسئولية الملقاة على عاتق مصر، في هذه اللحظة الخطرة، ليس فقط على سوريا والعراق الجارين المباشرين لأنقرة، ولكن على العرب أجمعين من المحيط إلى الخليج.

كانت الأعصاب مشدودة في هذه الزيارة، فما أقدمت عليه الدولة التي كانت في يوم من الأيام مقرًّا للخلافة الإسلامية كان مستفزًا لأبعد الحدود. سيقول البعض إن مصر سبقتها في توقيع سلام مع إسرائيل، وهنا أقول:«إن جزءًا من أرض مصر كان تحت الاحتلال، وكان عليها استكمال ما حققته بقوة السلاح وهو استعادة أرضها المحتلة». وقد تحدثت بصراحة مع الرئيس ديميريل الذي كان مرحبًا لطيفًا هادئًا، وقد ركزت على التعاون التركي الإسرائيلي الذي تصاعد أخيرًا وعلى الاحتلال الإسرائيلي وسياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين، ثم عرَّجت مركِّزًا على الوضع في القدس والمسجد الأقصى...إلخ.

حاول المسئولون الأتراك؛ بطرق شتى – لا سيما الرئيس ديميريل - تخفيف الاحتقان بتأكيدهم على متانة العلاقات بين مصر وتركيا، وأن «الاتفاقيات العسكرية التي وقعوها مع إسرائيل تدريبية وليست إستراتيجية، ولا تستهدف أي دولة في المنطقة، وأن أنقرة لن تقف إلى جانب تل أبيب في الصراع العربي – الإسرائيلي».

بعد عودتي لمصر اجتمعت بالرئيس وأطلعته على ما قاله المسئولون الأتراك، وبالذات العبارة المهمة الأخيرة التي جاءت على لسان الرئيس ديميريل: «أن أنقرة لن تقف إلى جانب تل أبيب في الصراع العربي – الإسرائيلي». بحثنا تداعيات التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي على أكثر من مستوى. لم نقتنع بتطمينات الأتراك لنا، وهو ما دعا الرئيس مبارك في ٢٩ مايو ١٩٩٦م للتصريح بأنه «لا يتفهم وجهتي النظر الإسرائيلية والتركية بشأن أهداف إجراء التدريبات الجوية المشتركة بمحاذاة السواحل السورية».

وحذر بشدة «من أي اعتداء تركي على سوريا؛ لأنه سيؤدي إلى مشكلات كبيرة في المنطقة»؛ لأننا كنا بالغي القلق على أمن سوريا من هذا التعاون الإسرائيلي - التركي، فبينها وبين أنقرة صراع ممتد

على لواء الإسكندرونة حتى وإن كان يفتقد الحدة والحرارة، وكذلك قضية المياه، واتهامات أنقرة لدمشق بدعم مقاتلي تنظيم حزب العمال الكردستاني المناهض للحكومة التركية، واتهام الأخيرة لتركيا بتقديم الدعم لعدد من الإخوان المسلمين المناهضين للنظام السوري. وما بين سوريا وإسرائيل معروف من احتلال الأخيرة لهضبة الجولان. وكان ذلك كله محور نقاش طويل مع أشقائنا في دمشق.

أشعرنا الأتراك بأنهم أقدموا على عمل عدائي تجاه العالم العربي كله. وعندما شعروا بحدة وجدية الموقف المصري، دعا الرئيس ديميريل الرئيس مبارك لزيارة تركيا للتباحث حول هذا الأمر. توجهنا بالفعل – مبارك وأنا -إلى أنقرة يوم ١١ يوليو ١٩٩٦م، فأعاد ديميريل تأكيده على أن العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ليست موجهة ضد العرب، وأنه يستحيل على تركيا بموقعها الكبير في العالم الإسلامي، أن تقف بجوار إسرائيل في صراعها مع العرب.

لم نقتنع كثيرًا بهذه التصريحات المطمئنة، لكننا تقبلناها إلى أن نرى ما ستمضي عليه الأمور؛ ففي العام التالي تم الإعلان عن إجراء مناورات بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي استفسر الرئيس مبارك عنه من ديميريل في لقاء جمعهما في ١٦ سبتمبر ١م. كانت إجابة الرئيس التركي أن هذه المناورات «ما هي إلا تدريب على عمليات البحث والإنقاذ»، وهو ما تأكدنا من عدم دقته عند إجراء تلك المناورات عام ١٩٩٨م؛ الأمر الذي دعاني للتصريح بأن «هذه المناورات تحمل رسالة سلبية، وهي خطوة سلبية من جانب الدول المشاركة فيها تجاه العالم العربي».

لقاء مبارك - أربكان

أود قبل الدخول في الأزمة التركية- السورية، والوساطة المصرية التي حالت دون وقوع حرب بين الدولتين، أن أشير إلى أنه في منتصف التسعينيات بدأ ظهور الإسلام السياسي بقوة على المسرح التركي؛ ليؤكد أن التقاليد العلمانية الصارمة التي وضع أساسها مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، تخبئ جذورًا محافظة شديدة العمق تحت السطح التركي.

وقد تأكد ذلك بفوز حزب «الرفاه» الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان[453] في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥م؛ حيث احتل الحزب المركز الأول بحصوله على ١٥٨ مقعدًا (من أصل ٥٥٠ بالبرلمان)، وهو ما أهله في يونيو ١٩٩٦م لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب«الطريق القويم» بزعامة «تانسو تشيلر»، لتصبح حكومة أربكان أول حكومة يترأسها سياسي ذو مرجعية سياسية إسلامية صريحة في تركيا العلمانية منذ عام ١٩٢٤م.

وهنا أعود للزيارة التي قام بها الرئيس مبارك في النصف الثاني من عام ١٩٩٦م، خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها أربكان رئاسة الحكومة، كما سبق وأشرت. كانت زيارة مشحونة لاعتراضنا على التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي؛ ولذلك حرصنا على ألا تطول عن يوم واحد. كان برنامج هذه الزيارة لا يتضمن لقاءً مع رئيس الحكومة أربكان. لكن الأخير طلب لقاء الرئيس مبارك للترحيب به، والتعرف عليه باعتباره الرئيس الجديد للحكومة التركية، فوافق الرئيس، وتم اللقاء بحضوري والسفير المصري في أنقرة ومترجم.

بعد عبارات الترحيب، قال أربكان لمبارك: يا سيادة الرئيس أنا لي عندك طلب.

رد مبارك: تفضل يا دولة الرئيس.

قال: أرجوك أن تخرج قيادات الإخوان المسلمين في مصر من السجون[454].

اعتدل مبارك في جلسته. وقال له: ماذا؟

قال أربكان: أرجوك أن تفرج عن قيادات الإخوان المسلمين.

باغته مبارك برد شديد الحدة: وانتوا مالكم؟ إنتم عايزينهم هنا؟ إحنا مش عايزينهم. خدوهم!

صدم أربكان من الرد القاسي. استمر مبارك في حديثه قائلًا: هذه الموضوعات التي تمس شئوننا الداخلية لا تفتحها معي مرة أخرى. أنا لست مستعدًّا أن أتقبل هذا الأمر منك أو من غيرك.

ثم أعرض مبارك في جلسته عن أربكان، بأن استدار، فأصبح جانبه هو المواجه لرئيس الوزراء التركي الذي استشعر الحرج، فسلم علينا وغادر المكان.

مجموعة الثماني النامية

عندما تولى نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي التركي، رئاسة الوزراء في تركيا في يونيو ١٩٩٦، كان من أوائل المبادرات التي طرحها في إطار رؤيته الإستراتيجية الخارجية لتركيا، هي دعوته لإنشاء مجموعة مصغرة من الدول الإسلامية الأكثر سكانًا والتي لديها قدرات وموارد اقتصادية واعدة. وفقًا لهذه المعايير تم توجيه الدعوة لثماني دول هي: مصر- نيجيريا- باكستان- إيران-إندونيسيا- ماليزيا- تركيا- بنجلاديش.

لم يكن لدى أربكان[455] ولا حزبه أي خبرة دبلوماسية أو فنية في كيفية تأسيس مثل هذا التجمع. كما أن الخارجية التركية وعلى رأسها في ذلك الوقت تانسو تشيلر، التي تنتمي إلى التيار المدني، كانت تعارض هي ومؤسسة الخارجية سياسات أربكان ولا تتعاون معه في تفعيل سياساته. وعليه لم يستطع أربكان الاعتماد على الخارجية التركية لتنفيذ مبادرته.

ترددت مصر في البداية في قبول الانضمام لهذه المبادرة، خصوصًا مع ما أثاره تولي أربكان المعروف بتوجهاته الإسلامية /الإخوانية، رئاسة الوزراء في تركيا، من شكوك وقلق في العالم حول توجهاته. وأيضًا بسبب أنه عندما طرح هذه المبادرة لم يكن محددًا بوضوح أهدافها وتوجهاتها..

لكن الخارجية المصرية قدرت أنه لا يصح أن تغيب عن هذه المبادرة، وأن عليها أن تُعد نفسها ليكون لها تواجد مؤثر وفاعل في تحديد مسار وتوجهات هذه المجموعة خصوصًا أنها قد تلقت من تركيا إشارات بالاحتياج إلى مشاركة مصر بما تملكه من دبلوماسية قادرة ومحترفة وسياسات بعيدة عن الإيديولوجية. كما كانت رسائل أربكان لمصر، وعن طريق وزير الدولة للشئون الخارجية عبد الله جول (رئيس تركيا لاحقًا)، والذي كانت تربطه بمصر وبي شخصيًّا علاقات شخصية ومهنية وثيقة، أنه يعوِّل على مساهمة الدبلوماسية المصرية في مساعدة أربكان وبالتعاون مع الخارجية التركية على:

١-إقناع أربكان بتغيير اسم المجموعة من «مجموعة الدول الإسلامية» إلى مجموعة الثماني النامية D8 - Developing 8، وتكون تحت هذا الاسم أكثر قبولًا لدى المجتمع الدولي بعيدًا عن الشكوك والمخاوف من أن تكون لها توجهات إيديولوجية/إسلامية.

٢-تقديم الخبرة الفنية للنواحي الإجرائية والدبلوماسية اللازمة لإنشاء المجموعة.

٣-تحديد الهدف الأساسي لهذا التجمع في التعاون من أجل «التنمية».

لاقى الدور المصري –دور الدبلوماسية المصرية- تقديرًا كبيرًا من أربكان ومن تركيا ومن باقي الدول الأعضاء. وكان له تأثيره في تهدئة القلق الذي انتاب دوائر عديدة في العالم حول ما وراء هذه المبادرة، ولهذا فقد كان حرص أربكان شديدًا على حضور رئيس مصر للقمة التي نظمت في

إسطنبول لتدشين هذه المجموعة.

وعندما قررت مصر أن يمثلها في هذه القمة وزير خارجيتها، أرسل وزير الدولة للشئون الخارجية عبد الله جول إلى مصر برسالة خاصة إلى رئيسها يلح عليه بحضور القمة شخصيًّا. وقررت مصر نظرًا إلى هذا الإحراج أن يمثلها رئيس الوزراء الذي كان الدكتور كمال الجنزوري. وقد لاقى الوفد المصري في هذه القمة اهتمامًا من الصحافة والإعلام التركي والعالمي الذي كان يغطي هذا الحدث بكثافة كبيرة وكان يراقبه كل العالم.

كما سعت وسائل الإعلام للتعرف من الوفد المصري على تفاصيل عديدة حول هذا التجمع؛ لإدراكها وعلمها بالدور المصري وبمصداقية وحرفية الدبلوماسية المصرية. ولعل الدور الموضوعي الحرفي الذي ساهمت به الدبلوماسية المصرية في تأسيس هذه المجموعة بهذا الشكل، كان سببًا في استمرارها حتى الآن وأنها لم تتفكك بعد إجبار أربكان على التخلي –التنازل- عن السلطة؛ لأنها استطاعت أن تحقق إنجازات جيدة تحقق مصالح لجميع الدول الأعضاء.

كما أن هذا الدور يُعد -من ناحية - أحد أمثلة الأدوار الفاعلة الناجحة التي تلعبها باقتدار الدبلوماسية المصرية، ومن ناحية أخرى، هو أحد نماذج التعاون المثمر مع تركيا. وكذلك هو دليل على قوة تأثير الدور المصري ومصداقيته بين مجموعة من الدول تربطهم مصالح مشتركة.

وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى أزمة طفيفة واجهها رئيس الوفد المصري للقمة بسبب الترتيبات البروتوكولية والتي كادت أن تؤدي لأزمة دبلوماسية بين مصر وتركيا، ولكن أربكان تعامل معها بكياسة شديدة حرصًا على مصر وتقديرًا لدورها.

فقد وصل الدكتور كمال الجنزوري إلى إسطنبول صباح يوم انعقاد القمة في ١٥ يونيو ١٩٩٧ وفي توقيت افتتاح أربكان لها، واستقبله في المطار وزير الدولة للشئون الخارجية عبد الله جول واصطحبه في طائرة هليكوبتر إلى مهبطٍ قرب الفندق الذي انعقد فيه المؤتمر. ولم يستطع أربكان ترك الجلسه واستقباله لا في المطار ولا في مهبط الفندق؛ مما أثار غضب الجنزوري ورفضه الدخول لقاعة الاجتماع، وصعد إلى غرفته.

وقد لاحظت وسائل الإعلام ذلك وبدأت تساؤلاتها، وطلب رئيس الوزراء المصري من سفيرنا في تركيا مهدي فتح الله أن يأتي إليَّ في قاعة المؤتمرات؛ حيث كنت في مقعد مصر حتى يأتي رئيس الوفد لأترك الاجتماع وأذهب إليه؛ لأنه سيغادر إسطنبول عائدًا للقاهرة، ولن يحضر القمة اعتراضًا على عدم استقبال أربكان له وهو رئيس وزراء مصر. وطلبت من السفير أن يبلغه بأنني لن أترك الجلسة وأربكان يلقي كلمة الافتتاح، ولا يصح أن يكون مقعد مصر فارغًا من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو السفير.

كما أن مغادرتي القاعة ستثير فضول وسائل الإعلام التي أحست بوجود أزمة من جانب الوفد المصري، ونصحي له بألا ينفعل أو يتخذ إجراءً يصعب الرجوع عنه وأنني سوف أتصرف. وذهب السفير وعاد إليَّ مرة أخرى بنفس الرسالة، فقلت له: اذهب إلى صديقنا عبد الله جول وبلغه الموقف، وذهبا معًا لأربكان الذي استمع للمشكلة، ثم قال للسفير أن يبلغ الدكتور الجنزوري أنه تقديرًا لمصر سوف يذهب إليه في غرفته فور انتهاء الجلسة الافتتاحية للترحيب به واصطحابه إلى قاعة المؤتمر. وهو ما حدث.

وعندما توجه أربكان للجنزوري صعد معه عدد من وسائل الإعلام التركية، وتحدث أربكان للإعلام مرحبًا ومشيدًا بمصر وبالدبلوماسية المصرية ودورها الهام في المساعدة القيمة لإنشاء هذا التجمع. وكانت «ضارة نافعة» أن يتابع الإعلام هذه الإشادة والتقدير [456].

إن التربص التركي بسوريا يعد واحدًا من الشواغل المصرية منذ زمن بعيد؛ فالمشكلات بين الدولتين كثيرة وتاريخية، ثم إننا في مصر لا ننسى أن أحد أهم أسباب إقدام الأشقاء في سوريا على قرار الوحدة مع مصر في ٢٢ فبراير ١٩٥٨م، هو ذلك الحشد العسكري التركي ضدهم في خريف سنة ١٩٥٧م، في عهد رئيس الوزراء التركي الراحل عدنان مندريس[457]، أول سياسي ذي ميول إسلامية يشكِّل حكومة الجمهورية التركية.

هددت تركيا باجتياح الأراضي السورية في سنة ١٩٥٧م؛ بسبب ما قالت إنه الدعم الكبير من النظام السوري لمقاتلي تنظيم حزب العمال الكردستاني. لكن الغزو لم يحدث، وقد تدخلت مصر بقوة لمنعه، بل أقدمت على الوحدة مع سوريا لتشعر أنقرة أن دمشق ليست وحيدة أمامها.

الحشد التركي على الحدود السورية تكرر بنفس الطريقة ولنفس السبب في أوائل أكتوبر ١٩٩٨م؛ إذ هددت أنقرة بغزو الأراضي السورية بذريعة الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان[458] الذي غادر تركيا سنة١٩٨٠م، ولجأ إلى سوريا، التي سهلت له ولقياداته الإقامة في سوريا ولبنان الذي كانت تسيطر عليه دمشق سياسيًّا وعسكريًّا، فأقيمت له مراكز تدريب في سهل البقاع اللبناني، والتي أقفلت بعد هذه الأزمة.

دفعت القيادة السياسية التركية بقواتها المسلحة إلى الحدود المشتركة مع سوريا والتي تمتد لأكثر من ٩ كيلومتر. استمرت في تعزيز هذه القوات في المنطقة الحدودية. كما تلقى أعضاء البعثة الدبلوماسية التركية في دمشق تعليمات بترحيل عائلاتهم إلى أنقرة خلال أسبوع واحد، اعتبارًا من الأحد ٤ أكتوبر ١٩٩٨م لاحتمال اندلاع أعمال حربية، سيكون من بين أهدافها ليس فقط الأراضي السورية، بل ستطال أيضًا قواعد حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني.

عدت من نيويورك يوم أول أكتوبر ١٩٩٨ بعد حوالي أسبوعين أمضيتهما في الأمم المتحدة لحضور دورة الجمعية العامة وإلقاء خطاب مصر أمامها. وجدت في انتظاري مدير مكتبي السفير أحمد أبوالغيط الذي عرض عليَّ برقية سرية وعاجلة من سفيرنا في أنقرة (مهدي فتح الله) بأن الاستعدادات بدأت في تركيا لتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا، وأن الضربة قد تكون وشيكة..

شعرت بقلق شديد. اتصلت على الفور بالرئيس مبارك وأطلعته على تطورات الموقف وخطورة تداعياته. اقترحت القيام بالتدخل لنزع فتيل الأزمة، وأن نستعد لتحرك رئاسي في هذا الاتجاه. وبدأنا الاتصال بسوريا عن طريق اللواء عمر سليمان. وبتركيا عن طريق اتصالي بوزير خارجيتها، ثم اتصلت بفاروق الشرع للاطمئنان. باختصار بدأنا تأكيد دور مصر وسط أزمة تكاد تعصف بالمنطقة.

بعد اطِّلاعي على البرقية بدأت أفكر في مضمون التحرك وما هو المطلوب من كل طرف من طرفي الأزمة. شعرت بقلق شديد على الوضع في سوريا، ومرت في ذهني كل الاتفاقيات العسكرية التركية – الإسرائيلية في عجالة سريعة. شعرت بأن السوريين قد وقعوا بين شقي الرحى (تركيا وإسرائيل)، وأن التحرك يجب أن يكون فوريًّا لإنقاذ سوريا من هذا الخطر المحدق. كلفت السفير «أبو الغيط» بالإعداد للسفر إلى كل من دمشق وأنقرة، وبالدعوة إلى اجتماع عاجل برئاستي مع المختصين بالوزارة، بما في ذلك الإعداد لأن تكون الوساطة على المستوى الرئاسي مما يستلزم إعدادًا من وزارة الخارجية تمهيدًا للحركة على هذا المستوى، إذا ما وافق الرئيس على الدخول على خط الأزمة.

طلبت الرئيس تلفونيًّا بعد ذلك، فرد بطريقته اللطيفة قائلًا: «هيه. الدنيا اتقلبت؟». قلت: «أيوه يا سيادة الرئيس اتقلبت». وعرضت عليه الأنباء المتتالية واتصالات السفارة في أنقرة وتقييمها بأن

الموضوع لا يحتمل أي إبطاء في حركتنا. وجدت الرئيس مهيئًا للعب هذا الدور. قلت له: دعني أرتب الأمور لتدخلك. المهم أن نلحق من الآن بإعلان تواجد مصر في مسرح هذه الأزمة، وذلك بأن أزور تركيا اليوم أو غدًا على الأكثر تمهيدًا لزيارة رئاسية لتركيا في الأيام القادمة.

بعد نقاش رأينا أن نبدأ تحركنا في هذا الإطار بالسفر إلى دمشق قبل تركيا، ويمكن أن يتم ذلك في غضون ساعات؛ للاستماع للرئيس حافظ الأسد، قبل فتح خط اتصال مع الأتراك الذي يمكن أن يتم بالتوازي. وصلنا دمشق ظهر يوم السبت ٤ أكتوبر ١٩٩٨م.

بدأت مباحثاتنا مع الرئيس الأسد وفاروق الشرع وزير الخارجية السوري، فأنكر الأسد وجود زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان على الأراضي السورية. قال إن هذه مزاعم تركية لا أساس لها من الصحة. وشدد في حديثه إلى الرئيس مبارك على أنه يود إنهاء هذه الأزمة مع أنقرة بأسرع وقت، وإجراء مصالحة معها، وأنه يرحب بقيام مصر بوساطة لتحقيق هذا الغرض. كان الرئيس مبارك واضحًا - وربما ساخرًا - فيما يتعلق بوجود أوجلان في سوريا. تحدث بما يشي بأنه لا يصدق كلام الأسد بشأن عدم وجود أوجلان في سوريا، وإن لم يقل ذلك صراحة.

في نهاية الزيارة صرحت للصحفيين أن «الموقف العربي المتضامن مع سوريا لا يكن عداء لتركيا»؛ وذلك كي أمهد الأجواء لمحادثاتنا الوشيكة مع الأتراك، ولأعمل على كسب ثقتهم عند دخولنا بثقلنا على خط الأزمة.

لم تستغرق الزيارة أكثر من عدة ساعات، في الفترة التي قضيناها في الطائرة لدى عودتنا إلى القاهرة، اتفقت مع الرئيس مبارك على بدء المباحثات مع أنقرة، وأن أمهد لها بزيارة سريعة إلى تركيا للإعداد السياسي لزيارة يقوم بها لتركيا، يلتقي فيها الرئيس سليمان ديميريل والمسئولين الأتراك.

بمجرد عودتي إلى القاهرة أجريت اتصالًا هاتفيًّا مع إسماعيل جيم(459)، وزير الخارجية التركي، وكنا قد أصبحنا صديقيْن بعد تبادل الزيارات وتعدد الاتصالات التلفونية وتجنب التعارض في المواقف في المؤتمرات الدولية. أخبرته فيه بأن سوريا ترغب في إنهاء هذه الأزمة، وأننا نرغب في قيام الرئيس مبارك بزيارة لأنقرة في أسرع وقت ممكن لاحتواء الموقف المتفجر، وأنني جاهز للسفر الليلة إلى تركيا للتباحث والإعداد.

عاد جيم إليَّ بعد فترة قصيرة تخللتها مشاورات مع حكومته ليقول لي: «إننا نرحب بالوساطة المصرية، والرئيس مبارك مرحب به في أي وقت بتركيا؛ فهو صديق عزيز للرئيس ديميريل ولتركيا». ونرحب بك للتباحث والتمهيد لذلك مساء نفس اليوم (٤ أكتوبر ١٩٩٨م).

وصلت أنقرة مساء اليوم نفسه. اتفقت مع الرئيس ديميريل بحضور وزير الخارجية ورئيس الأركان التركي على قيام الرئيس مبارك بزيارة إلى تركيا يوم ٦ من نفس الشهر، بعد أن ينتهي من مراسم الاحتفالات بذكرى انتصارات أكتوبر على إسرائيل سنة ١٩٧٣م.

في اليوم التالي (٥ أكتوبر) أعلنت نبأ زيارة الرئيس إلى تركيا. قلت للصحفيين: «إن الرئيس مبارك عندما يذهب إلى تركيا فإنه يزورها باعتباره ممثلًا للجانب العربي ورئيسًا للقمة العربية التي تدعو إلى السلام في المنطقة. وإن المباحثات بين مبارك وديميريل ستقتصر على الأزمة بين دمشق وأنقرة، ولن تتطرق إلى موضوعات أخرى، وإن مصر تتدخل لحل المشكلة من جذورها وتسعى إلى إقامة علاقة إيجابية وآلية للحوار بين البلدين الجارين» .

وردًّا على سؤال بشأن الدور الإسرائيلي في تصعيد الأزمة بين أنقرة ودمشق قلت: «إن مصر

عندما تتأكد من هذا الموضوع سوف يكون لها موقف آخر، ولكن مادمنا لم نتأكد حتى الآن، فلا داعي لخلط الأوراق[(460)]».

قلت هذا الكلام لأنني لاحظت دخول إيران على خط الأزمة من خلال محادثات تلفونية أجراها الرئيس محمد خاتمي مع طرفي الأزمة، وكذلك وزير خارجيته كمال خرازي. ذلك أن إيران في هذا الوقت كانت رئيسًا للقمة الإسلامية، وبما أن النزاع يدور في الإطار الإسلامي فيجب أن تتدخل على خط الأزمة. لكن الحلول الجادة كلها كانت من خلال الوساطة المصرية.

صباح يوم ٦ أكتوبر، وصل الرئيس إلى أنقرة. عقدنا اجتماعات موسعة مع الرئيس ديميريل ورئيس الوزراء مسعود يلمظ ووزير الخارجية جيم. قال مبارك إنه التقى حافظ الأسد، وإنه أكد أن عبد الله أوجلان غير موجود على الأراضي السورية، فأكد الرئيس التركي أن أوجلان موجود في سوريا، وأن السوريين يكذبون، وعرض على الرئيس مبارك صورًا لأوجلان وهو يخرج من منزله القريب من السفارة الإماراتية في دمشق، وأعطونا العنوان، ورقم المنزل ورقم الشقة، وأن السلطات التركية عندما طلبت من سوريا تسليمها أوجلان وأنكرت وجوده على أراضيها سلمت لهم هذه الصور!

استمعنا إلى مطالب الأتراك، والتي تركزت على «تسليم سوريا عبد الله أوجلان، وأن تعترف رسميًّا بأنه أقام لديها. كما أنها أقامت معسكرات تدريب للأكراد المناهضين لتركيا ويجب وقفها وتصفيتها فوريًّا، وأن هذه شروط لا بد منها لإنهاء الأزمة ومن دونها لايمكن تراجع تركيا عن عزمها إنهاء هذا التحدي السوري بالوسائل التي تراها فاعلة، وكذلك أن تكف دمشق عن المطالبة بلواء الأسكندرونة، وتمتنع عن دعمها لحزب العمال الكردستاني، مع موافقة تركيا على ألا يكون ذلك علنيًّا».

وأذكر أن ديميريل أخذني إلى مكتبه (خلال زيارتي التمهيدية للزيارة الرئاسية) ليكتب بخط يده هذه المطالب. دخلت معه غرفة المكتب، فوجدتها بسيطة وأنيقة في ذات الوقت؛ فالمكتب عليه جوخ (مفرش) أخضر، وفوقه زجاج، وتحت الزجاج آيات قرآنية، وهذا يعطيك لمحة بأن أسفل الجلد العلماني يوجد توجه ديني إسلامي عميق عند الأتراك، فهذا المكتب المزين بالآيات القرآنية هو مكتب ديميريل العلماني، وليس أربكان الإسلامي، أو رجب طيب أردوغان!

في ختام الزيارة الرئاسية طلب إليَّ الرئيسان مبارك وديميريل أن أذهب فوريًّا إلى سوريا - أي من أنقرة إلى دمشق - لمقابلة الرئيس حافظ الأسد؛ لأعرض عليه المطالب التركية. كان الليل قد أوشك، وجرى التفكير في مسألة الطائرة التي ستقلني إلى دمشق، وهنا قال الرئيس مبارك بعفوية شديدة: «لسه هنستنى ندور على طيارة! هنروح سوريا سوا بطائرة الرئاسة المصرية»، وهو ما تم بالفعل. وأمر زكريا عزمي بإخطار دمشق بزيارتنا في ظرف ساعة.

نزلنا مطار دمشق وجدنا في استقبالنا حافظ الأسد وعبدالحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية، وفاروق الشرع، وزير الخارجية. اجتمع الرئيس مبارك مع الأسد في جلسة ثنائية لسبع دقائق بالضبط، أعقبتها جلسة رباعية ضمت الرئيسين والشرع وأنا، ولم يدعَ عبد الحليم خدام؛ فغادر المطار غاضبًا، وكان هذا ربما من أوائل ظهور ملامح تهميش دوره، أو تآكل ثقة الأسد به.

عرض الرئيس مبارك مطالب الأتراك على الرئيس السوري، وقال له: نحن قد «فرملنا» انزلاق الوضع إلى الحرب، وعليكم دراسة هذه المطالب جيدًا، ومن جانبنا سنواصل الحوار مع الأتراك لتقريب وجهات النظر.

في ١٢ أكتوبر عدت مرة ثانية لتركيا حاملًا رسالة شفهية من الرئيس مبارك للرئيس ديميريل

تتضمن الردود السورية على المطالب التي أخبرونا بها في زيارتنا لتركيا يوم ٦ أكتوبر. وبالذات امتناع سوريا عن دعم حزب أوجلان، واستعدادها لاجتماع ثنائي مع المسئولين الأتراك لتخفيف حدة التوتر على الحدود بين البلدين، والاتفاق على صيغ للتفاهم على مختلف المشكلات القائمة، بما يمكن أن يطمئن الأتراك.

وحدث بعدها أن غادر عبد الله أوجلان إلى روسيا، لكنه سرعان ما أعيد إلى أوروبا، فحلّ في إيطاليا ضيفًا على الحكومة التي يتمتع فيها الشيوعيون بنفوذ قوي، ثم إلى اليونان التي كانت تحظى بعلاقات مميزة مع روسيا، قبل أن يغادر إلى إفريقيا نتيجة الضغط التركي والمطالبة بتسليمه. واستطاعت الاستخبارات التركية القبض عليه في مطار نيروبي في عملية لا يزال يكتنفها الغموض، ويقال إن الاستخبارات الإسرائيلية لعبت دورًا فيها.

وبالفعل تم التوصل لتفاهمات بين البلدين (اتفاق أضنة)، ونجحت مصر في نزع فتيل الحرب بين سوريا وتركيا في واحدة من أكثر الأزمات التي وصلت فيها الأمور إلى حافة الهاوية. بعدها دخلت العلاقات السورية- التركية مرحلة الانسجام الكامل إلى درجة أن وزيري الخارجية التركي والسوري كانا يحرصان على الاجتماع معًا سرًّا وعلنًا في المؤتمرات الدولية والإقليمية، لأكثر من مرة في اليوم الواحد وإعلان التنسيق بينهما من دون تدخل طرف ثالث. كنت أسخر منهما بما معناه: «مش أوي كده!»، وأصبحت تركيا وسوريا «سمنًا على عسل»، إلى قيام الثورة السورية في سنة ٢٠١١م، التي انقلبت فيها مواقف حكومة أردوغان على النظام السوري.

لقد قامت مصر بدور كبير لإنقاذ المنطقة من صدام عسكري كان يمكن أن يؤذي سوريا كثيرًا خصوصًا أنها محاصرة بين المطرقتين الإسرائيلية والتركية. والحقيقة أن مباحثاتنا كانت شاقة. كانت هذه أول مرة يشهد فيها القادة الأتراك ومعهم كبار ضباط القوات المسلحة التركية أداءً دبلوماسيًّا عربيًّا (مصريًّا) رفيعًا، يتدخل في صميم الأمن الإقليمي وينقذه، ويعمل على تجنيب تركيا وسوريا أزمة من السهل معرفة بدايتها ولكن من الصعب معرفة نهايتها.

لقد قامت مصر آنذاك وفي ظرف أيام قليلة بعملية ناجحة لإدارة الأزمة، وبالوساطة فيها ثم بمتابعتها حتى اجتمع الجانبان التركي والسوري وتوصلا إلى اتفاقية أضنة وتفاهمات أخرى كثيرة.

كانت تعليقات الصحافة التركية مبرزة لمصر ودورها، وفتح الباب لاتفاقات اقتصادية وتفاهم سياسي كبير. وزار الرئيس التركي بدوره مصر زيارة دولة. كما زار الرئيس مبارك تركيا زيارة رسمية ردًّا على الزيارة التركية انطلق بعدها قطار التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا.

وأخيرًا كان هذا التطور – ربما - وراء فلسفة أحمد داوود أوغلو [461] عن سياسة تركيا الجديدة التي شعارها «تصفير المشكلات مع الجيران». وقد صاحب ذلك تقدم العلاقة بين تركيا وكردستان العراق، وتوسع العلاقات مع الشريط التركي في دول الاتحاد السوفيتي السابق. حقًّا كانت مرحلة مد تركي لا شك فيه ترجمه داوود أوغلو بـ«زيرو مشاكل».

بعد هذه الأزمة تعمقت العلاقات المصرية- التركية، ففي ٥ ديسمبر ١٩٩٨م زار الرئيس مبارك أنقرة في زيارة رسمية بدعوة من الرئيس ديميريل، وقد رافقته فيها بجانب عدد من وزراء المجموعة الاقتصادية، وبعدها ارتفع منسوب التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأصبح ديميريل دائم التواصل مع مصر، إلى أن انتهت ولايته سنة ٢٠٠٠م.

432(١) بالإضافة طبعًا إلى قراءة التاريخ ومتابعة الواقع المعاصر.

433(١) حسنين توفيق إبراهيم، مثلث العلاقات المصرية- التركية- الإيرانية (المحددات،المسارات،الآفاق)، من دون تاريخ.

434(١) سوف يأتي تفصيل ذلك في الجزء الثاني من هذه المذكرات، الذي يعالج السنوات العشر (٢٠٠١- ٢٠١١م)، التي قضيتها أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية.

435(١) علي أكبر ولاياتي (١٩٤٥م-)؛ هو سياسي إيراني مولود في طهران عام ١٩٤٥. شغل منصب وزير الخارجية في الفترة بين ١٥ ديسمبر ١٩٨١م إلى ٢٠ أغسطس ١٩٩٧م، وهو يتولى الآن مهامَّ المستشار السياسي للمرشد الأعلى علي خامنئي.

436(١) كمال خرازي (١٩٤٤م-)؛ وزير الخارجية الإيراني السابق في حكومة محمد خاتمي من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٥م.

437(٢) راجع تصريحاتي لصحيفة الخليج الإماراتية في ٢٤ من أكتوبر ١٩٩٩م.

438(٣) تم لقاء الرئيس الإيراني محمد خاتمي والرئيس حسني مبارك على هامش قمة المعلومات التي عقدت في جنيف في ١٠/١٢، وهو أول لقاء بعد ٢٥ عامًا من القطيعة بين الدولتين مما أعطى انطباعًا – وقتها - بإمكانية تحسن العلاقات بين الدولتين، على الرغم من عدم إغفال العقبات الموجودة في سبيل تطور العلاقات، خصوصًا أنه في مرحلة ما بعد خاتمي زادت الهوة بين مصر وإيران أكثر مما كان متوقعًا فلم تتحسن العلاقات بين الدولتين بل اتسعت حدة الخلافات بينهما.

439(١) عالم إسلامي مصري وشيخ الجامع الأزهر ١٨٩٣ - ١٩٦٣م، نال إجازة العالمية سنة ١٩١٨م، وعين مدرسًا بالمعاهد ثمّ بالقسم العالي فمدرسًا بأقسام التخصص، ثمّ وكيلًا لكلية الشريعة، ثمّ عضوًا في جماعة كبار العلماء، ثمّ شيخًا للأزهر سنة ١٩٥٨م، وكان عضوًا بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦م، وكان أول حامل للقب الإمام الأكبر. وولد الشيخ محمود شلتوت بمحافظة البحيرة سنة ١٨٩٣م.

440(٢) الشيعة «الاثنا عشرية» أو الإمامية أو الجعفرية هم طائفة دينية إسلاميَّة، وعادة فإن لفظة الشيعة إذا قيلت مطلقة من دون تخصيص فإن الذهن ينصرف نحو الاثني عشرية لكونها الطائفة الأكبر من حيث عدد الأتباع من بين الطوائف الشيعية الأخرى، ويُسمَّى أصحابها بهذه التسمية تمييزًا لهم عن الطوائف الأخرى التي تحمل اسم الشيعة كالزيدية والإسماعيلية؛ ولاعتقادهم بأنَّ النبي محمدًا قد أوصى على اثني عشر إمامًا خلفاء من بعده، فكانت عقيدة الإمامة هي الفارق الرئيسي بينها وبين بقية الطوائف الإسلامية.

441(١) تورجوت أوزال (١٩٢٧ – ١٩٩٣م)؛ سياسي تركي ليبرالي، كردي الأصل. هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من ٩ نوفمبر ١٩٨٩ حتى تاريخ وفاته في ١٧ إبريل ١٩٩٣، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء في الفترة من ١٣ ديسمبر ١٩ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٨٩. تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه اقتصاد تركيا نحو الخصخصة؛ مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية.

442(٢) سليمان ديميريل (١٩٢٤ – ٢٠١٥م)؛ هو سياسي تركي، ورئيس تركيا التاسع من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠. وقبل ذلك شغل منصب رئيس الوزراء لخمس مرات من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٩٣. وكان زعيم حزب العدالة من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٨٠. ورئيس الحزب الديمقراطي من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣.

443(٣) عبد الله جول؛ ولد في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٠ في قيصري، وهو اقتصادي وسياسي تركي، والرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية (من ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ حتى ١٠ أغسطس ٢٠١٤)، ويعد - مع رجب طيب أردوغان - أهم مؤسسي حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، والمعروف بمرجعيته الإسلامية.

444(٤) شغل عبد الله جول منصب وزير الدولة للشئون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي، وكان متحدثًا رسميًّا في حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية التي تشكلت بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٧م.

445(٥) معرفتي بأردوغان تسبق فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات وتشكيل الحكومة سنة ٢٠٠٢م.

446(١) يقصد بالوضع الحالي (٢٠١٦): العلاقة المتوترة بين مصر وتركيا منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي؛ وهو ما أغضب أنقرة التي يحكمها حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية القريبة من فكر الإخوان المسلمين الذين ينتمي إليهم الرئيس المصري الأسبق.

447(١) حمل أوزال المبادئ الإسلامية بنفس قدر التزامه بالعلمانية الغربية، وبقدر ما كان مرتبطًا شخصيًّا أو من خلال عائلته بالطريقة النقشبندية الصوفية، فإنه تعلم من الجامعات الأميركية التي درس فيها نمطًا علمانيًّا يبقيه في خانة المخلصين للجمهورية الكمالية. أوزال كان يمارس طقوسًا دينية مثل الصلاة وأدى فريضة الحج ثلاث مرات وكان عضوًا في حزب السلامة الوطنية الإسلامي، ومع ذلك تولى رئاسة الوزراء والجمهورية على التوالي لنحو عقد كامل من غير صدام مع الجيش ولم ينهِ حياته السياسية غير وفاته، بل إنه برز سياسيًّا في عهد انقلابيي عام ١٩٨٠، وهو الأمر الذي يحار المتابع للشأن التركي في تفسيره.

حرص أوزال على أداء صلاة الجمعة بحضور عدد من وزرائه، واستقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام ١٩٨٧، وهو لم يكتفِ بأنه أفسح المجال للحركات الإسلامية بالانتشار العلني، بل ضمَّ إلى قيادات حزبه الحاكم وجوهًا إسلامية سياسية معروفة كان بعضها جزءًا من حزب السلامة الوطني.

448(١) اللواء حاييم هيرتزوج (١٩١٨- ١٩٩٧م)؛ سياسي وعسكري إسرائيلي، وهو الرئيس السادس لإسرائيل (١٩٨٣ -

.(١٩٩٣

449(٢) تانسو تشيلر (١٩٤٦م-)؛ سياسية واقتصادية تركية، كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث. شغلت منصب وزير الدولة المسئول عن الاقتصاد في حكومة سليمان ديميريل الائتلافية يوم ١٣ يونيو ١٩٩٣، وشغلت منصب رئيس الوزراء ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦.

450(١) عزرا وايزمان (١٩٢٤- ٢٠٠٥م)؛ سياسي وعسكري إسرائيلي، وهو الرئيس السابع لإسرائيل. شغل منصب وزير وزارة المواصلات والأمان على الطرق من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ ، وفي عام ١٩٩٣ انتخب رئيسًا قبل أن يستقيل سنة ٢٠٠٠ إثر تسرب معلومات في الصحافة عن تلقيه أموالًا بشكل غير قانوني من رجل أعمال، وخلفه في الرئاسة موشيه كاتساف.

451(٢) راجع: جريدة «الأهرام»، عدد ٢٠ يوليو ٢٠١٤م.

452(٣) هشام فوزي عبدالعزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، مجلة جامعة أم القرى (السعودية)، العدد : ٢٢، ص ص : ٦٦٩. ٣٥٤.

453(١) نجم الدين أربكان؛ مهندس وسياسي تركي (١٩٢٦ - ٢٠١١) تولى رئاسة حزب الرفاه الإسلامي ورئاسة وزراء تركيا في الفترة بين ١٩٩٦ و١٩٩٧.

454(٢) تم القبض على ٤٩ من قيادات الجماعة في ٢ يناير ١٩٩٥، وذلك عقب اجتماع لمجلس شورى الجماعة بمركزها العام بالتوفيقية، وبعد عدة أشهر تم تحويل المجموعة إلى القضاء العسكري، في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ (جنايات عسكرية)، وكانت التهمة هي إعادة إحياء جماعة محظورة، وكانت هذه هي المحاكمة العسكرية الأولى للإخوان في عصر الرئيس مبارك.

455(١) أشير دائمًا في هذا الموضوع إلى أربكان وليس إلى تركيا أو إلى الخارجية التركية؛ بسبب معارضة كل القوى السياسية والمؤسسات التركية لهذه المبادرة ولأربكان عمومًا فهي مبادرة أربكانية.

456(١) لتوثيق الدور المصري فيما يخص «مجموعة الثماني النامية» رجعنا إلى السفير مهدي فتح الله، الذي كان سفيرنا لدى أنقرة خلال تدشين هذه المجموعة؛ وهو ما جعله مواكبًا للاتصالات المصرية - التركية بشأن هذا الموضوع.

457(١) عدنان مندريس (١٨٩٩ ـ ١٩٦١م)؛ كان رئيسًا للوزراء بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠. أعدمه العسكريون شنقًا بعد انقلاب سنة ١٩٦٠ مع اثنين من أعضاء مجلس وزرائه، ليكون آخر سياسي تركي يعدم بعد انقلاب عسكري، وواحدًا من ثلاثة سياسيين في تاريخ الجمهورية التركية يقام له ضريح تكريمًا لذكراه (السياسيان الآخران هما: مصطفى كمال أتاتورك، وتورجوت أوزال).

458(٢) عبد الله أوجلان، (١٩٤٨م-)؛ هو مؤسس حزب العمال الكردستاني وأول قائد له. حُوكم بتهمة الخيانة العظمى لتركيا. وقد حكم عليه بالإعدام في ٢٩ يونيو ١٩٩٩ لقيامه بتأسيس وإدارة منظمة إرهابية مسلحة. وخففت العقوبة إلى «المؤبد»، وهو مازال في السجن حتى الآن.

459(١) تولى إسماعيل جيم (١٩٤٠م-) في الحكومة الخمسين منصب وزير الثقافة عام ١٩٩٥، وتم تعيينه وزيرًا للشئون الخارجية سنة ١٩٩٧، وظل ملازمًا لهذا المنصب مدة خمس سنوات.

460(١) راجع تصريحاتي المنشورة في صحيفة «الأهرام»، في عدد يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٨م.

461(١) يعد وزير الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داوود أوغلو (١٩٥٩م -)، أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية التركية في القرن الواحد والعشرين؛ حيث ساهم بفعالية في صياغة إستراتيجية جديدة لتركيا، تلخصت في فرضيته «زيرو مشاكل مع الجيران». وعلى اعتبار أن تاريخ تركيا هو باختصار تاريخ لحروبها ومشكلاتها مع الجيران في القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)؛ فقد شكل هذا المنهج انعطافًا حادًا في السياسة الرسمية لتركيا، كما شكلت الفرضية التصالحية هذه في الوقت نفسه يقظة جديدة في تفكير النخب السياسية والثقافية التركية الحاكمة.

الفصل الثالث عشر

العلاقات المصرية – الإفريقية ومعركة الكوميسا

العلاقات المصرية- الإفريقية خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس الدبلوماسية المصرية من الموضوعات التي أحب التحدث فيها بالتفصيل؛ ذلك أنني أستشعر الضيق الشديد من الذين احترفوا إطلاق الأحكام الجزافية غير القائمة على الدراسة المتعمقة للملفات، فيهيلون التراب على جهد رجال كثر عملوا على رفعة بلادهم وتحقيق مصالحها. من ضمن هؤلاء الذين يهيلون التراب بمجرد «جرة قلم» من يدعون أن دور مصر قد تراجع على الساحة الإفريقية بعد مغادرة بطرس غالي إلى الأمم المتحدة، وإلى هؤلاء – وغيرهم- أقول إن القارئ المدقق لما سيرد في هذا الفصل سيخرج بفكرة جيدة وموثقة عن حجم الحضور المصري في القارة السمراء خلال رئاستي للدبلوماسية المصرية.

بداية أود الإشارة إلى أن العلاقات المصرية- الإفريقية قائمة على أساسات متينة وضعها الرئيس جمال عبدالناصر، من خلال عملين متوازيين: الأول هو وقوفه ضد الاستعمار ودعمه الكبير لحركات التحرر في القارة بكاملها، وبالتوازي مع ذلك كان الرجل مهتمًّا بخلق مصالح مشتركة مع شعوب القارة السمراء، ومن هنا شاهدنا الحضور القوي لشركات مصرية عملاقة مثل «شركة النصر للاستيراد والتصدير» و«شركة المقاولون العرب»، بأعمالهما المهمة في مجالات شق الطرق وتشييد الجسور (الكباري) والمباني، وكذلك إنعاش التجارة البينية بقدر المستطاع. كل هذه الإجراءات ساهمت في ترسيخ النفوذ والزخم المصريين في إفريقيا مازالت أصداؤه موجودة نسبيًّا إلى اليوم.

كان كثير من الساسة الأفارقة الذين أصبحوا رؤساء لدولهم وقت أن كنت وزيرًا للخارجية يسألونني عن «٤ شارع أحمد حشمت في حي الزمالك»، الذي كان مقرًّا للقاءاتهم وصرف مرتباتهم عندما كانت القاهرة تستضيفهم وقت النضال ضد الاستعمار والسعي لتحقيق استقلال بلادهم. كثير من الرؤساء الأفارقة كانوا يسألونني باستمرار كلما التقيت بهم عن أخبار الوزير محمد فايق[462] الذي كان له باع طويل في الحضور المصري في القارة الإفريقية في الستينيات، وكذلك كانوا يسألونني عن السفير مصطفى راتب عبدالوهاب، أحد مندوبينا في الأمم المتحدة الذين تخصصوا في المجال الإفريقي، ولعبوا دورًا هامًّا في تعبئة الدعم للقضايا الإفريقية على الساحة الدولية.

أجزم بأن الدول الإفريقية مازالت تحمل كثيرًا من الاعتراف بالجميل لعصر عبد الناصر وللسياسة المصرية النشطة التي أدت لتحرير عدد كبير من الدول الإفريقية. كثير من القادة الأفارقة مازالوا على اتصال بي، فحتى وقت كتابة هذه المذكرات سنة ٢٠١٦ حدثني أحد الرؤساء الأفارقة بشأن عمل سياسي كبير يود القيام به في بلده ويريد دعم مصر. قلت له: سأساعدك بقدر استطاعتي، وإن كنت الآن خارج الحكومة المصرية.

لا أستطيع أن أنتهي من هذه المقدمة التاريخية الموجزة عن العلاقات المصرية- الإفريقية من دون التوقف عند جهود الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية (١٩٧٩- ١٩٩١م)؛ ذلك أن مجهوده الرئيسي انصب على تعزيز الحضور المصري في القارة السمراء؛ فأسس «الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا» سنة ١٩٨٠م، الذي يعتبر أحد أهم أذرع الدولة الرئيسية في دعم قدرات الدول الإفريقية.

وقد اجتهد غالي بكل ما أوتيَ من قوة لتعزيز الوجود المصري في قارتنا، برغم الظروف الصعبة

التي كانت تحيط عمله وتقيد حركته والتي على رأسها إهمال الرئيس أنور السادات لإفريقيا، ثم محاولات «جبهة الرفض» للوقوف ضد مصر في المحافل الإفريقية والدولية، بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩م.

منذ اليوم الأول لي وزيرًا للخارجية قررت البناء على الأساس المصري في إفريقيا الذي وضع لبناته الأولى جمال عبد الناصر، والتي تم تعزيزها بجهد بطرس غالي. لم أكن قط غريبًا عن الساحة الإفريقية ولا عن الساسة فيها؛ لأنني كنت أحد المشاركين الدائمين في المناسبات الإفريقية في كل مكان عملت فيه، سواء سفيرًا لمصر في الهند، أو عضوًا ثم رئيسًا للوفد المصري في الأمم المتحدة أو مديرًا للهيئات الدولية بالوزارة. دومًا كنت مع الأفارقة لا أهملهم أبدًا.

هنا يجب أن أعترف بأن ظروفي في العمل كانت أفضل من الظروف التي عمل فيها بطرس غالي؛ لأن مصر عندما عينت وزيرًا للخارجية لم تعد مطاردة من «جبهة الرفض» وبعض دول القارة التي كانت تنظر بعين غير راضية لتوقيع مصر اتفاقية للسلام مع إسرائيل؛ ففي سنة ١٩٩١م – وقت أن عينت وزيرًا للخارجية - كانت مصر قد عادت للحاضنة العربية، واستعادت سيناء كاملة، وحدثت متغيرات كبيرة في بنية النظام الدولي بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبدأت مصر في التعافي، وهو ما منحني هوامش واسعة ورحبة جدًّا في الحركة داخل المحافل والتجمعات الإفريقية وغيرها.

ويمكن أن تضيف إلى ذلك علاقة العمل المتميزة التي جمعت بيني وبين اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، فلم يكن هناك تعارض في عمل كلَيْنا؛ ومن ثم لم تكن هناك عرقلة لما كنت أقرره بالنسبة إلى العلاقات مع الدول الإفريقية أو الدول العربية في إفريقيا.

الواقع أنه منذ أن تقلدت منصبي وزيرًا للخارجية وضعت إفريقيا نصب عينيَّ، كانت قراراتي تصب في حتمية فتح آفاق جديدة للحركة المصرية في قارتّها، ليس فقط فيما يتعلق بالأفق السياسي، ولكن للآفاق الاقتصادية التي تخلق مصالح مشتركة بين الدول والشعوب، وهو ما سأستفيض في شرح مظاهره خلال هذا الفصل.

كانت زيارة إثيوبيا رسميًّا من أوائل - بل بواكير - زياراتي الرسمية. كما أرسلت مبعوثًا إلى الصومال في الأيام الأولى من جلوسي على مقعد وزير الخارجية، ثم زيارة تونس، ثم زيارة أوغندا، ثم كسر الجليد مع السودان. كما كان وجودي في جنوب إفريقيا في الأيام الأولى للإفراج عن الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا ولقائي (الاستثنائي) به، وبناء علاقات أخوة مع عدد من وزراء الخارجية الأفارقة، وكذلك علاقات عنيفة مع بعضهم ممن رأيت أنه يجب صدهم بسرعة، ومنهم أحد وزراء خارجية زيمبابوي الذي كان شديد اليسارية، ويرى أن وراء كل اقتراح مصري فكرة غربية، وقد سَلم بعد ذلك بخطئه بعد أن وقفت له في المسائل كافة حجة بحجة ومداخلة بمداخلة حتى تم تغييره وجاء وزير آخر أكثر تفهمًا ودبلوماسية. كل ذلك تمَّ في الأشهر الأولى لي وأنا وزير للخارجية، وجميعها مسجل في برقيات وتقارير وزارة الخارجية.

ولكن بداية الوجود القوي لمصر في المحافل الإفريقية كانت متمثلة في السعي الحثيث والسريع لأن تعود مصر شريكًا رئيسيًّا في كل قضايا القارة السمراء -من حيث الموضوع وليس من حيث مجرد الشكل- ولكي أتمكن من ذلك وسَّعت شبكة علاقاتي في «المجتمع السياسي الإفريقي الفاعل»، عبر نسج صلات وثيقة بالرؤساء الأفارقة ووزراء خارجيتهم، وعبر حضور مستمر ومداخلات ناقدة واقتراحات هيكلية مدروسة بواسطة خبراء في الدبلوماسية الإفريقية وهم على درجة عالية من الخبرة والحكمة، ومن هنا كانت رحلاتي ممتدة إلى معظم بلدان القارة الإفريقية. كنت أحرص على عدم الذهاب بمفردي، بل كنت أصطحب معي في معظم الزيارات وفودًا من رجال الأعمال المصريين؛

لبحث فرص الاستثمار في هذه القارة الواعدة. وكان القادة الأفارقة يرتاحون ويثمِّنون الانفتاح المصري عليهم.

خرجت برحلات ثلاث مع عدد كبير من رجال الأعمال معظمهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبعضهم كان يرتدي الجلباب البلدي. وقد تم التعاون بينهم وبين نظرائهم في عدد من الدول الإفريقية. وقد شملت هذه الرحلات شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وإفريقيا الجنوبية، وهو ما سأتوقف عنده بالتفصيل قبل نهاية هذا الفصل.

عملت من دون كلل على تكثيف الحضور المصري في «منظمة الوحدة الإفريقية» منطلقًا من قناعة راسخة وهي أن مصر واحدة من الدول الإفريقية الكبرى المؤسسة لهذه المنظمة، ولها فيها مثل أي بلد آخر – وربما أكثر- ولذلك كنت حريصًا على أن أشارك في المطبخ الداخلي لهذه المنظمة المهمة بعد غياب طويل لمصر عنه، في حين كان لدولة مثل الجزائر حضور طاغٍ ودائم في هذا المطبخ الخاص بالقرارات والمناورات وما وراءها.

استشعر الجزائريون قوة الحركة المصرية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد تعييني وزيرًا للخارجية، ولم يعارضوها؛ لأن علاقتي بالدبلوماسية الجزائرية قوية جدًّا منذ بداية عملي الدبلوماسي. كان رجالاتها يعرفونني جيدًا، فقال عدد من كبار الدبلوماسيين الجزائريين للدبلوماسيين الأفارقة: «مادام عمرو موسى أصبح وزيرًا لخارجية مصر سيشارك في كل الفعاليات الإفريقية، وسيشارك بشكل رئيسي في صياغة القرارات المرتبطة بالقارة، ولن يترك شاردة ولا واردة إلا ويدس أنفه فيها».

كنا نضحك معًا – الدبلوماسيون الجزائريون وأنا- على هذه الانطباعات. ذكر لي أحدهم أظنه عبد القادر بن مساهل (١٩٤٩م-)[463] ، الذي يشغل حاليًا منصب «وزير الدولة للشئون المغاربية والعربية والإفريقية» أن «كل ما كنا نفكر فيه نجدك تفكر فيه أنت أيضًا»؛ ما أدخل عنصر الصراحة والطرافة على العلاقة.

والواقع أنه لم يكن هناك أي توتر فيما بين الوفدين المصري والجزائري في منظمة الوحدة الإفريقية، على عكس أوقات ومراحل أخرى، حتى إنني حين عارضت موقفهم من المؤتمر الأوروبي- الإفريقي اتصالًا بموضوع الصحراء، لم تكن هناك أزمة، بل قبلوا باقتراحي الذي سهل انعقاد المؤتمر، كما سيأتي ذكره خلال هذا الفصل.

في سبيلي للوجود بقوة في أروقة منظمة الوحدة الإفريقية أقمت علاقة قوية ومتينة مع أمينها العام التاريخي، التنزاني «سالم أحمد سالم»[464]، الذي أعرفه منذ أن كان سفيرًا لبلاده في مصر في الستينيات، فضلًا عن أننا اقتربنا من بعضنا البعض بشكل أعمق إبان عملنا في الأمم المتحدة، وللأمانة فقد تفاعل معي الرجل بمنتهى القوة، وكان يقدر مصر ودورها، ومن هنا بدأ الأفارقة يشعرون أن مصر موجودة معهم وبحق وبقوة في مختلف الملفات.

طوال الوقت كنت أقول لزملائي: يجب أن نكون مطلعين على أدق التفاصيل في القارة الإفريقية ولا سيما في منظمة الوحدة الإفريقية؛ لأنه لا يليق بمصر الكبيرة أن تفاجأ بمشروع قرار مرتبط بأي قضية تمس شئون القارة من دون معرفة الآلية التي تم طبخه بها في الكواليس. لن أسمح بأن أكون جالسًا على مقعد مصر في أي اجتماع ويأتي إليَّ قرار لا أعرف خلفياته، ومن يقف وراءه وما هي أغراضه منها؛ فالجهد الرئيسي لطبخ الموضوعات وصياغة القرارات يكون في الغرف المغلقة، وما يتم طرحه في العلن يكون جاهزًا إلا من بعض التفريعات والتفاصيل الصغيرة التي تترك للنقاش وذرًّا للرماد في العيون. كنت شديد الحرص على أن نكون موجودين – بل فاعلين - في كل الغرف المغلقة، وهو ما كان.

من المشكلات التي واجهتني في مسعاي للانفتاح على إفريقيا وتوسيع النفوذ المصري فيها غياب الرئيس حسني مبارك عن القمم الإفريقية خوفًا على حياته؛ ولعدم ثقته في كفاءة أجهزة الأمن في هذه الدول، ولمن أتيحت له فرصة مقاربة العلاقات الإفريقية - الإفريقية يعرف أن اللقاءات المستمرة بين الرؤساء في المحافل الإفريقية والدولية - فضلًا عن تبادل الزيارات - لها دورها المهم في تعزيز العلاقات وتذليل الصعاب، وإزالة سوء الفهم حال ظهوره.

كان اغتيال الرئيس أنور السادات منطلقًا لتقرير الأمن بوصفه سياسة قبل أن يكون ممارسة وإجراءات، ولا شك أن مبارك في هذه الظروف لم تغب عنه التهديدات المحتملة لشخصه وقد بدأ وربما بناء على نصيحة من حوله يضع أمنه الشخصي فوق كل اعتبار، لاسيما في التسعينيات التي عرفت فيها مصر موجة من الإرهاب. تحدثت إليه في أمر حضور القمم الإفريقية وشرحت جدواها وأهميتها للمصالح المصرية في القارة السمراء. توصلت معه إلى اتفاق. قلت له: لا أقترح أن تحضر كل القمم الإفريقية يا سيادة الرئيس، فقط احضر قمة وغب عن الثانية.. وهكذا دواليك، فوافق الرجل بالفعل.

من ضمن القمم التي جاء الدور على مبارك لحضورها، تلك القمة التي انعقدت في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٩٥م. تقرر أن يصل إلى القمة في نفس يوم انعقادها، على أن يغادر في نفس اليوم أيضًا، سافرت بصفتي وزيرًا للخارجية لحضور الاجتماعات التحضيرية للقمة قبل وصوله بعدة أيام.

أصر اللواء عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة وقتها على اصطحاب «سيارة مصفحة» ليستقلها الرئيس في تحركاته من المطار إلى مقر انعقاد القمة، والعكس بعد انتهاء فعاليات اليوم الأول. صباح يوم ٢٥ يونيو صحبت رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي[465] لاستقبال الرئيس مبارك والوفد المرافق له بمطار أديس أبابا، وبالفعل نزل الرئيس من الطائرة وأجريت له مراسم الاستقبال الرسمية، وركب «السيارة المصفحة».

تحرك الموكب من المطار إلى مقر انعقاد القمة. كانت سيارة للحرس في مقدمة الموكب، ثم سيارة الرئيس، وخلفها سيارتي التي خصصتها لي السلطات الإثيوبية، وكانت سيارة «مرسيدس» ذات صالون كبير، وخصصت المخابرات الإثيوبية سيارة للواء سليمان وكانت خلف سيارتي بحكم البروتوكول، وباقي الوفد المصري استقلوا أتوبيسات عادية، وهو ما تسبب في امتعاضهم!

وبما أن عددًا من الشخصيات في الوفد لم تكن لهم سيارات مخصصة فقد جاءوا للركوب معي في سيارتي وهم: الدكتور محمد عطية، الطبيب الخاص للرئيس، أسامة الباز، زكريا عزمي، وكذلك جاء الدكتور مجدي حفني سفيرنا في أديس أبابا، بالإضافة إلى حارسي الشخصي الرائد عبد الحميد حمزة، وكان شابًّا طويلًا عريضًا، ولازمني لسنوات طويلة.

بعد نحو كيلومتر واحد من المطار، وبينما نحن منهمكون في الحديث وإذ فجأة عند منعطف في الطريق سمعنا صوت إطلاق رصاص. توقف الموكب، ووجدت أسامة الباز في حالة ذهول يبدو أنها شلّت فكره، والدكتور عطية ظل يسأل: «هي إيه الحكاية بالظبط؟»، حتى بعد أن وضح أن هناك اشتباكًا بالأسلحة النارية حول الموكب!

في هذه الأثناء اشتبك الرائد عبد الحميد حمزة، في سرعة البرق مع الإرهابيين، وكذلك حرس الرئيس الذين كان بعضهم في سيارة المقدمة والآخرون موزعين على الأتوبيسات الموجودة في الموكب، وأمّنوا استدارة سيارة الرئيس للخلف كي تعود إلى المطار.

أما زكريا عزمي فيبدو أنه كان يتابع سيارة الرئيس، وفتح باب سيارتي وغادرها عائدًا للمطار متابعًا لسيارة الرئيس. كل هذا وأسامة الباز في حالة ذهول، دعتني لأن أجرَّه جرًّا إلى خارج السيارة!

نزلنا جميعًا من السيارات. مشينا على الأقدام مسافة الكيلو متر حتى لحقنا بالرئيس في المطار. دخلت قاعة كبار الزوار فوجدته مع زيناوي. قلت له: «حمد لله على السلامة يا سيادة الرئيس». التوتر البالغ كان باديًا عليه، وبطبيعة الحال رئيس الوزراء الإثيوبي كان في قمة الإحراج، ولا يجد ما يقوله إلا تهنئة الرئيس على نجاته في لهجة تحمل كثيرًا من الاعتذار والوجل. وجاء الأعضاء الآخرون في الوفد لتهنئة الرئيس ثم غادروا، ولم يتبقَّ في القاعة إلا الرئيس مبارك والرئيس زيناوي واللواء سليمان وأنا.

قرر مبارك العودة إلى القاهرة، على أن يعود معه الوفد بالكامل تعبيرًا عن الاحتجاج على محاولة اغتياله. أمر زكريا عزمي بتجهيز الطائرة، فسكت ولم أعلق. بعد صعودنا إلى الطائرة قلت له: يا سيادة الرئيس، برغم فداحة ما حدث، لا يصح أن نترك الساحة خالية، لا بد من أن نكون في المؤتمر، ونشرح للقادة حقيقة ما حدث. قلت له ذلك وبينما كانت الطائرة تتحرك ببطء على المدرج. بعد تردد قال: إذن فلتبقَّ يا عمرو، ولكن يبقى معك عمر سليمان لمتابعة ما حدث.

بالفعل نزلنا – سليمان وأنا- من الطائرة وهي على المدرج. لدى عودتنا لمبنى المطار وجدنا زيناوي مازال موجودًا. قلت له: سأبقى أنا واللواء سليمان في أديس أبابا، وبينما ذهبت أنا لحضور فعاليات القمة، جلس سليمان وزيناوي معًا ومعهما رجال أمن إثيوبيون، ثم لحقني زيناوي لمقر انعقاد القمة.

بمجرد دخولي مقر انعقاد القمة وجدت الرؤساء واقفين في البهو الموجود خارج القاعة الرئيسية. أول من التقيتهم كان رئيس زيمبابوي روبرت موجابي[466]، بمجرد أن رآني راح مع آخرين يسألونني: متى سيحضر الرئيس مبارك؟ فعرفت أنهم لم يعلموا شيئًا عن محاولة اغتياله؛ فشرحت لهم ما حدث، وأن الرئيس بخير، وعاد إلى القاهرة. في ثوانٍ معدودات انتشر الخبر في أروقة القمة، بأن الرئيس المصري تعرض لمحاولة اغتيال وتم إطلاق النار عليه، و نجح حرسه في التصدي للإرهابيين المهاجمين.

حاول البعض ترديد إشاعة مؤداها أن «مبارك انسحب من القمة»، لكنني أعلنت ثم ألقيت بيانًا رسميًّا قلت فيه: «الرئيس مبارك لم ينسحب، بل عاد إلى القاهرة بعد هجوم إرهابي عنيف عليه، لكن مصر موجودة في القمة ممثلة بوزير خارجيتها». انعقدت القمة وأصبحت محاولة اغتيال الرئيس المصري هي الموضوع الرئيسي، وتبارت الدول في إدانة الحادث، وإعلانها الوقوف بجانب مصر في مواجهة الإرهاب.

تفاهمت مع ملس زيناوي على أننا لن نثير الموضوع معًا - مصر وإثيوبيا- من زاوية «من المسئول عن الحادث؟»، لكن لا بد من مناقشة تفاصيل ما جرى، وتقديم المعلومات اللازمة لنا، وقلت له: يستحسن أن تتفاهم في تفاصيل هذه الجزئية بالذات مع اللواء عمر سليمان، لكن لا بد للقمة أن تأخذ في اعتبارها ما حدث، وتتحدث عنه وتنطق به، ويخرج عنها بيان يدين ما جرى، وهو ما تم بالفعل.

وهنا يجب أن أشيد بالدور الذي لعبه اللواء سليمان في تأمين رئيس الجمهورية بحرصه على اصطحاب سيارة مصفحة إلى أديس أبابا، وكذلك بالمناقشات الطويلة التي أجراها مع مسئولي الأجهزة الأمنية الإثيوبية في ذات يوم محاولة الاغتيال.

عندما حل مساء ذلك اليوم كانت الصورة قد اتضحت أمام رئيس المخابرات المصرية، التقينا معًا على العشاء ثنائيًّا بعد انتهاء فعاليات القمة واللقاءات التي عقدها مع المسئولين الإثيوبيين. قال لي

اللواء سليمان:

«محاولة اغتيال الرئيس وراءها سودانيون، وأن «علي نافع» مدير جهاز الأمن والاستخبارات السوداني متورط شخصيًّا فيها، وأن من نفذ محاولة الاغتيال مجموعة تنتمي إلى الجماعة الإسلامية المصرية[467]، قدمت من الخرطوم لتنفيذ عملية الاغتيال بتنسيق ودعم من أجهزة المخابرات السودانية. لقد كانت لديَّ معلومات عن اعتزام السودان الإقدام على عمل ما في أديس أبابا؛ لكنني لم أرد منع الرئيس من الحضور للقمة بعد أن أعلن أنه سيحضرها، ومن هنا كان إصراري على اصطحاب السيارة المصفحة، التي سيستقلها في تحركاته داخل الأراضي الإثيوبية[468]».

وفي هذا السياق يجب أن أشيد أيضًا بالتعاون الكبير الذي جمع المخابرات المصرية بقيادة اللواء عمر سليمان بنظيرتها الإثيوبية في التحقيق في محاولة اغتيال الرئيس مبارك. كان سليمان يطلعني يوميًّا على ما توصلوا إليه حتى عدنا معًا إلى القاهرة.

من الأمور التي باتت من الدعابات المستمرة بيني وبين الرائد عبد الحميد حمزة إلى الآن، أنه اتخذ من سيارتي ساترًا في أثناء إطلاق النار على الإرهابيين، أقول له دومًا: لو أن أيًّا من الإرهابيين كان قد تيقظ لمصدر رئيسي لإطلاق النار وقرر الرد عليه لكان سينسف السيارة التي أنا بها، فيضحك الرجل.

كان لهذا الحادث تداعياته الخطيرة على العلاقات المصرية- السودانية، بعد أن ظهرت نوايا نظام البشير ذي المرجعية الدينية في مناصبة مصر العداء، كما أن التداعيات امتدت إلى غياب مبارك عن حضور القمم الإفريقية، بعد أن تأكدت شكوكه في كفاءة أجهزة الأمن في هذه الدول؛ فأصبحت أنا الذي يترأس الوفد المصري أمام هذه القمم فيما عدا ما يعقد منها في القاهرة، باستثناء مشاركته في أعمال القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين التي انعقدت في الجزائر في ١٢ يوليو ١٩٩٩م؛ لأنه كان يثق بقدرة الجزائريين على تأمينه، فالجزائر دولة بها أجهزة قوية معروفة بالضبط والربط.

معركة دخول «الكوميسا»

بعد أن عززنا حضور مصر وأكدنا فعاليتها في كل المحافل الإفريقية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية حتى مستوى الخبراء، بدأت التفكير في إحداث نقلة نوعية في علاقتنا بالقارة السمراء، من خلال بناء مصالح اقتصادية مشتركة مع دولها. كانت عيني مصوبة طوال الوقت على انضمام مصر إلى اتفاقية الكوميسا «COMESA»، وهي «اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي»[469]. من الدوافع القوية التي جعلتني أقاتل لانضمام مصر لهذه الاتفاقية، أنها تضم دول حوض نهر النيل؛ ذلك أن إيماني - كان ولايزال- راسخًا بأنه يتحتم على مصر الانضمام لأي تجمعات إفريقية تضم هذه الدول - التي ينبع أو يمر عبر أراضيها النهر العظيم - لاسيما التجمعات الاقتصادية؛ ذلك أن عضوية مصر في «الكوميسا» تتيح لها آفاقًا رحبة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة لاقتصادنا، ويخلق لنا مصالح مشتركة مع دول حوض النيل.

تجمُّع «الكوميسا» يعد إحدى الدعامات الرئيسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تم إقرارها فى قمة أبوجا لعام ١٩٩١؛ إذ إن هدف إنشاء هذا التجمع كان إلغاء القيود التجارية كافة فيما بين الدول الأعضاء فيه؛ تمهيدًا لإنشاء وحدة اقتصادية للمنطقة، وهو ما يخدم تحقيق هدف الوحدة الإفريقية في نهاية المطاف. وتمّ إنشاء الكوميسا في ديسمبر عام ١٩٩٤ خلفًا لـ«منطقة التجارة التفضيلية» (Preferential Trade Area)[470] التي بدأت فى عام ١٩٨١، وتستضيف العاصمة الزامبية لوساكا مقر سكرتارية «الكوميسا»[471].

لم تنجح مصر في الانضمام لهذا التجمع المهم وقت إنشائه نتيجة اعتراض ليبيا والسودان ومعهما إثيوبيا وإريتريا. كانت ليبيا ضمن «جبهة الرفض»، لكنني في سنة ١٩٩٧م عرضت أمر الانضمام

إلى «الكوميسا» على الرئيس مبارك فأبدى موافقة ومن دون حماسة، ولكن كان هذا يكفي بالنسبة إليَّ. بدأت أحشد الدول لتمرير دخولنا إلى هذا التجمع الاقتصادي المهم، واستثمرنا في ذلك جهدنا الكبير الذي بذلناه في إفريقيا منذ تعييني وزيرًا للخارجية.

الانضمام لـ«الكوميسا» كان من شروطه أن تكون مجاورًا لبلد عضو فيها، وإذا نظرنا إلى الحالة المصرية نجد أنها مجاورة لبلدين عضوين في هذه الاتفاقية وهما: ليبيا والسودان. وعلى الرغم من تدهور العلاقات المصرية- السودانية وكذلك المصرية الليبية، في ذلك الوقت استطعت أن أتحدث مع السودانيين، وطلبت منهم وقف معارضة انضمام مصر إلى «الكوميسا»، وفعلت نفس الشيء مع الليبيين، ولعب صديقاي العزيزان وزير خارجية ليبيا علي التريكي رحمه الله ووزير خارجية السودان مصطفى عثمان إسماعيل دورًا مهمًّا في هذا الشأن. قلت لهما: «لا يصح أبدًا أن تقف دولتان عربيتان أمام دخول مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي المهم، في حين ترحب بقية الدول الإفريقية غير العربية». عاد الاثنان إليَّ وأخبراني بأنهما أمَّنا عدم اعتراض طرابلس والخرطوم على المساعي التي سوف أقوم بها، ولكن التعليمات تقضي بعدم بذل أي مجهود مشترك في هذا الاتجاه، ولكنهما أبلغا دول الكوميسا عدم اعتراضهما على عضوية مصر.

تحدثت أيضًا إلى رئيس وزراء إثيوبيا، ملس زيناوي، وكانت تربطني به علاقة طيبة جدًّا. كنت عندما أقابله في لقاء تم التخطيط بأن تكون مدته نصف ساعة، نفاجأ بأنه امتد لساعتين أو لثلاث. كنا نتحدث في أمور العالم وإفريقيا والمحيط الهندي وأشياء كثيرة جدًّا.

عندما فاتحت زيناوي في أمر انضمام مصر إلى «الكوميسا»، مطالبًا إياه بعدم معارضة ذلك قال لي وهو منفعل: «سيد موسى. لن تجد معارضة أبدًا من إثيوبيا. لن نقف أمامكم أبدًا في هذا الشأن، بل دعني أقول لك: المعارضة ستأتي من أقاربكم العرب؛ من ليبيا وذوي العمائم البيضاء في السودان».

كان الدعم الإثيوبي مهمًّا؛ فهي دولة كبيرة في الشرق الإفريقي، وبها مقر منظمة الوحدة الإفريقية. كنت أخشى أن تعتبر أديس أبابا انضمام مصر إلى «الكوميسا» منافسة لها في مناطق نفوذها في الشرق الإفريقي، لكنني شخصيًّا كنت أطمئن إلى زيناوي؛ فقد كان رجلًا منطقيًّا متميزًا، وكان بإمكانك أن تعقد معه أي اتفاق بـ«الكلمة»، وفي نهاية اللقاء وعدني الرجل بأنه سيتحدث إلى السودان وليبيا، وسيطلب منهما عدم الوقوف في وجه مصر، ولا أعرف إذا كان قد تحدث إليهما أم لا، ولكنني أثق بأنه فعل ذلك، وعلى كل فقد كانت الأرضية معهما قد تم تمهيدها.

تحدثت كذلك مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي في أسمرة الذي قال لي: «إن زيارتك لنا مقدرة ولن تجد منا إلا ما تحب» قال ذلك بالعربية. زرت أيضًا زيمبابوي، وقابلت رئيسها روبرت موجابي، وطلبت منه دعم مصر في الانضمام إلى «الكوميسا». كان الرجل يتابع نشاطي في إفريقيا. قال لي بالنص: «سيد موسى. أنت إفريقي جيد، وممثل جيد لمصر. طلبك مني لن يقابل بالرفض. زيمبابوي لن تكتفي بعدم معارضة انضمام مصر إلى (الكوميسا)، بل ستعلن تأييدها وستتحدث إلى بقية أعضاء الاتفاقية لحثهم على قبولها»، ومن يعدْ إلى ما سجل في الجلسة الرسمية التي عقدت في زيمبابوي في هذا الشأن فسيجد هذا الكلام مدونًا فيها. وهي الجلسة التي انتهت بقرار قبول عضوية مصر في الكوميسا. وتوجت كل هذه الحركة بتوقيع مصر على الانضمام إلى اتفاقية «الكوميسا» في ٢٩ يونيو سنة ١٩٩٨م في الكونغو كينشاسا. وكان سروري عظيمًا أن وقَّعت شخصيًّا على وثيقة الانضمام.

معارضة مصرية لـ«الكوميسا»

كانت المفاجأة الكبرى لي بعد نجاحنا في انضمام مصر إلى اتفاقية «الكوميسا» هي أن الدنيا قامت في مصر ولم تقعد من قبل وزراء «المجموعة الاقتصادية» وعلى رأسهم الدكتور يوسف بطرس

غالي[472]، الذي قلّل كثيرًا من قيمة التجارة مع دول «الكوميسا»، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأعضاء في هذا التجمع الاقتصادي المهم خائفين من سطوة الاقتصاد المصري عليهم!

تحدثت مع الرئيس مبارك طالبًا منه المشاركة بفعالية في التبادل التجاري في إطار «الكوميسا»، لكنه بدا مترددًا؛ لأن كلام يوسف بطرس ردده وزراء آخرون ممن لا يعجبهم نجاح وزير الخارجية، وكان من بينهم من لا يطيق غالي، لكنهم جميعهم قالوا: «عمرو موسى يتدخل في الاقتصاد ليه؟ والكوميسا دي لا قيمة لها».

أوضحت للرئيس - ولغيره - أن تجمع «الكوميسا» سوق كبيرة جدًّا لمصر ووارداتها. ضربت لهم مثلًا بما قاله لي الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني[473]: «نحن لا نريد الإنتاج الفرنسي أو الأمريكي. هذا كثير جدًّا علينا. يكفي مواطنينا جاكيت أو حذاء مصنوع في مصر»، لكن أشخاصًا كثرًا داخل الحكومة والنظام أطلقوا النار على عضوية «الكوميسا» لأسباب شخصية متعلقة بمشاعر سلبية معروفة في أوساط الإدارة المصرية برغم وضوح المصلحة الاقتصادية والآفاق الجديدة التي يمكن أن تخدم بشكل حصري الأمن القومي المصري.

أحب أن أقول إن يوسف بطرس قد تكون معارضته لانضمام مصر إلى «الكوميسا» غير مبنية على أمر شخصي بينه وبيني، وإنما الأخطر كان عدم ارتياحه الواضح لتعاظم دور وزارة الخارجية في مختلف الشئون الخارجية وعلى رأسها الشئون الاقتصادية. والغريب أنه كان يتفق في ذلك مع ما يراه أيضًا الدكتور كمال الجنزوري، رئيس الوزراء، ولكن الأخطر من ذلك هو وجود تلك المدرسة التي لا ترى قيمة في الانفتاح المصري على قارتها الإفريقية، بل ترى أن الانفتاح على أوروبا هو الأفضل للاقتصاد المصري، علمًا بأنه لا يوجد تعارض بين المسارين. وكنت قد تحدثت أمام مجلس الوزراء عن أهمية الانضمام إلى «الكوميسا»، وأن الدبلوماسية المصرية سوف تبادر إلى ضمان تحقيق الانضمام إلى هذا التجمع الاقتصادي الإفريقي المهم.

موضوع معارضة انضمامنا إلى «الكوميسا» فتح عيني على كيف يكون تناقض المصالح داخل الإدارة المصرية وعلى البيروقراطية على حساب المصالح المصرية العليا، ونكأ هذا الأمر جرحًا غائرًا لديَّ، مؤداه أن وزارة الخارجية دومًا تقوم بدورها خير قيام، وتحلّق بالمصالح المصرية إلى آفاق بعيدة. تعبِّد الطرق لكن لا تجد من يسير عليها من بعض مؤسسات الدولة، التي أحيانًا ما يقوم على أمرها إما غير مؤهلين، وإما من تحكمهم المصالح الشخصية الضيقة، ومصر هي التي تدفع الثمن غاليًا في نهاية المطاف.

برغم دس الكلام في أذن الرئيس من بعض المسئولين الكبار بشأن عدم جدوى انضمامنا إلى «الكوميسا»، فإنه كان يعلم مدى إخلاصي لهذه القضايا المهمة، وكان على علم بالمجهود الذي قامت به وزارة الخارجية كي ننضم إلى التجمع المهم، من خلال لقاءاته بالرؤساء أو مبعوثيهم، ومن خلال تقارير المخابرات؛ ولذلك بدا مرتاحًا لانضمامنا إلى «الكوميسا»، وكسر محاولات التضييق على مصر في قاراتها، أما عن تعاطيه مع أمر تفعيل الاتفاقية فأستطيع أن أقول – كما ذكرت توًّا – إنه كان مترددًا نتيجة «الزن على أذنيه» ممن لا يعجبهم الدور المتوازن لوزارة الخارجية ومن أصحاب المصالح مع دول الشمال.

في هذا السياق أود الإشارة إلى قضية مهمة جدًّا، وهي أن البعض يرى أن مصر لن تستطيع التواجد في إفريقيا لعدم قدرتها على دعم الدول الإفريقية بالمال نظرًا إلى ضعف ميزانيتها، وأنها لن تستطيع منافسة دول كبرى مثل الصين وغيرها، وهذا كلام صحيح نسبيًّا، لكنني أشدد على أن القدرة على التنافس تأتي بالممارسة وبالأسبقية، وتنويع مجالات المنافسة، فإرسال الأطباء المصريين مثلًا يمثل

تواجدًا قويًّا في المجتمعات الإفريقية، ولو كنا قد انفتحنا بقوة على إفريقيا منذ توقيع اتفاقية الكوميسا سنة ١٩٩٨م وقبلها لكانت الأسرة الإفريقية عرفت «القميص المصري» و«الحذاء المصري» وبقية المنتجات المصرية، التي ستكون مناسبة في أسعارها لظروفهم الاقتصادية، مع الوضع في الاعتبار ذلك الشعور الإفريقي بأن ما صنع في مصر يعني أنه صنع في إفريقيا. كانت - ومازالت - الفرص مواتية أمامنا للتحرك في هذا الاتجاه، حكومة كانت أو قطاعًا خاصًّا لكن من يتحرك؟

في أسوأ الأحوال ستكون لمصر «قطعة من كعكة» الاستثمار في القارة السمراء والاستفادة من أسواقها. كنا - ومازلنا - نستطيع المنافسة في إفريقيا، صحيح دولة مثل الصين تقدم منتجات أرخص، لكنني سأصدر لإفريقيا، وسأشجعهم على الإقبال على منتجاتنا من خلال إقبالنا على استيراد منتجاتهم التي نحتاجها. لست أدري لماذا نستورد الخشب من أوروبا وحدها، علمًا بأنه موجود في دول «الكوميسا»، وبموجب هذه الاتفاقية سنحصل عليه بأسعار تنافسية، لكن هناك مصالح لبعض الأطراف تحول دون ذلك!

لماذا لا تستورد مصر اللحوم الإثيوبية؟ سؤال آخر مطروح، علمًا بأن السفيرة فايزة أبو النجا[474] بذلت جهدًا كبيرًا لإتمام ذلك الأمر، لكن «المافيا» كانت تروج الشائعات بأن «اللحوم الإثيوبية فيها وفيها من العيوب». لدينا فساد وتضارب مصالح. أنا أفهم أن المصلحة تقتضي أنك تنافس وتستورد لحومًا من أوروبا بأسعار أرخص من اللحوم الإثيوبية. إذا استطعت عمل ذلك فسأقول لك: استورد من أوروبا أو أمريكا اللاتينية، أما أن تستوردها بأسعار أغلى وبجودة موازية للحوم الإثيوبية، فأنت مغرض وصاحب مصلحة، وتفضل مصلحتك الشخصية على مصلحة الوطن!

يجب أن ننحاز إلى اللحوم الإثيوبية لأنها رخيصة وجيدة، وتناسب دخول شرائح واسعة جدًّا من شعبنا، أما أنك لمجرد أن لك «بيزنس» في هذا المجال تفسد صفقات وتسيء إلى منتجات دولة المفروض أنها صديقة، ولنا معها مصالح كبرى فهذه كارثة! يجب أن نهتم ليس فقط بالتصدير إلى إفريقيا، ولكن بالاستيراد منها أيضًا؛ لأن ذلك هو الذي سيبني مصالح مشتركة لنا مع هذه الدول، ويعزز الحضور المصري في قارتها.

يجب ألا تخضع دوائر بعينها في الحكومة لمصالح بعض رجال الأعمال الذين يحتكرون استيراد سلع بعينها. وفي هذا أرى أهمية أن تكون لدينا أجهزة «محايدة» أي نزيهة وبعيدة عن تأثير رجال الأعمال ذوي المصلحة، تقدم تقارير نزيهة عن العمليات الاقتصادية، ومدى الفائدة أو الضرر الذي يعود علينا جراء انتهاج سياسة معينة. ربما هيئات المجتمع المدني تكون مؤهلة أكثر من غيرها للقيام بهذا الدور، بالاشتراك مع مؤسسات القوات المسلحة المختصة بهذا الدور الحيوي. على الأقل في هذه المرحلة وإلى أن تنعدل الأمور ويقل حجم الفساد.

جولات برجال الأعمال في إفريقيا

لم أستسلم لمحاولة التقليل من استفادة مصر من الانضمام إلى «الكوميسا»، فأعدت إحياء إستراتيجية تبنيتها منذ توليت وزارة الخارجية، وهي اصطحاب رجال أعمال مصريين، في جولات مكوكية لإفريقيا للتعرف على فرص الاستثمار الواعدة فيها. لم يكن كل رجال الأعمال الذين نصطحبهم من أصحاب الأعمال الضخمة. كان بينهم بعض التجار الصغار الذين كانت ثرواتهم لا تتجاوز ملايين قليلة من الجنيهات، كنت في غاية السعادة لحماستهم للعمل وحبهم لاستكشاف آفاق جديدة لأعمالهم.

كان السفير محمد حجازي[475]، خلال هذه الفترة مستشارًا لي للشئون الإفريقية، ويلازمني في جولاتنا الإفريقية مع رجال الأعمال، وعندما شرعت في كتابة هذا الجزء من هذه المذكرات ذكرني

برحلة مع عدد كبير من رجال الأعمال المصريين، شملت ١٢ دولة إفريقية في أيام معدودات؛ لدرجة أننا زرنا ثلاثة بلدان إفريقية في يوم واحد. زرنا مالاوي وسوازيلاند نهارًا، وفي الليل وصلنا إلى بوتسوانا. وفي كل هذه البلدان اجتمعنا بغرف التجارة والصناعة، وجرت اجتماعات فردية بين المشتغلين في مشروعات متشابهة.

ما كان يساعدنا على اختصار أوقات الزيارة هو الجهد الكبير الذي كنا نقوم به في الإعداد لهذه الجولات. بما في ذلك جهد سفاراتنا في إفريقيا. كان اتفاقنا واضحًا مع هذه الدول على تجهيز ملفات شافية وافية عن فرص الاستثمار الموجودة لديها؛ لعرضها على رجال الأعمال المصريين، الذين كانوا يدرسون العروض المختلفة التي تقدم لهم.

استهدفت من هذه الزيارات إتاحة الفرصة لرجال الأعمال المصريين لاستكشاف القارة الإفريقية، التي أومن بأنها سوق مهمة للمنتجات المصرية. وهنا أعود إلى ما ذكره السفير حجازي في شهادته[476] عن هذه الرحلات؛ إذ قال بالنص:

> «كان الوزير عمرو موسى واضحًا في حديثه إلينا خلال الاجتماعات التحضيرية لجولات رجال الأعمال المصريين في إفريقيا. كان على الدوام يقول لنا: لا يهمني عدد الصفقات التي يبرمها رجال الأعمال خلال هذه الرحلات التي أسميها بـ(الرحلات التعريفية والتعليمية) لرجال أعمالنا، نسعى من خلالها لربطهم بإفريقيا، وإطلاعهم على ما تملكه من موارد. كونوا على معرفة مسبقة بأنكم عندما تقودون وفدًا ضخمًا من رجال الأعمال في القارة الإفريقية للمرة الأولى لا تتوقعوا أن يثمر فورًا، لكن الأمر لن يخلو من المكاسب، سواء على صعيد المشروعات المشتركة أو الصفقات المباشرة، أو استكشاف السوق الإفريقية».

من ضمن القصص الطريفة التي صادفتنا في جولاتنا الإفريقية مع رجال الأعمال، ما حدث في مالي عندما ألتقيت بصحبة وفد من رجال الأعمال رئيس مالي آنذاك، ألفا عمر كوناري[477]، فبعد تبادل عبارات الترحيب وعرض فرص الاستثمار من قبل عدد من المسئولين الماليين، والزائرين المصريين وقيامنا بتقديم هدية تذكارية له، عبارة عن طبق من الفضة، منقوش برسوم تعبر عن الحضارة الفرعونية، وبينما نهم بالمغادرة، إذ بالرئيس يقول: لحظة يا سيادة الوزير. انتظر هديتك.

> صفق الرئيس بكلتا يديه ونحن نترقب الهدية التي طلب إحضارها. جاءوا إليه بتيس أبيض ضخم، ذي فرو أنيق، يخطف الأبصار. وجه كوناري حديثه لرجال الأعمال قائلًا: «هذه هديتي إليكم. هذا منتج تفتخر به مالي. هذا الجدي قوي جدًّا، ومن الممكن أن ينتج ١٢ سلالة في السنة. لحمه شهي جدًّا، وفروه غالي الثمن، ننتج أعدادًا ضخمة منه كل عام، ولا نذبحه، نصدره، لكن الأزمة في التصدير أننا دولة حبيسة (لا تطل على بحار ولا محيطات) فنقطع به نحو ٧٠٠ كيلومتر إلى ميناء أبيدجان في كوت ديفوار؛ فتموت ثلث الكمية في الطريق، وما يظل حيًّا يتحول لكتلة من العضلات من كثرة المشي في بعض الأحيان، ويتسخ فروه وينحل. والآن أدعوكم بوصفكم رجال أعمال مصريين للمجيء إلى مالي والاستفادة من هذا المنتج. اذبحوا هنا واشحنوا لحومه إلى مصر أو لأي مكان تريدون. استفيدوا من خيرات بلادنا»، وقد سافرت وتركت «التيس» لأعضاء سفارتنا في مالي للتصرف فيه.

من الأمور التي أضحكتني كثيرًا ما ذكره الدكتور بطرس بطرس غالى بشأن هذا التيس الذي تلقيته من الرئيس كوناري؛ إذ قال في مذكراته تحت عنوان «الثلاثاء ٢٦ مايو ١٩٩٨»، ما يلي:

> «يهديني الرئيس ألفا عمر كوناري جَدْيًا لم يكن مقتنعًا بقدره؛ مما أوجب جره بقسوة لإحضاره أمامي. أخبرني سفير مصر (في مالي وقتذاك) عصام فتح الباب، أن وزير خارجيتنا عمرو موسى تلقى هو أيضًا هدية مماثلة في أثناء زيارته الرسمية، وكان على «الجَدْي» أن يرابط لعدة أيام في حديقة السفارة، وقد قام السفير المعروف بمراعاته للأصول بإرسال عدة برقيات مرمزة (مشفرة) إلى القاهرة ليعرف ماذا عليه أن يفعل بهذا الضيف غير المتوقع. لكن جهده ذهب هباء، والقاهرة لم تعطه الجواب. نسيَ الوزير الجَدْي تمامًا ولم يعطِ أي تعليمات حول مصيره.
>
> من ناحيتى، طلبت إلى السفير أن يُضَحِّي بالجَدْي ويوزع لحمه على المحتاجين! ثم أردفت: كوني لم أعد الوزير المسئول عنك، ليس من حقي أن أعطيك تعليمات مكتوبة، ولكني أناشدك بوصفك صديقًا أن تنفذ هذه المهمة التي لا علاقة لها بالعمل الدبلوماسي»[478].

وأداعب أنا الدكتور بطرس – يرحمه الله- وأقول: «إذا كان الرئيس كوناري قد أهداك جَدْيًا فقد أهداني تيسًا، وإن كان جديك غير مقتنع بقدره؛ مما أوجب جره بقسوة لإحضاره أمامك، فإن التيس الذي أهديَ إليَّ كان أبيض ضخمًا، ذا فرو أنيق يخطف الأبصار وبدا مقتنعًا بقدره، ويبدو أنه كان

يريد أن يذهب إلى مصر».

من المواقف الطريفة التي أذكرها بشأن هذه الجولات الإفريقية، أننا كنا ذات مرة في النيجر، وأصر وزير الثقافة هناك على أن نزور المتحف الوطني لبلاده. استقبلنا شاب بسيط المظهر يرتدي «تي شيرت» و«شبشب» في قدميه، وعندما شرع وزير الثقافة في تعريفنا ببعض التماثيل والآثار الموجودة بالمتحف، إذ بهذا الشاب يخاطب الوزير بانفعال شديد قائلًا: «سيدي الوزير. أنا المرشد هنا. ليس دورك أن تقدم تعريفًا عن مقتنيات المتحف للضيوف!». فما كان من الوزير إلا أن اعتذر للشاب، وتراجع خطوة إلى الوراء، وقدَّم الشاب لي وللوفد؛ فاستمعنا لشرحه، وأسجل هنا إعجابي الشديد بشجاعة هذا الشاب الغيور على عمله، وتساءلت عن مصيره لو كان مصريًّا وخاطب وزير الثقافة بهذه الحدة!

من الجولات التي لا أنساها لإفريقيا والتي اصطحبت فيها عددًا من رجال الأعمال تلك التي قمنا بها لسوازيلاند[479] وجنوب إفريقيا، والتي بدأت يوم ١٧ يوليو ٢٠٠٠. ضمَّ الوفد - بجانب ٤٠ من رجال الأعمال الذين كانوا يمثلون جميع قطاعات الاقتصاد والتجارة - الدكتور علي الصعيدي وزير الكهرباء والطاقة وقتذاك[480]، والدكتور حسين الجمال، مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية آنذاك، والدكتور هشام الشريف مدير مركز دعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء (ووزير التنمية المحلية حاليًا) وممثلين عن وزارات: الزراعة، النقل، الصحة، والاقتصاد، وعميد معهد الدراسات الإفريقية، وعددًا من كبار مسئولي الخارجية.

بدأنا هذه الجولة بسوازيلاند، التي تزايد نشاط رجال الأعمال المصريين فيها خلال هذه الفترة، خصوصًا بعد أن أعربت حكومة هذه الدولة الإفريقية عن رغبتها في إسناد عدد من المشروعات الكبرى - التي أطلقت عليها مشروعات الألفية - إلى شركة «المقاولون العرب» مثل مشروع إنشاء مطار دولي، وآخر لإنشاء مركز للمؤتمرات، فضلًا عن قيام عدد من رجال الأعمال المصريين بإنشاء مشروعات في سوازيلاند مثل مصنع لمنتجات الألومنيوم، وآخر لاستغلال مخلفات محصول قصب السكر في تصنيع الخشب الحبيبي والورق والنشا[481].

اصطحبت مع هذا الوفد أربعة من كبار أطباء العيون المصريين، الذين أجروا عمليات جراحية في هذا البلد الإفريقي الشقيق، بجانب الكشف على عدد من المرضى، مستخدمين في ذلك أجهزة طبية وجراحية كاملة أحضروها معهم، وبحث هذا الفريق الطبي المصري إنشاء بنك للعيون مع وزارة الصحة بسوازيلاند، كما قام بزيارة مماثلة لموزمبيق. وياليتنا استثمرنا هذا الجهد الرائد في السنوات التي تحولت فيها إفريقيا إلى نقطة هامة للقوى العالمية كافة من حيث ثرواتها ومواردها وأسواقها، وكنا نحن الأولى بهذا كله!

بعد انتهاء زيارتنا لسوازيلاند توجهنا إلى جنوب إفريقيا[482]، التي كنت قد أوليتها اهتمامي بوصفها بلدًا إفريقيًّا مهمًّا عائدًا إلى الحاضنة الإفريقية بعد قطيعة امتدت عشرات السنين بسبب النظام العنصري (الأبارتايد) البائد قبل التحرر في سنة ١٩٩٤م. أستطيع أن أقول إنه كما فصلت العنصرية بين البلدين في خمسينيات القرن الماضي، فإنها دعمت العلاقات فيما بعد انهيارها؛ فلاشك في أن موقف مصر المتميز في دعم حركات التحرر الإفريقية في زمن العنصرية شكل رصيدًا ضخمًا من الود والعرفان بالجميل لدى قيادات حزب «المؤتمر الإفريقي» الذي كان يمثل رأس الحربة الموجهة لقلب النظام العنصري.

انعكس هذا التقارب بين البلدين في شكل تراكم كبير للاتفاقيات الثنائية التعاقدية التي وقعت في فترة قياسية لم تتجاوز السنوات الخمس (حتى وقت الزيارة في يوليو ٢٠٠٠) هي عمر اللجنة المشتركة

العليا المصرية - الجنوب إفريقية التي ولدت في مارس من سنة ١٩٩٥؛ ففي تلك الفترة القصيرة نسبيًّا وقعت القاهرة وبريتوريا[483] أكثر من ١٣ اتفاقية ومذكرة تفاهم غطت مجالات التبادل التجاري والتعاون في مجالات: الطاقة والطيران المدني والتعاون العلمي والفني في مجال الكشف عن الموارد المعدنية وترشيد المياه والتصنيع الزراعي.

كانت زيارة ناجحة جدًّا إلى جنوب إفريقيا التقينا فيها الرئيس ثابو مبيكي[484]، بصحبة ٤٠ من رجال الأعمال المصريين، الذين حضروا معي اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين مصر وجنوب إفريقيا، التي عقدت في بريتوريا في ١٩ يوليو ٢٠٠٠م، وترأست السيدة نكوسازانا دلاميني زوما[485]، وزيرة خارجية جنوب إفريقيا – آنذاك - وفد بلادها، وقد وقَّعت معها اتفاقية للتعاون في مجال الصحة النباتية، وثانية للصحة الحيوانية والبيطرية، وثالثة للتعاون بين بورصتي البلدين، بالإضافة إلى عدد من اتفاقيات التعاون بين اتحاد الغرف التجارية المصرية - التي كان يمثلها في وفد رجال الأعمال المصاحب لوزير الخارجية السيد/ عبد الستار عشرة، الذي كان أمينًا عامًّا للاتحاد من ناحية - والغرفة التجارية لرجال الأعمال، وغرفة جوهانسبرج للصناعة والتجارة، وغرفة جنوب إفريقيا لرجال الأعمال (ساكوب) من ناحية أخرى. كما عقدنا منتدى لوفد رجال الأعمال المصريين مع نظرائهم من جنوب إفريقيا.

كنت شديد الحرص على التواجد المصري في سوق جنوب إفريقيا، العائدة للمجتمع الدولي والإفريقي بعد انهيار النظام العنصري؛ فكانت هناك حالة من التكالب من جانب العديد من الدول للحصول على موطئ قدم لتجارتها في هذه السوق الواعدة والمنتجة أيضًا. نجحنا بالفعل في إدخال بعض الصادرات المصرية إلى هذه السوق؛ منها: البترول، السيراميك، المنتجات الجلدية والأحذية، منتجات الألومنيوم، الأقمشة والمنسوجات القطنية، المشغولات النحاسية، السجاد اليدوي والميكانيكي، إطارات السيارات، الأثاث الخشبي، منتجات خان الخليلي.

أما أهم الواردات المصرية من جنوب إفريقيا خلال هذه الفترة فكانت متمثلة في: منتجات الحديد والصلب، السكر، الورق، الكيماويات، الأجهزة الطبية، الآلات الميكانيكية وقطع غيارها، السلع الهندسية، المعلبات والعصائر.

وقد دارت مباحثات جيدة بين رجال الأعمال الذين صاحبوني في رحلاتي الإفريقية؛ منها على سبيل المثال، تلك التي ضمت «مرسيدس بينز القاهرة» ومثيلتها في جنوب إفريقيا؛ حيث كان رئيس الشركة في مصر، المهندس سامي سعد على رأس الوفد المرافق من رجال الأعمال، وانعقدت اجتماعات مكثفة بين رجال السياحة في البلدين، لكن المهم – بالنسبة لي - هو ما دار بين رجال الأعمال المتوسطة والصغيرة، التي فتحت آفاقًا لا بأس بها للتعارف والتواصل والتعاقد.

المؤتمر الإفريقي- الأوروبي الأول

مع بداية الألفية الثالثة تزايد طغيان التنافس الاقتصادي بين الدول الكبرى على الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات الصناعية، فضلًا عن ضمان السيطرة على مصادر الطاقة؛ وهو ما أدى بدوره إلى زيادة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الآسيوية (الصين نموذجًا) حول الثروات والأسواق الإفريقية.

هذا التنافس بين هذه القوى الكبرى ساهم في إقلاق الاتحاد الأوروبي، الذي ترتبط دول رئيسية فيه بعلاقات ووجود تاريخيين منذ الحقبة الاستعمارية بالقارة الإفريقية؛ وهو ما دفعه إلى محاولة التقارب مع إفريقيا وفتح حوار معها لتكوين شراكة إستراتيجية.

كنت بحكم موقعي وزيرًا لخارجية مصر مواكبًا ومتابعًا عن كثب لكل هذه التطورات؛ وكذلك بحكم

وجودنا النشط في المطبخ السياسي الإفريقي في منظمة الوحدة الإفريقية ودهاليزها، وبانفتاحنا على أوروبا من خلال البعد المتوسطي الذي انخرطنا فيه.

توجت جهودنا في هذا الصدد بأن تم الاتفاق على عقد المؤتمر الإفريقي- الأوروبي الأول في القاهرة سنة ٢٠٠٠م[486]؛ لرسم شراكة إفريقية – أوروبية. بدأنا مبكرًا التحضير لهذه القمة المهمة، التي يحمل عقدها في مصر تقديرًا كبيرًا لدورها في محيطيْها الإفريقي والمتوسطي. ظهرت أمامنا مشكلة كبيرة في أثناء التحضير، تمثلت في «الصحراء الغربية»[487]، فهي عضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية منذ سنة ١٩٨٤؛ وهو ما أدى لانسحاب المغرب من المنظمة؛ باعتبار أنها لا تعترف بـ«الصحراء الغربية» وترى أنها جزء من الأراضي المغربية. وبموجب هذه الخلفيات فقد أصرت الجزائر على حضور «الصحراء الغربية» للمؤتمر الإفريقي- الأوروبي الأول بالقاهرة بوصفها دولة كاملة، وبناء على دعوة رسمية توجه إليها مثل باقي الدول الإفريقية، وأعلنت أنها لن تحضر المؤتمر من دون حضورها، في حين أعلنت المملكة المغربية أنها «لن نشارك في المؤتمر إذا حضرت (الصحراء)»، ويؤيدها في ذلك الأوروبيون؛ وهو ما هدد فرص انعقاد المؤتمر منذ بدايات الترتيب له.

تحدثت مع الإخوة في الجزائر مقترحًا وبشدة أن تتجنب الجزائر أن تتهم بأنها تشكِّل العقبة أمام انعقاد هذا المؤتمر المهم، وفي الاجتماع الوزاري الإفريقي الخاص بالإعداد للقمة طلبت من كل الدول ألا تقف في وجه انعقاد المؤتمر. قلت للجميع: إن مشكلة حضور الصحراء يمكن حلها، ولديَّ حلها، وهو أنها سوف تدعى لحضور المؤتمر، لكنها سوف تعتذر، والاتفاق على هذا يضمن حقها في عدم تخطيها في الدعوة، وقرارها عدم الحضور هو قرار سيادي بالنسبة إليها وهذا يكفي، واعتذارها عن الحضور سوف يجنبها الحرج، ويسمح بانعقاد الاجتماع ويفتح لها في الوقت نفسه أبواب تعاون مع الدول الأوروبية في ضوء هذا الموقف المسئول الذي يتيح حضور المملكة المغربية، والذي هو حضور هام تتمسك به دول الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول الإفريقية. حرصت على أن يكون ذلك في اجتماع شامل رفيع المستوى؛ حتى نتخذ القرار النهائي الذي مهدت له بالمبادرة المصرية المشار إليها. قابل الأفارقة الذين كانوا حريصين جدًّا على عقد القمة الإفريقية- الأوروبية اقتراحي بتأييد عارم. اجتمعت مع وزير خارجية الصحراء وقلت له: نحن في مشكلة، ومصر من جانبها باعتبارها البلد المضيف تتعهد لكم بتوجيه دعوة رسمية لحضور المؤتمر، وهذا يحفظ حقكم، لكن عليكم ألا تحضروا وبقرار منكم يبلغ إلينا أو إلى الأمين العام للمنظمة كي يحضر المغرب وينعقد المؤتمر. فتفهم الوضع.

بعد إنضاج هذا الحل تحدثت إلى الرئيس مبارك. قلت له: «وجدت حلًّا لأزمة حضور الصحراء. سندعوها لحضور المؤتمر كي نرضي الجزائر. قال لي الرئيس إنه لن يدعوها «وخلِّي سالم أحمد سالم (أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية - الاتحاد الإفريقي حاليًا) يدعوها» وهو ما تم بالفعل. أكملت: وسنطلب منها (الصحراء الغربية) الاعتذار عن عدم الحضور حتى نضمن أن تحضر المملكة المغربية التي إن لم تحضر فلن توافق الدول الأوروبية على عقد المؤتمر من الأساس، لكن هذا المقترح يتطلب عرضه على الملك محمد السادس، عاهل المغرب، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[488] شخصيًّا؛ لأن كل ذلك كان على مستوى وزراء الخارجية. اتفقت مع الرئيس على أن أزور الجزائر والمغرب لتسويق هذا الحل، ومعي تعهدات شخصية منه بضمان تنفيذه.

اهتم الأوروبيون بالمقترح المصري وشجعوه، وانضم إليَّ خايمه جاما، وزير خارجية البرتغال حينذاك[489]؛ باعتبار أن بلاده كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

توجهت في البداية إلى الجزائر بصحبة وزير خارجية البرتغال، يوم ١٠ فبراير ٢٠٠٠م. كان من

المفترض أن نلتقي الرئيس بوتفليقة معًا – جاما وأنا- لكنني استأذنت رفيقي في الرحلة، وقلت له: دعني ألتقي الرئيس على انفراد قبل اجتماعنا، وهو ما تم بالفعل. قابلت الرئيس في حضور وزير خارجية الجزائر، يوسف اليوسفي. قلت له: يا سيادة الرئيس. إننا نعرف مدى حرصكم على انعقاد القمة الإفريقية- الأوروبية، ونريد دعمكم في تذليل العقبات بشأن مشكلة الصحراء الغربية، ونحن نقترح أن تتم دعوتها لحضور المؤتمر، لكن عليها عدم الحضور.

رد بوتفليقة قائلًا: ومن سيوجه لها الدعوة؟

قلت: الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

قال: أفهم من ذلك أن الرئيس مبارك لن يوجه لها الدعوة؟

قلت: ما يهمنا هو جوهر الدعوة يا سيادة الرئيس.

تفهم الرئيس الجزائري الموقف، وقبل المقترح المصري كي تنعقد القمة الإفريقية - الأوروبية بسلام، لكن الصعوبة جاءت في مقابلة الملك محمد السادس، عاهل المغرب. الذي ذهبنا للقائه في اليوم التالي لزيارتنا للجزائر. التقيته بمفردي قبل اجتماعنا مع الوزير البرتغالي كما فعلنا مع الرئيس الجزائري.

كان العاهل المغربي غاضبًا جدًّا عندما التقيته. لكنني لاحظت فور دخولي لمقابلته مدى الأناقة التي يتمتع بها. لاحظت أننا نرتدي حلتين (بدلتين) من نفس اللون، قلت سأداعبه من هذه النقطة كي أخفف من حدة التوتر والغضب اللذيْن لاحظتهما عليه فور رؤيتي له.

وصلت إليه، وتبادلنا التحيات. بادرت من دون مقدمات قائلًا: دعني أحيي جلالتك على هذه الأناقة والشياكة، فهذا اللون هو أجمل الألوان؛ فتبسم الملك، وخفت الحدة نسبيًّا. قلت له: نحن في مصر نعرف ونقدر حقيقة الموقف المغربي من موضوع الصحراء ، ولن نجرحه ولن نؤثر فيه أبدًا، لكن ما سيتم كي ينعقد المؤتمر بحضوركم وحضور الجزائر أن الدعوة سوف توجه إليها، لكنها لن تحضر.

قال: وهل تضمن عدم حضورها؟

قلت: نعم، أضمن.

قال: ومن سيدعوها؟

قلت: سيدعوها الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ لأن الرئيس مبارك حرص على عدم توجيه الدعوة إليها بنفسه باعتباره رئيس الدولة المضيفة، مفرقًا في ذلك بينها وبين كل الدول الأوروبية والإفريقية.

في الأخير وافق الملك محمد السادس على هذا المقترح الخاص بالصحراء الغربية، وفرح الأوروبيون بحل هذه الأزمة، وأطلقوا على مقترحي الذي يضمن حضور الجزائر والمغرب اسم «Moussa Formula» أو «صيغة موسى». كل هذا أدى لتعزيز شعور الأفارقة والأوروبيين بالتقدير الكبير جدًّا للدور المصري في إفريقيا وفي أوروبا؛ لأنهم شعروا أن مصر قادرة على تجاوز المشكلات، وقادرة على اقتراح الحلول، وتسويقها إلى أن تنجح، كما حدث في ذلك النزاع بشأن حضور الصحراء القمة الإفريقية- الأوروبية.

وقد صدر عن هذه القمة «إعلان القاهرة» الذي تضمن صياغة مستفيضة لمختلف الموضوعات والقضايا الخاصة بالتعاون بين الطرفين، التي ترمي – في معظمها - إلى إضفاء بعد إستراتيجي على الشراكة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا. ركزت الدول الإفريقية خلال القمة على مصالحها الاقتصادية

التي تمثلت في مجموعة من المطالب: الأول تمثل في الإعفاء من الديون الخارجية ومواصلة الحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية من الجانب الأوروبي من أجل تخفيف أعباء الديون، وتوفير الموارد الإضافية لإستراتيجية الحد من الفقر، والمطلب الثاني دار حول تعزيز وسائل الوصول إلى الأسواق الأوروبية لجميع المنتجات الإفريقية الرئيسية على أساس الإعفاء من الضرائب.

وتمثل المطلب الثالث في التغلب على تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز القدرات التكنولوجية والتعليمية. والمطلب الرابع ركز على طلب تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في إفريقيا؛ وذلك بتوفير رأس المال لإنعاش وتطوير البنيات التحتية الضرورية لأي تنمية اقتصادية[490].

حضر العقيد القذافي الاجتماع، وكان سعيدًا بوجوده مع الرؤساء الأوروبيين، ويتصرف كما لو كان المتحدث باسم إفريقيا أو زعيمها، ثم ألقى خطابًا لا يمكن وصفه إلا بأنه «خطاب تهريجي» لا يتضمن أي شيء ذي قيمة، أضحك الحاضرين كثيرًا، وإن أشار إلى أوروبا والاستعمار الغربي وإهمال الغرب لإفريقيا. كان الرئيس مبارك من أكثر الضاحكين من كلام القذافي.

لعل الحديث عن هذا «الحل التوفيقي» أو كما وصفه الأوروبيون (بصيغة موسى) يدفعني لأن أقول وأكرر إن مفتاح النجاح أو التوفيق في مثل هذه المواقف التي تتصادم فيها سياسات الأطراف يكمن في كلمتين «الحل الوسط» الذي يرضي الطرفين المختلفين، ولكن لا يغضبهما، وهو أمر ليس سهلًا، وهو – في هذه الحالة وكل الأحوال- يحقق للسياسة الخارجية المصرية النجاح الذي تسعى إليه بوصفها دولة وازنة وفاعلة في الدوائر التي تتحرك فيها.

ولعلي أتجاسر عندما أقول إن تسويق الحلول التوافقية يعد واحدًا من أهم مهارات الدبلوماسية المصرية، التي اكتسبتها نتيجة تراكم عشرات - بل مئات - المواقف المشابهة في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية التي كانت تصل الأمور فيها بين بعض الأفرقاء إلى حوائط مسدودة، فتتدخل قدرات وتجارب الدبلوماسية المصرية لفك الاشتباكات والوصول لحلول مقبولة من الجميع، سواء على الصعيد الإفريقي كما حدث في مؤتمر القمة الإفريقي - الأوروبي الأول، وكذلك في قرارات تاريخية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

وإذا كنت أستعيد الذكريات في المؤتمر الإفريقي – الأوروبي الأول فإنما لأعيد تأكيد أدوار يجب ألا نغفل عنها اليوم فيما يخص قاراتنا الإفريقية، التي يجب ألا تغيب مطلقًا عن دائرة الاهتمامات والمصالح الإستراتيجية لمصر. وهنا أشدد على أن الدبلوماسية المصرية بقراءتها للتطورات العالمية وقوة اندفاع القوى الاقتصادية العالمية القديمة والبازغة نحو إفريقيا بادرت بأخذ زمام المبادرة وأمسكت بها لتدير هذا الحوار بين إفريقيا وأوروبا في القاهرة التي لم تغبْ ولا يصح لها أن تغيب عن مجالها الحيوي في تلك القارة ذات الثقل الاستثماري الهائل.

ملف مياه النيل

قبيل استعراض ما قمنا به من إجراءات فيما يخص ملف «مياه النيل»، خلال الفترة التي قضيتها وزيرًا للخارجية، أود التنويه إلى أن هذا الملف كان يقع بكامله ضمن مسئوليات وزارة الموارد المائية والري، التي تزخر على مر العصور بوجود خبراء لديهم معرفة وثيقة وعميقة بنهر النيل وموارده والاتفاقيات والأطر القانونية والتاريخية التي تحكم علاقتنا ببقية الدول الواقعة في حوضه.

وأرى أيضًا في بداية الحديث عن هذا الملف أنه لا مفر من إعطاء خلفية تاريخية عن تعامل الدولة المصرية معه خلال العصر الحديث، الذي يبدأ مع تولي محمد علي حكم البلاد، وهو الحاكم الذي اهتم وخلفاؤه بتنمية موارد النهر؛ بإقامة القناطر الكبرى وشق الترع الرئيسية والرياحات؛ مما أدى

إلى تضاعف المساحة الزراعية للبلاد. ولتأمين تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، قام سنة ١٨٢٠ بالزحف جنوبًا إلى السودان وعمَّر مدينة الخرطوم وأخضع جنوب السودان وأجزاء كبيرة من أوغندا.

واستمرت الحملات العسكرية المصرية فى عصر الخديوي إسماعيل لتمتد الرقعة المصرية إلى إريتريا والصومال وأوغندا وبعض ولايات جنوب السودان وغرب إثيوبيا، ولكن انتهت هذه الفتوحات بهزيمة للخديوي إسماعيل في متاهات القرن الإفريقي عام ١٨٧٦ توقفت بعدها التوسعات المصرية فى شرق إفريقيا وحوض النيل.

وفي أثناء فترة الاحتلال البريطاني لمصر الذي بدأ سنة ١٨٨٢م عملت بريطانيا على دعم جهود الدولة المصرية في بناء منشآت الري الكبرى في الصعيد، مثل خزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي وأسيوط، وكذلك شق الترع الرئيسية في صعيد مصر ودلتا النيل. وعقدت بريطانيا نيابة عن مصر والسودان اتفاقية ١٩٠٢ مع إمبراطور إثيوبيا مينليك الثاني، الذي تعهد فيها الأخير بعدم إقامة أي منشآت على بحيرة تانا والنيل الأزرق ونهر السوباط إلا بموافقة بريطانيا والسودان المصري-البريطاني. وصدَّق البرلمان الإثيوبى على هذه الاتفاقية وقتذاك.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء فيها، طالب المصريون بالاستقلال بعد الدعم الكبير الذي قدمته مصر من الرجال والعتاد لمساندة ودعم بريطانيا في هذه الحرب. ونفى الإنجليز سعد زغلول ورفاقه إلى خارج البلاد، وانتفض الشعب المصري بالثورة عام ١٩١٩، وحصلت مصر على بداية استقلالها في فبراير ١٩٢٢ واعتماد دستورها سنة ١٩٢٣.

كان الإنجليز دائمًا يؤمنون بأن من يتحكم في النيل يتحكم فى مصر، وبعد استقلال مصر كان انتقام الإنجليز بأن شيدوا «سد سنار» على النيل الأزرق في السودان سنة ١٩٢٥، وحفروا الترع وأصلحوا الأراضي بمنطقة جزيرة أبا السودانية لزراعة القطن وتصديره إلى المصانع البريطانية بدلًا من القطن المصري وضرب الاقتصاد المصري في مقتل، وقامت بريطانيا بوصفها ممثلة للسودان ودول الهضبة الاستوائية: أوغندا، وتنجانيقا، وكينيا بعقد اتفاقية ١٩٢٩ مع مصر المستقلة، وهي في الأصل اتفاقية حدودية لدول الهضبة مع السودان، وكانت الاتفاقية تنص على عدم إقامة أي مشروع على النيل أو روافده أو البحيرات الاستوائية إلا بعد إخطار وموافقة مصر. وتنص الاتفاقية على أن حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل ٤٨ مليار متر مكعب سنويًّا، وأن حق السودان ٤ مليارات متر مكعب سنويًّا، بينما كان يفقد حوالي ٣٢ مليار متر مكعب سنويًّا في البحر المتوسط.

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والتحرر من الاحتلال البريطاني، تبنَّى الرئيس جمال عبدالناصر مشروع السد العالي لزيادة حصة مصر المائية وتوفير الكهرباء للتنمية الصناعية. ونجح بعد عقبات ومشكلات متعددة في عقد اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان، والتي تنص على الاستفادة المشتركة من المياه التي سيوفرها السد العالي بدلًا من فقدانها في البحر وذلك على ضوء الحقوق التاريخية للدولتين في اتفاقية ١٩٢٩، وتنص الاتفاقية أيضًا على إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية في جنوب السودان لزيادة إيراد النهر لصالح الدولتين، وقد نصَّت الاتفاقية على زيادة حصة السودان المائية من ٤ إلى ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويًّا، وحصة مصر من ٤٨ إلى ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًّا[491].

أطر التعاون

من بين القضايا والملفات التي شغلتني وشغلت الدبلوماسية المصرية على الدوام، قضية التواصل مع دول المنابع لضمان وتأكيد حصة مصر المائية، في ظل تحفظ وحساسية تاريخية من تلك الدول تجاه استخدامات مصر وحصتها المائية، وفي ظل عدم ارتياحها مما ورد في الاتفاقيات التاريخية التي أشرت إليها آنفًا، والتي تسميها بـ«الاتفاقيات الاستعمارية»، وهي - من وجهة نظرنا- اتفاقيات

قائمة لها حجية قانونية لا تقبل الجدل، حسب القانون الدولي، كما أن قواعد توارث المعاهدات والتزام الدول بالاتفاقيات المبرمة قبل استقلالها هي من ركائز القانون الدولي.

وبشكل عام، كانت مصر حريصة دائمًا على أن تجمعها بدول حوض النيل أطر تعاون فني، تكون مدخلًا لترسيخ علاقة تعاون إقليمي، تضمن أن يتحول نهر النيل لأداة لتنمية الحوض لمصلحة كل دوله المتشاطئة؛ فكانت البدايات لجذب دول المنابع لعلاقة تعاون مفيدة بين دول الحوض هو قيام مصر مع كينيا والسودان وتنزانيا وأوغندا ببدء مشروع «الدراسات الهيدرومترولوجية بهضبة البحيرات الاستوائية» المعروف باسم «الهيدرومت» سنة ١٩٦٧م؛ بهدف تحقيق التعاون الإقليمي في الحفاظ على مياه النيل، وقد انتهى المشروع سنة ١٩٩٢.

وتأسست كذلك مجموعة «الأندوجو»[492] عام ١٩٨٣م باعتبارها إحدى محاولات التعاون بين دول الحوض، وكانت دول المنابع قد أسست منظمتين شبه إقليميتين؛ الأولى هي «منظمة حوض نهر كاجيرا» عام ١٩٨١م؛ والثانية هي «منظمة حوض بحيرة فيكتوريا» بوصفها نموذجًا آخر نحو التطلع للتكامل في إدارة أحواض الأنهار بشكل مشترك.

بعد ذلك عقد الوزراء المعنيون بالموارد المائية بدول حوض نهر النيل لقاء في ديسمبر ١٩٩٢ في كمبالا بأوغندا لمراجعة وتقييم ما تم عمله من خلال مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية وإعداد وثيقة للتعاون الفني تشمل دول حوض النيل كافة، وتم الاتفاق في ذلك اللقاء على ضرورة التعاون المستقبلي بين دول حوض النيل في فترة ثلاث سنوات تحت مسمى «التيكونيل» Tecco nile، وبدعم من الأمم المتحدة، وقد وقع على هذا الاتفاق وزراء المياه في كل من: مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير (الكونغو الديمقراطية) ورواندا، كما حضرته بقية دول الحوض مراقبين.

تم إنشاء لجنة فنية من ممثلين من الدول أعضاء «التيكونيل». كما تم تشكيل مجلس وزاري لوزراء المياه في هذه الدول. وقد تم عقد لقاء لأعضاء اللجنة الفنية لـ«التيكونيل» بالقاهرة في شهر ديسمبر ١٩م، وتم خلاله وضع الخطة الشاملة لتنمية حوض نهر النيل. وقد حضر هذا اللقاء ممثلون عن جميع دول حوض النيل. وتم عقد لقاء وزاري في أروشا بتنزانيا عام ١٩٩٥، تم فيه عرض الخطة الشاملة لحوض نهر النيل لتخطيط وإدارة المصادر المائية، ورفع كفاءة المؤسسات والتدريب وتحسين البيئة والتعاون الإقليمي، وقد حظيت تلك الخطة بموافقة مجلس الوزراء. كما تقرر في هذا اللقاء مد فترة «التيكونيل» لمدة ثلاث سنوات أخرى، تبدأ من يناير ١٩٩٦م.

كان المسعى الدائم - الذي دعمته الدول المانحة - هو خلق إطار تعاوني مشترك مؤسس على قاعدة قانونية إطارية تحدد قواعد الإدارة المشتركة للنهر بما يحقق مصلحة دوله. وكان هدفنا الرئيسي هو صياغة الاتفاق الإطاري ضمن مبادرة حوض النيل التي رحبت مصر بالانضمام إليها، وهي متمسكة في جميع مراحل التفاوض بالقواعد الحاكمة للموقف المصري المؤسس على حماية حقوقها المائية وحصتها التاريخية المكتسبة والتي تحميها اتفاقيات قانونية ملزمة.

في فبراير ١٩٩٩، وقعت تسع من دول حوض النيل على محاضر متفق عليها لإنشاء مبادرة حوض النيل NBI، وهي تضم: مصر، والسودان، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديموقراطية. وشاركت إريتريا مراقبًا.

تأسست المبادرة بهدف وضع إستراتيجية للتعاون بين دول حوض نهر النيل؛ لتحقيق التعاون والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات. وجدير بالملاحظة أنه لأول مرة انضمت دول الحوض كافة إلى آلية تعاونية بصفتهم أعضاء فاعلين وعاملين، ويُستثنى من ذلك إريتريا، التي أصبحت عضوًا مراقبًا لحين ترسيم حدودها مع إثيوبيا.

وقد ظهرت المبادرة إلى حيز الوجود من خلال الاجتماعات الوزارية بالمجلس الوزاري لوزراء الري والموارد المائية لدول الحوض، الذي يُعقد سنويًّا في عواصم الدول الأعضاء. ويهدف التحرك للتعاون ووضع إستراتيجيات على المستوى الإقليمي، سواء لحوض النهر باعتباره وحدة متكاملة، أو للأحواض الفرعية من خلال تنفيذ مشروعات تقوم بمبدأ الفائدة للجميع Win – Win.

ولعل تعثر مبادرة حوض النيل وتجميد مصر والسودان لعضويتَيْهما فيها[493] المحصلة الطبيعية لحساسيات غذتها أطماع ومناورات بين دول المنابع أو بعضها على الأقل ودولتي المصب (مصر، والسودان) بشأن الاعتراف بحقوقهما التاريخية المكتسبة والاتفاقيات المؤسسة لتلك الحقوق؛ وهو ما حرم «مبادرة حوض النيل» من التعبير بشكل متكامل عن مصالح دول النهر كافة، وبقيت تجمعًا إضافيًّا شأنها شأن «منظمة حوض نهر كاجيرا» و«منظمة حوض بحيرة فيكتوريا»؛ وهو ما أدى بين أسباب أخرى طبعًا إلى تردد الدول المانحة على الدخول بثقلها كما كان مأمولًا لتمويل مشروعات إقليمية كبرى كانت ستعود بالفائدة على اقتصاديات دول نهر النيل، وتحمي بيئة النهر، وتؤسس لمناخ سياسي إيجابي يحوِّل النهر إلى مصدر للتعاون لا إلى مصدر للتوتر.

وفي جميع الأحوال بقيت مصر في المحصلة النهائية متمسكة بموقفها القانوني وبالصياغات المرتبطة بضرورة الإخطار المسبق، والمحافظة على حصتها التاريخية المكتسبة، سواء كان ذلك بالتمسك بالاتفاقيات القائمة، أو عند صياغة مفهوم «الأمن المائي» الذي يضمن أمن الاستخدامات الحالية (حصة مصر) أو المستقبلية (مشروعات دول المنابع)، ولا شك في أن المجال لا يزال مفتوحًا لصياغة علاقات تعاون تبتعد عن القرارات السيادية الوطنية الضيقة التي تنظر إلى مصلحة دولة من دون النظر إلى مصلحة باقي دول الحوض، وإلى المدى الذي يمكن أن يحققه النهر لدول حوض النيل كافة لو أنها أحسنت إدارة مبادرة حوض النيل بشكل مشترك.

كان يمكن بل كان لا بد من استخدام قدرات الدبلوماسية المصرية للتوصل إلى تفاهم، كان لا بد من رؤية سياسية لتجاوز التفاصيل الفنية، فهل كانت القيادة السياسية في مصر عازفة، أم غير مدركة للعواقب؟

طوال السنوات العشر التي كنت فيها وزيرًا للخارجية (١٩٩١- ٢٠٠١م) لم يكن موضوع مياه النيل من الموضوعات المثارة بقوة على الساحة، لكن في أواخر التسعينيات بدأ الحديث يتردد عن وجود نوايا لبناء سد في إثيوبيا، ولكن لن تزيد بحيرة تخزينه عن ١٤ مليار متر مكعب من المياه، وهو مشروع إثيوبي قديم كما نعلم، وهذه السعة التخزينية بحسب الدوائر الفنية في مصر في ذلك الوقت لا تضر بسريان المياه أو بحصة مصر السنوية والتي تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب. تغير هذا الأمر الآن، بعد أن أقدمت إثيوبيا على بناء سد تصل سعة بحيرة تخزينه إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه[494]؛ وهو ما سيؤثر على حصة مصر من المياه على الأقل خلال سنوات ملء بحيرة التخزين العملاقة.

لقد قدمت مصر كثيرًا لأشقائها في دول حوض النيل، وحاولت الاقتراب قدر الإمكان من تفهم حقهم في التنمية، ولكن من دون إضرار بحقوقنا المائية، التي هي في الأساس «حقنا في الحياة».

نشرت صحيفة «الوطن» القاهرية في عدد ٨ أغسطس ٢٠١٦ حديثًا لمستشار هيئة الفضاء الروسية الدكتور حسين الشافعي أن الاقمار الصناعية صوَّرت عمليات بناء سد النهضة في إثيوبيا مؤخرًا بالأبعاد الثلاثة، مؤكدًا أنه تم بناء السد فعلًا بسعة تخزين تصل إلى ٩٠ مليار متر مكعب، وأن هذه المعلومات قدمت للجهات المعنية في مصر.

462(١) محمد فايق؛ من مواليد عام ١٩٢٩. درس في كلية التجارة، ثم حصل على عدة دورًات في بريطانيا في الدفاع الجوي عام ١٩٥٠. أول من تولى مكتب الشئون الإفريقية بالمخابرات المصرية. تولى وزارة الإعلام في عهد عبد الناصر وسجن في عهد السادات، أنشأ دار «المستقبل العربي للنشر»، ويشغل الآن رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

463(١) سياسي جزائري تقلد عدة مناصب وزارية آخرها منصب وزير الخارجية في تعديل وزاري أجري في مايو ٢٠١٧ وشغل قبلها منصب وزير الشئون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية. وشغل خلال الفترة بين ١٩٩٦ - ١٩٩٧: «مدير عام قسم إفريقيا» وشغل خلال الفترة بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ منصب «المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية، المكلف بمتابعة المسار بجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى خلال الرئاسة الجزائرية ل- «منظمة الوحدة الإفريقية».

464(١) سياسي ودبلوماسي تنزاني، تولى مناصب قيادية في الأمم المتحدة، وساهم في إنهاء الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري بإفريقيا. تولى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (١٩٨٩-٢٠٠١م) وتحولت في عهده إلى «الاتحاد الإفريقي». كان الوحيد - من بين أمنائها العامين - الذي خدم فيها ثلاث ولايات متتالية، ثم عُين مبعوثًا خاصًا للاتحاد الإفريقي لحل أزمة دارفور غربي السودان خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

465(١) ملس زيناوي (١٩٥٥- ٢٠١٢م)؛ رئيس وزراء إثيوبيا منذ ٢٢ أغسطس ١٩٩٥ حتى وفاته في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢. وكان قد شغل قبل ذلك منصب الرئيس من ٢٨ مايو ١٩٩١ إلى ٢١ أغسطس ١٩٩٥. وصل إلى الحكم بعد الإطاحة بنظام منجستو هيلا مريام الشيوعي في مطلع التسعينيات.

466(١) روبرت موجابي؛ أول رئيس حكومة لزيمبابوي (١٩٨٠-١٩٨٧)، وثاني رئيس للجمهورية (١٩٨٧ -).

467(١) شارك في هذه العملية ١٠ مصريين، ونتج عنها مقتل خمسة منهم :عبد القدوس القاضي، ومصطفى عبد العزيز محمد، وشريف عبد الرحمن أمير الجماعه الإسلامية باليمن، وعبد الهادي مكاوي، ومحمد عبد الراضي، وتمكن ثلاثة آخرون من الهروب حينذاك وهم: مصطفى حمزة، الذى سلمته المخابرات الإيرانية إلى مصر، ونائبه عزت ياسين، الذي جمع المعلومات عن وصول موكب مبارك واستخراج جوازات سفر سودانية ويمنية ليستخدمها أفراد المجموعة، وكان الهارب الثالث هو حسين شميط المسئول عن تسليم الأسلحة والتي نقلت من الخرطوم إلى أديس أبابا في حقائب دبلوماسية مليئة بمدافع الكلاشنكوف والذخيرة وقاذفات ال-«آر.بي.جي» وقنابل يدوية.

وألقت المخابرات الإثيوبية القبض على ثلاثة آخرين في تنفيذ تلك العملية والذين لم يتمكنوا من الهرب وهم: صفوت عتيق، وعبد الكريم النادي، والعربي صدقي، والذين حكمت إثيوبيا عليهم بالإعدام حينذاك.

468(١) قالت مصادر سودانية بشأن محاولة اغتيال الرئيس مبارك ما يلي: إن وزير خارجية السودان وقتذاك علي عثمان محمد طه قد استغل منصبه بوصفه وزيرًا للخارجية؛ فقام سرًّا بالاتفاق مع الدكتور علي نافع مدير جهاز الأمن والاستخبارات وقتها لينسقا معًا التخطيط الدقيق لاغتيال الرئيس المصري مبارك في أثناء حضوره مؤتمر القمة الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية، وقررا أن تتم العملية بواسطة بعض المصريين المتطرفين ومدهم بالأسلحة والذخيرة من السودان.

ولما كانت «الحقائب الدبلوماسية» تخضع لوزارة الخارجية التي يترأسها علي عثمان فسارع باستغلالها عبر إرسال كمية من السلاح والذخيرة والقنابل اليدوية من خلال إحدى الحقائب إلى سفارة السودان في أديس أبابا، وقامت السفارة باستلام الشحنة، وسلمتها بدورها للمتطرفين الإسلاميين المصريين الذين قاموا بالهجوم على سيارة الرئيس مبارك في أثناء توجهه لحضور القمة بعد وصوله المطار الإثيوبي. وفشلت محاولة الاغتيال فشلًا تامًّا بسبب يقظة الحراس المصريين.

469(١) تضم الكوميسا في عضويتها كلًّا من: مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، أنجولا، بوروندي، رواندا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتى، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، أوغندا، سوازيلاند، زامبيا، ليبيا، سيشيل، وزيمبابوي.

470(٢) اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية تعني أن تتفق الدول الموقعة على منح مزايا جمركية لبعضها بعضًا فيما يخص سلعًا معينة، وهي الدرجة الأدنى من التكامل الاقتصادي. ثم قررت الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية تطوير التعاون فيما بينها، وذلك بإنشاء منظمة «الكوميسا».

471(٣) للمزيد: راجع الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية المصرية

http://www.mfa.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx

472(١) يوسف بطرس غالي؛ كان وزيرًا للمالية في حكومة أحمد نظيف، وهو أيضًا ابن شقيق د. بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة. ولد في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ م في مدينة القاهرة، وفي سنة ١٩٧٤م حصل على بكالوريوس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، وفي ١٩٨١ نال الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتقنية بالولايات المتحدة الأمريكية.

473(٢) يوري موسيفيني؛ ولد في عام١٩٤٤ في مقاطعة مبارارا نتونكامو، محمية أوغندا، حصل على بكالوريوس العلوم السياسية والاقتصاد والقانون سنة ١٩٧٠م، وهو رئيس أوغندا منذ ٢٩ يناير ١٩٨٦م حتى الآن.

474(١) فايزة أبو النجا (١٢ نوفمبر ١٩٥١ -)؛ تولت وزارة التعاون الدولي المصرية في نوفمبر ٢٠٠١ لتصبح أول سيدة يتم تعيينها في مثل هذا المنصب في مصر. بقيت في منصبها بعد ثورة ٢٥ يناير، خلال وزارة عصام شرف ووزارة كمال الجنزوري.

انتخبت عام ٢٠١٠ عضوًا بمجلس الشعب عن مدينة بورسعيد؛ حيث فازت بأحد المقعدين المخصصين للنساء عن المحافظة. وفي ٥ نوفمبر عام ٢٠١٤ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى قرارًا جمهوريًّا بتعيينها مستشارًا للرئيس لشئون الأمن القومي.

475(١) السفير د. محمد حجازي؛ ولد سنة ١٩٥٥م، وتخرج في قسم الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. عمل سفيرًا لمصر في الأردن والهند، وشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، ثم عين متحدثًا رسميًّا باسم حكومة عصام شرف سنة ٢٠١١م، ثم عُيِّن بعدها مساعدًا لوزير الخارجية للشئون الآسيوية، واختتم حياته الدبلوماسية سفيرًا لمصر في ألمانيا الاتحادية.

476(٢) حرصت على تسجيل شهادة السفير محمد حجازي عن رحلاتنا المكوكية مع رجال الأعمال المصريين إلى الدول الإفريقية وجهدنا في الملف الإفريقي بصوته؛ لدواعي التوثيق الدقيق الذي اتخذناه منهجًا في كتابة هذه المذكرات.

477(١) هو رئيس جمهورية مالي (١٩٤٦م-) لفترتين رئاسيتين كل منهما خمس سنوات (١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢م)، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨م.

478(١) بطرس بطرس غالي، بانتظار بدر البدور.. يوميات ١٩٩٧-٢٠٠٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ١٣٠و ١٣١ .

479(٢) سوازيلاند أو مملكة سوازيلاند؛ مملكة إفريقية داخلية تحيط بها جنوب إفريقيا من الشمال والجنوب والغرب، وموزمبيق من الشرق، مساحتها ١٧٣٦٣ كيلومترًا، وقُدِّرعدد سكانها في سنة ١٩٨٨ م بحوالي ٧٣٧.٠٠٠ نسمة، خضعت لحماية بريطانية ثم لنفوذ اتحاد جنوب إفريقيا وهي مستقلة الآن، أرضها جبلية، والقطاع الشرقي منها سهلي، مناخها معتدل على المرتفعات حار رطب في السهول الشرقية، واللغة الرسمية الإنجليزية، ولغة (سي سواتي) المحلية وعاصمتها (مبابان)، والمحاصيل المنتجة تتمثل في الأرز، والذرة، وقصب السكر، والقطن. و تربي الأبقار والأغنام والماعز ومخارجها من موزمبيق وجنوب إفريقيا.

480(١) شغل الدكتور علي الصعيدي منصب وزير الكهرباء والطاقة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١، ثم شغل منصب وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤م.

481(٢) راجع: صحيفة «الأهرام»، عدد ١٣ يوليو ٢٠٠٠م.

482(٣) كانت أول زيارة قمت بها لجنوب إفريقيا بعد القضاء على النظام العنصري فيها، في شهر سبتمبر عام ١٩٩٥، بعدها شهد البلدان زيارات مكثفة لمسئوليهما على اختلاف مستوياتهما، توجت بزيارة الرئيس الراحل والتاريخي نيلسون مانديلا لمصر في سنة ١٩٩٦ بدعوة من الرئيس حسني مبارك للمشاركة في التوقيع على معاهدة تحرير إفريقيا من الأسلحة النووية.

483(١) مدينة «بريتوريا» العاصمة السياسية لجنوب إفريقيا.

484(٢) رئيس جمهورية جنوب إفريقيا (١٨ يونيو ١٩٤٢ -) الحادى عشر منذ ١٤ يونيو ١٩٩٩ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨م.

485(٣) هي سياسية جنوب إفريقية (١٩٤٧-)، كانت وزيرة الصحة ١٩٩٤-١٩٩٩، في عهد الرئيس نيلسون مانديلا، ثم وزير الشئون الخارجية من ١٧ يونيو ١٩٩٩ حتى ١٠ مايو ٢٠٠٩ في عهد الرئيسين ثابو مبيكي وكَالِما موتلانثه. ثم انتقلت إلى منصب وزيرة الشئون الداخلية في حكومة الرئيس جاكوب زوما، زوجها السابق، في ١٠ مايو ٢٠٠٩، وظلت في المنصب حتى استقالتها في ٢ أكتوبر ٢٠١٢.

في ١٥ يوليو ٢٠١٢، انتُخبت دلاميني-زوما من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي رئيسة للمفوضية، وكانت أول سيدة تتولى رئاسة المنظمة (ويشمل ذلك سابقتها منظمة الوحدة الإفريقية) في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢.

486(١) عقدت القمة الإفريقية- الأوروبية الثانية في لشبونة عاصمة البرتغال سنة ٢٠٠٧م.

487(١) قضية «إقليم الصحراء» تفجرت في عام ١٩٧٥، بعد إنهاء الاستعمار الإسباني ليتحول النزاع بين المغرب و«جبهة البوليساريو» المدعومة من الجزائر إلى نزاع مسلح، استمر حتى عام ١٩٩١، وتوقف بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، ولتنظيم استفتاء لتقرير المصير، وتأخر الاستفتاء كثيرًا بسبب تعنت الجبهة الانفصالية بخصوص قائمة من يحق لهم التصويت في الاستفتاء؛ الأمر الذي انتهى بالمغرب إلى اعتبار خيار الاستفتاء صعب التطبيق واقترح الحكم الذاتي حلًّا وسطًا .

488(١) الرئيس بوتفليقة (١٩٣٧م-)؛ هو الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين، والرئيس الثامن منذ الاستقلال، تولى حكم البلاد في إبريل ١٩٩٩م، حتى الآن.

489(٢) أصبح رئيس مجلس النواب بعد ذلك، وهو الآن محامٍ معروف في لشبونة.

490(١) أحمد طه محمد، الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا، السياسة الدولية، العدد ١٤١ (يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٦٨.

491(١) محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي قضية سياسية، أم إشكالية فنية؟ دار المحروسة، القاهرة، ٢٠١٤.

492(١) «الأندوجو» كلمة باللغة السواحيلية وتعني بالعربية (الأخوة).

493(١) جمَّدت مصر عضويتها في جميع أنشطة مبادرة حوض النيل سنة ٢٠١٠، بعد أن وقَّعت خمس من دول المنبع وهي: إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا،الاتفاقية الإطارية (عنتيبى) في مدينة عنتيبي الأوغندية والتي تطالب بإعادة تقسيم حصص مياه نهر النيل وإلغاء اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، الخاصتين بتوزيع حصص مياه النيل بين الدول الواقعة على مجراه أو تقع فيها

روافده، وهو ما يتعارض مع المواثيق والقوانين الدولية. لذا رفضت كل من مصر والسودان اتفاقية عنتيبي التي تتضمن إمكانية إعادة توزيع حصص مياه النيل والتي لاتزال مصر ترفضها بشكلها الحالي، وتدفع بأنها تؤثر على حصتها من المياة المقدرة بـ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًّا.

494(١) يجدر القول في هذا السياق إن الدبلوماسية المصرية تجاه إفريقيا، منذ توليتي مهام وزارة الخارجية في مطلع التسعينيات لم تتوجه فقط لفتح الأبواب أو طرقها بل إلى اقتحام كثير من الآفاق الإفريقية السياسية، والتواصل الدائم مع قادتها وزعمائها وتقديم يد العون الفني والعلمي والثقافي لدولها من خلال صندوق للتعاون الفني. وإذا كان الوصول إلى الأسواق وسفر رجال الأعمال المصريين بهدف خدمة الاقتصاد المصري في نهاية المطاف، فإن توظيف جهاز الدبلوماسية المصرية لخدمة الاقتصاد المصري من خلال منظمة (الكوميسا) وغير ذلك، توازى مع خدمة الدبلوماسية المصرية للأمن القومي بمفهومه الواسع. وكانت إفريقيا وستظل أهم محاور ومجالات الأمن القومي المصري بمفهومه الإستراتيجي المرتبط بحق مصر في الحياة من خلال نهرنا الخالد.

الفصل الرابع عشر

حسني مبارك

كان حسني مبارك مختلفًا اختلافًا جذريًّا عن سلفيْه جمال عبد الناصر وأنور السادات. كان عبد الناصر قويًّا لا يقبل المساس بشخصه ولا المعارضة السياسية، عنيفًا في رد فعله، وأحيانًا لا يحسب حساب السلبيات وخطورتها، وأحداث خليج العقبة وحرب يونيو ١٩٦٧م دليل على غياب الحسابات الدقيقة، فضلًا عن الاستناد إلى سوابق وأحداث لم يكن هناك ما يؤكد تكرارها مثل افتراض تدخل أمريكا أو غيرها؛ لوقف العدائيات في وقت يمكنه من ادعاء الانتصار. باختصار لم يكن حسني مبارك مستعدًّا لأي مغامرات من هذا القبيل.

أنور السادات كان ثعلبًا مدربًا، ولكنه كان أيضًا مغامرًا؛ فمبادرات الحرب والسلام التي أطلقها - بقدر ما كان فيها من حسابات وطنية - كان فيها أيضًا كل عناصر المغامرة أو المقامرة. وآه لو كان قد فشل. وهنا أيضًا لم يكن حسني مبارك من تلك القماشة معقدة التركيب في جزء كبير منها، ولكنه مع كل هذه الاختلافات كان مثلهما دكتاتورًا بكل السلبيات المترابطة بهذه الصفة؛ فابتعد بالبلاد عن الديمقراطية، وتعامل مع مصر بقبضة قوية أدت إلى الكثير من الهنّات والأخطاء في الحكم ما أدى إلى غضب قطاعات واسعة من الشعب.

حسني مبارك كان متواضعًا في طموحاته، ليس مستعدًّا لأن يدخل في أي مغامرة عسكرية ضد إسرائيل، ولم يكن مستعدًّا للمزايدة على العرب، وبالذات المملكة العربية السعودية أو على الوسط الخليجي كله. ومنذ أول أيامه وهو يجنح للسلم، ومنطقه في ذلك يمكن فهمه؛ فالأرض قد استردت، وما بقيَ منها يمكن استكمال استرداده بالعلاقة الطيبة مع الغرب وكذلك مع إسرائيل.

كانت مشكلته داخلية. التنمية المتوقفة، والاقتصاد المعطل، وإفلاس الخزانة المصرية، كان يشعر بخطورة هذا الوضع على استقرار مصر وربما على نظام ٢٣ يوليو الذي ورثه. كانت أسعد لحظات حياته الرسمية حين أخطره الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بإلغاء جزء من ديون مصر العسكرية التيانخفضت بمقدار ٧ بلايين (مليارات) دولار إثر دور مصر في تحرير الكويت سنة ١٩٩١م. كان الرئيس سعيدًا وذكر لي – ولآخرين - أنه ظل يضع خطاب الإعفاء في جيبه لعدة أيام، يخرجه كل حين ليقرأه من جديد ليتأكد من أن هذه البلايين من الدولارات قد زالت عن كاهل مصر وعن كاهله.

والواقع أن حسني مبارك كان رجلًا وطنيًّا، ومصريًّا «حدق»، ومنوفيًّا بكل معنى الكلمة. لم يكن من السهل خداعه، وبالطبع كان يعلم بحجم الفساد المستشري، وأعتقد أنه كان يحاول تحجيم هذا الفساد، خاصة على مستوى الوزراء وذويهم، وكم من مرة تحدث مع هذا الوزير أو ذاك عن فساد أولادهم (وكفاية كده) كما كان يقول لهم.

ولكن كان التساؤل عن ولديْه علاء وجمال مطروحًا بشدة. وكان الرئيس يردد أن جمال رجل بنوك كفء، وأنه أصبح ثريًّا من عمله، وأما علاء (الأكثر تواضعًا) فيعمل في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كان بعضها زراعيًّا.

كان الرئيس يتطوع أحيانًا بذكر ذلك ربما ليدفع عن ولديْه تهمة استغلال وضعهما لتكوين ثروة، إلا أن الوضع كله كان موضع انتقاص في معظم الأوساط المصرية.

حسني مبارك شخصية لطيفة محببة، له قفشاته الطريفة، وكان إذا جَدَّ الجِدُّ ذا صوت مرتفع يخشاه كل من حوله. كان ذا قبضة قوية على رأس النظام حتى العقد الثالث من حكمه، الذي ضعفت خلاله تلك القبضة بشكل لافت. كان صفوت الشريف يردد في تلك الآونة: «الراجل عَجَّز ولا إيه؟»، حيث لا يجد استجابة لبعض ما كان يشير به في مجال الإعلام أو مجالات السياسات الداخلية.

كان الرئيس يناقش الأمور ويستمع ليقرر بعد ذلك ما يرى بعد «وزن» الحجج والآراء المختلفة، ولكنه كان «منوفيًّا» حقيقيًّا، فكان يستمع لآراء خبراء (في الظل) في جلسات خاصة قبل أن يجتمع بفريقه في جلسات رسمية وإن كانت مغلقة؛ فيأتي عالمًا بالعديد من أركان القضية المطروحة وبمختلف الآراء فيها. وقد اكتشفت ذلك في نقاشي السياسي معه، إلا أنني كنت أعلم أن أيًّا من مستشاريه في السياسة الخارجية لم يكونوا على اطلاع كامل على الأحداث الدولية والإقليمية وتطوراتها وما وراءها وما حولها من ظروف.

كان وزير الخارجية على اطلاع أوسع بما توفره علاقاته الشخصية النشطة بكثير من قادة الدبلوماسية العربية والإفريقية والدولية وسهولة الاتصال بهم، وبما توفره أجهزة وزارة الخارجية ومتابعتها وتحليلاتها، وكذلك الاطلاع المستمر للدبلوماسية المصرية من قمتها إلى قاعدتها على الصحافة والإعلام الدولي والإقليمي؛ الأمر الذي جعل رأي وزير الخارجية أكثر كفاءة من غيره، خصوصًا أن التفاهم كان قائمًا وبدرجة ممتازة مع أهم أجهزة المعلومات أي المخابرات العامة.

كان بالطبع هناك من قادة النظام حول مبارك من لم يرتح لشخصية وزير الخارجية ولا للشعبية التي حققها، سواء داخليًّا أو عربيًّا أو خارجيًّا، وهو ما كان يقلق البعض من هؤلاء، إلا أنني - وفي الواقع - لم أهتم «بخناجر» الظهر كما يقولون، وظل الأمر جيدًا ثم مقبولًا إلى السنة الأخيرة أي العاشرة لي في الوزارة حين التقت إرادتا الرئيس ووزير الخارجية (من دون تنسيق بينهما) بأن الوقت حان لتغيير الوزير (وجهة نظر الرئيس)، وأن الوقت حان لوضع نهاية للسنوات التي قضيتها وزيرًا للخارجية (من جانبي)؛ ولذلك عندما وصلت الرسالة بأن منصب أمين عام الجامعة العربية جاهز إذا وافقت، وافقت فورًا؛ إذ كان مخرجًا كريمًا وهادئًا بل طبيعيًّا.

أعود إلى الرئيس حسني مبارك وتحليل شخصيته. كان يتمتع بتوازن مبسط للأمور: أمن الرئيس و«برستيجه» وأمن الدولة داخليًّا، والتواصل مع الناس وأن يظهر لهم على سجيته، والقبضة الحديدية بالنسبة إلى المعارضة مع إعطائها مساحة تتسع قليلًا أو تتقلص حسب الظروف والمعطيات والاحتياج، وغض الطرف عن بعض الفساد بين كبار مؤيديه وأركان نظامه وعائلاتهم. هذه هي المعادلة. ولكنه لم يكن يتردد في أن يلفت نظر كبار المسئولين في نظامه إذا تعدوا خطًّا أو حدودًا معينة في استغلال النفوذ هم أو أولادهم أو أنسباؤهم[495].

لم ينطبق ذلك مع الأسف على أسرته وأنسبائه، ولكن والحق يقال إن هؤلاء الأخيرين توغلوا بعد اكتشافهم بداية ضعفه شخصيًّا ووهنه رئيسًا، أي في السنوات العشر الأخيرة. لقد كانوا قبل ذلك يخشونه. ومن جانبه كانت القاعدة الموروثة «سيف المعز وذهبه» مطبقة بنسبة لا بأس بها في العقدين الأولين من حكمه، أما في العقد الثالث فبقيَ ذهب المعز من دون سيفه.

إن تفاصيل علاقتي بالرئيس مبارك موجودة في كل الفصول التي تتناول السنوات العشر التي قضيتها في منصب وزير الخارجية (١٩٩١-٢٠٠١م)، وربما قبل ذلك بفترة، منذ أن استدعاني الرئيس بحضور الدكتور عاطف صدقي، رئيس الوزراء في عام ١٩٨٩م في أثناء التحضير لخروج مصر من مجلس التعاون العربي، أو بعد ذلك من خلال متابعته لأدائي في القمة العربية التي انعقدت في بغداد في مايو ١٩٩٠م، ثم دعوته لي لأكون أحد اثنين يشكلان مساعديه وهو رئيس لمؤتمر القمة

العربية الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠م بعد غزو العراق للكويت، لأجلس خلفه مباشرة مع أسامة الباز، في حين جلس الدكتور عصمت عبدالمجيد وفريق وزارة الخارجية في مقعد مصر.

كانت هذه «تخريجة» من زكريا عزمي الذي كان يفهم مبارك فهمًا شبه كامل، وكان يعلم أن الرئيس قد قرر تغيير عصمت عبد المجيد، وهنا يبدأ بتقليل الصور التي يظهر فيها الوزير مع الرئيس. كانت هذه طريقته عندما يشرع في تغيير وزير أو مجموعة من الوزراء؛ فيقلِّل من ظهورهم بجانب الرئيس.

أقول برغم حضور مبارك في كل القضايا التي تناولتها الفصول السابقة فإنني رأيت أن أخصص فصلًا مستقلًّا للحديث عن علاقتي به، وتعمدت أن يكون في ترتيب متأخر في هذا الكتاب كي أمنح القارئ فرصة للتعرف على اتفاقنا واختلافنا في عديد من القضايا التي جرى استعراضها في الفصول السابقة، إلى أن يصل إلى هذا الفصل فيكون قد كوَّن فكرة معتبرة عن طبيعة هذه العلاقة، فلا نحتاج إلى إعادة سرد ما سبق وفندناه من قضايا وموضوعات على مدار فصول هذا الكتاب.

أحب أن أتوقف قبل دخولي في عرض علاقتي بالرئيس مبارك ومواضع الاتفاق والاختلاف فيما يخص الموضوعات المرتبطة بالسياسة الخارجية لمصر طيلة فترة عملي معه، لأوجز بعبارة كاشفة جدًّا وحاكمة في هذا المضمار، هي أنه «كان مثالًا للموظف المصري الكبير». دخلت مرة مكتبه الداخلي الواقع في الدور الأرضي في خلفية منزله، فوجدت أكوامًا من التقارير التي تصدر عن أجهزة الدولة وترسل إليه بوصفه رئيسًا للجمهورية في شكل كتب أو ملفات صغيرة الحجم، وهذا ما يفسر قولي إنه كان «موظفًا كبيرًا»، يقتنع بأنه يجب أن يحتفظ بهذه التقارير، التي ربما يحتاج أن يعود إليها في يوم ما، إذا ما استدعت الضرورة، وهو ما لا أعتقد أنه تم أبدًا، أو كنت تشعر أنه ينظر إليها باعتبارها «عهدة»، لا يجب أن يتم التخلص منها إلا بإجراءات معينة!

في سنواته الأولى لرئاسة الجمهورية كان متواضعًا جدًّا، ولا يعتبر مسألة أنه أصبح رئيسًا للجمهورية تستدعي أن يتكبَّر على الناس، وينسى أصدقاءه. كان يحرص على ألا يتسبَّب منصبه في الحد من حريته ومن كلامه، فكنت تراه حريصًا على استقبال أصدقائه ومحبيه من سلاح الطيران أو من القوات المسلحة بشكل عام، أو من بعض الشخصيات المدنية التي كانت قريبة منه. لم أكن واحدًا من هؤلاء، لكنني دائمًا كنت أسمع عن ذلك من أسامة الباز، الذي عمل مستشارًا له منذ أن كان نائبًا لرئيس الجمهورية، وكذلك من مصطفى الفقي الذي كان سكرتيره للمعلومات، وكان الرئيس يحب كثيرًا أن يمضي ما يتيسر من وقت مع مصطفى الفقي وحكاياته الطريفة.

شخصية حسني مبارك هي شخصية المواطن المصري ابن البلد، الذي يتسم بـ«الحداقة» بالتعبير المصري الدارج؛ ومعها ذكاء فطري، فهو عندما يتعامل مع شخص لأول مرة ينظر إليه مليًّا، ويمعن النظر في عينيه ولغة جسده «body language»، وطريقة ملبسه ويستمع إليه، ويقارن بين ما يقوله هذا الشخص أمامه، وما سمعه منه قبل ذلك سواء مباشرة أو من خلال وسائل الإعلام، ويقارن ذلك بما ورد إليه عن ذلك الشخص في التقارير التي تأتيه من هنا أو هناك، وبناء على كل هذه المعطيات يأخذ قراره بتقريب هذا الشخص أو إبعاده، بمنحه ثقته أم لا؛ ولذلك كله كان القرار عنده يأخذ وقتًا طويلًا، وقد يغيره في آخر لحظة؛ ولذلك عندما استدعاني وقال لي: لقد قررت تعيينك وزيرًا للخارجية عقب عودتي من ألمانيا، كنت أثق في أنه لم يحسم أمر تعييني بنسبة ١٠٠٪، بل أعطى نفسه مساحة كبيرة من الوقت والتفكير والمقارنة بآخرين.

كان مبارك شخصية أنيقة، بمعنى أنه كان لديه ذوق في الملبس. يعرف كيف يختار ملابسه؛ فتراه يرتدي أفضل «البدل» التي ليس بالضرورة أن تكون «ماركات» عالمية. وكذلك عندما تزوره في

بيته، تجده مرتبًا ومنظمًا وأنيقًا، وإن كان البيت وحسن ترتيبه يحسبان للزوجة أو المرأة سيدة هذا البيت.

من الأشياء المهمة أيضًا في شخصية حسني مبارك أنه كان حكَّاء، فما إن تجلس إليه حتى يغرقك بعشرات الحكايات عن ياسر عرفات والفلسطينيين وعلاقاته بالملوك والرؤساء العرب والأجانب، وتقديره لهذا وعدم تقديره لذاك..إلخ.

بعد هذه الإطلالة السريعة على بعض من جوانب شخصية الرئيس مبارك أقول، إنه منذ اللحظة الأولى لتعييني وزيرًا للخارجية أراد أن يمكنني من الوزارة. كان ينظر إليَّ باعتباري أول وزير من جيل جديد هو الذي اختاره ودفع به لتولي مواقع القيادة؛ فالسنوات العشر الأولى من موقعه في رئاسة الجمهورية والتي سبقت وصولي لهذا المنصب (١٩٨١- ١٩٩١م) كان يعتبر القائمين على وزارة الخارجية قبلي ينتمون إلى العصور السابقة، وأنهم لمعوا في عصر الرئيس السادات[496].

عمل الدكتور مصطفى الفقي، سكرتيرًا للرئيس مبارك للمعلومات من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٢م، وبالتالي كان قريبًا من مبارك في العامين الأولين لي وأنا وزير للخارجية. وللفقي شهادة مهمة عن علاقتي بالرئيس حرصنا على تسجيلها عند شروعنا في كتابة هذه المذكرات، إذ يقول:

> «إن مساحة الحركة التي أعطاها الرئيس مبارك لوزير الخارجية، عمرو موسى، مساحة غير مسبوقة، لم يحدث أن منحها لأي مسئول قبله أو بعده؛ لدرجة أنه دافع عنه عندما اشتكى الدكتور بطرس بطرس غالي، الذي كان يعمل نائبًا لرئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج؛ مما اعتبره تهميشًا من جانب موسى له في إدارة السياسة الخارجية لمصر. قال مبارك بحسم: عمرو موسى، هو وزير الخارجية ومعه كل الصلاحيات المرتبطة بهذا المنصب وهذه المسئولية.
>
> هذه المساحة الواسعة التي منحها مبارك لموسى سببها أن الرئيس كان يعتقد أن ما يحققه أو يفعله موسى من حضور ومبادرات يصب في مصلحة مبارك عربيًّا ودوليًّا، فضلًا عن أن مبارك كان يحب في موسى: شخصيته المقتحمة والصريحة، وقدرته على أن يقول ما يخشى الآخرون أن يذكروه أمامه، فضلًا عن أن شخصية موسى غير معقدة أو متجهمة، فبرغم جديته الشديدة فهو شخص مرح وبشوش، ويطرح المشكلات ويقدم لها الحلول[497]».

حرصت على تعزيز ثقة الرئيس بشخصي من خلال الحرص الشديد على تنظيم العمل الدبلوماسي بأعلى درجات الانضباط والاحتراف، فلم يكن مسموحًا لديَّ أن يقرأ الرئيس خبرًا في الصحف إلا وتكون وزارة الخارجية قد أرسلت له تقريرًا شافيًا عنه قبل أن يقرأه، ودائمًا ما كانت هذه التقارير تحمل توقعات أو توصيات أو اقتراحات بمواقف معينة تتخذها مصر فيما يخص هذه القضية أو تلك. أقول: إن أي باحث سيعود لأرشيف رئاسة الجمهورية سيجد كل هذه المذكرات والتقارير والتوصيات والاقتراحات التي أرسلتها وزارة الخارجية للرئيس موجودة ومكتوبة بصراحة ودقة ووضوح، والتي تعتبر مادة خصبة لدراسة صناعة القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لمصر خلال السنوات العشر التي قضيتها وزيرًا للخارجية.

وتيرة العمل السريعة في وزارة الخارجية في تلك السنوات العشر كانت تجعل مبارك مواكبًا ومتابعًا للأحداث معنا ساعة بساعة. ذلك أنني من عادتي أن أعمل في الصباح والمساء، وأكون في مكتبي حتى الساعة الحادية عشرة قرب منتصف الليل، وما دام الوزير موجودًا بالوزارة فهناك أطقم من معظم الإدارات ستكون موجودة حتى هذه الساعة المتأخرة، وبالتالي كانت ردود أفعالنا على الأحداث سريعة جدًّا، فما من ساعة يتصل فيها الرئيس بالوزير إلا ويجده جاهزًا بكل المعلومات عن الأحداث التي وقعت للتو، فأطقمي تعمل على مدار الساعة وتزودني بالتطورات أولًا بأول؛ وبالتالي الوزارة جاهزة للرد على أي استفسار يأتي من أي جهة في الدولة في أي وقت، وهذه طريقة أعجبت حسني مبارك جدًّا، بعد أن اختبر فعاليتها في أكثر من مرة. لقد بدأ يشعر أن عملًا مؤسسيًّا صارمًا ومحترفًا يتم في وزارة الخارجية، بشكل ربما لم يلمسه من قبل.

عند هذه النقطة أود أن أقدم التحية لمجموعة السفراء الرائعين الذين تولوا رئاسة شئون مكتبي طوال

سنوات عملي وزيرًا للخارجية. كانوا - كلهم - يضعون الوزير في الصورة في كل شيء، إلى الدقيقة الأخيرة قبل نومه، وفي كل شيء منذ الدقيقة الأولى بعد استيقاظه وفيما بينهما إذا استدعى الأمر. عجلة العمل كانت تمضي بسرعة أتوماتيكية. أنا أدين لهم جميعًا؛ لأنهم كانوا شديدي الحرص على أن يكون الوزير جاهزًا للرد على الرئيس إذا ما استفسر عن أي شيء. وهذا يبرز مدى الترابط الذي كان بين أفراد وكوادر وزارة الخارجية، وهذا سر من أسرار نجاحها.

السفير أحمد أبوالغيط من أطول السفراء الذين تولوا رئاسة شئون مكتبي وأنا وزير للخارجية، وهو رجل مهني للغاية، ومن الناس الذين يسهِّلون الأمور ولا يعقدونها، ويشبهني في طريقة العمل. حاول التكيف مع مواعيدي؛ لأنه من الذين يحبون النوم مبكرًا والاستيقاظ مبكرًا؛ فنومه المبكر يجعلنا نفقد الاتصال ببعضنا البعض لنحو ساعتين أو ثلاث؛ ولذلك فقد حرص الرجل على «تظبيط» مواعيده على مواعيدي.

أذكر أيضًا السفير علي ماهر - يرحمه الله - الذي كان يتسم بالثقافة العالية والشخصية السوية، ويدرك أنه لا بد أن تكون مواعيده مثل الوزير في صحوه ومنامه، وهو نفس ما حرص عليه السفير محمد أحمد إسماعيل، وأول مدير مكتب عمل معي وهو السفير محمد الديواني، ولا أنسى آخر مدير مكتب لي بوزارة الخارجية، السفير محمد العرابي، وكان رجلًا ممتازًا في أداء عمله الذي أداه بكفاءة واضحة[498]. كذلك كان السفير نهاد عبد اللطيف الذي يتمتع بالدقة والنزاهة.

هذا النظام الصارم أدى لوجود قوة دفع كبيرة للغاية في أداء وزارة الخارجية، أصبحت سرعة المبادرة وسرعة رد الفعل سمتيْن من سماتنا، لدرجة أن وزراء الخارجية في الدول الغربية كانوا يندهشون من يقظتنا الدائمة، وسرعتنا التي تسبقهم أحيانًا في الرد والمبادرة والتعليق وإعلان المواقف. كل ذلك بسبب أن الوزارة برجالها وكوادرها تجاوبت مع الوزير. ولم نسمح لأحد بالخروج عن هذه المنظومة، عدد قليل حاول الخروج عن النص فنالوا عقابهم ومضت الأمور بهذه الفعالية.

أعود إلى الرئيس مبارك وأقول إن العمل بيننا كان سهلًا من الجانبين، فقد كنت حريصًا على أن أضعه في الصورة من كل ما يجري، ومن كل المبادرات التي عرضنا لها في الفصول السابقة؛ سواء لجهة إعادة مصر لقلب العمل العربي المشترك بعد القطيعة التي أعقبت اتفاقية السلام مع إسرائيل، منذ أن قلت: «نحن العرب» في مؤتمر مدريد ١٩٩١م، أو على صعيد إدخال «الدائرة المتوسطية» إلى دوائر السياسة الخارجية المصرية، أو مقترحاتنا لتطوير «حركة عدم الانحياز» أو الحركة النشطة في إفريقيا أو ملف ملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي في اتفاقية «حظر الانتشار النووي»، وقبل كل هذا كانت مبادرتي بإعادة هيكلة وزارة الخارجية التي لمس هو شخصيًّا أنها أصبحت تضارع أعتى الوزارات النظيرة لها في العالم من حيث الكفاءة والقدرة على المبادرة وسرعة رد الفعل.

كل هذه الأمور جعلت مبارك يتعاطى بإيجابية معي ومع وزارة الخارجية؛ لأنه لمس في التعامل معنا كثيرًا من العناصر الإيجابية، أذكر منها على سبيل المثال:

- إن النشاط الذي تقوم به وزارة الخارجية أصبح مضاعفًا، وله فعاليته في تعزيز الحضور المصري على الساحتين العربية والدولية، فقد أصبحت مصر من العواصم التي يهتم الجميع بالاستماع إليها في أي أمر يخص العالم العربي والإقليم بل في عدد من القضايا الدولية.

- أصبحت الوزارة صاحبة مبادرات مهمة – كما سبق وأوضحنا - وتستطيع بالفعل أن تضعها موضع التنفيذ على الأرض، كما الحال في التعاون بين دول البحر المتوسط، وفي القضية الفلسطينية وملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي.. وغيرها.

- لقد أصبح الرئيس مبارك نفسه يشعر أنه أصبح «better informed»، أي أن المعلومات التي ترسلها له وزارة الخارجية تجعله في وضع معرفي أفضل فيما يخص كل القضايا المطروحة خارجيًّا.

- إن الوزارة تؤدي عملها بكفاءة من دون أن تدخل في أي نزاع مع أي من أجهزة الدولة الأخرى، التي يتماس عملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي؛ ذلك أنني حرصت بشدة على تنظيم التعاون مع هذه الأجهزة، والتفاهم معها باعتبار أننا نكمل بعضنا بعضًا، وأننا لسنا في وارد الدخول في منافسة مع أحد، وهو ما كان مصدر سعادة واطمئنان لمبارك؛ لأنه لم يكن يحب الصراعات في العمل.

هذه الطريقة في العمل أشعرت مبارك - بالفعل كما قال الدكتور مصطفى الفقي- أنني وأنا أخدِّم على سياسة مصر الخارجية أخدِّم عليه شخصيًّا، فبات رأيه مطلوبًا في كل قضية من قضايا الإقليم؛ فالجميع يريد أن يعرف رأي مصر في هذا التطور أو ذاك، وهو ما أشعره بكم باتت مصر مؤثرة، ومن هنا أضحى تفاعله مع مؤسسة وزارة الخارجية كبيرًا، وخلال هذا التفاعل كنت أشعره على الدوام بأنني لا أستقل بقرار على حسابه. وبالرغم من ذلك نجح «الزمبجية» (وهي أحد تعبيراته التهكمية) باستمرار «الزن» في أذنيه بأن «عمرو موسى يبني لنفسه إمبراطورية خاصة به على كورنيش النيل!». أقول نجحوا -بالتراكم- في إحداث اختراق في هذه العلاقة في السنة أو السنتين الأخيرتين؛ لأنه لم يكن يستمع إلى هؤلاء في السنوات الأولى لعملي معه، لكن يبدو أنهم نجحوا في مسعاهم في النهاية كما سنبين في الفصل الخاص برحيلي عن الوزارة .

من يصنع السياسة الخارجية؟

توجد مسألة مهمة أحب التطرق إليها لأنها مثار«للغط» الدائم في الدوائر الأكاديمية والصحفية المصرية، وهي: من يصنع السياسة الخارجية في مصر؟ يجزم البعض بأنه رئيس الجمهورية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. وهنا أحب أن أقول إنه ليس في مقدور أي رئيس الإشراف الكامل على السياسة الخارجية لمصر؛ لأن السياسة الخارجية تتشكَّل من موضوعات وأولويات متعددة، وممارسات وخطط ومناورات واتصالات على مستويات مختلفة، والاطلاع على أوراق وتفاصيل عديدة تتطلب سرعة التصرف من الوزير؛ لأنه لا يعقل أن يعود إلى الرئيس في كل كبيرة وصغيرة. لكن الرئيس هو الذي يوجه بالإطار العام للتوجه السياسي الخارجي، وهو ما يجب أن يحترمه الوزير بالعمل في إطاره، ربما مع تفسير بعض قواعده تفسيرًا ليبراليًّا بعض الشيء، مثلما حدث مثلًا في موضوع العلاقة مع إسرائيل؛ فالعلاقة علاقة سلام ولو كان سلامًا باردًا؛ فحين طلبت إسرائيل أن يزورها وزير الخارجية زيارة رسمية (في ضوء عدم زيارة الرئيس لها رسميًّا) وافق الرئيس مبارك، ولم يكن لوزير الخارجية أي سبب للاعتراض على ذلك وقد ذهبت، ولكن كيف سارت الزيارة؟ وما الذي قيل فيها؟ وما هي الأماكن التي زارها الوزير والتي لم يزرها؟ ومدة الزيارة وما يتعلق بالمؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء أو مع وزير الخارجية الإسرائيلي، كلها متروكة للوزير تمامًا، بآثارها الإيجابية والسلبية.

وإذا قبلنا بمنطق من يقولون إن رئيس الجمهورية هو الذي يصنع وحده السياسة الخارجية، فإنني أقول: إذا شبهنا السياسة الخارجية بسيارة فإن وزارة الخارجية هي المحرك (الموتور)، وإطارات السيارة ربما تصنع في مصنع آخر مثل المخابرات العامة، والتلميع والدهان قد يكون في وزارة أو أجهزة الإعلام، والرئيس هو «designer» العام للسيارة شكلًا وموضوعًا، ووزير الخارجية هو سائقها الأساسي.

سأضرب مثلًا بموضوع إدخال «الدائرة المتوسطية» إلى دوائر السياسة الخارجية المصرية، هذا

صنع بالكامل في وزارة الخارجية، وكذلك الموقف من حركة عدم الانحياز بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي ومطالبة إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي صنع بالكامل في وزارة الخارجية. ولكن كل هذه المبادرات عرضت على الرئيس ونالت موافقته. الصحيح هنا أن الصناعة كانت في وزارة الخارجية ونتاج مبادرتها؛ وتاليًا أصبح «التلميع» من خلالها لا غيرها، ولكن الرئيس كان يعطي الأوامر ويراقب التطورات ويتدخل لتحديد السرعات وهو ما أدَّى إلى بعض الخلافات مع وزير الخارجية.

أؤكد قبل أن أنهي هذه النقطة على أنه بالرغم من أن موقف الرئيس في بلد مثل مصر يكون بالطبع أقوى من وزراء الخارجية، لكنَّ هناك فارقًا بين من يبادر بالصناعة في وزارته ويعمل على إقناع الرئيس باتخاذ سياسة معينة، وبين من ينتظرون دائمًا من الرئيس التوجيه. إنني أعتقد أني كنت مع الرئيس مبارك في مسألة صناعة السياسة الخارجية لمصر، تمامًا مثل وزير الخارجية محمد صلاح الدين باشا مع مصطفى النحاس باشا في الحكومة الأخيرة للوفد سنة ١٩٥١م.

يحلو للبعض أحيانًا أن يشير في السياق الذي نتحدث فيه إلى ما رُوِيَ عن رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري، بأنه ذات مرة أشاد بي في اجتماع له مع مبارك، وقال له: «سيادة الرئيس أهنئك على الأداء الرائع لوزير خارجيتك عمرو موسى»، فما كان من مبارك إلا أن توتَّر ورد عليه بالقول: «إن كل ما يقوم به موسى هو مجرد تنفيذ لتعليماتي؛ فموسى بمثابة مساعد لي»! وهنا أود أن أقول إن هذه الواقعة إن صحت فقد أتت في المرحلة التي زاد فيها تألق الوزير ومعه زاد ضغط الوشاة. انتهت هذه المرحلة بأغنية شعبان عبدالرحيم «بحب عمرو موسى وبكره إسرائيل» التي ربما كانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

وبمناسبة رفيق الحريري – يرحمه الله - أحب أن أقول إنه كان واضحًا في الأوساط العربية كلها أنهم مستريحون ومطمئنون إلى إدارة السياسة الخارجية المصرية في عصرها الجديد، وأنه قد حدث بالفعل تماهٍ مع الآمال والطموحات والنفسية العربية، لدرجة أن تعليمات أعطيت لكثير من المندوبين العرب بالأمم المتحدة في الجمعية العامة: إذا لم تصلك تعليمات منا يكن التصويت مثل تصويت عمرو موسى، وذلك كان يحدث حتى قبل أن أصبح وزيرًا منذ أن كنت المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة. الأكثر من هذا هو أن بعض الدول الآسيوية وغير المنحازة عندما كان يحدث غموض فيما يخص قرارًا من القرارات كانوا يقولون لبعضهم بعضًا: سنصوت مثلما يصوت مندوب مصر، الذي هو عمرو موسى.

لا يحب الزعامة

أستطيع أن أجزم بأن أحلام الزعامة التي راودت سابقيه كما راودت رؤساء عربًا مثل صدام حسين والقذافي وغيرهما لم تراود مبارك؛ لأنه قماشة أخرى كان يعتبر «كل ده عَكّ» بمعنى كلام لن ينتهي على خير، وفضَّل النأي بنفسه وبمصر عن ذلك، وكانت كلمته الأثيرة «نتفرَّج» على ما يحدث، فالقذافي أراد تزعم إفريقيا وأفسح له مبارك المجال. لم يكن مبارك مستعدًّا أن يتحدى سوريا في لبنان، كان ذلك خارج حساباته تمامًا. والأمور في فلسطين استقرت على تفاهمات على خطوط معينة مع ياسر عرفات وكان يعرف ما يريده الأميركيون. مبارك كان زعيمًا مهادنًا وربما انسحابيًّا في بعض المسائل، وهو غير ما كنت أراه؛ حيث إن المسألة لم تكن فقط «عَكًّا» بل هناك شق سياسي يجب متابعته بل كان على مصر مواجهة هذا «العَكّ» وضبط الأمور وهو ما نجحت فيه مصر كثيرًا برغم ذلك.

ومادمنا قد جئنا على ذكر القذافي، أحب أن أقول: لقد جمعت الرئيس مبارك والرئيس الليبي الراحل علاقة من نوع خاص، فإنسانيًّا كان هناك نوع من التوافق بين الرجلين؛ العقيد كان يرى أن مبارك

يختلف عن أنور السادات الذي كان عنيفًا في علاقاته مع الرئيس الليبي، وعن جمال عبدالناصر الذي كان القذافي يعتبره والده السياسي ويعتبر نفسه خليفته. رأى القذافي باختصار أنه يستطيع التفاهم مع مبارك، واعتبر أن حجم مبارك مختلف عن أسلافه، وتوجهه مختلف، وليست لديه أطماع زعامة كما ليس لديه طموح القيادة على المستوى القومي أو الإقليمي، ولم يكن مبارك يدَّعي أنه زعيم الأمة العربية كما كان القذافي يقول عن نفسه. الزعيم الليبي كان يعتبر مبارك رئيسًا يمكن التعايش معه.

القذافي كان يرى أنه خليفة جمال عبدالناصر في زعامة الأمة وليس حسني مبارك، بل كان يرى أن مبارك يوافق على زعامته للأمة خلفًا لعبدالناصر. الحقيقة أن مبارك كان «مكبَّر دماغه» كما نقول في مصر، ولا يعير كلام العقيد وتطلعاته اهتمامًا كبيرًا وإنما كان هدفه أن «يكفي شره» ويحقق بعض الفوائد الاقتصادية على مستوى الدولة ومستوى تشغيل العمال والمهنيين المصريين في ليبيا، وإن كان دائمًا يقول إن «القذافي بخيل».

أستطيع أن أقسِّم عهد الرئيس مبارك إلى ثلاث مراحل كانت الأخيرة أخطرها بسبب ما ظهر بشأن مسايرته لمشروع التوريث الذي كان قد تردد في قبوله منذ قيام حافظ الأسد بتوريث الحكم لنجله بشار في سوريا، وفيما يلي بعض التفصيل للمراحل الثلاث:

- المرحلة الأولى كانت خلال السنوات العشر الأولى من حكمه (الثمانينيات) عندما كان لا يزال يتحسس طريقه، والبلد يتفتح أمامه واتسم خلال هذه المرحلة بالتواضع في طموحه. وأعلن صراحة: «أنا لست أنور السادات ولست جمال عبد الناصر، أنا شخص مختلف». البلد كان حينها مجروحًا ومتوترًا ومفلسًا، وحاول مبارك التهدئة تماشيًا مع توجه المزاج المصري نحو التهدئة، ومرت تلك الفترة الأولى بسلام.

- المرحلة الثانية خلال السنوات العشر التالية (التسعينيات) من حكمه كانت سنوات خطرة للغاية عالميًّا؛ إذ انتهت في بدايتها الحرب الباردة وتسيَّدت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح هناك توجه نحو نظام عالمي جديد، وربما يتيح الفرصة لتحريك القضية الفلسطينية، وجرى غزو الكويت وتحريرها مع دور سياسي وعسكري مهم لمصر ودور إقليمي رئيسي لها. في تلك الفترة بدأت بعض الإصلاحات الاقتصادية، وكان لمصر عدد من المواقف السياسية الكبيرة إزاء الملف النووي في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والسلام والمفاوضات ومناورات سياسية حديثة في إطار البحر الأبيض والتعاون الأوروبي ونشاط في إفريقيا اقتصادي وسياسي.

- كانت المرحلة الثالثة والمتمثلة في السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠١- ٢٠١١) كارثية لأسباب ثلاثة:

أولًا؛ لأن مبارك بدأ خلالها يتقدم في السن ويفقد الاهتمام اليومي بإدارة البلاد.

وثانيًا؛ لأنه بدأ يُؤثِر السلامة في أي قرار على مستوى المنطقة أو على مستوى الوطن نفسه بحيث لا يؤدي إلى أي ارتباك أو رد فعل معاكس أو اضطراب، وبدأ الابتعاد عن اتخاذ أي قرارات تحتاج إلى جهد ومتابعة ومبادرات.

وثالثًا؛ لأن الحديث في موضوع التوريث بدأ يتصاعد.

كنا نشعر بأن مصر في السنوات العشر الأخيرة لعهد مبارك كانت تتراجع خطوة خطوة، وأن الرئيس مرتاح إلى هذا إن لم يكن هذا هو قراره فعلًا ألَّا يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، وكان يتَّبِع سياسة تهدئة فيقوم بزيارات روتينية مختلفة إلى دول الخليج وسوريا وليبيا، على عكس ما كان يحصل في التسعينيات أو قبل ذلك، عندما كانت مصر دولة تُتخذ فيها قرارات مهمة وتُعلن مواقف

جديدة.

نوادر مع الرئيس

كنت في أحيان كثيرة أحب مداعبة الرئيس مبارك بسبب عدم قدرته على الاستمتاع بحرية التنقل لدواعي الأمن. أذكر أننا في ذات مرة كنا في زيارة لفرنسا، وقلت له: «يا سيادة الرئيس: وهو فيه حد يحب يبقى رئيس محبوس؟ انظر إليَّ. الآن أنا أتمتع بحريتي، وسأخرج للتنزه وتناول العشاء في مطعم باريسي أحبه، وبعد ظهر غد بعد المباحثات سأخرج لشراء بعض الملابس والمستلزمات الشخصية». دعوت الرئيس للعشاء في الخارج إلا أنه اعتذر بأن خروجه سيؤدي إلى «دربكة» كبيرة.

ثم قال لي: «لازم أشوف كل اللي هتشتريه». بالفعل اشتريت مجموعة متنوعة من رَبَطات العنق وعددًا من القمصان والجوارب، وحذاء. فأعجب بكل ما اشتريته إلا الحذاء «كل حاجة شيك إلا الجزمة»، وعلى الفور استدعى مدير مكتبه جمال عبد العزيز كي يذهب للمحل الذي اشتريت منه ليشتري له بعض الملابس، ولم ينسَ أن ينبهه بأنه يحب الجوارب متوسطة الطول، عكسي أنا؛ حيث أحب الجوارب الطويلة أي التي تصل إلى مستوى الركبة.

في مرة ثانية كنا في زيارة للولايات المتحدة، وفوجئت به يقول لي: «هتعمل إيه يوم الأحد؟».

- **قلت له:** هلف في المحلات من الصبح.

- **قال:** خلاص هطلع شوبينج معاك.

قلت: حاضر. وحددنا موعدًا للانطلاق إلى التسوق. طلبت تخفيف الموكب نسبيًّا لأننا سنذهب إلى منطقة تجارية، أول محل دخلناه كان اسمه «جيمز» في مول اسمه «تايسونس كورنر».

قلت له: يا سيادة الرئيس: هذا المحل فيه أحذية وجوارب وكرافتات وبدل ممتازة، فدخلنا، ولم يسمح لأي من المرافقين والحراس بالدخول معنا. قلع جاكته وحذاءه وبدأ يتجول في المحل مستمتعًا بتلك الحرية المؤقتة، وراح يقيس في الأحذية ويقلِّب في القمصان، لمحت في عينه فرحة كبيرة جدًّا مثل فرحة الطفل عندما يشتري ملابس جديدة؛ لأن الرجل كان محرومًا من متعة التسوق بنفسه.

صاحب المحل كان «يشبّه» على مبارك، وكأنه يقول: «شفت الراجل ده فين قبل كده؟»، أرحته من عناء التفكير، وقلت له: هذا هو الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر، ولا بد أن تعمل خصمًا لهذا الزائر الكبير لمحلك. وبالفعل أعطانا الرجل خصمًا وصل إلى نحو ٤٠ ٪. اشترى الرئيس بدلتين، وعددًا من القمصان والجوارب ورَبَطات العنق وحذاءيْن، وأنا اشتريت مثلهم تقريبًا. وبعد أن خرجنا عدنا إلى المحل للحصول على أربطة مجانية للأحذية طبقًا لاقتراحي.

في أثناء تجولنا في هذه المنطقة التجارية قابلنا أفرادًا من الجاليات العربية الذين حيوا الرئيس، الذي أصر على أن نجلس على مقهى لنشرب القهوة، وهو ما حدث بالفعل. كان في غاية السعادة؛ لأنه من النادر أن تتاح له مثل هذه الفرصة لممارسة حياته بحسبانه مواطنًا عاديًّا بين الناس. استمرت الجولة حوالي خمس ساعات كاملة كانت من أجمل الأوقات التي رأيته فيها سعيدًا ومنتشيًا.

مبارك من الناحية الإنسانية كان شخصية ظريفة جدًّا، وله قفشات كثيرة منها، أنه كان يقول على رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو: «ده نتن يااااهو»، وأي مسئولة نحيفة كان يقول عليها: «دي بوصة ولبِّسوها بقت عروسة». كان يحب الأكل جدًّا، وعندما نذهب للمائدة يقول: «إنتم عارفين ما بحبش آكل» وبرغم ذلك «يأكل بشهية مفتوحة جدًّا»، وبعد الأكل نضحك ونقول له: «يا سيادة الرئيس: إنت ليه خففت في الأكل النهاردة؟».

495(١) الأمثلة كثيرة، وقد قررت ألا أشير إلى أسماء بعينها؛ باعتبار أن إثارة اللغط حول أسمائهم وذويهم يجب أن تتم فقط إذا كانت لديَّ أنا شخصيًّا معلومات موثقة بشأنهم.

496(١) تولى أمر وزارة الخارجية في عهد حسني مبارك قبل تعييني وزيرًا للخارجية: كمال حسن علي، عصمت عبد المجيد، وزيران للخارجية، وبطرس بطرس غالي، وزير دولة للشئون الخارجية.

497(١)جانب من شهادة مسجَّلة بالصوت للدكتور مصطفى الفقي، عن علاقتي بالرئيس حسني مبارك.

498(١) أصبح اثنان من مديري مكتبي وزيري خارجية بعد ذلك هما: أحمد أبو الغيط ومحمد العرابي. وكذلك أيضًا نبيل فهمي المستشار السياسي في مكتبي أصبح وزيرًا للخارجية. كما أن فايزة أبو النجا تلميذتي الكفؤة أصبحت وزيرة للتعاون الدولي، ثم مستشارة للرئيس للأمن القومي.

الفصل الخامس عشر

علاقتي برؤساء الحكومات المصرية

قبل أن أتحدث عن علاقاتي برؤساء الحكومة الذين عملت معهم لا بد أن أوضح موقفي من أوضاع الحياة السياسية الداخلية والحزبية في الفترة التي توليت فيها الوزارة وما تلاها من أحداث. لم تكن لي صلة بالحزب الوطني الحاكم أو رجاله. كان واضحًا لي أنه حزب الحكومة أو حزب النظام. لم ينشأ على أساس عقيدة مشتركة، أو برنامج محدد معروف ومدروس، يتخذ المواطن على أساسه قراره بالانضمام إلى الحزب من عدمه؛ وبالتالي فإن كثيرين ممن انضموا إليه كانت لهم في رأيي مصالح ومآرب مرتبطة بالقرب من السلطة؛ حيث لم يكن للحزب توجه سياسي أو إيديولوجي معلوم.

ثبت بعد ذلك أن ترابط مجموعات المصالح يظل متماسكًا؛ ولذلك إلى الآن (وقت كتابة المذكرات في سنة ٢٠١٦) مجموعات المصالح التي تجمعت تحت راية الحزب الوطني مازالت موجودة، برغم حل الحزب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م. كوادره يقولون: إننا نفتخر بأن يقال علينا «فلول الحزب الوطني». يبدو أنه كانت هناك بالفعل مصالح ضخمة ضمنت ولاء الكثيرين، بالإضافة إلى أن الأوضاع الجديدة بعد ٢٠١١، لم تقنع هؤلاء وغيرهم من منطلق المصالح للبعض أو منطلق الوطنية لدى البعض الآخر.

اكتفيت فقط بحضور بعض المناسبات التي ينظمها الحزب ويحضرها الرئيس، ويدعى لها كل الوزراء. كنت أذهب مثلي مثل بقية الوزراء. لكن لم يكن لي أي وجود داخل الحزب نفسه، بل لا أذكر أنني تحدثت إلى أي من لجانه أو في أي من اجتماعاته لم أدخل أبدًا إلى «لجنة السياسات». لم أحاول أو أهتم، ولكنني لم أدع إلى عضويتها أو إلى حضور اجتماعاتها أو التحدث إليها، ولم أكن أريد ذلك. لم تكن لديَّ رغبة في الانضمام إلى هذا الحزب، وأحد أسباب ذلك أن نشأتي وفدية، وعندما سئلت قبل أن أغادر منصبي وأنا وزير للخارجية، عن الحزب الذي من الممكن أن أنضم إليه بعد تقاعدي وهل هو الحزب الوطني؟ قلت: لا، ولكن «حزب الوفد».

بخصوص الأوضاع الداخلية كنت متابعًا للمناقشات بشأنها بحيادية في اجتماعات مجلس الوزراء. كان لي ميل طبيعي إلى متابعة ما يخص الإدارة المحلية والزراعة وأوضاع الفلاحين؛ باعتبار أنني رجل عاش سنواته الأولى في الريف. كنت أسمع في محيط الأصدقاء والعائلة بالتردي الذي أصاب الزراعة المصرية، وأوضاع الإدارة المحلية الفاسدة في المحافظات. أعترف أن عملي في وزارة الخارجية كان يلتهم كل وقتي، وكل تفكيري، ولكن ظل الفلَّاح بداخلي يقظًا نشيطًا.

أستطيع القول - من ناحية أخرى - إن سياسة الرئيس مبارك لتأمين النظام، لم تكن تعطي أولوية لرضاء الشعب أو إرضائه في إطار هذا التأمين، ولكن أساسًا للتأمين العسكري والأمني، فما دامت تلك الأجهزة تحت إمرته خصوصًا أن الشعب بطبيعته – كما ظنوا - مستكين؛ فهو بذلك قد أمَّن نظامه. لا أعتقد أنه هو أو أحد من دائرة الرئاسة تصوَّر أو فكَّر في أن هذا غير كافٍ إذا شعر الشعب بعدم الرضا، أو أن ذلك سيقود إلى انفجار لا محالة، وهو ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١م، أو أن الانفجار إذا حدث فسوف يكون بهذه الضخامة والفعالية التاريخية.

في السياسة، لا ينفع الحفاظ على الأنظمة بإجراءات الأمن وحدها، هي ضرورية لكن الأهم منها هو أن تكون هناك إجراءات تراعي مصالح الشعب، وتتعامل بجدية مع احتياجات الفلاحين والناس البسطاء. هؤلاء هم الشعب وإن غضبهم لشديد، ولقد جاءوا بأعداد هائلة من كل أنحاء البلاد إلى

ميدان التحرير في يناير ٢٠١١م؛ لأنهم أكثر الناس شعورًا بالظلم والتهميش. لقد جاءوا استجابة للثورة وأعطوها الزخم الجماهيري، وهؤلاء هم الذين استغل الإخوان المسلمون غضبهم وبؤسهم، وربما لا يزالون.

عندما نزلت إلى ميدان التحرير يوم الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١ كان معظم الناس الذين رأيتهم أمامي فلاحين أتوا من الأرياف، والاستقبال الحماسي الذي حظيتُ به كان من هؤلاء، والهتاف بحياتي وتأكيدهم على أنني الرئيس الجديد كان منهم، وكان ردي عليهم: «لا تهتفوا: يحيا عمرو موسى، ولكن: تحيا مصر»، وهتفت: تحيا مصر، وردد الجميع ورائي هذا الهتاف. كان هذا أول هتاف بـ«تحيا مصر» منذ أيام الثورة الأولى في ميدان التحرير.

بعد عشر سنوات في جامعة الدول العربية وعشر سنوات أمضيتها وزيرًا للخارجية، حيث كان تركيزي واهتمامي متوجهيْن إلى الشئون الخارجية أكثر منهما إلى الداخل انفتحت على الأوضاع الداخلية في مصر، فأدركت أن خللًا حدث في كل شيء في البلد، وهو ما حاولت تداركه في برنامجي الانتخابي، الذي أشادت به - أو أشارت إليه - صحف عربية وأجنبية، والذي ركزت فيه – كما سأبين في الجزء الثالث من هذه المذكرات، الذي سيتناول الانتخابات الرئاسية وأحداث ما بعد ٢٥ يناير حتى الآن- تطوير الإدارة المحلية، وتنمية منطقة قناة السويس، وتطوير الزراعة والري؛ بناءً على المشاهدة الشخصية وتفاعلي الشخصي والميداني مع الفلاحين في الصعيد والدلتا وفي مناطق القبائل العربية في الصحاري والمناطق المصرية المختلفة.

حكومة عاطف صدقي

عملت خلال السنوات العشر التي قضيتها وزيرًا للخارجية مع ثلاثة من رؤساء الحكومات. أولهم الدكتور عاطف صدقي، الذي انضممت إلى العمل معه في التعديل الوزاري الذي أُجريَ على حكومته الثانية بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩١م[499]. ثم أصبحتُ عضوًا في حكومة الدكتور كمال الجنزوري (منذ ٤ يناير ١٩٩٦). وأخيرًا في حكومة الدكتور عاطف عبيد (منذ ٥ أكتوبر ١٩٩٩). وفي الإجمال أستطيع القول إن علاقتي بهم جميعًا كانت طيبة، وإن كانت هناك تباينات في علاقتي بكل منهم.

معلوم أن وزير الخارجية في النظام السياسي الرئاسي مرجعيته الأساسية هي رئيس الجمهورية؛ باعتبار أنهما (رئيس الجمهورية ووزير الخارجية) المسئولان عن صنع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها. في حين جرى العرف منذ قيام دولة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م على أن رئيس الحكومة، الذي يطلق عليه أيضًا رئيس مجلس الوزراء يكون معنيًّا بالأمور الداخلية، وفي القلب منها الاقتصاد والخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

بعض رؤساء الحكومات كان يفوتهم هذا الأمر، فكانوا يصطدمون بوزراء الخارجية، الذين يتطلب عملهم قدرة كبيرة على المناورة، التي تحتم عليهم السرعة الشديدة في اتخاذ القرار؛ وتاليًا لا يتحملون- طوال الوقت - ترف الانتظار للرجوع إلى رئيس الوزراء الذي بدوره سيرجع إلى رئيس الجمهورية. فضلًا عن أنهم بحكم طبيعة عملهم دائمو السفر للخارج؛ وهو ما يجعلهم أحيانًا كثيرة يتغيبون عن اجتماعات مجلس الوزراء؛ وهو كثيرًا ما كان يضايق بعض رؤساء الحكومات. وكثيرًا ما كان يقال لوزير الخارجية -على سبيل المزاح الأسود- عندما يحضر إحدى جلسات مجلس الوزراء بعد طول غياب: أهلًا بك في بلدك الثاني مصر!

أول رئيس حكومة عملت معه كان الدكتور عاطف صدقي– يرحمه الله - وقد كان رجلًا يجيد إدارة الأمور بسلاسة شديدة. يمكن أن نقسم علاقته بالوزراء إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تدين له بالولاء التام؛ حيث هو الذي أتى بهم ليكونوا وزراء، ومجموعة ثانية تجمعه بهم مقتضيات العمل

وفي حدودها ولكن في إطار علاقات طيبة. أما الثالثة وتضم مجموعة من الوزراء لا تجمعه بهم علاقة منتظمة، أو هم موجودون لسد خانات كما يقولون ولم يكن - في الواقع - يأبه لما يقولونه أو يقترحونه. وقد كنت من المجموعة الثانية التي يتعامل معها في حدود مقتضيات العمل السليمة.

من طبيعتي التعامل مع كل شخص بقدره، وأحرص على أن يكون في تصرفاتي قدر كبير من الذوق واللياقة والاحترام للغير. وبالنسبة إلى رئيس الوزراء كنت حريصًا على عدم الإعراض عنه، بل كنت شديد الحرص على أن أضعه في الصورة مما يجري من أحداث كبرى على المستوى الخارجي. وعندما كنت أفعل ذلك مع الدكتور صدقي كنت أشعر بأمارات السعادة والراحة بادية عليه؛ باعتبار أن وزير الخارجية يحب دومًا وضعه في الصورة، ولا يكتفي بتنسيقه الدائم مع رئيس الجمهورية.

كنت أرى أنه لا يليق – مثلًا - أن تعلن الحركة الدبلوماسية للسفراء قبل أن أخطر رئيس الوزراء بها؛ فغير معقول أن يكون رئيس الوزراء ثم لا يسمع عن الحركة الدبلوماسية إلا من خلال الصحف! وبرغم أنه ليست له أي علاقة أو صلة باختيار السفراء في الحركة الدبلوماسية - لأن من يعدها هو وزير الخارجية ومن يقرها هو رئيس الجمهورية وحده، وفي إطار من السرية التامة بالقدر الواجب في مثل هذه الأمور - فإنني من باب اللياقة وإنزال الناس منازلهم كنت أعرضها على الدكتور صدقي بعد موافقة الرئيس عليها وقبل الإعلان عنها. والواقع أن عاطف صدقي كان من رؤساء الحكومات الذين يفهمون جيدًا كيف تدار الأمور في ظل النظام المصري، ولا يتعمدون إثارة المشكلات في العمل بل تجنبها.

صدقي كان يثق بالدكتور يوسف بطرس غالي، الذي تم تعيينه «وزير دولة بمجلس الوزراء» في ٢٢ إبريل ١٩٩٣م؛ وبالتالي لم يكن يوسف قبل ذلك التاريخ ضمن المجموعة الاقتصادية التي كان يرأسها الدكتور كمال الجنزوري، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط.

ثقة صدقي بيوسف كانت نابعة من أن الأخير شاب تحصل على تعليم متميز في الخارج، ومتواصل مع الأوساط الاقتصادية العالمية، وهو ما لم يكن متوفرًا تمامًا في وزراء المجموعة الاقتصادية الآخرين، الذين لم يكونوا – في معظمهم - على المستوى العالمي المطلوب؛ لا من حيث الاطلاع، ولا من حيث التطور العلمي، ولا من حيث المبادرة، ولا من حيث الشجاعة في إبداء الرأي؛ ولذلك قدم عاطف صدقي يوسف بطرس غالي للرئيس مبارك، وتم تعيينه وزيرًا في تعديل وزاري محدود يوم٢٢ إبريل ١٩٩٣م[(500)].

فيما يخص أفكار يوسف بطرس غالي، أقول إن بعضها كان جيدًا، والبعض الآخر ربما كان جيدًا ولكن لم أكن أوافقه عليه، والبعض الثالث كان متعاليًا، ومنها عدم ترحيبه بانضمام مصر إلى «الكوميسا»، وعدم حماسته للانفتاح الاقتصادي على إفريقيا، واتباعه - بل إيمانه - بالنظرية الاقتصادية التي أراها فاشلة Trickle- Down Theory (نظرية الانسياب التدريجي للمنافع من فوق لتحت)[(501)]، حيث لا تتعامل هذه النظرية مع موضوع العدالة الاجتماعية بجدارة ونجاعة، لكنه في نهاية المطاف كان وزيرًا كفؤًا متميزًا، بغض النظر عن تطلعاته السياسية التي قادته فيما بعد للانضمام إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ودخول مجلس الشعب، والاقتراب من جمال مبارك نجل الرئيس، والانخراط في مشروعه لخلافة أبيه في حكم مصر. كان يوسف بطرس غالي يأمل ويعمل لأن يكون أول رئيس وزراء قبطي في مصر منذ كان جده بطرس نيروز غالي رئيسًا للوزراء في العقد الأول من القرن العشرين[(502)].

اقتناع صدقي بكفاءة يوسف تسببت في شرخ في العلاقة بين صدقي وكمال الجنزوري؛ ذلك أن

الأخير كان له رأي سلبي جدًّا في يوسف بطرس. لم يكن يطيقه على الإطلاق. يراه معتنقًا أفكارًا أجنبية، أقل ما يقال فيها - وبأخف العبارات - أنها «لا تريد الخير لمصر». لم يحب الجنزوري يوسف بطرس غالي، ولم يكن يريد أن يتعامل معه، بل كان يعمل على حصاره، وربما كان يخشى قدراته.

كان الجنزوري قليل الصلة بالمجتمع الدولي المعنيّ بالتطورات والنشاطات الاقتصادية. في حين كان يوسف بطرس غالي ممعنًا في ذلك ويمثل نوعية حديثة من الوزراء، مقارنة بالنوعية النمطية المحافظة.

وزارة كمال الجنزوري

تشكلت حكومة كمال الجنزوري في ٤ يناير ١٩٩٦م. والدكتور الجنزوري موظف كبير كفء، يعرف كيف يتحرك في مجاهل البيروقراطية المصرية؛ ربما لائذًا بدفئها. وهو ملمّ بتفاصيل إدارة العمل في الدولة التقليدية وإن لم يُبْدِ اهتمامًا بإصلاحها.

ولقد رحبت شخصيًّا بتولّيه الوزارة حيث كان يمثل «شاسيه» رئيس وزراء، ومن حقه في رأيي أن نعترف له بذلك، وبالطبع فإن «الشاسيه» لا يكتمل ولا تكون له فعالية إلا بالقدرة على قيادة مجلس الوزراء بفكر واضح وثقافة متنوعة متجددة وعلى أساس خطة تتكامل بنقاش حقيقي يتم في المجلس، وأبحاث يجريها خبراء حتى يمكن التحرك بالدولة إلى الأمام على نحو مستدام، وهو ما يتطلب خلق جو عمل وعلاقات طيبة بين الوزراء، وهو ما لم يحدث مع الأسف.

كان تركيز الجنزوري منصبًّا على علاقته بالرئيس والحصول على ثقته الشخصية عن طريق أخبار يسردها ومشروعات يفرح بها، وليس عن طريق برنامج للإصلاح والتنمية يدفع الرئيس إلى الاقتناع به. وخصوصًا أن مجلس الوزراء له اختصاصات واسعة حقًّا في مجالات التنمية والإصلاح الإداري وضبط الوضع الاقتصادي ورعاية الخدمات لمختلف طبقات الشعب. لو أن هذه التعبئة حدثت لدخل الجنزوري تاريخَ من أجادوا وجدّوا في قيادة العمل الوطني.

وكان للجنزوري بعض من وزراء اختارهم هو؛ ربما كان يعدّهم منذ فترة في أثناء انتظاره للمنصب. لم تكن هناك ثقة متبادلة بين هذا البعض وبين معظم الوزراء، ويومًا بعد يوم اهتزت العلاقات الوزارية، وتصاعد التوتر في مجلس الوزراء. هذا بالإضافة إلى ضعف مستوى النقاش في المجلس بالنسبة إلى الموضوعات المطروحة، وساد الاعتقاد بأن هناك مطبخًا سريًّا حول رئيس الوزراء تطبخ فيه مشروعات القوانين من دون عرضها العرض المطلوب على المجلس، بل كثيرًا ما كان المجلس يفاجأ بها، وبموضوعاتها التي لم تكن ضمن الأولويات المنطقية للعرض على مجلس الوزراء واستصدار قرارات أو صياغة مشروعات قوانين بشأنها؛ ومن هنا جرى التصادم داخل المجلس، الذي لم يعد مكانًا صالحًا للتوافق على السياسات.

كان الدكتور الجنزوري منزعجًا للغاية من الوزراء الذين يتصلون بالرئيس أو من يتصل بهم الرئيس مباشرة. ويبدو أن «باله كان مشغولًا تمامًا» أن هؤلاء الوزراء أو بعضهم على الأقل سوف ينتهزون فرصة أو أخرى خلال هذا التواصل لتشويه صورته أو التعبير عن انطباعات سلبية عنه أو عن الوزراء الذين ينتمون إليه. ناهيك عن احتمال أن يكون أحدهم مشروع رئيس وزراء قادم.

كان في هذه الحكومة أربعة وزراء يتحدثون إلى الرئيس - أو يتحدث الرئيس إليهم مباشرة بحكم طبيعة عملهم، وهم: وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والإعلام. ويمكن أن تضيف إلى الوزراء الأربعة، كمال الشاذلي، وزير مجلسي الشعب والشورى، وهو قيادة مهمة في الحزب الوطني المسمى بالحزب الحاكم آنذاك.

أما باقي الوزراء فيكون اتصال الرئيس بهم نادرًا، أو في حالة إذا ما أراد هو الاستفسار منهم عن تفاصيل موضوع أو مشروع بعينه، وذلك فيما عدا فاروق حسني، وزير الثقافة، والذي كانت حرم الرئيس مبارك تهتم بمجالات نشاطه، ومن ثم كان الاتصال به من هذه الزاوية التي لم تكن تزعج الدكتور الجنزوري كثيرًا.

أما وزير الدفاع، فلم يكن باستطاعة أي رئيس حكومة أن يسأله: لماذا تتحدث إلى رئيس الجمهورية من دون علمي؟ أو يسأل: «بتتكلموا في إيه؟»، وبدرجة تالية وزير الداخلية. أما فيما يخصني باعتباري وزيرًا للخارجية فقد دخل معي الجنزوري في سجالات بسبب هذا الأمر. يتبقى وزير الإعلام، صفوت الشريف، الذي كان الجنزوري يعتقد جازمًا أنه يشوِّه صورته، وينقل للرئيس أخبارًا سيئة عنه ليوقع بينهما! ولذلك كان يحاول دائمًا التقرب إليه وإقامة صداقة معه بقدر الإمكان.

ويبدو أن الجنزوري قد جمع معلومات بشأن من كان يظن أنه يشي به عند الرئيس، ومن كان بعيدًا كل البعد عن هذه التصرفات؛ ذلك أنه شكرني عقب إقالته، إذ قال لي إنه تيقن من أنني «لم أتدخل في الأمور المتعلقة به، وأنني لم أكن قط ممن وشوا به عند الرئيس» - وربما قال نفس الشيء لآخرين.

كان الجنزوري يسعى دومًا للوجود بجوار الرئيس حتى إنه كان يطلب ويلح في السفر معه إلى الخارج في الزيارات الرئاسية الرسمية. كان غريبًا منظر رئيس الوزراء وهو مسافر بين مرافقي الرئيس بدلًا من البقاء في العاصمة وإدارة الأمور ومتابعتها. كانت له حسابات أخرى. فهل يعقل – من وجهة نظره - أن ينفرد اثنان أو أكثر من الوزراء بالرئيس لأربعة أو خمسة أيام من دون أن يقول أحدهم شيئًا للرئيس عنه، أو يجتمع بعضهم للتآمر عليه وإسقاطه، أو أن يبرز أحدهم رئيس وزراء محتملًا؟ والحقيقة أن الزيارات الخارجية مع الرئيس لم تكن تسمح بتلك الدردشة أو النميمة. كما أن الرئيس مبارك لم يكن يتردد في أن يقول - على الأقل أحيانًا - لأي مسئول ما يقوله فيه مسئول آخر.

أدى وجود رئيس الوزراء في الوفد الرئاسي إلى كثير من الالتباس، خصوصًا عندما يكون رئيس الوزراء في البلد المضيف هو الحاكم الفعلي أي المقابل لرئيس الجمهورية في النظم الرئاسية. فأين يقع رئيس الوزراء المصري من البروتوكول، وما دوره الذي بالطبع يتراجع درجة ليجتمع بمن هم أقل من رئيس الوزراء المضيف؟ هذا جزء من المشكلات البروتوكولية التي ترجع إلى هواجس رئيس الوزراء وحساسياته.

أذكر أن الرئيس مبارك تعرَّض لوعكة صحية، في هذه المرة تحدث معي الجنزوري «على المكشوف». قال لي: اتصلت بالرئيس؟ رددت بالإيجاب، فسأل: وماذا كان موضوع الاتصال؟ فأجبت بأن موضوع النقاش يرجع فيه إلى الرئيس فلست مخولًا أن أنقل حديث الرئيس أو تعليماته من دون إذنه.

خلال مرض الرئيس الذي استمر نحو أسبوعين، لا أذكر أنني اتصلت به إلا مرة واحدة، هو بادر وتحدث إليَّ مرة أخرى. كنت أرى أنه لا داعي لإقلاق الرجل في فترة علاجه أو استشفائه، فضلًا عن أنني في الأيام العادية لم أكن أتصل به إلا في حالة وجود أمر يستدعي أن أخبره به أو إذا تطلب الأمر صدور تعليمات من الرئيس بشأن مسألة ما.

من الأزمات الأخرى التي أثارها الجنزوري، أنه ذات مرة أصدر قرارًا رأيته سليمًا وجريئًا فحواه أنه «لا داعي لإعلانات العزاء التي ينشرها الوزراء في جريدة «الأهرام» من ميزانية وزاراتهم، عندما يتوفى قريب لأي منهم. كان لديه كل الحق في ذلك؛ فالعزاء يجب أن يكون شخصيًّا، وكذلك تكاليفه من جيب الوزير.

حدث بعدها أن مات قريب لكمال الشاذلي؛ الذي طلب من «الأهرام» نشر ما يأتيه من تعازٍ بصرف

النظر عن قرار الجنزوري؛ لكن «الأهرام» رجع لرئاسة الوزراء، فهاج الجنزوري وماج، وصارت أزمة. علمت وقتها أن الرئيس مبارك تحدث إليه، بأنه لا داعي لإثارة مثل هذا النوع من المشكلات مع وزرائه، وقال له: «اهدأ يا كمال». فقال له الجنزوري: «الموضوع يمس كرامتي. كيف أصدر قرارًا ولا يلتزمون به؟». قال له الرئيس: «بقولك اهدا. الموضوع مش مستاهل تقول كرامتي ولا مش كرامتي»، على حد تعبير مبارك.

في نهاية الحديث عن هذا الموضوع أود أن أقول: إنه كانت لدى الجنزوري بخبرته في إدارة دولاب الدولة المصرية التقليدية وتماهيه مع بيروقراطيتها فرصة لتحقيق إصلاحات إدارية، غير أن ما عطله عن تحقيق ذلك هو ما سبق أن ذكرته وخصوصًا انشغاله بأمور أقل أهمية.

هذا كله أثّر على أدائه وأداء الحكومة كلها. كان الوضع في النهاية متوترًا جدًّا داخل مجلس الوزراء؛ وصل الأمر إلى أنه أصبح لا يتحدث مع عدد من الوزراء في حكومته! ولا هم يتحدثون إليه، بل كانوا يتجنبونه. كنت أتمنى استمراره في عمله آنذاك ومبادرته بإصلاح هذا الوضع إلا أنه لم يفعل أو لم يصبح هناك وقت لذلك، وحتى مشروعه الخاص بتوشكى لم يقنع كثيرين ولايزال حتى الآن محل شك كبير في جدواه بالمقارنة بما أنفق عليه.

وصلت الأمور بالفعل إلى منعطفٍ خطيرٍ أدى إلى تغيير الجنزوري حتى تستقر الأمور في مجلس الوزراء ولا تضطرب إدارة الدولة. كان من السهل ملاحظة جو الارتياح العام الذي ساد المجلس يوم إقالة الجنزوري وخروج الوزراء المرتبطين به. ربما لم يتعاطف معه في ذلك اليوم إلا أنا، وحين سألت نفسي: لماذا هذا التعاطف؟ لم أجد إجابة شافية... أو مقنعة.

حكومة عاطف عبيد

في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ أدت حكومة عاطف عبيد اليمين بديلًا عن حكومة الجنزوري. عبيد كان مسالمًا لا يريد الدخول في أي معركة، ويعلم بما كان يعلمه الجنزوري من أن الرئيس مبارك يتصل بعدد من الوزراء، وعلى عكس الجنزوري الذي كان يأخذ هذا الأمر بحساسية شديدة. كان عبيد يأخذه قضية مسلمًا بها وأمرًا واقعًا تفرضه مقتضيات العمل.

كان ما يهم عبيد هو الصلة التي تربطه بالرئيس وبجمال مبارك بشكل مباشر. وأعتقد أن مبارك كان يحب عاطف عبيد أو يقبل به مع شيء من العطف عليه؛ لأنه ليس الجنزوري بكل ما أثاره من مشكلات، ولكنه لم يكن عاطف صدقي الذي كان يقضي في مجلس الوزراء الـ٢٤ ساعة تقريبًا، وكان ملمًّا بكل شيء، وكان يريح مبارك من كثير من المشكلات، وأعتقد أن مبارك مازال يرى أن أفضل رؤساء وزرائه كان عاطف صدقي.

وعندما تقرر تركي وزارة الخارجية، واعترض مبارك على حفل الوداع الذي كانت تجهزه لي وزارة الخارجية – كما سنبين في الفصل الأخير - تحدث إلى عاطف عبيد وقال له: اعمل حفلة صغيرة لوداع عمرو موسى. وهو ما قام به الرجل فعلًا؛ حيث أقام حفلًا صغيرًا جدًّا في أحد فنادق القوات المسلحة، وقدَّم إليَّ هدية تذكارية وتصورنا معًا.

499(١) شمل هذا التعديل الوزاري بجانب تعييني وزيرًا للخارجية، تعيين كل من: بطرس بطرس غالي نائبًا لرئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج. الفريق أول محمد حسين طنطاوي وزيرًا للدفاع. محمود سيد أحمد شريف وزيرًا للإدارة المحلية. حسين كامل بهاء الدين وزيرًا للتعليم. حمدي علي البنبي وزيرًا للبترول.

500(١) في هذا التعديل المحدود جدًّا، قبلت استقالة اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية، وحل محله اللواء حسن الألفي، إلى جانب تعيين يوسف بطرس غالي وزير دولة بمجلس الوزراء.

501(٢) ببساطة شديدة تقول نظرية «الانسياب التدريجي للمنافع» trickle-down theory: «لكي ينمو الاقتصاد، فإنه يحتاج إلى استثمارات منتجة: مكاتب جديدة، مصانع، آلات. وتمويل هذه الاستثمارات يحتاج إلى احتياطي من الادخارات. والأغنياء يدخرون أكبر حصة من دخلهم قياسًا بالفقراء قليلي الدخل؛ لذا لكي ننعش النمو، يجب أن نعطي المزيد للأغنياء (أو على الأقل نأخذ القليل منهم للضرائب)، ونعطي القليل لمن هم في أدنى السلم. الأغنياء سوف يدخرون نقودهم، ومن ثم يستثمرونها؛ وبذلك يخلقون النمو الجيد لجميع أفراد المجتمع.

502(٣) بطرس باشا نيروز غالي (١٨٤٦ - ٢٠ فبراير ١٩١٠م)، رئيس وزراء مصر من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ٢٠ فبراير ١٩١٠. اغتاله إبراهيم ناصف الورداني، عضو الحزب الوطني أمام وزارة الحقانية في الساعة الواحدة ظهرًا يوم٢٠ فبراير ١٩١٠م؛ بسبب وقوفه وراء فكرة مد امتياز قناة السويس ٤٠ عامًا أخرى؛ وذلك مقابل مبلغ من المال تدفعه الشركة صاحبة الامتياز للحكومة المصرية، إلى جانب نسبة معينة من الأرباح. وهو جد الدكتور بطرس بطرس غالي، الذي شغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩١م.

الفصل السادس عشر

العلاقة مع بعض الزملاء.. خصوصيتها وطرائفها

منذ أن التحقت بوزارة الخارجية سنة ١٩٥٨ وأنا أتطلع إلى شخص وزير الخارجية ومعه كوكبة من كبار السفراء ذوي الأسماء الرنَّانة في فضاء الدبلوماسية المصرية في ذلك الزمان، من هم، وكيف وصلوا إلى ما وصلوا إليه؟

كان أول الوزراء الذين تبوءوا هذا المنصب وقت التحاقي بالوزارة هو الدكتور محمود فوزي، وكان ذا موقع خاص فهو ليس الوزير الذي يدير الوزارة وإليه ترفع المذكرات والاقتراحات والتوصيات ومنه تصدر التوجيهات والتعليمات. كان وكأنه يعيش في برج عاجي يعمل مستشارًا لرئيس الجمهورية في الأمور الرئيسية والهامة. ويتواصل مع الأمين العام للأمم المتحدة (داج همرشولد) ويتخاطب بالأسماء الأولى: داج، ومحمود، ويتحدث معه محمد حسنين هيكل عن التوجهات الرئيسية للعصر الناصري في بداياته فيجيب بأن الأمور – أحيانًا - يجب أن تترك لإلهام الزعيم ..إلخ.

كان يتحدث بصوت خفيض ويحتفظ بابتسامة مستمرة لا يغيرها، ويحيط به عدد قليل من الدبلوماسيين المعروفين بأناقتهم وبالأسماء المعروفة لعائلاتهم ويتمنون أن ينقلوا إلى العواصم الكبيرة الجميلة والهادئة وخصوصًا في أوروبا الغربية. لم يكن لدى أي منهم طموح سياسي. ومعظمهم يجيد فهم البروتوكول، ويتحدثون فيما بينهم الفرنسية أساسًا أو الإنجليزية. كانوا يمثلون وزارة الخارجية التقليدية التي ينظر إليها الناس وكأنها كوكب آخر.

وأما وزارة الخارجية الحقيقية التي تتفاعل مع مؤسسات ذلك العصر: الرئاسة والمخابرات وما إليهما فكانت تحت إمرة مسئولين آخرين؛ نائب وزير الخارجية، حسين ذو الفقار صبري ووكيل الخارجية لشئون الأبحاث السفير إبراهيم صبري، ثم جاء بعدهما وكيل الخارجية الفريق حافظ إسماعيل. وأعتقد أن أيًّا منهم لم يكن يعرض على الوزير (محمود فوزي) أوراقه ومذكراته، كان همّهم الأساسي هو الرئاسة والتواصل معها وتلقي التعليمات منها.

نعم، كان هناك عدد من كبار الدبلوماسيين التقليديين يعملون وكلاء للوزارة للشئون المختلفة، ومنهم كان الوكيل الدائم للخارجية وكانوا يقفون وراء الدكتور فوزي ويعتبرونه الوزير الذي يجب أن توجه إليه مذكراتهم وينتظرون منه التعليمات، ولكن لم تكن هناك تعليمات تصدر منه، وكانت السلطة في الوزارة تتسرب منهم إلى صنف مختلف من الدبلوماسيين أضيف إليهم عدد متصاعد من الضباط. إلا أن الجميع كانوا يحترمون فوزي صاحب الاتصالات الدولية الواسعة غير المتاحة لهم. سمعت آنذاك أن مسئولي هذه الفترة مع ارتباطهم بالرئاسة والمخابرات كانوا يسعون بين الفينة والأخرى للقاء الوزير محمود فوزي لعرض أمر من الأمور عليه خلقًا لفرصة تتيح لهم أن يستمعوا إليه وإلى آرائه، وليقولوا بعد ذلك إنهم قابلوا الدكتور فوزي وهم قالوا...

أعود إلى كبار الدبلوماسيين التقليديين الذين أحاطوا بفوزي، إذ فجأة أحيل أغلب هؤلاء إلى التقاعد، ولم يُبْدِ الوزير أي رد فعل أو موقف ليحميهم أو يذود عنهم، وأعتقد أنه كان من بين المحالين إلى التقاعد مدير مكتبه، ولم يغير هذا من رد فعله الصامت شيئًا.

أصبح من الطبيعي بعد انتهاء آثار العدوان الثلاثي، ودخول مصر عصر الوحدة مع سوريا أن

يتغير وزير الخارجية ليتولّاها أحد مهندسي هذه الوحدة، وكان هو محمود رياض، الذي كان سفيرًا في دمشق ثم مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة.

لم يترك محمود فوزي مبنى وزارة الخارجية، حيث أصبح نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، بينما أحكم محمود رياض وزير الخارجية قبضته على الوزارة. كان رياض وزيرًا قويًّا هادئ الشخصية قديرًا في اختيار معاونيه؛ فأتى بالسفير محمد شكري (ضابط سابق يجيد عددًا من اللغات، راقٍ في خلقه، وقريب بطبعه ونشأته إلى عالم الحياة الهادئة المنضبطة) مديرًا لمكتبه، والسفير محمد رياض مستشارًا سياسيًّا له لشئون الأمم المتحدة، واختار السفير إسماعيل فهمي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية لرعاية الدبلوماسية متعددة الأطراف ودور مصر فيها، وعين مديرًا جيدًا للإدارة الاقتصادية، وعددًا من السفراء المشهود لهم بالكفاءة وكلاء ومساعدين ومديرين للإدارات المختلفة للوزارة. وبالطبع نُقل حسين ذو الفقار صبري سفيرًا في الخارج، وكذلك حافظ إسماعيل. وبدأ عصر محمود رياض يقود منفردًا الدبلوماسية المصرية. والحقيقة أنه كان ربَّانا ماهرًا.

في هذه الآونة عدت من سفارة مصر في برن (عام ١٩٦٤) وعينت في مكتب الوزير؛ ومن ثم عملت عن قرب مع كل هذه الشخصيات وعاصرت أحداث مصر حتى عام ١٩٦٧ وعلى رأسها أحداث ٥ يونيو ومأساتها، والقرار ٢٤٢ ومهمة يارنج حتى نقلت عام ١٩٦٨ إلى نيويورك عضوًا بالوفد الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة.

خلال وجودي في الأمم المتحدة (أغسطس ١٩٦٨ – ديسمبر ١٩٧٢) ترك محمود رياض وزارة الخارجية بعد وفاة عبد الناصر وتولي السادات الحكم ليصبح أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية في ١٧ يناير ١٩٧٢. وتولى الوزارة الدكتور مراد غالب حتى ٨ سبتمبر من نفس العام، ثم خلفه الدكتور محمد حسن الزيات حتى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣. عدت في نهاية العام ١٩٧٢ إلى القاهرة وعينت في مكتب وزير الخارجية مرة أخرى لأعمل مع الدكتور الزيات الذي كان سفيري في نيويورك. كان واضحًا أنه برغم ذهنه الوقاد وفكره المتفوق فإن صحته لا تسمح له بالعمل المكثف المطلوب من وزير الخارجية، وكان حافظ إسماعيل في ذلك الوقت قد عين مستشارًا للأمن القومي للرئيس السادات فحاول كثيرًا مساندة الزيات وتغطيته، إلا أن أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ واحتياج السادات إلى شخصية ديناميكية إلى جانبه وزيرًا للخارجية أدى إلى خروج الزيات وتولي إسماعيل فهمي الوزارة؛ فأحدث بها تغييرات شتى تحدثت عنها في فصل سابق.

تولى الوزارة بعد استقالة إسماعيل فهمي[503]، محمد إبراهيم كامل الذي لم يمكث إلا شهورًا، وجاء بعده الدكتور مصطفى خليل، فالفريق كمال حسن علي، فالدكتور عصمت عبد المجيد، ومعهم جميعًا عمل الدكتور بطرس بطرس غالي وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، وقد بقيت في القاهرة طوال هذه الفترة مما أتاح لي العمل مع هؤلاء الوزراء أو قريبًا منهم بصفتي مدير إدارة الهيئات الدولية.

إنني أقدر كثيرًا الدكتور عصمت عبد المجيد؛ فقد كان رجلًا ذا ثقل، يتميز بالتفكير الهادئ والشخصية المستقرة، وقد بقيَ وزيرًا للخارجية ما يقرب من سبع سنوات كانت سنوات استقرار، أضاف إليها وجود بطرس غالي وزير الدولة عنصر الحركية والديناميكية، مع بعض قليل من التوتر بين الشخصيتين.

أما كمال حسن علي فكان رجلًا ذا أريحية، عطوفًا مترفعًا عن الصغائر، يعتبر نفسه ضمن الطاقم الحاكم؛ ومن ثم لم يشعر بأي حساسية حين كان بطرس غالي يتحدث إلى الصحف عن «سياسته» في وزارة الخارجية، أو من أن يتصل به الرئيس، وقد خدم كمال حسن علي الخارجية خدمات جليلة بأن حمى حماها من تدخل المؤسسات المختلفة، أو فرض سفراء إضافيين عليها.

أما الدكتور مصطفى خليل فقد تولى وزارة الخارجية بالإضافة إلى كونه رئيسًا للوزراء فترك الإدارة الفعلية في الوزارة للدكتور بطرس غالي الذي كان يكلفني بعرض كثير من الموضوعات التي تحتاج للعرض على وزير الخارجية (رئيس الوزراء)، ومن ثم كنت أقضي أوقاتًا طويلة وأناقش موضوعات مهمة مع مصطفى خليل الذي كان شخصية عالية الثقافة، راقي التصرف، منطقي الرأي، ولطالما استمتعت بالنقاش معه والاستماع إليه.

لا يمكن ولا يصح التعرض لوزارة الخارجية وتاريخها من دون التعرض لمختلف رموزها من أبنائها وبناتها، أي هؤلاء الذين اعتبروا عملهم الدبلوماسي مهنة عليهم الإجادة فيها والإحاطة بمختلف عناصرها؛ وبالتالي كثفوا من قراءاتهم، واتصالاتهم، ومتابعاتهم وضاعفوا ساعات عملهم، وجعلوا من انتمائهم إلى مصر- هذا البلد العظيم الذي لا يعرف كثير من المواطنين قدره - قوة دافعة لهم للدفاع عنه وجلب الفائدة له وإعلاء شأنه.

نعم، إن الذين اعتبروا عملهم الدبلوماسي مهنة يختلفون عمن اعتبروها سياحة أو نزهة، أو مصدرًا لدخل لابأس به، أو منصبًا يضمن الوجاهة الاجتماعية. هناك من حاولوا الجمع بين كل هذه الاعتبارات فأودى بهم هذا الخلط غير المدروس إلى عدم الإجادة في مهنتهم؛ وبالتالي تراجعهم في فرص التقدير والاعتماد والاختيار للمناصب الكبرى أو المواقع الحيوية، وهي التي تتطلب تضحيات جمة والتعرض لتحمل المسئوليات وتمنح فرصًا لكنها مليئة بالمخاطر. إلا أن الأمر في أهل الخارجية ليس كله أبيض وأسود، أي هذا ناجح وذاك فاشل بالمطلق.

لقد جمع هؤلاء جميعًا كثيرًا من الخبرة في بلاد بل قارات أمضوا فيها سنوات طويلة. نعم هي الخبرة وتراكمها، وكم من مرة وأنا وزير للخارجية شعرت بحاجتي إلى الاستماع إلى بعض منهم لإعداد أرضية معلوماتية كافية تمهيدًا لاتخاذ قرار أو التقدم بتوصية إلى الرئيس بشأن العلاقات مع دول قد يعتبرها هامشية على قائمة اهتماماته لأظهر له فائدتها الاقتصادية، ودورها في تأييد مرشحينا للمناصب الدولية.. إلخ.

وكذلك فإن العدد الأكبر من الدبلوماسيين عمل في مجال العلاقات الثنائية. لم يبدوا اهتمامًا كبيرًا بالعمل المجال الدولي ومتعدد الأطراف، كانوا في معظمهم يتمتعون بقدر كبير من الثقافة والكفاءة الأسرية وحسن المظهر والقدرة على التمثيل المشرف لمصر هم وزوجاتهم وعلى استرعاء انتباه المجتمع الذي يعيشون ويعملون في إطاره. كم كنت أود أن أشير إلى أسمائهم ولكن خشية أن تفوتني أسماء بعضهم جعلتني أقف عند هذه الملاحظة العامة، وأن أحييهم في عمومهم وأعبر عن الاحترام لهم.

كما أن عددًا كبيرًا آخر من الدبلوماسيين المصريين كان يتحسب بعدما يترك الوزارة إلى المعاش أو التقاعد، ماذا يعمل وكيف يعيش؟ وهو تحسب مشروع إلا أنه أصبح يشكل قيدًا على تصرفاتهم؛ لأن المال أصبح في ذاته عنصرًا حياتيًا هامًا يتعارض مع الطريقة الصحيحة لمعيشة الدبلوماسي وانفتاحه، وهي مسئولية الحكومة أن تؤمّن للدبلوماسية مسارها، وللدبلوماسيين حياتهم وألا تبخل عليهم بل تعمل على تمكينهم؛ لأن الاستثمار فيها وفيهم هو استثمار في سلاح أساسي لحماية مصالح الدولة واسمها وسمعتها.

ثم إنهم جميعًا، أي الدبلوماسيين كافة من مختلف زواياهم واقتناعاتهم يجب أن يهتموا باختيار شريكة الحياة، فهي على عكس مهن أخرى كثيرة - بل ربما على عكس كل المهن الأخرى - هي شريكة مهنة أيضًا؛ فالتزاماتها الاجتماعية هي التزاماته، وعلاقاتها الثقافية تدعم دوره، وقدراتها اللغوية تفتح الأبواب المغلقة...إلخ، بعض من الدبلوماسيين أصبحوا واعين بذلك، ولكن البعض لم يقدر هذا

العنصر الحيوي حق قدره.

وأما ما أقصده عن المهنة والمهنية وإجادتها، فإن الدبلوماسية مثل غيرها من المهن تتطلب استمرار التطوير والاطلاع وزيادة المعارف بكل الوسائل ومتابعة ما يجري في العالم وفي المنطقة وفي مصر، وفي الدولة التي يعمل بها وفيما حولها أي في إقليمها. وكم قلت لشباب الدبلوماسيين إن مهنة الطب تنتهي بأصحابها إلى أن يكون فيهم طبيب الأرياف والطبيب العالمي وما بينهما. الكل يعيش، ولكنْ في النهاية هناك فرق. كذلك في الدبلوماسية.

وأود أن أسجل إعجابي بنفر من شباب وكهول وزارة الخارجية الذين تعلمت منهم أو معهم الشيء الكثير مثل السفير صلاح وصفي الذي كان مديرًا لإدارة الأبحاث بالنيابة؛ حيث كنت عضوًا بها في أوائل عملي بالوزارة، وقد قدّم إليَّ نصائح ثمينة واعتنى بتوعيتي ومتابعة عملي ورشحني لأن أكون سكرتيرًا خاصًّا لوكيل الخارجية الجديد الفريق حافظ إسماعيل (عام ١٩٦٠) والذي طلب منه تعيين أحد صغار الدبلوماسيين (الشطار كما ذكر لي السفير وصفي)، ثم تحدث عني مع السفير فتحي الديب؛ حيث عين سفيرًا في سويسرا مقترحًا نقلي من ملحق بالسفارة في أثينا وهو القرار الذي كنت أعمل جاهدًا لإلغائه إلى السفارة في برن. كان صلاح وصفي دبلوماسيًّا متميزًا (كان آخر مناصبه سفيرًا لمصر لدى الفاتيكان) رحمه الله.

كانت هناك أسماء أخرى متميزة من الدبلوماسيين المنغمسين في الحياة الدولية والدبلوماسية مثل السفير الشافعي عبد الحميد الذي كان المستشار السياسي الأول في وفد مصر لدى الأمم المتحدة في أواخر الستينيات، أي في وقت الهزيمة أو النكسة، ثم أصبح مديرًا للاستعلامات فسفيرًا في الفاتيكان، والسفير عمران الشافعي الذي أصبح رئيسا لوفد مصر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، والسفير مصطفى راتب عبدالوهاب الذي مثَّل مصر في اللجان المتابعة للشأن الإفريقي في مرحلة تصفية الاستعمار واستقلال الدول الإفريقية ومحاربة الأبارتيد وأقام علاقات إيجابية مع مناضلي إفريقيا الذين أصبحوا رؤساءها، والسفير الدكتور أحمد عثمان الذي أصبح وكيلًا لوزارة الخارجية وأحد المفكرين السياسيين، والسفير سعد خليل الذي مثَّل مصر في اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة، والسفير عبد الحليم بدوي الذي كتب بيانات مصر أمام مجلس الأمن التي ألقاها السفير عوض القوني إبان كارثة ١٩٦٧ واحتلال أراضي مصر في سيناء والذي أصبح سفيرنا في الأمم المتحدة حتى عام ، والسفير عبد الرءوف الريدي كاتب خطب الوزير محمود رياض بعد عام ١٩٦٧، وإلى نهاية عهده الوزاري وانتقل معه إلى الجامعة العربية ثم أصبح سفيرنا في إسلام أباد وجنيف وواشنطن، والسفراء محمود سمير أحمد ومحمد شاكر في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، وسعد الفرارجي في نفس المجال وكذلك المجال الاقتصادي الذي شارك فيه وفي تميزه وفيق حسني وحسن جاد الحق وجيهان علام وماجدة شاهين.

وأحمد صدقي في المجال الإفريقي والذي أصبح سفيرنا القدير في باريس، وصلاح بسيوني وكان سفيرًا مهمًّا لنا في أديس أبابا، وطاهر شاش ذي العقلية القانونية اليقظة في المجال القانوني ومثله حسين حسونة، ومنير زهران الذي لعب دورًا دبلوماسيًّا مهمًّا في أكثر من مجال حيث كان رئيسًا لوفد مصر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة، والدكتور رضا شحاتة أحد المفكرين والصائغين المتميزين، ومرفت التلاوي الشخصية القوية والمدافعة القديرة عن حقوق المرأة، ومصطفى الفقي ذي القدرة غير المسبوقة على حسن العرض والحكاية المشوقة للأحداث مع ذكاء وظرف لايباريان، وفتحي الشاذلي سفيرنا السابق في تركيا والذي تفرغ بعد ذلك للتعامل مع مشكلة الألغام في الصحراء الغربية، وأشرف راشد الذي أدى دورًا مهمًّا في مفاوضات مصر مع الاتحاد الأوروبي وعاون في حصول الجامعة العربية على حقها في الحضور والمشاركة في اجتماعات اتحاد البحر المتوسط كافة

على اختلاف درجاتها، وسامح شكري الذي اعتبره دبلوماسيًّا متزنًّا عاقلًا ومتميزًا ورمزي عز الدين نائب ممثل الأمم المتحدة للأزمة السورية، وحمدي لوزة نائب الوزير والدبلوماسي الكفء.

ولقد تحدثت في أكثر من موقع في هذه المذكرات عن السفراء نبيل العربي وأحمد أبو الغيط وأحمد ماهر وعلي ماهر ونبيل فهمي ومحمد أحمد إسماعيل ومهدي فتح الله ومحمد حجازي وماجد عبد الفتاح بكل التقدير، وأضيف إليهم الإشارة إلى السفير شكري فؤاد ميخائيل الذي كلفته بمهمة تحديث وزارة الخارجية وأداها بنجاح كبير، والسفير محمد كامل عمرو الذي أصبح وزيرًا للخارجية في فترة دقيقة للغاية وكان نائبًا للممثل العربي لدى البنك الدولي لعشرة أعوام أظهر فيها كفاءة عالية، والسفير محمد العرابي الذي أصبح سفيرًا في برلين ثم وزيرًا للخارجية لفترة قصيرة، فرئيسًا لحزب المؤتمر فرئيسًا للجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب الحالي، والسفير أحمد حجاج ، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي وهو أعلى مسئول مصري في التراتبية الإفريقية، وكان رجلًا مخلصًا في حسن إدارة العلاقات المصرية الإفريقية، والسفير رءوف سعد الذي أدار الشئون الاقتصادية الدولية بكل كفاءة ومقدرة، وقد أصبح رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشعب قبل ثورة ٢٠١١.

وأضيف هنا إشارة خاصة إلى السفير نبيل السلاوي صديقي العزيز منذ عشرات السنين والذي لولاه وإصراره ومساعدته ما كنت قد التحقت بوزارة الخارجية وبقيت محاميًا، وإن كنت أشير مرة أخرى بهذه المناسبة إلى هذا القاضي الذي تنبأ لي بأن أكون من أكبر محامي مصر وربما أصبح وزيرًا للعدل إذا تحملت صعوبات السنوات العشر الأولى في المحاماة.

هناك أسماء أخرى أجادت في أكثر من موقع بوزارة الخارجية أذكر منها السفير عمر سري أول مدير لمكتب إسماعيل فهمي، والسفير إسماعيل مبارك مدير المراسم المعروف ومثله السفير محسن الديواني، والسفير سيد المصري السفير في الرياض وممثلنا في مفاوضات إقامة المحكمة الجنائية الدولية، والسفير تحسين بشير أشهر المتحدثين الصحفيين والدبلوماسيين باسم مصر في العديد من المحافل الصحفية الدولية، والسفيرة منى عمر التي تابعت الشئون الإفريقية بكفاءة عالية، والسفير محمود فهيم السعيد والسفير محمود كارم محمود ولهما دورهما المقدر في الدبلوماسية متعددة الأطراف، والسفير وفاء حجازي السفير اليساري المعروف، والسفير حسين ضرار الذي أجاد في عمله سفيرًا في لبنان أيما إجادة.

وتجدر الإشادة بدور السفيرة مشيرة خطاب لأسباب تتعلق بكفاءتها الشخصية العالية وبصفة خاصة حين كانت سفيرة مصر لدى جنوب إفريقيا، والتي من دون كل سفراء العالم كانت لها علاقة خاصة هي علاقة الابنة بالأب مع الزعيم نيلسون مانديلا، والذي كان لا يرفض لها طلبًا ويأنس لها ويطلب منها إعداد وجباته المصرية المفضلة، ويستقبل – من أجل خاطرها- المسئولين المصريين حتى حين كان يعتكف.

وأذكر من الدبلوماسيين الشبان آنذاك وأصبحوا سفراء مجيدين مثل: هشام بدر، هشام يوسف، حسام زكي ، أحمد البديوي، عمرو رمضان، حازم فهمي، هشام سيف، نعمان جلال، إيهاب بدوي، ناصر كامل، حاتم سيف النصر، ياسر النجار، طارق عادل، نزيه النجاري، مصطفى كمال، عبد الرحمن صلاح، وعمرو الجويلي، محمد البدري، وأضيف إليهم أشرف سويلم الذي لا يزال شابًّا واعدًا.

وأخيرًا، وليس آخرًا، هناك كلمة يجب أن تقال في الدكتور عبد الله العريان القانوني الكبير ومدير الإدارة القانونية والسفير فيما بعد؛ فقد كان شخصية تعلمنا منها ونهلنا من علمها الشيء الكثير وكان في الوقت نفسه قادرًا على إلقاء القفشات المصرية اللطيفة، محبًّا للحياة عاشقًا للثقافة الغربية شارحًا

لها في حقول الأدب والمسرح والموسيقى.

تبقى الإشارة إلى اسمين كبيرين في عالم الدبلوماسية المصرية وهما: أشرف غربال وفايزة أبو النجا.

كان أشرف غربال شخصية فريدة في سهولة حركتها وكثرة اتصالاتها وقدرتها على التواصل مع كبار المسئولين ومختلف شرائح المجتمع الأمريكي وقت أن كان قائمًا بالأعمال ثم سفيرًا في واشنطن. نعم، لقد ساعدته وفتحت الأبواب أمامه مبادرة الرئيس السادات لزيارة إسرائيل، ولكنه استطاع بذكائه وشخصيته النشطة والودودة أن يوظِّف ذلك ليقيم أوسع شبكة من الاتصالات على اتساع الولايات المتحدة. رحمه الله، كان يمكن أن يكون وزيرًا متميزًا للخارجية لولا أن عمل ضده – أساسًا - عامل التوقيت أو فروق التوقيت.

أما فايزة أبو النجا والتي أعتبرها من أنجب من أنجبتهم وزارة الخارجية، فقد لعبت أدوارًا مختلفة كلها ممتازة؛ بوصفها دبلوماسية شابة، ثم دبلوماسية دُرِّبت أحسن تدريب، وأعتقد أنني والدكتور بطرس غالي أحسنَّا تشكيلها، وكانت لنا فيها نظرة خاصة صدقت حيث أصبحت سفيرة مهمة ثم وزيرة يشار إليها وإلى مواقفها وكفاءتها بالبنان. ولا تزال في الحياة الرسمية حتى الآن لكفاءتها الاستثنائية.

هذه كلها أسماء حرصت على أن يكون لها ذكر فيما أكتب من مذكرات؛ لارتباطي بهم دبلوماسيًّا صغيرًا تطلع إلى بعضهم بوصفهم معلمين وزميلًا لهم طوال عملي بوزارة الخارجية، وبعضهم باعتبارهم مساعدين أو مستشارين أكْفاء إبان توليَّ منصب وزير الخارجية، وأعتذر لآخرين ربما استحقوا نفس الإشادة أو الذكر ولم تسعفني الذاكرة بشأنهم.

لم أفرق بينهم من جهة خلفياتهم، سواء أكانوا دبلوماسيين في أولى خطواتهم، أم جاءوا من النيابة العامة، أم من الجامعة، أم من القوات المسلحة، أم من غيرها. كانوا جميعًا روَّادا عظامًا ووطنيين محترمين خدموا مصر وآمنوا بها ورفعوا رايتها وأخلصوا لاسمها العظيم.

وأخيرًا أود أن أشيد بالدور الذي لعبه الدبلوماسيون الذين كلفوا بدور سكرتير الرئيس للمعلومات والمتابعة، وهم بالترتيب على ما أذكر: مصطفى الفقي، رضا شحاتة، سامح شكري، ماجد عبد الفتاح، سليمان عواد. كانوا جميعًا على مستوى المسئولية أكْفاء كتومين، بعيدين عن السلبيات، مترفعين عن عيوب البيروقراطية المصرية وألاعيبها.

وأخيرًا، أحيي مديري مكتبي في وزارة الخارجية وإن سبق وأن أشرت إليهم وأولهم كان السفير محمد الديواني، تلاه السفير أحمد أبو الغيط ثم السفير علي ماهر، ثم السفير نهاد عبد اللطيف، ثم السفير محمد أحمد إسماعيل، وأخيرًا السفير محمد العرابي.

لقد كانوا خير معين، يقظ، أمين. عملوا بكل ما أوتوا من حمية ومهنية ووطنية. لقد أسهموا معي، ومع باقي أعضاء الوزارة في الارتفاع بمستواها وبأدائها الذي حيّاه المصريون، وباركه العرب، وأعجب به الأفارقة، وتابعه العالم الثالث في أرجائه كافة والعالم كله في مختلف أركانه.

والآن سوف أحاول أن أشير إلى بعض الأسماء أو الشخصيات التي اقتربت منها خلال عملي بوزارة الخارجية المصرية، اتفقت معهم واختلفت، لكني رأيت أنه من المهم أن أتحدث عن علاقتي بهم ببعض التفصيل.

أسامة الباز

من الشخصيات التي رأيت أن أتوقف عندها في هذه المذكرات، أسامة الباز، وأقر في البداية أن

علاقتي به كانت علاقة شخصية قوية، وفي مجملها كانت علاقة عمل جيدة، ببرغم أننا اتفقنا كثيرًا واختلفنا أيضًا كثيرًا.

أستطيع أن أقول إن الباز كان شخصية غريبة الأطوار؛ فهو أولًا يتمتع بذكاء منقطع النظير، فضلًا عن أنه تلقى تعليمًا جيدًا في الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك شخصيته الطريفة، وأطواره المتعددة؛ ومنها أنه كان يتبسط في مظهره (يلبس أي حاجة)، ويحب أن يعطي إشارات للعامة عن بساطته؛ فيركب المترو أو أتوبيسًا عامًّا، وهي أمور كان يشعر أنها تجعله شخصية قريبة من الناس، أما في الحقيقة فقد كان محبًّا للحياة؛ الحياة الدبلوماسية والمجتمعية الغنية بمباهجها.

الباز كان يشعر بدوره الكبير في صناعة السياسة الخارجية المصرية مع الرئيسين السادات ومبارك. كان طوال الوقت يحاول الاعتماد على أناس يرى فيهم أنهم أكْفاء في الموضوعات المختلفة التي تعرض على الرئيس؛ كي يساعدوه ويضيفوا إليه. لقد عملت معه فور أن عينت ملحقًا في وزارة الخارجية لمدة ستة أشهر، كان هو «سكرتيرًا ثانيًا» خلال هذه الفترة، التي سافر بعدها في بعثة إلى الخارج. وكانت هذه الفترة كفيلة بأن تجعلني أعجب بشخصيته من ناحية، وأتعجب من أطوارها من ناحية أخرى.

بعد عودة الباز من الخارج عملنا معًا مرة أخرى في مكتب وزير الخارجية إسماعيل فهمي، وكان معنا أيضًا السفير عمر سري مدير المكتب، ومحمد البرادعي، وقد كان التواصل بيني وبين الباز أقوى من اتصالي بالآخرين؛ لأننا أساسًا من الأقاليم الوافدين إلى القاهرة، (كنت في طنطا الثانوية، وكان أسامة في المنصورة الثانوية على ما أذكر)، ونحفظ أجزاء كبيرة من القرآن الكريم، ونستطيع أن نتكلم باللغة الفصحى الرشيقة ونتذوق الشعر. كنا دائمًا في تجاوب وتواصل معًا. غير أن الباز كان له مجتمعه الخاص، الذي قد يسمح لك بأن تدخله معه ولكن في حذر شديد؛ مثل صلاته الوثيقة ببعض رجال الأعمال، والفنانين، ومن يطلق عليهم لقب «الطبقة المثقفة».

أنا لا أدعي أنني دخلت مع الباز إلى هذا المجتمع، غير أنني كنت أضحك كثيرًا معه في الأمور الخاصة بهذا المجتمع لدرجة «التريقة» على سوء ذوقه في اختياراته، لكن من المؤكد أنه كان يشعر بسعادة غامرة من تواصله مع مجتمع المثقفين والفنانين؛ لأنه كان يرى فيه تعزيزًا لاسمه الكبير في مصر اجتماعيًّا وسياسيًّا وأدبيًّا.

كان الباز يستطيع أن يقدم نفسه بسهولة باعتباره الخبير الأول في السياسة الخارجية لأنور السادات، والمتحدث باسم الرئيس في عصر السادات أيضًا، فيما يخص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وقطعًا استفاد السادات منه بشكل كبير جدًّا؛ لأن الباز سار معه إلى نهاية المشوار في كامب ديفيد، عندما استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، علمًا بأن السادات كان يتعامل مع وزارة الخارجية بخفة شديدة، كما سبق وأوضحنا في فصول سابقة، ولم يعتمد على أحد فيها قدر اعتماده على أسامة الباز، الذي لم يكن يعتبره الرئيس السادات جزءًا من وزارة الخارجية بقدر ما كان يعتبره حلقة وصل مع دوائر متضادة كثيرة: حلقة وصل مع الأمريكان، ومع الفلسطينيين، ثم مع الإسرائيليين، ومع اليساريين ومع أهل اليمين في مصر، ومع الناقدين لسياسة الثورة، وكذلك مع مؤيديها، وكان أسامة قادرًا على أداء كل ذلك في نفس الوقت.

وأذكر - كما يذكر كثيرون منا - ما قيل على لسان واحد من الصحفيين المقربين عندما سأل الرئيس السادات: لماذا تحتار في اختيار وزراء الخارجية ولديك واحد من أفضل الدبلوماسيين وهو أسامة الباز، ويمكن أن يكون وزيرًا ناجحًا منذ اللحظة الأولى؟ وهنا دخل أسامة الباز ليعرض أمرًا ثم خرج، فقال السادات لمحدثه: شايف لابس إزاي. أسامة ما ينفعش وزير خارجية، إنما ينفع معايا هنا.

مع حسني مبارك لعب الباز دورًا كبيرًا أيضًا؛ ذلك أنه كان دليله السياسي ومستشاره وهو نائب لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى دوره مستشارًا لرئيس الجمهورية نفسه وعندما أصبح مبارك رئيسًا استمر معه بل أصبح مدير مكتبه، بل كان الباز النافذة إلى مبارك لدى كثير من الناس، فضلًا عن دوره في إعداد الرئيس للتعامل مع كثير من الموضوعات، وفي هذا الشأن أستطيع أن أقول إن الباز تعرض لكثير من الوشايات، وكانت علاقاته بكثير من الفنانين والفنانات مدخلًا لهذه الوشايات؛ حيث كان الوشاة يلعبون على وتر وجوده في أماكن لا يستحب أن يظهر فيها المستشار الأول للرئيس. وكانت مسألة ما عرف عن زواجه من إحدى الفنانات الشهيرات مادة لمن يريد أن يطعنه من هذه الناحية.

عن التقييم الفني لأسامة الباز بوصفه مستشارًا سياسيًّا للرئيس، أستطيع أن أقول إن كفاءته كانت من نوع خاص، وإنه ليس من السهل إعادة إنتاج شخصية مثله، لكن ما مدى وجود خط سياسي عند أسامة الباز؟ أقول إنه لم يكن عنده خط سياسي محدد، بمعنى أنه كان منفذًا جيدًا لما يريده الرئيس، بل لما قد يشعر أسامة أن الرئيس يتجه إليه من سياسات فيبدأ بالإعداد لها، وفي سبيل تحقيق رغبات الرئيس لا مانع لديه من إجراء «تباديل وتوافيق».

لكي أوضح هذا الأمر أكثر، أقول: إن الباز كان شخصًا مقربًا من الرئيس، وفي فترة من الفترات كان هو الباب للنفاذ إلى الرئيس ومنه إلى خارج القصر الرئاسي؛ ومن ثم أصبحت لديه اتصالات كبيرة جدًّا مع عدد من الدول والرؤساء والأجهزة العالمية وبالذات الأمريكية، وهنا تظهر مواقف الباز وتفضيلاته وخياراته إزاء القضايا المختلفة، التي أقول إنها لم تكن منطلقة من موقف إيديولوجي أو خط فكري أو التزام قومي بعينه. كان يتعامل مع كل موقف على حدة، بطريقة براجماتية. وطبقًا لما يراه الرئيس في معظم الأحوال، وطبقًا لما يراه هو (من واقع علاقاته الخاصة داخلية وخارجية) في أحيان أخرى.

هذا الأسلوب ربما أفاد السياسة الخارجية المصرية في وقت بعينه، فعندما كنا في مفاوضات «بلير هاوس» عام ١٩٧٨ كان هو واسطة الصلة مع الرئاسة في مصر عن طريق نائب الرئيس حسني مبارك، وكان أكثر المدعوين من قبل المسئولين الأمريكيين للحديث معهم للتمهيد للاتفاق معنا. لعب أسامة هذا الدور بفخر كبير وسرور واضح، وأعتقد أنه مهَّد لصياغات كان من الصعب على غيره هندستها؛ ومن ثم التمهيد لقبولها، وقد لعب هذا الدور إلى منتهاه حتى وجد حسني مبارك – بعد سنوات قليلة - أن دوره يجب أن ينتهي، وأنه لم يعد بحاجة إليه.

كان الباز حلقة الوصل بين الرئيس مبارك والفلسطينيين طوال عقد الثمانينيات، مرورًا بخروج ياسر عرفات من بيروت وعودته إلى القاهرة، فكان دوره دور صاحب القلم والورق والرسالة الشخصية السرية التي تنقل من الرئيس إلى من يريد. ويمكنني أن أقول إن الفترة التي تلت زيارة الرئيس السادات إلى القدس سنة ١٩٧٧م وصولًا إلى بداية التسعينيات، شهدت قمة مجد أسامة الباز؛ حيث كان أهم من وزراء الخارجية ورؤساء الوزارات في صناعة أو صياغة القرار المصري المرتبط بالسياسة الخارجية خلال تلك الفترة.

عندما توليت وزارة الخارجية كان قد مضى على مبارك في حكم مصر نحو عشر سنوات، كانت كفيلة لأن تجعله يدرك أطر الحركة على الساحة الدولية ومتطلباتها وحدودها؛ وبالتالي ربما قرر أنه ليس بحاجة ماسة إلى أسامة الباز الذي لازمه مستشارًا سياسيًّا منذ أن كان نائبًا لرئيس الجمهورية، خصوصًا أنه ربما وصلته تعليقات وهمهمات بأن أسامة الباز هو الذي يحرك الرئيس من وراء الستار، وأنه هو الموجِّه وهو الصائغ... إلخ؛ مما يكون قد أوغر صدر الرئيس ضده.

لم تشهد الفترة التي قضيتها وزيرًا للخارجية خلافات يمكن وصفها بالعميقة مع الباز؛ لأنه في اللحظة التي توليت فيها مهام منصبي وزيرًا للخارجية في مايو سنة ١٩٩١م بدأ دوره في التراجع؛ ولذلك أسبابه السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلى أسباب موضوعية أخرى؛ منها أن الذي كان يقدمه الباز للرئيس بشكل شخصي (جهد فرد) من تقدير للمواقف أو ملامح توجهات أو سياسات أصبح يقدم إلى الرئيس بشكل مؤسسي، من خلال وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة؛ فأصبحت لدينا مؤتمرات يحضرها وزير الخارجية ويلقي فيها خطابات سياسية تعبر عن توجهات للسياسة الخارجية المصرية، كما الحال في الخطاب الذي ألقيته أمام مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١م، كذلك مبادرتي الخاصة بإدخال الدائرة المتوسطية ضمن دوائر السياسة الخارجية المصرية، وتأكيد الانفتاح على إفريقيا وتنويعه والانضمام لتجمع «الكوميسا»، وملاحقة البرنامج النووي الإسرائيلي في مؤتمرات مراجعة «معاهدة حظر الانتشار النووي»، وغيرها من الموضوعات والمبادرات التي تتعدى إطار القضية الواحدة ولو كانت رئيسية مثل القضية الفلسطينية. بينما أصبح اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامة، هو مستودع أسرار الرئيس ومبعوثه الشخصي إلى دول الخليج وغيرها، كما أنه واسطة الصلة مع ياسر عرفات ثم مع واشنطن ومؤسساتها (بدلًا من أسامة الباز).

حاولت أنا واللواء عمر سليمان أن نحافظ على كرامة وكبرياء أسامة الباز برغم تأكدنا من تراجع دوره، بعد أن نظمنا التعاون فيما بيننا بما يخدم السياسة الخارجية المصرية، وأصبح كل منا في الصورة الضرورية مما يفعله الآخر، وكان رئيس الجمهورية سعيدًا بذلك، لم نحاول – سليمان وأنا - أبدًا أن نبعد الباز، فكانت أوامري واضحة للمسئولين في وزارة الخارجية بعرض كل المعلومات التي تصل الوزارة من مصادرها المختلفة مع البرقيات الرمزية على السفير أسامة الباز، كما تعرض على وزير الخارجية، وكذلك تلبية طلباته كافة.

صحيح أنه عندما عينت وزيرًا للخارجية ترافق ذلك مع تراجع في حجم الدور الذي كان يلعبه أسامة بجوار مبارك، ولكنني توجهت إلى حمايته والحفاظ على كرامته بأن أبقيته لأطول فترة ممكنة وكيلًا أول للوزارة، ومكتبه كان بنفس اتساع مكتبي، وأشعرت الجميع بأنه لا دور للحساسية معه. كنت أزوره في مكتبه وأدعوه لزيارتي ولحضور بعض الاجتماعات مع بعض المسئولين الأجانب. نعم، كنت أشعر بالود إزاء أسامة من اللحظة الأولى التي التقينا فيها منذ التحاقي بوزارة الخارجية وحتى وفاته، وقد زرته قبل أن يلقى ربه بحوالي شهر ولم يتعرف عليَّ، وتأثرت وحزنت حزنًا شديدًا على ذلك الصديق العزيز وهو ينازع مرضه ليموت في صمت، بعد أن كان ملء السمع والبصر.

زكريا عزمي

بالتوازي مع تراجع دور أسامة الباز في مؤسسة الرئاسة، كان هناك نجم يسطع يجب الإشارة إليه، وهو الدكتور زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية، الذي كان يقبض على الأمور الخاصة بديوان رئيس الجمهورية وعلاقة الديوان بأجهزة الدولة بيد من حديد، فكل ما يصدر عن الديوان أو يرد إليه من أي جهة (الدولة كلها) لا بد أن يعلم به، وإلا...

كان عزمي يلعب دورًا رئيسيًّا جدًّا في إدارة شئون الرئاسة؛ ومعها بشكل ما إدارة شئون الدولة، لكن في شئون الرئاسة كان هو صاحب اليد العليا، ومن هنا أستطيع أن أقول بأن قوة عزمي كانت تفوق قوة أسامة الباز.

يهمني هنا أن أشير إلى بعض مزايا عزمي في مواجهة المثالب التي تردَّدتْ عنه والتي تعامل معها القضاء، أنه كان يدير الأمور بكفاءة عالية وتفانٍ كامل للرئيس. كان المرحوم جمال عبدالعزيز، سكرتير الرئيس ينعى عليه أنه يقدم «لبن العصفور» للرئيس إذا أراده. وكان يلومه على ذلك باعتبار أن لكل شيء حدودًا، وأن من المهم أن توضع حدود أمام الرئيس. كان هذا رأي جمال عبد العزيز في

الأساس وقد تحدث به إليَّ رحمه الله.

ومع كل السلبيات التي تُوجَّه إلى زكريا عزمي فقد كان له دور مهم في وضع الرئيس في الصورة بالنسبة إلى الإيجابيات والسلبيات (كان يطلب من زوار الرئيس في السنوات الأخيرة ألا يكدروا الرئيس بأخبار سلبية، ولكنه حجز ذلك الدور لنفسه). وحديثه عن «المحليات» و«الفساد للركب» أعتقد أنه حدث بعد أن وضع الرئيس في الصورة بالنسبة إلى هذا القطاع الفاسد وغير الكفء وحصل على موافقته أن يثير موضوع الفساد هذا علنًا.

كان عزمي في الوقت ذاته مطلعًا على ما يقوله الوزراء للرئيس، أو ما يعرضونه عليه (بمن فيهم رئيس الوزراء) فكان يبحث وراءهم ليؤكد للرئيس مدى الدقة أو عدمها في المعروض عليه. كان زكريا عزمي مفيدًا جدًّا للرئيس مبارك في سنوات حكمه الفاعلة، وقد تبوأ فيها مركزًا رئيسيًّا في النظام، وأصبح مركز قوة هائلًا، إلا أنه عانى من سمعة سلبية فيما يتعلق بدوره بالنسبة إلى بعض حالات الفساد الضارب في أركان النظام والدولة وخصوصًا بعد حادثة العبَّارة المعروفة[504]. الذي دعم الانطباع العام بأن له دورًا كبيرًا في حماية عدد من كبار رجال الأعمال الذين ليسوا فوق مستوى الشبهات وما يتصل بذلك من أمور. وإن كان قد ذكر لعدد من أصدقائه - كما بلغني - أن هناك كثيرًا من التفصيلات غير الصحيحة والتهم التي وجهت إليه ظلمًا.

أما دوره معي فأعتقد أنه كان ينسق مع اللواء عمر سليمان فيما يتعلق بمتابعته المواقف السياسية التي أتخذها والسياسات التي أتبعها، وربما لولا التوافق في الرأي السياسي بين اللواء عمر سليمان وبيني لتغير الأمر لديه ولدى الرئيس بالكامل.

كان يعلم أنني بوصفي وزير خارجية أتحدث إلى الرئيس بصراحة، ولم يكن يلومني على ذلك، بل - ربما - كان من أنصار ذلك. يومًا ما كنت أتحدث مع الرئيس بشأن المؤتمر الثلاثي (السعودية- سوريا - مصر) الذي كنت أعمل على عقده في عام ١٩٩٤، وتم الاتفاق معه – كما سبق البيان - على مبادرة إزاء السعودية وسوريا لمواجهة مساعي تمييع القضية الفلسطينية، وأن يبقى الأمر سرًّا بين الدول الثلاث ومن دون التشاور مع أو إبلاغ الدبلوماسية الأمريكية بالذات (وهو ما حدث في مؤتمر الإسكندرية). جاءني زكريا عزمي ومعه جمال عبد العزيز بعد انتهاء لقاءات متعددة ذلك اليوم مع الرئيس (وكنا في سوريا على ما أذكر) متسائلين مع بعض الانزعاج: «إيه اللي بيجرى؟»، وكانا – ربما مع غيرهما- يريان أن وزير الخارجية يذهب بعيدًا بالسياسة المصرية عربيًّا (على غير ما تشتهي الولايات المتحدة)، وأن هذا من شأنه إحداث اضطراب في العلاقة المصرية الأمريكية وربما يهددها؛ فقلت لهما بالحرف الواحد: بطّلوا «حياة الدَّعة» التي تعيشونها. حياة الدَّعة من شأنها أن تقضي على دور مصر في المنطقة بالكامل، ونصبح بلا قيمة لأمريكا نفسها. وتساءل جمال عبد العزيز رحمه الله: يعني إيه «دعة»؟ فضحكت وتركتهما. ولكن بعد أن تلقى زكريا من الرئيس تعليماته بشأن الإعداد للقمة، أعد لها إعدادًا لوجستيًّا ونظاميًّا وأمنيًّا وبروتوكوليًّا محكمًا.

أحمد وعلي ماهر السيد

من الشخصيات التي أحب أن أتوقف عند علاقتي بها، السفير أحمد ماهر السيد، الذي شغل منصب وزير الخارجية بعد خروجي من الوزارة، وكانت مثارًا لحديث كثير من الزملاء في وزارة الخارجية؛ ذلك أنهم تصوروا أنه كان بيني وبين أحمد ماهر بعض الجفاء أو المنافسة؛ ولذلك قررت أن أضع الأمر في نصابه.

علاقتي مع أحمد ماهر وشقيقه علي ماهر تعود إلى الصغر، ليس بحسباننا أصدقاء ولكن بوصفي طفلًا يعالج عند والدهما؛ حيث كان والدهما الدكتور محمود علي السيد (زوج بنت أحمد ماهر باشا)

طبيبًا للأطفال، وعندما كنت وأحمد مستشاريْن في وزارة الخارجية وبينما كان يبحث في أوراق والده وجد «الكارت» الخاص بي الذي كان موجودًا في عيادته، والذي كتب عليه بالريشة والحبر اسمي بالكامل «عمرو محمود موسى»، ومدونًا به عمري الذي لم يكن يتجاوز عامين!

أما أساس العلاقة بين والدي الدكتور محمود موسى وجد السفير أحمد ماهر؛ فالاثنان تعلما في فرنسا، وعادا في نفس الوقت تقريبًا، وكانا من شباب حزب الوفد الواعد والمؤهل للمناصب الوزارية؛ فكانا يلتقيان في منتديات هذا الحزب العتيد وحول النحاس باشا، لكن جد السفير أحمد ماهر - الذي سُميَ على اسمه - خرج من الوفد مع محمود فهمي النقراشي (باشا)، أما والدي فقد ظل وفديًّا إلى النهاية، وإن توفيَ في سن صغيرة نسبيًّا، كما سبق وحكيت في الفصل الأول.

على الرغم من تلك العلاقة، فإن المنهل الثقافي بيني وبين أحمد ماهر مختلف تمام الاختلاف؛ فأنا في كل الأحوال جئت من الأقاليم. من العائلات الوفدية التي تنتج العمد والأعيان ولها أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ، ولها علاقة بكل رموز حزب الوفد بداية من مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وفؤاد سراج الدين باشا إلى آخر القيادات الوفدية التاريخية. وكذلك مع عدد من الزعماء السعديين والأحرار الدستوريين الذين كانوا يرتبطون بنا عائليًّا أو بالنسب. أما أحمد ماهر فنشأته مختلفة، فهو قاهري بكل ما تعنيه عائلات القاهرة، وشتان بين عائلات الريف وعائلات المدينة - خصوصًا لو كانت العاصمة – في النسق القيمي وغيره من عناصر تشكيل الشخصية.

لم يكن بيني وبين أحمد ماهر ذلك الصدام الكبير الذي يتصوره البعض، لكن في الوقت نفسه لم يكن بيني وبينه توافق كبير، ولم يكن ذلك ظاهرًا ونحن في بدايات حياتنا الدبلوماسية، إلى أن كبرنا وأصبح هو مديرًا لمكتب وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، وكنت قد أصبحت مديرًا لإدارة الهيئات الدولية؛ ذلك أنني لاحظت أن هناك جفاءً كبيرًا بين الوزير شخصيًّا وبيني، وأصر بعض الزملاء على أن «ماهر» لعب دورًا في هذا الأمر؛ ذلك أنه – كما ألمح السفير أحمد أبوالغيط في مذكراته - عندما أحضره إبراهيم كامل ليكون مديرًا لمكتبه قام ماهر بالتنكيل بمجموعة العمل التي كانت قريبة من الوزير إسماعيل فهمي، التي كانت تضم: عمرو موسى، أسامة الباز، نبيل العربي، حسين حسونة، محمد البرادعي.. وآخرين، ولم ينجُ سوى نبيل العربي؛ لأنه كان صديقًا لماهر وقريبًا لزوجته، وأسامة الباز لقربه من الرئيس السادات (ماقدرش عليه). أما بقيتنا فقد ترك له الساحة لبعض الوقت. وكنت وقتها مديرًا لهذه الإدارة الهامة (إدارة الهيئات الدولية) كما سبقت الإشارة، أي أنه كان لي منصب محدد، وليس مجرد أحد المقربين من الوزير السابق؛ مما تطلب مسارًا آخر في عملية التنكيل بي[(505)].

الحقيقة التي يجب أن أؤكد عليها أن عدم التوافق بيني وبين ماهر كان وظيفيًّا بحتًا، ولم يكن هناك اضطراب في العلاقة الشخصية بيننا. خصوصًا أنني أرى أنه من الناس الأكثر ثقافة ممن التقيتهم، وكان يتسم أحيانًا بالظرف واللطف.

من المواقف الشهيرة لخلافي مع أحمد ماهر، ذلك الموقف الذي وقع وقت أن كان الدكتور عصمت عبد المجيد وزيرًا للخارجية. بعد عودتي من الهند لأتولى منصب مدير إدارة الهيئات الدولية للمرة الثانية، كان ماهر مديرًا للإدارة القانونية بالوزارة. حدث في هذا الموقف أن أعددت مذكرة خاصة بالأمم المتحدة وفيها بعض الشأن القانوني؛ فأرسل لي ماهر مذكرة يقول فيها إن المذكرة التي أعددتها من اختصاصه؛ فرددت عليه بمذكرة شهيرة جدًّا قلت له فيها إن «هناك شيئًا اسمه اختصاص واسع واختصاص ضيق؛ فالاختصاص الواسع لإدارة الهيئات الدولية يعود إلى أنها المسئولة عن كل ما يربطنا بالأمم المتحدة من النواحي كافة: السياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها؛ ومن ثم فالإدارة القانونية تقع في الإطار الضيق الخاص بالشق القانوني فقط لبعض الموضوعات وليس كلها؛ وبناء

على ذلك فالاختصاص الأوسع يجُبُّ الاختصاص الأضيق».

البعض تطوع بإبلاغ الوزير عبد المجيد بأن هناك «خناقة» بين أحمد ماهر وعمرو موسى، وقالوا له: هذه مذكرة ماهر وهذه مذكرة عمرو، بطبيعة الحال عصمت عبدالمجيد دبلوماسي قديم ورجل «وعر»، قرأ المذكرتين وفهم أن هذه مجرد مناكفة و«شقاوة» بين هذين السفيرين، وأن الأمر لم يصل لمرحلة الصدام، خصوصًا أنه علم أننا تعشينا معًا في مساء نفس يوم المذكرة والمذكرة المضادة، فلم يهتم بمتابعة الأمر.

حدث بعد ذلك أن تم تعيين أحمد ماهر سفيرًا لمصر في موسكو، وغادرت أنا إلى نيويورك رئيسًا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة، ومنها عدت إلى مصر وزيرًا للخارجية في مايو ١٩٩١م، وبعد أسابيع قليلة من تعييني في هذا المنصب طلب مني الرئيس مبارك عودة سفيرنا في واشنطن عبد الرءوف الريدي إلى القاهرة؛ حيث أشرف على التقاعد، والبحث عن خلف له. والواقع أنني حاولت أن أبقي الريدي في واشنطن الأشهر الباقية له، ونستثمر هذا الوقت في بحثنا لاختيار السفير الذي سيحل محله بتأنٍ وروية. لكن مبارك أصر على فورية تغيير الريدي، الذي قد يعتقد إلى الآن أنني كنت وراء نقله، ولا يعلم أن هذه كانت أولى المرات التي أراجع فيها الرئيس أيامًا قليلة بعد أن توليت الوزارة.

عندما أصر مبارك على «كفاية كده للريدي»، وجاء موعد الحركة الدبلوماسية قلت له: أنا أرشح لسيادتك السفير أحمد ماهر ليكون سفيرنا في واشنطن. قال لي الرئيس على طريقته: «يا أخي أحمد ماهر ده راجل (زومبجي). يا شيخ بلا أحمد ماهر بلا بتاع».

قلت: من الناحية الموضوعية ياسيادة الرئيس لا يوجد بديل آخر لهذا المنصب، يجب أن يكون السفير عالى الكفاءة وأنا أرى أن ماهر كفء تمامًا للمنصب، وأنه لا بد من ماهر وزوجته. أنا زرتهما في موسكو، ورأيت بيتهما وحسن نظامه وترتيبه. ماهر وزوجته هما المناسبان للعمل في واشنطن، ولم يقبل الرئيس إلا بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، قمت فيها بتأجيل الحركة الدبلوماسية كلها حتى وافق الرئيس في النهاية على تعيينه سفيرًا لمصر في واشنطن. وبعد نقله تحدث ماهر إلى الزملاء والأصدقاء بأنه «لن ينسى هذا الموقف لعمرو موسى، وأنه لم يعتقد أنني بهذه الموضوعية».

ذهب أحمد ماهر للعمل سفيرًا لمصر في واشنطن، لكنه لم يكن – مع الأسف - ممن يجيدون قيادة فريق عمل. كان يضع ثقته في شخص واحد وربما في آخر أقل منه درجة، ومن هنا تنشب «الشللية» والصراعات، وهو ما حدث بالفعل حيث صب جام غضبه على الرجل الثاني في السفارة، وهو السفير رمزي عز الدين رمزي، وهو من أكفأ السفراء، ويعمل حاليًا (وقت كتابة هذه المذكرات) مساعد مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستيفان دي ميستورا.

قلت لماهر: رمزي سفير جيد جدًّا، إنه قماشة جيدة لسفير كبير بل لوزير خارجية، وإذا أصررت على طلب نقله فسوف أنقله، ولكن بطريقتي، ليس عقابًا له وإنما فض اشتباك بينكما، ونقلته سفيرًا في البرازيل؛ مما أدى إلى غضب أحمد ماهر ومحيطه. وكان رمزي من أفضل سفرائنا في هذا البلد اللاتيني؛ لدرجة أن وزير خارجية البرازيل في ذلك الوقت الذي كان صديقًا لي منذ أن كنا شبابًا بالأمم المتحدة قال لي تلفونيًّا من برازيليا: «أخيرًا يا عمرو أرسلتم للبرازيل سفيرًا جيدًا!»، ثم قال ممازحًا ما معناه: إنتم عيانين ولَّا حاجة؟

مضت الأمور وتركت وزارة الخارجية لأصبح أمينًا عامًّا للجامعة العربية، وتم تعيين أحمد ماهر خلفًا لي في الوزارة، إلا أن التعاون بينه وبين الأمين العام للجامعة العربية كان في أضيق الحدود الضرورية. لم تكن هناك أريحية في التعاون. كانت هناك حدود دنيا من التنسيق، لكن لم يحدث أن التقينا اجتماعيًّا طيلة ثلاث سنوات، هي سنوات عمله وزيرًا للخارجية.

حدث بعد سنة من انقطاع الاتصال بيني وبين مبارك، انهمكت فيها في عملي الجديد أمينًا عامًّا للجامعة العربية، أن وجدت الرئيس يطلبني، ويقول لي: اشرح لي الموضوع الفلاني. طبعًا ضربت في ذهني أجراس التنبيه التي تشير إلى عدم رضاه عن أداء وزير خارجيته أحمد ماهر، الذي هو أولى بسؤاله مني. شرحت للرئيس الجوانب المختلفة لموضوع سؤاله. لكن الذي لم أقله لمبارك هو أنني قد أرسلت له مذكرة تجيب عن كل أسئلته عبر وزارة الخارجية المصرية ضمن رسائل موازية إلى الرؤساء العرب، ويبدو أنها لم تصله أو لم تعرض عليه. لم أقل له ذلك لأنني رأيت أن الطعنة ستكون أكبر من أن يتحملها ماهر.

زاد منسوب اتصال مبارك بي للاستفسار عن قضايا وموضوعات مطروحة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى الموضوعات المرتبطة بالجامعة العربية، وبدا واضحًا أن هناك عدم تقدير من الرئيس لوزير خارجيته، وأن الوزير لا بد لم يكن ناجحًا في إمداده بالمعلومات المطلوبة في القضايا المختلفة، أو أنه لم يكن يمده بالآراء والأفكار اللازمة بطريقة مشبعة.

والواقع أن أحمد ماهر كان شخصية مثقفة وطريفة وإن كانت معقدة متقلبة، وقد أحسن الأستاذ الراحل محمد حسنين هيكل وصفه عندما كان وزيرًا وسئل عن تقييمه لأحمد ماهر الوزير فردَّ: «كان سفيرًا جيدًا»، متجاهلًا صفته الوزارية، ومتجنبًا التعليق عليها، وانتهى الأمر بإقالة ماهر في سنة ٢٠٠م، في أعقاب القمة العربية التي عقدت في تونس في صيف ذلك العام، وكان ذلك أمرًا متوقعًا في ضوء ما شاهدناه خلال القمة من عدم اعتماد الرئيس على وزير خارجيته في إطلاق مبادراته ومتابعة اتصالاته. ولكنني مع ذلك، وبكل صراحة، لو كنت مكان الرئيس مبارك وهو يغير وزير خارجية (عمرو موسى) عام ٢٠٠١، لم أكن أجد أفضل من أحمد ماهر، أو علي ماهر.

أما السفير علي ماهر (الشقيق الأصغر لأحمد ماهر) فهو تجسيد للدبلوماسية واللباقة والهدوء و«التقل»، وكذلك زوجته كريمة «عباس المهدي باشا»، الزعيم الوفدي المعروف، ويُحكى عن الدكتور بطرس غالي أنه قال لأحمد ماهر: «إنت كويس يا أحمد، وإنما أخوك علي أحسن منك في كل حاجة»؛ مما أحرج أحمد ماهر وربما أثَّر في علاقته بالدكتور غالي إلى النهاية. وقد تألمت جدًّا لرحيل علي ماهر سنة ٢٠١٦، رحم الله هذيْن الأخويْن وأدخلهما فسيح جناته.

503(١) بعد استقالة إسماعيل فهمي تم تكليف محمد رياض وزيرًا للخارجية، ولكنه تردد في القبول فاعتبر معتذرًا.

504(١) اندلعت النيران بالعبَّارة «السلام ٩٨» وغرقت وهي في طريقها إلى مصر قادمة من المملكة العربية السعودية في فبراير عام ٢٠٠٦؛ ليلقى ١٠٣٤ شخصًا من إجمالي نحو ١٤٠٠ شخص كانوا على متنها حتفهم.

505(١) قال السفير أبو الغيط في الصفحة رقم ٢٣٤ من كتابه «شاهد على الحرب والسلام» ما نصه: «لقد وضح أن الوزير الجديد (محمد إبراهيم كامل) لا يرغب في أن يكون هناك هذا العدد الكبير من المعاونين المصريين. من هنا تم وبشكل هادئ وبالتدريج تقليص دور عدد من أعضاء مجموعة العمل المصرية الدبلوماسية التي أدارت المفاوضات خلال الشهور السابقة، وبالتحديد في شهر ديسمبر ١٩٧٧م حتى الوصول إلى القدس (يقصد مؤتمر القدس الذي بدأ يوم ١٦ يناير ١٩٧٨م)»، وتقديري أن دور أحمد ماهر الذي تعاظم كثيرًا في هذه الفترة، كان له تأثيره الحاسم».

الفصل السابع عشر

أسرتي الصغيرة

بعد أن أكملت الثلاثين عامًا بالتمام والكمال سنة ١٩٦٦م، بدأت أفكر جديًّا في الزواج. كانت كل الطرق – وبطريقة غريبة - تؤدي بي إلى الزواج من المهندسة ليلى بدوي، بعد أن رشحها لي منفردين السفير أشرف غربال وابن عمي الدكتور مصطفى الأنور – يرحمهما الله - ثم رأيتها صدفة في نادي الجزيرة بينما كنت أقضي بعض الوقت في أحد الأيام بصحبة محمد البرادعي، الذي أشار إليها قائلًا: هذه ليلى بدوي.

رأيت وأنا أوشك على الانتهاء من هذا الكتاب أن أتوقف قليلًا مع أسرتي الصغيرة؛ عرفانًا بفضلها عليَّ؛ فأي إنسان ناجح في حياته – وأحسبني كذلك والحمد لله – لا بد له من زوجة تتحمل كثيرًا لأجل أن يتوج بهذا النجاح. أستطيع أن أقول – من دون أدنى مجاملة – إن زوجتي ليلى، كانت – ومازالت - من أولئك الفضليات اللاتي يبذلن الجهد الواضح لدعم أزواجهن لنيل قصب السبق وتقدم الصفوف واعتلاء أرفع المناصب، مهما كلّف ذلك من أعباء ومشقة في تحمل مسئولية تربية الأبناء ومتابعة تقدمهم في دراستهم، وتهيئة الأجواء الأسرية الصحية كي يركز الرجل في مهام عمله الجسام.

ليلى لها طبيعة خاصة، أحبها وأحترمها جدًّا فيها، تتمثل في أنها لا تتدخل على الإطلاق في عملي. لم تكن راغبة - بوصفها زوجة لوزير الخارجية – في أن تكون السيدة الأولى في الوزارة. كانت تنفر من مثل هذه التصورات التي يعيش البعض أسيرًا لها. دائمًا ما تجد تصرفاتها هادئة رزينة، والسبب الجوهري في هذا الأمر يعود إلى عدم حب ليلى للظهور، أو لعب دور في الحياة العامة، لا في أثناء عملي وزيرًا للخارجية ولا بعد أن أصبحت أمينًا عامًّا للجامعة العربية ثم كمرشح لرئاسة الجمهورية.

تحضرني هنا عبارة دائمًا ما يرددها الدكتور مصطفى الفقي، إذ يقول: «لو كان عمرو موسى قد فاز في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٢م لكانت مصر ستعرف سيدة أولى بشكل مختلف. سيدة بعيدة كل البعد عن الأضواء؛ لأنها لا تحب أن تكون على المسرح، برغم قدراتها الثقافية والمعرفية المتفوقة».

ليلى خريجة كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية، كانت الأولى على دفعتها فأصبحت معيدة ومدرِّسة لعلوم الحاسب الآلي. أكملت دراساتها العليا حتى حصلت على درجة «الماجستير» من جامعة كولومبيا المرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما كنت أعمل «مندوبًا مناوبًا» لمصر في الأمم المتحدة. كان أمامها أن تكمل دراستها لنيل درجة الدكتوراه، خصوصًا أن الجامعة أعطتها منحة لهذا الغرض؛ لأنها كانت من المتفوقات، لكن في هذه الأثناء عينت سفيرًا لمصر في الهند، عندها خيرتها بين أن تبقى في الولايات المتحدة للحصول على الدكتوراه أو السفر معي إلى الهند بصحبة الولديْن. كنت سوف أقبل بأي خيار تختاره عن رضا وطيب خاطر. لكنها اختارت السفر معي إلى نيودلهي. قالت إن ابنيْنا «هانية وحازم» مايزالان في سن الطفولة ويحتاجان رعاية الأم ومتابعة تقدمهما العلمي في المدارس، وقضينا جميعًا أمتع السنوات في الهند، كما سبق وبينت في فصل سابق.

كانت ليلى تصحبني في السفر للخارج عندما يقتضي البروتوكول سفر الوزير وزوجته، أما إذا كانت الزيارة لا تستوجب وجود الزوجات فلا تهتم بأن تسافر معي. أهم زيارة لها إلى الخارج هي زيارة نيويورك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ذلك أن فعاليات الجمعية العامة تشهد نشاطًا

كبيرًا للسيدات، فضلًا عن أن زوجة السكرتير العام للأمم المتحدة تقيم مناسبات اجتماعية لزوجات الرؤساء وزوجات وزراء الخارجية الذين يشاركون في الاجتماعات، ولـ«ليلى» صديقات في هذا الوسط الدبلوماسي الدولي الرفيع، فكانت اجتماعات الجمعية العامة مناسبة كي يلتقين ويمارسن هواياتهن المفضلة في زيارة المتاحف والمكتبات وحضور العروض المسرحية والموسيقية، بالإضافة إلى التسوق من محال نيويورك الأنيقة، وكلها أنشطة كانت تنال اهتمامها في تلك الفترة بالذات أي فترة افتتاح الجمعية العامة في سبتمبر من كل عام، عكس السياسة التي كان منسوب اهتمامها بها ضئيلًا جدًّا.

هانية وحازم

لقد رزقني الله ببنت وولد؛ هانية تكبر حازم بسنتين، وكلاهما تخطى الأربعين من عمره الآن. وأقضي أمتع أوقاتي مع أبنائهما؛ فقد رزقت هانية بمحمد وأمينة، ورزق حازم بابنته ثريا، وقد يلاحظ القارئ أننا عائلة تحرص في اختيار أسماء الأحفاد على الأسماء المصرية والعربية القديمة، البعيدة عن موجة الأسماء التركمانية والقوقازية والفارسية التي غزت مجتمعنا وصارت تستشري في مجتمعاتنا هذه الأيام

نيويورك كانت أول مدينة خارج مصر يسافر معي للإقامة فيها هانية وحازم، أدخلناهما مدرسة فرنسية، في بلد يتحدث الإنجليزية؛ لحرصنا الشديد على أن يجيدا اللغتين معًا، وهو ما تمَّ والحمد لله. وعندما انتقلنا إلى الهند أدخلناهما أيضًا مدرسة فرنسية، وفي نفس الوقت كنت وليلى شديدي الاهتمام بمجرد بدء عملي في أي بلد ومعي ابنتي وابني على أن نبحث لهما عن مدرس جيد «للغة العربية والدين»؛ ففي نيويورك أحضرت لهما مدرسة فلسطينية كي تساعدهما على إتقان اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي، ونفس الأمر حدث في نيودلهي؛ حيث أحضرت لهما مدرسًا مصريًّا للقيام بنفس المهمة. وفي مصر أيضًا كانت معنا مربية مثقفة تقوم بشئونهما تحت رعاية وإشراف من أمهما. فكانت سنوات النشأة بالنسبة إليهما في بيت يتحدث العربية، ومدرسة فرنسية، وفي مجتمع يتحدث الإنجليزية؛ فأجادوا اللغات الثلاث.

انتقال هانية وحازم معي من بلد إلى بلد، وحياتهما في الأوساط الدبلوماسية في هذه البلدان جعل لهما أصدقاء من مختلف أنحاء العالم، والجميل أنهما حرصا على استمرار هذه الصداقات، وبالذات ابني حازم، الذي تعرَّف على أناس كثر جدًّا، لاسيما عندما ذهب إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراسته، وقد حضر حفل زفافه عديد من هؤلاء الأصدقاء. جاء بعضهم خصيصًا لذلك من إيطاليا والأرجنتين والولايات المتحدة، وغيرها، ويحضر هو أيضًا حفل زفاف أي من أصدقائه في أي بلد كان.

هانية وحازم رفضا الدخول في مجال السياسة، وآثرا عليها أعمالًا أخرى؛ فهانية مقبلة على العمل الاجتماعي منذ صغرها، كانت تحب أن تكون ضمن فريق المسرح والموسيقى بالمدرسة، وتشارك في الرحلات، كانت المناسبات التي ندعى إليها بسبب مشاركتها فيها لا تنتهي، وهي مهتمة بالنواحي الاجتماعية والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الشوارع، ولها في هذا إسهام كبير، وحصلت على دورَات تدريبية في منظمة اليونيسف. كما عملتْ بنشاط ضمن حملتي الانتخابية عندما ترشحت في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٢م.

أما ابني حازم فلا يهتم بالأضواء ولا يسعى إليها، ربما مثل والدته؛ ولذلك قضى حياته ما بين الدراسة والرياضة، وحتى الآن له مجتمعه الخاص، وهو مجتمع الشباب الذين لهم مشروعات خاصة يعملون فيها، وهو متخصص في الاقتصاد. كانت أمامه بعد التخرج في إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية عروض للعمل هناك، أو في لندن، لكنه آثر العودة إلى مصر، وبعدها عمل في أحد البنوك الذي وفر له -مع آخرين- بعثة للتدريب في لندن لمدة ستة أشهر، وعاد إلى مصر بعدها، ومن

رأيه أن العمل في مصر أكثر فائدة، وأكثر فعالية نظرًا إلى اتساع حجم السوق المصرية، وهو الآن ممن يعملون في القطاع المالي، ويتابعون وينشطون في الوسط الاقتصادي، وليست له علاقة بالأمور السياسية إلا قليلًا؛ بوصفه مواطنًا عاديًّا مثقفًا ذا رأي.

لقد استثمرت جيدًا في تعليم أولادي، وهو ما يجب أن يركز عليه كل أب وأم في هذه الأيام؛ لأننا في القرن الحادي والعشرين، الذي يتطلب أن يكون الإنسان مطلًّا على ما يحدث في العالم من حوله. كما يجب أن يكون جزءًا من هذا العالم الجديد، وذلك لن يتأتى من دون حصول الشاب أو الفتاة على تعليم جيد يضمن له/ لها إجادة اللغات الأجنبية، ومتابعة كل جديد في تخصصه في الدول المتقدمة. وللأمانة أقول إن أبنائي استفادوا من طبيعة عملي المحتك على الدوام بالعالم الخارجي – شأن كل دبلوماسيي الخارجية وموظفيها- وهي فرصة يجب على الجميع الحرص عليها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

أستطيع أن أقول وأنا مرتاح الضمير إنني لم أتدخل قط في خيارات أبنائي؛ فلم أسمح لنفسي بأن أعرض عريسًا على ابنتي أو أرشح عروسًا لابني على سبيل المثال، كل ما هنالك أنني كنت أوافق على اختياراتهما بعد مراجعتها بهدوء، ثم أقوم بعمل اللازم وفق القواعد التقليدية والإجراءات الرسمية المنضبطة المتعارف عليها في مجتمعنا المصري.

قبل أن أنهي هذه اللمحة عن أسرتي الصغيرة أود الإشارة إلى أن ابنتي هانية تزوجت في مرحلة من حياتها من أحمد أشرف مروان، ابن مدير مكتب الرئيس الراحل أنور السادات لفترة من الفترات، ووالدته هي السيدة منى ابنة الرئيس جمال عبد الناصر. كأي أسرة تريد أن تخطب لابنها زارنا أشرف مروان وحرمه وابنهما أحمد في منزلنا، وطلبوا يد هانية للزواج بأحمد ووافقت وتمَّ الزفاف.

أذكر أنني بعد تقدم عائلة مروان لطلب يد هانية أبلغت الأمر للرئيس مبارك من باب أنه لا يليق أن يعرف بخبر زفاف ابنتي من الصحف. كان رده: «دول ناس كويسين. أنا أعرف أشرف منذ عمل مع الرئيس السادات، وأعرف والدة العريس فهي ابنة الرئيس عبد الناصر. مبروك. ربنا يتمم بخير».

وللحقيقة فإننا لم نرَ من هذه العائلة إلا كل شيء طيب. وعلى الرغم من أن الزواج لم يستمر طويلًا إلا أن الصلة بيننا وبينهم ظلت طيبة، والصداقة قائمة وبصفة خاصة مع السيدة منى عبد الناصر؛ فهي جدة حفيديَّ من هانية (محمد وأمينة). إنها العلاقات الإنسانية التي يجب الحرص عليها.

الفصل الثامن عشر (الأخير)

الرحيل من وزارة الخارجية

بحلول سنة ٢٠٠٠ كنت قد قضيت نحو تسع سنوات وزيرًا للخارجية، وكان ذلك سببًا وجيهًا لأن أزيد من مساحة التفكير في ماذا بعد؟ ذلك أنني شعرت بعد أن قضيت هذه المدة على رأس الدبلوماسية المصرية أنني قد خدمت بلادي بكل إخلاص وكفاءة ما استطعت إلى ذلك سبيلًا؛ وهو ما جعلني أقتنع بأنني تركت بصمة مهمة في تاريخ الدبلوماسية المصرية، وأن على المسئول أن يعرف متى يخرج.

كانت هذه الأفكار قد بدأت تلح عليَّ منذ أن أتممت سبع ثم ثماني سنوات في هذا المنصب، وفي كل الحالات كان قراري هو ألا تزيد فترة بقائي فيه على عشر سنوات، خصوصًا أنني بهذه السنوات العشر سأصبح أطول من جلس على كرسي وزير الخارجية في مصر، منذ سنة ١٩١٠م؛ ذلك أن الرقم القياسي السابق على ذلك من نصيب بطرس غالي باشا، الذي تولى نظارة الخارجية منذ ١٦ إبريل ١٨٩٤ إلى ٢٠ فبراير ١٩١٠، في وزارتي نوبار باشا ومصطفى فهمي باشا، ثم في وزارته.

كنت دائم التفكير في الفترة التي ستلي خروجي من الوزارة، وأذكر أن الصحفية دينا عزت، قد أجرت معي حوارًا لصحيفة «الأهرام ويكلي» سنة ١٩٩٨م، وسألتني في هذه النقطة بالذات: بعد خروجك من الوزارة، هل ستنضم إلى الحزب الوطني؟ أجبتها من دون تردد: أنا وفدي، وسأنضم لحزب الوفد إذا كان لا بد أن أنضم إلى أحزاب سياسية بعد التقاعد. كانت هذه رسالة واضحة عن توجهي السياسي بعد مغادرة المناصب الرسمية.

تأكدت رغبتي في ترك منصب وزير الخارجية خلال عام ٢٠٠٠ أكثر من أي عام آخر؛ فقد وصلت شعبية وزير الخارجية إلى الذروة، وطَبَقَ الرضا الشعبي عن أدائه الآفاق؛ نتيجة شعور المواطن المصري والعربي في كل مكان بأن عمرو موسى ينطق بلسانه، ويتخذ نفس المواقف التي يتمناها هذا المواطن تقريبًا، في حدود ما لدى وزير الخارجية من صلاحيات، وكان هناك من لا يتردد في إيغار صدر رئيس الجمهورية تجاه أي مسئول ناجح، فلا يجب – وفق هذا المنطق– أن يكون على الساحة شخص آخر معترف بدوره غير شخص الرئيس، ومن هنا يبدأ مسلسل الوشايات، وما أكثر من يجيدون لعب مثل هذه الأدوار!

وهنا أود القول بأنه مهما زادت شعبية وزير أو مسئول فهذا لا يصح أن يزعج الرئيس خاصة إذا كان (منتخبًا) بالنسب العالية المعروفة، بل إن وجود مسئول محبوب ومقدر يخدم الرئيس وسياسته، وعمومًا فالرئيس رئيس والوزير وزير. والواقع أنني يجب أن أحيي الرئيس مبارك فكثيرًا ما سخر من هؤلاء ولم يخضع لتأثيرهم، ويمكن القول إن خروجي من الوزارة لم يكن نتيجة هذه الوشايات وحدها.

كل الشواهد في سنة ٢٠٠٠ كانت تشير إلى أن أيامي باتت معدودة على رأس الدبلوماسية المصرية، غير أن هناك بعض الأحداث التي عَجَّلت برحيلي من الوزارة؛ منها ما يتسم بالطرافة، كما الحال في أغنية المطرب الشعبي شعبان عبد الرحيم، الذي أصدر في هذا العام وفي ظل أجواء مشحونة بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) أغنيته الشهيرة التي يقول ويكرر في أكثر من مقطع منها «بحب عمرو موسى.. وبكره إسرائيل»[506]، وقد أعطت هذه الأغنية كمية كبيرة جدًّا من الذخيرة لكل من أراد التصويب على وزير الخارجية، الذي يتردد اسمه في الأغنيات، التي

تنتشر كالنار في الهشيم[507]بين الشباب في مختلف أرجاء الوطن العربي، ويغنيها الناس في أفراحهم. لم يسبق أن جاء اسم مسئول – في حدود ما أعرف – في أغنية بخلاف رئيس الجمهورية في تاريخ مصر، فكيف يحدث أن يأتي «حب عمرو موسى مقترنًا بكره إسرائيل؟».

لم أسمع أغنية شعبان عبد الرحيم أو «شعبولا» فور صدورها، لكن ما لفت انتباهي إليها هو الاعتراضات الإسرائيلية عليها. وفي الحقيقة لم أقابل صدورها بشيء من الضيق أو الضجر، برغم علمي بأنها ستفتح عليَّ أبواب جهنم. أتى لي صديق بهذه الأغنية، وبينما كنا نسمعها معًا، صاح هذا الصديق فجأة: «الله يخرب بيتك يا شعبان يا عبد الرحيم. الموضوع كده هيخلص بسرعة يا عمرو بيه»؛ في إشارة إلى أن أيامي باتت معدودة في الوزارة. ضحكت من كلام الصديق، وقلت له: يا رجل، عشر سنوات لي في الوزارة كافية جدًّا. ويااللروعة عندما أنهيها على نغمات اللحن شبه الوحيد لشعبان عبد الرحيم (إيييه)»، ورحنا في نوبة من الضحك على هذه الأغنية وصداها على المستويين الشعبي والرسمي.

لا أستطيع أن أصف صدى كلمات هذه الأغنية في الوسط الدبلوماسي العربي والعالمي، فلم أقابل وزيرًا أو مسئولًا إلا ويقول لي: «بحب عمرو موسى». أذكر أنني التقيت ذات مرة بعدد من وزراء الخارجية الكبار في أوروبا، الذين راحوا يمزحون معي في موضوع الأغنية. قال لي أكثر من واحد منهم والضحكات تتطاير من أفواههم «your days are numbered » أي أيامك في وزارة الخارجية باتت معدودة. كنت أرد عليهم بضحك أيضًا قائلًا:

«your days are also numbered»، أي: أيامكم أيضًا معدودة. فيقولون: كيف؟ أقول لهم: بالديمقراطية. أما أنا فأيامي معدودة بـ«الأغنية»!

لقد أضحت هذه الأغنية جزءًا من الحديث الدبلوماسي العالمي، بشأن ما يجري في مصر، ولأن كل الدول المهتمة بمصر على دراية بأوضاعنا الداخلية من تأليه للحاكم الفرد، وعدم السماح لشخص غيره بالبروز والظهور، فقد أجمع الكل على أن «وزير الخارجية سيغادر منصبه بعد أن أحبه المصريون، وورد اسمه في أغنية شعبية يحبها ويرددها الناس»!

ظلت عبارة «بحب عمرو موسى.. وبكره إسرائيل» تلازمني حتى بعد أن غادرت وزارة الخارجية، ففي أثناء وجودي أمينًا عامًّا للجامعة العربية، وخلال زيارتي لأمريكا الجنوبية، في الأرجنتين تحديدًا فوجئت بأحد الدبلوماسيين هناك يقابلني ضاحكًا، وهو يردِّد بالعربية: «بهب عمرو موسى.. وبكره إسرائيل». تكرر نفس الأمر مع رئيس الوزراء الماليزي الأسبق، عبد الله أحمد بدوي[508] عندما التقيته لأول مرة، إذ بادرني بترديد نفس المقطع: «بهب عمرو موسى وبكره إسرائيل».

وبعد أكثر من ١٥ سنة على صدور الأغنية تكرر الأمر مع العاهل السعودي؛ الملك سلمان بن عبد العزيز، في أثناء زيارته لمصر يوم ٩ إبريل ٢٠١٦، فعندما تقابلنا في حفل العشاء الذي أقامه في السفارة السعودية بالقاهرة، ابتسم وبادرني بقوله: «بحب عمرو موسى.. وبكره إسرائيل».

لم أرَ شعبان عبد الرحيم إلا بعد ثلاث سنوات تقريبًا من صدور الأغنية، وأنا أمين عام جامعة الدول العربية؛ حيث تصادف أن كان موجودًا في حفل دعتني إليه السفارة المغربية في القاهرة، وبمجرد أن رآني حتى أخذني بالأحضان، وانتشرت هذه الصورة في الصحف والمجلات وقتها، ومن يومها صارت بيني وبين الرجل صلة لطيفة، وعندما توفيت زوجته حرصت على أن أقدم له واجب العزاء، وعندما ذهبت في أثناء الحملة الانتخابية لانتخابات الرئاسة سنة ٢٠١٢ إلى المنطقة التي يسكن فيها، كان على رأس من استقبلوني بحفاوة.

لا أعتقد أن الرئيس حسني مبارك قد اتخذ قراره بتغيير وزير الخارجية بناء على أغنية شعبان عبدالرحيم، لكن كانت لديه تراكمات كثيرة قبلها تجاهي؛ من فعل الوشايات التي لم تنقطع، والتي منها - على سبيل المثال - ما كان يردده البعض على مسامع الرئيس ضدي مثل قولهم: «هو عمرو موسى بيسافر كتير كده ليه؟ ده مابيقعدش في مصر يومين على بعض يا ريس»، وكأنني كنت وزيرًا للحكم المحلي، لا وزيرًا للخارجية، طبيعة عمله تحتم عليه كثرة الأسفار إلى مختلف العواصم؛ حفاظًا على المصالح المصرية في الخارج؛ وتأكيدًا للحضور المصري في عديد من القضايا الإقليمية التي تعقد بشأنها اجتماعات ومؤتمرات هنا وهناك، تتطلب حضور وزير الخارجية مع نظرائه من الدول الأخرى!

في هذا السياق أذكر أيضًا أن صفوت الشريف وكان ركنًا معتبرًا من أركان النظام، وعالي الكفاءة في أدائه في هذا الإطار، عندما كان وزيرًا للإعلام، دعا الرئيس مبارك لزيارة مبنى التلفزيون في ماسبيرو بمناسبة عيد الإعلاميين. لم يوجه لي الدعوة مثل باقي الوزراء، وبينما الرئيس يتفقد المبنى – وطبقًا لما ذكره لي أكثر من واحد من كبار الصحفيين في تلك الفترة - إذ بصفوت يشير إلى مبنى وزارة الخارجية المجاور للتلفزيون على كورنيش النيل ويقول: «هناك يا سيادة الريس. في هذا المبنى الضخم توجد إمبراطورية عمرو موسى»! وقد نقل إليَّ هذا الكلام؛ لأنه قاله أمام كثير من الحضور. والله أعلم.

لقد قال صفوت الشريف هذا الكلام – إذا كان قد قاله - وهو يعلم أنه بذلك يحرِّض الرئيس. فماذا تعني كلمة «إمبراطورية عمرو موسى»، إلا أن وزير الخارجية قد بات خارج السيطرة ويبني لنفسه دولة داخل الدولة؟ استغربت هذا الكلام لعلمي بطبيعة صفوت الحويطة؛ فلم يكن معروفًا عنه أنه يذهب ليهمس في أذن الرئيس ويقول له: «فلان قال أو عاد»؛ ولكن كان هناك كثيرون غيره يهمسون بذلك ويقومون بنقل أخبار أي صراعات أو مناقشات بين الوزراء إلى الرئيس! كان مبارك يسعد بمتابعة مثل تلك الصراعات من باب التسلية، خصوصًا أن بعضًا ممن كانوا يتورطون فيها يتصورون للحظة أن الرئيس لا علم له بها، فيفاجئهم بأدق تفاصيلها كما نقلت إليه. وللتاريخ كان الرئيس يتدخل حاسمًا حين يشعر أن الأمور وصلت إلى درجة تستدعي تدخُّلَه.

خلافات مع مبارك

عندما وصلنا مؤتمر شرم الشيخ للسلام في أكتوبر ٢٠٠٠ تيقنت أن المسافات تبتعد بيني وبين الرئيس. وأن خروجي من الوزارة بات قريبًا جدًا. ليس بسبب طول المدة التي قضيتها في هذا الموقع المهم؛ ولكن للاختلاف المتفاقم في وجهات النظر المرتبطة بمقاربة القضية الفلسطينية التي هي قضية أمن قومي مصري بامتياز.

لم يكن مقبولًا لديَّ التركيز على قضايا كلها تتعلق بـ«أمن إسرائيل»، وتهميش كل القضايا المرتبطة بالحقوق الفلسطينية في مؤتمر شرم الشيخ - كما سبق وأوضحت بالتفصيل(509) - لم يكن مقبولًا لديَّ أيضًا المضي قدمًا في هذا المسار الأمني للتفاوض من وراء ظهري وأنا وزير للخارجية. كنت على ثقة بأن اتفاقًا لن يبرم من دون إخطاري به في نهاية المطاف، لكن احتجاجي كان نابعًا من أنه لا يليق على الإطلاق أن تتم كل هذه التطورات من دون تنسيق مع وزير الخارجية الذي يجب أن يكون في الصورة؛ أولًا من حيث الاستنارة برأيه، وثانيًا ليكون على معرفة دقيقة بكل ما يحدث كي يضبط عمل الدبلوماسية المصرية بناء على هذه التطورات.

وهنا أؤكد على أنني لم أستسلم أمام حجب المعلومات عني خلال هذا المؤتمر؛ ذلك أنني جمعت فريقي من الدبلوماسيين المصريين. كانت تعليماتي إليهم واضحة: كونوا قريبين من كل جلسات المفاوضات بمختلف أنواعها في كل الأماكن التي تعقد فيها. أريد تقارير وافية عن كل ما يدور في

الغرف المغلقة. لا أعرف كيف تفعلونها، لكنني واثق من أنكم ستصلون إلى معلومات مهمة. لم يخيب الرجال ظني فيهم، وأتوا لي بمعلومات وضعتني في الصورة بدرجة لا بأس بها مما يجري على كل الأصعدة، بما في ذلك الصعيد الأمني.

حصلت على المعلومات التي أريد، وبناء عليه بدأت أتململ في موقفي، وأبلغت الرئيس صراحة أنني أريد أن أعرف الصورة كاملة. وسألته: هل سيادتك في الصورة مما يجرى؟

قال: قريبًا سأسمع وأعرف.

قلت: معذرة يا سيادة الرئيس. لا بد لكي نتخذ قرارًا أو نجري تقديرًا للموقف أن نعلم بتفاصيل المفاوضات التي يجريها القادة الأمنيون، وإلى أي مدى وصلت هذه المفاوضات. لم يرد عليَّ الرئيس؛ ربما لأنه لم يكن يعرفها أو لأنه لا يرغب في أن يقول لي بعض التفاصيل التي يعرف أنني سأعترض عليها، وهو ما قد يصل بالأمور إلى صدام.

أؤكد على أنني لم أمس أصول اللياقة في نقاشي مع رئيس الجمهورية عند مطالبتي له بإطلاعي على تفاصيل ما يجري في المؤتمر. كنت أريد أن أناقش هذه التفاصيل معه كي ندير الأمور بحكمة، ليس لأمر شخصي، أو لأنني أريد معرفة شيء منه هو لا يريدني أن أعرفه، ولكن حرصي كان على الصالح المصري والفلسطيني العام. لكنه لم يتحدث إليَّ في تفاصيل ما يجري برغم علمه – المفترض - بها. كان بإمكانه أن يقول لي: لقد اتخذت القرار الفلاني بالصورة الفلانية، وأنت وزير للخارجية من حقك أن تقبل أو ترفض ذلك. لكنه لم يفعل. الحقيقة أنه استشعر من نقاشي معه أنني على علم ببعض من تفاصيل ما يجري في الخفاء وأن لي موقفًا يتوقع أن أعبر عنه خلال الاجتماعات؛ فكان القرار بإبعاد وزراء الخارجية عن المفاوضات، وأن تعقد الجلسات على مستوى الرؤساء.

اتهمتني مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، بأنني كنت السبب في إبعاد وزراء الخارجية عن المفاوضات النهائية بالمؤتمر. واتهمني مستشار الأمن القومي الأمريكي بأنني السبب في ذلك؛ لأنني «دلعت أولبرايت»[(510)]. وانتهى الأمر بأنها أصبحت تأخذ مواقف ضدي، وكل هذا لم أهتم به.

عند هذه النقطة أدركت أن قرار إبعادي من وزارة الخارجية قد اتخذ بالفعل ولم يبقَ إلا إخراجه، والظرف المناسب لإعلانه؛ لأن الخلافات حول الملف الفلسطيني مع الرئيس ومقاربته له قد بدأت تزيد حدتها يومًا بعد يوم. كما تيقن عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين - بصفة خاصة - أنهم لن يستطيعوا التعامل معي طبقًا لشروطهم، وأنا أيضًا غير قادر على التعامل معهم بالطريقة التي يريدون.

والحقيقة أنني لم أكن مهتمًّا بأن أستمر في منصبي أو لا أستمر، لكنني كنت مهتمًّا بالتاريخ والموقف الذي يجب على مصر أن تتخذه، والموقف الذي لا يصح لها أن تتخذه، وبالذات إذا كان الأمر يتعلق بـ«أمن إسرائيل»، فإذا كان ولابد أن نقارب الأمر من هذه الزاوية؛ فعلى مصر أن تثير موضوع «أمن فلسطين» و«الأمن القومي العربي» عمومًا؛ فلدينا موضوع البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يجب طرحه على الطاولة، وهو موضوع لا يقل أهمية عن القضية الفلسطينية، لكن المشكلة أن الإسرائيليين والأمريكان لم يكن يعنيهم سوى «أمن إسرائيل»! وأن الرئيس مبارك لم يمانع في مقاربتهم للأمور من هذه الزاوية، وربما ظنَّ أنه يستطيع في ضوء ذلك أن يحصل على بعض التنازلات.

كنت دومًا أطرح هذا التساؤل على نفسي وعلى فريقي بوزارة الخارجية: إذا لم تقف مصر بجانب الفلسطينيين وتدافع عنهم، فمن الذي سيقف بجوارهم؟ وبالذات في هذه المرحلة المتأخرة من التزامنا

طويل المدى بالحصول للفلسطينيين على دولة مستقلة كاملة الأوصاف؛ وبالتالي ضميري ووجداني كانا مستريحيْن من مواقفي المضادة لما تسعى إليه إسرائيل وسياسة الولايات المتحدة.

البعض يعتبر أنه مع خروجي من وزارة الخارجية هيمن جهاز المخابرات العامة على الملف الفلسطيني، وهنا يجب أن أقول إن هذا الجهاز لا يقل وطنية عن وزارة الخارجية، وإن أسباب ابتعاد الخارجية عن هذا الملف ترجع إلى أن عملية التسوية ومفاوضات السلام تعطلت وتباطأت فيما عدا بعض النبضات والتحركات ذات الإطار الإعلامي حتى نهاية حكم كلينتون ثم مع اقتناع إدارة جورج دبليو بوش بعد رحيل كلينتون بأنه لا استئناف للمفاوضات في ظل بقاء ياسر عرفات على رأس السلطة الفلسطينية؛ وبسبب أن كل المباحثات التالية بشأن القضية الفلسطينية كان منطلقها الطابع المتعلق بأمن إسرائيل؛ وتاليًا يصبح منطقيًّا أن يعد لهذه الاجتماعات رجال الأمن، لا رجال السياسة، وهو منطق منذ البداية لم يكن مقبولًا لديَّ، فالإجراءات الأمنية المطلوبة يجب أن تتم في إطار سياسي لارتباطها بعملية التسوية الشاملة التي هي عنوان الموقف المصري في صدد «المسألة الفلسطينية».

الجامعة العربية

بعد انتهاء مؤتمر شرم الشيخ شعرت أن الهوة تتسع أكثر بيني وبين الرئيس مبارك. لم أعد أتلقى تلفوناته التي اعتدت عليها أنا وطاقم مكتبي في الصباح الباكر. وأنا من جانبي لم أبادر بالاتصال به إلا للضرورة القصوى؛ لعرض بعض الملفات الملحة.

بعد عدة أسابيع من انتهاء مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في ذات المدينة يومي ٢١ و٢٢ أكتوبر ٢٠٠، أرسل الرئيس إليَّ رسالة من خلال مكتبه، تقول إن الدكتور عصمت عبدالمجيد سيغادر منصب الأمين العام للجامعة العربية، فمن ترشح ليحل محله؟ كان عبد المجيد قد تحدث إليَّ قبلها بفترة مؤكدًا على قدرته على العطاء في الجامعة العربية لعامين آخرين، وأنه لا يفكر في التقاعد الآن. كلمت الرئيس مبارك ونقلت إليه رغبة عبد المجيد، واقترحت أن نعمل على أن يُمَدَّ له لعام أو لعاميْن بناء على رغبته، وأكدت أنني أنقل رسالة الرجل، لكن لا تعليق لي عليها.

رد مبارك: «لا لا لا. عصمت كبر خلاص. قوله: كفاية لحد كده. يا راجل دا فيه دول كتيرة أبلغتني أنهم لا يرغبون في التجديد له». ثم أضاف بحدة واضحة في نبرة صوته: «قوله كفاية كده يا عصمت. كفاية». عند هذه اللحظة تيقنت من أنه يفكر فيَّ أنا لأحل محل عبد المجيد. وهو ما تم بالفعل؛ ذلك أنه عرض عليَّ بعد ذلك تولي المنصب ورحبت. وجدت في ذلك مناسبة جيدة لإنهاء مسيرتي الدبلوماسية بوزارة الخارجية، بعد رحلة دامت ٤٢ سنة. وفي هذا قال كثيرون إن الرئيس أراد وقرر التخلص من وزير الخارجية بترشيحه أمينًا عامًّا للجامعة، وإن «ضغوطًا» مورست عليه لإتمام ذلك.

إلا أن السفير ماجد عبد الفتاح[511]_ وكان يشغل منصب سكرتير الرئيس للمعلومات خلال تلك الفترة - ذكَّرني في أثناء كتابة هذه المذكرات بأنه عرض عليَّ بعد تشاور مع مبارك منصب الأمين العام للجامعة العربية. قال إن مبارك «دردش» معه في الموضوع، وأن عددًا من الأسماء القانونية من بين الوزراء جاء ذكرها لتحلَّ محل عصمت عبد المجيد في أمانة الجامعة العربية، إلا أن الرئيس رأى عدم مناسبتها؛ ذلك أنه رأى أن الأمين العام الجديد يجب أن يوقظ الجامعة، وألا يسير بها على نفس الوتيرة.

وأضاف عبد الفتاح: أن النقاش وصل إلى اسم عمرو موسى، وأنه هو الذي طرحه، إلا أنه يبدو أن الرئيس لم يكن قد قرر بعد التخلص من وزيره، فقال لماجد: تفتكر يرضى؟ فرد بأنه يمكن الحديث معه في ذلك، فقال الرئيس: إوعى يفهم إنك مبعوث مني. طيب كلمه بس يبقى كلام بينكم باعتباركم

من نفس وسط الخارجية وأنا مليش دعوة.

وأنا أذكر أنه عندما فاتحني عبد الفتاح في ذلك لم أتردد لحظة؛ حيث كنت في الواقع أبحث عن باب للخروج بعيدًا عن إثارة قضية كبرى باستقالة أو إقالة وزير الخارجية، وأبلغته بموافقتي. وبالطبع حين يتبادل الرئيس حديثًا كهذا مع سكرتيره للمعلومات فهذا يعني أنه لا يمانع – إذا وافقت - في مغادرتي منصب وزير الخارجية؛ بما يشير إلى أن الأمر أصبح في الحسبان، وبحتاج فقط إلى إخراج محترم يرضى به الوزير؛ ولذلك لم أعبِّر عن اعتراضي على قبول المنصب.

تم الإعلان رسميًّا عن ترشيح مصر لي لشغل منصب الأمين العام للجامعة العربية في ١٥ فبراير ٢٠٠١، خلفًا للدكتور عصمت عبد المجيد، وهو ما حظيَ باهتمام عربي كبير مخلوط بالأسف العام لتركي وزارة الخارجية، فقد أبرزت الصحف العربية خبر ترشيحي مقرونًا بنبرة من التفاؤل عن قدرتي على تحريك المياه الراكدة في العمل العربي المشترك؛ فعلى سبيل المثال أكدت الصحف الكويتية أنه بترشيح عمرو موسى لهذا المنصب تكون الجامعة العربية قد استعدت لقمة عمان المقبلة بوجه مناسب. وأشارت وسائل الإعلام اللبنانية إلى أن شخصية موسى سوف تضيف إلى عمل المنظمة العربية ديناميكية. وأضافت الصحف اللبنانية: أن الجامعة العربية في حاجة إلى شخصية دبلوماسية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في المرحلة المقبلة[(512)].

مقابل الحفاوة العربية بخبر ترشحي، تعاملت معه الصحف المصرية القومية باستحياء شديد! في الوقت الذي شعر فيه كثير من المصريين بفطنتهم وذكائهم أن الهدف من ترشيحي لهذا المنصب هو «إبعادي عن المسرح بعد أن زادت شعبيتي وسط النخبة ورجل الشارع»، الكاتب الصحفي الأستاذ سلامة أحمد سلامة انتبه لذلك؛ فكتب في عموده «من قريب» الذي كان يحظى بمتابعة واسعة تحت عنوان «عمرو موسى!»، ما يلي:

«على استحياء شديد نشرت صحافتنا خبر ترشيح عمرو موسى وزير الخارجية لمنصب الأمين العام للجامعة العربية، خلفًا للدكتور عصمت عبد المجيد. بينما نشرت الصحف العربية النبأ بعناوين كبيرة في صدر صفحاتها الأولى، معربة عن قدر كبير من الحماسة والتأييد. وكأنه أزاح عن الصدور عبء البحث عن المرشح المناسب، الذي يمتلك من المؤهلات والكفاءات ما لا يحتاج إلى منافس.

وقد نجح موسى خلال السنوات العشر التي أمضاها وزيرًا للخارجية في أن يكتسب شعبية، ليس فقط على مستوى الشارع العربي،ولكن على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسي، في فترة عصيبة من تاريخ العمل العربي المشترك الذي واجهت فيه الأمة العربية تحديات جسيمة، ودخلت فيها قضية التعامل مع إسرائيل مرحلة معقدة، تك فيها اللاعبون الدوليون، وبرز خلالها دور القطب الواحد المهيمن بيده الثقيلة، وهو أمريكا.

ولم تكن علاقة هذا القطب الواحد بإسرائيل، والتي بلغت حالة من التداخل والتوحد لا فكاك منها، هي التحدي الكبير الوحيد في صياغة رؤية عربية مشتركة للصراع، ولكن المحاولات الأمريكية المستمرة لاستقطاب أطراف عربية وإخراجها من الصف، أو استغلال المصالح التقليدية الأمريكية في المنطقة لإضعاف الموقف العربي، هي التي وضعت سياسة مصر الخارجية في هذه الحقبة الحساسة موضع الامتحان المستمر. وهو امتحان اجتازه موسى بنجاح مشهود، وحقق له رصيدًا كبيرًا من الثقة والتقدير لدى الحكومات والشعوب العربية.

ومنصب وزير الخارجية بحكم اعتبارات كثيرة في التعامل مع الأصدقاء والخصوم ليس دائمًا موضع المديح والثناء على المستوى الشعبي. ولكن نجاح موسى في التعبير الصادق والشجاع عن سياسة مصر الخارجية أكسبه احترامًا شعبيًّا واسع النطاق، وجعله لأول مرة موضوع أغانٍ شعبية، عبرت بتلقائية غير مسبوقة عن إعجابها بهذا الرجل!

وهناك آمال كثيرة معلقة على دور موسى في إحياء وتجديد الجامعة العربية. ولا يقلل ذلك من الإشادة بالأدوار الحكيمة والصادقة، التي قام بها الأمين الحالي د. عصمت عبد المجيد، واجتاز بفضل خبرته وحنكته أصعب المراحل في عمر هذه المنظمة العجوز برغم العواصف والأنواء التي أحاطت بها. إنها مسئولية ثقيلة في ظروف عربية ودولية غير مريحة. كان الله في عون من تحملها، ومن سوف يتحمل أعباءها بعد ذلك»[(513)].

ملاحقة حفلات تكريمي

بعد الإعلان عن ترشحي رسميًّا لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، تبقى لي ثلاثة أشهر في وزارة الخارجية حتى انتهاء مدة عصمت عبد المجيد في الجامعة في ١٥ مايو من نفس العام. عملت خلال هذه الأشهر الثلاثة بكل جد ونشاط، وكأنني لن أغادر الوزارة؛ حتى لا يشعر أي من

العاملين بالتراخي خلال هذه الفترة التي يمكن أن نقول إنها بين عهديْن؛ عهد وزير يوشك على توديع الوزارة، وآخر سيأتي ليبدأ مرحلة جديدة.

خلال هذه الأشهر الثلاثة تلقيت دعوات كريمة لتكريمي من ألمانيا وفرنسا بمنحي أوسمة رفيعة من الدولتين؛ ولذلك قررت زيارة باريس وبرلين لأتقلد الوساميْن، فقررت رئاسة الجمهورية زيارة العاصمتين في نفس التوقيت الذي عزمت على السفر إليهما؛ في محاولة لقطع الطريق على تكريمي من هاتين الدولتين الكبيرتين، وبذلك أراد الرئيس إحراج فرنسا وألمانيا؛ لأنه لا يليق أن يتم تكريم وزير الخارجية وتجاهل رئيس الجمهورية، فضلًا عن أنني سألغي سفري بمفردي فور علمي بسفر الرئيس إلى هاتين الدولتين، وهو ما حدث بالفعل، فقد سافرت معه؛ ولذلك قررت ألمانيا تأجيل منحي الوسام، وحصلت عليه بعد ذلك في حفل كبير بالسفارة الألمانية بالقاهرة، أما الوسام الفرنسي فلم أحصل عليه؛ لأن وزير الخارجية الذي اقترح منحي الوسام قد غادر منصبه بعد ذلك.

كانت المشاعر جياشة في وزارة الخارجية تجاهي بعد أن تم التأكد من أنني سأغادر منصبي؛ لقد أحاطني زملائي وكل العاملين بالوزارة بمشاعر من الحب والمودة الصادقة والخالصة ما زلت ممتنًّا لها حتى اليوم، بعد ١٠ سنوات عملنا فيها جميعًا فريقًا واحدًا لم يتسرب إليه الكلل أو الملل؛ ولذلك كانت حماسة الجميع كبيرة لتنظيم حفل وداع كبير لوزير الخارجية في حديقة الوزارة، لكن يبدو أن هذا الأمر أيضًا لم يرق للرئيس والمحيطين به؛ خشية أن يتحول الحفل إلى تظاهرة كبيرة في حب عمرو موسى، خصوصًا أنه من الطبيعي أن يحضر مثل هذا الحفل رئيس الوزراء والوزراء وكبار الكتاب والمثقفون والصحفيون والشخصيات العامة، والسفراء المعتمدون في مصر، وغيرهم.

بدأ إطلاق النار على الحفل من خلال ترديد إشاعات عارية تمامًا عن الصحة، قالوا فيها: «إن عمرو موسى سيجلب الطعام الخاص بحفل وداعه من مطعم (ماكسيم) في باريس»، وكان هذا كلامًا فارغًا؛ فكل الترتيبات كانت عادية، وكل مستلزمات الحفل تم تجهيزها من مطاعم وفنادق القاهرة.

لم تُجْدِ الإشاعات نفعًا أمام حماسة أبناء وزارة الخارجية لتكريم وزير أحبوه وقدروه كما أحبهم وطوَّر من أدائهم، وبينما نحن في زيارة إلى ألمانيا يوم ٢٤ إبريل ٢٠٠١ وإذ بالسكرتير الخاص للرئيس جمال عبدالعزيز يأتي إليَّ في الجناح الخاص بي في الفندق الذي كنا ننزل فيه، وبعد مقدمات عادية، فوجئت به يقول: «بقولك إيه عمرو بيه. هو ضروري تعملوا حفل الاستقبال بتاع وزارة الخارجية ده؟ ما تسيبك منه».

قلت له: تقصد نلغيه؟

قال: نعم.

قلت: اسمع يا جمال. إنت جاي منين دلوقت؟

قال: جاي من عند الرئيس.

قلت: كده. طيب قول للرئيس إني هلغي الحفل.

أجريت على الفور اتصالًا هاتفيًّا بالمستشار هشام بدر (السفير الآن)، والذي كان قائمًا على ترتيبات هذا الحفل من طاقم مكتبي. قلت له جملة واحدة: ألغ الحفل يا هشام. صرخ الرجل من الناحية الأخرى قائلًا: كيف؟ لقد مضى الوقت الذي نستطيع فيه إلغاءَ الحفل. كل الترتيبات جاهزة!

رددت عليه بمنتهى الحدة: ألغ الحفل يا هشام؛ لأنه سيؤدي إلى كثير من المشكلات الداخلية. خلاص انتهى الموضوع. بنبرة حزينةً مازالت أصداؤها في أذني حتى اليوم، قال هشام: «اللي تشوفه يا

أفندم». وتم إلغاء الحفل بالفعل.

بعد أن انتهيت من مكالمتي مع هشام بدر؛ كلمت جمال عبدالعزيز تلفونيًّا وطلبت منه أن يرجع إليَّ ثانية؛ فجاءني مسرعًا. قلت له بشيء من الجفاء: هتطلع من هنا على الرئيس. بلِّغه أني قد ألغيت الحفل بناء على طلبه، وقد كان. وبعد عودتنا من ألمانيا بأيام وشوشني زكريا عزمي في مطار ألماظة في أثناء استقبال شخصية لا أذكرها الآن، بأن السفير أحمد ماهر السيد هو من سيخلفني في وزارة الخارجية، فقلت له: أتمنى له التوفيق.

أظن أن مبارك شعر بشيء من الحرج بعد أن تم إلغاء حفل الوداع الذي جهزته لي وزارة الخارجيبة، وطلب من الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء، تنظيم حفل صغير يقتصر على أعضاء مجلس الوزراء في وداعي لوزارة الخارجية، وقد تم ذلك مساء يوم ١٥ مايو ٢٠٠١، وهو آخر يوم عمل لي بالوزارة.

ربما يندهش البعض عندما أقول إن أعصابي كانت هادئة تمامًا في آخر يوم لي بوزارة الخارجية. مارست عملي وكأن شيئًا لم يحدث. طلبت من السفير محمد العرابي مدير مكتبي، أن أجري مقابلاتي المقررة في هذا اليوم من مكتب كنت قد جهزته لوزير الخارجية منذ فترة في النادي الدبلوماسي بوسط القاهرة، وكلفته بالإشراف على جمع متعلقاتي وأوراقي من مكتبي بالوزارة.

أنهيت البوستة الرسمية الخاصة بهذا اليوم، وأعطيتها للعرابي، وبقيت ورقة أو ورقتان لحظة أن أذيع نبأ قيام الوزير الجديد بحلف اليمين الدستورية؛ فوضعت القلم على المكتب، وقلت للعرابي: الآن تعليماتك تأخذها من الوزير الجديد. وغادرت إلى منزلي.

بعد ذلك بخمسة أيام في يوم ٢٠ مايو ٢٠٠١، استدعيت وعصمت عبدالمجيد للحضور لرئاسة الجمهورية لتسلم «وشاح النيل». كانت الأمور قد وصلت بين الرئيس مبارك وبيني لحالة من الجفاء الواضح. استقبلنا عصمت وأنا وأمارات العصبية بادية عليه، فسلم على عصمت سلامًا جافًّا، لا ترحيب فيه، وبجفاف أكثر سلم عليَّ، فأخذت «الوشاح» من دون أن تلتقي أعيننا. وجهنا له عبارات شكر بروتوكولية على هذا التكريم وغادرنا، ولم أتحدث معه ثانية إلا بعد أكثر من عام من تبوئي منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما بينت في موضع آخر من هذه المذكرات.

حصاد السنوات العشر

خرجت من وزارة الخارجية وأنا راضٍ تمامًا عما قدمته فيها، عبر عقد كامل من الزمان، أستطيع أن أقول وأنا مرتاح الضمير: إنني وشحت فيه السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية بكثير من البريق، برغم أنه كان عقدًا مليئًا بالتوترات على مستوى الإقليم والعالم. لقد أدخلت البعد المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية، بجانب البعد العربي والبعد الإفريقي والبعد الإسلامي، وكم كنت سعيدًا عندما أشار الرئيس السيسي في خطاب تنصيبه سنة ٢٠١٤ إلى هذا البعد المتوسطي بوصفه جزءًا من هوية مصر. ولقد أدى انفتاحنا على الدول المتوسطية إلى تعزيز علاقاتنا بأوروبا، بشكل عام، وصرنا قريبين من مطابخها السياسية، وهو ما انعكس على تقوية مكانة مصر في العالم العربي وإفريقيا، ولعل استضافة مصر لأول قمة إفريقية – أوروبية سنة ٢٠٠٠، خير مثال على ذلك.

أستطيع أن أقول أيضًا إنني قد نجحت خلال هذه السنوات العشر في إصلاح العلاقات المصرية-العربية، بعد عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وبعد سنوات من القطيعة والجفاء. لقد اقتحمت جميع القضايا التي تمس الأمن القومي العربي بكل جرأة ومن دون مواربة وكان تنسيقي مع رئيس الجمهورية ممتازًا ومنتجًا في معظم هذه السنوات العشر. وما اندفاعنا لمنع عدوان تركي كان وشيكًا على سوريا سنة ١٩٩٨م إلا خير مثال على ذلك. لقد تحدثت في وقت مبكر جدًّا أمام مؤتمر مدريد

للسلام بعد أشهر من تسلم منصبي وزيرًا للخارجية سنة ١٩٩١م بعبارة «نحن العرب»، ومنذ هذا اليوم عادت مصر للعب دورها القيادي في قضايا أمتها العربية كافة.

لقد ناصرت القضية الفلسطينية بكل ما أوتيت من قوة، وبصرف النظر عن ثمن مواقفي المناصرة للشعب الفلسطيني وأثره في الخروج من الوزارة، إلَّا أنني فعلت ذلك وأنا راضٍ تمام الرضا؛ لأنني تصرفت بما يمليه عليَّ ضميري واقتناعي وقبل كل ذلك حرصي على ما تقتضيه مصالح مصر العليا، فمقاربة القضية الفلسطينية من منظور «حفظ أمن إسرائيل»، أكبر خطر يهدد الأمن القومي المصري.

وفي المقابل وقفت بكل ما هو متاح لوزير خارجية أمام الانتهاكات الإسرائيلية. لم أفوت مناسبة إلا واجهت فيها ممارساتهم، وكشفت زورهم. لقد لاحقت الدبلوماسية المصرية في عهدي البرنامج النووي الإسرائيلي وحاصرته، ومازال النضال مستمرًّا. وجدير بالذكر هنا أن موقفي الصريح والقوي إزاء الممارسات والسياسات الإسرائيلية لم يمس الإطار السياسي للعلاقات كما لم يستدعِ أي صدام من نوع آخر مع إسرائيل.

على الصعيد الإفريقي، أستطيع أن أقول وأنا مرتاح الضمير: إنني سرت على الطريق الذي مهده جمال عبد الناصر ورجاله وبطرس غالي ودبلوماسيته في تعزيز العلاقات المصرية مع قاراتها السمراء، الذي توِّج بانضمامنا إلى منظمة «الكوميسا» في عهدي برغم العراقيل والعقبات التي واجهتني من دول الجوار ومن الداخل من قبل بعض أصحاب التوجهات الاقتصادية التي لا ترى مصلحة مصر إلا مع أوروبا والولايات المتحدة. حاولت جهدي خلق مزيد من المصالح المشتركة مع البلدان الإفريقية كافة - لاسيما دول حوض النيل - فطفت أرجاء القارة برجال الأعمال المصريين، وكنت حريصًا على أن يتواجد المستثمرون المصريون مهما صغر حجم استثماراتهم في الأسواق الإفريقية.

لقد تعاملت مع الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة على العالم، والتي كانت تشعر بكثير من فائض القوة خلال الفترة التي قضيتها وزيرًا للخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١. حاولت جهدي الاستفادة منها واتقاء شرور سياستها بكل ما نستطيع، ويمكنني القول إن وزارة الخارجية كانت الصوت المصري الأعلى في مواجهة المطامع والمشروعات الأمريكية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على العلاقات المصرية الأمريكية في أركانها الأساسية الثنائية والإقليمية.

على صعيد تنظيم العمل في وزارة الخارجية أستطيع أن أقول: إنني بالهيكل الجديد الذي وضعته لها قد نقلتها نقلة نوعية أعطت الشباب دورًا يليق بهم ويشبع طموحاتهم، وجعلتها تسير بنفس سرعة وأداء الوزارات المناظرة لها في كبريات الدول حول العالم، بل إن ردود أفعالنا ومواقفنا كانت تسبق هذه الدول في كثير من الأحيان.

إن قيامي بفتح مجال القيادة المبكرة للشباب من خلال استحداث عشرات المناصب القيادية أمامهم في الهيكل الجديد لوزارة الخارجية فتح آفاقًا واسعة لأجيال من الدبلوماسيين الذين يحملون أمانة السياسة الخارجية لبلادهم حتى اليوم في تواصل مثمر للأجيال، ومن حسن الحظ أن الوزارة مازالت تعمل بهذا الهيكل الذي وضعته حتى الآن، برغم محاولات البعض الردة عليه، لكنهم لم ينجحوا في ذلك لمعارضة الرجال المخلصين لوزارتهم، الحريصين على حسن أدائها، والذين تمسكوا بهذا الهيكل؛ إيمانًا منهم بديناميكيته في إدارة السياسة الخارجية المصرية والمساعدة على الإلمام بالملفات كافة.

أما المناطق التي أشعر أنني قصرت في الاهتمام بها خلال السنوات العشر التي قضيتها على رأس

الدبلوماسية المصرية، فهي: منطقة أمريكا اللاتينية، ومنطقة الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق في القوقاز. كنت أتمنى لو أنني ضاعفت جهدي للاهتمام بهاتين المنطقتين، لكن تداعي الحوادث في العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط كان يلتهم جُلَّ وقتنا وجهدنا، وإن كان ذلك لا يعفينا من التقصير.

وبرغم ذلك كنت دائم الاجتماع بوزراء خارجية أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة، خصوصًا أن معظمهم كانت تجمعني بهم صداقة منذ الشباب الباكر في أروقة الأمم المتحدة، وأستطيع أن أقول إن علاقتي كانت جيدة جدًّا بالبرازيل التي منحتني أرفع أوسمتها، والأرجنتين التي منحتني واحدًا من أعلى أوشحتها، وكولومبيا، وفنزويلا التي منحتني «وسام المحرر من الدرجة الأولى» في ١٤ مايو ١٩٩٩م، في حفل كريم بسفارة فنزويلا بالقاهرة. وكذلك فعلت الأكوادور.

نتيجة شعوري بالتقصير تجاه هاتين المنطقتين، بذلت جهدًا كبيرًا من موقعي أمينًا عامًّا للجامعة العربية في تعزيز التواصل مع الدول الواقعة فيهما.

لا أجد ختامًا لهذا الجزء من مذكراتي، أفضل من تلك القصيدة التي امتدح فيها الشاعر المصري الكبير، فاروق شوشة رحمه الله[514] وزير الخارجية المغادر؛ ذلك أنه نشرها في عدد «الأهرام» الصادر صباح يوم ١٥ مايو ٢٠٠١ بعنوان «قلبي معك»، والتي قال في مقدمتها «إلى عمرو موسى: الرجل الذي اختاره مبارك للجامعة العربية»، والتي يقول في مطلعها:

قلبي معك...

يا أيها المعقود مثل الضوء

في فجر جديد أطلعك

قلبي معك...

يا أيها المنحوت كالتمثال

من غضب

ومن حزن نبيل

من ذرا حلم بلون المستحيل

ومن ثرى وطن بحجم الكون

فيه ألوف أعناق الرجال

تطول.

تصعد فيك.

ترقب في جبينك فخرها العالي

وطلعتها الوضيئة بالجلال،

وأنت تبدع في مسارك

في عروق الكبرياء

بمثل لفح الكهرباء

محملًا قلبًا يظل يذوب

في وطن عظيم أبدعك!

***



نلتقي في الجزء الثاني من هذه المذكرات، تحت عنوان «١٠ سنوات في بيت العرب»

عمرو موسى

506(١) أغنية «بكره اسرائيل»، من كلمات إسلام خليل، وغناء وتلحين شعبان عبد الرحيم.

507(٢) تحدثت بعض التقارير عن أن مبيعات الأغنية قد بلغت خمسة ملايين نسخة.

508(١) عبد الله أحمد بدوي (نوفمبر ١٩٣٩-)؛ رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، وهو من أصول عربية. شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩م، وقد تنازل عن منصبه لصالح نجيب تون عبد الرزاق لأول مرة في تاريخ ماليزيا؛ بسبب فشل حزبه في الانتخابات البرلمانية .

509(١) راجع الفصل السابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

510(١) أي ركزت عليها وعلى دورها وهذه هي النتيجة، ويبدو أن شيئًا ما في العلاقة بينهما لم يكن على ما يرام.

511(١) السفير ماجد عبد الفتاح؛ سكرتير الرئيس السابق للمعلومات، ثم رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، وحاليًا أحد نواب الأمين العام للأمم المتحدة، وهو أرفع موظف مصري في النظام متعدد الأطراف حاليًا.

512(٢) راجع: صحيفة «الأهرام»، عدد ١٧ فبراير ٢٠٠١م.

513(١) راجع: صحيفة «الأهرام»، عدد ١٨ فبراير ٢٠٠١م.

514(١) فاروق محمد شوشة (١٩٣٦ – ٢٠١٦)؛ شاعر مصري مرموق، التحق بالإذاعة عام ١٩٥٨، وتدرج في وظائفها حتى أصبح رئيسًا لها عام ١٩٩٤، ويعمل أستاذًا للأدب العربي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. أهم برامجه الإذاعية: لغتنا الجميلة ، منذ عام ١٩٦٧، والتلفزيونية: (أمسية ثقافية) منذ عام ١٩٧٧. عضو مجمع اللغة العربية في مصر. من أهم دواوينه الشعرية: إلى مسافرة سنة ١٩٦٦، «العيون المحترقة» سنة ١٩٧٢، «لؤلؤة في القلب» سنة ١٩٧٣، «في انتظار ما لا يجيء».

تعبيرات شكر خاص

• كم سرَّني أن استرعى نظر عدد من الزملاء والأصدقاء كلمات الوداع بل أشعاره وأغانيه يوم كنت مغادرًا وزارة الخارجية إلى جامعة الدول العربية.قرأت بعد خمسة عشر عامًا من كتابتها قصيدة فقيدنا الكبير وفقيد اللغة العربية فاروق شوشة، والتي قال في مقدمتها:إلى عمرو موسى

يا أيها المنحوتُ كالتمثالِ من غضبٍ ومن حزنٍ نبيل

من ذرا حلمٍ بلونِ المستحيل

ومن ثرى وطنٍ بحجمِ الكونِ فيه ألوفُ أعناقِ الرجالِ تطول.

تصعدُ فيك.

ترقبُ في جبينِك فخرَها العالي وطلعتَها الوضيئةَ بالجلال,

وأنت تبدعُ في مساركِ

في عروقِ الكبرياءِ بمثلِ لفحِ الكهرباء

محمّلًا قلبًا يظلُّ يذوبُ في وطنٍ عظيمٍ أبدعك!

• وقرأتُ بعد خمسة عشر عامًا أيضًا ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «كلام في السياسة» ـ الكتاب الثالث وقد استرعى انتباهي إليه الكاتب الصحفي الأستاذ عبد الله السنّاوي بل أهداني نسخة من الكتاب. قال هيكل تحت عنوان «مهمة مطروحة على عمرو موسى» ما أجتزئ منه مايلي:

«إن لدى عمرو موسى مزايا لم تتوفر لآخرين:

فهو يجيء إلى منصبه (كأمين عام للجامعة العربية) كاختيار إجماع لم تتخلَّف عنه دولة عربية واحدة.

وهو يجيء إلى منصبه ومعه قدر واضح من الرضا العام يضيف معنويًّا إلى قدرته.

وهو يجيء إلى منصبه بدرجة عالية من الكفاءة والحيوية.

وهو يجيء إلى منصبه في ظرف تستشعر فيه الأمة خطرًا على وجودها ذاته؛ ومن ثم فهي مستعدة لأن تسمع وقابلة لأن تستجيب».

• عندما علموا أنني بصدد كتابة مذكراتي عرض عليَّ كثير من زملائي السابقين وأصدقائي على مر السنين، ومنهم وزراء ورؤساء سابقون من بلاد وقارات مختلفة أن يسهموا بكلمات إطراء لمسيرة عاشوها وشاركوني كثيرًا من أحداثها.. كم أسعدني ذلك إلا أنني اعتذرت على الرغم من أنني قدَّمتُ لمذكرات عددٍ منهم بكلمات إطراء من جانبي أراهم يستحقون أكثر منها.

هذا تمَّ مع الجميع إلا واحدًا هو صديقي كيشور محبوباني[(515)]، الدبلوماسي الآسيوي القدير والمعروف، الذي قدَّمني إلى عددٍ من المسئولين الآسيويين خلال حضورنا منتدى دافوس في العامَيْن الماضي والحالي، واصفًا إياي بأنني «ملهمه» وملهم جيل ممتد من شباب الدبلوماسيين من العالم

أجمع.

أبديتُ بعض الدهشة الممزوجة بالسرور، ولمَّا كان الوقت من ذهب في دافوس فقد أسرعنا للحاق بالاجتماعات الكثيرة المنعقدة هناك في كل ساعات النهار وحتى ساعة متأخرة من الليل، قائلًا: سوف نستأنف الحديث غدًا عما جرى في قمة عدم الانحياز سنة ١٩٧٩ هافانا، ولكنني قلت: أرجو أن ترسل إليَّ على البريد الإلكتروني Email، ما يذكرني بهذه الأحداث حيث أغادر مبكرًا صباح اليوم التالي.. وفيما يلي ترجمة لجزء مما أرسله يوم ٧ فبراير ٢٠١٧:

«بالنظر إلى المعارضة الهائلة ضد مصر (بسبب اتفاقيات كامب ديفيد)، اعتقدتُ أن الوفد المصريّ سوف ينسحق في قمة عدم الانحياز المنعقدة في كوبا (سبتمبر ١٩٧٩).

ولدهشتي البالغة فإن الوفد المصري في اجتماع كبار المسئولين (التمهيديّ للقمة) والذي قاده دبلوماسيٌّ شابٌّ اسمه عمرو موسى لم يتراجعْ على الإطلاق برغم وقوفه وحيدًا منفردًا أمام وفود عديدة وحججٍ كثيرة هاجمته. لقد حارب عمرو موسى بكل شجاعة وجرأة، وشرحَ بوضوحٍ وبلاغةٍ كيف أن اتفاقيات كامب ديفيد شكّلت تطورًا إيجابيًّا.

لقد ألهمتني شجاعة عمرو موسى وقوته لسنوات طويلة بعد ذلك، وخصوصًا حين جاء الدور عليَّ لأخوضَ وحيدًا معاركَ من أجل سنغافورة.

مازلتُ أذكر عمرو موسى وأداءه المميَّز في هافانا، ولايزال دبلوماسيون كثر آخرون يتذكرون هذا الأداء الذي ألهمهم في حياتهم الدبلوماسية.

هذا الأداء كان أحد أسباب الإعجاب الذي يتمتع به عمرو موسى على المستوى العالمي؛ باعتباره دبلوماسيًّا متميزًا».

- وفي هذا كله، فلن أبخس شعبان عبد الرحيم حقَّه في الشكر لأغنيته الشهيرة «بحب عمرو موسي وبكره إسرائيل»، على طرافتها وغرابتها. إلا أنها تمثل نبضًا شعبيًّا يعكس «قدرًا من الرضاء العام» كما قال الأستاذ هيكل.

لهم مني جميعًا كلُّ الشكر والتقدير والعرفان.

515(١) كيشور محبوباني دبلوماسي سنغافوري سابق، شغل منصب المندوب الدائم لبلاده في الأمم المتحدة، وهو حاليًا عميد كلية لي كوان يو للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية.

المراجع

أولًا: الوثائق الرسمية:

١) البرقية التي أرسلها السفير محمد شكري، وكيل وزارة الخارجية، إلى محمد حسن الزيات، وزير الخارجية في أثناء تواجده في نيويورك بعد اندلاع القتال يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

٢) البرقية التي أرسلها محمد حسن الزيات وزير الخارجية إلى الرئيس أنور السادات من نيويورك صباح يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣.

٣) البرقية التي أرسلها محمد حسن الزيات وزير الخارجية، من نيويورك إلى القاهرة يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣..

٤) البرقية التي أرسلها السفير محمد شكري، وكيل وزارة الخارجية إلى محمد حسن الزيات، وزير الخارجية في أثناء تواجده في نيويورك، يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣.

٥) البرقية التي أرسلها محمد حسن الزيات وزير الخارجية، من نيويورك إلى القاهرة يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣.

٦) البرقية الصادرة من وزارة الخارجية إلى محمد حسن الزيات، وزير الخارجية في أثناء تواجده في نيويورك يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣.

٧) البرقية الواردة إلى وزارة الخارجية من السفارة المصرية بالعاصمة السريلانكية كولومبو إلى القاهرة بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٩ بشأن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز.

٨) البرقية الواردة إلى وزارة الخارجية من السفارة المصرية بالعاصمة السريلانكية كولومبو بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧٩ بشأن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز.

٩) البرقية التي أرسلها الدكتور عصمت عبد المجيد، رئيس وفد مصر أمام الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز المنعقد في العاصمة السريلانكية كولومبو إلى وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالي، مساء يوم ٣ يونيو ١٩٧٩.

١) البرقية التي أرسلها الدكتور عصمت عبد المجيد، رئيس وفد مصر أمام الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز المنعقد في العاصمة السريلانكية كولومبو إلى وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالي، مساء يوم ١٠ يونيو ١٩٧٩.

١١) المذكرة التي أرسلها الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٩ من قمة عدم الانحياز التي كانت منعقدة في العاصمة الكوبية هافانا.

١٢) المذكرة التي أرسلها الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، مساء يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٩ من قمة عدم الانحياز التي كانت منعقدة في العاصمة الكوبية هافانا.

١٣) المذكرة التي أرسلها الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية إلى الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٩ من قمة عدم الانحياز التي كانت منعقدة في العاصمة الكوبية هافانا.

١٤) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيودلهي إلى وزارة الخارجية يوم ٢١ مارس ١٩٨٤.

١٥) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيودلهي إلى وزارة الخارجية يوم ٩ إبريل ١٩٨٤

١٦) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيودلهي إلى وزارة الخارجية يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٤.

١٧) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيودلهي إلى وزارة الخارجية يوم ٤ ديسمبر ٩٨٦

١٨) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ٦ إبريل ٩٩٠

١٩) البرقية التي أرسلها السفير عمرو موسى من نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ١٠ إبريل ٩٠.

٢٠) رسالة بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية التي أرسلها إلى عصمت عبد المجيد وزير الخارجية من واشنطن يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠م.

٢١) المذكرة التي أرسلها الوزير عمرو موسى لرئيس الجمهورية من مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، في أثناء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

٢٢) البرقية التي أرسلتها السفارة المصرية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية يوم ٢١ أغسطس ١٩٤

٢٣) المذكرة التي أرسلها الوزير عمرو موسى من تل أبيب يوم ٣١ أغسطس ١٩٩٤ للعرض على رئيس الجمهورية.

٢٤) البرقية التي أرسلها السفير المصري في المغرب إلى وزارة الخارجية يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٤.

٢٥) المذكرة التي أرسلها الوزير عمرو موسى من واشنطن يوم ١٣ فبراير ١٩٩٥ للعرض على رئيس الجمهورية.

٢٦) البرقية التي أرسلتها سفارتنا في واشنطن إلى وزارة الخارجية يوم ١٥ فبراير ١٩٩٥.

٢٧) البرقية الواردة من الوفد المصري الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٥.

٢٨) البرقية الواردة من الوفد المصري الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ٢ مايو ١٩٩٥.

٢٩) البرقية الصادرة من وزير الخارجية إلى الوفد المصري الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك يوم ٣ مايو ١٩٩٥.

٣٠) البرقية الواردة من الوفد المصري الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ٧ مايو ١٩٩٥.

٣١) البرقية الواردة من الوفد المصري الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية يوم ٩ مايو ١٩٩٥.

ثانيًا: شهادات سجلناها بالصوت لدبلوماسيين مصريين وعرب بارزين عن أدوار مهمة قام بها السيد عمرو موسى خلال سنوات عمله الدبلوماسي في وزارة الخارجية المصرية، وتمَّ الاستعانة بها أو بأجزاء منها في ثنايا هذا الجزء من المذكرات:

١- الدكتور نبيل العربي، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، ووزير الخارجية الأسبق.

٢- السفير أحمد أبوالغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزير الخارجية المصرية الأسبق.
٣- السفير نبيل فهمي، وزير الخارجية الأسبق.
٤- السفير محمد العرابي، وزير الخارجية الأسبق.
٥- الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان الأسبق.
٦- السفير محمد منير زهران، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
٧- الدكتور مصطفى الفقي، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
٨- السفير رضا شحاتة، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
٩- السفير شكري فؤاد ميخائيل، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
١٠- السفير محمد أحمد إسماعيل، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
١١- السفير ماجد عبد الفتاح، مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة السابق، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة حاليًا.
١٢ ـ السفير محمود كارم، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
١٣- السفير محمد حجازي، مساعد وزير الخارجية الأسبق.
١٤- السفير مهدي فتح الله، سفير مصر السابق في تركيا.
١٥- مسئول حالي كبير بوزارة الخارجية، رفض ذكر اسمه.
ثانيًا: كتب باللغة العربية

١-أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر، ط١، القاهرة، ٢٠١٣.
٢-أحمد أبو الغيط، شهادتي، دار نهضة مصر، ط١، القاهرة، ٢٠١٤.
٣-إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.
٤-بطرس غالي، بانتظار بدر البدور.. يوميات ١٩٩٧-٢٠٠٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٥-بطرس غالي، بين النيل والقدس.. يوميات دبلوماسي مصري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣.
٦-جايسون براونلي، إجهاض الديمقراطية.. الحصاد المر للعلاقات المصرية – الأمريكية في أربعين عامًا، ترجمة أحمد زكي عثمان، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٤.
٧-جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج٢، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤م.
٨-حسن البدري، الحرب في أرض السلام الجولة العربية ـ الإسرائيلية الأولى (١٩٤٧- ١٩٤٨م)، دار الوطن العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.
٩-حمدي قنديل، عشت مرتين.. سيرة ذاتية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.
١٠-شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م.
١١-جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية.. حرب أكتوبر ١٩٧٣، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٢-خالد أبو بكر، الجنرال الثائر.. سعد الدين الشاذلي، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢.
١٣-عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.
١٤-سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط ٤، سان فرانسيسكو ٢٠٠٣.
١٥-عبد الرءوف الريدي، رحلة العمر.. مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١٠.
١٦-عبد العظيم رمضان، مذكرات الزعماء والسياسيين في مصر، ١٨٩١- ١٩٨١، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩.
١٧-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.
١٨-عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.
١٩-عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، ط٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.
٢٠-غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م
٢١-طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١م.

٢٢-كمال حسن علي، مشاوير العمر.. أسرار وخفايا ٧٠ عامًا من عمر مصر (الحرب والمخابرات والسياسة) ، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٣-مجموعة مؤلفين، مقاومة التطبيع.. ثلاثون عامًا من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.

٢٤-محمد أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، دار المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨م.

٢٥-محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢٦-محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش.. كذلك انفجر الصراع في فلسطين.. قراءة في يوميات الحرب، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٧-محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، طبعة دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٨-محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي.. حرب أكتوبر ١٩٧٣، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٩-محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي قضية سياسية، أم إشكالية فنية؟ دار المحروسة، القاهرة، ٢٠١٤.

٣٠-محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ . البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

٣١-محمود عباس «أبومازن»، طريق أوسلو.. موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، ط٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٣٢-موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٣-نبيل العربي، طابا. كامب ديفيد. الجدار العازل.. صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٤-نبيل شعث، حياتي من النكبة إلي الثورة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦.

٣٥-نبيل شعث، من سلام كامب ديفيد إلى أوسلو (سيرة ذاتية) ج٢، تحت الطبع، (أهدى المؤلف نسخة من مخطوطته للسيد عمرو موسى قبل الطبع، وتم الاقتباس منه بإذن من الدكتور نبيل شعث).

رابعًا: كتب باللغة الإنجليزية

1-Aaron David Miller, The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace (Hardcover, Bantam Books, 2008)

2-Amarjit Kaur; K P S Gill,The Punjab Story - Reissued On The 20th Anniversary Of Operation Bluestar ,New Delhi :Roli Books, 2004.

3-Avi Shlaim ,Prelude to the Accord: Likud and the Palestinians, Journal of Palestine Studies,VOL 3, No 2, 1994.

4-Bill Clinton, My life, ALFRED A. KNOPF NEW YORK, 2004,

5-Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace Paperback,(New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005)

6-Edward W. Said, The End of the Peace Process: Oslo and After, Pantheon Books, May 8, 2001.

7-Hillary Rodham Clinton, Hard Choices (New York: Simon & Schuster, 2014).

8-James A. Baker III , The Politics of Diplomacy, Brilliance, 1995.

9-Seymour M. Hersh,The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy Hardcover – October 27, 1991.

خامسًا: رسائل علمية غير منشورة

١-زياد محمود عبد الجواد الرقب، سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩٩- ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢-إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (٢٠١٣- ١٩١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٥.

سادسًا: دوريات علمية وأكاديمية

١-أحمد طه محمد، الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا، السياسة الدولية، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠.

٢-فارس تركي محمود، العلاقات المصرية- الأمريكية ١٩٩١- ٢٠٠١، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤) المجلد (١٠)، ٢٠٠٨، جامعة الموصل، العراق.

٣-فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨١- ١٩٩٠)، مجلة دراسات إقليمية، السنة الثالثة، العدد (٦)، يناير ٢٠٠٧، جامعة الموصل (العراق).

٤-فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر؟ مدخل إلى إجابات متعددة، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، عدد ٣، ١٩٩١.

٥-محمد سعد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية،العدد (١٣٤)، أكتوبر ١٩٩٨.

٦-محمد عبد ناجي، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة شئون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، بغداد، العدد الأول والثاني، فبراير ١٩٩٤.

٧-محمد منير زهران، مسألة المدى اللانهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، المنتدى النووي.. رؤى من الشرق الأوسط، يوليو ٢٠١٤م.

٨-محمود محارب، سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة: الخلفيّة والأسباب والأهداف، مجلة «سياسات عربيّة» الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، العدد الثاني، مايو ٢٠١٣م.

٩-نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧- ١٩٤٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦.

١٠-هالة مصطفى، العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد أحداث لبنان، السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١، يناير ١٩٨٣.

١١-هشام فوزي عبدالعزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، مجلة جامعة أم القرى (السعودية)، العدد ٢٢.

سابعًا: صحف ومجلات ووكالات أنباء

١-تصريحات للسيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية لوكالة الأنباء الفرنسية يوم ٣ يوليو ١٩٩١م.

٢-محمد نعمان جلال، البحر المتوسط والبعد الجديد للسياسة الخارجية المصرية، جريدة الأهرام، عدد ٥ يوليو ١٩٩٤م.

٣-صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أعداد ٣١ أكتوبر والأول والثاني من نوفمبر ١٩٩٤م.

٤-صحيفة «الديار» اللبنانية، عدد ٧ نوفمبر ١٩٩٥م.

٥-صحيفة «الحياة» اللندنية، عدد ١٦/١٠/١٩٩٦ .

٦-مجلة «الوسط» اللندنية، عدد ٢١/١٠/ ١٩٩٦.

٧-صحيفة «الأهالي» المصرية، عدد ١٣/١١/١٩٩٦.

٨-تصريحات للسيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية في صحيفة «الأهرام»، في عدد يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٨م.

٩-تصريحات للسيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية لصحيفة الخليج الإماراتية في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩م.

١٠-مجلة «الوسط» اللندنية، العدد ٣٨٣، الصادر في ٣١ أكتوبر ١٩٩٩م.

١١-صحيفة «الأهرام»، عدد ١٣ يوليو ٢٠٠٠م

١٢-صحيفة «النهار» اللبنانية عددا ٢٦ و٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠م.

١٣-صحيفة «الأهرام»، عدد ١٧ فبراير ٢٠٠١م.

١٤-صحيفة «الأهرام»، عدد ١٨ فبراير ٢٠٠١م.

١٥-صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، عدد ١٩ مايو ٢٠٠١م.

١٦-محمد السيد سليم، البروتوكول الإضافي للمعاهدة النووية.. مخاطر التوقيع، جريدة الأهرام، عدد ٢٣ إبريل ٢٠٠٩م.

١١-حديث للسيد عمرو موسى مع رئيس تحرير صحيفة «الحياة» اللندنية، غسان شربل، والمنشور في عدد الصحيفة الصادر يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م

١٨-خالد أبو بكر، ٦٥ عامًا على النكبة.. العمليات الحربية للجيش المصري في حرب فلسطين ١٩٤٨، جريدة «الشروق»، عدد ٢٠ مايو ٢٠١٣م.

١٩-صحيفة «الأهرام»، عدد ٢٠ يوليو ٢٠١٤م.

٢٠-عاطف الغمري، عاطف الغمري يكتب.. من أوراق مراسل الأهرام في البيت الأبيض، صحيفة الأهرام، العدد الصادر في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

ثامنًا: مواقع على شبكة الإنترنت

١-القواعد العسكرية الغربية بالخليج.. الأهداف والانتشار، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية http://gulfstudies.info/ar/about-us

٢-القوى الغربية الكبرى وترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب، موسوعة مقاتل،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec08.doc_cvt.htm

٣-محطات تاريخية ما بين العامين ١٩٦٨-١٩٨٧، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102

٤- موقع الموسوعة الفلسطينية http://www.palestinapedia.net

٥-موقع وزارة الخارجية المصرية: http://www.mfa.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx

٦-موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت: http://www.usinfo.state.gov

٧-موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت: http://www.israel-mfa.gov.il

From the Office of Amre Moussa | عمرو موسى | مكتب عمرو موسى

القاهرة ١٥مايو ٢٠١٧

السيد الوزير سامح شكرى

وزير الخارجية

تحية طيبة وبعد،

فيسرني بمناسبة قرب صدور الكتاب الأول من مذكراتي، أن أعبر لكم عن خالص الشكر لما تفضلتم به من الإذن بتسهيل الإطلاع والحصول على المعلومات الموثقة المتعلقة بفترة عملى سفيراً في الهند في ثمانينات القرن الماضي، ورئيساً للوفد المصري لدى الأمم المتحدة في أوائل التسعينات منه، ووزيراً للخارجية بقية ذلك العقد.

وأود في هذا الصدد الإشادة بما قامت به وزارة الخارجية تحت قيادتكم من تنظيم الذاكرة الوثائقية للوزارة، وخاصة البرقيات الرمزية، وتسهيل الرجوع إليها والإستفادة منها.

كما أود الإشادة برؤيتكم العصرية بإتاحة ذلك "الأرشيف" لإطلاع الرأى العام بالطرق المناسبة تأريخاً للجهد العظيم الذى قامت به وزارة الخارجية عبر عهودها المختلفة إعلاءً للمصالح المصرية ودفاعاً عن الحقوق الوطنية.

وقد عرضت في مذكراتي المشار إليها، وبالوثائق التى أتيحت لي، كيف كانت الدبلوماسية المصرية تعمل و تتراسل وتتواصل و خصوصاً في مواجهة الأزمات التى مرت بها بلادنا في النصف الثانى من القرن العشرين وما أكثرها.

Office of Amre Moussa | عمرو موسى | مكتب عمرو موسى

وسوف يكون من دواعى سرورى أن أقوم شخصياً بإهدائكم واحدة من النسخ الأولى من المذكرات الصادرة تحت عنوان "كتابيه" تأسياً بالآية الكريمة "ها ؤم اقرأوا كتابيه".

كما أرجو أن يتسع وقتكم لحضور حفل تدشين "كتابيه" الذى سوف يجرى خلال الأسابيع القليلة القادمة، وسوف نُوجه الدعوة فور تحديد يوم التدشين.

وإذ أكرر شكرى وتقديرى

تفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

عمرو موسى

صورة من خطاب الشكر الذي وجهته إلى سامح شكري وزير الخارجية في أثناء كتابة هذه المذكرات

ملحق الصور



وأنا في الثالثة من عمري



رسم كاريكاتيري رسم لي في المرحلة الثانوية يشير إلى حبي لحزب الوفد



والدتي السيدة ثريا الهرميل



صورة تجمع جدتي لوالدتي ووالدتي وخالي وخالاتي في منزل الخال بالقاهرة ١١٤٩



جدي السيد حسين الهرميل (صورته الرسمية عضوًا في مجلس النواب ١١ نوفمبر ١٩٥٢)



مع الجد في إحدى المناسبات الاجتماعية بمحلة مرحوم



والدي الدكتور محمود موسى وبجواره مباشرة أخي علي «بيير» في أحد ميادين مدينة ليون الفرنسية



مع ليلى بدوي في حفل الخطوبة يونيو ١٩٦٧



مع ليلى بدوي في حفل الخطوبة ومعنا خالي سامي الهرميل وخالي عبد العزيز البرادعي، يونيو ١٩٦٧



مع ليلى وهانية وحازم



مع ليلى ونجلنا حازم في دولة بهوتان الواقعة بين الهند والصين ١٩٨٥

مع هانية وحازم في منزل العائلة عام ١٩٩٨

مع حفيدي محمد مروان على كرسي وزير الخارجية قبل مغادرتي في مايو ٢٠٠١





مع حفيدتي أمينة مروان



مع حفيدتي ثريا موسى

مع ليلى وحفيدنا محمد مروان، مايو ٢٠٠١



ليلى وهانية وحازم ومعهم حفيدي محمد مروان



أخي علي موسى «بيير»



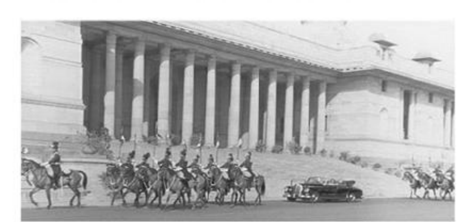
مستمتعًا بإجازة في رحلة نيلية بين الأقصر وأسوان



مع مبارك أثناء أداء مناسك الحج



ضمن الوفد المصري المرافق للرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته للهند يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٦، وفي الصورة يظهر
عبد الحكيم عامر، أنور السادات، زكريا محي الدين، حسين الشافعي، صلاح نصر



فرقة من الخيول تتقدم سيارتي ضمن مراسم تقديم أوراق اعتمادي سفيراً في نيودلهي، يناير ١٩٨٤



مستعدًا لاستعراض حرس الشرف
ضمن مراسم اعتمادي سفيرا بالهند



مستمعًا إلى خطبة الرئيس
الهندي أثناء تقديم أوراق
اعتمادي سفيراً في نيودلهي



ليلى وأنا أثناء ترحيبنا بمحمد يونس، الوكيل الدائم للخارجية الهندية، والمقرَّب من أسرة «نهرو» سنة ١٩٨٤



مع وزير الخارجية المصرية عصمت عبد المجيد وقرينته أثناء افتتاح بعض المنشآت بسفارتنا في نيودلهي سنة ١٩٨٦



مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم في أديس أبابا



في أحد اجتماعات الاتحاد الإفريقي وعن يميني السفير محمد كامل عمرو وزير الخارجية فيما بعد وعدد من السفراء المصريين



مع رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي



مع سيوم مسفن وزير خارجية أثيوبيا في أديس أبابا عام ١٩٩١



في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا)



في اجتماع بوزارة الخارجية مع وفد فلسطيني يضم نبيل شعث، ونبيل عمرو، ومروان كنفاني، وعلى الجانب المصري: السفير أحمد أبو الغيط، مدير مكتب الوزير، والسفير سيد أبو زيد مساعد الوزير للشئون العربية



متحدثًا أمام مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١



مع عاطف صدقي خلال مشاورات التعديل الوزاري عام ١٩٩٣ الذي كلفت فيه باستمراري وزيرًا للخارجية



مع بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة وليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا في أحد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة



في إحدى جلسات البرلمان العربي التي حضرها الرئيس مبارك، وبجواره عبد الله الأحمر رئيس البرلمان اليمني، ونبيه بري رئيس البرلمان اللبناني، ورئيس برلمان الجزائر



مع ياسر عرفات ومادلين أولبرايت في الخارجية الأمريكية



مع ياسر عرفات والمستشار التمساوي في وزارة الخارجية الأمريكية بشرفة مكتب وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت



في البيت الأبيض، ويُرى في الصورة آل جور نائب الرئيس الأمريكي، ووارين كريستوفر وزير الخاجية، واللواء عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية



مصافحًا زوجة إسحق رابين عام ١٩٩٣ بعد توقيع اتفاق أوسلو في حفل أقيم في البيت الأبيض لهذا الغرض، ويُرى واريز كريستوفر في الصورة



مع كولن باول في وزارة الخارجية الأمريكية



مع وارين كريستوفر في أثناء زيارة للخارجية الأمريكية عام ١٩٩٣



أنا وليلى مع الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا في زيارتي لجنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤



ليلى وأنا مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وزوجته هيلاري



مع مبارك في البيت الأبيض قبيل الاجتماع مع الرئيس بيل كلينتون في إبريل ١٩٩٥



افتتاح اجتماع مجموعة الخمسة عشر الاقتصادية التابعة لحركة عدم الانحياز، مايو ١٩٩٨



أنا وليلى مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وحرمه السيدة لورا



في دافوس مع ياسر عرفات وملك السويد كارل السادس عشر وسوزان مبارك
ورئيس الوزراء عاطف عبيد عام ٢٠٠٠



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك



مع خافيير سولانا رئيس
الدبلوماسية الأوروبية



مع القيادي الفلسطيني نبيل شعث



مع وزير خارجية سلطنة عمان، يوسف بن علوي في ضيافة مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السودانية عام ٢٠٠٠ على مفرق النهريْن الأبيض والأزرق



مع العاهل المغربي الملك محمد السادس في الرباط



مع الأمير سعود الفيصل في وزارة الخارجية بالقاهرة

مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير في الخرطوم



صورة تذكارية مع العاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين وسعود لفيصل وزير الخارجية السعودية، ووزراء خارجية المغرب، الأردن، البحرين، سوريا، فلسطين، والأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد في قمة عمان ٢٠٠١



لحظة تسلمي وسامًا من ألمانيا في السفارة الألمانية بالقاهرة عند مغادرتي وزارة الخارجية ٢٠٠١



مع بطرس غالي في حفل توقيع كتابه «بانتظار بدر البدور» الصادر عن دار الشروق



مع المهندس إبراهيم المعلم في حفل إفطار رمضاني أقامته دار الشروق



مع أبطال مسرحية «قهوة سادة» وفي الصورة الدكتور أبو المجد والمهندس إبراهيم المعلم والسفير هشام يوسف



النشأة وسنوات الدبلوماسية

في هذا الكتاب

• شهادة حية لأسطورة الدبلوماسية العربية عمرو موسى، على الكثير من الأحداث الهامة مصريًا وعربيًا، ليس من موقع «المراقب» أو «المشاهد»، ولكن من موقع «المشارك» في صنع هذه الأحداث، يعرضها بالوثائق الرسمية من خلال أسلوب سلس رشيق وجذاب، تتجسد فيه متعة القراءة من السطر الأول إلى الأخير.

• نشأة عمرو موسى السياسية، ودوره في معارك الدبلوماسية المصرية ضد «جبهة الرفض» التي تكونت من بعض الدول العربية بعد توقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل، وجهوده في إدانة الغزو العراقي للكويت بالأمم المتحدة.

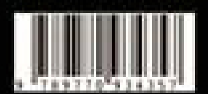
• أسرار علاقة موسى بالرئيس الأسبق حسني مبارك، خلال الفترة التي قضاها وزيرًا للخارجية.. وكواليس أغنية شعبان عبد الرحيم «بحب عمرو موسى وبكره إسرائيل».

• نوادره وآراؤه الصريحة في معظم الزعماء العرب مثل: جمال عبد الناصر، أنور السادات، معمر القذافي، صدام حسين، حافظ الأسد، ياسر عرفات، الملك حسين بن طلال، ملوك وأمراء الخليج، وحكام دول المغرب العربي، وكذلك رؤساء ووزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. كما يعرض لعلاقته مع الكثير من زملائه بوزارة الخارجية، وخصائص هذه العلاقات وطرائفها.

• تفاصيل مواجهات عمرو موسى مع ساسة وسياسات إسرائيل، وجهوده في دعم القضية الفلسطينية، وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في العالم.

• جهوده في مكافحة البرنامج النووي الإسرائيلي ومكافحة «الهرولة العربية» للتطبيع المجاني مع تل أبيب.

• الدور الذي قام به في إعادة هيكلة وزارة الخارجية، وإتاحة المجال لتولي الشباب مناصب قيادية فيها، مع إدخال دوائر اهتمام جديدة للسياسة الخارجية المصرية مثل «الدائرة المتوسطية».



دار الشروق
www.shorouk.com